الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قسنطينة 1
كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية
قسم التهيئة العمرانية

الرقم التسلسلي:74/DS/2013
السلسلة: 03/AV/2013

الدينامية الإقليمية ورهانات التنميةالمحلية المندمجة

حالة دراسية: لبلديات من الإقليم الشمالي لولاية سطيف

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التهيئة العمرانية
مقدمة من طرف : شواش عبد القادر
تحت إشراف : الأستاذ الدكتور صلاح الدين شراد

لجنة المناقشة :
الاستاذ الدكتور محمد الهادي لعروق جامعة منتوري قسنطينة رئيسا
الاستاذ الدكتور شراد صلاح الدين جامعة منتوري قسنطينة مشرفا و مقررا
الاستاذ الدكتور عنصر علاوة جامعة منتوري قسنطينة ممتحنا
الاستاذ الدكتور صالح بوشمال جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ممتحنا
الدكتور عبد الله خياري المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة ممتحنا

قسنطينة - السنة الجامعية : 2012 - 2013



بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع و كل نجاح قد يأتي منه وبعده إلى الوالدين الكريمين الاب تغمده الله برحمته و الام ادامها الله في عزه و احاطها برحمته و الى كل أفرادالاسرة من اخوة و اخوات وللأبناء وعائلتي : الزوجة وكل من انور، الهام وصهيب ، إلى الأستاذ الدكتور صلاح الدين شراد و كل الأساتذةالأفاضل الذين درسوني في مختلف أطوار التعليم أو اللذين جمعتني بهم صلة العلم و البحث والمواقف الاستاذية منهم : احمد بوسماحة ، الوافي عبد اللطيف وفرطاس لحسن من جامعة سطيف وهجرس منصور بجامعة بجاية وكل الزملاء بجامعة منتوري من كلية علوم الارض والجغرافيا و التهيئة العمرانية : شراد منير ، بوقصه عبد الحفيظ ، عزيزي عثمان و سوكحال بوجمعة .إلى الطلبة الذين درستهم في مختلف أطوار التعليم

الى اخي و صديقي بخوش مراد رحمة الله عليه و كل الاستاذة اللذين افتقدناهم .

والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمان الرحيم
قال الله تعالى في محكم التنـزيل:
قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ
سورة البقرة: 32

شكر وتقدير

الحمد لله وحده على توفيقه لنافي انجاز هذا العمل وانهائه في احسن الظروف ،لا يفوتني من خلال هذا الجهد المتواضع الا أن أتوجه بجزيل الشكر وخالص التقدير و والعرفان إلى الأستاذ الدكتور شراد صلاح الدين الذي كان نعم السند و المعين في مختلف اطوار التكوين بدءا بدراسات ما بعد التدرج الى غايةهذا التشريف و التأطير للبحث الخاص بدكتوراه العلوم ، إننا مدينين له بهذا الجميل ما حيينا .
كما اغتنم الفرصة لتوجيه الشكر إلى كل من قدم لنا العون و المساعدة في انجاز هذا البحث ، خاصة ما تم تقديمه على مستوى مخبر "المصادر الطبيعية و تهيئة الفضاءات الحساسة" بإدارة الاستاذ الدكتور خياري عبد القادر مديرا و ا/د صالح بوشمال رئيسا لفرقة البحث بجامعة العربي بن مهيدي ام البواقي وما قدمه من دعم معنوي و مرافقة بيداغوجية لي بمعهد التسيير و التقنيات الحضرية جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي .
خالص تقديري و تشكراتي الى اعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذا البحث و تنقيحه .
كما اقر وبعرفان لجميل الأستاذ مارك كوت Marc Coteعما قدمه لنا من استقبال و متابعة اثناء فترات التربص بالخارج وحتى في الجزائر

(والله الموفق)
قال تعالى : {لئن شكرتكم لأزيدنكم }
قرآن الكريم سورة يونس، الآية 10، الجزء 11.

فهرس الموضوعات

الفصل	موضوع الفصل	رقم الصفحة
المقدمة	مقدمة الدراسة – الاشكالية – الفرضيات –أهداف الدراسة – اسباب اختيار الموضوع المنهجية المتبعة و الادوات المستخدمة في الدراسة– صعوبات البحث - اقسام الدراسة	**16 - 1**
	الباب الأول **الإطار العام للدراسة** **الإشكاليات المطروحة و التشخيص**	
الفصل الأول	**الإطار التاريخي و الخصائص الجغرافية الطبيعية لإقليم البحث** - ومضات تاريخية عن إقليم البحث - الخصائص الجغرافية الطبيعية للإقليم :الموقع الجغرافي و الإداري ، التضاريس ، الموارد المائية ، الغطاء النباتي ، التعرية ، الإخطار الطبيعية و الصناعية ، الخصائص المناخية . - خلاصة الفصل الاول	**63 - 17**
الفصل الثاني	**الخصائص الديموغرافية ، السكنية و الاقتصادية** - الموارد البشرية بالاقليم : مراحل النمو السكاني 1987 – 2008 ، نمو السكان حسب الفئات الحجمية 1987 – 2008 ، الكثافة السكانية 1987 – 2008 ، الزيادة الطبيعية 2004 – 2009 . - المنظومة العمرانية و اتجاهات النمو و التباين المكاني : تركيب السكان العمري و النوعي ، حسب النشاط الاقتصادي . - الخصائص السكنية : التغيرات و التحولات العامة في المسكن الريفي ، حالة عن المسكن الريفي القبائلي ، تطور حظيرة السكن 1998 – 2008 ، درجة التجهيز 1998 – 2008 . - خلاصة الفصل الثاني	**128 - 64**
الفصل الثالث	**الخدمات و البنية التحتية تصاعد في الفروق** **و تزايد في الطفرات المجالية** 1- خدمات البنية التحتية : - المياه و الصرف الصحي ، الكهرباء ، الغاز ، شبكة الاتصالات السلكية و اللاسلكية 2- الخدمات العامة في الإقليم: التعليم ، الصحة ، التجارة ، شبكة الطرق ، النقل الجماعي ، سيارات الأجرة . 3- تحليل و تقييم الواقع الحالي SWOT:البيئة الداخلية: عناصر القوة و الضعف – البيئة الخارجية : الفرص و التهديدات – العقبات و القيود التي تواجه تطوير و تنمية الإقليم . - خلاصة الفصل الثالث	**198 - 129**
الفصل الرابع	**الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها** 1- الإطار النظري للدراسة الميدانية 2- حدود الدراسة : 1- المكانية 2- الزمنية 3- البشرية 3- تحليل الاستمارة الخاصة بالبلديات الريفية 4- تحليل الاستمارة الخاصة بالبلديات الحضرية - خلاصة الفصل الرابع	**240 - 199**

	- خلاصة الباب الاول	
الباب الثاني **ديناميكية الاستثمار و المرافقة بالاقليم**		
الفصل الأول	**الاستثمار العمومي ومدى فعالية البرامج التنموية المحلية** مقدمة الفصل الدراسة التحليلية لوضعية برامج التنمية المحلية بإقليم البحث : **1**- المخططات البلدية للتنمية المحلية 1988 – 2008 **2**- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 PSRE 3- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009 PCSC 4- دور المالية المحلية في الارتقاء و تنمية الجماعات المحلية : 4-1 إعانات الولاية 2004 – 2010 4-2 الصندوق المشترك للجماعات المحلية 2007 – 2010 FCCL 4-3 مؤشر الغنى بالبلديات 2006 – 2010 4-4 إيرادات أملاك البلدية 2007 – 2009 4-5 ناتج الخدمات 2007 – 2009 5 – الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2005 – 2008 ANDI خلاصة الفصل	**309 - 241**
الفصل الثاني	**القطاع الخاص** **الاستثمار المشترك و المرافقة الفاعلية و الانعكاسات** مقدمة الفصل 1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2004 – 2010 ANSEJ - التعريف بها – تطور الاستثمار على المستويين الولائي و إقليم البحث – الاستثمار القطاعي للوكالة بإقليم البحث من حيث :- إجمالي الاستثمار و حصة الوكالة منه - نوعية الملفات و مناصب الشغل المنتظرة . 2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM 3- الوكالة الوطنية للتشغيل 2003 – 2010 ANEM 4- جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP 5- الصندوق الوطني للتامين على البطالة 2005 – 2012 CNAC خلاصة الفصل	**406 - 310**
الفصل الثالث	**مستويات التنمية الريفية من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية** مقدمة الفصل 1- التنمية الريفية بالاقليم المدروس 2- تصنيف البلديات حسب مؤشرات التنمية الريفية المندمجة 3- الفقر الريفي حسب دراسة و تصنيف 2007 CNEAP 4- الدراسة التحليلية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية 2003 – 2006 5 – التجديد الريفي 2007 – 2011 - الاستثمار القطاعي خلاصة الفصل	**447 - 407**

الفصل الرابع	**خيارات الارتقاء و التطوير الاقليمي** **حالات دراسية** 1- استراتيجية الارتقاء و التطوير 2- مستويات التنمية بالاقليم من خلال امثلة مجالية الدينامية و التراجع : 1- عين الروى ، 2- حمام قرقور ،3 - آيت نوال مزادة 4- عين السبت، 5 - بني فوده **نتائج الدراسة و توصياتها** - النتائج ذات العلاقة بمشكلة الدراسة : - التوصيات – المقترحات – الخاتمة - ملخص بالغة العربية ، الفرنسية ، الانجليزية **الخاتمة**	**497 - 448**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	الكمية المتوفرة من المياه بالاقليم م^3 / اليوم	40
2	الاحتياجات من المياه بالاقليم المدروس م^3 / اليوم	41
3	حصة الفرد من المياه ل / اليوم	42
4	متوسط عدد ايام الامطار محطة عين السفيهة سطيف 1981 - 2012	51
5	كميات التساقط السنوية محطة عين السفيهة سطيف 1981 – 2012	52
6	منحنى قوسن لمحطة بني ورتيلان 2002 - 2012	53
7	منحنى قوسن لمحطة بني عزيز 2002 - 2012	54
8	منحنى قوسن محطة سطيف الفترة 1981 - 2012	55
9	متوسط ساعات التشمس الشهرية محطة سطيف 1981 – 2012	56
10	محطة سطيف عدد ايام الثلج 1981 – 2012	57
11	محطة سطيف عدد ايام البرد 2002 – 2012	57
12	محطة عين السفيهة سطيف . نسبة الرطوبة السنوية 1981 – 2012	58
13	وردة الرياح لمحطة سطيف 2000 – 2005	59
14	محطة عين السفيهة سطيف . عدد ايام الصقيع 1981 – 2012	60
15	المتوسط السنوي للتبخر محطة عين السفيهة سطيف 1981 – 2012	61
16	تطور الزيادة الطبيعية 2004 –2009 بالولاية و إقليم البحث	90
17	الزيادة الطبيعية بالاقليم 2004 - 2009	90
18	الزيادة الطبيعية بإقليم البحث 2009	91
19	النمو الحضري 1987 – 2008	94
20	الفئات العمرية ما بين 0 15 سنة	98
21	الفئات العمرية 16 – 59 سنة	98
22	الفئات العمرية 60 سنة فما فوق	98
23	المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية ببلديات البحث 2009	102
24	شبكة الصرف الصحي حسب احصاء 2008	121

25	شبكة المياه الصالحة للشرب إحصاء 2008	122
26	توزيع الحمامات حسب إحصاء 2008	123
27	توزيع آلة الطبخ إحصاء 2008	123
28	خط هاتفي إحصاء 2008	124
29	جهاز البرابول 2008	125
30	جهاز الكمبيوتر 2008	126
31	شبكة الانترنيت حسب احصاء 2008	127

32	توزيع السكان بدون تعليم حسب إحصاء 2008	143
33	توزيع السكان حسب نسبة القراءة و الكتابة إحصاء 2008	144
34	السكان حسب المستوى الجامعي إحصاء 2008	147
35	عدد المحلات التجارية بالبلديات 2008	167
36	عدد المحلات التجارية الغذائية 2008	169
36 – ا -	مؤشر ديفيس بالبلديات 2008	171
37	مؤشر بنيسون 2008	173
38	كلم / كلم ^{2} **2010**	181
39	كلم / ساكن 2010	181
40	نسبة الطرق المعبدة 2010	181
41	إجمالي الحافلات 2010	184
42	المتعاملين في القطاع 2010	184
43	العاملين 2010	184
44	عدد الخطوط 2010	189
45	ساكن /مقعد 2010	189
46	عدد المقاعد	189
47	النصيب من سيارات الأجرة ، ساكن / مقعد 2010	191
48	الري و الصرف الصحي	252
49	المنشآت الاقتصادية	254
50	التهيئة الحضرية	255
51	المنشآت الإدارية	257
52	المنشآت الثقافية و الاجتماعية	259
53	التعليم و التكوين	261
54	عدد مشاريع الإنعاش الاقتصادي 2000 - 2004	264
55	كلفة مشاريع برامج الإنعاش الاقتصادي 2000 – 2004	266
56	عدد مشاريع برنامج دعم النمو حسب المخطط القطاعي للتنمية 2005 - 2009	272
57	توزيع كلفة برنامج دعم النمو حسب المخطط القطاعي للتنمية 2005 - 2009	273
58	عدد مشاريع دعم برنامج النمو حسب المخططات البلدية للتنمية 2005 – 2009	273
59	كلفة مشاريع دعم برنامج النمو حسب المخططات البلدية للتنمية 2005 – 2009	274
60	كلفة مشاريع الري و الفلاحة	275
61	كلفة مشاريع قطاع التهيئة الحضرية	276
62	كلفة مشاريع قطاع المنشآت القاعدية و الإدارية	277
63	كلفة مشاريع قطاع المنشآت الثقافية و الاجتماعية	278

64	كلفة مشاريع المنشآت القاعدية و الاقتصادية	279
65	مبلغ الإعانة الكلي للولاية 2004 - 2010	282
66	إجمالي مدا خيل البلديات 2007 – 2010	290
67	متوسط مؤشر الغنى 2006 - 2010	292
68	إيرادات أملاك البلدية 2007 - 2009	293
69	إجمالي ناتج الخدمات 2007 – 2009	295
70	إجمالي المداخيل الضريبية 2007 – 2009	297
71	الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ، عدد المشاريع 2002 – 2008	303
72	الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ،كلفة المشاريع 2002 – 2008 (مليون دج)	305
73	الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ، عدد مناصب الشغل 2002 – 2008	306
74	إجمالي الاستثمار و قيمة مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بإقليم الدراسة 2004 - 2010	318
75	مناصب الشغل و نوعية الملفات بالبلديات 2004 – 2010	319
76	إجمالي الاستثمار و مساهمة الوكالة حسب القطاعات بالولاية 2004 – 2010	319
77	مناصب الشغل و نوعية الملفات بالولاية 2004 – 2010	320
78	مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في قطاع الفلاحة و الري 04- 10	321
79	إجمالي الاستثمار في القطاع ألفلاحي و الري	322
80	قطاع الفلاحة عدد الملفات الممولة و المقبولة	323
81	مناصب الشغل المنتظرة	324
82	مساهمة الوكالة في قطاع الصناعات الحرفية 2004 - 2010	325
83	إجمالي الاستثمار	326
84	الملفات المقبولة في القطاع	326
85	الملفات الممولة	327
86	مناصب الشغل المنتظرة من القطاع	327
87	قطاع البناء إجمالي الاستثمار و حصة مساهمة الوكالة	328
87 -1-	الملفات المقبولة في قطاع البناء و الأشغال العمومية 2004-2010	329
88	الملفات الممولة في القطاع	329
89	مناصب الشغل المنتظرة في القطاع	330
90	قطاع الري قيم الاستثمار و حصة مساهمة الوكالة 2004-2010	330
91	نوعية الملفات بقطاع الري و مناصب الشغل المنتظرة	331
92	مساهمة الوكالة في قطاع الصناعة 2004 - 2010	332
93	إجمالي الاستثمار بالقطاع	332
94	الملفات المقبولة في قطاع الصناعة	333
95	الملفات الممولة في قطاع الصناعة	333
96	مناصب الشغل المنتظرة في قطاع الصناعة	334
97	قطاع الصيانة قيم الاستثمار و حصة مساهمة الوكالة 2004 - 2010	335
98	عدد الملفات ومناصب الشغل المنتظرة	335
99	الأنشطة الحرة إجمالي الاستثمار و حصة الوكالة 2004 - 2010	336
100	نوعية الملفات و مناصب الشغل المنتظرة	336
101	قطاع الخدمات مساهمة الوكالة في الاستثمار 2004 2010	337

102	إجمالي الاستثمار بالقطاع	337
103	الملفات المقبولة في قطاع الخدمات	338
104	الملفات الممولة في القطاع	339
105	مناصب الشغل المنتظرة	339
106	نقل البضائع إجمالي الاستثمار و نصيب مساهمة الوكالة منه 2004 - 2010	340
107	توزيع مناصب الشغل و نوعية الملفات	340
108	نقل المسافرين إجمالي الاستثمار و نصيب مساهمة الوكالة	341
109	نوع الملفات و مناصب الشغل المنتظرة.	341
110	النقل للتبريد إجمالي الاستثمار و مساهمة الوكالة	342
111	نوع الملفات و مناصب الشغل المنتظرة	342
112	توزيع حصيلة السلف حسب الغرض منها – ANGEM -	349
113	حصيلة القروض الممنوحة من البنوك خلال الفترة 2005 - 2010	350
114	توزيع المستفيدين من السلف حسب الشريحة العمرية	350
115	الملفات المودعة و الممولة و مناصب الشغل المحدثة حسب صيغة التمويل الثلاثي 2008	352
116	الملفات المودعة و الممولة و مناصب الشغل المحدثة حسب صيغة التمويل الثلاثي 2010	352
117	التمويل الثنائي 2008 الملفات المودعة والممولة و مناصب الشغل المنتظرة	355
118	التمويل الثنائي 2010 الملفات المودعة والممولة و مناصب الشغل المنتظرة	355
119	توزيع الطلب على العمل حسب الوكالات 2003 - 2010	370
120	عروض العمل المقدمة حسب الوكالات 2003 – 2010	371
121	التوظيف و التشغيل حسب الوكالات 2003 – 2010	372
122	الطلب ، العرض و التشغيل حسب الوكالات 2003 – 2010	373
123	توزيع طالبي العمل حسب الجنس بالوكالات	374
124	توزيع طلبات العمل حسب القطاعات	376
125	التوزيع المجالي للطلب حسب القطاعات	376
126	التوزيع حسب وكالات الإقليم المدروس	377
127	عروض العمل حسب القطاعات بوكالات الولاية	378
128	عروض العمل حسب القطاعات بوكالات إقليم البحث	379
129	توزيع عروض العمل حسب النشاط الاقتصادي بوكالات إقليم الولاية 2010	380
130	توزيع عروض العمل حسب القطاعات بوكالات الإقليم المدروس	380
131	توزيع عروض العمل بالوكالات حسب المدة	382
132	توزيع عروض العمل حسب الصيغة القانونية بوكالات الولاية	382
134	التوظيف و التشغيل حسب النشاط الاقتصادي 2010	384
135	عروض العمل و التوظيف حسب النشاط الاقتصادي	384
136	تطورات حركة الشغل 2009 – 2010 بوكالات الولاية	385
137	تطورات حركة الشغل 2009 – 2010 بوكالات إقليم البحث	386
138	الطلب العرض و التوظيف حسب نوع العقد بإقليم الولاية	389
139	التوظيف ، العروض، الطلبات بوكالات الإقليم حسب النوع	390
140	طلبات العمل و التوظيف حسب مستويات التأهيل بإقليم الولاية	392
141	الملفات المودعة و الممولة حسب قطاعات النشاط بإقليم الولاية 2005 - 2012	397

142	الملفات المودعة و الممولة ببلديات إقليم البحث 2005 -2012	398
143	إجمالي الاستثمار ببلديات البحث	399
144	مناصب الشغل المحدثة في الزراعة	399
145	مناصب الشغل المحدثة في قطاع البناء و الاشغال العمومية	400
146	مناصب الشغل المحدثة في الفنادق ، المطاعم و المقاهي	401
147	مناصب الشغل المحدثة في الصناعات التحويلية	401
148	مناصب الشغل المحدثة في الخدمات الموجهة للجماعات المحلية	402
149	مناصب الشغل المحدثة في مجال الاتصالات و النقل و المواصلات	403
150	إجمالي كلفة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 2007 - 2011	428
151	كلفة مشاريع التهيئة وتجنيد الموارد المائية 2007 - 2011	430
152	كلفة مشاريع حماية الأراضي 2007 - 2011	430
153	كلفة مشاريع تحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي 2007 - 2011	431
154	كلفة مشاريع الإنتاج الحيواني 2007 - 2011	432
155	كلفة المشاريع لفك العزلة 2007 - 2011	433
156	كلفة المشاريع في مجال التهيئة الحضرية و المرافق الإدارية 2007 - 2011	434
157	كلفة مشاريع البنية التحتية و التجهيزات 2007 - 2011	435
158	الكلفة في مجال السكن الريفي 2007 - 2011	436
159	السكن الريفي الملفات المقبولة من طرف الولاية 2007 – 2008	436
160	السكن الريفي حسب المخطط الخماسي 2010 – 2014	437
161	توافد السياح على المركب السياحي	466
162	بلدية عين السبت كلفة مشاريع الري	479
163	بلدية عين السبت كلفة مشاريع المنشآت الاقتصادية	479
164	بلدية عين السبت كلفة مشاريع المنشآت الاجتماعية	479
165	كلفة مشاريع قطاع الري	485
166	كلفة مشاريع قطاع المنشآت الاجتماعية	485

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	رقم الصفحة
1	القبائل القديمة 1863 – 1887 بإقليم ولاية سطيف	21
2	حدود بلدية بابور في الفترة الكولونيالية	30
3	موقع منطقة الدراسة من الاقليم الولائي	34
4	التكوينات الجيولوجية لأقيم البحث	38
5	توطين و تحديد موقع محمية البابور على الخرطة الطبوغرافي 200000/1	47
6	المحمية الطبيعية للبابور – سطيف –	48
7	الغطاء النباتي بإقليم البحث	48
8	معدل النمو السكاني 1987- 1998	67
9	نمو السكان المتجمعين 1987 - 1998	69
10	نمو سكان المنطقة المبعثرة 1987-1998	70
11	معدل النمو السكاني 1998 - 2008	71
12	نمو السكان المتجمعين 1998 – 2008	72

13	نمو سكان المنطقة المبعثرة 1998 – 2008	74
14	محصلة نمو السكان بين 1987 – 2008	75
15	نمو السكان المتجمعين 1987 – 2008	77
16	نمو سكان المنطقة المبعثرة 1987 – 2008	78
17	الكثافة السكانية 1987	84
18	الكثافة السكانية 2008	85
19	معدل النشاط حسب إحصاء 2008	104
20	معدل الإعالة 2008	106
21	البطالة 2009	108
22	مستوى تجهيز المساكن 1998	118
23	مستوى تجهيز المساكن 2008	120
24	نسبة الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب	132
25	نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب	133
26	المشتركين في الهاتف الثابت من حيث معدل التغطية	137
27	المشتركين في شبكة الانترانت	138
28	الكثافة البريدية	139
29	الحالة التعليمية للسكان 1- السكان بدون تعليم 2008	142
30	الحالة التعليمية للسكان 2- يقرا و يكتب	145
31	الحالة التعليمية للسكان 3 – المستوى الجامعي	146
32	معدل التمدرس لفئات الأعمار 5-16 سنة	149
33	التعليم الابتدائي نسبة النجاح 2009 – 2010	150
34	التعليم الابتدائي نسبة التكرار 2009 – 2010	151
35	التعليم الابتدائي نسبة التخلي العامة 2009 – 2010	152
36	التعليم المتوسط نسبة النجاح 2009 – 2010	154
37	التعليم المتوسط نسبة التكرار 2009 – 2010	155
38	التعليم المتوسط نسبة التخلي 2009 – 2010	156
39	معدل التغطية القطاعات الصحية (ساكن / قطاع صحي)	160
40	التغطية الصحية (ساكن / طبيب)	162
41	التغطية الصحية (ساكن / صيدلي)	163
42	التغطية الصحية (ساكن / جراح أسنان)	164
43	التغطية الصحية (ساكن / عون شبه طبي)	166
44	نصيب الأفراد من المحلات التجارية	168
45	معامل الجذب التجاري	170
46	مؤشر ديفيس ببلديات اقليم البحث 2008	172
47	مؤشر بينسون لبلديات اقليم البحث 2008	173
48	نسبة الطرق المهيأة و المعبدة	177
49	نصيب السكان من الشبكة	178
50	كثافة الطرق كلم / كلم^2	180
51	النقل الجماعي بإقليم البحث 2009	183
52	الطاقة من المقاعد المتوفرة 2009	185
53	عدد خطوط النقل الجماعي 2009	187

54	نصيب السكان من مقاعد النقل الجماعي 2009	188
55	قيم الاستثمار بالنسبة للمخططات البلدية للتنمية و نصيب السكان (دج / ساكن)	247
56	كلفة مشاريع برامج التنمية المحلية 1999 – 2008	250
57	قيم الاستثمار في قطاع الري و الصرف	252
58	قيم الاستثمار في قطاع المنشآت الاقتصادية	254
59	قيم الاستثمار في التهيئة الحضرية	256
60	قيم الاستثمار في قطاع المنشآت الادارية	258
61	قيم الاستثمار في قطاع المنشآت الثقافية و الاجتماعية	260
62	قيم الاستثمار في قطاع التعليم و التكوين	261
63	نسبة كل بلدية الكلفة الولائية	267
64	إجمالي المداخل ببلديات إقليم البحث 2007- 2010	291
65	الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار توزيع عدد المشاريع	304
66	الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار توزيع عدد العمال عبر البلديات	307
67	مؤشر تنمية الاقتصاد الريفي IDER	411
68	مؤشر ظروف المعيشة ICV	413
69	مؤشر تنمية التعليم IDED	414
70	مؤشر تنمية الصحة	415
71	مؤشر التنمية البشرية IDHS	417
72	مؤشر التنمية الريفية المستدامة IDRD	418
73	تصنيف البلديات حسب مؤشر الثروة 2007	421

فهرس الصور

رقم الصورة	عنوان الصورة	رقم الصفحة
1	مقر الادارة الاستعمارية بلافايات بوقاعة حاليا	23
2	الشارع الرئيسي لبلدية بوقاعة – لافايات – في الفترة الكولونيالية	23
3	السوق الاسبوعي ببوقاعة	23
4	مقر القيادة العسكرية في الفترة الكولونيالية – مقر الدرك الوطني حاليا -	23
5	قرية نتيزي مجبر ببني يعلى (قنزات حاليا)	24
6	تجمع الأهالي بالقرب من شاحنات الصليب الأحمر للنيل من المساعدات	24
7	جانب من قسم البنات المتعلمات بتجمع بني يعلى – قنزات حاليا -	24
8	الثكنة العسكرية ببني يعلى	24
9	مقر الجماعة بتجمع نتيزي مجبر	24
10	معاناة الأهالي إبان الفترة الكولونيا لية	25
11	المسرح بالمركز البلدي لايت يعلى – قنزات حاليا –	25
12	جانب من السوق الأسبوعي- الجمعة بني ورتيلان -	26
13	الأوضاع الاجتماعية للأهالي في الفترة الكولونيالية	26
14	التسوق و العرض المحدود للمسوقين	26
15	التجمع في الفترة الكولونيالية مركز الحراسة	26
16	معصرة زيت الزيتون بذراع قبيلة	27
17	مركز البلدية بذراع قبيلة – أولاد على ين عثمان -	27

18	البلدية الكاملة الصلاحيات عين عباسة	27
19	منظر عام للبلدية كاملة الصلاحيات –عين عباسة 1936	28
20	مقر الدرك الوطني	28
21	المركز الصحي و مقر البلدية	28
22	برج البلدية المختلطة تكتونت	28
23	مقر البلدية المختلطة بيريقوتفيل	28
24	السوق الأسبوعي بعموشة	29
25	مقرات الإدارة الاستعمارية بشوفرول	29
26	جبال البابور	36
27	جبال البابور	36
28	جبال سيدي ميمون 1646 م بني عزيز	36
29	جبال عموشة و تيزى نبشار	37
30	تلال طكوكة ، عين عباسة	37
31	Ledant Sittelle	46
32	الصنوبر النوميدي	46
33	تنوع وكثافة الغطاء النباتي بمحمية البابور	47
34	حيوية الغطاء النباتي	47
35	انواع من الحيوانات بمحمية البابور	47
36	الاستثمار الفلاحي في تربية النحل	322
37	جمع الحليب	322
38	تربية الأبقار	323
39	تربية الدواجن	323
40	الاتجار في الجزارة	323
41	احد منتجي البيض	323
42	الاستثمار في الأشغال الحرفية	328
43	الاستثمار النسوي في إنشاء مقاولات صغيرة للبناء	328
44	الاستثمار النسوي في مجال بيع الملابس الجاهزة	332
45	ممارسة حرفة خياطة الملابس	332
46	مدخل بلدية عين الروى من الجهة الشرقية	453
47	مدخل بلدية عين الروى من الجهة الغربية	453
48	مساحات مسقية بالمزرعة النموذجية الشيخ العيفة	459
49	انتشار الزراعة الواسعة بجوار القرية الفلاحية 5 جويلية 1962	459
50	انتشار البستنة و غراسة الأشجار كخصوصية فلاحيه منذ القدم	459
51	تربية الأبقار نشاط مميز بالبلدية و المزرعة النموذجية الشيخ العيفة	459
52	إحدى الضيعات الفلاحية بالمجال	460
53	منظر لاستخدام الأرض بالبلدية	460
54	منظر عام عن موقع تجمع حمام قرقور	461
55	المركب المعدني حمام قرقور	461
56	مصنع بوفروج لصناعة الخيط	467

57	موضع البلدية ، وادي بوسلام و الجسر ، أثناء الفترة الاستعمارية	467
58	مركز الراحة للمجاهدين	467
59	مدخل الحمام التقليدي	467
60	جسر وادي بوسلام	467
61	الخدمات التجارية و التسوق	467
62	مدخل الحمام التقليدي	467
63	مركب حمام قرقور	467
64	تضرس ووعورة السطح و التراجع و التقهقر المجالي	474
65	تموضع القرى الجبلية و تدني الخدمات و البنية التحتية بالمجال الجبلي	474
66	الاخطار الطبيعية ، انزلاق الاراضي رقى من العزلة	474
67	مشهد لاستخدام الارض الجبلية ومصاعب السطح	474
68	بلدية عين السبت المقر الرئيسي	476
69	بلدية عين السبت المقر الرئيسي	476
70	بلدية بني فودة المقر الرئيسي	480
71	بلدية بني فودة المقر الرئيسي	480

مقدمة الدراسة

1 - المقدمة:

عرفت الأقاليم الجزائرية ديناميكية متلاحقة تأرجحت بين النمو و التطور من جهة والتراجع و الركود من جهة أخرى أدت إلى تجلي الفوارق الإقليمية وتنامي حدة الفقر ، فكانت سمة التخلف الاجتماعي الاقتصادي في اغلب الأقاليم في حين ان أخرى استأثرت بالتنمية فشهدت وتائر نمو متميزة وإطار اجتماعي اقتصادي مؤهل للحياة و العيش ، مما عمق التمايز في مستويات الدينامية و التحولات فهذه الصورة ليست وليدة الصدفة بل مردها بالأساس إلى التدخلات العنيفة التأثير و المقصودة من طرف الإدارة الاستعمارية ، من خلال تكريس اقتصاد فلاحي رأسمالي دخيل ، إلى استنزاف للموارد و الطاقات و احتواء للإطار السوسيو ثقافي للمجتمع المحلي قصد تغريبه لضمان تبعيته، مما أفقدها خصوصياتها الأصيلة التي وجدت عليها في إطار الزمان و المكان بوتيرة متزنة و منسجمة و بحركية أهلت إطارا للحياة ومكنت من التفاعل والالتحام الاجتماعي الذي كان خلاقا للديناميكية الفعالة و العملية.

فالديناميكية تعني التحول و الانتقال من حالة إلى أخرى في هيأة خطية أو دورية أو تصاعدية أو تراجعية.....مما يقتضي مجالا يتحرك فيه و زمانا ينجز فيه ذلك التحول و الانتقال ، و من ثم يمكن اعتبار الدينامية في العلوم الاجتماعية كصيرورة لها بداية و مراحل تطور تعتبر الفترة الراهنة إحداها و تؤشر لتوجهات التطور المستقبلي[1] فالتأثيرات السلبية اذن مثلت إرثا ثقيلا على عمليات التنمية و التطور الاقليمي عموما و التنمية المحلية بوجه خاص ، بعد الاستقلال ظلت الوضعية الموروثة عن الفترة الكولونيالية تشكل اكراهات و مصاعب حقيقية أمام التطور و الانتعاش ، الامكانات المحلية الوطنية المحدودة صعبت من عمليات احتوائها في ظل مفارقات معقدة امتدت لتشمل كل القطاعات ، فهذا ما يستدعي تحيين دراسة الديناميكية او الديناميكيات الاقليمية من تشخيص و تحليل التباينات والاختلافات في التنظيمات الاقليمية و القوى الفاعلة في ذلك او العوامل التي تحد منها [2]، الأمر الذي أدي إلى وجود حالة وسيطة متناقضة و التي تطرح العديد من التساؤلات لدى المختصين و الباحثين ، إذ المجتمعات الريفية ليست بالتجمعات المهمشة أو التجمعات ذات الدينامية و التطور لأنه تم تحويل كل الطاقات و القدرات باتجاه المجالات الحضرية [3] .

عليه كان موضوع الدينامية الاقليمية من المواضيع الاساس لدى الجغرافيين حيث كان الانشغال منصبا على التطورات و التحولات في الراهن و المديين القريب و البعيد ، و الهدف الرئيس بالنسبة للموضوع هو استقراء نوعية و مستوى التسارع في التحولات و التطورات من خلال الوتائر المتمايزة في التنمية اقليميا و محليا و النتائج المتمخضة عنها مجاليا فقد تحدث تغيرات محلية او اقليمية تبين نتائج الديناميكية من خلال تأثيراتها السوسيو اقتصادية التي ترسم على صفحة الاقليم [4] رغم وتيرة التغيير و التطوير البطيئة للأقاليم في البداية (بعد الاستقلال) الا ان رؤى الارتقاء تبلورت من خلال مقاربات وجهت لتحيين تنمية

---

[1] - المختار الاكحل . دينامية المجال الفلاحي و رهانات التنمية المحلية .حالة هضبة بني سليمان .دار ابي قرقار للطباعة و النشر . المملكة المغربية ص : 11

[2] - BRUNET R, FERRAS R et THERY H .1992 .les mots de la géographie. Dictionnaire critique. Coll. Dynamiques du territoire. Reclus .La documentation francaise, Paris .470 p page : 159

[3] - Salah Eddine Cherrad . sociétés environnement et pouvoirs dans les espaces montagnards . l'exemple du massif du Collo .Mutation en Algérie . Presses universitaires de CAEN . Page :87

[4] - Bernadette MERENNE – SCHOUMAKER. Les disparités et les dynamiques territoriales Introduction méthodologique .Bulletin de la société géographique de liège .30 ,1994.5-14 page : 6

محلية وجهوية لراب الفجوة الجغرافية و الاقتصادية الاجتماعية بين الأقاليم في إطار ما يعرف بالتوازن الجهوي و محو الفوارق الإقليمية، و التصدي للتركة الاستعمارية الثقيلة و المتجذرة اجتماعيا و اقتصاديا من خلال تمكين مشاريع ناجعة قادرة على تقليص الفوارق الإقليمية وإضفاء تنمية متوازنة وشاملة أخذت في بداياتها معالجة الأولويات فكانت محاولات الإصلاح القطاعية و المشاريع الخاصة في المناطق الفقيرة و المحرومة و المتضررة أكثر من الصدمة الاستعمارية عليه فسياسة التوازن الإقليمي في الجزائر كانت دائما تسعى إلى تطوير أقاليم البلاد وفقا لما تفتضيه التنمية في كل بلدية وذلك عن طريق الإسراع بتحقيق استثمارات في مراكز لا تتوفر بالضرورة على أحسن الظروف الملائمة للتنمية . وتؤدّي بهذا إلى توظيف استثمارات متوالية في مجال المنشآت العمرانية الأساسية والأمر هنا يتعلق بالقضاء في أكثر جهات الوطن تخلّفا على جيوب الرّكود وإقامة القواعد اللازمة لتطوير نشاط يستمد طاقته من ذاته . ومن أجل هذا تولّي سياسة التوازن الإقليمي أهمية خاصّة للاستثمارات الاجتماعية حتى تضمن لكل المواطنين نفس نوعية الحياة وذلك بفضل إنشاء المستشفيات وتوسيع المرافق الصحية ،وبناء المساكن والمدارس وشقّ الطرق ،وتعميم الكهرباء ،ومضاعفة الربط الهاتفي وتنمية وسائل الاتصال وتقريب الإدارة من السكان [1].

رغم الاخفاقات الجلية (**من توازن جهوي الى فوارق اقليمية**) ظل المسعى دائما موجها للبحث عن توازنات جديدة لوضع التنمية في الطريق الصحيح ، غير ان امتدادات الأزمة وعمقها جعل التدخل هامشيا ، فازدادت الهجرة الريفية الحضرية وتزايد الضغط على مرافق المدن وخدماتها ، و تم ترك العمل الزراعي وتنامي التراجع في الأيدي العاملة الزراعية الشيء الذي لم يكن يتمفصل في استراتيجيات التنمية باجتذاب باقي القطاعات لها ، فعلى سبيل الذكر لا الحصر أن العالم الريفي عرف تحولات عميقة لها العلاقة المباشرة بالتطورات و التغيرات الحاصلة في سياسات العقار الفلاحي و الاقتصادي على التوالي ، فتم تمثل جديد للعالم الريفي مشكلا قطيعة عن ماضيه فعلى نفس الأرض و النسيج نمى و تطور مظهر جديد بعناصر مغايرة تماما : السكن ، الأنشطة الاقتصادية ، الخدمات و التجهيزات[2] فهذه الدينامية مست حتى الفضاءات المجاورة للريف فأصبحت المدن مجالات اجتذاب للتدفقات البشرية خارج دائرة الموارد البشرية الفاعلة والمعززة للبنية الحضرية في موازناتها الاقتصادية الاجتماعية و البيئية ، مما صعد من حالات التدهور و التراجع الحضري (أزمة السكن ، الضغط على الخدمات و التجهيزات ، التأثيرات المباشرة على البيئة و العقار ...) .

مما جعل واقع التنمية المحلية بالجزائر يتسم بالاختلال و البعد عن تحقيق الأهداف المرجوة وذلك ناتج عن عدم التوازن بين الأدوار و المهام المسندة إلى البلديات و بين الإمكانيات و الوسائل المالية و البشرية التي تتوفر عليها إضافة إلى مشكل التقسيم الإداري غير المتوازن ، بحيث لم تراعى عند انجازه المعايير ذات البعد الاقتصادي و التنموي قصد تحقيق التوازن الجهوي المطلوب .

[1] - **ABRDE BENDJELID, planification et Organisation de l'espaces en Algérie (O.P.U) Algérie 1986. 134 P.9**

[2] - **Salah Eddine Cherrad. La dynamique rurale des espaces péri urbains dans l'est algérien .territoires en mutation. revue de L UPRESA 5045 du CNRS. janvier 1999 .p :154**

[1] فالتنمية في مرحلة السبعينات و الثمانينات استمرت محافظة على بذور الفوارق و التهميش و التراجع من خلال التركيز القطاعي للاستثمار العمومي على القطاع الصناعي في مظهر سياسة أقطاب التنمية كأحد الركائز المعتمدة من طرف الدولة لتحريك آليات التنمية ، والتهيئة الحضرية للمدن المهيأة فكان نوع من الاستئثار المجالي الذي جعل الأقاليم الريفية و الواقعة منها خصوصا في الوسط الجبلي على هامش التنمية وأوضحت هذه الوضعية عدم كفاية سياسات التنمية المطبقة لضمان تنمية وطنية منسجمة تجعل التنمية الحضرية و الريفية وفق حركية و ديناميكية متزنة تعمل على حفظ و استدامة التكامل و التفاعل المثمن للتنمية في أبعادها الوظيفية المبعدة للتفضيل أو تقديم الفضاءات على بعضها البعض من غير التقدير العلمي و العملي المطلوب ،وبصفة خاصة الجبال المتميزة بهشاشتها الشاملة و بظروفها الصعبة التي يعيش فيها المواطنون ، فكانت محاولات تنمية فاشلة وغير كافية ،فمخطط 89/85 لم يحقق التكيف الشامل للعمليات المبرمجة وظل الارتكاز على الفلاحة في أعمال التنمية[2].

مع بداية مرحلة التسعينات واجهت الجزائر إشكالية الإسراع في الإصلاحات للانتقال إلى اقتصاد السوق والذي يعمل على إرساء قواعد التحفيز الحر للفضاء ات الريفية والحضرية على السواء ، من خلال التحول في تغيير فلسفة و استراتيجية التنمية على أن تكون ذاتية و تشاركيه انطلاقا من الإمكانات المحلية مع تعزيز ادوار جديدة تسمح بنقل التنمية إلى الجماعات المحلية في إطار ميكانزمات واليات جديدة تعمل على إحداث تحولات حقيقية في تصورات التنمية في ظل اقتصاد السوق الذي يبلور التنمية التنافسية النفعية ، إذن حرصت على دعم و تقوية صلاحيات و مسؤوليات البلديات ، بما يمكنها من المشاركة الفعالة ، في تطبيق استراتيجيات التهيئة العمرانية ، و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى المحلي . حيث تم تعديل قانون البلدية و إصدار تشريعات جديدة للتهيئة و التعمير و العقار و التنمية المحلية [3] ، وذلك الاساس و المسار تم الانتقال نحو التخلي تدريجيا عن الإدارة المركزية تاركة للجماعات المحلية المجال حرا للمبادرة و المشاركة ، كما يعمل على إرساء تنمية و تهيئة عمرانية في الميدان انطلاقا من النجاعة الاقتصادية الهادفة كاستراتيجية وأولوية ، إشكالية التنمية في الفلسفة الجديدة تتمفصل حول خلق محيط أكثر ملائمة للتنمية المندمجة و المستديمة ، فالدولة لم تعد المتدخل الوحيد في تسيير سياسة التهيئة العمرانية وتجسيد التنمية المحلية ، فهي تقوم بها مع شركائها الطبيعيين و تركزت أدوارها في :

- السهر على إقامة توازن جهوي عن طريق مساعدة أكثر الجهات حرمانا وعجزا عن التطور .
- ضمان سياسة توازن بين الريف و المدينة و داخل المدينة و بين مختلف المكونات الحضرية.

التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر بداية من سنة 1989م أفضت إلى نتائج هامة في ما يتعلق بالتنظيم و التحكم في عملية تشكل وتحول المجال القروي ولعل من أبرزها ما يلي:

- إقرار حق الملكية و من ثمة الحرية في كل ما يتعلق بإنجاز المشاريع الخاصة واستغلالها.
- تنازل الدولة عن دورها المحوري في ما يتعلق بالتخطيط و الإنجاز و الاكتفاء بدور المراقب والمنظم[4].

---

[1]- ريان ريان عبد السلام. اشكالية التنمية و المحلية و مدى فعالية البرامج البلدية للتنمية بولاية الاغواط . رسالة ماجستير غير منشورة .2006 ص :1

[2] - الشريف رحماني . الجزائر غدا . ص : 191 . ديوان المطبوعات الجامعية

[3]- محمد الهادي لعروق . التهيئة و التعمير في صلاحيات الجماعات المحلية. مخبر المغرب الكبير الاقتصاد و المجتمع . ملتقى حول تسيير الجماعات المحلية. 9 – 10 جانفي 2008 .ص : 32

[4] - محمد اكلي كزار . التحولات المجالية في القرى القبائلية الجبلية حالة قرى و مداشر بني ورتيلان. ماجستير غير منشورة . جامعة منتوري قسنطينة . 2008 .ص:214

و انطلاقا من ذلك أصبحت التنمية المحلية تقدم كبديل استراتيجي لمعالجة الاختلال التنموي ، و مراعاة الخصوصيات المحلية ، و الاستغلال الأفضل للموارد و تقليص الفوارق الإقليمية، حتى يتم تجاوز الطفرة الزمنية التي جعلت منها على الدوام بيئة للاختلالات و المشكلات الاجتماعية الاقتصادية رغم ما تملكه من عناصر النمو و الفاعلية .

رغم الانتقال والتحول إلى مرحلة جديدة تختلف عن سابقتها من حيث الخصوصيات التنظيمية و الاقتصادية إلا أن السلطات العمومية أبقت على أدوات التنمية المحلية الكلاسيكية المعهودة منذ السبعينات وفي مرحلة الاقتصاد الاشتراكي الموجه و تشبثت بها (**المخططات القطاعية للتنمية ، والمخططات المحلية للتنمية**) حفاظا على مكانتها و أدوارها في التنمية فإلى أي حد يمكن اعتبار أن لهذه الأدوات الديمومة و القدرة في معالجة المشكلات والفوارق التي كانت من احد أسبابها؟

وكيف يمكن ان تستدام كآليات في التنمية في فترتين متناقضتين اسلوبا و منهجا ووضعا ؟

كانت هناك محاولات تدعم ذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين الجديدة و استحداث وسائل و آليات لتطبيقها. من جملة القوانين التي عرفت النور في هذه المرحلة نجد: القانون المتعلق بأملاك الدولة، قانون التوجيه العقاري بالإضافة إلى القانون الخاص بالعمران..لكنها ليست كافية في تحصيل تنمية محلية نوعية ، ففي العشرية الأخيرة من القرن الماضي و الحالية برزت منظومة تشريعية و قانونية عززت من ظهور بدائل جديدة للاستثمار ونظام المرافقة (الشراكة بين البنوك من خلال السلفة المالية او مساهمة المستثمر) ممكنة القطاع الخاص و العمومي و الأجنبي من المشاركة في التنمية و التنمية المحلية منها ، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، الوكالة الوطنية للتامين على البطالة ...الخ .

ظلت الأقاليم الجبلية تقريبا راكدة وحبيسة الجمود في الوقت الذي نجد ان باقي المجالات في ظهيرها تعرف التطور و الحراك و بالأحرى الديناميكية بوتائر سريعة مما جعلها تسجل تراكمات للتأخر و التخلف في شتى الميادين هي التي تغذي و تصنع الفروق بينها و باقي الاقاليم انه التخلف الجبلي[1] .

تتميز المناطق الجبلية الشمالية لولاية سطيف بتضاريس جبلية وعرة ، في حدود قدرات و طاقات اقتصادية متواضعة ، حيث أن الأوساط الجبلية كانت دائما واجهة للتخلف و مجالات طاردة ، الوسط الجبلي في القبائل الصغرى يمثل إيثار متميز من خلال تجمعات سكنية متجمعة و متقلصة مشكلة الشبكة القروية المميزة للمنطقة [2]مما جعلها تشكل اكراهات و عقبات حقيقة في نمو و تطور المنطقة من الانحدارات الحادة في أقصى الشمال بالخصوص إلى تزايد التعرية و انجراف التربة نتيجة الأمطار الإعصارية ، إلى جانب ندرة الأراضي الفلاحية و تجزئة العقار الفلاحي ، وتقلص الزراعات المعاشية إلى التخلي عن الأنشطة و الحرف التي أصبحت لا تعول السكان إلى تنامي حدة البطالة في مجتمع ريفي فتي صعب من التوازنات الديموغرافية الاقتصادية وما زاد من تفاقم الوضع تردي الحالة الآمنة بالمنطقة الجبلية خصوصا ، مما جعلها على امتداد أكثر من عشرية في **معزل عن التنمية** ، فهذه العوامل عملت على عزلة و تخلف

[1]- Yvette VEYRET .Les montagnes Discours et enjeux géographiques. Dossiers Des Images Economiques Du Monde .Collection Dirigée par André GAMBLIN .éditions SEDES page :53

[2] -Cherrad Salah Eddine. Lekhel Abdelouahab .Aspect et réalité de la micro urbanisation en milieu rural Constantinois. Revue de l'aménagement du territoire N° :5 – 2006 / 1. Page : 33- 34

التجمعات خاصة المبعثرة منها مما جعلها أوساطا طاردة للسكان بحثا عن العمل و الاستقرار و النيل من التجهيزات .

مع التحسن الأمني بادرت الدولة باستراتيجية فاعلة تستجيب للاحتياجات المحلية و للضغوط و متطلبات العولمة من خلال الانتقال إلى إعطاء الأولوية للاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي ، وفي هذا الإطار برزت آليات و ميكانزمات جديدة مكملة للاستثمار العمومي المتمثل في المخططات البلدية للتنمية و المشاريع القطاعية للتنمية و تمثلت في مشاريع التنمية الريفية المستدامة و الوكالة الوطنية للاستثمار إلى جانب الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب .... و تهدف بشكل خاص إلى إعادة هيكلة المنظومة الحضرية و الريفية من خلال الوصول إلى تنظيم اقتصادي متوازن بين الأرياف و المدن إلى تقليص التباينات بين القطاعات و الفئات الاجتماعية و إعادة توزيع ثمار التنمية بشكل متوازن بين الفئات و القطاعات و المجالات لخلق حركية اقتصادية جديدة قادرة على تثبيت السكان بمواطنهم غير أن بعض الإشكالات اعترضت هذه الاستراتيجية منها ارتفاع كلفة انجاز المشاريع التنموية و استمرار الحراك السكاني بالتدفق خاصة في المناطق الأكثر احتداد بالمشكلات كما أن هذه الجهود أصبحت رهينة تطور شبكة النقل و المواصلات أمام محدودية الاقتصاد الريفي و تدني التجهيزات ذات الصبغة الخدمية.

رغم أن الإقليم الجبلي و الريف عموما تعرض إلى تدفقات و حراك سكاني سلبي نتيجة الفقر و انعكاسات الحالة الأمنية ، غير أن المنطقة لا تزال تعرف كثافة سكانية معتبرة ، و لا تزال الريفية قائمة رغم التراجع السكاني و التحولات السوسيو اقتصادية ، مما جعل المنطقة الشرقية تعرف تشتتا سكانيا واضحا لا يزال فيه السكان متمسكين بالأرض وخدمتها ،على عكس المنطقة الغربية المتميزة بالتجمعات السكانية الكثيفة من خلال سيطرة حالة التجمع السكاني في اغلب بلديات الجهة .

الإقليم الشمالي من ولاية سطيف يمثل حالة من التدهور و التراجع ويجسد ديناميكية سلبية صورتها تطرح بحدة في الفضاءات الريفية و الجبلية في الجهات الشمالية الشرقية و الغربية على السواء من تهميش وفقر وعزلة ، لان السياسات الاقتصادية تجهل المجال الجبلي كليا ، فهي لا تميزه عن باقي المجالات بل تضعه لمبادئ سياسة التنمية التي تطبقها على المناطق السهلية مع ما يرافق ذلك من سلبيات و حيف إزاء المناطق الجبلية [1] مما أدى إلى إسقاط التأثيرات على التجمعات الحضرية و تعقيد حركيتها و اتزانها بعد تعميرها و تحضرها بشكل متسارع مما يخل بالمنظومة العمرانية على المستوين من إفراغ الريف من محتواه و الإسهام في فقدان جاذبيته إلى الإخلال بالمنظومة الحضرية و تشويه و إعاقة حراكها الذي تراهن عليه التهيئة العمرانية في الراهن في جعلها اقاليما منسجمة وذات حركية فعالة في الأداء التنموي المنوط بها فهذا ما راهنت عليه استراتيجية الدولة بعد صدور قانون **04/03** المؤرخ في **23 جوان2004** المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة قد يساهم في إعطاء هذه المجالات سياسات و تشريعات و مؤسسات معينة تستطيع أن تلعب دورا حيويا ي التقليص من الفوارق المجالية المطروحة خصوصا أن اشتملت المادة **12** منه على إنشاء مجلس وطني لحماية المناطق الجبلية و ترقيتها يسمى المجلس الوطني للجبل و في المادة **13** على إنشاء صندوق خاص بتنمية المناطق الجبلية يسمى الصندوق الوطني للجبل[2] .

---

[1] - لحسن جنان . اشكالية التنمية المحلية في المناطق الجبلية و هوامشها . مجلة كلية الآداب تطوان . عدد خاص بندوة جبال الريف . المجال و الانسان 1990 العدد :4 ص : 51

[2] - عصام بوغياطة . المؤهلات المحلية ومستويات التنمية في المناطق الجبلية . ماجستير غير منشورة 2011 ص : 5 و 6

إن تهيئة التنمية الاقتصادية عبر المجالات الإقليمية في بلادنا تعترضها العديد من الإشكاليات خاصة في ظل الاقتصاد الليبرالي الذي يحفز النمو الطوعي ، و مع التحولات الأخيرة في النظام العالمي فان الأقاليم المتخلفة اقتصاديا عبر المجال الوطني سيتراجع اندماجها في صيرورة التنمية الاقتصادية بتفاقم توسيع تطبيق الليبرالية بوسائلها التنظيمية الدقيقة و بسعيها الدؤوب للحصول على الربح اللامحدود ..... الخ مما يتطلب تدخل الدولة بتوجيه رأس المال الخاص و الوطني و الأجنبي نحو المجالات المتخلفة اقتصاديا عبر أقاليم البلاد مثل **المجالات الجبلية** في الجهات الشمالية و النجود أو السباسب ثم الصحراء[1]

إن معطيات فترة الامن و الاستقرار جعلت الإقليم الجبلي بمنظومته البيئية و الاقتصادية الاجتماعية الريفية و الحضرية في منأى عن التطور و الانسجام و الاندماج ، فكان التراكم الغير مرغوب فيه و الذي شد هذه البلديات نحو عدم استفادتها من التنمية بالشكل الذي يحفزها نحو الأفضل ، فهي بحاجة إلى جهود مضاعفة محلية ووطنية و إلى علاقات جديدة تمكنها من تجاوز طفرة التخلف نتيجة التنمية المفتقدة و المغيبة تاريخيا إبان الاحتلال و تنمويا بعد الاختيارات و التحولات التي كانت فيها بعيدة عن الحدث ، الفاعلون في التنمية متعددون ويشترط تظافر جهودهم و ترابطها الوظيفي في منظومة تمنح فرص المبادرة لكل أصناف الفاعلين ، بداية بالأشخاص العاديين و المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية غير الحكومية على المستوى المحلي .[2]

تجدر الإشارة إلى أن تنمية المناطق الجبلية مسالة أساسية لا يمكن أن تتم إلا إذا حدث تغير على مستوى الشروط السياسية المؤطرة لتنمية الاقتصاد الوطني . فهناك ضرورة توفير الإرادة السياسية أولا و الوسائل المادية ثانيا ، كما ينبغي أن نفهم من هذه التنمية أنها إنصاف للمجالات الجبلية نظرا للدور الذي تضطلع به و لأهمية الوظائف التي تزاولها على مستوى تنمية الاقتصاديات الوطنية [3] ،ادماج الجبال يمر من خلال سياسات و استراتيجيات ارادية و طوعية راسخة من الرغبة في التغيير او من خلال ديناميكيات تلقائية ، في حدود التحولات الاجتماعية و التقنية او من خلال تفعيل الطاقات المحلية و تشجيع التنمية المحلية الذاتية لدى السكان و صهرها ضمن الجهد الوطني لان تنمية الجبال و المناطق المتراجعة عموما تتوقف على التكامل بين الطرفين[4] .

2- الإشكالية

العالم الريفي و المناطق الجبلية منه تعرف ازمة حقيقية مردها بالأساس التهميش والاقصاء الذي تعرضت اليه ، الى جانب اللاتوازن الاقتصادي الاقليمي الذي كان من محصلة التدهور العام الذي حل بالاقليم في الفترة الامنية السابقة و تدني قيم الاستثمار العمومي و احجام السكان و الفاعلين المحليين في الاسهام و المشاركة مما عمق اثار الاختلالات، وتسبب في تدني الدافعية ووتائر التنمية كما تباينت الحيازة و الاستثمار بنوعيه ، مما جعل جل البلديات الريفية و الجبلية حبيسة الركود و الفقر الذي اعاقها حتى بعد التحسن الامني من النهوض و النمو ، كما اتضح تحيز الدولة الى الاستثمار اكثر بالمدن و البلديات الحضرية و مراكز النمو الاقتصادية و الاقطاب التجارية فكانت الفعل التنموي موجها بفروق و اعتبارات مسبقة جعل من الاخفاق نتيجة مبيته للبلديات الجبلية و الريفية من اقليم الدراسة كحالة معبرة حتى على المستوى الوطني .

---

[1] - غانم عبد الغني. تهيئة التنمية الاقتصادية و تأهيل نموها في الجزائر بين المجال الموروث و النماذج المنسوخة هاته هي الاشكالية . مقال منشور في مجلة مخبر التهيئة العمرانية . جامعة منتوري قسنطينة . العدد : 09 – 2008 / 1 ص : 5

[2] - رضا الامين .الاقاليم الداخلية التونسية اوضاع التنمية البشرية و رهانات التهيئة . مجلة جمعية الجغرافيين التونسيين .العدد 18 ديسمبر 2009 . ص : 17

[3] - لحسن جنان . مرجع سبق ذكره . ص : 62

[4] - Yvette VEYRET . op Cit page : 57

فالتنمية في مراحلها من اقتصاد اشتراكي موجه و مركزي في أبعاده التخطيطية و التنموية إلى اقتصاد حر نفعي يعتمد على النجاعة الاقتصادية الهادفة و المدروسة مسبقا (**تنمية تقوم على العد و الحساب**) ، شكلت فاصلا على مستوى وتيرة متناقضة الديناميكية بين الأقاليم الريفية و الحضرية و بين البلديات السهلية ، التلية و الجبلية المهيأة و المنماة او المفتوحة للغرض ذاته ، من خلال إعادة توزيع السكان و النشاط و إمكانيات التأقلم و التكيف مع هذه التغيرات و التي في الغالب كانت لا تخضع لعدالة مكانية في التوزيع و لا الى النظر في الخصوصيات و ترتيب الاولويات او حتى من باب الاحتياط في معالجة المشكلات الاقليمية و التي مردها و ماهيتها الفقر و الحرمان و الاقصاء الريفي الجبلي ، فهذه التطورات كانت مغيرة للتراتب و الروابط الإقليمية التي أحدثت نسق جديد في التنظيم من حيث التوزيع السكاني من خلال الاتجاه إلى التجمع و الهجرة نحو المراكز الحضرية المجاورة و الإقليمية و منه إفراغ التجمعات الثانوية و المبعثرة وبالتالي إضعاف مخزون الموارد البشرية المراهن عليها كرأسمال حقيقي في مثل هذه الأقاليم ،إلى ترتيب علاقات اقتصادية اجتماعية بعيدة عن صورة الإقليم مما يحفز فرص الإخفاق و التراجع وتحول التنمية إلى الوجهة غير التي وضعت من اجلها .

لضبط إشكالية ديناميكية وتراجع الأقاليم الريفية و الحضرية بشمال ولاية سطيف في ظل التحولات العامة التي تعرفها الجزائر والمتجهة إلى تنمية أكثر فاعلية و استدامة تقوم في ثنائية متزنة و متكاملة بين الأقاليم في تنوعها و تباينها و انساق متكافئة بين التجمعات الريفية الحضرية من خلال تعزيز الروابط إلى الايجابية وتحويل التدفقات (النزوح الريفي) إلى هجرة عكسية ،وتجسيد التنمية في إطار شراكة تقوم على الحكم الراشد والاستدامة ، كما تؤسس تنمية تقوم على تضافر المشاركة لكافة الفاعلين كمعنيين ومقصودين على كسب رهان التنمية .

تم حصر إشكالية موضوع الدراسة حول جملة من التساؤلات التي نراها مناسبة في الطرح و التحليل للوقوف على الخلفيات و المبررات التي أدت بالديناميكية الإقليمية في أن تكون سلبية في اغلب جهات الاقليم المدروس من حيث النتائج بالنظر إلى التغير النوعي الذي يمكن رصده في مثل هذه الأقاليم و التي تدعو إلى استراتيجية علمية و عملية بمثابة وصفة لإطار حياة جديد ومميز ويمكن حصرها في الآتي :

أولا: هل برامج التنمية المحلية المتمثلة في المخططات البلدية للتنمية و البرامج القطاعية الغير ممركزة التي تعد امتدادا لنظام الاقتصاد الموجه (الاشتراكي)أصبحت غير مؤدية و غير محققة للنمو و تثبيت السكان في مواطنهم الأصلية ؟ هل تزال لها ممكنة لكفاءة العيش في مرحلة و معطيات حالية مغايرة ؟

ثانيا: هل أن الديناميكية ، التراجع ، التهميش الإقليمي الريفي نتاج لفشل السياسات التنموية التي أخلت بالخصوصيات المحلية و لم تحفز بوادر النمو الذاتي الموازي بانسجام مع الجهد الوطني؟

هل أن التحولات الاقتصادية الاجتماعية و تزامنها مع تردي الأحوال الأمنية تتحمل التدني و التقهقر الإقليمي ومنه تأزم الأقاليم وظيفيا خاصة المناطق الجبلية في ظل التخلي شبه المطلق على الدور التقليدي للدولة في المجال التنموي ؟

ثالثا: هل أن استراتيجية التنمية في منظورها الحالي المثمن للشراكة بين القطاعين الخاص و العام من خلال التنوع في الطرح و الآليات الجديدة للاستثمار والمرافقة على غرار : - **CNAC.MICROCREDIT ANDI .ANSEJ.....ANEM** لها الفاعلية و النجاعة في تطوير و تغيير الديناميكية إلى ما يجب أن تكون عليه التجمعات الجبلية كفضاء ات للحياة و النشاط وأكثر قابلية لاستيعاب الهجرة العكسية ؟

- ما مدى استجابة هذه الاليات الى الحاجيات و النقائص المطروحة بإلحاح في التنمية حسب خصوصيات الاستثمار و المرافقة وفق خصوصيات الخريطة المحلية الاقليمية ؟

رابعا: ما الخلفيات و الأسباب الجوهرية التي عرقلت التنمية في الإقليم المدروس والتي اصبحت فعلا غير مؤدية للنتائج المرجوة في تقليص الفوارق الإقليمية و التهميش و التخلف خصوصا في المناطق الريفية الجبلية ؟ لماذا كانت بعيدة وغير محققة لأهداف التهيئة العمرانية في إعادة تعمير الإقليم الجبلي و تفجير طاقاته من غير الفلاحة ؟ وما مكانة و مصير الأوساط الجبلية بعد ما يقارب من عشريتين من الزمن وما مدى تحقيقها للاندماج و التوازن في شقيه الاقتصادي الاجتماعي المنشود كنتيجة من فعاليات التنمية ؟

خامسا : **هل الأقاليم الجبلية محكوم عليها بالتهميش و التقهقر؟** عليه فأي استراتيجية تنموية تخطيطية و تصحيحية للجبال ؟ هل التحضر المفرط و الكمي بالتجمعات الحضرية (النزوح الريفي) و المعتمد عليها كأقطاب نمو في التوازنات الإقليمية له التقدير اللازم في السياسة الحضرية الإقليمية و الوطنية و اختلال التوازن بينها و بين أريافها التي تشكو دائما من عدم الاستقرار رغم أنها تتوفر على إمكانيات التنمية في اغلبها فضلت تعاني من الركود و التخلف ؟

سادسا :هل تتوزع التنمية توزيعا عادلا و مثاليا بين بلديات الإقليم ؟ هل أن السياسات التنموية و البرامج التنموية ارتقت بالفضاءات الجبلية و حسنت من إطار و جودة الحياة من خلال أخذها بمميزات و خصوصيات هذه الأقاليم ؟ أم أنها أخلت بالتوازنات فما نجاعة آليات الاستثمار و المرافقة الجديدة للتنمية المحلية في احتواء الإخفاقات و بعث تنمية متوازنة و منسجمة ؟

3- الفرضيات

علاوة على ما سبق تحاول الدراسة التأكد من الفروض الآتية:

الفرضية الأولى: مشكلات التنمية في الإقليم الجبلي ترتبط أساسا بتأثير مصاعب الوسط الطبيعي التي تجعل منه مهمشا ومتراجعا في تثبيت السكان وخلق النمو و استقطاب الاستثمار بنوعيه (مشاريع التنمية و التجهيز جد مكلفة)، لكنها ليست مانعة دون تحويلها إلى فضاءات وأحواض للحياة إذا كانت هناك إرادة عملية و تدخل في مستوى ما تمليه نوعية وخصوصية الإقليم .

الفرضية الثانية: الديناميكية المتراجعة في الإقليم الجبلي و الريفي على امتداد الإقليم المدروس تكشف عن وتيرة اقتصادية متناقضة في التركيز و النمو بعد التحول نحو اقتصاد السوق ، فالتجمعات الريفية بقيت في معزل عن التنمية و استأثرت المراكز الحضرية باجتذاب الاستثمار بنوعيه العام و الخاص، مما عمق استمرارية الفوارق وتزايدت تأثيرات التهميش الاقتصادي على الواقع الاجتماعي من خلال ارتفاع معدلات البطالة والهجرة نحو المدن المجاورة وحتى خارج الإقليم و كانت الحالة الأمنية من البواعث التي زادت في تفاقم الأوضاع العامة والتي امتدت تأثيراتها حتى الراهن .

الفرضية الثالثة: التجهيزات القاعدية والخدمات تمثل ميكانزمات ومرتكزات حيوية و أساسية في حركة السكان و نشاطهم داخل الإقليم ، وفي احتواء اختلالات التنمية و إعادة بعثها أن وقع استدراك للنقص، ضعفها في الإقليم تحكم في الاستثمار بنوعيه من خلال توجيهه نحو مراكز النمو خارج حدود الإقليم المدروس (العلمة ، سطيف) بالدرجة الأولى وفي مراكز حضرية داخل الإقليم كانت مهيأة سابقا و تمت تهيئتها (بوقاعة ، عين الكبيرة)، مما قوى من تركيبتها الاقتصادية الاجتماعية غير أنها ورث هجرة ريفية وحركة يومية فاقت الإمكانات و القدرات المحلية ،ومنه تم تكريس استمرارية في الفوارق الريفية الحضرية و هذا ما يدفعنا إلى اقتراح تصورات وبدائل بناءة نراها مناسبة و تمكن من خلق روابط وحوافز من شانها

أن تقلص من الهشاشة الاقتصادية الاجتماعية وتحول هذه الفضاءات من أقاليم طاردة إلى مستقطبة خاصة و أن لها المقومات التي تسمح لها بهيكلة ادوار جديدة ترفع من وتيرة نموها .

الفرضية الرابعة : مسؤولية الاخفاق التنموي يتقاسمها السكان المحليون من خلال ضعف مشاركتهم في التنمية المحلية في الوقت الذي اصبحت كل الافعال الذاتية محليا مطلوبة ثم مسؤولية الاجهزة و المؤسسات المشرفة عن ادارة الاستثمار و المرافقة فعوضا ان تتقيد بما تمليه الدراسات التقنية الاقتصادية لإنجاح التنمية المحلية اصبحت موجهة لكسب الاستقرار الاجتماعي مما جعلها تحيد الى الماضي في حاضر لا يقبل الا معطيات زمانه وفقط .

4- أهداف الدراسة :

تنحصر أهداف الدراسة في النقاط التالية :

- أن موضوع الديناميكية و التراجع للأقاليم الجبلية يكشف عن جوانب مهمة في جغرافية التنمية ، و الجغرافيا الاقتصادية و التنمية المحلية ، و الريفية في هذه الفضاءات المنسية و المغيبة بفواصل زمنية تمتد حتى المرحلة الكولونيا لية ليكرس النمط نفسه و بالوتيرة القريبة نسبيا حتى في مراحل التنمية من خلال تغيب سياسة تنمية عملية و حقيقية تقوم على طبيعة الخصوصيات المحلية والاعتبارات السكانية و القدرات المحلية ، وما عقد و فاقم الوضع أكثر الوضع الأمني الذي امتد قرابة العشريتين ، فهذا ما يسمح ويتيح التعرف على العوامل المؤثرة في التراجع و التقهقر نتيجة الإقصاء التنموي و التهميش و الاستخفاف بالجبال و ريفييها.

- حضي موضوع الريف بالدراسة و الاهتمام من قبل الباحثين من شتى التخصصات، لكن الاهتمام الأكبر كان موجها للموضوعات الاقتصادية و البشرية و بتركيز أكثر على الأقاليم السهلية ، دون أن ينال الإقليم الجبلي العناية اللائقة و الجديرة به كإقليم قائم بذاته و مؤثر بفاعليته البشرية و الاقتصادية و حتى البيئية على باقي الأقاليم ، إلى جانب انه يمثل حجر الزاوية في كل تنمية متزنة تراعي خصوصية الانسجام و الاتساق بين الأقاليم .

- تحديد خلفيات النزوح الريفي ، و اتجاه الريف نحو التحضر ، الذي أصبح حالة مؤثرة تعقد الاتجاه العام الرامي الى إعادة توزيع السكان حتى لا يفقد الريف جاذبيته في سكانه.

- محاولة معرفة الأسباب الكامنة وراء التمايز و التباين المكاني في التنمية المحلية بين البلديات، و معرفة الخلفيات التي ارتكز عليها الفاعلون في تهيئة و تنمية مناطق على حساب أخرى.

- المساهمة في اكتشاف نقاط الضعف و القوة و مدى تشخيصها و تأثيراتها على التنمية ، و الوقوف على الحالة السائدة على مستوى التجهيز و الأنشطة و الاختلالات التي أدت إلى مستويات متفاوتة و متغايرة بمفارقات بين الديناميكية و التراجع كميزة إقليمية و مجالية في منطقة الدراسة .

- دراسة التباين المكاني للتنمية فيما بين البلديات اعتمادا على طرق كمية إحصائية شاملة لتحقيق الأهداف المثارة ، من اجل الوصول إلى تطوير العملية التخطيطية انطلاقا من تحديد الأولويات ، لتقليص التباينات و تضييق الفجوة التنموية بين البلديات ، برفع معدلات التنمية في كل منطقة بحسب ميزاتها النسبية .

- الوصول إلى التوصيات اللازمة للنهوض بالإقليم الجبلي و الريفي و رسم استراتيجية لتحسين إطار الحياة والارتقاء بسبل العيش المستدام للريفيين في المناطق الجبلية ، من خلال اقتراح آليات تكميلية للتنمية بين المناطق و البلديات ، فضلا عن البلديات الجبلية و التلية ككل في حدود منظومة تنموية متوازنة و منسجمة ذات ديناميكية فعالة في حدود مفارقات حسب القدرات و ليس اعتبارات التميز المؤدي إلى الإخفاقات المسبقة

- يهدف البحث إلى دراسة مجموعة من بلديات شمال سطيف الجبلية، لغرض التعرف على مقومات التنمية للمنطقة ودراسة عناصرها الأساس وإظهار أهميتها منطلقين من مقومات التنمية و الوفورات المحلية تم تعزيز الدراسة ميدانيا من خلال التنقل الى مستوطنات ريفية يصعب الوصول إليها وهذا ما كلف الباحث المشقة وبذل الجهود في الوصول إلى ابعد مستوطنة ريفية بهدف أن يكون البحث شاملاً ومتكاملاً للمنطقة.
- محاولة وضع خريطة مستقبلية للتنمية والارتقاء التطوير للمناطق الجبلية منها بلديات شمال الولاية لتجاوز الطفرة التنموية المسجلة في الزمتن و المكان و التي اصبحت مؤثرة فعلا على الاستقرار و النشاط بالاقليم كأساس لاستدامة الحياة و جعلها ممكنة في مثل هذه الاقاليم الجديرة بالاستعجال .

5- أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيار دراسة موضوع الديناميكية و التراجع للإقليم الجبلي بشمال ولاية سطيف للاعتبارات التالية:

- الميل الخاص من قبل الباحث لدراسة هذا الموضوع باعتباره مكملا و بدراسة تفصيلية و أكثر عمقا وبعدا عن الدراسة التي تمت في فترة ما بعد التدرج و التي تناولت التحولات الريفية في البلديات الشمالية الغربية من إقليم الولاية و التي تم التركيز فيها على موضوع التهميش و التنمية الريفية و التحولات المجالية ، فهذا ما حفز الباحث إلى توسيع منطقة الدراسة و تناول الموضوع المذكور .
- إمكانية الحصول على البيانات الإحصائية والميدانية لمنطقة الدراسة بحكم إقامة الباحث فيها مما شجع على اختيار الموضوع وسهل له عملية الحصول على البيانات المطلوبة إلى جانب الدراسة الميدانية و الوقوف على التطورات و المستجدات الآنية و سهولة الاتصال بالسكان و الفاعلين من مجتمع مدني و مسيرين .....الخ

- رغبة الباحث في إعداد دراسة في التهيئة العمرانية لإقليم حيوي من الولاية تراهن عليها مخططات التهيئة العمرانية في التوازنات و الديناميكية في الآفاق ، خاصة و أن إقليم الدراسة بتركيبته المتباينة أصبح مؤثرا في تجسيد هذا البعد ، إلى جانب الإسهام و بأسلوب يخدم أهداف التنمية والتخطيط في المنطقة .
- إعطاء قيمة مضافة و نوعية للدراسات الجغرافية لأقاليم الجبال، لمركزها ووزنها في الدراسات التخطيطية، خاصة و أنها أصبحت أساساً مهماً في دعم المشاريع التخطيطية والإنمائية في الدراسات الإقليمية الحديثة.
-الطفرة العمرانية و التنموية التي تشهدها المناطق الجبلية بتجمعاتها الحضرية و الريفية ، نتيجة التهميش و الإقصاء و محضوضية الأقاليم ... فعلى ضوء هذه الخلفية اتجه الباحث إلى تسليط الضوء على هذه الجوانب و التي أدت إلى بيئة عمرانية فقيرة مهمشة وفاقدة لجاذبيتها الضاربة في حياة الإقليم مكانيا وسكنية وسكانية غير متجانسة في تخطيطها ومواصفاتها العمرانية والاقتصادية والاجتماعية .
- إن موضوع التنمية من القضايا الجديدة في الجزائر إذ أصبح يطرح بتصور و رؤية متجددة بعد التحول إلى اقتصاد السوق ، فأصبح التحول و الانتقال يلقى اهتمام العديد من المتخصصين و بوجه خاص الجغرافيين

6- المنهجية المتبعة والأدوات المستخدمة في الدراسة:

6-1 اعتمدت الدراسة على :

1- المنهج الوصفي : الذي يستخدم في عرض الحقائق العلمية مع تبسيط الأرقام و النسب بشكل سردي مفهوم يحقق الفهم السريع في إطار وصفي كمي بعد جمع بيانات الدراسة ومعالجتها وفق مجموعة من الإجراءات و الخطوات لرصد الديناميكية السكانية و السكنية و مستوى الخدمات إلى جانب التنمية المحلية من خلال تتبع الاستثمار و المرافقة في القطاعين العام و الخاص لمعرفة ما طرا عليها من تطور و تحول

خلال الفترة 1987 – 2008 و أما بالنسبة للتنمية المحلية ابتداء من 1998 بعد التحول إلى اقتصاد السوق لتفسير العلاقات السببية في الديناميكية و تبايناتها في الإقليم ، فضلاً عن استخدامنا للمنهج التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات والأرقام من مصادرها المختلفة ثم عرضها بالأساليب الإحصائية لغرض الوصول إلى النتائج المطلوبة ، حيث كلا المنهجين يخدمان الموضوع ، ويجعلان الغامض واضح فيه .

2- المنهج التاريخي و الاستنباطي : تتطلب الدراسة متابعة التطور و ملاحظة التغيرات التي طرأت على السكان السكن ، الخدمات و التجهيزات و التنمية لتحديد حجم و مستويات الفروق الناجمة أساسا من اختلالات التنمية في تحقيق عدالة مكانية من حيث التوزيع بهدف وضع خريطة و استراتيجية مستقبلية للتطور و الارتقاء بالإقليم الشمالي لولاية سطيف ، كما تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في تحليل الوثائق و استنطاق الأرقام لإبراز تأثيرات التنمية المحلية بالإقليم و الوقوف على النتائج المحققة من دونها لترشيد المعنيين و الفاعلين الى ذلك .

2-6 - الأدوات المستخدمة في الدراسة :

اعتمد الباحث على أدوات و مصادر متنوعة، وتم توظيفها فيما يخدم موضوع الدراسة و تمثلت في الآتي:

1- المصادر التاريخية:

تم الاطلاع على الوثائق و التقارير المجودة لدى مصلحة الأرشيف بالمديرية الجهوية بقسنطينة ، و مركز الأرشيف بالولاية ، و النظر في مشاريع الباحثين و اللذين تناولوا مواضيع غير جغرافية وتتعلق بنفس الإقليم ، الغاية من ذلك هو الوصول إلى جمع رصيد معرفي عن المنطقة خلال المراحل التاريخية للتتبع التحولات و الديناميكية إلي عرفها الإقليم خاصة و أن الدراسات التاريخية تسمح بكشف جوانب خفية و حيوية تسهل التفسير و التحليل لبعض الجوانب التي لها علاقة بالموضوع المدروس مباشرة .

2 - الكتب و الرسائل العلمية :

في المراحل الأولى من البحث تم توجيه الاهتمام إلى البحث الببليوغرافي من خلال الاطلاع على عدد لا باس به من الكتب العلمية في الاختصاص و الرسائل في مجال التهيئة العمرانية ، الإقليمية و الحضرية و الريفية ، و توسيع دائرة الاهتمام إلى المراجع في تخصصات الاقتصاد و علم الاجتماع ، وتمت الاستفادة منها في الجانب المنهجي بالخصوص وفي بعض الفصول من الدراسة حسب الموضوع .

في نفس الفترة وجه الاهتمام إلى الدوريات و المجلات و حضور بعض الملتقيات العلمية للاستفادة أكثر، غير أن الموضوع قيد الدراسة ظل بعيدا عن متناول الباحثين و الفاعلين والأكاديميين، فهذه المراجع مدرجة في الملحق و يمكن للباحث أو القارئ النظر فيها.

3 - المصادر الإحصائية:

و تتمثل في البيانات و الإحصاءات التي يصدرها الديوان الوطني للإحصاء ، كالتعدادات من 1966 إلى غاية آخر إحصاء افريل 2008 ، هذا إلى جانب التقارير و النشرات الإحصائية السنوية أو الدورية التي تنشرها مدرية التخطيط و التهيئة العمرانية بالولاية ، فضلا عن ما تنشره مديريات المصالح المحلية ، كما وتم الاستعانة بالمقاييس الإحصائية لتحليل البيانات المجمعة حول مختلف الظواهر المدروسة ،كل حسب ما تفتضيه طبيعة التحليل كما تمت الاستعانة بالخرائط الطبوغرافية و الجغرافية (الموضوعية) التي توضح جوانب مختلفة و الصور الجوية، وكذلك الصور الفوتوغرافية من أرشيف الولاية التي توضح معالم الإقليم الولائي خلال فترات سابقة وعلى بعض المظاهر الاقتصادية الاجتماعية الحالية ، و أثناء الخرجات الميدانية تم اخذ صور من جهات عديدة للوقوف أكثر على الديناميكية التي تشهدها مختلف البلديات .

4 - الدراسة الميدانية:

4-1- الزيارات الميدانية:

في مختلف فترات البحث تمت برمجة للعديد من الخرجات الميدانية ، وكل خرجه كانت موجهة لموضوع معين ، بتوجيه و إلحاح من الأستاذ المشرف على البحث أو من خلال توجيهات الفاعلين إلى جانب الميول الشخصية نحو تعميق الدراسة انطلاقا من تأكيد معطيات العمل المكتبي انطلاقا من الدراسة الميدانية حتى يكون البحث إجرائي و ذو مصداقية عملية ، هذه الخرجات ذللت العديد من جوانب الغموض لفصول البحث ، كما أنها كانت جد محفزة في الاستمرار في البحث و الكشف و التشخيص أكثر .

اعتمدت هذه الدراسة على العمل الميداني لسد النقص في البيانات الإحصائية المتاحة، تسجيل الملاحظات انطلاقا من المشهد الطبيعي الاقتصادي الاجتماعي و مختلف مجالات النشاط القائمة إقليميا.

4-2 - المقابلات الشخصية:

طبيعة الدراسة و البحث الجغرافي عموما تستدعي المقابلات الشخصية، فمنها ما كان عفوي وتلقائي أثناء الزيارات الميدانية، و أخرى مبرمجة مع مختلف الفاعلين، شملت المقابلات مواضيع متنوعة حسب محتوى و مضامين الفصول المدروسة، متعرضة إلى رؤى الفاعلين تجاه مواضيع التهيئة و التنمية المحلية ، مدى تشخيص المشاكل و الاكراهات في مختلف البلديات ، معوقات التخطيط و النمو على مستوى الجماعات المحلية ، أما المقابلات التي تمت مع المواطنين حددت فيحصر المشاكل و التصورات ،و معرفة مجالات العيش و فضاءات الحياة مع مختلف الشرائح أي عشوائيا بدون التركيز على فئة معينة من مجتمع مجال الدراسة .

7 - صعوبات البحث:

واجه الباحث خلال إعداده للبحث عدة صعاب و معوقات منها :

- اتساع و طبيعة منطقة الدراسة و تعدد موضوعاتها ، بلديات ريفية و حضرية ، منطقة جبلية و أخرى داخلية ، و منه كانت محاولات للتغلب على الصعاب و احتوائها فتم التركيز أكثر على ديناميكية الإقليم انطلاقا من فاعلية التنمية المحلية و الاستثمار العمومي و الخاص ، دون التقليل من أهمية العناصر الأخرى و جدارتها في تثمين القيمة البحثية لموضوع الدراسة ، كما تم اختيار نماذج مكانية لدراسة هذه الجوانب و التحقق منها ميدانيا في كل من بلدية بابور ، بني عزيز ، عموشة ، قنزات ، عين الروى ، بوقاعة و عين الكبيرة و أولاد عدوان .

- تضارب الإحصاءات و البيانات على مستوى المصالح الولائية و المحلية ، مما كان يستلزم التحقق من مصداقيتها و التأكد من دقتها .

- فترة انجاز البحث كانت تستدعي الوقوف على إحصائيات دقيقة و مرسمه في أحقيتها العلمية ، فتأخر نتائج إحصاء 2008 إلى غاية افريل 2009 هذا ما أهدر نوعا ما الوقت ، وكان على حساب العمل البحثي كما أنها منقوصة من الجانب الكمي الذي يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية خاصة و إن مثل هذه المواضيع من البحث بحاجة ماسة إليها فكل ما يتعلق بالجانب الاقتصادي و التركيبة الاجتماعية الاقتصادية تم الاعتماد على معطيات مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية بولاية سطيف .

- تمثلت الصعاب في ضرورة القيام بزيارات ميدانية لمنطقة البحث و التي بلغ عددها 31 بلدية ، فاقتصرت الزيارة و التنقل للبعض منها ، و أثناء ذلك ظهر عناء شديد مقابل الحصول على المادة العلمية اللازمة ، فضلا عن تشتت المصادر و مواقع الحصول عليها ، إلى جانب حجج الأمن و السرية و التكتم و

التماطل من خلال عدم تفهم القائمين للغاية النبيلة من البحث العلمي ، ففي الغالب كانت المعلومات السطحية و الجوفاء التي لا تخدم الموضوع و البحث العلمي إطلاقا .

8 - أقسام الدراسة:

انطلق مشروع الدراسة من بابين أساسين كل باب يتضمن فصولا، بالإضافة إلى المقدمة والاستنتاجات والتوصيات، وكانت فصول الباب الأول و الثاني مترابطة يعتمد بعضها على البعض الآخر في التحليل و الاستنباط و إظهار النتائج وفي إطلالاتها على المستقبل و افاق البحث او الدراسة أيضا .

الباب الأول : الاطار العام للدراسة ، الاشكالية المطروحة و التشخيص

الفصل الأول: الاطار التاريخي و الخصائص الجغرافية الطبيعية لإقليم البحث

تضمن مقدمة الدراسة، الإشكالية، الفرضيات، أهداف الدراسة، مصادر الدراسة، عينة الدراسة و مبرراتها، هيكلة الدراسة و التطور التاريخي لمنطقة الدراسة، أي بناء خلفية أولية عن الدراسة و إقليم البحث تمكن المهتم أو الباحث من التقرب إلى الموضوع بسلاسة.

وشمل تحليل الخصائص الجغرافية لمنطقة الدراسة من خلال الكشف عن مكونات بنيتها الطبيعية من تركيب جيولوجي ومظاهر سطح وخصائص مناخ وتربة وموارد مائية ونبات طبيعي ثم تناول السكان وتركيبهم العمري والنوعي والاقتصادي ومستويات الخدمات في المنطقة ، ومن ثم دراسة وتحليل الخصائص العمرانية للإقليم ضمن إطارين متباينين جبلي و تلي . و إيضاح تأثيرات الخصائص الطبيعية لمنطقة الدراسة على أنها مهيأة وملائمة كمقومات لتنمية منطقة الدراسة، كما تناول خصائص السكان وتركيبتهم الاقتصادي ، باعتباره من الأقاليم الفتية ويحوز على موارد بشرية بإمكانها خلق الفارق محليا و تجاوز الطفرة التنموية، خاصة وأن القوى العاملة الحالية والمستقبلية جيدة وواعدة .

الفصل الثاني : الخصائص الديموغرافية ، السكنية و الاقتصادية

وجه هذا الفصل إلى دراسة التركيبة السكانية و السكنية لمعرفة معدلات النمو والحراك السكاني على مستوى الإقليم و خارجه و الكثافة السكانية و تركيب السكان من حيث العمر و الجنس لبعض البلديات من اجل الوقوف على الدينامية و التراجع و المفارقات بين بلديات الإقليم لتحديد الطاقات و المكامن البشرية ، اما السكان فتم التركيز على تطور الحظيرة السكنية و معدل الإشغال لمعرفة درجة التمايز و التنمية في القطاع ، مع تخصيص جانب متميز من الدراسة للتجهيز بين 1998- 2008 والذي هو في غاية الأهمية كونه كاشف للعديد من مظاهر التباين إضافة إلى الوقوف على نتائج الاستمارات التي تتعلق بديناميات المجالات الحياتية و المجالات المعيشية في الإقليم الجبلي لمعرفة مدى استعداد و قدرة البلديات في التكيف و الانسجام على مستوى الإقليم أو من خلال تبعية الإقليم إلى الخارج و بعض المراكز الحيوية على مستوى إقليم الدراسة ، كما تناول الفصل الخصائص الاقتصادية من القوة النشيطة و توزيعها إلى دراسة معدلات البطالة و مؤشرات ذات دلالة بالتنمية الاقتصادية و اثر الاستثمار في ذلك .

الفصل الثالث : الخدمات و البنية التحتية تصاعد في الفروق و تزايد في الطفرات المجالية

تم التطرق في هذا الفصل إلى الخدمات و التجهيزات اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء (1998 – 2008) ومديرية التخطيط و التهيئة العمرانية بولاية سطيف و مختلف مديريات الولاية ، لمعرفة مستوى الفروق في التنمية بالإقليم المدروس توصلنا بعد الدراسة التحليلية الى مصفوفة الفوارق للتجهيز المساكن في 1998 و 2008 ، إلى تحديد مواطن النمو و التخلف و الركود من خلال مستوى توفر الخدمة

و التجهيز من عدمه ، الى معرفة طبيعة و درجة تمكن السكان من الولوج الى الخدمات بالوسطين التلي والجبلي ، الحضري و الريفي بالإقليم المدروس .

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية و تحليل نتائجها

في هذا الفصل تعرضنا إلى الدينامية الديموغرافية الاجتماعية الاقتصادية على مستويين متمايزين طبيعيا بلديات تلية و اخرى جبلية و من حيث التركيبة العمرانية حضرية و ريفية ، ، تم تدعيم هذا الفصل باستبيانه تتناول الأصل الجغرافي للسكان و حراكهم اليومي أو الأسبوعي للنيل من الخدمات التعليمية و الصحية و الأسواق الأسبوعية لمعرفة درجة التبعية و حدتها ، الانفتاح و الانغلاق ، و مستوى الفروق المكانية من خلال الولوج الى الخدمات حسب التدرج و التباين بين التجمعات المختارة كعينة بحثية كما تم تناول جوانب ذات صلة بإطار الحياة بالنسبة للسكان الحضريين و الريفيين على السواء ،و المجالات الحياتية المحلية في الداخل و الخارج من المجال المحلي .

الباب الثاني: ديناميكية الاستثمار و المرافقة

الفصل الاول :الاستثمار العمومي ومدى فعالية برامج التنمية المحلية

عبارة عن دراسة تطبيقية حول الاستثمار و المرافقة خص التنمية المحلية ، وتم تناول و بإسهاب المخططات البلدية للتنمية من 1988 – 2008 باعتبارها من الاليات الاساسية التي ترتكز عليها التنمية المحلية في فترة الاقتصاد الموجه و بقاء التنمية المحلية في فترة اقتصاد السوق ممفصلة حولها ، حاولنا تشخيص مدى تمكن هذه الالية في التنمية المحلية في خلق الديناميكية الاقليمية و اسهامها في ارساء الفرو التنموية ، مع تحديد مدى تمنطق المخططات البلديات في مجال التنمية ،كما تعرضنا الى برنامج الانعاش الاقتصادي 2001 – 2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009 مع تحديد مدى اسهام هذه البرامج في التنمية المحلية ، البلديات تعزز كذلك من جانب التمويل بأوعية تضخ مباشرة في خزينة الجماعات المحلية للارتقاء بها من الصندوق المشترك للجماعات المحلية و الذي تعرضنا اليه في الفترة 2007 – 2010 ، ثم الاعانات المقدمة من طرف الولاية فيما بين 2004 – 2010 الى جانب دراسة المالية المحلية ووجهة تسيرها و كفاءتها التنموية من خلال الايرادات البلدية و ناتج الخدمات في الفترة 2007 – 2009 متعرضين الى مؤشر الغنى 2006 – 2010 و الفروق المحلية ، تناولنا الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار 2005 – 2008 و اسهاماتها في تحفيز النمو بالمنطقة .

الفصل الثاني: القطاع الخاص

الاستثمار المشترك و المرافقة الفاعلية و الانعكاسات

تم التطرق في هذا الفصل إلى الميكانيزمات و الوسائل المعتمدة في التنمية المحلية بعد التحول نحو اقتصاد السوق فيما يتعلق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ من 2004 – 2010 التمويل ، القطاعات ، الفاعلين والنتائج المجالية ، دراسة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEMعلى نفس المنوال السابق في صيغتين من حيث التمويل الثنائي و الثلاثي ، الى جانب تناول جهاز خاص بالمرافقة في مجال التشغيل يتعلق بالوكالة الوطنية للتشغيل ANEM 2003 – 2010 ، الى جانب دعم الدراسة باليات اخرى تمثلت جهاز المساعدة على الادماج المهنيDAIP و الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC خصت بالتحليل و التشخيص لفترة النشاط الممتدة من 2005 – 2012 .

لتحديد التوجهات التنموية المطلوبة بمنطقة الدراسة وفق الإمكانات المتاحة و المحددات و الاشتراطات و الضرورات مع التقيد بأدبيات التنمية الريفية والتنظيم المكاني للأنشطة الاقتصادية في إطار سياسة التنمية الإقليمية المندمجة .

الفصل الثالث: مستويات التنمية الريفية من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية

تم في هذا الفصل التطرق الى التنمية الريفية المستدامة ونوعية المشاريع الجوارية للتنمية الريفية التي استفادت منها البلديات الريفية و بالضبط المناطق المتضررة اكثر من الازمة الامنية ، بالإضافة الى المناطق المعزولة و المهمشة و التي عرفت ضروب من الاقصاء و الاستخفاف الاقتصادي الاجتماعي ، فتم تناول هذا الشق من الفصل من خلال الحيازة المالية و طبيعة المشروع الى جانب التعرض الى التأثيرات الجوهرية للمشروع من باب تحديد حجم الاسر التي مستها المشاريع و عدد مناصب الشغل المؤقتة و الدائمة المستحدثة، الى جانب تدعيم الفصل بالتحليل الميداني انطلاقا من المقابلات التي تمت مع المستفيدين من المشاريع و النتائج المحصل عليها ميدانيا لتحديد نجاعة الاستراتيجية في حفظ و بعث الريف من جديد (الاحياء الريفي)

الفصل الرابع: آليات تطوير الإقليم الشمالي في إطار التنمية المحلية المندمجة.

تم تخصيص فصل قائم بذاته و الذي يمكن اعتباره حوصلة للفصول السابقة من خلال عرضه للفروق و التباينات المستسقاة من جل العناصر و المؤشرات التي تم التطرق اليها ،وتم ذلك من مصفوفة الرتب و التي من خلالها نتمكن من تحديد الفجوة في التنمية بين مختلف البلديات من اجل الوصول الى تنمية متوازنة بإمكانها ان تقلص التباينات في التنمية بين البلديات برفع معدلاتها حسب الامكانات و الخصوصيات المحلية لكل اقليم ، الى جانب تطوير العملية التخطيطية وفق اوليات تنمية المناطق الجبلية الفقيرة مصدر النزوح و مشهد الفقر المدقع .

يعد هذا الفصل استخلاصا لما وصلت إليه الدراسة من كل النواحي ، مع تحديد رؤية و استرا تحية التدخل و التي وجهت الى اقتراح مراكز نمو جديدة في الإقليم الجبلي و أخرى في الوسط التلى بغية الوصول الى تحقيق توازنات إقليمية للحد من تصاعد المشكلات خصوصا في الإقليم الجبلي ، و يتم ذلك انطلاقا من خلال تأكيد و تدعيم المبررات التي تم الاعتماد عليها على ضوء ما وصلت إليه الدراسة التحليلية ، إلى جانب تصور النتائج الايجابية و السلبية المتوقعة لمراكز النمو و التي تكون متقلصة بالنظر إلى راهن الإقليم و المعيقات التي يعاني منها .

بعد الدراسة التمهيدية و التحليلية لجهود التنمية المحلية بالإقليم المدروس تم تخصيص جانب من هذا الفصل للوقوف على نتائج التنمية المحلية و عقد موازنة و عرض تقيمي للفروق التنموية اقليما و اظهار ذلك في مستويات متمايزة جغرافيا و اجتماعيا و اقتصاديا ، فتم اختيار بلديتان جبليتان متباينة من حيث الموقع و الجهة الجغرافية واحدة الشمال الشرقي و الاخرى في الشمال الغربي (ايت نوال مزادة و عين السبت) ، ثم التدرج نحو الداخل باتجاه البلديات الاقل تضرسا و التلية منها بلديتان موازية جغرافيا لنفس الموقع تقريبا لكن في الداخل و هي البلديات الاقرب من مراكز النمو في الاقليم و المتمثلة في مركز بوقاعة و عين الكبيرة و المتمثلة في بني فودة شرقا ، عين الروى و حمام قرقور غربا ، و تم الوصول في نهاية هذا الفصل الى :

نتائج الدراسة و توصياتها فعلى ضوء مؤشرات الفصول السابقة تم تخصيص جانب من هذا الفصل إلى الاستنتاجات ذات العلاقة بمشكلة الدراسة لضبط البعض من التوجيهات و الاقتراحات التي تخدم البحث ، مع الأخذ بعين الاعتبار بنتائج الدراسة الميدانية و التحليلية للتنمية المحلية و الاستثمار بنوعيه ، ووضع تصورات على ما تمليه نتائج التجارب الناجحة في التنمية المحلية مع الاخذ بالتقدير لآراء ومقترحات السكان

الباب الأول
الإطار العام للدراسة
الإشكاليات المطروحة و التشخيص

الفصل الأول

الإطار التاريخي و الخصائص الجغرافية الطبيعية لإقليم البحث

اولا - ومضات تاريخية عن إقليم البحث

تمهيد:

يشغل إقليم الدراسة موقعا متميزا و استراتيجيا من إقليم الولاية و المنطقة الشرقية من الوطن ، إذ عرف توطن و استقرار على امتداد التاريخ بدءا بالرومان .....و العثمانيين الى المعمر الفرنسي ، و خلال كل فترة تاريخية عرف نوع من التنظيم الإداري و العسكري للتحكم أكثر في الإقليم و السيطرة على موارده البشرية و الاقتصادية ، كان ابرزها تنظيما و اشد تأثيرا الفترة الفرنسية اذ امتد التأثير ليشمل الإطار الاجتماعي و الإرث الثقافي المادي و المعنوي لتفكيك البنية الاجتماعية وتغريب المجتمع و الاستحواذ على اقتصاديته، على غرار ذلك الاستهداف عرفت التجمعات في الإقليم الشمالي من الولاية تحولات عميقة في البنية الاجتماعية الاقتصادية أثرت على اتزانها و انسجامها حتى بعد الاستقلال ، و للوقوف و الاطلاع على الاوضاع و الحالة العامة تم الاعتماد على بعض الوثائق من مصلحة الأرشيف الجهوية بقسنطينة و المتعلقة بالمرحلة الاستعمارية الفرنسية.

1-1 النظام القبلي و تفكيك البنية الاجتماعية الثقافية :

إقليم الدراسة تعرض إلى صدمات متتالية جراء خطط الإدارة الاستعمارية لمد النفوذ الاستعماري و تقويته بالدرجة الأولى إداريا و اجتماعيا ليسهل توسيع و حماية المصالح الاقتصادية للمعمرين ، فاعتمدت سياسة التقسيم و التشتيت للبنة الاجتماعية الملتحمة من خلا استحداثها لنوعين من البلدياتمن البلديات المختلطة في المناطق الريفية و الداخلية و و(البلديات الكاملة الصلاحيات)[1] **commune en pleine exercice** في المدن الكبرى خاصة الساحلية أين كان الحكم مدنيا ، مع استيطان كبير للمعمرين الأوروبيين الفرنسيين ،فقد أخضعت (البلديات المختلطة)[2]**communes mixte**السلطة الاستعمارية المباشرة من خلال تجميع السكان في سلطة إدارية موحدة لتسهيل السيطرة عليهم و يكون المجتمع موالي للمصالح الاستعمارية و تسهل عملية إدارته و تحويله إلى المرامي الاستعمارية .

1-2 القوانين الإدارية:

- **قانون سيناتوس كون سولت Senatus Consulte**: مصطلح يطلق على المجلس المشيخي المشكل حول الإمبراطورية والذي يقوم بدور البرلمان في سن القوانين والمصادقة عليها صدر هذا القانون في **1863/04/23**. من طرف نابليون الثالث الذي اعتبر الجزائريين المتخليين عن أحوالهم الشخصية الإسلامية رعايا فرنسيين يتمتعون بجميع الحقوق والواجبات ، يعد من أهم التشريعات المطبقة في الجزائر بالنظر إلى أهدافه التي تضرب البنية القبلية و الهادف إلى تفريق المجتمع الريفي القبلي إلى دواوير و بالتالي جعل المصلحة الخاصة تطغى على النسيج الاجتماعي بدلا من التماسك و التضامن .[3]

ارتبطت هذه السياسة بالهجرة والاستيطان التي زادت مع بداية الحكم المدني (تسهيل هجرة الفرنسيين إلى الجزائر وتمليكهم الأراضي..) ومصادرة واسعة لأراضي الجزائريين بواسطة هذه القوانين.

---

[1] - البلديات الكاملة الصلاحيات : communes en pleine exercice تم إنشاؤها بمقتضى قانون 15 افريل1884.وتسود في المناطق التي تقطنها أغلبية أوروبية ويتم انتخاب رئيس البلدية من الأوروبيين ومجلس بلدي ربعه من الجزائريين (ممثل واحد لكل 1000 مسلم).المدن التي يسكنها أغلبية من الأوروبيين و تكون بحكم مدنـي –المجالس البلدية المنتخبـة-

[2]- البلديات المختلطة: communes mixte بلديات يسكنها أغلبية من الجزائريين و أقلية من المعمرين و تخضع للحاكم العسكري و يساعده القياد و المكاتب العربيــة .تتميز باتساع مساحتها، يديرها إداري معين من عامل العمالة الأعضاء الأوروبيين ينتخبون، أما الجزائريون فيعينون وهم القياد.

[3] - ويلي صالح . التنمية الريفية و الفلاحية في بلديتين على السفوح الجنوبية للسلسلة النوميدية . رسالة ماجستير غير منشورة 2009 . ص: 64

وقد نصت المادة الثانية منه على توزيع افراد القبيلة الواحدة بين مختلف الدواوير التي تنتمي الى القبيلة ،أي استبدال البنية و الوحدة الاجتماعية بنظام جديد نواته الدوار ....هكذا تحولت اراضي العروش و القبائل الى ملكيات فردية تسهل بعد ذلك السيطرة و الاستيلاء عليها [1]

1- قانون وارني: صدر هذا القانون في جويلية 1873ويهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش.

2- قانون 1887: وقد أصبح بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبالغ زهيدة جدا للأوروبيين دون شرطا لإقامة فيها في الفترة 1887- 1899. استولت الإدارة الاستعمارية على 957000 هكتار كانت ملكا للأعراس وخلال [1891- 1900] سلم للمهاجرين الأوروبيين أكثر من 120000هكتار.

3 - قانون المستثمرات الفلاحية: وقد سمح هذا القانون للشركات الأوروبية بالاستثمار في القطاع الزراعي والنقدي وأهمها: الشركة العامة السويسرية (1852) استثمرت مساحة 20000 هكتار في سطيف والشراكة العامة الجزائرية لها مساحة 100000هكتار (في العملات 3) الشركة الفلاحية والصناعية للصحراء (1870) تسيطر على000 24 هكتار في الجنوب.

4-قانون الغابات: صدر في سنوات: 1874. 1885. 1903م- تهدف إلى منع استغلال الغابات من طرف الجزائريين.

اقليم الدراسة كغيره من جهات الوطن تعرض الى تدخلات عنيفة من طرف الادارة الاستعمارية من خلال تفكيك البنية الاجتماعية القبلية الملتحمة و المنصهرة عبر التاريخ الى تجمعات و دواوير و بلديات متمايزة من حيث الصلاحيات لساكنيها الأوربيين و الجزائريين من مختلطة و كاملة الصلاحيات قصد التحكم اكثر في مصير الجزائريين ، كما امتد تأثير الادارة الاستعمارية للقطاع الاقتصادي لإفقار الاهالي و الامني و الامني للسيطرة اكثر على حراك السكان و عزلهم في كل مناحي الحياة و للوقوف عن واقع التجمعات في الفترة الكولونيا لية يمكن تتبع هذه الومضات التاريخية التي رسمت مفارقات و تباينات النمو و التنمية بعد الاستقلال و حتي مثولها في الراهن كراسب لاتزال فاعليته قائمة .

1- 3 بلديات إقليم الدراسة في الفترة الكولونيا لية :

1- البلدية المختلطة قرقور :

تشغل مساحة 150000 هكتار و بمجموع سكاني قدر ب: 54078 ن ،تم تعينها كبلدية مختلطة بتاريخ 12 أوت 1892 و اتخذت من تجمع بوقاعة مركزا لها و الذي بلغ عدد سكانه 1500 ن منهم 20 أوربي فقط البلدية كانت تضم سبعة قبائل :

1-عين الترك 2- القرقور(بوقاعة) 3- ساحل القبلي (ذراع القايد ،ذراع قبيلة ، ماوكلان ، تالة ايفا سن)
4- بني يعلى 5- بني و ورتيلان 6- بني شبانة 7- العراش(بني معوش).

– كما تم إنشاء مراكز تجمع للمستوطنين الأوربيين في :الدروات ،ذراع القايد ،عين مرقوم، ثنية سلامة ، ام السواقي ، أولاد خباب ، حمام قرقور ، عين الترك و جنان البايلك .و هي في الغالب عبارة عن مراكز محصنة ، مزارع و مراكز حماية .

[1]- صالح ويلي المرجع نفسه . ص : 65

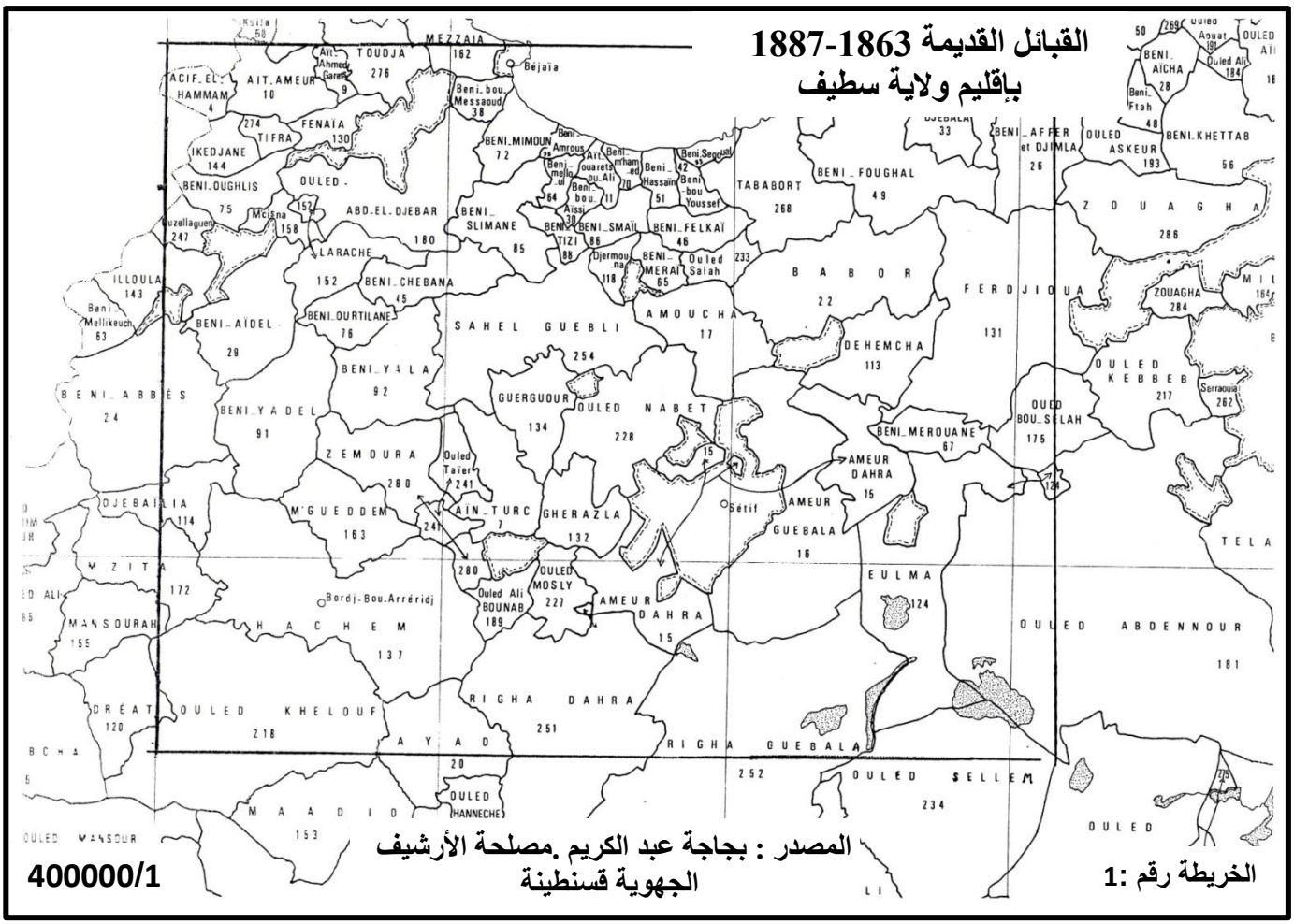
بلدية القرقور عرفت توطن للرومان في القرقور و ساحل القبلي و بني يعلى، و وجدت أثار كشفت عن مدى اهتمام الرومان بحمام قرقور خاصة من خلال استغلالهم لمياهه الحارة و العلاجية ،ووجدت كذلك آثار على امتداد الطرق الموازية للكتلة الجبلية طافات ، العنينى ، مقرس وهو الطريق الذي استعمله الأتراك لجمع الجباية و الضرائب من اهالي المنطقة و الذي ينطلق من سطيف الى غاية قنزات(بني يعلى) زمورة (برج بوعريريج) و طريق آخر من عين القراج باتجاه بجاية ، و عليه فالمنطقة تعد منطقة عبور في الفترات التاريخية من الوجود الروماني الى التركي و الاستعمار الفرنسي

الجدول رقم : 1 تطور سكان البلدية المختلطة القرقور 1926 -1946

السنوات	1926	1936	1946	الزيادة السكانية 1926-1936	الزيادة السكانية 1936-1946
عدد السكان	76953	12642	84932	+64311	-72290

المصدر: مونوغرافية البلدية المختلطة القرقور . أرشيف ولاية قسنطينة

عرفت البلدية نموا سكانيا معتبرا فيما بين 1926 -1936 حيث قدرت الزيادة ب 64311ن لاتجاه الإدارة الاستعمارية الى تكثير العنصر الفرنسي بالمنطقة و توطين المعمرين من خلال تشجيع الهجرة الى تجمعات البلدية ، طبيعة الفترة امنيا في هذه المرحلة لم تكن لتعيق نمو سكان الأهالي ، لكن في الفترة الممتدة من 1936-1946 بدا التقهقر السكاني في المنطقة لخصوصية الفترة امنيا و تردي الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للسكان فكانت هجرات عديدة نحو الأقاليم المجاورة و حتى الى الخارج فرنسا كايدي عاملة و مجندين في الحرب العالمية الثانية أو الهجرة نحو البلاد العربية .



الجدول رقم : 2 المستوى الاجتماعي و إجمالي الدخل لأسر البلدية المختلطة 1936-1946

مستوى الأسرة	عدد الأسر و المداخيل الأسرية
ثرية	425 أسرة ، تمثل 3 % من الإجمالي السكاني ، مداخيلها تفوق 6000 فرنك فرنسي
غنية	2122 أسرة تمثل 15%من إجمالي السكان ، تتراوح مداخيلها ما بين :5000-6000ف/ف سنويا
متوسطة	7074 أسرة ، تمثل 50 % ، المداخيل تتراوح ما بين: 2000—4000ف/ف سنويا
فقيرة	2829 أسرة ، ما يعادل 20 % من السكان ، المداخيل الأسرية ما بين :1000-2000 ف/ف سنويا
فقيرة جدا	1696 أسرة ،12 % من إجمالي السكان ، المداخيل الأسرية دون 1000ف/ف سنويا .

المصدر: مونوغرافية البلدية المختلطة القرقور . أرشيف ولاية قسنطينة

الإدارة الاستعمارية أثرت بشكل مباشر على تدهور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للسكان الأهالي بالبلدية المختلطة ، حيث أصبح عيشهم يعتمد على الكفاف ، مما تسبب في تدهور إطار الحياة و العيش ، إلى جانب تعميق الفوارق الاجتماعية الاقتصادية بين السكان الأهالي و المستوطنين ، فالجدول أعلاه يكشف عن مدى التباين الاجتماعي في الدخل بين الأسر ، إذ الفئة الثرية تمثل 425 أسرة وذات مداخيل مناسبة تفوق 6000 فرنك فرنسي، ثم الغنية في المستوى الثاني بتعداد 2122 أسرة و بمداخيل معتبرة تتراوح ما بين : 5000-6000 ف/ف سنويا و هي فئة المستوطنين و المعمرين و العائلات الجزائرية المحدودة و الموالية للإدارة الاستعمارية ، المستويات الأخرى معبرة عن مفارقات صارخة في عدد الأسر و الدخل ممثلة الأهالي ، إذ الفئة المتوسطة من الأسر تمثل نسبة 50 % من السكان و بمداخيل اقل من سابقتها متراوحة بين : 2000-

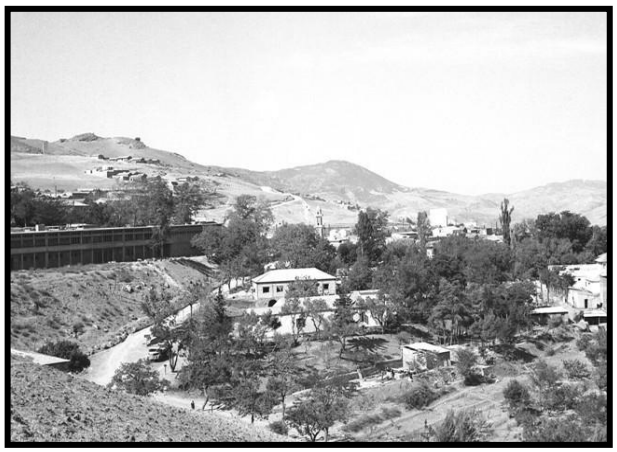
4000 ف/ف سنويا ، فحسب خصوصية المرحلة الاستعمارية يمكن اعتبارها ملائمة و مطمئنة لحدود العيش ، بينما باقي المستويات فهي حدود الفقر و تدني مستوى المعيشة ، 32 % من السكان في أوضاع معيشية مترديةو و بمداخيل سنوية دون 2000 ف/ف سنويا ، وهي الأسر التي صودرت ممتلكاتها و استغلت كايدي عاملة رخيصة من طرف المعمرين مما عمق الهوة الاجتماعية و اضعف القدرات المحلية لدى أهالي البلدية و شل كل دينامية لديهم سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية .

البلدية المختلطة خضعت إلى حكم عسكري ، مجزأة الى 35 دوار بتعين مساعدين جزائريين للإدارة الاستعمارية (القياد) و تتم الاستعانة كذلك بالشيوخ لتسهيل المهام الإدارية و العسكرية ، من أهم هذه **الدواوير**

1-عين الترك : تشغل مساحة 17.680 هكتار و بمجموع سكان 2.069 ن إجمالي الضرائب المدفوعة : 17249 فرنك فرنسي و بإقراض أموال 6492 فرنك فرنسي بمعدل 8.3 ف فرنسي للساكن، يسيطر النشاط التجاري بهذا التجمع و يتمثل في الحبوب و المواشي، و بعض الصناعات التقليدية المنزلية و صناعة الخيم.

2- قرقور : مساحة الدوار 20.000 هكتار و إجمالي سكان 3.712 ن ، إجمالي الضرائب المفروضة على الأهالي 24635 ف/ف و إجماليالقروض:10089 ف/ف ما يعادل 6.6 ف فرنسي للساكن ،مما جعل السكان بمعزل عن التنمية و التطور مما تسبب الركود الإقليمي الذي ظل موظفا لصالح الإدارة الاستعمارية من استغلال الأيدي العاملة الى استنزاف الموارد و تهميش الاقتصاد المحلي ، ذات أراضي فلاحية جيدة استقطبت توطن المعمرين في زراعة الحبوب و إنشاء المزارع الكولونيا لية ، الى جانب تربية المواشي ، أما الأهالي فركزوا اهتما هم على الزراعة المعاشية و تربية المواشي و ممارسة التجارة في حدود تقليدية تضمن لهم الإيفاء بالمعاش .

- تتم تجارة الحبوب و المواشي بشكل و اسع في المنطقة لوجود سوق أسبوعي ، الى جانب الكشف عن الموارد المنجمية في جبل طافات و العنيني (الحديد) و الذي كانت تستغله شركة MOEVUSويتم تصديره الى فرنسا من خلال ميناء بجاية .



الصورة رقم :1 مقر الادارة الاستعمارية



الصورة رقم:2 الشارع الرئيسي بلافايات (بوقاعة)





الصورة رقم :3السوق الاسبوعي بوقاعة الصورة رقم: 4مركز القيادة العسكرية مقر الدرك الوطني حاليا

3 - ساحل القبلي :تشغل مساحة 49.000 هكتار وعدد سكان يقدر ب :13.821 ن أما عدد الضرائب المحصلة فتصل الى :84.037 فرنك و قروض وصلت الى حدود :38.249.25 فرنك ، تحوز على أراضي فلاحية جيدة ، فقط في أولاد رزوق وأولاد خالف و بني عبد الله الأراضي ذات مردود ضعيف و لا تغطي حاجيات السكان ، أما المحاصيل المزروعة فتتمثل في الزراعات الواسعة و الخضر و تسوق في كل من ماوكلان ، بني ورتيلان و بني سليمان و سوق عين الروى .

المحاصيل الزراعية هي التي تسيطر في المبادلات والنشاط التجاري بين الأهالي و تعد مصدر دخل أساسي بالنسبة للسكان ، الى جانب بعض الأنشطة الحرفية و الصناعات التقليدية كالخيم و المصنوعات المنزلية ...الخ

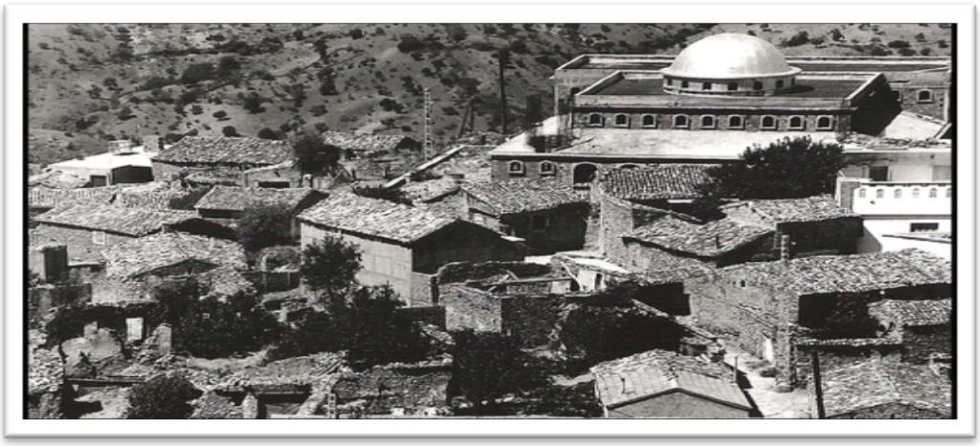
1- بني يعلى

تشغل مساحة تقدر ب:28.000 هكتار وتضم 13.493 ن ، أما إجمالي الضرائب المحصلة بها فبلغ 51.412.50 فرنك ،و ما يوازي 33.186.75 فرنك من القروض التي استفاد منها السكان الأهالي. تضم 14 تجمعا.

فقيرة الموارد و تحوز على أراضي فلاحية محدودة جدا حيث المردود الضعيف للقمح و الزراعات المعاشية ،بالمقابل أشجار التين و الزيتون الى جانب بعض الأشجار المثمرة الأخرى وتعد من مصادر العيش و الدخل الرئيسية بالنسبة للسكان ، تمثل مظهر بارز من اقتصاد الكفاف للسكان الاهالي حيث محدودية المصادر المؤمنة فقط للحياة ، هذه الظروف انعكست على الوضع الاجتماعي الاقتصادي للسكان متسببة في الفقر و الحرمان و التهميش ....مما شد السكان الى الهجرة نحو الخارج .

أما ما يتعلق بالنشاط التجاري في القبيلة فهو يقوم أساسا على المقايضة فيما بين السكان و باقي التجمعات الأخرى متمثلا في الغلال من الخضر و الفواكه مقابل الحبوب و الصوف أما النشاط الصناعي فيكاد يكون محدود جدا و يقتصر في الصناعات اليدوية و التقليدية المنزلية و تسوق محليا إلى جانب بعض المنتوجات الفرنسية و المحلية في الأسواق الشعبية .

الصور ادناه جد معبرة عن الاوضاع التي ميزت هذه الفترة و التي انعكست فيما بعد على اوضاع الاهالي ، اذ كانت مرشحة لتصاعد الفقر و الاقصاء و التهميش الاقتصادي الاجتماعي .



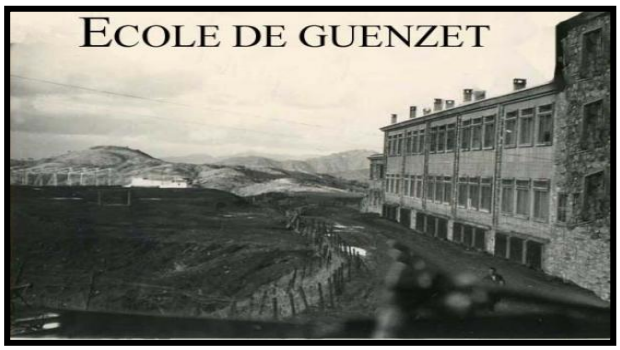
الصورة رقم :5 قرية نتيزي مجبر ببني يعلى (قنزات حاليا)



الصورة رقم :6 تجمع الأهالي بالقرب من شاحنات الصليب الأحمر للنيل من المساعدات



الصورة رقم :7جانب من قسم البنات المتعلمات بتجمع بني يعلى (قنزات حاليا)



الصورة رقم : 8 الثكنة العسكرية ببني يعلى



الصورة رقم : 9 مقر الجماعة بتجمع نتيزي مجبر



الصورة رقم : 10 معاناة الأهالي إبان الفترة الكولونيا لية من خلال مظهر التزود بمياه الشرب و جمع الحطب وهي لمسنات و أطفال بتجمع بني يعلى .



الصورة رقم : 11 المسرح بالمركز البلدي لايت يعلى – قنزات حاليا –

2- بني ورتيلان :

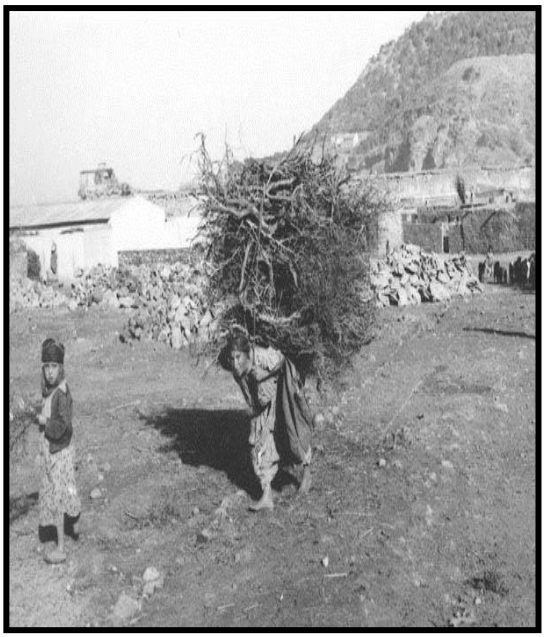
إحدى التجمعات الهامة في منطقة القبائل الصغرى ، يشغل مساحة 7.200 هكتار بعدد سكان 6.649 نسمة ، هي الأخرى تسدد ضرائب للإدارة الاستعمارية بمجموع :26.055.00 فرنك الى جانب القروض المقدرة ب : 15.483.00 فرنك . اقتصاديات فلاحية بسيطة لطبيعة الأراضي الفقيرة و المنحدرة ذات تربة شستيه و حصوية ، تمارس زراعة الحبوب في بعض المساحات المحدودة الى جانب المزروعات الاستهلاكية (الزراعة المعاشية) و الأشجار المثمرة التي تعرف بها المنطقة ، هذه الأراضي لا تغطي حاجيات السكان الغذائية مما انعكس على الاوضاع الصحية و الاجتماعية، الفقر الاقتصادي للتجمع حول جل ساكنيه الى ممارسة التجارة و التي تقوم على المقايضة ، السكان يلجؤون الى الهجرة نحو التجمعات المجاورة كايدي عاملة مقابل تامين مداخيل لتموين عائلاتهم.

3- بني شبانة:

تجمع مجاور لبني و ورتيلان يتربع على مساحة إجمالية : 10.600 هكتار ويتجمع به 6.815 ساكن ، على غرار باقي التجمعات يتم تحصيل الضرائب منه و المقدرة ب :22.500.00 فرنك و قروض تقدر ب: 17.248.50 فرنك ،و يمتاز تقريبا بنفس المستوى الاقتصادي و الذي لا يتعدى تسديد الحاجيات الضرورية للسكان و بعض التجارة المحلية القائمة على المقايضة و الموجهة نحو بعض الصناعات التقليدية و المنتوجات الفلاحية .



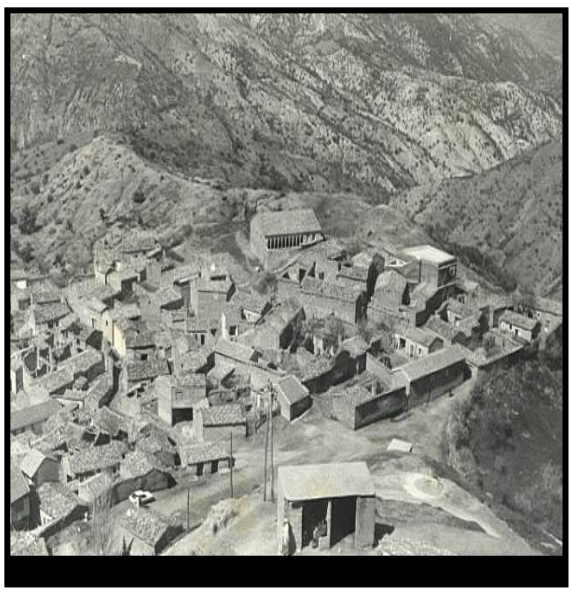
الصورة رقم : 12 سوق الجمعة بني ورتيلان



الصورة رقم : 13 مشهد عن الاوضاع الاجتماعية



الصورة رقم :14 جانب من مشهد الوضع الاجتماعي

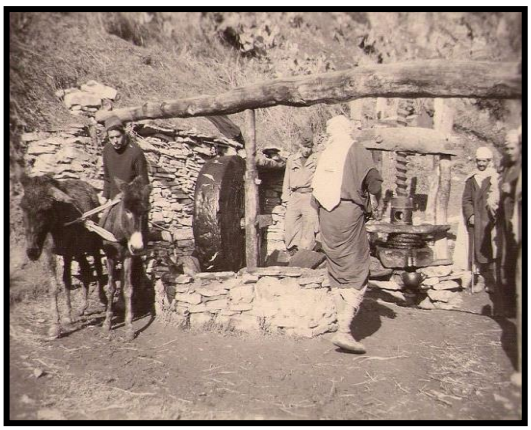


الصورة رقم : 15 التجمع في الفترة الكولونيالية

4- العراش:

تجمع بمساحة 25.000 هكتار و عدد سكان 7.519 ن ، السكان يدفعون سنويا مقدارا من الضرائب و صل الى :28.023.00 فرنك و قروض :19.556.25 فرنك .يتقارب التجمع في اقتصادياته الى بني شبانة غير أن أراضيه جيدة عموما تسمح بالفلاحة المعيشية الجبلية ، يشمل التجمع على مركز مراقبة عسكري و بقرار 7 جانفي 1883 انشات المصالح القضائية بالمنطقة .

قانون 26 جويلية 1873 و قانون السيناتوس كانسيلت 1863 لم يتم تطبيقهما في البلدية المختلطة .



الصورة رقم :16 معصرة تقليدية



الصورة رقم : 17 مركز البلدية بأولاد علي

البلدية الكاملة الصلاحيات عين عباسة:

انشأ التجمع في 1872 ، يقع على ارتفاع 1225 م في الجهة الشمالية الغربية من ولاية سطيف يبعد عنها ب 20 كلم يقع التجمع عند أقدام جبل مقرس و مترونة . بدا استيطان سكان الالزاس و اللورين المهجرين الى المنطقة و بدأت أول عملية مصادرة الأراضي و شملت : 13-20 هكتار.

الموقع العام للبلدية عند إقدام جبل .



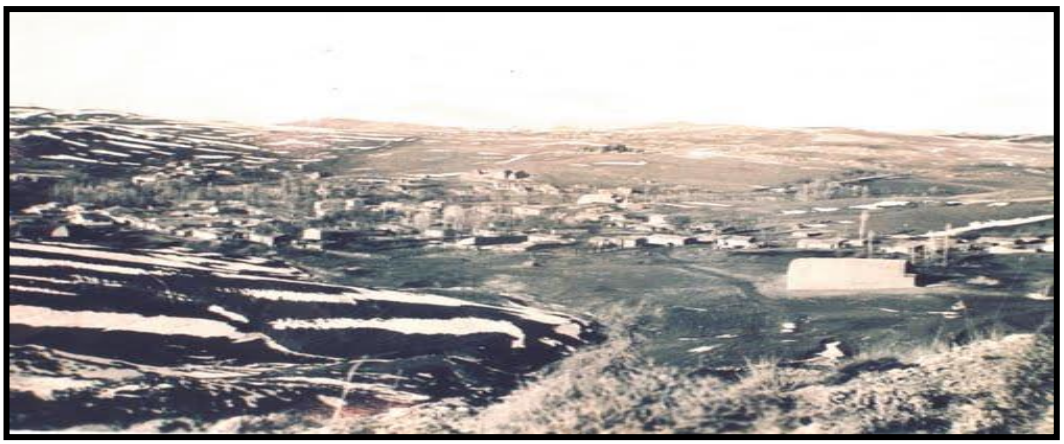
في 1874اصبح التجمع عبارة عن بلدية مختلطة ، في 1879 تم إنشاء مركز للبريد و حولت الى بلدية كاملة الصلاحيات في 1896 بعد انجاز مركز للبلدية ، ومنه تم توسيع نفوذ المعمرين بعد توطين الشركة الزراعية السويسرية بسطيف و التي امتدت اقتصاداتها الى هذه البلدية **(La Compagnie Gevenoise)**

الصورة رقم :18 البلدية الكاملة الصلاحيات عين عباسة

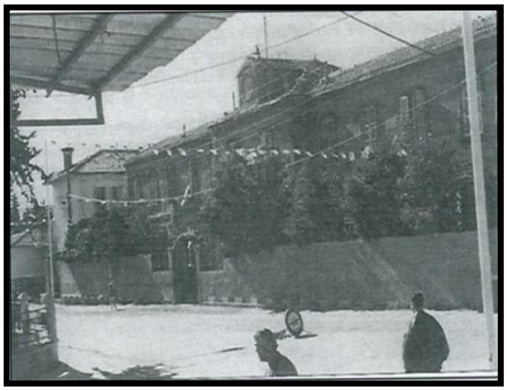
الجدول : 3 تطور عدد السكان 1901-1928

عدد السكان	1901	1920	1928
الأوربيين	389	313	145
الأهالي	5077	5270	5786

يلاحظ من الجدول اعلاه تراجع اعداد الأوربيين تدريجا بعد 1901 من 389 مستوطن الى 145 مستوطن في 1928 ، اذ توجد فرص للاستيطان و الاستثمار في وضع احسن بمدينة سطيف و العلمة ، فلم يبقى سوى عدد محدود من المستوطنين يستحوذون على الاراضي و يسيرون الخدمات التجارية و الادارية بالبلدية ، بالرغم من ان البلدية مصنفة كبلدية كاملة الصلاحيات الى عنصر الاهالي كان الاكثر اذ انتقل عددهم من 5270 في 1920 الى 5786 ن و يمثلون الاغلبية من حيث التركيبة البشرية .



الصورة رقم :19 منظر عام للبلدية كاملة الصلاحيات – عين عباسة 1936 -



الصورة رقم : 20 مقر الدرك الوطني حاليا



الصورة رقم :21 المركز الصحي و مقر البلدية

2/ البلدية المختلطة تاقيطونت :

تم إنشاؤها بتاريخ 25 أوت 1880 ، وحددت مساحتها ب : 98.926 هكتار ثم قلصت الى88.450 هكتار بعد إنشاء البلدية الكاملة الصلاحيات بخراطة بتاريخ 15 جانفي 1949 ، تمتد بين الساحل و الهضاب العليا على مسافة 28 كلم من الشمال الى الجنوب و50 كلم من الشرق الى الغرب ، تحدها مراكز إدارية مرتبة غرب شمال ، شرق و جنوب : البلدية المختلطة قرقور ،البلدية الكاملة الصلاحيات خراطة ، البلدية المختلطة واد المرسى ، البلدية المختلطة جيجل ، البلدية المختلطة فج مزاله و العلمة ،البلدية الكاملة الصلاحيات الاوريسيا ، و البلدية الكاملة الصلاحيات عين عباسة .



الصورة رقم :22برج البلدية المختلطة



الصورة رقم 23 مقر البلدية

فقد كانت معظم هذه البلديات تابعة إداريا للبلدية المختلطة تاقيطونت وقد أنشأت بموجب قرار 05 أفريل 1884 و التي كانت تشمل حينها بيروغوفيل **PEROGOVILLE** و هي عين كبيرة حاليا التي تعتبر المقر

الإداري لها و تنتمي إليها شوفريل **CHEVREUL** و هي بني عزيز حاليا ، إضافة بابور و عموشة و تيزي نبشار

تجمع البلدية المختلطة 13 دوار : بني فلكاي ، واد البارد ، بابور ، جبل تاقيطونت ،ثنية التين ، قرقور، أولاد عدوان، أولاد علي بن ناصر، دهامشة ،سرج الغول ، عرباون ، معاوية تدار ب 11 من القياد و ثلاثة مراكز استعمارية : بيرقوت فيل مركز البلدية المختلطة ، عموشة - تيزي نبشار وشيفرول **Chevreul** وبعد قيام الثورة التحريرية قامت الإدارة الفرنسية سنة 1956 بتقسيم الجزائر إلى 12 عمالة و 1535بلدية ، وبقيت بلدية تاقيطونت البلدية الوحيدة ومقرها عين الكبيرة.(هجرس منصور ماجستير)

تجمع هذه البلدية 3 مراكز رئيسية تتمثل في:

الجدول رقم : 4 مراكز بلدية تاقيطونت

المركز	عدد الأوربيين	عدد الاهالي
بير قوت فيل périgotville	125	684
شوفرولChevreul	50	1806
عموشة Amoucha	56	801

المصدر : مصلحة الارشيف ولاية قسنطينة



الصورة رقم :24 السوق الاسبوعي بعموشة

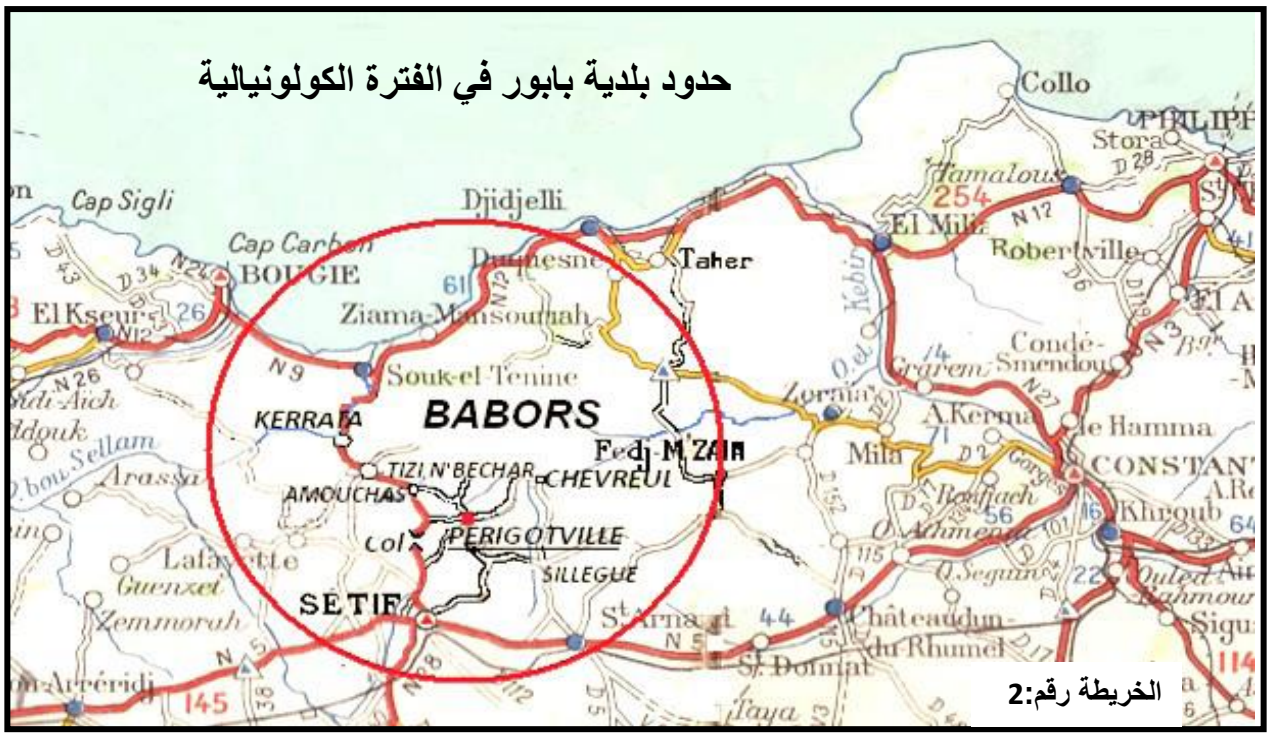


الصورة رقم : 25 مقر الادارة الاستعمارية شوفرول

الحياة الاقتصادية للاروبين و الأهالي تقوم أساسا على الزراعة الواسعة التي تشغل مساحة 15.000 هكتار و بعض الخضر 38 هكتار ، الحبوب الجافة 160 هكتار و الأشجار المثمرة 27 هكتار الى جانب الزراعات النقدية الموجهة للتصدير أساسا كالكروم 38 هكتار و التبغ 29 هكتار .

1- قبيلة بابور:

تابعة إداريا الى البلدية المختلطة تاقيطونت و تم تعينها بقرار مؤرخ في : 8 ديسمبر 1894 لتطبيق السيناتوس كانسيلت 22 افريل 1863 تبعد عن البحر بمسافة 25 كلم ، لم تكن خاضعة للأتراك ، وصلها الاستعمار الفرنسي في 1853 تم بسط النفوذ فيها في حدود سنة 1856 ، تمت المصادرة للأراضي 4766 هكتار و ضرائب تقدر ب : 60000 فرنك ،يحدها من الشمال دواوير تابابورت و بني زنداي و قبيلة بني فوغال و من الشرق دوار منار و الجنوب دوار معاوية و الدهامشة و إقليم بيرقوت فيل و القرقور و من الغرب دوار منتانو و الواد البارد .



الخريطة رقم:2

Source : carte Algérie Michelin 151. 1951

عدد سكانها 15045 ن موزعين في البابور ، سرج الغول ، سيدي ميمون (بني عزيز) على مساحة 35127هكتار و 13 ار تحتوي على ثروة حيوانية هامة49427 من الأبقار و 26966 من الأغنام و تدفع سنويا 100000فرنك من الضرائب .

القبيلة مجزئة الى دواوير ثلاث و تطغي أراضي الملك في البنية العقارية بالمنطقة كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم : 5 دواوير قبيلة البابور

اسم الدوار	المساحة	عدد السكان
دوار بابور	10721 هكتار	4860 ن
دوار سرج الغول	9996 هكتار 20 ار	5308ن
دوار عرباون	14409هكتار 93 ار	4877 ن

المصدر : مونوغرافية البلدية المختلطة تاقيطونت أرشيف ولاية قسنطينة

في كل من هذه الدواوير تمت مصادرة الأراضي و تجزئة الأراضي الى جانب فرض الحراسة على الغابات من خلال تعين الأهالي و ترقيتهم إداريا ، غير أن الطبيعة الجبلية للمنطقة لم تسمح بتوطن المعمرين و اقتصرت الإدارة على المنطقة عسكريا من خلال مراكز المراقبة .

هذه الظروف ادت بشكل او اخر الى ت تدهور أوضاع السكان الاجتماعية و الاقتصادية مما سمح بتصعيد تيار الهجرة نحو البلاد العربية و فرنسا الاستعمارية .

ثانيا - الدراسة الجغرافية ، الطبيعية لإقليم الدراسة

مقدمة عامة

لعل من أبرز السمات البيئية للمناطق الجبلية التنوع في التضاريس، مما ينعكس على الخصائص الطبيعية لهذه البيئة، ويؤثر بشكل مباشر على إمكانية الاستفادة من معطيات هذه البيئة وتسخيرها للوفاء بمتطلبات الحياة الحديثة في شتى جوانبها ، لخلفيات عديدة أصبحت المناطق الجبلية مهمشة ، فقيرة و مستغلة بطرق عشوائية مستبعدة طرق الحفظ و حسن التعامل مع هذه الأوساط الهشة و الحساسة ، انه وسط مندمج لباقي الإقليم غير مهيكل و مطور في محله[1] .

تكتسي عناصر البيئة الطبيعية أهمية بارزة في مثل هذه الأقاليم خاصة و أنها ضلت تمثل منعطفا حاسما في تشكل العزلة ، التهميش ، الإقصاء ، الركود الاقتصادي مما جعل التحكم في دراستها من الوجهة العملية يسمح بالوصول إلى تخطيط سليم يساهم في تطوير التنمية بالإقليم ، فرغم ما تمثله البيئة الجبلية من اكراهات ومصاعب إلا أنها تحمل وفرات ورصيد ثري و متنوع متى ما أراد الإنسان توظيف تلك المحددات و تفجير الطاقات الكامنة مما يمكن من تحويل العقبات الى مقومات .

فعموما يمكن إيجاز السمات العامة في الآتي:

1- الافتقار إلى البنية التحتية الأساسية (بنية الاتصالات، الكهرباء، الطرق الفرعية، إمدادات المياه، شبكات الصرف الصحي، إلى آخره؛ وظروف المعيشة الصعبة)

2 -الكثافة السكانية الجغرافية المنخفضة (سكان القرى الصغيرة، في مجتمعات غير مأهولة بكثافة ومنفصلة عن بعضها البعض جغرافياً)

3- أنشطة اقتصادية منخفضة، وحصة منخفضة للفرد من الدخل، والافتقار إلى الدخل المتاح، والفقر النسبي للسكان الريفيين

4- درجات مرتفعة من الأمية

5- الافتقار إلى المعلومات والخدمات الإدارية الاجتماعية

6- الجماعات المهمّشة (النساء، والأطفال، والمسنون، والمعوقون) متروكة في المناطق.

7-الظروف الجغرافية والبيئية الصعبة (مناطق جبلية، ومعزولة بواسطة المياه، والمناخ القاسي، إلى آخره)[2]

1-2 الخصائص الجغرافية ، الطبيعية لإقليم البحث

تمهيد :

تتميز منطقة الدراسة بسطح شديد التضرس تقطعه أودية و مجاري مائية ، موقعها الجبلي الشمالي الحدودي مع ولايات ساحلية جيجل و بجاية و في وسط انتقالي تلي شمال السهول العليا الشرقية مما جعلها أكثر انفتاحا نحو الجنوب واشد تعرضا إلى الانغلاق و الانكماش شمالا في ظل بطء وتيرة التنمية لشبكة الاتصالات و المواصلات ، رغم توفرها على إمكانيات اقتصادية وطبيعية هامة، فإن البعض منها لا زال حبيس التخلف و العزلة بمعناها العام مما يستدعي المزيد من الجهود لراب و تقليص حدة المشكلات المطروحة و التي تضيق من فرص العيش و الحياة الكريمة ، وتتجلى أهم مشاكل الإقليم في الضغط السكاني على المراكز الحضرية، مقابل انخفاض محسوس في السكان الريفيين من خلال الاتجاه الى اختفاء سكان

[1] - Yacine Spiga. L'aménagement du Milieu Montagnard .doit –on faire la montagne .Travaux de l'institut de géographie de Reims. 1993.page :50

[2] - الاتحاد الدولي للاتصالات . قطاع تنمية الاتصالات لجنة الدراسات 2 ص: 4

المنطقة المبعثرة من التوازنات الديموغرافية التي كانت تمثل ريفية الاقليم في عشرية السبعينيات و الثمانينات من القرن الماض ، الى جانب تدني مستوى التشغيل واختفاء بعض مؤشرات التراث المحلي و القيم الاجتماعية التي ضلت حافظة للهوية و الشخصية المحلية ، وضعف شبكة الطرق و الاتصالات و الخدمات.... التأثر بشكل مباشر في الحراك السكاني و الركود الاقتصادي و التهميش الاجتماعي في الجهات الشمالية الجبلية ، كما يلاحظ بالنسبة للإقليم قيد الدراسة أن هناك فوارق اكثر وضوحا و تأثيرا في الجهات الشمالية الجبلية اذ لاتزال اغلب التجمعات و السكان تحت ووطأة الفقر و الركود ، إن الإقلاع الاقتصادي وتحسين القدرة التنافسية وجلب الاستثمار بالإقليم يبقى رهين تناسق و تعاضد الاستثمار العمومي وحماية الاقاليم الاشد فقرا و تخلفا واندفاع السكان المحليين بوعي و ارادة كشركاء حقيقين في التنمية الشاملة و التنمية المحلية بوضع الشرايين العملية التي بإمكانها تغيير الركود و التخلف و الفقر بالأقاليم الجبلية .

1- الموقع الجغرافي و الإداري:

1-1 الموقع الجغرافي:

يقع إقليم الدراسة في القسم الشمالي من إقليم الولاية الذي يعد من ابرز اقاليم القطر من حيث عدد السكان إذ يمثل 4.5 % ومساحة تقدر ب 0.27 %، كما تعد من الولايات الجاذبة للسكان ابتداء من 1987 أصبحت تستقطب ما يقارب 25000 ساكن إضافي سنويا [1]، يشغل الإقليم المعني بالدراسة موقعا متميزا وفريدا من الاقليم الولائي من حيث سهولة الاتصال و الانفتاح من كل الجهات غير ان الاكراهات الطبيعية في القسم الشمالي منه و بطء الشروع في فتح طرق حيوية تصله بولايات الساحل جيجل خصوصا حال دون ذلك ، كما يمثل ثقلا بشريا لا يستهان به كما ونوعا الى جانب الوفورات الاقتصادية على مستوى الولاية ، رغم التقهقر و الركود الذي عرفه اثناء الفترة الأمنية المتدهورة لايزال يعرف حراكا و دينامية تلقائية و عفوية من ساكنيه المحليين رغم بطء وتيرة الدينامية المقصود و المتأتية اساسا من استراتيجيات التنمية و رغبة الدولة بفاعليها في النهوض بالمناطق الجبلية وتحسين ادائها الى جانب رفع الغبن على ساكنيها .

يتشكل اقليم البحث من وحدتين غير متجانستين، يشغل مساحة تقدر ب: 2379.21 كلم^2 كما بلغ عدد سكانه حسب إحصاء 2008 ما يعادل 446509 ن و متوسط كثافة يصل الى187.67ن/كلم^2 ، النطاق الجبلي الموازي للسلسلة التلية الأطلسية للجزائر الشمالية ،الجبال تمثل إطارا طبيعيا مميزا خاصة في القسم الشمالي جبال بابور و البيبان ثم يتدرج الارتفاع نحو الجهات الداخلية مع استمرار امتداد الكتل الجبلية المنفصلة و التي تشغل مساحات اقل بالنضر إلى الجزء الشمالي ، في الجنوب بلديات تقع عند أقدام الجبال وعلى انفتاح مع السهول العليا الشرقية.

جغرافيا إقليم الدراسة متنوع في عناصره الجغرافية ومن إمكانيات الانفتاح من كل الجهات ما يؤهله الى اكتساب مقومات محفزة للاتصالات وامكانات التنمية فهذا ما يتجلى بوضوح في المنطقة التلية منه وحتى الجبلية التي أصبحت في منأى عن النائية و العزلة ما عدا بعض التجمعات في المناطق المبعثرة و التجمعات الثانوية في الاعماق الجبلية بسلسلة جبال البابور شمالا لكن امكانيات الوصول قائمة تنمويا مع الولايات الساحلية .

2-1 الموقع الإداري:

تمثل منطقة الدراسة الوحدات الإدارية للأراضي المتضرسة في القسم الشمالي من إقليم الولاية ، على امتداد الحدود الإدارية مع ولاية جيجل وبجاية شمالا و برج بوعرريج غربا وولاية ميلة من الجهة الشرقية

[1] - المخطط الولائي للتهيئة لولاية سطيف . مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية . 2008 ص :57

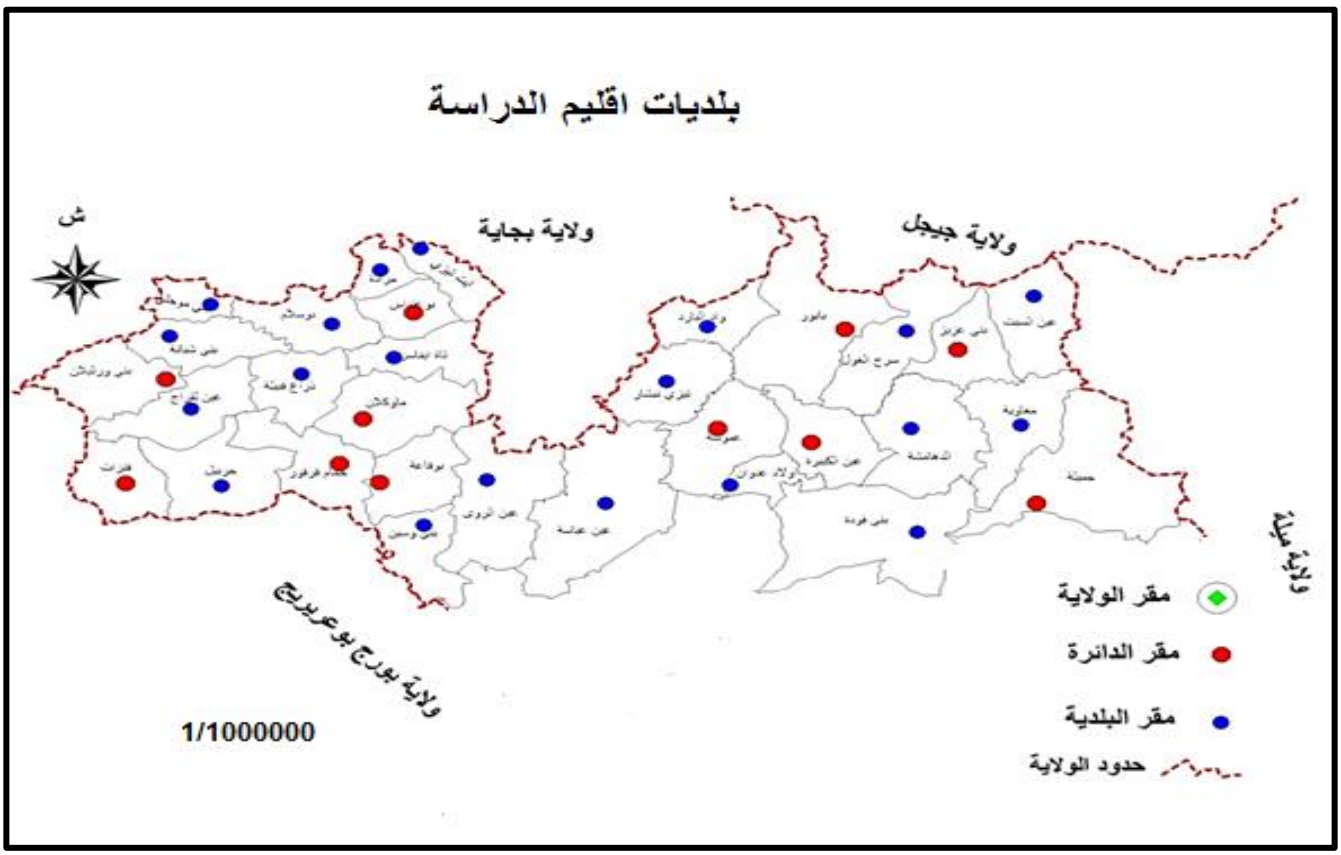
،البلديات الجنوبية من إقليم الدراسة تقع على الهوامش الشمالية من إقليم الهضاب العليا و على علاقة مسافية قريبة من مركز الولاية.

إداريا البلديات تحتل موقعا متميزا من الخريطة الإدارية لكون اغلبها حدودية و على اتصال مباشر من كل الجهات ، شبكة الطرق جعلتها على اتصال مباشر مسهلة التنقل و الانسياب الى هذه الولايات ،و تمثل انطلاقا منها حلقة وصل وربط بين إقليم الهضاب العليا و الإقليم الساحلي رغم المصاعب الطبيعية و حالة الشبكة المتدهورة في بعض مساراتها فهي أكثر انفتاحا من كل الجهات و هذا ما يؤهل الديناميكية و الحركية و إمكانات التطور و النمو في مختلف المجالات .

الجدول رقم : 6 الدوائر و البلديات التابعة لها

الدوائر	البلديات التابعة لها
عين الكبيرة	عين الكبيرة ، الدهامشة ، اولاد عدوان
عموشة	عموشة ، الواد البارد ، تيزي نبشار
بابور	بابور ، سرج الغول
بني عزيز	بني عزيز، عين السبت، معاوية
بني ورتيلان	بني ورتيلان ، عين القراج ، بني شبانة ، بني موحلي
بوعنداس	بوعنداس ، ايت نوال مزادة ، ايت تيزي ، بوسلام
بوقاعة	بوقاعة ، عين الروى ، بني حوسين
جميلة	جميلة ، بني فودة
قنزات	قنزات ، حربيل
حمام قرقور	حمام قرقور ، ذراع قبيلة
ماوكلان	ماوكلان ، تالة ايفاسن

المصدر : مدرية التخطيط و التهيئة العمرانية ولاية سطيف



2 - التضاريس: بيئة غير متجانسة ، متضرسة و بمثول قوي للجبال

منطقة الدراسة تتميز بالتباين في تضرس الأرض، حيث تزداد الأرض وعورة و ارتفاعا كلما اتجهنا شمالا ، يشكل الإقليم الشمالى الجبلى 3/1 من مساحة الولاية و يتراوح الارتفاع فيه ما بين 700 – 2004 م ، 60 % من هذا الإقليم الا **الخريطة رقم: 3** 25 % مما يجعله اشد تضرسا و يسمح بتصريف الشبكة المائية نحو الخارج مشكلا تهديدات و أخطار طبيعيا و اقتصادية نتيجة التصريف الخارجي للمياه و عدم الاستفادة منها محليا في الزراعة و باقي أوجه النشاط ، كم يقع ضمن سلسلة جبال الأطلس التلى، و بالتحديد في المنطقة التلية الداخلية التي تعرضت للحركة الالبية في أواخر الزمن الثالث وبداية الزمن الجيولوجي الرابع ، فهي منطقة حديثة التكوين لا تعرف الاستقرار و تشهد حركات أرضية من فترة إلى أخرى .

كان لامتداد السلاسل الجبلية شمالا الأثر البارز في الحيلولة دون ظهور مراكز عمرانية كبيرة الحجم مما سمح بظهور النمط المنتشر و المبعثر ،كما لعامل الانحدار الجاذبية القليلة في التركز السكاني إلى جانب المصاعب التي يطرحها في استخدام الأرض ، الإقليم يضم وحدتين طبيعيتين غير متجانستين عند مقدمتها نشأت و تقوم تجمعات هامة على امتداد شبكة الطرق (قرى الطرق) و نشاط اقتصادي و تجاري معتبر متوقف بالدرجة الأولى على أهمية العبور باتجاه المراكز العمرانية المحلية و خارج الإقليم ، حيث الخصائص الطبيعية و تتمثل في :

2- 1- المجموعة الشمالية : تقع بمحاذاة الحدود الشمالية لولاية بجاية و جيجل تمتاز بنتوءات حادة و انحدارات شديدة، أهم الوحدات و الكتل الجبلية تتمثل في جبال بابور بارتفاع 2004 م وجبل تابا بور 1969 م، جبل تاقينطوشت الواقع شمال كل من بلديات (بوسلام ، بوعنداس) على ارتفاع 1637 م و جبل تالوين 1695 م

2-2 - المجموعة الجنوبية : تقع عند السفوح الجنوبية للسلسلة الشمالية ، و تتمثل في التلال التي تتجه إلى التدرج في الانحدار كلما اتجهنا جنوبا لتتصل بإقليم الهضاب العليا و تعد ابرز مجال للنشاط و التجمع العمراني .

اعتمادا على الخريطة الطبوغرافية بمقياس 50000/1 تمكنا من تحديد أربع وحدات تضاريسية متجانسة من الشمال إلى الجنوب متمثلة في :

1- سلسلة جبال البابور و جبال بوعنداس
2- جبال و تلال عموشة و جميلة
3- جبال بني ورتيلان و موكلان
4 - مرتفعات البيبان

1- سلسلة جبال البابور و جبال بوعنداس :

تقع على امتداد الحدود الولائية لجيجل وبجاية، تعرضت للانكسارات من خلال الحركات التكتونية و تشكل حاجزا طبيعيا مانعا في القسم الشمالي أمام المؤثرات المناخية وكما تطرح مصاعب حقيقية للسكان من حيث الاتصال و الولوج الى الجهات الشمالية ، السلسلة تتشكل من جبال بابور و بوعنداس ، بمعدل ارتفاع يتجاوز2000 متر ، و يمكن تميز وحدتين طبعتين من هذه السلسلة الجبلية :





الصورة رقم : 26 جبال البابور **الصورة رقم :27 جبال البابور**

1-1 المجموعة الغربية:

تتمثل في جبال تاقينطوشت و بوعنداس اتجاهها من الشرق إلى الغرب ، من ابرز مرتفعاتها جبل تاقينطوشت 1657 م و جبل تالوين 1695 م ، ذات تكوينات شستيه ، و مارنية شستيه .

المجموعة الغربية تعرف كثافات سكانية معتبرة ، و يميل السكان إلى التجمع و التركز اكثر ، تضرس الجهة الشرقية منها احدث تشتت و تبعثر سكاني ، هذه الخصوصيات أثرت بشكل أو آخر على التركز التنموي للفاعلين مما جعلها تكون بموازاة الفروق الطبيعية و السكانية من حيث مراعاتها لمؤشر التركز أو التشتت لان لثقل الحجم السكاني و الأهمية السكانية من حيث نوع التجمع فاعلية في الاجتذاب و الاستقطاب الاستثمار بنوعيه العمومي و الخاص .



الصورة رقم 28

جبال سيدي ميمون 1646 م بني عزيز

1- 2- المجموعة الشرقية : تتشكل من تكوينات كلسيه ، ومارنية كلسيه ، تتكون هذه المجموعة من وحدتين طبيعيتين شبه متوازية من حيث الاتجاه من الشرق إلى الغرب تتمثل في تابابورت 1969 م و جبل البابور الذي تصل نقطة الارتفاع به الى 2004 كأعلى قمة بالولاية .

2- جبال و تلال عموشة و جميلة :

تتخلل هذه المنطقة مجموعة جبلية اقل ارتفاعا و مساحة من الأولى في القسم الشمالي ، تتمثل خصوصا في جبل العنيني1554 م ومقرس 1737 م ، اللذان يشكلان حاجزا في المنطقة الجنوبية يمنع مرور المؤثرات المناخية وفي القسم الشمالي الغربي يمتد جبل مجونس الذي يصل ارتفاعه إلى أزيد من 1461 متر و جبل

شوف عيسى بن زير 1462 م، والى الشمال منه سلسلة من الجبال المتوسطة الارتفاع تتخللها أودية و تعرف تعرية مائية شديدة ، كما تضم المنطقة مجموعة من الهضاب في القسم الغرب و الشمال الغربي متدرجة في الارتفاع من الشمال إلى الجنوب لتصل بالهضاب العليا ، وهي ذات تكوينات كلسيه ، ومن الحجر الرملي .



الصورة رقم:29
جبال عموشة و تيزي نبشار



الصورة رقم :30
تلال طكوكة ، عين عباسة

تجري بالمنطقة شبكة مائية هامة :

- في الشمال الشرقي وادي الكبير و الذي ياسر أودية في المنطقة منها وادي أولاد مناع و الدهامشة و جميلة .
- في الشمال وادي منانات و بربور و اللذان يغذيان السد التجميعي لأغيل أعمدة بولاية بجاية .
- في الجنوب تدفقات روافد وادي بوسلام .

من الناحية الليثولوجية تعرف المنطقة تنوع و تباين في التكوينات :

- تراكمات المايوبلايوسان ، و التكوينات الطينية و المارنية سمحت بوجود أراضي زراعية جيدة .
- تكوينات كلسيه ، و طينية و التي تدخل في تكوينات المناطق المرتفعة ، و التي تسمح بإنتاج**granulats**
- التكوينات المار نو كلسيه ، و التي تتعرض إلى ألحت المائي و التعرية .

3- جبال بني ورتيلان و ماوكلان :

تقع هذه الوحدة ما بين جبال بوعنداس و البيبان ، لا يمكن الوقوف على اتجاه محدد و بارز لهذه الوحدات الطبيعية ، ذات تكوينات مارنية و طينية ، من ابرز قمم و ارتفاعات المنطقة ، أرزي أكسوري 1200 م جبل بومحمود 1316 و جبل بني موسى 1200 م.

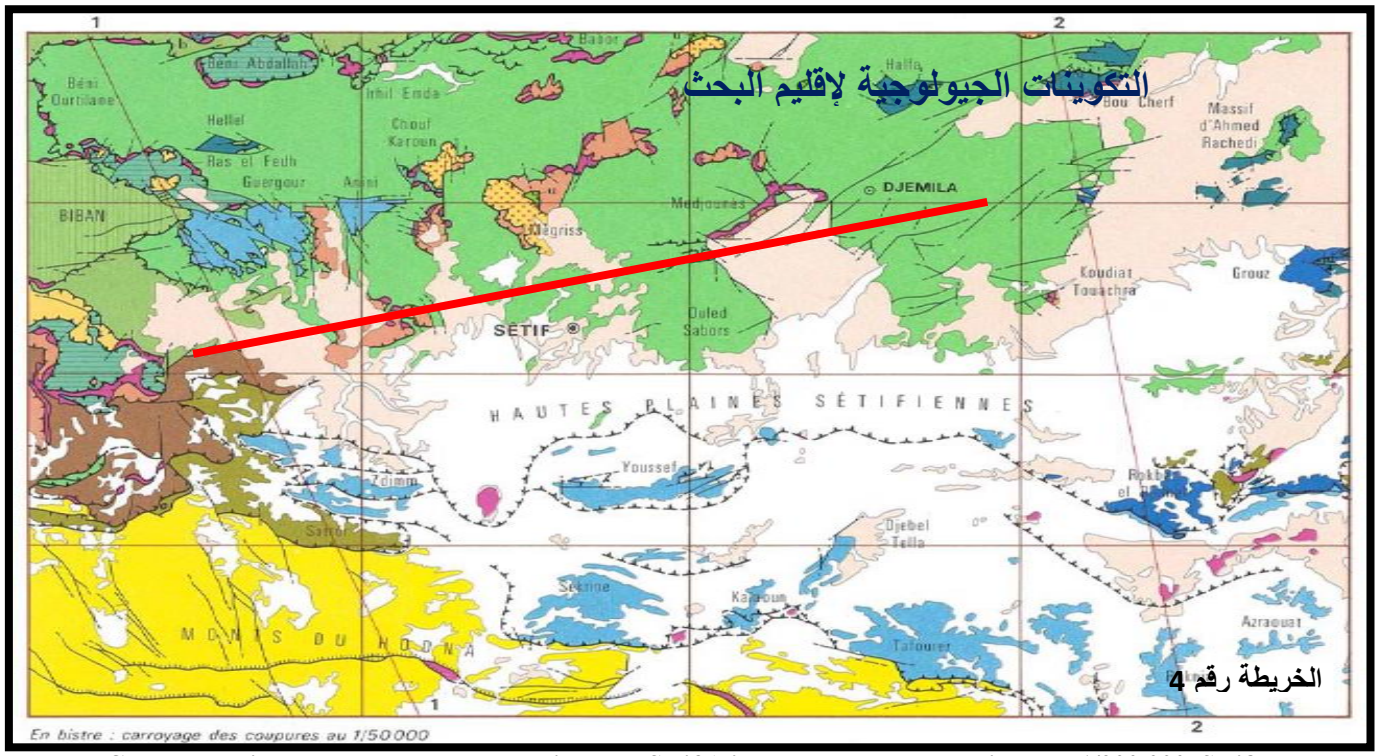
تمثل المنطقة أراضي لمجرى وادي بوسلام و الذي يتصل من الجهة الشمالية الغربية بوادي الصومام ، تعرف تكوينات رسوبية هشة تعرف تعرية شديدة ، إلى جانب درجة الانحدار المرتفعة و التي تصعد من درجة التعرية مما يساهم في فقر التربة ، هذا إلى جانب الأخطار التي تشكلها الأمطار الإعصارية على النشاط و التجمعات خصوصا في هذا الإقليم حيث عاملا الانحدار محفزا في ظل غياب تهيئة غابية تقوم على الاستصلاح و الحماية .

4- مرتفعات البيبان :

كتلة متجانسة اتجاهها شرقي غربي ، من ابرز مرتفعاتها كاف عياد 1487 م وجبل طافات 1613 م، تتشكل من تكوينات كلسيه و مارنية كلسيه تتعرض هي الاخرى الى التعرية الشديدة ،يوجد على امتدادها الطريق الوطني رقم : 76 والذي تتجمع بموازاته تجمعات هامة في القسم الغربي منها بوقاعة ، حمام قرقور ، حربيل

و قنزات عند أقدام هذه الكتلة كذلك تبرز تجمعات ثانوية تعتمد بشكل مباشر على حيوية هذه الشبكة في ممارسة النشاط التجاري و صناعة مواد البناء .

تسمح خصوصيات المنطقة بممارسة النشاط الفلاحي واجتذاب العمران بالمراكز الحضرية و استقرار السكان بمواطنهم خصوصا في الأرياف لأهمية هذا الوسط و شبكة المواصلات ، الثروة الغابية تعرف استغلالا مفرطا يكون مهددا للنظام الحيوي و التوازن البيئي بإقليم الدراسة .



الخريطة رقم 4

Source : Carte géologique et structurale de la Wilaya de Sétif (d'après La carte géologique au 1/200.000, Sétif)
Echelle : 1/50000

3 - المصادر المائية:

الموارد المائية من العناصر الأساسية المثمنة لقدرات الإقليم خاصة و إنها باعثة للنشاط وتسمح بتغطية الحاجيات الحيوية للسكان من الاستهلاك اليومي للمياه الصالحة للشرب أو من ما يتم تخصيصه لأوجه النشاط المختلفة ،كما تؤهل الاستقرار السكاني و تبعث التنمية ، فهي من العناصر الكاشفة عن الديناميكية و التراجع على المستوى المحلي و من خلالها يمكن التخطيط للعمران و النشاط الاقتصادي وبعث الاستثمار للقطاع العام و الخاص .

تنوع البيئة الطبيعية و التكوينات الصخرية و الخصائص المناخية بإقليم الولاية انعكس على القدرات المائية و مدى تباينها من حيث الوفرة و درجة الاستغلال في الإقليم الجبلي و وإقليم الهضاب العليا و السهوب بجنوب الولاية فهي من بين الولايات التي تعرف شحا و عجزا في المياه بالنظر إلى موقعها الجغرافي و حجم النمو المتسارع الذي عرفته ديموغرافيا و اقتصاديا مما جعل الفاعلين يوجهون تخطيطا خاصا لها على الآماد القادمة و الذي يمكنها من تجاوز الطفرة المائية من حيث المياه الصالحة للشرب و حاجيات النشاط الفلاحي .

يقدر حجم المياه السطحية ب:615 هكم^3 فقط 416 هكم^3 قابلة للاستغلال و المستغل منها عمليا 42.22 هكم^3 ، الخصائص الهيدرو لوجيه للولاية جعلت منها تفقد هذه الثروة و لا يوظف سوى الجزء الضئيل منها ، فمصبات و تصريف الأودية يتم في الغالب إلى الخارج ،تساهم في تغذية سد عين زادة بولاية برج بوعرريج ،و سد اغيل أعمدة و تشي حاف بولاية بجاية .

أما المياه الجوفية فهي قليلة فالمعروف منها 170 هكم^3 و القابلة للاستغلال 150 هكم^3 أما المستغلة 115.05 هكم^3 من خلال الآبار و الينابيع التي تزود السكان و لا تغطي إلا جزءا من المتطلبات مما يجعلها تصنف من الأقاليم التي تعرف فقر مائي خاصة في أقصى شمال الإقليم إذ لا تزال التجمعات تعتمد على الطرق التقليدية في النيل من الخدمة و تزاد المصاعب أكثر في الفترة الصيفية و مواسم الجفاف لعدم انتظام التساقط بالإقليم و سوء الاستفادة من التساقط في الفترة الرطبة (ندرة السدود التجميعية المهيأة) .

3-1- الأودية:

نظام جريان الأودية متوقف على التساقط في الفترة الرطبة مما يجعلها متذبذبة و غير منتظمة الجريان تصعد من عملية التعرية كما تتسبب في حدوث بعض الفيضانات محدثة خسائر اقتصادية و عمرانية ، التكوينات المارنية و الكلسية و الانحدار الشديد بالخصوص في القسم الشمالي يحفز نشاط الأخطار الطبيعية ويمتد إلى حدود البلديات الجنوبية من إقليم الدراسة ، تتمثل الشبكة الهيدروغرافية في أودية مؤقتة الجريان ودائمة منها وادي بوسلام الذي يقع في القسم الغربي، هذه الأودية سمحت بإنشاء سدود صغيرة و أخرى تجميعية قصد تجنيد القدرات المائية و استعمالها إقليميا و الجدول الآتي يوضح درجة الاستغلال و الكميات الموجهة و المحجوزة من خلال السدود التجميعية عبر الإقليم .

الجدول رقم :7 الموارد المائية المجندة بإقليم الدراسة 2008

البلدية	الوادي	الكمية هكم^3/السنة	الكمية القابلة للتجنيد هكم^3/السنة	المجندة في سدود تجميعية	الموجهة إلى الري	معدل التجنيد
عين عباسة	بوكحولة	2	1.1	1.1	01	55
عموشة	بن علاق	0.600	0.49	0.49	01	82
عموشة	بوشطاط	8	1.5	1.5	01	20
ماوكلان	لبغول	0.611	0.46	0.46	01	75
أولاد عدوان	مجاز	0.300	0.100	0.100	01	33
المجموع الإقليمي	5	11.511	3.65	3.65	-	53
المجموع الولائي	14	19.801	8.49	8.49	-	43

المصدر: مديرية الموارد المائية ولاية سطيف 2008

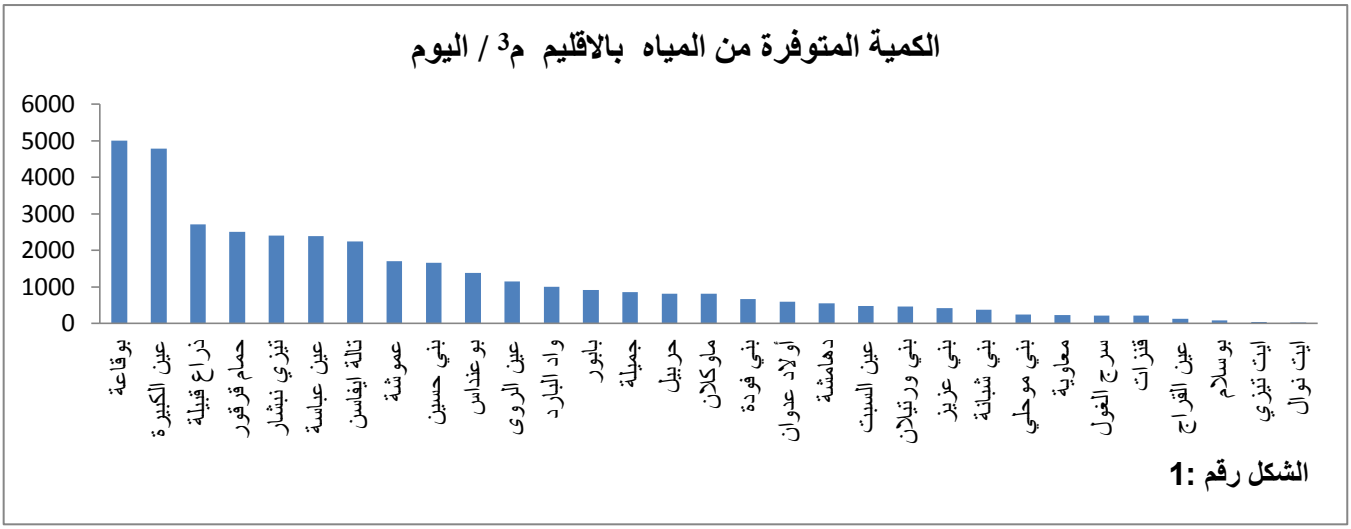
3-2 - المصادر و العجز المائي ببلديات الدراسة

طول الشبكة الخاصة بتحويل المياه بالاقليم المدروس 520628 متر طولي تمل ما نسبته 35.87 % من الشبكة الولائية و البالغ طولها 1451186 متر طولي ، فالنسبة جد متدنية بالاقليم مما ينعكس سلبا على اطار الحياة و المستوى الصحي للسكان اضافة الى التخلف و التهميش و الاقصاء الذي تتعرض له الساكنة في الوسط الجبلي حيث لايزال التزود بطرق غير صحية ، الاستثمار المحلي لبرامج التنمية لم تتمكن من احتواء التأخر المسجل بالاقليم لطبيعة الوسط المكلفة ماديا في ايصال الشبكة الى السكنات ، الى جانب سيطرة بعض القطاعات على هذا القطاع الحيوي مما يدفع السكان الى النزوح اكثر ، شبكة التوزيع بالاقليم 991932 متر طولي تمثل 42.71 % من الاقليم الولائي و المقدرة ب 2322369 متر طولي كما يحوز الاقليم على 225 خزان مائي من 502 خزان موجودة على مستوى الولاية ، اما من حيث السعة المائية للتخزين 72210 م^3 بنسبة 37.61 % و تعد ضعيفة و لا تمثل الا قدرات محدودة جدا و غير قادرة على تغطية الطلب و الاحتياجات من المياه على مستوى الاقليم لمعرفة مستويات التباين في القدرات المائية و ضبط الاحتياجات الى تحديد العجز المائي من خلال نصيب السكان من المياه يوميا نتتبع التحليل الاتي :

2-1 الكمية المتوفرة من المياه بالاقليم المدروس

القدرات المائية المحدودة في الاقليم ، الى جانب بطء الاستثمار التنموي بالقطاع على مستوى المجالين الجبلي و التلى جعل الإقليم لا يوفر سوى 37010 م^3 / اليوم ما نسبته 23.06 % فالنسبة محدودة جدا و معبرة عن فقر وشح مائي رهيب بالمنطقة غير مشجع في خلق فارق في النمو او تشكيل قيمة مضافة الى الاقتصاد الجبلي او حتى الاستهلاك اليومي للساكنة ، خاصة وان العالم و البلاد مقبلة على تحديات جد صعبة في الافاق من خلال الاحترار المناخي و نقص القدرات المائية مما يعرض اغلب البلديات الى ازمة محدقة ،

من بيانات الجدول رقم :.... تمكنا من تصنيف قدرات البلديات في توفير المياه في المنوال ادناه :



الشكل رقم :1

4784 – 5008 م^3 / اليوم تضم بلديتين حضريتين باعتبارها مراكز مهيمنة في الاقليم الشمالي عين الكبيرة ، بوقاعة

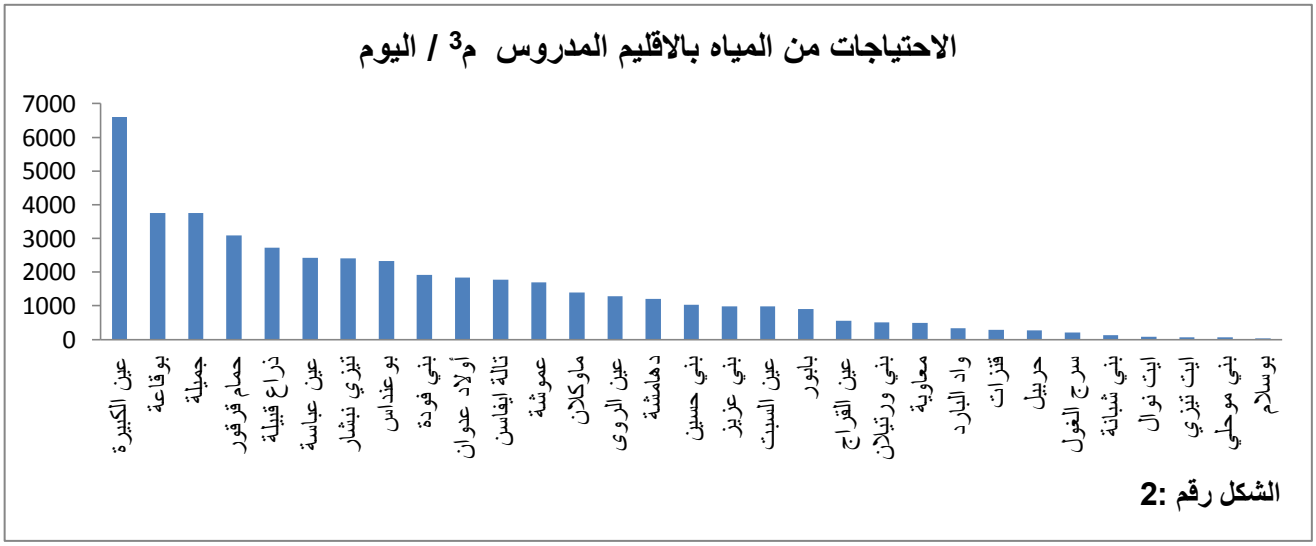
- 2248 – 2716 م^3 / اليوم اغلبها في الجهة الشمالية الغربية من الاقليم منها تالة ايفاسن ، عين عباسة ، تيزي نبشار ، حمام قرقور ، ذراع قبيلة
- 1000 – 1700 م^3 / اليوم منها بلديات جبلية في القسم الشمالي الغربي كالواد البارد ، واخرى تلية كعين الروى ، بوعنداس ، بني حسين ، عموشة
- 584 – 910 م^3 / اليوم دهامشة ، اولاد عدوان ، بني فودة ، ماوكلان ، حربيل ، جميلة ، بابور
- 207 – 482 م^3 / اليوم قنزات ، سرج الغول ، معاوية ، بني موحلي ، بني شبانة ، بني عزيز ، بني ورتيلان ، عين السبت
- 21 – 129 م^3 / اليوم ايت نوال مزادة ، ايت تيزي ، بوسلام ، عين القراج

من خلال هذا التوزيع نلاحظ مدى الفروق في الكميات الحقيقية من المياه من حيث مقدرة البلديات حسب امكاناتها المتباينة من توفير المياه للاستهلاك اليومي ، فالقدرات عالية بالبلديات الحضرية و بعض البلديات التلية خصوصا في الجهة الشمالية الغربية و هذه الاخيرة كذلك تضم افقر البلديات على مستوى الاقليم المدروس و المتمثلة اساسا في بوسلام ، عين القراج ، ايت نوال مزادة و ايت تيزي .

2-2 الاحتياجات من المياه عبر الاقليم 2008

الاحتياجات من المياه الموجهة للاستهلاك اليومي على مستوى الاقليم المعني بالدراسة 45110 م^3 / اليوم ممثلة نسبة 21.42 % بالنظر الى الاقليم الولائي الذي تصل به الاحتياجات اليومية الى حدود 210576 م^3 /

اليوم ، بالتالي فالإقليم يمثل نسبة ضعيفة بالمقارنة مع باقي بلديات الاقليم الولائي ، من خلال البيان ادناه و البيانات الاحصائية نجد ان حجم الاحتياجات مرتفع بالبلديات الحضرية للحجم السكاني و نوع النشاط الاقتصادي الذي يتطلب توفير حجم مناسب من المياه ، الى جانب البعض من البلديات الريفية التلية و الجبلية حيث طبيعة الانشطة تتطلب هي الاخرى قدر مناسب من المياه و البيان ادناه يوضح التراتب في الاحتياجات المائية على مستوى الاقليم .



الشكل رقم :2

- 6611م^3 / اليوم عين الكبيرة
- 2728 – 3758 م^3 / اليوم ذراع قبيلة ، حمام قرقور ، جميلة ، بوقاعة
- 1700 – 2426 م^3 / اليوم عموشة ، تالة ايفاسن ، اولاد عدوان ، بني فودة ، بوعنداس ، تيزي نبشار ، عين عباسة
- 910- 1401 م^3 / اليوم بابور ، عين السبت ، بني عزيز ، بني حسين ، دهامشة ، عين الروى ، ماوكلان
- 330 – 556 م^3 / اليوم واد البارد ، معاوية ، بني ورتيلان ، عين القراج
- 123 – 292 م^3 / اليوم بني شبانة ، سرج الغول ، حربيل ، قنزات
- 25 – 75 م^3 / اليوم بوسلام ، بني موحلي ، ليت تيزي ، ايت نوال مزادة .

2- 3- حصة الفرد لتر في اليوم

الاحتياجات من المياه الصالحة للشرب تتم تغطيتها من خلال الابار من المياه الجوفية الى جانب تزود العديد من التجمعات بمياه سد عين زادة 22.07 هكم ^{3} ، نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب بالاقليم المدروس 108.61 ل/ اليوم المعدل متراجع عن النصيب الولائي 122.25 ل/ اليوم و الذي هو بدوره اقل من المعدل الوطني 150 ل/ اليوم ، التحصيل من المياه على مستوى بلديات الاقليم يكشف عن فروق جد مؤثرة في التوازن و الانسجام الاقليمي حيث بلدية حمام قرقور بنصيب 180 ل/ اليوم في حين ان بلدية بوسلام لا ينال فيها الفرد سوى 25 ل / اليوم .

- بلديتين تتجاوز المعدل الوطني فهي في احسن حال تتمثل في بلدية ذراع قبيلة 160ل / اليوم و حمام قرقور 180 ل/ اليوم .
- عشر بلديات تسجل معدل 150 ل/ اليوم موازية للمعدل الوطني منها عين عباسة ، بني فودة ، جميلة ، بني حسين ، عين الروى ، بوقاعة ، واد البارد ، دهامشة ، اولاد عدوان ، عين الكبيرة .
- ثلاث بلديات متحسنة عن وضع معدل الدراسة مسجلة 120 ل/ اليوم على غرار بني عزيز ، تيزي نبشار ، عموشة

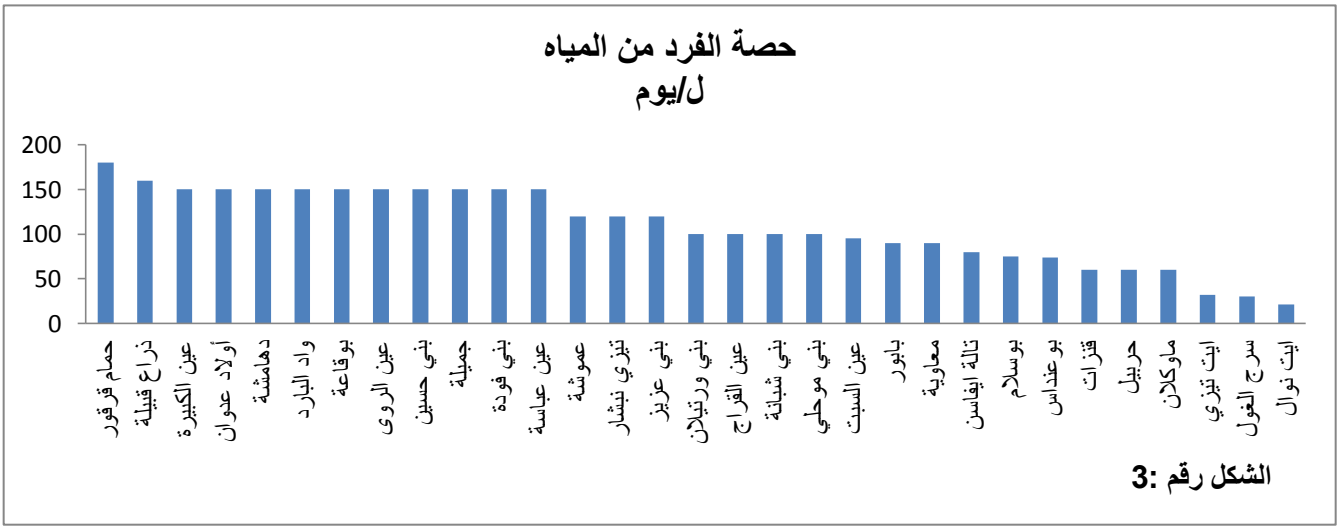
- مجمع ستة عشر بلدية تعرف تقلصا في حصة او نصيب الفرد من المياه ، و التي هي في وضع متأزم ، التراجع التنموي كان له الانعكاس الاكبر في تردي وضع و حالة هذه البلديات و التي هي الاخرى تقع ضمن اربعة مستويات من حيث فجوة الفروق بينها وهذا وفق التصنيف الاتي :

المستوى الاول : - 120 ل/ يوم في بني عزيز ، تيزي نبشار ، عموشة

المستوى الثاني : - 90 – 100 ل/ يوم معاوية ، بابور ، عين السبت ، بني موحلي ، بني شبانة ، عين لقراج ، بني ورتيلان

المستوى الثالث: - 60- 80 ل/ اليوم ماوكلان ، حربيل ، قنزات ، بوعنداس ،بوسلام ، تالة ايفاسن

المستوى الرابع : - 21 – 32 ل/ اليوم ايت نوال مزادة ، سرج الغول ، ايت تيزي



الشكل رقم :3

4- التهيئة المائية و تحويل المياه :

إن مشروع تحويل المياه من الولايات الشمالية (بجاية وجيجل)باتجاه إقليم الهضاب العليا يسمح بتنمية القطاع الزراعي و الاقتصادي للمنطقة ، إذ يمكن ري 40000 هكتار و تزويد التجمعات الحضرية الكبرى (العلمة ، سطيف) و التجمعات المجاورة بالمياه الصالحة للشرب ، على تكون 76.4 % موجهة لري الأراضي و 23.3 %للمياه الصالحة للشرب[1] .

مشروع التحويل سطيف الحضنة يتكون من عمليتين في التحويل ، انطلاقا من سد أيراقان بولاية جيجل إلى جانب إنهاء الأشغال بسد تابلوت ، أما العملية الثانية فتكون انطلاقا من سد اغيل أعمدة بولاية بجاية باستعمال الضخ ، انطلاقا من هذه المشاريع إقليم الدراسة سيستفيد من حل معضلة المياه و لو جزئيا ، غير أن الاستفادة تقتصر على التجمعات القريبة مكانيا من المشروع الموجه لتهيئة الهضاب العليا و الذي يسمح بتحويل حجم 313 مليون م^3 موجهة للتزود بالمياه الصالحة للشرب بكل من مدينة سطيف و العلمة و التجمعات المجاورة و ري ما يقارب 40000 هكتار من الأراضي الزراعية .

[1] - مخطط التهيئة الولائي لولاية سطيف . سبق ذكره . ص : 46

الجدول رقم : 8 توزيع موارد المشروع

التوجيه	المياه الصالحة للشرب	ري الاراضي
تحويل اغيل أعمدة - الماوان	34 هكم^3 / السنة	88 هكم^3 / السنة
تحويل تابلوت – ذراع الديس	40 هكم^3 / السنة	151 هكم^3 / السنة
الإجمالي	74 هكم^3 / السنة	239 هكم^3 / السنة

المصدر: مديرية الموارد المائية ولاية سطيف 2008

الأثر الاقتصادي للمشروع:

4- 1- اثر تحويل اغيل أعمدة – الماوان :

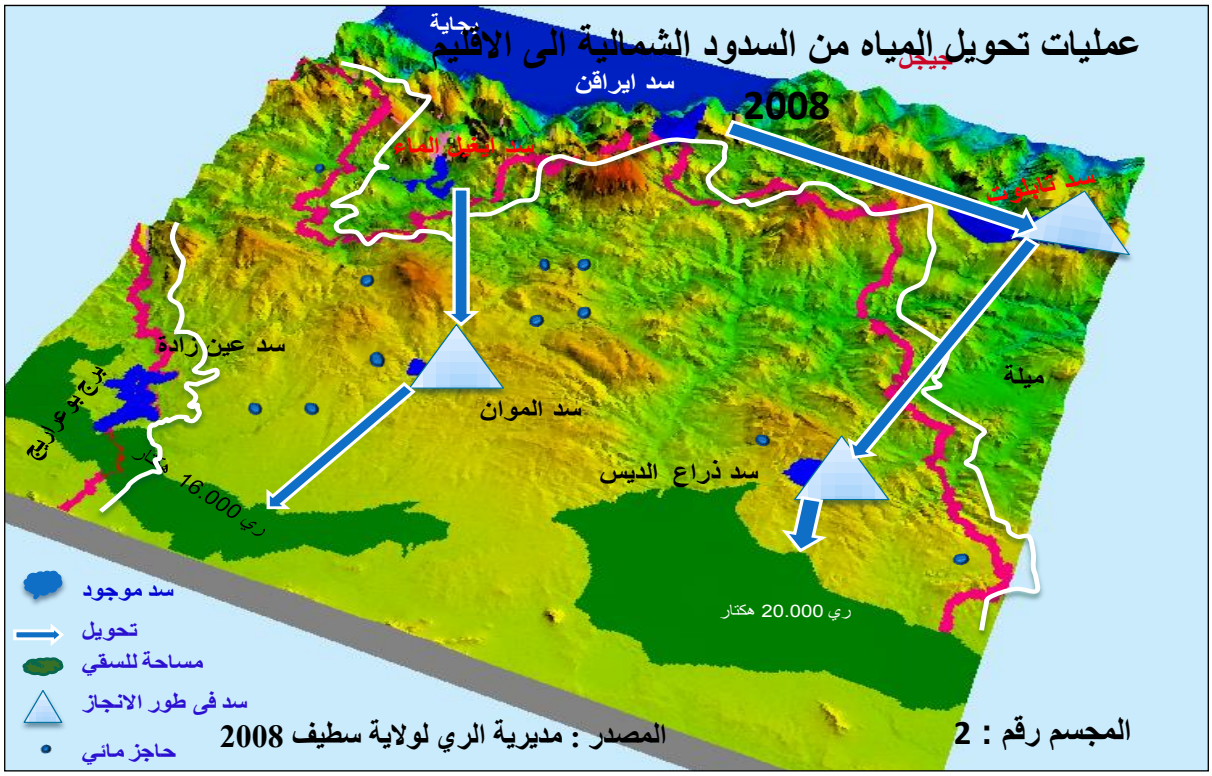
المشروع يسمح بتحويل 122 هكم^3 / السنة لدعم التزود بالمياه الصالحة للشرب لعشرة تجمعات بالمنطقة (سطيف ، عين الكبيرة ، عين عباسة ، قجال ، عين ارنات ، عين اولمان ، مزلوق ، اوريسيا ، قلال ، قصر الابطال) أي ما يشمل 570.165 ساكن و ري أراضي السهول العليا (قلال) على مساحة 16000هكتار

4-2 - اثر تحويل تابلوت – ذراع الديس :

موجه الى تغطية حاجيات القسم الشرقي و منطقة العلمة بحجم 191 هكم^3 / السنة لتقوية التغطية بالمياه الصالحة للشرب لتسعة تجمعات (بني عزيز ، معاوية ، العلمة ، جميلة ، بيضاء برج ، بئر حدادة ،بني فودة ، تاشودة ، عين السبت) ما يشمل تزويد 298339 ساكن و ري سهول العلمة الممتدة على مساحة 16000هكتار . مما يسمح كذلك بخلق 100000 منصب شغل في الزراعة و تثبيت السكان للحد من الهجرة.



المجسم التوضيحي رقم : 1



المجسم رقم : 2 المصدر : مديرية الري لولاية سطيف 2008

في هذا الشأن قام مخبر مراقبة النوعية التابع للجزائرية للمياه في إطار مهامه بأخذ عينات من المياه وإجراء التحليل للفترة الممتدة من جوان إلى سبتمبر فكانت النتائج التالية :

الجدول رقم : 8 عمليات التحليل الكيميائية لنوعية المياه بالاقليم الولائي 2009

المركز	البلدية	عدد لخزانات	عدد التحاليل		عدد النقاط السوداء
			البكتيريولوجية	الفيز وكيمياوية	
سطيف-أ -	سطيف-عموشة	22	21	21	14
سطيف-ب-	سطيف-أولاد صابر	10	10	10	22
العلمة	العلمة –بئرا لعرش-البلاعة-بني فودة-الولجة-حمام السخنة	22	23	23	18
عين ولمان	عين ولمان-قصر الأبطال-قلال-عين ازال	16	15	15	22
عين الكبيرة	عين الكبيرة-الدهامشة-أولاد عدوان	10	10	10	18
عين أرنات	عين أرنات- مزلوق-اوريسيا	13	13	13	8
بوقاعة	بوقاعة-حمام القرقور-بني وسين-ع/الروى	23	24	24	12
بوعنداس	بوعنداس-موكلان-تالة افاسن	28	29	29	13
لمجموع		**144**	**145**	**145**	**127**

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2009

أما الحصيلة السنوية لعملية المراقبة الكلور ومترية البكتيريولوجية والفيزيولوجية لمياه الشرب نوجزها في الجدول التالي:

الجدول رقم : 9 تحاليل نوعية المياه بالاقليم الولائي 2008 – 2009

المركز	تحاليل الكلور ومترية			البكتيريولوجية			الفيزيوكميائية		
	عدد التحاليل	العدد الايجابي	العدد السالب	عدد التحاليل	العدد الايجابي	العدد السالب	عدد التحاليل	العدد الايجابي	العدد السالب
سطيف-أ	166611	16565	46	370	290	80	328	232	96
سطيف -ب-	15987	15962	25	541	332	209	581	296	285
العلمة	16256	16256	0	194	145	49	199	136	63
عين ولمان	5934	5934	0	77	66	11	71	58	13
عين أزال	1222	1222	0	30	28	2	26	25	1
عين أرنات	5222	5222	0	121	101	20	115	93	22
عين الكبيرة	3044	3044	0	47	42	5	45	41	4
بوقاعة	11151	11138	13	95	76	19	96	71	25
بوعنداس	1027	1027	0	69	61	8	72	60	12
المجموع 2009	**76545**	**76370**	**84**	**1544**	**1141**	**403**	**1533**	**1012**	**521**
المجموع 2008	**71408**	**71262**	**146**	**1421**	**994**	**427**	**1171**	**864**	**307**

المصدر : مديرية الري لولاية سطيف 2009

تولي المصالح الاقليمية اهمية معتبرة للاطار الصحي للساكنة بالاقليم من خلال مضاعفة الجهد كما و نوعا والتي تتكشف انطلاقا من عدد التحاليل الكلور ومترية الذي ارتفع في سنة 2009 الى 76545 بعد ان كان 71408 تحليل في 2008 ، الى جانب 1544 تحليل بكتريولوجي و 1533 تحليل فيزو كيماوي في 2009 . حسب معطيات الجدول البلديات المعنية من اقليم البحث سجلات معدلات مرتفعة في عدد الحالات الموجبة بالنسبة لكل انواع التحاليل و الكشف المطبقة على نوعية المياه و المذكورة اعلاه ، مما يوحي ضمنا ان اقليم البحث من الوجهة الصحية مهدد الامر الذي يسمح ببروز امراض عادت من جديد الى الخريطة الصحية بالمنطقة .

5 - الغطاء النباتي:

تشغل المساحة الغابية بالاقليم الولائي مساحة 100232 هك، إقليم البحث الغابات فيه تمثل ما مساحته 34550 هكتار ما يمثل 34.4 % مما يكشف ان الاقليم غير محمي و بحاجة الى تثمين الثروة الغابية و القيام بحملات تشجير للرفع من قدرات الاقليم في مجال الحماية و التصدي الى مختلف الاخطار ، كما تعرف كثافة و تنوع في الإقليمين الشمالي و الجنوبي سعتها الحيوية و الايكولوجية تعود الى انعكاس للظروف و الخصائص المناخية و نوعية التكوينات ، يتعرض إلى تهديدات و أخطار طبيعية و بشرية تجعل منه عرضة للتدهور و التراجع، هذه التأثيرات قد تمتد إلى الإخلال بالتوازن البيئي في مثل هذه الفضاءات الحساسة التي هي بحاجة إلى تثمين الموارد و المصادر البيئية المحفزة لحماية الوسط و إضفاء الحيوية فيه من بعث النشاط و الاستقرار

توزيع الثروة و الغطاء الغابي بالاقليم المدروس :

1 - **غابة جبال البابور** : من الغابات التي تمت حمايتها لأهميتها الايكولوجية و التراثية بالاقليم فهي بمثابة خزان حيوي لما تحوية من تشكيلات نباتية متنوعة و فريدة احيان اخرى على غرار الصنوبر النوميدي، والبلوط الاخضر و بلوط الزان الى جانب فصائل من الطيور القليلة و المعرضة للاندثار منها .

(LaMangouste. Le Lérot et la belette. Sittelle Kabyle)

غابة جبال البابور و المشكلة من اشجار الارز و البلوط تشغل اهم مساحة بالاقليم 3222 هك و بموازاتها تنمو غابة موازية لها مشكلة من اشجار الفلين و البلوط بغابة العلام و التي تمثل مساحة 944 هك ، و بنفس الامتداد الطبيعي و الى الشرق منها غابة تامنتوت ببلدية واد السبت بمساحة 2165 هك يسيطر فيها البلوط الاخضر على باقي التشكيلات النباتية ، والى الغرب ببلدية سرج الغول توجد غابة عين الحامضة كثيفة ومتنوعة الغطاء يهيمن فيها الصنوبر الحلبي تشغل مساحة 2378 هك ، كما تبرز في الجهة الجنوبية الغربية من اقليم البحث غابة سيدي علي ببلدية معاوية و التي تشغل 1574 هك و بالجوار تبرز غابة ببلدية جميلة بمساحة 3509 هك يسيطر فيها الصنوبر الحلبي على باقي التشكيلات النباتية .

2- جبال بوسلام قنزات بوقاعة: ثاني غابة بعد البابور من حيث الاهمية بالاقليم تنمو بها اشجار الصنوبر الحلبي ، الفلين ، البلوط الاخضر ، الاحراش ، من حيث السيادة البروز تظهر غابة اولاد رزوق بمساحة 2492 هك كما تمتد هذه الغابة الى تراب بلدية بوقاعة و بمساحة 1965 هك ، بتنوع البلوط الاخضر و الصنوبر بنفس التشكيلة و بفارق مساحي ضئيل تأتي غابة العنيني ببلدية عين الروى بمساحة 2340 هك ثم غابة جبل طافات 1965 هك و بموازاة ذلك تنمو غابات بالجور اقل مساحة و كثافة نباتية .

3- التلال و السفوح : تنمو تشكيلات محدودة مساحيا و هي في الغالب من الصنوبر الالبي و السرو ، يعد هذا الوسط من الفضاءات المعرضة للتدهور نتيجة نشاط عوامل التعرية المختلفة .

4 - المحمية الطبيعية للبابور

تعد من بين اهم المحميات في الجزائر بسلسلة جبال الاطلس التلى ، تتربع على مساحة 2367 هك تقع الى الشمال من ولاية سطيف على بعد 52 كلم و 15 كلم عن ساحل البحر الابيض المتوسط لتنوع المادة الحية بها و غناها بالتراث الطبيعي سجلتها الادارة الاستعمارية الفرنسية في 1921 كحضيرة وطنية .

الدراسات و الابحاث التي تمت بالمنطقة كشفت عن موروث طبيعي غني يستحق التنويه و الحماية لتفعيله و استثمار ثرواته في مجالات عديدة ، تشمل المحمية 416 فصيلة نباتية Espèces Végétales محمية من طرف القانون و 8 اخرى مستقرة بالمحمية Endémiquesمنها بلوط الزان والصنوبر النوميدي الذي تنفرد به المحمية في الجزائر ، هذا الى جانب طيور نادرة تم اكتشافها من طرف الباحثين Ledant 1976 كما توضحه الصورة رقم : .... في الاسفل ، الى جانب شبكة مائية معتبرة ترفع من منسوب مياه كل من سد اغيل اعمدة بخراطة ولاية بجاية و ايراقان ولاية جيجل ، تنوع المصادر و الثروات بالمحية من البدائل الواعدة في تنمية الاقليم خاصة فيما يتعلق بالسياحة البيئية و العلمية الثقافية ...الخ



الصورة رقم :31LedantSittelle



الصورة رقم :32 الصنوبر النوميدي



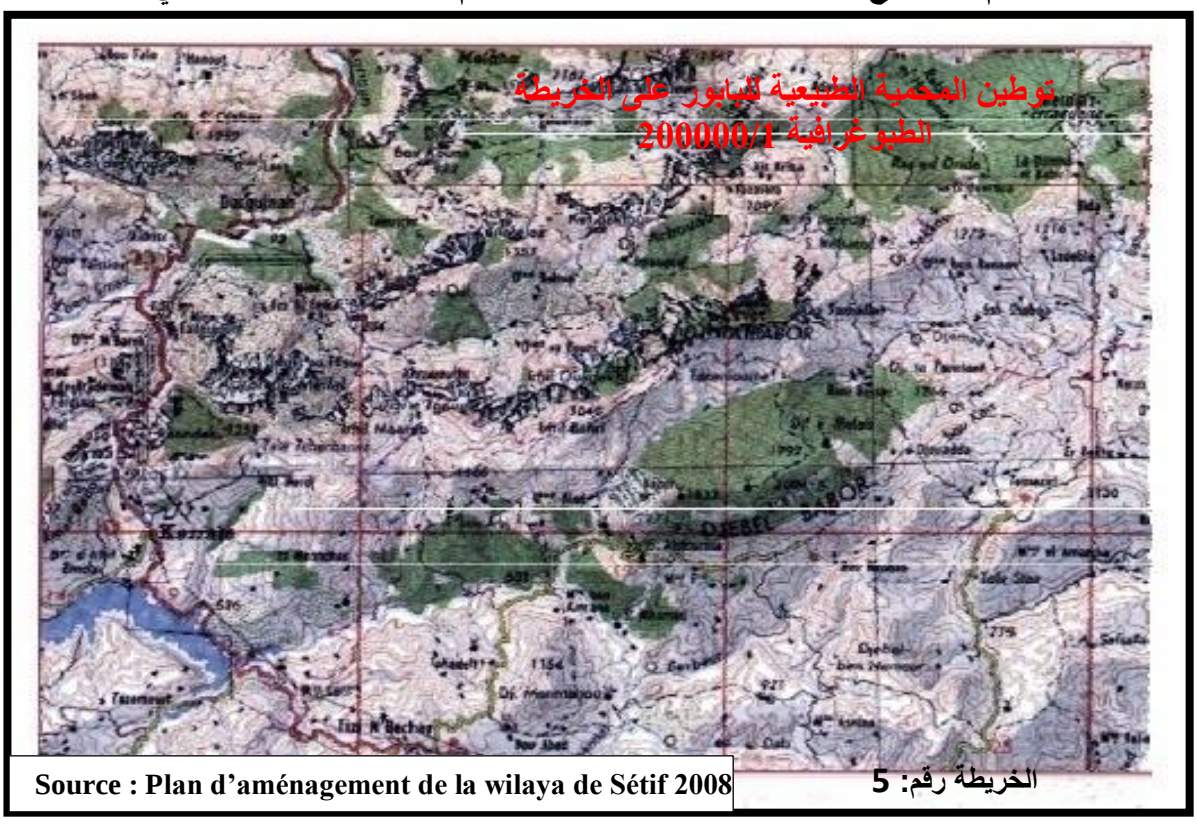
الصورة رقم : 33 تنوع و كثافة الغطاء النباتي بمحمية البابور



الصورة رقم:34 تنوع المادة الحية



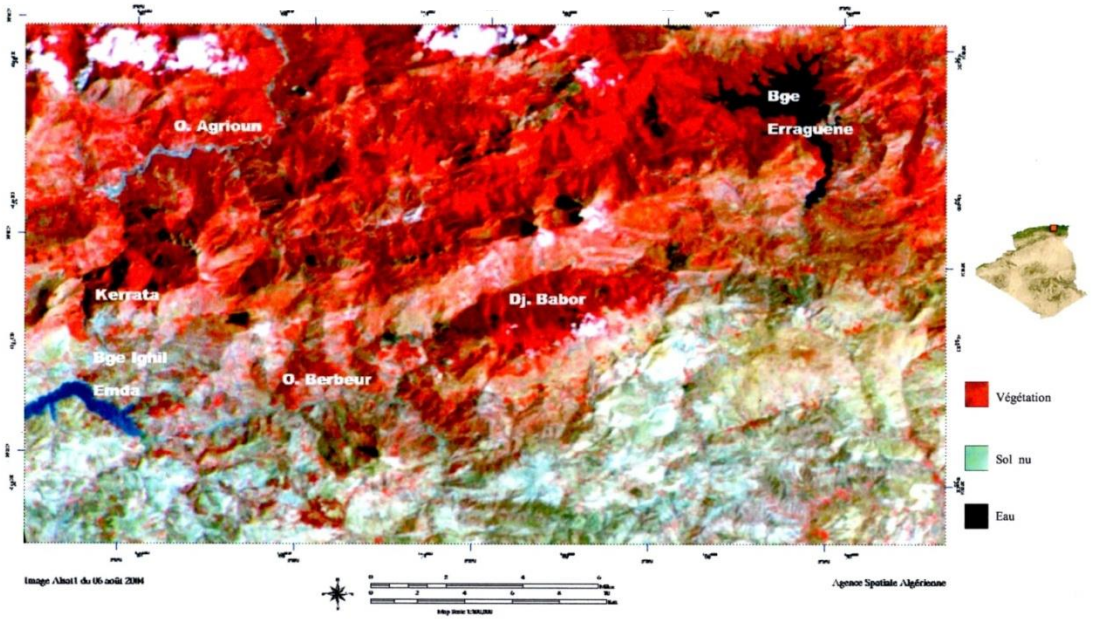
الصورة رقم:35 حيوية الغطاء النباتي



الخريطة رقم: 5 Source : Plan d'aménagement de la wilaya de Sétif 2008

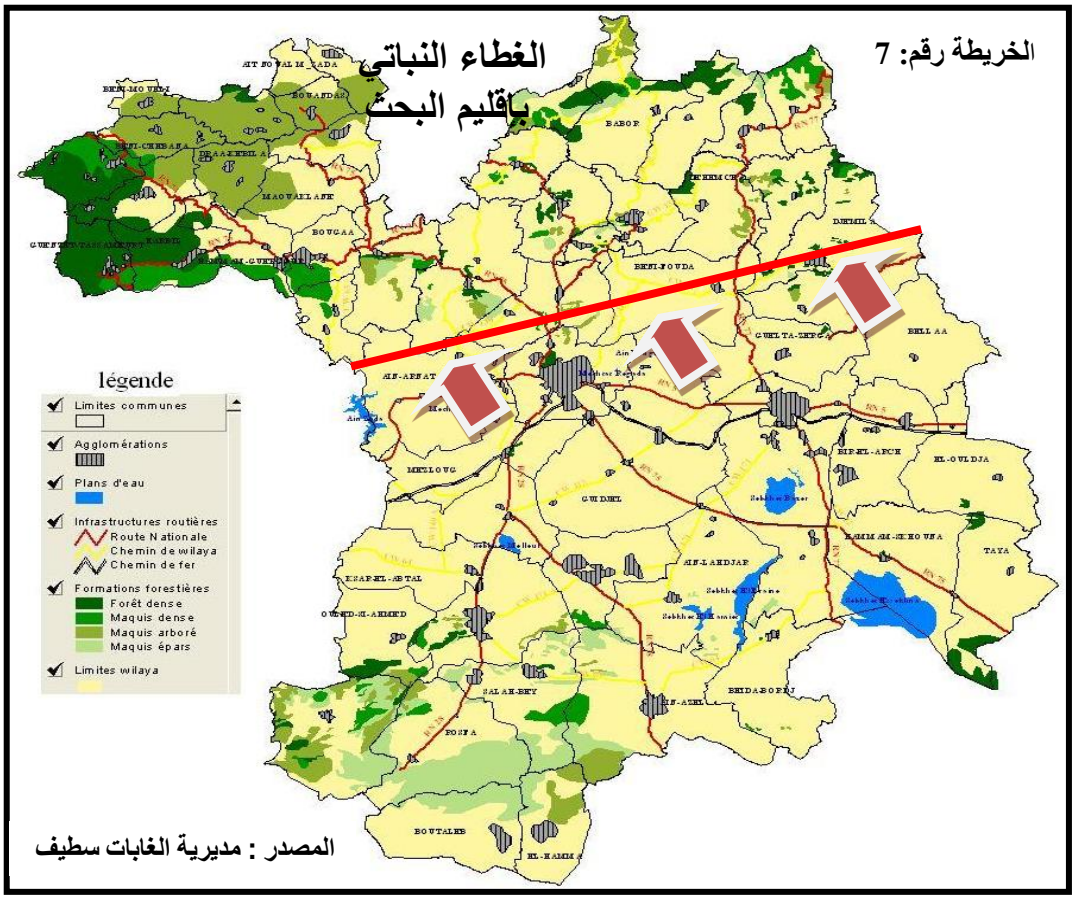
الخريطة رقم: 6

المحمية الطبيعية البابور – سطيف -



الخريطة رقم: 7

الغطاء النباتي بإقليم البحث



المصدر : مديرية الغابات سطيف

بلديات الاقليم تشهد تباين مكاني و نوعي في الغطاء النباتي الى جانب التمايز في المساحي و الذي يحدد مفارقة طبيعية و اقتصادية بيئية على المجالين الجبلي و التلي فهذا ما يمكن استقراؤه من معطيات الجدول و الخريطة اعلاه .

6- التعرية:

تشكل التعرية إحدى العوامل الرئيسية في تدهور الوسط الجبلي ،تستفحل هذه العملية من خلال الساقط الغير منتظم و الفجائي ونوعية التكوينات الصخرية المحفزة للعملية فهي هشة و مسامية من الطين و المارن إلى جانب الغطاء النباتي الغير كثيف و الذي لا يمنع الأخطار و يوفر الحماية الكافية لتحقيق التوازن الايكولوجي المناسب .

اقليم الدراسة كغيره من اقليم الولاية لم يحظى بمشاريع حمامية خاصة في فترة الازمة الامنية التي اهدرت و ساهمت في تراجع الاوساط الفزيائية نتيجة هجرة السكان لها و غياب التنمية و عمليات الحماية التي كانت تباشرها مصالح الغابات و الري في المنطقة ، الوضع كانت له عواقب اقليمية عديدة من خلال التأثير على المساحات المزروعة و الموارد المائية الى جانب تدهور الفضاء الحيوي .

7 - الأخطار الطبيعية و الصناعية:

الأخطار الطبيعية المؤثرة تتمثل في الفيضانات و الحركات الأرضية، الحرائق و الزلازل أما الأخطار البشرية و الصناعية فتتمثل في رمي النفايات الصناعية و الرعي الجائر إلى جانب التوسع في النشاط و السكن على حساب الغابة بطرق عشوائية تساهم في هدر الموارد و التقليل من الحماية.

من خلال الخرجات و الزيارات العديدة و المتكررة الى بلديات اقليم الدراسة تم الوقوف على مظاهر جد مؤثرة تكشف عن مستويات التعامل و ردود الافعال من السكان المحليين و الفاعلين سواء كان من خلال الاخطار الطبيعية المهددة للنشاط و الاستقرار في المجالين الحضري و الريفي، فكثيرا ما تساهم في عزل التجمعات و تتسبب في اخطار بشرية جسيمة كالزلزال على غرار ما حدث سنة 2001بني ورتيلان و الفيضانات من خلال الامطار الإعصارية في الفترة الرطبة و الحرائق في فترة الازمة الامنية ، فاغلب التجمعات غير مجندة من الوجهة الفنية و لا تحوز على الامكانات التي تمكنها من الحد من اثار هذه الاخطار صحيا ، بيئيا و حتى ماديا ، الى جانب قصور المشاركة الشعبية و الحس الاجتماعي الذي كان من الموروثات الحسنة في الاقليم عموما و منطقة القبائل الصغرى على وجه الخصوص . المادة البيئية والنظام الحيوي اصبحا عرضة لتهديدات عديدة من رمي للنفايات الصناعية في مناطق النشاط المختلفة و حتى المؤسسات الصناعية كما هو الحال في مركب حمام قرقور (وادي بوسلام) او مصنع الاسمنت في عين الكبيرة ، الى جانب التخلص العشوائي من النفيات الصلبة بالنسبة للمواطنين و الرعي الجائر و التوسع على حساب الغابة الى جانب التوسع العمراني على حساب الاراضي الفلاحية و تنامي حدة البناءات الفوضوية على اطراف المدن و التي تكون في اغلب الاحيان مهددة للمشهد الحضري و الريفي الزراعية .

8- الخصائص المناخية :

يعد المناخ احد العناصر الطبيعية الأساسية المؤثرة في مختلف عمليات التنمية، سواء كانت زراعية أو سياحية أو عمرانية اضافة الى كونه من الاليات المهمة في إحداث الدينامية في مثل هذه الأوساط الحساسة و الهشة سواء تعلق ذلك بنمو الغطاء النباتي او استقرار التربة ، يتفاوت دور كل عنصر من عناصر المناخ في عملية التنمية حسب نوع هذه التنمية من ناحية، وحسب المكان الذي تتم فيه من ناحية أخرى .

يهتم الجغرافيون بدراسة المناخ؛ لما له من أثر كبير في صحة الإنسان ونشاطه ، كما تؤثر حالات المناخ كذلك في التوزيع الجغرافي للنباتات الطبيعية على سطح الأرض . وتؤثر الظروف المناخية المتنوعة كثيراً

في نوع الغلات التي يقوم الإنسان بزراعتها ، وفي طرق النقل، وكثافتها ، والمواصلات ، وفي المظهر الجيومرفولوجية ، والأهمية الاستراتيجية لأجزاء سطح الأرض المختلفة . **(أبو العينين، 1981، ص15- 16) .**

الخصاص المناخية والفروق الحرارية المطرية بإقليم البحث نتيجة الموقع بالنسبة لدرجات العرض وطبيعة السطح من خلال التضرس في الجهات الشمالية و الا تجاه الى الانخفاض صوب اقليم الهضاب العليا ، تؤثر التضاريس بشكل جلي على مناخ المنطقة ، حيث السلسلة الجبلية في الشمال تشكل حاجزا مانعا امام التيارات مرور التيارات البحرية الرطبة ، اضافة الى تدرج الارتفاع من الشمال إلى الجنوب و من الغرب إلى الشرق مما يسمح بتسجيل تباين مناخي مكاني بين مختلف جهات الاقليم ، فهذا ما يؤدي الى تسجيل فوارق في التساقط و الحرارة الرطوبة ....الخ ، يكون الانعكاس المباشر على تنوع النشاط و والغطاء النباتي و المادة البيئية عموما ، المنطقة الداخلية الواقعة عند السفوح الجنوبية للسلسلة التلية تقع في ظل المطر.

للوقوف على الخصائص المناخية بإقليم البحث تم الاعتماد على معطيات الارصاد الجوية بمدينة سطيف وشملت مختلف عناصر المناخ ، بالنسبة لمحطة الولاية و المجهزة بالوسائل المختلفة تمكنا من الحصول على معطيات تمتد من 1981 الى غاية 2012 و هي تعطينا فكرة عن التجمعات الواقعة في المنطقة التلية و القريبة جغرافيا من المدينة ، اما المحطات الموجودة في الجهة الشمالية فالمديرية تعتمد على محطة بني عزيز في الجهة الشمالية الشرقية و بني ورتيلان في الجهة الشمالية الغربية و يتم فيهما قياس الحرارة و الامطار فقط و تم الوقوف حسابيا على متوسط 10 سنوات لقلة المصادر و حداثة المحطتين فكانت الفترة من 2000 الى غاية 2010 هذه المحطات تسمح لنا بالاقتراب من خصائص اقليم البحث .

1- التساقط :

تتأثر المنطقة بخصائص مناخ البحر الأبيض المتوسط ، حيث التساقط ينحصر في الفترة الرطبة من شهر نوفمبر إلى غاية شهر افريل إلى جانب الحرارة و الجفاف صيفا ، هذه الخصائص مؤثرة حيويا و اقتصاديا بالإقليم ، كما أنها تمثل حافز و مقوم اساسي للنشاط و الاستقرار السكاني من تراجعه إن لم نقل من عدمه في بعض المجالات .

يعرف الإقليم معدلات تساقط معتبرة بالنظر إلى باقي الأقاليم الجزائرية فهي تتراوح ما بين 419.5 ملم ببني ورتيلان و 805.2 ملم بمحطة بني عزيز ، تمتاز بعدم الانتظام في اغلب الفترات ، فهي تعكس بوضوح مميزات المناخ الجبلي المطير شمالا و المعتدل كلما اتجهنا جنوبا ، اغلب كميات الامطار تنحصر في الفترة الشتوية الرطبة ، تمتد الفترة المطيرة من شهر أكتوبر إلى افريل و الفترة الجافة من شهر ماي إلى غاية سبتمبر ، تسقط في الصيف امطار إعصاريه تتسبب في خسائر فلاحية وعمرانية (طرق ، جسور ، انزلاقات ، تضرر المباني الهشة) على غرار ما وقع في بني عزيز في 2011.

من خلال التمثيل البياني لمنحنى قوسن بالمحطتين في الجهة الشمالية يمكن استقراء الفروق بين المنطقتين الى جانب خصائص المنطقة الشمالية .

نتيجة للمعلومات المحدودة بالقسم الشمالي من اقليم البحث استعنا بمعطيات سالزر **p.seltzer** منها المتعلقة بعدد الأيام الممطرة ، فتتراوح ما بين 66 يوما بعموشة و112 يوم بمحطة قنزات ، كما تمتد الأيام الممطرة من شهر أكتوبر إلى غاية شهر افريل متجاوزة متوسط 10 أيام في محطة قنزات و بوقاعة ، تيزي نبشار وتقل عن هذا المستوى في كل من عموشة و عين الكبيرة ، أما الفترة الجافة فعدد الأيام فيها يقل ويصل إلى حدود يوما واحدا في شهر جويلية و أوت.

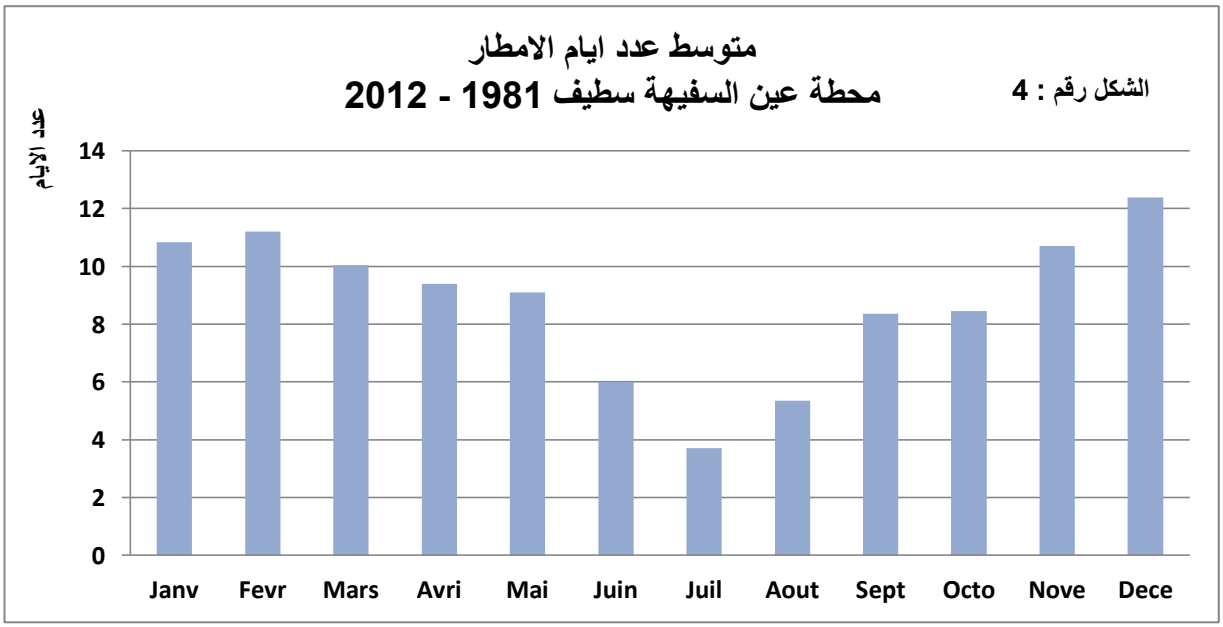
الجدول رقم : 10 عدد الأيام الممطرة (1913 - 1938)

المحطات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	المجموع
قنزات	13	12	12	10	9	6	3	5	7	10	12	13	112
بوقاعة	10	10	9	8	7	5	2	2	5	6	9	10	98
ت/نبشار	12	11	12	10	8	5	2	3	7	10	10	11	101
عموشة	9	8	7	6	6	4	1	1	4	5	7	8	66
ع/كبيرة	7	9	8	8	6	3	1	2	5	6	8	8	71

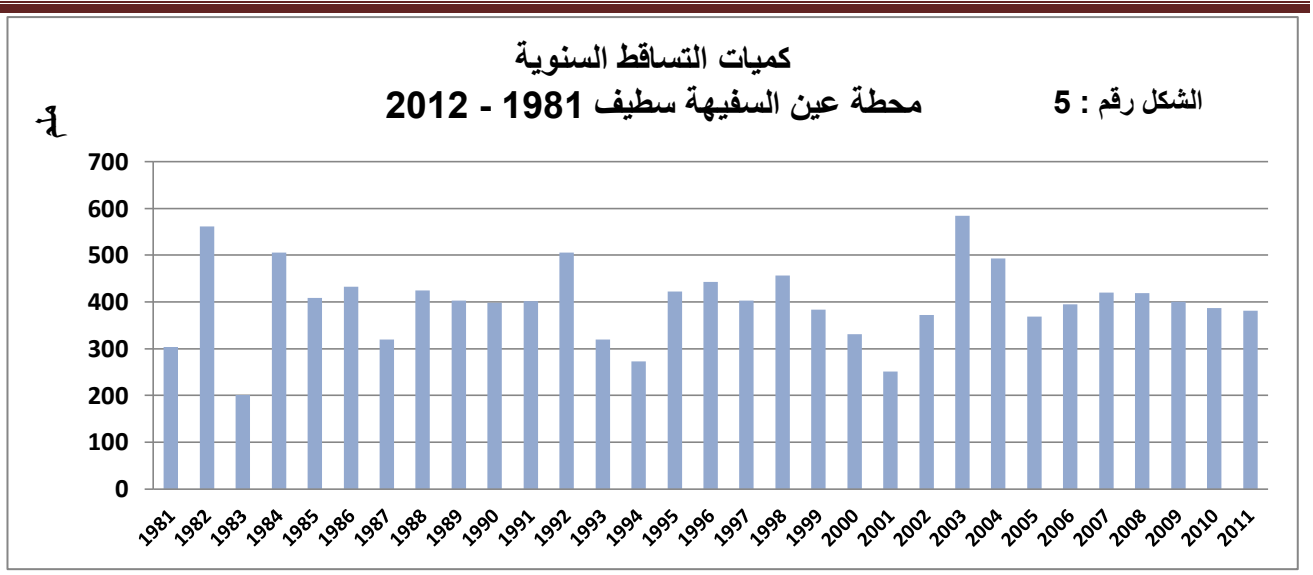
p.seltzer : climat de l'Algérie 1913-1938

من معطيات الجدول تقريبا الفارق بين المحطات يمثل الضعف ما بين عموشة بأقل الأيام المطرية 66 يوما و قنزات بأعلى مجموع 112 يوما ، فهذا ما يترك أثارا في التباين من حيث القدرات المائية و نوعية النشاط الممارس على مستوى الإقليم ، التمايز يكون واضحا بين المجالات الداخلية حيث تزداد القارية في حين ان القسم الشمالي رطب و مطير لقربه من المؤثرات المناخية البحرية فيكون معتدلا مطيرا و سامحا بازدهار الانبات و ممارسة النشاط كما يغذي الشبكة المائية بهذا المجال .

اما فيما يخص محطة السفيهة بمدينة سطيف فاهم فترة للتساقط فهي المحصورة من شهر نوفمبر الى غاية شهر فيري اذ يتجاوز متوسط عدد الايام المطيرة 10 ايام و هذا المتوسط يخص الفترة الممتدة من 1981 الى غاية 2012 كما يوضحه البيان ادناه ، يبقى شهر ديسمبر هو الاهم بالنسبة لعدد الايام مسجلا 384 يوما خلال هذه الفترة و بمتوسط 12.4 يوما ثم شهر فيفري ب 347 يوما و بمتوسط 11.2 يوما ، اما اخفض فترة فهي حتما محصورة في احد شهور الصيف و بالضبط شهر جويلية اذ لا تتجاوز ايامه في المتوسط 3.7 يوما في المتوسط بعد ان تم تسجيل 115 يوما خلال هذه الفترة .



من خلال معطيات الارصاد الجوية بمحطة السفيهة بمدينة سطيف و المتعلقة بكميات التساقط السنوية المسجلة خلال الفترة الممتدة بين 1981 – 2012 يمكن ملاحظة الفروق من سنة الى اخرى فقط 13 سنة تم تسجيل فيها كميات تتجاوز 400 ملم وفي فترتين تجاوز فيها التساقط 500 ملم مما يجعل المنطقة تقع في النطاق الشبه الجاف .



عرفت سنة 1982 اخفض فترة للتساقط تقريبا 200 ملم ، الجدير بالملاحظة هو الارتقاء التدريجي في كميات التساقط انطلاقا من سنة 2002 غير ان في مجموعها و في الغالب لا تتجاوز 400 ملم كما يوضحه البيان اعلاه .

- استخلاصا ان كميات الامطار المتساقطة تمتاز بعدم الانتظام في التوزيع من الزمان و المكان فهذا ما يؤثر على النشاط الفلاحي و التنمية الريفية بالاقليم ، مما يستدعي تجنيد الموارد المائية لمواجهة التقلبات المناخية و الشح المطري .

2- الحرارة:

تعد الحرارة عنصرا من عناصر المناخ تنعكس تأثيراتها على عناصر المناخ الأخرى فهي تتحكم في تباين الضغط الجوي و اختلاف حركة و اتجاه الرياح و الكتل الهوائية و المنخفضات الجوية ، و ما يرافقها من خصائص التساقط و الجفاف و الظواهر الطقسية الأخرى [1] كما تعد من العناصر الأساسية في الدراسات المناخية ، لتأثيراتها المباشرة على الشبكة المائية و النشاط الاقتصادي الممارس بالمنطقة ،والنبات الطبيعي ولمعرفة خصائص هذا العنصر تم الاعتماد المعطيات الخاصة بثلاث محطات ،محطتين في الوسط الجبلي (بني عزيز ،بني ورتيلان) و محطة عين السفيهة بمدينة سطيف في منطقة السهول العليا .

[1] - على صاحب طالب الموسوي . العلاقة المكانية بين الخصائص المناخية و اسلوب اختيار طريقة الري المناسبة . اطروحة دكتوراه (غير منشورة) .ص : 114كلية الآداب . جامعة بغداد. 1997

الجدول رقم : 11 الحرارة و التساقط بمحطة بني ورتيلان

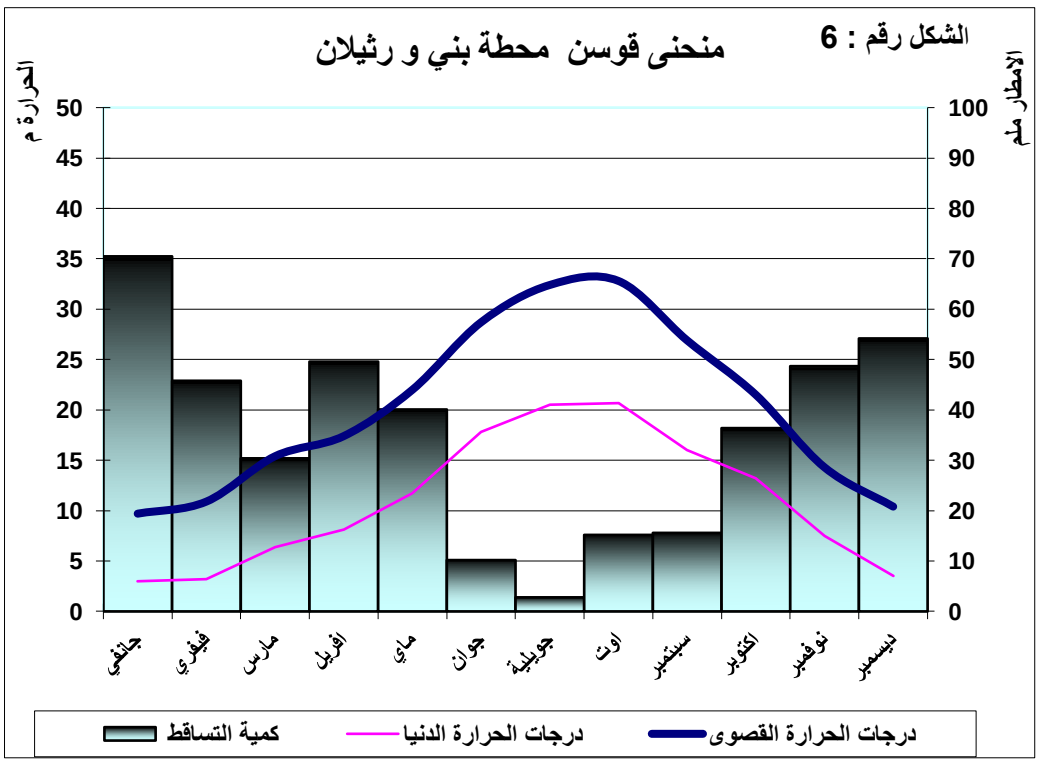
2012 - 2002

الشهور	درجة الحرارة الدنيا	درجة الحرارة القصوى	متوسط التساقط	متوسط الحرارة
جانفي	3,0	9,7	70,5	6,3
فيفري	3,2	10,9	45,8	7,0
مارس	6,4	15,4	30,4	10,9
افريل	8,1	17,4	49,6	12,7
ماي	11,7	22,0	40,1	11,2
جوان	17,8	28,7	10,2	23,2
جويلية	20,5	32,4	2,8	26,4
اوت	20,7	32,8	15,2	26,7
سبتمبر	16,0	26,9	15,6	21,4
اكتوبر	13,2	21,5	36,4	17,3
نوفمبر	7,5	14,3	48,7	10,9
ديسمبر	3,5	10,4	54,2	6,9
المتوسط	**10.9**	**20.2**	**34.9**	**15**

من خلال معطيات الجدولين رقم:11 و12 التي تخص محطة بني ورتيلان و بني عزيز يمكن قراءة الفروق المناخية مكانيا بين المحطتين والواقعتين في المنطقة الجبلية ، بالنسبة لدرجات الحرارة الدنيا تقارب تام بين المحطتين 10.9 م^0 بمحطة بني ورتيلان 10.5 م^0 بمحطة بني عزيز ، لكن بالنسبة لدرجات الحرارة القصوى تفوق بني عزيز بني ورتلان بفارق 3.4 م^0 فدرجة الحرارة مرتفعة بالمنطقة الشرقية من الاقليم .

اما من خلال المدى الحراري على مستوى محطة بني ورتيلان فأعلى درجة حرارة تسجل في شهر اوت 26.7 م^0 و اخفض درجة حرارية في ابرد شهر جانفي ب 6.3 م^0 بمدى حراري واسع 20.4 م^0 ، اما بمحطة بني فاحر شهر اوت ب 28.9 م^0 و ابرد شهر جانفي 7.6 م^0 بمد ى حراري 21.3 م^0 ومنه يسجل فارق في المدى الحراري ب 0.9 م^0 .

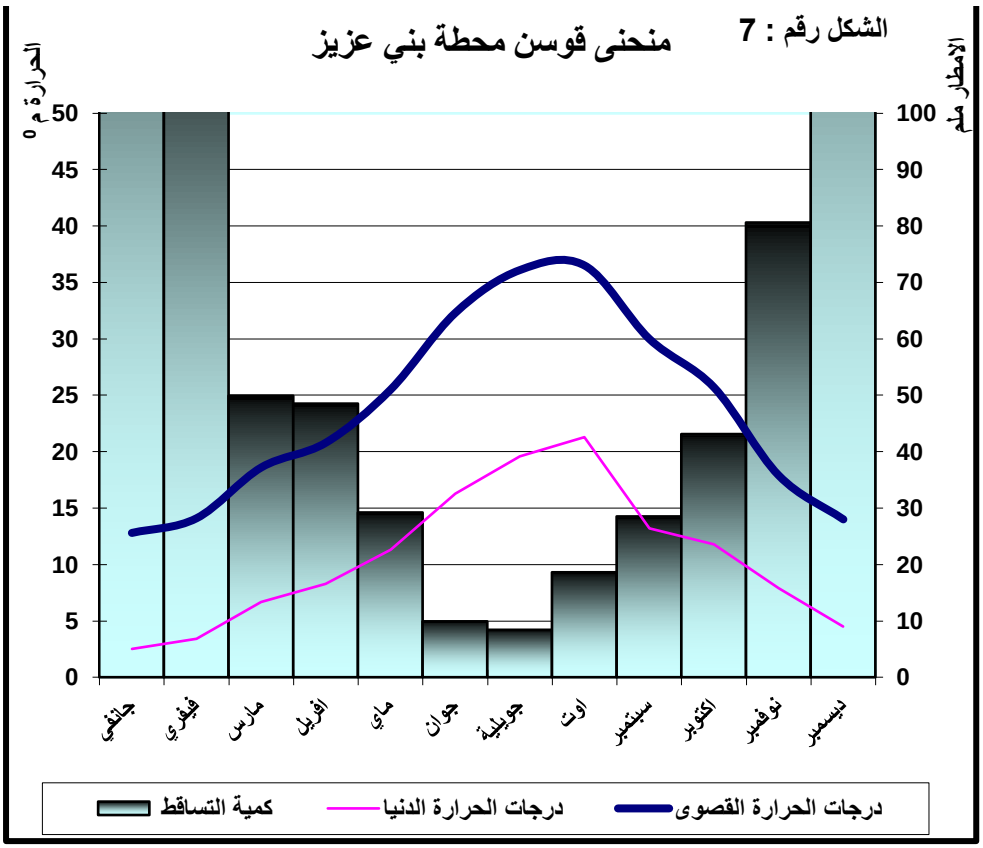
الشكل رقم : 6 منحنى قوسن محطة بني و رثيلان



الجدول رقم : 12 الحرارة و التساقط بمحطة بني عزيز
2012 - 2002

الشهور	درجة الحرارة الدنيا	درجة الحرارة القصوى	متوسط التساقط	متوسط الحرارة
جانفي	2,5	12,8	167,7	7,6
فيفري	3,4	14,1	126,2	8,7
مارس	6,7	18,6	49,9	12,6
افريل	8,3	20,8	48,5	14,5
ماي	11,3	25,5	29,2	18,4
جوان	16,3	32,3	9,9	24,3
جويلية	19,6	36,1	8,4	27,8
اوت	21,3	36,5	18,6	28,9
سبتمبر	13,2	30,0	28,5	21,6
اكتوبر	11,8	25,7	43,1	18,7
نوفمبر	7,9	17,9	80,6	12,9
ديسمبر	4,5	14,0	194,6	9,2
المتوسط	**10.5**	**23.6**	**67.1**	**17.1**

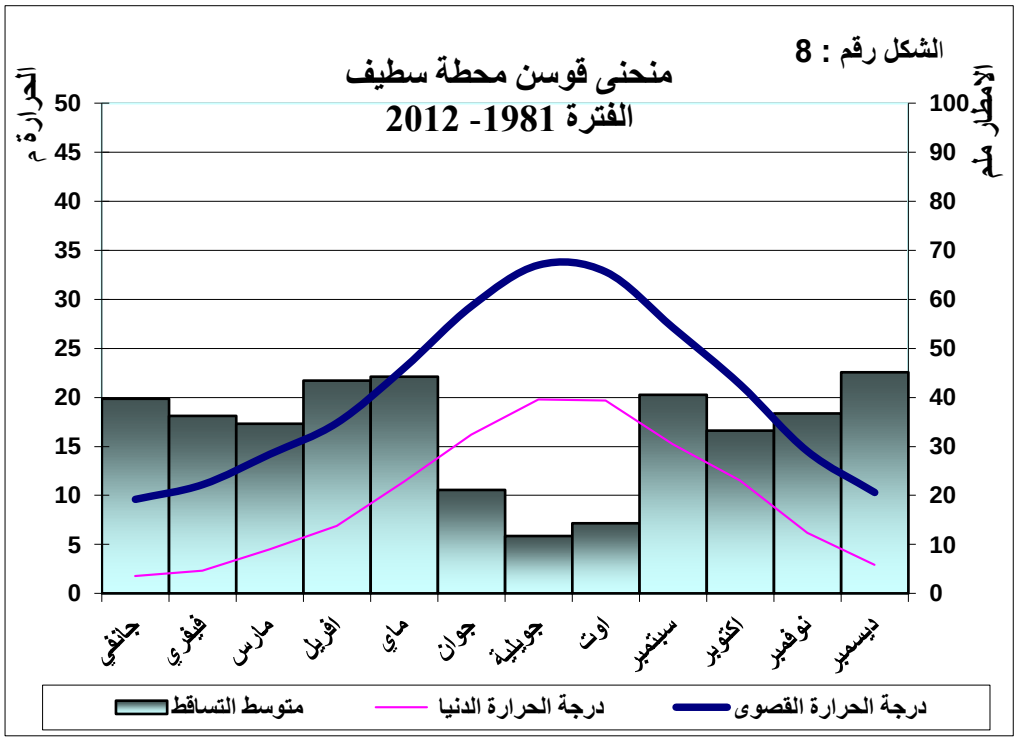
الشكل رقم : 7 منحنى قوسن محطة بني عزيز



الجدول رقم : 13 الحرارة و التساقط بمحطة عين السفيهة سطيف 1981 – 2012

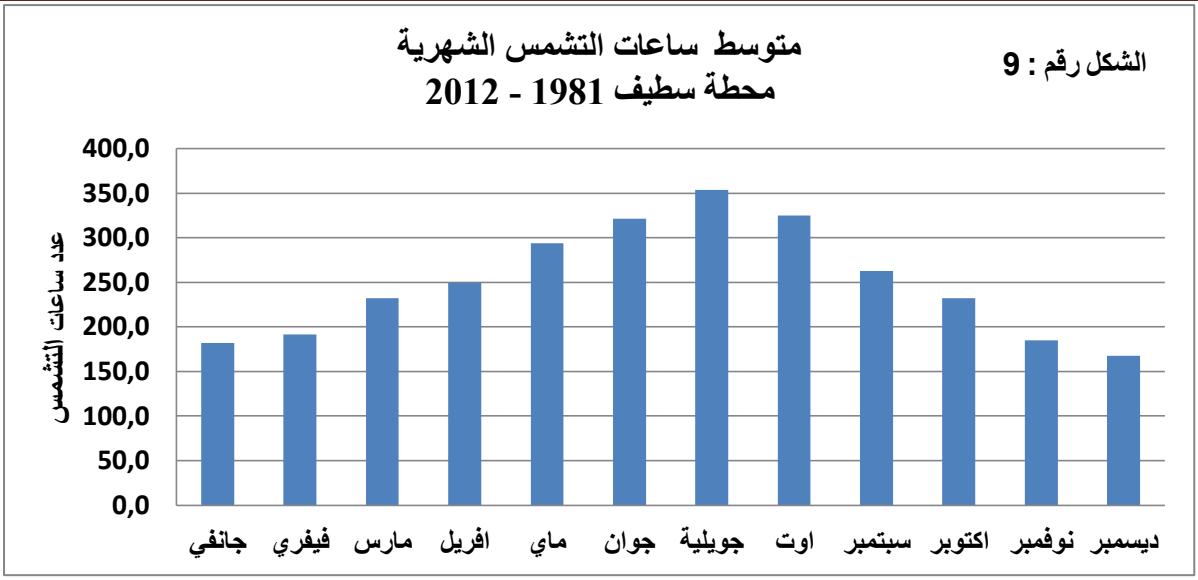
الشهور	درجة الحرارة الدنيا	درجة الحرارة القصوى	متوسط التساقط	متوسط الحرارة
جانفي	1,8	9,6	39,7	5,2
فيفري	2,3	11,1	36,2	6,0
مارس	4,5	14,2	34,6	9,0
افريل	6,9	17,4	43,4	11,8
ماي	11,4	23,0	44,2	16,8
جوان	16,2	29,3	21,1	22,5
جويلية	19,8	33,5	11,7	26,3
اوت	19,7	32,8	14,3	25,8
سبتمبر	15,2	27,1	40,5	20,6
اكتوبر	11,5	21,3	33,2	15,8
نوفمبر	6,2	14,5	36,7	10,1
ديسمبر	2,9	10,3	45,1	6,2
المتوسط	**9.8**	**20.3**	**33.9**	**14.6**

الشكل رقم : 8



اما بالنسبة لمتوسط عدد ساعات التشمس الشهرية المسجلة على مستوى محطة عين السفيهة نجد ان اعلى متوسط يسجل بشهر جويلية 353.5 ساعة و اخفضها في شهر ديسمبر 167.5 ساعة ، الارتفاع المحسوس لساعات التشمس في فصل الصيف له علاقة مباشرة بظاهرة التبخر و الرطوبة مما يسمح بظهور القارية في هذه الفترة .

الشكل رقم : 9



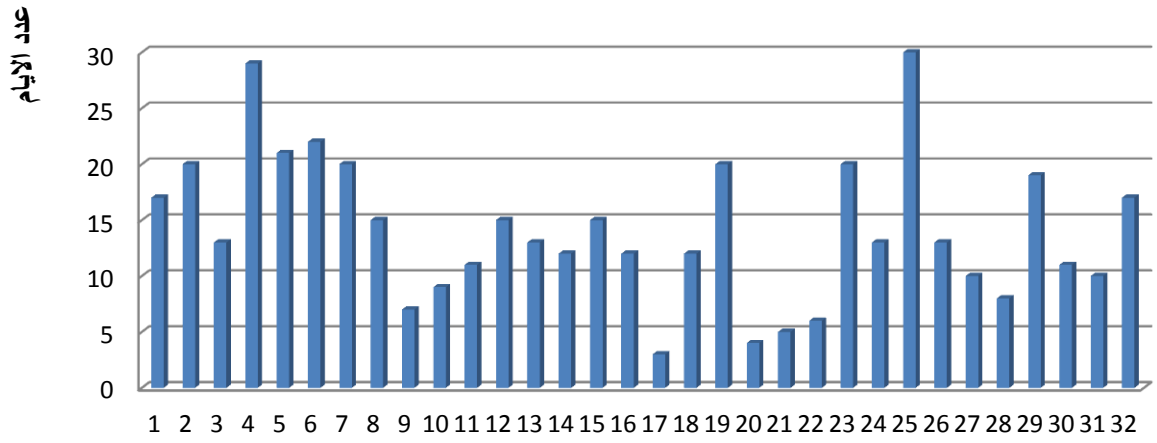
3 - الثلوج :

يرتبط تساقط الثلوج بفترة الانخفاضات في درجات الحرارة و عامل الارتفاع في فصل الشتاء و قد تمتد الفترة الى فصل الربيع ، تساقط الثلوج يشمل كل تجمعات المنطقة الشمالية من اقليم الولاية غير ان فترة و كمية التساقط تكون اهم في المنطقة الجبلية ، هذا النوع من التساقط هو الاخر يمتاز بعدم الانتظام في فترة التساقط الى جانب تذبذب الكمية من سنة الى اخرى ، المعلومة تخص محطة عين السفيهة و التي مكنتا من الاطلاع على الزيادة او التراجع في كميات التساقط فمن خلال الجدول و البيان ادناه يلاحظ

الاتي :

- على امتداد الفترة 1981 – 2012 كانت سنة 2005 الاهم من حيث عدد ايام الساقط اذ بلغت 30 يوما و سنة 1948 ب29 يوما عرفت خلالها الولاية و اقليم البحث عزلة حقيقية و خسائر مادية و بشرية معتبرة مما ادى الى تجنيد الطاقات الامنية في فك العزلة و تموين الجهات المتضررة الى جانب خلايا الازمة التي شكلت في تلك الفترة .
- 23 مرة تتجاوز فيها المنطقة متوسط عدد 10 ايام في السنة فاقل من 5 سنوات تم تسجيل 3 مرات في 1997 و سنة 2000 و 2001 مما يرفع من القدرات المائية و يرفع من حظوظ نجاح السنة الفلاحية بالاقليم .
- حسب البيان كانت الفترة المحصورة بين 1981 الى غاية 1988 الاهم من حيث عدد ايام تساقط الثلوج لان الفترات الموالية يسجل بها انخفاض محسوس له اثاره المكانية باستثناء سنوات 2003 و 2005 و 2009 و 2012 مما جعل الاقليم يحيد الى الجفاف نسبيا .

الشكل رقم : 10 محطة سطيف عدد ايام الثلج 1981 - 2012



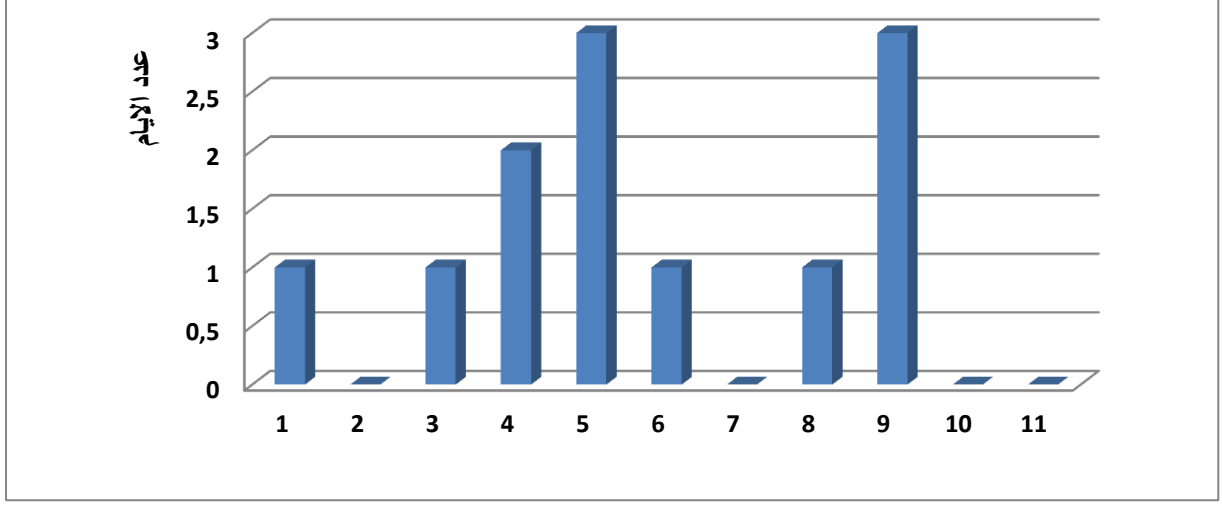
4 - البرد :

من الظواهر المترددة بالاقليم تكون مصاحبة لسقوط الثلوج في فصل الشتاء او خلال الصيف و الخريف ، تشكل خطرا حقيقيا على النشاط الفلاحي اذ تتسبب في اتلاف المحاصيل الزراعية خاصة الاشجار المثمرة او الزراعات المعاشية .

المعطيات المتعلقة بالظاهرة تخص محطة السفيهة بمدينة سطيف و المتعلقة بعدد الايام خلال الفترة الممتدة من 2002 – 2012 حيث تم تسجيل 1.2 كمتوسط تساقط للبرد في الفترة الى بمتوسط 0.1 يوم ، اقصى حد كان في سنة 2006 و 2010 بثلاثة ايام و يومان في 2005 .

سنوات 2003 و 2008 ، 2011 و 2012 هي الاهم لانعدام تساقط الظاهرة كما يوضحه البيان ، غير ان الاقليم الشمالي يبقى حسب عامل الارتفاع و الفارق في درجة الحرارة يعرف وضعا ارقى و احد من هذا

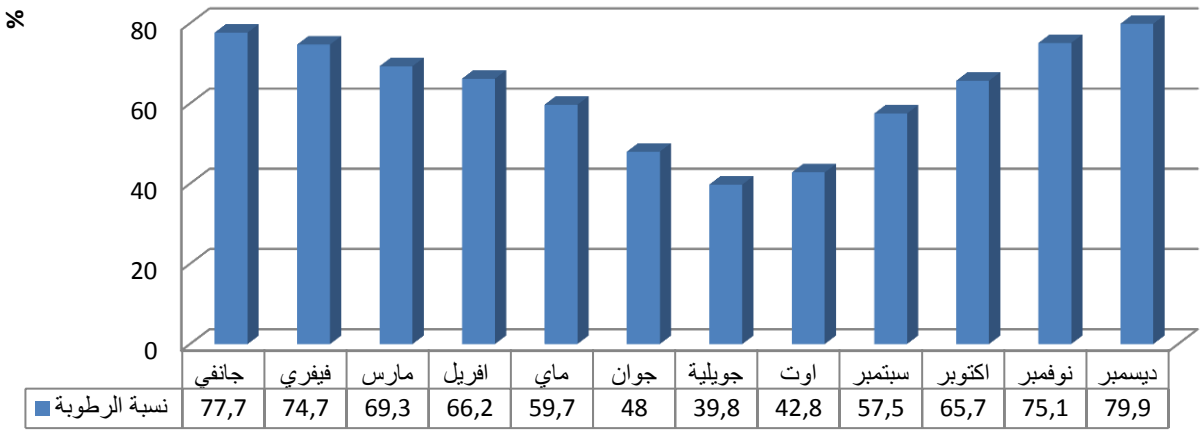
الشكل رقم : 11 محطة سطيف عدد ايام البرد 2002 - 2012



5 - الرطوبة

متوسط نسبة الرطوبة بالمحطة 66 % ، يلاحظ من خلال البيان ادناه ارتفاعها في شهر ديسمبر الى 79.9 % و تنخفض الى 39.8 % في شهر جويلية ، 6 اشهر من السنة تتجاوز المتوسط تمتد من شهر نوفمبر 75.1 % الى غاية شهر افريل 66.2 % .

الشكل رقم : 12 محطة عين السفيهة سطيف نسبة الرطوبة السنوية 2012 - 1981



	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	اوت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
نسبة الرطوبة	77,7	74,7	69,3	66,2	59,7	48	39,8	42,8	57,5	65,7	75,1	79,9

للرطوبة تأثيرات في تلطيف الجو ، عملية التساقط و الانبات الى جانب النشاط الفلاحي ، فالمتوسط يمثل احدى المقومات المناخية في توفير الظروف المقبولة للنشاط و الانبات .

6 - الرياح:

تتعرض منطقة الدراسة إلى تأثيرات الانخفاضات الجوية في الفترة ما بين شهري أكتوبر و ماي فتنشا الرياح في فترتين متباينتين واحدة محملة بالرطوبة تساهم في التساقط، و سقوط الثلوج في فصل الشتاء ، وأخرى حارة و جافة ينحصر هبوبها في ما بين نهاية افريل إلى غاية شهر جوان وهي رياح السيروكو ذات تأثير سلبي عموما على النشاط الزراعي و نمو النبات إضافة إلى تنشيط التعرية على الأوساط الطبيعية (التربة الجافة) ، كما تهب الرياح الجنوبية الغربية الحارة (السيروكو) على الإقليم ، وهي جافة وتعمل على رفع درجة الحرارة وانخفاض الرطوبة وزيادة التبخر و تكون مؤثرة على النشاط الفلاحي بالمنطقة (الأشجار المثمرة) ،بالإضافة إلى الرياح الشمالية الغربية و الشرقية و التي تكون مطيرة في الفترة الرطبة ويتوقف جريان الشبكة المائية و النشاط الفلاحي عليها .

الجدول الموالي يخص عدد أيام السيروكو (الرياح الجافة) بمحطة تيزي نبشار في المنطقة التلية بالقسم الشمالي الشرقي من إقليم الدراسة و التي تصل بها الأيام إلى 36.2 يوم منحصرة بين شهر افريل إلى غاية أكتوبر ، بينما في إقليم الهضاب العليا كما هو موضح انطلاقا من بيانات محطة العلمة و سطيف فان عدد الأيام تتقلص إلى 15.3 و 16.7 بالعلمة .

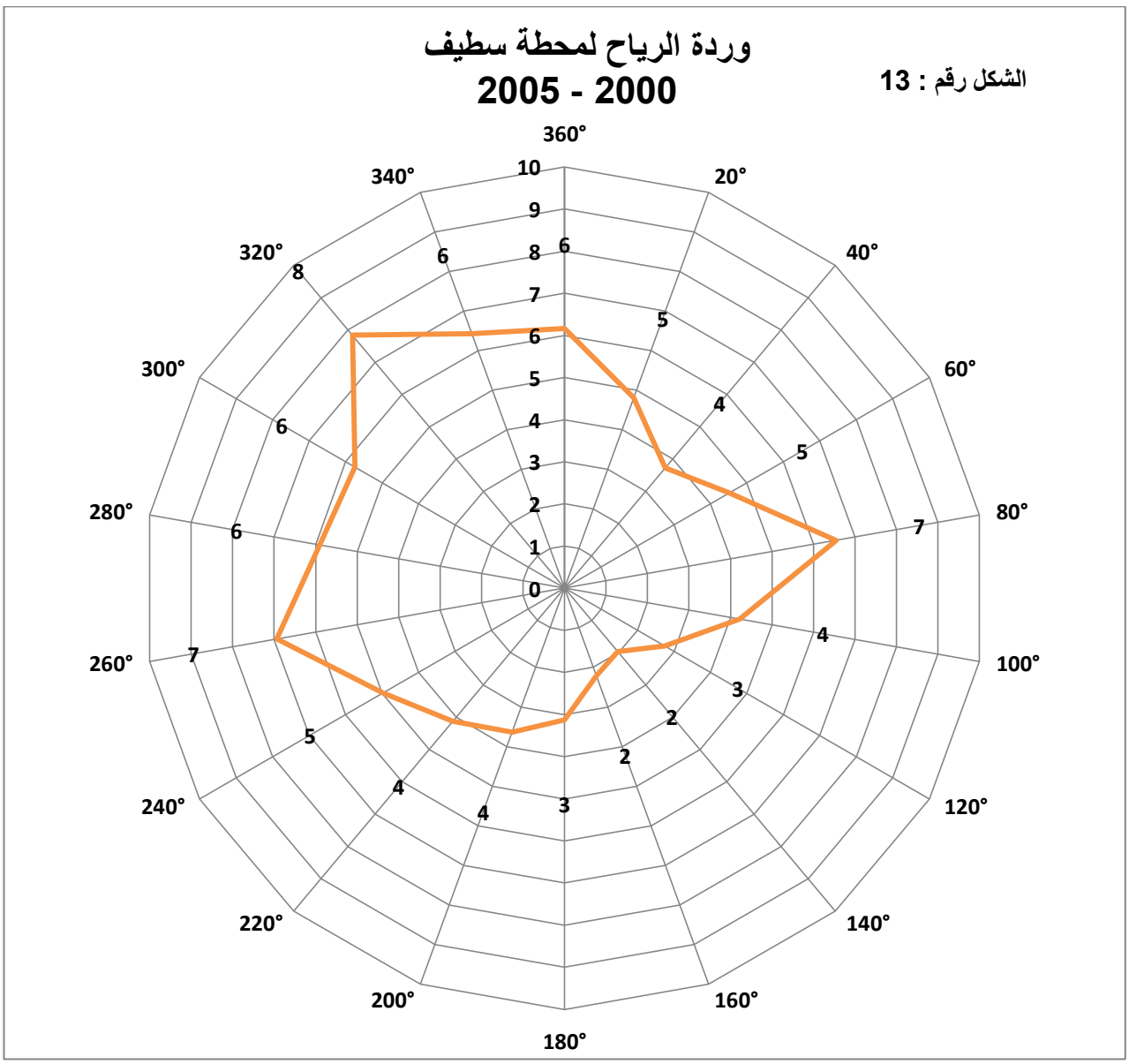
الجدول رقم : 14 **عدد أيام السيروكو**

المحطات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	السنة
ت/بشار	0.9	1	2.1	3.3	3	6.4	8.8	5.4	2.6	1.6	0.9	0.2	36.2
سطيف	0.2	0.5	1.8	1.7	1.2	2.4	2.6	1.8	1.6	0.7	0.8	0.0	15.3
العلمة	0.0	0.0	0.0	1	0.2	4.4	3.9	3.9	1.6	0.0	0.0	0.0	16.7

p.seltzer : climat de l'Algérie 1913-1938

على العموم يسجل تباين واضح بين المحطات في شهر افريل 3.3 يوم بتيزي نبشار و 1.7 سطيف ويوم واحد بالعلمة كما ان الرياح من خلال محطة سطيف اتجاهاتها تكون شمالية شرقة و شمالية غربية و هي الغالبة و المسيطرة بالاقليم الى جانب الرياح الجنوبية الغربية الضعيفة القوة و التأثير كونها لاتصل الى الاطراف الشمالية الجبلية باعتبارها محمية طبيعيا .

الشكل رقم : 13



7- الجليد:

انخفاضات درجة الحرارة تظهر بشكل ملموس ابتداء من شهر أكتوبر 0.3 يوم ، و تتجه نحو الزيادة تلقائيا في الفترة الباردة إلى أن يبلغ أقصى عدد الأيام في شهر جانفي 14.8 يوم تقريبا نصف الشهر ، من معطيات الجدول أدناه ، نجد أن إجمالي الأيام 60 يوما و يعد معتبرا من خلال تأثير هذا العنصر على النشاط الفلاحي بالخصوص ، و تمتد الفترة طيلة ثمانية أشهر رغم الفوارق المسجلة بين فترة و أخرى .

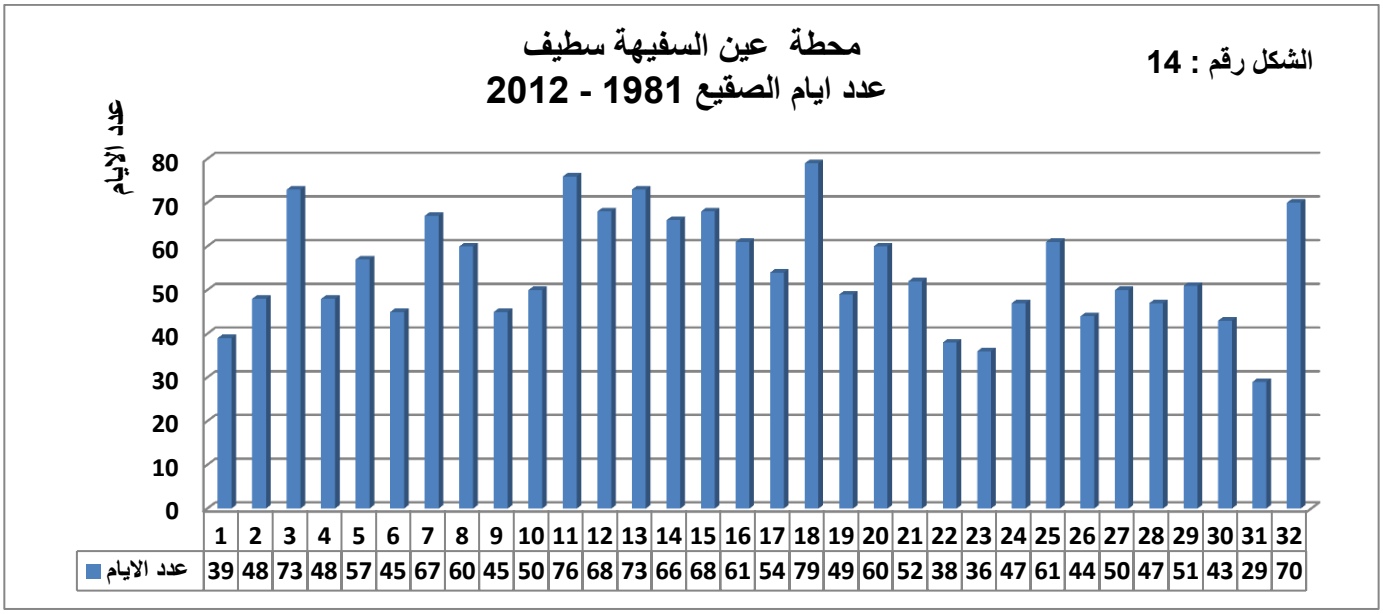
الجدول رقم : 15 عدد أيام الجليد

الأشهر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	المجموع
ع/الأيام	14.8	11.9	9.5	4.9	0.8	-	-	-	-	0.3	4.9	12.9	60

p.seltzer : climat de l'Algérie 1913-1938

اما المعطيات المتعلقة بمحطة عين السفيهة و التي تمتد من 1981 الى 2012 تمكننا من معرفة انتشار و توزيع الظاهرة زمنيا ، فمتوسط الايام في هذه الفترة 55 يوما ويعد معتبرا خلال الفترة تكون تأثيرات سلبية على النشاط الفلاحي و الحراك التنقلي .

الشكل رقم : 14



اخفض عدد الايام كان في 2011 ب 29 يوما و بمعدل 2.4 اما اعلى مستوى سجل سنة 1988 ب 79 يوما و بمتوسط 6.6 يوما .

8 - التبخر :

المعاينات التي تمت على جهاز التبخر الناطل Pichet هي :

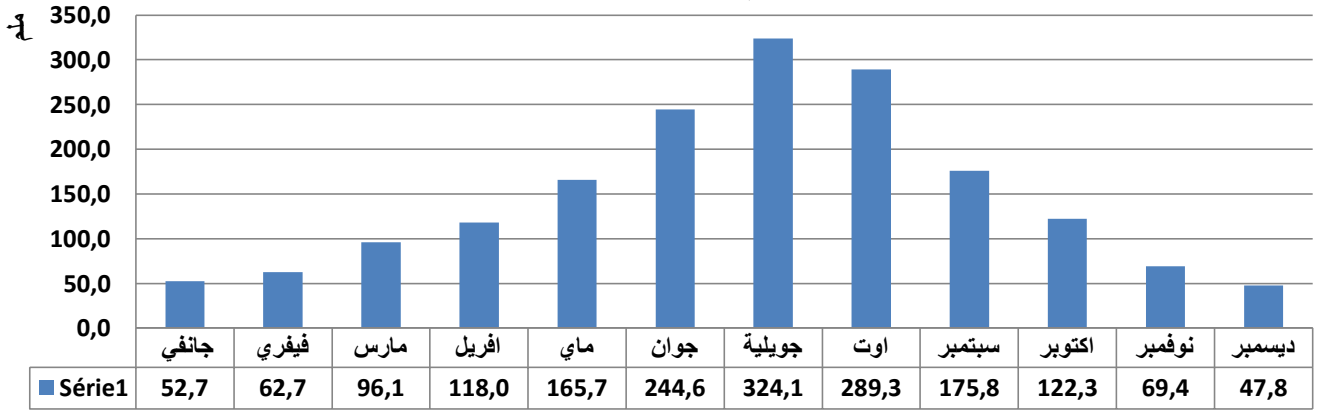
المعدل الشهري:147.7 ملم

المعدل السنوي: 1768 ملم

يصل اعلى معدل للتبخر في فصل الصيف نتيجة الارتفاع في درجة الحرارة فيبلغ اقصى حد له في شهر جويلية بمعدل 324.1 ملم و ادنى معدل في شهر ديسمبر 47.8 ملم خلال الفترة الممتدة من 1981 الى غاية 2012 مسجلا بذلك فارق 276.3 ملم .

المتوسط السنوي للتبخر محطة عين السفيهة
سطيف 1981 - 2012

الشكل رقم : 15



نوعية المناخ :

أظهرت الدراسة للخصائص المناخية للإقليم أن التباين في الخصائص المناخية اكثر وضوحا وبروزا انطلاقا من تمايز الوسطين ،و الغير متجانسين طبيعيا (إقليم جبلي في أقصى الشمال و تلي عند هوامشه الجنوبية و على اتصال مع إقليم الهضاب العليا) إذ تتحكم الخصائص الطبيعية في التنوع و التباين البيئي الحيوي و المناخي الذي يكرس تبعية الشق الاقتصادي الى مؤثراته .

بالنسبة لمناخ البحر الأبيض المتوسط حدد اومبرجي معادلة تسمح بتحديد الفروق في إطار الإقليم المناخي الواحد ،اعتمادا على الفروق الحرارية و معدل التساقط السنوي .

فمن خلال تطبيق معادلة اومبرجي نصل إلى التحديد الموضح في الجدول رقم : 16 و الشكل التوضيحي رقم :6

$$Q= 3,34 \times P/M-m$$

Q– النسبة المطرية

p– متوسط التساقط السنوي (ملم)

M- درجة الحرارة القصوى لأحر شهور السنة (م)

m- درجة الحرارة الدنيا لأبرد شهور السنة (م)

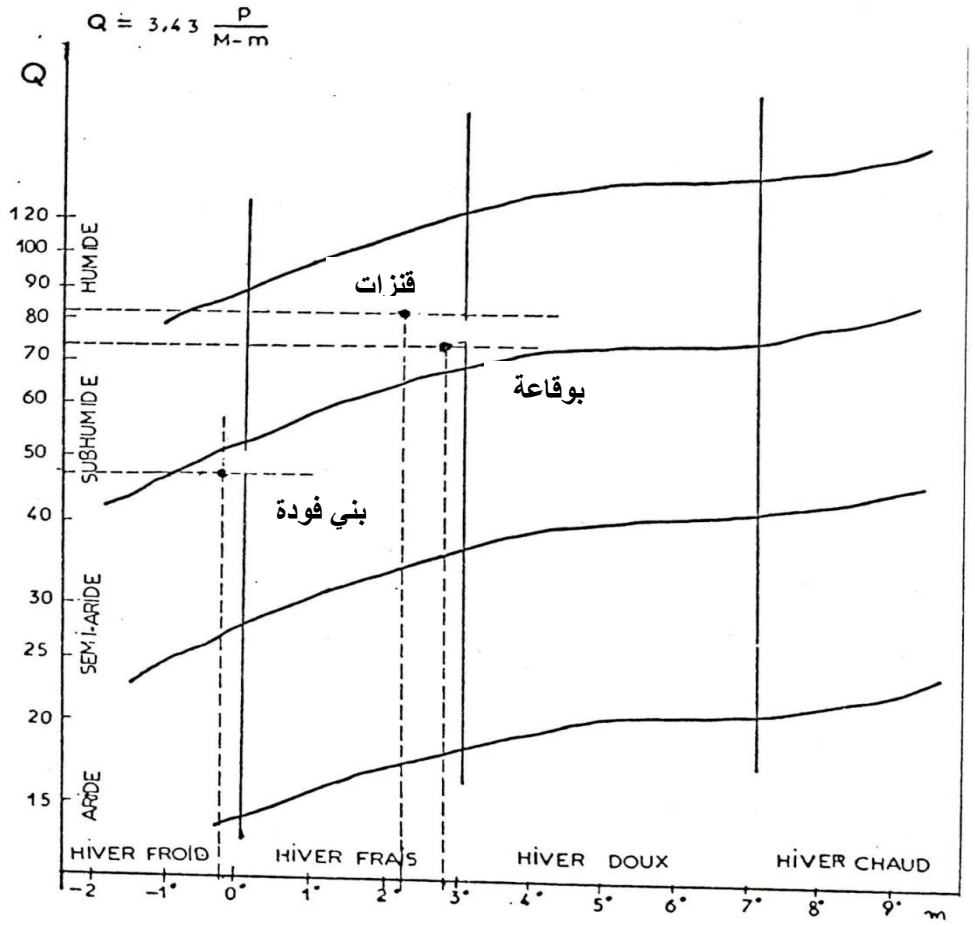
الجدول رقم : 16 التوزيع البيو مناخي لبلديات منطقة الدراسة

المحطات	الارتفاع (م)	التساقط (ملم)	درجة الحرارة القصوى	درجة الحرارة الدنيا	النسبة المطرية	النطاق المناخي الحيوي	الفروق الحرارية
قنزات	1052	689	30.40	2.20	83.3	شبه رطب	معتدل
حربيل	1120	752	29.93	1.93	91.6	شبه رطب	معتدل
بوقاعة	886	592	31.56	2.80	70.4	شبه رطب	بارد
بلاعة	1030	462	32.71	0.18	47.9	شبه رطب	بارد
بئر العرش	950	430	33.27	0.14	44.2	شبه جاف	بارد
سطيف	1081	469	32.50	0.40	49.8	شبه جاف	بارد
العلمة	960	434	33.20	0.10	44.7	شبه جاف	بارد
أولاد صابر	1087	475.4	32.39	-	50.6	شبه رطب	بارد

Source : Développement des montagnes nord de la wilaya de Sétif BNDER 1985

1. الشبه الرطب بشتاء معتدل يشغل المنطقة الشمالية الشرقية عند أقدام سلسلة جبال البابور
2. الشبه الرطب ذو شتاء يشغل اكبر جزء من منطقة الدراسة في الجزء الشرقي و الغربي منها
3. الشبه الرطب البارد يشغل منطقة الجبال المتوسطة و أقدام الجبال
4. الشبه الجاف ذو شتاء بارد يشغل مساحة محدودة من المنطقة في قسمها الجنوبي

النطاقات المناخية اومبرجي



الشكل التوضيحي رقم :6

المصدر : تهيئة المنطقة الشمالية الجبلية لولاية سطيف وتدخلات الباحث

الخلاصة

يطغى طابع التضرس على منطقة الدراسة خاصة في الاجزاء الشمالية منها و التي تشكل حاجزا منيعا امام المؤثرات المناخية الشمالية ، تميزه بوعورة السطح وشدة الانحدار اثر بشكل مباشر على النفاذية وصعوبة التنقل الى جانب التكليف المالي لمشاريع التنمية المحلية (البنية التحتية)الى جانب تقلص العقار الفلاحي و النشاط بوجه عام الى ان تتجه المنطقة المعنية بالدراسة الى التدرج في الارتفاع كلما اتجهنا شرقا و غربا من السلاسل الجبلية الشمالية ، من خلال تقلص حدة الانحدار و اتجاه اقليم البحث الى الانبساط نحو الجنوب لتلتقي بإقليم الهضاب العليا مما يمكننا من وضع خط تقسيم طبيعي و جغرافي بين مجالين غير متجانسين المنطقة الجبلية و التلية بخصوصيتهما الطبيعية ، فوفق هذا المنظور تتدرج بالموازاة الخصائص المناخية من تساقط وحرارة و جريان للشبكة المائية وتنوع في البيئة الحيوية مما جعل التمايز و التباين المجالي تكون له اسقاطات متعدية بالاقليم ، انعكس ذلك بجلاء على الاستيطان السكاني و النشاط الاقتصادي في حدود مفارقات من حيث الكثافة و النمو للتجمعات العمرانية فتزداد حدة شمالا و بالمناطق الجبلية الى تتجه إلى التحسن تدريجا في المنطقة التلية و هوامش الهضاب العليا .

- لقد كانت للعناصر الطبيعية لاسيما تضرس الأرض و الموارد المائية أبعادها على عدد المراكز السكانية وحجمها و اتجاه توزيعها الجغرافي من جهة ثانية [1] ، كما أن الخصائص الطبيعية للمنطقة لا تجعل منها مقيدة باكرا هات و مصاعب تحد من نموها و انفتاحها ، مما يجعلها في منأى عن الحتمية الطبيعية التي ترهن التنمية و الاستثمار بها.

- تدهور الوضع الأمني و الذي ارتبط اساسا بالمناطق الجبلية كان له الدور البارز في إعادة توزيع السكان و اختلال الإقليم اجتماعيا و اقتصاديا و استمرار تأثيراته الى الراهن ، جعل منه واقعا يصعب تجاوز تركته من إعادة تعمير الجهة الى احياء استقرار جديد للسكان والعودة إلى مواطنهم أومن خلال توفير مناخ للتنمية المحلية و الاستثمار و المرافقة ، تتأتى عليه اليا عمليات تقليص حركة الهجرة الريفية إلى المدن و تجاوز مصاعب الوسط الطبيعي الذي جعل الاقليم و لفترة طويلة مغيبا عن التنمية والنمو و الحركة .

[1]- خليل اسماعيل محمد . التحليل الجغرافي لتوزيع المستوطنات الريفية الجبلية لإقليم كردستان العراق . ورقة بحثية 2007

الفصل الثاني
الخصائص الديموغرافية السكنية و الاقتصادية

ثالثا : الموارد البشرية في الأقاليم الجبلية

1- إقليم فاقد لسكانه بالمنطقة المبعثرة وفي اتجاه إلى تحضر تجمعاته

مقدمة

تعتبر دراسة الخصائص البشرية أساسية في إعداد و تحضير أي مشروع أو أي برنامج تنموي محلي أو إقليمي أو وطني ، بحيث تمكننا هذه الدراسة من الحصول على مؤشرات بواسطتها يمكن تحديد نوعية المشاريع اللازمة لتوقع و تلبية الاحتياجات المستقبلية للسكان من تجهيزات و مرافق عامة و بالتالي الوصول إلى الأهداف المرجوة من العملية التنموية ، فالإنسان هو الصائغ الأول لأي خطة تنموية و هو المحور الرئيسي و الفعال الذي يعمل على تحريك عجلة التنمية .[1]كما تعد دراسة السكان في أي دولة من الأمور البالغة الأهمية ، إذ أن دراسة تطور عددهم ومعدل نموهم السنوي ومكونات هذا النمو ، وتوزيعهم الجغرافي وكثافتهم ، ومعرفة خصائصهم العمرية والنوعية ، وخصائصهم من حيث حجم قوة العمل والحالة التعليمية والزواجية ومعدلات خصوبتهم ، وغيرها من الخصائص أمور على درجة كبيرة من الأهمية فيما يتعلق بالتخطيط والتطوير والتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية ، و بالتالي فإن السكان هم بمثابة المحور الذي تدور حوله وتتبع منه كثير من الدراسات في شتى المجالات (فتحي محمد أبو عيانة ، 1989، ص 17)

الوقوف عند موضوع نمو و توزيع و حركة السكان عبر المجال الجغرافي و حسب الوحدات الإدارية مرورا بفترة زمنية ذات فارق معتبر في غاية الأهمية، لأنه يسمح بالوقوف على معالم الانتشار السكاني و يسمح بمعرفة مدى التجانس و التباين في توزيع السكان و حركتهم داخل و خارج المجال الجغرافي، إلى جانب الوقوف على الانسجام داخل المنظومة الجغرافية بعناصرها البيئية و الاجتماعية الاقتصادية ،كما أن الدراسة الديموغرافية بعناصرها تعد كمحكات و ركائز أولية يتم الاعتماد عليها في توطين المشاريع الإنمائية و الخدماتية و استصلاح المجال و التخطيط له ،إلى جانب أنها كاشفة عن الاختلال و التباين و الذي يكون محل تشخيص و عناية عند التدخل في مثل هذه المجالات التي تكتسي حوافز و إمكانات و بالمقابل عوائق و اكراهات تستدعي التعامل معها انطلاقا من تثمين العنصر البشري و الارتقاء به خدمة لمقتضيات التنمية باعتباره محورا لها و غاية في جميع مراحلها .

اذا كان مصير المجالات الريفية وسكانها اصبح تدريجيا مرتبط بالديناميكية الحضرية ، السكان الريفيين لا يمثلون سوى اقلية في 46 ولاية من الوطن ، فكيف يمكن تصور و اقتراح سياسة تلغي او على الاقل تقلص من القاعدة القائمة على المفارقات مجالات شديدة التركز و ذات اجتذاب سكاني و اخرى خالية و تتجه الى الافراغ او التصحر[2] ، انه حال ووضع الاقليم الشمالي من الولاية الذي يعرف اختلالات سكانية ناجمة من تأثيرات البيئة الداخلية و الخارجية للإقليم ، ومن الوهلة الاولى الحالة الامنية و مفارقات التنمية لها القسط الاكبر في تحديد وخلق هذه الوضعية التي تتجه عكس تيار التهيئة العمرانية .

---

[1] - ريان ريان عبد السلام. إشكالية التنمية المحلية ، ومدى فعالية البرامج البلدية للتنمية بولاية الاغواط .ماجستير في التهيئة الإقليمية .المدرسة العليا للساتذة بوزريعة .الجزائر .2005/ 2006 ص : 74

[2]- Cherrad Salah Eddine. Mutation De L'Algérie Rurale 1987 –2010. Les évolutions dans le constantinois. Dar el Houda. page : 75

2- مراحل النمو السكاني

2-1 المرحلة الاولى : 1987 - 1998

تتفاعل المعطيات الديموغرافية مع عناصر التنمية تفاعلا وثيقا اذ على اساسها تصاغ و تعد قواعد و استراتيجية التنمية و التخطيط ، كما يلعب الواقع السكاني دورا حاسما و مهما في تحديد وتوفير الحاجيات المتزايدة للسكان من حيث رصد اعدادهم ، وتوقع نسب زيادتهم ... مما يلزم الفاعلين تحيين الاطلاع على كل جديد و تغير او دينامية لان معرفة الواقع السكاني بشكل دقيق ويأتي في سلم الاولويات خاصة اذا تعلق الامر بحال او وضع في الديناميكية الديموغرافية ذات الحساسية و العلاقة المباشرة بالحالة الامنية واقع الخدمات مستوى التنمية على غرار بلديات اقليم المبحث ، فالإكراهات الطبيعية والتنوع البيئي (التباين في الإمكانات و الحوافز) و الفوارق الاقتصادية الاجتماعية في منطقة الدراسة كلها ساهمت بشكل أو آخر و بدرجات متمايزة و متفاوتة في رسم معالم في التفاوت المكاني ديموغرافيا من حيث التوزيع و النمو و اقتصاديا من حيث التباين المكاني في التنمية ،إلى جانب التنوع في البيئة السكنية نتيجة الخصوصيات الثقافية الاجتماعية ،فكل بيئة لها خصوصياتها والتي تؤدي إلى الجذب أو الطرد السكاني ، فالصورة العامة لتوزيع السكان ما هي إلا انعكاس للتنوع البيئي بعناصره.

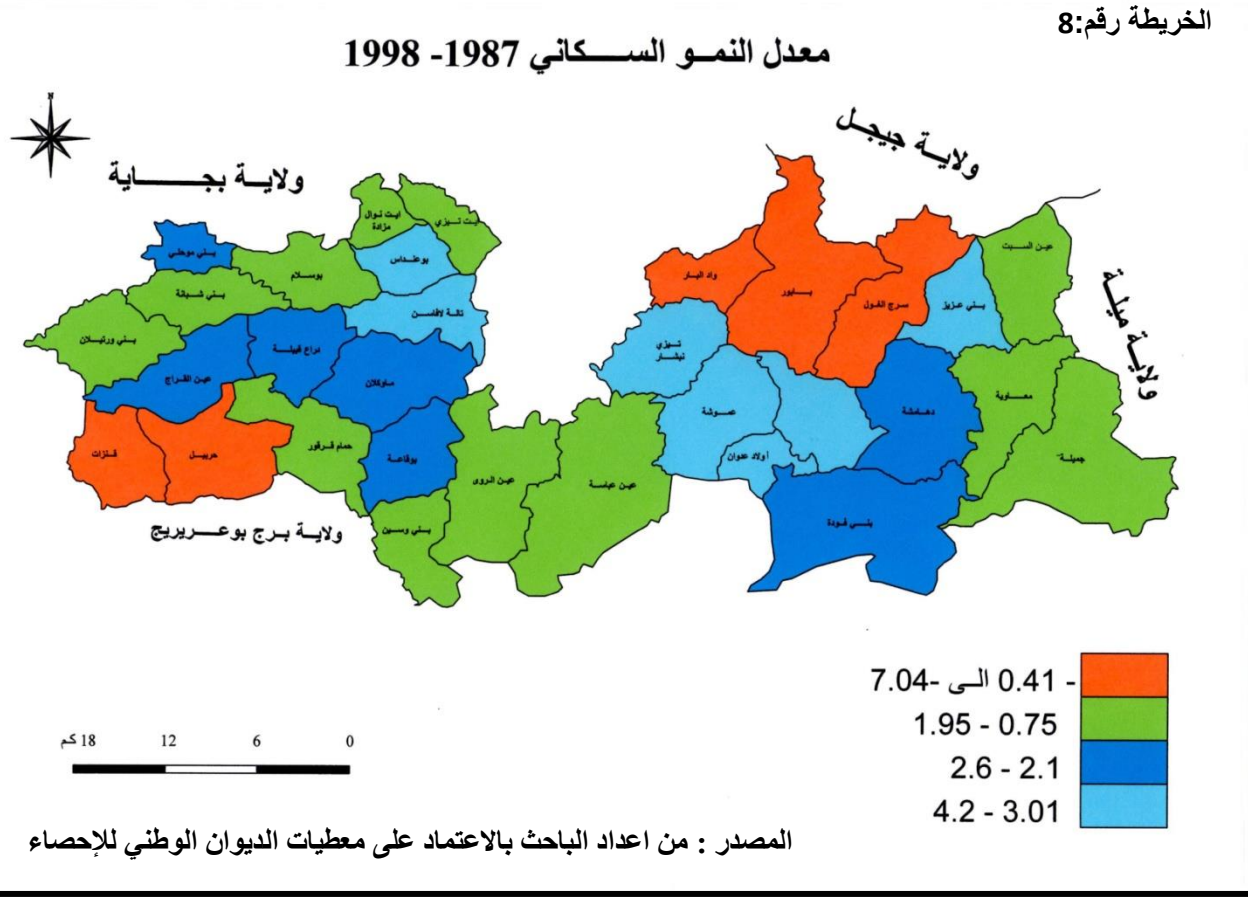
انتقل عدد السكان من 358765 ن إلى 439946 ن في 1998 و تم تسجيل فارق في الزيادة ب:81181 ن و بمعدل نمو 1,87 %ويعد المعدل ضعيفا بالمقارنة مع المتوسط الولائي 2,5% و المعدل الوطني 2,1 %على مستوى البلديات المدروسة خمس بلديات تسجل نموا سلبيا يتراوح ما بين 0,041 و-7,04 %وهي من البلديات الجبلية التي تعرف اختلالات تنموية إلى جانب مصاعب الوسط ،إضافة إلى عشر بلديات يقل فيها معدل النمو عن المعدل بالمجال المعني بالدراسة وهي في الغالب تجمعات تمت ترقيتها بعد التقسيم الإداري 1984 إلى بلديات فعرفت استقطابا سكانيا من التجمعات المجاورة إلى جانب ما عرفته من ديناميكية تنموية جعلت منها مجالا للانتعاش و النمو و هي أكثر انفتاحا و حركية من البلديات الجبلية ،كما أن المراكز الحضرية هي الأشد نموا لقاعدتها الاقتصادية و الخدمية مما جعلها أحواضا للهجرة و الحركة اليومية.

من معطيات الجدول رقم : **21** في الملحق ، يمكن الوقوف على التوزيع الآتي :

- **الفئة السلبية و المتدنية النمو** و التي يتراوح معدل النمو بها ما بين: - **0.4 إلى- 7.04%**و تتشكل من البلديات الجبلية الفقيرة و الشديدة الهجرة تاريخيا و النزوح لبطء التنمية بها و هي على الترتيب تشمل بلديات بابور ، سرج الغول، قنزات، الواد البارد واضعف معدل ببلدية حربيل .
- **الفئة المعتدلة النمو** و المتراوح بين **0.7 - 1.9%** حيث تشكل اكبر فئة عدديا من حيث الوحدات الإدارية بمجموع اثني عشر بلدية و هي على التوالي :معاوية ،عين الروى ،عين السبت ، بني ورتيلان ،بني شبانة ، بوسلام ،ايت تيزي ، ايت نوال مزادة ، بني حسين ، حمام قرقور ، جميلة ،عين عباسة ، اغلبها في المنطقة التلية و تمت ترقيتها بعد التقسيم الاداري 1984 الى مصاف بلديات مما جعلها تشد الاجتذاب السكاني اليها من التجمعات الثانوية و المبعثرة الى جانب حيازتها من التنمية المناسبة للارتقاء بها في هذه الفترة ، و ما يلفت الانتباه ان جل بلديات هذه المجموعة تقع في القسم الشمالي الغربي بنوعيه الجبلي و التلى.
- **الفئة المرتفعة النمو2.1 – 2.6 %** تضم هذه الفئة بلديات الدهامشة، عين لقراج ، بني موحلي ،بوقاعة ، ذراع قبيلة ، ماوكلان ، بني فوده تقع في المنطقة التلية .
- **الفئة العالية النمو3.01 - 4.2 %** تشمل كل من عين الكبيرة ،أولاد عدوان ،عموشة ،تيزي نبشار ،بني عزيز، بوعنداس ، تالة ايفا سن اغلبها في المنطقة الشرقية من الاقليم مما يدل على ان الجهة الشرقية اكثر

اتجاها الى النمو و الديناميكية الديموغرافية غير ا نالاهم من حيث النمو هي البلديات الواقعة في المنطقة الشمالية الغربية و المتمثلة في بوعنداس و تالة ايفاسن المتسمتان بالاستقرار السكاني و النمو السكاني المرتفع و الترابط الوثيق بالمجال رغم النشاط و الاستثمار المركز بدرجة اهم خارج المجال .

الخريطة رقم:8



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الخريطة ومعطيات الجدول يتبين لنا التباين و التفاوت الشديد في التوزيع الجغرافي للسكان انسجاما مع طبيعة الوسط الطبيعي حيث التدرج في التناقص شمالا حيث التضرس و الانحدار الشديد ، فالبلديات الجبلية تعرف طرادا للسكان وتكون مصدرا للتدفقات باتجاه المراكز الحضرية على مستوى الإقليم و الولاية ، كما تجدر الإشارة إلى تأثير البنية الاقتصادية الاجتماعية و التي تتميز بالهشاشة و الضالة من حيث خلق الثروة المادية بها ،يزداد التراجع السكاني بروزا في حربيل و قنزات في القسم الشمالي الغربي و اتجاههما الى الهجرة حتى إلى خارج الإقليم إلى جانب التجمعات الواقعة ضمن جبال البابور و التي تعد كذلك أرضية للهجرة لمصاعب الوسط و التأخر التنموي المسجل في البنية التحتية من الخدمات و التجهيزات هذا ما يجعل هذا النطاق متميزا بحدة التهميش و الفقر .

التجمعات التي تمت ترقيتها إلى بلديات بعد التقسيم الإداري1984تعرف متوسط نمو قريب من المعدل الولائي إلا البعض منها ،و هي في مجموعها عرفت اجتذاب للسكان من الخارج أو في إطار حدود تجمعاتها ضمن إقليمها الإداري وشكلت المشاريع التنموية وفرص العمل خاصة في قطاع البناء و الأشغال مجالا محفزا للنمو، جغرافيا اغلب هذه البلديات تقع في أقدام الجبال و في المنطقة التلية و التي تعد الأكثر ملائمة للاستقرار و التجمع إضافة للنشاط وبالخصوص بعد تحرير القطاع الخاص وبداية تأسيس بوادر نمو محلية

المراكز الحضرية و بعض التجمعات في القسم الشمالي الغربي من الإقليم عرفت نموا سكانيا ملحوظا يتجاوز 3% تبرز مدى التحول السكاني نحو التجمع باتجاه المناطق التي تعرف حيوية في النشاط الصناعي (أولاد عدوان و عين الكبيرة) إلى جانب تحفز القطاع الخاص و شراكته بفعالية في التنمية الاقتصادية إلى جانب انعكاسات التنمية في شد الهجرة المحلية .

في نفس الإطار توجد بلديات أخرى في القسم الشمالي الغربي (بوعنداس ،و تالة ايفا سن) تعرف ديناميكية ايجابية من حيث معدل النمو السكاني بفعل حركية النشاط في الصناعات الصغيرة من قطاع البناء الى جانب دور القطاع الثالث في الرفع من إمكانات الاستقرار أكثر بهذه البلديات

2-2 التوزيع و النمو السكاني حسب نوع التجمع:1987 – 1998

2-2-1 نمو السكان المتجمعين 1987-1998

انتقل عدد سكان المتجمعين من 150085 ن في إحصاء 1987 الى194563 ن في إحصاء 1998 بفارق زيادة تقدر ب 44478 ن و بمعدل نمو2.38% ،على غرار كل الأقاليم الجزائرية مناطق التجمع الرئيسي و الثانوي عرفت اجتذاب و حركة سكانية من مناطق التجمع المبعثر و التي كانت عرضة أكثر للتدهور الأمني إلى جانب تغيب و انقطاع التنمية بها و منه تردي الشق الاقتصادي الاجتماعي الذي شجع استفحال الهجرة الريفية نحو المدن الرئيسة في الإقليم وحتى خارجه بالخصوص مدينة العلمة و سطيف في إقليم الهضاب العليا.

من المعالجة الإحصائية يمكن الوقوف على التوزيع الآتي :

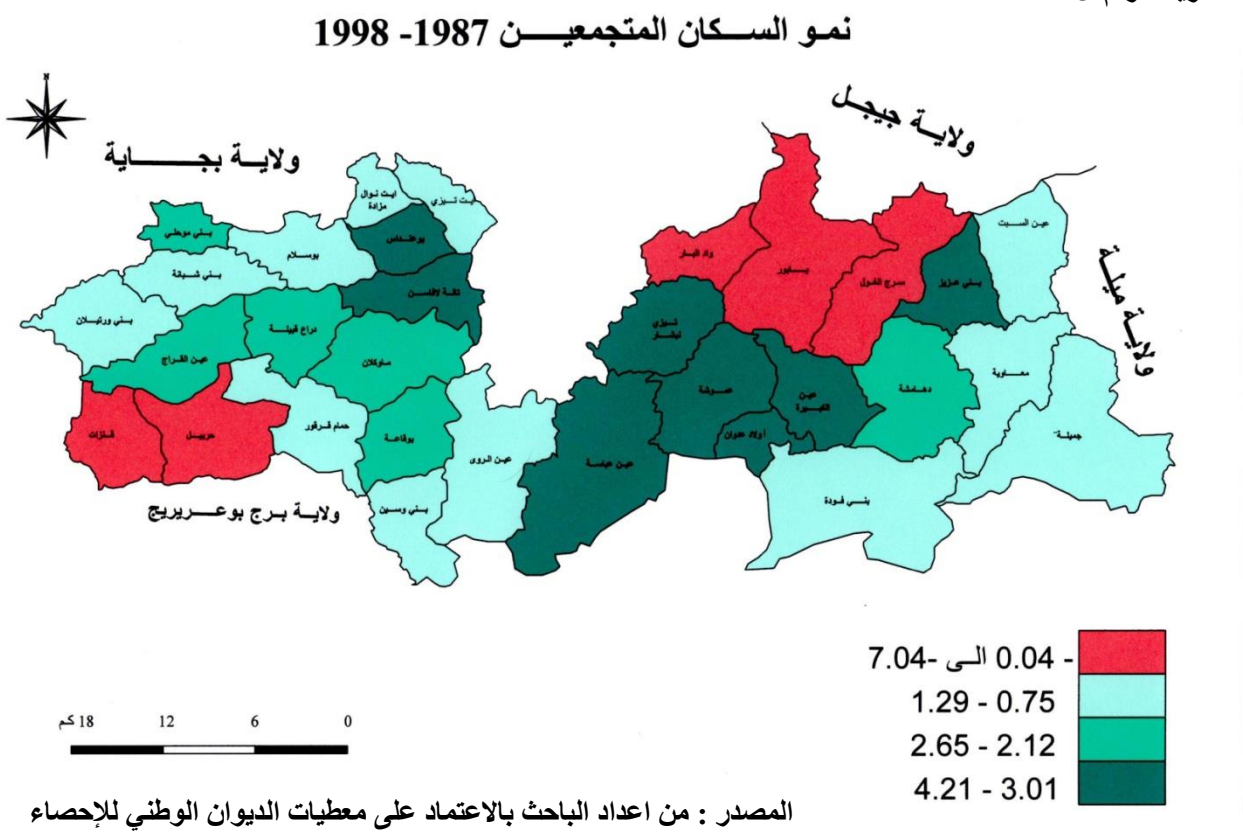
- **الفئة المتدهورة النمو: -0.04الى -7.04%** تشمل كل من بلديات بابور وسرج الغول ، واد البارد، قنزات و حربيل و هي البلديات الجبلية الفقيرة و المقصاة من التنمية و التي تعرف تهميشا منذ الفترة الاستعمارية .
- **الفئة الضعيفة النمو:0.7- 1.2%** تضم اغلب البلديات بمجموع اثنا عشر ،باعتبارها حديثة النشأة الإدارية (التقسيم الإداري 1984) تقع في القسم الشمالي الغربي و الشرقي وهي في النطاق الجبلي أو عند أقدامه و هي :عين السبت ،بني ورتيلان ،بني شبانة ،بوسلام ،ايت تيزي ،ايت نوال مزادة ،بني حسين ،حمام قرقور ،جميلة ،بني فودة ، وبأضعف معدل نمو في بلدية معاوية و عين الروى .

الفئة المتزنة والحيوية:2.1 – 2.6%

وهي اما عبارة عن مراكز دوائر او مدن متوسطة إلى جانب بعض المقرات الرئيسية التي تسجل نمو محلي جد هام ، تقع في القسم الغربي ماعدا بلدية الدهامشة وهي على التوالي :عين لقراج ،بني موحلي ،بوقاعة ،ذراع قبيلة ،ماوكلان .

الفئة العالية النمو و المحصورة بين 3 – 4.2 % ، ترتب ثانية من حيث مجموع البلديات حسب الفئات اغلبها يقع في المنطقة المتوسطة الارتفاع طبيعيا وجغرافيا في الجزء الأوسط و الشرقي ،ذات بنية اقتصادية و تجهيزية مناسبة عملت على اجتذاب السكان ، إلى جانب ما عرفته من ديناميكية في المجال التنموي في القطاعين العام و الخاص ، مثلت مجالات للهجرة من المناطق المتردية امنيا و المتراجعة تنموي خاصة البلديات الجبلية في أقصى الشمال التي وجدت منها ظهيرا في التوطن و العمل و القرب من المراكز العمرانية المجاورة في حركة العمل اليومية ،وهي بلديات عين الكبيرة وأولاد عدوان ،عموشة ، تيزي نبشار ، بني عزيز ،بوعنداس ،تالة ايفا سن ، عين عباسة .

الخريطة رقم:9



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

2-2-2 نمو سكان المنطقة المبعثرة:1987 – 1998

انطلاقا من المعطيات و الخريطة **رقم :10** يمكن الوقوف و التمييز بين أربع فئات منها ما يعرف النمو السلبي و هي الجبلية بالدرجة الأولى ثم مجموعة انتقالية و أخرى معتدلة إلى العالية النمو و هي على النحو الآتي:

- الفئة السلبية و المتدنية النمو: -0.04 الى-7.04%

تضم بلديات بابور ،سرج الغول ،واد البارد ،قنزات ،حربيل ،عين عباسة

- الفئة الانتقالية :0.7 - 1.9%

تشمل إحدى عشر بلدية اغلبها يقع جغرافيا في الجزء الشمالي الغربي و هي معاوية ،عين الروى ،جميلة ،حمام قرقور ،بني حسين ،ايت نوال مزادة ، ايت تيزي ، بوسلام ،بني شبانة ، بني ورتيلان ،عين السبت .

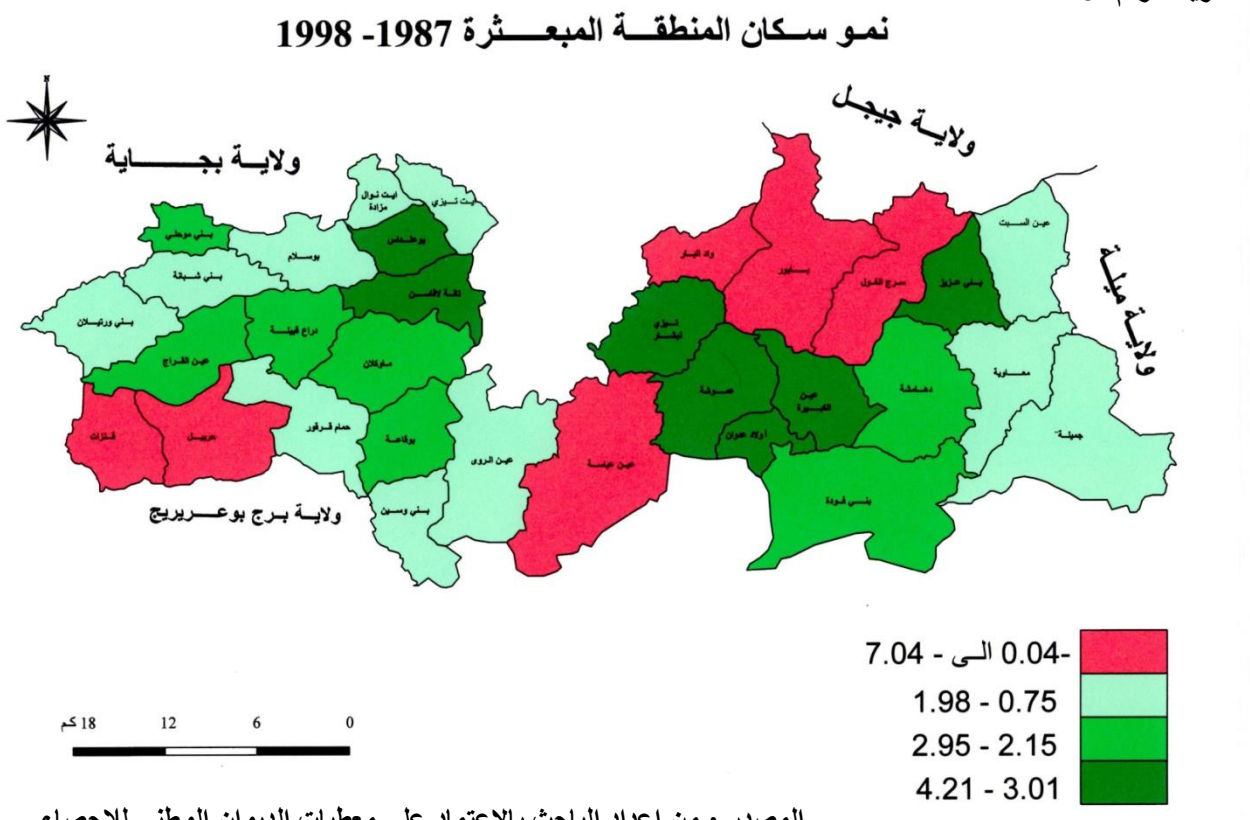
-الفئة المعتدلة و المتوازنة: 2.1 – 2.9%

بلديات الدهامشة ،عين القراج ، بني موحلي ،بوقاعة ،ذراع قبيلة ،ماوكلان ،بني فودة

- الفئة العالية و المستقرة السكان:3 - 4.2 %

عين الكبيرة ، أولاد عدوان، عموشة ،تيزي نبشار ،بني عزيز ،بوعنداس ،تالة ايفا سن

الخريطة رقم: 10



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

3- المرحلة الثانية: 1998 - 2008

انتقل عدد السكان من 439946 ن في إحصاء 1998 الى446509 ن في 2008 بمعدل نمو متراجع 0.1 % عن المرحلة السابقة ، بلديات الدراسة سجلت فارق سكاني 6563 ن بمعدل 656.3ن في السنة في حين أنها سجلت 73800.09 في المرحلة السابقة ، هذا الوضع يكشف عن التقهقر و التراجع الذي من شانه تعقيد استراتيجيات التنمية في تثبيت السكان و استقرارهم في مواطنهم الجغرافية ، هذه الوضعية نتاج لتأثيرات عوامل متداخلة و متباعدة التأثير منها الأمني و الاجتماعي الاقتصادي ، البلديات الجبلية تعرف أرقى و اشد صور الأزمة ديموغرافيا مما يرشح التخلف و الفقر ومصاعب إعادة توطين السكان وهذا ما يثير آليات جديدة في التفكير و التخطيط لها بوصفها الفضاءات المستقبلية في عملية إعادة التعمير لاتزان الإقليم وفق رؤية تنموية آنية تأخذ تحفيزات في تفجير الطاقات المكانية و إشراك السكان في عملية التعمير من البعد الثقافي الاجتماعي و التكيف بالاستغلال الأمثل و المنوط لمكونات الإقليم .

للوقوف على فوارق و مستويات النمو السكاني و تبيانته انطلاقا من معطيات الجدول **رقم : 21 في الملحق** نستقرأ الفئات الآتية

- الفئة الأولى: -0.1 – 2.5 %

تضم خمسة عشر بلدية واد البارد ،معاوية ،قنزات ، جميلة، ذراع قبيلة ،ايت نوال مزادة ،ايت تيزي ،بوسلام ،بني شبانة ،بني موحلي ،عين لقراج، بني ورتيلان ،بابور ،سرج الغول ،دهامشة .

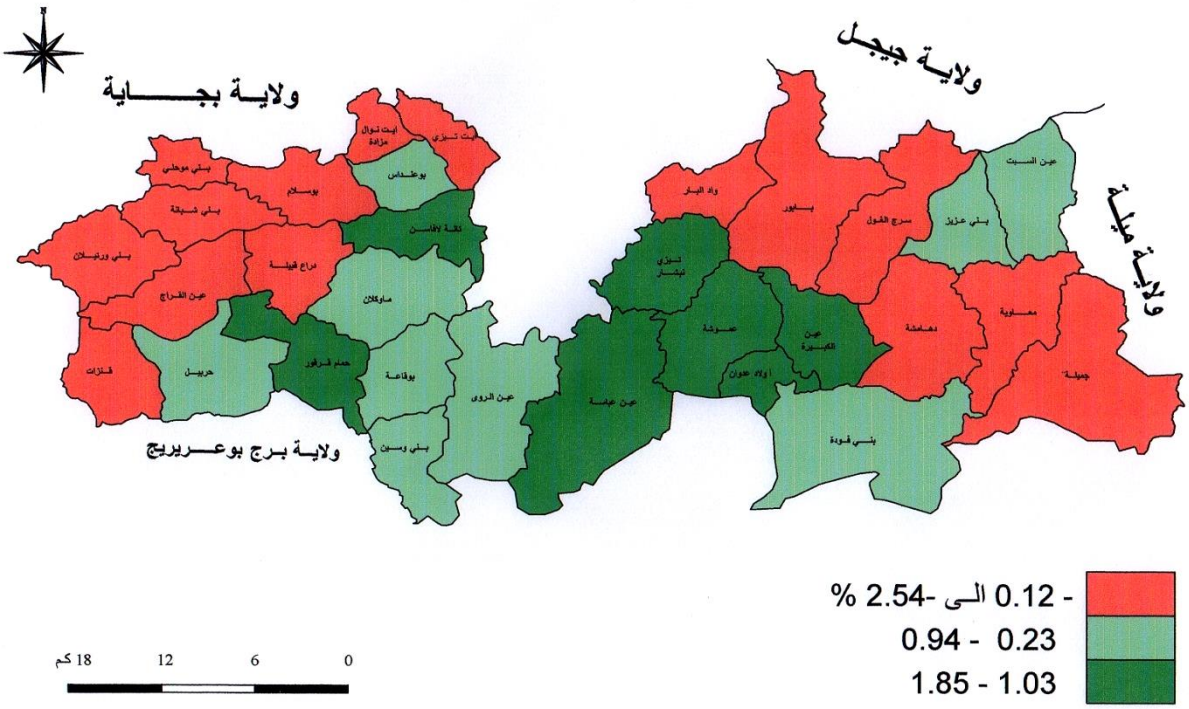
- الفئة الثانية : 0.03 – 0.9%

بمجموع تسعة بلديات وهي على التوالي عين الروى ، ماوكلان ،بني فودة ،بوعنداس ، حربيل ،عين السبت ، بني حسين ، بني عزيز ، ، بوقاعة .

- الفئة الثالثة:1 – 1.8%

تشمل سبعة بلديات وهي حمام قرقور ، تيزي نبشار ،عين الكبيرة ،أولاد عدوان ، عموشة ، تالة ايفاسن ،عين عباسة .

الخريطة رقم: 11 **معدل النمـو 1998-2008**



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

1-3 نمو السكان المتجمعين ما بين: 1998 - 2008

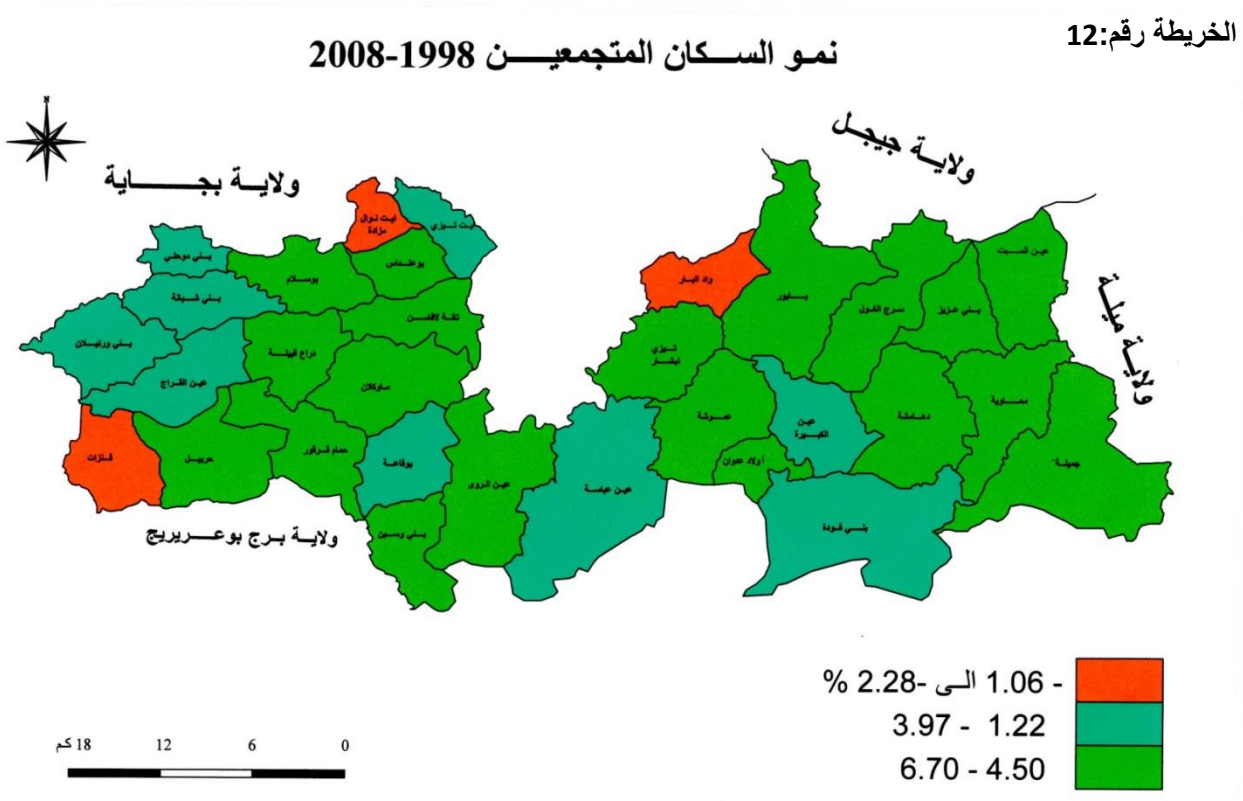
التركز و التشتت السكاني عرضة للتغير باستمرار سواء بالزيادة أو النقصان نتيجة المتغيرات الديموغرافية الناجمة عن تغير و تباين العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و البشرية و الإدارية و الديموغرافية و مدى ملائمة البيئة الطبيعية لتواجد الإنسان و نموه و استقراره [1]

في هذه المرحلة عرفت البلديات تحولا سكانيا من خلال الاتجاه العام إلى التجمع و التركز بالمراكز الرئيسية و بدرجة اقل في مناطق التجمع الثانوي و ارتفاع معدل التحضر و انحسار الريفية بالإقليم مما يشجع تعقيد الاتزان و الانسجام الإقليمي و منه مصاعب الوصول في تجسيد استراتيجيات التهيئة العمرانية بالإقليم، كما شهدت هجرة داخلية و خارجية من جراء التدهور الأمني و التراجع التنموي بالخصوص في الإقليم الجبلي .

للوقوف على حقيقة النمو في هذا النوع من التجمع نستقرأ معطيات الجدول رقم :**17** و الخريطة رقم:**12** لمعرفة الفوارق الديموغرافية و درجة توزيعها من خلال الإقليم .

[1] - علاوة بولحواش .مرجع سبق ذكره ص: 68

الخريطة رقم:12



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

- **المجموعة السلبية النمو والمحصورة بين: 1.06 إلى – 2.2 %** تشمل بلدية قنزات وايت نوال مزادة إلى جانب بلدية الواد البارد المهجورة تماما لظروف أمنية بالدرجة الأولى الى جاني التخلف و التهميش الضارب بالديات الجبلية مما يدفع السكان الى الهجرة و افراغ المراكز .

- **الفئة المعتدلة النمو من1.2 – 3.9%** تضم بلديات بني موحلي ، عين لقراج ،عين عباسة ، بني فودة ،ايت تيزي ، بني ورتيلان ،بوقاعة ، بني شبانة ،عين الكبيرة .

- **الفئة العالية النمو** : **4.5 - 6.7%** اكبر فئة على مستوى البلديات ، اغلبها في القسم الجبلي وعند أقدامه الجنوبية في الوسط التلى ، عرفت تدفقات بشرية من المناطق المبعثرة وهي: أولاد عدوان ، الدهامشة ،سرج الغول ،عموشة ، بني عزيز ،بوعنداس ، عين الروى ،بني حسين ، حمام قرقور، ذراع قبيلة ،تالة ايفاسن شهدت تدفقات بشرية معتبرة بعد تأزم اوضاع المنطقة المبعثرة امنيا الى جانب الركود التنموي في هذه الفترة و الذي شكل الدافع الاساس للهجرة و الاستقرار قصد الامن بالمناطق الرئيسية و الثانوية .

- **الفئة العالية جدا و التي يتراوح النمو بها ما بين**: **9.9 - 18.8%** متمثلة في ماوكلان ، حربيل ،معاوية ، بوسلام ،بابور ،واد السبت ،جميلة ،تيزي نبشار و تعد الاشد استقطاب للسكان من ظهيرها .

2-3 نمو سكان المنطقة المبعثرة: 1998 – 2008

هذه المرحلة من حيث خصائصها الامنية كانت جد متدهورة في المنطقة الجبلية الشمالية الشرقية من حيث الحدة و النتائج المتمخضة من خلال ترك النشاط و هجرة العديد من المواطن السكنية ، التنمية من حيث المصاعب التي واجهها الفاعلون في مجال التنفيذ او الانجاز و حتى الولوج بالمنطقة ساهم هو الاخر في

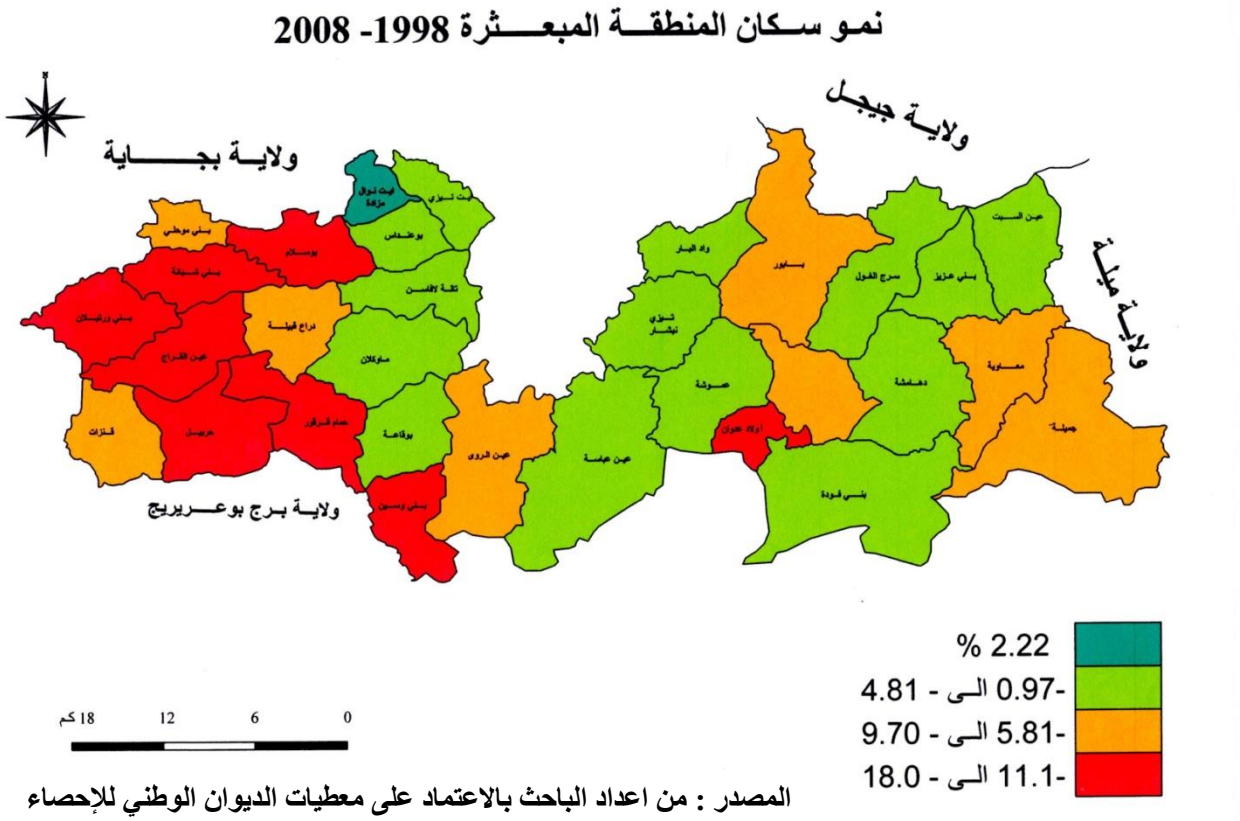
الاختلال السكاني و منه تقلص سكان المنطقة المبعثرة فاصبحنا امام افراغ ريفي من محتواه الديموغرافي و نشاطه رغم انه ظل محدودا الا انه حفظ استقرار العديد من الاسر ، فهذا بطبيعة الحال ما جعل كل الاقليم يعرف هزات ديموغرافية جد مؤثرة ، اتجه الفاعلون الى تصحيحها و راب مصاعبها بمشاريع تشجيعية من اجل اعادة اجتذاب و توطين السكان في مستقراتهم الاصلية ليستعيد الاقليم توازنه و جاذبيته .

من خلال معالجة البيانات الاحصائية تمكنا من تصنيف البلديات من خلال مستويات التباين و الذي كان متصاعدا نحو التراجع **وفق التراتب الاتي** :

- **المجموعة المستقرة معدل النمو** بها وصل الى حد **0.2%** شملت بلدية واحدة ايت نوال مزادة في اقصى الشمال الغربي و التي لم تتأثر بنفس الدينامية الديموغرافية السلبية التي عرفتها كل البلديات الباقية .
- **المجموعة المتراجعة النمو:- 0.9 إلى -4.8** % تضم أربعة عشر بلدية تالة ايفاسن ، بني فودة ، واد البارد ، ماوكلان ، عين عباسة ، تيزي نبشار ، **سرج الغول** ، بوقاعة ، ايت تيزي ،بوعنداس ،بني عزيز ، واد السبت ، **عموشة** ، الدهامشة .
- **المجموعة المتدهورة و المتأزمة: -5.8 إلى - 9.7 %**عين الكبيرة ، عين الروى ،بابور ، ذراع قبيلة ، قنزات ، معاوية ،جميلة ،بني موحلي.
- **المجموعة الاشد تدهورا و تراجعا**:- **11.1 إلى – 18 %** بني حسين ، حمام قرقور ،عين لقراج ،حربيل ،أولاد عدوان ،بني شبانة ،بوسلام ،بني ورتيلان

* على ضوء التحليل لاتجاه نمو السكان في الإقليم و مفارقاته المكانية بين الحيز الجغرافي الجبلي و التلى ، اتجاه السكان الى الميل الى التجمع أكثر ، مما افرغ التجمعات المبعثرة من سكانها ، فالزيادة الدينامية السكانية التي تعرفها بعض المراكز على حساب تراجع أخرى سيكون لها أبعاد اقتصادية و اجتماعية مهمة و فاعلة على المستوى المحلي و الإقليمي. لذا لابد من القيام بإجراءات لتطوير المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و الخدمية خصوصا (الصحية و الثقافية.....) للسكان.

الخريطة رقم: 13



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

4- محصلة نمو السكان ما بين : 1987 – 2008

للوقوف على حقيقة النمو و حجم الزيادة السكانية تم التمسك بفترة الاحصاء في 1987 و 2008 كون معطيات احصاء 1998 غير مؤدية و مصداقيتها ضعيفة اذ لا تعكس الواقع باعتبار الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد عموما امنيا و بدرجة احد الاقاليم الجبلية و التي كانت بعيدة المنال من جهة الاتصال و التنقلات والخرجات الميدانية لإجراء تعداد او احصاء .

انتقل الحجم السكاني لإقليم الدراسة من 358765 ن في احصاء 1987 الى 446509 في 2008 بزيادة سكانية 87744 ن بمعدل 4178.2 ن في السنة الواحدة ، في الفترة نفسها بلغ معدل النمو السكاني 1.04 %ويعد متراجعا عن المعدل الولائي 1.91 % كما يوضحه الجدول ادناه .

الجدول رقم : 18 تطور معدل النمو السكاني 1987 – 2008

عدد السكان	1987	2008	معدل النمو%	السكان المتجمعين 1987	السكان المتجمعين 2008	معدل النمو %	سكان المنطقة المبعثرة 1987	سكان المنطقة المبعثرة 2008	معدل النمو %
اقليم الدراسة	358765	446509	1	153085	310133	3.4	205680	136376	1.9 -
الولاية	1000694	1489980	1.9	542894	1115894	3.4	457800	374086	0.9 -

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء 1987 – 2008

اهمية الفترة والتحولات العامة التي انتابتها اجتماعيا و اقتصاديا و حتى امنيا ، تسمح لنا بحصر وتيرة و محصلة النمو السكاني من خلال التميز بين مستويين :

1- البلديات الايجابية النمو

وهي مجموع البلديات التي عرفت سواء استقرار سكاني او اعتدال او حتى تدني في معدلات النمو ، المهم انها سجلت دينامية سكانية بنسب و مستويات متفاوتة تبعا للتباين السوسيو اقتصادي فيما بينها ، من خلال بيانات الجدول رقم : 20 تمكنا من تصنيف البلديات الى :

البلديات العالية النمو: 2.6 – 2.7 % تالة ايفاسن ، عين الكبيرة

البلديات المرتفعة النمو: 2 – 2.5 %بني عزيز ، بوعنداس ، تيزي نبشار ، عموشة

البلديات المعتدلة النمو : 1 – 1.7% عين السبت ، بني موحلي ، بني حسين ، حمام قرقور ، ماوكلان ، بني فودة ، عين عباسة ، بوقاعة

البلديات المنخفضة النمو : 0.08 – 0.9 % بني ورتيلان ، بني شبانة ، عين القراج ، ايت تيزي ، جميلة ، عين الروى ، دهامشة ، بوسلام ، ذراع قبيلة

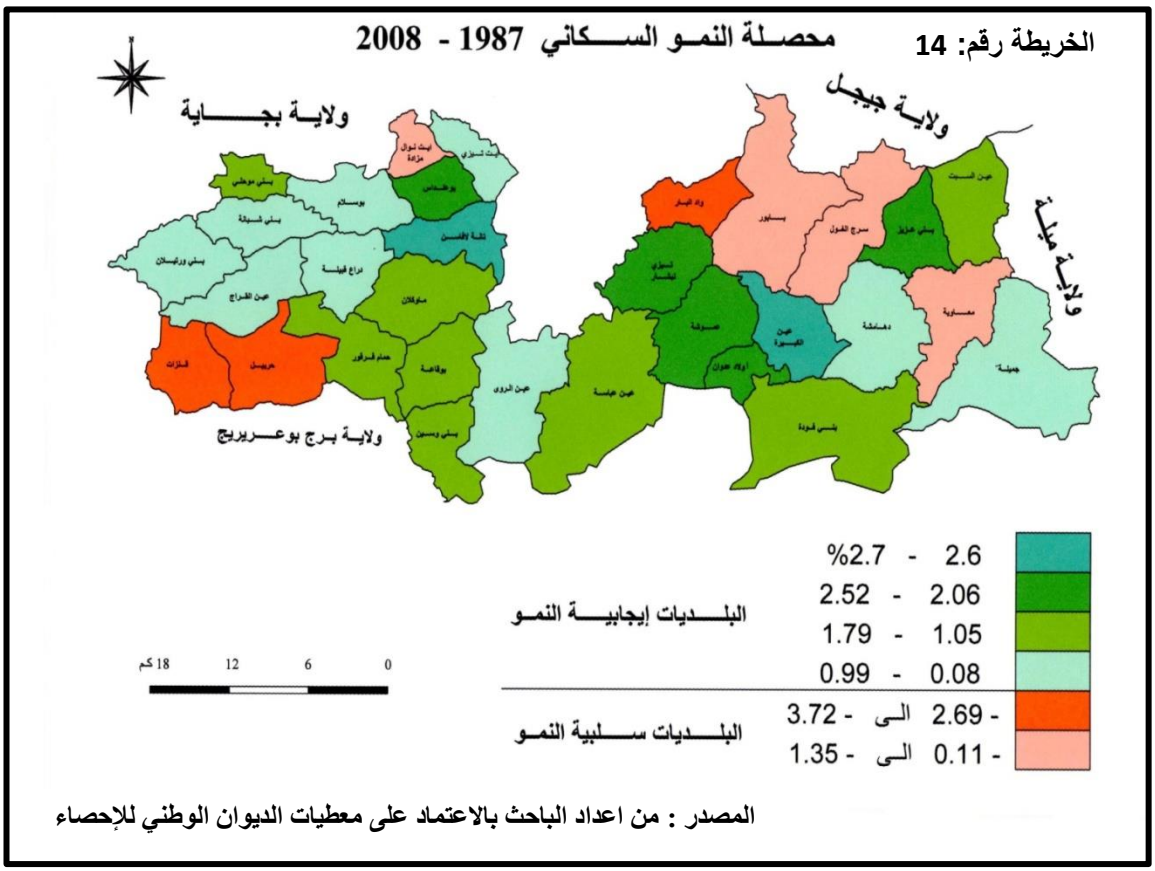
2- البلديات السلبية النمو

تقع في مستويين من حيث التراجع و التدني في النمو السكاني نجد ان الجهة الشمالية الغربية هي المتميزة بالوضع المتفاقم و الحرج لما تسجله من مفارقة جغرافية و مكانية بالنظر الى البلديات من الفئة الثانية و التي تقع في مجموعها في الجهة الشمالية الشرقية ماعدا بلدية ايت نوال مزادة

البلديات المتفاقمة الوضع: - 2.6 الى - 3.7%قنزات ، واد البارد ، حربيل

البلديات المتدنية و الحادة الوضع: - 0.1 الى – 1.3 %ايت نوال مزادة ، بابور ، معاوية ، سرج الغول .

الخريطة رقم: 14 محصلة النمو السكاني 1987 - 2008



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

من التوزيع السابق يلاحظ تباين صارخ في النمو السكاني سواء من حيث وتيرة النمو او التوزيع الجغرافي للبلديات ومستواها الاداري من خلال تقارب معدل النمو بين البلديات الحضرية و الريفية على غرار تالة

ايفاسن في الجهة الشمالية الغربية من الاقليم و عين الكبيرة الحضرية ، من خلال اسهام النشاط و الاستثمار و مداخيل المهاجرين في احتواء السكان مكانيا .

تركز النمو في الجهات الشرقية من الاقليم حيث فقط بلدية بوعنداس من الفئة الثانية جغرافيا في المنطقة الغربية ، و اغلب البلديات الريفية و الحضرية في المنطقة التلية تتميز بمعدلات نمو معتدلة تتراوح ما بين 1.05 الى غاية 1.79 %لأهمية الحراك السكاني بها ووقوعها في منطقة انتقالية، انخفاض النمو السكاني بشكل واضح في المنطقة الشمالية الغربية من اقليم الدراسة حيث 7 بلديات من 10 تقع في المنطقة السالفة الذكر مما يوحي ان المجال الغربي غير محفز للنمو و الديناميكية الديموغرافية .

البلديات الجبيلية اشد تراجعا من حيث النمو السكاني و بمستويات متباينة ، حيث بدرجة احد في قنزات و حربيل في القسم الغربي الى جانب الواد البارد في الجهة الشمالية الشرقية و خلفيات ذلك متعددة و متداخلة منها ما هو تاريخي وامني و اقتصادي اجتماعي فهذه البلديات عرفت هجرات متتالية على امتداد التاريخ و بالخصوص في الفترة الامنية .

كما يلاحظ كذلك مجموعة من البلديات السلبية النمو لكن بمعدل اقل من سابقتها فهو يتراوح ما بين - **0.11الى – 1.35 %** و يشمل ثلاث بلديات في الجهة الشرقة وبلدية ايت نوال مزادة في الجهة الغربية فهذا التباين يفقد من توازنات الاقليم ويرسم خارطة سكانية و سكنية مختلة بين جهات الاقليم ، لان على ضوء الديناميكية الديموغرافية تتحدد استراتيجيات التدخل الاقليم من خلال البرمجة و التخطيط من اجل الوصول الى بيئة متوازنة من حيث السكان والتنمية الاقتصادية و الخدمية .

1-4 نمو السكان المتجمعين 1987 – 2008

انتقل عدد السكان المتجمعين بإقليم الدراسة من 153085 ن في 1987 الى 310133 ن في اخر احصاء بمعدل نمو 3.41 % بفارق طفيف عن المعدل الولائي 3.49% ، الملاحظ ان الحجم السكاني في المنطقة المتجمعة تضاعف في هذه الفترة حيث سجل اقليم الدراسة فارق زيادة 157048 ن بمعدل زيادة سنوية 7478.47 ن وفي نفس النسق سجل الاقليم الولائي فارق زيادة 573000 ن .

- **10.3 %** تيزي نبشار
- **6.8 – 7.6 %**جميلة، عين السبت
- **4 – 5.7 %** عموشة ، عين الكبيرة ، اولاد عدوان ، تالة ايفاسن ، بوعنداس، حمام قرقور ، بابور ، ماوكلان ، معاوية ، بوسلام
- **2 –3.9%**بني ورتيلان ، بني شبانة ، ايت تيزي ، بوقاعة، سرج الغول ، بني حسين ، عين الروى ، ذراع قبيلة ، عين عباسة ، دهامشة ، بني عزيز
- **0.3 – 1.9 %**حربيل ، بني موحلي ، عين لقراج ، بني فودة

من- **0.4 الى – 2 %** ايت نوال مزادة ، قنزات

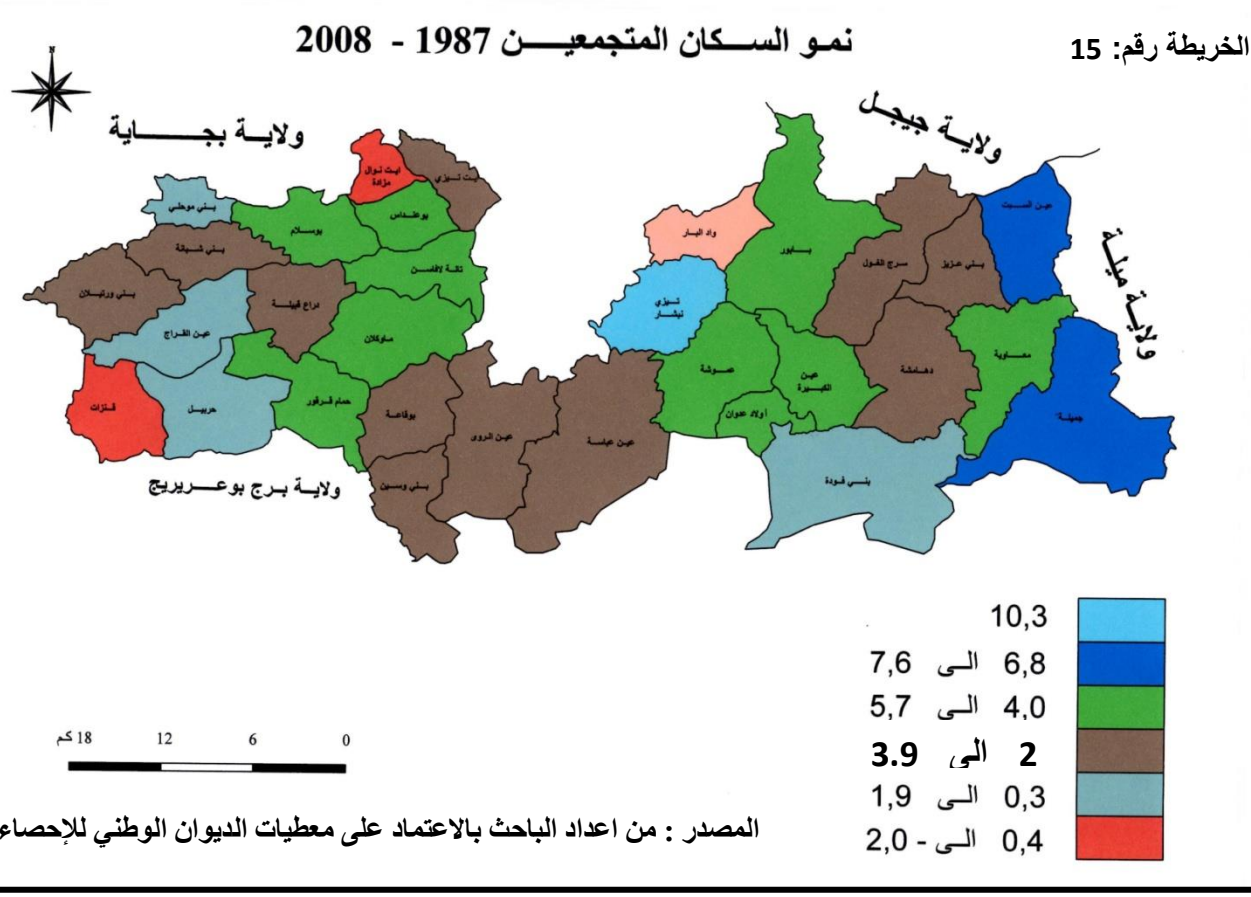
- **0.00** واد البارد

يلاحظ من بيانات الجدول رقم : 17 و الخريطة رقم :**15** ان 15 بلدية من مجموع 31 بلدية تتجاوز في معدل نموها متوسط اقليم الدراسة 3.41 % فهذا يمثل ثقل كبير على الخريطة السكانية من حيث التوزيع بين السكان المتجمعين و المتشتتين في بيئة جبلية وريفية عموما و غير متجانسة في الشمال و الجنوب .

القسم الشرقي من الاقليم السكان فيه اكثر ميلا الى التجمع في المراكز الثانوية مما يسمح بتنميتها و دفع الحراك التنموي بها لكن كان ذلك على حساب الهجرة من المراكز المبعثرة .

اتجاه التجمعات العمرانية الصغيرة حجما في الوسط الجبلي الى التحضر و التعمير وبدرجة متفاوتة من حيث الوتيرة ،الاهم منها في الجهات الشرقية عددا وحجما عن القسم الغربي الذي يعرف معدلات نمو معتدلة في الجهات الغربية من الاقليم المدروس لاتزال العديد من التجمعات تعرف هجرات نحو الداخل و الخارج مما جعلها تعرف تراجعا سكانيا ونموا سلبيا كما هو الحال في ايت نوال مزادة – 0.48 % و بدرجة احد قنزات – 2.00% الى جانب الواد البارد الذي لا يعرف أي استقرار سكاني في المراكز العمرانية .

الخريطة رقم: 15



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

2-4 نمو سكان المنطقة المبعثرة 1987 – 2008

في هذه الفترة عرف اقليم الدراسة تراجعا في سكان المنطقة المبعثرة ، فبعد ان كان في احصاء 1987 يقدر ب 205680 ن وصل الى 136376 ن في اخر احصاء بفارق سلبي – 69304 ن وبمعدل نمو – 1.93 % متجاوزا المعدل الولائي – 0.95 % بفارق – 0.98 %

1- البلديات الايجابية النمو:

0.44 – 1.48 % تيزي نبشار ، ايت نوال مزادة ، بني فودة ، تالة ايفاسن

2- البلديات السلبية النمو: تقع في اربع فئات متباينة من حيث النمو تبعا لخصوصيات و حالة كل فئة و انطلاقا من التدرج و التفاوت الاجتماعي الاقتصادي .

- **8.4 الى – 10.5 %**بني ورتيلان ، حربيل
- **4 الى – 6.7 %**جميلة ، حمام قرقور ، قنزات ، بني حسين ، عين القراج ، اولاد عدوان ، بني شبانة ، بوسلام

- **2.1 الى – 3.20%**ذراع قبيلة ، عين عباسة ، عين الروى ، واد البارد ، بابور ، بني موحلي ، معاوية
- **0.02 الى – 1.6%** ماوكلان ، بني عزيز ، عين الكبيرة ، عموشة ، بوقاعة ،بوعنداس ، ايت تيزي ، دهامشة ، عين السبت ، **سرج الغول** .

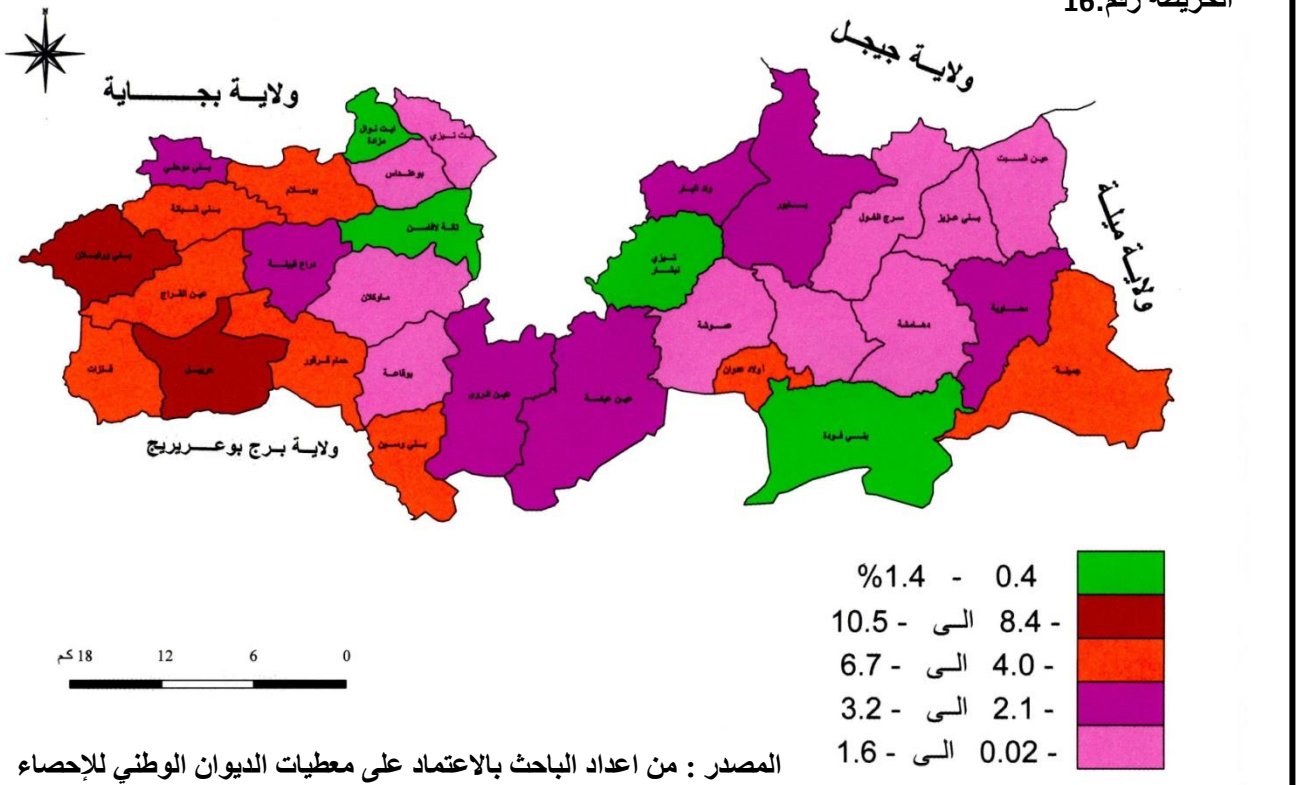
- اربعة بلديات حافظت على سكانها في المناطق المبعثرة مسجلة معدل نمو متباين فيما بينها يتراوح ما بين **0.4 – 1.4 %** تقع في المنطقة الجبلية الشمالية الشرقية و الغربية ، نوعية النشاط و المداخيل لاتزال تحفظ عيش السكان وتدفعهم الى التمسك بالأرض الى جنب القيم الاجتماعية و الثقافية التي تزال فاعليتها في تمكين السكان من الاستقرار بمجالاتهم .

- اغلبية البلديات تتجه الى افراغ المناطق المبعثرة من سكانها بمستويات متباينة ، فمن خلال التوزيع السابق نجد ان الجهة الشمالية الغربية الجبلية و التلية اكثر عرضة للتناقص السكاني من خلال ميل سكانها الى الهجرة اكثر نحو الخارج (اقليم الدراسة و الولاية ككل) او الاستقرار في التجمعات الثانوية و الرئيسية ، ويعد عامل الخدمات و التجهيز و فرص النشاط المحرك الرئيسي في الحراك السكاني .

- التجمعات الحضرية و المراكز العمرانية تعرف نمو متناقص لكن بوتيرة اضعف لأنه اضعف من متوسط اقليم الدراسة – 1.93 % كما هو الحال بالنسبة لبوقاعة و عين الكبيرة او عين السبت و سرج الغول كبلديات ريفية لاتزال تحافظ على ريفيتها .

نمو سكان المنطقة المبعثرة 1987 - 2008

الخريطة رقم:16



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

5- نمو المراكز الثانوية من: 1987 – 2008

من حيث التوزيع العام للسكان حسب نوع التجمع في الاقليم المدروس الاغلبية موزعين و منتشرين في المراكز الثانوية ، ولهم ميل و اتجاه نحو التجمع اكثر ، فالمناطق المبعثرة تعرف هجرات متتالية خصوصا

بعد المرحلة الامنية ، انتقل عدد سكان المراكز الثانوية من 61021 ن في احصاء 1987 الى 114928 ن حسب اخر احصاء ، علية فالإقليم المدروس عرف فارق زيادة معتبر 53907 ن ، عدد التجمعات هو الاخر عرف زيادة معتبرة من 58 مركزا في 1987 الى 89 مركزا في 2008 و تم تسجيل معدل نمو سكاني 3.06 % على مستوى اقليم الدراسة 13 بلدية تتجاوز المعدل منها حتى بعض البلديات التي تسجل ضعف المعدل كما تبينه بيانات الجدول فعلى عموم الاقليم لا يزال الاقليم يحافظ على ريفيته في العديد من جهاته ، يمكن استقراء تباين النمو السكان وفق المستويات الاتية.

- **البلديات العالية النمو من 4.00 – 5.59%** وتتمثل بني حسين ، بوعنداس ،عين عباسة ، ذراع قبيلة ،عين الكبيرة ، بابور ، بوسلام ، دهامشة ، عموشة، ماوكلان موزعة بشكل متباين في الإقليم بين الوسطين التلى و الجبلي ، كما تشمل بلديات ريفية وحضرية .

- **البلديات المتزنة النمو 2.78 – 3.84 %**بغض النظر عن بلدية بني عزيز التي تسجل معدل نمو منخفض عن المعدل الإقليمي 2.78% ، باقي بلديات هذا المستوى تشمل كل من عين الروى ، تالة ايفاسن ، أولاد عدوان تتجاوز المتوسط بفارق طفيف طبيعة السطح و نوع النشاط تسمح للسكان بالتجمع أكثر خصوصا و أن هذه التجمعات عرفت نوعا من التنمية المحلية مما جعلها مجالات اجتذاب للسكان من المنطقة المبعثرة كما تشهد نوع من الاستقرار السكاني لساكنيها .

-**البلديات المنخفضة النمو من 0.85 – 1.73 %**باعتبارها بعيدة عن المتوسط الإقليمي منها حمام قرقور ، بني شبانة ، بني ورتيلان ، حربيل ، عين القراج ، آيت تيزي مجموع هذه البلديات في القسم الشمالي الغربي الجبلي و التي عرفت حراك سكاني الى داخل و خارج الاقليم ، بحكم تقلص التنمية و النشاط بها ، كما ان التجمعات بمنطقة القبائل الصغرى تتحكم في نموها خصوصيات اقتصادية ثقافية ...

- **البلديات السلبية النمو من – 0.05 الى - 3.79%** تشمل كل من بني فودة ، ايت نوال مزادة، قنزات ، بني موحلي وهي بلديات جبلية ظلت بمعزل عن التنمية و تأثرت من الحالة الامنية التي دفعت السكان الى ترك تجمعاتهم ، هذا الى جانب الفقر ومحدودية المجال الجبلية في توفير النشاط و فرص العيش للسكان .

- **البلديات المستقرة النمو** منها جميلة ، بوقاعة ، معاوية ، عين السبت ،واد البارد ، تيزي نبشار ، سرج الغول مجموع هذه البلديات اما انها مراكز حضرية السكان متجمعين في المركز الرئيسي و المنطقة المبعثرة على غرار بوقاعة و جميلة اذ في فترة احصاء 1987 لم تعرف أي تجمع للسكان في المراكز الثانوية بينما باقي البلديات فلا تعرف أي تجمع ثانوي يذكر .

6- نمو السكان حسب الفئات الحجمية الكبرى 1987 – 2008

للوقوف على مدى التطور و التحول في وتيرة النمو السكاني حسب الفئات الحجمية بإقليم البحث تم التقيد بمعطيات الديوان الوطني للإحصاء ما بين 1987 – 2008 ، فمن خلالها تم حصر حد معين من المراكز ففي 1987 تم اعتماد 89 مركز بحجم سكاني 152176 ن في حين انه تم التقيد ب 117 مركز بحجم سكاني اجمالي 274226 ن اي بفارق عددي في المراكز العمرانية **28** و بفارق سكاني **122050 ن** ، في حين انه تم اعتماد 119 مركزا وبفارق ضئيل جدا فقط مركزين **(02)** في احصاء 2008 اما من خلال الحجم السكاني فسجلت هذه المراكز ما مجموعه **313828 ن مسجلة فارق 39602 ن .**

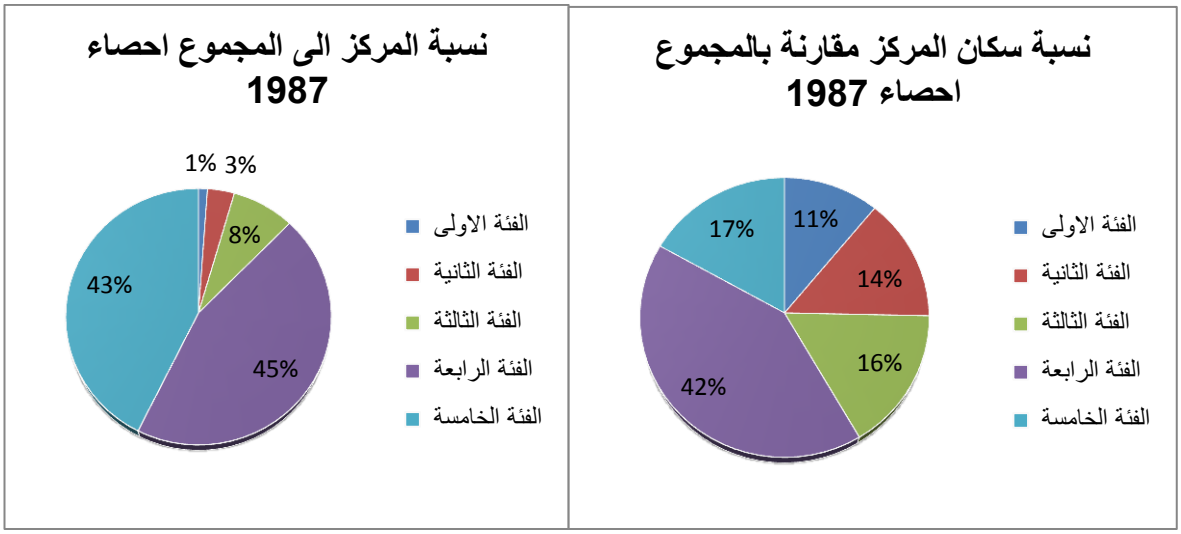
1-6 – التركيب الحجمي حسب إحصاء 1987

في هذا الاحصاء تنفرد بلدية بوقاعة واحدة بالفئة الحجمية + 15000 ن على مستوى اقليم البحث حيث بلغ عدد سكانها 16813 ن ممثلة لوحدها 11.04 % ، و يعود ذلك الى الاهمية الادارية و السوسيو اقتصادية باعتبار ان المدينة تعد مركز او قطب اقتصادي ومركز توازن على مستوى الجهة الغربية مما جعلها تجتذب و تستقطب كل الجهة مما جعل التعمير و النمو بها يعرف وتيرة متزايدة ، و الى جانبها توجد ثلاث تجمعات لا تتجاوزها الا بنسبة ضئيلة مشكلة في مجموعها 14.28 % وتشمل كل من عين عباسة ، عموشة و عين الكبيرة ، و ما يميز هذا الاحصاء هو سيطرة الفئة الحجمية 1000- 2500 ن على باقي الفئات اذ مثلت لوحدها 41.05 % تليها الفئة الموالية الاقل من 1000 ن ب 16.93 % مما يعني سيطرة الشبكة القروية على الهيكل و القاعدة السكانية بإقليم البحث حيث لا يزال الإقليم يحافظ على ريفيته فالتجمعات الثانوية و المنطقة المبعثرة لا تزال ماثلة إقليميا و حافظة للسكان (ليس هذا بالمطلق) كما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم : 19 التركيب الحجمي للسكان حسب إحصاء 1987

الفئات الحجمية	عدد المراكز	نسبة المركز إلى المجموع	عدد سكان المراكز	نسبة سكان المركز مقارنة بالمجموع
+ من 15000 ن	1	1.12	16812	11.04
15000 -5000	3	3.37	21738	14.28
5000 – 2500	7	7.86	24778	16.28
2500 – 1000	40	44.94	63080	41.45
اقل من 1000	38	42.69	25768	16.93
المجموع	89	%100	152176	100 %

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء 1987



2-6 – التركيب الحجمي حسب إحصاء 1998

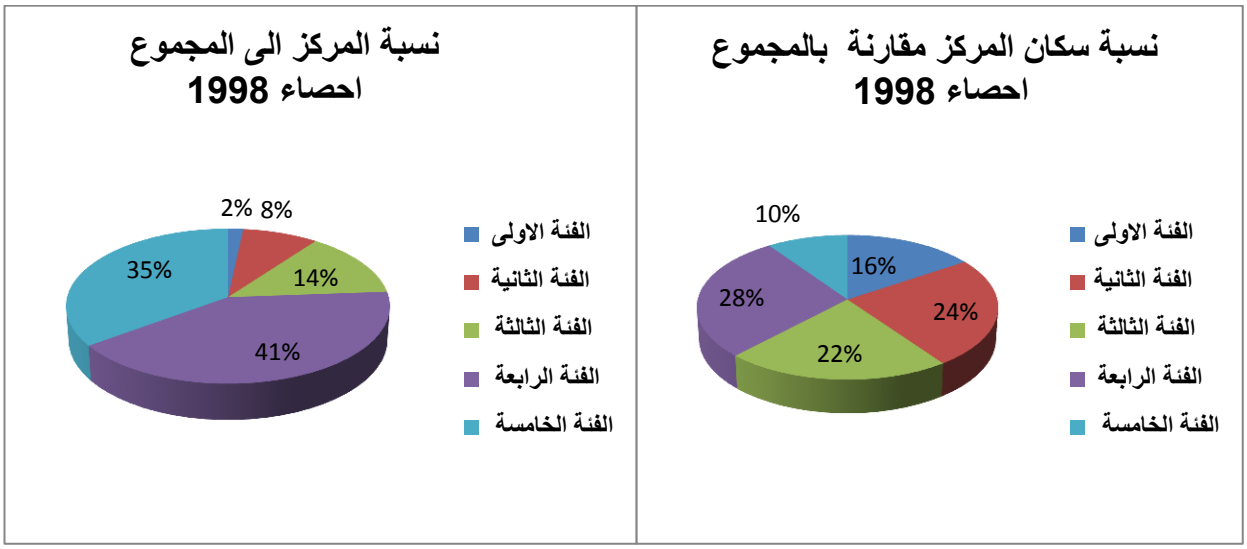
حدث تغير تام في التوزيع النسبي و السكاني للفئات الحجمية نتيجة الاختلالات السكانية التي ميزت الفترة بالذات ، الحراك او الهجرة كانت نحو البلديات الحضرية و التلية و بالخصوص الامنة منها، مما احدث قلب مثلا الفئة الحجمية من 5000 – 15000ن تضاعف عدد سكانها بين 1987 – 1998 حيث انتقلت من 21738 ن الى 68115 ن اي من 14.28 % الى 24.43 % و بالمقابل تقلص عدد سكان التجمعات الريفية

الصغير ة (القرى القزمية و المداشر)من الفئة اقل من 1000ن فبع ان كانت النسبة 16.93 % تراجعت الى 9.62 % وبعدد سكاني 25768 ن الى 26384 ن بفارق ضئيل فقدت المراكز تراتبها في هذا الإحصاء .

الجدول : 20 التركيب الحجمي للسكان حسب إحصاء 1998

الفئات الحجمية	عدد المراكز	نسبة المركز إلى المجموع	عدد سكان المراكز	نسبة سكان المركز مقارنة بالمجموع
+ من 15000 ن	2	1.70	42565	15.52
15000 -5000	10	8.54	68115	24.43
5000 – 2500	16	13.67	60031	21.89
2500 – 1000	48	41.02	77131	28.12
اقل من 1000	41	35.04	26384	9.62
المجموع	117	100%	274226	100%

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء 1998



اذن ما يمكن الوصول اليه من البيانات الاحصائية اعلاه :

- أن الحالة الأمنية المتدهورة أحدثت اختلال و قلب في الانسجام و التوازن السكان المعبر عنه من اتزان الفئات الحجمية لإحصاء 1987 ، حيث الواقع التراتبي لإحصاء 1998 غير مرغوب فيه و لا يخدم التوازنات و التوزيع الحجمي المؤدي الى تنمية مندمجة على مستوى اقليم البحث .
- الوضع الاقتصادي الاجتماعي المميز للإقليم على عموم تجمعاته و التنمية المغيبة و التي عرضت اغلب التجمعات الى الاقصاء و التهميش و الفروق المجالية كانت من وراء سلبية هذا التوزيع مما يسجل دينامية متراجعة بالاقليم تعقد من امكانات و فرص تنميته في الافاق .

6- 3 – التركيب الحجمي حسب احصاء2008

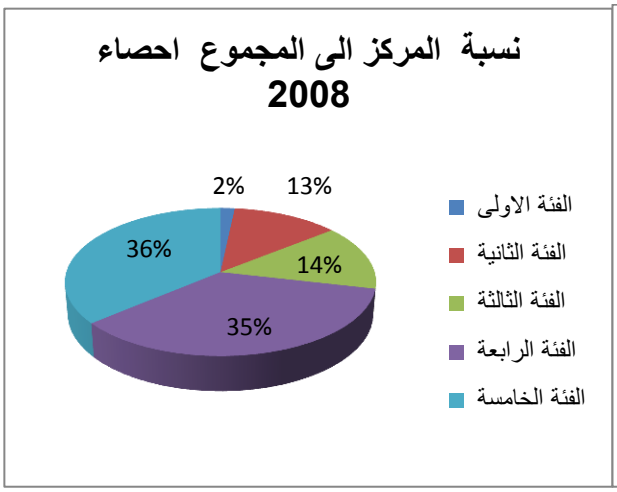
في احصاء 2008 تم التقيد ب 119 تجمعا او مركزا ممثلة 313828 ن بفارق مركزين **(02)** عن احصاء 1998 و بفارق سكاني **39602 ن** ، اما اذا اخذنا الفارق من حيث اطول فترة بين إحصاءين **(1987 – 2008)** فنجد الفارق مهم **30 مركزا** و محصلة فارق سكاني **161652 ن** ،لان معطيات احصاء 1998 يشوبها جانب من الشك حول مصداقية المعطيات و صحتها لما تميزت به الفترة من تدهور امني ، و للوقوف على مدى التطور الحاصل في هذه الفترة نقوم باستقراء معطيات الجدول ادناه:

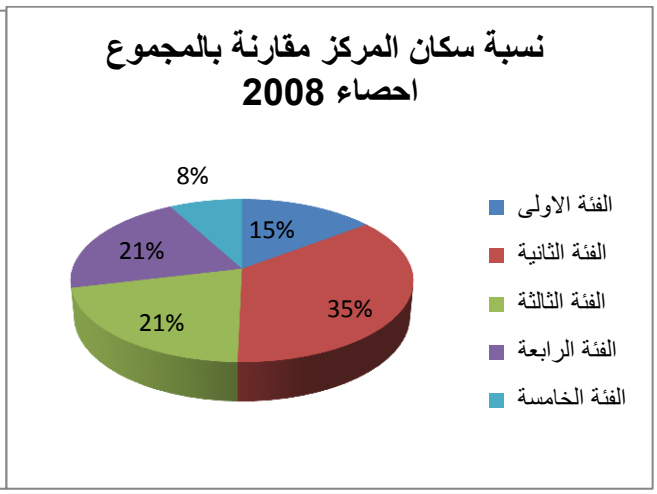
الجدول رقم : 21 التركيب الحجمي للسكان

حسب احصاء 1987 - 2008

الفئات الحجمية	عدد المراكز		نسبة المركز الى المجموع		عدد سكان المراكز		نسبة سكان المركز مقارنة بالمجموع	
	2008	1987	2008	1987	2008	1987	2008	1987
+ من 15000 ن	2	1	1.68	1.12	46204	16812	14.72	11.04
15000 -5000	15	3	12.60	3.37	111799	21738	35.62	14.28
5000 – 2500	17	7	14.28	7.86	65692	24778	20.93	16.28
2500 – 1000	42	40	35.29	44.94	65222	63080	20.78	41.45
اقل من 1000	43	38	36.13	42.69	24911	25768	7.93	16.93
المجموع	119	89	100%	%100	313828	152176	100%	100 %

المصدر :الديوان الوطني للإحصاء 1987 و 2008





اهم ما يمكن ملاحظته من خلال التمثيل البياني و معطيات الجدول النتائج الاتية :

- الزيادة المعتبرة في عدد المراكز من 89 الى 119 ، اذ يعد تطورا متزنا اقليميا .
- على المستوى العددي انحصرت الزيادة بالخصوص في الفئات الحجمية 5000 – 15000 ن حيث انقل العدد من 3 مراكز في 1987 الى 15 مركزا بفارق 12 مركزا ، و كذلك بالنسبة للفئة الحجمية 2500 – 5000 ن من 7 الى 17 مركزا حيث الاتجاه الى تحضر اغلب تجمعات الاقليم و لو ان ذلك فقط من الوجهة الكمية .
- الفئات الدنيا حجميا لم تعرف سوى اعداد محدودة في المراكز ، 2 بالنسبة للفئة 1000-2500 ن و 5 بالنسبة للفئة الاقل من 1000 ن مما يكشف عن حجم الهجرة و عدم بروز تجمعات ريفية في الفئتين الاخيرتين .
- يمكن الوقوف كذلك على الاختلاف بين الاحصائين من حيث التباين النسبي في توزيع المراكز الى المجموع فمثلا الفئة 1000- 2500 ن انتقلت النسبة من 44.49 % في 1987 لا تثل سوى 35.29 % حسب احصاء 2008 كذلك بالنسبة للفئة اقل من 1000 ن اذ مثلت 42.69% في 1987 لم تسجل سوى 36.13 % في 2008 رغم ان عدد المراكز انتقل من 38 الى 43 مركزا فيعود ذلك الى نمطية المراكز حسب كل احصاء .

- بالنسبة لسكان المراكز بين الاحصائين يلاحظ تطور ملموس في الفئات الحجمية الثلاثة الاولى و اهمها في النسبة المسجلة على مستوى الفئة الثانية من 14.28 % الى 35.62 % اذ الذي يطبع اغلب المراكز هو الاتجاه الى التجمع و التحضر اكثر ، اما الفئات المتراجعة فكانت الاخيرة منها مثلا 1000 – 2500 ن فمن 41.45 % في احصاء 1987 الى 20.78 % في 2008 مما يجعل الاقليم انه يشد اكثر الى افراغ تجمعاته و هجرتهم . اما اذا اخذنا الفارق السكاني بين 1987 – 2008 للفئة الحجمية اقل من 1000 ن فلقد مثلت ما مجموعه 25768 ن في احصاء 1987 ليتراجع الى 24911 ن اي بنمو سلبي ، مما يطرح تحديا صعبا في مجال نوعية التوزيع و النمو على مستوى اقليم البحث .

7- الكثافة السكانية

تمهيد

يستفاد من هذا المؤشر (مع ادماج باقي المؤشرات) في الاستدلال على درجة ازدحام الاقليم او الوحدات الادارية المكونة له ومنه توجه استراتيجيات و سياسات للتنمية او اعادة توزيع السكان في الاقليم من اجل الوصول الى تحقيق توازنات اقتصادية سكانية و تجهيزية و بالتالي تتأتى تنمية متوازنة و مندمجة على غرار الاقليم المعني بالدراسة .

لما كان حجم السكان المطلق يعجز عن إعطاء صورة واضحة عن الإمكانات السكانية لمنطقة ما ، لذلك فهو لا يصلح ان يكون مقياسا للمقارنة بين الوحدات ، لهذا يفضل اغلب الباحثين اللجوء الى مفهوم الكثافة و من هنا تأتي أهمية دراسة الكثافة لأي منطقة كانت ، فكلما كانت المنطقة صغيرة و متجانسة في المظهر الجغرافي كلما أعطت الكثافة مفهوم أدق ، و نظرا لأهمية مقياس الكثافة فقد تعددت وحداته بحسب الهدف منه ووجهة نظر الباحثين [1].

عرف إقليم الولاية نموا سكانيا معتبرا على امتداد الفترات الإحصائية لخلفيات عديدة، فأصبحت من الأقاليم الجاذبة للسكان، إذ ترتب من بين الولايات الثانية حجما و الاهم في فارق النمو حيث عرفت الكثافة السكانية زيادة ملحوظة من تعداد إلى آخر مع زيادة الفارق بشكل متميز فيما بين 1989 -2008 حيث سجلت 76.79 ن/كلم^2 في حين أن الفارق لم يكن سوى47.92 ن/كلم^2، الفارق في الكثافة ليس في نفس المستوى ببلديات الدراسة حيث عرفت تراجع في المرحلة الأخيرة (1998 -2008) فقط 2.76 ن/كلم^2 بينما في المرحلة السابقة (1987 – 1998) سجلت 34.12 ن/كلم وعليه فإقليم الدراسة يسير في اتجاه متراجع عن الديناميكية العامة التي تعرفها الولاية و الجدول الموالي يوضح تطور الكثافة السكانية و مدى تباينها .

الجدول رقم : 22 تطور الكثافة السكانية بين 1987 - 2008

الفترة الإحصائية	1987	1998	2008
كثافة بلديات الدراسة	150.79	184.91	187.67 ن/كلم^2
كثافة الولاية	152.77	200.69	277.48 ن/ كلم^2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء1987 – 2008

7- 1 توزيع الكثافة السكانية:

تعد كثافة السكان بمثابة المحصلة النهائية للتفاعل بين عناصر البيئة الطبيعية و البشرية ، فهي مرآة تعكس العوامل الطبيعية و البشرية مجتمعة و متفاعلة [2] فعلى ضوء هذا تتباين الكثافة السكانية عبر إقليم الدراسة

[1] - شيماء احمد الجبوري . التباين المكاني لأنواع الكثافات السكانية في محافظة بغداد . باستخدام نظام المعلومات الجغرافية .رسالة ماجستير . بغداد 2006

[2]- محمد السيد غلاب ، محمد صبحي عبد الكريم . السكان جغرافيا و ديموغرافيا . الانجلو مصرية القاهرة 1996 ص : 93

بفوارق متمايزة بين المراكز الحضرية ذات الطاقات و القدرات الاقتصادية و المتحسنة من الوجهة الأمنية و البلديات الريفية الجبلية الفقيرة و التي تعاني من حدة النائية و العزلة الى جانب انها اصلا متراجعة النمو لخلفيات عديدة ، فبلدية عين الكبيرة تسجل 566.99 ن /كلم^2 و بلدية حربيل وواد البارد الجبلية و المعزولة التي عرفت تقلبات أمنية شديدة الأثر لا تسجل سوى42.88 ن/كلم^2 و46.66 ن/كلم^2 و هي اخفض الكثافات.

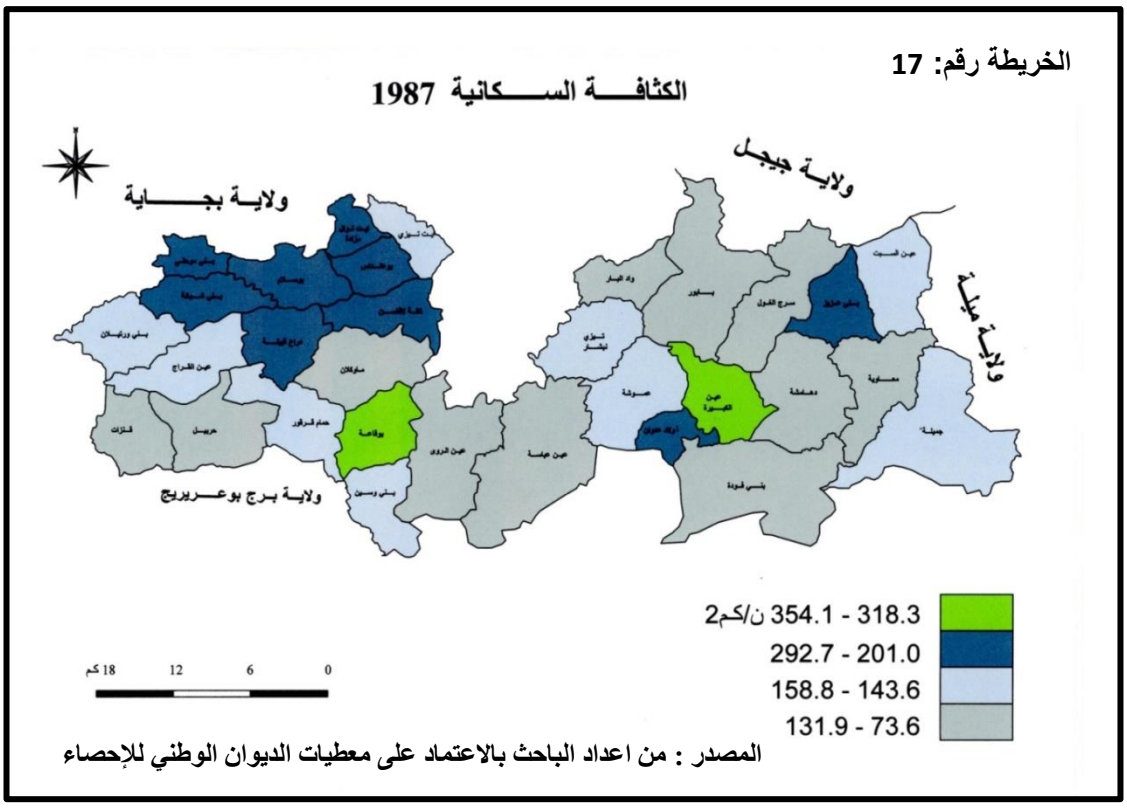
تتحكم العوامل الطبيعية و الاقتصادية الاجتماعية إلى حد كبير في رسم مفارقات الكثافة إلى جانب العامل الأمني الذي يساهم بدوره في توجيه و تحديد الديناميكية و التراجع من حيث الاتجاه نحو التركز أو تفريغ الإقليم من الاستقرار السكاني و هذا يعطي صورة واضحة عن اثر الانتقال و الحراك السكني بين مختلف المناطق الجغرافية و الوحدات الإدارية و في تباين النمو السكاني من منطقة إلى أخرى و كذلك في إعادة توزيع السكان و كثافتهم بين مختلف الفترات الإحصائية لما تعرض اليه الاقليم من تحولات و دينامية اقتصادية اجتماعية ، عدم وجود مستوى من التكافؤ في فرص التنمية و الحالة الامنية كانا الاشكال الرئيس في تباين التوزيع السكاني واختلاله بين جهات الاقليم مما يطرح تحديات تعرقل استراتيجية الدولة الرامية الى اعادة تعمير الارياف و المناطق الفقيرة بالخصوص الجبلية و المتضررة اكثر من الحالة الامنية الفارطة.

لمعرفة التطور الحاصل في الكثافة السكانية على مستوى الاقليم تم التقيد بالأساس بمعطيات 1987 و 2008 الى جانب دراسة محصلة التطور في هذا المؤشر بين الفترتين الاحصائيتين .

2-7 الكثافة السكانية 1987

متوسط الكثافة السكانية بإقليم الدراسة 150.79 ن/كلم^2 وهي ادنى من متوسط الكثافة للولائية 152.77 ن/كلم^2 بفارق طفيف 2.02 ن/كلم^2، تتجمع البلديات في اربع فئات من حيث الكثافة و حجم الفروق متقارب نوعا ما بينها ، المراكز الحضرية تشمل اعلى الكثافات لما تتميز به من استئثار و استقطاب تنموي ، الى جانب المراكز الثانوية التي تم الارتقاء بها اداريا الى مصاف بلديات بعد التقسيم الاداري 1984 .

الخريطة رقم: 17



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

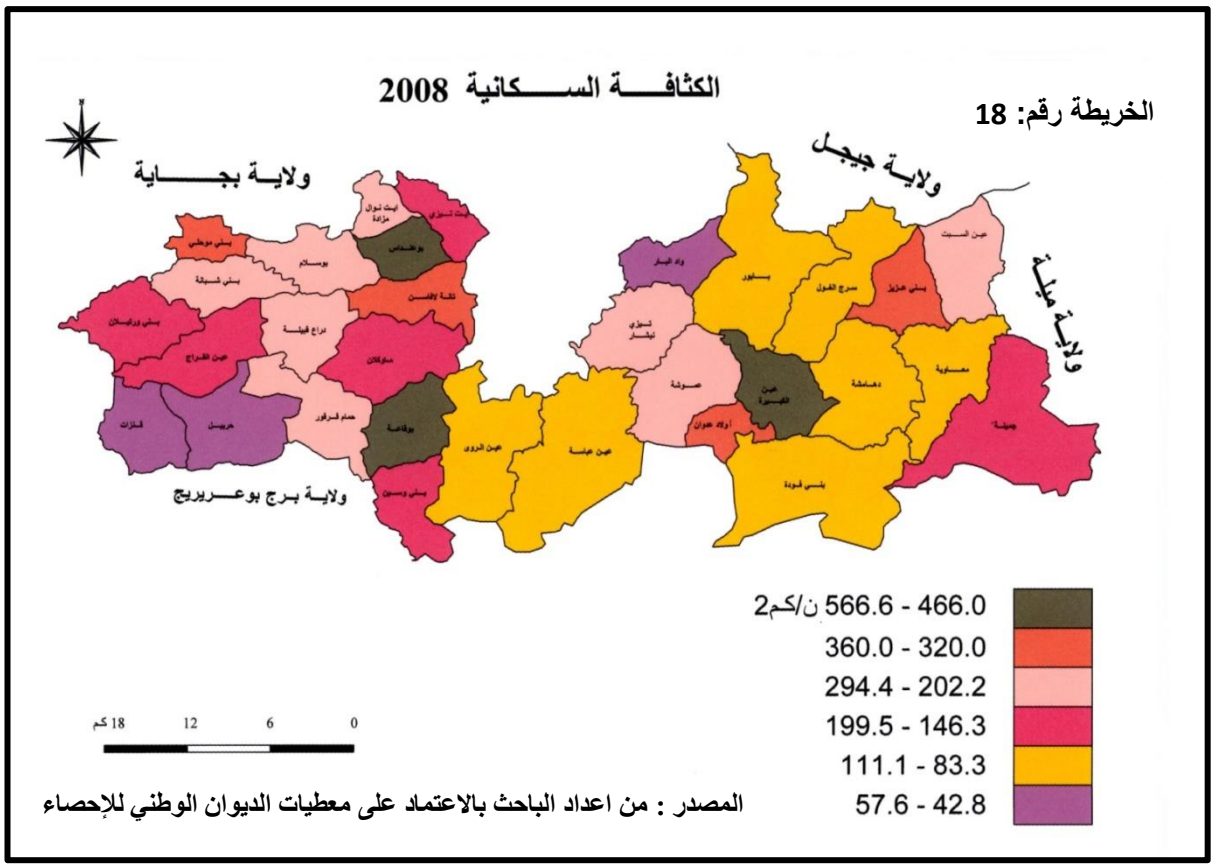
- **البلديات ذات الكثافة العالية** : تتميز بكثافات عالية تتراوح ما بين **318.3 – 354.1 ن/كلم²** في كل من التجمعات الحضرية و المتمثلة في عين الكبيرة و بوقاعة باعتبارها مراكز عمرانية جد هامة و مراكز نمو في الاقليم .
- **البلديات ذات الكثافة المرتفعة:201 – 292.7 ن/كلم²** ذراع قبيلة ، تالة ايفاسن ،اولاد عدوان ، بني شبانة ، بني موحلي ، بني عزيز ، ايت نوال مزادة ، بوسلام ، بوعنداس
- **البلديات ذات الكثافات المعتدلة : 143.6 – 185.8 ن/كلم²** بني ورتيلان ، حمام قرقور ، بني حسين ، جميلة ، عين السبت ، عموشة ، ايت تيزي ،عين القراج ، تيزي نبشار
- **البلديات ذات الكثافة المنخفضة 73.6 – 131.9 ن/كلم²** دهامشة ، عين عباسة ، بني عباسة ، بني فودة ، عين الروى ، معاوية ، حربيل ، قنزات ، واد البارد ، سرج الغول ، بابور ، ماوكلان

من خلال هذا التوزيع نلاحظ ان الكثافات السكانية الضعيفة تتركز في البلديات الحديثة النشأة في المنطقة التلية و الجبلية في الجهات الشمالية الغربية و الشرقية بالخصوص .

3-7 الكثافة السكانية 2008

متوسط الكثافة في هذا الاحصاء بإقليم الدراسة 187.67 ن/كلم²لم تسجيل سوى فارق 36.88 ن/كلم² ، فالديناميكية و التطور الحاصل محليا ليس في نفس النسق الذي يسجل على مستوى الاقليم الولائي من خلال ان المتوسط الاقليمي ارتفع في هذا الاحصاء الى حدود 277.48 ن/ كلم² و تم تسجيل فارق جد معتبر 124.71 ن/كلم² مما يعني ان الاقليم المعني بالدراسة كان جد متأثر بالحالة الامنية و حركة النزوح الكبيرة التي كانت الى خارج الاقليم ، في الوقت الذي عرفت فيه باقي مناطق الاقليم الولائي، يمكن استقراء اتساع الفروق و التباينات من المستويات الاتية والتي تعد قلبا واضحا لما كانت عليه بلديات الاقليم من حيث التوزيع في 1987 .

الخريطة رقم: 18



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

- **البلديات ذات الكثافة العالية جدا 466 – 566.6 ن/كلم^2** بوعنداس ، بوقاعة ، عين الكبيرة
- **البلديات ذات الكثافة العالية 320 – 360 ن/كلم^2**بني موحلي ، بني عزيز ، اولاد عدوان ، تالة ايفاسن
- **البلديات ذات الكثافة المرتفعة 202.2 – 294.4 ن/كلم^2**عين السبت ، حمام قرقور ، ايت نوال مزادة ، بني شبانة ، ذراع قبيلة ، بوسلام ، عموشة ، تيزي نبشار
- **البلديات ذات الكثافة المعتدلة 146.3 – 199.5 ن/كلم^2** بني ورتيلان ، ماوكلان ، ايت تيزي ، بني حسين ، عين القراج ،جميلة
- **البلديات ذات الكثافة المنخفضة 83.3 – 111.1 ن/كلم^2** معاوية ، دهامشة ، سرج الغول ، عين عباسة ، عين الروى ، بابور ، بني فودة

البلديات ذات الكثافة المنخفضة جدا - 42.8 – 57.6 ن/كلم^2 حربيل ، واد البارد ، قنزات

اهم ما يتم استخلاصه من التطور في الكثافة السكانية بين الاحصائين هو الانخفاض في الكثافة السكانية بالبلديات الجبلية الى دون 70 ن/ كلم ^{2} في احصاء 2008 كما توضحه بيانات الفئة الاخيرة اعلاه ، نتيجة الهجرة التي ميزت هذه الفترة بالذات ، كما يلاحظ كذلك الفارق المرتفع الذي سجلت بلدية بوعنداس و بوقاعة و عين الكبيرة اذ مثلت بؤر اجتذاب حقيقية للسكان مما اثر على التوازنات المكانية من حيث التركز السكاني بالمراكز الحضرية و الذي تعدى السياسات المرجو تحقيقها في المخطط الولائي للتهيئة العمرانية الذي راهن على تعمير المناطق الجبلية و الحد من الهجرة الريفية و التركز السكاني الشديد بالمراكز الحضرية خصوصا مراكز النمو الاقليمية عين الكبيرة و بوقاعة و التي تحولات من مراكز توازن الى مراكز اختلال و تأزم .

4-7 محصلة التطور في الكثافة السكانية بين الاحصاءات السكانية

من معطيات **الجدول رقم:17 و الخريطة رقم:18** يمكن ملاحظة الآتي:

- استمرار ارتفاع الكثافة السكانية في بلديات عين الكبيرة و بوقاعة في كل فترات الإحصاء السكاني لكونها تمثل قطب اقتصادي و بها مستوى مقبول من البنية التحتية ، إلى ارتقاء بلدية بوعنداس في إحصاء 1998 إلى مستوى هذه البلديات لما عرفته من حراك تنموي واجتذاب سكاني من المراكز المجاورة ، وهي التي تمثل في الراهن مراكز و أقطاب اتزان ترابي في القسم الشمالي بجهاته الجغرافية .
- في المستوى الثاني تقع البلديات التلية و الجبلية واغلبها يقع في القسم الأوسط و الجهة الشمالية الغربية و ذات إمكانيات تنموية و بنية من الخدمات و التجهيزات المؤهلة نوعا ما في الحفاظ جزئيا على سكانها و استقطاب من الجهات الأخرى ، و هي من البلديات التي تعرف ديناميكية و حراك تنموي و سكاني و تشهد خصوصية من الاتزان في بعضها وتحول في أخرى .
- اضعف الكثافات السكانية هي في المناطق الجبلية الشمالية واد البارد ،سرج الغول ، معاوية و الدهامشة ما بين 40-80 ن/كلم^2 و قنزات و حربيل في القسم الشمالي الغربي ما بين 40 -60 ن/كلم^2 ،و هذا الضعف الكثافة مرده بالدرجة الأولى الجانب الأمني و تأثيرات تلك الفترة في الحراك السكاني و التدفقات المتزايدة نحو المراكز الحضرية ،إلى جانب التخلف التنموي و المشكلات الاجتماعية الضاغطة إلي تعرفها المراكز العمرانية في الجبال
- أدنى الكثافات السكانية هي في تجمعات الجبال حيث الهجرة الفقر و التخلف التنموي و ضعف البنية التحتية و تحولها تدريجيا إلى مجالات طاردة لسكانها و تعرف تأزم حقيقي لإطار الحياة فيها مثل حربيل واد البارد...الخ .

7- 5 الكثافة السكانية ما بين:1998 - 2008

متوسط الكثافة السكانية على مستوى الإقليم في هذه المرحلة 187.6 ن/كلم^2 وهي اضعف من المتوسط الولائي الذي يسجل 227.4 ن/كلم^2 ،نصف عدد البلديات يعرف تراجعا عن هذا المتوسط ، ويتم تحديد هذا التوزيع وفق الفئات الآتية:

المنطقة ذات الكثافة العالية جدا:

تتراوح الكثافة السكانية ما بين : 466.6 - 566.6 ن/كلم^2 و تضم ثلاث بلديات عين الكبيرة بوقاعة و بوعنداس وتعد كمراكز حضرية وأقطاب اقتصادية إلى جانب ما تتوفر عليه من تجهيزات و خدمات عالية و بنية تحتية متطورة و هي من المراكز التي تراهن عليها الولاية في التوازنات الإقليمية على مستوى الإقليم الشمالي في الحد من الهجرة الريفية و التنمية المحلية و خاصة الشغل، بلدية عين الكبيرة تعد النموذج الاقتصادي الصناعي و الخدماتي أما بلدية بوقاعة فقاعدة التجهيزات و الخدمات و ما تؤديه من وظائف في هذا الشأن هو الذي جعلها محل اجتذاب سكاني و في مستوى ثاني بعد عين الكبيرة و كلاهما يقع في المنطقة التلية، أما بلدية بوعنداس الجبلية فيعود التركز السكاني إلى ارتقائها إلى مركز دائرة و بالتالي تأسيس قاعدة من التجهيزات و الخدمات تدريجيا على غرار البلديات السابقة إلى جانب انتعاش و حيوية الاستثمار العام و الخاص الذي حفز الاتجاه نحو التركز و التجمع وأصبح المجال محلا للتدفقات السكانية من المناطق الثانوية و المبعثرة في توطين مشاريع صناعية بالخصوص مواد البناء.

منطقة ذات كثافة سكانية عالية :

تتراوح الكثافة ما بين: 320-360 ن/كلم^2 تشمل أربعة بلديات تالة ايفاسن و بني موحلي في القسم الشمالي الغربي وأولاد عدوان و بني عزيز في القسم الغربي، منها ما يقع في المنطقة الجبلية و التلية و هي عبارة عن مراكز مهمة من حيث قربها من المراكز الأقطاب كبلدية تالة ايفاسن لدائرة بوعنداس و أولاد عدوان لبلدية عين الكبيرة ، تعد هذه البلديات بمثابة أقطاب تنمية برزت بعد التحولات نحو اقتصاد السوق و تحرر الاستثمار بها إلى جانب طاقاتها المحفزة في اجتذاب السكان نحوها لم عرفته من استقرار امني و تنمية محلية فكانت وجهة و مقاصد مفضلة بالنسبة للريفيين من المناطق الجبلية بالإضافة التجمعات المبعثرة التي تشهد العزلة و التخلف.

منطقة ذات كثافة سكانية متوسطة :

تتراوح الكثافة بها ما بين : 191 – 263.4 ن/كلم^2 تشمل عشر بلديات اغلبها يقع في القسم الغربي من الدراسة ماعدا بلدية عموشة في القسم الغربي ،من حيث معدل الكثافة تتجاوز المتوسط المسجل على مستوى البلديات 187.6 ن/كلم^2 وماعدا بلديات بني حسين، واد السبت ،حمام قرقور وايت نوال مزادة و عين لقراح فالباقي منها يتجوز المتوسط الولائي 227.4 ن/كلم^2 ،تعرف في مجموعها مصاعب طبيعية و شبكة طرق بحاجة إلى تطور إلى جانب إمكاناتها وطاقاتها المحدودة تنمية محلية بحاجة إلى دعم أكثر خاصة و أنها كشفت عن احتواء و تركز معتبر للسكان خاصة الواقعة في المنطقة التلية القريبة من المراكز الحضرية بوقاعة بوعنداس في الجزء الغربي و بلدية عموشة التي تعرف ديناميكية قوية جراء شبكة الطرق و الوصل بين ولاية بجاية وسطيف .

منطقة ذات كثافة قريبة من المتوسط:

تمثل سبعة بلديات تتراوح الكثافة السكانية بها ما بين:103 -178.3 ن/كلم^2 منها بلديات تليه كعين الروى و عين عباسة و موكلان في القسم الغربي و بني فوده و جميلة في الجزء الشرقي ذات نشاط فلاحي وطاقات

مناسبة في باقي المجالات مهيكلة بشبكة طرق هامة و تعرف تأخر تنموي لما تعرفه من حركة يومية لسكانها نحو الأقطاب الاقتصادية من اجل الشغل و الخدمات ،و يبقى الوسط الجبلي في بلدية البابور و بني ورتيلان يضم كثافة سكانية معتبرة بالرغم ما عرفه هذا الوسط من تحولات اقتصادية و اجتماعية من جراء الأوضاع الأمنية المتدهورة في مرحلة التسعينات فأصبحت عبارة عن فضاءات طاردة للسكان و تشهد حالة من التراجع و الفقر و التخلف و التهميش الإقليمي .

المنطقة ضعيفة الكثافة السكانية:

تضم هذه المنطقة ستة بلديات ،وهي تقع في الإقليم الجبلي ذات مقومات و موارد محدودة جدا كان للأثر الأمني الدور البارز في تحفيز الهجرة منها و إفراغها من مواردها البشرية مما عقد من أوضاع هذه البلديات و ازدياد حدة الفوارق بينها و باقي الإقليم الأخرى و تعرف الأجزاء الغربية اضعف الكثافات ممثلة في حربيل 42.8 ن/كلم^2 وقنزات 57.6 ن/كلم^2 .

استخلاص عام

للحكم على ظاهرة معينة يفترض تتبعها خلال سلسلة زمنية معينة بهدف الوقوف على مسارات توزعها و تطورها و من ثم إعطاء حكما مطلقا لها أو عليها وهذا ما قصدنا تحقيقه من دراسة ظاهرة الكثافة السكانية و تطورها و توزعها عبر المجال الإقليمي[1] ، للتتبع تطورات و ديناميكية هذا العنصر الكاشف عن خلفيات الحراك السكاني وواقع التنمية في الإقليم زمنيا نجد أن :

- سجلت ستة بلديات تراجع و تناقص في الكثافة السكانية بين 1987 – 1998 في حين أن خمسة وعشرون بلدية عرفت تزايد في الكثافة و بفوارق متباينة تعكس الاختلاف و التمايز في المقومات بينها من الوجهة الاجتماعية الاقتصادية و الجغرافية (المقومات الطبيعية) ، أما في المرحلة الثانية 1998 – 2008 فتضاعف عدد البلديات السلبية إلى ثلاثة عشر ما يعني أن البلديات التي عرفت الاستقرار و النمو لم تكن سوى سبعة عشر ، فاهم ما يميز هذه الفترة الجانب الأمني الذي احدث تطورا سلبيا في التوزيع السكاني و تحكم في توجيه انشغالات الدولة أنها تكون أساسا نحو استرجاع الأمن و الاستقرار كأولوية على حساب التنمية التي عرفت نوع من الركود في هذه الفترة و تأتي البلديات الجبلية المعزولة و الفقيرة كحالة احتوت دائرة هذه الأوضاع المتدهورة و لا تزال تعاني منها في الراهن .

- تركز الكثافة السكانية في الإقليم التلى من الدراسة حيث الطاقات الجغرافية و النشاط الزراعي إلى جانب مناطق النشاط و البنية التحتية الموجودة بأغلب هذه البلديات أومن خلال قربها من المراكز الحضرية في إطار رحلة العمل اليومية و التنقلات لإشباع الحاجات الخدمية ، أما البعض من التجمعات الأخرى الواقعة في الجبال أو عند أقدامها في القبائل الصغرى (بني شبانة ، بوعنداس ، تالة ايفا سن) لا تزال تحويلات المهاجرين تساهم بقدر مناسب في إعالة السكان و الدفع بالاستثمار خاصة في قطاع البناء و النشاط التجاري في حين التجمعات المجاورة لها فتعرف تناقص في الكثافة.

- من خلال دراسة التطور بين المرحلتين الإحصائيتين و التمثيل الخرائطي يتضح جليا توزيع في أربعة مستويات :

[1]- علاوة بولحواش . مرجع سبق ذكره . ص : 86

المستوى الأول : البلديات ذات الحراك الايجابي و الكثافة المتزايدة تدريجيا من 1987 إلى 2008 وهي عين الكبيرة ،أولاد عدوان ، عموشة ، تيزي نبشار ، بوعنداس ، بوقاعة ، عين الروى، بني حسين حمام قرقور ، موكلان ، تالة ايفا سن ، بني فودة ، عين عباسة ،رغم الفارق المسجل فيما بينها إلا أنها تعبر عن ديناميكية ايجابية بحكم أن هذا التزايد ليس وليد الصدفة بل نتيجة استثمار و تنمية محلية شكلت دافعية للديناميكية بهذه البلديات .

المستوى الثاني: البلديات ذات الحراك السكاني السلبي و الديناميكية المتراجعة ، إذ تتجه إلى إفراغ مجالها من السكان حسب التصنيف و الوقوف على وتيرة التناقص ، و تتمثل في بلديات بابور، سرج الغول ، واد البارد ، قنزات ،و هي البلديات الجبلية الفقيرة حيث التخلف و التأخر التنموي و العزلة و الطاقات المحدودة اقتصاديا ....

المستوى الثالث :الايجابية الكثافة في المرحلة الأولى (87 -98) و المتقهقرة في المرحلة الثانية (98 – 08) منها بلديات الدهامشة ،معاوية ، بني ورتيلان ، عين القراج ،بني موحلي ،بوسلام ، ايت تيزي ، ايت نوال مزادة ،ذراع قبيلة ، جميلة .....

المستوى الرابع : وهو المستوى الأضعف عدديا من حيث الايجابية في تحسين معدل الكثافة السكانية ،فقط بني ورتيلان حيث تم الانتقال من 211.3 ن/كلم^2 إلى 234.2 ن /كلم^2 في إحصاء2008 و بقدر اقل في بلدية حربيل من من42.59 إلى 42.88 ن/كلم^{2}لطبيعة الحراك السكاني او الهجرة المميزة تاريخيا لمثل هذه الاقاليم

8- الزيادة الطبيعية بإقليم البحث من 2004- 2009

ان تحليل العوامل التي ادت إلى النمط المتباين للنمو الكلي للسكان تفسره ثلاثة أسباب أساسية هي :

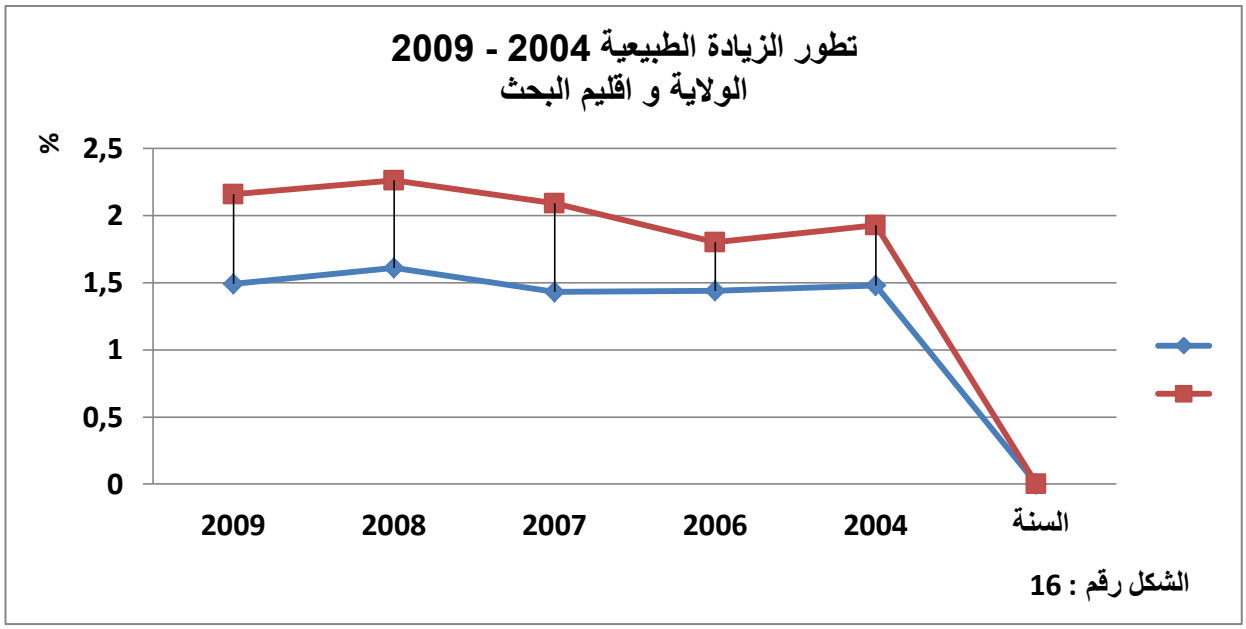
- فروق الزيادة الطبيعية للسكان .
- الهجرة
- عدم دقة و وضوح السجلات الحيوية و النتائج الاولية للتعدادات الرسمية .

الفروق في الزيادة الطبيعية فيلاحظ من خلال ارتفاع معدلاتها بسبب التطور و الانتشار النسبي للخدمات و ظروف العناية الصحية و الثقافية ، مع بقاء معدلات الولادة و شبه ثابتة، أو تناقص ببطء تدريجي بسبب ارتباطها بعوامل اجتماعية - اقتصادية – ثقافية و ديموغرافية أكثر تشابكا و تعقيدا[1] .

الجدول رقم: 23 تطور الزيادة الطبيعية 2004 – 2009

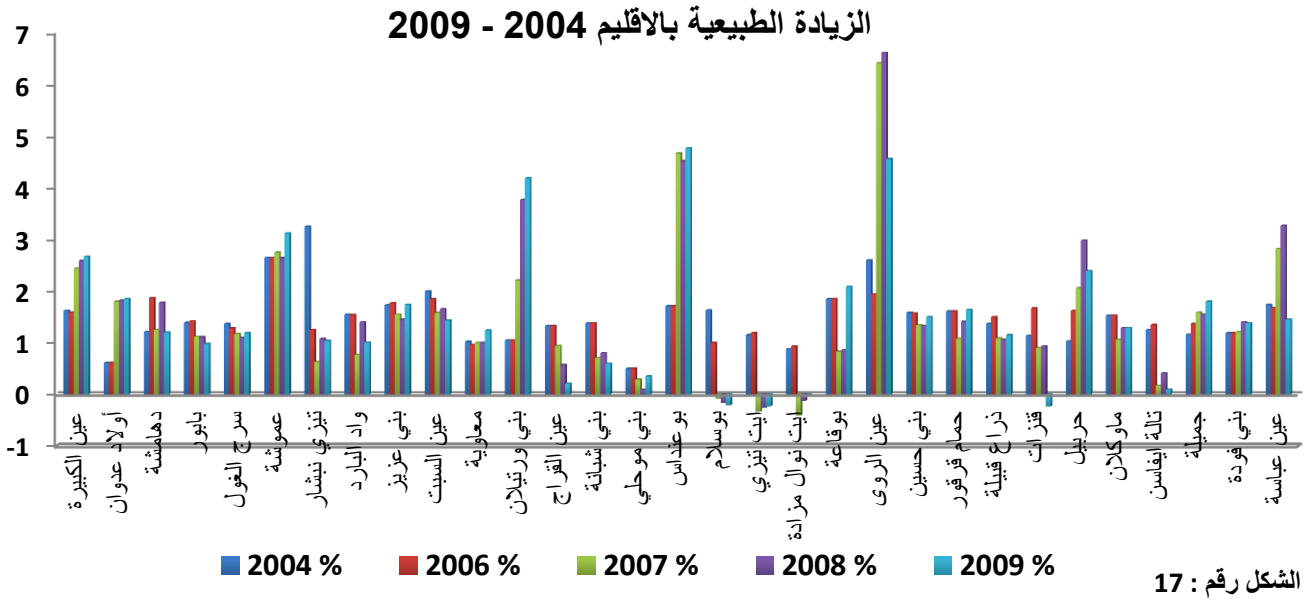
السنة	2004	2006	2007	2008	2009
م/ الدراسة	1,48	1,44	1,43	1,61	1,49
الولاية	1,93	1,8	2,09	2,26	2,16

[1] - علاوة بولحواش . مرجع سبق ذكره . ص : 74



الشكل رقم : 16

من المحصلة النهائية لمعدلات الزيادة الطبيعية يلاحظ ان بلديات الاقليم متمايزة و بفوارق هامة مع الاقليم الولائي على امتداد كل سنوات التعداد التي تم تسجيلها بمصالح الحالة المدنية كم توضحه بيانات الجدول اعلاه ، مما يترجم الحالة المتراجعة للأوضاع العامة بالاقليم من الوجهة الصحية الاقتصادية و الثقافية باستثناء العدد القليل من التجمعات الحضرية .

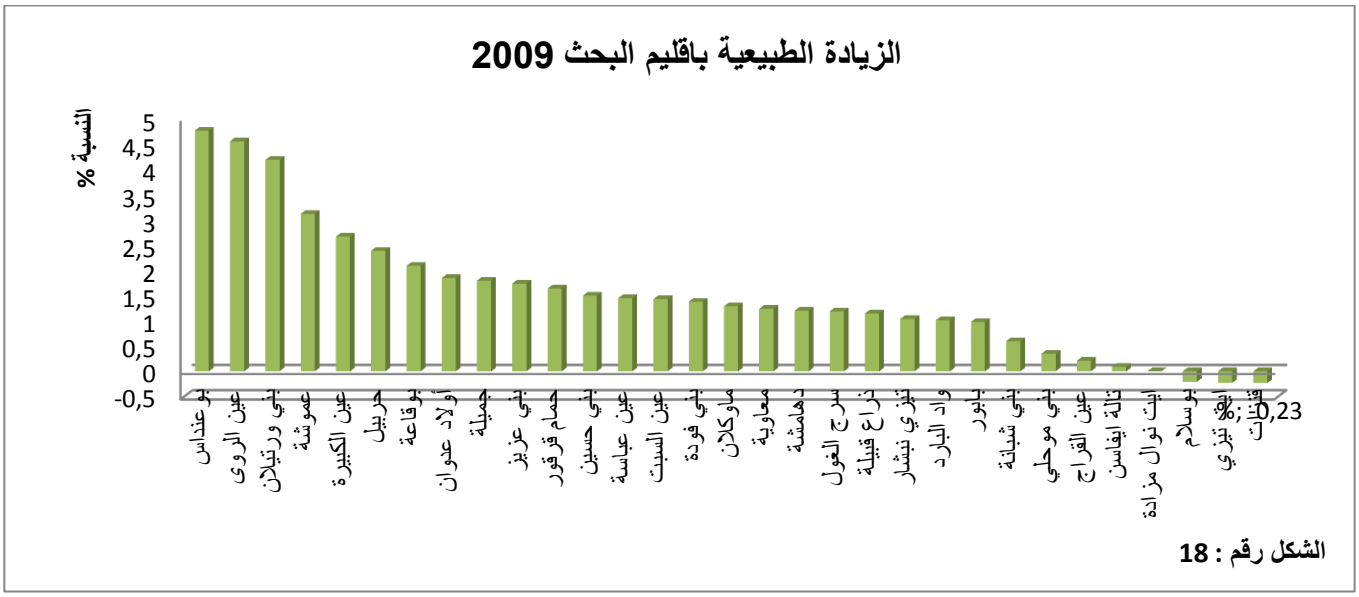


الشكل رقم : 17

أما على المستوى المجالي فيلاحظ انه ابتداء من 2007 بدأت بعض البلديات الشمالية تسجل انخفاضا ملموسا في معدلات الزيادة الطبيعية من خلال ارتفاع معدل الوفيات و تدني عدد الولادات ، منها بوسلام 0.08% و ايت تيزي وايت نوال مزادة الجبليتين ب – 0.3% و – 0.4 %على الترتيب فهي البلديات المعرضة اكثر للفقر و الهجرة ، ثم تتابع نفس النمط المتراجع لكن بفارق نسبي كما هو الحال في 2008 بنسب على الترتيب - 0.1 %، - 0.2 %، -0.1%اما في 2009 فتضاف بلدية قنزات بمعدل سلبي – 0.2

% و تسجل بلدية ايت نوال مزادة توازن و تساو بين الولادات و الوفيات 0.09% لكلاهما ، مع بقاء سلبية الزيادة الطبيعية في بلدية بوسلام - 0.2 % و – 0.2 % بايت تيزي ، و سببية ذلك اساسا الهجرة الى بلدية بوعنداس و امتلاك هذه الاخيرة لقاعة الولادات و التأطير الصحي المناسب الى جانب المستوى الخدمي الذي تتميز به عن كامل البلديات الجبلية الواقعة في ظهيرها حيث سجلت 4.6 % و 4.7 % متجاوزة المعدلين الاقليمي و المحلي بالضعف كما توضحه معطيات الجدول رقم : **24**

لتشخيص التباين الاقليمي بالنسبة لهذه المؤشر الذي يخفي تباين و تداخل لمجموعة من العوامل اساسها ثقافي اجتماعي اي قيمي بالدرجة الاولى و خلفيات اجتماعية اقتصادية ناجمة عن التباين المكاني في التنمية المحلية ، حيث الفوارق هي محصلة الديناميكية بمجال البحث ، تم اعتبار سنة 2009 كمعبر قريب للواقع فمن البيبان ادنه يمكن تتبع التمايز في معدلات المواليد و الوفيات و الزيادة الطبيعية .



الشكل رقم : 18

من خلال الجدول رقم :**24** و التمثيل البياني يمكن الوصول الى الملاحظات الرئيسية الاتية :

- مجموع 11 بلدية تتجاوز المعدلين الاقليمي و الولائي ، فهي تمثل عدد محدود من البلديات التي تعرف دينامية ديموغرافية اقليميا مما يعني ان الوضع العام راقي في التأزم ، ومنها 7 بلديات فقط تتجاوز المعدل الولائي 2.5 % .
- ارتفاع معدلات المواليد ببعض البلديات الحضرية و الريفية و بالأخص الواقعة في الإطار الجبلي مثل بوعنداس حيث وصل المعدل إلى 4.9 % متجاوزا المعدل على مستوى إقليم البحث 1.7 % و الإقليم الولائي 2.5 % ثم و بأهمية اقل بلدية عين الروى 4.7% و بني ورتيلان 4.4 ، فهذا ما يفسر بالهجرة نحو هذه المراكز ، إلى جانب حيويتها و فعاليتها من حيث توفير الخدمة الصحية بالخصوص الى التجمعات المحلية التابعة إليها إداريا ، ومن دون الإنقاص من قيمة العامل الاقتصادي و تحسن مستوى المعيشة بها ، فهي أهم حتى من بعض البلديات الحضرية على غرار عين الكبيرة ، بوقاعة ، جميلة .....الخ ، ثم تأتي البلديات التلية تراتبها في نهاية السلم حيث تعد من البلديات الجبلية الفقيرة و المعزولة على غرار ايت تيزي 0.1 % بوسلام 0.1 % قنزات 0.3 % .
- بالنسبة للوفيات اقليم الدراسة اضعف و اقل من المعدل الولائي 0.2% مقابل 0.3 % نجد ما مجموعه 13 بلدية تتجاوز المعدلين الإقليمي و الولائي فهي من هذا الجانب أهم للتحسن العام الذي تعرفه

- معدل الوفيات مرتفع بالبلديات الحضرية و الريفية الجبلية كبوقاعة 0.9 % قنزات 0.5 % و بلدية عين الكبيرة 0.4 %بعدها ترتب البلديات الجبلية المتراجعة تنمويا ، وذات الامكانات المتواضعة اقتصاديا ، اغلب ها يعاني من الفقر و التهميش و يعرف تدني في مستوى المعيشة منها ايت تيزي و حربيل في اقصى الشمال ، وباقي البلديات اذ انها في مستوى واحد تقريبا او متقاربة الفروق .
- اما من حيث الزيادة الطبيعية 11 بلدية تتجاوز المعدل الاقليمي و الولائي على التوالي 1.4 % و 2.1 % منها 6 بلديات تسجل معدلات تتجاوز الولاية ، مما يكشف عن تدني النمو الطبيعي بالاقليم المدروس ، فكل المسببات و الخلفيات المشكلة للنمو غير مؤهلة ، مما يعني ان الاقليم يعرف تناقصا سكانيا و لا تزال الهجرة احد العوامل الرئيسية المتسببة في الديناميكية السكانية لبعض المراكز على اخرى .

9 - المنظومة العمرانية، اتجاهات النمو و التباين المكاني في اقليم البحث

تمهيد

دراسة النظم الحضرية من المواضيع الحيوية التي نالت اهتمام الكثير من الباحثين في مجال التخطيط الحضري والإقليمي بصورة عامة وجغرافية الحضر بصورة خاصة ، لما لها من أهمية تطبيقية في معالجة كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتنظيمية على مستوى الدول منفردة أو على مستوى الأقاليم المتقدمة أو النامية على حد سواء، فالتخطيط الاقليمي يهتم أيضا و بصورة خاصة بتوزيع و تطوير الشبكة العمرانية لأنها شكل من أشكال استخدامات الأرض أولا، و ثانيا فهي الإطار الأنسب في تطوير و هيكلة المجال. لكونها تتحمل عبء التنمية و توازنها، وان اختلالها ينعكس سلبا على التوازن الإقليمي، ويعمق الفروقات بين مناطقه الجغرافية[1] .

لعل حجم المدينة مرهون أكثر من غيره بأي مؤثر خارجي على المدينة ويرتهن به وزن المدينة ويرهن معه علاقات المدينة المكانية الداخلية والإقليمية، لذلك لا عجب لاهتمام الجغرافيين بدراسة هذا المتغير وإيلاءه حيز كبير من فيض دراساتهم للمدينة، وتأسيساً على ذلك، ولكون نمو المدن في حالة مستمرة بل ودائمة رغم أي ظرف تمر به، فإن المتخصصين في جغرافية المدن على معرفة أكثر من غيرهم في أن مدنهم تدعوهم لدراستها بشكل مستمر بل أن بعضها بحاجة الى دراسة دورية للوقوف على حجم المتغيرات التي مرت بها وأثرت عليها[2] ، التفاوت التنموي و الحراك السكاني بالإقليم المدروس سمحت في حدود الزمان والمكان من وجود مدن صغيرة و متوسطة اعتمد عليها كوسائط ارتكاز في التوازنات الاقليمية في القسم الشرقي عين الكبيرة و الغربي مدينة بوقاعة وفي حدود هذه المدن تنتظم شبكة من المدن و المراكز اقل اهمية في القسم الشمالي الجبلي حيث الهجرة و المصاعب المتعدية .

9-1 تباين المنظومة الحضرية و الريفية

مشكلة السيطرة الحضرية لبعض المدن تسببت في تخلخل النظام الحضري و العمراني عموما ، مرد ذلك التخلخل يعود الى التركز الحاد في السكان والخدمات والفعاليات والأنشطة المختلفة فيها ، وافتقار المدن الأخرى الصغيرة بالمنطقة التلية في الشمال لمثل هذا التركز ، وما لحق ذلك من تفريغ للمناطق الريفية من القوى البشرية الشابة المنتجة ، وما تبع كذلك من آثار سلبية على القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الاقتصادية في تلك المناطق .

---

[1] - علاوة بولحواش . مرجع سبق ذكره . ص: 183

[2] - محمد صالح ربيع العجيلي . التحليل المكاني لأحجام ومراتب محافظة ديالي .ورقة بحثية منشورة في مجلة القادسية للعلوم الانسانية العددان 1و2 2006 .ص : 264

الفروق الحضرية الريفية في الخدمات و التجهيز و فرص النشاط كانت دوما تمثل محرك و دافع للريفين على التخلي عن مجالاتهم بغية تغيير اوضاعهم الى الاحسن مما صعد من اثار الهجرة الريفية على الدوام و انعكاساتها على الريف و الحضر ، الجهود المبذولة و المقصودة اساسا في خلق توازنات سكانية بين الجهات لم تتحقق و ما فتات ان تتزايد اكثر خاصة في فترة الانفتاح الاقتصادي و التي سمحت بهيمنة بعض المدن كالعلمة و سطيف على كامل الاقليم ، رغم الجهود و الاستراتيجيات المتبعة منذ الانطلاق في التنمية الريفية لم يتمكن الفاعلين من راب الهوة الحضرية و فجوة النمو المتزايدة بمدن محدودة و المتراجعة و بمستويات غير متكافئة بباقي الاقليم .

الاقليم الجبلي يشهد ديناميكية حضرية من خلال ميل و اتجاه سكانه الى التجمع بالمراكز الحضرية لما توفره للنازحين من فرص للشغل و اطار مناسب من التجهيزات و الخدمات الضرورية و حتى من خلال التوجه العام الى التركز في المراكز الرئيسية و الثانوية بالبلديات الريفية مما قد يساهم في تحضرها لاحقا و منه ان الاقليم يتجه برمته الى اختلالات عميقة في التوزيع السكاني و ما يتبع ذلك من تأثير على باقي الفعاليات الاقليمية ، هذا ما يكون ليس في صالح التهيئة العمرانية الرامية الى ارساء توازنات بشرية و خدمية و نشاطات بين الاقليم الريفي و الحضري .

الاقليم المدروس لا يشذ عن هذه الحالة ، فهو الاخر عرفت تجمعاته تحضرا متسارعا سمح بانتقال المدن الصغيرة في ظرف وجيز الى مدن متوسطة ، لا يزال يطغى عليها الطابع الريفي و لا تحوز على الخصوصيات الحضرية بالمعنى الصحيح كما ان الركود الاقتصادي الذي تعرفه و المشكلات الاجتماعية الاقتصادية دفعت السكان الى هجرة حتى هذه المدن لقدراتها المحدودة ، فهذا ما ينطبق على مدينة بوقاعة اذ عرفت معدل نمو متناقص في المرحلة 1998 – 2008 بمعدل – 0.10% كما توضحه بيانات الجدول ادناه و اغلب مدن الاقليم عرفت معدل نمو متراجع في المرحلة الاخيرة 98-08 فقط مدينة عموشة لوحدها سجلت معدلا يفوق المتوسط الاقليمي ب 3.10 % ثم مدينة عين عباسة ب 2.58 % و هي التجمعات الحضرية التي كانت تمثل الفضاءات الامنة لا غير .

الجدول رقم : 25 نمو المراكز الحضرية 1987 - 2008

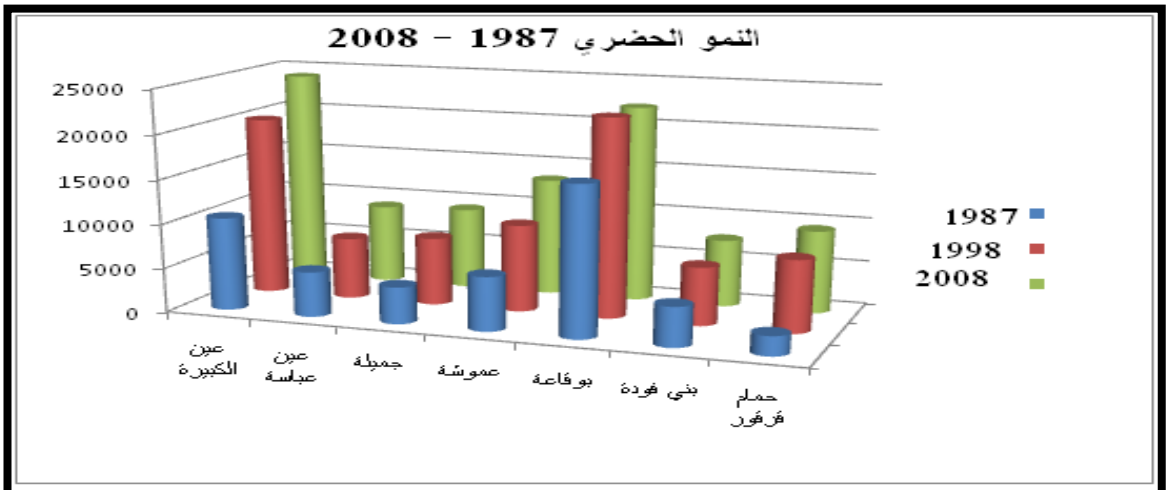
المدينة	السكان الحضريين 1987	السكان الحضريين 1998	الفارق	السكان الحضريين 2008	الفارق 98-08	معدل النمو87-98	معدل النمو 98-08	محصلة النمو%
عين الكبيرة	10531	20183	9652	24050	3867	5.87	1.80	4.07
عين عباسة	5085	6956	1871	8937	1981	2.78	2.58	0.2
جميلة	4163	7689	3526	9214	1525	5.52	1.86	3.66
عموشة	6122	9854	3732	13303	3449	4.26	3.10	1.16
بوقاعة	16813	22382	5569	22154	228 -	2.54	0.10-	2.44
بني فودة	4482	6577	2095	7611	1034	3.42	1.50	1.92
حمام قرقور	2201	8169	5968	9372	1203	12.18	1.41	10.77
إجمالي 15 مدينة	345202	514998	169796	642410	127412	3.57	2.40	1.17

المصدر : مخطط التهيئة الولائي 2009

2-9 النمو الحضري 1987 - 1998

في هذه المرحلة عرفت التجمعات الحضرية بإقليم الدراسة اوج نمو لها حيث سجلت حمام قرور معدل نمو سكاني ب 12.18 % و يعد من المعدلات المرتفعة و التي تجاوزت المتوسط الاقليمي و الولائي حيث انتقلت من تجمع يضم 2201 ن في 1987 الى 8169 ن نتيجة تدفق السكان من المناطق الجبلية و التجمعات الريفية المبعثرة الى المركز ، على غرار ما عرفته من تنمية و نشاط انجاز المركب الصناعي للنسيج و المركب الحموي الى جانب الترقية الادارية ، فكانت كلها عوامل اجتذاب للسكان الريفيين ، هذا الى جانب مدينة جميلة 5.52%و عين الكبيرة 5.87% حيث النشاط الصناعي و السياحي كانا من حوافز النمو الحضري و الذي لم يكن من محض الزيادة المحلية بل من استقطاب التدفقات السكانية بالخصوص من المناطق الجبلية الشمالية ، هذا الى جانب ما توفره المدن من خدمات و تجهيزات.

كذلك مدينة بني فودة التي انتقل عدد سكانها بشكل متسارع نتيجة الهجرة بعد الترقية الادارية من 4482 ن في 1987 الى 6577 ن بفارق زيادة2095 ن ومدينة عموشة من 6122 ن الى 9854 ن و بفارق معتبر3732 ن اما باقي التجمعات الحضرية فتسجل معدلات نمو اقل من معدل النمو الحضري على مستوى 15 مدينة بإقليم الولاية و المقدر ب 3.57 % على غرار عين عباسة 2.52 % و بوقاعة 2.54 % و بني فودة 3.42% . و البيان رقم الموالي يوضح الفروق الكمية في زيادة السكان الحضريين من 1987- 2008 .



الشكل رقم : 19

اغلب هذه المدن لم ترقى عمليا إلى التحضر النوعي نتيجة المشكلات الضاغطة التي تعرفها بيئيا و اجتماعيا و اقتصاديا، الهجرة الريفية و مضاعفاتها جعلت منها بيئة عمرانية مختلة، المشكلات متجهة إلى منحى التصاعد و التفاقم.

9- 3 النمو الحضري 1998 – 2008

في هذه الفترة عرفت مدن الإقليم تراجعا يلفت الانتباه و بفوارق متمايزة عن المرحلة الأولى ، إذ لم تحافظ على نفس الوتيرة من حيث النمو و الزيادة فحتى المدن الرئيسية بالإقليم تعرضت إلى التقهقر السكاني لتزايد حدة النزوح جراء تدهور الظروف الأمنية و بالمقابل فرغم ما تتميز به هذه المرحلة من تردي للوضع الامني و شبه ركود للاستثمار الخاص و العمومي نجد نفس المدن التي فقدت اعدادا معتبرة من سكانها هي الاخرى عرفت اجتذابا للريفين النازحين من الجبال فعلى سبيل المثال لا الحصر مدينة عين الكبيرة عرفت

موجات بشرية معتبرة من جهة البابور و الواد البارد وسرج الغول كذلك مدينة بوقاعة من حربيل قنزات و بوسلام ، كما اصبحت لسكان الاقليم وجهات للهجرة خارج الاقليم كمدينة العلمة و عاصمة الاقليم و الى خارج الولاية بحثا عن الامن و الشغل و الاستقرار بالدرجة الاولى ، مدينة بوقاعة سجلت نفور و تخلي بارز من سكانها اذ سجلت – 288 ن في هذه المرحلة ، و حتى باقي المدن الاقليمية باعتبارها مراكز للنمو لم تعرف سوى زيادة سكانية قدرت ب 3867 ن فهي الاخرى اصبحت غير جاذبة للسكان .

9- 4 العقار الحضري والتنمية المحلية

يعد العقار الحضري وعاء وعصب اساسي في التنمية المحلية لان وفرة العقار تمكن من الاستثمار و تسمح بتوفير الحيز الترابي لإنجاز المشاريع المبرمجة في الإطار الزمني المطلوب ، مدن الإقليم على غرار كل مدن القطر تعرف ندرة في توفير العقار ، مما أعاق كل الجهود الرامية إلى التطوير و الارتقاء بالمجتمعات المحلية تنمويا من خلال الرفع من وتيرة التنمية من جانب و الإيفاء بالحاجيات المتزايدة للسكان من جانب اخر ، جل مدن الإقليم تعرف عجزا فادحا في العقار مما اثر على صيرورة التنمية المحلية، فعلى سبيل المثال بلدية بوقاعة مثلا ندرة العقار ألزمت الفاعلين من برمجة العديد من المشاريع خارج المدار الحضري و تنظر في الراهن الى طاقات ظهيرها من اجل توفير الوعاء المناسب لتنميتها .

الجدول رقم : 26 وضعية العقار الحضري بمدن الإقليم 2008

المدينة	المساحة هك	المساحة المعمرة هك	الكثافة الإجمالية ساكن / هكتار	الكثافة الحضرية ساكن / هكتار
بوقاعة	6017	334.54	5	66
عين الكبيرة	6405	197.66	6	122
عموشة	8602	42	2	242
حمام قرقور	7645	196.22	2	87
جميلة	15164	295.5	2	31
عين عباسة	16270	123.25	1	73
بني فودة	15898	119.5	1	64
إجمالي 15 مدينة	654964	119.5	1	55

المصدر : مخطط التهيئة الولائي 2009

من خلال الجدول اعلاه يلاحظ ارتفاع المساحة المعمرة بمدينة بوقاعة 334.54 هك الى جانب مدينة جميلة ب 295.5 هك ثم مدينة عين الكبيرة و حمام قرقور ، المدن بمجال البحث تتباين بها الكثافة العمرانية ففي المراكز الحضرية القديمة بالاقليم نجد الكثافة الاجمالية مرتفعة بمدينة عين الكبيرة 6 ن / هك ثم مدينة بوقاعة 5 ن /هك باعتبار كل منهما مراكز توازن و اقطاب تنمية بمجال البحث في حين ان باقي المدن فالكثافة تتراوح بين 1- 2 ن/هك، اما اذا نظرنا الى الكثافة الحضرية فهي جد مرتفعة بمدينة عموشة 242 س/هك حيث الهجرة الريفية و تدفقات الفترة الامنية كان لها الانعكاس المباشر على وضعية التعمير و مستوى الكثافة السالفة ، و بأهمية اقل ضلت مدينة عين الكبيرة المجال المفضل في التعمير محليا و حتى بالنسبة للنازحين من الجوار و بالأخص من التجمعات الجبلية بلدية سرج الغول ، بابور ، بني فودة ... الخ ، ثم تبرز مدينة القرقور في القسم الغربي بكثافة 87 س /هك هي الاخرى شهدت اجتذاب للتجمعات المحلية المتدهورة امنيا .

باقي المدن تعرف كثافة متقاربة ما بين 64 - 73 س /هك في كل من بني فودة ، بوقاعة ، عين عباسة ، اما اخفض كثافة حضرية في بمدينة جميلة 31 س /هك الواقعة في الشمال الجبلي الغير جاذب للتعمير و الاستقرار و التنمية .

الخلاصة

الحراك السكاني و التدفقات فيما بين 1987 -1998 بمنطقة الدراسة يكشف عن ديناميكية ديموغرافية جد مؤثرة على توازنات الإقليم الجبلي من حيث التعمير ، النشاط ، الاستقرار السكاني إذ تم تحديد أحواض و فضاءات جديدة تشد الهجرة إليها ، متمثلة في المراكز الحضرية بالخصوص في حدود إقليم الدراسة و بعض البلديات في الإقليم التلى ، وهي ذات ديناميكية اقتصادية اجتماعية تجعل منها بؤرا للاجتذاب و الاستقطاب السكاني مما يسمح بتكريس التهميش وإفراغ الإقليم الجبلي من سكانه ، كما أن دراسة الهجرة تسمح بالوقوف على خلفيات الحراك السكاني و المتمثلة أساسا في الأمن و البحث عن العمل ، و التطلع الى تحسين إطار العيش من خلال التقرب أكثر منم الخدمات الضرورية، كما أن الفوارق المجالية و الإقليمية عملت على تحفيز الهجرة و منه إحداث اختلال في توزيع السكان على مستوى الإقليم و تقع التجمعات الجبلية في موقع حرج بالنسبة للفاعلين و مقاصد التهيئة العمرانية في إعادة توجيه الحراك الى اتجاه عكسي بالتجمعات المحلية الجبلية اي الاتجاه اكثر الى احتواء السكان في مستقراتهم و يتوقف هذا بطبيعة الحال على استراتيجية و تكثيف للجهود بالخوص رفع الحيازة المالية للجمعات المحلية المتضررة و الفقيرة الى جانب تنويه مصادر الدخل و مرافقة السكان و الاهم كذلك هو حتى المراكز الحضرية التي شكلت و لفترة طويلة فضاءات استقبال سكاني بالإقليم أصبح وضعها جد حرج من حيث الحراك السكاني في اتجاه معاكس كبلدية بوقاعة مما يستدعي تحيين رؤى في التهيئة و الاستصلاح الاقليمي .

10 - تركيب السكان :

تنبع اهمية الدراسات السكانية من الارتباط الوثيق بين السكان وسائر سمات المجتمع ، فالسكان هم اساس المجتمع وعصبه ، بدونهم لا يقوم وبضعفهم يضعف وبقوتهم يقوى فالسكان هدف التنمية واداتها في آن معا ، لذلك تنطلق خطط البناء والانماء في بلدان العالم الحديث من خصائص السكان [1] .

يقصد بالتركيب السكاني دراسة خصائص المجموعات السكانية التي يتألف منها سكان المجتمع [2] ، معرفة التركيب النوعي و العمري للسكان ضروري جدا للعديد من الدراسات التي تنجزها الهيئات التخطيطية للدول ، مما يساعد في عملية صنع القرار ، وكذلك يحدد الزيادة في حجم المجتمع فضلا عن أن دراسة التركيب النوعي و العمري توفر أساسيات لحساب النسب الكلية (الإناث من الذكور) لكل فئة عمرية لدولة أو إقليم ما [3]. كما يسمح لنا بمعرفة حجم قوة العمل في المجتمع و عبء الاعالة التي يتحملها السكان النشيطون الى جانب الوقوف على برمجة الخطط الاجتماعية و الاقتصادية للاستفادة من الموارد البشرية و اعداد خطط مناسبة لتطوير الاقليم .

10-1 - التركيب العمري و الجنسي للسكان

تعد دراسة التركيب العمري و النوعي من اهم الخصائص الديموغرافية للسكان لان السن و النوع من خصائص الانسان التي تؤثر الى حد كبير في سلوكه و واحتياجاته و نشاطه [4] و يقدم صورة تشريحية للمجتمع و بخاصة الفئات المنتجة به و التي تقع على عاتقها عبء اعالة الافراد [1]

---

[1] - محمد فاعور. المشاكل السكانية في لبنان .دراسات عربية العدد : 6/5 . السنة التاسعة و العشرون .1993 ص : 66

[2] - دولة احمد صادق و زميلها .أسس الديموغرافيا لجغرافية السكان . القاهرة .مكتبة الأعلى المصرية.1979 .ص:57

[3] - منيرة محمد مكي . الخصائص الجغرافية في منطقة الفرات الأوسط وعلاقاتها المكانية بالتخصص الإقليمي . رسالة ماجستير . ص : 132

[4] - وائل عبد الله ابراهيم .البطالة في محافظة الهيلقية .دراسة في جغرافية السكان . رسالة دكتوراه غير منشورة .كلية الآداب . جامعة المنصورة .2003 ص: 42

لأخذ صورة عن الاقليم من حيث التركيب العمري و النوعي تم التقيد بمعطيات احصاء 2008 تم اخذ عينة من البلديات تبعا للفروق و المعالم الموجودة في الاقليم ، حيث تم التركيز على بلديتين حضريتين بوقاعة و عين الكبيرة ، الى جانب ثلاثة بلديات ريفية من الاقليم الجبلي و التلى ايت نوال مزادة في الجهة الغربية و الواد البارد في الشرق و بلدية اولاد عدوان في المنطقة التلية كوسط بين الجهتين الشرقية و الغربية .

2-10 - التركيب العمري

تعطى دراسة السكان وفقا للعمر مؤشرا على قدرة الفرد على العطاء و على حيوية المجتمع ، وهي المعيار السائد لسيادة الانشطة الاقتصادية و الملامح الاجتماعية في هذه المجتمعات ، ولعل من المفيد في هذا الصدد دراسة توزيع السكان حسب فئات عمرية عريضة [2] تتمثل في الاتي :

- 1- نسبة صغار السن (اقل من 15 سنة) 135768 ن أي ما يمثل29.52 % من اجمالي السكان
- 2- فئة متوسطي السن (16-59) 291289 ن ما يمثل 63.34 %من اجمالي السكان
- 3- فئة كبار السن (+60 سنة) 32783 ن اي ما يوازي 7.12 % من اجمالي السكان

من خلال معطيات الجدول رقم : تمكنا من الوقوف على العديد من الملاحظات لعل ابرزها الاتي :

عموما مجال البحث يمثل خصوصيات المجتمع الفتي الذي يمتاز بدينامية ديموغرافية معتبرة تعد مرتفعة على حساب امكانات و وفرات اقليمية متواضعة ، الشريحة السكانية 16- 59 سنة تمثل 63.34 % مما يجعل متطلبات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية تفرض تحديات ملموسة في الاقليم خاصة فيما يتعلق بتوفير فرص للشغل ، بالمقابل الفئة اقل من 15 سنة هي الاخرى تسجل نسبة محسوسة 29.52 % مما يجعل الطلب على التنمية و الخدمات و التجهيزات جد ملح في اقليم لا يزال يعرف حيز الهامش و الاقصاء من الفاعلين و لا يعتمد على انماء واقعه اعتمادا على امكاناته الذاتية .

---

[1] - فتحي محمد ابو عيانة . مرجع سابق . ص : 287

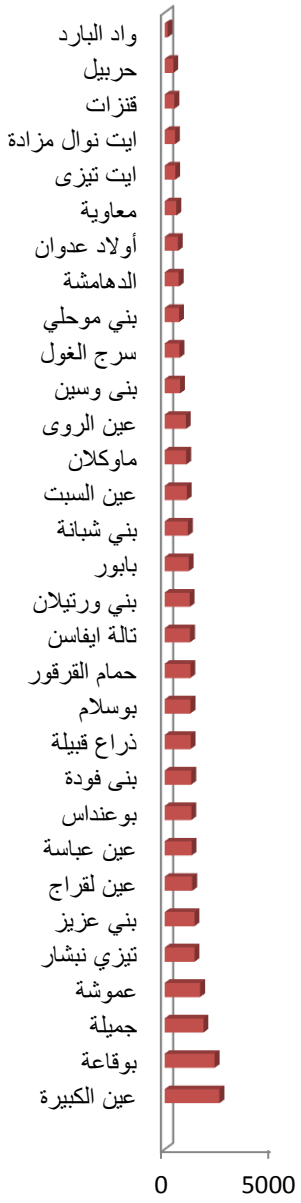
[2] - وليد شكري عبد الحميد علي يوسف . المجمع الحضري لمدينة المنصورة . رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير . جامعة الزقازيق . الجزء الاول .2005 ص : 25

الفئات العمرية
مابين 0 - 15 سنة



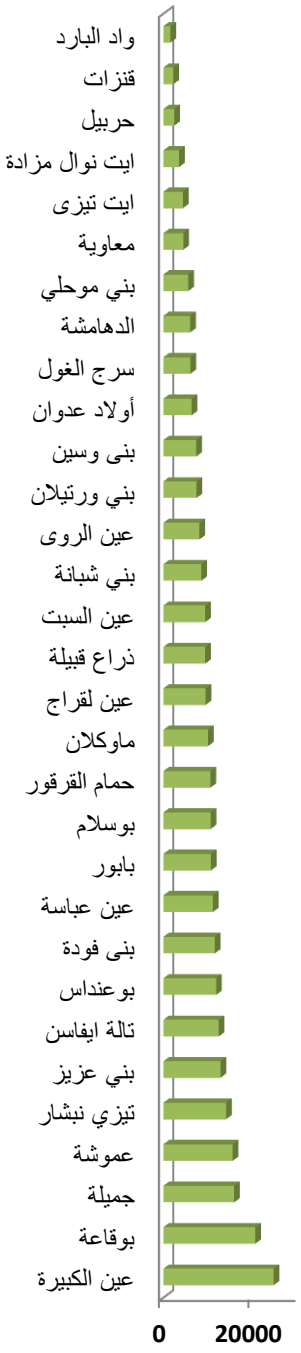
الشكل رقم :20

الفئات العمرية
60
سنة فما فوق



الشكل رقم :21

الفئات العمرية
من 16 - 59 سنة



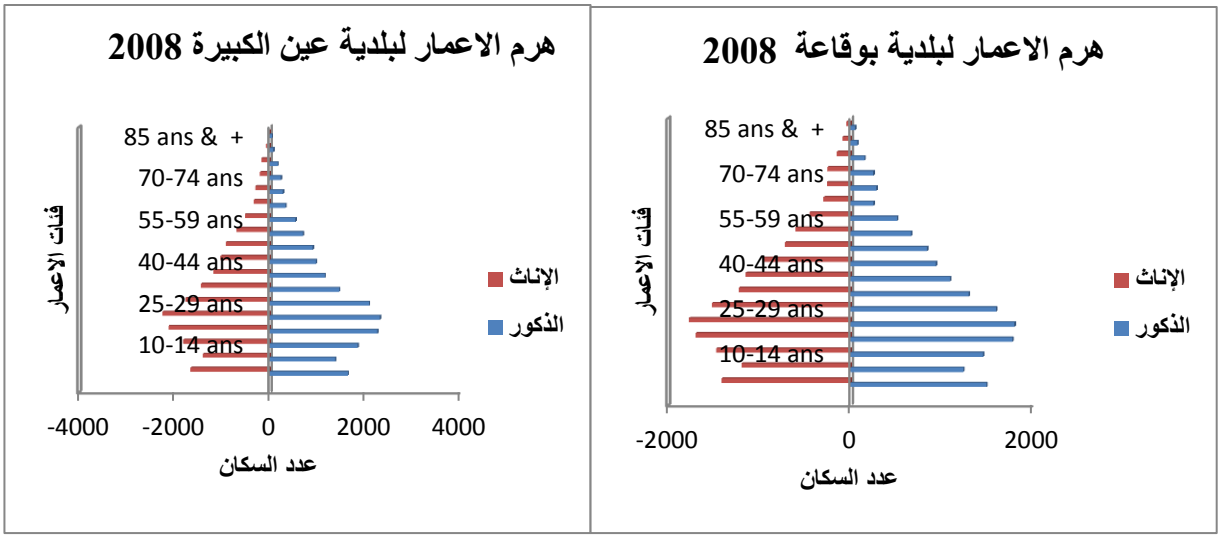
الشكل رقم :22

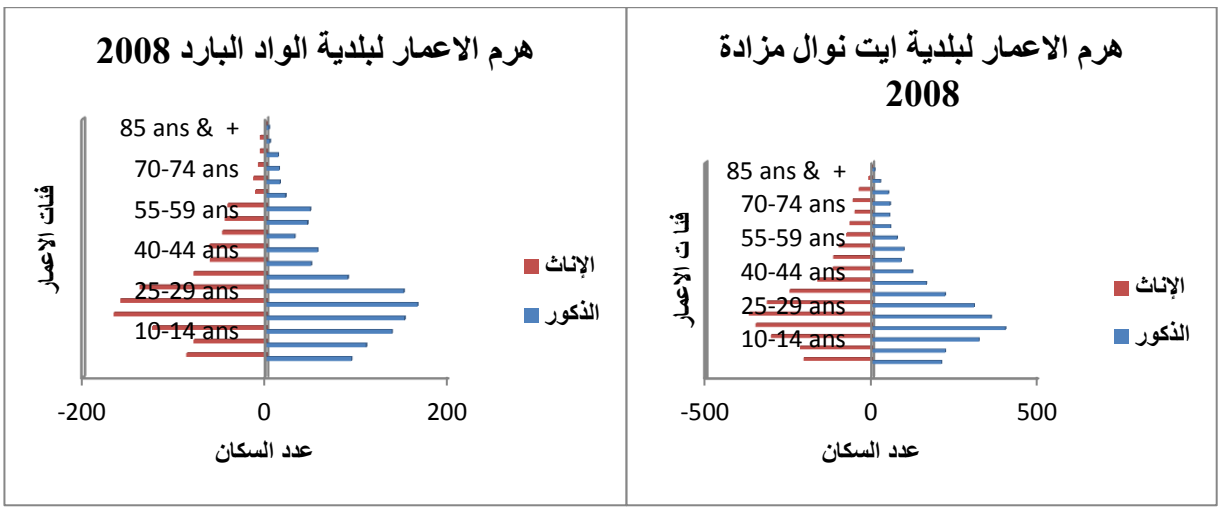
10- 3 التركيب النوعي

تعد نسبة النوع اداة مفيدة في دراسة التباينات الجغرافية ، هذا فضلا عن دورها في نمو السكان و معدلات الزواج و التركيب الاقتصادي ومدى مساهمتها في فهم نمط العمالة و نمط الاستهلاك و الاحتياجات الاجتماعية .[1] كما انها معيار للظروف الاجتماعية و الاقتصادية السائدة في المنطقة او الاقليم

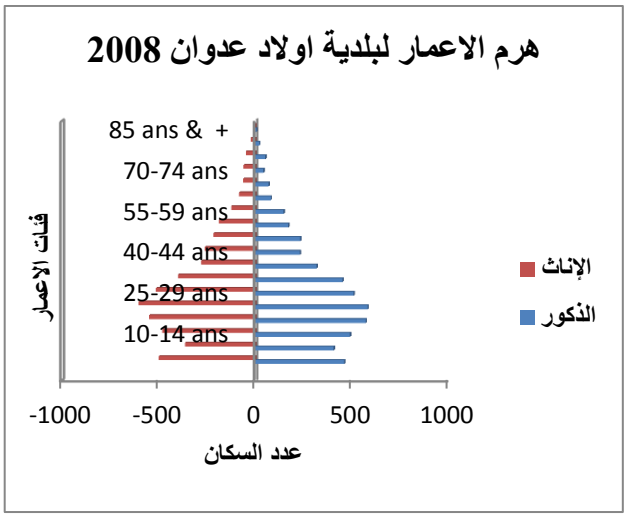
دراسة التركيب النوعي او الجنسي للسكان كان انطلاقا من التقيد بمعطيات احصاء 2008 و التي من خلالها تم فقط عرض عينة من البلديات متباينة اقتصاديا و ديموغرافيا و مجاليا للوقوف على التباينات المكانية في الدينامية الديموغرافية بين البلديات الحضرية و الريفية و الجبلية و التلية ، اذن الاختيار القائم على التمايز مبرره الموازنة و النمط في النمو السكاني من حيث النوع .

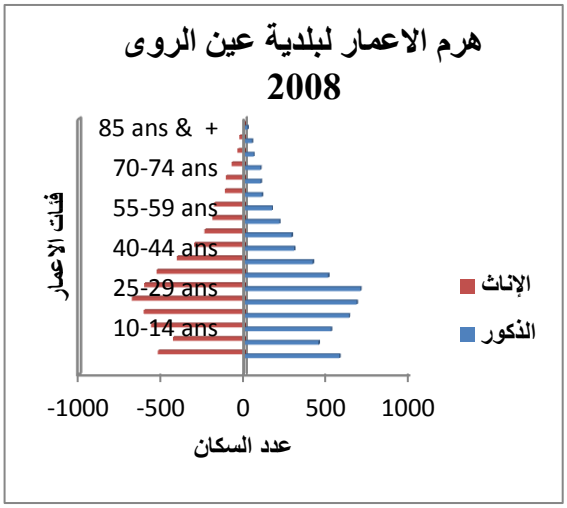
الاختيار للبلديات تمثل في الممثلة بيانيا ادناه :





[1] ـ فتحي محمد ابو عيانة . مرجع سابق . ص : 298





من خلال الاشكال اعلاه لأهرامات اعمار البلديات المختارة وفق معطيات احصاء 2008 مع مراعاة توزيع الانتقاء على ابرز البلديات الحضرية بإقليم البحث لكل من بوقاعة و عين الكبيرة ، الى جانب الحرص على اختيار بلديات جبلية فقيرة مهمشة ومعزولة ايت نوال مزادة في الغرب و الواد البارد في الجهة الشرقية الجبلية ، ثم بلديتين من الوسط التلى كلاهما يعرف ديناميكية و حراك سكاني وفق خصوصيات كل وحدة ادارية من الاشكال اعلاه و المعطيات الاحصائية تمكنا من استنتاج ملاحظات منها

- اتساع قاعدة هذه الاهرامات في كل البلديات الحضرية و الريفية وحتى المتمايزة جغرافيا مما يدل عن فتوة هذه المجتمعات من خلال ارتفاع معدل المواليد و تراجع الوفيات من خلال التحسن العام الذي عرفته فالفئة (0- 14) تمثل حالة من الاهمية بالنظر الى الطلب الاجتماعي الاقتصادي في الاقليم لاحقا اذ تشكل في الافاق ضغوطا محدقة ان لم يوفر لها التخطيط و الاستعداد الكافيين .
- الفئة(15- 59) هي الاخرى متزنة شكلا بين البلديات على العموم رغم الفارق العددي ، و الملاحظ خلالها ان الاعمر المحصورة بين(25- 44 سنة) هي المعنية اكثر بالحراك اقليميا بحثا عن العمل او الهجرة داخل الاقليم من اجل الاستقرار محليا فهي معتبرة و متميزة ببلدية بوقاعة و اقل اهمية بعين الكبيرة و متراجعة بايت نوال مزادة و الواد البارد .
- يلاحظ كذلك التدني العدد ي لفئات الاعمار (55- 74) و تراجعها خاصة بالنسبة للنوع اي الذكور في البلديات الجبلية على غير نفس الوتيرة بالبلديات الحضرية و التلية بعين الروى .

10 - 4 تركيب السكان حسب النشاط الاقتصادي

يعد التركيب الاقتصادي واحدا من العناصر الهامة في دراسة تركيب السكان ، فيمكن من خلال دراسته تحديد ملامح النشاط الاقتصادي واهمية عناصره وارتباطها بظروف البيئة الجغرافية ، والوقوف على نسب العمالة وحجمها وأهميتها وخصائصها المتعددة ومعرفة معدلات البطالة وتوزيعها حسب العمر والنوع والمهنة وغير ذلك ، كما ان دراسة التركيب الاقتصادي تسهم مباشرة في تحديد حجم القوى العاملة في المستقبل اعتمادا على اتجاه معدلات التغير في نمو السكان وخصائصهم الاجتماعية واسهام الاناث في القوى العاملة والمستوى التعليمي للسكان[1]تعتبر المتغيرات الاقتصادية احد الجوانب المكونة لجودة الحياة التي

[1] ـ فتحي ابو عيانة ، جغرافية السكان ، أسس وتطبيقات ، ط4 ، دار المعرفة الجامعية ، 1993 ، ص313 .

يعيشها السكان ، فالمتغيرات الاقتصادية تستند الى مجموعة الموارد المتاحة التي تلعب دورها في اشباع الحاجات الاساسية للأفراد[1]

ترجع أهمية دراسة تركيب قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي كونها تساعد في تحديد أقسام النشاط السائدة ، إضافة الى معرفة أنماط التوزيع لكل قسم منها من حيث التركز و الانتشار ، و البلديات التي تستأثر بأعلى نسبة من قوة العمل بكل قطاع من الأنشطة الاقتصادية ، هذا فضلا عن انه يشكل عنصرا هاما في عملية التخطيط و التنمية .

إن معرفة التركيب العمري للسكان له اثر كبير في عملية الإنتاج ونمو الاقتصاد القومي ، عندما تفوق نسبة السكان في سن العمل الفئات العمرية الأخرى ، فان ذلك يعني توفر القوى البشرية اللازمة للعمل ، حيث يصنف السكان الى ثلاث فئات من حيث قدرتهم على العمل :

- السكان دون سن العمل .
- السكان في سن العمل .
- السكان فوق سن العمل[2] .

11 - توزيع النشيطين حسب أقسام النشاط الاقتصادي 2009

يستخدم هذا المؤشر في تحليل الاستخدام من جوانب عدة منها: دراسة الاستخدام حسب النشاطات الاقتصادية، وحسب المهنة، و الحالة العملية، و المستوى التعليمي. و تعد دراسة هذا المؤشر اساسية في ابراز و تحليل قوة العمل و لمعالجة عدم الانتظام وسوء توزيع القوة العاملة على قطاعات الانشطة الاقتصادية ، وتركيبها و ايجاد الحلول المناسبة لها [3] ، عليه تعد معرفة الحالة العملية للسكان (15سنة فاكثر) مهمة لان من ومن خلالها يتم التعرف على حجم البطالة و السكان غير المشيطين اقتصاديا ومعرفة حجم العمالة ، ولعنصر قوة العمل اهمية كبيرة و دور لا غنى عنه لتحقيق اهداف التنمية اذ لا يقل اهمية عن دور راس المال المستخدم في العمليات الانتاجية [4] فهذا ما دفعنا الى تسليط الضوء على هذا المؤشر خاصة و ان

اهمية دراسة تركيب قوة العمل حسب النشاط الاقتصادي كونها تساعد في تحديد اقسام النشاط السائدة ، اضافة الى معرفة انماط التوزيع لكل قسم منها من حيث التركز و الانتشار ، و البلديات التي تستأثر بأعلى نسبة من قوة العمل بكل قطاع من الانشطة الاقتصادية ، هذا فضلا على انه يشكل عنصرا هاما في التخطيط و التنمية [5]

اجمالي النشيطين على مستوى الاقليم 87047 نشيط مركزين بوجه خاص في القطاع الاول مما يجعل ان الاقليم لا يزال يحافظ على طابعه الريفي حيث يشغل ما مجموعه 39842 أي ما يوازي 45.77 % رغم تقلصمقومات الفلاحة بالاقليم وبدرجة اقل تركيزا في القطاع الثالث حيث يستحوذ قطاع الادارة على 22.51

---

[1] - هناء محمد الجوهري . المتغيرات الاجتماعية الثقافية المؤثرة على نوعية الحياة في المجتمع المصري .مرجع سبق ذكره .ص : 506

[2] - إسماعيل مصطفى عبدا لرحمن، بطالة القوى العاملة في إقليم كوردستان العراق ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة صلاح الدين،2002 ص : 97

[3] - محمد رفعت المقداد . النمو السكاني و اثره في القوة العاملة في القطر العربي السوري 1960- 2004 . مقال منشور في مجلة جامعة دمشق . المجلد 24 العدد الثالث و الرابع 2008 . ص : 16

[4] - المتولي السعيد احمد . التوزيع الجغرافي لقوة العمل في محافظة اسيوط . المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية العدد41 الجزء 1 . 2003 ص : 175

[5] - وليد شكري عبد الحميد علي يوسف . المجمع الحضري لمدينة المنصورة . رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير . جامعة الزقازيق . الجزء الاول . 2005

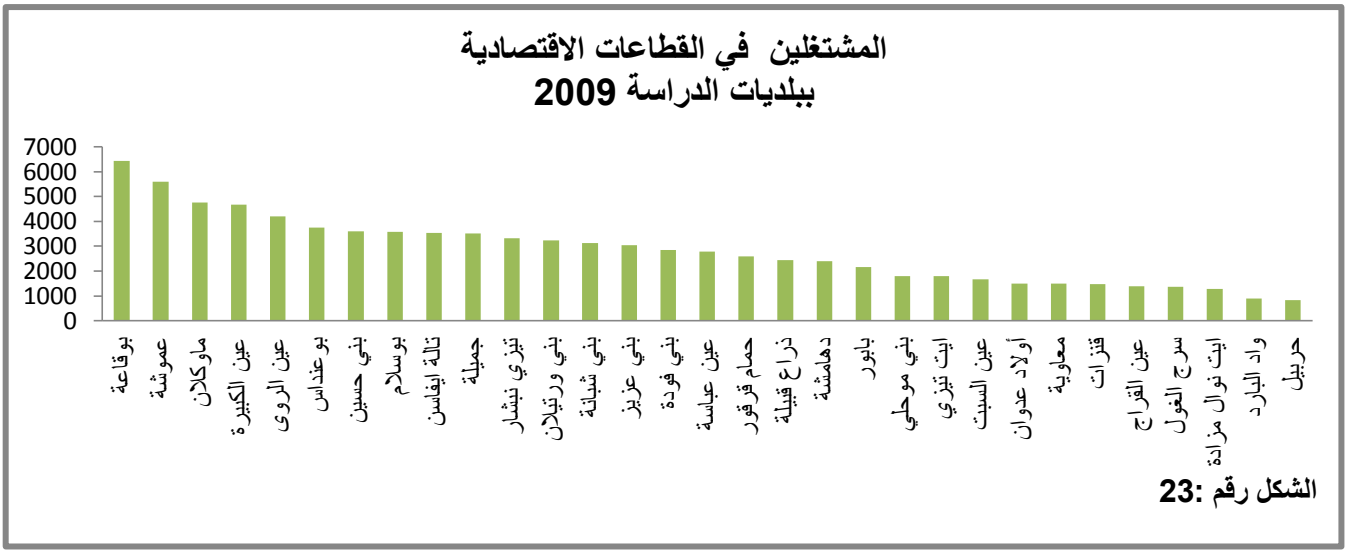
% و التجارة 12.79 % اما قطاع الصناعة فلا يشغل سوى 8.23 % و بنسب متفاوتة و باقل اهمية كل من الخدمات ب 6.40 % و البناء و الاشغال العمومية 4.28 % كما هو موضح في الجدول ادناه .

الجدول رقم : 27 توزيع الايدي العاملة في اقليم الدراسة و الاقليم الولائي 2009

نوع النشاط	الفلاحة	الصناعة	لبناء والاشغال العمومية	الخدمات	الادارة	التجارة	المجموع
بلديات الدراسة	39842	7168	3728	5573	19597	11139	87047
النسبة	% 45.7	%8.2	%4.2	%6.4	%22.5	%12.7	%100
الولاية	113382	37169	16684	24095	48059	86191	325580

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف 2009

بلديات الاقليم لا تتوفر على نفس الحدود من النشاط لتباين مقوماتها الطبيعية و الاقتصادية التي تأسست عبر الزمن ، مكانيا البلديات الجبلية متدنية من حيث عدد النشيطين و يتميزون بحراك متزايد بحثا عن العمل حتى خارج الاقليم الولائي ، البيان ادناه يوضح التمايز في تراتب السكان النشيطين و تقلصهم بالوسط الجبلي على غرار بلديات حربيل واد البارد ، ايت نوال مزادة سرج الغول وعين القراج ..الخ فاغلب الاقليم ذو بنية هشة ، يتميز بحركة العمل اليومية لنشيطيه ،هذا الحراك لا يرفع من اطار و رفاهية حياة ساكنيه و لا حتى الاستقرار السكاني ، اغلب الاسر الجبلية في الاقليم تتميز بهشاشة المداخيل و تؤمنها في الغالب و بقوة دعم التحويلات للمهاجرين من العملة الصعبة الى جانب العاملين داخل الوطن ، او النشاط في الاقتصاد الغير رسمي من خلال منتوجات الاقليم الفلاحية او الصناعات الحرفية .



الشكل رقم :23

11 -1 - معدل النشاط حسب احصاء 2008

يعد معدل النشاط الاقتصادي اسهل المقاييس لمقارنة مدى اسهام السكان في القوة العاملة ، ويقصد به النسبة المئوية للسكان ذوي النشاط الاقتصادي الى جملة السكان في جميع الاعمار ، فقد بلغ في منطقة الدراسة 41.14% ويعد متراجعا عن المعدل الولائي في نفس الإحصاء 42.9%،القوة العاملة 15 سنة فأكثر حسب إحصاء 2008 بالإقليم بلغت 326137 ن ممثلة 30.55% من الإقليم الولائي النسبة معبرة عن الانكماش الاقتصادي و التراجع التنموي الذي يعرفه الإقليم الشمالي من الولاية من خلال أن لا يوفر فرص النشاط الكافية مما يجعله إقليما تابعا إلى الخارج بمعدلات بطالة أكثر حدة خصوصا في البلديات الجبلية مما يجعلها

في أوضاع متأزمة و متفاقمة من حيث تصاعد حركة العمل اليومية و التي في الغالب تكون كمحصلة للهجرة و النزوح إلى أحواض النشط الإقليمية أو الجهوية .

فحسب الجدول التوضيحي أدناه نجد أن بلديات الإقليم في وضع جد حرج من حيث نسبة النشاط مما يجعلها أكثر تأهبا للفقر و التخلخل الإقليمي.

الجدول رقم : 27 النشيطين ونسبة النشاط ، إقليم الدراسة وولاية سطيف .إحصاء 2008

منطقة الدراسة	ناشطون	ماكثات بالبيت	طلاب/ تلاميذ	متقاعدون	ذو معاشات	آخرون غير ناشطين	غير معلن	15 سنة فأكثر	نسبة النشاط
إقليم الدراسة	134190	116297	47342	16111	4349	7783	65	326137	41.1
الولاية	457597	378399	140130	51297	12291	27305	439	1067458	42,9

المصدر الديوان الوطني للإحصاء 2008

عدة متغيرات تؤثر في هذا المعدل باتجاهات مختلفة :

- ان ثبات معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات الوفيات يؤول الى زيادة حجم القوة العاملة.

- كما ان تزايد الالتحاق بالتعليم يؤدي الى زيادة حجم القوة العاملة وبالأخص النسائية ، غير انه يحرم في الوقت نفسه القوة العاملة من الفئات العمرية دون العشرين و كبيرة الحجم .

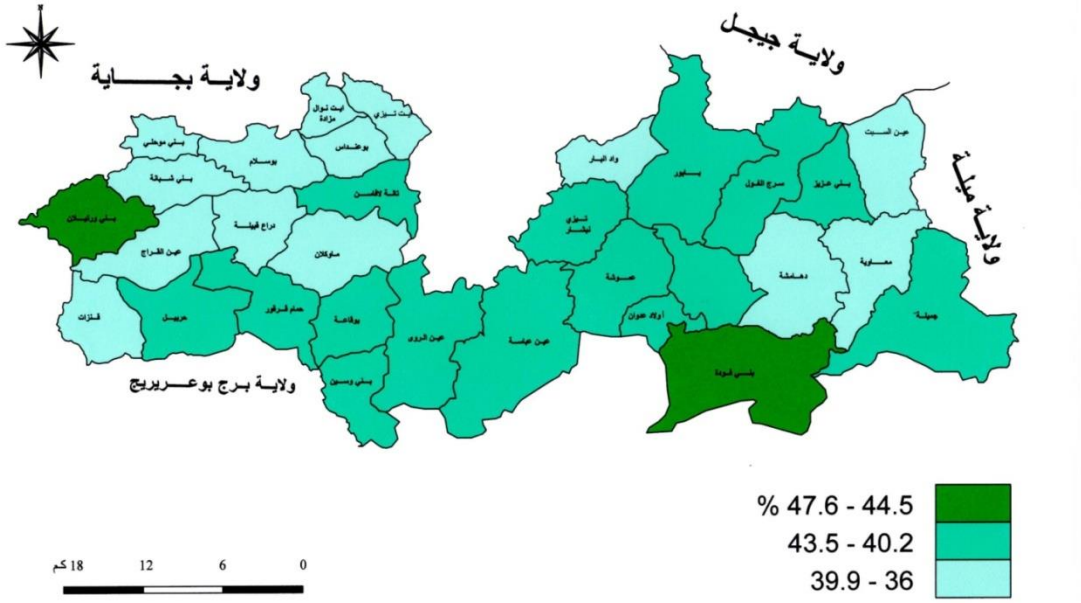
عدد الغير نشيطين في الاقليم حسب احصاء 2008 بلغ 191947 ما يوازي نسبة 58.85 % يمثلون ثقل و ضغط كبير على توازنات الاقليم من حيث الانسجام و الاندماج ، النشيطين يتحملون ثقل اعداد سكانية كبيرة نتيجة ان النشاط الاقتصادي في الاقليم يعاني من الانكماش ، و النسبة الغالبة من السكان ينشطون خارج حدود اقاليمهم الجغرافية و في القطاعات الغير رسمية ، التفاوت في الاستثمار و التنمية بالإقليم انعكس بشكل ملحوظ على التمايز بين البلديات من حيث توزيع النشيطين ، الجدول و الخريطة يوضحان حصيلة و مستويات الفروق في النشيطين و التي يمكن وضعها وفق المستويات الاتية :

- فئة 44.9 – 47.6% بني ورتيلان ، بني فودة من البلديات الريفية الجبلية حيث لايزال هناك ارتباط وثيق بالأرض ، فالفلاحة تشغل العديد من السكان المحليين ، الى جانب الاستثمار الخاص و مختلف الانشطة التي تستوعب اليد العاملة المحلية ، وما يلفت الانتباه ان السكان المحليين بهذه البلديات لهم حراك متميز نحو احواض الشغل خارج مستقراتهم بالخصوص في قطاع البناء و الاشغال العمومية و ممارسة التجارة .

-فئة 40.2 – 43.5 % تضم الفئة 15 بلدية تشمل التجمعات الحضرية و البلديات الواقعة على امتداد شبكة الطرق ، الى جانب ان اغلب الايدي العاملة تعتمد على رحلة العمل اليومية تجاه المدن الاقليمية داخل نطاق الاقليم المدروس ومدينة سطيف و العلمة ، من بين بلديات هذه الفئة حمام قرقور ، بوقاعة ، عين الكبيرة ، جميلة ، ....الخ ، هذا المستوى معتدل مع النسبة الاقليمية و البعض من البلديات يتجاوز معدل النشاط فيها النسبة الولائية ، فهي متزنة و لاتزال تحتفظ بتوازناتها مسجلة دينامية بموازاة التنمية و الاستثمار الذي تعرفه و الذي يرفع من قدراتها في التشغيل .

- فئة 36 – 39.9 % تشمل 14 بلدية ، وهي مجموعة البلديات التي تعاني من تقلص فرص النشاط و الاستثمار بها ، جلها بلديات جبلية كايت تيزي ، بني موحلي ، عين القراج ، ايت نوال مزادة ، واد البارد ، بوعنداس بني شبانة ، بوسلام ، ذراع قبيلة ، قنزات ، حربيل و كلها في القسم الغربي من الاقليم ، اما الجهة الشمالية و الشرقية فنسبة النشاط الضعيفة لا تخص سوى عدد محدود من البلديات كالدهامشة ، معاوية ، وعين السبت .

الخريطة رقم:19



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

من خلال المعالجة للمعطيات و التمثيل البياني المتعلق بنسبة النشاط نلاحظ عدم تراتب البلديات و تبعثرها مما يعني ان هناك تخلخل واضح في التركيبة الاجتماعية الاقتصادية على مستوى الاقليم ، نسبة النشاط تتجه الى التقلص في القسم الغربي الجبلي و بعض البلديات الريفية في سفوحه الجنوبية و التي ظلت تعاني من تكريس التهميش التنموي مما جعلها جيوبا للفقر و بؤر لرحلة العمل اليومية و الهجرة الريفية .

2-11 - معدل الاعالة 2008

تعرف نسبة الاعالة بانها عدد السكان غير القادرين على العمل بالنسبة للسكان القادرين مضروبا في مائة [1] وهي تعطي مقياسا خاما لعبء اولئك اللذين لا ينتجون دخلا على عاتق منتجي الدخل ، و تعتبر نسبة الاعالة مؤشرا هاما من مؤشرات التنمية ، فلكي يرتفع نصيب الفرد من الدخل لابد من خفض من العمل على خفض نسبة الاعالة أي زيادة اعداد القوى العاملة بالمجتمع[2] .

يعد من المؤشرات الكاشفة عن المستوى الاقتصادي الاجتماعي للسكان الى جانب انه يسمح بإيضاح العلاقة بين الحجم السكاني و النشيطين من حيث التوازن او التنافر بينهما و ينتج عن ارتفاع نسبة الاعالة عدد كبير من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية مثل زيادة الافراد الواجب اعالتهم من قبل كل شخص منتج مما يؤدي الى تناقص نصيب الفرد من الدخل و بالتالي عدم القدرة على تكوين المدخرات و القيام بالاستثمارات في المجتمع و من ثم ضعف النمو الاقتصادي ، وعند انخفاض نسبة الاعالة فذلك يعني

[1] ـ نسبة الاعالة الحقيقية للسكان = عدد السكان المعولين (كل السكان غير العاملين) مضروبا في 100

[2] ـ فتحي محمد مصيلحي . جغرافية السكان : الاطار النظري و تطبيقات عربية .الطبعة الثانية القاهرة.2004 ص : 202

انخفاض عدد الافراد المعالين و بالتالي زيادة نصيب الفرد من الدخل و القدرة على الادخار و القيام بالاستثمارات في المجتمع مما ينتج عنه زيادة في النمو الاقتصادي[1] .

الاقليم المدروس سجل متوسط 3.32 ن / نشيط واحد متجاوزا المعدل الولائي 3.25 ن / نشيط واحد مما يعني ان الاقليم في وضع سيئ و حرج من جانب التوازنات الحياتية من خلال ضعف المداخيل بالنسبة للأسر وازدياد معدل الاعالة ، انطلاقا من بيانات الجدول رقم : **28** يلاحظ ان 16 بلدية تتجاوز المتوسط الولائي ، و22 بلدية تتجاوز المعدل الولائي فالمستوى الاقليمي بالنسبة لهذا المؤشر غير مشجع للنوعية الحياة المرجو الوصول اليها بمثل هذه الاقاليم مما يجعل منه اكثر استعدادا لتدهور الحياة و اطار العيش خاصة بالبلديات الجبلية حيث بوادر الازمة الاقتصادية الاجتماعية التي تلوح و تعصف بالسلم و الامن الاجتماعي ، كما يتم اللجوء الى الاقتصاد الغير رسمي لتامين الحياة للأسر او التفكير في الهجرة .

من خلال المعالجة البيانية و الاحصائية للمعطيات تمكنا من تصنيف البلديات حسب المستويات الاتية مراعين تراتبها اعتبارا للمعدل الاقليمي و الولائي من حيث التقارب او البعد منهما .

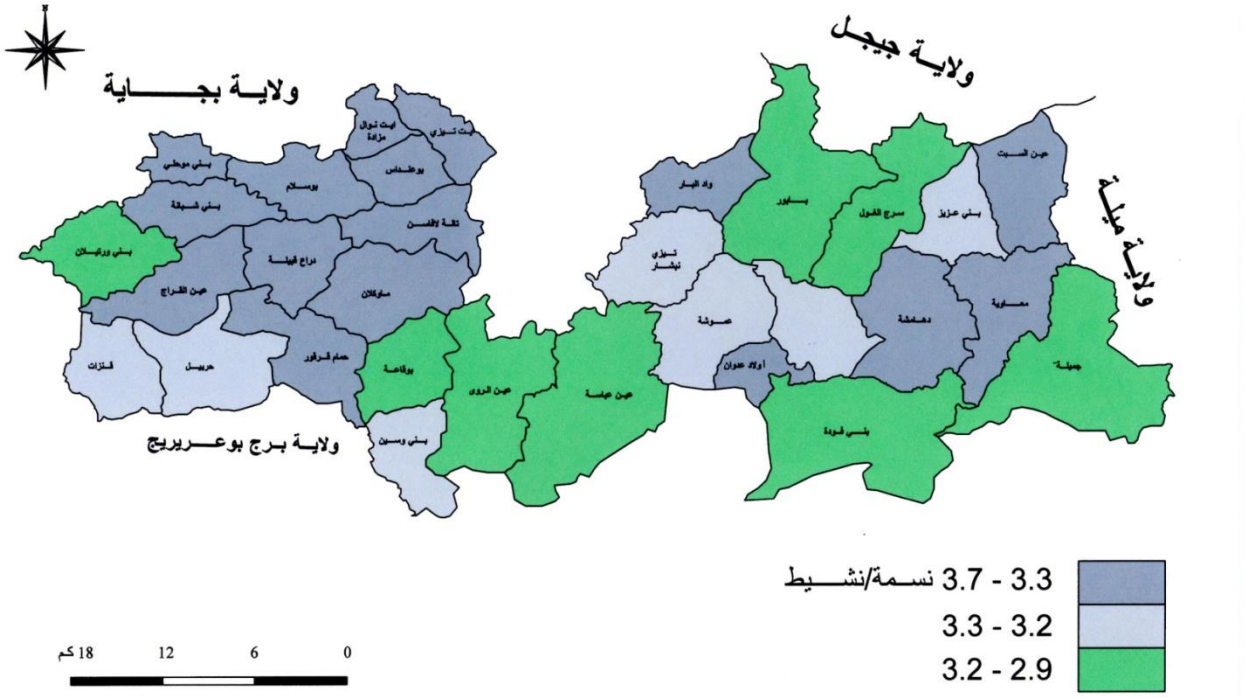
1- البلديات المتأزمة الوضع3.3 - 3.7 نسمة / نشيط اذ تتجاوز المعدلين الولائي و بلديات الاقليم المدروس منها حمام قرقور ،اولاد عدوان ، تالة ايفاسن ، بوسلام ، دهامشة ، بني شبانة ، ذراع قبيلة ، بوعنداس ، واد البارد ، ماوكلان ، معاوية ، عين القراج ، ايت نوال مزادة ، عين السبت ، بني موحلي ، ايت تيزي تتمثل في اكبر فئة عدديا من حيث البلديات التي يسوء بها الوضع الاقتصادي الاجتماعي و التي تعرف تباعد بين الحجم السكاني و القوة المشتغلة ، و تشكل في مجموعها البلديات الجبلية و الريفية في المنطقة التلية ذات امكانات محدودة جدا لم تعرف استثمار تنموي حقيقي في مجال التصنيع اومن خلال عمليات الاستصلاح للأراضي و التي لا تزال محافظة على الطابع التقليدي ، اغلب الفئة الشغيلة تتنقل يوميا الى العلمة و سطيف او المراكز الحضرية المجاورة في الاقليم ، فهذه البلديات ذات كثافات سكانية معتبرة لا توازيها بالمقابل فرص النشاط التي بإمكانها استغلال هذه الموارد في النهوض بالإقليم .

2 - البلديات الوسط 3.2 - 3.3 نسمة / نشيط تشمل مجمع 8 بلديات و التي تقع ضمن المتوسط الولائي و الاقليم المدروس منها قنزات ، عموشة ، تيزي نبشار ، عين الكبيرة ، حربيل ، بني عزيز ، بني حسين و هي البلديات الحضرية على غرار عين الكبيرة و عموشة حيث فرص النشاط احسن ام الأخرى فهي ريفية و القطاع الزراعي لا يزال حيويا في توفير فرص الشغل ، غير ان باقي البلديات و الجبلية منها خصوصا قنزات و حربيل فتعتمد بشكل مباشر على مداخيل العملة الصعبة و النشاط في القطاع الثالث و تقع مرحلة انتقالية فحتى تحافظ على مكانتها او تحسن منها ، فهي بحاجة ماسة الى المزيد من الاستثمارات

3 – البلديات المتوازنة 2.9 – 3.2 نسمة / نشيط تتمثل في 8 بلديات متحسنة من حيث المتوسط على اقليم الولاية و الاقليم المدروس منها بني ورتيلان ، بني فودة ، بوقاعة ، عين الروى ، عين عباسة ، بابور ، سرج الغول ، جميلة، تحوز هذه البلديات على امكانات معتبرة من خلال حيوية قطاع او قطاعين في اجتذاب و احتواء ايدي عاملة او من خلال الموقع الجغرافي الذي يعزز النشاط بها كحيوية القطاع الثالث او من خلال الانفتاح على جهات الاقليم و بصفة ملحوظة بفضاءات النشاط .

[1] - توفيق احمد صالح وازع. جودة الحياة بمدينة صنعاء باليمن . رسالة ماجستير . كلية التربية جامعة صنعاء .2007 ص : 74

الخريطة رقم: 20



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

11- 3 - البطالة سنة 2009

يمكن تعريف البطالة وفقا للمفهوم العلمي بانها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كاملا او امثلا ووفقا لذلك يوجد بعدين للبطالة الاول هو عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل و الثاني عدم الاستخدام الامثل العمل و فيم يتعلق بالبعد الاول فهو يشير الى حالتي البطالة السافرة و البطالة الجزئية و الاولى تتمثل في وجود افراد قادرون على العمل و راغبين فيه و يبحثون عنه لكن لا يعملون و بالتلى وقت الانتاج و العمل الذي يحققونه يساوي صفر و الثانية تتمثل في وجود افراد يعملون اقل من المعدل الطبيعي المتعارف عليه في المجتمع او يعملون عدد من الايام اقل و من ثم وقت العمل بالنسبة للبطالة الجزئية اقل من الوقت المتعارف عليه في المجتمع [1]

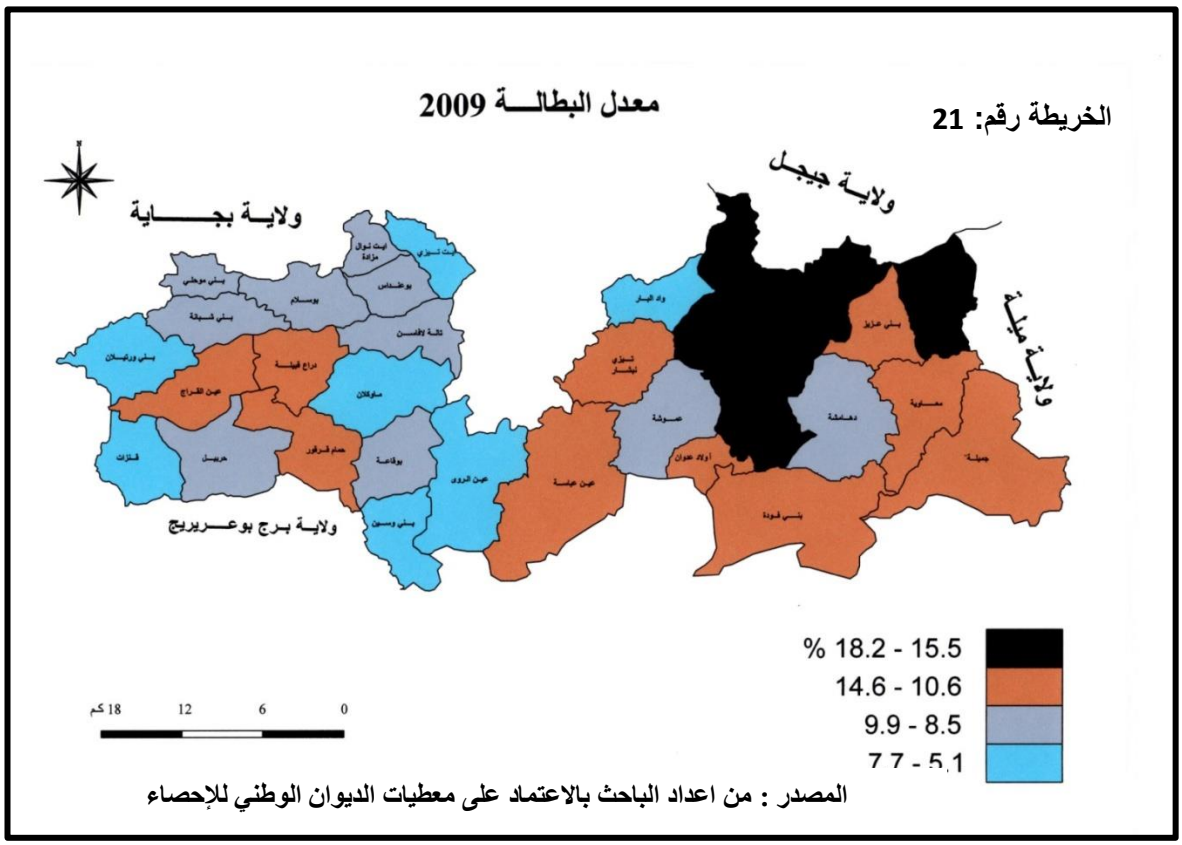
كما يلقى موضوع البطالة اهتماما متزايد من قبل الباحثين الاقتصاديين و الجغرافيين بالخصوص لما لهذه الظاهرة من أهمية في تحليل المجال الإقليمي لأنها من العناصر الإيضاحية الكاشفة عن مواطن الدينامية و التراجع كما أنها تسمح بمعرفة إمكانات الإقليم وقدراته في توفير الشغل ومن تحديد أفاقه قصد التخطيط و التهيئة ، فالبطالة حسب تعريف منظمة العمل الدولية هو العاطل عن العمل ويعني ذلك كل إنسان قادر على العمل و راغب فيه ويبحث عنه و يقبله مقابل اجر معلوم . و تعتبر البطالة من اخطر الأمراض الاجتماعية

[1] - حسين عبد المطلب الاسرج . المشروعات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية .مقال يوجد على Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/22300

التي يمكن أن يواجهها أي مجتمع لما يترتب عليها من آثار اجتماعية [1]، لغرض تقليص حدة البطالة كانت هناك اليات عديدة تدخل ضمن التنمية المحلية او التنمية الريفية المستدامة و كلها اتجهت الى احياء الاقاليم من الركود و بعث النشاط بها ، غير ان الفروق الطبيعية والقدرات الاقتصادية و التجهيزات جعلت من الاستثمار العمومي و الخاص يساير تكريس مفارقات التنمية من خلال ما يوفره من مناصب شغل في الجهات التي تتمتع بمقومات و امكانات مما يزيد من تنميها ويسمح بتهميش الجهات الفقيرة التي تكون تابعة ، ومنه طاردة لأنها لا توفر العيش و ظروف الاستقرار ، فمن خلال معطيات مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لسنة 2009يمثلون 10720.12 بطال ، أي ما يمثل 10.56 % اما الاقليم الولائي فيسجل نسبة 8.56 %، الفارق معبر عن العزل و التراجع الذي يعرفه الاقليم فعلى غرار باقي تراب البلدية يعد الاضعف تنمويا بالإضافة الى الركن الجنوبي الغربي من الولاية ، بيانات الجدول رقم : 29 تسمح لنا بتتبع **التمايز الاتي :**

- **15.5 – 18.2 %**سرج الغول ، عين الكبيرة ، بابور ، عين السبت
- **10.6- 14.6 %** عين القراج ، عين عباسة ، معاوية ، بني فودة ، حمام قرقور ، ذراع قبيلة ، جميلة ، تيزي نبشار ، بني عزيز ، اولاد عدوان .
- **8.5 – 9.9 %**بني شبانة ، ايت نوال مزادة ، بوعنداس ، بوقاعة ، بوسلام ، حربيل ، بني موحلي ، دهامشة ، تالة ايفاسن ، عموشة .
- **5.1 – 7.7 %**قنزات ، عين الروى ، بني حسين ، ماوكلان ، بني ورتيلان ، واد البارد ، ايت تيزي

الخريطة رقم: 21



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

[1] **- موقع أشراكة، البرنامج العربي للشراكة من أجل التغيير موضوع (مفهوم البطالة)دراسة منشورة على الموقع: www.aleshraka.net**

التراتب من حيث مستويات نسبة البطالة لا تعكس الابعاد الحقيقية ميدانيا ، فالمناطق التي تشهد ركودا مزمنا و ذات الامكانات المحدودة و التي لا توفر حدود العيش الطبيعي ، مدرجة في نفس النسق و المستوى مع البلديات الحضرية ، فهذا ما يتعلق ببلدية عين الكبيرة و سرج الغول مثلا ، كما ان بلديات الفئة الاخيرة و التي تعد الاضعف من حيث عدد البطالين كالواد البارد و قنزات هي احسن من بلدية بوقاعة او حمام قرقور غير ان معدل البطالة لابد ان يؤخذ بنوع من التحفظ لأنه عمليا لا يعكس الواقع الذي وقفنا عنده في المجالات التي زرناها فالمعطيات المصرح بها على سبيل المثال لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب او ما تعلق بالقرض المصغر او صندوق التامين على البطالة ان المستفيد يشغل عدد معين من الايدي العاملة لكن ليست بالدائمة و يتم اللجوء في الغالب الى تشغيل الابناء او افراد الاسرة ، الى جانب ان البطالة في الجزائر والاقليم المدروس تعد مقنعة .

ثانيا ـ الخصائص السكنية

حظيرة سكنية مطبوعة بالاختلال و التباين

مقدمة:

يعد قطاع السكن من القطاعات الحيوية المعبرة عن المستوى المادي و الثقافي و إطار الحياة ، كما يعتبر من المؤشرات الأساسية الكاشفة عن مستوى النمو و التطور الحاصل في أي منطقة ، فهو صورة و مشهد للديناميكية و التحولات من جهة ، وحالة معبرة عن تراجع و فقر و تدني لمستوى معين من العيش خاصة في البلديات الريفية و الجبلية ، لما للتجهيز ومورفولوجية المسكن من انعكاس و تأثير على نوعية الحياة.

نحاول من خلال هذا الفصل معرفة التطور الحاصل في حظيرة السكن نوعا و كما ، للوقوف على التباين و التحولات المكانية التي تعرفها بلديات إقليم الدراسة للوصول إلى معرفة مدى قابلية و استعداد هذه البلديات للنمو ، وتشخيص خلفيات التدهور و مستويات الفقر و التخلف انطلاقا من خيارات التنمية و توزيعها على مختلف أقاليم الولاية .

السكن عامل كاشف عن مستوى التطور و التنمية الحاصلة فهو يعكس فضاءات الديناميكية و الركود ، لما له من صلة بالتنمية ، والهجرة و الحراك السكاني من خلال البحث عن العمل او التزود بالخدمات الضرورية المتدنية على مستوى المجال المهجور ، الضغط السكاني على مستوى البلديات الحضرية او الريفية التي تعرف مستوى معين من النمو و الفاعلية تكون عرضة للتدفقات و الطلب المتزايد على السكن فهذا ما يفقدها الحركية المتزنة والتخطيط الناجع ، كما انه يعبر عن مستوى التحولات المادية و الاجتماعية وتأثيراتها في تغيير المشهد العمراني الريفي وبالتالي المس بالتراث العمراني و القيم الاجتماعية الاقتصادية التي ضلت لوقت طويل ملتحمة مع وظيفية المسكن الريفي خاصة بمنطقة القبائل الصغرى بأقصى شمال الولاية .

1- الدينامية السكنية ، تحديث المسكن الريفي و بداية تلاشي العناصر التراثية

تسارعت وتيرة التغير في أنماط العيش و الحياة في الجزائر وكانت العصرنة أهم محرك لها ، و يتجلى ذلك بصفة واضحة في المجال المعيشي بصفة عامة و المجال المبني بصفة خاصة ، أين نجد عدة مؤشرات على هذه التحولات التي طالت مجمل الميادين و المستويات[1] .

يعرف السكن الريفي في إقليم الدراسة ديناميكية متسارعة محتواة في السياق العام لصيرورة التحولات السوسيو اقتصادية التي عرفتها الجزائر بعد التحول إلى اقتصاد السوق و تدخلها في مجال السكن الريفي مغيرة بذلك الهياكل التنظيمية التقليدية ، مما جعله يعرف تحولات عميقة في مورفولوجيته الداخلية و الخارجية ، فحلت نماذج و تقنيات دخيلة لا تمد بصلة للخصوصيات الثقافية الاجتماعية خاصة في تجمعات منطقة القبائل الصغرى، تغير المشهد الريفي ، و كان لهذا التحول نتائج على البنيات الاجتماعية الاقتصادية المسكن الريفي يتميز بانفتاحه أو انغلاقه على المحيط، إلى جانب اختيار الأحجام و الأشكال و التجهيزات التي يحتويها و الاتجاه و التزيين، تترجم كلها عن قاعدة القيم و المعتقدات التي تميز التنظيمات الاجتماعية المتنوعة[2].

1- 1 تطور مورفولوجية السكن الريفي :

يرى **أوزمهمت وببرد** أن تصميم المبنى وتنفيذه ينبغي أن يستمد من معطيات عناصر البيئة الطبيعية المحيطة ويتكامل معها دون هدر في مواردها أو إخلال بوظيفة المبنى، وأن يحافظ على صحة وسلامة المستخدمين، وفي الوقت نفسه، يحافظ على استدامة عناصر البيئة المحيطة[3] . ويركز هذا التوجه على أن تكون صحة وسلامة الإنسان المستخدم للمبنى هي المعيار الأول أثناء عمليتي تصميم المبنى وتنفيذه حسب شروط ومواصفات لا تسبب أضرارًا صحية أو نفسية مزمنة للمستخدمين بمعنى آخر، ينبغي الأخذ في الاعتبار تأثير المناخ المحلي على المبنى إيجابيًا، وخاصة من ناحية التعامل الكامل مع الموقع وتكوين المبنى واختيار مواد البناء وتوزيع الفراغات وتكسيه الواجهات وتوجيه فتحات المبنى وفقًا لمصادر الطاقة (حركة الشمس والرياح ومستوى الرطوبة وكمية الأمطار وغيرها من متغيرات الجو الأخرى)[4].

أصبح العالم الريفي موجها الى نماذج سكنية أكثر حداثة و تعصيرا تمثل النماذج الحضرية ، فالحداثة مست كل الجوانب بما فيها السكن الريفي في منطقة القبائل خصوصا الذي ظل و لفترة طويلة يمثل نسقا و قيمة معمارية تدخل في القيم الحضارية الثقافية للساكن الريفي ، لكن الدينامية و الانفتاح على الخارج و اضمحلال التنظيم الاجتماعي المحلي جعل من المهاجرين بعد عودتهم او من خلال تمويلهم الى تحديد تراتبهم الاجتماعي و المادي بالأحرى من خلال المساكن الحضرية المشيدة و التي لا تمد بأية صلة لحضارة المنطقة ، و في نفس نسق التطور حتى بالإقليم التلى طرأت تغيرات و تحولات في مورفولوجية السكن اذ ظهر تحرر من خلال تعدد انماط البناء ، فالحظيرة السكنية و المجال اصبحا في تداخل من خلال تحضر الريف و تعميره

---

[1] - كزار محمد اكلي . التحولات المجالية في القرى الجبلية القبائلية .حالة مداشر و قرى بني ورتيلان .رسلة ماجستير غير منشورة . 2007 – 2008 . جامعة قسنطينة .ص : 1

[2] -Di Méo (G) .Géographie sociale et territoire .édition Nathan .Paris .1998.p :98

[3] - الجديد، منصور بن عبدا لعزيز. أنماط العمارة الأصيلة في المنطقة الجنوبية الغربية من المملكة العربية السعودية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية م30. ع115. مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت. (2004). 185-256.

[4] - عبد العزيز بن سعد المقرن و منصور بن عبد العزيز الجديد .سبق ذكره .ص : 9

في الاتجاه الذي لا يحفظ خصوصية ووظيفية المجال فالمشهد العمراني في الريف من الوجهة المورفولوجية في تنافر تام .

2-1 تعصير محتويات المساكن الريفية

المسكن هو مجال الاستثمار الوجداني و المادي الأهم [1] ، الفاعل الاجتماعي أصبح متشبعا بثقافة التعصير سواء كانت اجتماعية ثقافية ،مجالية...مما حول المجتمعات الريفية في مشهدها و شوه التراث المعماري الريفي ،فإلى جانب ما يمثله السكن من مؤشرات دالة على نوعية الحياة او ظروف العيش ، يعد الهيكل القاعدي الذي يكشف عن حيوية او ضعف المجال الريفي [2] ، كما يعد المسكن احد الحاجات الاساسية للإنسان و عنصرا هاما يحدد نوع الحياة ، فهو يقدم المأوى و يوفر مختلف الامكانات و التسهيلات التي تضفي على الحياة المنزلية الراحة و الطمأنينة و الامان وهو كذلك يؤثر على صحة الفرد و من ثم في انتاجيته و حالته النفسية[3] .

معرفة واقع المسكن الريفي في اقليم البحث من القضايا المهمة لمعرفة سيرورة التحولات المورفولوجية و الوظيفية للمسكن و اتجاهات التغير في بنية المسكن ، لنتمكن من تقييد السياسة الاسكانية و تصور الحلول الناجعة و العملية التي تحفظ احد المكونات التراثية ، و بالخصوص سوف يتم الوقوف على حال المباني السكنية الريفية في المناطق الجبلية و بالضبط في منطقة القبائل الصغرى ، اذ نجد أنها في الغالب بنيت بمواد محلية وتمت وفق تعامل منطقي مع الموقع دون حدوث خلل في المنظومة البيئية المحيطة، وقد شيدت بشكل متدرج وفق نظام إنشائي مبدع في هذه البيئة.

تتضمن دراسة المسكن الريفي عناصر متعددة بعضها داخلية و اخرى خارجية وتقسم الى ثلاث مجموعات اساسية :

1- عناصر ظاهرية : تتعلق بخصائص المسكن من الخارج مثل مساحته ، مظهره و عدد طوابقه .

2- عناصر بنائية : تتعلق بمواد البناء .

3- عناصر تركيبية : تتعلق بعدد الغرف و المرافق الاخرى الملحقة و كيفية انتظامها في خطة معينة[4].

سوف يتم تناول هذه العناصر على النحو الاتي :

1- المظهر الخارجي:

من خلال الدراسة الميدانية و مختلف الخرجات المتكررة الى بلديات البحث تمكنا من الوقوف على ان اغلب المساكن لا تزال تحافظ على الطراز التقليدي القديم الذي يتكيف مع خصوصيات و طبيعة البيئة الطبيعية و الاجتماعية المحلية ، فضلا عن وجود كم معتبر من السكنات ذات التصاميم المعمارية الحديثة و التي تعكس التمايز في التراتب الاقتصادي الاجتماعي للسكان منهم خاصة المهاجرين اللذين يفضلون التميز بمجتمعاتهم المحلية ، الى جانب اهم وعاء ناقل للحداثة و التعصير بالمجتمعات التي يعودون اليها .

1-1 – الجدران :تتمايز من حيث مادة البناء فتكون من المواد المحلية في المساكن الريفية التقليدية المحلية ، متكيفة مع العناصر الطبيعية المناخية بالمجال من خلال توفير درجة حرارة تمكن العيش بالمسكن بصفة طبيعية ، ومن الخرسانة في السكنات الحديثة .

---

[1] - Lévy (j) Le tournant géographique ; penser l'espace pour lire le monde .éd . Belin.1999.p :221

[2] - Cherrad Salah Eddine. Thèse de doctorat d'état. op.cit. p :

[3] - حسين عبد الحميد احمد رشوان . مشكلات المدينة. مؤسسة شباب الجامعية. الاسكندرية . 2005 . ص : 95

[4] - عبد الله عطوي . جغرافية الاستيطان الريفي . ص : 202

2-1 – الاسقف :هي الاخرى متباينة من حيث المادة الانشائية ، اذ يغلب استعمال الخرسانة في البناءات الجديدة ، و يتم التوسع راسيا الى ان يكون الطابق الاخير بالقرميد ، و يكون هذا النوع من السكنات مطابق النمط الفيلات الموجودة بالمدن وتعد مؤشرا عن تحضر الريف وتجلي الفروق الاجتماعية الاقتصادية بين سكان المجتمع المحلي الذي اصبح فاقدا لتجانسه ، اما المساكن التقليدية فلا تسمح بالتوسع الراسي ، ويتم استعمال المواد المحلية الى جانب القرميد لتغطية سقف المساكن .

3-1 – الأرضيات :تكون الاراضي ترابية في المسكن التقليدي ، الى ان يتم تجديدها عند البعض ، كما تكون بلاطية اسمنتية في المسكن الحديث .

4-1 – البياض الداخلي و الخارجي : الريفي يستخدم الجير الابيض كمادة لطلاء المسكن من الداخل اما الخارج فلا يأخذ في الغالب نفس القدر من الاهمية لدى الساكن ، في حين ان المسكن الحديث يتم فيه استعمال الطلاء الكيماوي داخل و خارج المسكن[1] .

2- مواد البناء :مادة البناء المميزة للحضيرة السكنية المحلية من الخرسانة اذ يتم تجديد و ترميم اغلب المساكن بالاقليم خاصة من خلال برامج الدعم المتمثلة في السكن الريفي او من خلال المرافقة في انشاء حضائر لتربية الحيوان .

تحسن مداخيل الريفين و تطور الخدمات العامة بالمنطقة وشبكة الطرق بالخصوص سمح بتحديث مواد البناء ، اذ اصبح نمط السكن الحديث هو الوجهة .

3 – العناصر التركيبية :

1-3 - مدخل الدار :اغلبية المساكن الريفية لا تملك سوى واجهة واحدة تطل على الطريق و يشترك فيها السكان و الحيوان معا ، و قد يوجد مدخلان منفصلان ، و هو بذلك موظفا الى المستوى المادي لمالك السكن

2-3 – المضيفة : تعد من العناصر الاساسية في المسكنين التقليدي و الحديث غير انها توجد وفق تقييس و انشاء متمايز بين النوعين ، العامل الاجتماعي ضالع بقوة في توظيف المضيفة الى جانب نوع الحراك الذي لا بد ان يحفظ حرمة المكان من خلال استقلالها بمدخل خاص او انها تشرف مباشرة على الطريق المؤدي الى الخارج .

3– 3 - الفناء الداخلي : يمثل الوسط الحيوي و المتنفس الاساس في المسكن الريفي ، نظرا لمساحته و اشرافه على الحجرات و تنوع استعمالاته ، من قضاء الحاجيات الاسرية اليومية الى فضاء للاستراحة ، كما قد يخصص جانب منه لممارسة بعض الحرف او الانشطة المنزلية (الحياكة ، الحرف المتنوعة ، الصناعات التقليدية ...)[2] .

3 – 4 –غرف المسكن : تختلف من حيث العدد و المساحة حسب القدرات الاقتصادية صغر حجم المسكن او صغر حجم الاسرة ، ففي الغالب تكون من اثنان الى ثلاثة ، تتباين تصاميم هذه الغرف من تجمع الى اخر و تتحكم في ذلك العوامل الاقتصادية الاجتماعية .

3 – 4 - حظيرة الحيوان : تعد من العناصر الاساسية المكونة للمسكن الريفي لارتباط اغلب حياة الريفين بهذا العنصر، فهي تختلف من حيث مادة البناء بين المساكن المحلية التقليدية و الحديثة ، كما قد تكون ملتحمة

---

[1] - شواش عبد القادر . التحولات الريفية في البلديات الشمالية الغربية لولاية سطيف . رسالة ماجستير . جامعة قسنطينة . فيفري 2001 . ص : 68

[2]- شواش عبد القادر . مرجع سبق ذكره . ص : 67

بالمسكن او تبنى في الجوار بمعزل عن البيت مراعاة للشروط الصحية ، و يراعى في ذلك الجانب الامني و المستوى الاقتصادي و نوع الانشطة الممارسة .

لمعرفة مستوى الديناميكية السكنية التي عرفها اقليم البحث يمكن تتبع التطور الكمي و التغير النوعي في الحظيرة السكنية في 1998 و 2008 .

2- حظيرة السكن في 1998

بلغ مجموع حظيرة السكن عبر بلديات إقليم الدراسة 54505 مسكن حسب معطيات إحصاء 1998 ممثلة بذلك 31.87 %من إجمالي حظيرة السكن على مستوى الولاية، هذه النسبة تعكس حجم التقهقر على مستوى الإقليم المدروس، رغم القوة العددية إداريا (31 بلدية من مجموع 60 بلدية) يمثل كميا عجز واضح و مجاليا اختلال في التوزيع و الاستيطان السكاني ، فالإقليم طارد و غير جاذب إلى تناسب و زيادة الحظيرة السكنية ، هذا الاختلال الإقليمي يدعو إلى بعد النظر في الخريطة السكنية و البرامج التنموية ليتوازن الإقليم ديموغرافيا و سكنيا .

نوعية الحظيرة السكنية عبر بلديات الإقليم

1- العمارات:

وصل عدد البنايات في هذا الاحصاء3565 عمارة تمثل نسبة 6.54 % من إجمالي الحظيرة السكنية ، و هي دون النسبة الولائية المقدرة ب 13.1 % ،مراكز الدوائر و أقطاب النمو بالخصوص هي المسيطرة عدديا في هذا النوع نظرا لما تماره وظيفيا على مستوى الإقليم ، عين الكبيرة ب1359 سكن و بوقاعة ب 840 سكن بنسبة 31.1 % و22 % على الترتيب ، وفي مستوى اقل كل من بني عزيز ب149 وبني ورتيلان 117 عمارة أما باقي البلديات فيتراوح العدد ما بين 12 – 97 عمارة .

2- المساكن الفردية :

يسيطر السكن الفردي على باقي أنواع السكن بمجموع 43741 سكن ما يوازي 80.25 % و هو بذلك يفوق النسبة المسجلة على مستوى الولاية و المقدرة ب 66.5 % ، منها 11 بلدية تتجاوز النسبة الإقليمية و الولائية ، موزعة في البلديات الواقعة على امتداد شبكة الطرق الوطنية و حتى الجبلية منها ، و التجزءات السكنية كان لها الدور البارز في رفع هذا النوع من السكن حيث السكان يقع على عاتقهم انجاز السكن ، و التسهيلات المالية كان لها الدور البارز في ذلك ، اضعف نسبة في بلدية ايت نوال مزادة 36.4 % أما أعلى نسبة فهي في بلدية عين الروى الواقعة في المنطقة التلية ب 96 % ، و عموما معطيات الجدول تكشف أن اغلب التنمية السكنية تقوم على عاتق السكان المحليين ، و مساهمة المهاجرين ، فتدخل الدولة في قطاع السكن يكاد يكون محدودا .

3- المساكن التقليدية :

ترتب الثانية بعد المساكن الفردية حيث بلغ عددها في إحصاء 1998 ما يوازي 10267 سكن و تمثل نسبة 18.3 % وهي في نفس المستوى مع النسبة الولائية ، يتزايد عددها بوجه خاص في البلديات الجبلية بمنطقة القبائل الصغرى حيث يمثل هذا النوع عنصر تراثي قيم و موروث عمراني و ثقافي ، السكان لا يزالون متشبثين بهذا النمط لخصوصيات تاريخية اجتماعية و ثقافية ، غير أن اغلب الحظيرة السكنية أصبحت مهددة و آيلة للسقوط ،البلديات التي تسجل نسب أدنى المعدلات من النسبة الإقليمية و الولائية هي التي يسطر بها السكنات الفردية بشكل ملحوظ و هي كذلك من الفضاءات التي عرفت استقبال تدفقات سكانية من الأرياف المجاورة خاصة في فترة التدهور الأمني .

4- المساكن العادية :

لا تمثل سوى 0.49 %من الحظيرة السكنية أي ما مجموعه 270 مسكن ، وتعد منخفضة إذا ما قورنت بالنسبة الولائية5 % .

تبقى البلديات الجبلية تحوز على أعلى النسب لخلفيات سبقت الإشارة إليها ، و ما يلاحظ ميدانيا أن هذه السكنات هي في محل تجديد و ترميم من طرف السكان المحليين من خلال استفادتهم بدعم مالي مناسب.

5- المساكن القديمة:

وصل عددها في هذا الإحصاء 492 مسكن ممثلة نسبة ضئيلة 0.90 % وهي اقل من النسبة الولائية 1% ،أعلى النسب تسجل بالمراكز الحضرية و بعض البلديات الجبلية و التلية و قد تصل النسبة إلى حدود 9 % كأعلى نسبة في بني فودة وتعود أساسا إلى الهجرات التي شملت الفترة الأمنية الأخيرة و استقرار السكان في مساكن هشة و تلقائية وهي محل عناية من طرف الفاعلين المحلين من خلال مختلف البرامج السكنية لاحتواء هذا النوع المعبر عن مظاهر الفقر الريفي و الحضري بمنطقة الدراسة .

3- حظيرة السكن حسب إحصاء 2008

1- العمارات:

انتقلت من 3565 عمارة إلى 7169 مسجلة فارق في الزيادة يقدر ب 3604 أي ضعف ما عرفته في إحصاء 1998 حيث انتقلت النسبة من 6.54 %الى11.34 % فهذه الزيادة تعد نوعية و بوتيرة مناسبة ذات ديناميكية تساهم في تحضر التجمعات الريفية و تعصيرها ، و ما يلاحظ من هذه الزيادة أنها مست البلديات الجبلية التي تعرضت إلى التدهور من جراء الأزمة الأمنية و فقدت أعدادا بشرية هائلة ، توفير الكن و تقوية المصالح كان بغرض إعادة إسكان و تحويل المهاجرين بعد التحسن الأمني إلى مواطنهم الجغرافية ،ففي بلدية بابور 12.8 % بني عزيز 22.6 % بني ورتيلان 17.3 %الخ وتتجاوز النسبة الإقليمية و الولائية فهذه التنمية السكنية هدفها الأولي إعادة بحث الحياة و الاستقرار في المناطق المتضررة أكثر ، أي وفق أولويات تخطيطية .

2- المساكن الفردية :

سجلت زيادة طفيفة بين الاحصائين بفارق 7821 سكن فردي و انتقلت النسبة من 80.25 % إلى 81.60 % غير أنها تبقى متجاوزة النسبة الولائية في الاحصائين ، الانخفاض في الفارق يعود أساسا إلى تجميد العقار ، حيث أدرج مجال التدبير و التسيير على مستوى الجماعات المحلية و ضمن أولويات فقط في حدود التنمية المحلية و حاجاتها الملحة في التنمية مما قلص هذا النوع من الحظيرة السكنية .

على العموم النسبة متقاربة فيما بين البلديات و الفوارق ليست بالمميزة فيما بين الواقعة في الوسط الجبلي او في المناطق الداخلية ،كما أن المراكز الحضرية (الدوائر خصوصا) تعرف نسب اقل لاستفادتها من العمارات و المرافق أكثر لوظيفتيها الإدارية و التنموية عن باقي المراكز الشبه حضرية أو الريفية .

3- المساكن التقليدية :

في هذا الإحصاء و صل عدد المساكن التقليدية إلى حدود 3746 مسكن أي ما يمثل 5.92 % وهي بذلك تسجل تراجع في هذا النوع، بعد أن كانت تمثل نسبة 18.83 % في إحصاء 1998 و نفس الحال كذلك فيما يسجل على مستوى الولاية و يعود ذلك أساسا إلى حركة التعمير و السعي نحو ترقية و تحسين إطار الحياة للريفيين و الحضريين على السواء ، كما أن آليات السياسة السكنية الجديدة بعد التحول نحو اقتصاد السوق كانت فاعلة في هذا المجال في تجديد الحظيرة السكنية و التكفل النوعي في انجاز السكن خاصة في المناطق الفقيرة و المتضررة امنيا ، جل البلديات عرفت تقريبا ديناميكية و حركية ملحوظ بين الاحصائين رغم

المستوى و الوتيرة المتباينة ، بلدية جميلة ب 486 مسكن تقليدي و بوقاعة257 و اقل عددا في بني موحلي 15 مسكن و بني حسن 35 مسكن تقليدي ، اغلب مراكز الدوائر و التجمعات الحضرية هي التي تحوز على نسب عالية من هذا النوع .

4- المساكن القديمة:

بلغ عددها في آخر إحصاء 214 مسكن و تمثل 0.33 % من الحظيرة السكنية، عرفت تقلص طفيف عن الإحصاء السابق حيث مثلت نسبة 0.49 % ، تصل إلى 24 مسكن في بلدية عين الكبيرة و حمام قرقور و من المراكز الحضرية ، ثم تنخفض تدريجيا في باقي البلديات و بنسب متفاوتة ، هذه المساكن تعبر عن تدني في إطار الحياة ، و مؤثرة على البيئة الحضرية و الريفية معا ، برامج السكن و تدخلات و مساهمة السكان كفيلة باحتوائها لتغير المشهد العمراني بهذه البلديات .

4- معدل إشغال المساكن 1998-2008

4 -1 معدل الإشغال حسب إحصاء 1998

وصل معدل إشغال المساكن على مستوى إقليم الدراسة 8 أفراد في المسكن ، و يتجاوز المعدل الولائي حيث المتوسط 7.6 فرد/ المسكن ، الفارق يكشف عن مدى تأخر جل البلديات من النيل بالمشاريع السكنية مما يؤدي إلى وجود عجز إن لم نقل أن الأزمة السكنية أصبحت عامة و تشمل حتى الأوساط الريفية و الحضرية على السواء رغم ما يبذل من جهد و تحرر في الميكانيزمات ، توجد فوارق مكانية في معدل الإشغال نتيجة التفاوت التنموي بين البلديات ، و حركة السكان بطبيعة الحال عقدت توزيع السكان ، مما يؤدي إلى تدني الخدمة السكنية و حتى الأحوال الصحية للسكان ، انطلاقا من الجدول رقم :... و الخريطة رقم : ... يمكن الوقوف على المستويات الآتية:

- البلديات التي تتجاوز المعدلين الولائي و الإقليمي :

تشمل هذه المجموعة 13 بلدية ، وهي اكبر مجمعة حسب معطيات هذا الإحصاء ، تتمثل في أولاد عدوان ،بابور ، واد البارد ، بني عزيز ، عين السبت ، بني موحلي ، بوعنداس ، بوسلام ، ايت نوال مزادة ، ذراع قبيلة ، ماوكلان ، تالة ايفا سن ،عين عباسة .

اغلب هذه البلديات تقع في الوسط الجبلي في القسم الشرقي و الغربي ، فقط بلدية ماوكلان و عين عباسة في المنطقة الداخلية في مجموعها هي البلديات التي عرفت توافد سكاني كبير و الاتجاه نحو التجمع أكثر إلى جانب ضعف المشاريع السكنية في هذه المرحلة بالذات للانشغال الأمني بالدرجة الأولى بهذه التجمعات ،فهذا الإسقاط حتما كان جد مؤثر على الخدمة السكنية و أحوال الساكنة .

- البلديات التي تتجاوز المعدل الولائي و تقترب من معدل إقليم الدراسة :

اغلب البلديات جغرافي تقع في المنطقة الداخلية وفي القسم الغربي من إقليم الدراسة ،تعرف معدلات متوازنة بالنظر إلى المستوى الأول و تتمثل في : بني فوده ،عين الروى، ايت تيزي ، بني شبانة و عين القراج ، معاوية ، سرج الغول، دهامشة

- البلديات الأحسن في معدل شغل المسكن من المعدلين الولائي و الإقليمي :

تضم هذه المجموعة بلدية عين الكبيرة وبوقاعة الحضريتين و بلدية جميلة بمعدل إشغال معتبر7.4 فرد في المسكن، ثم باقي البلديات الجبلية القليلة السكان (نمو سكاني سلبي) حربيل 6.5 وبني ورتيلان 6.7 و تيزي نبشار 5.7 و اقل معدل إشغال على مستوى الإقليم ببلدية قنزات 5.5 فرد في المسكن .

4 -2 معدل الإشغال حسب إحصاء 2008

عرف إقليم الدراسة و الولاية تحسن ملحوظ في معدل شغل المسكن فتم تسجيل معدلات معبرة عن الديناميكية العمرانية لاحتواء مظاهر الفقر و التخلف لتحسين إطار الحياة و تحقيق التنمية المندمجة، فكانت المعدلات على التوالي 7 أفراد في المسكن على مستوى بلديات الدراسة و6.7 فرد في المسكن على مستوى إقليم الدراسة ، يوجد تفاوت نسبي بين الإقليمين يوحي عن مدى التأخر و التراجع الذي يعرفه الإقليم في مجال السكن ، يمكن الوقوف على التباين في مستويات الإشغال فيما بين البلديات على النحو الآتي :

– البلديات التي تتجاوز المعدلين الإقليمي و الولائي :

تمثل مجموع 17 بلدية معدل الإشغال بها يتراوح ما بين: 7.07 فرد في المسكن ببلدية عين عباسة و 8.4 فرد في المسكن ببلدية ايت نوال مزادة الجبلية الفقيرة ، الواقعة في القسم الشرقي و الغربي من إقليم الدراسة ، و هي بين البلديات الجبلية الفقيرة و المقصية و الداخلية المحدودة الإمكانات ، تعرف على العموم تقصير و تخلف تنموي ، و هي من البلديات التي تعرف حراك سكاني معتبر نحو إقليم الولاية وخارجه و باتجاه المدن الصغرى و المتوسطة المجاورة ، هذا الوضع يضعف من قاعدة هذه البلديات و يعمل على تلاشي جاذبيتها و حيويتها في إرساء التنمية المندمجة .

– البلديات الوسط و المعتدلة في معدل الإشغال :

اقل مجموعة من البلديات ، 8 بمعدل إشغال يتراوح ما بين 6.7 ببلدية عين الروى الريفية بالمنطقة الداخلية و التي توازي معدل الإشغال بالولاية و 7.08 ببلدية الدهامشة في القسم الشمالي الغربي و الذي يتجاوز المعدل الإقليمي بفارق طفيف ، على العموم تعد من البلديات التي تشهد نوع من الحراك العمراني و السكاني بالإقليم و تعرف اتزان في حظيرتها السكنية مما يؤهل الانسجام و الاستقرار لسكانها وهذا ما ينعكس على إطار الحياة بالخصوص .

– البلديات الجيدة الإشغال عن المستوين الولائي و الإقليمي :

تضم 8 بلديات اغلبها حضرية و هي مراكز دوائر ، يتراوح معدل الإشغال بها ما بين : 5.02 فرد في السكن ببلدية قنزات الجبلية في القسم الغربي و 6.5 في كل من عين الكبيرة و حمام قرقور و عموشة ، تباين مكاني بين البلديات الحضرية التي تحوز على تنمية سكنية مناسبة و ريفية في مستوى أحسن نتيجة عامل الهجرة و معدلات النمو الديموغرافية السلبية في كل من قنزات ، حربيل كما توضحه معطيات الجدول و الخريطة .

5- الخدمات الأساسية المتوفرة بالمساكن

و مفارقات التجهيز بين الاحصائين 1998 – 2008

مقدمة:

في حدود التحولات و التغيرات التي تعرفها الاقاليم الحضرية و الريفية و القائمة من مختلف التدخلات و التغيرات التي تطرا في البناء الاقتصادي الاجتماعي نتيجة الارتقاء المعرفي و التطلع الى التعصير التمثل فيما يساير التطورات الحاصلة على المستوى الاقليمي الوطني ...الخ ، وتكون المرامي دائما نحو تجاوز بعض المظاهر او الاساليب و تغيرها بأخرى بديلة ناجعة، في سيرورة هذا التغيير قد تكون محاسن و مساوئ

تمس بالتوازنات القيمية و الموروثات الثقافية التراثية كالمسكن ، الانشطة الحرفية و الصناعات اليدوية ، الفلاحة الجبلية و الانظمة التقليدية التي تؤدي ادوار الالتحام الاجتماعي و تحافظ على التجانس .
المسكن هو الاخر اصبح تابع الى محصلة التغيرات و التطورات من تعصيره بمختلف ما اصبح يشمله من تحديث موفولوجي و تجهيزي ، و هذا ما سنحاول الوقوف عليه من خلال تتبع بينات احصاء 1998 و 2008 من خلال المصفوفة التي تعالج ذلك و تضع الاقليمين بتجمعاته الريفية و الحضرية في تمايز من الترتيب وفق فروق متزايدة من نتائج احصاء الى اخر .

5 - 1 - درجة تجهيز المساكن حسب إحصاء 1998

منهجية انجاز خريطة مستوى تجهيز المساكن

لقد تم الاعتماد على 11 مؤشرا **(كما هو موضح في الجدول رقم : 30)** و هي المؤشرات التي تم الاعتماد عليها في احصاء 1998 للوقوف على درجة تجهيز المساكن ، بعد عملية المعالجة الكمية للمعطيات تم الاعتماد على مصفوفة ارتباط الرتب (**Matrice de corrélation par rang**)، و التي سمحت لنا بترتيب بلديات الاقليم و تصنيفها في حدود التراتب ادناه و الذي بطبيعة الحال يقرب معرفة درجة الفروق في مستوى التجهيز و التي تكون معبرة عن فروق اقتصادية اجتماعية و تنموية متمايزة و متدرجة الفروق بين الوسطين التلى و الجبلي و حتى على مستوى الجهات حيث الفروق المكانية اشد بروزا في القسم الغربي من الاقليم .

الجدول رقم: 31 الترتيب النهائي للبلديات حسب مستوى تجهيز المساكن 1998

البلديات	الرتبة	مستوى التجهيز	عدد البلديات
حربيل ، معاوية ، ايت تيزي ،ايت نوال مزادة ، واد البارد	311 - 250	**المتدنية التجهيز**	5
بابور ، اولاد عدوان ، عين السبت ، قنزات ، سرج الغول ، دهامشة	241 - 196	**المنخفضة**	6
عين الروى ، حمام قرقور ، تيزي نبشار ، عين عباسة ، بني حسن ، ماوكلان ، تالة ايفاسن ، بوعنداس ، بني موحلي	187- 153	**المتوسطة**	9
عين القراج ، بني شبانة ، بني فودة ، بني عزيز ، ذراع قبيلة ، بني ورتيلان ، بوسلام ، عموشة	148-110	**الحسنة**	8
عين الكبيرة ، جميلة ، بوقاعة	82-54	**العالية التجهيز**	3

المصدر :من انجاز الباحث

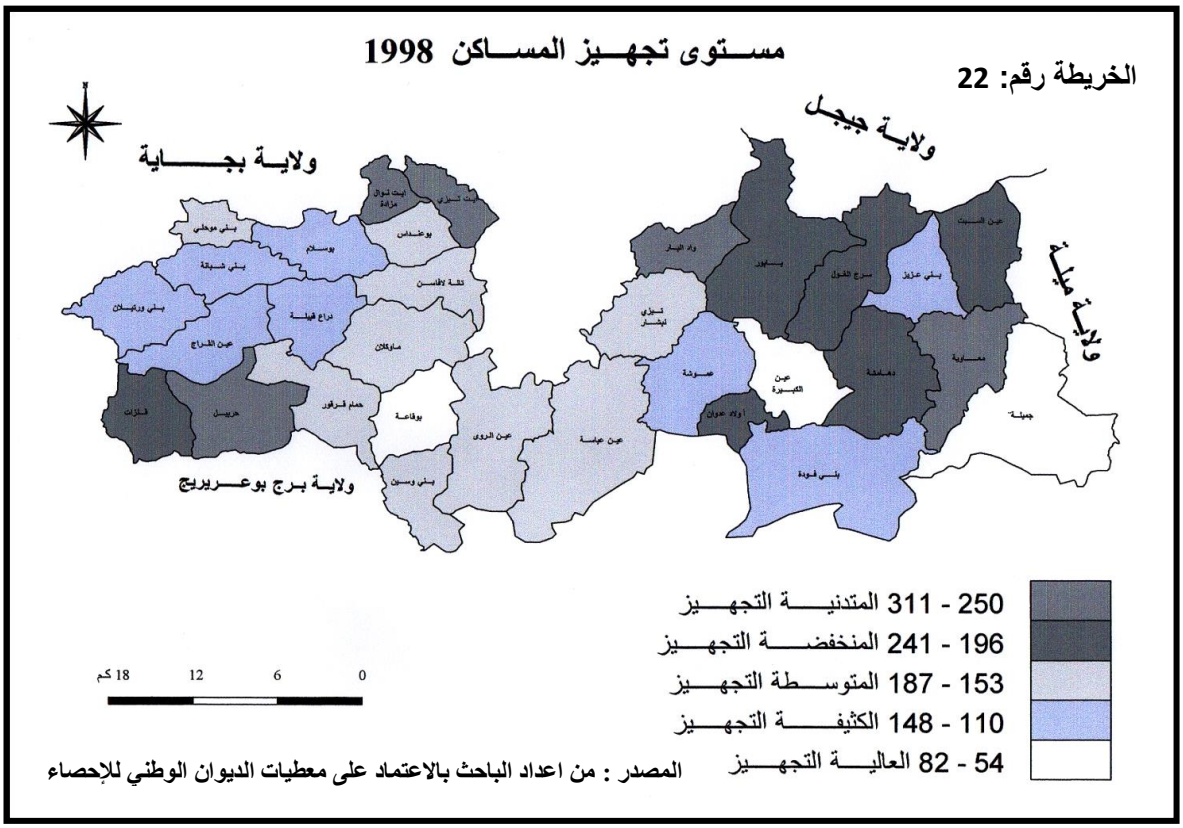
من الجدول السابق يلاحظ :

- تباين صارخ في مستوى التجهيز بين البلديات الجبلية الشمالية في الجهة الشرقية الغربية من اقليم الدراسة، حيث ان التدني و التقهقر مركز اكثر في القسم الغربي من الاقليم في بلديات حربيل ، ايت تيزي ، وايت نوال مزادة و تعد من البلديات الاشد فقرا و تخلفا ، فالتجهيزات المحدودة جدا شكلت دواما دافعا للهجرة و النزوح الى المناطق الداخلية و الى اقليم الولاية و حتى الى الخارج ، في القسم الشرق الجبلي من الاقليم كذلك بلديات واد البارد و معاوية تعرف نفس الوضع .
- في وضع لا يشكل الفارق الاهم عن الحالة الاولى توجد مجموعة من البلديات جلها في القسم الشمالي الشرقي و هي الاخرى جبلية ماعدا بلدية اولاد عدوان المجاورة لبلدية عين الكبيرة الحضرية و التي تعرف قصورا واضحا في التجهيز ، بلدية واحدة في القسم الغربي من الاقليم تتمثل في قنزات الجبلية ، هذا التراتب يصنف الجهة الشرقية كأفقر منطقة من حيث التجهيز مما جعلها تعاني من اختلال في توزيع السكان و صعوبة اندماجهم من خلال وقوعها خارج اهتمامات الفاعلين خاصة في فترة التوتر الامني .

- البلديات التلية والجبلية المحدودة في وضع وسط من حيث مستوى التجهيز منها بلديات حضرية منها حمام قرقور و عين عباسة والبعض منها كمراكز دوائر على غرار بوعنداس و ماوكلان مقراتها الرئيسية و الثانوية استفادت بدرجة معتبرة من التجهيز و في مجموع هذه الفئة 9 بلديات في وضع انتقالي ممكنة للحياة و تتفيد من المراكز المجاورة في تغطية المتطلبات الحياتية بحكم جوارها المسافي و الجغرافي من خلال الحراك اليومي للسكان.

- الفئة الحسنة التجهيز تشمل 8 بلديات منها 5 في الجهة الغربية من اقليم الدراسة مما يسجل تفوق جهوي و فارق اقليمي بين البلديات من هذا المستوى بين الجهتين الشرقية و الغربية ، وهي بين بلديات جبلية و تلية كما يوضحه الجدول السابق ، الفارق التنموي و التركيز على دعم و احياء المناطق الشمالية جعلها تستفيد من تقدير برامجي معتبر لمعالجة اشكال العزلة و التخلف للحد من الهجرة و تقريب الخدمات اقليميا بهذه البلديات

- فئة محدودة تشكل تميز من حيث مستوى التجهيز تتمثل في المراكز الحضرية بوقاعة ، جميلة ، عين الكبيرة و هي البلديات الاكثر ديناميكية و اتزانا على مستوى الاقليم لاستحواذها على اعلى الحيازات و البرامج التنموية بوصفها مراكز للنمو و التوازن في الاقليم الشمالي من الولاية ، الى جانب الخلفيات الادارية و الاقتصادية التي جعلت منها اكثر اجتذابا للمشاريع التنموية .



5- 2 - درجة تجهيز المساكن حسب إحصاء 2008

يعد تجهيز المساكن في عداد المؤشرات الهامة الدالة على نمط و مستوى الاستهلاك ومستوى الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية ، مستوى التجهيز له تأثيرات كبيرة و مباشرة على التهيئة العمرانية و وتيرة النمو المحققة من خلال برامج التنمية المحلية الى جانب تأثيرات الثقافات على المجتمع المحلي ، وفي سبيل الوقوف على ذلك تم التقيد ببيانات الديوان الوطني للإحصاء 2008 ، الى جانب التأكد من ذلك انطلاقا من الخرجات

الميدانية لمعرفة موقف السكان من التجهيزات الضرورية و الاساسية الواجب توفرها الى التجهيزات الكمالية والشائعة الاستعمال في الوقت الراهن و المبينة في **الجدول رقم : 32**

5 – 3 التجهيزات المستخدمة في منطقة الدراسة :

لمعرفة مستويات الفروق في التجهيز للحظيرة السكنية على مستوى اقليم الدراسة تم الاعتماد على نتائج احصاء 2008 بمجموع 18 مؤشرا كما هو موضح في الجدول ادناه ، فمن القراءة الاولية للبيانات و النسب المؤية ، نجد ان المنطقة المدروسة تسجل فوارق صارخة و ذات شمول مطلق ماعدا شبكة الكهرباء حيث ان نسبة التغطية تقارب المعدل الولائي 96.21 -96.8 % على الترتيب ، وتجاوز النسبة الإقليمية المعدل الولائي فيما يخص الاقامة الثانوية 6.16 -4.8 %ويرتبط ذلك بالحالة الامنية التي عرفتها المنطقة دافعة السكان الى الهجرة و تملك مساكن في المدن المجاورة او التجمعات الامنة نسبيا ، معطيات الجدول رقم : **31** و البيان تبدي لنا مستوى التراجع و التخلخل الاقليمي على مستوى منطقة الدراسة مما يعطي لنا نظرة اولية عن الفقر و التدهور في مستوى المعيشة بالمنطقة قيد الدراسة ، الفروق عمليا تكشف عن حجم التأخر التنموي المسجل خاصة في البلديات الريفية و الجبلية ، اذ مستوى التجهيز لا يؤمن الاستيعاب الصحي المناسب للسكان كما انه لا يعكس الرفاهية المرجو تحقيقها لاجتذاب السكان او اعادة توطينهم بمستقراتهم ، معطيات الجدول الموالي تبين الهوة و الفروق بين اقليم الدراسة و الاقليم الولائي .

الجدول رقم : 33 نسبة تجهيز المساكن اقليم الدراسة وولاية سطيف

احصاء 2008

نوع التجهيز%	مطبخ	حمام	مرحاض	شبكة الكهرباء	الغاز الطبيعي	صرف الصحي	ش م الشرب	سيارة سياحية	تلفزيون
اقليم الدراسة	74.23	49.9	90.72	96.21	17.88	62.73	72.17	23.66	92.68
الولاية	84,3	58,1	92,8	96,8	50,0	70,9	78,8	26,0	94,9

تكملة الجدول

نوع التجهيز%	ثلاجة	آلة طبخ	آلة غسل	مكيف	إقامة ثانوية	خط هاتفي	البرابول	جهاز كمبيوتر	شبكة الانترنيت
اقليم الدراسة	86.15	43.86	7.18	2	6.16	18.33	52.91	6.77	1.08
الولاية	88,6	53,3	19,8	7,8	4,6	24,2	71,5	11,9	2,7

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء 2008

4-5 الدراسة التحليلية للفروق في تجهيزات المساكن

تم اتباع نفس الطريقة المطبقة على درجة التجهيز لعام 1998 ، غير انه تم الاعتماد على اكبر عدد ممكن من المؤشرات كما سبقت الاشارة اليه ، حتى تكون الدراسة انسب لمعرفة حجم الفروق و مستويات التباين فيم بين بلديات الاقليم ، رغم ان المؤشرات ليست موحدة بين الاحصائين ، لكنها مؤدية الى اعطائنا نظرة عن الانتقال و التطور او التراجع فيما بين التجمعات الريفية و الحضرية ، برامج التنمية المحلية و الريفية المستدامة لها ادوار لا يستهان بها في تقليص التهميش و تحقيق التوازن الاقليمي من خلال التقريب او الحد من الفروق بين الاقاليم و الاقليم الولائي ، لاكن عمليا لا يمكن التماس ذلك اذ ظلت العمليات التنموية ممركزة بشكل كبير في المناطق المنماة و المؤهلة ، وبالخصوص المراكز الحضرية ومراكز النمو مما ساهم بشكل او اخر الى

استفحال هاجس الهجرة و النزوح ، نتيجة التدهور الذي يصيب ظهيرها الذي يعاني من الاختلال كما يوضحه التراتب حسب تجهيز المساكن في الجدول ادناه .

الجدول رقم : 34 الترتيب النهائي للبلديات حسب مستوى التجهيز 2008

البلديات	الرتبة	مستوى التجهيز	عدد البلديات
ايت تيزي ، بوسلام ، سرج الغول	506 - 486	**المتدنية التجهيز**	3
واد البارد ، دهامشة ، عين السبت ، جميلة ، معاوية ، تالة ايفاسن ، بابور ، ذراع قبيلة ، ماوكلان ، ايت نوال مزادة	412 - 361	**المنخفضة التجهيز**	10
بني حسين ، حربيل ، بني فودة ، عين الروى ، بني شبانة ، بني عزيز ، تيزي نبشار ، بني موحلي ، بوعنداس	286 -211	**المتوسطة التجهيز**	9
بني ورتيلان ، قنزات ، عين عباسة ، اولاد عدوان ، حمام قرقور ، عين لقراج ، عموشة	188 – 140	**الحسنة التجهيز**	7
بوقاعة ، عين الكبيرة	101 - 71	**العالية التجهيز**	2

المصدر : من انجاز الباحث

القراءة الاولية تسمح لنا باستنتاج الاتي :

- اتساع الفروق بين التجمعات الحضرية من مستوى الفئة العالية التجهيز (71 – 101) و البلديات الريفية الجبلية من الفئة المتدنية (486 – 506) ، طبيعي ان المستويات متباينة لكن بهذه الحدة تكون مقلصة للتقارب و التوازن و الانسجام الاقليمي مما يدفع السكان الى الميل اكثر الى الهجرة و تتضاءل فرص اعادة اجتذاب السكان نحو تجمعاتهم الاصلية بعد الهجرة التي ميزت فترة الازمة الامنية .

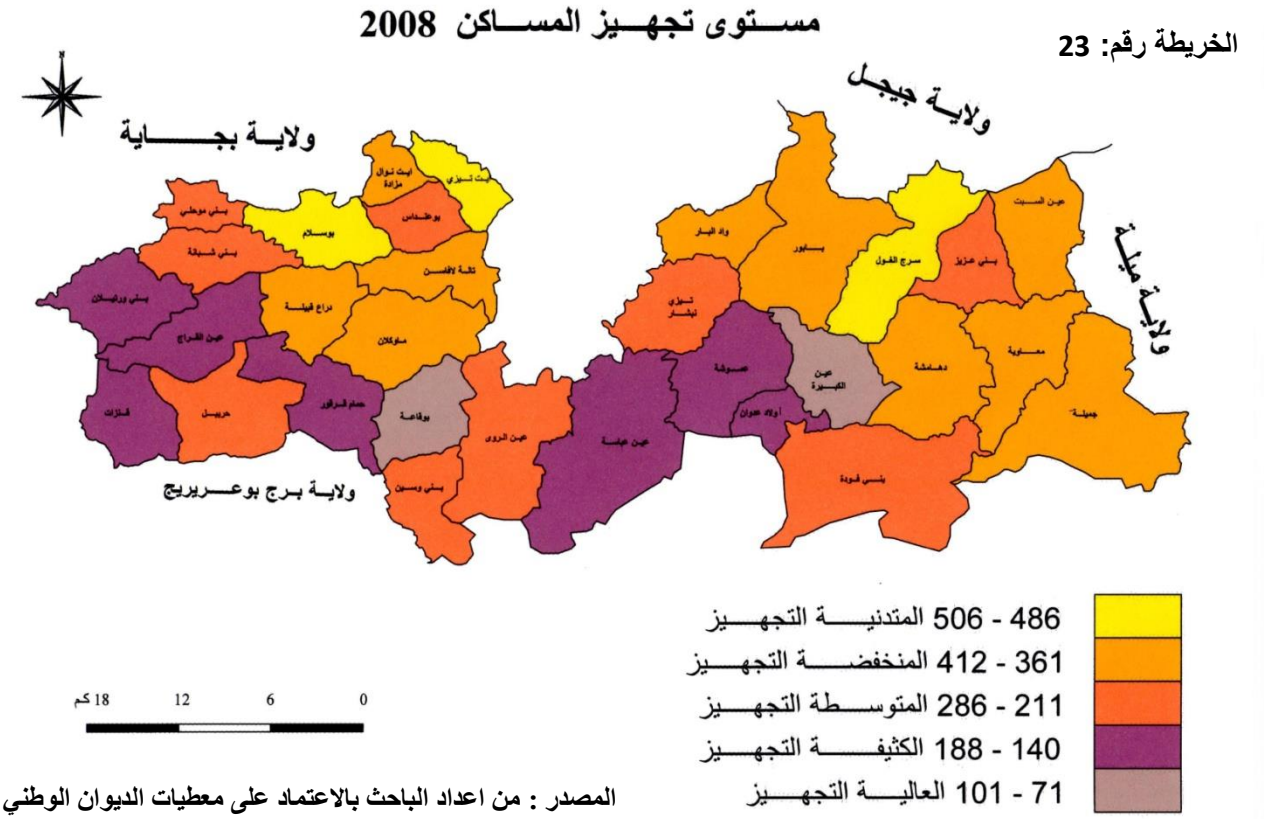
- ضالة البلديات المتزنة من حيث التغطية بالتجهيزات اذ لا تمثل سوى 9 بلديات و هي محدودة جدا بالنظر الى اجمالي البلديات على مستوى الاقليم و المقدرة ب 31 بلدية مما يوحي ان الفقر و التخلف لا يزال ضارب بأجزاء الاقليم .

- البلديات الانتقالية من مستوى التجهيز المتوسط لا تشكل سوى 9 بلديات واغلبها في الجهة الشمالية الغربية من الاقليم ، وهي ذات فوارق معتبرة و ليست متحسنة في ما يحقق الرفاه و الانسجام لساكنيها .

- تشكل البلديات التدنية و المخفضة التجهيز عدد معتبر بمجموع 13 بلدية منها ثلاثة فقيرة جدا من اغلب النواحي حيث لايزال سكانها على هامش الحياة منها ايت تيزي ، بوسلام في الغرب و سرج الغول في الشمال ، لاتزال الحياة الريفية ماثلة بقوة ، كما ان اطار الحياة جد متدهور و السكن لا يمثل سوى مأوى بالنسبة لساكنيه .

للوقوف على بعض مظاهر التمايز في التجهيزات السكنية بين البلديات تم اختيار عينة تبدو في نظرتا انها اقرب إلى الأساسيات منها إلى الكماليات حسب رأي الباحث و بعض السكان اللذين كانت لنا فرص مقابلتهم و محادثتهم حول الموضوع للخروج ببعض الملاحظات .

الخريطة رقم: 23



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني

5 – 5 المرافق الأساسية في إقليم الدراسة حسب إحصاء 2008

يعد وجود المرافق الاساسية في المسكن او اختفاؤها بصورة جزئية او كلية ، مؤشرا ذا قيمة على مستوى المعيشة و الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي تعيشها الاسرة فيه من ناحية ، ودرجة تقدم النمو العمراني في المجتمع من ناحية اخرى ومن اهم المرافق التي يشتمل عليها المسكن في منطقة الدراسة .

تم التقيد بشبكة الصرف الصحي ، شبكة مياه الشرب ، التجهيز بالحمامات ، الة طبخ ، هاتف ، برابول ، جهاز كمبيوتر ، خطوط الأنترانت ، تفادي باقي عناصر التجهيز لا يعني التقليل من اهميتها من حيث التحليل و التشخيص لمستويات الفروق بينما للتقارب في معدلات التغطية على مستوى بلديات الاقليم رغم بعض الشذوذ و الذي لا يمكن اعتباره مؤثرا بشكل كبير .

1- شبكة الصرف الصحي:

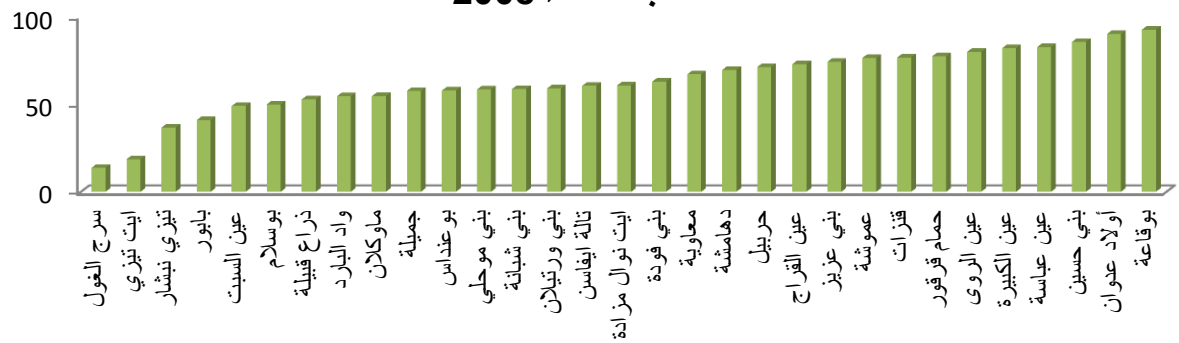
يعد من العناصر الهامة في قائمة استخدامات المسكن لعلاقته بالبعد البيئي و الصحي للسكان المحليين ، درجة التغطية من حيث تناسبها او تراجعها من المؤشرات الدالة على النمو العمراني الصحي و مستوى الخدمات الي تقدمها الجمعات المحلية عبر برامجها التنموية .

من خلال البيان ادناه تتضح الفروق في نظام التمايز لمؤشر الصرف الصحي ، البلديات الريفية الجبلية في الشمال الشرقي و الغربي تعرف نسبا متدنية جدا من حيث التغطية بهذا العنصر على غرار سرج الغول ، ايت تيزي وتيزي نبشار و بابور حيث النسبة التغطية اقل من 40 % مما يشكل مانعا امام ارتفاع مستوى المعيشة و الامن الصحي للسكان ، هذا التدني لا يجعل منها مجالات مؤهلة للحياة و لها قابلية التمتع بمناعة

تسمح لها بان تكون في مصاف البلديات ذات الدينامية الحياتية، الصرف الصحي بها تأثيراته تمتد الى المس بالمادة البيئية و النظام الحيوي وحتى النشاط الاقتصادي (المياه المبتذلة).

- البلديات الريفية و العديد من التجمعات المجاورة للمدن تتمتع بأحسن تغطية و تتجاوز التجمعات الحضرية فمثلا اولاد عدوان 90.1 % بينما عين الكبيرة 82 % وتعود الفروق الى نوع الحضيرة السكنية و دينامية العمران الى جانب درجة الاستفادة و اولوية التخصيص في البرامج التنموية .

- عموم تجمعات الاقليم تعرف تأخرا في المجال لعدم شمولية مشاريع الصرف الصحي و التي تعد من اولويات التنمية المحلية لتجاوز مظاهر الفقر و التخلف .

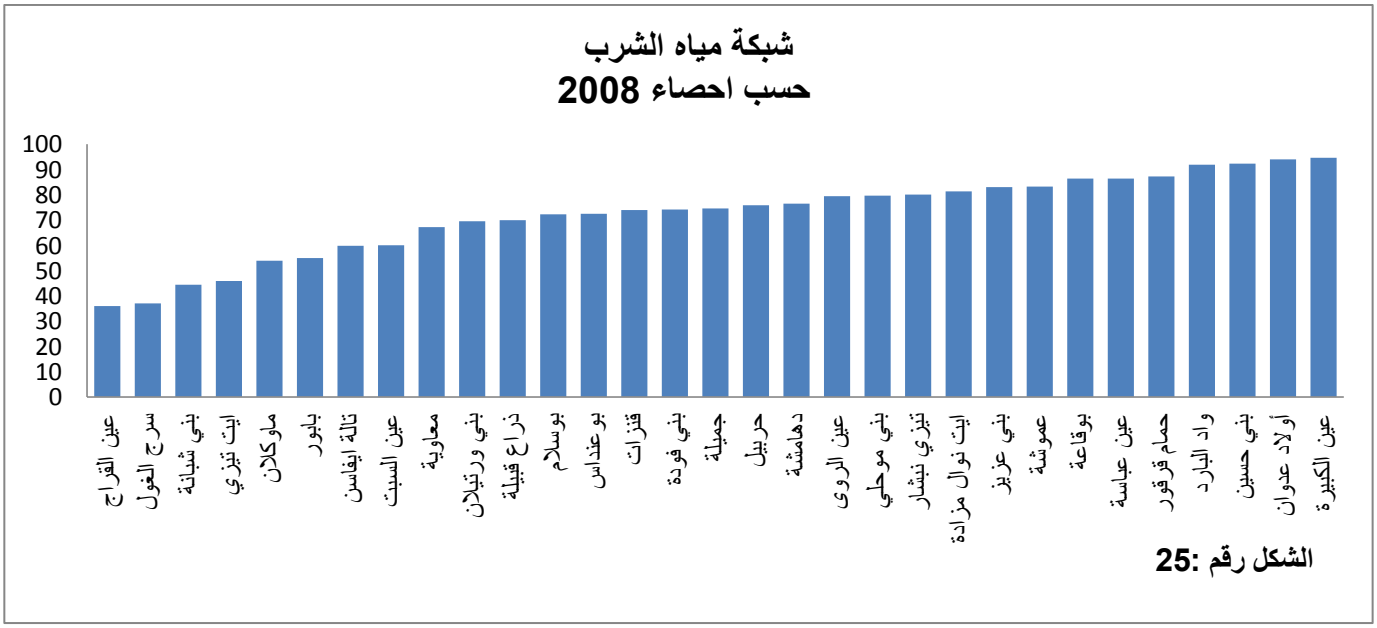


الشكل رقم :24

2 – شبكة المياه الصالحة للشرب :

تعد في مقدمة الخدمات الاساسية التي يجب توفيرها في المسكن استنادا الى معطيات الجدول و البيان ادناه يتضح ان اغلب البلديات تعاني من العجز المائي من خلال تراجع حصص او نصيب السكان من المياه ، كم امتد الشح المائي ايضا الى المد بالشبكات اذ نسب التغطية ضعيفة جدا بالخصوص في البلديات الريفية و الجبلية التي تعرف ازمة تزود و تغطية حقيقين ، فالعديد من التجمعات التي تمت زيارتها لا تزال تعتمد على طرق تقليدية في الري و التموين بالمياه ، الحيوانات ، الصهاريج ، الينابيع ....و يحتم على السكان قطع مسافات بعيدة من اجل النيل و اشباع الخدمة ، و كلها مظاهر تصب في الفقر الريفي مما لا يشجع السكان على الاستقرار و النشاط .

مشاريع التنمية المحلية لم تتمكن من رفع القدرات المائية و لا من توفير اساسيات الحياة بالمناطق الجبلية حيث تطرح اشكالية السكن المشتت و تكلفة المشاريع بحدة ، فمثلا عين القراج و سرج الغول 36 % فقط من نسبة التغطية ، وتبقى اغلب البلديات الجبلية تعرف عجزا في التزود بالمياه الصالحة للشرب بني شبانة ، ايت تيزي ، ماوكلان خاصة في التجمع المبعثر ، الى جانب بابور و تالة ايفاسن و عين السبت .

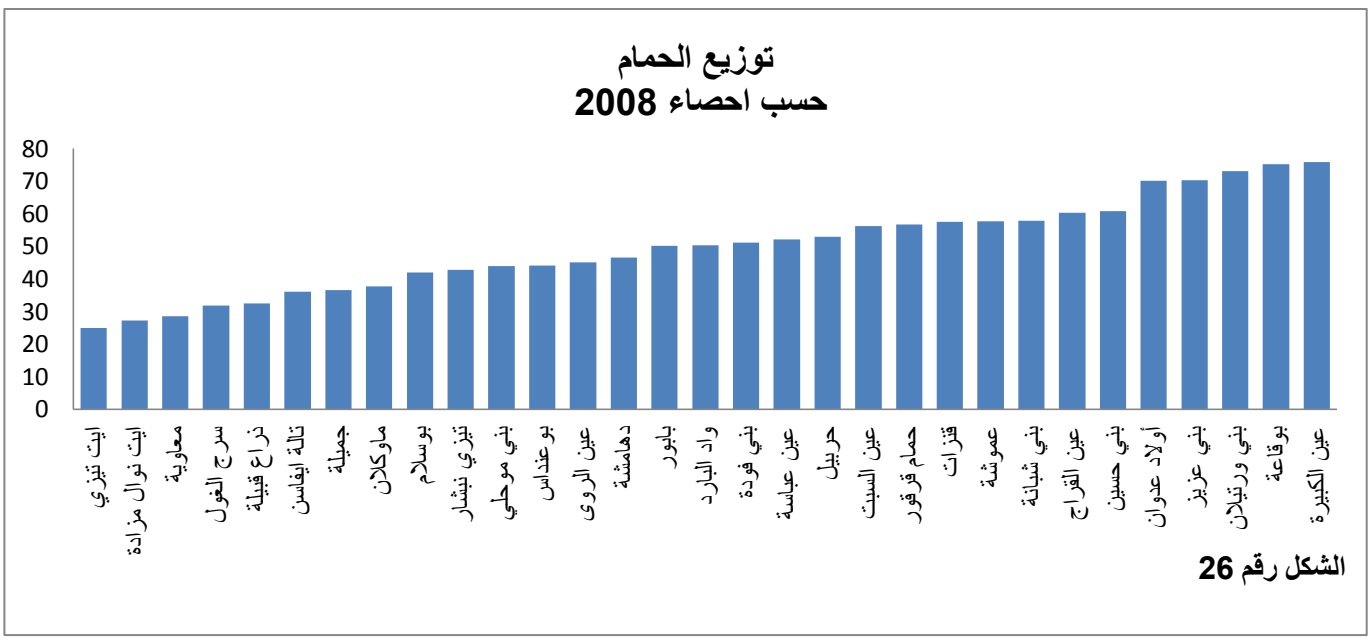


الشكل رقم :25

اما باقي البلديات فلا تعرف نفس الحدة المطروحة و ذات مستوى في التغطية متقارب ، اما الاحسن وضعا من حيث التغطية فالبلديات الحضرية و الريفية المجاورة اليها و التابعة اداريا الى اقليمها كعين الكبيرة و اولاد عدوان بني حسين و بوقاعة حمام قرقور و الواد البارد و عموشة و بني عزيز و ايت نوال مزادة .

3- الحمام:

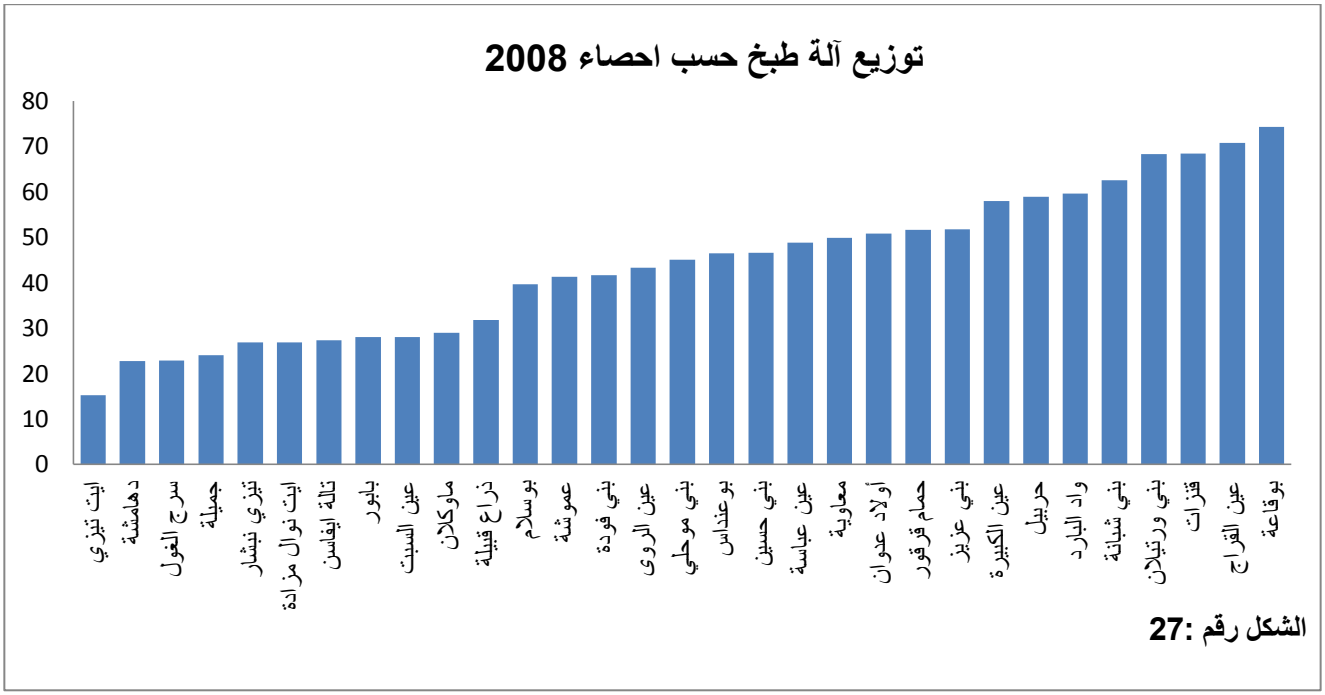
من العناصر الصحية الضرورية التي يجب توفيرها لتحسين حياة السكان و حماية اطارهم الصحي ، من بيانات الجدول السابق و الخاص بدرجة التجهيز نجد ان بلديات الدراسة متراجعة و بفارق معتبر عن الاقليم الولائي 49.9 مقابل 58.1 % ، هذا النوع من التجهيز درجة التغطية منه جيدة و معتبرة بالبلديات الحضرية و المراكز العمرانية القريبة منها لاستفادتها من مشاريع سكنية تمت فيها مراعاة الاطار الصحي ، اغلب بلديات الاقليم تسجل نسب ضعيفة في معدل التغطية خصوصا البلديات الريفية و الجبلية الشمالية .



الشكل رقم 26

4- الة طبخ :

من العناصر الاساسية و الضرورية التي يستحسن وجودها في تجهيز المسكن نتيجة الخدمة التي توفرها ، وتعد من المؤشرات المعبرة عن الرفاهية و التطور الحاصل في استخدامات السكان المحلين في الاوساط الحضرية بالخصوص ، انتشار هذا التجهيز متباين من حيث التوزيع النسبي بين البلديات الريفية و الحضرية في جهات اقليم الدراسة ، من البيان ادناه نجد بلديات ريفية و جبلية ترتب في مستوى احسن من البلديات الحضرية على غرار بلدية عين القراج و قنزات وواد البارد وحربيل بالنظر الى بلدية عين الكبيرة و حمام قرقور الحضريتين ، فالتجهيز لا يأخذ اعتبار البعد الحضري و الثقافي الاجتماعي بينما اساسا من مداخيل السكان خاصة المهاجرين بهذه البلديات الى جانب تطلع السكان المحليين الى تحسين مستواهم المعيشي .



الشكل رقم :27

5- شبكة الاتصالات:

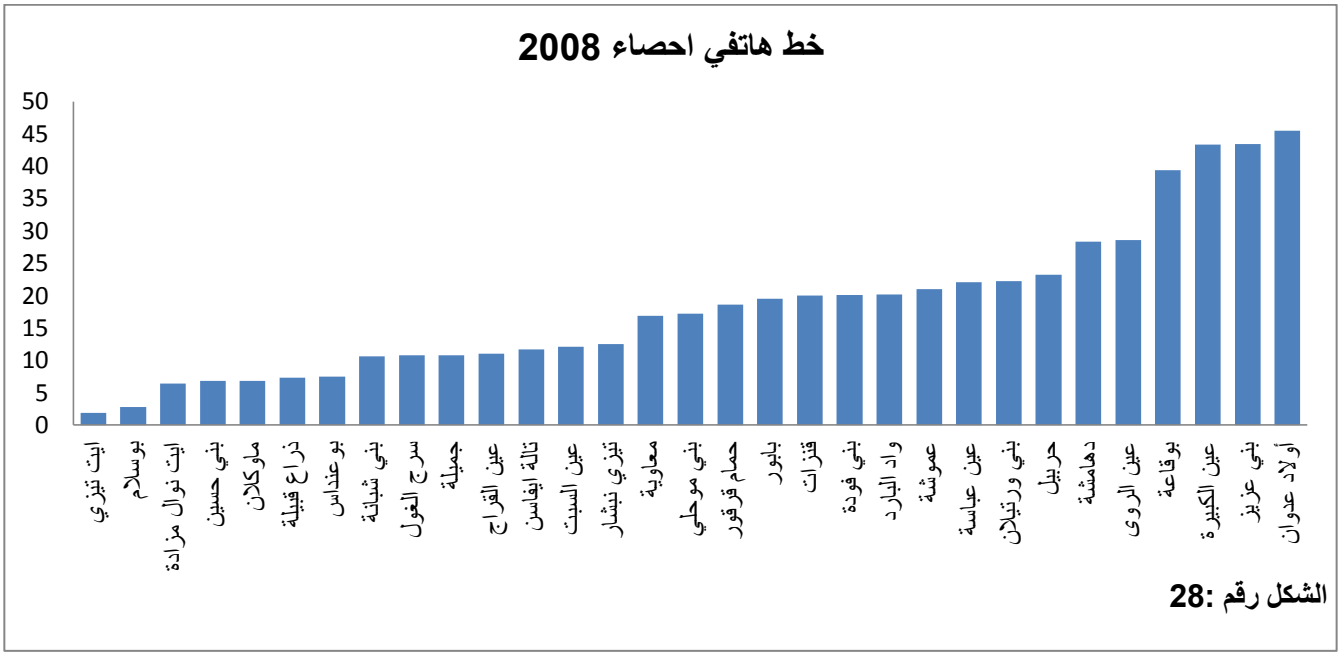
1-5 -خطوط الهاتف :

له درجة كبيرة من الاهمية في تجهيز المسكن ، حيث اصبح من الضرورات الملحة لان الارتباط بشبكة الهاتف يسمح باندماج الاسر ببقية شبكات الاتصال و تحديدا بشبكة الانترنيت ، وباعتباره يسمح كذلك بتعزيز انخراط السكان في اليات التطور و التغير الحاصلة و انفتاحهم على الوسائل العصرية للاتصال و التي لا تعرف ما يمكن لها ان تجد من فرص للتعلم و التعرف على المجتمعات او اقتصاديات و فتح لأفاق التنمية ما وراء الحدود المحلية او الاقليمية او الوطنية ، ولا تنفي هذه النقائص وجود اقلية واعية بتلك الامكانيات لكنها عاجزة عن الاستفادة الفعلية من الفرص الكامنة ورائها[1] .

بذلت جهود معتبرة من طرف السلطات العمومية من خلال الاستثمارات قصد التجهيز بالبنى التحتية و التجهيزات الاساسية و ربطها بالشبكات ، اقليم الدراسة يسجل معدلا متراجعا عن اقليم الولاية بالنسبة لهذا

[1] - رضا الامين . الاقاليم الداخلية التونسية اوضاع التنمية البشرية و رهانات التهيئة .مجلة جمعية الجغرافيين التونسيين . عدد 18 ديسمبر 2009 .ص :17

العنصر 18.33 مقابل 24.2 % فالفارق معبر عن التباين في التنمية و .....ويطرح التبان بحدة على مستوى بلديات الاقليم بحدة اذ لم تتمكن هذه الجهود من راب الفجوة الرقمية ، كما يوضحه البيان الموالي :



الشكل رقم :28

- البلديات الحضرية و الريفية الواقعة في القسم التلى بها نسبة تغطية معتبرة ممكنة للانفتاح و الاندماج كما انها مسهلة لعملية الاتصال تتراوح نسبة تجهيز المسكن ما بين :45.5 – 28.3 باعتبارها تتجاوز حتى المتوسط الولائي منها اولاد عدوان ، بني عزيز ، عين الكبيرة ،بوقاعة ، عين الروى ، دهامشة .

- بلديات محصورة بين المدلين الاقليمي و الولائي و اخرى تقترب منهما ، موزعة بشكل متباين في الاقليم ، العديد منها حضرية و تمثل مراكز دوائر استفادت من برامج استثمارية عمومية على غرار بلدية حربيل ، عين عباسة ،قنزات ، حمام قرقور ، بني موحلي....، تراتبها و مكانتها الاقليمية من الوجهة الاقتصادية و الإدارية مع نسبة الحيازة و التغطية السكنية بهذه الخدمة يوحي بوجود اختلال وتنافر قيمي للسكان من حيث الطلب على هذه الخدمة .

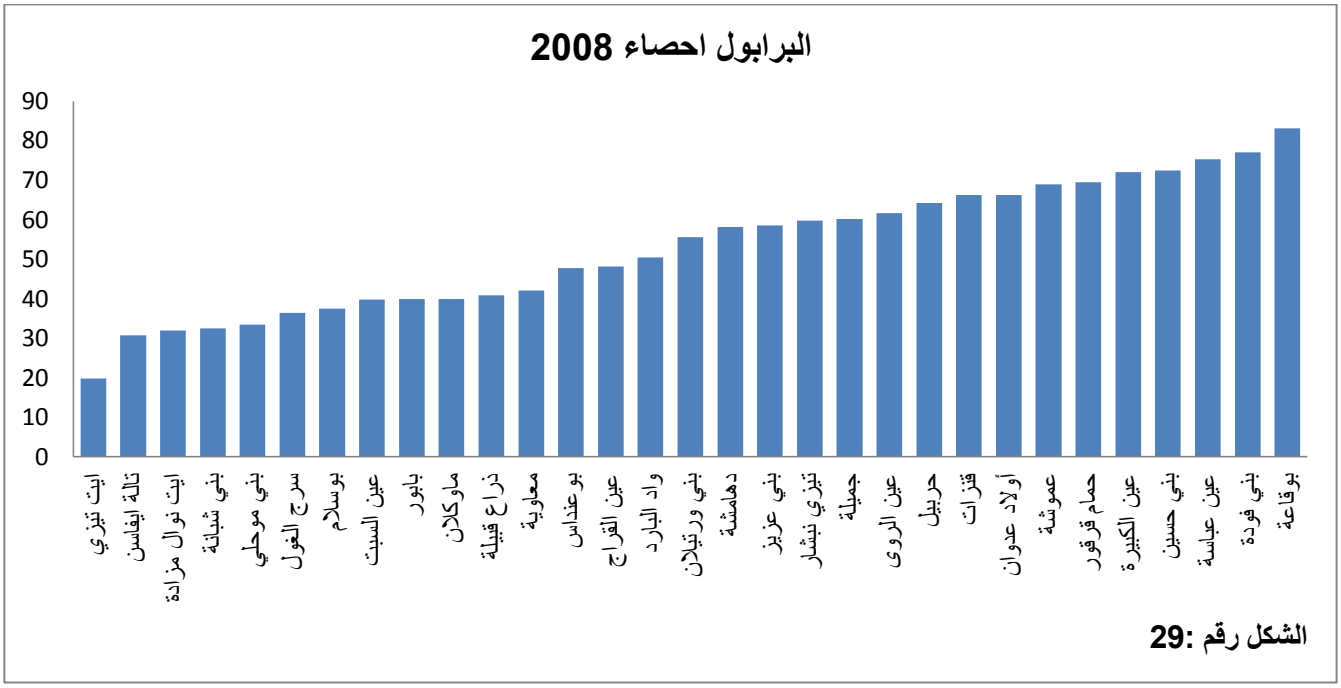
- عدد معتبر من البلديات التي تعاني من فقر واضح لدى سكانها لانخفاض الدخل و سيطرة بعض القيم الاجتماعية لدهم اذ اصبحت كمانع في وصول الخدمة و الاستفادة منها لتطوير كل الجوانب المؤدية الى خلق النمو و الاستثمار في الراس مال البشري غير ان التجهيز بهذه الخدمة يعد لدى الكثيرين من السكان المحليين خصوصا الريفيين انه من الكماليات لارتفاع ثمن رسوم الاشتراكات واثمان المكالمات الشهرية رغم اتجاه الكثيرين الى الهاتف المحمول الذي يعد اكثر من الكماليات بالنسبة لهذه الشرائح الريفية ذات الثقافات المحدودة في التميز و التوجه للانفتاح و الانسجام مع التورات الاقليمية و الوطنية .

- البلديات الريفية و الجبلية في القسم الغربي من الاقليم تشهد عزلة هاتفية تجعلها محجوبة عن التطورات الحديثة ، و تمنعها من تفعيل دينامية في اطار حياة سكانها مثلا ايت تيزي 1.9 % بوسلام 2.8 %ايت نوال مزادة 6.4 % و غيرها .

2-5 - جهاز البرابول :

يعد من المؤشرات الدالة على الانفتاح الاقليمي و اندماج السكان و تطلعهم الى التطور للتعايش مع التغيرات الحاصلة في المجال الاعلامي ، هذا النوع من الخدمة تتحكم في كثافة توزيعه و انتشاره برمجة الوصاية و فاعلية الفاعلين المحليين للارتقاء بالسكان و الاستثمار في الموارد البشرية خصوصا الفئات الطلائعية الى

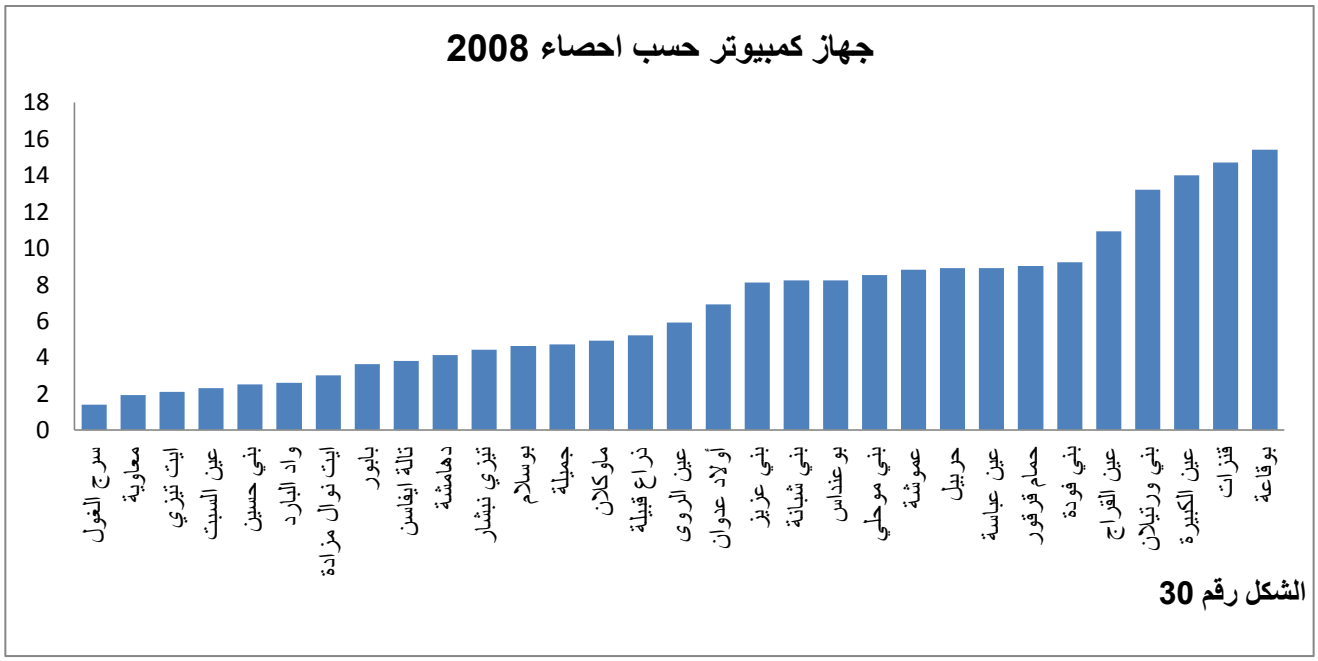
جانب معطيات ثقافية اجتماعية و اقتصادية كذلك ، البلديات الحضرية و الواقعة في الاقليم التلى هي الاوفر حظا من النيل بهذه الخدمة منها بوقاعة ، بني فودة و عين عباسة و بلدية عين الكبيرة ، حمام قرقور.....الخ ، ضعف نسبة التغطية تبدو اكثر وضوحا في البلديات الريفية الشمالية خاصة في الجهة الغربية من الاقليم حيث القيم الاجتماعية و الموروثات الثقافية تحول من انتشار هذه الخدمة كما هو الحال في ايت تيزي ، تالة ايفاسن ، ايت نوال مزادة في ادن التراتب الاقليمي كما يوضحه البيان .



الشكل رقم :29

5-3- جهاز الكمبيوتر :

يعد من اساسيات التجهيز لما يوفره من خدمات في شتى المستويات الادارية العلمية والثقافية .. ، كما يعتبر من ابرز الوسائل الممكنة لاحتواء الانغلاق و العزلة مما خلال ما يوفره من تسهيل للاتصال و تقريب الخدمة خاصة من خلال الربط بشبكة الانترنيت ، كما انه يعبر عن مستوى الرفاه و التطور في استعمالات المسكن ، اقليم الدراسة رغم المشاريع و البرامج الاستثمارية التي مسته لا يزال يسجل متوسط ضعيف جدا بالمقارنة عن الاقليم الولائي الذي هو الاخر ليس في احسن حال من حيث هذا العنصر فالتسجيل على التوالي 6.77 % مقابل 11.9 % ، من استقراء البيان رقم : 34ادناه نلاحظ انه توجد فروق شاسعة فيما بين البلديات ، التي تبقى محافظة على طابعها الريفي و عدم مقدرة السكان على التكيف و التحصيل .



الشكل رقم 30

يمكن الخروج بملاحظات اهمها :

- ارتباط و اقتصار التجهيز من حيث الانتشار و الاستعمال اكثر بالبلديات الحضرية و التي تعد كمراكز دوائر ، تتراوح النسبة ما بين 13.2 - 15.4 % في كل من بني ورتيلان ، عين الكبيرة ، قنزات بوقاعة ، وكلها متفوقة على المعدلين الاقليمي و الولائي لارتفاع المستوى التعليمي و المداخيل بالنسبة للسكان دون استثناء الوظائف الادارية و الخدمية الممركزة و التي تستدعي هذا النوع من التجهيز .

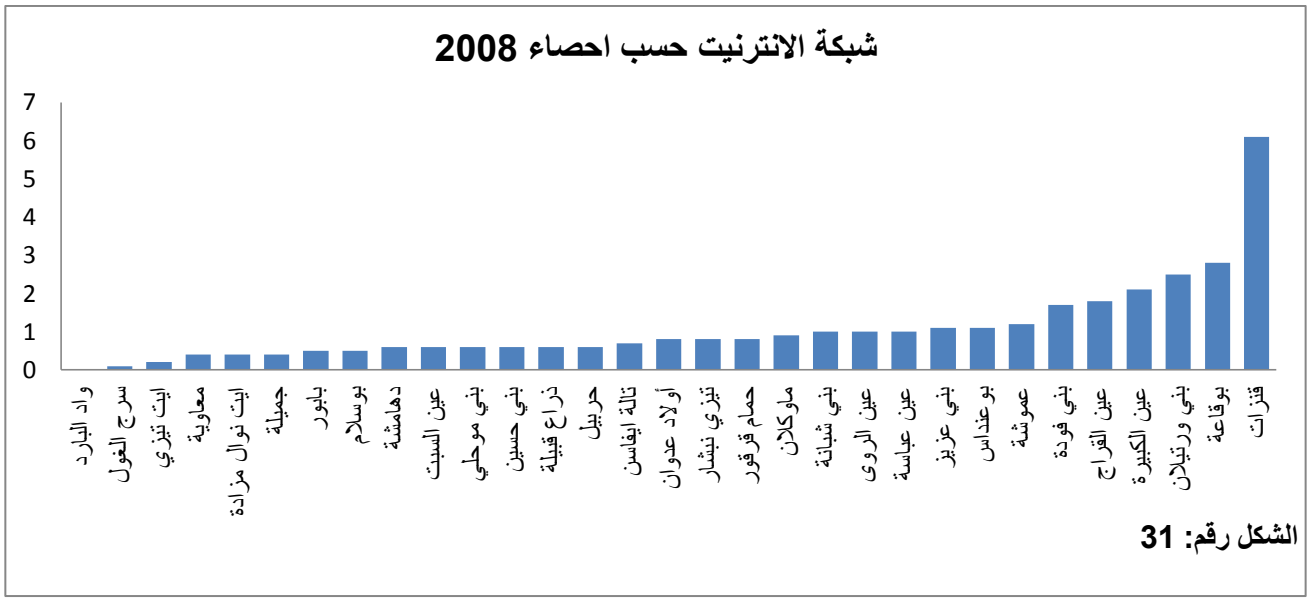
- مستوى وسط يفوق المعدل الاقليمي و اقل من المتوسط الولائي يشمل البلديات المجاورة للمراكز الادارية الحضرية والبلديات الريفية الجبلية في القسم الشرقي و الغربي من اقليم الدراسة ، تضم 11 بلدية كما هي مرتبة في البيان اعلاه و تتراوح نسبة التجهيز ما بين : 6.9 – 10.9 % .

- البلديات المنخفضة التجهيز حيث يتدنى فيها المتوسط عن الاقليم و الولاية بشكل متفاوت و تضم 16 بلدية بنسب تتراوح ما بين :5.9 – 1.4 % مما يدل ان اغلب بلديات الاقليم تعاني من الفقر و الاستثمار في الموارد البشرية و كل ما يخص تحسين اطار الحياة ظل هامشيا .

5-4- شبكة الانترنيت:

ترتبط هذه الخدمة اساسا بمدى حيازة السكان على اجهزة الكمبيوتر و التي اساسا تسجل نسبا منخفضة من خلال الحيازة او نصيب السكان من هذه الخدمة ، فمنطقة الدراسة لا تسجل سوى 1.08 % و الاقليم الولائي لا يعرف هو الاخر الا 2.7 % مما يعني انهما في منأى عن ثورة الاتصالات و المعلوماتية مما لا يؤهبهما الا الاندماج و الانخراط بشكل فعال و منسجم مع التطورات الحاصلة في المجال و المتسارعة في التطور .

- الفروق في هذا النوع من التجهيز جعلت ان الفجوة الرقمية تعمل على اتساع فروق الاتجانس الاقليمي من حيث انفراد بلدية قنزات بأعلى معدل 6.1 %مع انعدام تام على مستوى بلدية واد البارد الجبلية في اقصى الشمال لجبلي.



الشكل رقم: 31

- خمس تجمعات تتراوح النسبة 1.7 – 2.8 % و هي عموما بلديات حضرية ، اما الباقي فوضع المساكن تقليدي جدا و لا توجد من الحضيرة السكنية الا اعدادا محدودة مجهزة و تستعمل هذه الخدمة .

خلاصة

الدراسة السابقة للسكان و السكن بإقليم البحث وقفنا على الدينامية من حيث وتائر و انماط متغايرة من خلال معدل النمو الذي يتجه الى التراجع و بسلبية حادة في المنطقة المبعثرة الى نمو متسارع و تحضر مفاجئ ببعض التجمعات الثانوية مما يحول الاقليم عن نمطه و طابعه الريفي سكانا و ليس مشهدا عاما ، كذلك وضعية و واقع السكن منه بالخصوص السكن الريفي الذي عرف دينامية تشد الانتباه من خلال الاستثمار العمومي من جديد فبعد مشروع القرى الاشتراكية برز السكن الريفي الفردي و المجمع بعد تخصيص الاعانات المالية و المرافقة للريفين في هذا المجال فوقع تغير من وجهة الكم و النوع على مستوى الريف و بالأحرى من حيث التوزيع بالمنطقة التلية الاكثر استيعابا لهذا النوع هذه التطورات و التبدلات مثلت الحضيرة الى الاتجاه اكثر نحو التحديث و التطور حتى و لو كان ذلك على حساب التراث المحلي ، هذه الدينامية تدخل في هذا الاطار مظاهر للتمثلات المعبرة عن التحولات السوسيو اقتصادية و التي مست الجانب الوجداني و المادي على سبيل المثال لا الحصر المسكن الريفي حيث تغيرت التركيبة المورفولوجية الداخلية و الخارجية له مثل ما هو الحال بالمسكن الريفي الجبلي بمنطقة القبائل الصغرى الذي يشكل احد الاوعية التراثية (قنزات ، حربيل ، بني ورتيلان....) ومنه تغيرت الادوار الوظيفية من خلال تحديث المسكن فقامت بالإقليم خصوصيات و تمثلات جديدة لا تمد بالصلة الى البناء الأنثروبولوجي للمنطقة .

من حيث درجة التجهيز للمسكن بين الاحصائين تم الوقوف على مؤشرات كشفت التمايز و التباين بين المجالين الجبلي و التلى ، الفترة بخصوصياتها رسمت للإقليم مستويات من التراتب و التغاير من خلال فروق معبرة عن مستوى الدينامية و التي يمكن ادراكها من خلال الاستقراء للمعطيات او الواقع المحلي ،فبعد ان كانت بلديات في مستوى من التطور و التجهيز لمساكنها و الذي ينعكس على مستوى المعيشة بالمقابل تراجعت من حيث التراتب في التجهيز حسب احصاء 2008 و اخرى نالت من التجهيز فتحسن مستواها ، الشيء الذي ينعكس حتما على اطار الحياة و يسمح لنا إدماغ الاقليم في اشكاليته ان الدينامية و التراجع اساس التمثل و المشهد الانتقالي في التحول بإقليم البحث .

وقفنا على تعقد في حياة الريفيين بالمناطق الجبلية من حيث معدلات البطالة المرتفعة و ومنه تأزم مؤشر الاعالة في ظل هشاشة المداخيل الريفية و عدم تمكن الفاعلين من تفجير الطاقات الجبلية و استغلالها او من جانب اقتحام المناطق المحرومة و المهمشة بالتنمية المشخصة لطبيعة و خصوصيات هذه المناطق انها مسالة مبادرة عملية .

الفصل الثالث

الخدمات والبنية التحتية تصاعد في الفروق و تزايد في الطفرات المجالية

مقدمة

تعرف البنية التحتية على انها مجموعة الاصول المطلوبة لتامين خدمات معينة مرغوبة ، فهي عنصر اساسي لتمكين البيئة الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي ومن ثمة التنمية الريفية ، وقد ادركت المجتمعات التنموية مؤخرا انه مع تعزيز النمو فان البنية التحتية المعقولة و التي يمكن تحمل تكاليفها قد تساهم في تحقيق الاهداف التنموية حيث تساهم مباشرة في تامين ودعم ايصال الخدمات الاساسية [1].

يعد الإقليم الجبلي الشمالي لولاية سطيف من الأقاليم الفقيرة و الغير جاذبة للسكان حيث إلى وقت غير بعيد و تاريخيا شهد وتيرة هجرة متصاعدة و حركة النزوح اخذة في التزايد من المرحلة الكولونيالية الى مراحل الفراغ التنموي صحيح انه يمكن ارجاع الوضع الى ثقل البنية الطبيعية وتأثيراتها و انعكاساتها من خلال عزلة و تهميش التجمعات كذلك جانب ثقل التركة الاستعمارية التي جعلت من الاقليم احد المناطق المحرومة تعمقت من حيث الحدة في الوضعية بعد تدهور الحالة الامنية هذه الحالة و غيرها تسمح لنا وتمكننا من الوقوف على الهشاشة الاجتماعية و تدني البنية التحتية و الخدمية لأغلب تجمعاته خاصة في تجمعات المنطقة المبعثرة التي تشد إلى الهجرة لتردي و تدهور إطار الحياة بالنسبة للسكان في المناطق الجبلية حيث محدودية الموارد اكراهات الوسط الطبيعي و تدهور الشبكات في تأدية التغطية الخدمية المناسبة في تأهيل الحياة ، وأصبح السكان لهم تطلع و طموح واسع إلى تغيير الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية الهشة و الاستقرار في أوساط أمنة وممكنة للعيش ، لكن مقاربة الركود و التهميش التنموي يضل هو مرجعية التفاقم و التدهور خاصة بالاقليم الجبلي ، مرحلة الاستقرار كان لها الانعكاس المباشر على الحراك السكاني في المنطقة و على فعالية التنمية في دعم المناطق الجبلية و الريفية من حيث الخدمات و البنية التحتية الرئيسية ، فكانت المرحلة كفاصل نحو التقهقر و التراجع و تم المس حتى بالبنية القائمة من خلال تعرضها إلى التدهور.

التحسن التدريجي في المنطقة سمح لبرامج التنمية المحلية و التنمية الريفية باحتواء النقائص المطروحة و شجع السكان بالعودة و الاستقرار ثانية بعد التخلي عن مواطنهم ، فتم إنشاء العديد من مشاريع البنية التحتية بالإقليم كتحفيز أولي نحو إعادة بعث الحياة بالمناطق المأهولة سابقا و هو الموضوع الذي يشكل صلب التحديات المطروحة في الإقليم ، كما كان لمحاولات سد فراغ التنمية المغيبة في فترة التدهور الأمني في بعض المناطق ، غير أن محضوضية و التباين المكاني في التوزيع لا يزال مؤثرا كمفارقة تستدعي بعد النظر . لأن التنمية المراد الوصول إليها ذات بعد شمولي تدمج فيه جميع الفئات الاجتماعية وتتحاشى التسبب في تهميش احد ,لذلك يجب أن تنبني على التضامن والتماسك بين كل أفراد المجتمع ...وتتعامل مع كل الإمكانات المحلية على تنوعها ثم تقوم باستثمارها

خدمات البنية التحتية

1- بنية تحتية في تطور مستمر لكنها غير مؤهلة في احتواء اكراهات التجمعات الجبلية

تتعدد الخدمات المتصلة بمؤشرات التنمية البشرية و تشمل غالبية الاحتياجات الانسانية ، و يعد التعليم و الصحة من اهم تلك الخدمات التي تعمل على تحسين قدرة الناس على تشكيل مصائرهم و يؤدي ذلك الى

[1] - فراس حيدر . تطور البنى التحتية في سوريا خلال 25 عاما الماضية و توجهاتها المستقبلية (الواقع – الاستثمارات) . المركز الوطني للسياسات الزراعية . فيفري 2007

تقوية ادائهم في المجتمع و مساهمتهم المباشرة في تحقيق الرفاه [1]التوزيع المكاني للخدمات سواء على مستوى اقليم الدولة ، او داخل المراكز الحضرية بما يتناسب مع عدد السكان و توزيعهم له اهمية في عملية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، ولكن في عملية توزيعها نادرا ما يؤخذ ذلك في الاعتبار من جانب الحكومات[2]مما يؤدي الى الاختلال الاقليمي و تفاقم المشكلات داخل الاقليم ، انشات الخدمات في الاقليم على امتداد مراحل التنمية من خلال مختلف مشاريع المخططات البلدية للتنمية المحلية و القطاعية المبرمجة ، في الازمة الامنية تعرض جزء كبير منها الى التدمير و التدهور ...فكانت التدفقات نحو المراكز المجاورة الامنة و لو نسبيا داخل و خارج الاقليم ، استدراكا للوضع تم اعطاء صدارة الاهتمام في البرمجة لهذا الجانب حتى تكون الارياف نواة تنمية شاملة و جاذبة للسكان ، الى جانب ايجاد التوازن بين المناطق الحضرية والريفية للحد من هجرة السكان الى المدن طلبا للخدمات و تخفيفا للضغط عليها من ناحية اخرى ، يتناول هذا الفصل مجموعة الخدمات المؤثرة على جودة الحياة او اطار الحياة لمعرفة حجم الفروق الخدمية بين بلديات الاقليم و تحديد مواطن الاختلالات قصد رابها و تقليص حدة من اجل الوصول الى تنمية مندمجة و متوازنة .

1-1 شبكة مياه الشرب

يعتبر تامين خدمات مياه الشرب و بدرجة اقل خدمات الصرف الصحي ، ذو اهمية كبيرة للمجتمعات الريفية ، وان رغبة سكان الريف في دفع تكاليف الحصول على هذه الخدمات بشكلها المتطور يعتمد على المسافة الى مصادر مياه الشرب و الصرف الصحي المتوفرة لديهم و نوعية هذه المصادر ، بالإضافة الى ادراكهم للمخاطر الصحية التي قد يتعرضون لها من استخدام هذه الخدمات بشكلها التقليدي غير المتطور[3] .
الاقليم يحتوي على قدرات مائية متواضعة و متباينة في جهاته المختلفة ، المياه السطحية و الجوفية تم تجنيدها من خلال انجاز سدود عديدة موجهة للتزود بالمياه الصالحة للشرب و تغطية طلب النشاط الصناعي و ري بعض المساحات من الاقليم ، نتيجة الطاقات المائية المتواضعة في الاقليم تم تعزيز اقليم الولاية و الاقليم المدروس بمشاريع محققة للاستدامة كما سبقت الاشارة اليه سابقا ،بلغت اطوال الشبكة المائية الخاصة بالتحويل 520628 متر طولي و991932 متر طولي من شبكة التوزيع و قدرت الاحتياجات اليومية للإقليم من المياه ب45110 م^3 في حين ان الكمية الحقيقية المتوفرة يوميا تقدر ب37010 م^3 مما يدل ان الاقليم في عجز مائي و بحاجة الى تعزير قدراته المائية ، اما نسبة التغطية في 2008 و صلت الى 83.54 % وهي ادنى من النسبة الولائية 87.31% .
كما ان هناك مراكز ليست بها شبكة مياه على الرغم من حجمها السكاني في التجمعات الثانوية و القرى في منطقة القبائل الصغرى حيث ظلت بمعزل عن التنمية ، و تعتمد على حصولها من المياه عن طريق الصهاريج و الينابيع مما لا يوفر الحياة الصحية الامنة لهم .

---

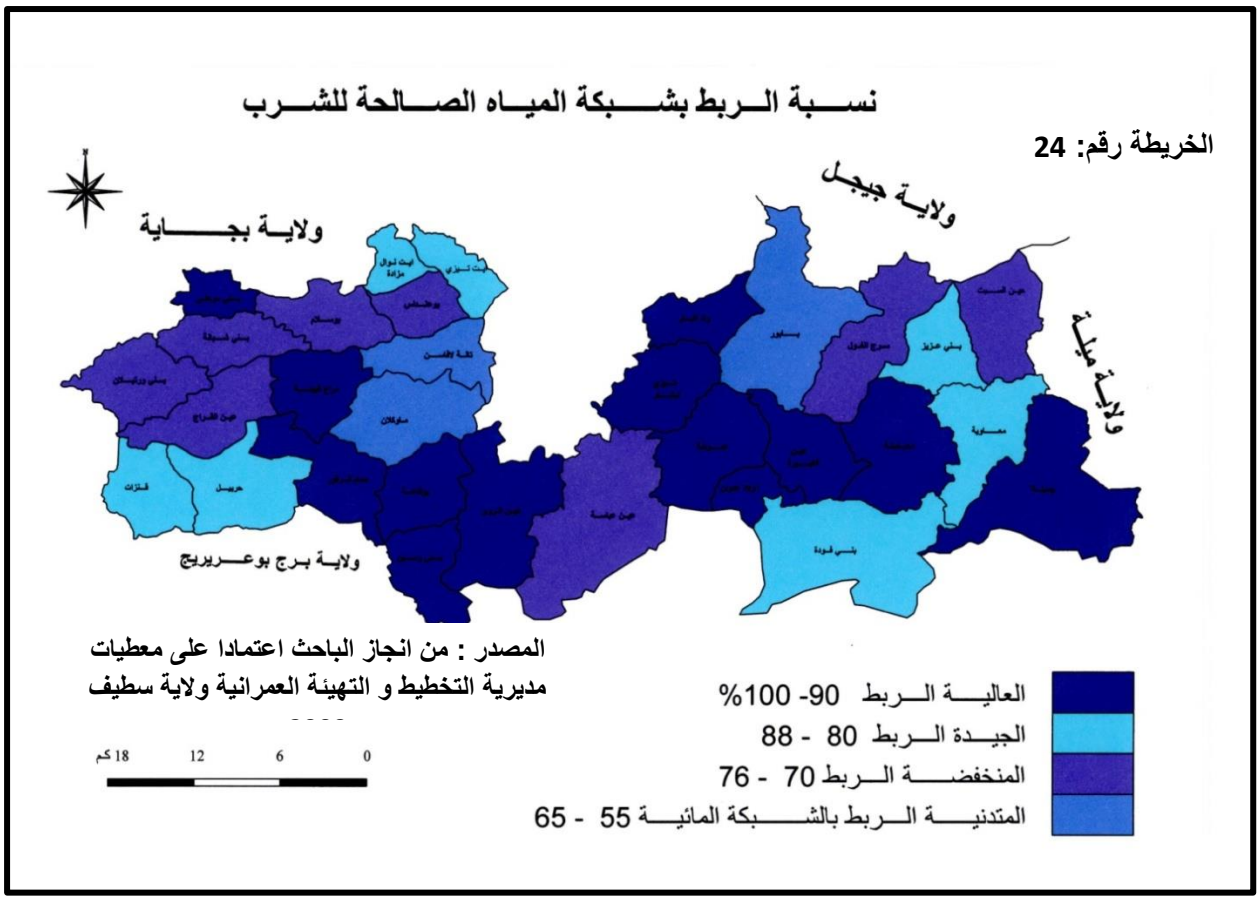
[1] - الامم المتحدة .اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي اسيا (اسكوا) اثر المتغيرات الاقتصادية على البعد الاجتماعي للنمية (التعليم و الصحة) .نيويورك 2005 ص : 1

[2] - احمد السيد الزاملي . التوزيع المكاني للخدمات البريدية في مدينة الجيزة . مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة .مجلد 60عدد : 40 اكتوبر 2000 ص : 397

[3] - فراس حيدر مرجع سبق ذكره . ص:4

خدمات المياه في منطقة الدراسة تغطي كامل مراكز الاقليم لكن بنسب تغطية متباينة و التي يمكن من خلالها استقراء الفروق في التغطية انطلاقا من التراتب الاتي :

- **البلديات العالية الربط** بإجمالي 13 بلدية في وضع مناسب من الربط اذ تتراوح ما بين : 90- 100% منها مدينة **بوقاعة و** بلدية عين الروى و بني حسين بنسبة ربط 100% محققة بذلك الطلب المحلي ، جميلة ، واد البارد ، بني موحلي ،عموشة ، ذراع قبيلة ، دهامشة ، حما قرقور و تيزي نبشار ثم اولاد عدوان ب 96.67% و عين الكبيرة ب 98.32 % قريبة جدا من تحقيق التغطية الشاملة لحضيرتها السكنية .
- **البلديات الجيدة الربط** عددها سبعة تقترب من النسبتين و البعض منها يتفوق من: 80-88 % تشمل كل من قنزات ، بني عزيز ، ايت تيزي ، بني فودة ، معاوية ، حربيل ، ايت نوال مزادة كلها يقع في الجهة الغربية من الاقليم فالعجز المائي المسجل و ضعف التغطية بالشبكة لا يحفز و يفعل الديناميكية و الاستقرار السكاني باعتبار ان هذا العنصر جد حيوية و تتوقف على اساسها امكانيات و فرص تثبيت السكان بمستقراتهم الجغرافية
- **البلديات المنخفضة الربط من**: 70- 76 % بغض النضر عن بلدية عين عباسة باقي البلديات جغرافيا تقع في المنطقة الغربية من الاقليم، منها بوسلام ، عين القراج ،سرج الغول ، بني ورتيلان ، بني شبانة ، عين السبت ، بوعنداس و هذا ما يسمح بسيطرة المظاهر الريفية في عجز المحليين من تحقيق تغطية مناسبة للسكان تحفظ و تستوعب لهم الحياة اللائقة .
- **البلديات المتدنية الربط بالشبكة المائية** 55-65 %ماوكلان ، بابور ، تالة ايفاسن، البلديات الريفية و الجبلية ، لم تنل المشاريع الكافية لتغطية الاحتياجات المحلية كما انها تعرف عجز مائي رغم ما انجز من خزانات و سدود تجميعية .



الخريطة رقم: 24

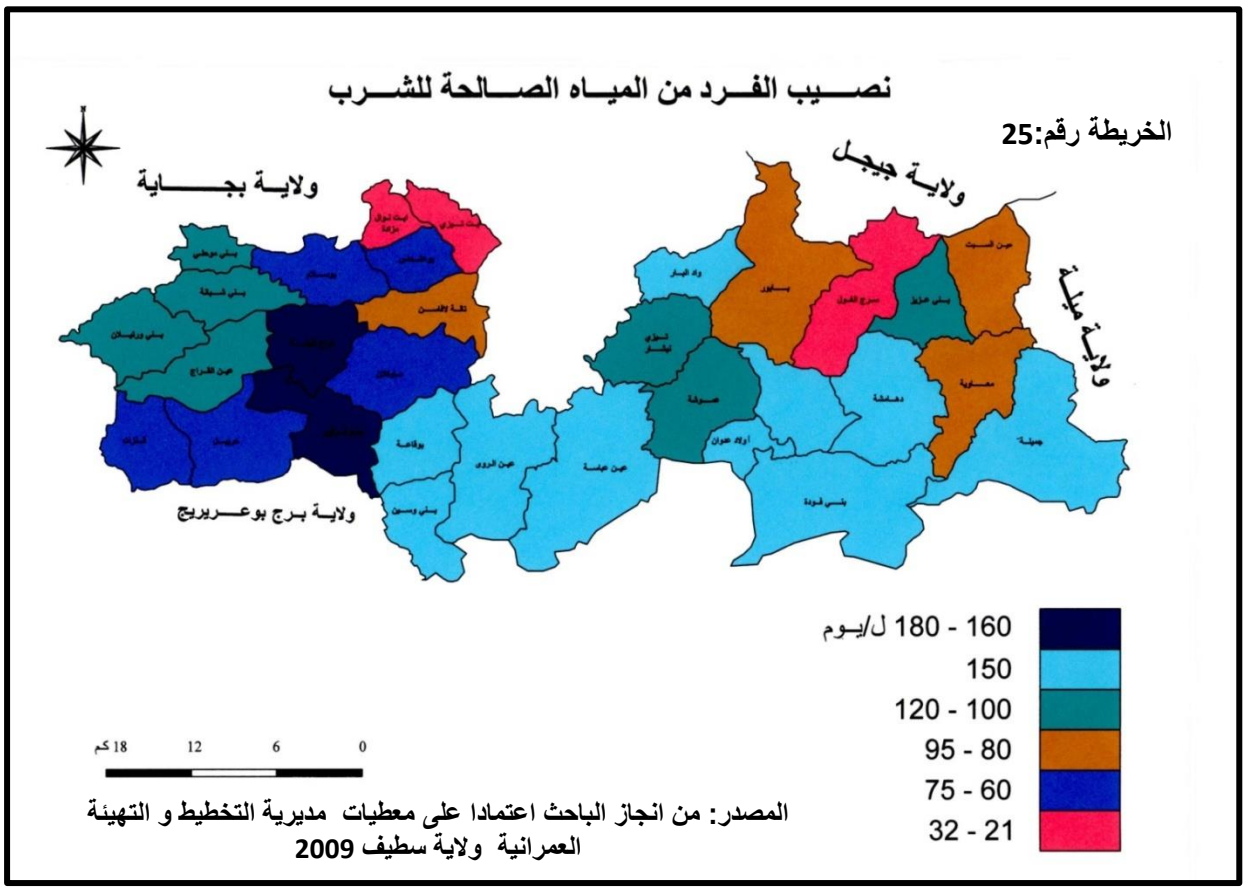
المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية ولاية سطيف

1- 2 - نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب (ل/ فرد)

من دراسة هذا المؤشر نتمكن من معرفة درجة التحصيل المسجلة من نصيب في منطقة الدراسة و التي بلغت 108.6 لتر في اليوم للفرد الواحد وتعد متراجعة عما يتم تحصيله على كامل تراب الولاية 122.25 لتر في اليوم للساكن الواحد ، الفارق يوضح مدى الفروق المسجلة على مستوى الاقليم نتيجة تراجع الاستثمار و الانجاز العمومي في المناطق الجبلية بالخصوص ، فالحصص الموزعة لا تفي بحاجيات السكان مما يزيد من تذمرهم و انفصالهم من الارتباط بمجالاتهم الحياتية فتتزايد الرغبة لديهم للهجرة .

من بيانات الجدول يمكن استقراء التراتب الاتي :

- **160-180 ل / اليوم** ذراع قبيلة ، حمام قرقور
- **150ل/يوم** عين عباسة ، بني فودة ، جميلة ، بني حسين ، عين الروى ، بوقاعة ، واد البارد ، دهامشة ، اولاد عدوان ، عين الكبيرة
- **100 – 120 ل/ يوم** بني موحلي ، بني شبانة ، عين لقراج ، بني ورتيلان ، بني عزيز ، تيزي نبشار ، عموشة
- **80- 95 ل/ يوم** تالة ايفاسن ، بابور ، معاوية ، عين السبت
- **60-75 ل/ يوم** ماوكلان ، حربيل ، قنزات ، بوعنداس ، بوسلام
- **21 – 32 ل/ يوم** ايت نوال مزادة ، سرج الغول ، ايت تيزي



المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية ولاية سطيف 2009

1- 3 - خدمات الصرف الصحي:

شبكة الصرف الصحي من حيث الاطوال و معدل التغطية تكشف عن مستوى التنمية و حيازة البلديات الريفية و الحضرية من المشاريع التنموية ، الى جانب الاطلاع عن اوضاع البلديات من الوجهة الصحية ، من بيانات الجدول اقليم الدراسة مغطى بشبكة طولها 784549 متر طولي مما يجعل مستوى اقليم الولاية يحقق 85.00 % في حين بلديات الدراسة متراجعة محققة في مجموعها نسبة 82.17 % ، الاستثمار و الانجاز بالنسبة لهذا النوع من المشاريع يلقى مصاعب مادية و طبيعية خاصة في الاوساط الجبلية و بعض البلديات التي بها نسب عالية من السكن المبعثر عموما التغطية على مستوى البلديات متمايزة بين البلديات الريفية و الحضرية ، انطلاقا من المعالجة الاحصائية و استقراء المعطيات للجدول **رقم : 35** يمكن ملاحظة الاتي :

- بلديات تفوق المعدلين الاقليمي و الولائي وعدد ها ثلاثة عشرة بلدية بنسبة تغطية ما بين 85.20 %بايت تيزي و 96 % ببوقاعة وفي مجموعها حضرية و عبارة عن مراكز ادارية تقع في المنطقة التلية ذات كثافة سكانية معتبرة .

- بلديات تنخفض عن المعدلين و تتراوح النسبة ما بين 60.50 – 75 % بمجموع 18 بلدية مما يعني ان الفارق جد معتبر ومعبرا عن حدة التخلف و التراجع التنموي ، اغلب بلديات هذه الفئة ريفية و تقع في الاقليم الجبلي منها بابور ، سرج الغول ، بني موحلي بأضعف معدل تغطية، و البلديات التابعة الى بوقاعة و حمام قرقور اداريا اذ لايزال الصرف يتم بطرق تقليدية الى الخارج مما يشكل تهديدات فعلية على البيئة و النشاط الفلاحي الى جانب الاطار الصحي الذي يكون مهددا اذ يسمح بانتشار الامراض و الاوبئة ، التأخر المسجل في القطاع يسمح بتنامي حدة الفقر الريفي و الحضري معا خاصة في التوسعات الجديدة في المدار الحضري للمدن و الاحياء العشوائية .

1- 4 - التغطية بالكهرباء و الغاز :

- 1- الكهرباء:

عدد المساكن الموصولة بالكهرباء70279 مسكن ام الغير موصولة 4624 مسكن ، نسبة التغطية و الوصل على مستوى اقليم الولاية 98.3 % ينخفض الاقليم المعني بالدراسة بفارق طفيف عن النسبة مسجلا 97.09 % مما يثبت الجهد و النصيب الذي حازه الاقليم في هذا المجال ، معطيات الجدول **رقم : 36** تبدي لنا فوارق غير مؤثرة من حيث التوازن و تعميم الخدمة حيث6 بلديات فقط تنخفض عن المعدلين الولائي و الاقليمي وتضم دهامشة 95.8 بابور 90.06 سرج الغول 90.4 بني ورتيلان96.74 حمام قرقور 96.79 حربيل94.24 عين عباسة 95.79% .

2- التغطية بشبكة الغاز :

2-1 التزود و التغطية بغاز المدينة

الاقليم استفادته من غاز المدينة محدودة جدا 15.87 % المتوسط الولائي هو الاخر ضعيف ومتراجع و لم تشمل التغطية اغلب بلدياته سوى 56% و هي مقتصرة على التجمعات الحضرية و البلديات المجاورة منها ، مدينة عين الكبيرة و بلدية اولاد عدوان بنسبة تغطية على الترتيب 84% و 99 % متجاوزة النسبة الاقليمية و الولائية ، بلدية عموشة ب 20 % فقط 120 منزل مزودة من اجمالي الحضيرة السكنية 3075 مسكن ،في الجهة الغربية لم ستفد سوى مدينة بوقاعة و كانت النسبة 97% ثم بلديات عين الروى53 % و بني حسين 96 % و حمام قرقور 62 %، استفادة هذه التجمعات العمرانية كانت من خلال ضرورات

اقتصادية و تلبية للمستوى الحضري الذي وصلت اليه كل من مدينة بوقاعة و عين الكبيرة من تراتب على مستوى اقليم الولاية

غياب التغطية بغاز المدينة لا يؤهل الاقليم بهذه النسبة من النيل بالديناميكية المرجوة من اجتذاب الاستثمار الخاص و الاجنبي ، و لا يحقق تحفيز السكان على الاستقرار بمراكزهم ، لما يواجهونه من مشكلات جمة سواء في التدفئة او الحاجيات المنزلية و النشاط خصوصا ، اقتصاديات الاقليم الهشة لدى غالبية السكان يمكن احتواؤها من تعزيز الاستعمال لهذا المصدر من الطاقة وفي حدود ممكنة و بصفة شمولية على مستوى كل البلديات .

2-2 - غاز البوتان

على مستوى الاقليم توجد 194 نقطة لبيع غاز البوتان من اجمالي نقاط البيع على المستوى الولائي و المقدرة 285 نقطة بيع ، ففي 2008 وصل عدد القارورات المستهلكة 1557910 ، ونسبة التغطية 82.08 % تتعدى المعدل الولائي 46.38 % ، فلا تزال مظاهر التهميش و التخلف ضاربة بالإقليم ، حدة التزود و التغطية تتصاعد خاصة في فصل الشتاء و لدى التجمعات البعيدة و منها المبعثرة تصل الاسعار الى الاضعاف مع الندرة و تزايد الطلب عنها في ظل قصور التموين ، البلديات الحضرية هي الاخرى تعرف ازمة التموين.

من المعالجة للبيانات يمكن استقراء حجم الفروق فيما بين بلديات الاقليم :

- البلديات العالية التغطية تضم 15 بلدية تفوق متوسط الدراسة 82.08 %و المعدل الولائي 46.38 % ، و تتراوح نسب التغطية مابين48.52 – 174.04 %اغلب بلديات هذا المستوى تتجاوز النسبة 100 في البلديات الجبلية تغطي احتياجات سكانها و التجمعات المجاورة كم هو الحال في ايت نوال مزادة 144.62 %، كأعلى معدل اقليمي يسجل في معاوية 174.04 %، عين السبت و بني عزيز قنزات ، ايت نوال مزادة ، ايت تيزي، بني موحلي ، ماوكلان و غيرها من البلديات كما توضحه معطيات **الجدول رقم :36**

- البلديات المتوسطة التغطية وهي ذات النسب المحصورة بين المعدلين الولائي و الاقليمي ، و تشمل مجموع 8 بلديات التغطية بها تتراوح ما بين 57.39 – 79.24 % من بعض التجمعات من حمام قرقور حيث غاز المدينة لا يغطي كامل التجمعات ،اما الباقي فهي غير مزودة كعين عباسة ، بني فودة و جميلة ، ذراع قبيلة ،بوعنداس و بوسلام وعين القراج .اغلب تجمعات هذه البلديات تحقق التغطية من المناطق المجاورة.

- البلديات الضعيفة التغطية من غاز البوتان تتمثل في ثمانية بلديات 16.33 – 37.93 % تضم فئة البلديات السالفة الذكر و المغطاة بغاز المدينة اما الاخرى فتتدنى بها التغطية كبلدية الدهامشة و تيزي نبشار التي تتزود من المراكز الحضرية و التجمعات القريبة .

3- شبكة الاتصالات السلكية و اللاسلكية

الاقليم المدروس يطغى عليه طابع التضرس رغم التدرج و الميل الى الانخفاض في القسم الجنوبي ، الذي جعل منه اقليما مؤهل للعزلة من وجهة الحتمية الطبيعية و بطء وتيرة التنمية في تحقيق الشمول و التوازن في كل جهاته ، مما صعد من المفارقات بين التجمعات حسب مواقعها من هذه الاوساط اومن خلال فروق التنمية المكانية ، خاصة و ان تغطية الطرق المتراجعة في القسم الجبلي جعلت من سكانه معزولين و مهمشين و بعيدين من النيل من الخدمات المختلفة (ليس بالنقص او الفقر المطلق) ، عليه فأهمية شبكة الاتصالات بنوعيها لا يستغنى عنها في التخفيف و الحد من العزلة خصوصا على سكان المناطق المبعثرة و

الجبليين ، كغيرها من الشبكات هي الاخرى موجهة و بتركيز في التجمعات الحضرية و الادارية بالتجمعات الرئيسية ، مما يوجه السكان الريفيين الى العناء من اجل اشباع حاجياتهم ، لمعرفة مستويات الكثافة من التغطية و الاتصالات بين الوحدات الجغرافية داخل الاقليم و خارجه ، تمت التركيز على دراسة توزيع الهاتف وعدد المشتركين في شبكة الانترنت للوصول الى مستوى التغطية ، فمن خلال معطيات الجدول اقليم الدراسة يوجد به 33 مركز ثابتAXE ووصلت السعة الى23186 اما اللاسلكي من نوع CDMA- WLL11مركزا بسعة 16500 و تقتصر فقط على بلديات بابور ، عموشة ، بني عزيز ، بني ورتيلان ، بوسلام و ايت تيزي ، بلدية بوقاعة و عين الروى ، تالة ايفاسن ، جميلة ، عين عباسة ، وهي كله مؤدية الى دعم الاتصالات في البلديات المعزولة و الريفية و تقريب التغطية في المناطق الفقيرة .

3- 1- المشتركين في الهاتف الثابت ومعدل التغطية (هاتف / ساكن):

يمثل الاقليم 25.2% من نسبة المشتركين مع المصالح البريدية من اقليم الولاية ،و بنسبة تغطية 28.2 % متدنية عن المتوسط الولائي 42.1%، الفروق جد معبرة عن الفجوة الرقمية فيما بين البلديات الريفية و الحضرية ، مما يوحي بان التراجع قائم و بقوة على امتداد الاقليم ، مع العلم ان مثل هذه الخدمات من خلال تعبير العديد من الريفيين و الحضريين انها تعد من الكماليات من حيث الاستعمال و الحاجة ، مما وجههم الى التخلي عنها في وقت يلقى الهاتف المحمول اقبال و ميولات مستحسنة لديهم ، من خلال الزيارات الميدانية في اقليم الدراسة لبعض التجمعات الجبلية و من خلال مقابلة السكان المحلين لاحظنا ان القيم و الثقافات لا تزال تقيد انتشار الخدمة و تعميم استعمالها(الفاكس ، الأنترانت...) مما يجعل السكان مساهمين في التراجع من خلال تقييد الديناميكية و التغيير على مستواهم.

من معطيات الجدول رقم :37 و الخريطة المنجزة رقم : 26 تم الوصول الى المستويات الاتية :

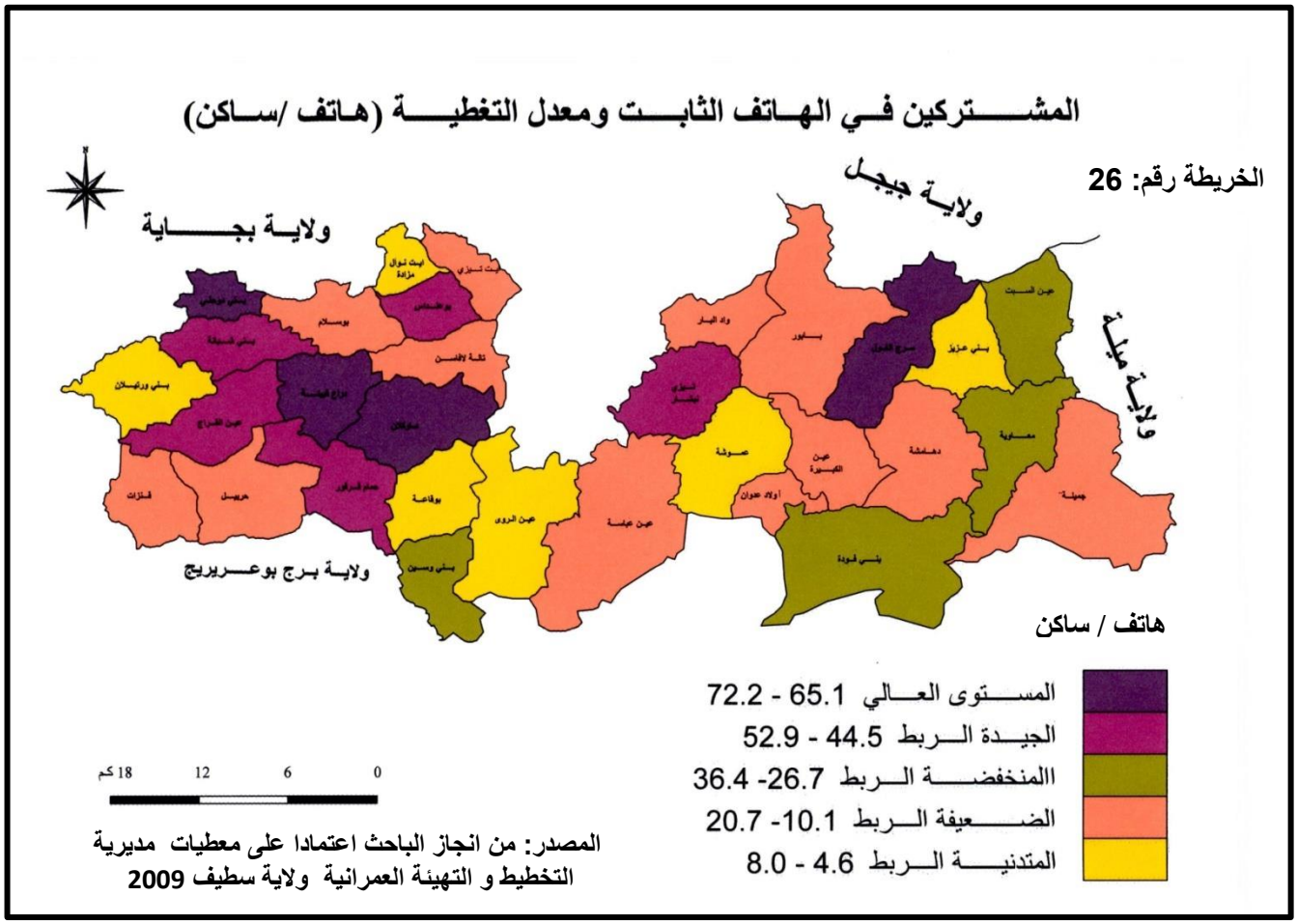
- **المستوى العالي من التغطية الهاتفية65.1 – 72.2 هاتف/ ساكن** تضم البلديات الواقعة في القسم الشمالي الغربي من الاقليم منها **ماوكلان ، سرج الغول ، بني موحلي، ذراع قبيلة** و تعد من البلديات الريفية و الجبلية التي تمت تنميتها بهذه الخدمة للتقليص العزلة على السكان خاصة من خلال برنامج الهاتف الريفي .

- **البلديات الجيدة الربط و التغطية44.5 – 52.9 هاتف/ ساكن** في **بوعنداس ، حمام قرقور ،تيزي نبشار ، بني شبانة ، عين القراج** و هي الاخرى جبلية ريفية ، متوسط التغطية بها يتجاوز الاقليم الولائي و اقليم الدراسة ، حظيت بالتغطية الهاتفية و مد شبكة الطرق و تهيئتها بغض تثبيت السكان و تحسين الخدمة و تقريبها في المناطق الجبلية.

- **البلديات المنخفضة التغطية26.7– 36.4 هاتف/ ساكن** تقترب من المتوسط الاقليمي و الذي يعد ضعيفا و متراجعا و غير معبر عن الرفاهية و الخدمة المتزنة اقليميا اذا ما قورنت بالمتوسط الولائي منها **معاوية ، بني فودة ، بني حسين ، عين السبت**

- **البلديات الضعيفة التغطية10.1 – 20.7 هاتف/ ساكن** على غرار عين عباسة ، عين الكبيرة ، تالة ايفاسن ، ايت تيزي ، بابور ، بوسلام ، قنزات ، جميلة ، حربيل ، واد البارد ، اولاد عدوان ، دهامشة ، متوزعة في كل جهات الاقليم ، الضعف يطرح حتى في المراكز الحضرية لوجود بدائل اخرى تتاح امامهم .

-**البلديات المتدنية التغطية** من **4.6- 8 هاتف / ساكن** ايت نوال مزادة ، بوقاعة ، عين الروى ، بني ورتيلان ، بني عزيز ، عموشة ، منها البلديات الواقعة في الوسط التلى ومنها الحضرية و الجبلية ،المؤشر كاشف للتداخل و التبان الجغرافي و مفارقات التغطية بين التجمعات العمرانية ، مما يدل انها لا تأخذ بالبعد المكاني الجغرافي و الاداري عند توزيع الخدمة في الاقليم .



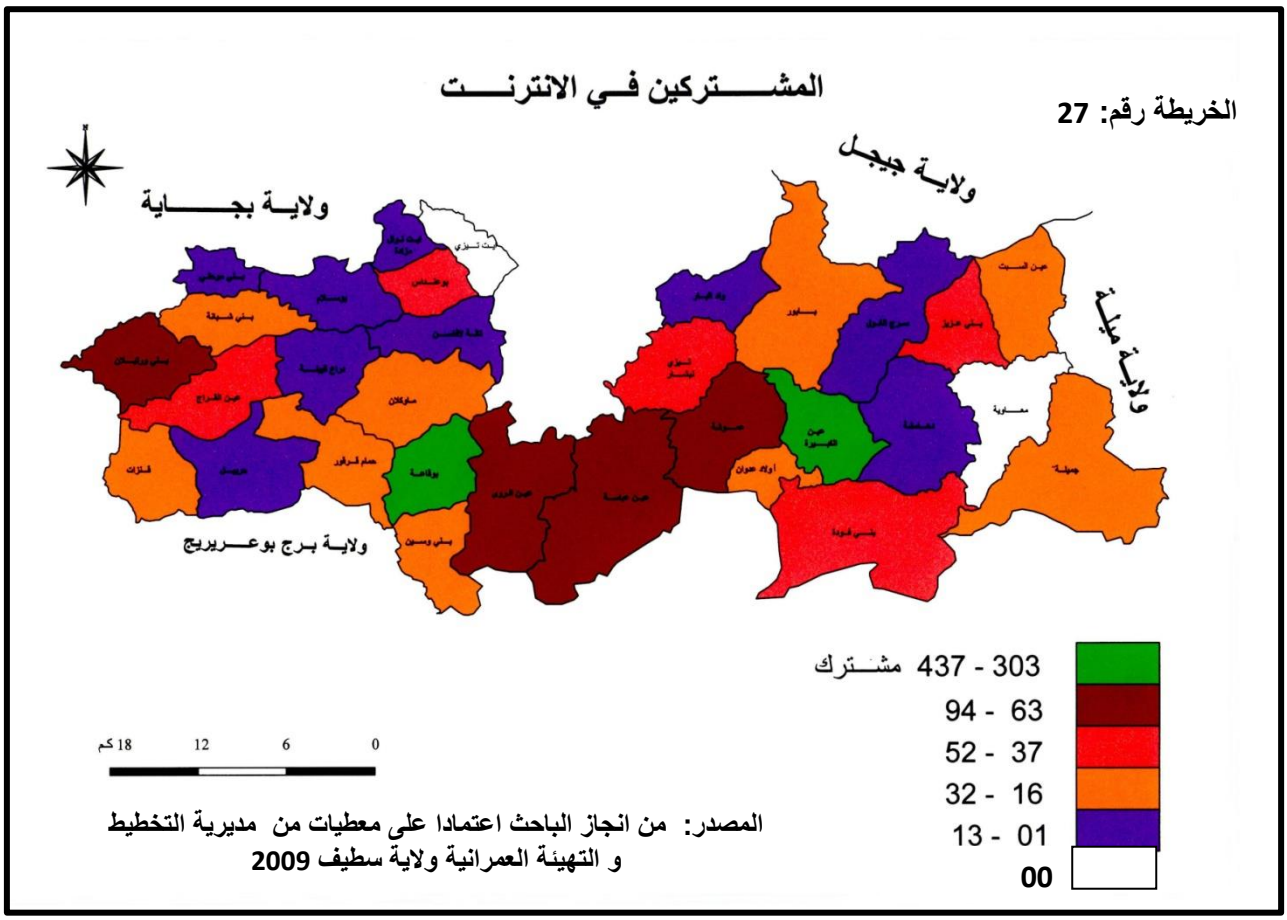
3-2- المشتركين في الأنترانت :

التغطية بهذه الخدمة يعد اكثر من ضرورة في مثل هذه الاقليم للنهوض بها و ادماجا على مسايرة التطورات الحاصلة محليا و اقليميا ، فكلم كانت التغطية جيدة و مناسبة زادت فاعلية تثبيت السكان في مستقراتهم الترابية و تقليص اعباء تنقلاتهم و حراكهم داخل الاقليم و ما يتبعه ،وصل عدد المشتركين في الأنترانت بالإقليم الى 1544 مشترك يمثلون 10.43% من اقليم الولاية .

من خلال تتبع معطيات الجدول **رقم : 37** نجد ان التغطية تساير التراتب الحضري الريفي و تتدرج الى التناقص في التغطية من البلديات التلية الى الجبلية فتزيد من فقر و حرمان السكان لخدمة لا يستغنى عنها لدى الفاعلين و السكان .**ومنه يمكن قراءة التمايز الاتي :**

- **303 – 437 مشترك** عين الكبيرة ، بوقاعة كمراكز حضرية ، طبيعي ان السكان اكثر يكونون الاكثر شغفا و تطلعا للنيل من الخدمة ، لكن بالنظر الى عدد السكان و الكثافة المتزايدة بهما فيعد هذا قليلا و لا يعكس حجمها و تراتبها الحضري كأقطاب تنمية في القسم الشمالي .
- **63 – 94 مشترك** في كل من عين عباسة ، عموشة ، بني ورتيلان ، عين الروى ذات كثافات سكانية معتبرة و عدد قليل من المشتركين .
- **37 – 52 مشترك** عين القراج ، تيزي نبشار ، بوعنداس ، بني عزيز ، بني فودة اغلبها بلديات جبلية
- **16 – 32 مشترك** بكل من جميلة ، حمام قرقور ، قنزات ، بني شبانة ، اولاد عدوان ، عين السبت ، ماوكلان ، بني حسين ، بابور

- **1- 13 مشترك** عدد محدود من المشتركين في ايت نوال مزادة ، واد البارد ، سرج الغول ، ذراع قبيلة ، حربيل ، بني موحلي ، دهامشة ، بوسلام ، تالة ايفاسن جلها بلديات جبلية فقيرة و قيميا لا تزال منطوية على نفسها من خلال عدم الاقبال على الانفتاح الاعلامي الحاصل والمتجه الى التطور اكثر ، مما يصعب عمليات الاندماج و الارتقاء البشري (التنمية البشرية) ، كما ان مثل هذه البلديات لا بد ان تلقى استثمار عمومي من وكالة البريد لراب الفجوة و الهوة الاتصالية للسكان .
- **البلديات المنعدمة الخدمة** وتضم بلديتين فقيرتين ايت تيزي ، معاوية .



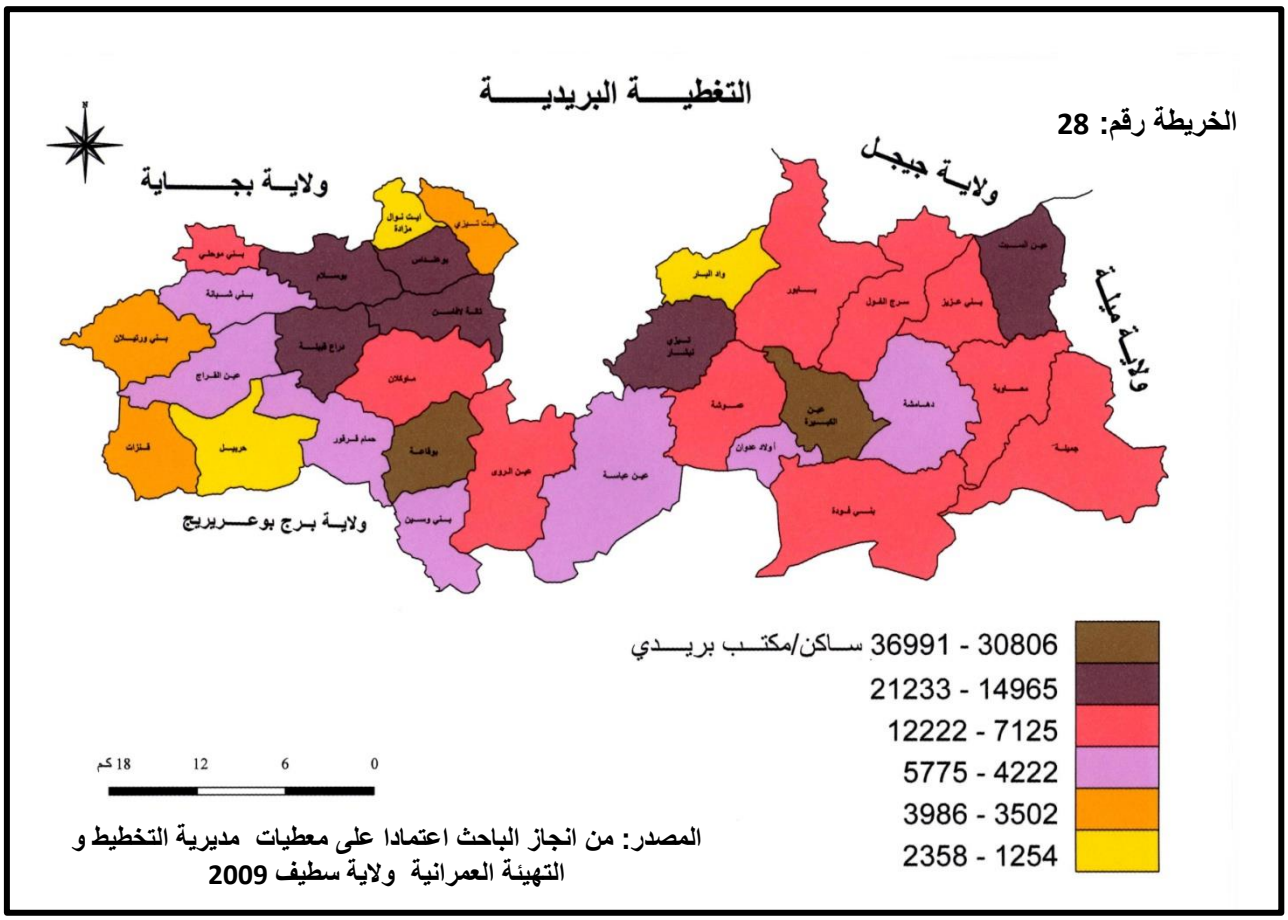
3- 3- الكثافة البريدية (مكتب بريدي/ ساكن):

الخدمة البريدية مكانيا موزعة في المراكز الرئيسية للبلديات و بعض التجمعات الثانوية و التي تقدم بعض الخدمات الضرورية و الملحة ، متوسط الكثافة البريدية في الاقليمي مكتب بريدي 10093.61 للساكن اما الاقليم الولائي 11395 فالتأخر و الفارق يكشف عن مدى التراجع للخدمة في المنطقة والتي تدعوا الى جهود عملية لراب الفروق .

المراكز الحضرية من خلال تعدد و تنوع الخدمات بها تعرف ضغوطا شديدة في الطلب على الخدمة خاصة في فترة الاعياد الوطنية او الدينية ، لتدني و القصور الذي يعرفه ظهيرها الجغرافي ، كما تشكل التدفقات اليومية نحو المراكز العديد من الاختلالات المكانية خاصة في بوقاعة ومدينة عين الكبيرة كمقاصد للسكان من كل الجهات .

- **30806 – 36991 ساكن /مكتب بريدي** بوقاعة ، عين الكبيرة

- **14965 – 21233ساكن / مكتب بريدي** عين السبت ، ذراع قبيلة ، بوسلام ،بوعنداس ، تالة ايفاسن تيزي نبشار
- **7125 – 12222 ساكن / مكتب بريدي** معاوية ، عموشة ، ماوكلان ، بابور ، بني موحلي ، بني فودة ، سرج الغول ، بني عزيز ،عين الروى ، جميلة
- **4222 – 5775 ساكن / مكتب بريدي** حمام قرقور ، عين عباسة ، بني شبانة ، دهامشة ، اولاد عدوان ، عين لقراج ، بني حسين
- **3502 – 3986 ساكن /مكتب بريدي** ايت تيزي ، قنزات ، بني ورتيلان
- **1254– 2358 ساكن /مكتب بريدي** حربيل و ايت نوال مزادة ،واد البارد



المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية ولاية سطيف 2009

4- الخدمات العامة في الإقليم :

تعتبر دراسات الخدمات العامة احد مؤشرات التنمية الهامة حيث ترتبط بالاحتياجات الأساسية للمجتمع، كما أنها تعتبر مؤشرا دالا على نسبة نجاح العمليات التنموية بما توفره من احتياجات السكان.

التخطيط التنموي الممركز و الأوضاع الأمنية المتدهورة سابقا رسما خريطة للمفارقات في الخدمات و البنية التحتية بين التجمعات في الجبال و أقدامها و بين التجمعات الواقعة في المناطق الداخلية ، وهي بالموازاة مطابقة للطاقات الإقليمية و المصاعب المطروحة على مستوى هذه الوحدات ، إذ يمكن التميز بين مستويات في الخدمات لا تزال محافظة على موروثات سابقة لها امتداد إلى مركزية التنمية و تفضيل مناطق و تجمعات عن أخرى .

تعاني المراكز المبعثرة و التجمعات في المناطق الجبلية من نقص واضح في الخدمات بأنواعها وبدرجات متفاوتة ، كالخدمات التعليمية و الصحية و البيئية و الثقافية ، و الأهم من ذلك هو النقص المطروح في البنية الأساسية المؤهلة و المؤدية إلى النمو الاقتصادي و الاجتماعي ، كالافتقار إلى التغطية المناسبة و الصحية بالمياه الصالحة للشرب و الكهرباء و الصرف الصحي و بدرجة أهم شبكة الطرق التي تساهم في الحركية و الانسياب و النفاذية داخل الإقليم و خارجه ، رغم جهود التنمية لا تزال العزلة تحتل بعض البؤر في الإقليم مكرسة استمرار مظاهر التخلف و الفقر .

4 – 1 تركيب السكان حسب الحالة التعليمية

يعد التعليم وبمختلف مستوياته هدفا أساسيا في التنمية و التنمية الريفية إذ أن ارتفاع المستوى التعليمي يرتبط مع بقية الخدمات التي تقدم إلى المناطق الريفية و الحضرية على السواء كعناصر مهمة و فاعلة في عملية التنمية كما يعد من المرتكزات الأساسية الكاشفة عن التحصيل المحلي للتجمعات من الاستثمارات العمومية في مجال التنمية المحلية و البشرية خصوصا الى جانب أن القراءة المستقبلية للتجمعات العمرانية و آفاق تطورها تتوقف على نوعية الخدمات التعليمية و الكفاءات كقدرات بشرية يعول عليها في الارتقاء بالإقليم و احتواء مشكلات التخلف و الفقر .

تتطلب التنمية البشرية تخطيطا علميا، في وقت صار فيه تخطيط للموارد البشرية وسيلة في غاية الأهمية لهذه التنمية، وبحيث لم يعد هذا التخطيط مجرد أداة للتنمية الاقتصادية، أو هدفا في ذاته، إن أكثر المشكلات التي تعاني منها نظم التعليم في العالم تتعلق بعدم قدرتها علي إعداد الإنسان لمواجهة احتياجات سوق العمل، ومسايرة التبادلات الدائمة في هذه الاحتياجات. دول كثيرة ما زالت تعاني مشكلة البطالة بين المتعلمين نتيجة الزيادة العالية في أعداد الطلاب وما يترتب علي ذلك من توسع في التعليم وتضخم في مخرجاته[1] .

وفي نفس الوقت لم تتمكن من القضاء على الأمية ، وعلى المفارقات في النوع من حيث تعميم التعليم على الجنسين ، إلى جانب تقليص الفوارق الإقليمية و المجالية بين المراكز الحضرية و الريفية و في الريف بمستويات تجمعاته ، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية الاجتماعية على غرار ما هي عليه تجمعات الإقليم الريفية ، إذ لا تزال العادات و التقاليد تحجم على اقحام الإناث في التعليم و المشاركة في التنمية ، فمن خلال دراسة معطيات إحصاء 2008 و مديرية التهيئة العمرانية لولاية سطيف تمكنا من الوقوف على التمايز التنموي و المفارقات التعليمية بين البلديات مما مكننا من اخذ فكرة عن واقع الموارد البشرية

1 - المستوى التعليمي للبلديات حسب احصاء 2008

المستوى التعليمي يكشف عن الفروق الاقليمية بين مجموع بلديات الدراسة و اقليم الولاية و التي تعود اساسا الى الفروق في التنمية الى جانب التباين في القدرات المحلية الطبيعية و الاقتصادية الى جانب الامكانات التجهيزية ، وانطلاقا من ذلك يمكن معرفة مستوى التنمية البشرية و الاستثمارات العمومية المتمايزة في العديد من جهات الاقليم المدروس ، والتي تكون لها اسقاطات في تحقيق الانسجام و الاندماج الاقليمي الى جانب اعداد و تكوين السكان المحليين بشريا لتمكينهم من المشاركة في تطوير و تغيير اوضاعهم الى الاحسن

حسب التصنيف ادناه ، نجد ان السكان المحليين بإقليم الدراسة الغير متعلمين يشكلون نسبة عالية 28.06 % متجاوزين النسبة الولائية 22.7 % مما يوحي انها جل بلديات الاقليم الجبلي تشهد التخلف، نفس الحال كذلك

[1] - يعقوب أحمد الشراح، التربية وأزمة التنمية البشرية، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج . 2002.

بالنسبة للسكان اللذين لهم مستوى القراءة و الكتابة ، اما من حيث المستويات التعليمية فهي الاخرى منخفضة و بفوارق معتبرة ، مما يجعل الاقليم بعيد في تحقيق التنمية الشاملة و المتوازنة التي تقارب او قد تتحسن عن المتوسط الولائي .

الجدول رقم: 39 المستوى التعليمي 2008

المستوى التعليمي	بدون تعليم	يقرأ/يكتب	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
مجموع منطقة الدراسة	28.06	0.12	25.56	29.05	11.99	5.16
المجموع على مستوى الولاية	22,7	0,1	26,6	29,3	14,4	6,7

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء 2008

2- بدون تعليم:

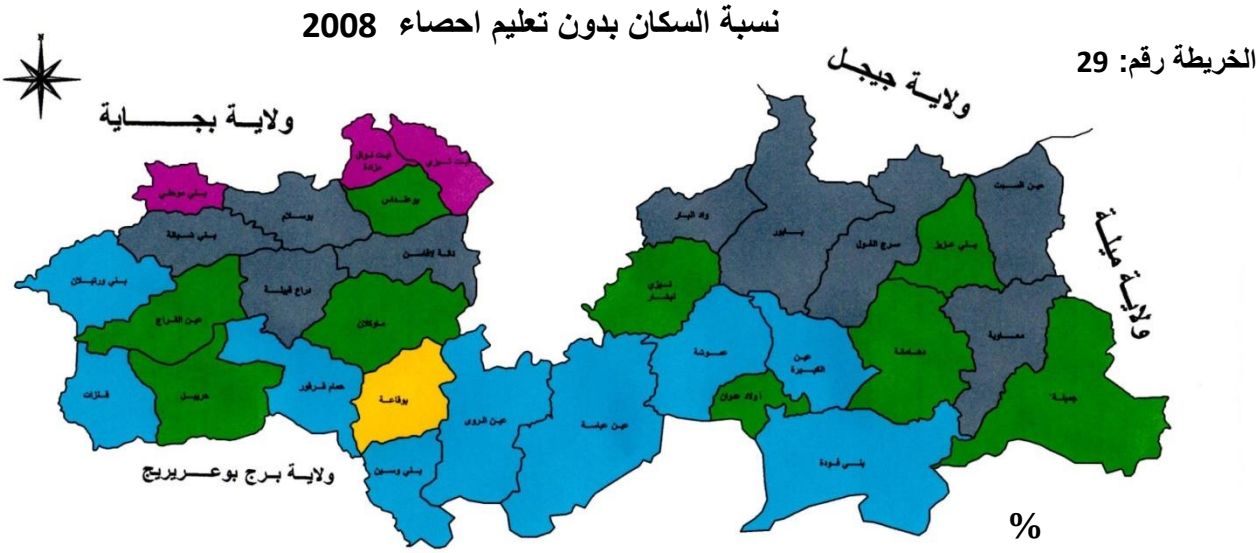
للوقوف على مستوى الفروق بين البلديات تم التقيد فقط لثلاثة مؤشرات اساسية ، حيث تم تفادي التطرق الى المستويات الثلاث من التعليم كون مؤشر المستوى الجامعي هو المحصلة و الاهم ، نتيجة التقارب الشديد و الفروق الضئيلة بينها .

إن المفهوم الحديث للتنمية لم يعد ذلك المفهوم الذي يصنف الدول بناء على دخولها أو مستوى مقدرتها أو تجهيزاتها الأساسية أو نسبة العمران بها بل أصبح المعيار هو الإنسان ومدى نموه و تطوره في الجانب المعرفي و الخبراتي ، محددا بذلك المفهوم الجديد للتنمية وعلاقتها اللصيقة بالتعليم ، إقليم الدراسة تسجل بلدياته نسبة تفوق المتوسط الولائي28.06 % مقابل22.7 % الفارق دال على تأخر التنمية بالقطاع الذي يعد احد لبنات التطور و الدينامية خاصة و انه من محفزات الاستقرار و النمو و الاستثمار ، القيم الاجتماعية و الوضع الاقتصادي في المناطق الجبلية لا يزال يشكل حائلا أمام التعلم عموما و تعليم الإناث خصوصا ، من خلال معطيات الجدول رقم :**40**والخريطة رقم :**29** يمكن الوقوف على توزيع نسبة الأمية على مستوى بلديات الدراسة:

هذا المؤشر ضمن التراتب الاتي :

- **37.9 – 46.7%** بني موحلي ، ايت نوال مزادة ، ايت تيزي
- **30.2 – 35.8 %** بابور ، بوسلام ، عين السبت ، تالة ايفاسن ، ذراع قبيلة ، سرج الغول ، معاوية ، بني شبانة ، واد البارد .
- **23.4 – 29.9 %**بني عزيز ، حربيل ، اولاد عدوان ، عين لقراج ، بوعنداس ، جميلة ، دهامشة ، تيزي نبشار ، ماوكلان .
- **20.4 – 22.9 %**قنزات ، عين الروى ، عين عباسة ، عين الكبيرة ، بني فودة ، بني حسين ، حمام قرقور ، عموشة ، بني ورتيلان .
- **17.6** % بلدية بوقاعة .

الخريطة رقم: 29



المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2008

- **المستوى العالي الأمية** تتراوح فيه ما بين: **37.9 – 46.7%** و يشمل ثلاث بلديات تقع في القسم الجبلي **بني موحلي ، ايت نوال مزادة و ايت تيزي** التي تتضاعف نسبها عن إقليم الدراسة و الولاية ب 46.7 % تقع في القسم الغربي من الإقليم ، مما يوحي انه يعرف تأخرا صارخا يحد من أي نمو محلي ، لا يزال قابعا في قيم اجتماعية تحول دون التحاق السكان بالمؤسسات التعليمية من الاناث اومن خلال السماح لهن بالشغل لتعزيز الدخل ما تم الوقوف علية فقط الحرية في خدمة الأرض .

- **المستوى المرتفع الأمية30.2- 35.8%**وهو الآخر يشمل البلديات الجبلية الواقعة في القسمين الشمالي الغربي و الشرقي ، وتسجل نسب تتجاوز المتوسطين منها **بابور ، بوسلام ، عين السبت ، تالة ايفا سن ، ذراع قبيلة ، سرج الغول ، معاوية ، بني شبانة ،واد البارد** ، باستثناء الأحوال الأمنية التي ميزت المنطقة تتشابك خلفيات اجتماعية و ثقافية اقتصادية في تدني نسبة المتعلمين بالإقليم الجبلي .

-**المستوى المتحسن** حيث تقل فيه نسبة الأميين **23.4 –29.9%** يشمل مجموعة من البلديات المتحسنة عن متوسط إقليم الدراسة و البعض منها تتجاوزه بفارق طفيف لكنها تبقى بعيدة عن المتوسط **الولائي بني عزيز ، حربيل ،أولاد عدوان ، عين لقراج ، بوعنداس ، جميلة ، دهامشة ، تيزي نبشار ، ماوكلان**

- **مستوى متحسن** من خلال تراجع نسبة الأميين بالنظر الى المعدلين على مستوى إقليم الدراسة و الولاية فهي بين : **17.6– 22.9%** و تشمل كل من **قنزات ، عين الروى ، عين عباسة ، عين لكبيرة ، بني فودة ، بني حسين ، حمام قرور ، عموشة ، بني ورتيلان** وهي عبارة عن مراكز إدارية و حضرية عموما تحظى بتأطير و حيازة معتبرة من المؤسسات التعليمية، 17.6% تحوزها بلدية **بوقاعة** كمركز حضري ،

مهيأ مكانيا لتوفير الخدمة التعليمية من خلال ما يحوزه من مرافق بيداغوجية ، عليه فهي في مستوى جيد بالمقارنة مع معدل الدراسة و إقليم الولاية .

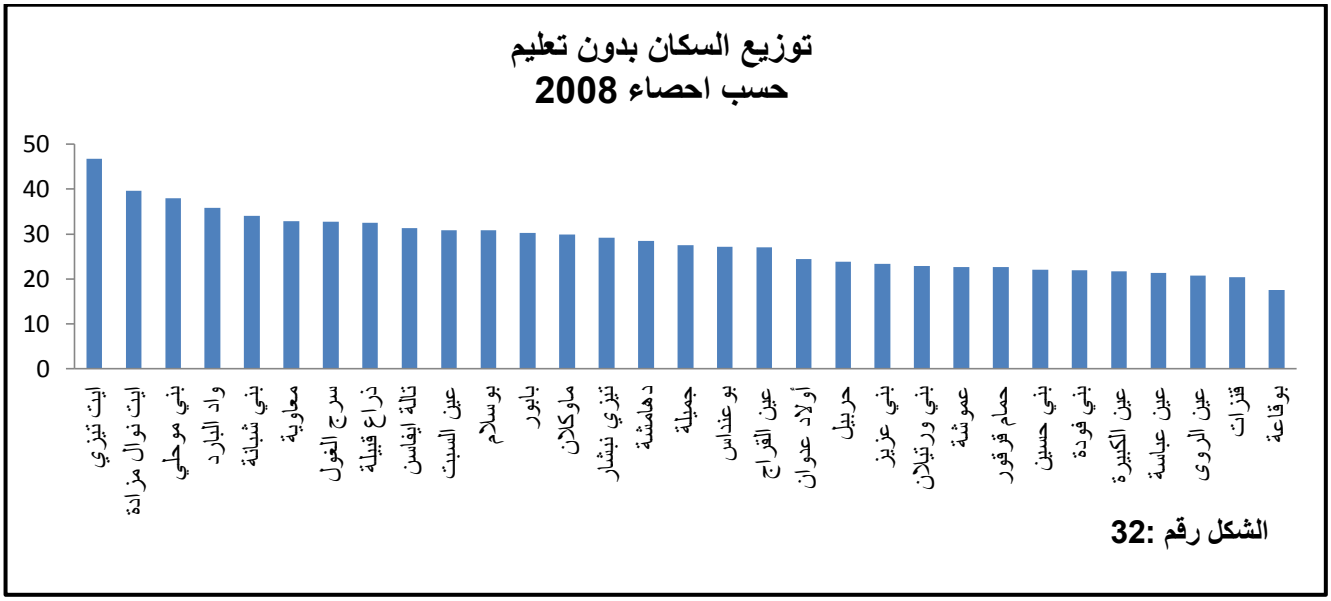
من البيان و التوزيع حسب الفئات توصلنا الى الاتي :

- ارتفاع نسبة الامية بشكل ملحوظ في البلديات الشمالية الجبلية و بتركيز اهم في القسم الشمالي الغربي من اقليم الدراسة ببني موحلي ايت نوال مزادة و ايت تيزي حيث يتجاوز المعدل الضعف بالمقارنة مع الاقليم المدروس و الولاية ، مما يجعلها في وضع جد حرج ، تأخر المشاريع التنموية التعليمية و تقلصها الى جانب التوزيع الجغرافي الغير مناسب للمؤسسات التعليمية ساهم بشكل كبير في ارتفاع نسبة الامية ، الى جانب اشتراك عوامل ثقافية اجتماعية و جغرافية اقتصادية في تصعيد معدل الامية .

- استمرار ارتفاع معدلات الامية في الاقليم الجبلي في قسمية الشرقي و الغربي و بوجه اشد في الجهة الشرقية حيث خمسة بلديات من الفئة الثانية ، فالعديد من المؤسسات التعليمية مغلقة مع عدم اقبال السكان على التعلم للخصوصية الريفية و الاجتماعية الثقافية بهذه البلديات .

- المراكز الادارية ، والعمرانية شبه حضرية في الاقليم التلى عموما تقترب من المتوسطين الولائي و المنطقة المدروسة ، حيث تضعف بها نسبيا الامية لطبيعة الخدمات و التجهيزات المناسبة بها .

- مجموع عشرة بلديات من 31 بلديات في وضع مناسب من حيث نسبة الامية، جغرافيا مشتتة في الوسط الجبلي قنزات ، عموشة ، بني ورتيلان ، حضرية كبلدية عين الكبيرة ، بني فودة ، حمام قرقور في المنطقة التلية وفي احسن تراتب و وضع بلدية بوقاعة ب 17.6% .



الشكل رقم :32

3- يقرا و يكتب

وضعية البلديات متباينة حسب هذا المؤشر وفق التمايز في الاقبال الاجتماعي على التعلم الى جانب توفير الاطار البيداغوجي كمراكز التكوين او مؤسسات لتعليم الكبار ...الخ اذن جهد للفاعلين على المستوى المحلي ضالع في ظاهرة الامية ، كلما كانت فرص التعليم المكملة موجودة كالزوايا ، المدارس القرآنية ، مراكز محو الامية ...ارتفع المستوى التعليمي للسكان المحليين وتم تكوين و تأسيس الاسباب للديناميكية من طرف السكان و الفاعلين في ان واحد ، فحسب معطيات احصاء 2008 نجد ان البلديات الفقيرة و الجبلية في مصاف تصنيف البلديات الحضرية كما هو مصنف وفق الفئتين الاولى و الثانية بالنسبة لعين الكبيرة و

بني فودة ، كذلك التقارب في مثول هذا المؤشر بين بلديات الفئة الثالثة بالنسبة لحمام قرقور و بوقاعة حيث النسبة 0.1% مع بلديات ريفية و جبلية على غرار ذراع قبيلة ، عين السبت ، تيزي نبشار .

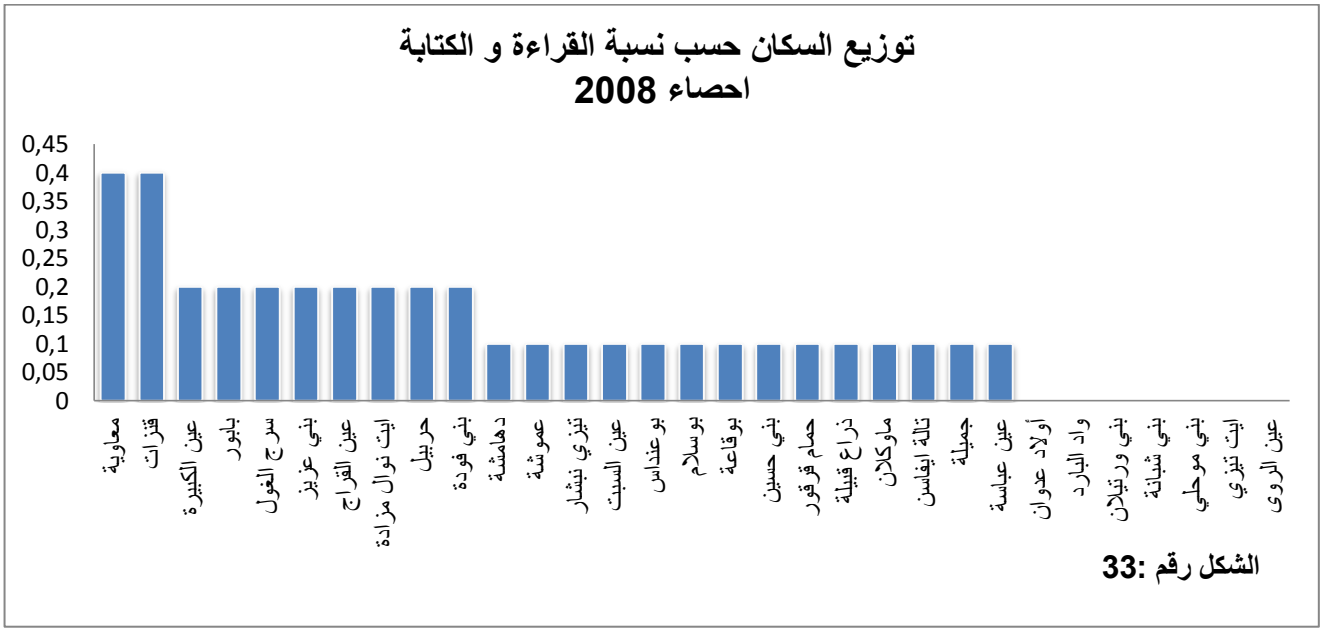
مجموعة معتبرة من البلديات تنعدم بها نسبة اللذين يقرؤون ويكتبون من الفئة الرابعة وهي من البلديات الريفية الجبلية كبني ورتيلان ، بني شبانة ، ايت تيزي وريفية في المنطقة التلية عين الروى ، اولاد عدوان ...الخ وما يمكن الوصول اليه ان هذا المؤشر لا يتقيد بالإمكانات و المعطيات الجغرافية الاجتماعية و الثقافية بقدر ما تتحكم فيه ميولات السكان و اتجاهاتهم الى التعلم بقدر كبير .

- 0.4 % كل من معاوية و قنزات

- 0.2 % بني فودة ، حربيل ، ايت نوال مزادة ، عين القراج ، بني عزيز ، سرج الغول ، بابور ، عين الكبيرة

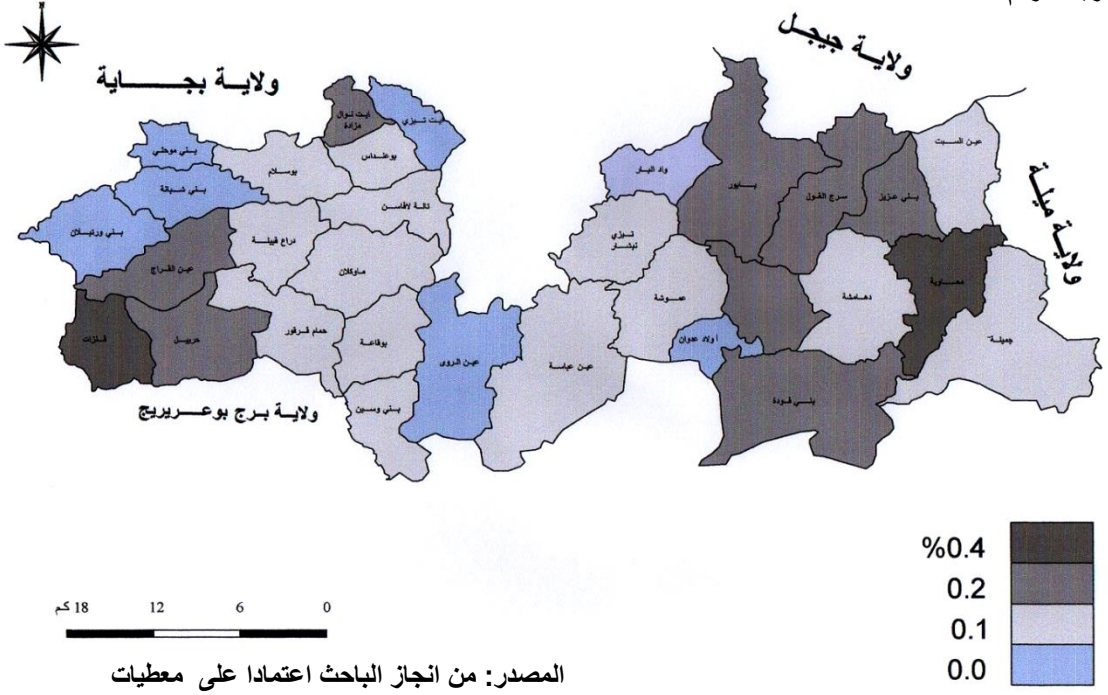
- 0.1 % عين عباسة ، جميلة ، تالة ايفاسن ، ماوكلان ، ذراع قبيلة ، حمام قرقور ، بني حسين ، بوقاعة ، بوسلام ، بوعنداس ، عين السبت ، تيزي نبشار ، عموشة ، دهامشة .

-0.00 % عين الروى ، ايت تيزي ، بني موحلي ، بني شبانة ، بني ورتيلان ، واد البارد ، اولاد عدوان .



الشكل رقم :33

الخريطة رقم: 30



المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2008

4- المستوى الجامعي:

من خلال هذا المؤشر يمكن قراءة التمايز الحاصل بين البلديات التلية و الجبلية و بين المراكز الحضرية و الريفية من حيث ان الفروق في التنمية و المقومات الجغرافية الاجتماعية من وفرتها الى تقلصها تتحكم بشكل كبير في تثمين رصيد الموارد البشرية العالية التي تقوم على اساسها الديناميكية في شتى المستويات و المتوقفة اساسا على الموارد المحلية التي تكون لها دافعية المشاركة في التنمية و احداث ديناميكية مميزة وذات فعالية من خلال التنمية التشاركية .

من خلال المعالجة للبيانات الاحصائية و البيان ادناه تكمنا من تصنيف مجموع بلديات الاقليم في التراتب الاتي :

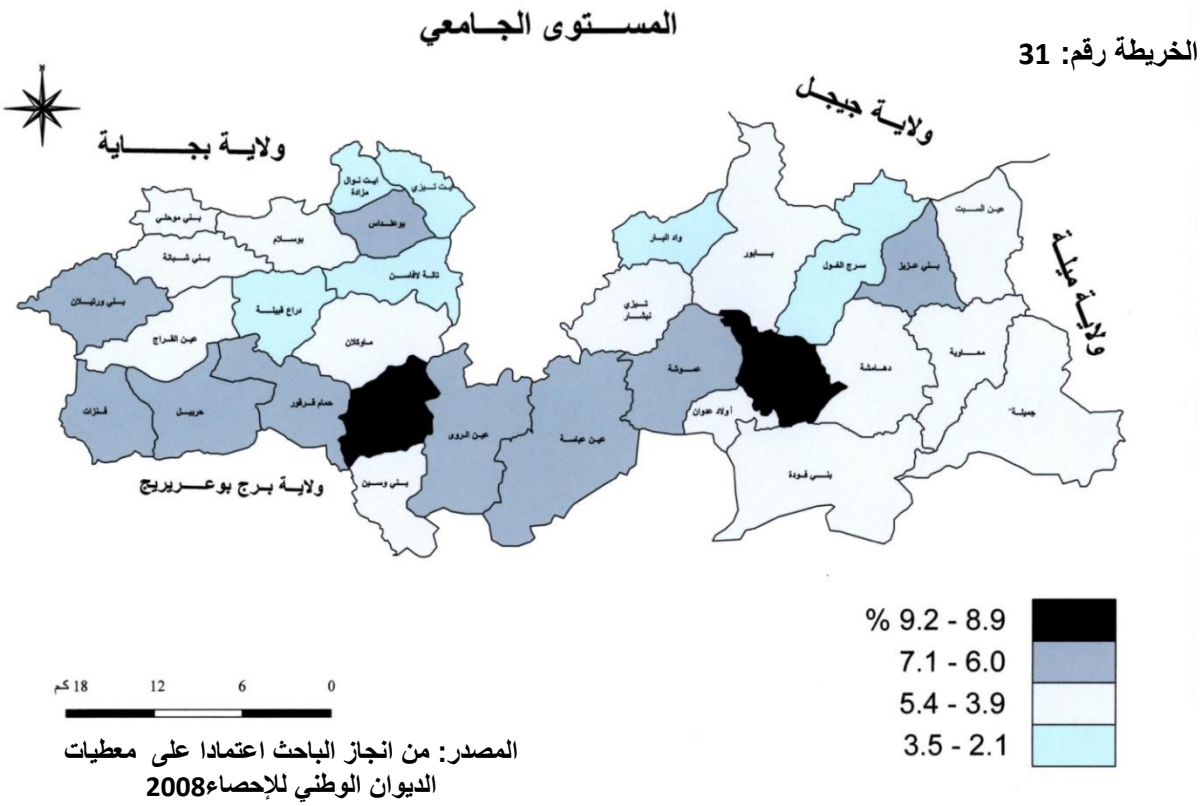
-8.9 – 9.2 % عين الكبيرة ، بوقاعة

- 6 – 7.1 % حربيل ، حمام قرقور ، ، عين عباسة ، عين الروى ، بني ورتيلان ، قنزات ، بوعنداس ، عموشة ، بني عزيز .

- 3.9 – 5.4 % عين السبت ، بني موحلي ، بابور ، جميلة ، ماوكلان ، بني حسين ، معاوية ، دهامشة ، تيزي نبشار ، بوسلام ، بني شبانة ، اولاد عدوان ، عين القراج ، بني فودة .

- 2.1 – 3.5 % ايت تيزي ، الواد البارد ، تالة ايفاسن ، ايت نوال مزادة ، ذراع قبيلة ، سرج الغول

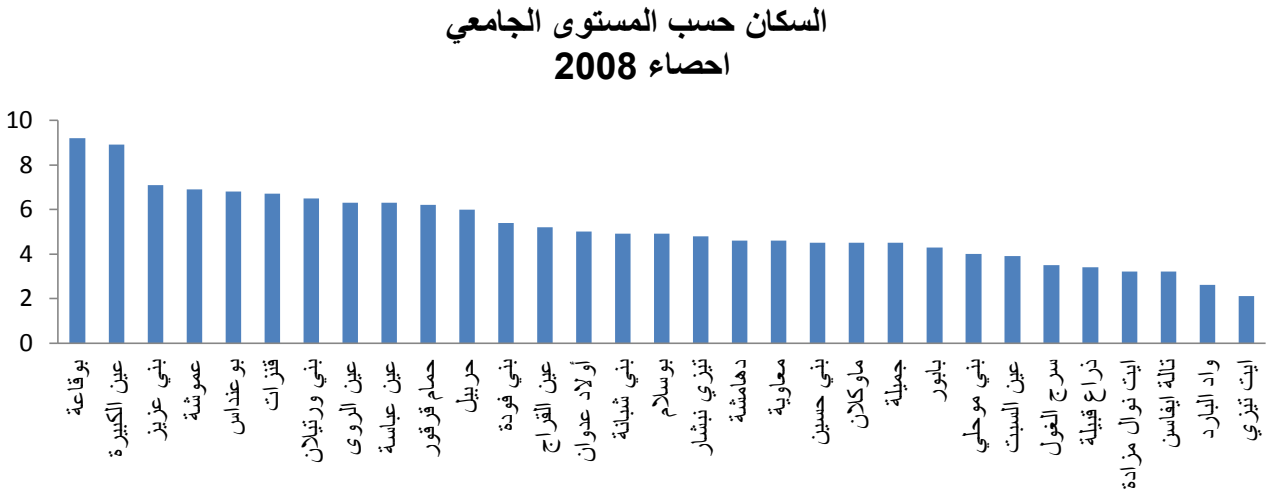
الخريطة رقم: 31



المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء2008

- يلاحظ ارتفاع محسوس للسكان المتعلمين من هذا المستوى بالبلديات الحضرية من الفئة الاولى حيث النسبة متقاربة جدا بين بوقاعة و عين الكبيرة ،لكنها تسجل فارق معتبر على مستوى بلديات الفئة الثانية و المقتصرة على البلديات ذات التراتب الاداري في الاقليم (مراكز الدوائر) او الحضرية مثل عين عباسة و الريفية عين الروى القريبة من المؤسسات التعليمية الجامعة و المستفادة من التنمية التعليمية بدرجة اهم ، الفئتين لهما الاستعداد الاوفر في الارتقاء و التطور، وفي وضع اقل من ذلك تأتي البلديات الانتقالية ذات النسب و الوضع المتوسط من الفئة الثالثة .

في وضع متراجع بلديات الفئة الرابعة الخامسة و التي تضم اربع بلديات جبلية في الجهة الغربية من اقليم الدراسة و اثنان في الجهة الشرقة كل من سرج الغول والواد البارد فهذا التوزيع يعطي لنا فكرة ان التنمية الغير متوازنة ببذور الفروق و خلفية الجهات مكنت من تقييد بوادر الديناميكية في الاقليم الجبلي و بدرجة اشد تأثيرا في الجهة الغربية .



الشكل رقم :34

5- معدل إشغال القسم :

دراسة البعض من المؤشرات المرتبطة بالتعليم و التي لها علاقة مباشرة بالتنمية البشرية يمكننا من الوقوف على انجازات التنمية في قطاع التعليم في المقام الاول كما تسمح لنا بقراءة و تشخيص تأثيرات البعد الجغرافي والاقتصادي الاجتماعي من حيث التحاق السكان في سن التعليم بالمؤسسات ، إلى جانب تأثير العوامل السالفة الذكر في تعزيز الاستثمار بالموارد البشرية او التي تحول دون ذلك ، فتم التقيد بمعدل التمدرس للنوعين و التأطير كذلك من خلال مستويات التعليم لإيضاح الفروق و الوقوف على الجهات الأكثر استعدادا للديناميكية مستقبلا أي أنها تتجاوز مظاهر التراجع و التخلف و الجهات المتخلفة والمتراجعة تنمويا و لم تتمكن من تحسين تراتبها و تقريب الخدمات الى السكان المحليين في مواطنهم الاصلية و انطلاقا من ذلك يتم احتواء العديد من المشكلات كالنقل و شدة الضغط على الجهات المستقبلة ...الخ .

- معدل التمدرس لفئة الاعمار 5-16 سنة

في هذه الأطوار من التعليم بلغ إجمالي المتمدرسين 112698 من 131396 من الذين هم في سن الدراسة ، نسبة تمدرس الإناث 81.11 %و الذكور 84.84% بنسبة إجمالية التمدرس 83.59 وهي اقل من النسبة الولائية في 2009 و المقدرة ب :85.94% ، الإقليم الشمالي يعرف عجزا في المرافق التعليمية و تتداخل عوامل و خلفيات غير محفزة للتنمية البشرية ، هذا إلى جانب الفروق على مستوى وحدات و جهات الإقليم التي تسجل تباين واضح في معدلات التمدرس مما يشكل عائقا للوصول إلى أقاليم متجانسة و متكافئة و لو جزئيا و بفروق لاتحد من شمولية و توازن التنمية بها مما يؤهلها إلى التوازن و الاستقرار السكاني .

للوقوف **على مستويات المفارقة في التمدرس** إقليميا يمكن الوقوف على التراتب الفئوي الآتي :

- **البلديات العالية التمدرس** ذات النسب المتفوقة على المستوى الإقليمي و الولائي ، تتراوح فيها ما بين : 103.14 و 132.58 % في كل من عين الكبيرة ، بني عزيز ، تالة ايفاسن في الشمال الغربي لضعف الكثافة السكانية بها و توفر المرافق التعليمية بصفة متوازنة على مستوى المجال و أولاد عدوان ، أما الباقي فكله في الجهة الشمالية الشرقية و في مراكز حضرية مشجعة للتعلم أكثر .

- **البلديات الجيدة التمدرس** إذ تفوق نسبها المتوسطين الإقليمي و الولائي فهي تتراوح ما بين 92.5 – 98.6 % و تضم كل من ماوكلان ، تيزي نبشار ، بوقاعة ، عموشة ، بني موحلي ، معاوية ، بني حسين ، بوعنداس الظروف العامة و التنمية التعليمية المحققة رقتها إلى مستوى مناسب مما يعزز رصيدها من الطاقات البشرية .

- **البلديات الحسنة التمدرس** فالنسب بها تتراوح ما بين 84.8 – 87.4 % في كل من بابور ، حمام قرقور ، ذراع قبيلة ، بني فودة وهي جبلية منها ما هو حضري وريفي ، متفوقة و بفارق طفيف عن النسبتين الإقليمية و الولائية ، التنمية بها و باقي العوامل مجتمعة مشجعة للتعلم و تشكل دافعية معتبرة لدى الطلبة في سن الدراسة في الإقبال مما يؤهلها إلى احتواء التخلف و التهميش الإقليميين .

- **البلديات العاجزة و المتوسطة تنمويا،** المتقلصة في الحيازة على المشاريع التعليمية كما أنها ذات كثافات سكانية مرتفعة في التجمعات الثانوية و المبعثرة 70.1 – 79.1 % كما هو الحال بعين الروى ، بني ورتيلان ، ايت نوال مزادة ، واد البارد ، بني شبانة ، عين لقراج ،بوسلام ، عين السبت ، معدل التمدرس بها منخفض عن المستويين .

- **البلديات المتخلفة و المتراجعة في التمدرس** إذ تسجل ما بين : 64.4 – 69.6 % على غرار كل من بلدية دهامشة ، حربيل ، عين عباسة ، جميلة ، ايت تيزي كلها تقع في القسم الجبلي حيث المصاعب و الاكراهات الطبيعية و الاقتصادية الاجتماعية إلى جانب الفارق التنموي الذي تعرفه ، باستثناء بلدية عين عباسة الحضرية و الواقعة في القسم التلى التنمية بالتجمعات المبعثرة و الثانوية متقلصة جدا مما لا يشجع التمدرس .

-**البلديات المتدنية و المنخفضة النسبة** إذ تتراوح النسبة ما بين: 49.6 – 55.5 % و هي بؤر الهجرة في الإقليم و تشمل قنزات بأضعف نسبة تمدرس على مستوى الإقليم ، سرج الغول و هي من البلديات الريفية الجبلية و الفقيرة في أقصى الشمال الغربي و الشرقي و التي تعرف عجزا تنمويا في قطاع التعليم ، كما أن الأوضاع الأمنية حالت دون توفيق العملية التربوية إذ لاتزال المؤسسات التعليمية مغلقة و العديد منها تعرض للتدهور ، إلى جانب التخوف من التأطير التربوي بالنسبة للمستخدمين .

الخريطة : 32



المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء2008

التباين في المستوى التعليمي بالإقليم ومفارقات التنمية المحلية 2009/ 2010

للوقوف على المفارقات التنموية في قطاع التعليم بالإقليم ، تم التركيز على بعض المؤشرات التي نراها كاشفة ودالة عن مستوى التباين ، و مؤدية كذلك في الكشف عن النوعية من خلال طرح النتيجة التعليمية على مستوى البلديات ، فمن المؤشرات التي تم الاعتماد عليها نسبة النجاح العامة ، نسبة التكرار و التخلي العامة ، بالإضافة الى نسبة النجاح في شهادة البكالوريا ، الى جانب دراسة فروق التأطير على مختلف المستويات التعليمية .

1 –التعليم الابتدائي

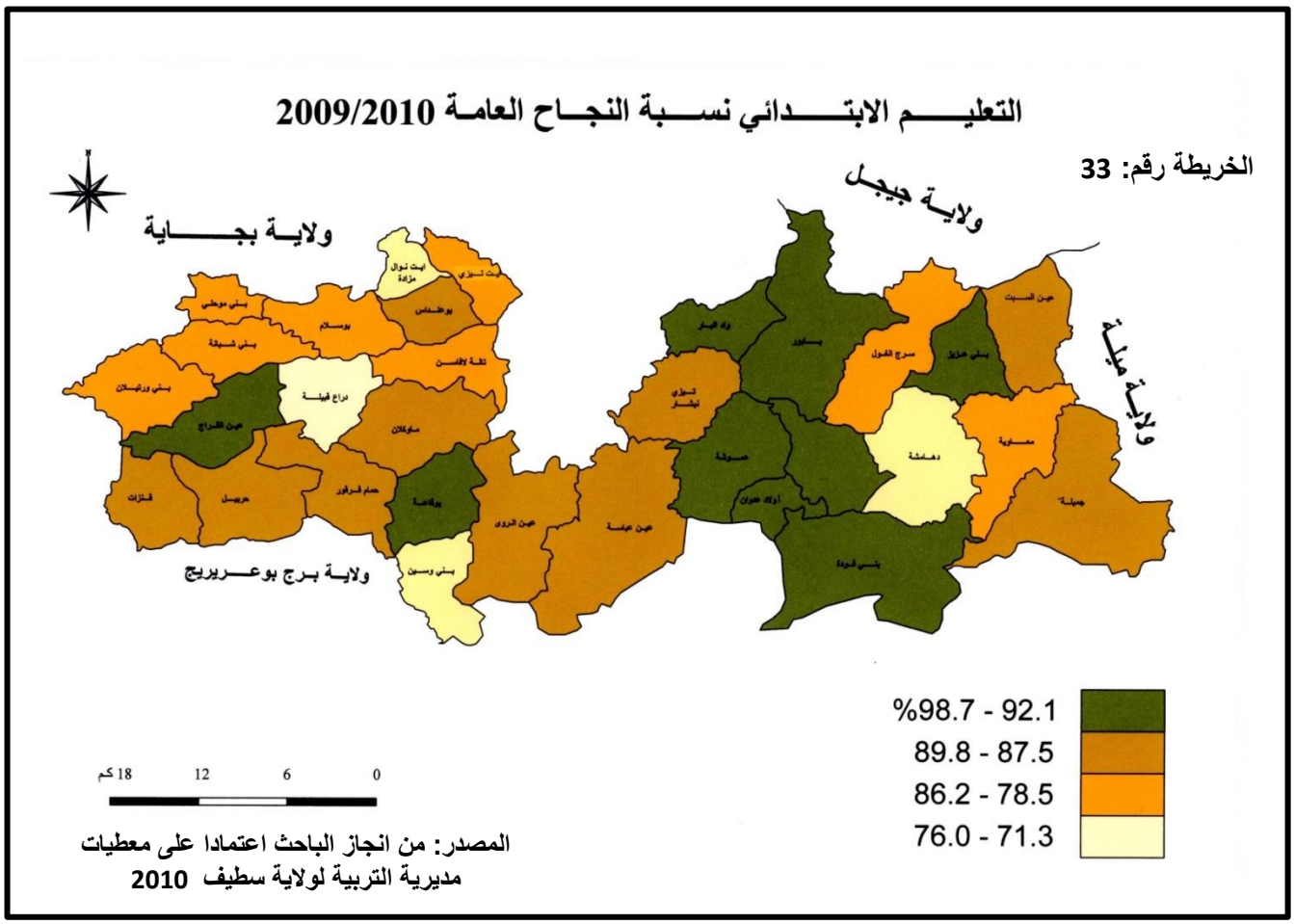
مجموع التلاميذ المتمدرسين في هذا الطور 39712 منهم 18858 اناث يمثلن 47.16 % وتعد النسبة مقبولة من حيث الفارق الضئيل المسجل عن النسبة الولائية 47.69 % و تعكس النسبة مستوى التطور النوعي المسجل ببلديات الاقليم خاصة وان البعض منها يسجل نسب معتبرة تتجاوز الاقليم الولائي كما هو الحال بالنسبة لبلدية بني موحلي 50.00 % ، ماوكلان 49.52 % حمام قرقور 49.16 % فهذه الديناميكية يكون لها الايجاب في الرفع من المستوى التكويني للإقليم اومن خلال درجة الاستثمار في الموارد البشرية منها خصوصا تقليص الفروق في النوع بين البلديات و تحسين التحصيل التعليمي بالأوساط الريفية على وجه الخصوص .

1-1 نسبة النجاح العامة

من خلال معطيات الجدول رقم :**47**بلديات الدراسة تعرف تراجعا معتبرا عن المعدل المسجل على مستوى الاقليم الولائي87.54 %مقابل 91.69%، هذا يعبر عن حجم الفارق في التأخر الذي تعرفه بعض البلديات في المشاريع التعليمية من جهة و من خلال التراجع التنموي من جهة اخرى مما يجعل مستوى الاقبال على الدراسة و النجاح فيها مرهون بنوع الخدمات المسخرة للمتمدرسين (نقل ، اطعام .....الخ)

فحسب مؤشر نسبة النجاح ترتب البلديات حسب الفروق على النحو الموالي:

- 92.1 - 98.7 % اولاد عدوان ، واد البارد ،عموشة ، عين القراج ، بني عزيز ، بوقاعة ، عين الكبيرة ، بابور ، بني فودة .
- 87.54 – 89.87 %ماوكلان ، عين السبت ، حربيل ، قنزات ، عين الروى ، عين عباسة ، تيزي نبشار ، حمام قرقور ، ذراع قبيلة ، جميلة ، بوعنداس .
- 78.5 – 86.21 % ايت تيزي ، سرج الغول ، بوسلام ، بني موحلي ، بني ورتيلان ، بني شبانة ، معاوية ، تالة ايفاسن .
- 71.37 – 76.05 % بني حسين ، ايت نوال مزادة ، دهامشة .



المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية التربية لولاية سطيف 2010

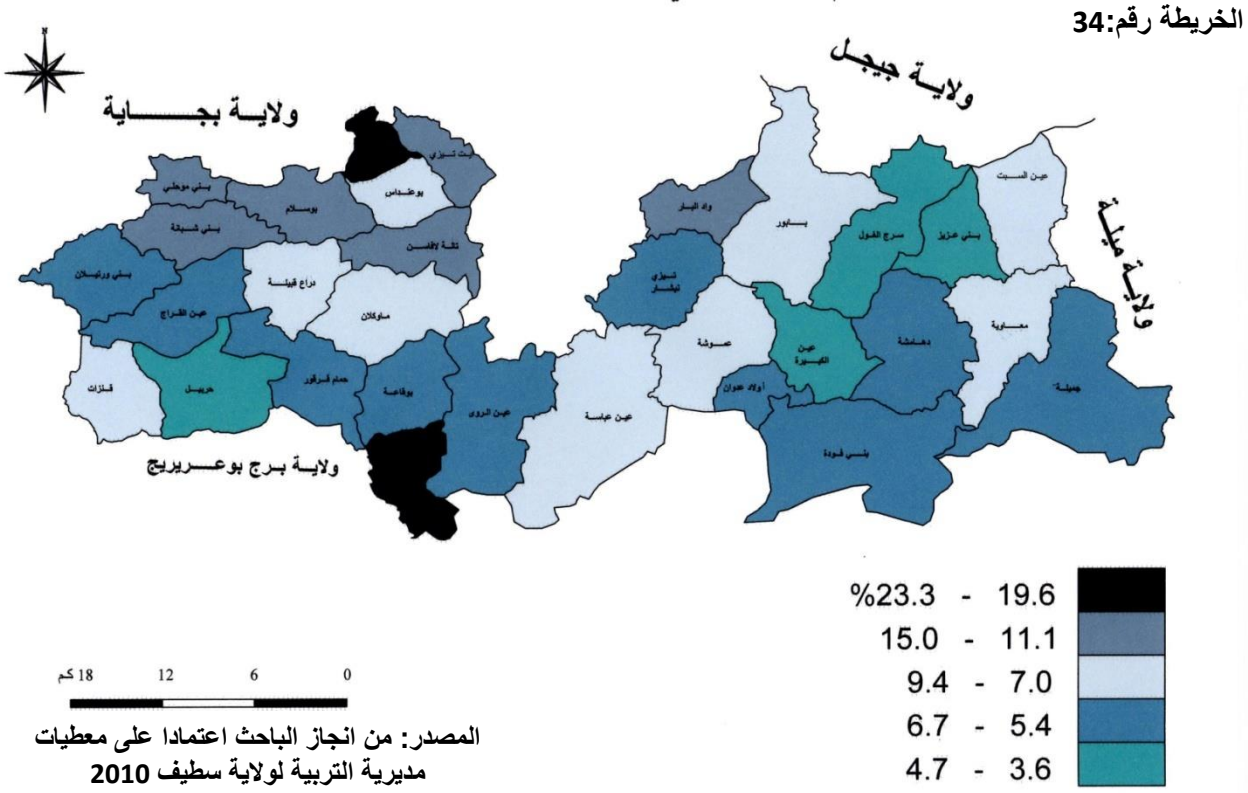
2-1 - نسبة التكرار

بلديات الاقليم في وضع حرج و متأزم من حيث هذا المؤشر ، فنسبة التكرار العامة 8.67 % تفوق النسبة الولائية 6.57 % اضافة الى تعقد وضع البلديات من حيث نسبة التكرار في نهاية الطور 15.22 % مقابل 9.6 على مستوى الولاية ، طبيعي ان الفارق معبر عن التأخر المسجل من حيث المشاريع التعليمية في القطاع لكن الاهم من ذلك هو النقص الواضح في النقل المدرسي و الخدمات المكملة لتأطير التحصيل بهذا الطور، الى جانب الفقر الريفي و تدهور وضع العديد من التجمعات في المناطق الجبلية و الذي يقف امام انجاح عملية التمدرس من حيث النتائج المحصلة في نهاية الطور ، من بيانات الجدول يمكن قراءة مستويات الفروق فيما بين البلديات بالنسبة لهذا المؤشر وهي :

- **19.6 – 23.3%** ببلدية ايت نوال مزادة و بني حسين
- **11.1 – 15 %**بني موحلي ، بوسلام ، بني شبانة ، ايت تيزي ، تالة ايفاسن ، اود البارد
- **7 – 9.4 %**بابور ، عموشة ، معاوية ،قنزات ، عين عباسة ، بوعنداس ، ذراع قبيلة ، عين السبت ، ماوكلان
- **5.4 – 6.7 %**بوقاعة ، اولاد عدوان ، عين القراج ، بني فودة ، حمام قرقور ، دهامشة ، عين الروى ،تيزي نبشار ، جميلة ، بني ورتيلان
- **3.6 – 4.7 %** حربيل ، بني عزيز ، عين الكبيرة ، سرج الغول

التعليـــــم الابتـــــدائي نســـبة التكـــرار 2009/2010

الخريطة رقم:34

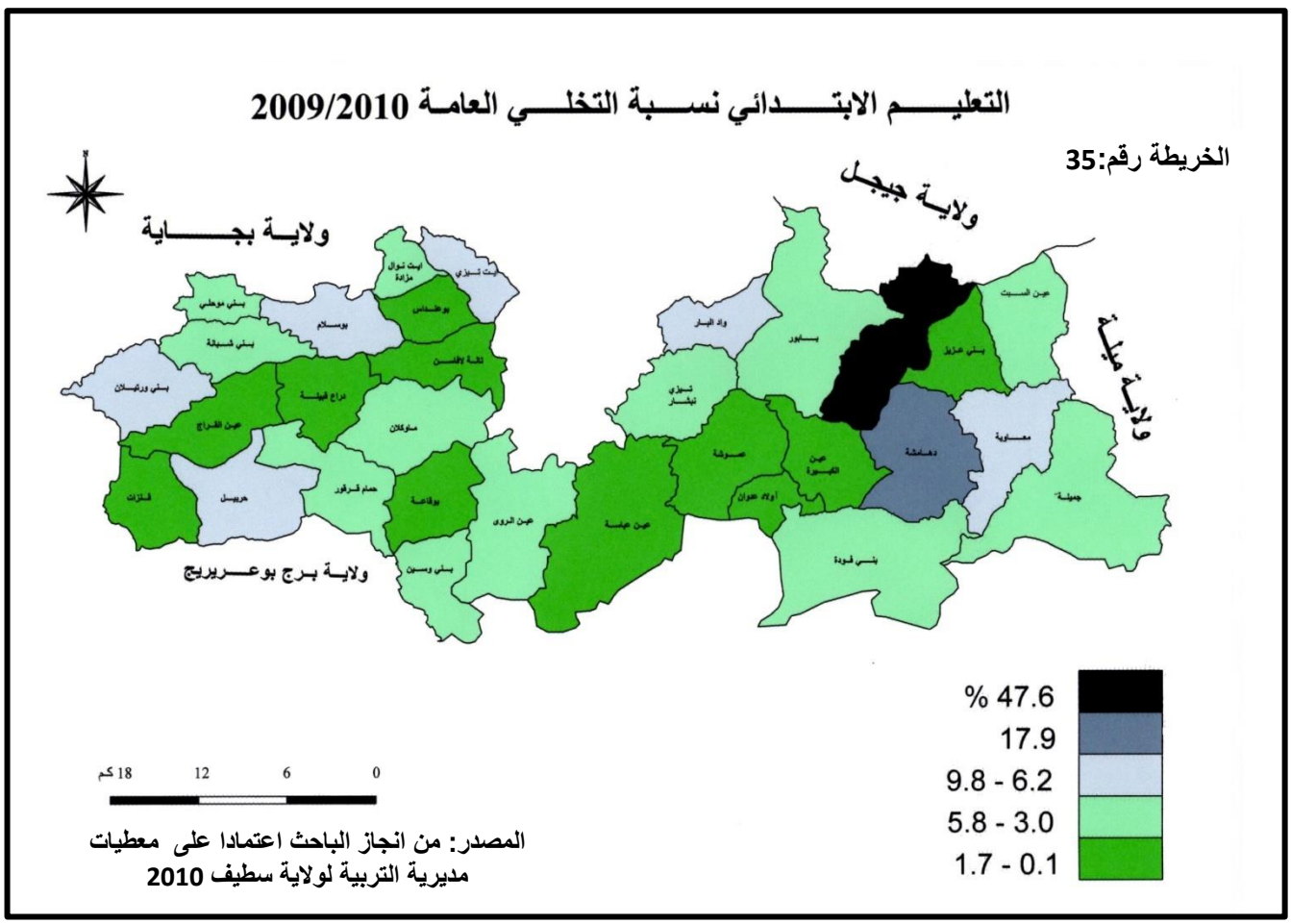


المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية التربية لولاية سطيف 2010

1 - 3 – نسبة التخلي العامة

اقليم الدراسة يسجل متوسط جد مرتفع بالنسبة لهذا المؤشر اذ يصل الى 5.5 % في الوقت الذي يسجل فيه الاقليم الولائي متوسط تخلي يصل الى 1.7 % ، نفس الحال كذلك من حيث التباين فيما يخص متوسط التخلي في نهاية التطور اذ تصل الى حدود 8.1 % ببلديات الدراسة في حين انها جد منخفضة بالإقليم الولائي 1.8 % مما يعني ان الاقليم المدروس يعرف حالة من التراجع و التأخر في مجال التعليم مما يجعل افاقه مرهونة بقدر ما يتم التحسين في الاستثمار بموارده البشرية حتى تستدام التنمية وتتوفر مقومات و مرتكزات الدينامية نحو الاندماج و الفاعلية ، للوقوف عن واقع التمايز الاقليمي بالنسبة لهذا المؤشر يمكن قراءة التراتب الاتي للبلديات و الذي حتما انه يرسم امتداد للفروق المستقبلية .

- **47.6 %**سرج الغول
- **17.99%** دهامشة
- **6.2 – 9.8 %**معاوية ، حربيل ، واد البارد ، بوسلام ، ايت تيزي ، بني ورتيلان
- **3 – 5.8 %** ماوكلان ، بني حسين ، بني فودة ، جميلة ، عين السبت ، تيزي نبشار ، عين الروى ، حمام قرقور ، بني شبانة ، بابور ، بني موحلي ، ايت نوال مزادة .
- **0.1 – 1.7%** عموشة ، عين لقراج ،عين الكبيرة ، تالة ايفاسن ، بوقاعة ، ذراع قبيلة ، بوعنداس ، اولاد عدوان ، عين عباسة ، قنزات ، بني عزيز



المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية التربية لولاية سطيف 2010

2- التعليم المتوسط

مجموع التلاميذ في هذا الطور 45849 ، عدد الاناث 21259 يمثلن 49.47% وتعد النسبة مقبولة بالنظر الى التفوق في الفارق على الاقليم الولائي اذ تصل نسبتهن48.97 %، في هذا الطور تعرف بلديات الاقليم ارتفاعا ملحوظا في معدل الاشغال 39.36 تلميذ / القسم مقابل معدل اشغال ولائي 34.33 تلميذ / القسم في هذه المرحلة من التعليم شهد الاقليم المدروس نسبة نمو متراجعة – 8.27 % وتفوق نسبة الاقليم الولائي السلبية هي الاخرى و في حدود – 5.03 % .

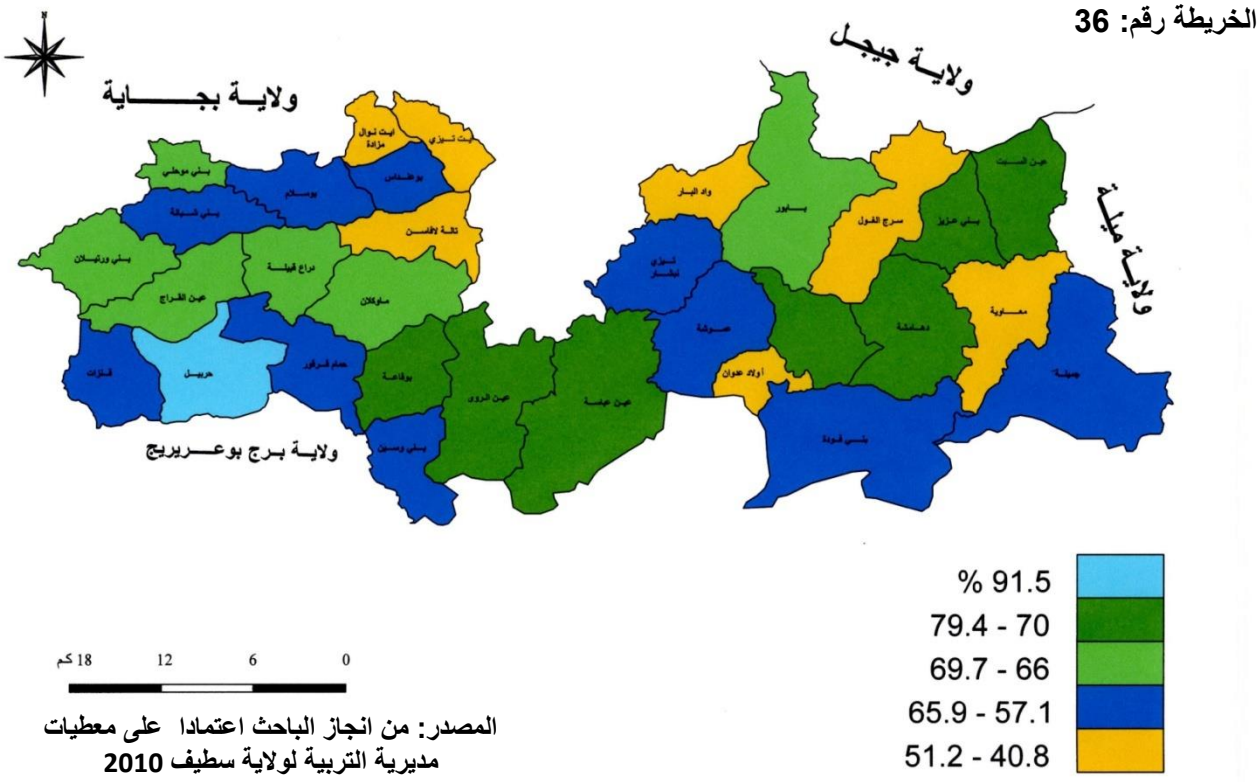
1-2 النجاح

معدل النجاح عبر البلديات 63.21 % اقل من المتوسط المسجل على مستوى الاقليم الولائي 65.76 % ، الفارق بين المتوسطين دال على حجم الانكماش والتراجع للتنمية و المحددات التعليمية المساعدة بالنهوض بالواقع التعليمي خاصة في اغلب البلديات الجبلية و بعض التجمعات العمرانية حيث التبعثر السكاني يجعل من السكان بعيدين عن المؤسسات التعليمية بالمنطقة التلية كذلك هذا الى جانب تقلص نسبة الاناث المتعلمات في هذا التطور بالعديد من البلديات ، بيانات الجدول رقم :**41**و الخريطة رقم:**36**توضح التمايز الاتي :

- **91.5 %**حربيل
- **70 – 79.4 %**عين الروى ، عين السبت ، بوقاعة ، عين عباسة ، دهامشة ، بني عزيز ، عين الكبيرة
- **66 – 69.7 %**ذراع قبيلة ، ماوكلان ، بني موحلي ، عين القراج ، بابور ، بني ورتيلان
- **57.1 – 65.9 %** جميلة ، بوسلام ، قنزات ، حمام قرقور ، بني حسين ، عموشة، ، تيزي نبشار ، بني فودة ، بني شبانة ، بوعنداس
- **40.8 – 51.2 %** واد البارد ، سرج الغول ، اولاد عدوان ، ايت تيزي ، ايت نوال مزادة ، معاوية ، تالة ايفاسن

من خلال هذا التوزيع يلاحظ ان نسبة النجاح في هذا الطور مرتفعة في المنطقة الجبلية والتلية بالجهة الغربية ويكمن هذا اساسا الى الاستثمار القطاعي الهام والمناسب بهذه الجهة، اضعف النسب مركزة اساسا في البلديات الجبلية في الجهة الشمالية الشرقية من الاقليم في كل من الواد البارد و بالدية سرج الغول من المستوى المتدني جدا ، كذلك البلديات الجبلية الفقيرة في اقصى الشمال الشرقي كايت تيزي و ايت نوال مزادة و بلدية اولاد عدوان الريفية و معاوية في الجهة التلية الشرقية وتالة ايفاسن غربا تشهد تأخرا تنمويا يلفت الانتباه في الانجازات التعليمية الى جانب ان الواقع الاقتصادي الاجتماعي بها غير محفز بالنسبة للمتعلمين و الاسر كذلك من حيث الاستثمار في ابنائهم .

الخريطة رقم: 36

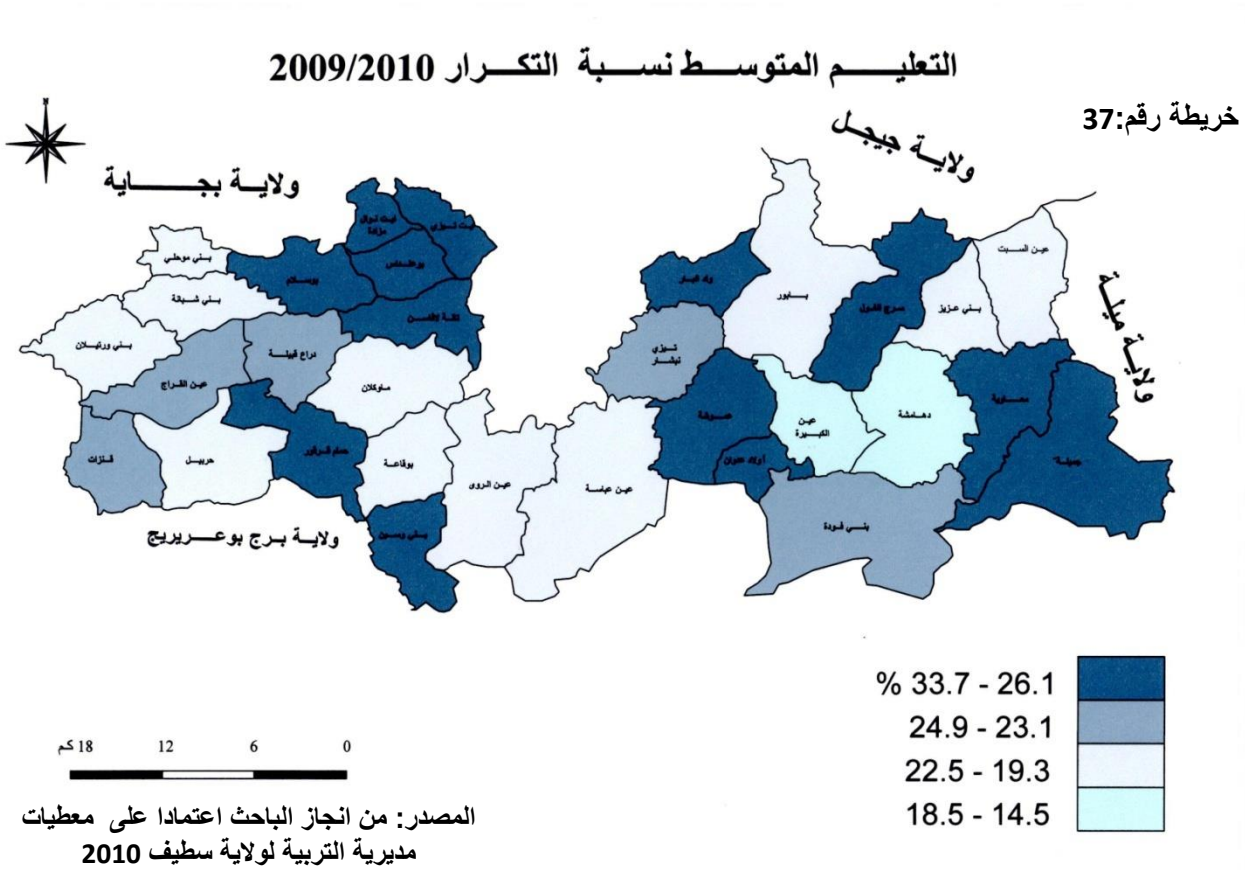


المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية التربية لولاية سطيف 2010

2 -2 التكرار

متوسط التكرار هو الاخر بالإقليم المدروس يتجاوز المتوسط الولائي ، حيث تم تسجيل 24.3 % مقابل 23.4 % على الترتيب ، مما يضع جل البلديات في وضع متأزم وبحاجة الى برمجة تنموية لاحتواء التأخر و التراجع المسجل بالقطاع فهذا ما يمكن تتبعه من المستويات المتمايزة في التصنيف ادناه :

- **26.1 – 33.7%** معاوية ، بني حسين ، سرج الغول ، عموشة ، حمام قرقور ، ايت نوال مزادة ، بوعنداس ، ايت تيزي ، اولاد عدوان ، جميلة ، بوسلام ، واد البارد ، تالة ايفاسن
- **23.1 - 24.9%** قنزات ، ذراع قبيلة ، عين لقراج ، تيزي نبشار ، بني فودة
- 19.3 – 22.5 %بابور ، عين السبت ، حربيل ، بني عزيز ، عين عباسة ، بوقاعة ، بني موحلي ، بني شبانة ، بني ورتيلان ، عين الروى ، ماوكلان
- **14.5 – 18.5%** دهامشة ، عين الكبيرة



خريطة رقم:37

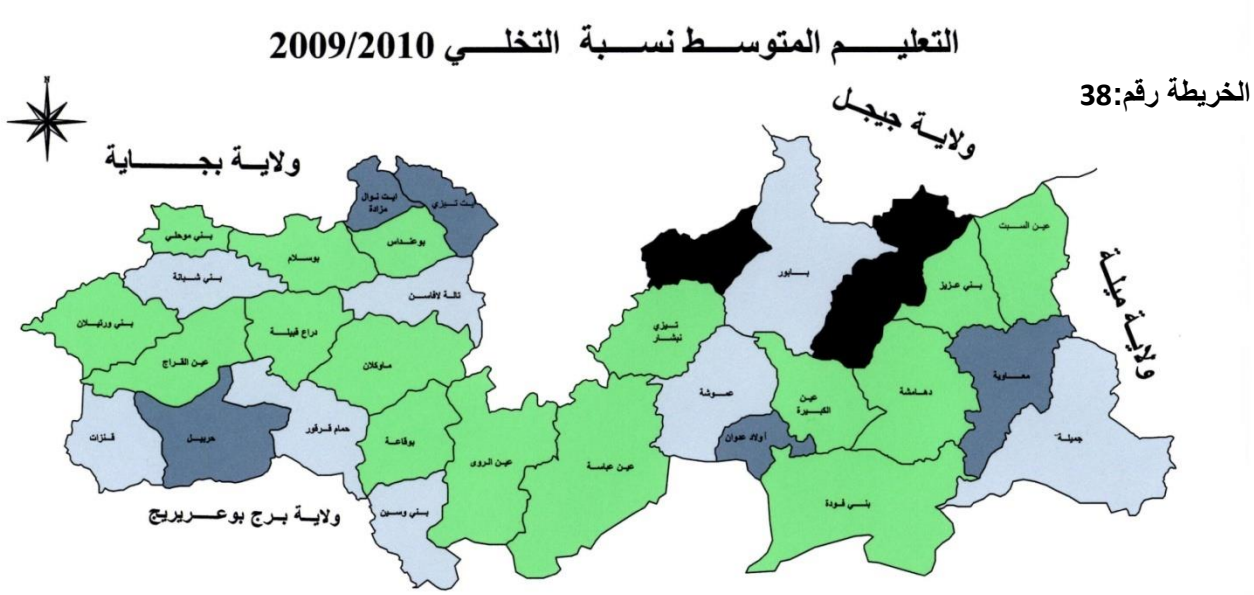
المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية التربية لولاية سطيف 2010

من هذا التوزيع نلاحظ ان المراكز الادارية الرئيسية و البلديات الريفية الجبلية الاكثر تأثرا بظاهرة التكرار في هذا الطور التعليمي ، الى ان يتدرج التناقص في التكرار بالبلديات الحضرية وبعض التجمعات العمرانية التي استحوذت على مشاريع تنموية معتبرة الى جانب الظروف المساعدة و التي من شانها ان تقلص نسبة التكرار بها .

3- 3 التخلي

نسبة التخلي العامة بالإقليم المدروس 12.79 % تعد مرتفعة عن الاقليم الولائي 10.80 % ، الوضعية تحد من فرص التنمية و التهيئة خصوصا في البلديات الجبلية التي تشكل حالة حرجة للفاعلين ، يحسن التخطيط لها لدفع العملية التعليمية بها باعتبار احد العناصر المهيكلة و التي يتمفصل حولها الاقليم فهذا ما يمكن تتبعه انطلاقا من هذا التوزيع :

- **27.2 - 28.1 %** سرج الغول ، واد البارد
- **20.3 – 23.2 %** حربيل ، ايت نوال مزادة ، معاوية ، ايت تيزي ، اولاد عدوان
- **11.8 – 17.8 %** بني حسين ، بابور ، عموشة ، حمام قرقور ، بني شبانة ، جميلة ، تالة ايفاسن ، قنزات
- **6 – 11.1 %**بوعنداس ، بني عزيز ، عين الكبيرة ، عين الروى ، عين القراج ، دهامشة ، بني ورتيلان ، عين عباسة ، بوقاعة ، بني فودة ، ماوكلان ، عين السبت ، ذراع قبيلة ، تيزي نبشار ، بني موحلي ، بوسلام



الخريطة رقم:38

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية التربية لولاية سطيف 2010

البلديات الجبلية الفقيرة الاشد عرضة للظاهرة فهي الاكثر عجزا بالنسبة للمشاريع التعليمية و الخدمات بالخصوص المكملة و المساعدة في ديمومة المتمدرسين و انتقالهم الى الاطوار العليا خاصة الاناث ، وهي البلديات التي تكون نسبة التكرار بها ما بين 20.3 و 28.16 % كما هو موضح اعلاه ، المجموعتين الاخيرتين و المحصورة بين 6 و 11.19 % هي المتحسنة او الاقرب من المتوسطين اغلبها يقع في الجهات التلية الداخلية حيث الظروف المناسبة و التي من شانها احتواء وتقليص حالة التكرار و اضعافها الى ادنى المستويات كما هو ملاحظ بأغلب البلديات الحضرية .

3- الخدمات الصحية

تعد صحة الانسان هدفا رئيسيا من اهداف التنمية و يأتي الحكم عليها من منظور اعتبارات جغرافية و مؤشرات قياسية عديدة منها مستوى الخدمات الصحية سواء البنية الصحية العامة او القوى العاملة بها ومدى توفرهما ، قياسا بمعايير دولية كانت او محلية و منها مثلا مؤشرات الوفيات خاصة الامهات في سن الحمل او الاطفال الرضع و اثر ذلك على حياة الانسان و توقعات معيشته[1] .

تأتي أهمية توفير الخدمات الصحية نتيجة الحاجة الضرورية والماسة لها بالمجتمعات الريفية و الحضرية خاصة و نحن بإقليم جد حساس و شامل لخصوصيات طبيعية صعبة تحد من تطوير مستوى المعيشة و

[1]- رفيق محمود الدياسيطي . محافظة البحيرة دراسة في جغرافية التنمية البشرية . رسالة دكتوراه غير منشورة . قسم الجغرافيا كلية الآداب .جامعة الاسكندرية 2000. ص : 212

الاقتصادية محدودة غير ممكنة لتحسين إطار الحياة بالنسبة للسكان المحليين ، فهذا النوع من الخدمات يكاد يقتصر على التجمعات الحضرية و بعض المراكز الرئيسية مما يجعل إقليم الدراسة يعاني من قلة المراكز الصحية الكفيلة بالمحافظة على صحة السكان و استقراهم خاصة في المراكز الريفية و التجمعات المبعثرة بالوسط الجبلي ، إقليم الولاية و منطقة الدراسة استفادا من مشاريع صحية جعلت الخريطة الصحية تنتعش في تقريب الخدمة الصحية الدنيا على المستوى المحلي لتمكين العيش محليا وتقليص أعباء التنقل خارج الإقليم الولائي أو على مستوى المراكز القريبة من سكناهم .

ولهذا الغرض تم تحسين مستوى الخدمة الصحية كما و نوعا على مستوى إقليم الولاية ، مراعاة لمؤشرات معبرة عن الحاجيات المطروحة محليا بغية الوصول الى نوع من التوازن لمعالجة المفارقات على مستوى البلديات و الجهات المقصودة و المخدومة صحيا ، و يمكن استقراء هذا من خلال التوزيع الآتي للوحدات .

الجدول رقم : 42 القطاعات والهياكل الصحية بولاية سطيف 2009

القطاع الصحي	البلديات المنطوية تحت القطاع	مؤسسة استشفائية	مؤسسات ملحقة			المعدلات النظرية بكل قطاع		
			ع.م.ا اختصاصات	قاعة علاج مستغلة	قاعات مغلقة	سرير /ساكن	ع.م.خ /ساكن	ق.ع/ ساكن
سطيف	سطيف، قجال،أولاد صابر	1-سطيف ب 849 سرير 1-قجال ب 140 سرير	13	18	0	351	26711	19291
عين عباسة	عين عباسة،عينأرنات،مزلوق،اوريسيا	1-عين عباسةب240سرير	5	18	0	413	19817	5505
عين ولمان	عين ولمان،قصرالإبطال،صالح باي، أولاد تبان،الرصفة،قلال،أولاد سي احمد	1-عين ولمان ب252 سرير	6	36	3	756	31738	5290
عين أزال	عين أزال،عينالحجر،بئرحدادة،الحامة،بوطالب	1-عين ازال ب 120سرير	7	24	3	1099	18834	5493
لعلمة	العلمة ،بازر سخرة،القلتة الزرقاء الزرقاء،جميلة، بني فودة،تاشودة،بئرالعرش،البلاعة	1-العلمة ب258 سرير	11	28	0	1162	27245	10703
حمام السخنة	حمام السخنة، بيضاء برج،الطاية،الولجة،التلة	0	5	11	0	0	15471	7032
بوقاعة	بوقاعة، بني وسين،عينالروى،حماماالقرقور،ذراعقبيلة ،موكلان،تالة ايفا سن،بوعنداس،ايت ن- مزادة، ايت تيزي،بوسلام	1-بوقاعة ب288 سرير	7	43	3	594	24451	3980
بني ورتيلان	بني ورتيلان،حربيل،بنيشبانه،قنزات،بني موحلي، عين لقراج	1-بنى ورتيلان ب 86 سرير	4	19	2	644	13836	2913
عين الكبيرة	عين الكبيرة، الدهامشة، أولاد عدوان ، بابور، سرج الغول،بني عزيز، عين السبت،معاوية،عموشة ،تيزي نبشار، واد البارد	1-عين الكبيرة ب150سرير	6	31	8	1154	28838	5582
9 قطاعات	60بلدية	9 مستشفيات ب2383سرير	64	228	19	648	24143	6777

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية. ولاية سطيف 2009

على مستوى إقليم الولاية توجد 9 قطاعات صحية توفر 2383 سريرا للخدمة ومن خلال الجدول أعلاه نقرا التوزيع للبلديات جغرافيا على هذه القطاعات الصحية و التي يحوز منها إقليم الدراسة على 4 متمثلة في مستشفى بوقاعة ب 288 سريرا ويغطي خدمة 10 بلديات و يعد الأهم في القسم الشمالي من الإقليم ثم مستشفى عين الكبيرة ب 150 سريرا و هو الآخر يغطي خدمة عشر بلديات لكن بإمكانات اقل من مستشفى بوقاعة ، فهذه القطاعات تغطي حاجة السكان المحليين إقليميا و حتى الاستجابة لتغطية طلب الخدمة من خارج الولاية ، مما يعمل على تناقص معدل التغطية محليا وفي الكثير من الأحيان تتدنى الخدمة ، و اقتصار هذه الوحدات على تقديم خدمات بين شبه كاملة أو جزئية .

بالرغم من التحسن الملحوظ الذي عرفه قطاع الصحة الحكومي من إصلاحات و تطوير لم يرقى الى المستوى المطلوب من حيث مؤشر التأطير و نوعية الخدمات الصحية ، بالموازاة القطاع الخاص يعرف استقطاب متزايد للإطارات الصحية و الاعتماد على المعدات الحديثة لكنها تبقى مقتصرة على المراكز الحضرية وتشهد تزايد في الطلب على الخدمة وضغوطا من التدفقات الريفية نحوها مع عدم مقدرة هذه المؤسسات الاستشفائية من الإيفاء بالطلب المحلي .

13 وحدة استشفائية مغلقة بالإقليم من إجمالي 19 وحدة على مستوى الولاية ، بسبب هجرة السكان من الحالة الأمنية الأخيرة و افتقارها للإطارات الطبية و المستخدمين ، هذا يشكل عائقا أمام الرفع من القدرات المحلية ، الى جانب أن اغلب القطاعات بالإقليم الجبلي بعيدة و بفارق معتبر عن المقاييس الولائية في مجال الوفرة و التغطية الصحية ، فعلى مستوى الولاية يتم توفير سريرا ل: 648 ساكن بعين الكبيرة 1154 و بوقاعة 594 و بني ورتيلان 644 سرير للساكن الواحد أما عين عباسة فبها مستشفى للأمراض العقلية بمقدرة استشفاء و إيواء سرير ل 413 ساكن ، فهذا العجز المطروح لا يسمح بالارتقاء و الديناميكية الخدمية المنتظرة على مستوى كل الإقليم الجبلي .

أما بالنسبة للتغطية على مستوى العيادات المتخصصة فان الولاية تسجل معدل 24143 لساكن واحد بوقاعة و عين الكبيرة يسجل بهما عجز من خلال تجاوز هذا المعدل مسجلة على الترتيب 24451 و 28838 في حين أن التغطية تعد جد مناسبة بالنسبة لقاعات العلاج و التي هي أحسن من المعدل الولائي المقدر ب 6777 كما توضحه معطيات الجدول أعلاه .

لمعرفة المفارقات البلدية بالنسبة للخدمة الصحية تم الاعتماد و التركيز على مؤشر التغطية و الوفرة للأسرة و العيادات المتعددة الاختصاصات و القطاعات الصحية ، الى جانب معرفة نصيب السكان من التأطير الطبية لمعرفة حجم الفوارق و الاختلالات الموجودة باعتبار أن نقص الخدمة الصحية يعد من الدواعي الرئيسة لهجرة السكان و كاشف عن مدى التدهور بالمراكز الريفية و الديناميكية بالمراكز الحضرية وهذا ما يمكن الوقوف عليه من خلال معطيات الجدولين و الانجاز الخرائطي أدناه

1-3 العيادات المتعددة الخدمات:

تقدم خدمات معتبرة و متنوعة للسكان وهي من الميكانيزمات المقلصة للحركة اليومية بين التجمعات و التدفقات نحو المراكز ، العديد من البلديات تفتقد لهذا النوع من التجهيزات الصحية و هي بذلك تابعة إما الى المراكز الحضرية المجاورة أو البلدية ، 11 بلدية من 31 على مستوى الإقليم يكون السكان بها معرضين الى الفقر الخدمي خاصة و أنها في إطار جبلي متميز بخصوصيات عيش قاهرة و سكانه من ذوي الدخل الضعيف و تتمثل في أولاد عدوان ، دهامشة ،سرج الغول ، معاوية ، عين القراج ، بني موحلي ، ايت تيزي ، ايت نوال مزادة ، ذراع قبيلة ، تالة ايفاسن .

الولاية يصل بها معدل التغطية ل :24143 ساكن ، الفارق معبر عن الواقع الصحي المتدني بأغلب جهات الإقليم ويمكن التمييز بين مستويين بالمقارنة مع معدل التغطية الولائي :

المستوى الأول : ويضم المراكز الحضرية الكبرى مدينة عين الكبيرة بمعدل تغطية 38048 و مدينة بوقاعة31915 وجميلة 24882و عموشة القريبة من المعدل ب 23986 وهي من التجمعات التي تمثل العجز من حيث أن قدراتها الاستشفائية غير متمكنة من استيعاب الطلب المحلي و من ظهريهما ، فكل من هذه المراكز تفوق المعدل الإقليمي و الولائي ، مما يضفي الاختلال في تناسب الخدمة الصحية باتزان على مستوى الإقليم .

المستوى الثاني : و يشمل باقي التجمعات و التي ينخفض معدلها عن المستوى الإقليمي و الولائي ، منها التي تؤدي وظائف جد محدودة و تقتصر فقط على ساكنيها كبلدية قنزات 3540 و حربيل 3842 أما باقي البلديات فيتراوح معدل التغطية بها ما بين :11511 ببني حسين و21471 للساكن .التباين في معدل التغطية يعود بالأساس الى العوامل الجغرافية و نوعية الخدمة المجالية .

2-3 التغطية بالقطاعات الصحية:

يعد من المؤشرات الهامة في التعبير عن الفوارق على مستوى الإقليم باعتبار أن كل البلديات شاملة لهذا النوع من الخدمة الصحية ، فعلى المستوى الولائي المتوسط في التغطية بلغ 6777 قطاع صحي في حين ان الإقليم الخدمة فيه جيدة إذ وصلت التغطية الى:5138.6ساكن لكل قطاع صحي فالتأخر و التخلف يطرح بحدة في الهوامش الحدودية و المناطق الجبلية ، كما أن المراكز شبه حضرية و الحضرية تشهد ضغوطا شديدة من جراء التدفقات و الحركة اليومية للتحصيل على الخدمة الصحية مما يجعلها وظيفيا غير متزنة و تكون ديناميكيتها مرهونة من هذا الجانب .

من خلال معطيات الجدول رقم : **50**تم الوصول الى تصنيف البلديات حسب هذا المؤشر على النحو الآتي:

المجموعة الاولى : 15206 ساكن / قطاع صحي تتمثل في بلدية عين السبت الفقيرة و المتراجعة تنمويا في اقصى الشمال الشرقي .

المجموعة الثانية 7157–9512 (ساكن / قطاع صحي)

تضم ثمانية بلديات منها بوعنداس وبني موحلي و بوسلام في القسم الشمالي الغربي و عين الكبيرة في و بني فودة ، جميلة و بابور و تيزي نبشار بالجهة الغربية تتجاوز المعدلين الولائي و الإقليمي ، اغلبها عبارة عن مراكز حضرية وريفية جبلية ، تعرف استقطاب سكاني معتبر و ذات حراك سكاني يومي نحو هذه المصالح ، بالنظر الى سكانها فطاقاتها الاستشفائية تعد ناقصة و غير متمكنة من تقديم الخدمة في الحدود المعقولة وظيفيا

المجموعةالثالثة:4023 –6792 (ساكن/ قطاع صحي)

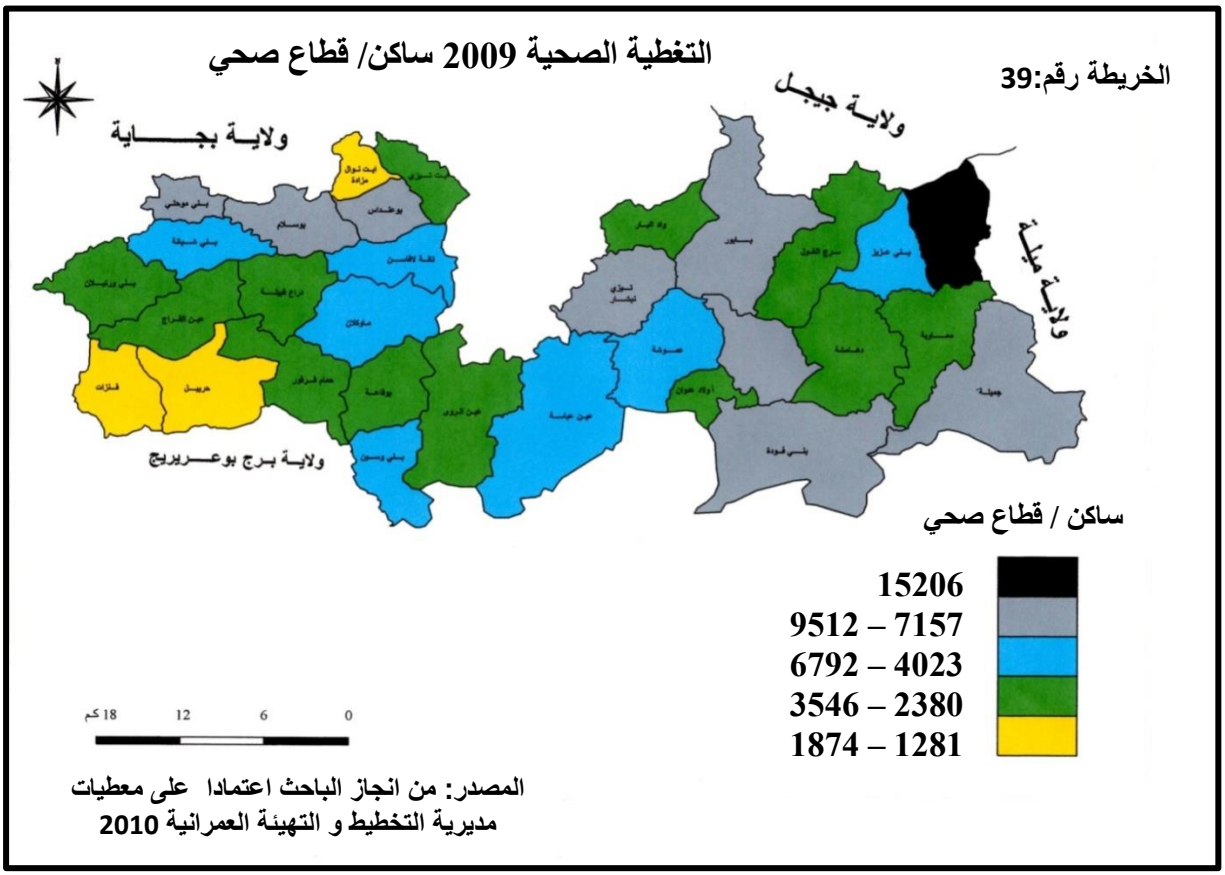
تشمل سبعة بلديات جلها في الجهة الشمالية الغربية من اقليم البحث منها ماوكلان ، عين عباسة ،بني شبانة ،بني حسين ، تالة ايفاسن وفي الجهة الغربية بني عزيز 4982 وعموشة 5997 .

المجموعة الرابعة:2380 – 3546 (ساكن/ قطاع صحي)

تضم اثنى عشر بلدية (12) و تعد الاكبر بالنظر الى باقي الفئات و تعد الاهم من حيث تحسنها على المعدلين الولائي والاقليمي كما يوضحه الشكل ادناه .

المجموعة الخامسة:1281 – 1874 (ساكن/ قطاع صحي)

بالنظر الى المعدلين الإقليمي و الولائي فهذه البلديات في احسن وضع بمجموع 3 بلديات متمثلة في حربيل ، قنزات و ايت نوال مزادة .



3 -3 نصيب السكان من حيث التأطير الطبي 2009

للاطلاع على الفروق في التأطير الطبي على مستوى بلديات الإقليم تم التقيد بالبعض منها و التي نراها معبرة عن مستوى التنمية البشرية من حيث متوسطات التغطية و الاستثمار بنوعيه الخاص و العام في تأطير الإقليم صحيا خاصة بعد الانتقال الى اقتصاد السوق فالقطاع عرف إصلاحات وتطورات هيكلية قلصت من الأدوار الكلاسيكية للدولة في توفير الخدمة ، والقطاع الخاص أصبح شريك حقيقي في التنمية خصوصا في هذا الجانب من الدراسة .

المؤشرات المعتمد عليها تتعلق ب : مجموع الأطباء ،صيدلي ، جراح أسنان ، عون شبه طبي ،

3 –3- 1- التغطية حسب مجموع الأطباء

معدل التغطية بالنسبة لهذا المؤشر على مستوى البلديات المدروسة بلغت 3361 ساكن / طبيب متجاوزة معدل التغطية الولائي و الذي يقدر ب طبيب 1917 ساكن، مما يعكس حجم الأزمة و المفارقة بين الإقليم المدروس و الولائي ، بلديات الإقليم تعرف تأزم و نقص واضح في مستخدمي الصحة لخلفيات أمنية و اجتماعية اقتصادية مما يرشح لمشكلات صحية على مستوى الإقليم و استمرار تبعية الإقليم صحيا مما يدفع للهجرة ،الأطباء الخواص يتمركزون في التجمعات الحضرية الكبرى بالإقليم في مدينة عين الكبيرة حيث التغطية تصل الى طبيب خاص: 2214 ساكن و مدينة بوقاعة 1140 طبيب خاص / ساكن في حين أن

باقي البلديات تشهد نقصا ملحوظا في الإطارات الخاصة ، المدينتان تسجل تغطية معتبرة بالمقارنة مع المعدل الولائي طبيب خاص ل 2615 ساكن .

من معطيات الجدول رقم :50 و الخريطة المنجزة رقم : **37**يمكن استقراء الدينامية و التراجع انطلاقا من المفارقات و التباين في مستوى التغطية الصحية للأطباء العموميين و الذي لا يؤسس أقاليم متزنة و ذات تغطية متزنة و مندمجة ، فصحيا من حيث هذا المؤشر الإقليم في إشكال صحي يستدعي تحيين تنمية تأخذ بمقاربة عملية لطبيعة و خصوصية الإقليم الجبلي .

يمكن الوصول إذن الى التصنيف و التراتب الآتي في التغطية :

- **البلديات المتأزمة التغطية** : و تشمل بلديتين جبليتين تعرف أرقى صور الأزمة من حيث التغطية الصحية و التخلف التنموي الذي لا يشجع استقدام او اقامة لاطار الصحي ، و تتمثل في بوسلام ب 16033 و عين لقراج ب 14760 ساكن/ طبيب .

- **البلديات المعقدة جدا و الفقيرة** من حيث التغطية بالنسبة للأطباء 8046 - 10188 ساكن / طبيب ، وتشمل البلديات التي لا يسجل بها ميل بالنسبة للأطباء الخواص و العموميين و قلة المرافق الصحية ، نتيجة التأخر التنموي و تبعيتها للقطاعات الصحية المجاورة جغرافيا ، وتتمثل في بلديات ماوكلان ، جميلة ، بني موحلي ، دهامشة ، أولاد عدوان ،تالة ايفاسن

- **البلديات المعقدة التأطير** 6036 – 7637 ساكن/ طبيب ، و تشمل كل من بني فودة ، ايت تيزي ، معاوية ، تيزي نبشار ، ذراع قبيلة ، إمكانات محدودة و وسط غير جاذب نتيجة المصاعب المطروحة بها طبيعيا ،جغرافيا وخدميا .

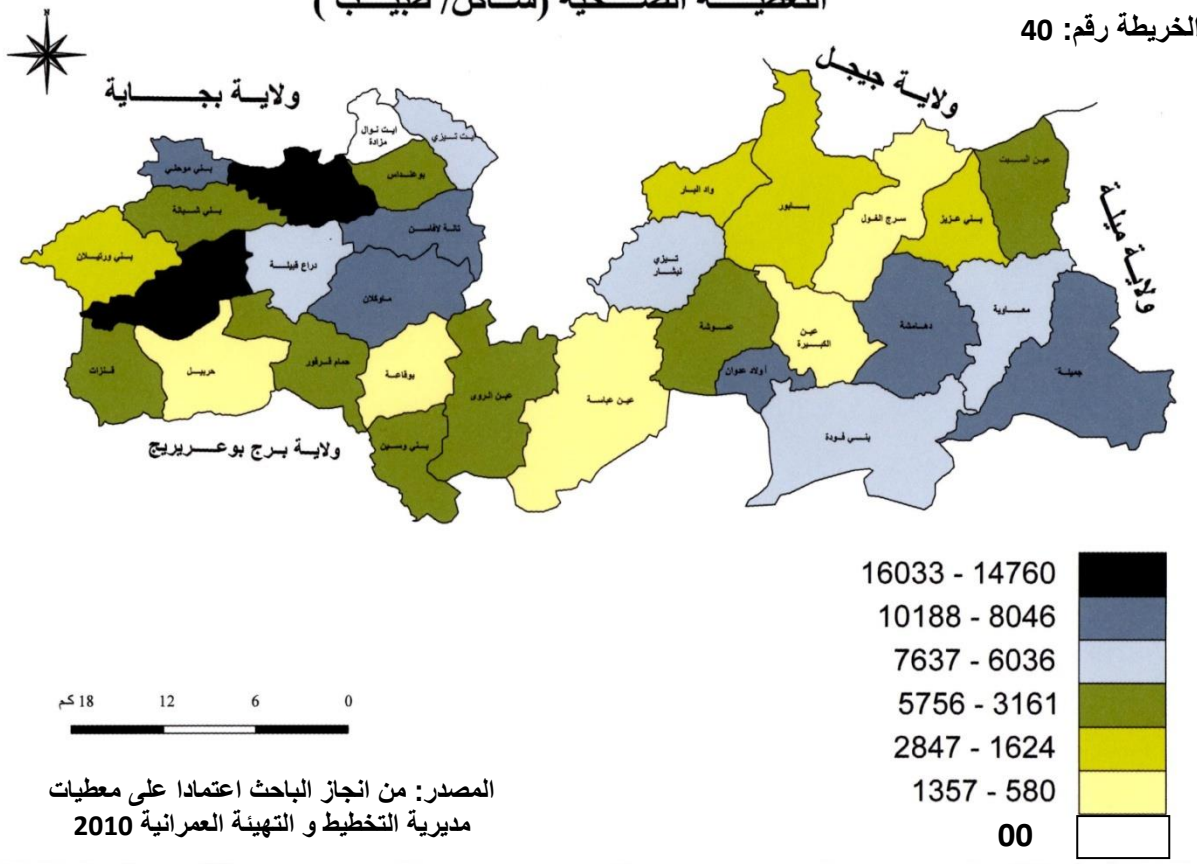
- **البلديات الضعيفة التأطير الصحي** إذ تمثل التغطية بها ما بين :3161 – 5756 ساكن / طبيب، وتشمل البلديات المتحسنة من حيث الاستخدامات الصحية و الأكثر إقبالا لدى مستخدمي الصحة لانفتاحها و موقعها الجغرافي و المقومات المعتبرة في الإقليم التلى التي توفر استقطاب مقبول ، كحمام قرقور ، عين الروى ، بني شبانة ، عموشة ،قنزات ، عين السبت ، بوعنداس ، بني حسين .

-**البلديات المتحسنة عن المعدل الإقليمي** فتسجل معدل تغطية في غاية الأهمية يتراوح ما بين : 1624 – 2847 ساكن/ ساكن ، و تتمثل في بلديات بني ورتيلان ، بابور ، واد البارد ، بني عزيز .

- **البلديات الجيدة التغطية** و التي تسجل ارتقاء نوعي على المعدلين الولائي و الإقليمي إذ يتراوح معدل التغطية مابين580 – 1357 ساكن/ طبيب و تشمل كل من بوقاعة و عين الكبيرة ، عين عباسة و هي من البلديات الحضرية على مستوى الإقليم ، إضافة الى بلدية سرج الغول و حربيل الجبليتين فالتحسن يعود الى العديد القليل من السكان (تعاظم الهجرة نحو الخارج و اتجاه السكان الى إشباع الخدمة الى خارج الإطار الإداري)

- ايت نوال مزادة من أفقر البلديات من حيث التأطير و الاستخدامات الصحية فهي البلدية الأفقر وصحيا الأكثر عرضة للمشكلات الصحية .

الخريطة رقم: 40



المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2010

3- 3 – 2 - التغطية من حيث المستخدمين الصيدليين

على مستوى هذا المؤشر القياسي كذلك تتعمق الفجوة في الخدمات الصحية فيما بين البلديات حسب تباينها و بين إقليم الدراسة الذي يسجل معدل تغطية متراجع ب 6819 ساكن/ صيدلي متجاوزا بذلك معدل التغطية الولائي 4365 بفارق معتبر مما يجعل الإقليم في اعقد المستويات الصحية خدميا ، و الأثر البالغ يسقط على البلديات الجبلية و التجمعات المبعثرة في الإقليم ، إذ يكون هذا التدني مؤديا الى الاختلال و تصاعد حدة الرحلات اليومية لغرض الخدمة و حتى دفع السكان الى التخلي عن مواطنهم .

التباين في التغطية على مستوى الإقليم يمكن تحديد مستوياته **وفق التراتب الفئوي الآتي :**

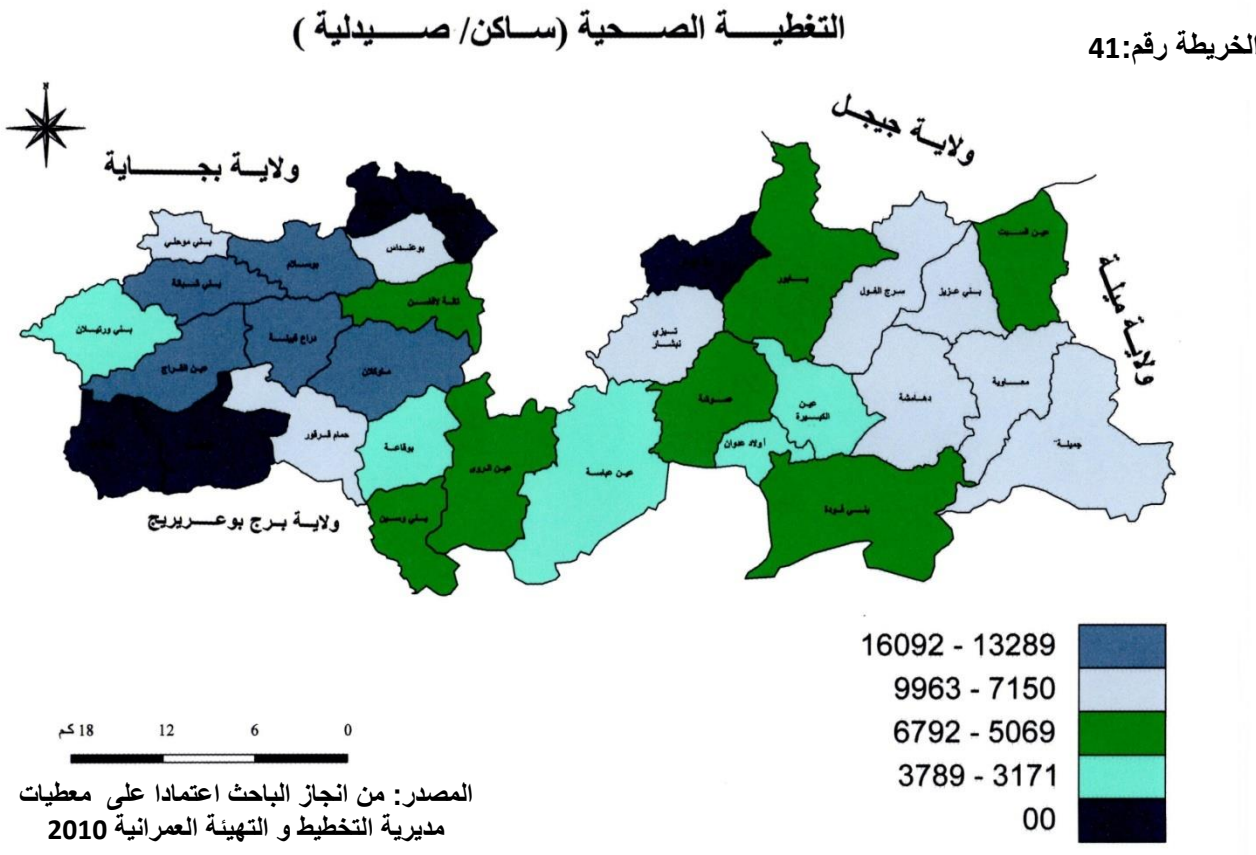
- **البلديات المنعدمة التغطية** و المتأزمة من حيث الخدمة ، تشمل ايت تيزي ، ايت نوال مزادة ، حربيل ، واد البارد ، قنزات .

- **13289 – 16092 وهي فئة البلديات الضعيفة** من حيث التغطية للنقص الواضح الذي تشهده في الصيدليات سواء التابعة للقطاع الخاص أو العمومي وتشمل بلديات بني شبانة ، عين لقراج ، ذراع قبيلة ، بوسلام ، ماوكلان والواقعة في القسم الغربي من الإقليم .

- **7150 – 9963** تعرف هي الأخرى تدني في وجود الخدمة الصيدلية غير أنها في وضع متحسن بالنظر الى سابقتها وهي تنتشر في الأطراف الشمالية من الإقليم الجبلي بلديات معاوية ، تيزي نبشار ، حمام قرقور ، جميلة ، بني موحلي ، بوعنداس ، دهامشة ، سرج الغول ، بني عزيز.

- **5069 – 6792 الضعيفة خدميا** والمتحسنة عن الوضع العام المسجل في التغطية على مستوى الإقليم المدروس و المتجاوزة لمعدل التغطية الولائي بلديات عين السبت ، بابور ، بني حسين ، عموشة ، بني فودة ، عين الروى ، تالة ايفاسن وعموما فهي في انتقال و ديناميكية محسوسة .
- **3171 – 3789 المجموعة الجيدة** من حيث التغطية بالمقارنة مع المعدلين الولائي والإقليم المعني بالدراسة ، تبقى هذه الخدمة حكرا على المراكز الحضرية و الأقطاب الاقتصادية منها عين الكبيرة ، أولاد عدوان ، عين عباسة ، بوقاعة ، بني ورتيلان .

الخريطة رقم:41



المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2010

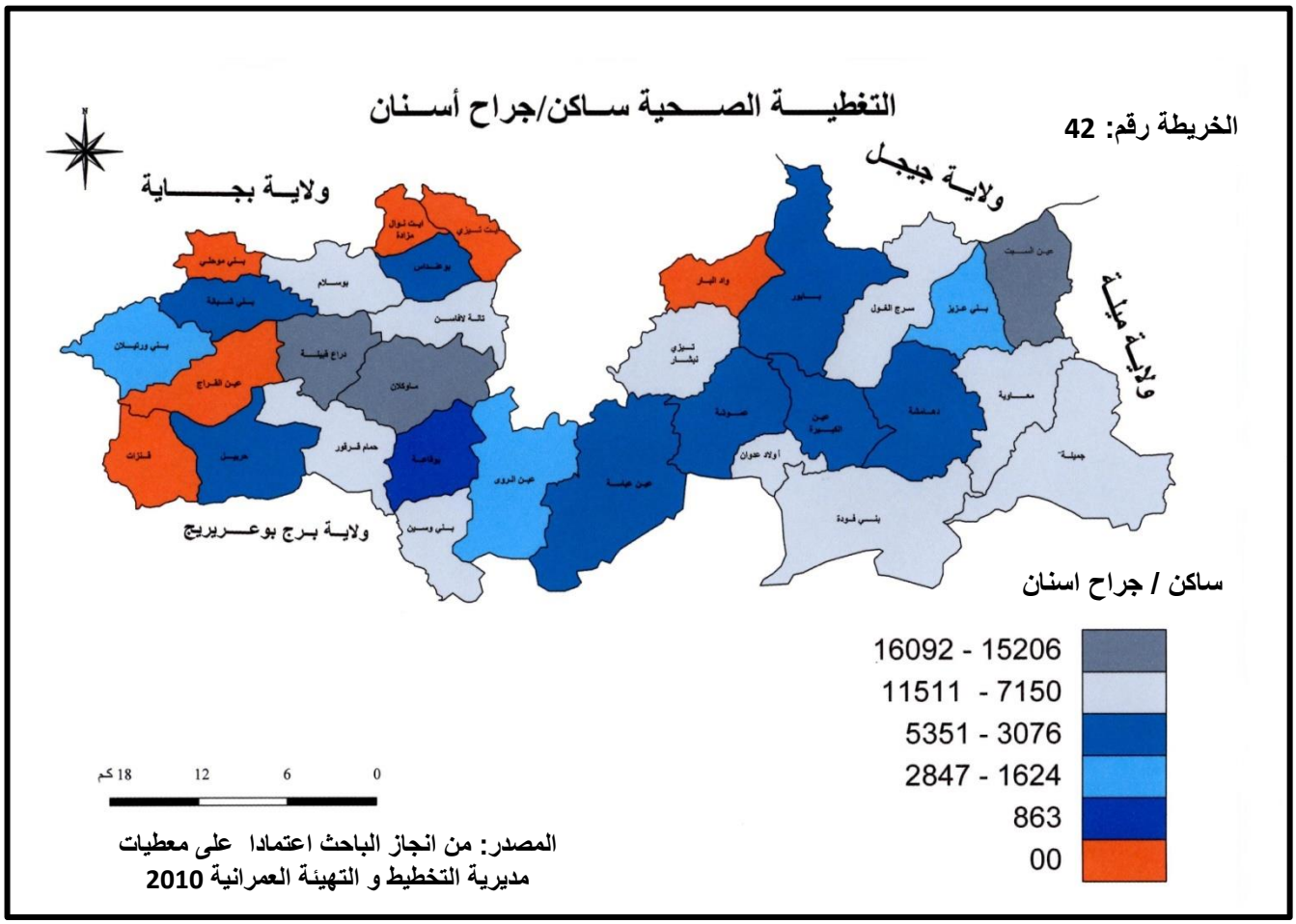
3- 3 – 3 التغطية ساكن / جراح أسنان

استمرار المفارقات بين إقليم الدراسة و الإقليم الولاية ، حيث يسجلان على التراتب 5660 و3902 ساكن/ جراح اسنان مما يعطي إيحاءا أن الإقليم الجبلي صحيا في وضع متأزم تتشابك فيه وتتداخل الخلفيات و المسببات من تأخر تنموي عمومي الى تدني ميول الخواص في الاستثمار محليا و غياب آليات المشاركة المجتمعية في التنمية على المستوى المحلي .

من معطيات الجدول رقم و المعالجة الإحصائية يمكن رصد المستويات الآتية:

- **15206 – 16092** يضم ثلاث بلديات عين السبت ، ذراع قبيلة ، ماوكلان .
- **7150 – 11511** معاوية ، تيزي نبشار ،بوسلام ، حمام قرقور ، جميلة ، بني فودة ، سرج الغول ، أولاد عدوان ، تالة ايفاسن ، بني حسين .

- **3076 -5351** يضم مجموعة من البلديات المتحسنة عن معدل التغطية الإقليمي و متقاربة من حيث الفارق مع المعدل الولائي ويعود هذا أساسا الى مدى تناسب حجم السكان مع الاستثمار الخاص الذي يعرف انتعاشا و مثولا مقبول بها و التوزيع المنتشر مكانيا في البلديات المنفتحة جغرافيا و المعقولة خدميا على غرار بوعنداس ، عموشة ، عين عباسة ، حربيل ،عين الكبيرة ، الدهامشة ، بني شبانة ، بابور
- **المستوى المتزن و الجيد الخدمة1624 – 2847** بني ورتيلان ، عين الروى ، بني عزيز فهي بلديات تعرف حركية في الاستثمار لم تمثله من وزن على مستوى أحواض الخدمة التي تغذيها .
- المستوى الراقي و المتزن و المشبع خدميا بالنسبة لهذا المؤشر يتمثل في مدينة بوقاعة 863 ساكن / جراح اسنان
- **المتدنية و المعزولة** حيث لا تعرف أي تغطية عمومية أو خاصة مما يجعلها في تبعية دائمة للبلديات المجاورة كبلدية ايت تيزي ، ايت نوال مزادة ، بني موحلي ، عين القراج ، قنزات ، واد البارد .



3 – 3 - 4 - الاعوان الشبه طبيين :

استمرار العجز و التدني في التأطير الصحي على مستوى الإقليم فبالنسبة للمستخدمين الصحيين الإقليم يعرف مستوى من التغطية الغير متزنة حيث كل عون شبه طبي يؤطر 1673 ساكن في حين ان معدل التأطير على مستوى إقليم الولاية عون شبه طبي ل :465 ساكن ، فالمفارقة كميا تعكس الفجوة و الهوة في التغطية و

التأطير خصوصا و ان 12 بلدية تتجاوز متوسط التأطير على مستوى الإقليم المدروس ، لمعرفة درجة التمايز و المفارقات يمكن استقراء الخريطة رقم :**43** و الترتيب الفئوي الآتي:

- **المستوى المتأزم تنمويا** من حيث الاستخدامات الصحية و نصيب التأطير حيث ينحصر ما بين عون شبه طبي ل :4008 – 5094 ساكن كما هو الحال بوسلام ، بني موحلي ، عين السبت ، تالة ايفاسن و الواقعة في القسم الشمالي الغربي من إقليم الدراسة ضمن الإطار الجبلي الغير جاذب للإطارات الطبية في عموم اختصاصاتها .

- **المستوى العاجز** من حيث النصيب المرتفع حيث يمثل كل عون شبه طبي التكفل و تقديم الخدمة ل :2546 – 3472 ويشمل هذا المستوى بلدية ذراع قبيلة ، ايت نوال مزادة ، سرج الغول ، ايت تيزي و هي من البلديات الجبلية المعزولة و الفقيرة من حيث الحيازة التنموية في قطاع الصحة .

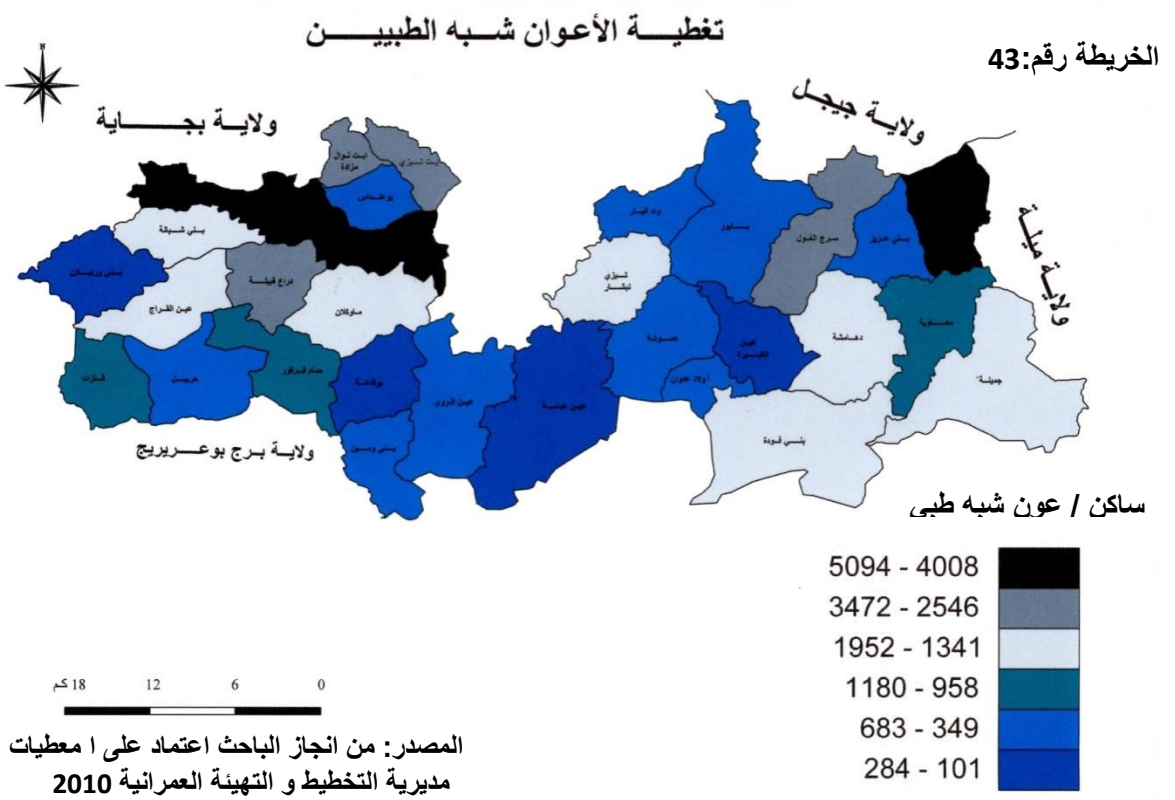
- **المستوى المتحسن** إقليميا و المتأزم بالنظر الى النصيب الولائي حيث تسجل بلدياته ما بين1341 - 1952 لكل ساكن وهو ما تشهده كل من دهامشة ، جميلة ، بني فودة ، بني حسين بلديات متحسنة عن نصيب منطقة الدراسة، أما الباقي فتتجاوز النصيب الإقليمي 1673.54 ماوكلان ، عين لقراج ، بني شبانة ، تيزي نبشار فهي من البلديات الريفية و الفقيرة نسبيا تنمويا .

- **958 – 1180** حمام قرقور ، معاوية ، قنزات

- **المستوى الحسن**349 – 683 حربيل ، بني عزيز ، بابور وهي من البلديات المتحسنة من حيث النصيب من المتوسط الولائي المقدر ب عون شبه طبي / 465 ساكن ، أما باقي البلديات فتتجاوز بفارق مقبول يمكن تحسينه بالتوفير التنموي عموشة وعين الروى ، واد البارد ، أولاد عدوان ، بوعنداس

- **المستوى الجيد** من حيث النصيب بالمقارنة مع ما يسجل حتى على مستوى الولاية 101– 284 كما هو الحال ببوقاعة ، عين الكبيرة ، عين عباسة ، بني ورتيلان ، النصيب المتزن يقتصر فقط على المراكز الحضرية التي تستحوذ على تجهيزات طبية على أساس أنها تؤدي الخدمة على مستوى ظهيرها الأقل نموا و تغطية طبية .

الخريطة رقم:43



المصدر: من انجاز الباحث اعتماد على ا معطيات مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2010

4- الخدمات التجارية:

تمهيد

تعد التجارة من العناصر المتميزة في هيكلة الاقاليم من حيث اسهامها في التنمية المحلية وتحصيل الوفرة المالية على مستوى الجماعات المحلية ، الى جانب ما تساهم به في توزيع الحراك اليومي بين التجمعات بمستوياتها الحجمية وحسب النشاط التجاري المتوفر بتراتب و تمايز مما يعزز تنشيط قطاعات ذات حيوية كالنقل ...الخ ، الانشطة التجارة من حيث الوفرة و التشبع و الندرة ترسم مفارقات اقليمية و مجالية بين مختلف البلديات و الجهات ايضا مما يسمح بتحديد مناطق الركود و النشاط و بالتالي فضاءات الانسجام و الاندماج الى مجلات الطرد و ازدياد النزوح وحدة الهجرة اليومية .

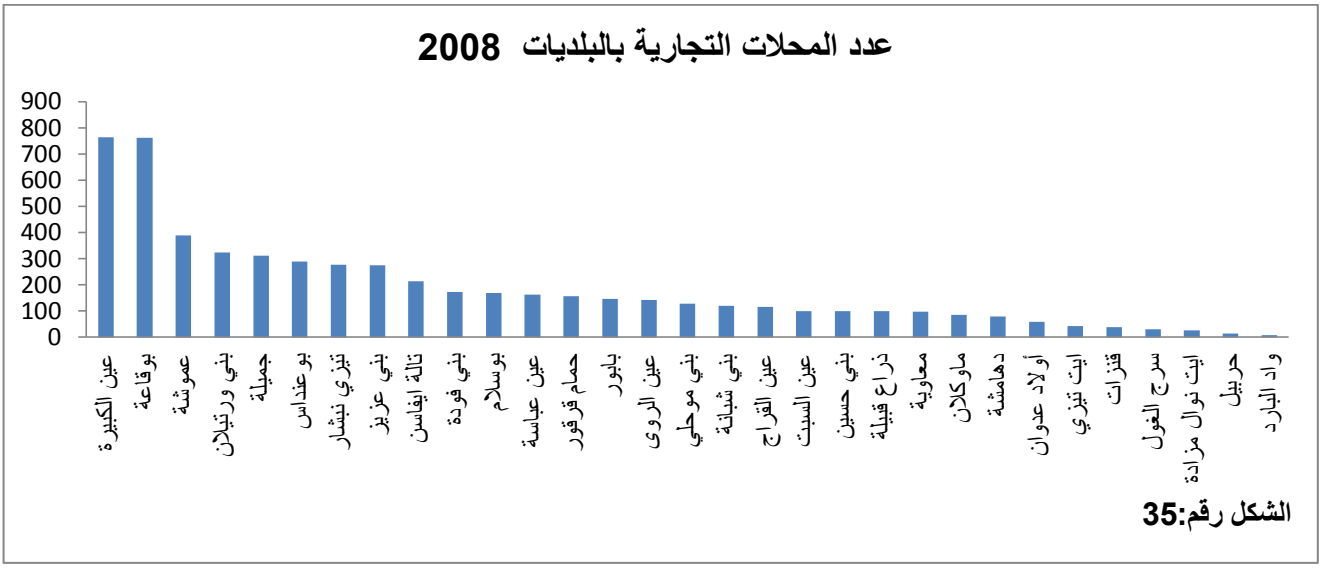
الاقليم الشمالي للولاية تابع من حيث الحراك في هذا المجال بدرجة كبيرة الى اقليم الهضاب العليا و بالتحديد الى كل من مدينة العلمة و سطيف المعروفتان بالاجتذاب التجاري و الذي تمارسانه حتى على المستوى الجهوي ، و بدرجة اقل من طرف المدن الاقليمية على غرار عين الكبيرة و بوقاعة ، عموشة وبني ورتيلان ، جميلة و بوعنداس و لمعرفة اهمية هذا القطاع تم التطرق الى التجارة الثابتة لمعرفة درجة الفروق بين الاقاليم الريفية و الحضرية في الاقليم الجبلي و التلى و التجارة الغير ثابتة و المتمثلة في ادوار الاسواق الاسبوعية في نسج العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية الى جانب ما توفره من ارصدة مالية الى خزينة الجماعات المحلية .

1-4 التجارة الثابتة في اقليم الدراسة

1-1 التوزيع الكمي للوحدات التجارية

يوزع النشاط التجاري بشكل متباين على مستوى الاقليم المدروس اذ تتحكم عوامل عديدة في سيادة الانشطة التجارية حسب عامل الحجم السكاني و البعد و القرب من مراكز التموين و الموقع الجغرافي للمركز و تراتبه ....الخ و على ذلك الاساس تتوزع الانشطة التجارية بتمايز حسب مستوى التجمع حضري او ريفي ، تجمع رئيسي او ثانوي ، اجمالي المحلات التجارية بالإقليم 5686 محلا و تعد بعيدة عن الواقع الذي التمسناه على مستوى اغلب التجمعات العمرانية مما يوحي ان الاقتصاد الغير رسمي ماثل و بقوة مساهما بشكل او اخر في اضعاف موارد البلديات و الخزينة العمومية ، و هذه الظاهرة معبرة عن ضعف الوعي بالمشاركة الشعبية في التنمية و جد منتشرة في المناطق المعزولة و النائية خصوصا بالجهات الجبلية

.



الشكل رقم:35

2-1 نصيب الفرد من المحلات التجارية

متوسط نصيب الفرد من المحلات التجارية على مستوى الاقليم 78.5 ، عشر بلديات تسجل متوسطات دون المعدل الاقليمي ، يوجد تمايز واضح و بفارق يلفت الانتباه بين بلدية بني ورتيلان بأحسن نصيب مسجلة 32.68 بالمقارنة بأعلى نصيب ببلدية الواد البارد ب 333.2 الواقعة في الحدود الشمالية للولاية بالمنطقة الجبلية و التي تعرف العزلة و النائية و التبعية التامة الى خارج الاطار المحلي ، فالحراك المتزايد الذي يعرفه السكان الى المراكز المجاورة عقد هو الاخر من معاشهم ، هذا بغض النظر عن قيمة السلعة من حيث الثمن و التي هي الاخرى تعرفا تمايزا جغرافيا بقيم متصاعدة في الشمال الجبلي ما يفعل اكثر الفقر و العوز على مستوى الاقليم .

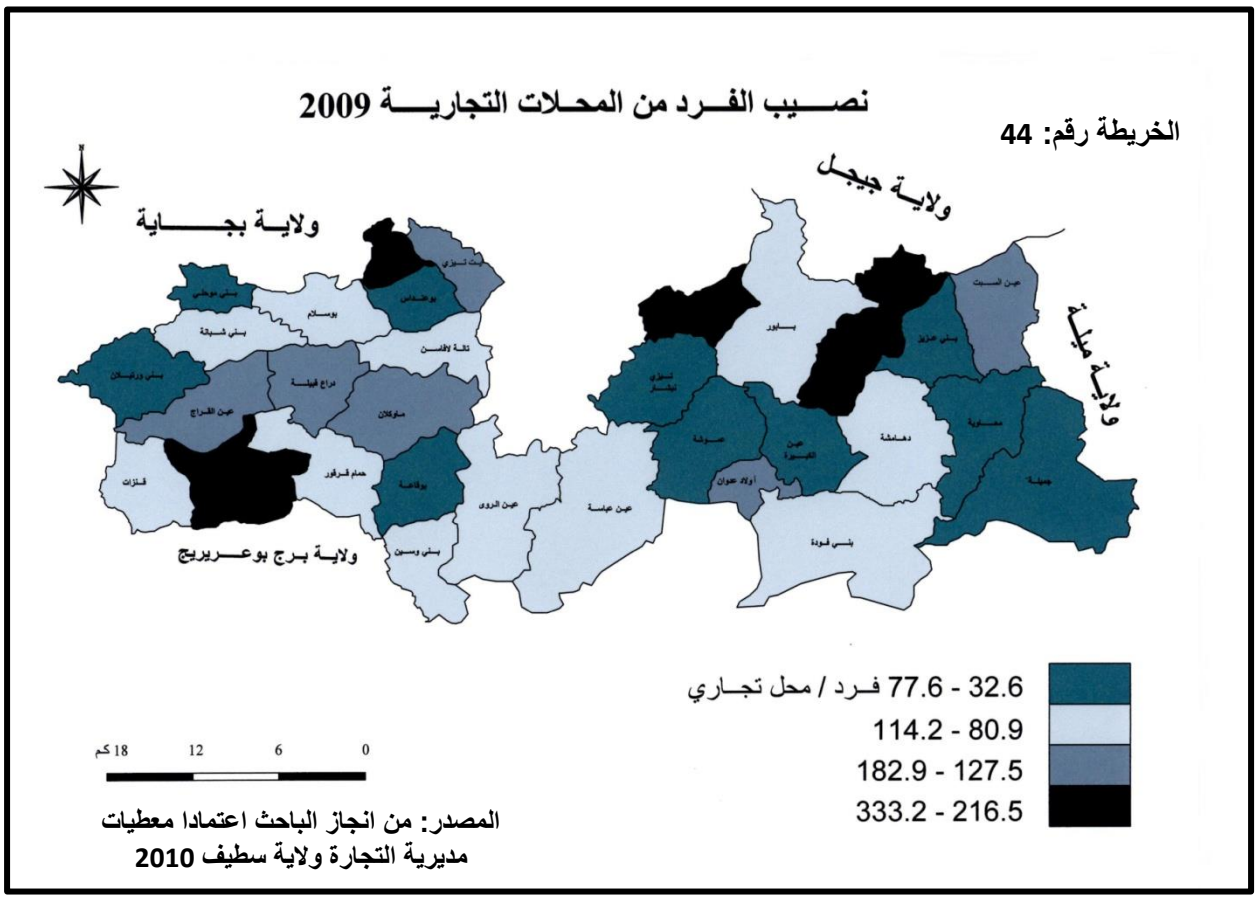
الفروق من حيث النصيب يمكن استقراؤها وفق التراتب الاتي :

المجموعة الجيدة النصيب من: 32.6 – 77.6 يشمل بني ورتيلان ، بوقاعة ، عين الكبيرة ، عموشة ، بوعنداس ، بني موحلي ، بني عزيز ، معاوية ، تيزي نبشار ، جميلة .

المجموعة الحسنة النصيب من :80.9 - 114.2 عين الروى ، قنزات ، تالة ايفاسن ، بوسلام ، حمام قرقور ، بني فودة ، عين عباسة ، دهامشة ،بابور ، بني شبانة ، بني حسين ،.

المجموعة المتوسطة النصيبمن:127.5 – 182.9 عين القراج ، عين السبت ، ذراع قبيلة ، اولاد عدوان ، ايت تيزي ، ماوكلان

المجموعة الضعيفة النصيب من: 216.5 – 333.2 ايت نوال مزادة ، حربيل ، سرج الغول ، واد البارد



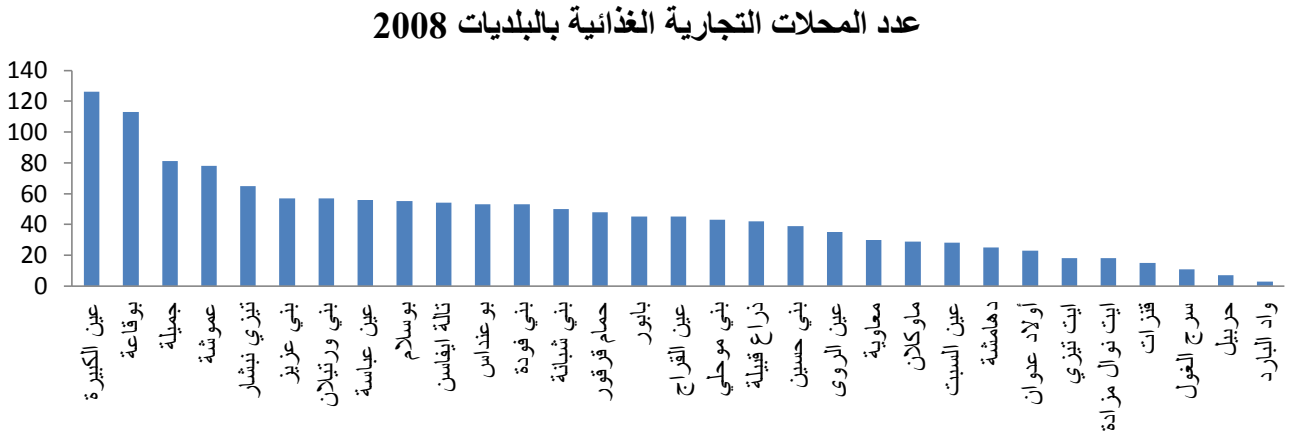
3-4 معامل الجذب التجاري

المؤشر يسمح لنا بمعرفة قوة الجذب او الاستقطاب الذي تمارسه البلدية مجاليا او اقليميا للزبائن ، فهو عبارة عن مؤشر كمي يعبر عنه بالصيغة الاتية :

عدد المحلات التجارية الغير غذائية / عدد المحلات التجارية الغذائية

يعطي لنا مجالين للنتائج:

- اذا كانت قيمة المعامل اكبر من 1 فالمركز جاذب للزبائن
- اذا كانت قيمة المعامل اقل من 1 المركز فيعد غير جاذب للزبائن



الشكل رقم :36

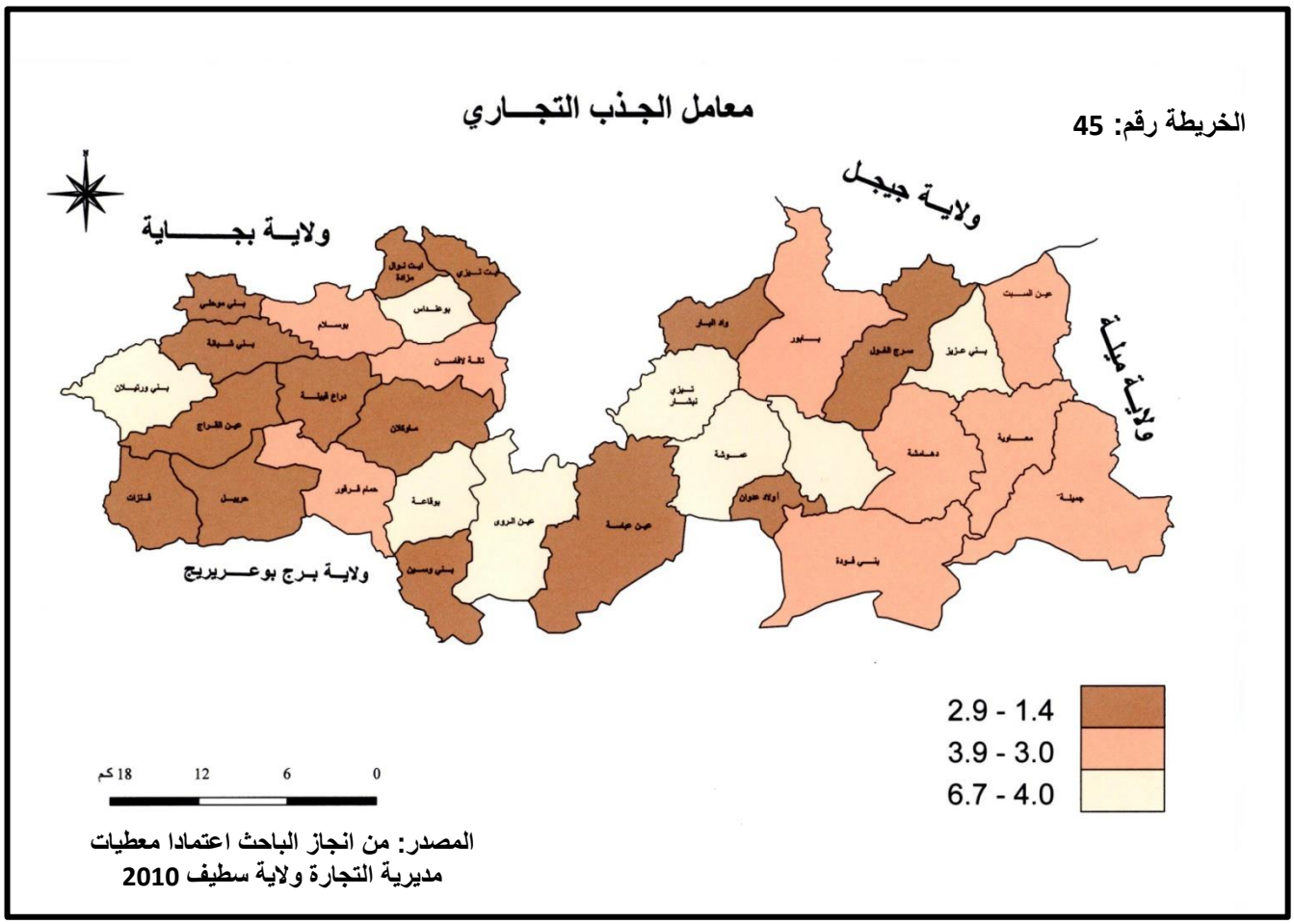
كل بلديات الاقليم ذات معامل جذب تجاري فالمتوسط الاقليمي 4 منها 23 بلدية اقل من هذا المتوسط مما يكشف عن وجود نفوذ تجاري و استقطاب معتبر على مستوى العديد من التجمعات و بوجه خاص الحضرية و التي تهيمن بدرجة كبيرة و تتحكم في الخدمة التجارية من حيث السيادة كما توجد فروق اقليمية صارخة في درجة الاجتذاب التجاري من خلال الموازنة بين بلدية ايت نوال مزادة الجبلية في اقصى الشمال ب معامل اجتذاب الاقل اقليميا 1.4 و مدينة بوقاعة المسيطرة اقليميا ب 6.7 ، فالفارق ليس وليد الصدفة لكن هو محصلة نتائج محققة على اكثر من صعيد بغض النظر عن مؤهلات الموقع و الحجم السكاني ...الخ ، فمن خلال المعالجة للمعطيات تمكنا من تحديد **المستويات الاتية :**

المجموعة الضعيفة الجاذبية حيث تتراوح ما بين: **1.4 – 2.9** تشمل تقريبا نصف بلديات اقليم الدراسة متمثلة في : ايت نوال مزادة ، حربيل ، ايت تيزي ، الواد البارد، بني شبانة ، ذراع قبيلة ، اولاد عدوان ، بني حسين ، قنزات ، عين القراج ، سرج الغول ، عين عباسة ، بني موحلي ، ماوكلان ، اغلبها من الجهة الشمالية الغربية في الاقليم التلى و الجبلي وهي في الغالب بلديات ذات احجام سكانية متواضعة كما انها لا تحوز على المقومات و الطاقات الكفيلة التي ترفع من مراتبها و تجعلها قادرة على توفير الخدمة التجارية بكامل تخصصاتها بما فيها اساسا تجارة المواد الغذائية .

البلديات الحسنة الجاذبية اذ تتراوح الجاذبية ما بين : **3 – 3.9** وتتمثل في 9 بلديات موزعة بشكل متوازن في الاقليم اغلبها يقع في المنطقة التلية و ذات مواقع جغرافية جد هامة خاصة من خلال موقعها بالنسبة لشبكة الطرق او انها ذات تراتب اداري ، وحازت على تنمية معتبرة و ذات احجام سكانية جد هامة منها بوسلام ، دهامشة ، معاوية ، بني فودة ، بابور ، حمام قرقور ،عين السبت ، جميلة ، تالة ايفاسن ، هذه الجاذبية من شانها ان ترفع من قدرات هذه البلديات في توفير الخدمة مكانيا و الاسهام في توفير فرص للشغل محليا .

المجموعة الجيدة الايجابية حيث المؤشر يتراوح ما بين : **4 – 6.7** في مجموعها بلديات حضرية طبيعي ان يرتفع بها المؤشر الى هذا المستوى ، الى جانب المؤهلات التي تجعل منها ذات قوة في الاجتذاب و الاستقطاب التجاري و تتمثل في عين الروى ، تيزي نبشار ، بني عزيز ، عموشة ، بوعنداس ، بني ورتيلان ، عين الكبيرة ، بوقاعة ، من التوزيع يلاح ضان بلدية عين الروى و تيزي نبشار بحكم موقعهما

الجغرافي الهام في الاقليم اصبحا في مصاف البلديات الحضرية مما يعزز الاجتذاب المحلي على مستواهما و يمكنهما من توفير الخدمة محليا و حتى اقليميا لحيوية شبكة الطرق في ترويج و انسياب النشاط التجاري بشكل جيد و سلس .



الخريطة رقم: 45

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا معطيات مديرية التجارة ولاية سطيف 2010

4-4 المركزية التجارية

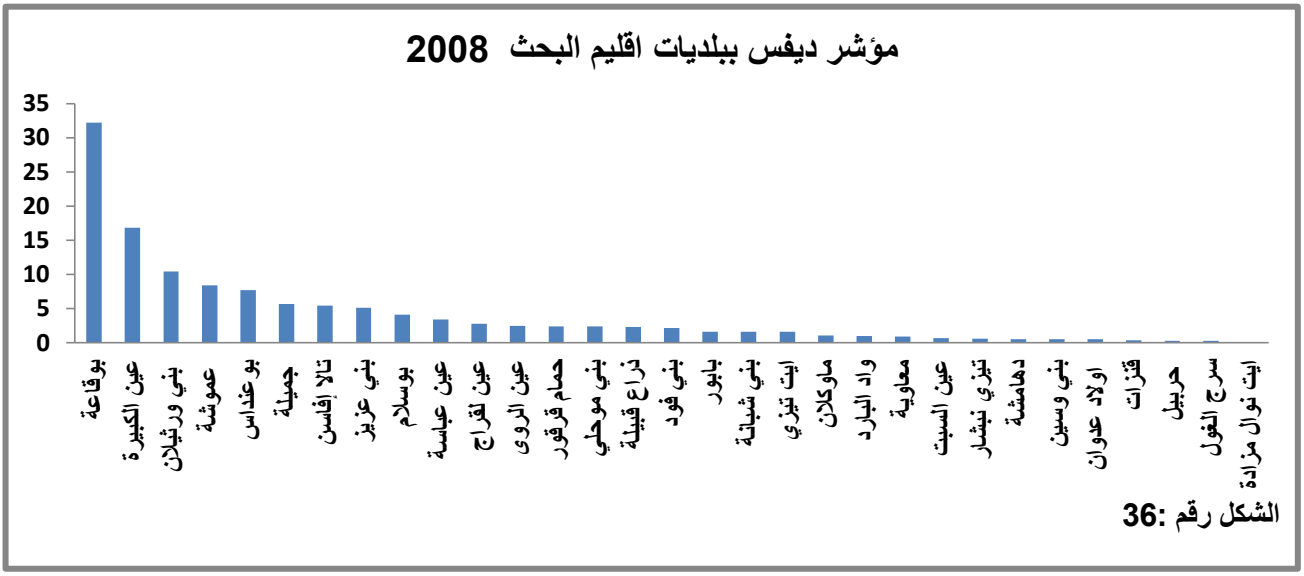
تحليل البنية التجارية لبلديات الاقليم :

1- التمركز التجاري او مؤشر ديفيس

يسمح لنا هذا المؤشر الى اعطاء الوزن الحقيقي لأي نشاط تجاري بالاعتماد على ندرة المحلات التجارية ، الوظائف التجارية من حيث التوزيع في الاقليم غير متجانسة ، تمركزها او ندرتها ببعض المراكز تتحكم فيه مرونة عوامل عديدة ، جغرافية ، اجتماعية اقتصادية .

يحسب هذا المؤشر: ندرة المحلات مضروب عدد المحلات (لكل نشاط تجاري)

ندرة المحلات لنشاط ما = 1/مجموع المحلات لنشاط تجاري معين في كل بلدية .



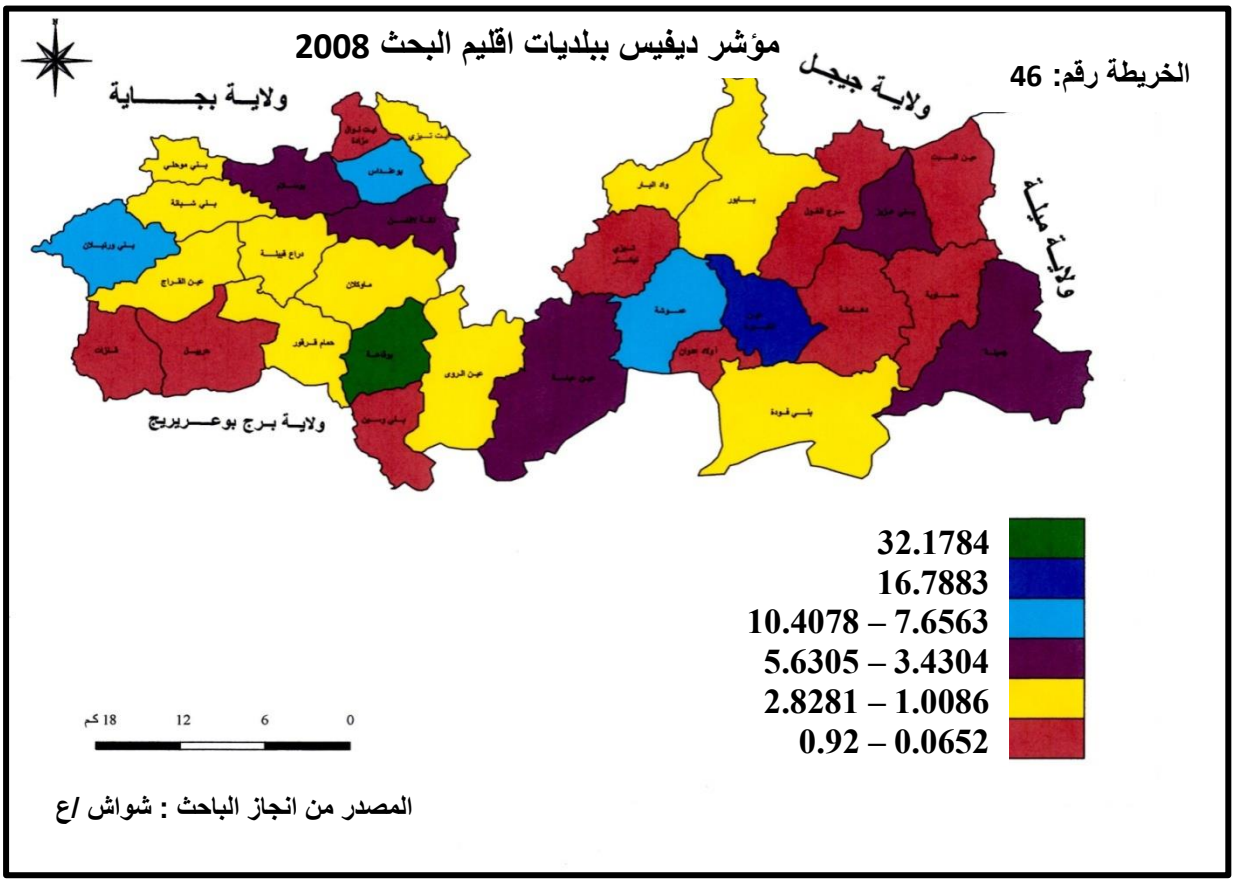
الشكل رقم :36

من البيان و المعطيات يتضح لنا التباين الصارخ بين البلديات من خلال هذا المؤشر فبلدية بوقاعة تسجل 32.1784 كأقصى ارتفاع لمؤشر ديفيس في حين ان بلدية ايت نوال مزادة سجلت ادنى قيمة للمؤشر ب 0.0652 أي بفارق 32.1132 ، فهذا ما يسمح ببروز تشبع تجاري و اكتفاء محلي ثم ممارسة قوة اجتذاب محلية و اقليمية للمراكز ذات القيم القصوى في حين يتزايد الحراك والتبعية نحو هذه الاخيرة مما يعطي لنا اقليما مختلا و غير متوازن في ظهيره ، من خلال مؤشر ديفيس و نتيجة للقيم المتباعدة و التي تشكل فروقا واضحة بين البلديات تمكنا من تحديد مجموعات او مستويات وفق النمط الاتي :

- 32.1784 بوقاعة
- 16.7883 عين الكبيرة
- 7.6563 - 10.4078 بوعنداس ، عموشة ، بني ورتيلان
- 3.4304 – 5.6305 عين عباسة ، بوسلام ، بني عزيز ، تالة ايفاسن ، جميلة
- 1.0086 – 2.8281 واد البارد ، ماوكلان ، ايت تيزي ، بني شبانة ، بابور ، بني فودة ، ذراع قبيلة ، بني موحلي ، حمام قرقور ، عين الروى ، عين لقراج
- 0.0652 – 0.92 ايت نوال مزادة ، سرج الغول ، حربيل ، قنزات ، اولاد عدوان ، بني حسين ، دهامشة ، تيزي نبشار ، عين السبت ، معاوية .

ارتفاع قيم مؤشر ديفيس بالبلديات تعكس مدى انتشار او وجود المحلات التجارية النادرة بها ، في حين ان انخفاض قيمة المؤشر دالة على نقص المحلات التجارية خاصة و ان المؤشر دال على التجمع للنشاطات التجارية ، فمن الترتيب السابق يمكن قراءة الفروق المجالية في الاقليم بين مدينة بوقاعة كمركز حضري تنتظم حوله البلديات في الجهة الغربية ب 32.1784 ومدينة عين الكبيرة في الجهة الشرقية ب 16.7883 حيث يسجل فارق 15.3901 رغم ان كلاهما يؤدي نفس الدور من خلال التوازنات الاقليمية على مستوى الجهة ، هذا الى جانب اتساع الفارق بين المركزين (بوقاعة ، عين الكبيرة) و بني ورتيلان مثلا حيث لا تمثل سوى 10.4078 وبوعنداس 7.6563 وعموشة 8.3603 ، جل بلديات الاقليم اقل من المتوسط ،

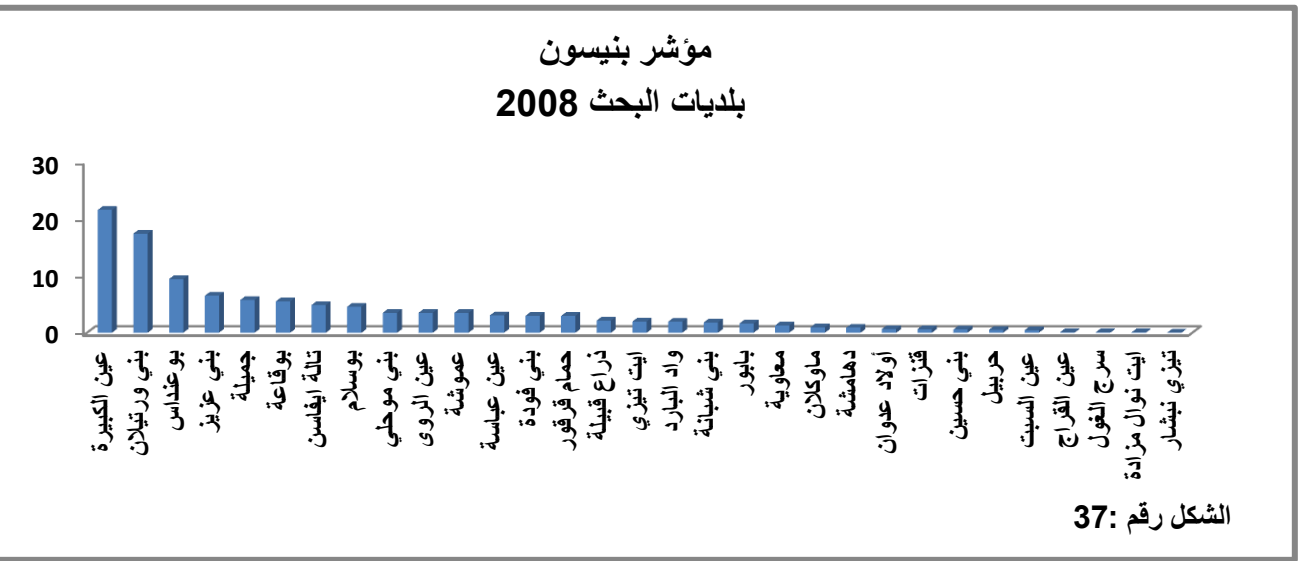
وتنخفض عنه بمعدلات معبرة عن حجم التفاوت بين البلديات و الندرة المسجلة في الانشطة التي تدفع الى اختلال الاقليم .



2- مؤشر المركزية التجارية او مؤشر بنيسون

المؤشر يعبر عن التمركز التجاري و له ارتباط وثيق بمؤشر ديفيس و الحجم السكاني مما يسمح بمعرفة الحركية التجارية على مستوى بلديات الاقليم من خلال مرونة العرض و الطلب ، الى جانب استقراء مستويات الفروق بين البلديات .

بعد تطبيق الصيغة الحسابية على بلديات الاقليم تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول رقم : 52و التمثيل البياني ادناه و الذي يسمح لنا باستقاء ملاحظات و نتائج معبرة جغرافيا و اقتصاديا ، من خلال التمايز الجلي بين البلديات حيث تسجل بلدية عين الكبيرة اعلى معدل من حيث التمركز التجاري لبينسون 21.5484 بينما اضعف معدل على مستوى الاقليم المدروس فيسجل ببلدية تيزي نبشار 0.0277 في نفس الجهة الجغرافية و بفارق 21.5207 ، فهذه الفجوة لها تأثيرات جانبية في حركية المجال و انسجامه الى جانب اندماج السكان مستقراتهم و نيلهم من الخدمة التجارية في حدود معقولة من حيث المحددات المسافية بينها و بين المراكز المقصودة لإشباع الحاجيات من المواد والسلع المختلفة .



الشكل رقم :37

البيانات الاحصائية سمحت لنا بالحصول على التراتب الاتي :

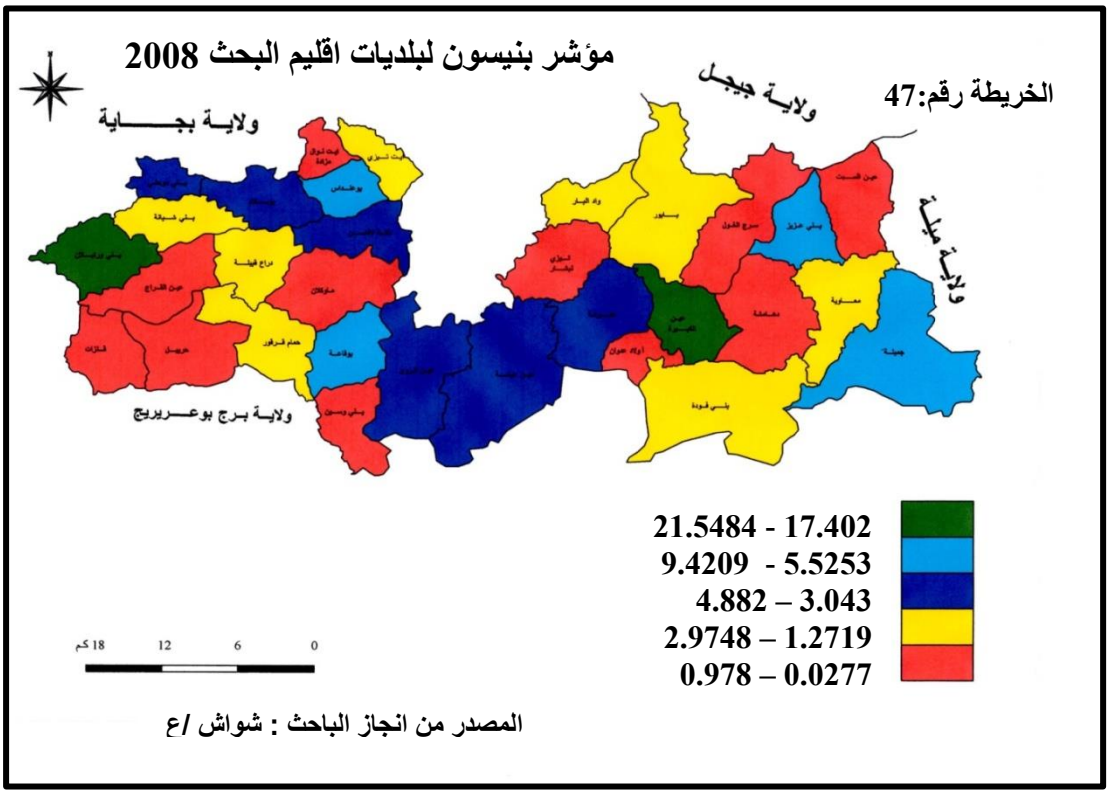
-17.402 - 21.5484 بني ورتيلان ، عين الكبيرة

-5.5253 - 9.4209 بوقاعة ، جميلة ، بني عزيز، بوعنداس

- 3.043 – 4.882 عين عباسة ، عموشة ، عين الروى ، بني موحلي ، بوسلام ، تالة ايفاسن

- 1.2719 – 2.9748 معاوية ، بابور ، واد البارد ، ايت تيزي ، بني شبانة ، ذراع قبيلة ، حمام قرقور، بني فودة

- 0.0277 – 0.978 تيزي نبشار ، ايت نوال مزادة ، سرج الغول ، عين لقراج ، عين السبت ، حربيل ، بني حسين ، قنزات ، اولاد عدوان ، دهامشة ، ماوكلان .



المصدر من انجاز الباحث : شواش /ع

5- شبكة الطرق

تمهيد :

وهي من الخدمات التي تهتم الدولة بتوفيرها والإشراف عليها، وذلك لأن وفرتها أمر ضروري لا رفاهية فيه ، وتتمثل في مجموعة شبكات هي: شبكات مياه الشرب، ومياه الري، والصرف الصحي والزراعي، والكهرباء، والطرق، والاتصالات الهاتفية والبريدية .

طبيعة الاقليم الغير متجانسة و الفروق الطبيعية و الاجتماعية الاقتصادية بين الشمال الجبلي والمنطقة التلية انعكست بشكل واضح على التباين في مستوى التجهيز من خلال حيازة هذه البلديات على المشاريع التنموية بمستوى متمايز في الكثير من الاحيان تتحكم فيه المصاعب المطروحة و التي تكون مكلفة اقتصاديا و بالأحرى ماديا في امداد هذه التجمعات بالتجهيزات القاعدية مما عرضها للتهميش و الاقصاء و كرس العزلة و النائية على تجمعاتها خاصة في الوسط الجبلي الشمالي من اقليم الدراسة ، الوضعية انعكست على اطار حياة السكان و ساهمت في قلب التوازنات الاقتصادية الاجتماعية بين مختلف جهات الاقليم ، مما جعلها تتحكم بشكل كبير في تحديد معالم المناطق و الاقاليم الجاذبة و الطاردة، مما ساهم في تنامي الهجرة الريفية و صعب من تمكين تنمية شاملة متوازنة عرضت الاقليم في الكثير من جهاته الى الهجرة و الركود البنيوي .

تعد شبكة النقل من أهم الوسائل التي تساعد على انجاز خطط وبرامج التنمية الريفية ، إذ أنها تعمل على تسهيل الاتصال بين المراكز العمرانية و تقليص العزلة و تأهيل الإقليم على الانفتاح ، كما تساهم في نقل الخدمات وتسهيل تسويق الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك ومنافذ التسويق بشكل دائم وسريع . فيتطلب الأمر العناية والاهتمام بالطرق الداخلية على مستوى إقليم الدراسة بالطرق العامة والطرق الخارجية الرئيسة والتي تؤدي إلى رفع مستوى المناطق الريفية كما يؤثر الطريق في تنمية المنطقة الريفية و يسهل حالة الانسجام و الاندماج السكاني ، لما له من أهمية في تسهيل انسيابية حركة النقل ومستلزمات التطوير إلى الريف وقد ظهر تأثير طرق النقل في منطقة الدراسة واضحاً وذلك في اتخاذ مساكن بعض المستوطنات الريفية على شكل خطي مع الطريق المجاور لها و ارتباط النشاط التجاري بها لما تمثله من شرايين حقيقية في عملية الاتصال بالخدمة ، كما ظهر ذلك في اتخاذ مناطق النشاط و الاستثمار بموازاة شبكة الطرق ، و عليه يمكن قراءة التركز في مجال الاستثمار الخاص بعد التحول نحو اقتصاد السوق بالمناطق و المراكز التي تحوز على شبكة طرق رئيسية .

1 - شبكة الطرق بالإقليم المدروس :

يعيق الافتقار للوصول الى وسائل النقل في المناطق الريفية في البلدان النامية التطور الاقتصادي و الاجتماعي و يساهم في احداث الفقر و بالمقابل فان تحسين درجة الوصول الى الخدمات الاساسية يتطلب تحسين ظروف التنقلات من خلال تحسين البنية التحتية لقطاع النقل و خدمات هذا القطاع مع الاهتمام بالموقع و النوعية واسعار هذه الخدمات ، حيث ان الظروف الأفضل للتنقل تفسح مجالا اوسع للوصول الى الخدمات (الثقافية ، الصحية ، التعليمية ، التجارية ...) و الاسواق و فرص الحصول على الدخل بالإضافة الى الوصول و المشاركة بالنشاطات الاجتماعية و السياسية[1] .

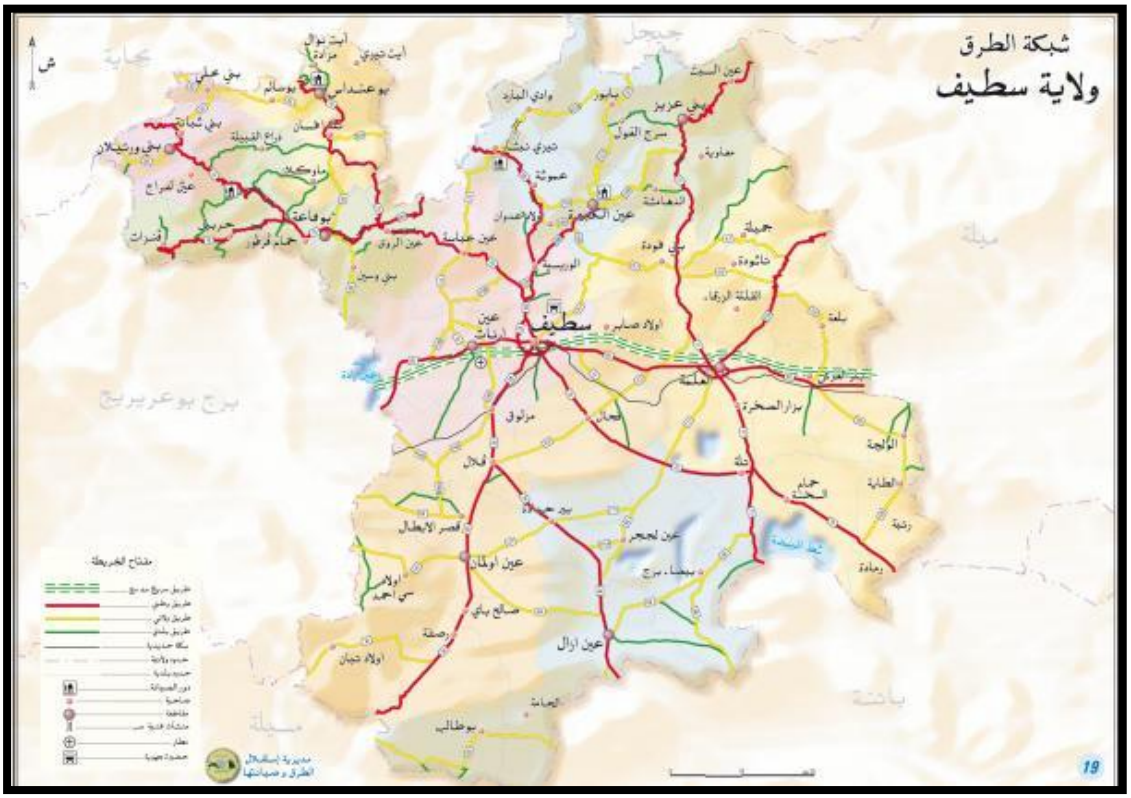
طبيعة الإقليم الغير متجانسة في كل جهاته طبيعيا و اقتصاديا انعكست بشكل مباشر على نوعية الشبكة والاستيطان السكاني و أنشطتهم وشمولها للحيز الجغرافي بشكل متمايز بين القسم الشمالي الذي يمتاز

[1]- فراس حيدر مرجع سبق ذكره ص : 1

بوعورة السطح و شدة التضرس و الانحدار إلى جانب محدودية إمكاناته الاقتصادية و بين إقليم تلي له القابلية طبيعيا كما أن حيويته الاقتصادية و كثافته السكانية ممكنة لمد الشبكة و الرفع من وظيفتيها من خلال المشاريع الاستثمارية المبرمجة محليا .

بلغ طول الطرق الوطنية بالإقليم89 .304 كلم تمثل نسبة 48% من إجمالي الولاية 634.49 كم ، اما الطرق الولائية254.97كلم ممثلة نسبة 40%من اجمالي الشبكة على مستوى الاقليم الولائي637.37 كم ، تسيطر الطرق البلدية و الدروب على الشبكة فالمهيأة منها او المعبدة تبلغ764.46 كلمعلى مستوى اقليم البحث ممثلة بذلك 54.7 %من اجمالي الاقليم الولائي 1397.3 كم ام الغير معبدة منها فتبلغ430.7 كلممثلة 56.3 %من اجمالي الشبكة على مستوى الاقليم الولائي 764.87كم .

من خلال هذه الموازنة نلاحظ ان اقليم البحث في وضع متدني جدا من حيث نوعية الشبكة و حتى من الوجهة الكمية كذلك فشبكة الطرق الوطنية و الولائية نسبة التغطية اقل من مكن المستوى الاقليمي و لا تزال تسيطر الطرق البلدية نسبيا على الاقليم ، مما يوحي بان الاقليم المدروس لا زال يراوح العزلة في اغلب تجمعاته .



2- الدراسة التحليلية للشبكة :

التجمعات العمرانية موزعة بصور مختلفة في الاقليم تربطها ببعض شبكة الطرق و تقوي من العلاقات فيما بينها من حيث الاتصالات و الانسياب ، و جودها و تقلصها و حالتها تؤثر بشكل مباشر على التجمعات العمرانية من حيث العزل و النائية التي تؤثر بشكل حاد على المراكز المبعثرة و الثانوية خصوصا في الجهات الشمالية الجبلية ، مما يعزز العزلة و يكبح الديناميكية و التطور بها ، التجمعات العمرانية تؤثر و

تتأثر بشبكة الطرق فالعلاقة وثيقة ومن هذا المنطلق وضع تخطيط وطني او محلي بمراعاة تصميم الشبكة حيث انها ناتج فاعليات ديناميكية للسكان – انشطة (صناعة ، زراعة ، خدمات ، سياحة ....)[1]
الولاية تحوز على شبكة طرق معتبرة تمثل 4 %من الشبكة الوطنية و 20 % من الشبكة على مستوى اقليم الهضاب العليا ، اما بالنسبة للكثافة 2.34 كلم / 1000 ساكن و هي اقل من الكثافة على مستوى اقليم الهضاب العليا الشرقية 3.62 كم / 1000 ساكن و اقل من الكثافة الوطنية 3.38 كم / 100 ساكن [2].
جهات و تجمعات عديدة من الاقليم تستمد حيويتها و نشاطها تتوقف ديناميتها الاقتصادية الاجتماعية على هذه الشبكة و المتمثلة في :

الجدول رقم : 45 الطرق الوطنية بإقليم البحث 2009

رقم الطريق الوطني	الطول (كلم)	التجمعات التي تربطها
الطريق الوطني 9 – ا -	9.600	المقر الرئيسي لبلدية عين الروى- ولاية بجاية
الطريق الوطني 9 - ب -	15.000	احسينة – المقر الرئيسي لبلدية عين الكبيرة
الطريق الوطني 74	64.750	نقطة التقاطع مع الطريق الوطني75 – حدود ولاية بجاية
الطريق الوطني 76	30.980	مدينة بوقاعة – الحدود مع ولاية برج بوعرريج
الطريق الوطني 77	116.850	حدود ولاية جيجل – بني عزيز- العلمة – الحدود مع ولاية باتنة

الجدول رقم : 46 الطرق الولائية بإقليم البحث 2009

رقم الطريق الولائي	**الطول (كلم)**	**التجمعات التي تربطها**
الطريق الولائي 32 – ا -	09.000	تيزي نبراهم – الحدود مع ولاية بجاية
الطريق الولائي 63	34.500	التقاطع مع الطريق الوطني 75 – الحدود مع ولاية بجاية
الطريق الولائي 14	63.000	عين ارنات – تيزي نبشار
الطريق الولائي 137	26.500	عين الكبيرة – بابور
الطريق الولائي 137 – ا -	23.500	تقاطع الطريق الوطني 9 مع الطريق الولائي 137
الطريق الولائي 170	09.000	عين الكبيرة – التقاطع مع الطريق الوطني 9

المصدر : مديرية الاشغال العمومية 2010

تم الاعتماد على مؤشرات ذات دلالة و قرب بالبعد السكاني الجغرافي لمعرفة درجة التغطية على مستوى الإقليمين الغير متجانسين و نصيب السكان من الشبكة لمعرفة مستوى التنمية ، و عمليات الاتصال بالخدمة التي تسمح بالديناميكية و الحراك بفاعلية نحو النشاط ، من اجل الوصول الى تأهيل الانسجام و الاندماج السكاني في المواطن الجغرافية ، و للوقوف على حيوية هذه المؤشرات و تمايزها تم الاعتماد على ثلاث نراها مؤدية للكشف عن الفجوة في الاتصالات و التواصل فيما بين الوحدات الإدارية منها أساسا نسبة الطرق المهيأة ، حيازة السكان من الطرق (ساكن / كلم) و درجة التغطية على مستوى الحيز المساحي للبلديات (كلم / كلم^2) .وهذا للوقوف على نمط الصورة التوزيعية للطرق وعلاقتها بالحالة التوزيعية للسكان

[1] - اسماعيل عبد الرحمان عامر. ورقة بحثية بعنوان : علاقة التخطيط الاقليمي و العمراني بشبكة الطرق .كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية جامعة قطر ص: 350
[2] - المخطط الولائي للتهيئة العمرانية المجلد رقم 2 . 2009

و المساحة الجغرافية ، الى جانب ابراز حالة الاتجانس وعامل التضرس وتأثيرهما في عمليات العزل و الانفتاح إقليميا وجهويا والمشكلات الاجتماعية الاقتصادية، العمرانية الناجمة عن ذلك .

التوزيع الجغرافي للطرق الوطنية و الولائية بالإقليم المدروس :

الخصائص العامة لشبكة الطرق و كثافتها

1- نسبة الطرق المهيأة او المعبدة

الاقليم المدروس بموصفاته و خصائصه الطبيعية المتضرسة و الاقتصادية الاجتماعية الهشة افقدته جاذبيته و حركيته للتأخر الذي يعرفه في مجال التجهيزات التي تكاد تقتصر في اقطاب التنمية و المراكز الحضرية ، مما ساهم في تنامي الفجوة و الفروق بين الاقاليم الحضرية و الريفية و طبيعيا بين التجمعات العمرانية في الاقليم الجبلي و التلى اذ تسيطر الدروب و الطرق المتهرية على اجمالي الشبكة كما توضحه معطيات الجدول رقم : **47**

الدينامية بالإقليم متلاحمة بمدى حيوية الشبكة لتأثيراتها المتعدية ،فإذا كانت البيئة قد أسهمت في توزيع الموارد الطبيعية بالأقاليم المختلفة فإن مدى إمكانية شق طرق النقل وتكلفتها وكفاءتها تحدد مستوى استغلال هذه الموارد واقتصاديات عملية الإنتاج ، فالنقل عملية متممة للإنتاج حيث يوجد المنفعة المكانية للمنتجات في الوقت المناسب بنقلها من أقاليم إنتاجها إلي الأقاليم التي تحتاج إليها، وعلي ذلك لا تتكامل عملية إنتاج السلع والمنتجات إلا بنقلها إلي أسواق التصريف. (الزوكة ،جغرافية النقل،2005،ص21) .

القراءة الاولية للبيانات و الخريطة المنجزة توحي بحجم الفروق وتأثيراته على اقليم التنمية به مرهونة بمدى حيازته على شبكة حيوية و عصرية بإمكانها احتواء مشكلاته و دفعه الى الانسجام و الاندماج السكاني الى جانب ما يسجل من نمو في اطار الاستثمار بنوعيه الخاص و العمومي و الذي من عناصر استيعابه الطرق ، فإقليم البحث اوليا يسجل نسبة اضعف على مستوى الاقليم الولائي 75.72 كم مقابل 77.96 كم فعلى منوال و غرار تلك الفروق نقف مكانيا على الفروق المحلية.

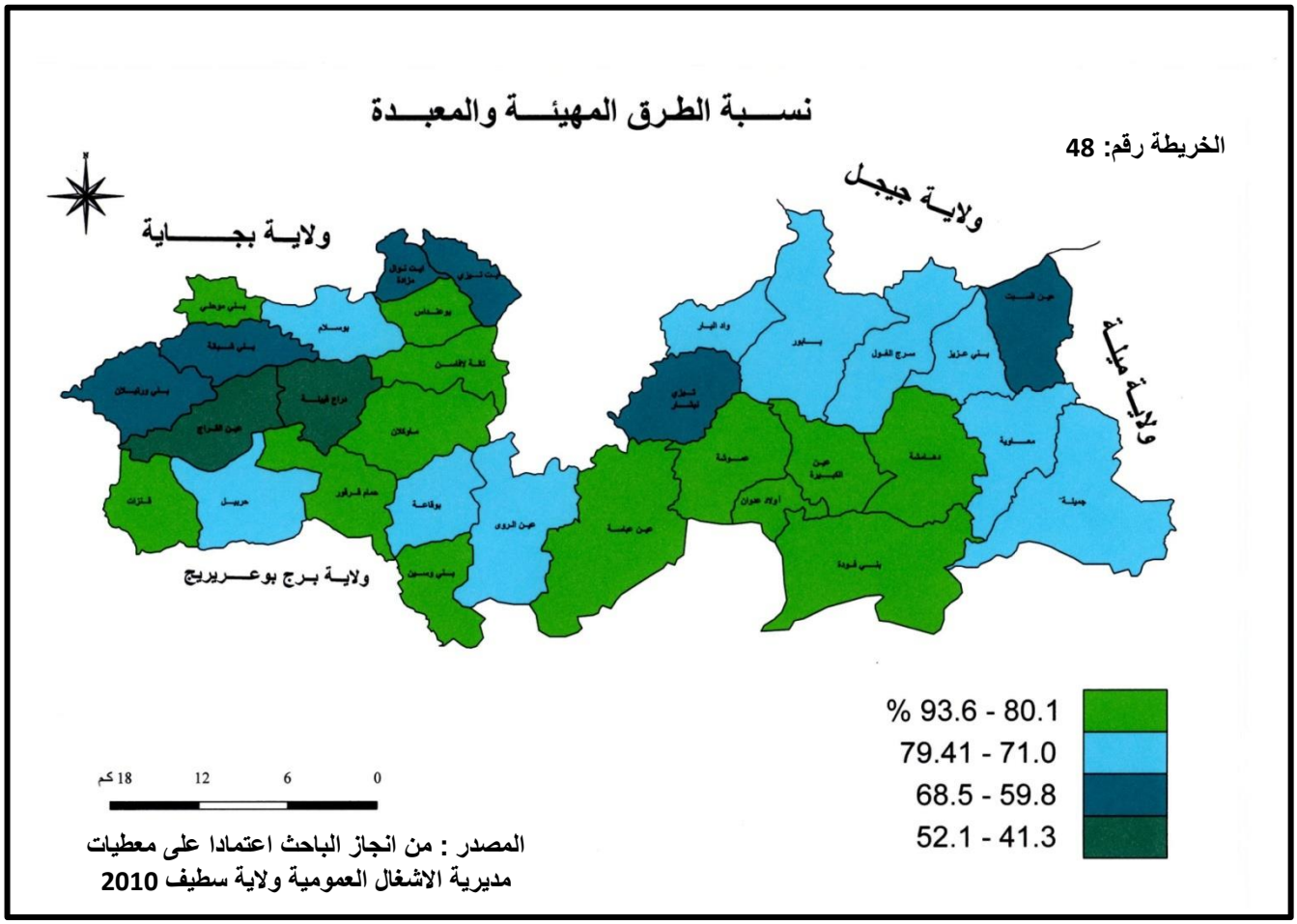
من البيانات الخاصة بالجدول رقم يمكن استقراء التراتب الفئوي الاتي :

-80.1 – 93.6% تشمل بلديات اولاد عدوان ، قنزات ، عموشة ، عين الكبيرة ، بني موحلي، بني حسين ،عين عباسة ، ماوكلان ، دهامشة ، حمام قرقور ، بني فودة ، تالة ايفاسن ، بوعنداس .

- 71 – 79.4% تضم واد البارد ، حربيل ، معاوية ، جميلة ، بني عزيز ، سرج الغول ، بوقاعة ، بابور ، بوسلام ، عين الروى .

- 59.8 – 68.5 %بني شبانة ، ايت تيزي ، تيزي نبشار ، بني ورتيلان ، ايت نوال مزادة ، عين السبت

- 41.3 – 52.1%ذراع قبيلة ، عين القراج .



2- نصيب السكان من الشبكة (ساكن/ كلم)

تتباين أطوال الطرق بالإقليم تباينا واضحا ويعود ذلك أساسا الى عوامل عديدة لعل أهمها : الاختلاف و التباين في المساحة و السكان ، الأهمية الإدارية و الخدمية ، الأهمية الاقتصادية و أعداد المراكز العمرانية للوحدات الإدارية ،فينعكس ذلك على إنشاء الطرق و كثافتها .

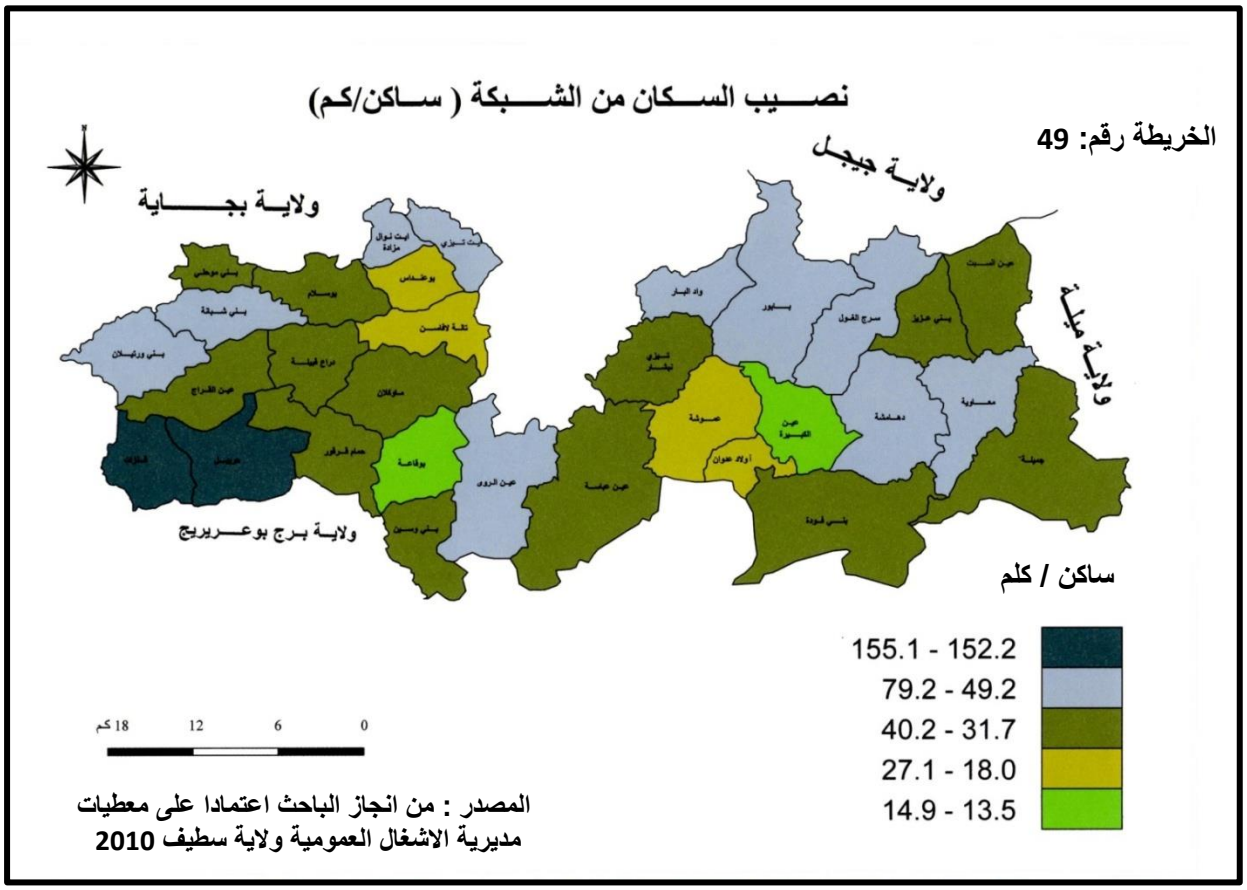
هناك ارتباط وثيق بين حجم السكان والنشاط الاقتصادي حيث تتميز المناطق كثيفة السكان عادة بوجود نشاط اقتصادي كثيف يعتمد بالدرجة الأولي علي توفير عامل النقل ونشاط حركة التبادل التجاري ، والعكس صحيح بالنسبة للمناطق مخلخلة السكان ، لذا فالارتباط طردي بين كثافة السكان وكثافة شبكة الطرق.(الزوكة، جغرافية النقل، 2005،ص45)

نصيب السكان على مستوى الإقليم 49.10 كلم/ساكن و يعد مرتفعا عن المؤشر المسجل في الإقليم الولائي و المقدر ب 22.46 كلم / ساكن و بفارق جد معتبر فهل هو معبر عن كثافة شبكة الطرق و النشاط الاقتصادي و الكثافة السكانية بين اقليم البحث و الاقليم الولائي ام عن تدني التغطية بالاقليم الشمالي .

من تحليل بيانات الجدول رقم : 45 و الخريطة رقم:49 يمكن إن نصل الى التراتب الآتي :

- 152.2 – 155.1 كلم/ساكن في كل من قنزات و حربيل الجبليتين
- 49.2 – 79.5كلم/ساكن بني ورتيلان ، بني شبانة ، واد البارد ، بابور ، معاوية ، عين الروى ، دهامشة ، سرج الغول ، ايت تيزي ، ايت نوال مزادة

- 31.7– 40.2 كلم/ساكن جميلة ، تيزي نبشار ، عين السبت ، بني فودة ، بوسلام ، بني عزيز ، ماوكلان ، عين عباسة ، ذراع قبيلة ، حمام قرقور، بني موحلي ، بني حسين ، عين القراج
- 18 -27.1 كلم / ساكن عموشة ، اولاد عدوان ،تالة ايفاسن ،بوعنداس
- 13.5 – 14.9 كلم/ساكن عين الكبيرة ، بوقاعة .



المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية الاشغال العمومية ولاية سطيف 2010

3- كثافة الطرق كلم / كلم^2

تتوقف كثافة الطرق على عدة عوامل بعضها جغرافي، وبعضها تاريخي، وبعضها اقتصادي. ونهدف هنا لتوضيح العلاقة بين المساحة وعدد السكان وعدد القرى والطرق التي تخدمها بكل بلدية لتحديد البلديات التي تتمتع بشبكة جيدة والبلديات التي تعاني نقصاً في الاتصال والذي يؤثر بغير شك في أوجه النشاط الاقتصادي[1]

تقوم شبكات الطرق في المقام الأول لخدمة السكان التي ترتبط في ذات الوقت بعمليات الإنتاج الذي يعقبه التبادل ثم الاستهلاك، فالحجم السكاني الكبير يستدعي مزيداً من الطرق ووسائل نقل متنوعة لإتمام الحركة، وتختلف مراكز السكان في أحجامها السكانية[2] .

كثافة الطرق بإقليم الدراسة 0.72 كلم / كلم ^{2} متجاوزة متوسط الاقليم الولائي 0.53 كلم / كلم ^{2} ، مما يعني ان البلديات في وضع جيد من حيث الكثافة ، غير ان هذه الاخيرة تتباين وفق محددات و قوة كل اقليم (

[1] - محمود محمد جمال بشر . ورقة بحثية بعنوان : شبكة الطرق في إقليم الباطنة بسلطنة عمان . دراسة تحليلية باستخدام نظام المعلومات الجغرافية . جامعة السلطان قابوس 2010 ص : 9.

[2] - محمود محمد جمال بشر . المرجع نفسه ص : 9

جبلي وتلي و مواقع التجمعات ضمنه) المقاربة الاقتصادية و موقع التجمع من الحيز الجغرافي و حدود مساحته هي المتحكمة في درجة الكثافة التي تجعل من المتوسط مرتفعا او متدنيا وبالتالي يستوجب التخطيط و توجه التنمية للحد من المشكلات.

كلما كانت الكثافة السكانية مرتفعة بالبلديات زادت اهمية الطرقات و استدعت الحاجة اليعا اكثر لكونها عصب الدينامية الاقتصادية و اساس الحراك ، التباين في التوزيع السكاني ادى بشكل مباشر الى التمايز في كثافة الطرق و التي يمكن تقسيمها على النحو الاتي :

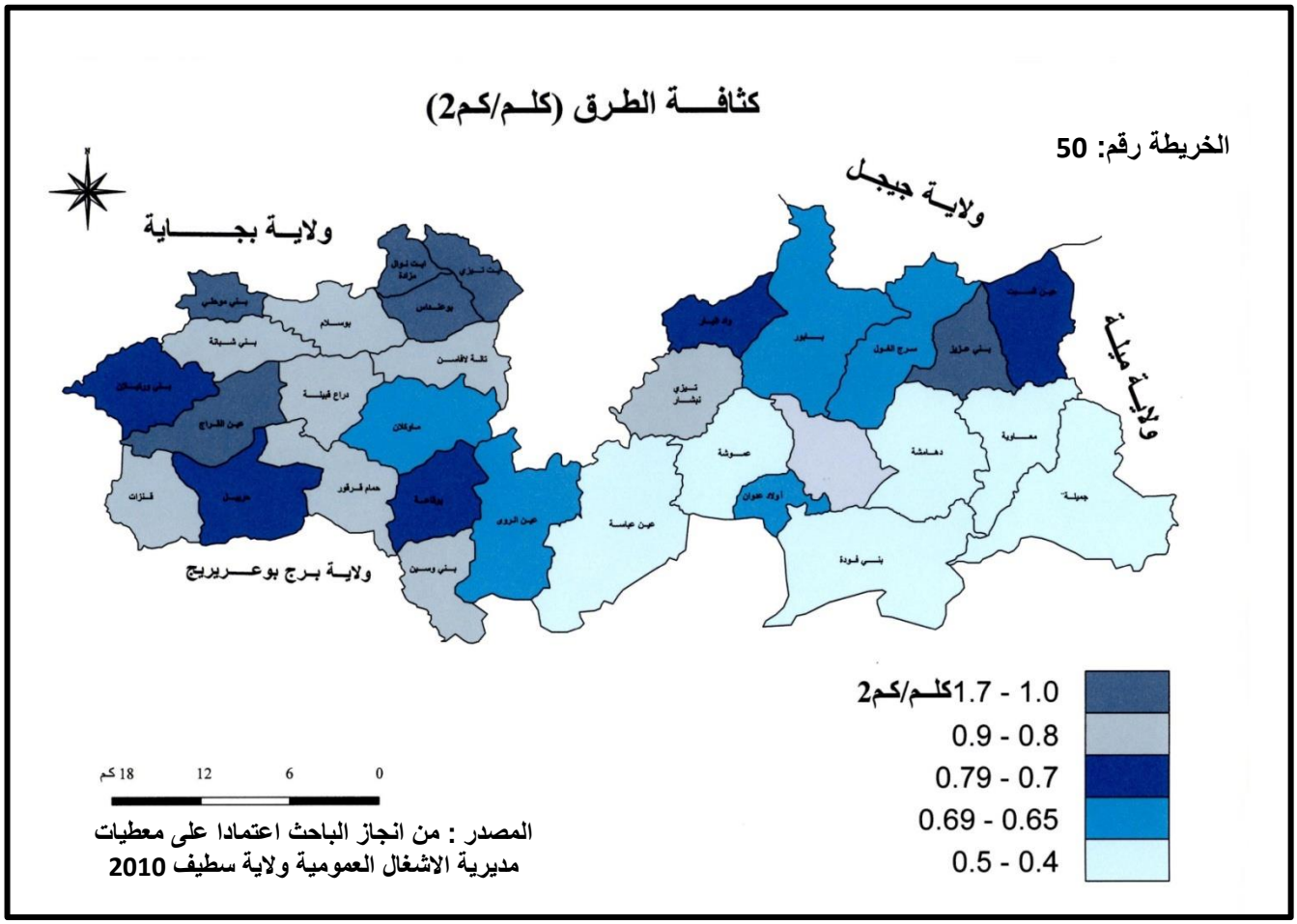
- **بلديات عالية الكثافة** من 1 - 1.7كلم / كلم^2 و تتمثل في بلديات عين لقراج ، بني موحلي ، بني عزيز ، بوعنداس ، ايت تيزي ، ايت نوال مزادة ، باستثناء بلدية بني عزيز كلها يقع في القسم الشمالي الغربي و تحديدا في الاقليم الجبلي و معظمها يشغل مساحة اقل اقليميا ، حازت على مشاريع معتبرة في اطار فك العزلة من خلال برامج التنمية المحلية او في حدود شق و فتح المسالك في اشغال مصلحة الغابات قصد الاستصلاح الاقليمي مما عزز درجة التغطية غير انها عمليا صعبة المسك و غير مهيأة .

- **بلديات ذات كثافة مرتفعة**0.8 – 0.9كلم / كلم^2 تضم كل من عين الكبيرة ، بني حسين ،حمام قرقور ، قنزات بني شبانة ، تالة ايفاسن ، بوسلام ،ذراع قبيلة ، تيزي نبشار ، تتجاوز المتوسط الاقليمي بفوارق متفاوتة و اغلب البلديات جبلية تقع في الجهة الشمالية الغربية من اقليم الدراسة .

- **بلديات متزنة و معتدلة الكثافة**0.7 – 0.79 كلم / كلم^2 كونها تتجاوز المعدلين الاقليمي و الولائي كما توضحه بيانات **الجدول رقم :46** وهي حربيل ، واد البارد ، عين السبت ، بني ورتيلان ، بوقاعة

- **بلديات منخفضة الكثافة**0.65 – 0.69 كلم / كلم^2، اقل من المتوسط الاقليمي وذات كثافة تفوق المتوسط الولائي المحدد ب 0.53 فعموما هي في وضع جيد نظريا غير ان التوزيع و الكثافة السكانية لا تتناسب مع التغطية بالنسبة للطرق على امتداد ترابها وطبيعة وسطها الجبلي الذي يستدعي تكثيف الشبكة ، و تمثلها عين الروى ، سرج الغول ، بابور ، ماوكلان ، اولاد عدوان .

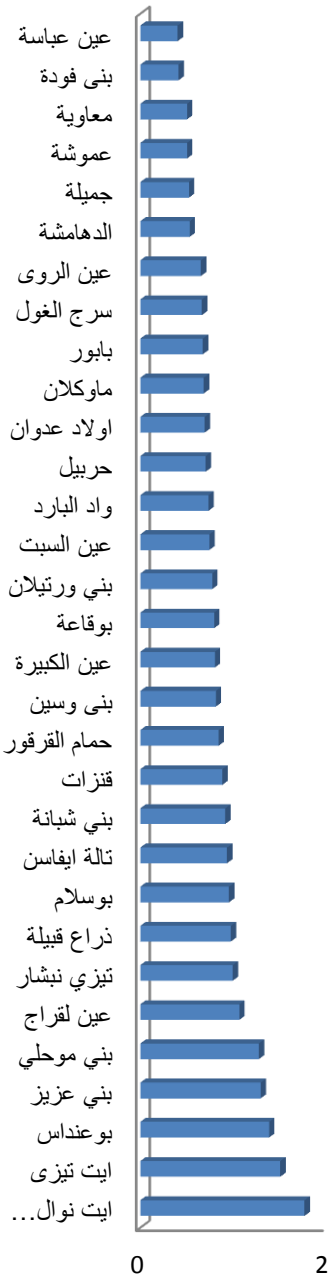
- **البلديات المتدنية و الضعيفة الكثافة** ينحصر المؤشر الكثافي ما بين 0.4 – 0.5 كلم/كلم^2 عين عباسة ، بني فودة ، عموشة ، معاوية ، جميلة ، الدهامشة البلديات الثلاث الاخيرة في نفس المستوى من الاقليم الولائي .



الخريطة رقم: 50

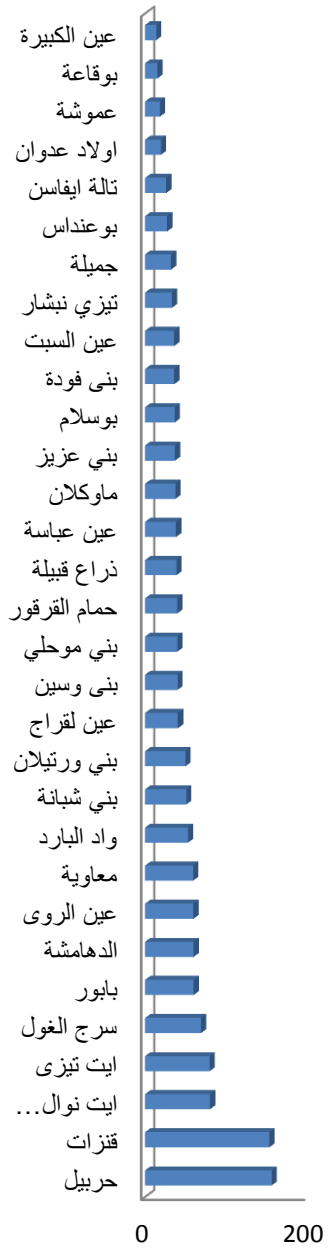
المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية الاشغال العمومية ولاية سطيف 2010

كلم/كلم ^{2} 2010



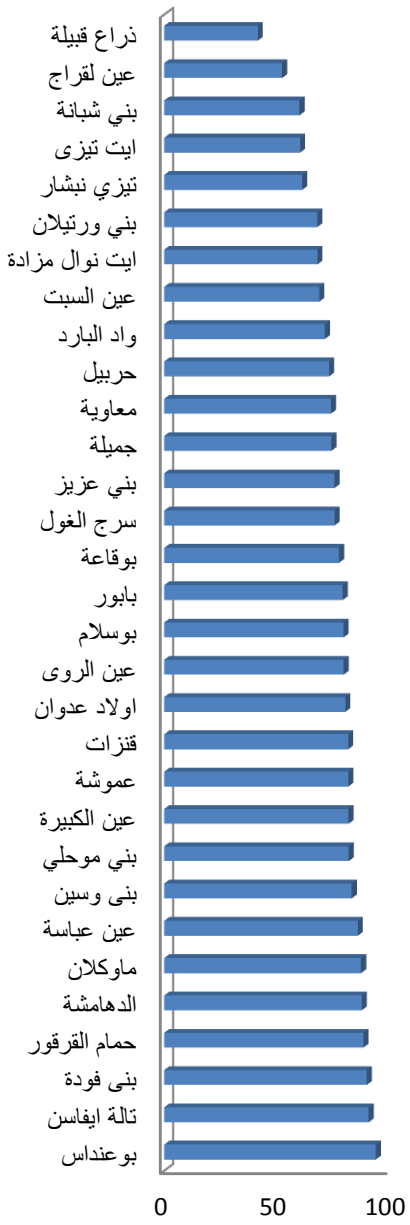
الجدول رقم :38

كلم/ساكن 2010



الجدول رقم :39

نسبة الطرق المعبدة 2010



الجدول رقم :40

4 - النقل الجماعي بالاقليم و نوعية الخدمة :

الارتقاء بالاقليم و تمكين ديناميكية سوسيو اقتصادية فاعلة متوقف على درجة و نوعية الخدمة التي يقدمها ، قطاع النقل و بالأحرى الناقلين للسكان ، أضحى توفير النقل للسكان قصد الحراك داخل الإقليم و خارجه من الرهانات المفتاحية في تنمية الأقاليم الجبلية و الشمالية من تراب ولاية سطيف و الذي يتوقف على جملة من العوامل و المقومات متداخلة و مترابطة فيما بينها .

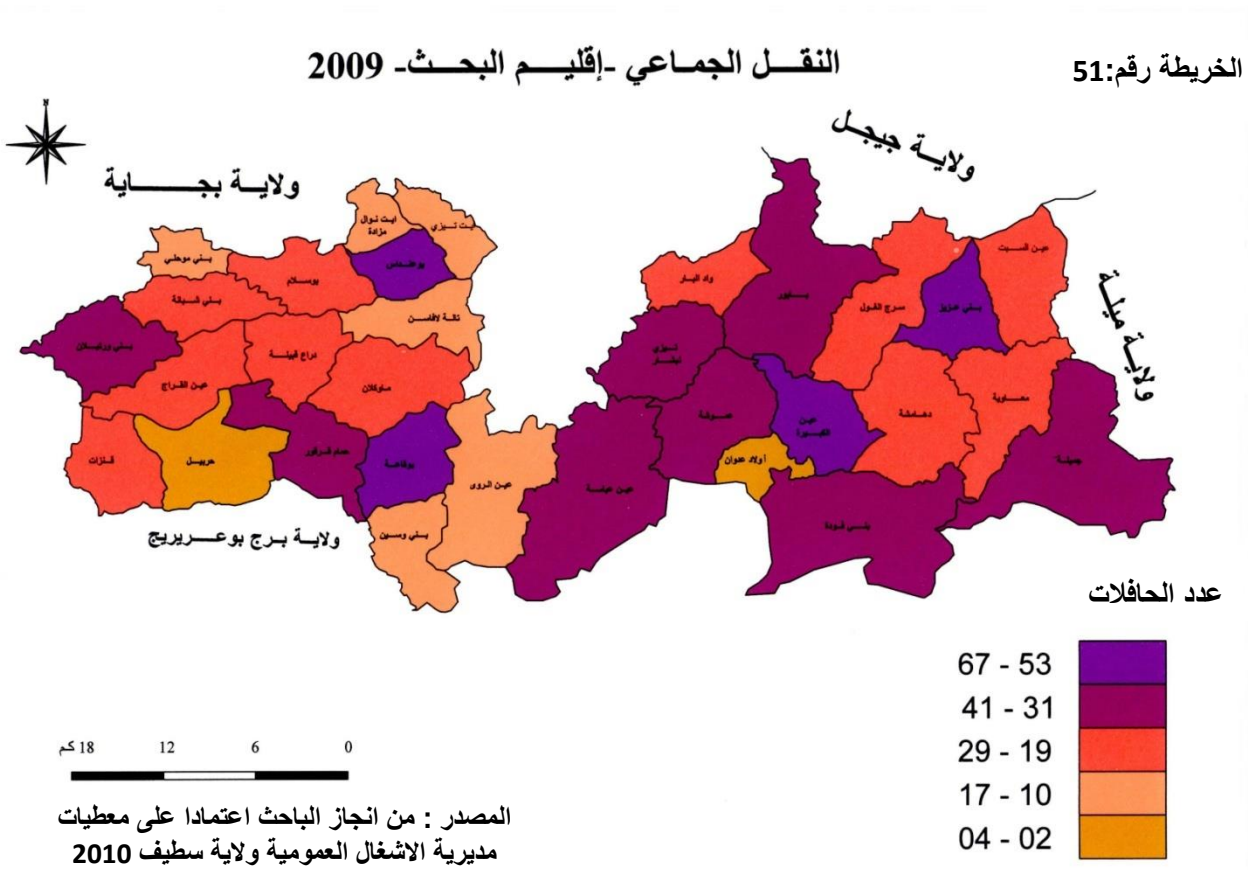
إقليم البحث يحوز على 874 حافلة تمثل ما نسبته 35.98 % من حظيرة النقل في هذا النوع على مستوى إقليم الولاية و المقدرة ب 2429 حافلة ، اما عدد المتعاملين في القطاع فوصل الى 897 ممثلين 36.12 % من اجمالي المتعاملين اقليميا 2483 متعامل ، اما فيم يخص العاملين بالقطاع فوصل عددهم الى 1794 عامل مشكلين ما نسبته 26.54 % و بإقليم الولاية 6758 عامل ، اذن من هذا العرض الاحصائي يتبين ان الاقليم جد متراجع من حيث امكانات النقل و الحراك مما يجعل وتيرة النمو و الديناميكية تكون بطيئة جدا ، خاصة و ان الشبكة اصبحت من العناصر الاساسية التي تتمفصل حولها جاذبية و تنافسية الاقاليم ، القدرات المحدودة من النقل ترهن كل تغيير و تحول الاقليم بحاجة الية لاحتواء الشغور و التأخر التنموي المسجل في فترة التدهور الامني ، مما يجعل تدخل الدولة اكثر من ضروري لسد الفراغ الذي تركه الخواص و الفاعلين المحليين .

بلديات اقليم البحث متمايزة مكانيا من خلال القوة و الضعف في حظيرة النقل ، فمن خلال استقراء معطيات **الجدول رقم :55** و **البيان ادناه يمكن تتبع التوزيع الفئوي الاتي :**

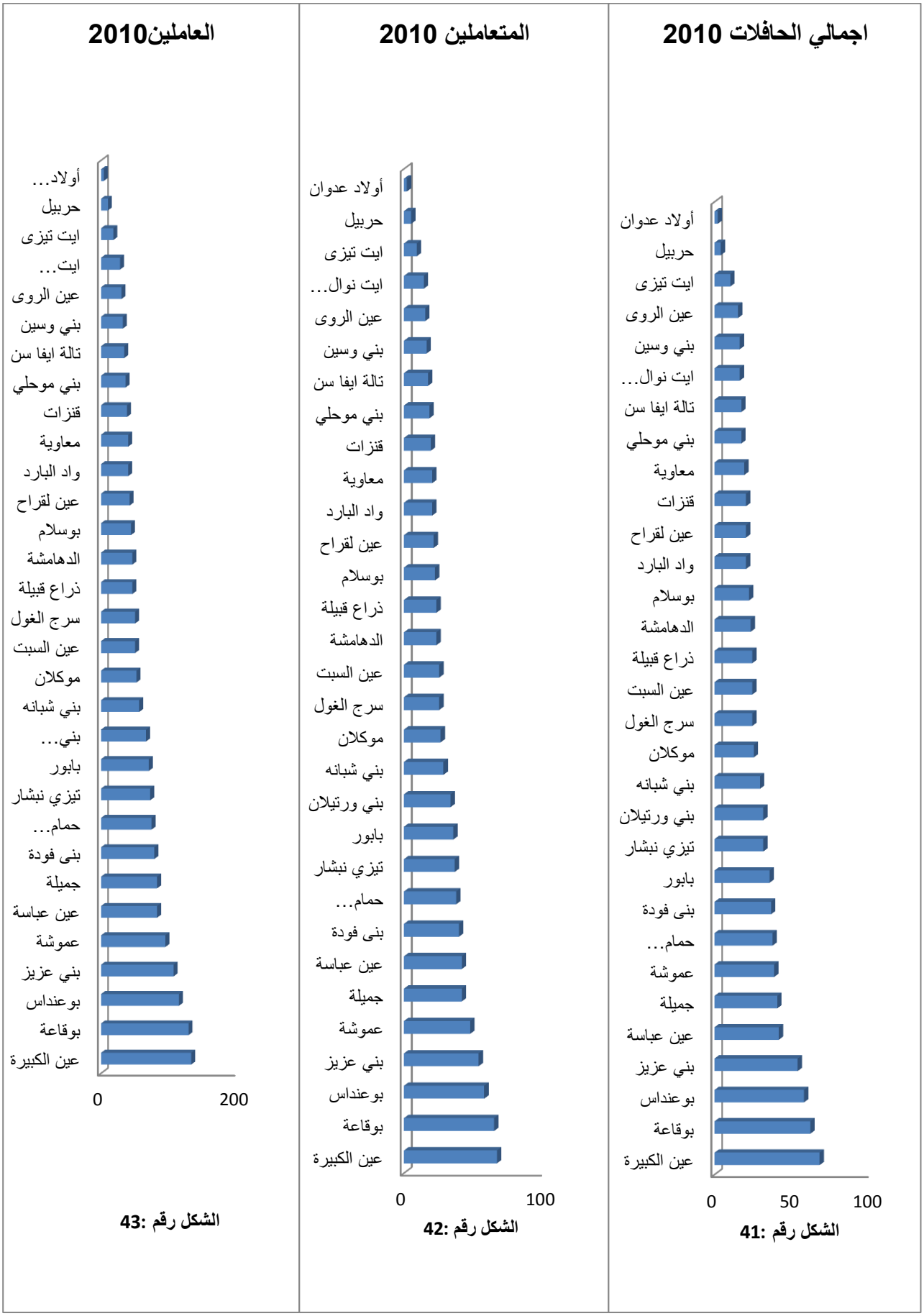
- **53 – 67 حافلة** بني عزيز ، بوعنداس ، بوقاعة ، عين الكبيرة
- **31 – 41 حافلة** بني ورتيلان ، تيزي نبشار ، بابور ، بني فودة ، حمام قرقور ، عموشة ، جميلة ، عين عباسة
- **19 – 29 حافلة** معاوية ، قنزات ، عين القراج ، واد البارد ، بوسلام ، الدهامشة ، ذراع قبيلة ، عين السبت ، سرج الغول ، ماوكلان ، بني شبانة
- **10 – 17 حافلة** ايت تيزي ، عين الروى ، بني حسين ،ايت نوال مزادة ،تالة ايفاسن ، بني موحلي
- **2 – 4 حافلة** اولاد عدوان ، حربيل

انطلاقا من هذا التوزيع يمكن استقراء اهمية الفروق بين التجمعات الحضرية و الريفية من و موقعا الجغرافي و من شبكة الطرق الرئيسية الى مدى اهميتها في اقليم البحث ، بلديات عززت مكانتها من هذه الخدمة و ابرزها من الفئة الاولى و الثانية ، اما الباقي من حيث التراتب اما انها تحوز على خدمة معتدلة او متدنية على غرار امتلاك بلدية حربيل 4 حافلات نقل و اثنان (02) بأولاد عدوان مما يكرس العزلة و النائية و يدفع الى الهجرة من اجل البحث عن مجلات مخدومة اكثر .

الخريطة رقم:51



المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية الاشغال العمومية ولاية سطيف 2010



الشكل رقم :41

الشكل رقم :42

الشكل رقم :43

1 - الطاقة من المقاعد المتوفرة بالاقليم

حافلات النقل الجماعي بالاقليم توفر ما مجموعه 18457 مقعد ، ممثلة بذلك 21.64 % من عدد المقاعد المتوفرة على مستوى الاقليم الولائي85274 مقعد ، النسبة معبرة عن فارق النقص المطروح على مستوى اقليم البحث ، مما يجعله في ازمة ذات ثنائية التراجع الكمي و النوعي لشبكة الطرق عن الشبكة الاقليمية الولائية الى جانب احجام المستثمرين المحليين على التعامل مع البيئة المحلية ، فهذا الواقع لا يعزز الديناميكية الاقتصادية و الاجتماعية المخطط لها بالاقليم الجبلية خصوصا من خلال الإسهام في الحد من العزلة و النائية .

معالجة بيانات الجدول **رقم: 47** يسمح لنا بإبراز التفاوتات في القدرة من المقاعد المتوفرة محليا في حدود الفئات المتباينة الآتية :

1753 – 1879 مقعد في كل من بوقاعة و عين الكبيرة

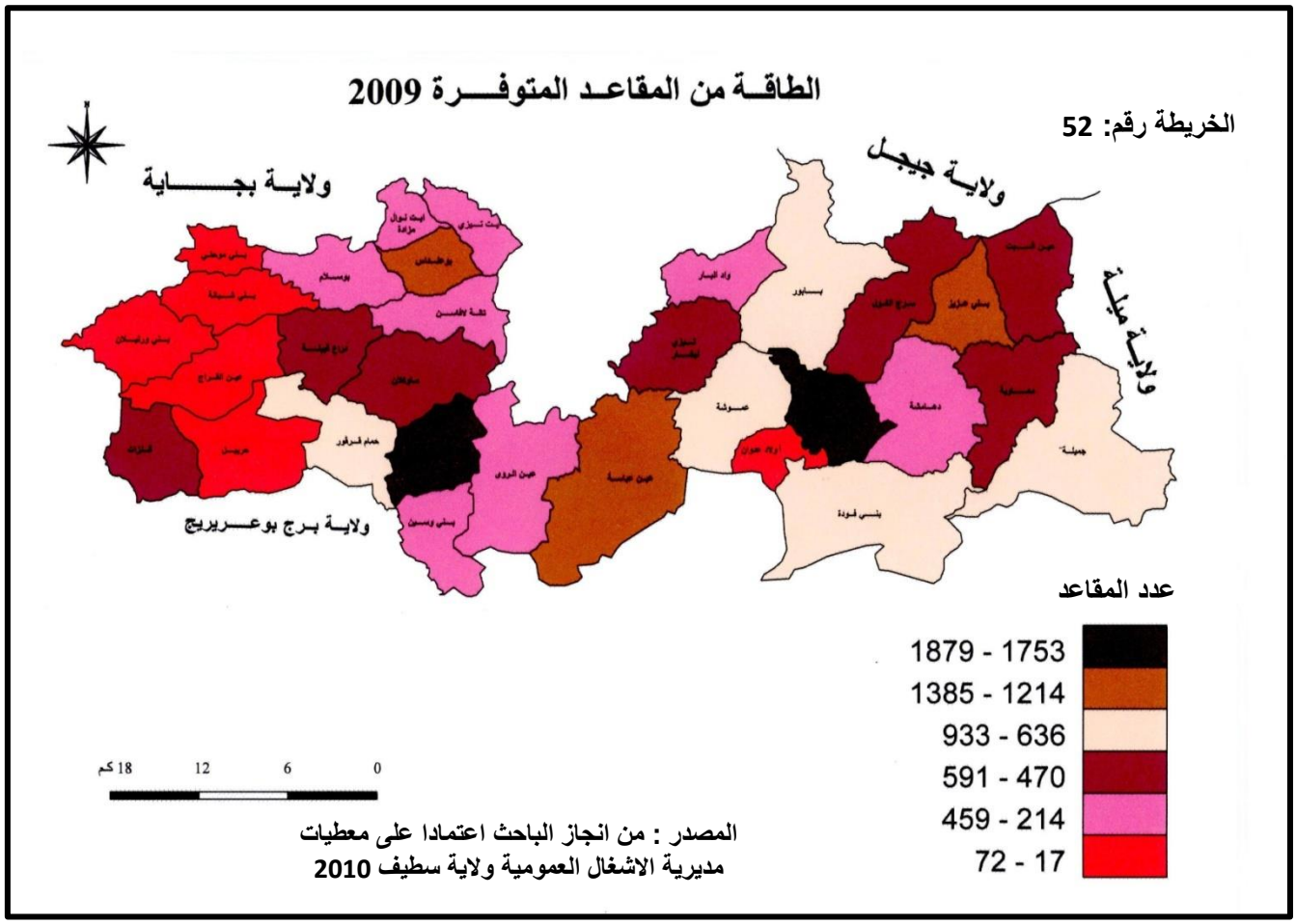
1214 –1385مقعد عين عباسة ، بني عزيز ، بوعنداس

636 – 933 مقعد بابور ، بني فودة ، عموشة ، جميلة ، حمام قرقور

470-591 مقعد سرج الغول ، معاوية ، قنزات ،عين السبت ، ماوكلان ، ذراع قبيلة ، تيزي نبشار

214 – 459 مقعد ايت تيزي ، ايت نوال مزادة ، بني وسين ، واد البارد ، عين الروى ، تالة ايفاسن ، الدهامشة ، بوسلام

17 – 72 مقعد بني موحلي ، عين القراج ، بني شبانة ، بني ورتيلان ، اولاد عدوان ، حربيل .



يلاحظ من الخريطة رقم: **52** ان : - البلديات الجبلية في الجهة الشمالية الغربية من اقليم البحث تعرف ازمة حقيقية من حيث وفرة مقاعد النقل مما يكرس الفقر و تدهور اطار الحياة من جانب الولوج الى الخدمات او من خلال الحراك الى باقي جهات الاقليم فقدراتها محصورة بين 17 – 72 مقعد ، من نفس الخصوصيات تقريبا البلديات الشمالية الشرقية في احسن حال من خلال توفيرها بين 470 – 591 مقعدا .

– تبقى المراكز الحضرية و البلديات التلية و الواقعة على امتداد الطرق الوطنية و الولائية هي الاكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين الخواص في الوقت الذي اختفى النقل العام بالاقليم فحتى المسؤولين على مستوى مديرية النقل اعربوا عن الالحاح و الطلب المتزايد عن المناطق التي هي متشبعة مع تفضيل البرمجة مستقبلا و الانتظار على المبادرة فهذا يدعو الى التفكير و التخطيط مستقبلا .

2 –عدد خطوط النقل الجماعي بإقليم البحث 2009

عدد الخطوط بإقليم البحث 346 خطا تمثل 46.30 % من 746 خط على مستوى الإقليم الولائي ، فهي بذلك اضعف اقليميا ، وهذا العدد غير ممكن لخلق و إرساء دينامية و حراك على مستوى الإقليم ، من خلال الخرجات الميدانية تم الوقوف على خطوط تشهد حركية و فاعلية متمثلة في الطرق الوطنية و الولائية بالمنطقة التلية حيث اغلب التجمعات الحضرية متوطنة بهذا المجال ، و هي الخطوط التي تعرف تشبعا و لا تفتح فيها المديرية المعنية للخواص رخص النقل في الوقت التي تعرف فيه خطوط على مستوى التجمعات الجبلية إحجام و توقف غالبية المستثمرين و تحويل نشاطهم الى وجهات حتى خارج نشاط النقل .

تبقى الديناميكية مرهونة بحيوية القطاع في إشغال الخوط الغير مغطاة و تسهيل حراك السكان و بالخصوص ولوجهم الى الشغل و الخدمات .

بيانات الجدول رقم : 47 تسمح لنا بالوقوف على المفارقات الكمية الاتية :

20- 22 خط بني ورتيلان ، عين الكبيرة ، بني عزيز .

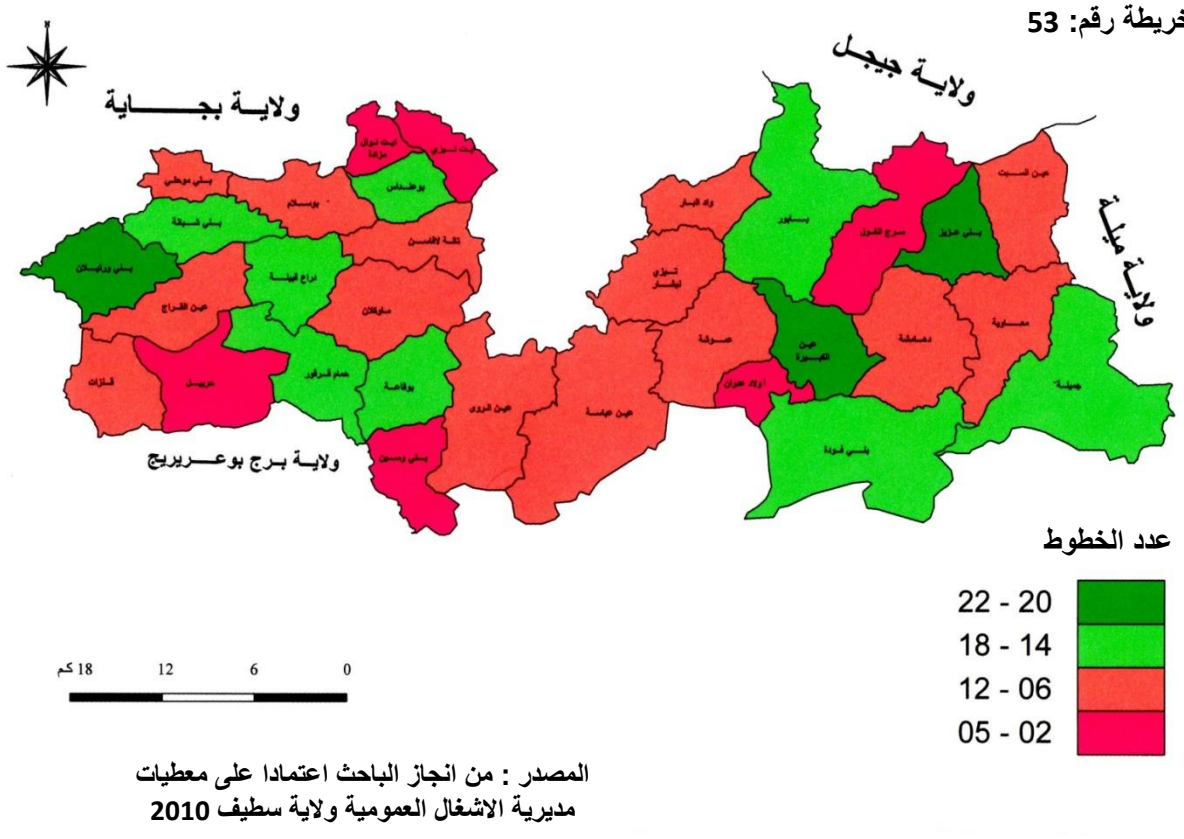
14 – 18 خط بوقاعة ، بني فودة ،ذراع قبيلة ، بابور ، حمام قرقور ، بني شبانه ، جميلة ، بوعنداس

6- 12 خط عين الروى ،قنزات ، معاوية ، واد البارد ، ماوكلان ، عين السبت ، الدهامشة ، بني موحلي ، عموشة ، عين عباسة ، بوسلام ، عين لقراج ، تالة ايفاسن ، تيزي نبشار.

2 – 5 خط أولاد عدوان ، حربيل ، بني وسين ، ايت نوال مزادة ، ايت تيزي ، سرج الغول .

عدد خطوط النقـــل الجمـاعي 2009

الخريطة رقم: 53



المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية الاشغال العمومية ولاية سطيف 2010

3- نصيب السكان من مقاعد النقل الجماعي 2009

يعرف اقليم الدراسة نقصا واضحا النقل لطبيعته الجبلية في معظم اجزائه و مفارقاته الاقتصادية التي تطغى عليها الهشاشة في القسم الشمالي خصوصا ، الى جانب ميول السكان في استثماراتهم الى التركز اكثر بالتجمعات الحضرية الكبرى بإقليم الولاية او خارجه بالدرجة الاولى ثم اقليم الدراسة مع مراعاة اشتراطات كحالة الطرق و نوعية الطريق من حيث التصنيف اذ الخطوط الوطنية و الولائية هي التي تلقى اعلى الطلبات على الخطوط الى جانب الكثافة السكانية و عدد التجمعات و العقد ...الخ ، متوسط الاقليم المدروس وصل الى حدود ساكن ل **32.45** مقعد مقابل ساكن ل : **18** مقعدا بإقليم الولاية ، من البيانات نجد ان عددا معتبرا من البلديات يسجل متوسطات مناسبة بالمقارنة مع اقليم الدراسة حيث بلغت 22 بلدية ، اما القريبة او المتحسنة عن النصيب الولائي فهي محدودة جدا فقط 10 بلديات كما يوضحه التوزيع الاتي

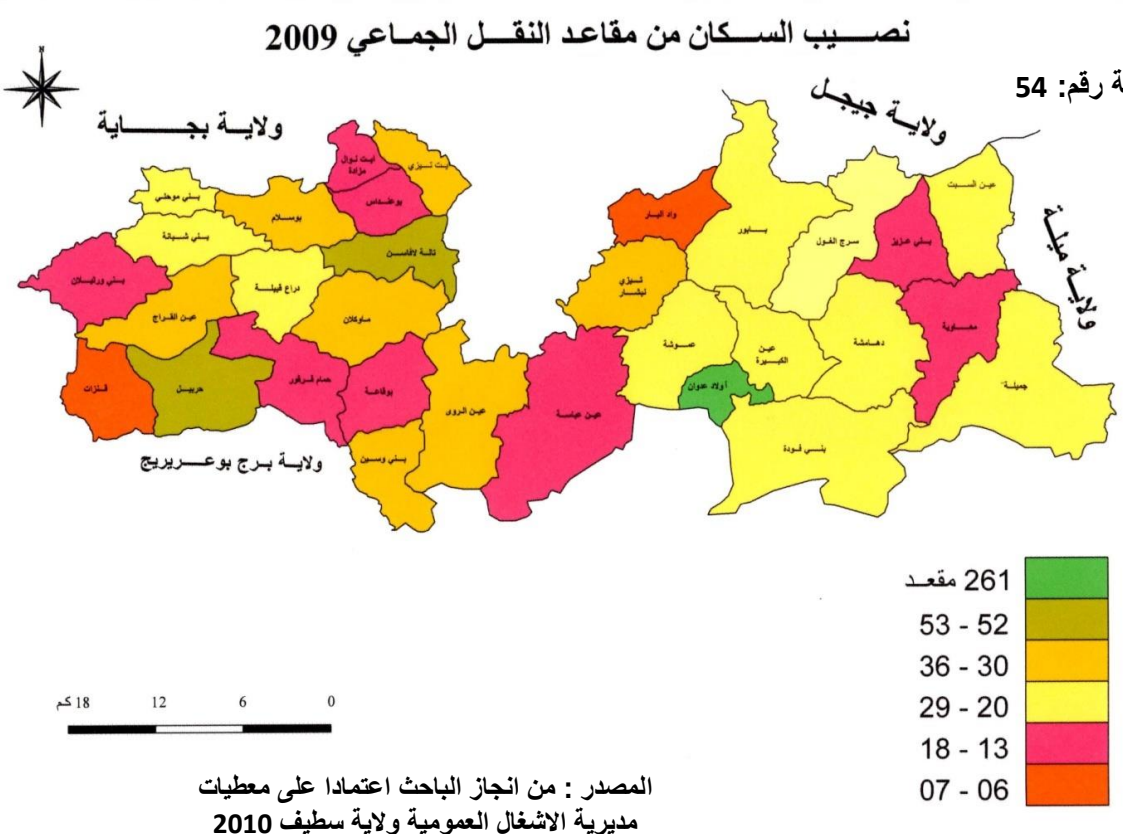
- **261 مقعد / ساكن ب** : اولاد عدوان
- **52-53مقعد / ساكن ب** : تالة ايفاسن ، حربيل
- **30 – 36 مقعد / ساكن ب** : ماوكلان ، بني حسين ، ايت تيزي ، عين الروى ، عين القراج ، بوسلام ، تيزي نبشار
- **20- 29 مقعد / ساكن ب** : سرج الغول ، عين الكبيرة ، بني موحلي ، بني فودة ، دهامشة ، بني شبانة ، بابور ، جميلة ، عموشة ، ذراع قبيلة ، عين السبت

- **13 – 18 مقعد / ساكن ب :** بوعنداس ، عين عباسة ، معاوية ، بني عزيز ، حمام قرقور ، ايت نوال مزادة ، بوقاعة ، بني ورتيلان

- **6- 7 مقعد / ساكن ب :**واد البارد ، قنزات

انطلاقا من التوزيع السابق يلاحظ اتساع الفارق فنصيب التغطية لشبكة النقل الجماعي بالبلديات لتباين الحجم السكاني من جهة و وفرة الوسائل من تقلصها نتيجة التمايز من حيث الموقع وحالة شبكة الطرق ونوعيتها الى جانب طبيعة الحراك واتجاهاته ودرجة استثمار السكان المحليين في هذا النوع من النشاط ، نجد ان التحسن يمس اكثر البلديات الجبلية من البلديات التلية اذا ما اخذنا بالموازنة بين بلديات الفئة الرابعة و الاخيرة ، كما يمس العجز حتى الوحدات الادارية المتجاورة بلدية قنزات في وضع جيد في حين ان بلدية حربيل في وضع جد متأزم .

الخريطة رقم: 54



المصدر : من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية الاشغال العمومية ولاية سطيف 2010



الشكل رقم :45



الشكل رقم :44



الشكل رقم :46

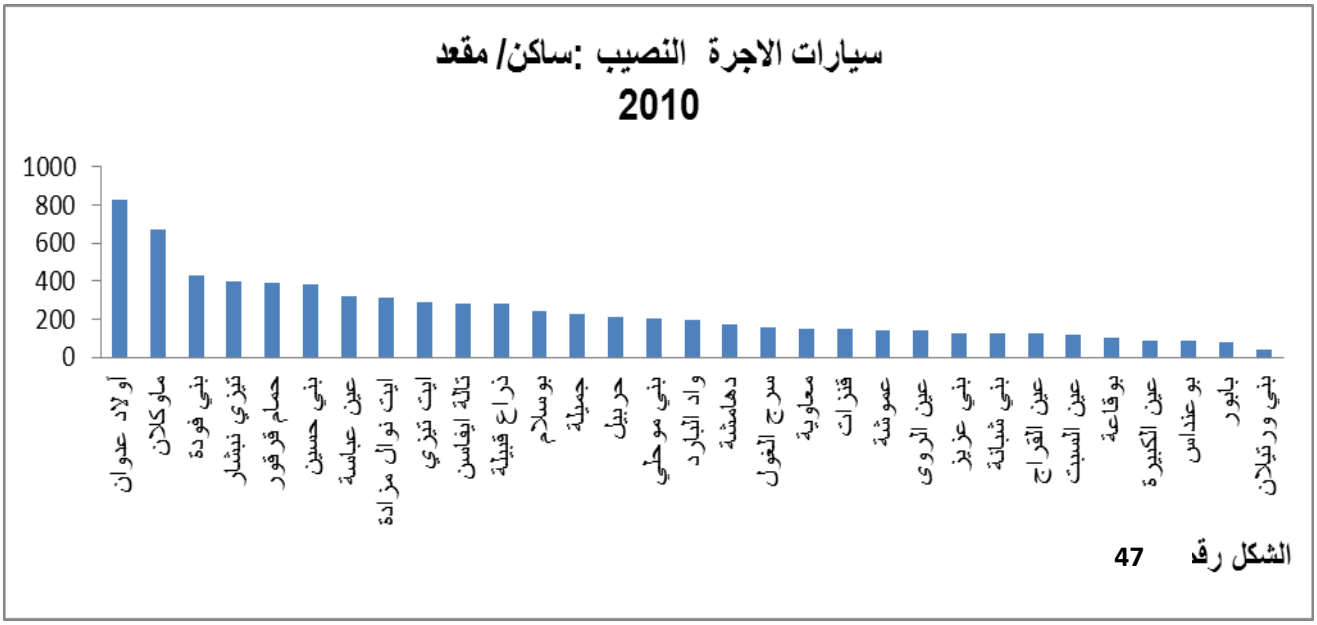
2 - سيارات الأجرة و نصيب السكان :

تعد من العناصر الأساسية المساهمة في حراك السكان وتنقلاتهم اليومية داخل الإقليم وخارجه ، تساهم بقدر كبير في فك العزلة و تحقيق الرفاهية للسكان المحلين ، بإقليم الدراسة 504 سيارة أجرة تمثل نسبة 22.30% من إجمالي سيارات الحظيرة الولائية 2260 حسب معطيات مديرية التهيئة العمرانية بولاية سطيف ، تساهم بتشغيل 549 عامل ما يوازي 20.7 % من المشتغلين على مستوى الولاية و المقدر عددهم ب 2647 مشتغل فالقطاع لا يساهم إلا بقدر محدود في الشغل خاصة و أنها تمثل ما يفوق نصف بلديات الولاية ، كما أن القطاع بالإقليم لا يستحوذ على العدد الكافي بالمقارنة مع الحجم السكاني مما يساهم في تصعيب الحراك السكاني و جعل الإقليم حبيس العزلة و الانكماش .

من البيانات الإحصائية لعام 2008 و البيان أدناه تمكن من تحديد تصنيف لنصيب السكان من مقاعد سيارات الأجرة وفق النسق الآتي و الذي هو في تراتب غير متزن بين مختلف جهات الإقليم .

نصيب السكان من المقاعد التي توفرها سيارات الأجرة بإقليم الدراسة ساكن ل : 241.5 مقعد مقابل ساكن ل : 114 بفارق جد معتبر ساكن ل: 127.5 مقعد حيث 19 بلدية تسجل تحصيل أدنى من المتوسط على مستوى إقليم الدراسة و 10 بلديات اقل من المتوسط الولائي ، رغم توفر وسائل النقل الجماعية و السيارات الخاصة و بنسب متفاوتة طبعا على مستوى إقليم الدراسة يبقى دور و مساهمة سيارات الأجرة في النقل جذ هام في مثل هذه الأقاليم سواء من حيث توفير مناصب شغل أو تسهيل الحركية و تحسين إطار الحياة للسكان في توفير رصيد مناسب من وسائل النقل الصغيرة خاصة في الفترة الليلية أين يشهد الإقليم شبه ركود في الحركة ، ثانوية مشاركة هذه الوسيلة مرده منافسة النقل العمومي وقدرة المواطنين المادية التي تعد في مجملها متوسطة إلى ضعيفة إلى جانب تردي وتهري شبكة الطرق خصوصا في المنطقة الجبلية ، كل هذه العوامل و أخرى تعقيد من نيل السكان من الحظ الأوفر و الأنسب في التغطية، و يمكن قراءة فروق نصيب السكان من مقاعد هذه الوسيلة من خلال التصنيف الآتي :

- **671 -827 ساكن / مقعد** ماوكلان ، أولاد عدوان
- **312 – 431ساكن / مقعد** آيت نوال مزادة ، عين عباسة ، بني حسين ، حمام قرقور ، تيزي نبشار ، بني فودة
- **230 – 289ساكن / مقعد** جميلة ، بوسلام ، ذراع قبيلة ، تالة ايفاسن ، ايت تيزي
- **174 – 213 ساكن / مقعد** دهامشة ، واد البارد ، بني موحلي ، حربيل
- **140 – 158ساكن / مقعد** عين الروى ، عموشة ، قنزات ، معاوية ، سرج الغول
- **81 -128ساكن / مقعد** بابور ، بوعنداس ، عين الكبيرة ، بوقاعة ، عين السبت ، عين القراج ، بني شبانة ، بني عزيز
- **43ساكن / مقعد** بني ورتيلان



الشكل رقم 47

من التوزيع السابق نجد ان اغلب بلديات الدراسة تعرف عجزا واضحا من حيث نصيب السكان ، والجهات المتأزمة و المتأثرة اكثر هي البلديات الجبلية و البعيدة عن الطرق الرئيسية في القسم الشمالي الغربي من اقليم الدراسة ، تجمعات حضرية واخرى ذات تراتب اداري هام لكنها من حيث هذا المؤشر فهي متخلفة عما يحقق على مستوى تجمعات في الوسط الجبلي ، اذا اخذنا واقع بلدية ماوكلان كمركز دائرة و عين عباسة كبلدية حضرية مع بلدية معاوية او عين السبت في الشمال .

بلديات القسم الغربي من الاقليم هي المتحسنة اكثر من معدل التغطية ، كما يبينه التوزيع في الفئتين الاخيرتين مما يجعل هذا الوسك اكثر حراكا و تأهبا للانفتاح و استعدادا لديناميكية جديدة من غيره .

تحليل و تقييم الواقع الحالي لإقليم البحث

للوقوف عمليا على ديناميكية الاستثمار و التنمية المحلية و التحولات بالإقليم الجبلي ارتأى الباحث الاعتماد على طريقة المستخدمة في التحليل **SWOT** (القوة، الضعف، الفرص، التهديدات) كلمة **SWOT** في اللغة الإنكليزية اسم لإحدى الوسائل الإدارية، تتكون من الحروف الأولى للكلمات الأربعة، هي : نقاط القوة و نقاط الضعف والفرص والتهديدات ، ومبتكر هذا المنهج هو **الأستاذ الدكتور هينز ويخريك من جامعة سان فرانسيسكو.**

يتوقف هدف تحليل **SWOT** اساسا على تطوير خطط واستراتيجيات قصد الاستفادة من نقاط القوة والفرص المتاحة بالاقليم و بأكبر قدر ممكن من ذلك ، والحدّ من التأثيرات السلبية لنقاط الضعف والتهديدات إلى أدنى المستويات الممكنة ، وذلك مع مراعاة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة .

ويساعد تحليل **SWOT** على استكشاف التهديدات ونقاط الضعف المستقبلية المتوقعة إلى جانب التركيز على مجالات نقاط القوة والفرص الكبيرة وللأهمية التي تكتسيها الطريقة تم تطبيق ذلك على اقليم البحث .

3 - البيئة الداخلية: عناصر القوة و الضعف

3 - 1 عناصر القوة

إقليم البحث الواقع في القسم الشمالي الجبلي لولاية سطيف يشمل 31 بلدية من مجوع 60 بلدية بالاقليم الولائي ، بإجمالي سكاني :**446509**ن حسب إحصاء**2008** و هو يمثل بذلك نسبة:**29.96%**من مجموع

سكان الولاية **1489980 ن**، سكان اقليم البحث موزعين حسب المنطقة المتجمعة بمجموع **310133 ن** و المنطقة المبعثرة **136376 ن** يزخر إقليم الدراسة بموارد و طاقات اقتصادية و بيئة طبيعية متنوعة وفي غاية الأهمية ساهمت في تباين الأنشطة و أثرت المشهد الاقتصادي و الاجتماعي على امتداد التاريخ مما سمح بتعزيز التكامل على امتداد الإقليم و انفتاحه على باقي جهات الإقليم فهذا الثراء والغنى التاريخي الثقافي والاجتماعي بلور للإقليم و سكانه شخصية متميزة وأهل كل محاولات التنمية في أن يكون لها استيعاب و فاعلية ،غير أنها لم ترقى الى التقدير المنتظر شانها شان الموارد البشرية التي لم تستغل كطاقات وحوافز كامنة الى أقصى حد ممكن خاصة و أن التنمية المحلية ترتكز على الطاقات المحلية بدرجة أهم و انسب لإعطاء الإقليم الجدارة في دفع وتيرة التنمية .

فمن الإمكانات التي زادت الإقليم الجبلي حيوية و استعدادا في استيعاب التنمية و تجاوز القصور و الضالة التي نعت بها :

- المناخ المتوسطي بتدرج النطاقات المناخية من الشمال الى الجنوب من حيث التساقط و الحرارة مما يساهم في تنويع البيئات الطبيعية و الحيوية بالاقليم و منه تتعدد اوجه النشاط ،
- وجود شبكة هيدروغرافية تسمح بتحفيز النشاط و تغطي الحاجيات المحلية او تغطية الاحتياجات المحلية و حتى الجهوية الى جانب خزانات من المياه الجوفية و التي يتطلب في شانها اعداد وفرة مالية و تخطيط مائي لاستغلالها، وهذا ما تم تداركه من خلال الشروع في انجاز سد الموان ابتداء من 2008 و الذي يسمح بتغطية الحاجيات المائية على مستوى الولاية و الولايات المجاورة في الآفاق (الري الزراعي ، التزود بالمياه الصالحة للشرب) فضلا عن السدود الترابية المنجزة و سد عين زادة الذي يمون مراكز عمرانية هامة من الإقليم ، تنوع التربة رغم المهددات التي تتعرض إليها ساهمت بالاشتراك مع باقي العوامل الحيوية مكن من احتضان نشاط فلاحي وغابي عزز مداخيل السكان الريفيين ورفع من قيم المشهد الريفي و المناعة البيئية ، خاصة وان الزراعة المعاشية لا تزال قائمة رغم الانحسار و التراجع الذي تشهده في البعض من جهات الإقليم .
- الإقليم غني بتنوع ثرواته المعدنية و التي يتم استغلالها في العديد من الأنشطة الصناعية ببلديات الدراسة و التي تفتح إمكانية التصنيع بالمواطن الجغرافية التي تزخر بهذه الثروات المادية و البشرية خاصة و أنها لا تزال طاقات بكر و لم تستغل بالقدر المناسب لخلفيات اجتماعية و أمنية و اقتصادية نتيجة بطء برامج التنمية و الاستثمار بالمناطق الجبلية كحالة تشهدها الأقاليم الجبلية في اغلب جهات الوطن ، باعتبار أن الأولوية كانت تعطى للشق الأمني .
- بشريا الإقليم ذو تركيبة سكانية فتية و متجانسة نسبيا مما يوفر التفاعل و المشاركة المجتمعية و التي يمكن إسقاطها في مجال التنمية التشاركية التي ترفع من التكامل الاجتماعي الاقتصادي ، كما يتميز الإقليم بوجود موارد بشرية لا يستهان بها فهي ذات خبرات مهنية و أكاديمية ذات تأهيل بإمكانها أن ترفع التحدي و تتجاوز الواقع الحالي بإكراهاته .
- في القسم الجنوبي منه توجد أراضي خصبة وذات جدارة إنتاجية هامة موجهة أساسا للزراعات الواسعة الى جانب الاشجار المثمرة ، في القسم الشمالي حيث طابع الزراعة الجبلية المتنوع و الذي يساهم في تعزيز مصادر دخل معتبرة للسكان و حفظ البيئة و تثمين الارض من خلال التمسك بها كموروث ثقافي و طبيعي ...مما يحفز الاستقرار المكاني.

- الاقليم غني في مواقعه الثقافية و الدينية و التاريخية والبيئية الطبيعية ، من مدينة جميلة الرومانية و المرافق السياحية ، المحميات الطبيعية كمنطقة البابور و المسكن الريفي و المشهد الفلاحي في منطقة القبائل الصغرى بالقسم الشمالي الغربي ، الينابيع الحارة بحمام قرقور المرتبة الاولى عالميا و الثالثة عالميا الى جنب منطقة مقرس و باقي المشاهد التي يمكن توظيفها في التنمية السياحية .
- الموقع الجغرافي الجيد و حيوية شبكة الطرق من كل جهات الاقليم اذ جعلت منه منفتحا على الساحل بجاية غربا و جيجل شرقا و اقليم الهضاب العليا جنوبا (سهولة الاتصال و النفاذية و الحراك) فهذا ما يعزز التواصل الجغرافي و يجعلها جاذبة للاستثمار و الاستقطاب السكاني .
- كما توجد شبكة مدن هامة موزعة بشكل مناسب على الحيز الجغرافي للتقليم منها ما يمثل اقطاب توازن كعين لكبيرة و بوقاعة و اخرى عبارة عن مدن صغيرة ومتوسطة بها قاعدة من النشاطات وتمثل احواضا للشغل ومراكز خدمية تؤدي ادوارا على مستوى ظهيرها غير توزيعها الجغرافي غير متوازن على مستوى الاقليم و بحاجة الى تعزيز ودعم تنموي لتقوية ادوارها ، خاصة مع تعمير التجمعات الجبلية لتمتين التواصل الجغرافي بين المراكز الحضرية في الجنوب و الشمال من الاقليم .
- التنوع الطبيعي و البيئي زاد من حيوية الاقليم من خلال وجود محمية طبيعية بالبابور ، الى جانب غنى المنطقة بالنباتات العشبية الصحية و التي تعزز مداخيل المنطقة و حتى تأسيس صناعة صيدلانية بالاقليم لوفرة المادة الاولية و باقي العناصر الممكنة لها .
- و جود شبكة خدمية مقبولة من الوجهة العملية (مؤسسات تعليمية و صحية ، ثقافية ....) غير انها بحاجة الى ترميم و تجديد جزئي لبعض الوحدات بالجهات الجبلية المتضررة من التدهور الامني ، كما ان العديد منها بحاجة الى تأطير و تأثيث طبي او بيداغوجي تعليمي ....

3 – 2 عناصر الضعف

من نقاط الضعف الاساسية في الاقليم عدم التوازن في التوزيع الجغرافي للسكان ، بلديات جبلية و تجمعات ريفية فاقدة لسكانها و تعرف تخلخل سكاني من حيث تراجع نسبة سكان المنطقة المبعثرة و اتجاههم نحو المراكز الحضرية المجاورة و حتى الى خارج الولاية ، بالمقابل بلديات حضرية و شبه حضرية تعرف استقطاب سكاني معتبر تقع عند الهوامش الجنوبية من الكتلة الجبلية ، مما جعلها تعرف ضغوطا بيئية و اجتماعية اقتصادية افقدتها الانسجام ، ورشحت من حدة المفارقات بين المراكز الحضرية و الريفية وزادت من تفاقم اطار الحياة ففي الاطراف الحضرية وومدن الاقليم يمكن الوقوف على تردي و تدهور المشهد الحضري للمدن الى جانب التوسع على حساب الاراضي الزراعية مما ساهم في تفاقم نوعية الحياة من جراء التحضر المتسارع و التلقائي الغير مدروس و الذي انتجته حالة الفقر الريفي و التنمية الغير متوازنة و الشاملة فيما بين المراكز الريفية و الحضرية و التي تم اسقاطها بشكل مباشر على المراكز الحضرية المجاورة .

- تصاعد معدل البطالة في الاقليم و الذي يتجاوز المعدلين الولائي و الوطني
- نظام حيوي و ايكولوجي معرض للتهديد من جراء الاخطار الطبيعية و البشرية و المرشحة الى التصاعد من خلال بطء عمليات الحماية خاصة وان الاقليم الجبلي به عوامل محفزة (شدة الانحدار ، هشاشة التكوينات ،المناخ ..)

– شبكة مائية سطحية محدودة و صعبة الاستغلال، و استثمار غير مناسب للمصادر و الثروة المائية في الفترة الرطبة.

– تركز النشاط الاقتصادي في قطبين رئيسين عين الكبيرة وبوقاعة و تبعية الاقليم الشبه مطلقة الى الخارج ،قطب العلمة وسطيف المؤثران على كامل اقليم الولاية و بوجه خاص المنطقة المدروسة بحكم القرب الجغرافي .

– ضالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بالإقليم المدروس ،من خلال اتجاه وميل المستثمرين المحليين الى تفضيل مراكز حضرية و اقطاب تنمية خارج الاقليم ، وضعف الاستثمار العمومي في هذا المجال باعتبار ان الاقليم الجبلي حسب الفاعلين المحليين فاقد للمقومات و اساسيات الاستثمار وان التنمية به تكون مكلفة و تستدعي جهودا مضاعفة ، وعليه تم التركيز على المراكز التي تشمل قاعدة و ارضية تسمح بإرساء مشاريع تنموية مما جعل التنمية تأخذ منحى التكريس للفوارق وتعميق فجوة التهميش و الاقصاء للمراكز الريفية الجبلية من التنمية ، و ما زاد من حدة ذلك هو منطق الاستثمار الحر و الحالة الامنية .

– المقومات السياحية مستخف بها وخارج دائرة اهتمامات المسؤولين و الفاعلين ففي مخططات التنمية المحلية لم يوجه أي استثمار يذكر للقطاع ، مما يوحي بالنظرة الضيقة و الانية للتنمية المحلية من خلال غياب استراتيجية او خطة تنموية اقليمية شاملة و قطاعية فعالة ومدروسة تضع المواقع التراثية و السياحية و الموارد محل بدائل حقيقية للتنمية في الافاق.

– خدمات جمع النفايات الصلبة وانظمة التخلص منها و المياه العادمة عموما تسجل تأخرا ملموسا بالإقليم فلا يتم استرجاع هذه الموارد فتهدر و تبدد مما لا يحفز الدينامية التنموية الي تعتمد في اساسياتها على تثمين الموارد وفق اساليب وطرق علمية تمكن من مضاعفة الثروة و حفظ البيئة .

– تدهور شبكة الطرق و المسالك فيما بين المراكز الريفية و التجمعات المبعثرة كما انها ليست مطابقة للمحددات الفنية و التقنية ،فالعزلة تأخذ ثنائية خدمية وطبيعية بالمناطق الجبلية . التدهور كذلك مس حتى الشبكة الحضرية و الطرق الحيوية (الوطنية و الولائية) مما لا يسهل الانسياب الخدمي و الاقتصادي في الاقليم .

- تغطية محدودة بالنسبة للغاز رغم التقدم المسجل مؤخرا من خلال عمليات الوصل في المراكز الحضرية و المراكز الرئيسية للبلديات، العديد من المراكز الجبلية والواقعة في المنطقة التلية لم تحظى بالتغطية مما جعلها عكس تيار الديناميكية الاجتماعية من تحسين اطار الحياة و استقطاب الاستثمار و تحفيز التنمية ، الوضع يطرح بالنسبة للتزود بالمياه الصالحة للشرب و الكهرباء و الاتصالات السلكية و اللاسلكية في التجمعات الثانوية و المبعثرة مما يسمح بتكريس التخلف و هامش الحياة الذي يدفع السكان الى الركود في عدم التمكن من تطوير الفضاءات المعاشة و الاتجاه الى ترك انشطتهم و الهجرة .

3- 3 - البيئة الخارجية: الفرص و التهديدات

3 – 3 - 1- الامكانات و الفرص المتاحة :

– يزخر الاقليم الجبلي بقدرات و ثروات واعدة من فلاحية وامكانات سياحية و سياحة بيئية و جبلية بالخصوص الى جانب الثروات المعدنية و التي ترفع من قدرات الاقليم في تنويع النشاط و جعله قادرا على النمو و اجتذاب الاستثمار .

- تثمين فرص النشاط المختلفة كالزراعة الجبلية و الحرف التقليدية و احيائها للحفاظ على التراث الريفي و تأصيل السكان بمجالاتهم (زربية القرقور من حيث الشهرة الوطنية و العالمية الى الصناعات التقليدية الغنية ..)

-وضع استراتيجيات تدخل عملية لحماية و انقاض المجالات الحيوية لحماية المادة البيئية لإعداد الاقليم على الانتقال الى الانشطة المستدامة وصديقة البيئة كالسياحة البيئية و الثقافية.

- تعزيز دور الجمعيات و المنظمات الغير حكومية في خلق تنمية محلية تشاركية ، والاهتمام بالتنمية المحلية من خلال الانفتاح على المنظمات غير الحكومية الدولية و الاستفادة من خبراتها و من تمويل الهيئات المانحة اذ تشكل طاقات و فرص ناجعة للنهوض بالإقليم .

- الاستفادة من مشاريع التنمية الريفية المستدامة في حماية الاوساط الطبيعية و الغابية و المصادر المائية ، خاصة و ان هذه المشاريع ستفتح افاقا جديدة للاستقرار من خلال فرص التنمية الجديدة التي تساهم في التطوير و الرفع من اطار و نوعية الحياة في الارياف .

- الحوافز الاستثمارية ليست بالوفيرة لكنها ممكنة لاستيعاب الاستثمار في ضوء المفهوم التنموي ، اذ يمكن انشاء مشروعات تنموية الى ظهير الاقطاب التنموية .

- تثمين الموارد البشرية المحلية و الاستثمار فيها الى اقصى حد ممكن و اعدادها من كافة النواحي من الوعي و التحسيس بالحماية البيئية الى تكوين القدرات حسب نوعية الاقليم وحاجياته من تأطير و عمالة حتى يكونوا شركاء فاعلين في عملية التنمية الشاملة المندمجة .

3 – 3 – 2 – التهديدات

- هشاشة الاوساط الطبيعية الجبلية من خلال المعوقات و الاكراهات الطبيعية مما يحفز التعرية و الانجراف و مما يعرض الجبال الى تراجع جاذبيتها و مناعتها البيئية و الحيوية ، الى جانب ان المنطقة تقع في مجال نشط زلزاليا (زلزال بني ورتيلان) مما يعرض الحظيرة السكنية و التجهيزات للأخطار .

- العديد من البلديات تعاني من تقلص الوعاء العقاري اي فقدان الجماعات المحلية لاحتياطات عقارية مما لا يتيح انجاز المشاريع الحيوية المتعلقة بمشاريع التنمية المحلية او التي تسهل اجتذاب للاستثمار ، كما ان البعض منها يمارس ضغوطا عليه ولا يحسن تدبيره حيث يستخدم بطرق غير مدروسة .

- تباين الكثافة السكانية و معدلات النمو فيما بين المراكز الريفية و الجبلية ، و تركز اغلب المراكز الحضرية و التعمير و التنمية على امتداد الطرق الرئيسية مما يسمح باختلال توزيع السكان عبر الاقليم مما لا يسمح بانسجام التوزيع السكاني على الاقليم ، بطء سير العمليات التنموية خاصة في البلديات الريفية الجبلية لم يمكن من اختزال حجم الفوارق ، ولم يسمح بالارتقاء بمؤشر التنمية البشرية الى المستوى المقبول في خلق توازن في الاستقطاب بين مختلف جهات الاقليم .

- تنامي حدة الفقر الريفي بالجبال رغم الجهود المبذولة مما ادى الى استفحال الهجرة الريفية .

- غياب الاستثمار العمومي في مجال التصنيع رغم ان الاقليم العديد من بلدياته مصنفة ضمن البلديات الفقيرة و المحرومة و المناطق المتضررة من الوضع الامني السابق ، خاصة و ان الدولة في التزاماتها التنموية (سياسة تهيئة الاقليم) يقع على عاتقها .....

- تدهور التراث الطبيعي ، الثقافي التاريخي ، من خلال التحولات الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية التي عملت على تهميش الموروث الذي حفظ ذاكرة و هوية المنطقة عبر التاريخ الى جانب التأثيرات على

الثروات الاقتصادية التاريخية و التي تعد كمرتكزات للتنمية المحلية في القطاع السياحي وكبدائل لا يستغنى عنها في تحديث و تطوير امكانات الجبال .

- حدة الفجوة المائية ، و الناجمة اساسا من الشح المائي خاصة وان مقومات هذه الاقاليم طبيعيا و مناخيا غير ملائمة ومكلفة جدا من الناحية المالية في انجاز مشاريع الري او التزود بالمياه الصالحة للشرب ، و من وجهة اخرى فيما يتعلق بسوء تدبيرو حكامة المياه من خلال حفر الابار بطرق غير مشروعة، وتبديد الثروة المائية ، عدم وضع خطط للاستغلال و حجز المياه السطحية محليا (السدود التجميعية) ،تأثير مياه الصرف و مصادر التلوث الصناعي للمياه السطحية و الجوفية ، كما يتم استعمال المياه المبتذلة في الري مما يجعل الاقليم في وضع غير صحي .

- فقدان الريف لجاذبيته و حيوته من المشهد الريفي الى العمران الريفي و الزراعة الجبلية الصناعات الحرفية و اليدوية ، من خلال الفراغ الذي تركته الفترة الامنية و غياب سياسة ريفية مندمجة و مستدامة ، وتغييب تخطيط و تهيئة جبلية .

3 – 3 – 4 العقبات و القيود التي تواجه تطوير و تنمية الاقليم

الإقليم الجبلي يعرف أرقى صور الأزمة نتيجة المعوقات و الاكراهات التي يشكلها ويواجه بها التنمية و محاولات التكيف و الانسجام للساكنة ، فاصبح يطرح ضوابط و مصاعب عدة تقف في وجه تطوير الاقليم من الوجهة التخطيطية ، والمبادرات و المحاولات التنموية لساكنيه ويمكن ايجازها في الاتي :

- بنية تحتية ضعيفة و متردية و غير متوازنة على مستوى التوزيع للحيز الاقليمي ، مما يجعلها غير مؤدية ووظيفية نتيجة الضغط المتزايد من الهجرة الريفية بمراكز المدن ، و افتقار التجمعات بمختلف مستوياتها الى بنية تحتية شاملة في الاستجابة الى كافة الحاجيات الاساسية ، البنية التحتية في الراهن لا تخدم و لا تستجيب لشروط و محددات اجتذاب المشاريع الاستثمارية ، ما عدا بعض المراكز الحضرية التي حازت على استيعاب بعض المشاريع السياحية و التجارية .

- بيئة إقليمية غنية بالموارد ضعيفة من تمكين الاستثمار ، توجه اغلب المستثمرين الى المدن الكبرى (العلمة و مدينة سطيف ..) ،غياب الاستثمار المحلي للجماعات المحلية و استمرار اعتمادها على إيرادات الدولة ، و تجنبها تبني تدبير محلي مشجع للاستثمار من تقليص الأعباء بتوفير حوافز مغرية و التخطيط للمبادرات المحلية التي تتقاطع مع الجهد و السند الوطني .

- ضعف مشاركة المجتمع المدني و الجمعيات غير الحكومية في التنمية المحلية و التنمية الريفية ، و بالخصوص في المجالات الحساسة و الأساسية كصياغة السياسات و الاقتراحات بجانب الفاعلين المحليين ، إبداء المواقف من المخططات و مختلف المبادرات و النشاط المحلي .

بالمقابل يقع لزاما على الفاعلين و كل المعنيين بتحيين تنمية محلية و مخططات استعجالية لاحتواء مشكلات و اكراهات الجهة من خلال اعطاء الاولوية الى :

– تقليص تأثيرات العزلة بالخصوص على سكان الجهات الجبلية بالمنطقة المبعثرة من خلال انهم لا يزالون حافظين لريفيتهم رغم المصاعب اليومية التي يواجهونها .

– تعزيز القدرات المائية بالاقليم و توفير مياه صحية للسكان للرفع من اطار الحياة .

– مضاعفة الجهود و تكثيف البرامج التنموية الموجهة لشق الطرقات الغابية و الريفية من خلال المخططات الجوارية للتنمية الريفية المندمجة و اشراك السكان في هذه الاعمال لاستدامتها من كل النواحي .

- تدعيم و تقوية البنية التحتية بالجهات الجبلية من خلال مضاعفة جهد الدولة في حماية المناطق المحرومة في الفضاءات الهشة و الفقيرة (المياه ، الصرف الصحي ، غاز المدينة ....) .
- التصدي لكل مظاهر التلوث و تطهير الشبكة المائية السطحية و السدود الترابية و تعزيز حماية التربة و توسيع غراسة الاشجار بأنواعها لأغراض الحماية و الانتاج و السياحة البيئية .
- تثمين التراث المادي و الثقافي و تشجيع الاستثمار في السياحة البيئية و الثقافية .

الخلاصة

من خلال دراسة هذا الفصل توصلنا الى استنتاج و تأكيد ارتباط حالة التراجع و التخلف و منه الفقر و الهجرة بنوعية الفروق و الاختلالات الاقليمية القائمة اصلا من الاخفاقات في التوزيع المكاني للخدمات و البنية التحية ، من خلال مختلف عمليات البرمجة و التخطيط للتنمية المحلية التي لم تأخذ بمبدأ الاولوية و الحاجة الملحة للجهات المحرومة و المهمشة و ضمنيا مبدا مراعاة الخصوصيات المجالية و ترتيب الاولويات التي على ضوئها نتمكن من معالجة جل المشكلات المحدقة بالمراكز الحضرية و حتى احواض النشاط انطلاقا من نقل التنمية الى مواضع و مصادر بؤر المشكلات السوسيو اقتصادية و يتأتى هذا من خلال الاستخدام الجيد و العملي على امتداد الاقليم .
استقراء المعطيات و البيانات للبنية التحتية سمح لنا بالوقوف على حدود الدينامية الخدمية و التي وجهت الى المراكز الحضرية على غرار بوقاعة و عين الكبيرة و بعض المراكز الشبه حضرية التي تتموضع على امتداد شبكة الطرق الوطنية و التي تعرف نشاطا و حراكا سكانيا في مستوى امكاناتها و مقوماتها المحلية و هي الاخرى تحت وطأة تهديدات الهجرة و النزوح نتيجة نقص الخدمات في الظهير لتجمعاتها و التجمعات المجاورة ، التجمعات الجبلية والاخرى الواقعة عند اقدم الجبال تعرف حالة من التهميش و التراجع بوتيرة تراجع و بدينامية سلبية تأسست من دينامية تلقائية مقصودة نجمت من الممارسات التمييزية في توزيع التنمية .

التنمية المحلية المندمجة اذا ما اريد لها التجسيد و التأسيس على مستوى الاقليم المدروس عليها ان تأخذ بالعدالة المكانية في توزيع الخدمات و البنية التحتية من خلال مختلف المخططات و البرامج و التي هي الاخرى بدورها لا بد ان تخضع للتنسيق و التوحيد في التصورات و الاستراتيجيات ، المناطق الضعيفة و المتدنية خدميا والهشة من حيث البنية التحتية علينا ان نعد لها مخططات استعجالية و برامج خاصة لتدارك الطفرة الزمنية بينها و المناطق الداخلية و الاخرى الحضرية المحضوضة، انها فرص للاستدراك و لاحتواء هوة الفروق التي تشكل استمرارا لدافعية الهجرة على حساب الاستقرار و خدمة الارض و حفظ التراث المحلي و تشجيع التنمية الذاتية المحلية .

الفصل الرابع
الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها

تمهيد:

للوقوف على الدينامية وحالة توسع أو انكماش المجالات الحياتية و المعيشية المتعلقة بالريفيين و الحضريين في بعض التجمعات من إقليم الدراسة ، تم التركيز على أن يكون التوزيع يأخذ بعين الاعتبار الفروق من حيث البعد الجغرافي و الطبيعي و الاجتماعي الاقتصادي ، على ان يشمل عينة عشوائية من السكان تمثل مختلف الجهات من اقليم الدراسة و التي تكون مقصودة على ان تكون معبرة و تعكس حال و اوضاع الريفيين ، اي تمت مراعاة الفروق المجالية الجغرافية بناءا على الفصول السابقة بين بلديات انتقالية ريفية مهمشة و متخلفة واخرى جبلية ثم حضرية ذات نمو و حراك ، من اجل الوصول الى بعض النتائج و التي منطقيا تكون لها العلاقة مع التنمية المحلية .

المجالات الحياتية حتما تكون مؤدية الى تحديد مواطن الاختلال في التجمعات التي تمثل التدفقات ، و الحركة اليومية من اجل اشباع الحاجيات ، كما انها تكون معبرة بشكل أو آخر عن الرضا من عدمه لدى السكان المحليين من خلال التنقلات اليومية التي تضعف كاهل السكان من اجل خدمات من المفروض ان ينالوها على مستوى حيزهم الجغرافي المحلي او القريب (التبعية الادارية) .

تم تخصيص استمارتين لعينة من السكان بطريقة عشوائية من حيث الانتقاء حيث كانت موسعة لفئات اجتماعية تشمل الفلاحين ، الموظفين في القطاع العمومي و البطالين و الطلبة دون التركيز على المستوى التعليمي او نوع الجنس بالنسبة للمختبرين من التجمعات المستهدفة كمجتمع بحث قروى في الاقليم الجبلي و اخرى في الاقليم التلى على ان يكون عامل المسافة عن التجمع الرئيسي لا يشكل الفارق و تم التطرق الى اربعة بلديات في الاطار الحضري و اخرى ريفية في مجالات غير متناسقة و متجانسة لإظهار الفروق و الدينامية و التراجع الاقليمي انطلاقا من اسئلة مدروسة اخذت استشارة خبرة الاستاذ المؤطر للبحث و العديد من استمارات البحث من رسائل جامعية اكاديمية حتى تكون معبرة و مجيبة للإشكالية التي يطرحها البحث.

حتى نستند الى تحليل و تشخيص ميداني مناسب لا بد من التحكم و الفهم للبعض من المفاهيم و المصطلحات التي نراها اساسية و ذات دلالة و قرب اي انها مفتاحية الدراسة الميدانية و منها :

1-المجالات الحياتية:

يمثل مجال الحياة**l'espace de vie** مجال الممارسات اليومية و الاعتيادية بالنسبة للأفراد فهو " يتركب من مجموعة الأمكنة المعتادة و المسالك التي يقطعها الأشخاص كل يوم و بشكل منتظم " وكذلك الأمكنة التي يقع ارتيادها بشكل مناسباتي نادر[1] .

– أحواض الحياة Bassins De Vie

تمثل أحواض الحياة بالنسبة للتعريف الذي وضعته هيئة المناقشة للتهيئة العمرانية بفرنسا عام 1994 على انه مجموعة من البلديات التي من خلالها يتمكن السكان من الحصول على أغلبية الخدمات التجارية و باقي الخدمات ذات الطلب و الاعتياد اليومي.

– كما تم تعريف أحواض الحياة حسب INSEE الإقليم الصغير الذي يتمكن من خلاله السكان من الولوج إلى الخدمات المختلفة بسلاسة و سهولة تامة و إلى الشغل كذلك.

[1]- **Di Méo (G) . Les territoires du quotidien .Le Harmattan .1996.p 57**

– المصطلح يحمل مرادفات عديدة تؤدي نفس المعنى حوض الخدمات bassin d'équipementمنطقة لاستقبال الزبائن zone de chalandise نطاق أو منطقة اجتذاب الخدمات zone d'attraction des services. احواض الخدمات المجاورة [1] bassin de proximité ou de voisinage

أ- المجالات الحياتية المحلية

السكان لهم حركة روتينية يومية الى المراكز العمرانية المجاورة قصد التزود بالحاجيات الضرورية و التي تكون في الغالب محدودة على مستوى الحيز الذي يقطنون به ، الحراك بطبيعة الحال عند الريفيين اصبح لدى الكثير يأخذ طابعا و منحى مادي (العد و الحساب) وهذا متوقف على مستوى النضج و التمثل الذهني لديهم حسب فئات الاعمار التي تمت محاورتهم و مقابلتهم من خلال الزيارات الميدانية ، و ما يلاحظ كذلك ان الحراك اليومي لدى السكان يكون انتقائي لعامل المسافة و الوسيلة المستعملة .

السكان ابدوا لنا مبررات التنقل اليومي الى المراكز المجاورة وفقا لأهمية الوظائف التي تقدمها خاصة العمل والخدمات المختلفة والترفيه ، كما ان الفئات الاخرى من التركيبة الاجتماعية كالمهنيين و الحرفين و الموظفين الحكوميين يتنقلون على مسافات بعيدة بغرض العمل الاداري ، التدريس ، او المهنة التي يمارسونها ، واغلبهم لهم شعور قوي و ميل لتغيير مكان الاقامة الاصلي ما عدا بعض المتملكين للأراضي و الانشطة .

ب- المجالات الحياتية خارج القرى و البلديات

لمعرفة الوجهة و المقاصد المعتادة و التي يرتادها سكان القرى من مختلف الفئات الاجتماعية في المناطق المستجوبة خارج مواطنهم ، فالتراتب الحجمي و الخدمي و احواض النشاط تكون المستقطبة و الجاذبة للسكان المحلين ، فمن خلال المقابلة مع العديد من السكان تم استخلاص ان الفضاءات المقصودة تتحد حسب الحاجة من الحراك والتي تتباين حسب التركيبة الاجتماعية الاقتصادية .

على العموم حياة السكان الريفيين ممتدة و ديناميكي و تشمل عديد الاماكن المجاورة و البعيدة ، هذه الممارسات المجالية من شانها ان تكسب الافراد روابط اجتماعية و حسية في علاقة بالمجالات المرتادة و بالتالي يمكن لها ان ترتقي الى مرتبة المجالات المعاشة [i].

2 - المجالات المعاشة :

السكان الريفيين من خلال مختلف العلاقات التي تقوم بينهم من خلال المشاركة المجتمعية في العديد من مناحي الحياة بدءا من القرية الى مختلف المراكز العمرانية المجاورة لهم ، تكون انطلاقا من دافعية لديهم قائمة من ميول و احاسيس و شعور قد يكون ممتدا او منكمشا ، مما يؤسس لديهم فكرة الانتماء و قابلية المشاركة و الانفتاح مما يسمح بالتطلع و التمثل.

" هذا المفهوم يكشف عن العلاقة الوجودية الذاتية التي يعقدها الكائن الاجتماعي مع الأرض[2] "

انطلاقا من الاستمارة تم التركيز على بعض الاسئلة التي تؤكد عن الشعور بقوة الانتماء و تبريره لمعرفة حدود الانفتاح و مقدرة السكان الريفين على الانسجام و الاندماج في الامكنة المجاورة .

ا- المجالات المعاشة المحلية

ب- المجالات المعاشة خارج الحدود المحلية

[1] **- Jérôme Bertrand .Bassin de vie et déplacements . IAU .JUILLET 2008 .Page :10**

[2]**- Di Méo (G). Ouvrage cité p : 37**

3- نطاق الخدمة: هو الحدود المكانية التي تقدم خدمة ما لتغطية السكان الواقعة فيها، من حيث الحصول على الخدمة و الشكل النظري لها يكون على هيئة دائرة مركزها الخدمة و محيطها الحد الأقصى للمسافة بين الخدمة و السكان المخدومين.

4- نطاق تأثير الخدمة: هو أقصى بعد عن مركز المدينة ويضم التجمعات من قرى أو مجاورات سكانية تعتمد على المدينة في الحصول على الخدمة [1] .

-**الصورة المثلى لتوزيع مراكز الخدمات**: بالشكل الذي يحقق تطلعات الدولة ورغبات الأفراد تتطلب معرفة العديد من الجوانب ذات العلاقة المباشرة بهذا الحقل من الدراسة وقد أوضح **jackle** و آخرون بعض الجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند دراسة التوزيع الجغرافي للخدمات وهي :

- **التوسط في توزيع الخدمة** :أي أن تكون المسافة بين موقع كل خدمة و آخر مدروسة و مقننة بحيث تكون الخدمة مناسبة لجميع الأفراد سواء كان ذلك في الحي أو المدينة أو الإقليم ، أي أن تقترب الخدمة من أماكن توزيع السكان و كثافتهم العالية .

- **إمكانية الوصول إلى الخدمات** : أي أن يكون موقع الخدمة يمكن الوصول إليه بسهولة و بسرعة و بالتالي يمكن الحصول على الخدمة بأقل تكلفة للمجهود و الوقت و السعر .

- **الامثلية في أهمية الخدمة :**و هي تعني مدى ملائمة موقع الخدمة لكي تؤدي وظيفتها على الوجه الأمثل الذي يجب أن تكون عليه .

- **اللامركزية في توزيع الخدمة** : وهي تحقق مفهوم عدالة توزيع مراكز الخدمات ، أي أن لا نركز على مواقع معينة و نهمل أخرى و بالتالي لا تكون الخدمة قاصرة على فئة من الناس دون الأخرى[2].

* اقترح سيلي **Seley 1981** أربعة مكونات لدراسة الخدمات تتماشى مع الاتجاهات الحديثة وهذه المكونات هي :

1- **الغرض** :هو اهتمام يحدد لماذا توجد الخدمة في مكان ما ، و الاهتمام بالغرض هو الاهتمام بالعلاقة الأساسية بين الخدمة و المجتمع ومشكلة الخدمة ليست مجرد خدمة فردية و لكنها خدمة بيئية اجتماعية و اقتصادية .

1- **البناء** : يوضح البناء الاهتمام بإدارة الخدمات ، و نظم البرامج الخدمية ، وشكل اللامركزية في توزيع مركز الخدمة .

2-**التقييم** : و هو من أهم المعايير في دراسة الخدمات العامة لأنه يركز على قياس الفعالية (تأثير الخدمات على الفرد) كما انه ذو أهمية كبيرة في تحسين وإعادة بناء الخدمة ، وفي قياس مدى الحاجة لخدمة جديدة . و يرتبط التقييم بالاستخدام الفعال و المؤثر للخدمة و العمل على تحسين معدلات الأداء للخدمة و بالتالي زيادة فعالية الخدمات.

3-**تحديد المواقع**: من الممكن الربط بين استهلاك الخدمة و خصائص المستهلكين ،معظم دراسات التقييم يبدو إنها تفترض فرض الخدمة المميزة مثل الجذب – الفعالية – إمكانية الوصول – الطريقة التي تقدم بها الخدمة يمكن أن تؤثر على الاستهلاك و تخلق أنماطا جديدة للحاجة[3] .

---

[1]- عوني عبد الهادي عثمان مشاقي . تحليل و تقييم توزيع الخدمات في محافظة نابلس . رسالة ماجستير منشورة . جامعة النجاح فلسطين. 2008

[2]- مصطفى محمد البغدادي. دراسة منهجية في علاقة علم الجغرافيا بالخدمات. حولية كلية البنات بجامعة عين شمس . العدد 17 . القسم الادبي 1994 . ص : 272

[3] - مصطفى محمد البغدادي . المرجع نفسه. ص : 274 و 275

1 - استمارة البلديات الحضرية

حدود الدراسة

1- الحدود المكانية

تحددت الحدود المكانية للدراسة على مراكز بلديات حضرية ، الاختيار كان انتقائيا لما تمثله من الوجهة البشرية و الاقتصادية الاجتماعية و بالخصوص الجانب الوظيفي لهذه التجمعات باعتبار أن بلدية عين الكبيرة مركزا للتوازن في الجهة الشرقية من الإقليم و بوقاعة في الجهة الغربية منه و يشكلان جانب من التجانس في الديناميكية ، أما عموشة فتقع في المنطقة التلية عرفت ديناميكية بشرية و اقتصادية مهمة أثناء و بعد التدهور الأمني من خلال تسارع التعمير بها أما قنزات كونها بلدية جبلية شبه حضرية عرفت نقيض الحالة حيث التراجع و التقهقر الإقليمي و الهجرة المتنامية للسكان ، فهذه العينة من البلديات نراها جد معبرة عن الموضوع المدروس من خلال تناول الديناميكية و التراجع الإقليمي .

الاختيار الذي وقع على المراكز الريفية شمل بلدية بابور و ايت نوال مزادة في اقصى الشمال و في الاطار الجبلي بأتم معنى الكلمة ، اخرى تلية شملت بلدية بوفروج (حمام قرقور) و اولاد عدوان القريبة من مدينة عين الكبيرة و التابعة اليها اداريا .

2- الحدود الزمانية

امتدت الحدود الزمانية للدراسة ما بين شهر فيفري إلى غاية شهر ماي 2012 ،كانت هناك صعوبات جمة في جمع الاستمارات الموزعة على التلاميذ مما أجبرنا في العديد من المرات على السحب ثانية و إعادة توزيعها مع تسجيل امتناع لدى العديد من المستجوبين و تذمر العديد منهم على انها تدخلات في شؤون شخصية و ان هذا العمل يخدم جهات غير بحثية مما امدنا بقراءة بعض الخصوصيات الثقافية السياسية و الاجتماعية فيها من الدينامية ما يرتقي بالمجال و من التراجع ما يتجه به الى الركود ، و تخلل أثناء الفترة كذلك فرص إجراء مقابلات عديدة مع الفاعلين و المستجوبين للوقوف على الديناميكية و التراجع على مستوى الإقليم مما شجعنا أكثر على العمل و تثبيت قناعتنا في اختيار عينة البلديات المدروسة .

3- الحدود البشرية

اعتمدت الدراسة على استمارة تم تصميمها من خلال الدراسات السابقة ونماذج عدة خبرات تناولت مواضيع و دراسات أكاديمية جامعية تمد بالصلة إلى الموضوع المدروس ، بعد تنقيحها و مناقشتها في العديد من المرات مع مدير البحث حتى تكون مؤدية ووظيفية و بالخصوص أكثر استجابة للموضوع قيد الدراسة ، وقد وزعت 80 استمارة على التلاميذ تم استرجاع من 50 الى 81 كما هو موضح ادناه ، فقط كل مرة يتم التنقل قصد تكملة النقص في العدد ، وكانت حتى هناك بعض الأسئلة المفتوحة التي تترك الحرية للمستجوب في أن يعبر عن أية ملاحظة يراها مناسبة كان لنا طموح في ان تكون الاستمارة معبرة كما و نوعا حتى تستجيب لمحددات البحث لكن مواقف السكان و البعض من الفاعلين حال دون ذلك غير ان هذا لا ينفي قيام دراسة ميدانية .

4- عناصر الاستمارة :

4-1 البلديات الحضرية

1- البيانات الشخصية لعينة البحث

2- خصاص المسكن

3- كفاءة الولوج و الوصول الى الخدمات الصحية

4- كفاءة الوصول و النيل من الخدمات التعليمية

4 – 2 البلديات الريفية

1- معلومات عامة عن المستجوب

2- خصائص المسكن

3- الاصل الجغرافي و الحراك السكاني

4- الوضع المعيشي و الحالة الاقتصادية في المرحلة الامنية المتدهورة

5- بيانات خاصة بالخدمات التعليمية

6- معلومات خاصة بالخدمات الصحية و التسوق

2- تحليل و مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

أولا: البيانات الشخصية لعينة البحث

1. العمر

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
العمر	29 – 20	2	2.4						
	39 – 30	11	13.5	15	25	10	20	10	18.1
	49 – 40	59	72.8	30	50	30	60	30	54.5
	أكثر من 50	9	11.1	15	25	10	20	15	27.2
	المجموع	**81**	**100**	**60**	**100**	**50**	**100**	**55**	**100**

من خلال العينة العشوائية التي تم اعتمادها في استمارة البحث ورغم الفروق الكمية في عدد الاستمارات النهائية المحصل عليها من التجمعات المعنية بالدراسة و المسح الميداني قصد الوقوف على موازنة الفروق المكانية بينها ، أتت نتائج التفريغ حسب مؤشر العمر على أن أغلبية السكان ممثلين في الأعمار المحصورة بين 40- 49 سنة من 50 % ببوقاعة و 54.5 % بقنزات إلى 60 % بمدينة عموشة و أعلى نسبة بمدينة عين الكبيرة 72.8 % ، ثم فئات الأعمار المحصورة بين 30-39 سنة و بنسب متفاوتة كما توضحه معطيات الجدول أعلاه ، الفئات العمرية ما بين 20 – 29 ممثلة ب 2.4 % و بمدينة عين الكبيرة فقط ، كما ا ن آخر مجموعة ممثلة بتمايز ما بين 11.1 % بعين الكبيرة إلى 27.2 % بقنزات .

إذن نسبة ا لكهول (40- 49 سنة)هي الغالبة والمسيطرة من حيث التمثيل على فئات أعمار عينة البحث مما يعني أن مجتمع البحث و الدراسة لا يزال فتيا و حيويا .

1 - مكان ميلاد الأب

نتائج الاستمارة و الدراسة الميدانية أبدت من خلال مؤشر الأصل الجغرافي للسكان أن أغلبية سكان عينة البحث هم من البلديات أصلا و بنسب تتجاوز 50 % ، فرغم التحولات و الحراك السكاني في الفترة الأمنية حافظت جل البلديات و الحضرية منها على سكانها ، فقط تشذ عن الوضعية مدينة عموشة إذ يمثل فيها السكان من خارج البلدية (الهجرة) 60% لم عرفته من تدفقات في الفترة الأمنية العويصة لأنها ذات جوار جغرافي للبلديات الجبلية المتأزمة امنيا الواد البارد ، تيزي نبشار ، بابور ، سرج الغول ....الخ .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
مكان الإقامة	في نفس البلدية	**51**	**69.9**	**40**	**66.6**	**20**	**40**	**40**	**72.7**
	خارج البلدية	**30**	**37**	**20**	**33.3**	**30**	**60**	**15**	**27.2**

من حيث الأهمية في توزيع نسب السكان نجد 72.7 % بمدينة قنزات من نفس البلدية ، المجتمعات المحلية في القبائل الصغرى معروفة اجتماعيا و ثقافيا بأنها مغلقة و مفتوحة فقط إلى اقرب المجموعات الأثنية ، كما أن الاستقرار حافظ على هذه النسبة ، ثم تتقارب كل من مدينة عين الكبيرة و بوقاعة بنسب على الترتيب 69.9 و 66.6 % .

2 - عدد أفراد الأسرة

من خلال العينة البحثية و نتائج الجدول أدناه يمكن القول أن التجمعات الحضرية بإقليم البحث ديموغرافيا لا تزال ريفية من حيث التركيبة الأسرية ، إذ الأسرة الممتدة و ارتفاع نسبة الخصوبة ماثلة وبقوة فالحضرية كقيمة لها إسقاطات سكانية غير ممثلة بهذه التجمعات كما هو موضح في الجدول أدناه .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
عدد الأفراد	1 -3	**10**	**12.3**	**4**	**6.6**	**10**	**20**	**15**	**27.2**
	4 -7	**61**	**75.3**	**36**	**60**	**30**	**60**	**20**	**36.3**
	8 +	**10**	**12.3**	**20**	**33.3**	**10**	**20**	**20**	**36.3**

- الأسر المكونة من 4-7 أفراد هي الغالبة في التمثيل 75.3 % بمدينة عين الكبيرة و 60 % في كل من بوقاعة و عموشة و بأقل نسبة بقنزات 36.3 % هي الأخرى و نفس النسبة تشكل خصوصية بحثية إذ يتجاوز عدد الأسر فيها المشكلة من 8 أفراد كل مدن عينة البحث .

- الأسر المنظمة سكانيا و النووية لا يزال تمثيلها ضعيفا فهي في تطور و تشكل اكبر نسبة بقنزات 27.2 % و 20 % بعموشة ،12.3 % بمدينة عين الكبيرة و اضعف نسبة ببوقاعة 6.6 %

4. المستوى التعليمي لرب الأسرة

من خلال الجدول يلاحظ أن نسبة الأمية منخفضة بأغلب المدن المدروسة عموما ، منعدمة بعموشة و تتراوح بين 2.4 % بعين الكبيرة و 25.4 % بقنزات ، أما المستوى التعليمي الغالب بالتجمعات فيتأرجح بين الابتدائي و المتوسط كما هو موضح أدناه :

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
المستوى التعليمي لرب الأسرة	أمي	**2**	**2.4**	**3**	**5**			**14**	**25.4**
	ابتدائي	**21**	**25.9**	**11**	**18.3**	**15**	**30**	**20**	**36.3**
	متوسط	**22**	**27.1**	**21**	**35**	**18**	**36**	**18**	**32.7**
	ثانوي	**22**	**27.1**	**20**	**33.3**	**8**	**16**	**2**	**3.6**
	جامعي	**14**	**17.2**	**5**	**8.3**	**9**	**18**	**1**	**1.8**

- من حيث التعليم الجامعي يلاحظ ارتفاع في مستوى تعليم رب الأسرة بمدينة عين الكبيرة 17.2% و 18 % بعموشة و بنسبة اقل بمدينة بوقاعة 8.3 % مع تدني واضح ب قنزات 1.8 ليس من وجهة القلة إنما من خلال أن اغلب المتعلمين من المستوى العالي يهاجرون و يستقرون خارج المدينة .
- تراتب و توزيع نسبي جد هام من خلال التقارب و تقلص الفروق التعليمية بين التجمعات ما عدا مدينة قنزات التي تعرف تراجع في نسب المتعلمين من المستوى الثانوي و الجامعي ، فالإقليم به موارد بشرية معتبرة .

5- مهنة رب الأسرة

توضح نتائج الجدول أدناه ارتفاع نسبة البطالة لدى أفراد العينة 25.4%بقنزات الجبلية التي لا توفر القدر المناسب من النشاط وبنسبة أهم كذلك في عموشة 14 % و عين الكبيرة 9.8 % و بنسبة اقل بوقاعة 1.6 % رغم أنها غير معبرة عن الواقع أما من حيث التوزيع العام فنجد أن هناك تركز وظيفي واضح في القطاع العمومي و الخصوص في مدينتي الإقليم عين الكبيرة 43.2 و بوقاعة 38.3 % و أعلى نسبة مسجلة بعموشة 50 % و أدناها في قنزات 25.4 % .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**
مهنة رب الأسرة	الزراعة							5	**9**
	التجارة	**3**	**3.7**	**7**	**11.6**			**2**	**3.6**
	موظف في الحكومة (ق. عام)	**35**	**43.2**	**23**	**38.3**	**25**	**50**	**14**	**25.4**
	فني، حرفي	**3**	**3.7**					**3**	**5.4**
	عامل	**9**	**11.1**	**10**	**16.6**	**4**	**8**		
	موظف في القطاع الخاص	**4**	**4.9**	**4**	**6.6**	**4**	**8**	**3**	**5.4**
	عمل حر	**7**	**8.6**	**6**	**10**	**10**	**20**	**10**	**18.1**
	وظيفة عسكرية	**1**	**1.2**						
	متقاعد	**4**	**4.9**	**5**	**8.3**				
	لا يعمل	**8**	**9.8**	**1**	**1.6**	**7**	**14**	**14**	**25.4**
	أخرى(حدد)	**7**	**8.6**	**5**	**8.3**			**5**	**9**

هذه السيطرة تكشف أن الإقليم لا تزال الدولة توفر كل التغطية و الحماية لان الديناميكية الوظيفية الذاتية به محدودة ، بحيث لا يزال القطاع الخاص عاجزا عن المساهمة في خلق فرص الشغل 8 % فقط بعموشة و 6.6 بمدينة بوقاعة و 5.4 % بقنزات و اقل نسبة بمدينة عين الكبيرة ، التجارة من حيث المساهمة في قطاع الشغل لا تزال ضعيفة و الأهم مساهمة الأعمال الحرة في استيعاب الأيدي العاملة كما هو الحال بعموشة 20 % و قنزات 18.1 % .

6- متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة

من خلال فئات الدخل الأربعة نجد أن الأغلبية من السكان المعنيين بالاستمارة مداخيلهم محصورة بين : 18000 – 36000دج فهي على العموم متزنة و متحسنة ممكنة لإطار مقبول من الحياة في أساسياتها إذ على مستوى كل المدن المعنية هي الفئة من الدخول المرتفعة 40 %بعموشة و 36.3 % بقنزات في حين

تتقارب النسبة بمدينة بوقاعة 35 % و عين الكبيرة 34.5 % إذ الوظيف العمومي و القطاع العام يوفران جل مداخيل هذا المستوى كما هو موضح أدناه في الجدول .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة	- 12000 دج	6	7.4	4	6.6	10	20	5	9
	12000 - 18000دج	24	29.6	15	25	10	20	15	27.2
	18000 إلى 36000دج	28	34.5	21	35	20	40	20	36.3
	+ 36000 دج	23	28.3	20	33.3	10	20	15	27.2

كما يعد المستوى الأخير + 36000 دج هاما من حيث التمثيل بالمدن المعنية و الذي يشير إلى تحسن المداخيل و منه توفير فرص و إمكانيات الارتقاء بالمستوى المعيشي ، ومن جانب آخر فرغم هذا التوزيع المستوى الأول و الثاني يكشفان عن واقع مزري و تراجع معيشي لنسبة هامة من السكان إذ هي عند حدود الفقر إن لم نقل فيه خاصة بمدينة عين الكبيرة و قنزات .

7 - علاقة الزوجة بقوة العمل:

مشاركة المرأة لا تزال ضعيفة في سوق العمل رغم أننا في حضور مجتمعات حضرية هذه الأخيرة التي لا تزال حبيسة التقاليد و النظرة الضيقة في إشراك و إسهام المرأة مما يشكل عائقا في التنمية المحلية ، مدينة بوقاعة و عين الكبيرة مهمة من حيث النسبة الإقليمية على الترتيب 20 % و 14.8 % أما عموشة و قنزات فالنسب متدنية و محدودة 4 و 9 % فالديناميكية البشرية بهما مرهونة بمدى إشراك المرأة خاصة في بعض القطاعات كالصحة و التعليم و الإدارة .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
علاقة الزوجة بقوة العمل	تعمل	12	14.8	12	20	2	4	5	9
	لا تعمل	69	85.1	48	80	48	96	50	90.9

معدل الإعالة و البطالة المرتفعين بجل بلديات الإقليم يجعل من إشراك المرأة أكثر من ضرورة لتوفير تنمية تقوم على التوازنات في النوع و التي تقوم على التكامل .

8- عدد العاملين في الأسرة

بمجتمع البحث عل مستوى المدن المنتقاة و لخصوصيات اقتصادية اجتماعية لا تزال مؤثرة و تدير الإعالة و مستوى الانفتاح المجتمعي إلى باقي العوامل مجتمعة جعلت أن رب الأسرة هو الذي يمثل اغلب نسبة من حيث توفير الدخل على مستوى الأسر رغم أن فئات الأعمار 40- 49 سنة هي المسيطرة في عينة البحث .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
عدد العاملين	الأب فقط	45	55.5	38	63.3	33	66	25	45.4
	الأب و الأم	22	27.1	10	16.6	7	14	4	7.2
	الأولاد	14	17.2	12	20	10	20	26	47.2

- النسبة جد مرتفعة بمدينة عموشة 66 % و بوقاعة 63.3 % ثم عين الكبيرة 55.5 % ، أما من حيث التعاون بين الزوجين فعين الكبيرة تمثل تفوق نسبي 27.1 % تليها بوقاعة 16.6 % و عموشة 14 % أما

مدينة قنزات فالمجتمع لا يزال محافظا ولا تساهم المرأة إلا بقدر ضئيل جدا و في الغالب فهي من خارج المدينة جغرافيا .

- مشاركة الأبناء جد مميزة بقنزات 47.2 % و اتجاه الأسر إلى الاعتماد أكثر على الأيدي العاملة المهاجرة بالخارج أو داخليا بباقي ولايات القطر ثم تضعف النسبة بباقي المدن متراوحة بين 17.2 % بعين الكبيرة إلى 20 % في كل من بوقاعة و عموشة .

9- متوسط الإنفاق الشهري للأسرة

متوسط الإنفاق بالمدن المعنية يكاد يكون محصورا في المستوى الثاني و الثالث ، فالنسب متقاربة بينها كما هو موضح في الجدول أدناه ، سكان المدن يعانون من الفقر الحضري فالمستوى اقل من 18000 دج يمثل شريحة مناسبة من مدينة بوقاعة 21.6 % و 14.8 % بمدينة عين الكبيرة ، قنزات 12.7 % وبنسبة اقل بمدينة عموشة 4 % .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
متوسط الإنفاق	اقل من 18000 دج	**12**	**14.8**	**13**	**21.6**	**2**	**4**	**7**	**12.7**
	20000 - 25000 دج	**27**	**33.3**	**14**	**23.3**	**20**	**40**	**25**	**45.4**
	25000 - 35000 دج	**23**	**28.3**	**18**	**30**	**18**	**36**	**17**	**30.9**
	+ 35000 دج	**19**	**23.4**	**15**	**25**	**10**	**20**	**6**	**10.9**

- الإنفاق الأسري أزيد من 35000 دج جد هام بمدينة بوقاعة 25 % ثم 23.4 بعين الكبيرة ، وعموشة 20 % باعتبارها مدن موفرة للشغل و الدخل كونها مراكز نمو (بغض النظر عن عموشة)، أما قنزات فالنسبة اقل 10.9 فهي من المدن المتوسطة الإنفاق لتميزها بضعف المداخيل .

ثانيا: خصائص المسكن

1. طبيعة المسكن

السكنات الفردية المستقلة هي المسيطرة على مستوى مدن إقليم البحث المختارة تمثل نسبة 66 % عموشة و 81.8 % بقنزات و بأهمية اقل بمدينة عين الكبيرة 56.7 % ، اضعف نسبة ببوقاعة 45 % ليحل محلها السكن الجماعي وهو من خصوصيات المدن التي تعرف نقصا في الوعاء العقاري .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
طبيعة المسكن	مستقل	**46**	**56.7**	**27**	**45**	**33**	**66**	**45**	**81.8**
	طوابق	**35**	**43.2**	**33**	**55**	**17**	**34**	**10**	**18.1**

التوزيع النسبي يكشف عن أهمية الاستقرار السكاني من خلال استقلالهم و مساهمتهم في انجاز السكن و تملكهم له ، فهذا ما يعبر عن الديناميكية السكنية و الحراك التغيري للسكان بهذه المدن .

2 - عدد طوابق المسكن:

تتميز المساكن بمدن البحث بسيطرة السكنات الفردية و جلها عبارة عن طابق ارضي على غرار مدينة عين الكبيرة ب 35.8% بوقاعة 23.3% و قنزات ب 45.4 % ثم مدينة عموشة ب 20 % ، إلى جانب هذا فالمدن المبحوثة تمتاز كذلك بتوسع راسي من خلال أن السكنات ذات الطابق الأرضي +1 و +2 تعد معتبرة ، وهي من التحصيصات السكنية الفردية لامتصاص العجز السكني .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
عدد الطوابق	طابق ارضي	29	35.8	14	23.3	10	20	25	45.4
	طابق ارضي + 1	20	24.6	15	25	16	32	15	27.2
	طابق ارضي + 2	18	22.2	4	6.6	7	14	15	27.2
	عمارة	14	17.2	27	45	17	34	-	

العمارات تميز بالخصوص بوقاعة ب 45 % ثم عموشة 34 % وعين الكبيرة 17.2 % أما قنزات فلا تعرف أية نسبة تذكر بالنسبة للسكان الممسوحين .

3 - عدد غرف المنزل

تتميز المساكن بعينة البحث بالوفرة الكمية لعدد الغرف من فئات ثلاث و أربع غرف فهي المسيطرة على باقي الفئات ، تمثل نسبة 56.7 % بعين الكبيرة و 40% بمدينة عموشة ونسبة قريبة منها بمدينة بوقاعة 38.3 % أما قنزات فتمثل الفئة 23.6 % .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
عدد الغرف	F2	20	24.6	19	31.6	5	10	15	27.2
	F4–F3	46	56.7	23	38.3	20	40	13	23.6
	F5	5	6.1	10	16.6	15	30	12	21.8
	أكثر من 5 غرف	10	12.3	9	15	10	20	15	27.2

الفئتين الأخيرتين تنفرد بنسبهما قنزات 21.8 و 27.2 % كما هو موضح في الجدول أعلاه و بنسب اقل بباقي المدن .

4- مادة بناء المسكن

من حيث طبيعة مواد البناء المساكن نجد أنها جيدة وصحية من خلال أن اغلبها مبني من الأجور و الاسمنت ومن الحجر و الاسمنت حيث تصل النسبة إلى 60 % بقنزات و 40 % بعموشة للتراجع النسبة تدريجيا ببوقاعة 30.8 ثم 27.1 % بمدينة عين الكبيرة .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
مادة بناء المسكن	حجر ومواد محلية	4	4.9	7	11.6	8	16	9	16.3
	طوب واسمنت	24	29.6	13	21.6	10	20	3	5.4
	اسمنت وأجور	31	38.2	16	26.6	12	24	10	18.8
	حجر و اسمنت	22	27.1	25	30.8	20	40	33	60

هذا التوزيع يسمح لنا باستقراء الإطار المعيشي العام المناسب للسكان من حيث نوعية السكن من خلال مؤشر مادة البناء ، لان نسبة السكنات من المواد المحلية أي النوع الأول ضعيفة 4.9 % بعين الكبيرة و هي في أحسن الأوضاع ، لتبرز هشاشة السكن أكثر بقنزات 16.3% و عموشة 16 % و بوقاعة 11.6 % .

5- ملكية المسكن

من خلال عينة البحث على مستوى المدن المختارة يتضح من البيانات أن اغلب المساكن مملوكة و عدد هام من السكان المبحوثين يشتركون و يتقاسمون المسكن مع العائلة ، فهذا يكشف نوع الاستقرار و أهمية التملك للمسك بهذه التجمعات إلى جانب انتشار طابع العائلة الممتدة بالاقليم و التي لا تزال تحفظ جوانب اجتماعية و حياتية تمكن الاستقرار و الانسجام و من جانب آخر فالحالة معبرة عن العجز الموجود في مجال السكن و يعد من الجوانب المؤثرة على إطار الحياة فبمدينة عين الكبيرة يمثل السكن المشترك 43.2%و 40 % بمدينة عموشة أما قنزات فالنسبة 60 % و اضعف نسبة بمدينة بوقاعة 25% .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
ملكية المسكن	إيجار	17	20.9	15	25	5	10	7	12.7
	ملك	29	35.8	30	50	25	50	15	27.2
	مشترك مع العائلة	35	43.2	15	25	20	40	33	60

نسبة السكن المؤجر مرتفع بعين الكبيرة 20.9 % و 25 % ببوقاعة من خلال وجود أيدي عاملة و إطارات من خارج هذه المدن تستعمل السكنات وفق هذا الاستعمال ، تضعف النسبة بعموشة إلى 10 % و قنزات 12.7 % لتراجع الجانب الوظيفي و الخدمي بها مما لا يستدعي ارتفاع من هذا النوع .

6 - ما هو تاريخ بناء المنزل

اغلب المساكن حديثة بعينة البحث عبر المدن المختارة إلا أن الفترة المحددة في الجدول أدناه متباينة حسب خصوصيات كل فئة و تجمع في مدينة عين الكبيرة الفترة الغالبة 1980 – 1990 ب 39.5% و بوقاعة الفترة 1990 – 2000 ب 31.6% أما عموشة فنسبة 30% متوازنة في الفترة الأولى 2000 – 2010 و 1980 – 1990 و قنزات في آخر فترة أي قبل 1980 ب 30.9% .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
تاريخ بناء المسكن	2000- 2010	8	9.8	8	13.3	15	30	10	18.1
	1990- 2000	11	13.5	19	31.6	8	16	7	12.7
	1980- 1990	32	39.5	15	25	15	30	12	21.8
	قبل 1980	20	24.6	6	10	5	10	17	30.9
	لا ادري (أو بدون إجابة)	10	12.3	12	20	7	14	9	16.3

باقي الفترات تتباين فيها النسب حسب الموضع الذي تم مسحه ، الأهم من هذه الفترات هو مدى علاقتها بالفترة الأمنية المتدهورة و تأثيراتها المجالية الاجتماعية و العمرانية عموما .

7 - تاريخ الانتقال و السكن في المنزل

يوجد تقارب مجالي بين المدن من حيث النسبة بين تاريخ انجاز السكنات و الفترة التي تم الانتقال و السكن فيها ، فهي معبرة عن صدق المبحوثين إذ نجد بقنزات اغلب السكان انتقلوا و سكنوا قبل 1980 وبنسبة 34.5 % و بأهمية في الفترة 1980 – 1990 ب 30.9 % أي أن الاستقرار كان قبل التحولات الأمنية ، اغلب المبحوثين في عين الكبيرة و بوقاعة وعموشة نسبهم محصورة في المرحلتين 1990 – 2000 و 1980 1990 كما توضحه معطيات الجدول أدناه .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
الانتقال و السكن	2010 -2000	16	19.7	16	26.6	12	24	10	18.8
	2000 - 1990	26	32	25	41.6	15	30	9	16.3
	1990 - 1980	25	30.8	10	16.6	11	22	17	30.9
	قبل 1990	14	17.2	9	15	12	24	19	34.5

هذه المراحل على علاقة وطيدة بالحراك و التدفقات السكانية و حركة التعمير المتسارعة بالاقليم و المدن المدروسة بعد التدهور الأمني .

8- ما أن تمت إضافة أو توسعة على المسكن خلال الخمس سنوات الأخيرة

اغلب السكان المبحوثين بالمدن المعنية كانت لهم تدخلات محدودة على السكن مشكلين بذلك ديناميكية سلبية في التطوير و التحسين لإطار الحياة فبعين الكبيرة فقط 27.1 % و بوقاعة 35 % قنزات 32.7 .% الظروف العامة لم تمكن السكان من إدخال إضافات على المسكن .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**
هل تمت أية إضافة أو توسعة على المسكن خلال الخمس سنوات الأخيرة	نعم	22	27.1	21	35	25	50	18	32.7
	لا	59	72.8	39	65	25	50	37	67.2

تبقى مدينة عموشة الوحيدة التي عرفت توازن من خلال تساو في نسبة التدخل من عدمه ب 50 % فهي التي تشكل منعطف الدينامية السكنية .

9 - المصدر الرئيسي الذي اعتمدت عليه لتمويل بناء المسكن

انطلاقا من معطيات الجدول أدناه نلاحظ ووجود تباين ملحوظ في مصادر تمويل السكن، مما هو عام أن اغلب الأشخاص و الحالات التي تم مسحها تعبر بكل المدن عن حالتين أساسيتين الاعتماد على الادخار بنسبة معتبرة بمدينة عين الكبيرة 55.5% و بوقاعة 35% و عموشة 36 % و 36.3 % بقنزات و تدخل هذه في ثقافة التدبير و العيش بالنسبة للحضريين ، الأهم من ذلك أن سكان هذه المدن لا تزال بعض القيم متجذرة في سلوكاتهم على غرار التعاون مع الأهل في إعالة الأسرة أو انجاز السكن .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
المصدر الرئيسي الذي اعتمدت عليه لتمويل بناء المسكن	بواسطة الادخار	45	55.5	21	35	18	36	20	36.3
	قرض من البنك	14	17.2	14	23.2			13	21.9
	مشروع إسكان			14	23.3	15	30	2	3.6
	التعاون مع الأهل	22	27.1	11	18.3	17	34	20	36.3

وتشير هذه الخصوصية على أن هذه المدن من حيث القيم و ثقافة الحضرية (الاستقلالية للفرد) لا تزال غير ماثلة بقوة ، نسجل أن نسبة 27.1 % من السكان بعين الكبيرة يتعاونون مع أسرهم وبأقل أهمية ببوقاعة 18.3 % أما التميز يبقى من خصوصيات التجمعات الواقعة في القبائل الصغرى رغم التحولات لا تزال نسبة معتبرة محافظة على قيم التعاون و التكافل حيث تم تسجيل نسبة 36.3 % بقنزات و 34 % بمدينة عموشة .

كما تمثل القروض البنكية آلية محبذة لدى الحضريين في تمويل السكن بنسبة 23.2 % ببوقاعة و 21.9 % بقنزات 17.2 بعين الكبيرة ، مع إحجام تام لسكان مدينة عموشة عن الإقراض من البنك .

ثالثا: كفاءة الخدمات الصحية

1- الجهات التي يلجا إليها السكان لطلب الرعاية الصحية

الوحدات الصحية الأكثر إقبالا و مقصدا من السكان بالمدن المعنية مستشفى القطاع الصحي في كل من عين الكبيرة و بوقاعة و عموشة حيث النسب تتجاوز 50 % ما عدا قنزات الشبه حضرية أين المقصد أساسا بالنسبة للسكان يكون نحو العيادات المتعددة الاختصاصات و بنسبة 45.4 % ، إلى جانب طلب الخدمة على المستوى المحلي يتم التوجه و الانتقال إلى المستشفى الجامعي بمقر الولاية بنسبة 11.1 % و 8 % بعموشة و 9 % بقنزات .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
ما الجهات التي تلجا إليها لطلب الرعاية الصحية	م .ا . جامعي (مدينة سطيف)	9	11.1			4	8	5	9
	مستشفى قطاع صحي	48	59.2	37	61.6	30	60	15	27.2
	العيادة المتعددة الاختصاصات	14	17.2	10	16.6	10	20	25	45.4
	عيادة خاصة	10	12.3	13	21.6	6	12	10	18.1

المدن المعنية لا تزال توفر الخدمة محليا و لا تزال تستقطب السكان المحليين رغم افتقارها إلى التخصصات ، في حدود التحول نحو خوصصة القطاع فالخدمة الصحية النوعية توجد على مستوى العيادات الخاصة و التي تجد هي الأخرى الإقبال المناسب 21.6 % ببوقاعة ،18.1 % بقنزات و 12 و 12.3 % في كل من عموشة و عين الكبيرة ، فهذه التدفقات تتم نحو الولاية أو الولايات المجاورة كون هذه المدن تفتقد إلى العيادات الخاصة .

2- الرضا على نوع الخدمة الصحية المقدمة

موقف السكان على الخدمة الصحية التي يتلقونها جيدة فالنتائج ايجابية فنسبة المجيبين بنعم تتجاوز 50 % باعتبار أنها مدن استفادت من الخدمات الصحية، الرضا كان بمدينة عين الكبيرة إلى حد 54.3 % و قنزات بفارق ضئيل ، و اقتراب النسبة بين بوقاعة 78.3 % و عموشة 70**% .**

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
هل أنت راض على نوع الخدمة الصحية المقدمة لك	نعم	44	54.3	47	78.3	35	70	30	54.5
	لا	37	45.6	13	21.6	15	30	25	45.4

3- وفرة الخدمات الصحية

أما من حيث نظر السكان إلى توفر الخدمة الصحية من عدمها فكانت الإجابات مطابقة لنسب وفرة الخدمة الصحية خصوصا و أن الطلب المقصود يتم نحو الخدمات الاستعجالية أو الفحص الطبي أي الخدمات الأولية .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
هل تعتقد أن الخدمات الصحية	متوفرة	51	62.9	45	75	35	70	28	50.9
	غير متوفرة	30	37	15	25	15	30	27	49

نسبة الوفرة جد هامة ببوقاعة 75 % ثم عموشة 70 % ثم و بنسبة ايجابية 62.9 بعين الكبيرة واخفض نسبة بمدينة قنزات الشبه حضرية ب 50.9 % .

4- وفرة أطباء الاختصاص

حسب المسح لهذه العينة تبين من المعطيات و ميدانيا أن كل الإقليم يعرفا عجزا في تأطير أطباء الاختصاص ، الحالة متفاقمة أكثر بالمدن الجبلية على غرار قنزات 92.7 % و بنسب غير بعيدة من خلال التعبير عن التأزم بالقطاع 70.3 % بعين الكبيرة و 60 % بعموشة ، أما بوقاعة فتطرح بها المشكلة بنسبة اخف وقعا من خلال تعبير 43.3 **%**بعدم وفرة أطباء الاختصاص عند الطلب أو الحاجة .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**
هل أطباء الاختصاص	متوفرين	**24**	**29.6**	**26**	**43.3**	**20**	**40**	**4**	**7.2**
	غير متوفرين	**57**	**70.3**	**34**	**56.6**	**30**	**60**	**51**	**92.7**

5-الاضطرار إلى الانتقال إلى مكان آخر للمعالجة

النقص الفادح يدفع السكان إلى التنقل لإشباع الحاجة مما يشكل تهديدات و ضغوط على المدن الإقليمية و الجهوية المقصودة.

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	المتغير	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**
هل تضطر إلى الانتقال إلى مكان آخر للمعالجة	نعم	**53**	**64.4**	**24**	**40**	**30**	**60**	**40**	**72.7**
	لا	**28**	**34.5**	**36**	**60**	**20**	**40**	**15**	**27.2**

يلاحظ أن التدفقات تكون بنسبة أهم بمدينة قنزات الجبلية 72.7 % ثم عين الكبيرة ب 64.4 % و عموشة ب 60 % ، فقط مدينة بوقاعة تنخفض بها النسبة إلى 40 % لوجود أطباء اختصاص على مستوى المدينة يلبون الطلب على الخدمة الصحة مجاليا .

6- مدى مواجهة الصعوبات في الوصول إلى العيادات أو المستشفيات بسبب بعد المسافة

يتفاوت تعبير أفراد العينة عن الشعور بالمصاعب التي تحول دون وصولهم في تحصيل الخدمة الصحية خاصة البعد المسافي بينهم و العيادات و المستشفيات و يعود ذلك إلى نوعية استخدام الأرض و طبيعة انتشار الخدمة هل هي بعيدة أو ذات جوار ممكن مكانيا ، فمثلا سكان مدينة عموشة و بنسبة 42 % و قنزات ب 41.8 % يواجهون مصاعب حقيقية و من بينها المسافة الغير ممكنة لنيل من الخدمة في الظروف الجيدة و بدرجة اقل من حيث عائق المسافة ب: عين الكبيرة ينظرون و بنسبة 30.8 % أنهم حقيقة يواجهون مشاكل ذات علاقة بالمسافة بين موقع السكن من الخدمة و بنسبة اضعف مدينة بوقاعة 23.3 % .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**
هل تواجه صعوبة في الوصول إلى العيادات أو المستشفيات بسبب بعد المسافة	نعم	**25**	**30.8**	**14**	**23.3**	**21**	**42**	**23**	**41.8**
	غالبا	**15**	**18.5**	**15**	**25**	**9**	**18**	**15**	**27.2**
	نادرا	**17**	**20.9**	**15**	**25**	**10**	**20**	**9**	**16.3**
	لا	**24**	**29.6**	**16**	**26.6**	**10**	**20**	**8**	**14.5**

أما العينة البحثية المعبرة عن واقع تأثير المسافة على تحصيل بعبارة غالبا أو نادرا فكانت جد متقاربة على مستوى كل مدينة و الأهم منها هو مدى تعبير السكان عن عدم معاناتهم من هذا العائق النسبة 29.6 %

عين الكبيرة و 26.6 % باعتبارها مراكز حضرية منذ 1974 و مخدومة بشكل جيد ، أما بقنزات و عموشة فالنسبة اقل .

7- توفر المواصلات العامة للذهاب من البيت إلى المستشفى

التعبير عن مدى توفر المواصلات العامة المتمثلة في النقل الحضري على مستوى هذه المدن تدل على وفرة الإمكانيات عموما خاصة ببوقاعة 75 % و 60 % بعموشة و 58 % بعين الكبيرة ، أما بقنزات فالنسبة المعبرة ب : لا تشكل 54.5 % ، كتعبير عن النقص المطروح و بحدة على مستوى التجمعات الجبلية .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
هل تتوفر مواصلات عامة للذهاب من البيت إلى المستشفى	نعم	47	58	45	75	30	60	25	45.4
	لا	34	41.9	15	25	20	40	30	54.5

8- استعمال السيارة الشخصية

بجانب المواصلات العامة ، السكان وفي حدود إمكاناتهم المتباينة من حيث المستوى المادي و امتلاك السيارة الشخصية من غيرها فحتى النقص الذي كان ملحوظا من حيث إسهام النقل العام و تسهيل الوصول إلى الخدمة نجد استعمال السيارة الشخصية يعوض النقص الحال يتعلق بعموشة 64 % و 56.3% بقنزات ، كما تبقى النسبة معتبرة و مدعمة لتنويع الوصول 61.6 % و 50.6 % بعين الكبيرة .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
هل تذهب إلى المستشفى بالسيارة الشخصية	نعم	41	50.6	37	61.6	32	64	31	56.3
	لا	40	49.3	23	38.3	18	36	24	43.6

9- استخدام أو طلب سيارة الإسعاف، كيف يتم تقيم خدمة الوصول

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
إذا كنت استخدمت أو طلبت سيارة الإسعاف سابقا كيف تقيم خدمة وصول سيارة الإسعاف	تصل بسرعة	25	30.8	20	33.3	19	38	14	25.4
	خلال الوقت	40	49.3	28	46.6	15	30	19	34.5
	تصل متأخرة	16	19.7	12	20	16	32	22	40

من حيث تقييم وصول سيارة الإسعاف بعد الطلب لعينة البحث على مستوى المدن نجد أن يوجد رضا و تقبل للسكان من خلال أن وصولها متحسن بمدينة عين الكبيرة إذ المعبرين عن التأخر فقط مجموعة لا تمثل سوى 19.7 % إلى جانب مدينة بوقاعة 20 % من المبحوثين يرون أنها تأتي متأخرة مما يعيق النيل من الخدمة الصحية ، النسبة ترتفع في المدن الحديثة النشأة و الجبلية ذات المصاعب على غرار عموشة 32 % و قنزات 40 % .

عموما يمكن الوصول إلى أن الخدمات و على رأسها الصحية بالمدن الحديثة النشأة و الواقعة في إطار جبلي أو منطقة متضرسة الوصولية و النفاذ ية بها أصعب إلى جانب أداء الخدمة و تقديمها على هذا المستوى لم يرقى إلى طموح السكان وهذا يتضح من خلال التعبير عن عدم الرضا و بنسب ملحوظة في حين أن الخدمة متحسنة و تؤدى في ظروف مقبولة و بحاجة إلى الارتقاء للرفع من مستوى إطار الحياة .

رابعا : كفاءة الخدمات التعليمية

1 - توفر المؤسسات تعليمية بالحي

اغلب السكان المبحوثين بالمدن المتناولة كعينة بوفرة المؤسسات التعليمية عن قرب مما يسمح بوجود الخدمة بالجوار و لغالبية السكان خاصة في الطور الأول و الثاني ، طبعا النسب تتباين حسب موقع السكن من نوع الخدمة كما هو موضح في الجدول من معطيات تم الإدلاء بها ، السكان المعبرين ب :لا يمثلون أعلى نسبة ب قنزات 36.3 % و 30 % بمدينة عموشة ثم بوقاعة 28.3 % و عين الكبيرة 22.2 % و الغالبية من هؤلاء التلاميذ يتنقلون من التجمعات الثانوية و المبعثرة من اجل التحصيل على الخدمة .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
هل تتوفر بالحي مؤسسات تعليمية؟	نعم	63	77.7	43	71.6	35	70	35	63.6
	لا	18	22.2	17	28.3	15	30	20	36.3

وجود هذه النسب معبر عن مستوى الاكتفاء و التوزيع الجيد المحقق على مستوى هذه المدن مع وجود فوارق مجاليه بين قنزات و عموشة و مستوى آخر بوقاعة و عين الكبيرة .

2 - في حالة الإجابة بنعم

يشهد المجال المبحوث بعيناته تنوع في الخدمة التعليمة غير أنها ليست بنفس المستوى الكمي و النوعي بهذه المدن خاصة ما يتعلق بالمستوى الثانوي فالأحياء التي كانت معنية بالدراسة الميدانية بينت وجود 14.2 % من السكان قريبين من الثانوية بعين الكبيرة و 14.2 % بعموشة ، مع غياب المستوى من الاستخدام الحضري بهذه الأحياء في كل من بوقاعة و قنزات .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
في حالة الإجابة بنعم هل هي؟	مؤسسة ابتدائية	20	31.7	23	53.4	10	28.5	15	42.8
	متوسطة	34	53.9	20	46.5	20	57.1	20	57.1
	ثانوية	9	14.2			5	14.2		
	المجيبين بنعم	63	100	43	100	35	100	35	100

بالنسبة للمستويين الابتدائي و المتوسط موجودين بالجوار و بنسب متمايزة مجاليا حسب موقع الحي و كثافته و تاريخ نشأته ، إلى جانب الأصل الجغرافي للسكان المبحوثين و مكان إقامتهم .

3 – مدى استفادة التلاميذ من النقل المدرسي

درجة و أهمية توزيع الخدمة التعليمية من حيث الاستخدام المكاني بالأحياء المدروسة ميدانيا هي المتحكمة في درجة استعمال النقل المدرسي إلى المؤسسات ، فمدينة عين الكبيرة و بوقاعة الحاجة إلى النقل غير ملحة حيث 79 % من المبحوثين يتنقلون بوسائلهم الخاصة أو أنها المؤسسة قريبة و لا تستدعي أي وسيلة تنقل نفس الوضع بمدينة بوقاعة 75 % ، إلى أن تضعف النسبة بمدينة عموشة و قنزات على الترتيب 54

% و 50.9 % حيث يوجد استاء شديد على الفاعلين من خلال عدم توفير الوسائل الممكنة لتحصيل الأبناء من الخدمة التعليمية في الظروف المقبولة و الجيدة .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
هل يستفيد التلاميذ من النقل المدرسي؟	نعم	17	20.9	15	25	23	46	27	49
	لا	64	79	45	75	27	54	28	50.9

4 – درجة أو مستوى الاكتفاء

التعبير عن الاكتفاء من وسائل النقل متمايزة حسب تصريح السكان الممسوحين من خلال أن أهم نسبة كانت بعموشة 86.9 % و قنزات 74 % رغم أنها من المدن الغير مخدومة من حيث النقل الحضري، كما كان التعبير بمدينة عين الكبيرة على الاكتفاء ب 58.8 % و 33.3 ببوقاعة ، الفارق مرده إلى موقع السكن وطريقة التنقل من المؤسسة التعليمية .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
في حالة الإجابة بنعم هل هي كافية؟	نعم	10	58.8	5	33.3	20	86.9	20	74
	لا	7	41.1	10	66.6	3	13	7	25.9

على مستوى هذه المدن و ميدانيا من خلال مقابلة البعض من السكان اتضح أن اغلبهم له ميل في التنقل مشيا إلى المؤسسات التعليمية ، كما أن الوسائل ملزمة بالتوقيت و المسار مما لا يخدم كل السكان .

5 – نوعية المواصلات المستعملة

تنوع وسائل المواصلات حسب النسب المعبر عنها بالأحياء التي كانت معنية بالاستمارات، 66.6 % من التلاميذ بعين الكبيرة يتنقلون إلى المؤسسات مشيا و 50 % ببوقاعة و 64 % بعموشة اخفض نسبة بقنزات 12.7 % ، فها كاشف عن وفرة المؤسسات بالجوار مما مكن سهولة التنقل .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
كيف ينتقل إلى مكان التعليم؟	سيارة شخصية	3	3.7	2	3.3				
	النقل الحضري	14	17.2	16	26.6	12	24	15	27.1
	حافلة النقل المدرسي	3	3.7	7	11.6	5	10	18	32.7
	مشيا على الأقدام	54	66.6	30	50	32	64	7	12.7
	مشيا على الاقدام+مواصلات عامة	7	8.6	5	8.3	1	2	15	27.2

أما السيارة الشخصية نسبة استعمالها يكاد لا يذكر و تقتصر فقط على بوقاعة 3.3 %و عين الكبيرة 3.7 % للحاجة الغير ملحة و الجوار الأقرب لهذه المؤسسات بالسكن ، استعمال وسائل النقل الخاصة بالنقل الحضري جد مهمة في انتقال التلاميذ إلى المؤسسات 27.1 % بقنزات و 26.6 ببوقاعة مثلا ، حافلات النقل المدرسي تساهم و بشكل اكبر في قنزات في جمع التلاميذ و تسهيل وصولهم إلى المؤسسات ب 32.7 % و 11.6 % و بأقل نسبة بالمدن حيث اغلب السكان مجاورين للمؤسسات بعموشة فقط 10 % و 3.7 % بعين الكبيرة .

6 - تقييم حالة الطرق الموجودة و المؤدية إلى الخدمات التعليمية

حالة الطرق تتأرجح بين الجيدة و المتوسطة حسب مستوى التهيئة الحضرية و نوعية الأشغال بالمدن المبحوثة ، فالطرق التي هي وضع ممتاز أي حديثة النشأة و وفق المحددات التقنية الإنشائية محدودة غير موجودة بقنزات نهائيا ، لا تمثل سوى 6.1 % بعين الكبيرة و 10 % بعموشة ، فقط مدينة بوقاعة جانب من طرقها مهيأة .

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
كيف تقيم حالة الطرق الموجودة في طريقك الى هذه الخدمات التعليمية	**ممتازة**	**5**	**6.1**	**10**	**16.6**	**5**	**10**		
	جيدة	**26**	**32**	**15**	**25**	**15**	**30**	**5**	**9**
	متوسطة	**45**	**55.5**	**25**	**41.6**	**26**	**52**	**25**	**45.4**
	رديئة	**5**	**6.1**	**10**	**16.6**	**4**	**8**	**25**	**45.4**

الطرق ذات الحالة الرديئة تمثل نسبة معبرة عن مستوى التدهور بقنزات 45.4 % توازي نسبة الطرق المتوسطة و هي فعلا معبرة عن مستوى التهيئة الحضرية المتدني إلى حد كبير في المناطق الجبلية، تتراجع النسبة إلى 16.6% ببوقاعة و 8 بعموشة و انخفاض النسبة بعين الكبيرة إلى 6.1 % .

عموما وحسب الجدول أعلاه ، يتضح جليا الفروق المجالية بين المدن و يعود ذلك أساسا إلى الفروق التنموية بينها ، لكنها غير مؤثرة و معيقة لوصل المتمدرسين و التحاقهم بالمؤسسات لكنها مؤشر كاشف عن دينامية غير فاعلة في الإقليم إن لم يتم تدعيم المدن الجبلية و الحديثة النشأة خصوصا قنزات و عموشة .

7- توزيع الخدمات التعليمية و نوعية الشعور (الأبناء)

الانتشار و التوزيع المكاني أو نوعية الاستخدام الحضري من المؤشرات الكاشفة عن الراحة النفسية لدى المخدومين أو طالبي الخدمة ، فمن خلال الجدول أدناه يمكن استقراء التوتر و التذمر للسكان من خلال أن فئات جد هامة غير مرتاحة من التوزيع الحالي خاصة في المدن الجبلية 42 %بعموشة و 36.3 %بقنزات

المتغير	البلديات	عين الكبيرة		بوقاعة		عموشة		قنزات	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
هل تشعر أن الخدمات التعليمية التي يحتاج إليها الأبناء يوميا موزعة بشكل	موزعة جيدا	**26**	**32**	**20**	**33.3**	**14**	**28**	**10**	**18.1**
	موزعة نسبيا	**44**	**54.3**	**25**	**41.6**	**15**	**30**	**25**	**45.4**
	ليست بشكل جيد	**11**	**13.5**	**15**	**25**	**21**	**42**	**20**	**36.3**

أما من خلال التوزيع الجيد و النسب المعبر عنها مناسبة ببوقاعة 33.3 %و عين الكبيرة 2 .28 %بعموشة ، متناقصة بقنزات 18.1 % .،أما اللذين عبروا عن موقف متذبذب فيمثلون نسب تلفت الانتباه كما هو موضح أعلاه .

خلاصة نتائج الاستمارة الخاصة بالبلديات الحضرية

الدراسة الميدانية و نوعية الاسئلة الموجهة بهذه الاستمارة الى جانب الانتقاء و التمييز لعينة مجتمع البحث مكنتنا من تأكيد جوانب مهمة من فرضيات البحث و التأكد كذلك من احقية الاشكالية من خلال مطابقتها للمعطيات ، و النتائج و المواقف المعبر عنها من طرف الاشخاص المبحوثين .

من خلال التركيز على العنصرين الاخيرين و اللذين لهما علاقة وطيدة بالتنمية المحلية من خلال كفاءة الوصول و الولوج للخدمات الصحية و التعليمية فالنتائج اتت مؤكدة التباين في التوزيع المكاني للخدمات جغرافيا مما يوقع اقليميا تراتب غير مرغوب فيه بعيد عن تحقيق التوازن و الانسجام و لما لا الاقتراب من ارساء عدالة اقليمية وكفاءة مجالية متقاربة بين التجمعات المدروسة فبلدية عين الكبيرة وبوقاعة في مستوى باعتبارهما مراكز حضرية ادارية و اقتصادية (مراكز نمو وتوازن بالاقليم) كان لها بالغ التحصيل ومنه تحسين الظروف المؤدية الى تقريب الخدمة من السكان و بطرق جد متميزة بالمقارنة مع تجمعات حضرية و شبه حضرية عند اقدام الجبال كبلدية عموشة او جبلية على غرار بلدية قنزات حيث تعرف شبه فقر في الخدمات اما طرق و سبل النيل من الخدمة ففي اغلب الوقت تكون مكلفة من جميع النواحي الى جانب الضغط الذي تعرفه من خلال التدفقات من المراكز المجاورة و التي تتجه في مسار معاكس في تحسين اداء الخدمة .

المصاعب و الاكراهات التي تشهدها التجمعات في المناطق الجبلية قائمة اساسا من التغيب و الاستخفاف بعامل التشخيص للمعوقات و النقائص و سلم الاولويات في مجال التنمية مع الاخذ بعين الاعتبار بان تنمية المراكز الحضرية و مراكز النمو و التوازن بالخصوص يتأتى من خلال نقل التنمية الى الجهات الجبلية الفقيرة و المتدنية الخدمة للوصول الى حلول عملية مدروسة لان معالجة مشاكل هذه التجمعات يكون بالتوجه الى الظهير الفقير و المعاق و المهمش تنمويا .

الدراسة الميدانية اكدت لنا مرجعية و خلفيات التباين الخدمي بالاقليم و كشفت لنا مستويات التباين بين هذه المراكز كواجهة للإقليم ككل ،كما انها بينت لنا ان المدن ذات الوزن الاقليمي هي الاخرى الاداء فيها متجه الى التراجع من خلال ابداء العديد من السكان على التذمر سواء من حيث الكم او الكيف بالنسبة للخدمة او من جانب العناصر المؤطرة للسكان في التحصيل الخدمي و الذي يدفع بالسكان الى الخارج مما يجعل حتى هذه البلديات الحضرية المتميزة خدميا تابعة ومخدومة من الخارج مما لا يؤهل الاطار الحياتي المرغوب فيه .

2 - استمارة البلديات الريفية

أولا: معلومات عامة عن المستجوب

1 - العمر:

افراد العينة الممسوحة على مستوى البلديات المعنية اغلبيتهم محصورة في فئات الاعمار التي + عن 50 سنة ثم 40-49 سنة في المستوى الثاني ثم فئات الاعمار30-39 سنة الممثلة بنسب ضعيفة ، اما فئات الاعمار ما بين 20 – 29 لم تكن ممثلة اطلاقا حسب عشوائية الاخيار الذي اعتمد في البحث ، هذا التوزيع يخدم و بكيفية جيدة الجوانب المرجوة و المتطلع اليها من هذا البحث .

المتغير	البلديات	ايت نوال مزادة		الواد البارد		أولاد عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
العمر	20 – 29								
	30 – 39	1	1.6	10	18.1	10	18.1	8	14
	40 – 49	25	40.9	25	45.4	20	36.3	24	42.1
	أكثر من 50	35	57.3	20	36.3	25	45.4	25	43.8
	المجموع	61	100	55	100	55	100	57	100

2 - مكان ميلاد الأب

الاصل الجغرافي جد مهم في مثل هذه الدراسات حيث يسمح لنا بمعرفة نوعية الحراك السكاني على مستوى البلديات و تأثيراته السوسيو اقتصادية و العلاقة الموجودة بين الانسان و المجال ،من فحص النتائج يتبين لنا ان اغلبية السكان الممسوحين من البلديات حسب المؤشر الحيوي الخاص بمكان ميلاد الاب ، الملاحظ ان البلديات الجبلية النسبة بها جد مرتفعة لقلة الحراك نحوها الا في حدود الحاجة الماسة فمثلا ايت نوال مزادة السكان من نفس البلدية مثلوا نسبة 67.2 % بنفس المستوى مع اولاد عدوان التلية اما الواد البارد فكانت النسبة اهم 72.7 % في حين نان بلدية بوفروج متقاربة في النسب لشدة الحراك بها خاصة طبيعة النشاط الذي تتميز به و الذي يجتذب السكان من خارج المجال .

المتغير	البلديات	ا. ن. مزادة		و. البارد		أ .عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
مكان الإقامة	في نفس البلدية	41	67.2	40	72.7	37	67.2	30	52.6
	خارج البلدية	20	32.7	15	27.2	18	32.7	27	47.3

3 - عدد أفراد العائلة

يلاحظ من بيانات الجدول ادناه ان البلديات الريفية لا تزال تشهد انتشار واسع للعائلة الممتدة و الذي يعقد من مؤشر الاعالة بها في ظل البطالة الحادة و التقلص الذي تعرفه خصوصا البلديات الجبلية ، ببلدية ايت نوال مزادة عدد افراد العائلات + 8 افراد نسبتهم 57.3 %و بالواد البارد 45.5 %، ثم تتراجع النسبة من حيث الاهمية بالبلديات التلية الاقرب الى التنظيم و السياسة السكانية .

المتغير	البلديات	ا ن مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
عدد الأفراد	1 -3	1	1.6			8	14.5	11	19.2
	4 -7	25	40.9	30	54.5	28	50.9	26	45.6
	+8	35	57.3	25	45.5	19	34.5	20	35

الملاحظ ان العديد من الممسوحين بالمجال المبحوث عدد الافراد من الفئة الثانية 4-7 افراد هي الاقرب في التمثيل و التوازن بين البلديات محصورة بين 40.9 %بايت نوال مزادة و 54.5 %بالواد البارد .

اما الفئة الاولى فالنتائج اتت بدون تمثيل بالواد البارد الريفية الجبلية و بأضعف نسبة من حيث الخصوصية الطبيعية الاقتصادية الاجتماعية 1.9 %ايت نوال مزادة ، الاهم هو بروز تمثيل هذه الفئة بالبلديات التلية الاقرب الى العائلة النووية و المنتظمة من حيث الانجاب 19.2% ببوفروج و 14.5 بأولاد عدوان .

4 - الحالة التعليمية للأب

يتباين المستوى التعليمي لرب الاسرة مجاليا بين البلديات الجبلية الاقل و الاضعف من حيث المستوى و التحصيل التعليمي من البلديات التلية فنسبة الاميين جد مرتفعة بايت نوال مزادة 40.9 % ، و بنسبة متوازية في كل من الواد البارد و اولاد عدوان 27.2 % لتتراجع النسبة ببوفروج الى 8.7 % .

المتغير	البلديات	ا. ن. مزادة		و. البارد		ا. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
الحالة التعليمية للأب	أمي	25	40.9	15	27.2	15	27.2	5	8.7
	ابتدائي	20	32.7	20	36.3	11	20	15	26.3
	متوسط	12	19.6	19	34.5	10	18.1	15	26.3
	ثانوي	4	6.5	1	1.8	10	18.1	15	26.3
	جامعي					9	16.3	5	8.7

المستوى التعليمي جد متقارب في المستويين الابتدائي و المتوسط كما يوضحه الجدول اعلاه ، ومن خلاله يمكن قراءة التراجع الحاصل في نوعية الموارد البشرية من وجهة التكوين و الاعداد الاضعف بالجهات الجبلية ، في المستويات العليا من التعليم الثانوي و الجامعي نلاحظ تفوق و ارتقاء بارز للبلديات التلية اولاد عدوان 18.1 % من التعليم الثانوي و 16.3 % من الجامعين ثم 26.3 % من المستوى الثانوي ببوفروج و 8.7 من السكان ذوي التعليم الجامعي الا ان تنعدم هذه المستويات تمثيلا بالواد البارد و ايت نوال مزادة .

5 - العمل / المهنة

بينت عملية المسح أن التركيبة الاقتصادية الاجتماعية للمبحوثين النسبة الغالبة منهم مهنيا يزاولون وظائف إدارية في القطاع العمومي في مختلف القطاعات 54.5 % بالواد البارد الجبلية و 72.7% بأولاد عدوان الواقعة في المنطقة التلية ، إلى أن تتراجع النسبة بوفروج إلى 40.3 % و أدناها بايت نوال مزادة 16.3 % التي تعرف تبعثرا في توزيع النشيطين كما يوضحه الجدول أدناه.

المتغير	البلديات	ا. ن مزادة		و. البارد		ا. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
العمل / المهنة	الزراعة	5	8.1	3	5.4	-		-	
	التجارة	15	24.5	-		-		-	
	موظف في الحكومة	10	16.3	30	54.5	40	72.7	23	40.3
	فني، حرفي	5	8.1	-		-		-	
	عامل	15	24.5	14	25.4	-		-	
	القطاع الخاص	-		3	5.4	9	16.3	8	14
	عمل حر	3	4.9	4	7.2	4	7.2	18	31.5
	وظيفة عسكرية	-		-		-		-	
	متقاعد	1	1.6	-		1	1.8	5	8.7
	لا يعمل	1	1.6	1	1.8	1	1.8	3	5.2
	أخرى (حدد)	6	9.8	-		-		-	

القطاع الخاص يشغل أعدادا محدودة من السكان بأهمية في المنطقة التلية حيث الاستثمار في مواد البناء أو المؤسسات الصغيرة منعا الحرفية بوفروج 31.5 % ، هذا التوزيع يسمح لنا باستقراء أن القطاع العام يبقى أهم قطاع مساهم في التشغيل ومستوعب للمشكلات الاقتصادية الاجتماعية بالاقليم .

6 - متوسط الدخل الشهري

تنعكس الطاقات و الوفورات الإقليمية بين البلديات الجبلية و الأخرى الواقعة في القسم التلي في تتباين مداخيل الأسر و منه المستوى المعيشي مما يدفع إلى تأزم الإقليم من الوجهة الاجتماعية الاقتصادية منها الفقر الريفي و هوة التراتب بين الفئات الاجتماعية مما يدفع إلى الهجرة ...ببلدية آيت نوال مزادة 62.2 % من المبحوثين مداخيلهم تقل عن 12000 دج أي دون الأجر القاعدي المحدد ب 18000 دج فهذا تعبير أن الأغلبية المطلقة دون عتبة خط الفقر المدقع ، نفس المستوى بنسبة 36.3 % بالواد البارد الجبلية كذلك ، لتتراجع النسبة تدريجيا بأولاد عدوان 27.2 % و 17.5 % ببلدية بوفروج .

المتغير	البلديات	ا. ن مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%		%
متوسط الدخل الشهري	- 12000 دج	38	62.2	20	36.3	15	27.2	10	17.5
	12000 - 18000 دج	10	16.3	20	36.3	19	34.5	14	24.5
	18000 – 36000 دج	5	8.1	10	18.1	20	36.3	19	33.3
	+ 36000 دج	8	13.1	5	9	1	1.8	14	24.5

في المستوى الثاني من الأجور من 12000 – 18000 دج البلديات التلية أولاد عدوان و بوفروج تسجل نسب معتبرة من إجمالي السكان المبحوثين مما يسمح لنا باستقراء ظاهرة الفقر من الوجهة الشمولية لكن فقط في حدود فروق مادية متقاربة أولاد عدوان 34.5 % و 36.3 الواد البارد ، 24.5 % بوفروج و 16.3 % بايت نوال مزادة ، الملفت هو التحسن في فارق التحصيل المادي في المستويين الأخيرين بالبلديات التلية على الجبلية مما يجعلها محل فقر عام و متعدي إلى كل المستويات تقريبا .

ثانيا: الخصائص السكنية

1- نوع السكن

يغلب طابع السكن الجماعي و الفردي بالبلديات الممسوحة مع تفوق طفيف لنوع على الآخر بنفس البلدية لطبيعة التجمع والتركيبة الثقافية الاجتماعية المتباينة إلى جانب التنمية السكنية المحلية حتى و إن كان هناك تجانس طبيعي بين مثلا الواد البارد 45.4 % من السكن الفردي و 18.1 % من السكن الجماعي في نفس الإطار الجبلي بايت نوال مزادة 47.5 % من السكان يسكنون جماعيا مع الأسرة الممتدة و 36 % فقط في سكنات مستقلة و فردية .

السكن الريفي الحديث النشأة منتشر أكثر بالواد البارد 36.3 % كان من خلال دعم الأسر للعودة و ببوفروج 24.5 % و بنسبة اقل بأولاد عدوان و آيت نوال مزادة من خلال ضعف الاستفادة من البرامج السكنية أو من خلال عدم تضررها من الأزمة الأمنية .

المتغير	البلديات	ا. ن مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
نوع السكن	فردي	22	36	25	45.4	25	45.4	14	24.5
	جماعي	29	47.5	10	18.1	15	27.2	29	50.8
	ريفي حديث	10	16.3	20	36.3	15	27.2	14	24.5

2 – موقع السكن في تجمع أم منطقة مشتتة

اغلب السكان في مناطق متجمعة مما يسهل لهم الولوج إلى الخدمات و النيل من في الظروف المقبولة، فحسب النسب المبينة في الجدول أدناه نجد فقط أنها مرتفعة بايت نوال مزادة40.9 % و الواد البارد 36.3 % لطبيعة البلديات الجبلية بالاقليم حيث يبقى السكان مرتبطين بتجمعاتهم و حراكهم يتم إلى الخارج أكثر متنقلين إلى التجمعات الثانوية و الرئيسية لإشباع حاجاتهم ،عكس البلديات التلية المتجمعة من حيث بناءها العمراني 72.7 % بأولاد عدوان و 75.4 **%** ببوفروج .

المتغير	البلديات	ا. مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
هل السكن في تجمع أم منطقة مشتتة	تجمع	36	59	35	63.6	40	72.7	43	75.4
	منطقة مشتتة	25	40.9	20	36.3	15	27.2	14	24.5

سيطرة التوزيع السكني في المنطقة المتجمعة يساهم بشكل أو آخر في الإخلال بالتوازنات المجالية على مستوى البلديات مما يفرغ المنطقة المبعثرة و يساهم في حراك سلبي بالاقليم و منه تنشا دينامية متراجعة

3 - المسكن الأصلي أم تمت توسعته و بناؤه

توسعة المسكن تكشف عن جانب من الرغبة في الاستقرار و البقاء مع الاتجاه إلى تحسين ظروف العيش بالمجال ، يتضح نوع من التوازن تقريبا على مستوى بلدية آيت نوال مزادة و بوفروج ، أما على مستوى الواد البارد و أولاد عدوان فالسكان في الغالب متمسكين بالمسكن الأصلي من دون أية إضافات أو توسعة بنسب متساوية 63.6% .

المتغير	البلديات	ا. ن مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
هل هو المسكن الأصلي أم تمت توسعته و بناؤه؟	أصلي	31	50.8	35	63.6	35	63.6	29	50.8
	تمت توسعته	30	49.1	20	36.3	20	36.3	28	49.1

توسعة المسكن الريفي قائمة بايت نوال مزادة و بوفروج بنفس النسبة 49.1 % مما يعني اتجاه السكان إلى التكيف و الانسجام مع المستجدات قصد الارتقاء بالوضع الاجتماعي و تحصيل مستوى من جودة الحياة .

4 - حالة السكن

تطغى الملكية الخاصة بمجال البحث بالنسبة للسكن بالبلديات الجبلية و التلية على السواء متجاوزة متوسط 70 % ، كما تأخذ ظاهرة الإيجار نسبة معتبرة في الوسط الريفي الناتج من العجز في السكن أو من خلال السكان المشتغلين بهذه البلديات و الذين يتجهون إلى كراء مساكن من مالكيها قصد الاستقرار.

المتغير	البلديات	ا. ن مزادة		و. البارد		ا. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
هل السكن؟	ملك	48	78.6	45	81.8	41	74.5	42	73.6
	إيجار	13	21.3	10	18.1	14	25.4	13	22.8

الإيجار يمثل 25.4 % بأولاد عون كأعلى نسبة و 18.1 % بالواد البارد الجبلية التي من المفروض تعرف اكتفاء ووفرة في السكن .

5- الاستفادة من إعانة لإنجاز مسكن

قلة واضحة من حيث المساعدات و الإعانات الممنوحة للسكان فتكاد تكون محدودة بالبلديات الجبلية 11.4 % من المستفيدين من المساعدات بايت نوال مزادة و أعلى نسبة سجلت بأولاد عدوان 41.8 % .

المتغير	البلديات	ا. ن مزادة		و. البارد		ا. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
هل استفدتم من إعانة لإنجاز مسكن	نعم	7	11.4	22	40	23	41.8	14	24.5
	لا	54	88.5	33	60	32	58.1	43	75.4

رغم النقص المسجل في الاستفادة إقليميا تبقى المجالات التلية الأوفر و الأقرب في النيل من البرامج السكنية و الإعانات مما يسمح بتكريس الفروق المجالية .

ثالثا: الأصل الجغرافي و الحراك السكاني

1- مدى توافق مكان الإقامة الحالي بمكان الميلاد

المعطيات معبرة عن الحراك السكاني من خلال أن الأصل الجغرافي للسكان غير مرتبط بمكان الإقامة ، حيث تعرف البلديات الجبلية حراكا سلبيا على غرار آيت نوال مزادة نسبة المجيبين ب لا : 65.5 % و الواد البارد 58.1 % ، أما البلديات التلية فكان التعبير بها ايجابي من خلال أن غالبية السكان محليين أصلا 58.1 بأولاد عدوان و 59.6 ببوفروج مما يوحي بأنها أكثر قابلية للاستقرار .

المتغير	البلديات	ا. ن مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
هل مكان الإقامة الحالي هو نفس مكان الميلاد؟	نعم	21	34.4	23	41.8	32	58.1	34	59.6
	لا	40	65.5	32	58.1	23	41.8	23	40.3

2- مكان الميلاد

أما إذا تم البحث في أصل الوافدين إلى هذه البلديات نجد انه متباين من بلدية إلى أخرى بالنسبة لايت نوال مزادة الوافدين من المنطقة المجاورة بنسبة 62.5 % كما استقطبت وافدين من المدن بنسبة 12.5 ومن القرى المجاورة للمقر الرئيسي نسبة 25 % و الواد البارد 53.1 % من الجهة و 46.8 من المدينة وتخص الحركة الأيدي العاملة أو نسبة ضئيلة من الهجرة العكسية .

المتغير	البلديات	ا. ن مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
إذا كانت الإجابة بـ: لا اذن ما هو مكان الميلاد؟	المنطقة أو الجهة	25	62.5	17	53.1	8	34.7	13	56.5
	المدينة	5	12.5	15	46.8	10	43.4	10	43.4
	القرية	10	25			5	21.7		

تقارب النسب من حيث أصل الوافدين على مستوى البلديات التلية كما توضحه معطيات الجدول أعلاه

3 - سبب الهجرة من مكان الميلاد

من الاستمارات تم فقط الحصول على الاجابات المدونة ادناه ، اذ الكثير منهم جمع بين سببين الى ثلاث حسب الرؤية الشخصية ، واخرين امتنعوا عن الاجابة نهائيا ، هذه الاجابات تسمح لنا و لو قراءة الواقع بصورة جزئية تقريبية لظاهرة النزوح بهذه البلديات والتي يتم اسقاطها على اقليم البحث .

المتغير	البلديات	ا. ن مزادة		و. البارد		ا. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
ما هو سبب الهجرة من مكان الميلاد؟	عدم وجود وظيفة أو عمل لأحد أفراد الأسرة	25	35.2	20	44.4	10	16.6	7	25
	عدم وجود المدارس الابتدائي					4	6.6	3	10.7
	عدم وجود المدارس المتوسطة							1	1.6
	عدم وجود المدارس الثانوية							1	1.6
	عدم وجود فرص جيدة للتجارة و الاستثمار	7	9.8	5	11.1	19	31.6		
	عدم توفر الخدمات الصحية	8	11.2	4	8.8	7	11.6	5	17.8
	عدم توفر وسائل الترفيه								
	من اجل الالتحاق بالأسرة و الأقارب								
	انتقال عمل احد افراد الاسرة	21	29.5	9	20	10	16.6	3	10.7
	عدم توفر الخدمات الاساسية مثل الماء و الكهرباء و الهاتف...الخ	10	14	7	15.5	10	16.6	8	28.5
	المجموع	71	100	45	100	60	100	28	100

البيانات اعلاه بينت ان اغلبية افراد العينة اكدوا ان السبب الاساس للهجرة متوقف على افتقار المجال المحلي لفرص الشغل ، فكانت النسب الاعلى تعبيرا بالواد البارد 44.4 % و 35.2 %بايت نوال مزادة الجبليتين ، اما البلديات التلية فكانت نسب المعبرين عن اثر هذا العامل 25 %ببوفروج و 16.6% بأولاد عدوان .

الاجابات عن تبرير النقص في المرافق التعليمية كان ضعيف و منعدما بالبلديات الجبلية ، لكن الاهم هو تأثير الخدمات الصحية 17.8 % ببوفروج و 11.6باولاد عون ، رغم النقص الذي تعرفه اكثر البلديات الجبلية من حيث التغطية الصحية تبقى النسبة بالمقارنة اضعف ، و ما يلفت الانتباه هو العلاقات الاجتماعية و صلة رب الاسرة بموطن الشغل فاغلب اللذين هاجروا كان بمجرد هذا السبب ب 29.5% بايت نوال مزادة و 20 % بالواد البارد ، كذلك الضعف المسجل في مجال البنية التحتية كان من خلفيات الهجرة و بوجه خاص في بوفروج بنسبة 28.5 % وبين 14 و 16 % بباقي البلديات ، عموما الشغل و ضعف التجهيز من العناصر الفاعلة في دافعية السكان الى الهجرة بالمجالين على السواء .

4- الرغبة (النية) في الانتقال إلى مكان آخر

اغلب السكان ونسب عالية جدا تعبر عن الرغبة الملحة في الهجرة و التخلي عن مواطنهم بالمجالين التلي و الجبلي ، آيت نوال مزادة الفقيرة و النائية 91.8 % من المبحوثين أكدوا رغبة الهجرة كذلك أولاد عدوان 81.8% رغم إنها في وضع و مستوى أرقى و نفس الحال بباقي البلديات .

المتغير	البلديات	ا. ن مزادة		و. البارد		ا .عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**
هل لديك الرغبة (النية) في الانتقال الى مكان اخر؟	نعم	**56**	**91.8**	**40**	**72.7**	**45**	**81.8**	**45**	**78.9**
	لا	**5**	**8.1**	**15**	**27.2**	**10**	**18.1**	**12**	**21**

الوضع يستدعي التقدير لتحيين تخطيط استعجالي من شانه احتواء النفور البشري بالاقليم والذي مرده أساسا النقص الفادح في الخدمات و البنية التحتية إلى جانب فرص الشغل .

5- تحديد وجهة الانتقال

وجهة الهجرة المفضلة لدى الساكنة باتجاه المنطقة المجاورة و المدن أساسا القريبة منها المقر الرئيسي للولاية سطيف ، تتمايز الرغبة نحو الجهة المقصودة فلدى سكان ايت نوال مزادة الجهة او المنطقة الاقرب و المتحسنة بنسبة 71.4 % مع تساو بين المدينة و الجهة بالواد البارد ، على مستوى اولاد عدوان الطلب يكون باتجاه التطلع للسكن بالمدينة بنسبة 53.3 %، اما بوفروج فباتجاه الجهة بنسبة 66.6 % .

المتغير	البلديات	ا. ن مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**
إلى أين تريد الانتقال	المنطقة	**40**	**71.4**	**15**	**37.5**	**15**	**33.3**	**30**	**66.6**
	المدينة	**10**	**17.8**	**15**	**37.5**	**24**	**53.3**	**10**	**22.2**
	القرية	**6**	**10.7**	**10**	**25**	**6**	**13.3**	**5**	**11.1**

الوجهة باتجاه القرى نجد احسن تعبير بالواد البارد 25 % و اولاد عدوان 13.3 وتعد ضعيفة بالمقارنة مع الوجهات الاخرى مما يبقي المجال مشدود اكثر الى الخارج و الهجرة من ابرز سماته المعلنة او المكبوتة .

6- الأسباب

الاجابات عن مسببات و خلفيات الهجرة لأفراد عينة مجتمع البحث كانت على نفس المنوال السابق من حيث الامتناع عن الافصاح عن السبب لكن بتأكيد الهجرة او من خلال ان الآراء كانت تجمع سببين او ثلاث لدى البعض ، الاهم هو انها مقربة و لو لفكرة مجالية عن الاسباب التي تأخذها الظاهرة بالمجال فكانت اغلب الاجابات متجمعة في البحث عن العمل كمحرك اساسي للهجرة نتيجة تقلص فرص الشغل و الحراك الاقتصادي بالجهة بالواد البارد 69.4 %و 44.7 بايت نوال مزادة كبلديات جبلية قابعة للركود و البطالة

المزمنة مما جعلها مرادفا للفقر ، وفي نفس المستوى تقريبا كان تعبير عينة البلديات التلية 41.6 %بأولاد عدوان و 37.7 % ببوفروج .

الخدمات الصحية و التجارة شغلت هي الاخرى نسبا متفاوتة بين البلديات و تعد من الخلفيات المشجعة للهجرة في المستويين لأنها ترقي من مستوى العيش و تعوض عن الحرمان منها مجاليا بالنسبة للسكان ، هذه الاسباب من الممكن احتوائها بتنمية نوعية محينه .

المتغير	البلديات	آ. ن .مزادة		و. البارد		ا. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
ما هي الأسباب	البحث عن عمل أو وظيفة لأحد أفراد الأسرة			4	11.1			5	11.1
	الحصول على وظيفة لأفراد الأسرة	30	44.7	25	69.4	20	41.6	17	37.7
	مؤسسات تعليمية	17	25.3	1	2.7	3	6.2	5	11.1
	البحث عن فرص أفضل للتجارة و الاستثمار	5	7.4	1	2.7	4	8.3	2	4.4
	توفر الخدمات الصحية الجيدة	5	7.4	1	2.7	9	18.7	5	11.1
	اللحاق بالأسرة و الأقارب	5	7.4					6	13.3
	انتقال عمل احد أفراد الأسرة								
	توفر الخدمات الأساسية	10	14.9	2	5.5	9	18.7		
	أسباب أخرى (حدد)	5	7.4	2	5.5	3	6.2	5	11.1
	المجموع	67	100	36	100	48	100	45	100

7- درجة الاعتقاد بجاذبية القرية

اغلب المبحوثين بالمنطقة الجبلية يرون ان تجمعاتهم طاردة للسكان من نتاج تراكم المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية و حتى الطبيعية فيرون انها غير موفرة للعيش فنسبة 67.2 %بايت نوال مزادة متذمرين من الواقع المعاش كذلك سكان الواد البارد 54.5 % و بنسب معكوسة على مستوى البلديتين الجبليتين على انها موفرة للبقاء و جاذبة بنسبة 63.6 % و بوفروج 71.9 % .

المتغير	البلديات	ا. ن مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
هل تعقد أن القرية (مكان إقامتك الحالي)	جاذبة للسكان	20	32.7	25	45.4	35	63.6	41	71.9
	طاردة للسكان	41	67.2	30	54.5	20	36.3	16	28

8– اسباب الاجتذاب

المؤكدين على ان تجمعاتهم بها اجتذاب و مقومات و حوافز يتمايزون من حيث تبرير اجابتهم بالنسبة لايت نوال مزادة تكمن في توفير المجال لفرص العمل بنسبة 50 % و اولاد عدوان بنسبة 42.8 %و الواد البارد ب 40 % ،مع التحفظ بالإجابات التي تخص الفضاءات الجبلية المحدودة الفرص .

المتغير	البلديات	ا. ن مزادة		و. البارد		ا. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
إذا كانت جاذبة للسكان فما أسباب ذلك	توفر فرص الوظائف و فرص العمل	10	50	10	40	15	42.8	1	2.4
	توفر فرص التجارة و الاستثمار			5	20	5	14.2	15	36.5
	توفر مستوى جيد من الخدمات الاجتماعية(التعليم، الصحة..)	4	20	10	40	10	28.5	15	36.5
	توفر مستوى معيشة جيد	6	30			5	14.2	10	24.3

الاجابات بالنسبة للاجتذاب تنظر في توفر فرص التجارة و الاستثمار بتعبير اهم ببوفروج 36.5 %و الواد البارد ب 20 % ، الخدمات الجيدة تشكل جانب مهم من الاجتذاب في نظر الممسوحين على مستوى الواد البارد 40 %و بوفروج 36.5 %، لتتناقص النسبة بأولاد عدوان 28.5 %و 20 %بايت نوال مزادة .

9- أسباب و خلفيات الطرد

اجابات المبحوثين كان فيها التعبير مفتوحا حول تعدد النظر الى عنصرين الى ثلاث من حيث الاسباب الموضحة في الجدول ادناه ، فرؤيتنا وجهت الى معرفة مستوى او درجة التركيز على الخلفية او السبب ، محاولين التطلع الى ابرز المسببات و الخلفيات التي كانت من وراء الطرد المتمثل بهذه البلديات من خلال اجابات عينة البحث العشوائية ، كانت المواقف و المبررات متباينة معبرة عن التمايز المجالي المحلي و حسب خصوصيات كل بلدية ، تركزت اغلب الاجابات بايت نوال مزادة حول خلفية عدم توفر فرص الشغل وكانت النسبة 26.3 % ، ثم انخفاض نسبة المستوى التعليمي و مستوى المعيشة ب 21 % ففي نفس الظروف و الاطار تقريبا ببلدية الواد البارد الجبلية كانت نظرة العينة اكثر نحو انخفاض نسبة التعليم 29.4 % و مستوى المعيشة 23.5 % ، اما فرص الشغل الموجودة محليا لم تكن نسبة التعبير سوى 9.8 % .

المتغير	البلديات	ا. ن . مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
إذا كانت طاردة للسكان فما أسباب ذلك	عدم توفر الوظائف و فرص العمل	25	26.3	5	9.8	13	30.9	5	11.9
	عدم توفر فرص التجارة و الاستثمار	8	8.4	5	9.8	7	16.6	7	16.6
	انخفاض مستوى التعليم	20	21	15	29.4	5	11.9	10	23.8
	انخفاض مستوى الخدمات الصحية	10	10.5	4	7.8	2	4.7	1	2.3
	انخفاض مستوى المعيشة	20	21	12	23.5	5	11.9	5	11.9
	عدم وجود وسائل الترفيه	9	9.4	5	9.8	5	11.9	10	23.8
	أسباب أخرى (تذكر)	3	3.1	5	9.8	5	11.9	4	9.5
	المجموع	95	100	51	100	42	100	42	100

الانتقال الى مستوى مجالي محلي اخر يسمح لنا بقراءة مفارقة اخرى بالبلديات التلية بأولاد عدوان 30.9% من العينة ترى سبب الطرد من خلال عدم توفر فرص الشغل و 16.6 % من خلال تقلص فرص الاستثمار و التجارة و الغير معبر عنها بنفس الاهمية بالبلديات الجبلية ، الملاحظ انها بنفس مستوى او درجة التعبير ببوفروج مع تقلص نسبة المعبرين عن خلفية نقص الشغل ب 11.9 %، بينما كانت النظرة و بتركيز من حيث التطلع الى انخفاض مستوى التعليم و نقص وسائل الترفيه بنسبة 23.8 % .

رابعا: الوضع المعيشي و الحالة الاقتصادية في المرحلة الأمنية المتدهورة

1- مبررات هجرة اغلب السكان في فترة الامن

اختلفت اراء افراد العينة عن اسباب الهجرة مكانيا حسب الخصوصيات المجالية من خلال تأثيرات الوضع الامني و بشكل متمايز بين المناطق الجبلية و التلية ، الى الفروق الاقتصادية الاجتماعية ، من خلال بيانات الجدول ادناه نلاحظ مدى الفروق الموجدة مجاليا ، فعلى مستوى بلدية ايت نوال مزادة ترى العينة الممسوحة و بنسبة 29.4 % لم تتلقى اي تهديد فكانت المنطقة امنة نوعا ما ، كما تتابع الاجابات الدامغة في ذلك من خلال تأكيد 21.1 % على ان التجمع كان محميا ، و 23.5 % من العينة لم تتلقى اي تهديد يدفعهم الى الهجرة ، بمعنى ان الامن كان سامحا ببقاء السكان ، اما بالواد البارد كان التأكيد على عنصر تغلب رغبة البقاء اكثر رغم حدة الوضع فكانت النسبة 35.7 % و يدعم ذلك الشعور لحماية الاملاك بنسبة 23.8 **%** و بحسب تعبير العينة ان 16.6 % منهم لم يتلقى اي تهديد .

المتغير	البلديات	ا. ن. مزادة		و. البارد		ا. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**
لماذا بقيتم ؟	لم تكن لدينا الإمكانيات	**10**	**11.7**	**5**	**11.9**	**3**	**4.9**	**7**	**8.8**
	حماية الموارد و الأملاك	**12**	**14.1**	**10**	**23.8**	**18**	**29.5**	**20**	**25.3**
	لم نتلقى أي تهديد	**25**	**29.4**	**7**	**16.6**	**15**	**24.5**	**17**	**21.5**
	تغلب الرغبة في البقاء على الهجرة	**20**	**23.5**	**15**	**35.7**	**10**	**16.3**	**15**	**18.9**
	التجمع كان محميا	**18**	**21.1**	**5**	**11.9**	**15**	**24.5**	**20**	**25.3**
	المجموع	**85**	**100**	**42**	**100**	**61**	**100**	**79**	**100**

التجمعات التلية كانت جد محمية بالمقارنة مع التجمعات الجبلية حيث الحماية كانت تمثل تعبير 24.5 % بأولاد عون و 25.3 % ببوفروج ، كذلك بالنسبة للتهديد كان اضعف ببوفروج 21.5 % مقابل 24.5 بأولاد عدوان ، اما الرغبة و الارادة التي وجهت الى حماية الاملاك و الموارد كانت جد هامة من حيث التوزيع 29.5 بأولاد عدوان و 25.3 ببوفروج .

2- هل لديكم أقارب هاجروا مساكنهم؟:

العناصر الممسوحة بالاقليم اكدت و بأغلبية ان لها علاقة اسرية مع الاسر المهاجرة بالخصوص في الفترة الامنية الصعبة ، و الجدير بالذكر ان المهاجرين كانوا بنسبة اهم بالبلديات التلية التي لم تتأثر بنفس المستوى من التوتر الامني ففي بلدية اولاد عدوان 63.6 **%** من المبحوثين لهم اسر هجرت المجال و بنسبة 61.8 **%** ببلدية الواد البارد ثم بوفروج 47.3**%** و ايت نوال مزادة الجبلية لكنها كانت امنة فاغلب المهاجرين تركوا المجال للفقر القابع بالمنطقة و ضعف الخدمات و العزلة .

المتغير	البلديات	ا. ن مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**
هل لديكم أقارب هاجروا مساكنهم	نعم	**25**	**40.9**	**34**	**61.8**	**35**	**63.6**	**27**	**47.3**
	لا	**36**	**59**	**21**	**38.1**	**20**	**36.3**	**30**	**52.6**

3 - أين استقروا؟ حدد لنا القرية او المدينة بالضبط؟

اغلب المهاجرين استقروا بالمدن و بنسبة مطلقة على مستوى بوفروج و 80 %بايت نوال مزادة ثم 65 بأولاد عدوان كانت وجهتهم المدينة للاستقرار لتتراجع النسبة الى التوازن ببلدية الواد البارد 55.8 % .

المتغير	البلديات	ا. ن مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
أين استقروا؟	القرية	5	20	15	44.1	5	14.2		
	المدينة	20	80	19	55.8	30	65	27	100

4 – تقييم الوضع المعيشي

الوضع المعيشي كان من السيئ الى المقبول بالبلديات الجبلية و التلية على السواء ، اغلب السكان عانوا من الفقر بنسبة مرتفعة بايت نوال مزادة 49.1 % و 45.4 %بالواد البارد مع انخفاض محسوس بالبلديات الاخرى لتوفر الفرص و امكانيات العيش من خلال ان المعبرين عن حالة الفقر بأولاد عدوان لم يكن سوى 21.8 % التي تعرف اعلى معدل من حيث مؤشر الثروة .

المتغير	البلديات	ا. ن مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
الوضع المعيشي	سيئ (الفقر)	30	49.1	25	45.4	12	21.8	21	36.8
	مقبول	27	44.2	20	36.3	28	50.9	19	33.3
	حسن	4	6.5	10	18.1	15	27.2	17	29.8

الوضع المعيشي المتحسن كان اقرب بالبلديات التلية الريفية 27.2 بأولاد عدوان و 29.8 ببوفروج للموفرات و المقومات و فرص العيش المتوفرة بالشكل و القدر الذي يسمح من تحسين اطار الحياة و الشعور به لدى السكان .

5 – النشاط الممارس في الفترة الصعبة

اجابات عينة البحث على مستوى البلديات الجبلية و التلية اتت متباينة من خلال الانشطة الممارسة في الفترة المتدهورة التي اقلبت اوضاع المناطق الجبلية بالخصوص ، معالجة و فحص الاجابات سمحت بحصر تركز متطابق لأغلب البلديات في قطاع التجارة و الانشطة الغير ثابتة حيث الفوارق بين البلديات ليست بالكبيرة ، باقي الانشطة نجد ان هناك انفراد بالنسبة للمشتغلين في البناء و الاشغال العمومية بالواد البارد 45.5 % و اللذين ينتقلون في رحلة العمل اليومية الى العلمة و سطيف و عين الكبيرة .

المتغير	البلديات	ا. ن مزادة		و. البارد		ا. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
النشاط الممارس	الفلاحة	17	27.8	3	5.4	20	36.3	4	7
	البناء و الأشغال العمومية	10	16.3	25	45.4	10	10.1	15	26.3
	التجارة	22	36	17	30.9	15	27.2	25	43.8
	أنشطة متنوعة و غير ثابتة	12	19.6	10	18.1	10	10.1	13	22.8

الفلاحة نشاط ممارس بأهمية كمورد للرزق بأولاد عدوان بنسبة 36.3 % و 27.8 % بايت نوال مزادة الجبلية و تعد كفلاحة جبلية معاشية لتغطية الحاجيات الاسرية في ظل اختفاء بدائل نشاط حقيقية ، ام على مستوى المفحوصين ببوفروج نجد فقط 7 % ممن يزاولون النشاط و 5.4 % بالواد البارد .

6 - عودة مهاجرين سابقين منذ الفترة الأمنية المتدهورة

الاقليم المبحوث يعرف عودة محتشمة و ومتمايزة لمهاجريه رغم وجود اليات محفزة تسمح باجتذاب السكان و تسهيل عودتهم الى مواطنهم الاصلية من خلال سياسة التجديد الريفي و برامج التنمية المحلية ،

التعبير عن العودة كان بنسبة 40 % بالواد البارد و 35 % ببلدية بوفروج اما الباقي فالنسبة اضعف 20 % بأولاد عدوان و 14.7 % بايت نوال مزادة .

المتغير	البلديات	ا. ن مزادة		و. البارد		ا. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
هل يشهد تجمعكم عودة لمهاجرين سابقين منذ الفترة الأمنية المتدهورة؟	نعم	9	14.7	22	40	11	20	20	35
	لا	52	85.2	33	60	44	80	37	64.9

رغم التباين الحاصل بين البلديات نشهد حراك ايجابي باتجاه الاقليم من خلال عودة ساكنيه مما يسمح بتحقيق دينامية سكنية و اقتصادية جديدة بالاقليم .

7 - تقيم الوضع الحالي

نظرة عينة البحث الى نوعية و مستوى التحسن المجالي متباينة حيث اغلبية المعنيين على مستوى بلدية ايت نوال مزادة يرون ان الوضع متدهور بنسبة 44.2 % و اخرين حسن ب 39.3 % للأوضاع و الظروف المزرية بأغلب تجمعات البلدية من النواحي الاجتماعية الاقتصادية ، اما اذا نظرنا الى نتائج بلدية تلية اخرى فتبدوا النسب متناقضة حيث يرون ان الوضع مقبول وممكن للاستقرار و العيش من خلال تعبير 56.3 % من العينة اما اللذين يرون حسنا فبنسبة 16.3 % و متدهور 27.2 % .

المتغير	البلديات	ا. ن مزادة		و. البارد		ا. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
تحسن الوضع	مقبول	10	16.3	20	36.3	31	56.3	12	21
	حسن	24	39.3	19	34.5	9	16.3	28	49.1
	متدهور	27	44.2	16	29	15	27.2	17	29.8

و عموما من استقراء اجابات العينة نجد ان الظروف العامة الامنية منها و الاقتصادية في تحسن وأصبحت ممكنة للعيش و النشاط عن الفترات السابقة ، إلا ان البلديات الجبلية لا تزال الاوضاع بها مترديه و لم تتحسن بالشكل المطلوب و المخطط له .

خامسا: بيانات خاصة بالخدمات التعليمية

1- توفر مؤسسات تعليمية بالتجمع

عينة البحث اكدت وبنسب مقبولة جدا عن توفر المؤسسات التعليمية بمختلف الاطوار بالتجمعات في المستويين الجبلي و التلي ، فكانت النسبة اهم لعينة بلدية الواد البارد ب 76.3 % و بوفروج 75.4 % مما يجعل اغلبية السكان مخدومين محليا ، كذلك نفس الواقع لكن بمستوى اقل ببلدية اولاد عدوان 63.3 % و ليت نوال مزادة الجبلية ب 59 % .

المتغير	البلديات	ا. ن مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
هل يتوفر بالتجمع مؤسسات تعليمية؟	نعم	36	59	42	76.3	35	63.6	43	75.4
	لا	25	40.9	13	23.6	20	36.3	14	24.5

هذا التوزيع النسبي يجعل البلديتين الاخيرتين الاهم و الاكثر حراكا بالنسبة للمتمدرسين نحو المراكز او التجمعات المخدومة ، غير انها ليست بالنسبة المؤثرة في ديناميكية المجال المدروس .

2- في حالة الإجابة بنعم

تنفرد بلدية بوفروج لوحدها بوجود ثانوية حيث نسبة المعبرين 6.9 % ، اما المستويات الاخرى فتتفوق المؤسسات الابتدائية من حيث الانتشار مجاليا كما هو موضح بالجدول .

المتغير	البلديات	ا. ن مزادة		و. البارد		ا. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**
في حالة الإجابة بنعم هل هي؟	مؤسسة ابتدائية	**20**	**55.5**	**25**	**59.5**	**20**	**57.1**	**20**	**46.5**
	متوسطة	**16**	**44.4**	**17**	**40.7**	**15**	**42.8**	**20**	**46.5**
	ثانوية							**3**	**6.9**

المجال مهيكل من حيث توزيع المؤسسات التعليمية القاعدية ويعد ذلك من المؤهلات و النتائج التي تم التماسها من خلال الملاحظات الميدانية و مقابلة البعض من المبحوثين حيث الراحة النفسية بادية لدى الجميع تقريبا .

3- مدى استفادة التلاميذ من النقل المدرسي

الاغلبية الساحقة من التلاميذ يستفيدون من النقل المدرسي مما يمكن العملية التربوية و يحسن من جودة الحياة ، حيث النسبة تفوق 60 % بالبلديات التلية بوفروج و اولاد عدوان ، التركيز في توفير خدمة النقل ومتطلبات التمدرس مناسبة بالتجمعات الجبلية 74.5% بالواد البارد و 72.1 % بايت نوال مزادة .

المتغير	البلديات	ا. ن مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**
هل يستفيد التلاميذ من النقل المدرسي؟	**نعم**	**44**	**72.1**	**41**	**74.5**	**35**	**63.6**	**39**	**68.4**
	لا	**17**	**27.8**	**14**	**25.4**	**20**	**36.3**	**18**	**31.5**

4- مدى الاكتفاء من وسائل النقل للتمدرس

اغلب البلديات محققة للاكتفاء في مجال وسائل النقل الموجهة لتنقل التلاميذ من خلال تكفل المصالح البلدية بتوفير الخدمة بالمراكز الرئيسية او الثانوية و المبعثرة ، الرضا بالنسبة للسكان جيد عموما خاصة بايت نوال مزادة 77.2 % وأولاد عدوان 74.2 % ،ثم بوفروج 69.2 % ، عينة اولاد البارد ترى ان النقص لا يزال قائم من خلال الموفر من الوسائل لا يغطي كل تراب البلدية .

المتغير	البلديات	ا. ن. مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**
هل هي كافية؟	نعم	**34**	**77.2**	**21**	**51.2**	**9**	**74.2**	**27**	**69.2**
	لا	**10**	**22.7**	**20**	**48.7**	**26**	**25.7**	**12**	**30.7**

تبقى البلديات بحاجة الى دعم اكثر من حيث توفير الوسائل لإعداد الموارد البشرية المحلية في احسن الظروف و للوصول الى عدالة مكانية في توفير الوسائل و التجهيزات محليا تفاديا للاختلالات و تجنبا للفروق .

5- كيفية انتقال الابناء الى المؤسسات التعليمية

تنوع الوسائل المستعملة في تنقل التلاميذ الى المؤسسات التعليمية ، توزيع الاستمارات بالمراكز الرئيسية للبلديات اعطى فكرة ان اغلبية التلاميذ يتنقلون على الاقدام للتمدرس من خلال الموقع القريب و المجاور للخدمة من السكن بنسبة 54.5 % مثلا بأولاد عدوان ومن 35 – 36 % بباقي البلديات كما هو موضح ادناه .

المتغير	البلديات	ا. ن. مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
كيف يتنقل الأولاد الى مكان التعليم؟	سيارة شخصية			5	9	8	14.5	5	8.7
	نقل عمومي								
	حافلة النقل المدرسي	29	47.5	15	27.2			12	21
	مشيا على الاقدام	22	36	20	36.3	30	54.5	20	35
	مشيا على الاقدام + مواصلات عامة	10	16.3	15	27.2	17	30.9	20	35

استعمال السيارة الشخصية محدود و متوقف على المستوى المادي للساكن و ثقافته فهي من منعدمة بايت نوال مزادة الى مساهمة متواضعة جدا بباقي البلديات 14.5 بأولاد عدوان و 8- 9 ببوفرج و الواد البارد ، استفادة البلديات من حافلات النقل المدرسي (التضامن الاجتماعي) عزز ودعم المتمدرسين في تسهيل التنقل بايت تيزي 47.5 % .

يلاحظ كذلك ان المتمدرسين يتجهون الى التنقل مشيا في الظروف و الاحوال المناخية الملائمة والى تنويع الاستعمال بإضافة مواصلات عامة في التنقل .

6- تقييم حالة الطرق الموجودة المؤدية الى الخدمات التعليمية

من حيث تقييم الطرق لدى عينات البحث فهي جيدة و بنسبة تعبير 12.2 % ببلدية واحدة بوفروج لموقع المؤسسات بمحاذاة الطريق الوطني ، الباقي يرى انها من متوسطة الى متدهورة و رديئة خاصة بالبلديات الجبلية التي تعرف هذه الحالة منها ايت تيزي 83.6 % و 60 % بالواد البارد ، ثم تتراجع نسبة التدهور بالبلديات التلية الاهم من الاستفادة بمشاريع التهيئة الحضرية للشبكات منها الطرق حيث التدهور يمثل 54.5 %لرأي عينة اولاد عدوان و 31.5 % ببوفروج .

المتغير	البلديات	ايت نوال مزادة		الواد البارد		أولاد عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
كيف تقيم حالة الطرق الموجودة في طريقك الى هذه الخدمات التعليمية؟	ممتازة								
	جيدة							7	12.2
	متوسطة	10	16.3	22	40	25	45.4	32	56.1
	رديئة	51	83.6	33	60	30	54.5	18	31.5

7- نوعية الشعور بالتوزيع الخاص بالخدمات التعليمية

لا يوجد رضا واسع لدى العنة مجاليا من خلال توزيع المؤسسات التعليمية رغم انه تقطن المراكز الرئيسية حيث الخدمات بالجوار فقط عدد محدود من التلاميذ اللذين يتنقلون بالبلديات الجبلية ، رغم ذلك يرى افراد من عينة ايت نوال مزادة بأنها جيدة و بنسبة 26.2 % و 26.3 % ببوفروج ، ثم في الجهة الشمالية الشرقية تنخفض النسبة الى 12.7 % بالواد البارد و 16.3 بأولاد عدوان .

المتغير	البلديات	ا. ن. مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
هل تشعر ان الخدمات التعليمية التي يحتاج اليها الابناء يوميا موزعة بشكل	موزعة جيدا	16	26.2	7	12.7	9	16.3	15	26.3
	موزعة نسبيا	40	65.5	29	52.7	41	74.5	27	47.3
	غير موزعة بشكل جيد	5	8.1	19	34.5	5	9	15	26.3

كما ان عدد هام من العينة بالواد البارد غير راض و بنسبة 34.5 % عن انتشار الخدمة التعليمية مكانيا و بنسبة 26.3 % ببوفروج ،و بأقل حدة لدى 8.1 %من عينة ايت نوال مزادة و 9 % بأولاد عدوان ، تبقى قراءة التوزيع و الانتشار المكاني للخدمة التعليمية من وجودها و اهم من التوزيع لان الوسائل ممكنة و قادرة على احتواء تأثيرات الجانب المسافي .

8- مدى التحاق الابناء بمراكز التكوين في حالة ترك أو تخلي الابناء عن الدراسة

لا توجد قابلية واسعة لدى العينة البحثية في الاقبال على الالتحاق بمراكز التكوين المهني و التي هي موزعة على مستوى كل دوائر الاقليم و بها اختصاصات مدروسة تقنيا تسمح بالارتقاء بساكنة الاقليم من حيث التكوين ، وتوجد حتى امتيازات في التكوين لكن يبقى الاقبال غير منتظر 36.3% بالواد البارد و 38.5 % ببوفروج ، 40.9 % بايت نوال مزادة و اهم نسبة مجاليا بأولاد عدوان 41.8 % .

المتغير	البلديات	ا. ن. مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
في حالة ترك او تخلي الابناء عن الدراسة هل يلتحقون بمراكز التكوين المهني؟	نعم	25	40.9	20	36.3	23	41.8	22	38.5
	لا	36	59	35	63.6	32	58.1	35	61.4

البحث عن التخلي في الالتحاق يعد اكثر من ضرورة خاصة وان التنقلات اليومية و الدراسات الميدانية اثبتت انه يوجد نقص حاد في الايدي العاملة المهنية التي تعد من مرتكزات التنمية المحلية الذاتية .

9- مبررات حالة الإجابة بـ : لا

درجة الافصاح عن اسباب عدم الالحاق بالمراكز المهنية كانت مردها درجة الغموض المطروحة في تعبير عينة بوفروج التي ترى انها تعود الى اسباب اخرى بنسبة 71.4 % حيث يوجد نوع من التكتم في الاجابة ، اما الاجابات الاخرى كانت منطقية و صريحة تتعلق اساسا في عدم تمكن الالتحاق لخلفيات مادية الحاجة الى العمل في سن مبكرة للمساهمة في اعالة الاسرة مثلا 37.5 % بأولاد عدوان ، الاهم كذلك هو العائق المسافي من بعد المراكز عن مواقع السكن الى جانب التكاليف التي تطرح فمثلا هذه الحجة تلقى و تمثل اجابة 86.1 %بايت نوال مزادة و 68.5 % بالواد البارد و 50 بأولاد عدوان .

المتغير	البلديات	ا. ن. مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
هل يرجع ذلك الى:	تفضيل العمل على الدراسة	1	2.7	6	17.1	12	37.5	1	2.8
	صعوبة التنقل الى مراكز التكوين المهني	31	86.1	24	68.5	16	50	9	25.7
	أسباب أخرى	4	11.1	5	14.2	4	12.5	25	71.4

تحسين الاوضاع الاقتصادية و على رأسها المداخيل المكنة لتكوين الابناء الى جانب تقريب الخدمة يعد من الاولويات التنموية بالمجال لمعالجة الاختلالات و النقائص المطروحة فالعوائق لا تكمن في المجتمع بقدر ما هي موجودة في الانتشار المكاني و الفروق الاجتماعية الاقتصادية التي تحول من الارتقاء النوعي بالموارد البشرية .

خامسا: معلومات خاصة بالخدمات الصحية و التسوق

أ. الخدمات الصحية:

1. موقع المؤسسات الصحية من السكن

الاستخدام المجالي جعل المؤسسات الصحية لدى غالبية العينة بعيدة من حيث الانتشار او التوزيع عن السكن فالمعبرين ب : لا نسبتهم 67.2 بأولاد عدوان و 55.7 بايت نوال مزادة و 52.7 بالواد البارد،52.6 ببوفروج ،في مجموعها لا تمثل وزنا مؤثرا في الفارق بالنظر الى المجيبين بنعم اذ يمكن تحسين الاطر و الوسائل المؤدية الى الخدمة ، كما ان الفارق في حد ذاته قريب الى جعل التوازن ممكنا بالبلديات الجبلية و التلية على السواء .

المتغير	البلديات	ا. ن. مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
أين توجد العيادة او المركز الصحي او المستشفى؟ هل هي بجوار السكن؟	نعم	27	44.2	26	47.2	18	32.7	27	47.3
	لا	34	55.7	29	52.7	37	67.2	30	52.6

2- مواجهة صعوبة في الوصول الى العيادات او المستشفيات بسبب بعد المسافة

حالات الاجابة بالنسبة للعينة ابدت تأثير المصاعب المكانية على عملية تسهيل وتقريب الخدمة من الساكن ،يبدو التأثير بارزا و بحده لدى الجبليين ايت نوال مزادة 42.6 %و الواد البارد 45.4% و بنسبة اقل من حيث المعاناة للولوج الى الخدمة بالبلديات التلية 24.5 %بوفروج و 38.1 % .

المتغير	البلديات	ا. ن. مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
هل تواجه صعوبة في الوصول الى العيادات او المستشفيات بسبب بعد المسافة؟	نعم	26	42.6	25	45.4	18	32.7	14	24.5
	غالبا	20	32.7	19	34.5	21	38.1	13	22.8
	نادرا	10	16.3	11	20	15	27.2	5	8.7
	لا	5	8.1			1	1.8	25	43.8

التعبير كذلك ان السكان في الغالب تقف امامهم مصاعب يمثلون نسبة معتبرة 38.1 %كأعلى نسبة بأولاد عدوان و اضعف ببوفروج 22.8 % ، فالمخدومين بصفة جيدة لا يمثلون إلا اعداد قليلة من العينة لتظهر لنا مدى اهمية التوزيع الصحية من السكان على انها في علاقة طرديه .

3 - مدى توفر المواصلات العامة السامحة بالعودة من المستشفى الى البيت

اغلب اجابات العينة اتت سلبية من خلال عدم توفر الوسائل الكافية و التي تسمح بالعودة الى البيت خاصة في البلديات الجبلية اين السكان مصاعب حقيقية في الحصول على وسيلة نقل و في ظروف ارقى فبلدية ايت نوال مزادة 90.1 % من السكان لا يجدون النقل اثناء عودتهم نفس الوضع ببلدية الواد البارد 80% و اولاد عدوان 70.9 % .

المتغير	البلديات	ا. ن. مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
هل تتوفر مواصلات عامة تسمح بالعودة من المستشفى الى البيت؟	نعم	6	9.8	11	20	16	29	32	56.1
	لا	55	90.1	44	80	39	70.9	25	43.8

فقط ان الظروف مواتية لأغلبية العينة ببلدية بوفروج و تسمح بالعودة بما يقارب 56.1 % لوجود نصيب مرتفع من خدمات النقل خاصة و ان البلدية تقع على طريق وطني يعرف حركة ميكانيكية كثيفة سمحت بخدمة الاغلبية من عينة البحث المعبر عنها في الجدول اعلاه .

4 - استعمال السيارة الشخصية

يحتل قبول العينة على استعمال السيارة الشخصية للأغراض العائلية و بالخصوص من اجل التطبيب بنسبة اهم بأولاد عدوان 36.3 % ثم بايت نوال مزادة 26.2 % الى ان تضعف ببوفروج 15.7% فقط لوفرة النقل العمومي و النصيب الجيد من المقاعد على مستوى البلدية .

المتغير	البلديات	ا. ن. مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
هل تذهب الى المستشفى بواسطة السيارة الشخصية	نعم	16	26.2	10	18.1	20	36.3	9	15.7
	غالبا	30	49.1	17	30.9	9	16.3	4	7
	نادرا			15	27.2	14	25.4	12	21
	لا	15	24.5	13	23.6	12	21.8	32	56.1

المجيبين بعدم الاستعمال 56.1 % ببوفروج 24.5 % بايت نوال مزادة 23.6 بالواد البارد و 21.8 بأولاد عدوان ، عموما لا يزال الاقليم يعتمد على النقل العمومي للإمكانيات المادية المتواضعة للسكان ففي اغلب الاوقات يتم تفادي استعمال السيارة الشخصية الا ان الميل يبدو بشكل بارز ببلدية اولاد عدوان.

5 - استخدام سيارة الاسعاف و تقييم طبيعة وصولها

في الحالات التي تتطلب استخدام سيارة الاسعاف مجاليا تكون الاستجابة متمايزة قد تخدم او لا تخدم السكان فيحصل تذمر وتنكر لديهم يقوي من تراكمات سلبية تؤدي الى ترك المجال نهائيا ، البلديات الجبلية حالة الاستجابة بها فقط ممثلة 9.8 % ببلدية ايت نوال مزادة كان للسكان ان تحصلوا و في الوقت المطلوب على خدمة الاسعاف في الوقت المطلوب ، كذلك بلدية اولاد عدوان 9 % في اقرب الاحوال لنقص التغطية و المعدات الى جانب عامل المسافة ، الاحسن نسبيا بالواد البارد 18.1% و الاهم من ذلك ببوفروج 42.1 %

المتغير	البلديات	ا. ن .مزادة		و. البارد		ا. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
كيف تقيم خدمة وصول سيارة الإسعاف	تصل بسرعة								
	تصل في الوقت	6	9.8	10	18.1	5	9	24	42.1
	تصل متأخرة	14	22.9	25	45.4	30	54.5	13	22.8
	لا اعرف	41	67.2	20	36.3	20	36.3	20	35

ففي الغالب سيارة الاسعاف تصل متأخرة لخلفيات عديدة بأعلى نسبة بأولاد عدوان 54.5 **%**و الواد البارد 45.4 **%**ثم 22 **%**في كل من ايت نوال مزادة و بوفروج ، والذي يلفت الانتباه هي الاجابات المبهمة للسكان و التي تعد مهمة من خلال تغيب الشعور او النقد او قيمة التقييم لدى السكان من خلال ثقل تأثير الضعف الخدمي و الفقر بها فكانت الاجابة ب 67.2 **%**بايت نوال مزادة و من 35**%** – 36.3 **%**باقي البلديات اذ اصبح السكان لا يعيرون اهمية الى تحديد السبب او الوتيرة .

6 - التأخر الحاصل عند الذهاب إلى أماكن الخدمات الصحية

الاجابات عن فترات التأخر و تكرارها لدى العينة اتت كذلك متمايزة حسب خصوصية المجال و مستوى التنمية و نوعية الاستخدام الصحي بالبلديات الى جانب مدى توفر خدمة النقل المؤدية الى الخدمة الصحية ، الاجابات ب : لا كان معبر عنها بايت نوال مزادة بنسبة 8.1 %و ابرزها ببوفروج 24.5 % ام باقي

البلديات فلم تكن اية اجابة تخص هذه الحالة مما يعني انها في وضع ارقى من حيث التأزم في صعوبة التنقل ففي الواد البارد 49 %من العينة يعانون من التنقل كذلك ايت نوال مزادة 36 %و بوفروج 33.3 %، اولاد عدوان 30.9 % .

المتغير	البلديات	ا. ن. مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
عند ذهابك الى اماكن الخدمات الصحية هل تتأخر في الوصول؟	نعم	22	36	27	49	17	30.9	19	33.3
	غالبا	25	40.9	25	45.4	33	60	15	26.3
	نادرا	10	16.3	1	1.8	5	9	9	15.7
	لا	5	8.1					14	24.5

كما ان السكان في غالب الوقت يعانون من المصاعب و يجدون اكراهات حقيقية منها وسائل النقل الغير منتظمة و المتوفرة مما يحول من الايفاء بوصولهم في ظروف جيدة كما هو الحال من تعبير 45.4 %من العينة بالواد البارد و 40.9 % بايت نوال مزادة .

7- تقييم درجة الاكتفاء من الخدمات الصحية التي يتلقونها

كان التعبير عن درجة الاكتفاء متباينا كذلك ،فالعينة من مجتمع البحث ترى انها كافية بتعبير.2% بأولاد عدوان و بنسبة 36.3 %بالواد البارد و 35% ببوفروج ، النقص في التجهيزات و المؤسسات الطبية بايت نوال مزادة جعل فقط افراد من العينة ترى وبنسبة 8.1 % انها كافية ، اغلب الاجابات كانت محصورة على انها متوسطة اي انتقالية بأشد اشادة في البلديات التلية 38.5% ببوفروج و 36.3 %بأولاد عدوان ام على مستوى البلديات الجبلية كان التعبير اضعف دون 30 % مما يؤدي بالسكان الى التنقل الى خارج المجال لطلب الخدمة في حدود اكراهات و مصاعب متعدية .

المتغير	البلديات	ا. ن. مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
الخدمات الصحية التي تتلقونها هل هي:	كافية	5	8.1	20	36.3	26	47.2	20	35
	لا باس بها	16	26.2	14	25.4	20	36.3	22	38.5
	غير كافية	40	65.5	21	38.1	9	16.3	15	26.3

و بالمقابل اغلب عينة البحث بالبلديات الجبلية ترى انها غير كافية خاصة بايت نوال مزادة 65.5 %التي تعرف فقرا صحيا و خدميا عاما .

8- تحديد المسافة المقطوعة الى العيادة او المركز الصحي

قرب المؤسسة الصحية من المسكن و قلة المسافة المقطوعة من المؤشرات المساهمة في الارتقاء بإطار الحياة و جودته ،الملاحظ من الجدول ان عينة بوفروج بنسبة 52.6% تقطع مسافة تقل عن 500 م ، حيث الخدمات بالجوار و في احسن توزيع كذلك اولاد عدوان بنسبة تصريح 45.4% ليقع تراجع على مستوى البلديات الجبلية من 40% في الواد البارد الى 24.5 %بايت نوال مزادة .

المتغير	البلديات	ا. ن. مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
المسافة المقطوعة	اقل من500 م	15	24.5	22	40	25	45.4	30	52.6
	1-5 كلم	30	49.1	25	45.4	20	36.3	20	35
	+ 10 كلم	16	26.2	8	14.5	10	18.1	7	12.2

تتقارب البلديات في المستوى الثاني من فئة المسافة من 1-5 كلم بترتيب معاكس في النسب للفئة الاولى من المسافة كما هو موضح بالجدول اعلاه ، كما تبقى المسافة المقطوعة الاكثر من 10 كلم جد معبرة عن

درجة المعاناة في التنقل و بنسب ملحوظة دائما بايت نوال مزادة 26.2% و اولاد عدوان 18.1% و الواد البارد 14.5 % .

9 - المصاريف:

اغلب افراد العينة بالبلديات مصاريفهم ما بين 200- 500 دج من اجل التنقل الى الخدمات الصحية فتعد مكلفة ماديا و حتى مسافيا فهي نتاج النقص الفادح في الخدمات الى جانب الموقع من السكن ،النسبة مرتفعة بالبلديات الجبلية من خلال 45.9 %من السكان يقدمون هذا المبلغ بايت نوال مزادة كذلك بأولاد عدوان 54.5% من العينة و 43.8 %ببوفروج اما اعلى نسبة فهي بأولاد عدوان حيث يضطر السكان الى التنقل و تخصيص هذا المبلغ مقابل النيل من الخدمة .

المتغير	البلديات	ا. ن. مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
المصاريف	اقل من 200 دج	3	4.9	15	27.2	15	27.2	24	42.1
	200 - 500 دج	28	45.9	25	45.4	30	54.5	25	43.8
	+ 500 دج	20	32.7	15	27.2	10	18.1	8	14

نسبة معتبرة من افراد مجتمع البحث يقدمون + 500 دج كمصاريف من اجل التنقل ، النسبة اهم بات نوال مزادة 32.7 %و الواد البارد 27.2 % كبلديات تابعة الى الخارج و من الاشد فقرا خدميا ومعاناة للسكان .

10- مدى تلبية المراكز الحضرية (المدن) القريبة من مقر سكناكم الحاجيات الضرورية

الاجابة بالإيجاب كانت فقط بعينة بوفروج و بفارق طفيف من حيث التعبير 52.6 %مقابل 47.3 %ب: لا ، اما في باقي البلديات كان التعبير عن الموقف يميل اكثر الى النفي و بوجه خاص بالبلديات الجبلية ايت نوال مزادة 59 لا مقابل 40.9 نعم و الواد البارد 60 من المجيبين ب : لا مقابل 40 بنعم .

المتغير	البلديات	ا. ن. مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
المراكز الحضرية القريبة هل توفر الحاجيات	نعم	25	40.9	22	40	24	43.6	30	52.6
	لا	36	59	33	60	31	56.3	27	47.3

و بالفعل تم الوقوف على حقائق بالمؤسسات الصحية الادارية التعليمية الثقافية ... كاشفة نوع العجز المسجل بالمدن في حد ذاتها وغير متمكنة من تأدية ادوارها بوظيفية لظهيرها مما يجعلها مدن المشكلات و الادوار المحدودة.

ب. التسوق

1- عدد المرات التي ينتقل فيها إلى الأسواق الأسبوعية

اغلب افراد العينة على مستوى البلديات حراكهم باتجاه الاسواق خلال الاسبوع يكون لمرة واحدة لإشباع مختلف الحاجيات الاسرية و يتم بشكل افضل ببوفروج بنسبة 57.8 %ثم اولاد عدوان و الواد البارد 45.4 %و في الاخير 40.9% و تتم في الغالب نحو الاسواق المجاورة .

المتغير	البلديات	ا. ن. مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	تك	%	تك	%	تك	%	تك	%
عدد المرات	1	25	40.9	30	54.4	25	45.4	33	57.8
	3-2	17	27.8	12	21.8	15	27.2	19	33.3
	+ 3 مرات	19	31.1	13	23.6	15	27.2	5	8.7

باستثناء بلدية بوفروج باقي البلديات تتقارب فيها نسب المتسوقين لعدد من 2-3 مرة او + من 3 مرات ويعد هذا من ابرز الخصوصيات التي يتميز بها الريفيين من خلال نشاطهم و تفضيلهم للتسوق خارج المجال .

2- المسافة المقطوعة

بالنسبة للمسافات المقطوعة من طرف الريفيين المعنيين بالتسوق، جلهم يتسوقون على المستوى المحلي في حدود مسافة محصورة بين 1-2 كم 58.1 **%**بأولاد عدوان ،54.4 **%**الواد البارد ،52.6 **%**بوفروج و بنسبة اقل ايت نوال مزادة 31.1 **% .**

المتغير	البلديات	ا. ن. مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**
المسافة المقطوعة	1 - 2 كلم	**19**	**31.1**	**30**	**54.4**	**32**	**58.1**	**30**	**52.6**
	10- 15	**27**	**44.2**	**7**	**1.2**	**3**	**5.4**	**2**	**3.5**
	+ 15 كلم	**15**	**24.5**	**18**	**32.7**	**20**	**36.3**	**25**	**43.8**

باقي السكان يتسوقون قاطعين مسافة تزيد عن 15 كلم اي خارج مجالاتهم المعاشية الى الاسواق الاقليمية فنسبتهم مرتفعة ببوفروج 43.8 **%** باتجاه سوق بوقاعة الاسبوعي 36.3 **%**بأولاد عدوان اغلبهم الى سوق عين الكبيرة او عموشة و 32.7 **%**بالواد البارد كذلك الى نفس الاسواق السابقة الذكر فقط 24.5 **%**بايت نوال مزادة باتجاه بوعنداس .

3- الوسيلة المستعملة في التنقل

تعدد الوسائل المستعملة للتسوق ، فما هو عام لدى العينة من حيث الاعتياد و الاستعمال اكثر المواصلات العامة خاصة لدى سكان المناطق الجبلية 34.4 %بايت تيزي و 27.2 %بالواد البارد في حين تضعف النسبة بالبلديات التلية لوجود و تنوع وسائل اخرى ففي اولاد عدوان النسبة 18.1 %ممن يأخذون النقل العمومي و بنسبة اقل ببوفروج 8.7 % .

المتغير	البلديات	ا. ن. مزادة		و. البارد		أ. عدوان		بوفروج	
	فئات المتغير	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**	**تك**	**%**
ما الوسيلة المستعملة في التنقل؟	مواصلات عامة	**21**	**34.4**	**15**	**27.2**	**10**	**18.1**	**5**	**8.7**
	سيارة شخصية	**5**	**8.1**	**9**	**16.3**			**10**	**17.5**
	سيارة أجرة	**5**	**8.1**	**11**	**20**	**5**	**9**	**9**	**15.7**
	مشيا على الاقدام					**8**	**14.5**	**11**	**19.2**
	مشيا + مواصلات عامة	**15**	**24.5**	**5**	**9**	**17**	**30.9**	**10**	**17.5**
	سيارة غير قانونية	**15**	**24.5**	**15**	**27.2**	**15**	**27.2**	**12**	**21**

بعد ذلك ومن حيث الاهمية و الانتشار لا تزال السيارة الغير قانونية الوسيلة المفضلة و المقصودة لدى الريفيين وتمثل نسب هامة من الارتياد 27.2 في كل من الواد البارد و اولاد عدوان ، 24.5 بايت نوال مزادة و 21 ببوفروج فهي تعكس النقص المطروح في وسائل النقل و ارتفع معدلات البطالة الذي يدفع الى امتهان هذا العمل .

استعمال السيارة الشخصية و سيارة الاجرة محدود بالنظر الى باقي الوسائل و يميز بشكل خاص سكان بوفروج 17.5 **%**سيارة شخصية و 15.7 **%**سيارة الاسرة و حتى مشيا على الاقدام للقريبين من السوق بنسبة 19.2 **% .**

خلاصة نتائج الاستمارة الخاصة بالبلديات الريفية

الدراسة الميدانية للبلديات الريفية اقترنت بتوزيع استبيان تركيزي على جوانب فاعلة في الديناميكية و الحراك السكاني في منطقتين متمايزتين طبيعيا ومن تكون اوضاع لاحقة و تابعة اليا اقتصادية و اجتماعية ، بلدية الواد البارد النقطة السوداء لنتائج الوضع الامني في العشرية الماضية ثم ايت نوال مزادة المجال المميز لإخفاقات التنمية محليا من خلال تكريس ظاهرة الاقصاء و التهميش التنموي ، الى الجنوب من البلديات المختارة الجبلية اولاد عدوان الغنية اقليميا من خلال تراتبها كأحسن بلدية من حيث مؤشر الثروة لكنها تصنف من بين البلديات الفقيرة في الاقليم نتيجة عدم تحكم الجماعات المحلية في تسيير و تدبير ماليتها ، الدراسة الميدانية تقف كذلك عند بلدية بوفروج المقر الرئيسي لدائرة حمام قرقور و الواقعة في المنطقة التلية من الاقليم حيث التراتب الاداري و الوضع التنموي بها لم يرقي الى الرفع من اطار حياة السكان ، عموما البلديات المختارة تعريف تناقضات مجالية حتما ستنعكس على الواقع المعاش و الاداء و الوظيفية فثبت ميدانيا انها تعرف ارقى مظاهر الازمة بالتجمعات الجبلية ليتجلى نوع من الانفراج و التحسن في الاداء لكن ليس بالباعث و الحافز على الحركة و الاتزان اقليميا .

نتائج الاستمارة كشفت عن الاوضاع المزرية و المتفاقمة للسكان اثناء الفترة الامنية وبأعقد و احد وضع بالتجمعات الجبلية الواد البارد خصوصا كما ان التدهور و صعوبة العيش كانت ماثلة وبقوة ببلدية ايت نوال مزادة رغم تقع في المنطقة الجبلية لكنها لم تعرف اية تهديدات امنية مما يعني ان اوضاع المناطق الجبلية صعبة و سيئة اصلا فقط ان الوضع الامني كان رافعا لوتيرة التدهور و الفقر نفس الوضع تقريبا كان بالبلديات الاخرى بوجود اولاد عدوان في حالة من الامن و الاستقرار و في وضع متدهور ببوفروج فكانت تقريبا في نفس الوضع من حيث التدهور الامني ، هذه الاوضاع كان لها انعكاس في تقليص حدود العيش محليا و اقليميا مما جعل الجهة تعرفت تدفقات بشرية للمهاجرين و حتى اللذين مكثوا يعتمدون على مصادر التمويل من الهجرة .

يعد عنصر الولوج الى الخدمات الصحية و التعليمية بالمجال الريفي احد العناصر المهمة الكاشفة عن مستوى الاداء للتنمية المحلية و الريفية بالمنطقة لان طبيعة و حالة الحركة و النفاذية الى هذه الخدمات هي محصلة و نتاج التنمية ، فمن خلال النتائج السابقة وجدنا كل البلديات في نظر ساكنيها انها بؤر للتخلف و الفقر و غير جاذبة و تمثل بيئة غير محفزة للعيش و التطور فها ما تم الوقوف عليه و التأكد منه ميدانيا بعد ان صادفتانا حالات للانقطاع المبكر من التعليم و للإناث بالخصوص بايت نوال مزادة ، تذمر السكان من الخدمات الصحية و بعدها عن السكن مع تزايد و ارتفاع التكاليف في المنطقة الجبلية و التلية معا فالعديد يلجا الى التداوي طبيعيا و هو المظهر الذي اصبح سائدا بالريف الى جانب الانشطة الموازية فقط لكسب العيش و تامين البقاء على قيد الحياة اذ اصبح الكسب في الريف موجها الى الحياة و ليس العيش عما كان عليه في وقت غير بعيد .

خلاصة الباب الاول

بالرغم ما يشغل اقليم البحث مكانيا من حيز الولاية مساحة و كما من الجماعات المحلية 31 / 60 بلدية ، لا ينطبق ذلك اطلاقا على الدينامية الديموغرافية من حيث وتيرة النمو المتراجعة اقليميا الى جانب اتجاه السكان الى التجمع و التحضر للتجمعات بشكل متسارع و بطرق تلقائية عشوائية ، مما جعل الاقليم الشمالي مرشح الى افراغ المنطقة المبعثرة و منه التنصل من طابعه الريفي الذي حافظ على التوازن في منظومة الاقليم الديموغرافية الاجتماعية من حيث التوزيع المكاني او من جانب الاسهام في تنويع الانتاج و توفير الغذاء للريف و التجمعات الحضرية فهذه البنية اليوم معرضة الى التلاشي من خلال عدم انتظام التدخلات و الاستراتيجيات التنموية في معالجة مشكلات العالم الريفي و المناطق الجبلية منه بالخصوص لان التنمية المحلية و الريفية تدخلاتها موضعية و تكاد تكون نقطية مدروسة و موجهة اقليميا و نفعيا .

بقدر ما كان للتنوع البيئي انعكاس في تنوع الطاقات و المصادر من حيوية الى سياحية اقتصادية ...بقدر ما كانت لها تأثيرات مع قرينة الموقع الجغرافي و التدهور الامني في خلخلة و اضطراب الاقليم اجتماعيا و اقتصاديا و اثر بشكل مباشر على مستوى معيشة السكان و استقرارهم الذي اصبح مهددا مما وجه الاغلبية منهم الى هجر المجال و تركه اطلاقا فرغم السياسات الموجهة الى احداث هجرة عكسية بعودة السكان الى التجمعات الجبلية و الريفية الاخرى النتائج محتشمة و ظهر تأسيس نظام و حياة جديدة للمهاجرين ، رغم هذا الوضع فالإقليم لم يكن حبيس هذه المعطيات المعيقة فعرف ديناميكية ديموغرافية و اقتصادية باتجاه المدن المجاورة و الاقليم كما شهد حراك يومي متميز (رحلة العمل اليومية) باتجاه مدينة العلمة و عاصمة الاقليم ، المهم يمكن الوقوف على حركة و تدفقات تجعل من الاقليم بعيدا ان يكون رهن الركود .

تدني الخدمات و هشاشة البنية التحتية بالجهات الجبلية و التلية باستثناء المراكز الرئيسية و بعض التجمعات الثانوية هي الطابع المميز لحال اقليم البحث ، كثيرا ما كانت دواعي تقلص الوفورات الاقتصادية و فرص الشغل من خلفيات الهجرة والنزوح لكن الاسبقية في فاعلية الديناميكية السلبية النقص الحاد في الخدمات فتوجد طفرة نوعية على مستوى التجمعات الجبلية و المناطق المبعثرة التي تمت زيارتها و محاورة سكانها فالعديد منهم يتطلع الى الحياة و العيش من خلال فقط قيم اقليمية متوارثة كالزراعة المعاشية و فغراسة الاشجار و التسوق الا انه من غير الممكن الانتظار في حالة تدني خدمة صحية او تعليمية او حتى من عدم توفرها لان خدمات الترفيه و الاتصال من الكماليات في عالم ريفي جبلي باحث عن اساسيات ، اذن الاشكال الجوهري هو مدى مواجهة هذه النقائص في الخدمات و البنية التحتية قبل التفكير في التنمية و الاستثمار و البحث في الاليات الممكنة لاستقرار السكان و تثبيتهم بمواطنهم هذا الوضع و غيره موجه الى غير الغاية السابقة الذكر .

[1]- شكري السباعي. التعصير و التحولات الترابية في ارياف اقليم القيروان: مثال ريف حاجب العيون .المجلة التونسية للجغرافيا .عدد 38 لسنة 2007 . ص : 30

الباب الثاني
دينامية الاستثمار و المرافقة بالإقليم

الفصل الأول

الاستثمار العمومي و مدى فعالية البرامج التنموية المحلية

مقدمة:

لعل من ابرز الظاهرات التي تعيق التنمية الشاملة و المتوازنة هي ما تعرف بظاهرة **"التباين الإقليمي "** التي تعاني منها الكثير من الدول النامية ، و تتمثل هذه الظاهرة في تركز او تمركز التنمية في اماكن (مدن او اقاليم) معينة من الدولة ، بينما تعاني اقاليم اخرى من ضعف او قصور او تهميش في التنمية[1] .

تعتبر سياسة التنمية الاقليمية أحد أهم الوسائل للتخلص من ظاهرة التباين الاقليمي والمكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ولتنمية بعض المراكز الحضرية والمناطق الريفية وتطويرها . ولتجنب مشكلة عدم التوازن الاقليمي والتفاوت المكاني في مستويات التنمية . اخذت الدول بفكرة التدخل في توزيع المشاريع التنموية والاستثمارات لإزالة الفروقات في فرص العمل ومعدل الدخل ومستوى الخدمات بين الأقاليم وضمن الإقليم الواحد ولتحقيق أهداف التنمية القومية أيضا ، ويدخل ضمن هذا الإطار اعتماد بعض البرامج التنموية لتحقيق التنمية الحضرية والتنمية الريفية[2].

تقدم مخططات التنمية المحلية كأحد البدائل او المرتكزات الأساسية التي وتتمفصل حولها التنمية لتقليص الفقر و التهميش وازالة الفوارق الاقليمية الى جانب معالجة المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية ، التحولات و التغيرات التي عرفتها البلاد بعد الانتقال الى اقتصاد السوق جعلت من استراتيجية هذه المخططات تغير من ابعادها حيث كانت في فترة الاقتصاد الموجه (الاشتراكي) تغلب الجانب الاجتماعي على الشق الاقتصادي ، وطغت مركزية التخطيط و التسيير في تنفيذ المشاريع كما تم تفضيل أقاليم على أخرى شكلت فيما بعد بؤر للتوترات الاجتماعية و مواطن للركود و التخلف الاقتصادي ، في فترة اقتصاد السوق تم التمسك بهذه الأداة مع التركيز على تحقيق التنمية المحلية المندمجة التي تأخذ بالمقاربة الاقتصادية والاجتماعية مع إضفاء توازن عملي بينهما على أن يكون النمو كمحصلة و نتيجة تعزز من رفاهية السكان و تحسن من اطارهم المعيشي ، ومع تبلور مفاهيم التنمية المستدامة تمت إضفاء البعد البيئي في جل عمليات التدخل بالإقليم لتحقيق النجاعة و الديناميكية الاقتصادية الاجتماعية الفاعلة في تطوير الاقاليم.

اللاتوازن الاقليمي كان له ثمن على الريف و البلديات الجبلية من خلال : اطار حياة هش ، افراغ ريفي من السكان ، نفاذية ووصولية صعبة و باكراه ....فهذه الوضعية بقدر ما ساهمت في ارسائها الحالة الامنية المتدهورة ، شاركت الدولة بفاعليها من وصاية و محليين في هذا التراجع و المشهد الذي افقد المناطق الجبلية الحراك وفق ما كان منتظرا منها [3]

فهذا ما جعل ان البديل الذي لا مناص منه هو التنمية المحلية كعملية مركبة و حركة ديناميكية تتوخى تحقيق المتطلبات الاجتماعية وإشباع الحاجات الأساسية لساكنة ما. و بهذا فهي عملية ليست عفوية بل منظمة و مخططة تهدف الانتقال من وضع إلى وضع أحسن من سابقه. و لتدقيق هذا المفهوم أكثر لابد من مراعاة ثلاثة جوانب أساسية:

1- الجانب المؤسساتي : ويهم طبيعة التنظيم الإداري والسياسي للبلاد: أقاليم، جهات، ولايات ، بلديات وجماعات .

---

[1] - **محمد بن طاهر يوسف. مراكز النمو بين الكفاءة الاقتصادية و عدالة التوزيع المكاني . قضايا نظرية و تطبيقية . ورقة بحثية قدمت للقاء الثالث للجغرافيين العرب . جامعة الملك سعود 1424 ه**

[2] - **محمد كريم ابراهيم الدليمي . (منطقة زنكورة الواقع الجغرافي والتوجهات التنموية) .رسالة ماجستير في جغرافية التنمية من جامعة الانبار / كلية الآداب**

[3] - **Adelrazak ADEL .Problématique de développent rural local dans le zones de montagnes nord de Sétif. Journée d'étude 19 mai 2009 CENEAP ET WILAYA DE SETIF . page : 9**

2- جانب الإمكانيات والمؤهلات: سواء منها الطبيعية أو كل ما يتعلق بالخصائص والموارد الجغرافية والاقتصادية لجماعة محلية ما. لأن هذه المؤهلات هي التي تعطي للجماعات شخصيتها، وعلى أساسها يمكن التمييز بين جماعة قروية وجماعة حضرية.

3- الجانب التاريخي : ويتعلق بالعناصر المشتركة: التقاليد، الأعراف، الثقافة والهوية الاجتماعية لجماعة محلية ما [1].

ظهرت تدريجيا ملامح و بوادر التحول عن الاقتصاد الموجه و التنمية الممركزة بعد تردي الاطار الاجتماعي و تدني الواقع التنموي ، فكان اقتصاد السوق بمثابة المعطاة الجديدة التي تمثل بديلا لذلك الواقع ، باشرت السلطات بجملة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والإدارية تمثلت في:

1- إعادة الهيكلية العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية1982.
2- إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية 1984.
3- إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية 1986.
4- صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1989.

ومع صدور دستور1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،مع الشروع في إرساء معالم هذا التحول عرفت البلاد اضطرابات اجتماعية و اقتصادية تطورت الى ازمة امنية عميقة وشاملة اثرت على كل مناحي الحياة و شلت التنمية خاصة في الأرياف و المناطق الجبلية التي تدهور الامن بوجه حاد فأدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية و تم المس بالتجهيزات القاعدية و شل الحراك السكاني و الاقتصادي بها لفترة معتبرة زادت من تعميق الفجوة الزمنية .

تفاقم الازمة مس التنمية و التنمية المحلية التي كانت تراهن عليها المناطق الفقيرة و المحرومة لرفع مستوى الحياة لسكانها فكان واقعها متردي وفق ما تمليه مقتضيات الحالة الامنية وما صعد من تردي احوالها حركة السكان الواسعة من النزوح الريفي تجاه المدن الكبرى واكتظاظها وتدهور محيطها البيئي وإطارها العمراني، بلغ حجم البرامج المحلية 883.24 مليار د.ج [2] من أجل مواجهة هذه الصعوبات بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبياً بدرجة عالية سنة 1997م، شرعت في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداءً من 1998م.

- كانت مساعدات الدولة تمثل 32% سنة 1991 ثم تعدت الى نسبة 46% سنة 1992[3] ، و الملاحظ انها قد تزايدت بنسبة معتبرة خلال سنة واحدة ، لتصل سنة 1994 الى 76% من ميزانية التجهيز لتبدا في الانخفاض الى 70% في 1995 و 60%في 1996[4] .

فحجم التمويل من المساعدات يمثل اهمية قصوى بالنسبة للتنمية المحلية ، فالدولة تخصص ما يفوق 50% من ميزانية التسيير و التجهيز لهذا الجانب باعتباره مصدرا اساسيا لاحتواء المشكلات المتفاقمة على المستوى المحلي ، فهذا ما يمكن استقراؤه من معطيات الجدول ادناه و الذي يوضح تطور الاستثمار القطاعي ، ومخططات التنمية المحلية .

---

[1] - عبد الحق الصديقي . مقاربات التنمية المجالية و المحلية . ورقة بحثية مقدمة في يوم تكويني لفائدة اطر الجماعة الحضرية لوسيلان . مكناس . 2009 ص: 1

[2]- احمد شريفي . تجربة التنمية المحلية في الجزائر .مجلة العلوم الإنسانية .السنة السادسة.العدد:40 .2009 .ص :10

[3]-CNEAP .Etude statistique et foncières des communes p : 12

[4]- CNEAP .Refonte des systèmes fiscaux. Op Cit p : 19

الجدول رقم : 48 نصيب برامج التنمية المحلية خلال الفترة (1998-2009)

الوحدة :مليار دينار جزائري

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	04-98	09-05
المجموع العام	42.546	47.68	84.01	120.58	296.58	290.82	214.82	997.24	1908.5
البرامج القطاعية	27.51	29.42	49.16	80.97	154.78	245.49	188.81	776.162	1708.5
البرامج البلدية للتنمية	15.03	18.20	35.51	39.04	41.79	45.47	62.01	221.08	200

المصدر: وزارة المالية 2006

تطور البرامج القطاعية

ابتداء من سنة 2000 بدا حجم الاستثمارات العمومية في التزايد تدريجيا ومست بشكل مباشر المخططات البلدية للتنمية المحلية ، ويعود ذلك الى التحولات التي عرفتها الجزائر من خلال الانتقال الى اقتصاد السوق و ارتفاع أسعار المحروقات و تخصيص جل إيراداتها و ضخها في التنمية المحلية ، الى جانب أن المرحلة عززت من مكانة الجماعات المحلية في ممارسة التنمية انطلاقا من قانون البلدية الذي حفز النمو و المبادرات المحلية من منطلق المصادر المالية للبلديات و المتمثلة في الايرادات الجبائية و غير الجبائية و مصادر خارجية كالمساعدات و القروض و غيرها[1] .

القراءة الاولية لمعطيات الجدول اعلاه تسمح بقراءة الفروق في الاغلفة المالية الموجهة للاستثمار العمومي من خلال استئثار المخططات القطاعية بأكبر حيازة مالية من 1998 – 2009 ويعود ذلك الى تحسن السيولة المالية و الاتجاه الى الاستثمار في التجهيزات و المشاريع الكبرى بين البلديات و الولايات للرفع من مستوى البنية التحتية ، كما يلاحظ الارتفاع المحسوس في الغلاف المالي الموجه للمخططات البلدية للتنمية المحلية الى غاية المرحلتين الاخيرتين وتقلص حجم الاستثمار من 221.08 مليار دج ما بين 1998- 2004 الى 200 مليار دج في الفترة 2005 – 2009 من خلال ظهور البرنامج التكميلي لدعم النمو و المشاريع الجوارية للتنمية الريفية التي اصبحت هي الاخرى كقنوات مساهمة في التنمية المحلية مما حوا ارصدة معتبرة من الاموال اليها

.

اولا : المخططات البلدية للتنمية المحلية

1- الدراسة التحليلية لوضعية برامج التنمية المحلية (PCD) 2008- 1988 :

نظرا للتمايز الحاصل في إمكانيات الجماعات المحلية فقد أجمع الباحثون على التمييز بين ثلاثة أنوع من التنمية المحلية:

أ - **التنمية المحلية الداخلية**: وتهدف إلى استغلال كل الموارد الذاتية الممكنة وتعبئتها من أجل تحقيق تنمية ذاتية وإقلاع محلي.

ب - **التنمية المحلية القائمة على التضامن**: نظرا للتفاوت الحاصل ما بين الجماعات المحلية من حيث المؤهلات، ينطلق هذا النوع من التنمية المحلية من تصور مفاده أن عملية الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي لا يتم إلا عبر مقاربة تشاركية كمدخل ضروري للتفاعل والاندماج ما بين الجماعات المجاورة.

[1]- احمد شرفي مرجع سبق ذكره . ص: 11-12

ج - التنمية المحلية المندمجة: تتوخى تجاوز الرؤية التقليدية للتنمية التي اختزلت العنصر البشري كوحدة إحصائية وظل هاجسها هو البعد الاقتصادي. وهذه المقاربة تعيد الاعتبار للموارد البشرية لأنه لا تنمية بدون تنمية اجتماعية.

كما أنها تتميز بكونها ترمي إلى تحقيق الحاجات الإنسانية واستغلالها بشكل يضمن للأجيال اللاحقة حقها في التمتع بهذه الخيرات[1].

عموما المخططات المحلية للتنمية تشكل مرحلة متميزة في مجال ارساء تخطيط لامركزي ، من خلالها تتأسس هندسة جديدة في التخطيط من خلال انها تتمفصل و تتمحور حول ثلاث مستويات متراتبة في القاعدة البلدية ، ثم الولاية كوسيط مع المستوى الوطني الممثل للوصاية ، نظريا البلدية هي الفاعل الرئيس في ادارة المخططات البلدية للتنمية لكن عمليا وفي الواقع للولاية وصاية و تحكم في بلورة المخططات على المستوى الاقليمي [2]غير ذلك تبقى من بين الادوات الممولة للمشاريع المحلية خصوصا ما يتعلق بالبنية التحتية و التي تعد جوهر التنمية من خلال الاستثمارات المرصودة سنويا و الموجهة بالخصوص الى معالجة الاختلالات و التراجع و تصحيح وضع الجماعات المحلية بعد مرحلة التدهور الامني الذي مس كل الجوانب منها الانجازات المحققة خصوصا القاعدية منها أي البنية التحتية كما هو الحال بالمنطقة الشمالية الجبلية للولاية ، الوضع العام كانت له طبعا انعكاسات في توجيه الاستثمار محليا ،فمن خلال هذه الادوات اندمجت الجماعات المحلية بشكل مباشر في الديناميكية الاقتصادية حيث ان التدخلات و الانجازات لها مرجعية قانونية او تشريعية حقيقية و منسجمة من خلال ان البلديات لها صلاحيات الاقتراح ، التنفيذ و التسيير السنوي للبرامج[3]

عليه و رغم النقائص في حكامة تدبير الاداة من فترة الاقتصاد الموجه الى الليبرالي و ما يحمله من مفارقة تنظيمية ، تبقى المخططات البلدية للتنمية المحلية وثيقة و اداة حيوية مرجعية ، مادام انها تشمل كل العمليات المتعلقة بالتنمية و التهيئة المحلية [4] و على اساسها لا تزال الجماعات المحلية خاصة الفقيرة منها تنظر اليها كألية و اداة مفصلية تمكنها من تجاوز الطفرات المسجلة في مجال الخدمات و التجهيزات اساسا

1-قيم الاستثمار للبلديات من: 1999- 2008

استفاد اقليم الدراسة في اطار البرامج البلدية للتنمية في الفترة الممتدة من 1999 الى غاية 2008 بغلاف مالي قدر ب 3861682.00 دج ، ومنه حازت البلديات نسب متباينة ، الغلاف المالي المستهلك قدر ب 3776712.85 دج بنسبة استهلاك97.80% .

من خلال استقراء المعطيات يتضح لنا حجم الفوارق في قيم الاستثمار على المستوى الإقليمي فيما بين البلديات ، إذ تتحكم عوامل عديدة منها الحجم السكاني ، التراتب الإداري و طبيعة البلديات حضرية او ريفية الى جانب الوضع الأمني الذي ميز الفترة و جغرافية الحيز و إمكاناته الاقتصادية .

---

[1] - عبد الحق الصديقي . مقاربات التنمية المجالية و المحلية . مرجع سبق ذكره. ص:2

[2] - Ferferra Mohamed – Yacine. Le développement local en Algérie : ses ruptures, ses continuités et son statut dans le modèle de développement en Algérie. Article publié dans la revue du laboratoire d'aménagement du territoire N0 : 4 – 2005 /2 page : 21

[3]- Cherrad Salah Eddine. Plans communaux de développement et gouvernances des territoires urbains cas d'étude : Constantine Article publié dans la revue du laboratoire d'aménagement du territoire N0 : 4 – 2005 /2 page : 71

[4]- Cherrad Salah Eddine . L'aménagement Rural En Algérie : Essai De Bilan . Travaux de l'institut de géographie de Reims n° 85-86. Page : 43

عموما جل البلديات استفادت من أغلفة مالية يمكن اعتبارها كميا مناسبة ، فهل نوعيا منسجمة و مكيفة و طبيعة هذه البلديات تأخذ بالأولويات و تراعي التباين الإقليمي خصوصيات البلديات الجبلية التي تعرضت لفترة زمنية من التدهور الأمني و التهميش و الإقصاء ومنه فالدراسة تضع المخططات البلدية للتنمية في المحك خاصة بعد التحسن التدريجي للوضع الامني و الوفرة المالية بعد ارتفاع اسعار المحروقات .

في حدود انجاز البرامج البلدية للتنمية و ما يتعلق بالاعتمادات المالية المستهلكة سنويا فاقت نسبة الاستهلاك 97.8% كما سبقت الاشارة اليه لضالة الغلاف المالي لهذه البرامج و حرص اغلب البلديات على ضرورة استهلاكها للتعجيل بالتنمية خصوصا في فترة التحسن الامني غير ان هذا الوضع لم يكن ينطبق على البلديات الجبلية خاصة بابور ، واد البارد ، بني عزيز اذ الاوضاع الامنية منعت بعض التجمعات الثانوية و المبعثرة من انجاز مشاريعها و استكمال استهلاك الاموال المرصودة لمشاريعها .

لتسليط الضوء على التوزيع الجغرافي للمشاريع على مستوى بلديات اقليم الدراسة قمنا بالاعتماد على مؤشرين اساسين :الاول يتعلق بإجمالي الاستثمارات للعشرية 1999- 2008 على مساحة البلديات و مقارنتها مع اقليم الدراسة و الثاني يرتبط بالحجم السكاني للبلديات لمعرفة الحيازة المالية لهذه البلديات ومدى اخذها او استفادتها بالمؤشرين في التوزيع الجغرافي و الاجتماعي الاقتصادي .

- استثمار / ساكن

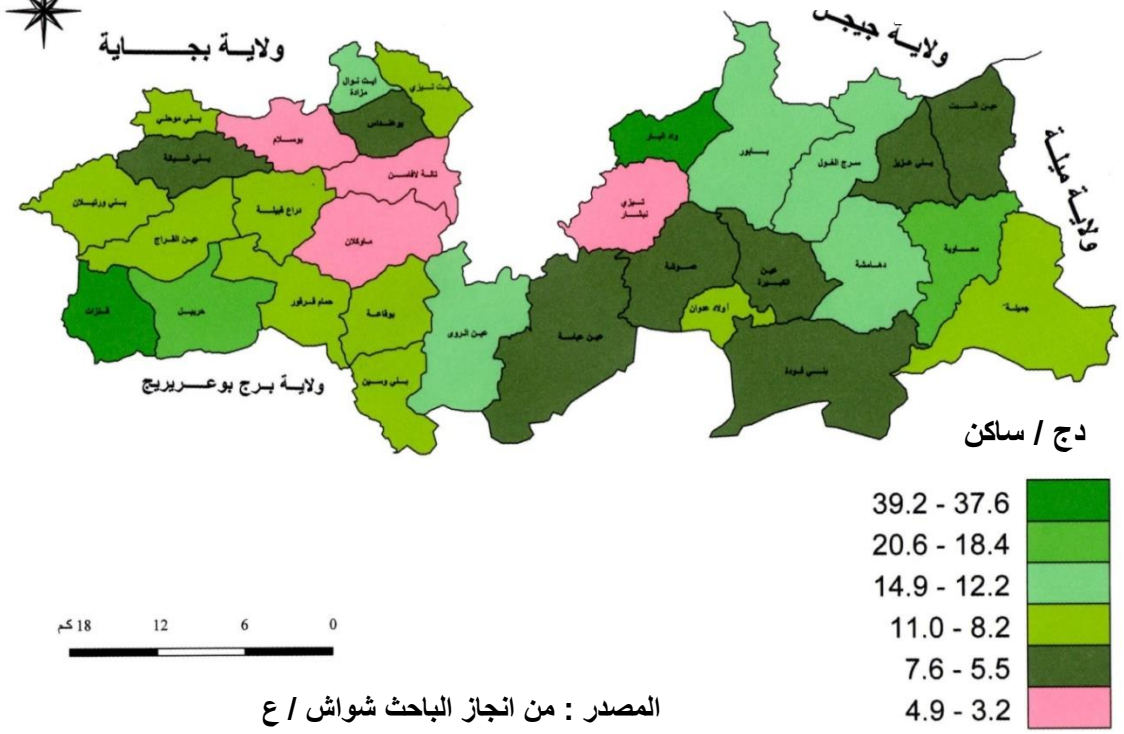
المؤشر البشري المتمثل في نصيب الفرد من الاستثمارات على مستوى الاقليم المدروس بلغ 8.64 دج/ ساكن لفترة عشر سنوات ، 15 بلدية تتجاوز هذا المتوسط و باستثناء الفروق الكمية الضئيلة يمكن اعتبار 19 بلدية في وضع مناسب من المتوسط العام ، غير ان الفارق يعد كبير جدا بين بلدية قنزات التي تحتل المرتبة الاولى بنصيب 39.28 دج / ساكن و بلدية تالة ايفاسن في نهاية الترتيب ب 3.21 دج / ساكن .

انطلاقا من الجدول **رقم** : **49** تمكنا من الوصول الى الترتيب الاتي و الذي يوضح نصيب السكان من الاستثمار عبر البلديات :

- **37.6 – 39.2 دج/ ساكن** واد البارد ، قنزات
- **18.4 – 20.6 دج/ ساكن** معاوية ، حربيل
- **12.2 – 14.9 دج/ ساكن** بابور ، سرج الغول ، دهامشة ، عين الروى ، ايت نوال مزادة
- **8.2 –11دج/ ساكن** بوقاعة ، ذراع قبيلة ، حمام قرقور ، بني حسين ، بني موحلي ، عين القراج ، ايت تيزي ، جميلة ، بني ورتيلان ، اولاد عدوان
- **5.5 – 7.6 دج/ ساكن** عين الكبيرة ، عموشة ، بني عزيز ، عين السبت ، بني شبانة ، بوعنداس ، عين عباسة ، بني فودة .
- **3.2 – 4.9 دج/ ساكن** تالة ايفاسن ، بوسلام ، تيزي نبشار ، ماوكلان .

البلديات الجبلية و الريفية المهمشة ذات الاعداد السكانية القليلة هي التي تعرف ارتفاعا في نصيب السكان من الاستثمار و تتمثل في المستويات الثلاث الاولى وبعض البلديات من الفئة الرابعة التي تتجاوز متوسط الاقليم المدروس 8.64 دج / ساكن ، اما باقي البلديات فالنصيب بها منخفض عن المتوسط العام ، فالملاحظ ان المعيار البشري لم يؤخذ بعين الاعتبار في توزيع الاستثمار مما يتسبب في احداث اختلالات اجتماعية اقتصادية على مستوى الاقليم .

الخريطة رقم: 55 نصيب السكان من الاستثمار ببرامج التنمية المحلية



المصدر : من انجاز الباحث شواش / ع

2- التوزيع المجالي للمشاريع ما بين : 1999- 2008

مجموع المشاريع في هذه الفترة 1426 مشروع ، موزعة بشكل متمايز و متباين بين البلديات ، مما يكشف عن المفارقات في التوزيع المجالي الذي لا تزال تحكمه اعتبارات لها امتدادات و لو جزئيا للمراحل السابقة ،فالبلديات الحضرية و كمراكز دوائر حازت على اكبر عدد من المشاريع ، منها عين الكبيرة و بوقاعة بمجموع 70 مشروعا كأقصى عدد اقليميا في حين البلديات الجبلية و الفقيرة كايت تيزي و بوسلام لم يحوزا سوى على 28 مشروعا ، مما يكرس استمرار المفارقات التنموية و المؤثرة خصوصا على الفقر الاقليمي و تصاعد حدة الهجرة الريفية .

يمكن الوقوف على التوزيع المجالي لعدد المشاريع المتباينة ، و التي تكشف عن نوع من الاختلال في التوزيع و الذي تكون له تبعات مباشرة في الدينامية والتراجع و حتى التخلف التنموي و الذي لا يخدم استراتيجيات التنمية المندمجة التي تراهن عليها الدولة بالإقليم الجبلي ،فالتوزيع الفئوي الاتي يبن ذلك :

الفئة الاولى : 68- 70 مشروع

تضم ثلاث بلديات متمثلة في حمام قرقور ، عين الكبيرة ، بوقاعة ،كمراكز حضرية تعد كمراكز نمو متميزة في القسم الشمالي من اقليم الولاية ، و هي من المجلات التي تشد التنمية و الاستقرار السكاني مما يجعل استفادتها بالتنمية متميزا الى جانب الاعداد السكانية المعتبرة بها و التي تجعل منها حتما فضاءات للاستقطاب من ظهيرها لتدني التنمية ، فهذه الابعاد هي التي تحكم التركيز التنموي ، في الوقت الذي انه من الوجهة العملية يتم تفادي المركزية في التنمية ، حتى لا تستأثر الاقطاب الحضرية بالنمو على حساب التوازن الاقليمي .

الفئة الثانية : 46 – 58 مشروع

تشمل عدد معتبر من البلديات ، متناثرة جغرافيا عبر الاقليم منها الجبلية و التلية ، اغلبها ارتقى الى مصاف بلديات بعد التقسيم الاداري 1984 ، تعرف اشكالات تنموية عديدة حتى الحضرية منها او المرتبة كدوائر ، نالت من مشاريع معتبرة بالنظر الى الفارق المعقول نسبيا بالمقارنة مع بلديات الفئة الاولى ، و عليه فهي المراكز الاكثر استعدادا للنماء و الديناميكية ، وهي التي تشهد الديناميكية و التطور.

الفئة الثالثة: 34 – 43 مشروع

هذه الفئة متقاربة عدديا من سابقتها بمجموع 11 بلدية بفارق بلدية واحدة في حين انه كما عدد المشاريع متراجع و بفارق معتبر يكشف عن التباعد التنموي ، ومفارقة الانسجام و التوازن فيما بينها ،جغرافيا تتوزع بالخصوص في الجهات الشمالية و الشمالية الغربية ، ومنها ما يقع في الاجزاء التلية ، المصاعب الطبيعية و انعكاساتها ساهمت في جعل هذه البلديات تشهد العزلة و النائية ، وذات امكانات وطاقات متواضعة تجعل التنمية بها مكلفة و نجاعتها بمثل هذه المراكز ليس من غايات ووجهة النظام الحر الذي ينظر الى محك العد و الحساب (**تحقيق النجاعة كمبرر وغاية في ان واحد)**

الفئة الرابعة:28 – 30 مشروع

تشمل البلديات الجبلية الواقعة في القسم الشمالي الغربي و المصنفة من الافقر على المستوى الاقليمي و الوطني كحربيل ب: 30 مشروعا و ايت تيزي في ادنى سلم التراتب على مستوى اقليم الولاية منذ فترة الثمانينات و هي البلديات التي هجرت و افرغت تقريبا من سكانها ، فالتخلف و التراجع لاطار الحياة بهما يستدعي برامج خصوصية استعجالية ، الى جانب بوسلام و28 مشروعا وتالة ايفاسن ب 29 مشروعا . ريفية هذه البلديات في اطر جبلي محض كان له بالغ الاثر من حرمانها من التنمية.

3- توزيع قيم الاستثمار و نسبته عبر البلديات: 1999 – 2008

قيم الاستثمار و حصص البلديات منه على مستوى الاقليم متباينة ومعبرة عن التفاوت في التحصيل من المشاريع التنموية و التي تنعكس على الحراك و النمو فيما بينها ، كما تشكل مصدرا للتدفقات باتجاه المراكز الحضرية بالخصوص و البلديات التي تعرف الانتعاش و الديناميكية ، تدني القيم الاستثمارية يشكل الحواجز و الاكراهات المؤدية الى التراجع و التقهقر ، مع حضور خصوصية اقليمية جبلية ، فالجماعات المحلية بالجهة تعاني العزلة و النائية خاصة التجمعات المبعثرة التي تعرف ارقى صور الازمة بعد ان عانت من التدهور الامني في العشريات السابقة او كمناطق محرومة ابان المرحلة الاستعمارية ،فمن خلال معطيات الجدول فان محصلة الفارق بين بلدية بوقاعة وتالة ايفاسن الريفية في الجهة الغربية من الاقليم بلغ :39737.00 (10^3)دج ولحجم هذه الفوارق يمكن الوصول الى التصنيف و التحديد الاتي انطلاقا من **معطيات الجدول رقم : 49** – ا - :

الفئة الاولى : 254727.00 (10^3) دج

تضم بلدية بوقاعة بأعلى قيمة و بنسبة تحصيل من الاستثمار على مستوى الاقليم المدروس ، لاعتبارات عديدة منها ما هو اداري وسكاني و اقتصادي ، ولوظيفيتها على مستوى الجهة الغربية من الاقليم ، الى جانب اسهامها في استيعاب السكان المحليين المتدفقين الى اقليم الولاية و الجهات الاخرى .

الفئة الثانية: 192766.00 - 234858.00 (10^3) دج

نسبة الاستثمار تتراوح ما بين:4.9- 6% متمثلة على الترتيب في بلدية بابور الجبلية و الفقيرة و عين الكبيرة الحضرية وجميلة اللتان تمثلان مراكز هامة للاستقطاب و التجمع السكاني الى جانب ما تحوزه من نشاط خدمي و صناعي ، وما يلفت الانتباه ان قيم الاستثمار الموجهة للتنمية تنظر الى ايجاد الحلول لبعض المشكلات

المطروحة بحدة ،كالهجرة و الحراك بين بلدية بابور و عين الكبيرة في فترة التدهور الامني ، فكان هذا التوازن لإعادة اعمار البلديات الجبلية ، غير ان هذا البعد لم يكن معمما على مستوى الاقليم .

الفئة الثالثة: 112917.00 – 164448.00 (10^3) دج

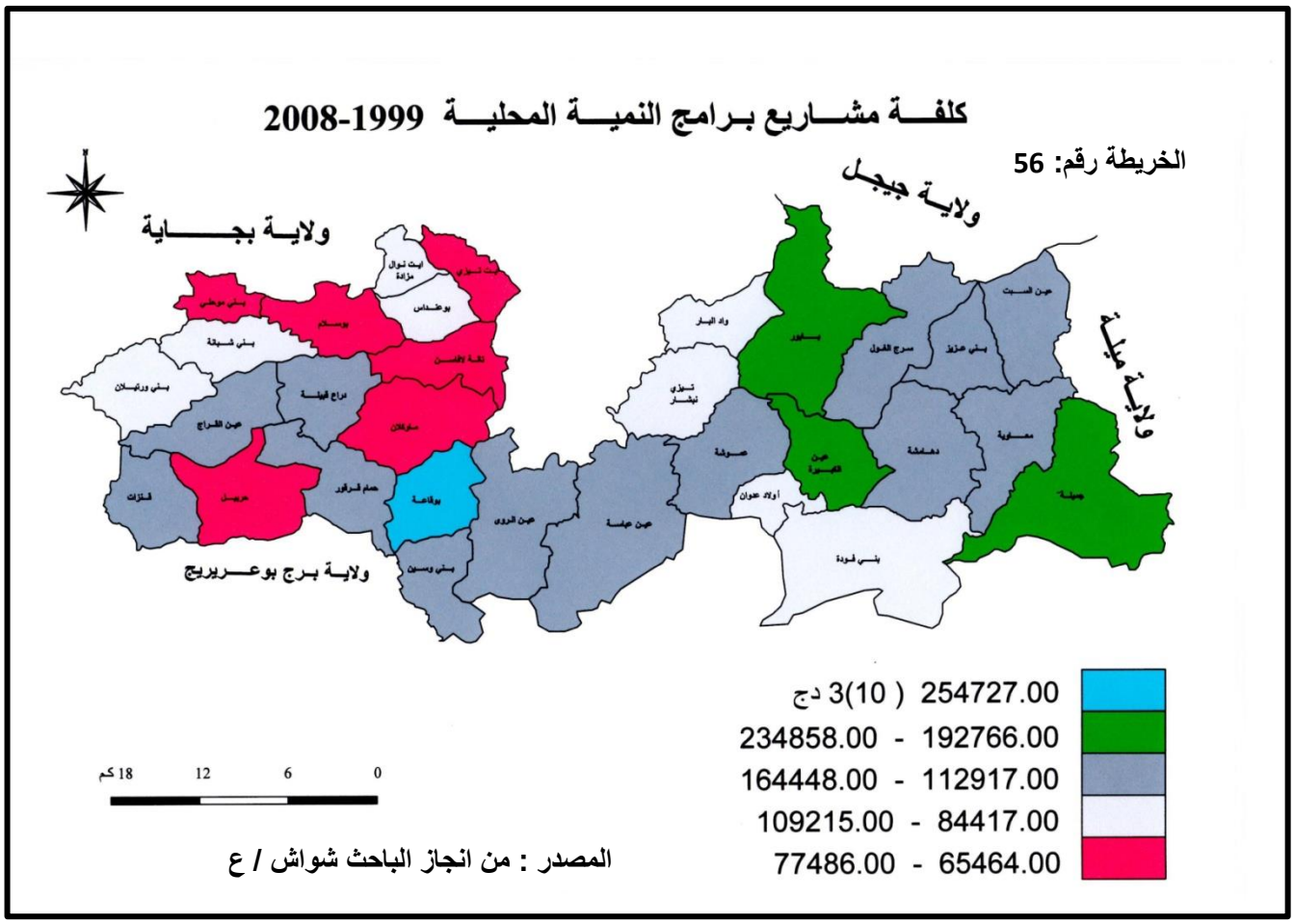
من البلديات المتوسطة من حيث كلفة الاستثمار و التي تتراوح النسب فيها ما بين: 2.9 و4.2% ما يمثل ثلاثة عشرة بلدية منها الحضرية كحمام قرقور و عين عباسة بني عزيز في الاطار الجبلي و الباقي ريفية في المنطقة التلية و الجبلية **كما توضحه الخريطة رقم : 56** ، تراتبها في هذه الفئة يجعلها اثر اهبة و استعدادا للديناميكية وتمكنها من تقليص مظاهر الفقر و التخلف و التدهور الذي عرفته في العشريات السابقة ، كما هو الحال بالنسبة لمعاوية ، و ذراع قبيلة و سرج الغول كما توضحه الخريطة المرفقة .

الفئة الرابعة:84417.00 – 109215.00 (10^3) دج

نسب الاستثمار محصورة بين: 2.1 – 2.8% ،اغلب البلديات تقع جغرافيا في المنطقة الغربية من اقليم الدراسة ، منها حتى المركز الادارية كدوائر في كل من بوعنداس و بني ورتيلان ، و بعدد محدود اربعة بلديات في القسم الشمالي الجبلي من اجمالي ثلاثة عشرة بلدية من هذه الفئة ، مما يوحي استمرار المفارقات و التمايز التنموي على مستوى الاقليم الشمالي من الولاية مما يفقد طابع الشمول و التوازن عمليات التنمية ، فعليه تكون محققة لبؤر اختلالات على مستوى الاقليم و الولاية مما يصعب من عمليات الاندماج و الاستقرار السكاني .

الفئة الخامسة: 65464.00 – 75917.00 (10^3) دج

وهي الفئة التي تعرف تدني و ضعف في كلفة الاستثمار ، تتمثل في اربع بلديات تقع في الجهة الشمالية الغربية في الإطار الجبلي ، تالة ايفاسن 1.7% بوسلام 1.7% بني موحلي 1.8 % ، حربيل 1.9 % ،2 **%** بماوكلان يعود القصور في الاستثمار بها الى قدراتها المحلية الضعيفة و الغير جاذبة للنمو الى جانب البنية السكانية التي تعرضت الى التراجع و الاختلال بسبب الفقر و التخلف التنموي و الحالة المنية المتدهورة ، التنمية بهذه البلديات تكشف عن مدى الاختلال الإقليمي الموجود فيما بين البلديات الشمالية بابور من الفئة الثانية و تقريبا كلفتها الاستثمارية توازي بلدية عين الكبيرة الحضرية مع حدود المعايير التي تجعل بلديات من مستواها في البعد المجالي الجغرافي و الإمكانات و القدرات تكون على هامش التنمية ، فهذا ما يجعل عمليا ان التنمية المحلية شاملة للفوارق و مكرسة للتباعد و التراجع و الاختلال .



1-5 توزيع عدد المشاريع و الكلفة عبر القطاعات:

على مستوى الاقليم تسيطر مشاريع الري و التصريف على باقي المشروعات من حيث العدد و الكلفة الموجهة للإنجاز ، فحصل هذا القطاع على 585 مشروعا بكلفة 1473144 (10^3) دج ثم قطاع المنشآت الاقتصادية ب :300 مشروع بكلفة1087718 (10^3) دج يليها قطاع المنشآت الادارية ب :190 مشروعا و كلفة 373597(10^3) دج ويأتي قطاع التهيئة الحضرية ب : 161 مشروعا و بكلفة 474310 (10^3) دج و في اخر الترتيب من حيث الاستثمار القطاعي كل من المنشآت الثقافية و الاجتماعية 148 مشروعا و كلفة 333654 (10^3) دج ثم قطاع التكوين و التعليم في ادنى الترتيب ب 26 مشروع و كلفة استثمارية وصلت الى 41681 (10^3) دج .

في هذه المرحلة قطاع السياحة خارج حسابات الاستثمار المحلي فلم ينل من التنمية على مستوى الاقليم ، رغم الطاقات و القدرات التراثية و الطبيعية التي تتوفر عليها المنطقة المدروسة .

هذا الترتيب من حيث عدد المشاريع و الكلفة الاستثمارية القطاعية يكشف عما تعانيه المنطقة في مجال التجهيز ، المد بالشبكات والتي يسجل بها تأخر صارخ بالنظر الى باقي اقليم الولاية ،المنشآت الاقتصادية من حيث هذا التراتب تلوح ضمنيا ان هناك ادراك عملي لتحفيز النمو و تأسيس قاعدة تنموية بإمكانها احتواء المشكلات العويصة التي تعاني منها الاقاليم الجبلية .

هذا التوزيع و التراتب القطاعي في الاقليم هل له امتداد على مستوى بلديات و جهات الاقليم ام يوجد هناك قلب في التراتب تبعا لخصوصيات الإقليم في مجالاته من حيث تشخيص الحاجة الملحة للاستثمار القطاعي ، فهذا ما نتوقف عنده في تحليل نمط التوزيع على مستوى البلديات .

2-5 أولويات الاستثمار القطاعي على مستوى البلديات

1 - قطاع الري و التصريف:

بلغت نسبة الاستثمارات بهذا القطاع 38.92% من إجمالي قيمة الاستثمار على مستوى إقليم الدراسة و المقدرة ب 3784104 (10^3) دج و شملت عمليات التنمية التزويد بالمياه الصالحة للشرب و تصريف المياه و الصرف الصحي ، ارتفاع نسبة الاستثمار يكشف عن الحاجيات المحلية الملحة الى هذا النوع من الاستثمارات قصد الارتقاء بنوعية التجهيزات لتحسين إطار الحياة للسكان في المناطق الجبلية ، لمعرفة مستوى الاستثماري و مفارقاته بين البلديات تم انجاز الخريطة **رقم : 57** و التي من خلالها تم الوقوف على التوزيع الاتي :

- بلديتان استفادت بكلفة استثمارية معتبرة حمام قرقور 79686(310)دج و نالت 33 مشروعا الى جانب بلدية جميلة 91578 (310)دجوتم تخصيص 31 مشروعا للإنجاز ، يلاحظ عدم تناسب الكلفة الاستثمارية مع عدد المشاريع ويعود ذلك اساسا الى طبيعة المشروع والحيز الجغرافي الطبيعي الذي شمله المشروع ، اهمية الحيازة المالية للبلديتين من هذا القطاع يعود الى التأخر التنموي الذي تعرفه في هذا الجانب الى جانب النقص الذي تعرفه في مجال التزود بالمياه الصالحة للشرب

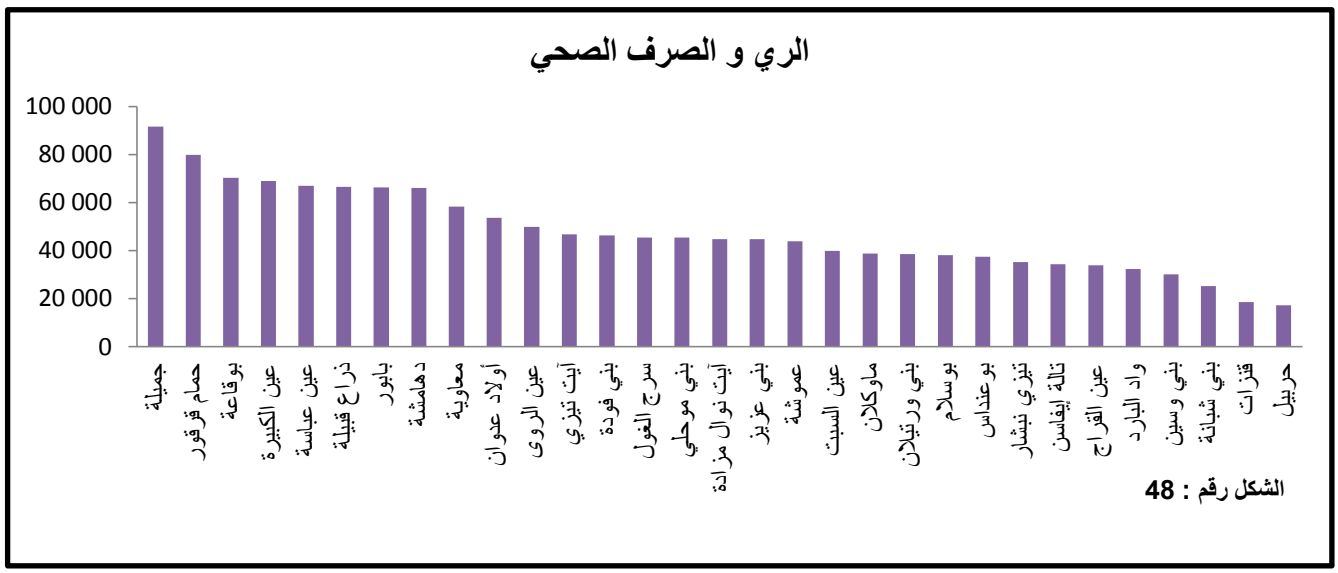
- بلديات ذات استفادة تتراوح ما بين : 49899 – 70147 (10)^{3}دج و بمشاريع تتراوح بين 21 في بلدية عين الروى و30 مشروعا في بلدية بوقاعة ، تضم هذه الفئة تسعة بلديات اغلبها يقع في الوسط التلى كما توضحه الخريطة **رقم : 57** منها البلديات الحضرية بوقاعة و عين الكبيرة و التي لا تزال تعرف تأخرا تنمويا في هذا القطاع الى جانب البلديات الجبلية التي استفادت من مشاريع للارتقاء بهذا النوع من التجهيز كذراع قبيلة و بابور و الدهامشة و معاوية .

- بلديات ذات استفادة متوسطة تتراوح قيم الاستثمار ما بين : 37283 – 46695 (10)^{3}دج و بعدد من المشاريع يتراوح ما بين : 16 مشروعا بايت تيزي و18 مشروعا ببلدية بوعنداس ، هذه الفئة تعد الاكبر عدديا على مستوى اقليم الدراسة ب 12 بلدية كما توضحه معطيات الجدول **رقم :49 – ب** - وهي كلها بلديات جبلية تعاني من تأخر مستوى التجهيز ، المشاريع البلدية موجهة اساسا الى تقليص مظاهر التخلف و التدهور المعيشي خاصة و ان اغلب هذه البلديات يتم التزود فيها بالمياه بالطرق التقليدية و يتم الصرف بطرق غير صحية خاصة في المنطقة المبعثرة و العديد من التجمعات الثانوية و هذا ما يعمل الى الارتقاء بنوعية الحياة بالتجمعات الجبلية و تمكين السكان من العيش السليم .

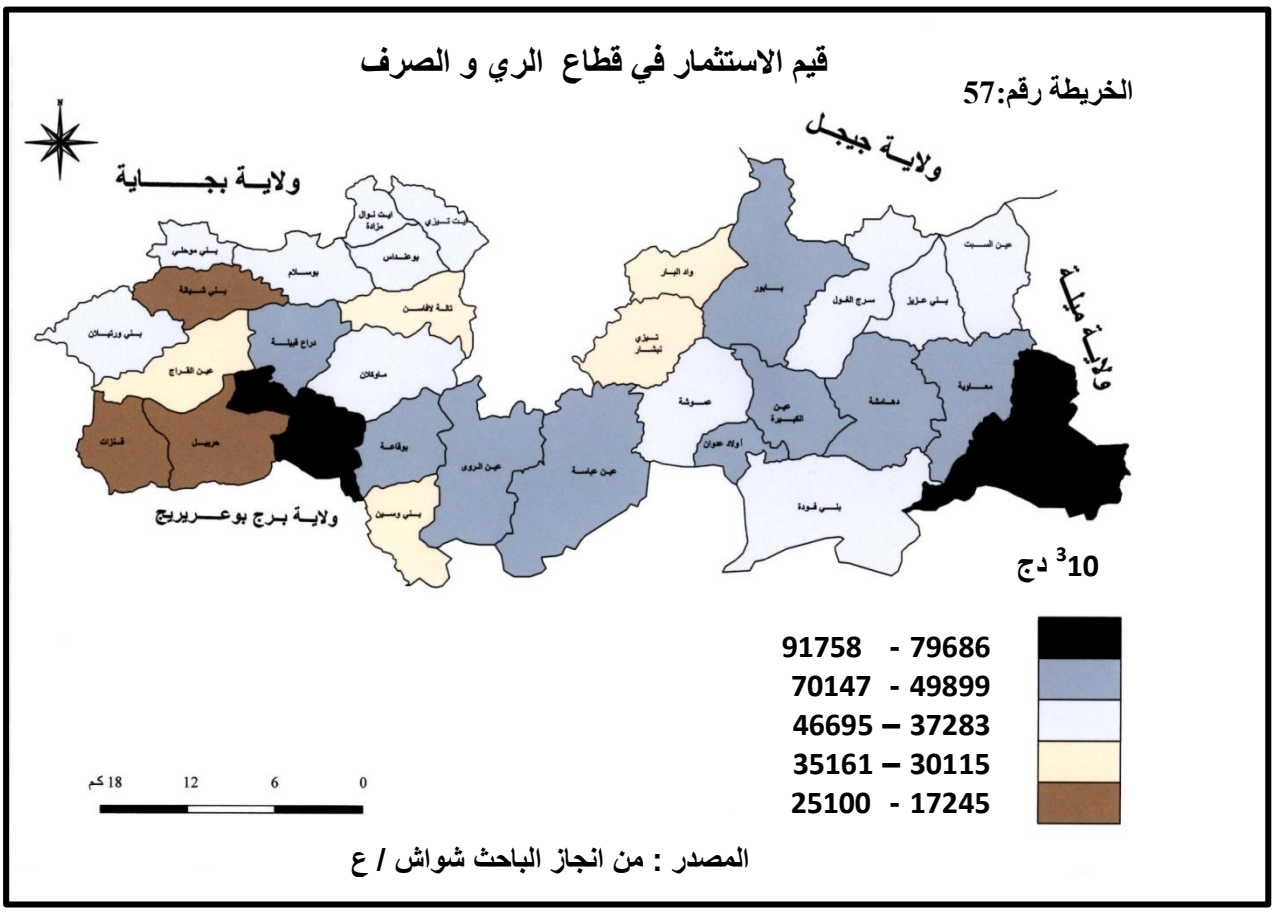
- بلديات ذات استثمار قطاعي يتراوح ما بين 30115 – 35161 (10)^{3}دج و تعد كلفة ضعيفة بالمقارنة مع سابقاتها ، كما انها من البلديات الفقيرة و المعزولة طبيعيا و تعرف تدني في الترتيب من حيث التجهيز ، المشاريع بها قليلة 16 مشروعا في بني و سين و 16 مشروعا في تيزي نبشار ، عمليا هذه البلديات في حاجة الى استثمارات مضاعفة في هذا القطاع لحيوته في احتواء التخلف و تدني مستوى الحياة

- البلديات المتدنية الاستثمار و الذي يتراوح فيها ما بين : 17245 - 25100(10)^{3}دج ومشاريع بين 7 في بلدية حربيل و 13 في بني شبانة ، و 10 ببلدية قنزات ،تعرف ضالة في الاستثمار بهذا القطاع رغم ان اوضاعها الحياتية متدهورة جدا و تراتبها من حيث التجهيز يطرح بحدة ، يبقى تركيزها على تسجيل استثمارات خارج هذا القطاع من اولوياتها الاساسية حسب التدبير و التسيير المحلي الى جاني ان الحياة

التقليدية لاتزال مهيمنة و تطبع خصوصية هذه التجمعات الى جانب الاكراهات و المصاعب الطبيعية التي تحول من توجيه الاستثمار نحو هذا القطاع .



الشكل رقم : 48



المصدر : من انجاز الباحث شواش / ع

2- قطاع المنشآت الاقتصادية:

يرتب ثانيا بعد قطاع الري و التصريف ، يعد من القطاعات الحيوية و الاستراتيجية في مجال التنمية المحلية لعلاقاته الممتدة في الكثير من مجالات الحياة الخدمية و الاقتصادية من فك العزلة و النائية بالنسبة للتجمعات الثانوية و المبعثرة و ربطها بالاتصالات و شرايين الطرق الى تقليص مظاهر التهميش و الاقصاء و التخلف و المساهمة في الانفتاح و تأهيل التجمعات الى الارتقاء و الديناميكية و تقوية قدراتها و بناها الاقتصادية من خلال الاستثمار في مجال التخزين و التوزيع مما يعزز قدراتها و يجعل منها اكثر استعدادا لاستيعاب سكانها المحلين من خلال توفير شروط الحياة .

اجمالي كلفة الاستثمار في القطاع وصلت الى 1087718 (10)^3 دج موزعة في 300 مشروع تنموي ، معطيات الجدول تكشف عن مفارقات يمكن قراءتها من خلال المستويات الاتية :

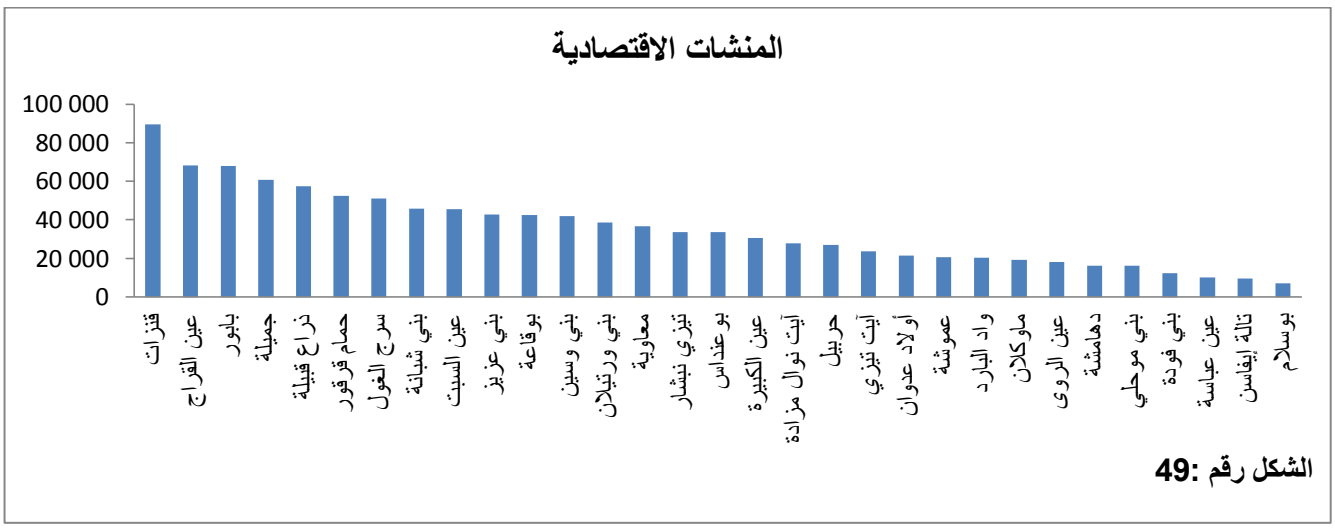
- يضم هذا المستوى ثلاث بلديات تراوحت قيم الاستثمار بها في هذا القطاع ما بين : 67965 – 89510 (10)^3 دج متمثلة في بلديات بابور ، عين القراج ، قنزات و هي من البلديات الجبلية و الفقيرة نالت بعدد معتبر من المشاريع ما بين : 11- 17 مشروعا وهي متناسبة مع مستواها التنموي المتراجع و الذي بطبيعة هذه المشاريع ان تحسن من مستواها خصوصا فيما يشمل فك العزلة وتقليص مظاهر الفقر و التهميش الذي عرفته في المراحل التنموية السابقة هذا بغض النظر عن التردي و التدهور الذي عرفته في الفترة الامنية السابقة و تعاظم حدة الهجرة نحو الخارج .

- البلديات الحسنة الاستثمار القطاعي و تشمل 9 بلديات بعدد هام من المشاريع التنموية تتراوح ما بين : 7-13 مشروع اما قيم الاستثمار تتراوح ما بين : 41826 ببلدية بني حسين و60755 (10)^3 دج بجميلة ، اغلبها يقع في الوسط الجبلي و منها حتى الحضرية (بوقاعة و حمام قرقور) وكمراكز دوائر كذلك .

- البلديات المتوسطة الاستثمار 26875 - 38500 (10)^3 دج و عددها 7 بعدد من المشاريع 9- 14 مشروعا ، اداريا كمراكز دوائر و بلديات حضرية كما استفادت البلديات القريبة منها بحجم مالي معتبر .

- البلديات الاقل استثمار في قطاع المنشآت الاقتصادية و التي لم تستحوذ سوى على قيم تتراوح ما بين : 16157 – ببني موحلي و 23622 (10)^3 دج بايت تيزي .

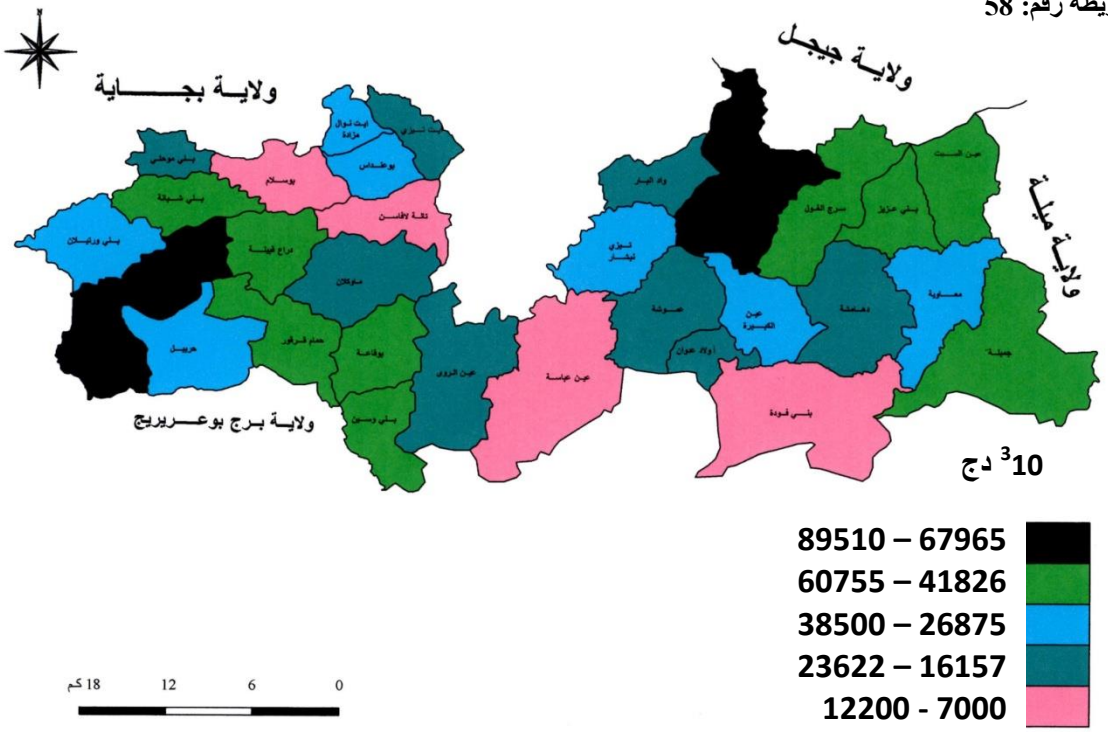
- البلديات الضعيفة الاستثمار تشمل اربعة بوسلام ،تالة ايفاسن ، عين عباسة و بني فودة بلديات بقيم متباينة 7000 – 12200 (10)^3 دج ، و بعدد قليل من المشاريع ما بين 2-3 مشروع ، تسجل هذه القيم الاستثمارية المتدنية لضرورات التنمية في قطاعات اخرى لكن تبقى في امس الحاجة الى هذا النوع من الاستثمارات لخصوصياتها من حيث البنية الاقتصادية و نوعية التجهيز المتراجع خاصة في بوسلام و تالة ايفاسن .



الشكل رقم :49

قيم الاستثمار في قطاع المنشآت الاقتصادية

الخريطة رقم: 58



المصدر : من انجاز الباحث شواش / ع

3 - قطاع التهيئة الحضرية:

جهود التنمية للارتقاء بحال التجمعات الريفية و الحضرية على السواء بإقليم الدراسة دفع الفاعليين المحليين الى تحويل فصل التهيئة الحضرية الى قطاع قائم بذاته و مستقلا عن قطاع المنشآت القاعدية ، باعتبار ان اغلب البلديات بحاجة ملحة الى تطوير واقعها في هذا المجال من خلال تخصيص مشاريع للدراسات الفنية و التقنية ، الطرق الحضرية ، تهيئة مختلفة ، تجهيزات ، و تجزأت .

القطاع استحوذ على قيمة استثمارية تقدر ب : 474310 (10)^3 دج موزعة على 161 مشروعا أي ما يمثل 12.53 % من اجمالي الاستثمار ، الاستفادة القطاعية تتباين على مستوى بلديات الاقليم بفروق عالية كبلدية بوقاعة التي تسجل 446 95(10)^3 دج و ايت نوال مزادة الجبلية و الريفية باستثمار 617 (10)^3 دج و لتميز مستويات التحصيل الاستثماري بالنسبة لهذا القطاع يمكن الوقوف على الترتيب الاتي :

- انفراد بلدية بوقاعة الحضرية برصيد استثماري متميز بهذا القطاع 95446 (10)^3 دج موزعة على 11 مشروعا ، النصيب الذي حازته من هذا التركيز المالي وجه لاحتواء التدهور الحضري الذي تعرفه المدينة خاصة الطرق الحضرية و التجهيزات الى جانب ما عرفته من تحصيصات سكنية في هذه الفترة ، رغم هذه الحيازة لا تزال المدينة في مستوى متريف في اطرافها و هوامشها الحضرية .
- اربع بلديات ترتب في مستوى حسن من حيث الاستحواذ المالي من : 29677 – 45296 (10)^3 دج و بعدد مناسب من المشاريع يتراوح ما بين : 6 - 16 مشروعا ، بلدية ريفية عين الروى ، و الباقي بلديات حضرية كجميلة ، عين الكبيرة وبني عزيز ، عرفت ديناميكية في التطوير و التحسين الحضري .

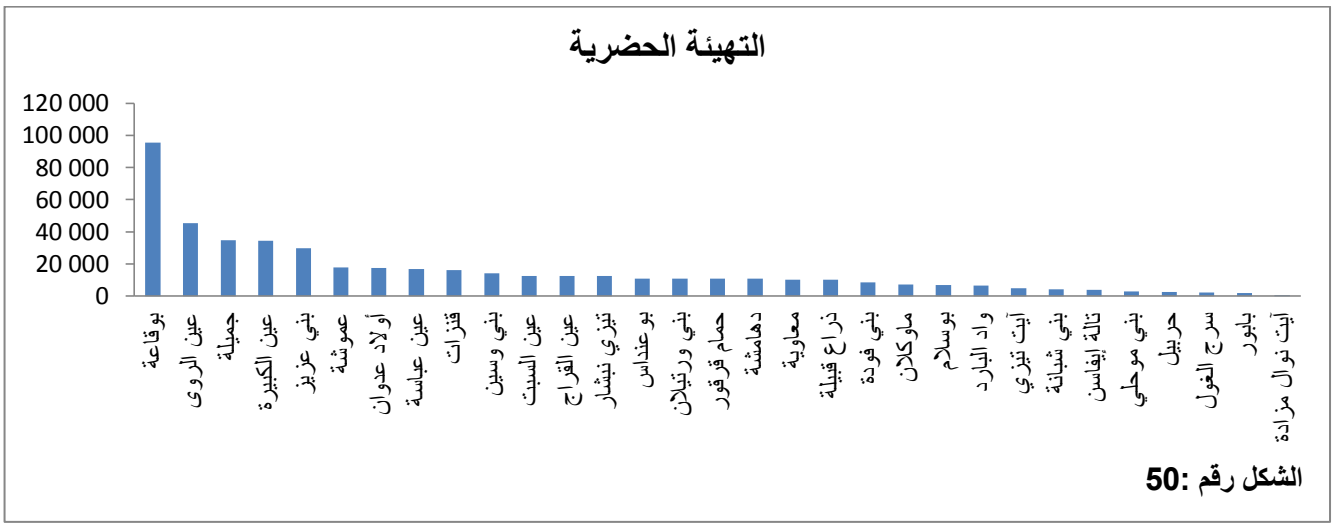
- تشمل مجموعة البلديات المتوسطة الحيازة 12300 – 17750 (10)^3 دج ، اغلبها بلديات جبلية استفادت من مشاريع متواضعة لتهيئة مراكزها الرئيسية ، فالمشاريع بها ما بين : 5 – 10 .

- البلديات المتواضعة من حيث الارصدة الموجهة للتهيئة الحضرية و بغلاف مالي 6500- 10900 (10)^3 دج، و تضم عدد معتبر من البلديات الاغلبية منها في الجهة الشمالية الغربية من اقليم الدراسة ، كمجالات فقيرة و مهمشة وجهت لها المشاريع لتطويرها و تحسين ادائها الحضري من تجهيزات و شبكة طرق حضرية ....الخ

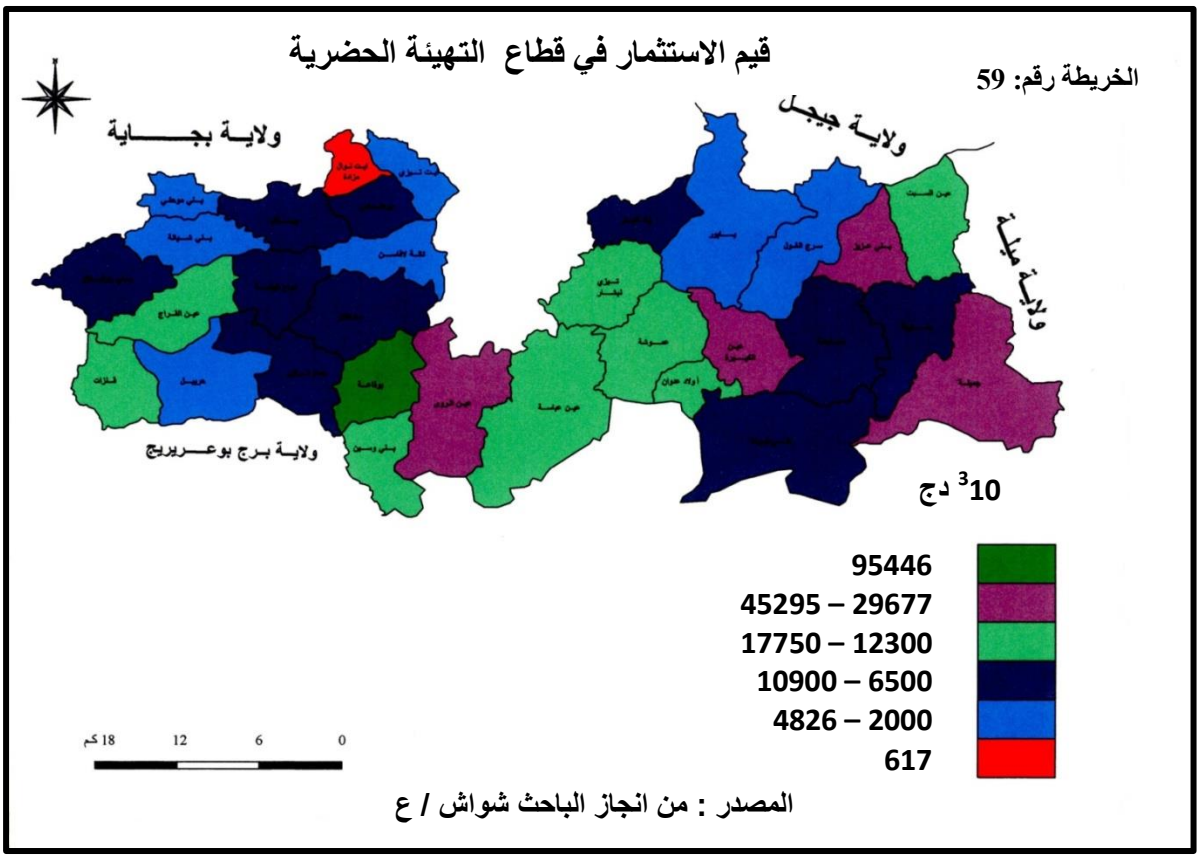
- في ادنى التراتب تأتي البلديات الجبلية و التي لا تحوز سوى على قيم محدودة و متقلصة جدا من : 2000 - 4826 (10)^3 دج ، متمثلة في ايت تيزي ،بني شبانة ، تالة ايفاسن ، بني موحلي ، حربيل في القسم الشمالي الغربي ، سرج الغول ، بابور في الشمال من اقليم الدراسة ، استفادت من مشاريع محدودة 2-4 مشروعا .

اغلب هذه البلديات تعاني من الفقر و التخلف و التدني في التجهيزات و الطرق بمراكزها الرئيسية بغض النظر عن حال التجمعات الثانوية المتفاقم اكثر ، هذه الحيازة من المشاريع غير ممكنة لتجاوز التدهور المتنامي بها .

- ايت نوال مزادة من افقر البلديات على المستوى الاقليمي بمشروعين و رصيد مالي ضعيف 617 (10)^3 دج، الرصيد المالي غير ممكن لاحتواء و تقليص مظاهر الفقر و التردي الذي تعرفه هذه البلدية الجبلية في اقصى الشمال و التي كانت باستمرار نواة للتدفقات السكانية .



الشكل رقم :50



4 ـ المنشآت الادارية :

استفادت البلديات برصيد مالي يقدر ب 373597 (10)³ دج موزعة على 131 مشروعا ، عرفت فيها انجازات ادارية عديدة ، قابضات ، فروع ادارية ، توسيع بعض المراكز الادارية قصد تقريب الخدمة الادارية للسكان على المستوى المحلي ، كما تم تعزيزها امنيا بمراكز للحرس البلدي و هذا كله محاولة لمعالجة اختلالات المرحلة الأمنية التي عرفتها جل البلديات ، غير ان الاستفادة من هذا الشق من الاستثمار كان متمايزا فيما بينها مما يسمح باستمرار الفروق و تقليص التبعية الإدارية و المركزية في الخدمات و ليس إنهائها من خلال المعطيات و الخريطة المنجزة يمكن إيضاح هذا التمايز في حدود المستويات الاتية :

- انفراد و سيطرة بلديتين على القيم المالية في هذا القطاع بالقسم الشمالي لأهميتهما الإدارية و الأمنية و الاقتصادية بالمنطقة فحصلا على تركيز استثمار تراوح ما بين 37247 - 46659 (10)³ دج وبمشاريع معتبرة 9 بعموشة و 7 مشاريع بعين الكبيرة في حين ان ظهير كل منهما تابع و يفتقر الى اداء اداري مناسب و مقبول في تقديم الخدمة .

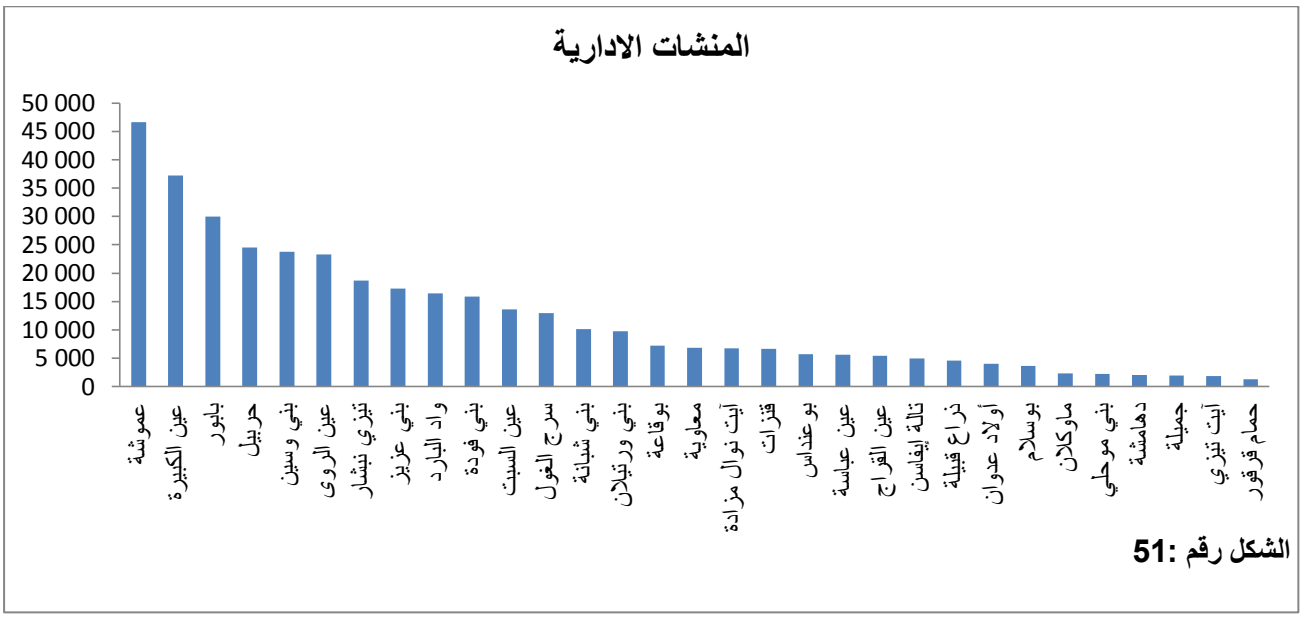
- يشمل هذا المستوى سبع بلديات عرفت قيم استثمارية ما بين 15856 – 29946 (10)³ دج وكلها يقع في الاطار الجبلي ماعدا بلدية عين الروى في المنطقة التلية .

- مستوى حسن من حيث الاستفادة المالية 6670 – 13569 (10)³ دج ، يضم كل من عين السبت ، سرج الغول ،ومعاوية في الشمال و الشمال الشرقي الى جانب بوقاعة وبني شبانة وبني ورتيلان ، ايت نوال مزادة و قنزات ، الاستثمارات خصصت لتدعيم البلديات امنيا و اداريا للرفع من مستوى ادائها .

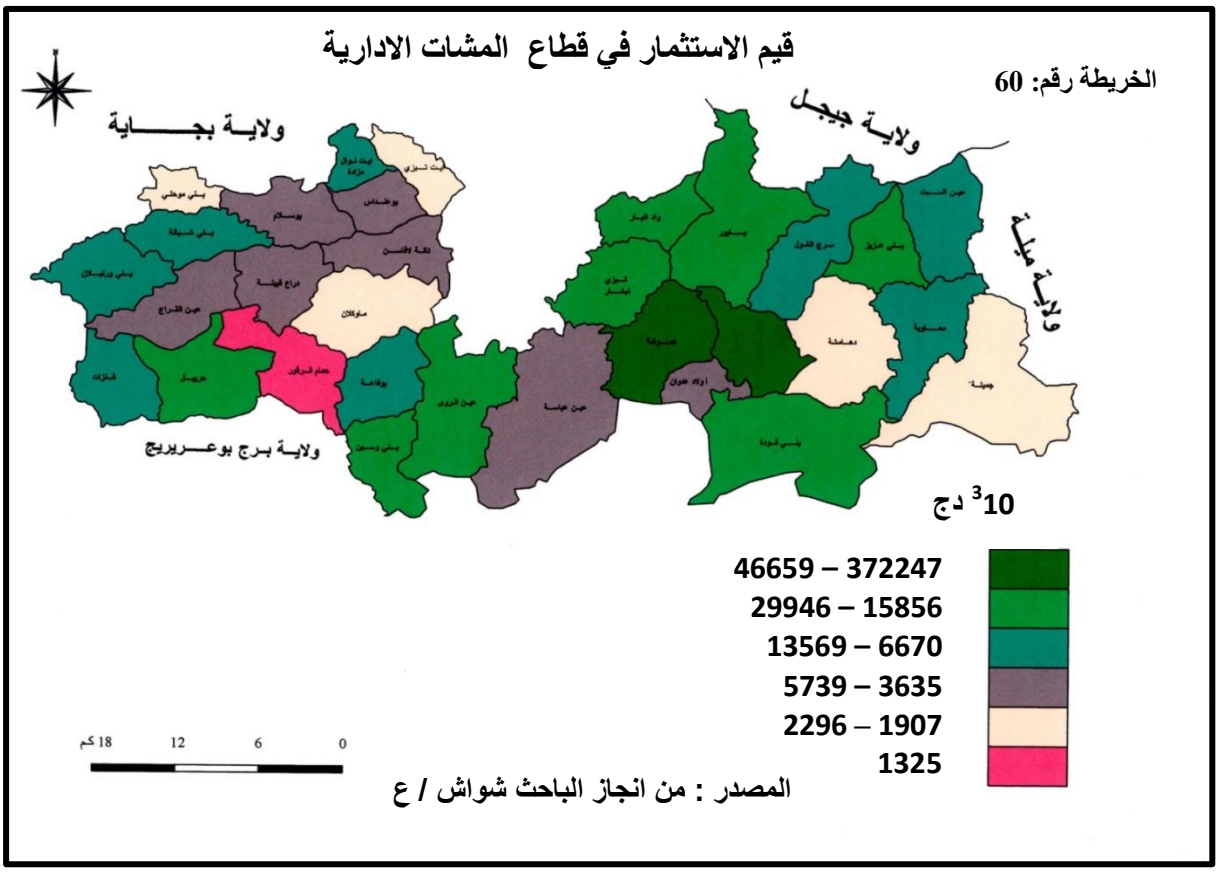
- البلديات المتوسطة الاستثمار 3635 – 5739 (10)³ دج ، تضم بوسلام ، اولاد عدوان ، ذراع قبيلة ، تالة ايفاسن ، عين لقراج ، عين عباسة ، بوعنداس ، حازت على مشاريع مقبولة نوعا ما 5-7 مشروعا .

-الحيازة الضعيفة من الاستثمار اذ انحصرت القيم المالية ما بين : 1907 – 2296 (10)^3 دج و عدد محدود من المشاريع من 2 -4 مشروع ويضم هذا المستوى كل من ايت تيزي ، جميلة ، دهامشة ،بني موحلي ، ماوكلان وتعد كبلديات مهمشة و تعرف تراجع في بنيتها الحضرية و ضغوطا متزايدة على خدماتها الادارية ماوكلان و جميلة باعتبارهما مراكز دوائر و تتبعها تجمعات فقيرة تنمويا .

- بلدية حمام قرقور في ادنى مستوى من التحصيل في الاستثمار ب 1325 (10)^3 دج باعتبار ان مركز الدائرة و المصالح الادارية ممركزة ببلدية عين القراج .



الشكل رقم :51



5 - المنشآت الثقافية و الاجتماعية:

يضم هذا القطاع ثلاثة فصول اساسية منها فصل الصحة و النظافة (794) و الثقافة و التسلية (795) وفصل الرياضة (797) ، في حدود هذا القطاع استفادت البلديات برصيد مالي 333654 (10)^{3}دج ما يمثل 8.81 % من اجمالي الكلفة الاستثمارية شملت 148 مشروعا في الفترة الممتدة من 1999 الى غاية 2008 .

من خلال معطيات الجدول **رقم :58** يمكن استقراء الفروق و التمايز المحلي في المستويات الاتية :

- 37319 – 45500 (10)^{3}دج جميلة ب7 مشاريع وبوقاعة حازت على 11 مشروعا ،التركز الكبير في الاستثمار يعود الى الدور الثقافي و السياحي لمدينة جميلة (السياحة الاثرية و مهرجان جميلة العربي) الى جانب رد الاعتبار الى البعد الثقافي كمقوم في التنمية بهذه المدينة اما بلدية بوقاعة كقطب تنموي و حضري في القسم الشمالي الغربي فكانت المشاريع لتدعيم بنيتها و توفير الخدمات على مستوى الجهة .

- 18300 – 24294 (10)^{3}دج ثلاث بلديات حمام قرقور استفادت من 5 مشاريع ، بوعنداس و عين الروى ب 7 مشاريع بعيدة من حيث الفارق المالي مع بلديات الفئة الاولى ، لكنه على مستوى الاقليم في تراتب جيد من حيث الحيازة ، مجموع هذه المشاريع محفزة لتقليص التهميش و التراجع التنموي المسجل سابقا .

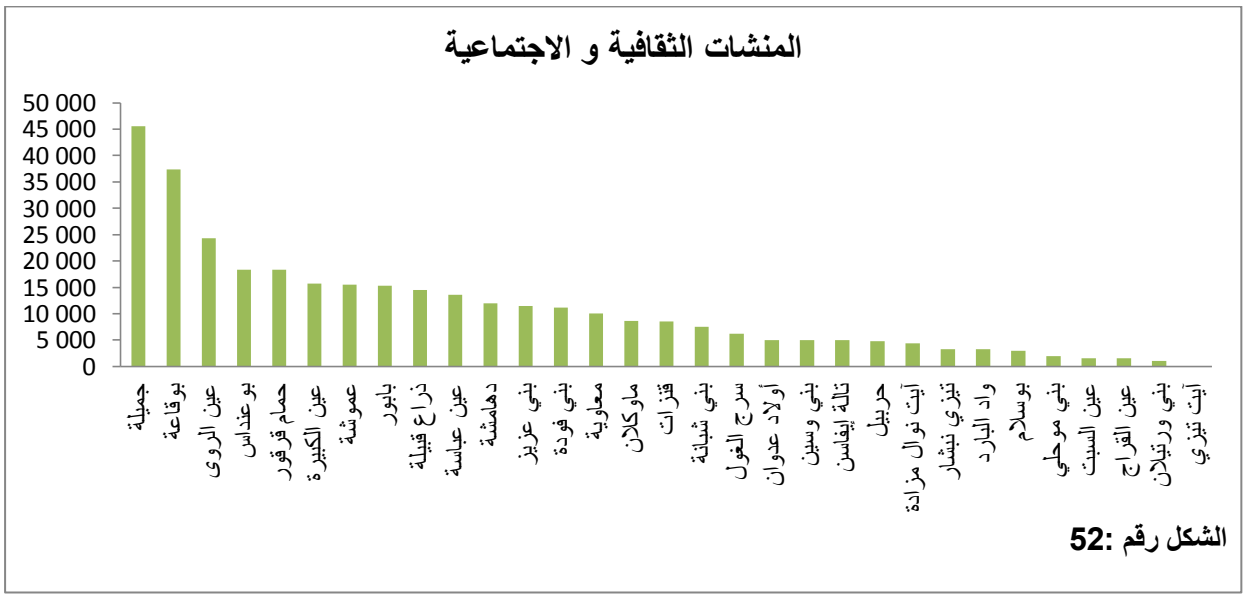
- مجموع 9 بلديات يقع جلها في القسم الشمالي و القسم الشمالي الشرقي حازت على نصيب استثماري معتبر ما بين 10000 – 15740 (10)^{3}دج و بعدد من المشاريع من 5- 6 و هي على الترتيب معاوية ، بني فودة ، بني عزيز ، دهامشة و ذراع قبيلة و عين عباسة ، بابور ، عموشة ، عين الكبيرة ، تنال البلديات الريفية الجبلية بنصيب موازي للبلديات الحضرية بغية التوازن و خدمة السكان على مستواهم المحلي و اتجاه يصب

في تقليص الفوارق و يدعم البنية الثقافية الاجتماعية التي من شانها ان ترقي من اوضاع و حلات عيش السكان اجتماعيا .

- 9 بلديات متوسطة الاستحواذ على الاستثمار في قطاع المنشآت الثقافية و الاجتماعية لانشغالها محليا بقطاعات و برامج أكثر حيوية و أولوية فنالت بقيم تتراوح ما بين : 4383 – 8600 (10)^{3}دج و بمشاريع بين 2- 6 مشاريع ، وهي من البلديات المعزولة في الشمال و الشرق و الغرب من اقليم الدراسة مستواها من التجهيز و الخدمات في الإحصاءات السابقة بحاجة الى مضاعفة في الاستثمار ، وعليه فهذه البرامج يمكن اعتبارها هامشية مقابل ما تعرفه من تدني في الخدمة كبلدية سرج الغول و حربيل و ايت نوال مزادة .

- البلديات القليلة الحيازة من الاستثمار في هذا القطاع وهي سبع بلديات تحصلت على ما يوازي : 1076 – 3300 (10)^{3}دج و بعدد قليل من المشاريع 3 – 6 مشاريع ، كل من تيزي نبشار وواد البارد ب 3300(10)^{3}دج و بوسلام ب 3000 (10)^{3}دج و دون هذا المستوى كل من بني موحلي ، عين السبت ، عين لقراج و بني ورتيلان .

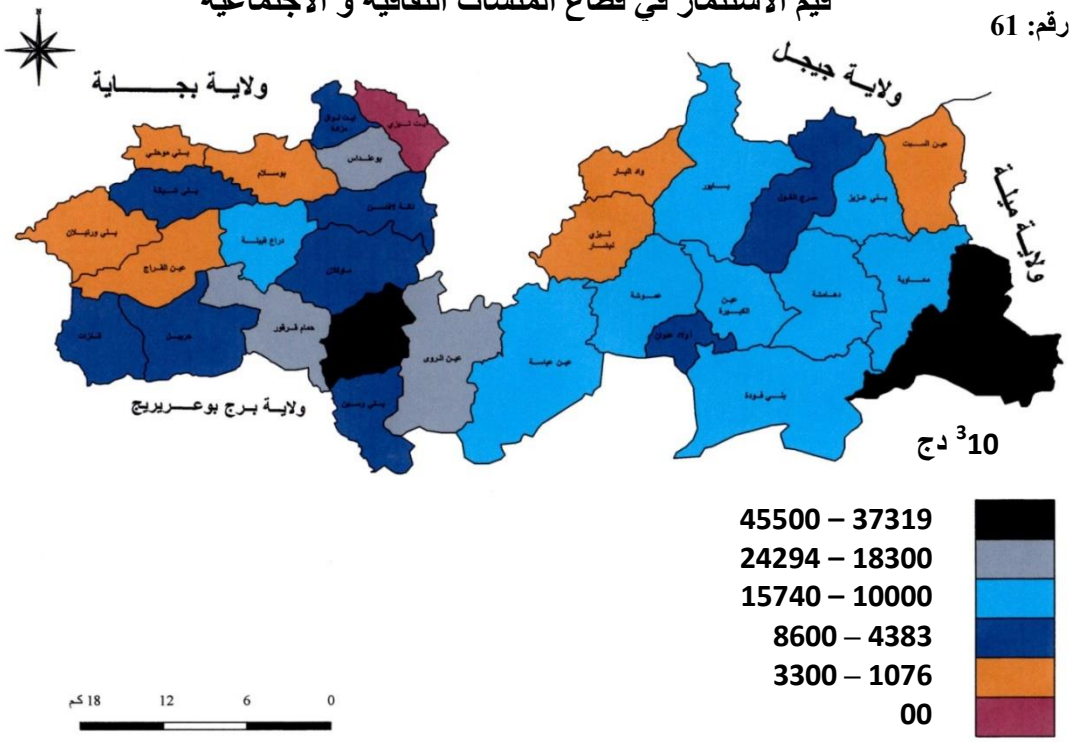
- بلدية ايت تيزي لم تشهد أي مشروع يذكر في هذه الفترة رغم النقص الفادح الذي تشهده خاصة و انها مصنفة من افقر بلديات القطر الوطني ، فيمكن استقراء ان البرمجة و الحيازة الاستثمارية في علاقة طردية مع الحاجيات الملحة محليا و اولويات التنمية .



الشكل رقم :52

الخريطة رقم: 61

قيم الاستثمار في قطاع المنشآت الثقافية و الاجتماعية



المصدر : من انجاز الباحث شواش / ع

6- التعليم و التكوين:

يعد من اضعف القطاعات من حيث التحصيل من الرصيد الاستثماري41681 (10)^{3}دج ما يمثل 1.10 % فلم تحظى البلديات سوى ب 26 مشروعا ، بدى التوزيع استثنائا للمراكز الحضرية و بعض البلديات القريبة و التي تعرف توازن في التوزيع القطاعي للاستثمارات ، في حين تم عزل هذا القطاع من أولويات التنمية رغم ثقله و وزنه مستقبلا ، بدعوى ضرورات التنمية بقطاعات أخرى . و يمكن استقراء هذا من الآتي :

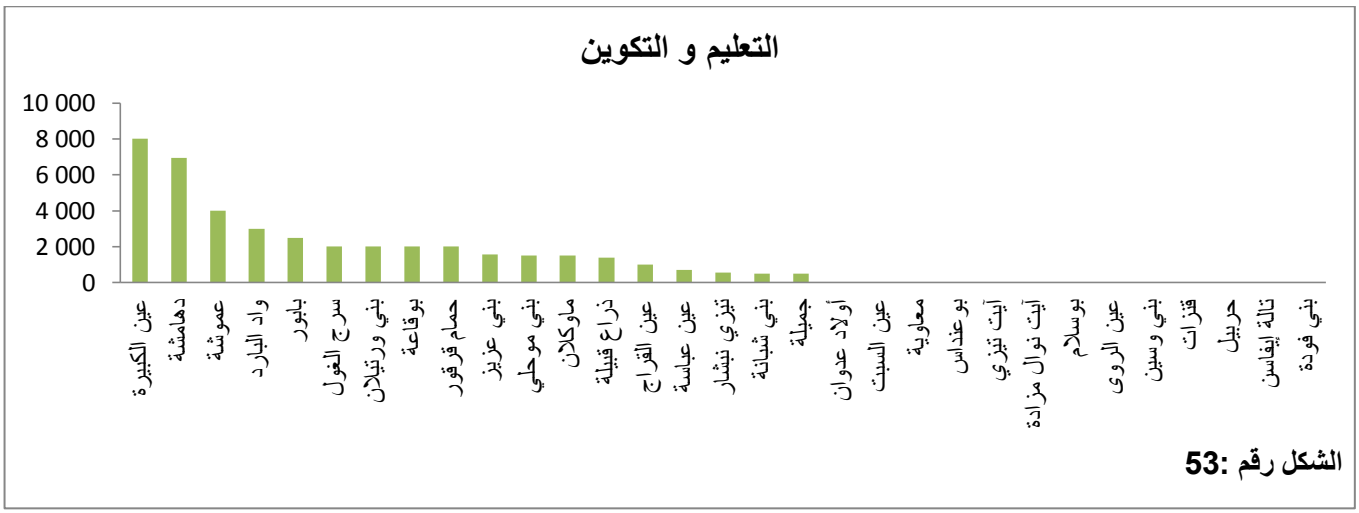
- 6951 – 8000 (10)^{3}دج بلديات الدهامشة و عين الكبيرة في أرقى تراتب استثماري خاصة و ان عين الكبيرة تعرف تنمية مقبولة و محققة لحاجاتها التعليمية من حيث الأشغال و التأطير وفي مستوى اقل بلدية الدهامشة التابعة لها .

- 2000- 4000 (10)^{3}دج البلديات استفادت من مشروع واحد كحمام قرقور ، بوقاعة ، بني ورتيلان ، سرج الغول ، بابور ،واد البارد ، عموشة ويبقى وضعها غير وظيفي لأنها كانت من المجالات المهاجر اليها من الاقليم .

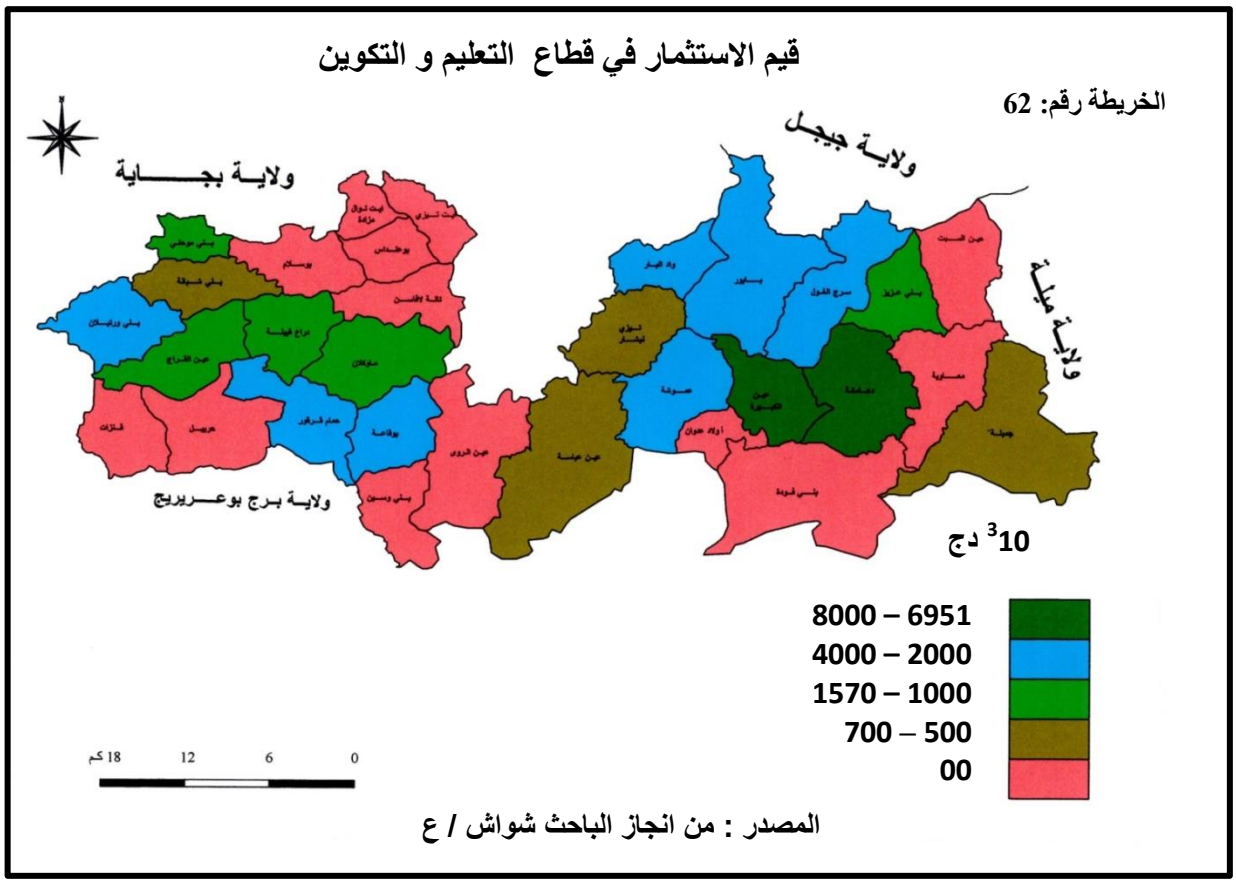
- 1000 – 1570 (10)^{3}دج من مشروع الى مشروعين في كل من عين لقراج ، ذراع قبيلة ، ماوكلان ، بني موحلي ، بني عزيز و هي من البلديات الجبلية المعزولة وعرفت تدفقات نحو الداخل جراء الحالة الامنية و بطء وتيرة التنمية بها سابقا لان حتى على المستوى الاقليمي طرح هذا الجانب في تقليص حجم الاستثمار و توجيهه الى قطاعات اخرى .

- 500 – 700 (10)^3 دج جميلة ، تيزي نبشار ، بني شبانة ، عين عباسة تبقى كبلديات غير محققة لاكتفائها و ادائها التربوي من تأطير و اشغال فلم تكن الا مشاريع للدعم و التخفيف من حدة الضغط و النقص المسجل بها .

- المستوى المستبعد من المشاريع التنموية في القطاع رغم العجز المسجل محليا و التنقلات و الحركة اليومية طلبا للخدمة الى جانب الاكتظاظ ، يضم هذا المستوى 13 بلدية اغلبها في الشمال وبالتركز اكثر في القسم الشمالي الغربي من الاقليم ، الاستثمار في القطاع خارج دائرة اهتمامات الفاعلين المحليين لان الاولوية تخص التجهيزات القاعدية و اعادة تأهيل الجماعات المحلية لاحتواء مشكلات الفترة الامنية .



الشكل رقم :53



استخلاص

من خلال دراستنا للاستثمار المحلي عبر بلديات الاقليم للفترة الممتدة من 1999 الى غاية 2008 حيث تم توزيع 1426 مشروعا و بكلفة اجمالية 3861682.00 (1000دج)وصل متوسط الاستهلاك 97.8 % هذه المشاريع و القيم الموزعة مجاليا عبر البلديات و قطاعيا كانت حاملة لفروق غير قائمة على اساس تمنطق مجالي اداري او من وجهة اولويات اجتماعية اقتصادية على الاقل كمبرر مما جعلها مبدئيا تكون محفوفة بإكراهات و مشكلة لإخفاقات تنموية حاصلة من الاستخفاف اصلا بواقع المناطق الجبلية و الجهات الريفية النائية ، الى عدم استخلاص من خطط الفشل التنموي التي كانت في فترة الاقتصاد الموجه و ما يبرر هذا الاتي :

- سيطرة البلديات الحضرية على اكبر نصيب من كلفة المشاريع و يمكن استقراء ذلك من الجداول الاحصائية فنسبة بوقاعة من الكلفة الاجمالية بلغت 6.6 % عين الكبيرة 5.1% جميلة 6 % في حين ان باقي البلديات الفقيرة و المحرومة لم تنل سوى النصيب الضئيل من التنمية على سبيل المثال لا الحصر بني موحلي 1.8 % ايت تيزي و ايت نوال مزادة من افقر بلديات الاقليم الولائي و حتى على مستوى القطر بتراتب متراجع جدا لم تحصل سوى على 2 و 2.1 % على الترتيب .
- البلديات الواقعة في المنطقة التلية عند اقدام الجبال كانت المستفيد الثاني من مشاريع التنمية المحلية و عند عقد موازنة مجالية بين المنطقتين الغربية و الشرقية نجد هذه الاخيرة هي الاهم من حيث الموازنة المالية أي الكلفة و عدد المشاريع مما يجعل عملية التنمية المندمجة الشاملة عبر الاقليم صعبة المنال .
- البلديات الجبلية هي الاقل استفادة من التنمية و الاضعف منها بلديات الجهة الغربية فمثلا بلدية بابور بنسبة 4.9 %بني شبانة 2.4 و بوسلام 1.7 % مما يسمح بتكريس الفروق و حتى من تعيق الفقر و التهميش و الاقصاء .
- نوعية الاستثمار القطاعي كانت متمايزة عبر بلديات الاقليم حيث تم تغيب قطاع حيوي يتمثل في السياحة و الذي بإمكانه ان ينعش النمو و يؤسس ديناميكية للسياحة الجبلية ، الاستثمار القطاعي عبر البلديات كان غير مدروس من خلال عدم مطابقته لنوعية المشاكل و حدتها عبر كل بلدية ووفق سلم الاولويات .

ثانيا - برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004 PSRE

هو من البرامج التدعيمية لاحتواء تبعات فترة الاامن و ألا استقرار و مواجهة العجز الذي عرفته المخططات التنموية خاصة في البلديات الجبلية المهمشة و المحدودة المداخيل التي مثلت تدفقات بشرية على المدن و التجمعات الآمنة ، يمتد على مدى أربع سنوات (2001-2004) ورصد له غلاف مالي قدره : 525مليار د.ج منها 114مليار دج للتنمية المحلية .

البرنامج يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات و الأنشطة الزراعية المنتجة و إلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري و النقل و المنشآت القاعدية و تحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية، **<u>ويهدف أساسا إلى</u>**:

1 - محاربة الفقر.
2 - خلق مناصب شغل دائمة.
3 - إرساء متجدد لسياسة التوازن الجهوي وإحياء المناطق الريفية المتخلفة و المهمشة .

و عموما ترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على أربعة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي[1]:

الجدول رقم : 50 مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

(الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	**100.7**	**70.2**	**37.6**	**2.0**	**210.5**	**40.1**
تنمية محلية و بشرية	**71.8**	**72.8**	**53.1**	**6.5**	**204.2**	**38.8**
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	**10.6**	**20.3**	**22.5**	**12.0**	**65.4**	**12.4**
دعم الإصلاحات	**30.0**	**15.0**	/	/	**45.0**	**8.6**
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: بوفليح نبيل : آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص107.

و لتثمين دور الدولة في دعم التنمية المحلية تم التأكيد على نجاعة هذه المخططات على أن تكون كحوافز و ميكانزمات تقوية للجماعات المحلية حتى تستعيد أدوارها في التنمية على ان تكون تنمية تشاركية مندمجة تعتمد على تحفيز و تفعيل التنمية انطلاقا من ايراداتها ومداخيلها المحلية و مشاركة السكان و الفاعلين في مختلف المستويات مع ان المشاركة لابد ان تخضع لمحددات و ضوابط تراعى فيها الاولويات و الحاجيات الملحة للسكان خاصة في المناطق المتخلفة و المهمشة و التي تعرف اختلالات سكانية و ركود تنموي تسبب في استفحال الهجرة الريفية و تفاقمها الى جانب افراغ المنطقة المبعثرة من سكانها حتى يستعيد الريف جاذبيته و حيويته خصوصا و ان الاقليم المدروس و الولاية ككل لا تزال تحافظ على طابعها الريفي الفلاحي.

2- دراسة الاستثمار عبر البلديات:

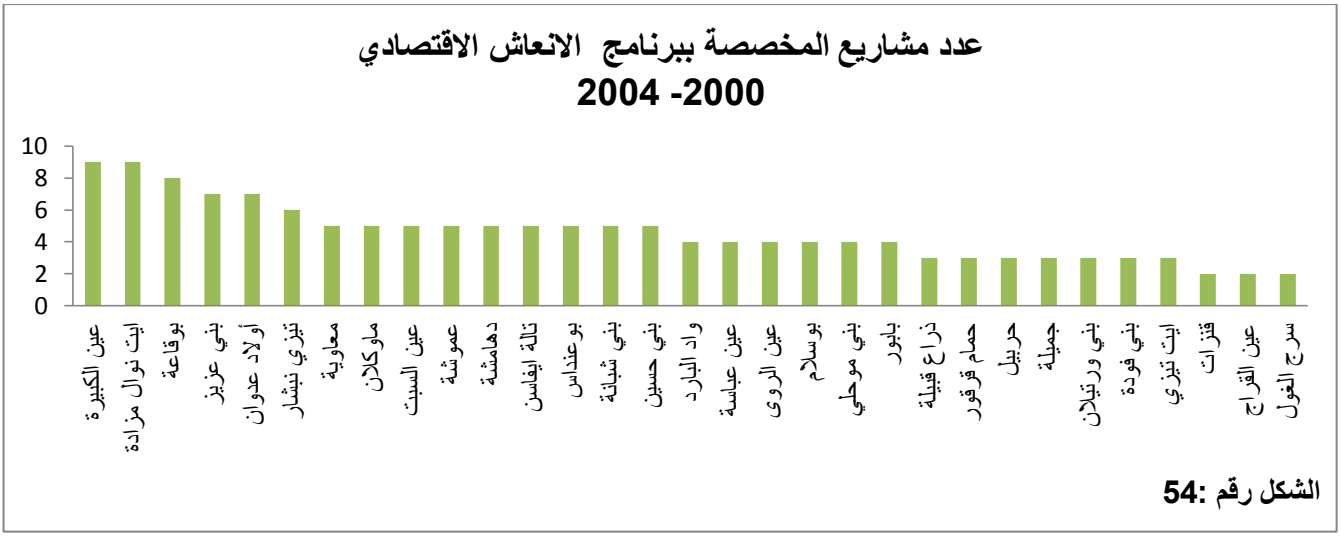
تداركا لنقائص التنمية التي ساهمت في بلورة الفوارق المحلية و الاقليمية التي صعدت من اثار الفقر و التهميش و التخلف الذي ظل محفزا للهجرة اقدمت السلطات العليا على اتخاذ تدابير عملية لراب فجوة الفروق و طفرة التخلف و التهميش في المناطق الجبلية و الريفية المحرومة بالخصوص ، فتم توجيه برامج استعجالية او خاصة في شكل عمليات دعم مالية لتقوية المشاريع المحلية و معالجة مديونية البلديات و فقرها المالي ، وتحفيز التنمية بعد التحسن التدريجي للحالة الامنية ، كما وجدت هذه المشاريع على اساس عمليات دعم و تحفيز للنمو و الديناميكية محاولة منها تجاوز و استدراك تأثيرات الحالة الامنية فكانت الموارد و الايرادات البترولية جد محفزة في انجاح برامج دعم النمو كأحد الحلقات الدافعة للمحليات على النهوض و التطور في حدود تقوية و انعاش لواقعها مع الارتقاء باطار الحياة .

1- توزيع عدد المشاريع عبر البلديات

العمليات و المشاريع الخاصة ببرنامج الانعاش الاقتصادي هي الاخرى مبرمجة في نفس منوال المخططات البلدية للتنمية المحلية من خلال قطاعات يتم فيها تسجيل مختلف البرامج ، مشاريع الانعاش الاقتصادي هي

[1]- **بوفليح نبيل : آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص107.**

الاخرى عرفت تنامي و انكماش او تراجع في العمليات التنموية ويعود ذلك بالأساس الى السيولة المالية و البرمجة و نوعية الدعم المقدم من طرف السلطات العليا بعد الزيارات الميدانية و الاستقصاء الشامل محليا ، كما ان هذه المشاريع تعد مكملة و موازية لباقي المخططات التنموية و المحلية ، فكانت سنة 2002 و 2003 اهم فترة من حيث الانتعاش و القوة الكمية التي عرفها الاقليم الولائي من ناحية الاستثمار ، ففي هذه الفترة على مستوى الاقليم الولائي تم تسجيل 305 عملية تنموية بغلاف مالي اجمالي 892553000 دج الاقليم المعني بالدراسة لم ينل سوى 46.55 % وحصلت البلديات غلاف مالي 390007000 دج سجلت 43.96 % ، فهذا التوزيع يكشف تدني الاستثمار بالإقليم المدروس من الولاية رغم انه يمثل ثقل سكاني و كيان جغرافي جد معتبر من باقي تراب الولاية فالتنمية كانت مغيبة لهذه المؤشرات المفتاحية في عمليات التخطيط و البرمجة .



الشكل رقم :54

من بيانات الجدول و البيان اعلاه يمكن تحديد التوزيع الاتي و الذي يكشف مبدئيا عن حجم التركز في العمليات و الاستثمار فتظهر المجموعات الاتية من خلال معطيات الجدول **رقم : 51**

- **بلديات من 7- 9 مشاريع** تتمثل في 5 بلديات و هي الاوفر استثمارا و تنمية على مستوى الاقليم وهي على الترتيب اولاد عدوان ، بني عزيز ، بوقاعة ، ايت نوال مزادة ، عين الكبيرة ، بغض النظر عن البلدية ما قبل الاخيرة الريفية و الجبلية ، حيث صنفت من بين افقر بلديات الاقليم (**التجديد الريفي 2006**) الباقي كلها حضرية و من بين مراكز النمو الاهم في الاقليم المدروس ، فالتنمية اذن انتقائية تدعم الاقاليم و المراكز و الجهات المهيأة مما يدعم تمادي الفروق و اتساع الهوة بين الجهات و الوحدات الادارية و تكشفها بأحد المظاهر في فقر و تخلف الجهات الجبلية و انتعاش هامشي للبلديات التلية و نمو و ارتقاء بالمراكز الحضرية و مراكز النمو .

- **بلديات من 4 – 6مشاريع** تضم اكبر مجموعة من البلديات اقليميا منها بابور ، بني موحلي ، بوسلام ، عين الروى ، عين عباسة ، واد البارد ، بني حسين ، بني شبانة ، بوعنداس ، تالة ايفاسن ، دهامشة وعموشة ، عين السبت ، ماوكلان ، معاوية ، تيزي نبشار في مجموعها تقع في وضع انتقالي منها البلديات الجبلية و التلية .

بلديات من 2- 3 مشاريع سرج الغول ، عين القراج ، قنزات ، ايت تيزي ، بني فودة ، بني ورتيلان ، جميلة ، حربيل ، حمام قرقور ، ذراع قبيلة كلها في الاقليم الجبلي من خلال التشخيص العام لوضعها الاجتماعي

الاقتصادي فهي بأمس الحاجة لمضاعفة العمليات غير ان هذه الحيازة حتما سوف توجه معالم و فارق معبر الطفرة التنموية و الاختلال مع المستويات السابقة.

2 - توزيع قيم الاستثمار لكل بلدية و نسبته من اجمالي الولاية

من المعطيات العامة لبرنامج الانعاش الاقتصادي يمكن استقراء التباين و التمايز في استثمار المال العام و الذي كان موجها نحو مراكز و بلديات مهيأة و تحتل مراكز معتبرة في الاقليم من حيث الدينامية الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها اساسا من الاستئثار بالتنمية على حساب البلديات الفقيرة المجاورة في الاقليم فتراتب هذا التمايز يمكن تتبعه انطلاقا من هذا التوزيع :

- **25350000 دج** بوقاعة تعد البلدية المهيمنة في الاقليم من حيث الحيازة المالية ، باعتبارها مركز النمو و الخدمة في القسم الغربي من الاقليم ، كما ان هذا التركيز يعود اساسا الى محاولة انعاش البلدية باعتبارها قليلة الموارد و ترتكز على القطاع الثالث بالدرجة الاولى و الذي اصبح يعرف ركودا معتبرا .

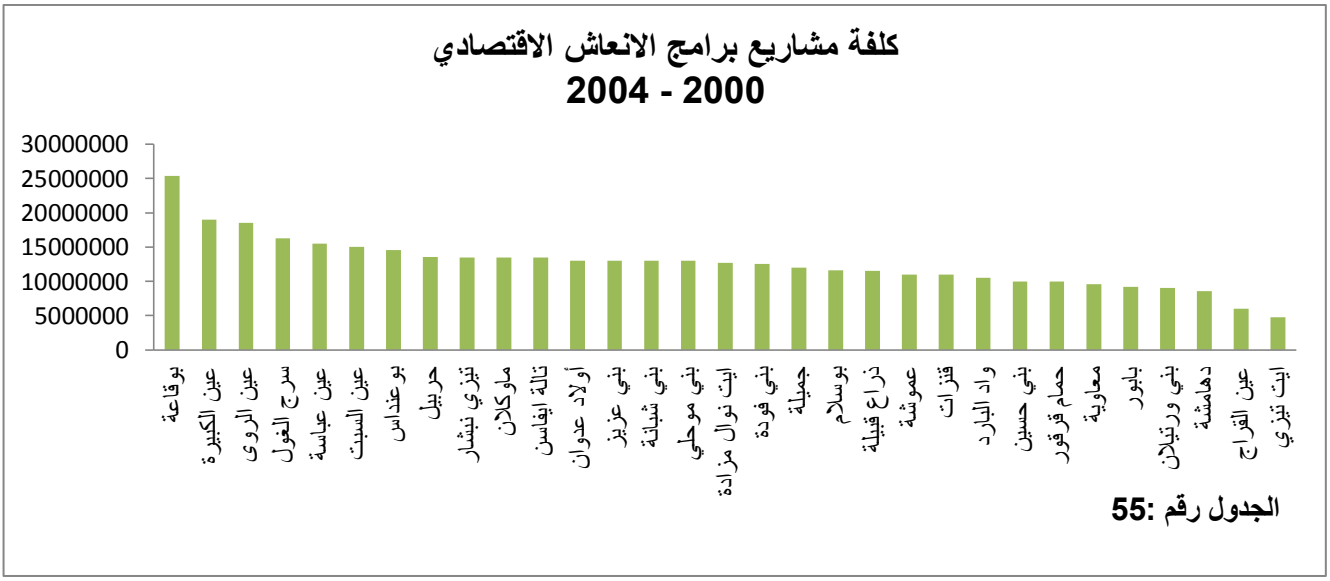
- **18500000 – 19000000 دج** شملت كل من بلدية عين الروى و عين الكبيرة وتعد هي الاخرى من المراكز الهامة بالإقليم حيث تعد الاولى فلاحية و نموذجية في الاقليم اما الثانية فهي بمثابة مركز نمو و توازن اقليمي في الجهة الشرقية الى جانب حيويتها من حيث النشاط الصناعي .

- **14547000 – 16231000 دج** تم تخصيص هذا الغلاف للبلديات الواقعة في المنطقة الجبلية المتضررة اكثر من جراء الازمة الامنية منها بوعنداس ، عين السبت ، و عين عباسة الواقعة في المنطقة التلية حيث عرفت توافدا فاق قدراتها المحلية مما استدعى النظر في بعث النمو بها ، الى جانب بلدية سرج الغول المعزولة و النائية في الجهة الشمالية .

- **12000000 – 13515000 دج** و يعد غلافا ماليا متواضعا بالنظر الى الفئات السابقة ، حيث خص مجموعة معتبرة من البلديات منها جميلة ، بني فودة ، ايت نوال مزادة ، بني موحلي ، بني شبانة ، بني عزيز ، اولاد عدوان ، تالة ايفاسن ، ماوكلان ، تيزي نبشار ، حربيل .

- **8550000 - 11602000 دج** يعد كنصيب جد متواضع لبلديات اشد حاجة للتمويل الدولة و التكفل اكثر منها بلديات دهامشة ، بني ورتيلان ، بابور ، معاوية ، حمام قرقور ، بني حسين ، واد البارد ، قنزات ، عموشة ، ذراع قبيلة ، بوسلام .

- **4745000 - 6000000 دج** من افقر البلديات في الجهة الشمالية الغربية بحيازة جد ضئيلة على مستوى كل من ايت تيزي ، عين القراج .



الجدول رقم :55

3- نسبة كل بلدية من عدد المشاريع الولائية

المؤشر يسمح لنا بمعرفة مستوى و مكانة بلديات الدراسة من التحصيل المالي على مستوى الاقليم الولائي و الذي يؤكد هو الاخر عن حقيقة العزل للجهة الشمالية باستثناء عدد محدود من البلديات ذات الثقل الاقتصادي و الديموغرافي بالولاية فكانت نسب الحيازة من المشاريع الولائية موزعة على النحو الاتي :

- **2.3 - 2.9 %**بني عزيز ، اولاد عدوان ، بوقاعة ، ايت نوال مزادة ، عين الكبيرة ، و تعد الاهم من حيث التحصيل و الحيازة ، و الملفت الى الانتباه ان هذا المستوى يضم مستويات اقتصادية متباينة من فقيرة وانتقالية كايت نوال مزادة و اولاد عدوان الى المنتعشة و الحسنة كما هو الحال بمراكز النمو ،و منه نستخلص ان برامج الانعاش الاقتصادي و جهت وبشكل مقصود الى تقوية المراكز او البلديات ذات القاعدة الاقتصادية و تهيئتها كأحواض داخل الاقليم كما هو الحال في بلدية عين الكبيرة و بوقاعة كمراكز ارتكاز للتنمية بالإقليم .

- **1.3 - 1.9** %يوجد تقارب فئوي على مستوى هذه المجموعة منها عين عباسة ، عين الروى ، بوسلام ، بني موحلي ، واد البارد ، بابور كل هذه البلديات استفادت ب 1.31 % وكل من تالة ايفاسن ، ماوكلان ، بني حسين ، بوعنداس ، بني شبانة ، معاوية ، عين السبت ، عموشة ، دهامشة ب 1.64 % ثم في الاخير بلدية تيزي نبشار ب 1.97 %

- **0.6 - 0.9 %** قنزات ، عين القراج ، سرج الغول ، بني فودة ، جميلة ، حربيل ، ذراع قبيلة ، حمام قرقور ، ايت تيزي ، بني ورتيلان ، كبلديات جبلية لم تحظى بالاهتمام لدى الفاعلين لدهم و تقوية اقتصاداتها خاصة و انها تصنف من بين البلديات الاكثر فقرا في مجموعها مع تنامي حدة البطالة و تدني كفاءة الخدمات و التجهيزات بها الى جانب الهجرة اليومية التي تعرفها من اجل الشغل خراج المواطن الجغرافية الاصلية .

4 - نسبة كل بلدية من الكلفة الولائية

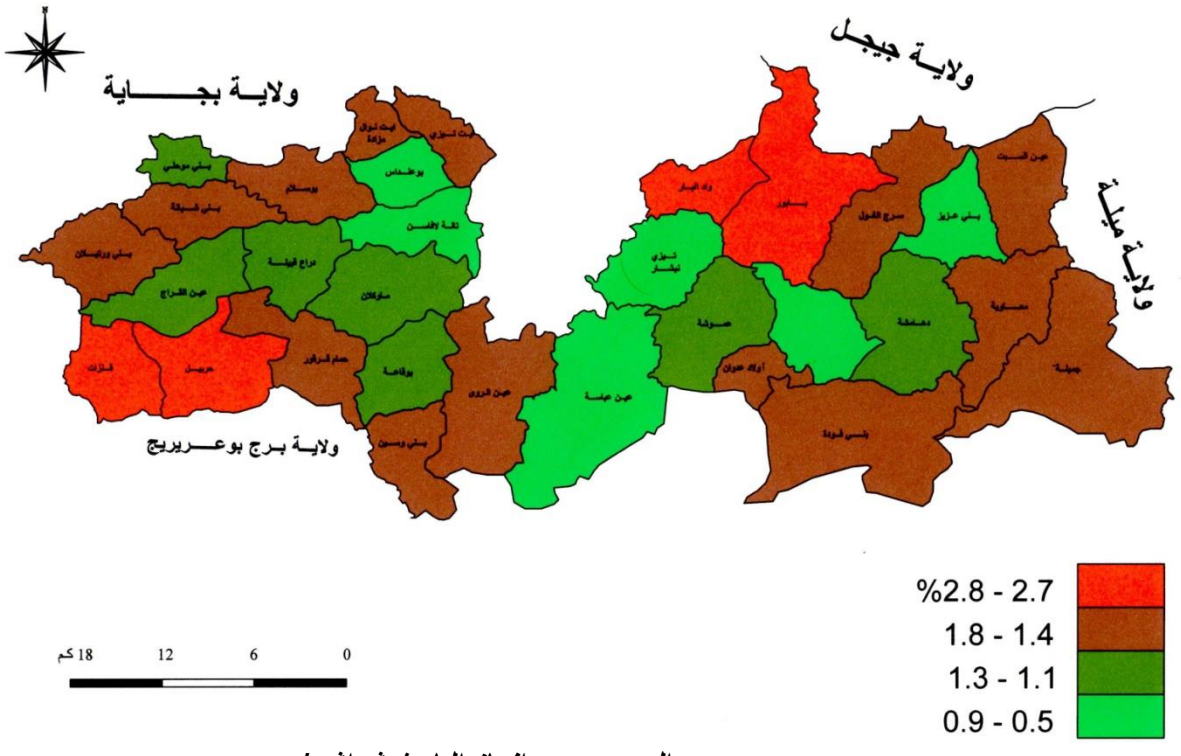
- **المجموعة العالية الاستثمار** اقليميا تتراوح فيها نسبة التحصيل من الكلفة الولائية ما بين :2.7 - 2.8 % و تتمثل في بلدية ذات امكانيات فلاحية و تعرف ديناميكية معتبرة في مجال الاستثمار خصوصا في القطاع الثلث متمثلة في عين الروى ، كما تستأثر مراكز النمو و المتمثلة في بلدية عين الكبيرة ، بوقاعة بنسب جد معتبرة على المستوى الاقليمي ، ومنه فمجال الاستثمار من خلال الانعاش الاقتصادي فهو امتداد لباقي المخططات التنموية حيث كان انتقائي و يعتمد على مركزة التنمية في الاقطاب و مراكز النمو مما يجعله هو الاخر اداة في ارساء المفارقات .

- **المجموعة الحسنة الاستثمار** تضم اكبر مجموعة من البلديات بمجموع 15 بلدية على مستوى الاقليم حيث حازت على نسب من الكلفة الاجمالية الولائية تتراوح ما بين 1.4 - 1.8 % بني فودة ، ايت نوال مزادة ، بني موحلي ، بني شبانة ، بني عزيز ، اولاد عدوان ، تالة ايفاسن ، ماوكلان ، حربيل ، تيزي نبشار ، بوعنداس ، عين السبت ، عين عباسة ، سرج الغول ، بلديات هذه المجموعة ممثلة لمستويات اقتصادية و طبيعية متمايزة و تشكل في مجموعها وضع انتقالي محفز لا نشاء و تشكل ديناميكية محلية .

- **المجموعة المتوسطة الاستثمار و الحيازة** تشكل هي الاخرى كما هاما من البلديات بمجموع 11 بلدية كانت نسبة الاستثمار بها متراوحة ما بين : 1.1 - 1.3 % و تضم كل من بني ورتيلان ، بابور ، معاوية ، حمام قرقور ، بني حسين ، واد الوارد ، قنزات ، عموشة ، ذراع قبيلة ، بوسلام ، جميلة جل البلديات ريفية و جبلية فقيرة امكاناتها غير جاذبة للاستثمار باستثناء عموشة ، جميلة وحمام قرقور و التي تعرضت الى التهميش و الاقصاء نسبيا .

- **المجموعة الضعيفة و الفقيرة الحيازة** بنسب ما بين 0.5 - 0.9 % و هي على الترتيب ايت تيزي ، عين القراج ، دهامشة ، وضعها العام و المتأزم و الحاد على اكثر من صعيد جعل من مخططات الانعاش الاقتصادي لا تشكل اليات انقاذ او استدراك تنموي بالنسبة لهذه البلديات فحتما هذا ما يجعل البلديات الفقيرة و المهمشة تتصاعد بها الازمة و تستفحل بها اشكالات تهدد الاستقرار السكاني و تعقد من الديناميكية فتكون محل ركود و حتى التلاشي تدريجيا .

الخريطة رقم: 63 نسبة كل بلدية من الكلفة الولائية



المصدر : من انجاز الباحث شواش / ع

3- الدراسة القطاعية للاستثمار :

1- توزيع عدد و كلفة المشاريع عبر القطاعات

تشهد البلديات مكانة متراجعة و متدنية على مستوى الاقليم الولائي فمن مجموع الخمس قطاعات لا تسجل سوى تفوق واحد من حيث عدد المشاريع و الكلفة المالية في مجال المنشآت الاقتصادية ، فهذا ما يؤكد ان الاقاليم الجبلية و التلية لا تزال في نظر الفاعلين المحليين و المخططين ضمن المناطق المغيبة و المنسية تنمويا و هذا ما يجعل التنمية في فترة اقتصاد السوق لا تزال غير متحررة من اثار المركزية الضيقة للاقتصاد الموجه و نظرته السلبية لمثل هذه الاقاليم المحرومة و المهمشة فمن خلال الجدول **رقم : 52** يمكن الوصول الى ضبط الاتي : .

- قطاع الري و الزراعة هو القطاع المسيطر من حيث عدد المشاريع ب 69 مشروعا ممثلا 42.85 % من اقليم الولاية و بتكلفة مالية وجهت لتمويل المشاريع 191762 (10^3 دج)أي ما يوازي 39.44 % وهي بذلك متراجعة للمقومات المحدودة للزراعة بالإقليم .

- قطاع المنشآت الاقتصادية هو الاهم على مستوى الاقليم المدروس و اقليم الولاية رغم ان البلديات لم تحوز سوى على 39 مشروعا ومثلت 61.90 % من 63 مشروع على مستوى الولاية ، فالمقارنة العددية تظهر لنا اهمية القطاع بالبلديات على مستوى الاقليم الولائي ام الكلفة فهي الاخرى جد معتبرة 108397 (10^3 دج) ب 59.26 % .

- التهيئة الحضرية و الطرق القطاع استفادت من مشاريعه بلديات محدودة جدا 9 بلديات من 31 بلدية بالإقليم ، تم تسجيل 19 مشروعا من 49 مشروع استفادت منه الولاية في هذه الفترة فكانت النسبة 38.77 % و بتكلفة 55852 (10^3 دج) أي ما يمثل 41.73 % .

- المنشآت الثقافية و الاجتماعية استفادت 8 بلديات ب 11 مشروعا من مجموع 24 مشروعا على مستوى الولاية ممثلة نسبة 45.83 % و بكلفة 30831 (10^3 دج) و بنسبة 46.50 %

- المنشآت الادارية في ادن الترتيب القطاعي بمشروع واح من اصل ثمانية على مستوى الاقليم الولائي بنسبة 13.55 و بكلفة 3165 (10^3 دج) ببلدية بابور .

2- دراسة التوزيع المجالي للاستثمارات حسب كل قطاع :

- 1- قطاع الري و الزراعة

يعد من القطاعات الحيوية و الاكثر استفادة من المشاريع التنموية ب 69 مشروعا و كلفة مالية 191762 (10^3 دج) استفادت البلديات بشكل متباين اذ تهيمن المراكز الكبرى و الحضرية بالإقليم و يتم اقصاء البلديات الجبلية و الاكثر حاجة من مشاريع الري فلا يتم النظر لا في التشخيص الاقليمي و لا حتى في اولية الجهات من حيث البرمجة مما يجعلها انتقائية و تميزية اذ تعمل على تعميق الفقر و الفوارق بين الجهات ، درجة الاستفادة يمكن تناولها وفق التراتب الاتي :

- **البلديات المقصاة** و عددها 8من البرمجة فبالنسبة لهذا القطاع ممثلة في بابور ، سرج الغول ، بني ورتيلان ، بني شبانة ، بني موحلي ، ايت تيزي ، ايت نوال مزادة و حمام قرقور

- **من 1 – 2 مشروع** تشمل كل من جميلة ، تالة ايفاسن ، ماوكلان ، قنزات ، ذراع قبيلة ، بوسلام ، عين القراج ، عين السبت ، دهامشة اغلبها في الجهة الشمالية الغربية من الاقليم استفادت جزئيا من المشاريع في مجال الري الذي يبقى القطاع الاكثر تراجعا من حيث التغطية بهذه البلديات

- **من 3- 4 مشروع** واد البارد ، تيزي نبشار ، بني عزيز ، معاوية ،بوعنداس ، ايت نوال مزادة ، عين الروى ، بني حسين ، حربيل ، بني فودة ، عين عباسة تعد من البلديات المتواضعة الى الجيدة من حيث المقومات

الفلاحية خاصة منها الواقعة في المنطقة التلية ، كما نالت قسط معتبر من المشاريع في مجال الري الذي يمكنها من تحسين اطارها العام .

- من 5- 6مشروع بوقاعة ب 18500 (10^3 دج)، عين الكبيرة 10000 ، اولاد عدوان 8000 (10^3 دج)، عموشة 11000 (10^3 دج)، تبدو السيطرة و الانفراد للبلديات الحضرية نتيجة الحاجيات المتزايدة في مجال الري الى جناب بلدية اولاد عدوان التي تعرف ارتقاء في التحصيل المالي بالنسبة لهذا القطاع .

- 2- قطاع التهيئة الحضرية و الطرق

اغلب الاستثمار القطاعي بالنسبة لمشاريع التهيئة الحضرية و الطرق هي مبرمجة اساسا في المخططات البلدية للتنمية و المخططات القطاعية للتنمية ، فهذ ما لا يجعل برامج الانعاش الاقتصادي عبارة عن برامج دعم و استدراك و تقوية ، و منه كانت الحيازة متواضعة جدا 19 مشروعا موزعة ب 9 بلديات منها مشروع واحد ببلدية بوقاعة و بكلفة 3000 (10^3 دج) ، اما غالبية البلديات ت استفادت بمشروعين ماوكلان 3450 (10^3 دج) حمام قرقور 3800 (10^3 دج) ايت نوال مزادة 3000 (10^3 دج) بني موحلي 7700 (10^3 دج) بني شبانة 4000 (10^3 دج) سرج الغول 16231 (10^3 دج) .

3 – المنشآت الادارية

لم تستفد سوى بلدية بابور بمشروع واحد و بتكلفة 3165 (10^3 دج) و ذلك للتعجيل بإعادة الحراك و الاستقرار والعودة بتمثيل مؤسسات الدولة الرسمية بالبلديات المتضررة من الحالة الامنية الى جانب التعجيل بالخدمة الادارية على المستوى المحلي ، معالجة نتائج و مخلفات الظروف الامنية السابقة مست بالتجهيزات والخدمة بالمصالح العمومية .

4 – المنشآت الثقافية و الاجتماعية

ثمانية بلديات من اصل 31 بلدية كانت المستفيدة من هذا القطاع و بكلفة اجمالية 30831 (10^3 دج) غطت 11 مشروعا ،توزيع المشاريع فيما بينها لم يسجل سوى الفروق الضئيلة ، حيث لدينا مجموعة من البلديات ذات الاستفادة من مشروع واحد منها ماوكلان 5000 (10^3 دج) حمام قرقور 6200 (10^3 دج) ايت تيزي 1150 (10^3 دج) بني عزيز و الواد البارد 2500 (10^3 دج) ، اما البلديات المستفيدة من مشروعين فهي بابور 3431 (10^3 دج) سرج الغول 3500 (10^3 دج) و بني شبانة 6550 (10^3 دج) ، عموما البلديات الفقيرة و النائية و المتضررة اكثر من الفترة الامنية هي التي كانت محل اهتمام الفاعلين من حيث برمجة مشاريع ممكنة للارتقاء الاجتماعي و محسنة للوضع العام لكن هذا لا ينفي وجود مجوعة معتبرة من البلديات و في نفس المستوى منها لكنها همشت و لم تنل اية استفادة .

5- المنشآت الاقتصادية

و هو القطاع الوحيد الذي ارتقى فيه الاقليم المدروس الى مستوى معتبر من حيث الحيازة المالية و عدد المشاريع على مستوى الولاية كما سبقت الاشارة اليه ، لكن الاستفادة لم تكن معممة ومتوازنة على مستوى كل البلديات اذ تم استبعاد 9 بلديات و هي الاخرى بحاجة ماسة للاستثمار و التطوير القطاعي على غرار قنزات و حربيل مثلا المنطقة الجبلية الغربية و سرج الغول و الواد البارد شرقا ، فهذا ما يكشف ان الاستثمار كان انتقائي أي محفز لبعض البلديات المهيأة و التي تحوز على المقومات و الوفورات اما الجبلية الفقيرة فتم استثناؤها و بالتالي تعرضها الى الاقصاء و منه استفحال الهجرة و البطالة ، تزايد حدة الفقر ...الخ ، من الجدول يمكن الوقوف على التوزيع الاتي :

- **فئة المشروع الواحد**: بابور 2000 (10^3 دج) ، دهامشة ، ذراع قبيلة ب 2500 (10^3 دج) لكل واحدة ، عين السبت 5600 (10^3 دج) بني شبانة 2450 (10^3 دج) بوقاعة 3850 (10^3 دج) عين الروى 7000 (10^3 دج) ماوكلان 2200 (10^3 دج) عين عباسة 4500 (10^3 دج)
- **فئة المشروعين**: اولاد عدوان و تيزي نبشار 5000 (10^3 دج) معاوية 8400 (10^3 دج) بني موحلي 5300 (10^3 دج) بوعنداس 5947 (10^3 دج) بوسلام 6002 (10^3 دج) ايت تيزي 3595 (10^3 دج)بني حسين 2151 (10^3 دج) جميلة 9000 (10^3 دج) .
- **فئة الثلاثة مشاريع**: عين الكبيرة 9000 (10^3 دج) بني عزيز 5000 (10^3 دج) ايت نوال مزادة 4902 (10^3 دج) تالة ايفاسن 6500 (10^3 دج) .

ثالثا : البرنامج التكميلي لدعم النمو2005 - 2009 PCSC

يعد من البرامج الاساسية المحفزة للتنمية المحلية خاصة و ان هذه الفترة عرفت فيها الجزائر و الاقليم المدروس تحسنا امنيا ، ووثبة اقتصادية معتبرة بفعل تنامي مداخيل و ايرادات الدولة من المحروقات ، تم توجيه حصص معتبرة الى التنمية المحلية منها ما هو في اطار برنامج دعم النمو و الذي يمتد من : (2005-2009) واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار ، وقد كان يهدف بالأساس إلى[1]:

1- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي ،التعليمي والأمني

2- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي

3- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي

4- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

قد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

الجدول رقم : 53 مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

2005-2009المستوى الوطني

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.5**	**45.5**
تطوير المنشآت الأساسية	**1703.1**	**40.5**
دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**8**
تطوير الخدمة العمومية	**203.9**	**4.8**
تطوير تكنولوجيات الاتصال	**50**	**1.1**
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2 .

[1]-**World bank : a public expenditure review, report n° 36270,vol 1,2007,P4. http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_I.pdf**

بلديات الاقليم نالت من هذه البرامج من خلال تمويل مشاريع في اطار مخططات التنمية القطاعية و المحلية ، موزعة بشكل متباين و متمايز كان لهذا التوزيع الاثر البارز في تغاير الديناميكية الاقتصادية الاجتماعية و رسم مستويات من الفروق التنموية بين المناطق الجبلية في الشمال و الداخلية التلية في وسط و جنوب الاقليم المدروس ، تعززت فيه مكانة البلديات و المراكز الحضرية والتي ضلت تستأثر تقريبا بشكل كلي من برمجة و تمويل مختلف مشاريع التنمية المحلية .

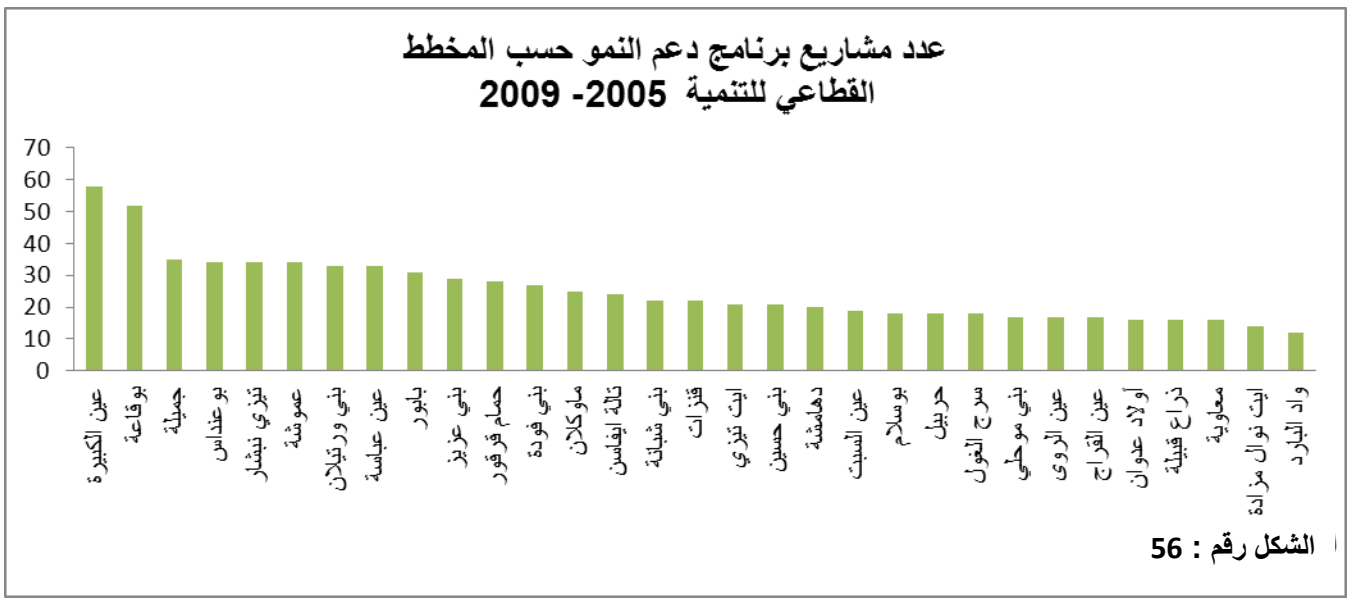
1- المشاريع الممولة و الكلفة في اطار المخططات القطاعية للتنمية

في هذه الفترة استفاد الاقليم المدروس من 781 مشروع ، وجه لها غلاف مالي 21471549 (10 ^{3}) دج ، من بيانات الجدول نلاحظ التباين بين عدد المشاريع و كلفتها عبر البلديات اذ لا يعكس عدد المشاريع الرصيد المالي للبلدية او الاقليم من الكلفة الاجمالية للمشاريع ، اذ باقي البلديات حازت على عدد صغير لاكن الكلفة المالية كانت معتبرة ، بالنظر الى بلديات اخرى التي تعرف العكس ، نوعية و اهمية المشاريع ، و طبيعة البلدية من الجهة تعكس القيمة من حيث الحيازة و البيان ادناه يبدي لنا التراتب العددي للمشاريع ببلديات الاقليم .

من خلال المعالجة الاحصائية تبين لنا ان البلديات من اقليم الدراسة حازت على نسب متباينة ، سمحت لنا من وضعها ضمن المستويات الاتية :

- **52 -58 مشروع** كل من بوقاعة و عين الكبيرة
- **31- 35 مشروع** بابور ، عين عباسة ، بني ورتيلان ، عموشة ، تيزي نبشار ، بوعنداس ، جميلة
- **20 - 29 مشروع** دهامشة ، بني حسين ، ايت تيزي ، قنزات ، بني شبانة ، تالة ايفاسن ، ماوكلان ، بني فودة ، حمام قرقور ، بني عزيز
- **12- 19 مشروع** واد البارد ، ايت نوال مزادة ، معاوية ، ذراع قبيلة ، اولاد عدوان ، عين القراج ، عين الروى ، بني موحلي ، سرج الغول ، حربيل ، بوسلام ، عين السبت

من التوزيع اعلاه يلاحظ تمايز صارخ في عمليات التوزيع اذ توجد هيمنة مطلقة لمراكز النمو ، ثم تدرج في البرمجة و الحيازة لبلديات الظهير في المستويين الثاني و الثالث ، و اقصاء و بفارق مؤثر في التوازنات و العدالة المكانية بالنسبة لبلديات في امس الحاجة الى التنمية على غرار حربيل ، سرج الغول ، ايت نوال مزادة .....الخ فهذا ما يكرس الاخفاق بالإقليم و منه الركود و التراجع و تصاعد حدة الهجرة .

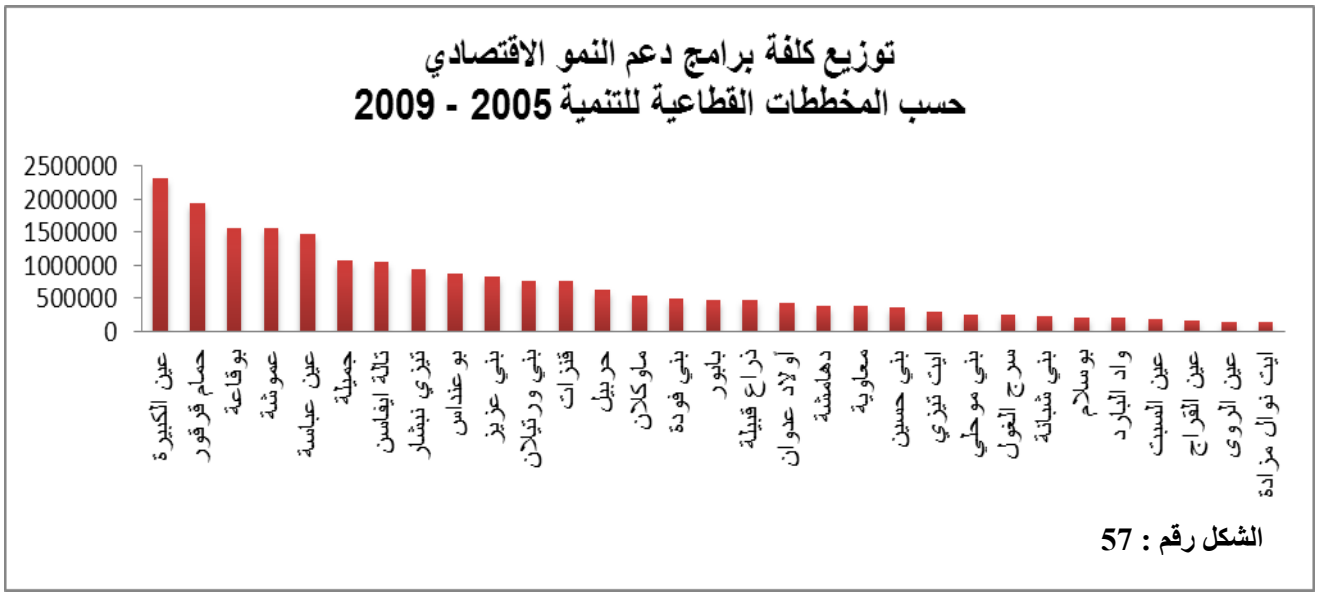


الشكل رقم : 56

1- 1 كلفة المشاريع

من الكلفة المذكورة اعلاه و بالمقارنة مع باقي بلديات الاقليم الولائي لم ينل الاقليم المعني بالدراسة سوى نصيب ضئيل من برامج دعم النمو الاقتصادي و بنصيب اقل من 50 % حسب المسؤولين المحليين ويعد الاقليم بذلك من المواطن المستبعدة لتواضع موارده وقدراته الاقتصادية خاصة في القسم الجبلي منه باستثناء بعض البلديات التي تحوز على قاعدة اقتصادية و وحدات نشاط بعد عمليات الاستثمار و المرافقة التي عرفتها الجهة ، توزيع الكلفة كانت على النحو الموالي :

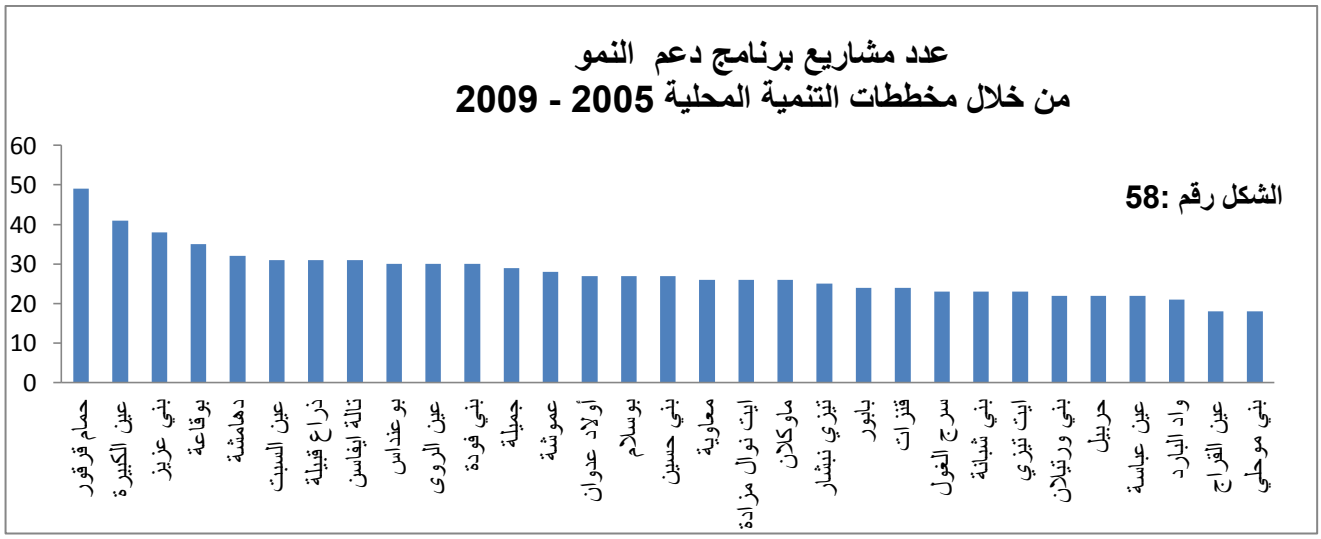
- **2331006 (10 ^{3})** عين الكبيرة
- **1467367 - 1949933 (10 ^{3})** عين عباسة ، عموشة ، بوقاعة ، حمام قرقور
- **759215 - 1076728 (10 ^{3})** قنزات ، بني ورتيلان ، بني عزيز ، بوعنداس ، تيزي نبشار ، تالة ايفاسن ، جميلة
- **437237 - 633021 (10 ^{3})** اولاد عدوان ، ذراع قبيلة ، بابور ، بني فودة ، ماوكلان ، حربيل
- **208880 - 385714 (10 ^{3})** بوسلام ، بني شبانة ، سرج الغول ، بني موحلي ، ايت تيزي ، بني حسين ، معاوية ، دهامشة
- **141022 - 198255 (10 ^{3})** ايت نوال مزادة ، عين الروى ، عين القراج ، عين السبت ، واد البارد



الشكل رقم : 57

1 - 2 - المشاريع الممولة و الكلفة في اطار برامج التنمية المحلية

تم تمويل 861 مشروعا في هذه الفترة ، كانت لها اهمية بالغة اذ سمحت بمعالجة بعض نقائص التنمية المحلية خصوصا من خلال برامج التنمية المحلية و سمحت باستدراك جوانب النقص المسجلة في المنطقة الغربية من الاقليم ما يلاحظ من خلال البيانات الاحصائية ، و البيان ادناه تقارب البلديات من حيث عدد المشاريع ، فحتى و ان وجدت الفروق فهي ليست في نفس المستوى كما سبق بالنسبة للمشاريع الممولة من خلال مخططات التنمية القطاعية .



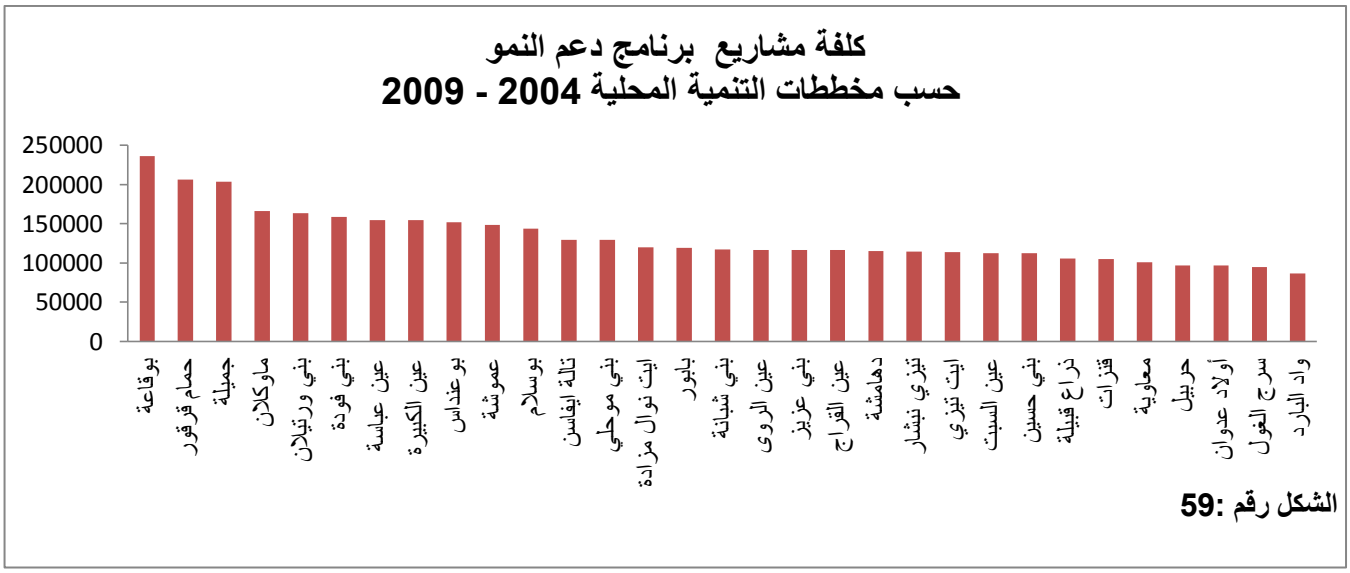
الشكل رقم :58

من البيان اعلاه يمكن حصر ثلاث فئات رئيسية لمجموع البلديات من حيث تحصيلها للمشاريع و هي على النحو الاتي :

- **42- 49 مشروع** عين الكبيرة ، حمام قرقور
- **29 - 39 مشروع** جميلة ، بني فودة ، عين الروى ، بوعنداس ، تالة ايفاسن ، ذراع قبيلة ، عين السبت ، دهامشة ، بوقاعة ، بني عزيز
- **18 – 27 مشروع** بني موحلي ، عين لقراج ، واد البارد ، عين عباسة ، حربيل ، بني ورتيلان ، ايت تيزي ، بني شبانة ، سرج الغول ، قنزات ، بابور ، ماوكلان ، ايت نوال مزادة ، معاوية ، تيزي نبشار ، بني حسين ، بوسلام ، عموشة ، اولاد عدوان .

من خلال التشخيص العام لأوضاع البلديات و توزيع المشاريع يلاحظ ان هناك عدم توافق بين في الحيازة من خلال ان هذه المشاريع عملت على دعم التنمية و تمكين المراكز الكبرى اكثر في الاقليم في حين ان البلديات الفقيرة و المتراجعة الاوضاع لم تنل سوى عددا محدودا من المشاريع كما هي مصنفة في المجموعة الثالثة .

اما من حيث كلفة المشاريع فيمكن الوقوف على التمايز و التباين الواضح والذي يساهم بشكل او اخر في تعميق الفروق بين المراكز الحضرية و الادارية المحظوظة و المستأثرة بالتنمية والبلديات الفقيرة الجبلية ، ومنه فعوضا ان تكون البرامج التنموية حافزا و اداة رشيدة في معالجة الاختلالات و الفروق تعمل على تكريسها مع تأصيل التنافر و ازدياد حجم الهوة التنموية مجاليا عبر الاقليم مما يخل بالتوازنات الديموغرافية و الاجتماعية الاقتصادية كما يوضحه البيان ادناه



الشكل رقم :59

- **203549 - 236153 (10 ^{3})** بلدية جميلة ، حمام قرقور ، بوقاعة
- **142796 - 163000 (10 ^{3})** ماوكلان ، بوسلام ، عموشة ، بوعنداس ، عين الكبيرة ، عين عباسة ، بني فودة ، بني ورتيلان
- **100700- 129360 (10 ^{3})** معاوية ، قنزات ، ذراع قبيلة ، بني حسين ، عين السبت ، ايت تيزي ، دهامشة ، عين لقراج ، بني عزيز ، عين الروى ، بني شبانة ، بابور ، ايت نوال مزادة ، تيزي نبشار ، بني موحلي ، تالة ايفاسن
- **86600 - 96812 (10 ^{3})** واد البارد ، سرج الغول ، اولاد عدوان ، حربيل

من البيانات يمكن الوقوف عند مستويين من البلديات من حيث حدود الكلفة ، مجموعة مكونة من 11 بلدية فاقت كلفة المشاريع فيها 140000 (10 ^{3}) في حين الاغلبية هي دون هذا التحصيل ، و تبقى الافقر منها بكلفة محدودة لا تمكنها من احتواء النقائص و المشكلات المحلية خاصة الواد البارد و سرج الغول و حربيل الواقعة في اقصى الشمال ضمن الاطار الجبلي بمعنى الكلمة ، فهذا ما يجعل ان التنمية في برامجها انتقائية و تميزية بين الوحدات الجغرافية ضمن اطارها الطبيعي الصعب و في حدود هشاشتها الاجتماعية الاقتصادية .

2 - الكلفة حسب القطاعات

2 – 1 - قطاع الري و الفلاحة

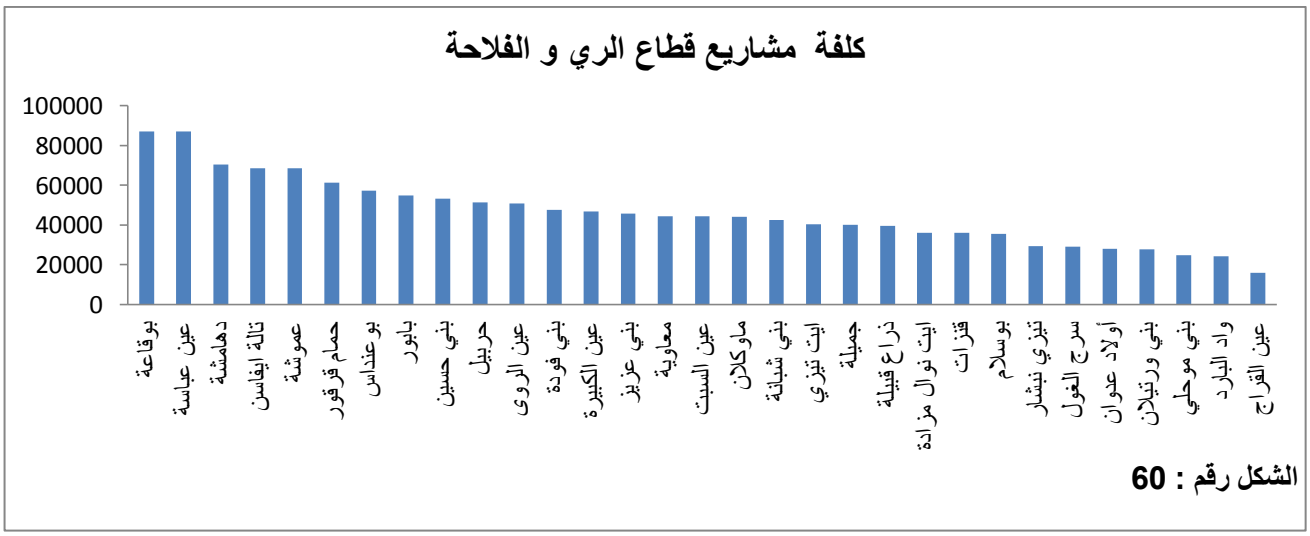
يعد من القطاعات الاساسية في الاقليم المدروس اذ تم تخصيص 357 مشروعا للقطاع ، و استثمرت فيه الدولة نصيب مالي جد معتبر بالمقارنة مع باقي القطاعات حيث حاز الاقليم على 1433505 (10 ^{3}) دج يمثل اعلى نسبة بالإقليم 34.93 %، بعد التمحيص في البيانات نجد ان اغلبية الاموال ان لم نقل جلها كانت موجهة بالدرجة الاولى الى قطاع الري ، لمواجهة العجز في التموين بالمياه الصالحة للشرب و الرفع من معدلات التغطية على مستوى البلديات، وتم من خلال هذه البرامج تغطية التجمعات الثانوية و حتى العديد من التجمعات المبعثرة لتقديم الخدمة و ازالة الفوارق المحلية .

- **87130- 87134 (10 ^{3})** بلدية عين عباسة و بوقاعة
- **61200 - 70449 (10 ^{3})** حمام قرقور ، عموشة ، تالة ايفاسن ، دهامشة
- **50755 - 57320 (10 ^{3})** عين الروى ، حربيل ، بني حسين ، بابور ، بوعنداس

- **35500 - 47700 (10 ^{3})** بوسلام ، قنزات ، ايت نوال مزادة ، ذراع قبيلة ، جميلة ، ايت تيزي ، بني شبانة ، ماوكلان ، عين السبت ، معاوية ، بني عزيز ، عين الكبيرة ، بني فودة

- **16000 - 29000 (10 ^{3})** عين القراج ، واد البارد ، بني موحلي ، بني ورتيلان ، اولاد عدوان ، سرج الغول ، تيزي نبشار .

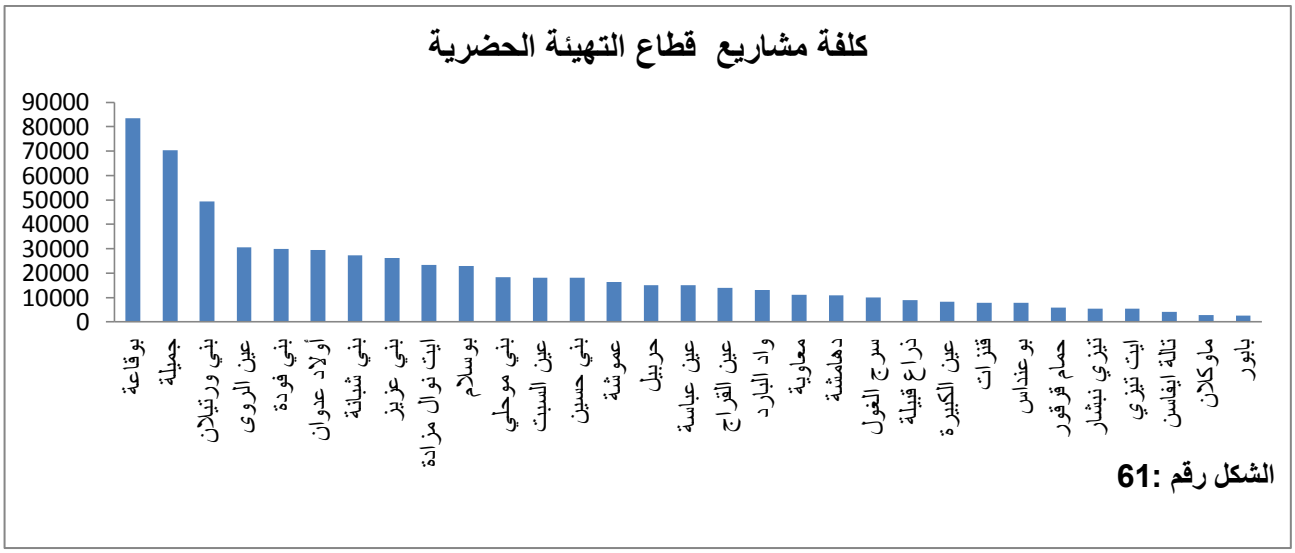
اغلب الحصص المالية كانت موجهة بالدرجة الاولى الى قطاع الري من خلال الامدادات المختلفة للرفع من نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب ، التجمعات في الجهات الشمالية لا تزال تعرف تأخرا في المشاريع ، و لا يزال التزود بها لا يعكس اطار و جودة الحياة المنتظرة ، عمليات التوزيع و التمويل في هذا القطاع كانت جد متناقضة مع الواقع من خلال سيطرة التجمعات الكبرى على اغلفة مالية جد معتبرة في الوقت الذي تم فيه تهميش التجمعات الجبلية و التلية من برمجة و تمويل يوازي حجم و طبيعة التخلف المسجل بها على غرار واد البارد ، عين القراج ، سرج الغول و التي لا يزال السكان يمارسون الفلاحة الجبلية و يتزودون بطرق تقليدية و صعبة جدا من المياه خاصة في الفترة الجافة .



الشكل رقم : 60

2 – 2 - التهيئة الحضرية

يعد من القطاعات المهمشة اذ لا يتم تخصيص قيم مالية معتبرة لهذا القطاع من حيث البرمجة ، لوجود اولويات اقليمية تعد جوهرية و اساسية بالنسبة للفاعلين المحليين ، رغم ان واقع التجمعات الحضرية و الشبه حضرية جد مزري من حيث الفضاءات الخارجية و الشبكات .... الخ فتم تخصيص 119 مشروعا ومبلغ مالي قدر ب 611957(10 ^{3}) ما يوازي 14.91% من حجم الاستثمار الاجمالي بالإقليم .



الشكل رقم :61

القيم المالية والاستثمار خص بالدرجة الاولى شبكة المدن الرئيسية في الاقليم فكان التوزيع وفق التمايز الاتي

المستوى العالي من الكلفة و شمل فئتين :

- 70349 - 83519 (10 ^{3}) جميلة وبوقاعة
- 49450 (10 ^{3}) بني ورتيلان

المستوى الوسط من الكلفة المالية و شمل هو الاخر فئتين :

- 23000- 30548 (10 ^{3}) بوسلام ، ايت نوال مزادة ، بني عزيز ، بني شبانة ، اولاد عدوان ، بني فودة ، عين الروى
- 13000 - 18360 (10 ^{3}) واد البارد ، عين القراج ، عين عباسة ، حربيل ، عموشة ، بني حسين ، عين السبت ، بني موحلي .
- 7770 - 11000 (10 ^{3}) بوعنداس ، قنزات ، عين الكبيرة ، ذراع قبيلة ، سرج الغول ، دهامشة ، معاوية

المستوى الضعيف و المتدني من حيث الكلفة و ضم مجموعتين:

- 4150 - 5811 (10 ^{3})تالة ايفاسن ، ايت تيزي ، تيزي نبشار ، حمام قرقور
- 2640 - 2841 (10 ^{3})بابور ، ماوكلان

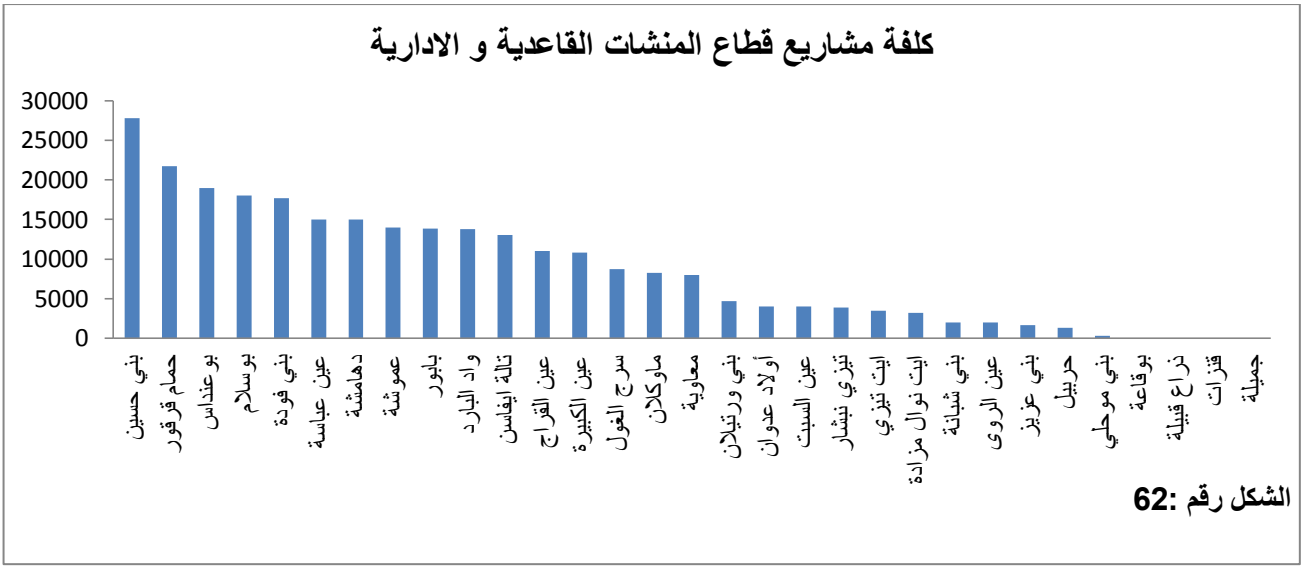
وقوع بلديات حضرية و ذات امكانات معتبرة في ادنى سلم التحصيل على غرار حمام قرقور و ماوكلان على سبيل الذكر لا الحصر يعقد من اوضاعها و يساهم بشكل او اخر في تراجع جودة الحياة بها ، هذا التوزيع لا يعكس التنمية المتوازنة المنشودة اذ لا يقوم على تصنيف عملي يراعي طبيعة هذه التجمعات و احتياجاتها .

2 – 3 قطاع المنشآت القاعدية و الادارية

لم يتم توجيه سوى 61 مشرعا لهذا القطاع ، كما تم تخصيص 265932 (10 ^{3}) أي ما يوازي 6.48 % من اجمالي الكلفة المرصودة لمشاريع مخططات التنمية المحلية ، فهو بذلك من اضعف القطاعات حيازة على مستوى الغلاف المرصود لمشاريع دعم النمو على مستوى الاقليم المدروس ، حصلت البلديات اغلفة ومشاريع تنموية متباينة من حيث التكلفة ، وكلها كانت موجهة للنهوض بالقطاع و تحسين الخدمة ، من الكلفة الاجمالية يمكن استقراء التراتب الاتي :

- **27750 (10 ^{3})** بلدية بني حسين

- **17711 - 21700 (10 ^{3})** بني فودة ، بوسلام ، بوعنداس ، حمام قرقور
- **13000 - 15000 (10 ^{3})** تالة ايفاسن ، واد البارد ، بابور ، عموشة ، دهامشة ، عين عباسة
- **8000- 11000 (10 ^{3})**معاوية ، ماوكلان ، سرج الغول ، عين الكبيرة ، عين القراج
- **3200 - 4650 (10 ^{3})** ايت نوال مزادة ، ايت تيزي ، تيزي نبشار ، عين السبت ، اولاد عدوان ، بني ورتيلان
- **1312 - 2000 (10 ^{3})** حربيل ، بني عزيز ،عين الروى ، بني شبانة
- **317 (10 ^{3})** بني موحلي
- بدون استثمار جميلة ، قنزات ، ذراع قبيلة ، بوقاعة



الشكل رقم :62

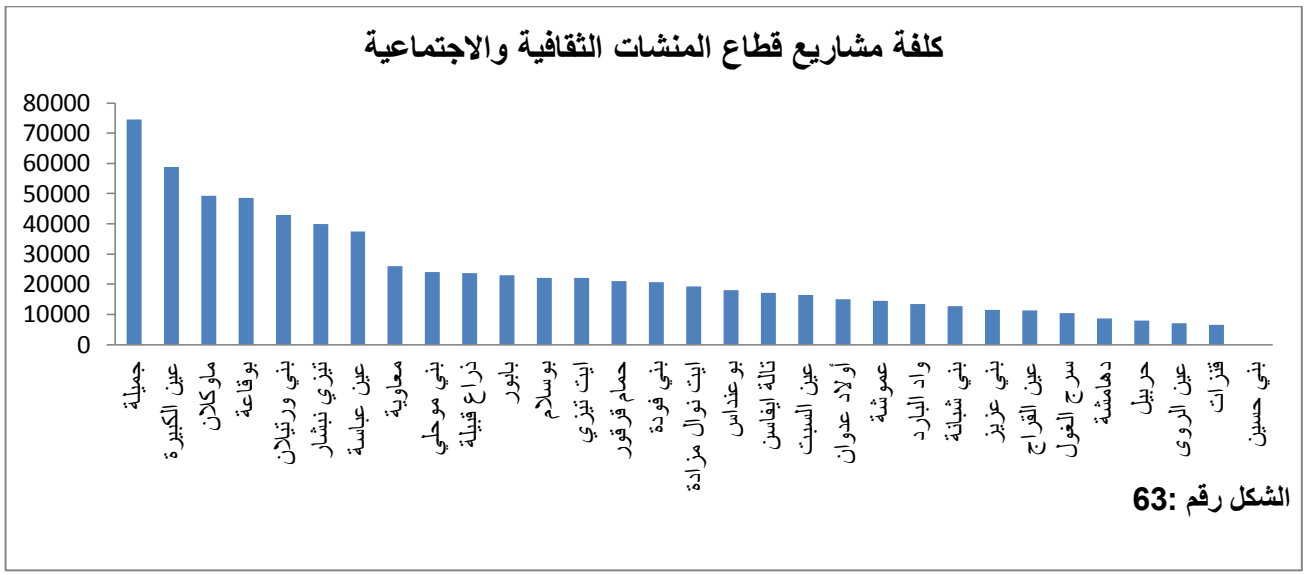
يلاحظ من التوزيع و التراتب اعلاه توافق القيم المالية مع حالة ووضع البلديات التي هي فعلا في امس الحاجة الى هذا النوع من التدخل و الذي بطبيعة الحال حسن ورقى من الخدمة على مستواها كما هو الشأن ببلدية بني حسين ،بوسلام ، بني فودة ....الخ اذ تم التماس ذلك عمليا من خلال الزيارات و المقابلات مع السكان المحليين على نوع من الراحة بالنسبة لهذه التجهيزات المحصلة .

2- 4 المنشآت الثقافية و الاجتماعية

حظيت 171 مشروعا وغلاف مالي 723881 (10^3) ما يوازي تحصيل 17.64 % من القيمة الاجمالية لمشاريع دعم النمو ، رغم الفراغ التنموي و المؤشرات المتدنية بالإقليم خاصة من خلال المنشآت الثقافية حيث تشهد اغلب البلديات ضعفا من حيث التجهيزات الا انها لم تنل من البرمجة و التمويل القدر اللائق من طرف الفاعلين ، واهم الحيازات المالية تبقى في حدود المعتاد تنمويا انها مركزة بالمدن و مراكز الدوائر أي خدمة تضطلع بها فقط مراكز محدودة من الاقليم مما يكرس حدة في الفوارق و تنامي في الحراك السكاني و ما يتبعه من مشكلات تطرح على اكثر من صعيد ، من خلال البيانات الاحصائية و البيان ادناه يمكن حصر مستويات الفروق في الاتي :

- **74500 (10^3)** جميلة
- **37400 – 58840 (10^3)** عين عباسة ، تيزي نبشار ، بني ورتيلان ، بوقاعة ، ماوكلان ، عين الكبيرة

- **25900 18100 (10^3)** بوعنداس ، ايت نوال مزادة ، بني فودة ، حمام قرقور ، ايت تيزي ، بوسلام ، بابور ، ذراع قبيلة ، بني موحلي ، معاوية
- **17150 – 10360 (10^3)** سرج الغول ، عين القراج ، بني عزيز ، بني شبانة ، واد البارد ، عموشة ، اولاد عدوان ، عين السبت ، تالة ايفاسن
- **8688 – 6500 (10^3)** قنزات ، عين الروى ، حربيل ، دهامشة
- بدون استثمار قطاعي بلدية بني حسين.



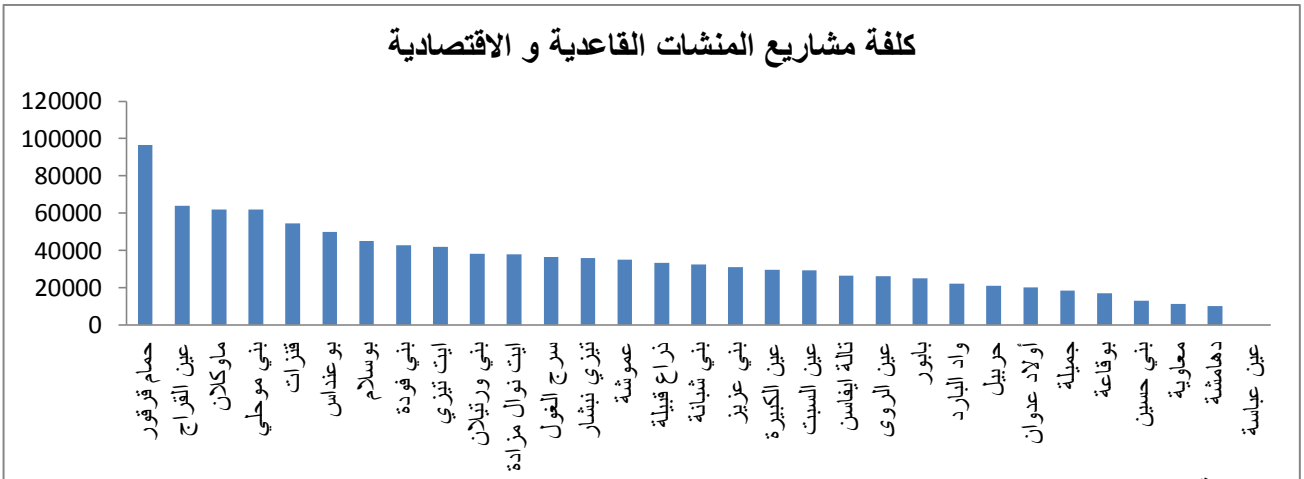
الشكل رقم :63

استئثار و انفراد التجمعات الحضرية بالمشاريع المعتبرة مما يعزز من بنيتها في حين انه يتم ابقاء نوع من الاستخفاف الاجتماعي و العزلة الثقافية بالبلديات الشبه حضرية او الريفية سواء الواقعة في المنطقة التلية او الجبلية وهي المصنفة ضمن بلديات الفئتين الاخيرتين .

2 – 5 - المنشآت القاعدية و الاقتصادية

يعد ثاني قطاع بعد الفلاحة و الري من حيث الاهمية و الحيازة المالية في مجال التنمية المحلية الخاصة ببرنامج دعم النمو ، اذ استحوذ على 151 مشروعا ورصد لها 1067627(10^3) ممثلة 26.02 % لم تكن البلديات في مستوى واحد من حيث القيم المالية كما هو مبين ادناه :

- **96440 (10^3)**حمام قرقور
- **63789 – 50000 (10^3)** بوعنداس ، قنزات ، بني موحلي ، ماوكلان ، عين القراج
- **45100 – 31000 (10^3)** بني عزيز ، بني شبانة ، ذراع قبيلة ، عموشة ، تيزي نبشار ، سرج الغول ، ايت نوال مزادة ، بني ورتيلان ، ايت تيزي ، بني فودة ، بوسلام
- **29500 – 17000 (10^3)** بوقاعة ، جميلة ، اولاد عدوان ، حربيل ،واد البارد ، بابور ، عين الروى ، تالة ايفاسن ، عين السبت ، عين الكبيرة
- **13000 – 10000 (10^3)** دهامشة ، معاوية ، بني حسين
- بدون استثمار بلدية عين عباسة



الشكل رقم :64

الاعتبارات الاقتصادية و حالة البنية التحتية كانت كمؤشرات فاعلة من خلال التركيز على بلدية حمام قرقور بمشاريع سياحية عالية ، الى جانب الرفع من مستوى التجهيزات بالبلديات في القسم الشمالي الغربي كما يوضحه البيان انطلاقا من بلدية ايت نوال مزادة الى عين القراج و التي طبعا جعلت ان التنمية القطاعية كانت جد مركزة في هذه الجهة ، رغم ان بابور ، الواد البارد ، عين السبت في نفس المستوى منها .

رابعا ـ دور المالية المحلية في تنمية الجماعات المحلية

مقدمة :

اتخذت الوزارة الوصية تدابير و اجراءات موجهة لتسيير الجماعات المحلية و تأطير الدافعية لديها حتى تستعيد عافيتها المالية و تتحرر من وطأة الديون التي قيدتها لفترة طويلة ، فلتمكين الجماعات المحلية و الفقيرة منها بالخصوص تم توجيه اعتماد مالي يعتمد اساسا على معياران : الاول يتعلق بعدد السكان و الثاني بالواقع او الوضع المالي لكل جماعة محلية .

في سنة 2008، تم توزيع مبلغ إجمالي قيمته 22 مليار دج على 1234 بلدية و مبلغ إجمالي آخر قيمته 3 ملايير دج على 29 ولاية[1].

الاعانات و التمويل اخذت قنوات و اليات عديدة استهدفت بالدرجة الاولى الدعم المالي و تحفيز النمو الاقتصادي الاجتماعي للجماعات المحلية وتعزيز ادوارها للاضطلاع بمهامها و تأهيلها الى ان تستقل من تبعية الدولة و تقليص الاعتماد على الخزينة العمومية من خلال خلق النمو المحلي من خلال البحث على بدائل و ايرادات محلية جديدة ، فمن الميكانيزمات التي وجهتها الدولة في مجال التمويل للجماعات الحلية نخص بالدراسة التمويل الذاتي ، اعانات الولاية للبلديات ، الاقتطاع من الميزانية الاولية للبلديات ، وفي الاخير الصندوق المشترك للجماعات المحلية .

قبل الشروع في دراسة هذه الاليات لابأس ان نعرج على مختلف الإعانات المالية للتجهيز لفائدة البلديات ، تمنح هذه الإعانات المالية لفائدة الجماعات المحلية للمساهمة في التمويل الكلي أو الجزئي لمشاريع التجهيز المتعلقة بإطار عيش المواطنين العام في مختلف الميادين.

[1]- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية . تصريح للوزير مدونة في بوابة الوزارة .

و قد تم في هذا الإطار إطلاق العديد من المشاريع لفائدة البلديات المحرومة و ذلك طبقا لمهام التضامن التي يضطلع بها الصندوق المشترك للجماعات المحلية و لتعليمات مجلس التوجيه.

1-تعزيز الحظائر البلدية بمعدات التنظيف

و قد استفادت البلديات في هذا الإطار من إعانة مالية مخصصة للتجهيز بقيمة إجمالية بلغت 17,4 مليار دج.

2- تجديد العتاد المتنقل للجماعات المحلية

تم الشروع بالتعاون مع الشركة الوطنية للمركبات الصناعية في عملية تجديد و تصليح عتاد بلديات المتنقل و المعطل من صنع هذه الشركة.

و تتمثل هذه العملية في إحصاء جميع المركبات المعطلة مع تحديد مستويات التصليح و التجديد.

و قد قدرت الكلفة المالية الإجمالية للعملية ب 4,4 ملايير دج بتمويل من الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

و قد حدد الوضع المادي و المالي للعملية كالآتي :

عدد المركبات الواجب تجديدها : 3.067 موزعة كالتالي :

- 927 شاحنة من نوع ك 66
- 765 شاحنة من نوع ك 120
- 682 شاحنة من نوع ب 260
- 649 مركبة نقل عمومي
- 44 شاحنة نصف مقطورة

عدد البلديات المعنية بالعملية : 1.174

- التكلفة الإجمالية للتصليح : 4,4 ملايير دج
- مناصب الشغل التي يتم فتحها في إطار هذه العملية: 900 منصب شغل مؤقت في إطار هذه العملية على مستوى المؤسسة الوطنية للمركبات الصناعية و 300 منصب شغل آخر في إطار المناولة.

3- برنامج إنجاز مكتبات و قاعات للمطالعة على مستوى البلديات

تم في هذا الإطار اعتماد مشروع إنجاز 1176 مكتبة و قاعة مطالعة في 1115 بلدية بتكلفة إجمالية قدرها 15 مليار دج، أي :

- 181 قاعة للمطالعة لفائدة البلديات بتكلفة قدرها 700 مليون دج.
- 995 مكتبة بلدية بتكلفة قدرها 14,3 مليار دج.

4- إنجاز حضانات

خصص الصندوق المشترك للجماعات المحلية في إطار هذه العملية غلافا ماليا قدره 5,4 ملايير دج لإنجاز 487 حضانة لفائدة البلديات.

5- النقل المدرسي

قصد ضمان النقل لفائدة الأطفال المتمدرسين لاسيما في المناطق الريفية، استفادت البلديات من غلاف مالي قدره 4,5 ملايير دج لاقتناء 1.300 حافلة.

6- إعادة تأهيل المطاعم المدرسية و تجهيزها

استفادت البلديات في إطار هذه العملية من مبلغ مالي قدره 5,7 ملايير دج.

7- ترميم المدارس الابتدائية و صيانتها

لغرض ترميم المؤسسات المدرسية الابتدائية لموسم 2008/2007، استفادت البلديات من مبلغ مالي قدره 30,2 مليار دج.

و تهدف هذه العملية إلى تحسين ظروف سير المدارس الابتدائية.

8- تخليص البلديات من ديونها

و للإبقاء على مصداقية البلديات لدى الممونين و عارضي الخدمات استفادت البلديات من مبلغ مالي في إطار ميزانية الدولة بقيمة 44,3 مليار دج لتطهيرها من ديونها المتراكمة بين 1991 و2007 [1].

اذن هذه هي المشاريع التي خصت جوانب الارتقاء و اعادة التأهيل و الدعم الى جانب تخليص البلديات المحرومة و الفقيرة من الديون ، الاستهداف كان نوعي و عملي من شانه ان يحسن وضع البلديات فما موقع و حال بلديات الاقليم خصوصا الجبلية الفقيرة المعزولة من التمويل المحلي و اثر ذلك على واقعها الاقتصادي الاجتماعي .

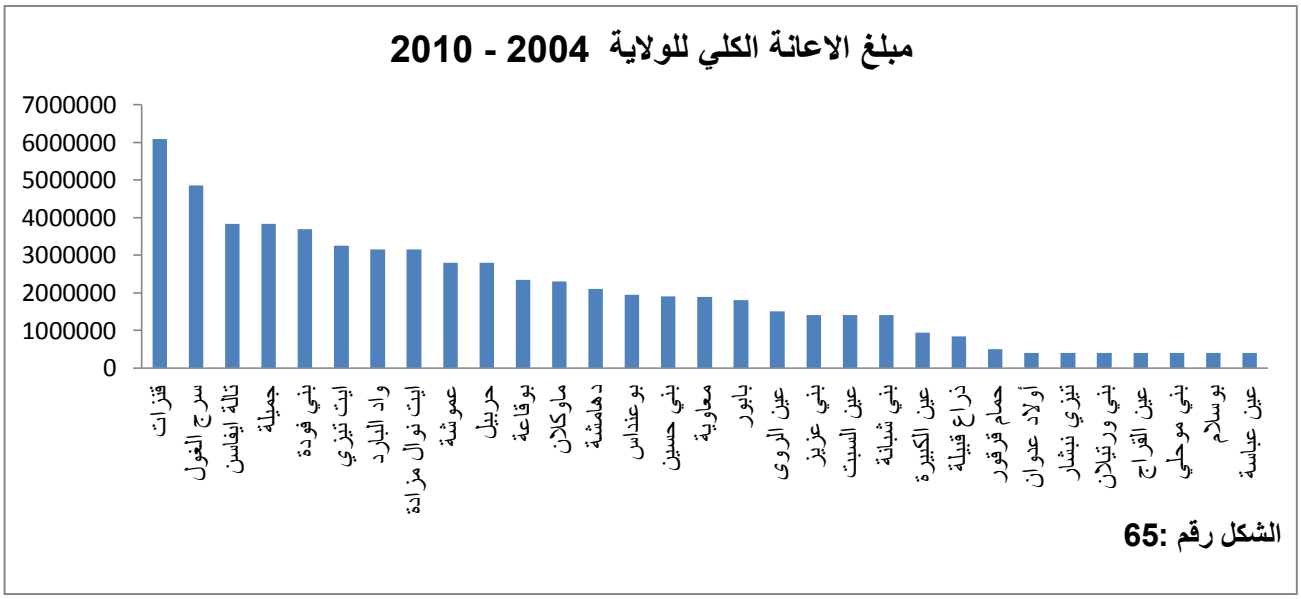
4 – 1 اعانات الولاية 2004 – 2010هامش من الاعانات وطفرة تنموية و زمنية بالإقليم

الولاية بدورها تساهم من ميزانيتها في تمويل المشاريع التي تراها مناسبة للارتقاء بالمستوى الاقتصادي الاجتماعي للجماعات المحلية ، عملية البرمجة في الغالب تكون معممة لكل البلديات و تكون شاملة لتجهيز او خدمة معينة ترى من خلالها انها كفيلة بالقضاء على الفروق الاقليمية و المجالية فهذا ما يتم تتبعه من خلال الدراسة التشخيصية لهذا العنصر .

1- العمليات و مبلغ الاعانة الكلي (2004 – 2010)

توجه مالية الولاية من خلال ميزانية التجهيز الى التنمية المحلية قصد النهوض ببعض المجالات او معالجة بعض الاختلالات او التصدي لبعض الطوارئ ، فيتم ضخ نصيب من المال الى الجماعات المحلية حتى تتمكن من سد بعض الحاجيات الضرورية على مستواها و التي في الغالب تكون من خلال عمليات مبرمجة ومخطط لها من طرف الولاية كعمليات اقتناء الوسائل او القيام ببعض التدخلات العمرانية على مستوى المقرات بالدوائر و البلديات و حتى المصالح الادارية ، او من خلال رصد جانب من المال لدعم بعض المشاريع و توزع في شكل اعانات تتحدد حسب طبيعة كل فترة ، بلديات الاقليم في الفترة الممتدة من 2004 – 2010 تحصلت على غلاف مالي اجمالي 62504500 دج ، و بمجموع 75 اعانة وزعت بشكل متباين بين البلديات كما ان في 2007 لم تساهم الولاية بأية اعانة للبلديات و البيان ادناه يوضح تراتب البلديات حسب الحيازة المالية من اعانة الولاية ، يلاحظ ان بلدية قنزات تنفرد بالترتيب من حيث الحيازة المالية من خلال انها حصلت على 6090000 دج اذ كانت السياسات المحلية موجهة الى اعادة النهوض بالبلديات المتضررة من الفترة الامنية من خلال اعادة بناء او تجديد مقراتها و تجهيزها الى جانب انعاش التنمية قصد اجتذاب السكان للعودة الى مستقراتهم ، و بأهمية اقل نالت بلدية سرج الغول الجبلية كذلك 4850000 دج وتعد قيمة معتبرة .

[1]- الموقع الالكتروني الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية. مرجع سبق ذكره



الشكل رقم :65

و بأهمية اقل بلدية تالة ايفاسن و جميلة ب 3840000 دج لكل منهما و بني فودة ب 3685000 دج و ايت تيزي 3250000 دج و كل من الواد البارد و ايت نوال مزادة ب 3150000 دج و تعد من البلديات النائية و الفقيرة لا تزال راضخة تحت وطأة التخلف ، بعد هذه المجموعة ترتب باقي البلديات كما توضحه معطيات الجدول و البيان اعلاه ، اما ادنى الحيازات المالية فهي محصورة بوجه خاص في القسم الغربي من الاقليم بقيم تتراوح ما بين 400000 – 500000 دج متمثلة في بلدية عين عباسة بوسلام وبني موحلي عين القراج ....الخ و تعد من البلديات الاشد حاجة الى الاعانات من طرف الولاية و الجهات الاخرى المانحة بالنظر الى الوضع العام و الاطار الحياتي المتدهور .

2- طبيعة المشاريع الممولة من ميزانية التجهيز للولاية

من خلال المعالجة للمعطيات تمكنا من تصنيف مواضيع نراها انها شاملة لمختلف التدخلات المحلية اذ تم من خلالها توجيه الاعانات من ميزانية التجهيز الولائية الى بلديات الاقليم ، وشملت 11 نوعا من المشاريع منها هو موازي لمواضيع و مجالات تدخل المخططات البلدية و القطاعية للتنمية المحلية كموضوع التهيئة الحضرية او الري او مختلف عمليات التأهيل ...الخ مما يجعلها انها مكملة لهذه البرامج و تمثل نوع من الانقاذ التنموي على مستوى البلديات خصوصا الفقيرة و المتخلفة كما هو الحال بالنسبة للبلديات الجبلية ، من الجدول ادناه نلاحظ ان عملية التجهيز للمرافق الادارية و المدرسية كانت في الصدارة الكمية ب 16 عملية تتعلق باقتناء اجهزة الاعلام الالي و لواحقها لكنها لم تمثل سوى 6.20 % لتحديث الخدمة الإدارية و تحسين الاداء على مستوى الاقليم و كذلك بعض المؤسسات التربوية ، العمليات وجهت لاحتواء العزلة الرقمية او المعلوماتية المفروضة بجهات الاقليم و تم تخصيص 31 عملية شملت عتاد الشبكة المعلوماتية ممثلة نسبة 19.83 % بعدها تأتي عمليات تخص تجهيز البلديات بأربعة شاحنات ممثلة 17.59 % من الاجمالي الى جانب ستة عمليات مست التهيئة الحضرية ممثلة 14.29 % اما باقي العمليات فهي متقاربة من حيث النسب ادناها من حيث العدد و القيمة عمليا الصرف الصحي و الحماية من الاخطار و الكوارث بقدر متساو 1.59 % كما هو موضح في الجدول ادناه .

الجدول رقم : 56 المشاريع و قيم الاعانة 2004- 2010

طبيعة المشروع	العدد	القيمة دج	%
اقتناء اجهزة الاعلام الالي و لواحقها	**16**	**3880000**	**6.20**
اعادة تأهيل مقر البلديات	**3**	**4600000**	**7.35**
اقتناء سيارة للإسعاف	**3**	**4925000**	**7.87**
تعبيد شبكة الطرق خارج المحيط الحضري	**3**	**5100000**	**8.15**
تجهيز مقرات البلديات	**4**	**5500000**	**8.79**
اصلاح شبكة المياه الصالحة للشرب و اقتناء مضخات ومحول كهربائي	**3**	**4162500**	**6.65**
التهيئة الحضرية	**6**	**8937000**	**14.29**
اقتناء شاحنات	**4**	**11000000**	**17.59**
الصرف الصحي	**1**	**1000000**	**1.59**
الحماية من الاخطار الطبيعية و الكوارث (الفيضانات)	**1**	**1000000**	**1.59**
عتاد للشبكة المعلوماتية	**31**	**12400000**	**19.83**
المجموع	**75**	**62504500**	**100**

المصدر : مديرية التنمية المحلية ولاية سطيف 2011

عموما تطغى عمليات التجهيز على مضامين الاعانات الولائية للبلديات ، فصرف هذه المبالغ موجه لتحسين الاداء و الرفع من القدرات المحلية ، كما تم توجيه اشغال متميز من حيث تبلور فكرة الاستثمار في شبكة الاتصالات و المعلوماتية لمواجهة العزلة و اعداد التجمعات من هذه الوجهة لمواكبة التطورات الحاصلة في المجال .

3- تطور الإعانات و المساهمة في التنمية المحلية

الاعانات موزع بشكل متذبذب فيما بين 2004الى غاية 2010 حيث عرفت سنة 2005 اوج قيمة مالية من حيث الاعانات المقدمة 30947500 دج ب 19 مشروعا فكانت النسبة اهم 49.51 % ، تليها سنة 2009 ب 31 مشروعا و بقيمة مالية 12400000 دج ممثلة بذلك 19.83 % ، باقي السنوات متقاربة من حيث القيم المالية و النسبة عموما ، اما سنة 2007 فلم تنل بلديات الاقليم أي مشروع او اعانة تذكر و حتى على مستوى الاقليم الولائي لم تتم سوى برمجة عمليتين ، فموارد ميزانية التجهيز هي الاخرى تعرف نوع من الشح المالي فيما بين السنوات فهذا ما ينعكس عن نوعية و طبيعة المشاريع و الاعانات المقدمة ، انطلاقا من الجدول يمكن استقراء التراجع و الشح المالي بين السنوات مما يضفي وتيرة بطيئة لا تحفز الدينامية و التطور المنتظر بالإقليم و الذي يستعدي وفرات مالية متنوعة و متصاعدة .

الجدول رقم : 57 تطور المشاريع بين 2004- 2010

السنة	عدد المشاريع	قيمة الاعانات دج	%
2004	10	4290000	6.86
2005	19	30947500	49.51
2006	9	6230000	9.96
2007	00	00	-
2008	4	5237000	8.37
2009	31	12400000	19.83
2010	2	3400000	5.43
المجموع	75	62504500	% 100

المصدر : مديرية التنمية المحلية ولاية سطيف 2011

من خلال التمحيص في معطيات الجدول نجد ان ميزانية التجهيز اصلا على مستوى الولاية تتميز بالهشاشة من حيث مصادر التمويل من الخزينة الوطنية ، فجل مالية الدولة موجهة و محددة في اليات تدخل متمثلة في مختلف المخططات عليه فهذ ا انعكس بشكل مباشر على الاعانات المقدمة للبلديات و التي تعد هشة و ضعيفة اصلا 75 مشروع نقطية منطقيا هي حيازة لبلدية و ليس لإقليم بحجم المنطقة المدروسة وبالخصوص على مستوى الاقليم في مثل هذه الفترة يمثل طفرة تنموية و زمنية يجب احتواؤها في الافاق

4 – 2 الصندوق المشترك للجماعات المحلية 2007 – 2010 (FCCL)

التعريف بالصندوق:

تعود نشأة الصندوق الى 1964 عرف بصندوق تضامن العمالات و البلديات الجزائرية ، في 1973 صدر نصت المادة 27 من قانون المالية و المرسوم 73/ 134 المؤرخ في 09 اوت 1973 على تحويل الصلاحيات المخولة للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط الى وزارة الداخلية و الجماعات المحلية من خلال انشاء هيئة تسمى : مصالح الاموال المشركة للجماعات المحلية .

يعتبر هدا الصندوق مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ويتمتع بالاستقلالية المالية وبالشخصية المعنوية وذلك بمقتضى المرسوم رقم 266/86 المؤرخ في 1986/11/04 الذي يحدد كيفية تسييره وتنظيمه، وقد تم إنشاؤه لتقليص احتياجات الجماعات المحلية من الموارد المالية، كما سمحت التعليمة الوزارية المؤرخة في 25 جانفي 1988 بتعميق لامركزية في مجال الاستثمار و التجهيز كما اعطت صلاحيات واسعة للولاة في توزيعها و ادارتها على مستوى الاقليم .

كما اهتم المرسوم (86/ 266)تنظيم الصندوق المشترك للجماعات المحلية بالتوزيع العادل بين الجماعات المحلية وفق المعايير التالية[1]:

- حسب الوضعية المالية للبلدية .
- حسب عدد السكان.

وتحصل البلدية عن منحة التوزيع بالتساوي إذا كان معدلها أقل من المعدل الوطني:

المعدل الوطني =مجموع موارد البلديات/عدد السكان

معدل البلدية = مجموع موارد البلدية /عدد سكانها

حقيقة عند توزيع الصندوق لمعادلة التوزيع (ح 740) للبلديات فإنه يعتمد على المعدل (معدل الغنى)، وعلى ذلك الأساس فنجد كثير من البلديات معدلها يفوق بكثير البلديات الفقيرة ولكنها تستفيد مما يدل على أن هذه الإعانة لا تخصص فقط للبلديات الفقيرة.

تسيير الصندوق المشترك للجماعات المحلية :

يقرِّر مجلس التوجيه البرامج السنوية للصندوق، والميزانية، والحسابات، والحصائل، وكل القضايا المتعلقة بتسيير الصندوق، ويكلَّف مدير الصندوق بضمان تسيير هذه المؤسسة التي تتميَّز بإيراداتٍ ونفقات ضخمة.

تتكوَّن موارد الصندوق المشترك من حصص الضرائب والرسوم ، بالإضافة إلى مساهمة جميع البلديات في صندوق الضمان للضرائب المحلية بنسبة 2% من الإيرادات الجبائية المحلية لكل بلدية. وتوزع موارد هذا الصندوق إلى: إعانات التسيير، وإعانات التجهيز والاستثمار.

[1] - المرسوم رقم 266-86 المؤرخ في 1986/11/2 المتضمن تنظيم الصندوق المشترك .

أ- إعانات التسيير:

يمنح الصندوق إعانات هي:

- **تخصيص منح معادلة التوزيع**: تحسب قيمتها وتُخصَّص لبلدياتٍ معينة (معدل ثرائها أقل من معدل الثراء الوطني) كالتالي:

– يحسب معدل ثراء كل بلدية، وذلك بقسمة مجموع إيرادات البلدية على مجموع سكان نفس البلدية.

– يحسب معدل الثراء الوطني، وذلك بقسمة مجموع إيرادات جميع البلديات (الوطن) على مجموع سكان جميع البلديات (سكان الوطن). هذا المتوسط يسمَّى مؤشِّر التوازن الوسطي.

كل بلدية مؤشِّر ثرائها أعلى من مؤشِّر التوازن الوسطي لا تقدَّم لها منحة معادلة التوزيع، وكل بلدية مؤشِّر ثرائها أقل من مؤشِّر التوازن الوسطي تتحصَّل على مساعدةٍ مالية تسمَّى منحة معادلة التوزيع، وتُحسب بالفرق بين المؤشِّر الوطني ومؤشِّر البلدية مضروباً في عدد سكان البلدية.

هذه المنحة هدفها التقليل من الفوارق بين البلديات الغنية والبلديات الفقيرة؛ بقصد إيجاد نوعٍ من التوازن في التنمية المحلية (التوازن الجهوي)، والتساوي نوعاً ما في إشباع الحاجات والخدمات المقدَّمة للأفراد في الأجزاء المختلفة من الوطن.

الإعانة الاستثنائية للتوازن: بالإضافة إلى إيرادات البلدية الأخرى، وإذا لم تكف معها منح معادلة التوزيع بتغطية العجز المسجَّل في قسم التسيير للموازنة، يقوم الصندوق بتقديم منحةٍ أخرى استثنائية (للتوازن)؛ بقصد سد العجز المسجَّل في قسم التسيير. هذه المنحة تخصَّص للجماعات المحلية التي تواجه وضعاً مالياً صعبا للغاية؛ وبالتالي لا تسمح لها مواردها الإجمالية من تغطية النفقات الإجبارية، كالأجور وأعبائها المختلفة، ومصاريف البريد والمواصلات، ومصاريف الكهرباء والغاز والماء، ... الخ.

- **إعانات خاصة**: في إطار مواجهة الكوارث، يقوم الصندوق المشترك للجماعات المحلية بمنح إعانات خاصة استثنائية للجماعات المحلية التي تواجه كوارث أو أحداث طارئة، وذلك في إطار الإسعافات الأولية، في انتظار أن تقوم الدولة بوضع جهازٍ لمساعدة وإسعاف الجماعة المحلية التي تتعرَّض لكوارث طبيعية أو أحداث طارئة.

- **تعويضات نقص القيمة في الإيرادات الجبائية**: تعتمد صناديق الضمان من أجل القيام بهذا الدور على المساهمات (2%) التي تمنحها كل من البلدية والولاية لهذا الصندوق سنوياً، بالإضافة إلى حاصل الجداول الإضافية التي تعود إلى البلديات أو الولايات الصادرة بعنوان السنوات السابقة، ضف إلى ذلك مبلغ الفائض من قيمة تقديرات الضرائب التي تبلغها إدارة الضرائب إلى البلديات والولايات[1]

ب- إعانات التجهيز والاستثمار:

تمنح هذه المساعدة للتمويل الكلي أو الجزئي لمشاريع التجهيز الأساسية الخاصة بإنجاز الهياكل القاعدية والتي لها علاقة باحتياجات المواطنين، لا سيَّما في ميدان التزويد بالمياه الصالحة للشرب وقنوات الصرف الصحي....الخ.

1- الصيغة المركزية: توزَّع الاعتمادات بالدرجة الأولى على البلديات المحرومة، ويتمُّ التمويل على أساس ملفاتٍ تقوم بإعدادها البلديات، ويقرِّرها مجلس التوجيه للصندوق المشترك للجماعات المحلية في حدود الوسائل المالية المتاحة. وعمومًا توزَّع الإعانات بنسبة 20% للولايات، و 80% على البلديات.

[1] - جمال يرقي . الجباية المحلية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية في الجزائر و دورها في التنمية المحلية . مجلة دراسات افريقية . ص : 72 - 73

2- الصيغة اللامركزية: يضبط الصندوق المشترك للجماعات المحلية مشروع توزيع الموارد المخصَّصة للتجهيز في شكل تخصيصٍ إجمالي، مع مراعاة عدد السكان، والموارد الإجمالية، وعدد البلديات في كل ولاية، والمنطقة الجغرافية. بعد مصادقة مجلس التوجيه، يحرَّر إذنٌ بصرف الاعتمادات لفائدة الولايات التي تتكفَّل بتوزيعها على البلديات[1]

التمويل المحلي ومفارقات المداخيل و تأثيراتها على التنمية المحلية

تعرف المالية المحلية بانها تلك الموارد الداخلية او الخارجية التي تعود للجماعات المحلية و ميزانيتها و الحسابات الخاصة بها ، وهي تعبر عن كل الموارد المالية المتاحة التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية من طرف الهيئات المحلية ، وتضمن استقلاليتها النسبية عن الحكومة المركزية في تنفيذ المشروعات و التمويل المحلي[2] .

عرفت جل البلديات الجزائرية مستوا متراجعا و متدهورا في التنمية المحلية ويعزى ذلك الى خلفيات متعدية متداخلة من حيث التأثير ، غير ان العجز المالي الذي تعرفه في مجال تحصيلها للمصادر مالية مجاليا يعد السبب الابرز في تعقيد و شل حراكها الى ان وصل البعض منها الى اوضاع متردية و مزرية جدا ساهمت حتى في توتر الامن الاجتماعي و تزايد حدة الفقر لساكنيها و ظلت تعتمد بشكل كبير على الخزينة العمومية ، تنامي و استمرار حدة العجز في ميزانية العديد من البلديات بالإقليم المدروس يدفعنا الى استقراء اهمية التمويل المحلي ومصادر مالية الجماعات المحلية و البحث عن موارد مالية بديلة لتمكينها من الاضطلاع بمهامها التنموية و تحسين اطار الحياة لساكنيها .فهذا العجز هو صورة واحدة للعديد من البلديات الجزائرية التي نالت من الصلاحيات ما يكفي غير ان محصلاتها من المال لا يكفي و لا يسمح لها بأداء المهام ، فالتقسيم الاداري لعام 1984 زاد من حدة الازمة من خلال رفع عدد الولايات الى 48 ولاية و البلديات الى 1541 بلدية ، وزاد في الازمة و العجز الذي تعانيه البلديات بظهور بلديات فقيرة من اي موارد جبائية و تعتمد كلية في تمويل مشاريعها على اعانات الخزينة العمومية ، حيث اهمل التقسيم الجديد الجانب الاقتصادي و المالي للبلديات[3] .

بلديات الاقليم و بالخصوص الجبلية منها لا تشذ عن هذه الحالة مما جعل التنمية بها رهن مصادر مالية محلية بالأساس اذ الفقر و الركود مرده العجز في المالية المحلية ، عموما هناك علاقة طردية بين التنمية المحلية و التمويل المحلي من جهة و بين درجة استقلالية المحليات و اتخاذ القرارات من جهة اخرى بعيدا عن تأثير الحكومة المركزية ، بمعنى ان نجاح الوحدات المحلية في احداث المزيد من التنمية المحلية يتوقف على مدى قدرتها في تعبئة اكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية ، وخاصة الموارد المالية الذاتية [4]، الصندوق المشترك للجماعات المحلية و الشراكة فيما بين البلديات كان من المفروض ان تساهم في تقليص العجز و الفروق التنموية بين البلديات ، يرتبط مفهوم التنمية المحلية على مستوى المحليات بضرورة وجود هيكل تمويل محلي يؤدي إلى تعظيم معدلات التنمية المحلية في جميع المجالات الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية،

---

[1] - تعليمة وزارة الداخلية والجماعات المحلية المؤرخة في 1998/01/25 المتعلقة بشروط المساعدة على قسم التجهيز.

[2]- طيبي سعاد. المالية المحلية و دورها في عملية التنمية. رسالة دكتوراه. جامعة الجزائر 2008 -2009 ص: 26

[3]- بن عثمان ساعد . ميزانية البلدية و مكانة الجباية المحلية فيها . مذكرة ما بعد التدرج . في المانجمانت العمومي . المدرسة الوطنية للإدارة . 1994 . ص : 70

[4]- عبد المطلب عبد الحميد. التمويل المحلي و التنمية المحلية. الدار الجامعية. مصر. 2001 . ص : 23

حيث تعتبر مشكلة التمويل من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية، ومن أولويات هذه الدول وذلك لدفع عجلة التنمية والنهوض بالمجتمع في شتى المجالات[1]

يعد العنصر المالي عنصرا اساسيا لتطبيق نظام الادارة المحلية ، واتخاذ القرارات اللازمة لتنمية المجتمع المحلي ، حيث ان نجاح الهيئات المحلية في اداء رسالتها ، و النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية و توفير السلع و الخدمات للمواطنين ، يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية ، كما ان قوة الهيئات المحلية في الدولة انما تقاس بنسبة مالية تلك الهيئات الى المالية العامة للدولة ، ومن الطبيعي انه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما امكن لهذه الهيئات ان تمارس اختصاصها على الوجه الاكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء الى الحكومة المركزية للحصول على الاعانات المالية [2] ، من هنا تتضح اهمية الموارد المالية بالنسبة للجماعات المحلية و الدولة في ان واحد من خلال انها ممكنة للامركزية و استقلالية البلدية و قيامها بالتنمية دون تبعية او قيد ، كما انها تعزز من ادوارها في خلق النمو و الرفاه لساكنيها بعد ازالة كل العقبات التي تواجه تجسيد التنمية المحلية في كافة مراحلها

يعرف التمويل المحلي بانه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية بصورة تحقق اكبر معدلات للتنمية عبر الزمن ، وتعظم استقلالية الجماعات المحلية عن السلطة المركزية في تحقيق تنمية محلية منشودة [3].

عليه فتوجد علاقة طردية بين التنمية المحلية و التمويل ، فكلما توفرت الوفورات المالية و تنوعت مصادرها كلما زادت معدلات التنمية بالجماعات المحلية و تمكنت من تحقيق استقلالية الادارة المالية للبلدية ، التمويل المحلي له دور فعال في احداث المزيد من التنمية المحلية و التي تتوقف على مقدار ما يتوفر لديها من موارد محلية متاحة .

حسب التقسيم الكلاسيكي فإن مصادر التمويل المحلي[4] تنقسم إلى:

1 ـ موارد مالية ذاتية نذكر منها:

- الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم (مداخيل الجباية والرسوم).
- الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية (مدا خيل الممتلكات) .
- الإعانات والقروض.

2 ـ موارد مالية خارجية (تمويل خارجي) :

- إعانات الدولة.
- القروض المحلية.
- موارد أخرى.

محتوى الميزانية

تحتوي ميزانية البلدية على شقين (فرعين) هما: قسم التسيير و قسم التجهيز و الاستثمار.**(المادة151 من قانون البلدية 90-08.)**

كل قسم يحتوي على النفقات و الإيرادات و يكون متوازن إجباريا مع اقتطاع إجباري 10% على الأقل من قسم التسيير مخصص لتمويل قسم التجهيز و الاستثمار.

---

[1] ـ بوقرة رابح . جعيجع نبيلة . ورقة بحثية بعنوان : دور المؤسسات المالية في تمويل التنمية المحلية . جامعة المسيلة .ص :1

[2] ـ منال طلعت محمود .الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي . المكتب الجامعي الحديث . مصر . 2003 ص : 203

[3]ـ عبد المطلب عبد الحميد . التمويل المحلي و التنمية المحلية. الدار الجامعية الاسكندرية .2001 .ص : 23

[4]ـ قانون البلدية رقم : 90-08

1- قسم التسيير:

وهو الفرع الذي يضمن لرئيس المجلس الشعبي البلدي التسيير الحسن لمصالح البلدية، وتشمل[1]:

الجدول رقم : 58 الايرادات و النفقات المحلية

الإيرادات "المادة 163 ق البلدية"	النفقات "المادة 160 من ق البلدية"
- محاصيل الموارد الجبائية.	- نفقات أجور وتكاليف موظفي البلدية.
- المساهمات التي تمنحها الدولة.	- المساهمات المقررة.
- رسوم وأجور وحقوق الخدمات.	- نفقات صيانة الأموال المنقولة والعقارية.
- محاصيل وأملاك البلدية.	- صيانة الطرقات.
- حصة الصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL.	- الحصص والأقساط المترتبة على البلدية.
- نواتج الاستغلال.	- نفقات تسيير المصالح.
- نواتج استثنائية.	- فوائد الديون.
	- الاقتطاع لنفقات التجهيز.
	- الاقتطاع لنفقات الاستثمار.

حيث أن نفقات التسيير مقسمة إلى ثلاث أقسام:

* النفقات الإجبارية مثل الأجور.
* النفقات الضرورية للمصالح مثل الهاتف و أدوات المكتب.
* النفقات الاختيارية مثل الإعانات.

و الجدول ادناه يوضح الفصول المحددة لكل من نفقات و ايرادات التسيير للجماعات المحلية

الجدول رقم : 59 نفقات و ايرادات التسيير

هيكل نفقات التسيير	هيكل إيرادات التسيير
- 60 سلع و لوازم. - 61 مصاريف المستخدمين. - 62 ضرائب و رسوم. -63 مصاريف على الأملاك. - 64 مساهمات و حصص. - 65 منح و إعانات. - 66 مصاريف التسيير العام. - 67 مصاريف مالية. - 68 مساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة. - 69 أعباء استثنائية. - 83 الاقتطاع لنفقات التجهيز و الاستثمار. - 82 أعباء سنوات مالية سابقة.	-70 منتوجات الاستغلال. - 71 ناتج الأملاك العمومية. - 72 ناتج مالي. - 73 تحصيلات و إعانات. - 74 ممنوحات صندوق التضامن البلدي. - 75 ضرائب غير مباشرة. - 76 ضرائب مباشرة. - 77 الرسم على القيمة المضافة. - 79 ناتج استثنائي. - 82 ناتج السنوات المالية السابقة.

2- قسم التجهيز والاستثمار:

هو الفرع الذي يسمح لرئيس المجلس الشعبي البلدي بالحفاظ على أملاك البلدية العمومية على حالها سواء المنقولة أو العقارية.

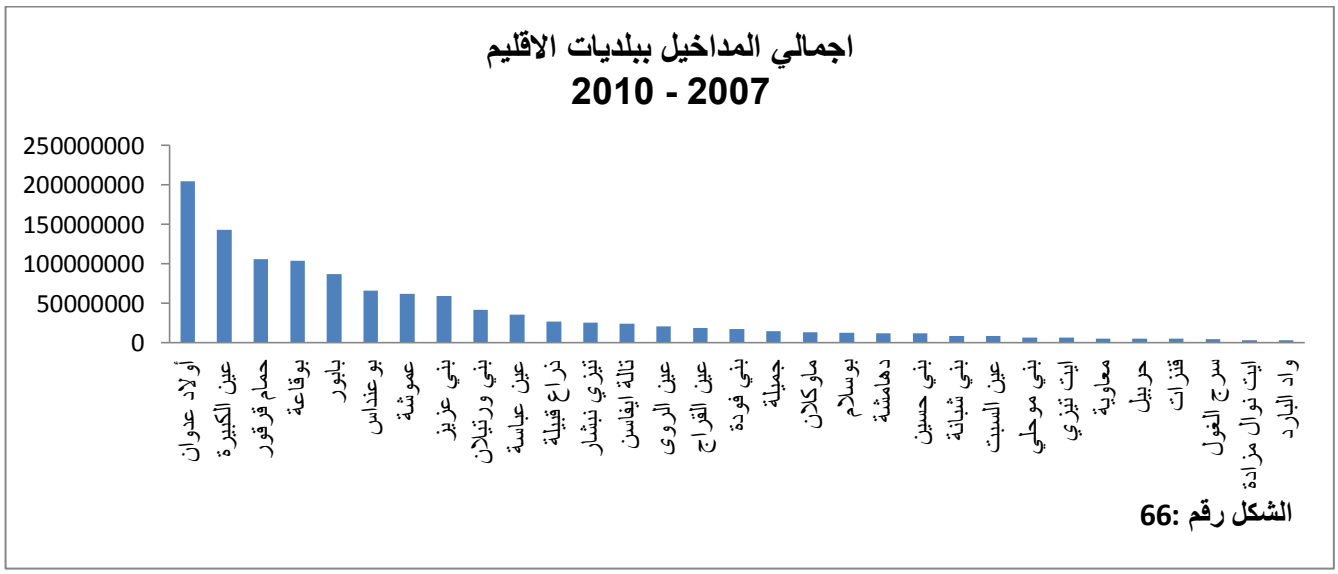
[1]- المالية المحلية . الايام التكوينية الخاصة برؤساء المجالس الشعبية البلدية . موقع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية 2010

هناك صلة بين الفرعين السابق ذكرهما وهذا من خلال التمويل الذاتي (الاقتطاع من أجل نفقات التجهيز العمومي في حدود 10% على الأقل)، يمكن للبلدية بذل مجهود ادخاري في إيرادات التسيير لصالح التجهيز والاستثمار (المادة 161 من ق البلدية). ويشمل فرع التجهيز والاستثمار المادة 163 من القانون 90-08.[1]

الجدول رقم : 60 الايرادات و النفقات البلدية

الإيرادات	النفقات
- الاقتطاعات الحاصلة من إيرادات التسيير.	- الأعباء الخاصة بالاستهلاك العمومي.
- حصة البلدية من الصندوق المشترك FCCL .	- نفقات التجهيز العمومي.
- فائض المصالح العمومية المسيرة على شكل مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري.	- نفقات المساهمة برأس مال على سبيل الاستثمار.
- إعانات الدولة في إطار برامج التنمية المحلية.	
- محاصيل القروض وتخصيصات الدولة والولاية.	
- المساهمات والمساعدات.	
- الهبات والوصايا.	

يوجد ارتباط وثيق بين ايرادات الجماعات المحلية و مؤشر الغنى و العلاقة وثيقة الصلة بمداخيل البلديات من مختلف مجالات النشاط الاقتصادي ، التجاري و الخدمي ، يتأثر المؤشر بالحجم السكاني المتباين على مستوى الاقليم المدروس ، المؤشر يسمح لنا بتحديد مواطن الفقر و الغنى على مستوى الاقليم المدروس ووزنه في الاطار الاقليمي من الولاية مما يسهل للفاعلين و المختصين من وضع تصورات عملية و اعداد خطط للتدخل وفق الاولويات لتثمين و تحفيز الامكانات المحلية لتعزيز وخلق مصادر ثروة بهذه البلديات ، مع تخصيص حيز من التكفل بالمناطق المحرومة و الفقيرة ، كما سبقت اليه الاشارة ان البلديات ليست في نفس المستوى من التنمية و الامكانيات او المقومات الاقتصادية و الاجتماعية مما يرهن تطور او تراجع هذا المؤشر وفق المحددات و الامكانات التي تحوزها اية بلدية في الاقليم .



الشكل رقم :66

[1] - وزارة الداخلية و الجماعات المحلية . المالية المحلية. ايام تكوينية لإطارات الجماعات المحلية .ص : 5 ، 6 .الجزائر 2010

اجمالي مداخيل بلديات الدراسة للفترة ما بين 2007 – 2010 بلغت 1163202706دج لا تشكل سوى 11.77% من اجمالي الايرادات و المداخيل على مستوى الولاية و المقدرة في نفس الفترة ب 9875978898 دج فهي بذلك معبرة عن حقيقة الفقر في مالية الجماعات المحلية بالإقليم الذي حتما يعمل على استدامة الانكماش الاقتصادي و التنموي و يحد من مبادرة البلديات في الاضطلاع بأدوارها التنموية المنوطة بها واعتماداها على مواردها الذاتية على المستوى المحلي ، اذ تبقى تعتمد و بدرجة كبيرة على الخزينة العمومية وهي موزعة كالاتي :

- ممتلكات البلدية 212106199 دج ،14.05 %

- الخدمات 92668420 دج ، 45.01%

- الضريبة 851468605 دج ، 10.43%

يلاحظ من هذا التوزيع سيطرة و هيمنة المداخيل الخدمية حيث تمثل **45.01%** بنسبة عالية من اجمالي مداخيل البلديات في حين ان ممتلكات البلديات ضعيفة نسبيا فقط **14.05%** اما المداخيل من مصادر الخدمات فهي جد متدنية مما يكشف ان الاقليم لا يعرف ديناميكية اقتصادية و لا تنوع و توازن يذكر في المداخيل في الوقت الذي تسعى فيه السلطات الى دعم الجماعات المحلية في تنويع مصادر تمويلها حتى تكون التنمية تشاركية و ذاتية تلقائية لتقليص الاعباء و التبعية للخزينة العمومية و تحرير المبادرات ، فالمعطيات السابقة توحي بان افاق الاقليم ضيقة نوعا ما و بالتالي فهو بحاجة الى خطط تفعل و تقوي من مصادر التمويل .

الفارق في الثروة و التباين في ايرادات البلديات ساهم في تحديد فوارق ذات تأثيرات مباشرة على التوازن و الانسجام داخل الاقليم من خلال بروز بلديات نشطة وحيوية مهيكلة لبنيتها و تعرف ديناميكية و اخرى تشهد الركود و التراجع مما يدفع دائما الى الاختلال من خلال توزيع سكاني غير متكافئ واتجاه الى التركز في الاستثمار و النشاط في البلديات الحيوية و التي تمتلك بنية مؤهلة .

من البيانات الاحصائية للجدول رقم : **70** نلاحظ اتساع الفروق في المداخيل العامة للبلديات و التي يمكن قراءتها من التوزيع الموالي :

-**204760833 دج** بلدية اولاد عدوان .

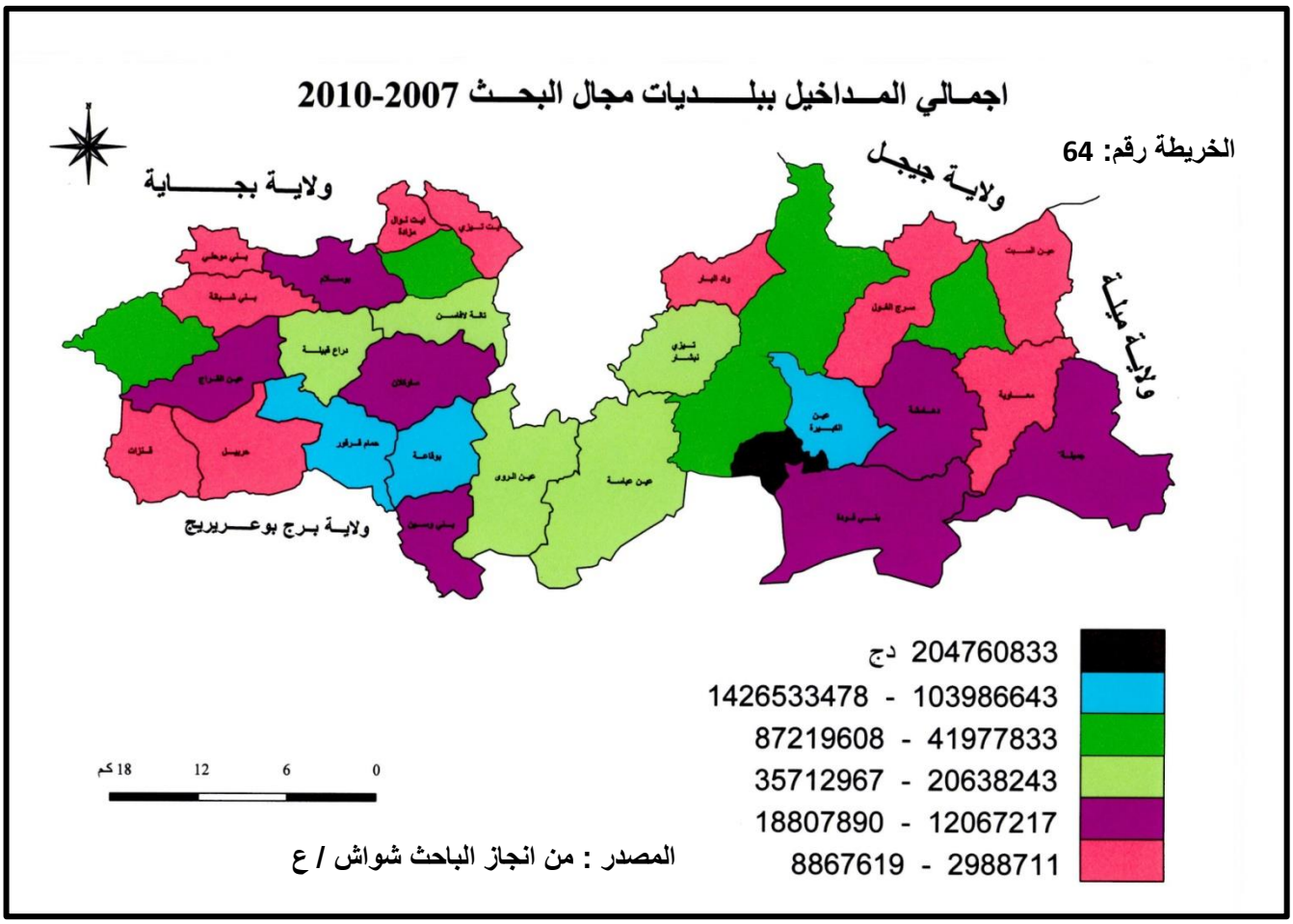
- **103986643 – 1426533478 دج** بوقاعة ، حمام قرقور ، عين الكبيرة .

- **41977833 – 87219608 دج** بني ورتيلان ، عموشة ، بوعنداس ، بابور .

- **20638243 – 35712967 دج** عين الروى ، تالة ايفاسن ، تيزي نبشار ،ذراع قبيلة ، عين عباسة .

- **12067217 – 18807890 دج** بني حسين ، دهامشة ، بوسلام ، ماوكلان ، جميلة ،بني فودة ، عين القراج

- **2988711– 8867619 دج** بكل من واد البارد ، ايت نوال مزادة ، سرج الغول ، قنزات ، حربيل ، معاوية ، ايت تيزي ، بني موحلي ، عين السبت ، بني شبانة .



الخريطة رقم: 64

المصدر : من انجاز الباحث شواش / ع

3-4 مؤشر الغنى بالبلديات ما بين 2006 - 2010

الاقليم قيد الدراسة سجل متوسط مؤشر غنى **809.62** **يعد** منخفضا عن المؤشر بإقليم الولاية ككل **885.26** مسجلا فارقا ب **75.64**، من مجموع البلديات المعنية بالدراسة فقط 9 بلديات تفوق المؤشر الولائي فهي في وضع متحسن و مداخيلها جد معتبرة تمكنها من تعزيز ايراداتها و مباشرة التنمية اعتمادا على امكاناتها الذاتية ، اما باقي البلديات فتعرف هشاشة في مداخيلها و تبقى التنمية بها متوقفة على الخزينة العمومية ، اذا ما نظرنا الى مكانة البلديات على مستوى الاقليم المعني بالدراسة فنجد ان جلها ذات ايرادات متدنية جدا لا تمكنها من مباشرة التنمية و تبقى تعتمد على الدولة مسجلة عجزا مزمنا .

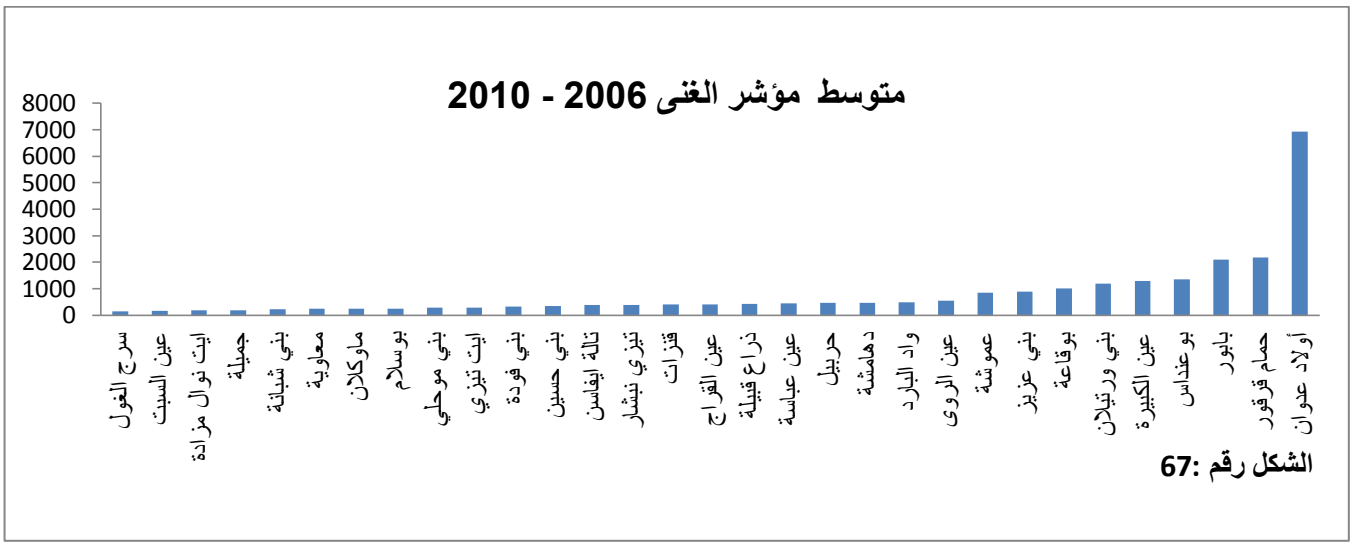
من المعطيات الاحصائية تمكنا من وضع تراتب ومستويات للبلديات حسب هذا المؤشر على النحو الاتي

- **6935.33**اولاد عدوان .
- **2186.85–2100.16** بلديات بابور و حمام قرقور .
- **1002 – 1358.27** بوقاعة، بني ورتيلان ، عين الكبيرة ، بوعنداس .
- **840.98– 888**عموشة ، بني عزيز
- **428.33 – 552.02** ذراع قبيلة ، عين عباسة ، حربيل ، دهامشة ،واد البارد ، عين الروى
- **292.12- 410.61** ايت تيزي ، بني فودة ، بني حسين ، تالة ايفاسن ، تيزي نبشار ، قنزات ، عين القراج
- **230.46–275.32** بني شبانة ، معاوية ، ماوكلان ، بوسلام ، بني موحلي .
- **152.75 – 181.93** سرج الغول ، عين السبت ، ايت نوال مزادة ، جميلة .

يلاحظ من التوزيع السابق ان النشاط الاقتصادي و الخدمي الممركز في بعض البلديات هو اساس الثروة و دليل ارتفاع مؤشر الغنى بالبلديات منها الريفية كأولاد عدوان**6935.33** كأغنى بلدية بالإقليم و البلدية الحضرية حمام قرقور**2186.85** ، المداخيل اساسا من المركبات الصناعية و الضريبة التي تجمعها من انشطة القطاع الثالث الاسواق ، السياحة ، التجارة ...الخ .

البلديات الحضرية و مراكز الدوائر ذات الاحجام السكانية المتميزة في الاقليم و طبيعة الانشطة التي تستحوذ عليها نشطت و فعلت من مداخيلها و تتمثل في بلديات الفئة الثالثة و الرابعة حيث مؤشر الغنى جد مناسب يتراوح ما بين : **840.98 -1358.27**و بالتالي فها المؤشر يحفظ توازنات البلديات ماليا و يرفع قدراتها في مباشرة التنمية كما يسمح لها بان تحقق دينامية اقتصادية و اجتماعية لسكانها .

عدد معتبر من البلديات تصنف على انها تابعة وذات هشاشة مالية وفقيرة حسب التدرج انطلاقا من التوزيع السابق و التصنيف الذي يجعلها دون المتوسط الاقليمي و الولائي ، هذه القوة العددية تجعل اغلب بلديات الاقليم حبيسة الفقر و الهشاشة الاقتصادية الاجتماعية ، و تعد اساس العقبات التي تقف في وجه الارتقاء الاقتصادي الاجتماعي و التطور و الدينامية العملية التي من شانها ان ترقي من اطار هذه البلديات .



الشكل رقم :67

– اذن الفروق جد هامة بين البلديات ، اذ لا يوجد تقارب او توازن في مؤشر الغنى بينها مما يوحي بوجد اختلالات عميقة في الثروة و المداخيل اقليميا ، بلدية اولاد عدوان بحكم النشاط الذي تحوزه و المتمثل في مصنع اللوالب و الصنابير بالإضافة الى مركب الاسمنت مكناها من مداخيل جد معتبرة الى جانب النشاط التجاري و قطاع البناء فهي بذلك تمثل ثلاثة اضعاف حمام قرقور و بلدية بابور .

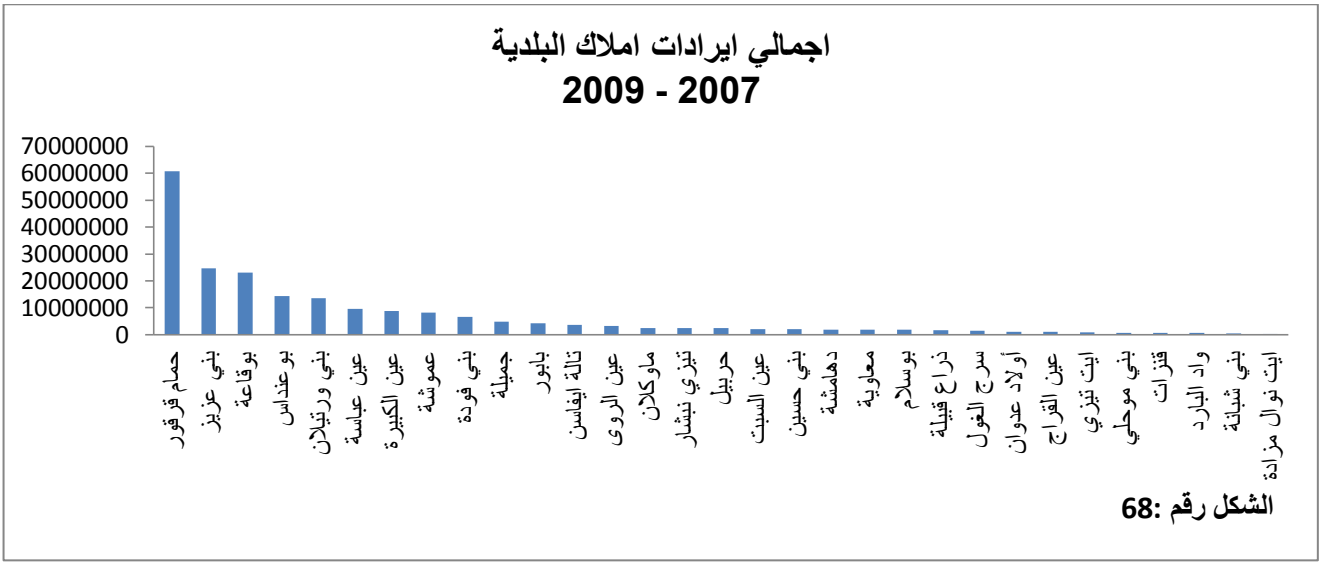
– لا مجال للمقارنة بين البلديات التسع الاولى حسب التراتب و الباقي ابتداء من بلدية عين الروى الى غاية اخبر بلدية وهي سرج الغول بمؤشر 152.75 و بالتالي فقيمة المؤشر هي الموجهة و المحددة لاهتمامات الدولة و تدخلاتها على المستوى الجهوي و الاقليمي ، فالمتدنية من حيث المؤشر هي المنسية و الميؤوس من تنميتها و بالتالي تعرضها للإقصاء و التهميش و هو فعلا متتم قراءته من حال وواقع التنمية فعلا بعين السبت الجبلية و ايت نوال مزادة الفقيرة على كل المستويات ....الخ

4-4 ايرادات املاك البلدية 2007 -2009

وتتمثل في الايرادات التي تتحصل عليها البلديات من استغلال ممتلكاتها ، وهي كذلك تشكل نسبة ضئيلة حوالي 5 % من ايرادات التسيير للبلديات ، تختلف هذه النسبة حسب حجم البلدية وفقا لممتلكاتها ، وتبرز اهمية هذه الممتلكات بشكل اساسي في انها تتعلق بممتلكات البلدية أي انها محلية 100 % ومن ثم يمكن تقديرها بشكل دقيق مسبقا ، الا ان الواقع يظهر عدم تحكم البلديات في ممتلكاتها واهمالها وعدم مواكبة تلك الايرادات للوقت الحاضر حيث لا تزال الكثير من ممتلكات البلديات تؤجر بمبالغ رمزية فقط ، كما لا يقوم اصحابها بتسديد نفقات الايجار[1].

تشكل الايرادات المحلية مجالا للفروق بين البلديات حيث توجد فجوة مالية معتبرة و تمايز بين البلديات الغنية و الفقيرة و التي لا تحوز على فرص للتمويل و تعزيز خزينتها ، و منه تكون التنمية تابعة الى الوضع المالي الذي تعرفه البلدية بالأساس لان الوصاية تأخذ اعتبارات عديدة في مجال التدخل و التمويل على رأسها الوضع المالي و امكانات التسيير المحلية ، المداخيل من املاك البلدية تمثل ميكانزمات و حوافز حقيقية للديناميكية التنموية بالاقليم الى جانب انها تمثل من وجهة اخرى اداة للتراجع و الانحسار و التبعية ، اوضاعها تكون مرهونة بما تقدمه الدولة من اعانات مالية .

بلديات الاقليم في الفترة ما بين 2007 – 2009 حصلت على ما مجموعه ممتلكات البلدية 212106199 دج ، مشكلة 14.05 % من الايرادات على مستوى الاقليم الولائي حيث تعد الاضعف و الافقر مقيدة لأفاق التطور اقليميا ، فبالنظر الى الاقليم الولائي تبقى من الجهات المحرومة و المتخلفة ذات القدرات المالية المحدودة و العاجزة محليا على القيام بالتنمية انطلاقا من اراداتها الذاتية .



الشكل رقم :68

من **الجدول رقم : 72** و **البيان** اعلاه يمكن تحديد مستويات الفروق في الاتي :

- **60780066 دج** حمام قرقور
- **24677151 – 23064073 دج** بوقاعة ، بني عزيز

[1] - عبد القادر موفق . الاستقلالية المالية للبلدية في الجزائر . مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية العدد الثاني – ديسمبر 2007 ص : 101-102

- **8237787 – 14428922 دج** عموشة ، عين الكبيرة ، عين عباسة ، بني ورتيلان، بوعنداس
- **3280667 – 6545868 دج** عين الروى ، تالة ايفاسن ، بابور ، جميلة ،بني فودة .
- **1552025 - 2543116 دج** سرج الغول ، ذراع قبيلة ، بوسلام ، معاوية ، دهامشة ، بني حسين ، عين السبت ، حربيل ، تيزي نبشار ، ماوكلان .
- **615000 – 1153608 دج** واد البارد ، قنزات ، بني موحلي ، ايت تيزي ، عين القراج ، اولاد عدوان
- **372000 – 407460 دج** ايت نوال مزادة ، بني شبانة

– ما تجدر الإشارة إليه هو التمايز الحاد في مداخيل الجماعات المحلية و التي تأخذ فروقا لها امتداد للبعد الجغرافي اي يمكن التمييز بين البلديات الجبلية الفقيرة و الي ظلت حبيسة النسيان و التهميش و بالتالي لم يتم خلق ممتلكات حقيقية ، عكس البلديات السهلية او التلية التي اخذت القسط الاوفر من التنمية و بالتالي فالفروق كانت نتاج اخفاقات التنمية .

– المستوى الاداري و التراتب الوظيفي في الاقليم للمراكز الحضرية و التي تمثل في الغالب مراكز دوائر هي التي تعرف وفورات مالية مناسبة تسمح لها على الاقل المشاركة في حل مشكلاتها محليا و الاسهام في التنمية بقيم مضافة مع الاخذ بعين الاعتبار ان هي الاخرى غير مستقلة ماليا ، البلديات الريفية و الجبلية و بشكل اساسي في القسم الغربي هي الاشد شحا من مداخيل الممتلكات اذ لا تتعدى كونها فقط جماعة محلية ذات اختصاص اداري لا غير دون ان تقوم بأدوار اقتصادية و اجتماعية انطلاقا من مواردها المحلية ،و عليه هي المعنية بان تدمج ضمن وحدات ادارية مجاورة .

– التوزيع السابق يسمح بإبراز فشل العدالة المكانية في التنمية بين القسم الغربي و الشرقي من اقليم الدراسة و بحكم بديهي بين الاجزاء الداخلية التلية و الشمالية الجبلية .

4 – 5 ناتج الخدمات 2007- 2009

تسمى بإرادات الاستغلال ، تمثل اداة هامة في الاستقلال المالي للبلديات نظرا لارتباطها مباشرة بالخدمات التي تقدمها البلديات من جهة ، وكذلك للسيطرة التي تتمتع بها البلدية على هذا النوع من الايرادات من جهة سواء من تحديد مقاديرها عن طريق مداولات المجلس البلدي او فيما يخص تحصيلها عن طريق امين خزينة البلدية [1] ، اذن هذا النوع من الايرادات محفز لاستقلالية البلدية ماليا ، و يعد احد المصادر التي تمارس من خلالها الجماعات المحلية استقلالية و حرية معتبرة و ليست بالمطلقة ، كما انها تمثل 10 % من مجموع ايرادات التسيير .

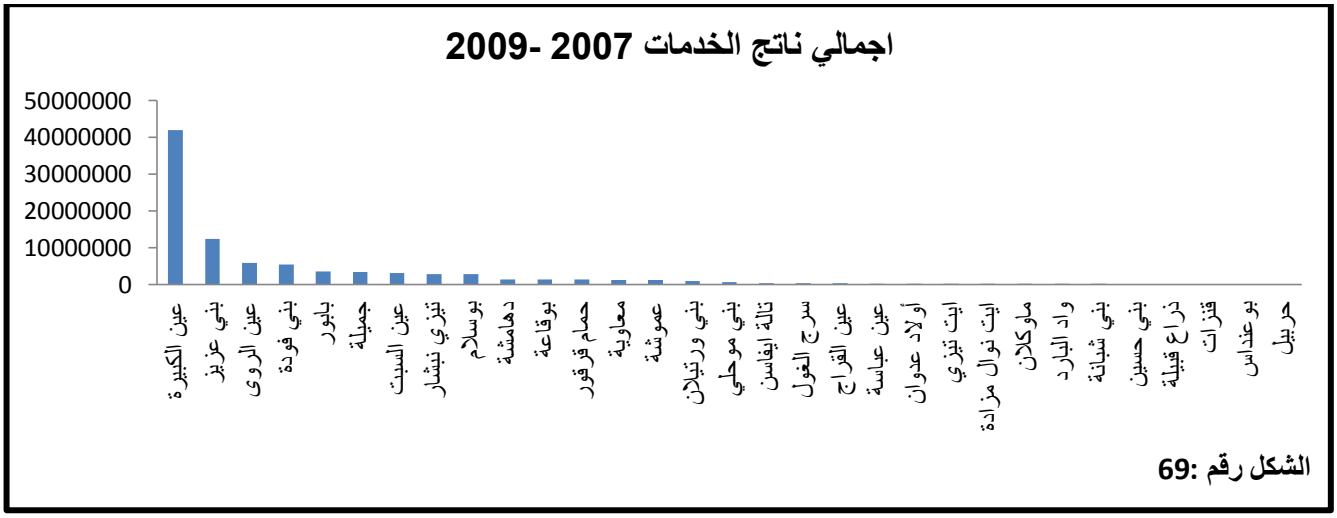
مجموع مداخيل الاقليم المدروس من الخدمات 92668420 دج ،ممثلة نسبة 45.01% من الايرادات المالية من الاقليم الولائي ، اذ هي قريبة من المتوسط رغم انها عدديا تعد الاهم .

في هذا الباب كذلك من مالية الجماعات المحلية تلاحظ الفروق و التي حتما لا تساهم في التوازنات الاقليمية ، حيث تبرز المراكز الحضرية و الوظيفية في سلم التراتب منها عين الكبيرة و بأهمية اقل بني عزيز ، الى ان تنعدم ببلدية حربيل و بوعنداس الجبليتين ، الترتيب و التصنيف الموالي يسمح لنا بقراءة فجوة الفروق المالية لبلديات الاقليم .

- **41960038 دج** عين الكبيرة

[1] - عبد القادر موفق. مرجع سبق ذكره ص : 101

- **12435000 دج** بني عزيز
- **2800000 –5965807 دج** بوسلام ، تيزي نبشار ، عين السبت ، جميلة ، بابور ، بني فودة ، عين الروى
- **915000 – 1420000 دج** بني ورتيلان ، عموشة ، معاوية ، حمام قرقور ، بوقاعة ، دهامشة .
- **340000 – 693877 دج** عين القراج ، سرج الغول ، تالة ايفاسن ، بني موحلي .
- **180100 – 280000 دج** بني شبانه ،واد البارد ، ماوكلان ، ايت نوال مزادة ، ايت تيزي ، اولاد عدوان ، عين عباسة .
- **12000 – 25000 دج** قنزات ، ذراع قبيلة ، بني حسين
- **00 دج** حربيل ، بوعنداس



الشكل رقم :69

من التصنيف السابق و البيان اعلاه يمكن استخلاص الاتي :

- تجلي بلدية عين الكبيرة على مستوى الاقليم المدروس كمركز تنموي هام بالإضافة الى حجم المدينة و الخدمات التي تحوزها مما مكنها من تحصيل مالي معتبرو بأهمية اقل بلدية بني عزيز .
- وجود مجموعة من البلديات التي لا تزال تحافظ عن خدمات ضمن ممتلكات البلدية حيث لم يتم بيعها او التنازل عليها للخواص ، رغم القيم المالية المنخفضة بالمقارنة مع سابقتها لا انها مناسبة على مستوى الاقليم و تتمثل في فئة البلديات ذات التحصيل من الايرادات بين 2800000 – 5965807 دج
- تدني الايرادات المالية من الخدمات في كل البلديات و في المجالين الجبلي و التلى ، لكن ببروز ضعف في مداخيل الجماعات المحلية بالجهة الغربية من الاقليم .
- انعدام المداخيل من هذا الباب ببلدية بوعنداس و حربيل الجبليتين .

6-4 الايرادات الجبائية 2007 - 2009

اذا احصينا الضرائب و الرسوم التي تشكل وعاء و تحصيل لمالية الجماعات المحلية فإننا نجدها كثيرة و متعددة ، لكن نسبة استفادة البلدية من عائدات الجباية المحلية ضعيفة جدا لسوء توزيع موارد الجباية المحلية ، وبسبب عدم عدالة توزيع الجباية المحلية اذ هو استئثار فعلي للدولة فالنصيب الاكبر لها باعتبارها صاحبة الحق في تأسيس الضريبة وهو ما يعبر عنه بتبعية الادارة الجبائية [1]، هذه التبعية بإمكانها تجريد البلدية من اي

[1] ـ غزيز محمد الطاهر . اليات تفعيل دور البلدية في ادارة التنمية المحلية بالجزائر . رسالة ماجستير كلية الحقوق و العلوم الانسانية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011 ص: 101

مبادرة او حراك تنموي فهذا التقييد يساهم في افقارها و تكبليها بمركزية التمويل مما يؤخر التنمية وينمي الفروق الجبائية ماليا بين البلديات .

فالجدول ادناه يسمح لنا بقراءة نوع الضرائب و الرسوم ، ونسب التحصيل بالنسبة للبلدية و الصندوق المشترك للجماعات المحلية ، ثم الدولة ، فمن النظرة الاولى و احصائيا تستأثر الدولة بحصة الاسد حيث التحصيل يتجاوز في الغالب نسبة 50% ثم يرتب الصندوق وفي ادنى سلم التراتب تأتي الجماعات المحلية بنسب ضعيفة للغاية لا تشكل اية دافعية في القيام بالعمل التنموي خاصة وانها مدعوة الى تحسين ماليتها في الوقت الذي نرى فيه تمادي الدولة في مركزيتها و اشراف على المال المحلي و الاستحواذ عليه .

الجدول رقم: 63 توزيع الضرائب و الرسوم

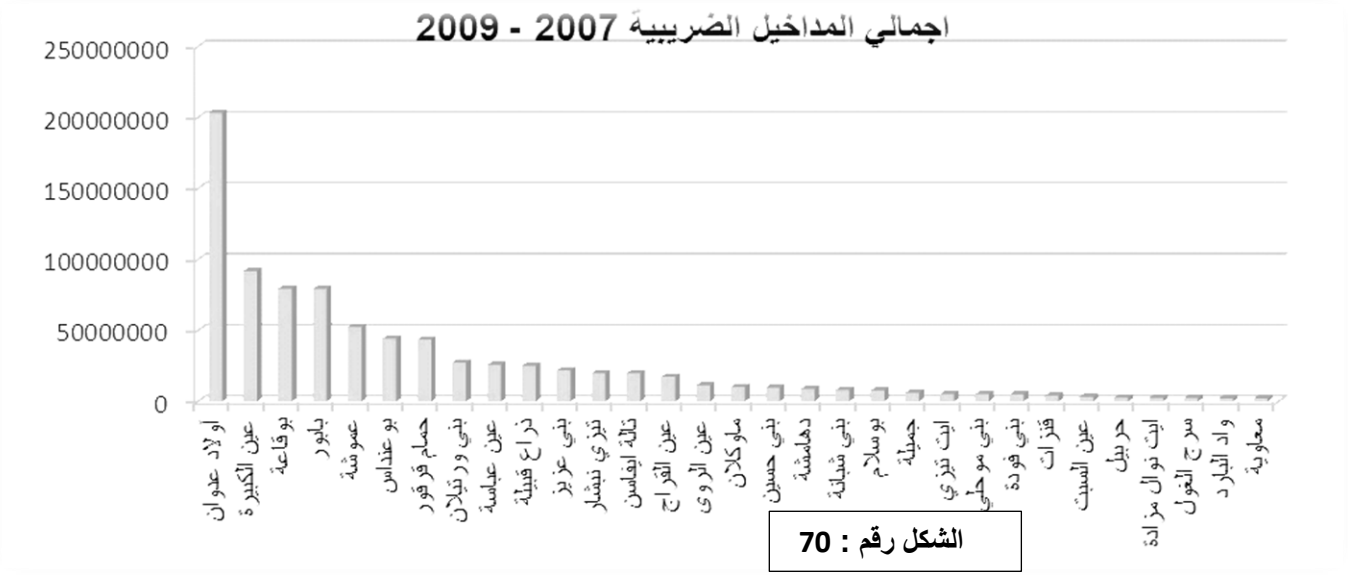
نوع الضريبة او الرسم	البلدية %	الصندوق المشترك للجماعات المحلية %	الدولة %
الرسم على القيمة المضافة	%10	%10	%80
الاعمال المحققة في الداخل	-	15	85
الاعمال المحققة ضمن الصادرات	70	-	-
الرسم على المذابح	20	-	60
الرسم على الذمة المالية	-	20	80
الدمغة الجبائية على السيارات	-	20	80
المنتوجات الضريبية المنجمية المخصصة للجماعات المحلية	-	50	50
ضريبة الاستخراج	-	3	30

المصدر :بوشامي نجلاء .صلاحيات البلدية بين فعالية الاداء و نقص الوسائل . ملتقى جامعة الجلفة .27-28 افريل 2010

تشكل الايرادات الجبائية بشكل عام اهم مورد مالي بالنسبة للبلديات خاصة البلديات الكبيرة ذات الكثافة السكانية العالية حيث تشكل قرابة 85 % من ايرادات البلدية[1] .

حصل الإقليم المدروس ايرادات مالية اجمالية للفترة ما بين 2007- 2010 ما قيمته 851468605 دج ، أي ما يمثل 10.43% من القيم المالية المحصل عليها على مستوى الولاية ، فهذا ما يكشف من الوهلة الاولى ان الاقليم في وضع متأزم ماليا يفتقر الى الانشطة المدرة ماليا و التي تسمح بإنعاش مالية البلديات ، فجل البلديات في وضع حرج يستدعي تخطيط و هيكلة لتحسين و بعث قنوات لتوفير السيولة للبلديات و من ثمة التنمية و الارتقاء بالوضع الاقتصادي الاجتماعي.

[1]- **Graba Hachemi .Les Ressources Fiscales Des collectivités Locales .Editions : E.N.A.G page : 77.Alger 2000**



الشكل رقم : 70

البيان اعلاه تسمح لنا بتحديد التراتب و التمايز الاتي للبلديات فيما يخص التحصيل الضريبي :

- **203348466 دج** اولاد عدوان
- **79420420 – 91951631 دج** بابور ، بوقاعة ،عين الكبيرة .
- **43788392 – 52483718 دج** حمام قرقور ، بوعنداس ، عموشة .
- **17477890 – 27496025 دج** عين القراج ، تالة ايفاسن ، تيزي نبشار ، بني عزيز ، ذراع قبيلة ، عين عباسة ، بني ورتيلان .
- **6299889 – 11391769 دج** جميلة ، بوسلام ، بني شبانة ، دهامشة ، بني حسين ، ماوكلان ، عين الروى .
- **3317677 – 5369744 دج** عين السبت ، قنزات ، بني فودة ، بني موحلي ، ايت تيزي .
- **2145104 – 2742402 دج** معاوية ،واد البارد ، سرج الغول ، ايت نوال مزادة ، حربيل .

من هذا الترتيب يمكن الخروج بالاستنتاجات الاتية :

- نوعية النشاط الخدمي و الصناعي هي المحددة لقيم التحصيل الضريبي على مستوى الجماعات المحلية بغض النظر عن تراتبها الاداري او طبيعتها الحضرية او الريفية ، على غرار بلدية اولاد عدوان حيث تحصل على اعلى قيمة مالية بالإقليم غير ان ذلك لا ينعكس فعلا على واقعها المالي و التنموي .
- تركز القيم المالية المعتبرة نسبيا بالبلديات التي تصنف كحضرية منها بوقاعة و عين الكبيرة باعتبارهما مراكز للنشاط و النمو بالجهة الشمالية ، ثم باقي المراكز و التي تعد كدوائر حيث تشهد تركز للنشاط منها بابور ، حمام قرقور ، بوعنداس و عموشة ...الخ .
- البعض من البلديات من المستوى الرابع حيث المداخيل من الضريبة تتراوح ما بين : 17477890 – 27496025 دج نتيجة الاستثمار و انتعاش القطاع الثالث بها حسن من نوعية مداخيلها .

– البلديات الادنى من هذا التحصيل هي الاكثر عرضة الى التدهور و التراجع و الفقر و التي حتما تبقى مكبلة و مقيدة بما توجهه الدولة الى ماليتها وكلها عبارة عن بلديات فقيرة غالبيتها توجد في الجهة الشمالية الغربية .

خامسا ـ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2005 – 2008 ANDI

بعد النتائج الضعيفة التي حققتها وكالة دعم وترقية الاستثمار من الوجهة العملية إذ نجد أن هناك فجوة كبيرة بين نوايا الاستثمار والتي بلغ عددها 43000 بتكلفة قدرها 42 مليار دولار أمريكي ، وبين الاستثمارات المحققة فعليا والتي لم تتجاوز 500 مليون دولار أمريكي حيث تم هدر الموارد المالية والزمن ، كما تبين أن معظم المزايا المقدمة لم يستفد منها سوى المضاربين و بعض المحظوظين، لذلك أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001 بموجب الأمر 01 – 03 المتعلق بتطوير الاستثمارات وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

أقدمت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على وضع استراتيجية هدفها تطوير الاستثمار ،وذلك بإنشاء هيئة حكومية جديدة تجمع بين مهام و وسائل وكالة ترقية و دعم الاستثمارات ، و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

وتم تحديد الإطار العام والأسس المنظمة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في عدة نقاط يمكن إظهار أهمها فيما يلي:

المادة 06: تنشا لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار، تحدد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هدفين أساسين هما:

1- تزويد المستثمر بكل الوثائق الضرورية لإنجاز الاستثمار.

2- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.

1- مهام الوكالة:

طبقا للمادة 21 من الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001 و الذي ينص على أن الوكالة مؤسسة عمومية تتمتع بشخصية معنوية و استقلال مالي. وتتولى الوكالة في ميدان الاستثمارات و بالاتصال مع الهيئات و الإدارات المعنية بالمهام التالية:[1]

تكليف الوكالة بمهمة تطوير الاستثمار وبصدد هذه المهمة تتولى الوكالة حسب نص المادة 21 من الأمر رقم 03/01 ما يلي :

1- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها بحيث يقع عبء الضمان على الوكالة دون غيرها من المؤسسات الأخرى

2 - استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم وهذه المهمة تحل مشكلة الاتصال الذي عانت منه الوكالة السابقة بحيث أصبحت الوكالة الجديدة ملزمة قانونا باستقبال المستثمرين وإعلامهم ومساعدتهم في المجالات المتصلة بمشاريعهم الاستثمارية

3-تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزية

4-منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها.

5- تسيير صندوق دعم الاستثمار المنشأ بموجب المادة 28 من الأمر رقم 03/01 والمكلف بتمويل مساهمات

---

[1] ـ أمر متعلق بتطوير الاستثمار- مرجع سبق ذكره

الدولة في كلفة المزايا للاستثمار ولاسيما النفقات بعنوان الأشغال الأساسية لإنجاز الاستثمار .
6-التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة إعفاء وقد جاء هذا التدبير بعد أن لاحظت السلطة عدم وفاء بعض المستثمرين بالتزاماتهم رغم استفادتهم من الإعفاءات المقررة لصالحهم.
الاستثمارات التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة

2 - المزايا التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير

الاستثمار من اجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لعلمن ابرز أهداف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هو تقديم الدعم المالي للمستثمرين وذلك عن طريق:

1- التمويل: وهنا نجد نوعين من التمويل.

التمويل الثنائي: في هذه الحالة تكون التركيبية المالية على النحو التالي:

مساهمة صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة و تتغير نسبة هذه المساهمة حسب قيمة الاستثمار.

قرض بدون فائدة تقدمه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يمول من طرف الصندوق الوطني لدعم الاستثمار.

وهذه النسب محددة حسب قيمة الاستثمار كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم : 64 مستوى ونسبة المساهمة في التمويل الثنائي

قيمة الاستثمار	نسبة مساهمة شخصية	نسبة القرض بدون فائدة
اقل من1,000,000دج	**%25**	**%75**
من1.000001دج الى2.000.000دج	**%20**	**%80**
من2.000.001دج الى4.000.000دج	**15%**	**%85**

المصدر : من منشورات الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار

التمويل الثلاثي: وتكون التركيبية المالية كما يلي:

المساهمة الشخصية لصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ويتغير حسب مستوى أو قيمة الاستثمار ومواطنه ذلك أن المناطق الخاصة تخصص لها الوكالة امتيازات خاصة عكس المناطق العادية وهذا حسب نص المادة رقم 10من الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار 2001.

قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة عن طريق صندوق دعم الاستثمار ويتغير هذا القرض حسب مستوى الاستثمار.

قرض بنكي يكمل مبلغ الاستثمار ويكون بنسب مخفضة و حسب موطن الاستثمار.

وهي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم : 65 مستويات ونسب المشاريع في التمويل الثلاثي

قيمة الاستثمار	قرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية		قرض بنكي	
		مناطق خاصة	مناطق أخرى	مناطق خاصة	مناطق أخرى
1.000.000دج	**25%**	**%5**	**%5**	**%70**	**%70**
من1.000.001دج الى2.000.000دج	**%20**	**%8**	**%10**	**%72**	**%70**
من2.000.001دج الى4.000.000دج	**%15**	**%14**	**%20**	**%71**	**%65**

المصدر : من منشورات الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار

2- الإعانات:

يستفيد مؤسسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تطوير الاستثمار من:

الإعانات المالية: وهي عبارة عن قروض بدون فائدة تمنحها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عن طريق صندوق دعم الاستثمار للمؤسسات الصغيرة المتوسطة.

الإعانات الجبائية وشبه الجبائية:

تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إعانات جبائية وشبه جبائية وذلك وفقا لنص المادة :09 من الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار 2001 هذه الامتيازات تمنح لتشجيع المستثمرين وتحسين الوضعية المالية للمؤسسات ، وتقدم هذه الإعانات على مرحلتين:

3- مرحلة تأسيس المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

الإعفاء من ضريبة الرسم على القيمة المضافة فيما يخص التجهيزات السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

الإعفاء من حقوق التسجيل.

الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

مرحلة انطلاق المشروع:

بدا من انطلاق المشروع ولفترة تتراوح ما بين 3 إلى 10 سنوات تستفيد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من عدة مزايا

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات
- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي.
- الإعفاء من الدفع الجزافي.

الإعانات الممنوحة للمناطق الخاصة:

إضافة إلى الإعانات الجبائية وشبه الجبائية فان المناطق الخاصة تستفيد من مزايا خاصة كما نصت المادة :11 من الأمر المتعلق بالاستثمار و هي على مرحلتين:

4- مرحلة إنجاز المشروع:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تدخل مباشرة في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل العقود التأسيسية و الزيادات في رأس المال و هذه النسبة تقدر ب : 0.2%.
- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف الأشغال المتعلقة بالمنشئات الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار و ذلك بعد تقيم من طرف الوكالة.
- الإعفاء من ضريبة الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناه من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز المشروع تخضع لضريبة الرسم على القيمة المضافة.

- تطبيق نسبة مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

5- مرحلة الاستغلال

- الإعفاء لمدة عشرة سنوات من النشاط الفعلي من:
- الضريبة على أرباح الشركات .
- الضريبة على الدخل الإجمالي.
- الإغفاء من الدفع الجزافي .
- الإعفاء لمدة عشرة السنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

6 -تسيير الشباك الوحيد:

ينشا الشباك الوحيد على مستوى الولاية ويجمع ممثلين محليين للوكالة وخاصة ممثلي المركز الوطني للسجل التجاري والضرائب والجمارك والتعمير وتهيئة الإقليم والبيئة والعمل والهيئات المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار ولجنة تنشيط الاستثمارات وتحديد أماكنها وترقيتها ومأمور المجلس الشعبي البلدي الذي يتبعه مكان إقامة الشباك، كما يضم ملحقات قابضات الخزينة والضرائب وما يلاحظ على التركيبة الجديدة للشباك توسعها إلى إدارات جديدة لم تكن ممثلة من قبل كالإدارة المكلفة بالعقار الموجه للاستثمار والتي لها أهمية قصوى لتحقيق الاستثمار و لجنة تنشيط الاستثمار وتحديد أماكنه وترقيته حيث تشكل هي الأخرى أحد عوامل نجاح الاستثمار.

وقد **نصت المادة 23 من الأمر رقم 03/01** على انه "يؤهل الشباك الوحيد قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات المصرح بها ويحتج بقرار الشباك الوحيد على الإدارات المعنية " كما يؤهل ممثلو الإدارات والهيئات الممثلة في الشباك الوحيد تأهيلا كاملا كي يسلموا مباشرة في مستواهم كل الوثائق المطلوبة ويقدموا الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار.

وهي تعمل على تحقيق الآتي :

- الحد من البطالة و توفير مناصب شغل.
- توفير المواد الأولية للاستثمارات الكبيرة في غالب الأحيان .
- تصريف منتجات المؤسسات الكبيرة.
- تساعد على زيادة حجم المبيعات و التوزيع مما يقلل من تكاليف التخزين.
- امتصاص فوائد الأموال العاطلة و المدخرات و العمل على تشغيلها و المشاركة في أرباحها.
- العمل على تدريب و بناء طبقة قيادية في المجتمعات و زيادة كفاءتها .
- التجديد في الخدمات و المنتوجات المقدمة .
- استغلال الثروات المحلية.
- القضاء على الاحتكار و تحقيق التوازن الجهوي .

1-6 - توزيع المشاريع حسب القطاعات بولاية سطيف

تعد الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار من الاوعية الجديدة المنشاة لتكييف التنمية مع منطق التحولات الجديدة التي عرفتها الدولة مع نهاية عشرية الثمانينات قصد تحرير الاقتصاد و التنمية ككل من المركزية المفرطة ، الى جانب الانفتاح و بعقلانية مع مقتضيات العولمة.

الوكالة ساهمت بشكل ملحوظ في هيكلة العديد من المؤسسات وتحويلها لصالح الخواص مع توفير الادارة الفنية والتقنية للمستثمرين لمباشرة الانتاج فأصبحت من الاطر الاساسية في عملية التنمية المحلية ، في وقت وجيز جدا اضحت من القنوات الاستثمارية لدى القطاع الخاص و الاجنبي بعد الانفتاح الاقتصادي خاصة وانها اخذت على عاتقها عملية دعم فرص الشراكة الوطنية بين القطاع العمومي و الخاص ، الى جانب الاستثمار الاجنبي من خلال تقديم التحفيزات العقارية و المالية ...الخ .

على مستوى الاقليم الولائي يسيطر القطاع الخاص بشكل مطلق على عمليات الاستثمار ففي الفترة الممتدة من 2005 الى غاية 2008 تمكن من المساهمة ب 545 وتوفير 9947 منصب شغل بكلفة 48554(مليون دج)في حين ان القطاع العمومي عرف ركودا يلفت الانتباه فلم يقم سوى بتأسيس و انجاز مؤسسة واحدة ، يجدر التنبيه الى القطاع المختلط الذي لم يرى النور في هذه الفترة ، كما تم التكتم عن الاستثمار الاجنبي مراعاة لأسرار الادارة على حد تعبير المسؤولين المحليين .

الجدول رقم :66 الاستثمار بالولاية من 2005/4/2الى 2008/9/22

القطاع	عدد المشاريع	النسبة%	عدد مناصب الشغل	النسبة	الكلفة(مليون دج)	النسبة
الخاص	545	99.82	9947	99.97	48554	96.3
العام	1	0.18	3	0.03	1860	3.69
مختلط	0	0.00	0	0.00	0	0
المجموع	546	100	9650	100	50414	100

المصدر :الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار– الشباك الوحيد-ولاية سطيف 2008

2-6 المشاريع الاستثمارية ضمن الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار:

بعد الانفتاح نحو اقتصاد السوق اخذ القطاع الخاص حظوة متجهة إلى التعزيز و التثمين لدعم القطاع العام في مجال الاستثمار و التنمية و تأدية ادوار اقتصادية و اجتماعية تمكن من تقليص حدة البطالة و تقريب الخدمات و التجهيزات الضرورية نحو المناطق التي يتوجه إليها طلب المستثمرين ، مما يساهم بشكل أو آخر في تقليص الفوارق و احتواء النائية و العزلة لبعض التجمعات خاصة الجبلية منها و التي لا تعرف حضور القطاع العام ،هذا ما نحاول الوقوف عليه عمليا من خلال تحليل التوزيع العددي و الجغرافي لعدد المناصب من الشغل و المشاريع و كلفتها عبر البلديات فيما بين :2002 -2008 .

3-6 دراسة توزيع الاستثمار عبر البلديات:

1 - توزيع عدد المشاريع عبر البلديات :

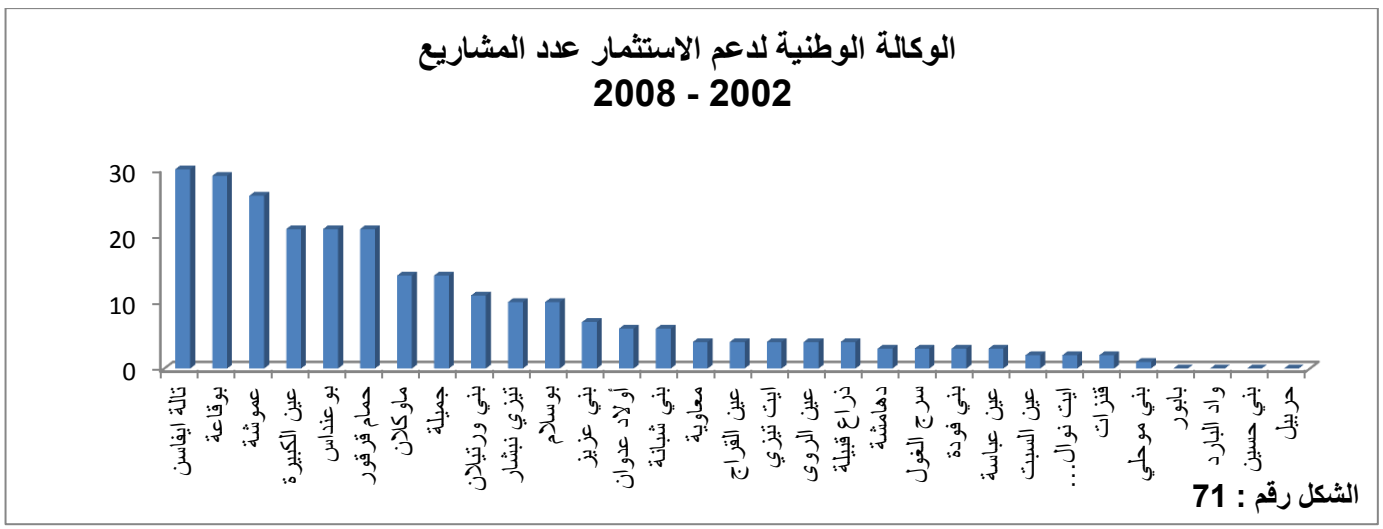
بلغ عدد المشاريع الاستثمارية بالولاية 905 مشروعا، نالت منطقة الدراسة 265 مشروعا ما يمثل نسبة 29.28% و تعد ضعيفة بالنظر إلى ما تمثله المنطقة من حيث الحجم السكاني و عدد الوحدات الإدارية، هذه النسبة تعبر عن ضالة الإمكانيات و المقومات في جذب الاستثمار، منها مناطق النشاط، الأسواق، شبكة الطرق، المؤسسات المالية و الإدارية ....الخ فهذا ما يجعل الإقليم تابع إلى أقطاب النمو على مستوى مقر الولاية و مدينة العلمة أو الاتجاه إلى التركز في المدن الصغيرة و المتوسطة و التي تشمل قاعدة مهيأة للنشاط بوقاعة و عين الكبيرة و حمام قرقور و بعض مراكز الدوائر المهمة عموشة و بوعنداس ، انطلاقا من معطيات **الجدول رقم : (67)** يمكن الوقوف على التمايز الفئوي الآتي :

الفئة الأولى: يتراوح نصيب الاستثمار بها ما بين 2.3% - 3.3 %، و هي المستأثرة بالعدد الأكبر من المشاريع متمثلة في بلدية تالة ايفاسن بأعلى نسبة على مستوى إقليم الدراسة ب 3.31 % و تلعب مدا خيل و استثمارات المهاجرين الدور البارز في فاعلية الاستثمار إلى جانب بلدية بوعنداس أما باقي البلديات و المتمثلة في عين الكبيرة و بوقاعة عموشة و حمام قرقور منها ما هو قطب تنموي و نال استثمارات في مختلف مراحل التنمية و لها حيازة للمنطقة النشاطات و تعرف استقرار امني و حيوية اقتصادية ، كما يلعب موقعها من الأسواق و شبكة الطرق الدافع الأهم في استقطاب الاستثمار.

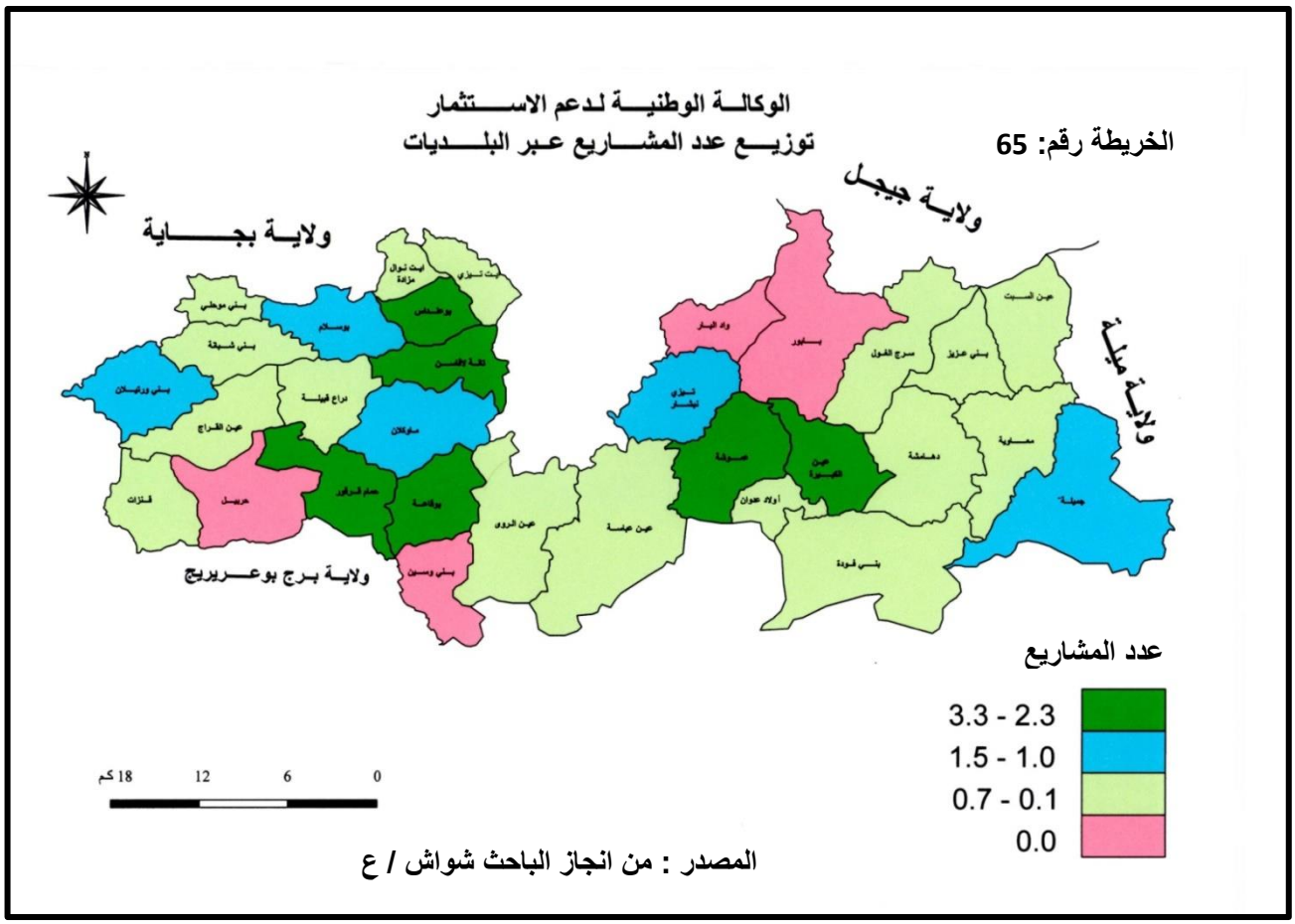
الفئة الثانية: نصيب الاستثمار يتراوح ما بين : 1.1 % - 1.5 %تضم خمس بلديات موكلان ،جميلة وبني ورتيلان كمراكز دوائر و تيزي نبشار و بوسلام ب : 1.1 %لكل منهما ،الخدمات و التجهيزات في مستوى معتبر بهذه المراكز كما أن العوامل الأخرى و إن قلت أهميتها و مستواها عن الفئة السابقة تبقى مناسبة في اجتذاب الاستثمار المحلي الخاص .

الفئة الثالثة: تضم البلديات الفقيرة الاستثمار، حيث نصيب يتراوح ما بين 0.1 %ببلدية بني موحلي و 0.7 % ببلدية بني عزيز ،و تعد اكبر فئة بمجموع 16 بلدية كما يوضحه البيان **رقم : 71** ، و هي البلديات الفقيرة تنمويا و تشهد اختلالات اقتصادية و اجتماعية بارزة خاصة في فترة التدهور الأمني حيث في اغلبها لم تنل القدر الكافي من المشاريع التنموية ، فشكلت أحواضا للهجرة و التخلف ،و حتى القريبة من المناطق المهيأة عرفت توجه لمستثمريها إلى المراكز الحضرية المجاورة كأولاد عدوان و عين عباسة و بلدية عين الروى.

الفئة الرابعة : و تشمل البلديات المنعدمة الاستثمار ، و هي البلديات الجبلية الفقيرة و الغير آمنة سابقا مما نفر الاستثمار بها ، إلى جانب التخلف و العزلة التي تعرفها هذه المراكز كبلدية حربيل وبابور و الواد البارد ، أما بلدية بني حسين الواقعة في المنطقة التلية فهي غير محفزة للاستثمار لضعف البنية التحتية بها و المقومات الاقتصادية .



الشكل رقم : 71



2 - التوزيع حسب نصيب البلديات من كلفة المشاريع:

بلغت الكلفة الإجمالية للولاية 86327 مليون دج ، و استفادت المنطقة من استثمارات القطاع الخاص ما قيمته 12875 مليون دج ما يمثل 29.28 %من القيمة المالية المستثمرة ،تتباين البلديات في تحصيلها لقيم الاستثمار من حيث الكلفة الذي يتحدد حسب نوع النشاط الذي تم الاستثمار فيه ومنه يمكن الوقوف على عدد محدود من المشاريع لكن بكلفة هامة وهذا ما يوجه تراتب البلدية من جانب القيمة المالية المحددة لقيمة المشاريع و ليس الجانب الكمي لها ، ويمكن استقراء ذلك من معطيات الجدول رقم :و الخريطة **رقم : (66)** التي تسمح لنا بتحديد الفئات الآتية :

الفئة الأولى : وتضم خمسة بلديات تتراوح الكلفة مابين897 مليون دج و 2043 مليون دج وبنصيب تكلفة يتراوح ما بين 1 %ببلدية حمام قرقور و 2.3 % ببلدية أولاد عدوان ، إلى جانب بلدية بوعنداس و تالة ايفاسن و بني فودة ،هذه البلديات تعرف حراك استثماري متميز للخواص في مناطق تطرح بها مصاعب طبيعية واقتصادية لكنها تمثل حوافز محلية في تنمية الأقاليم الجبلية خاصة في قطاع البناء و الأشغال العمومية

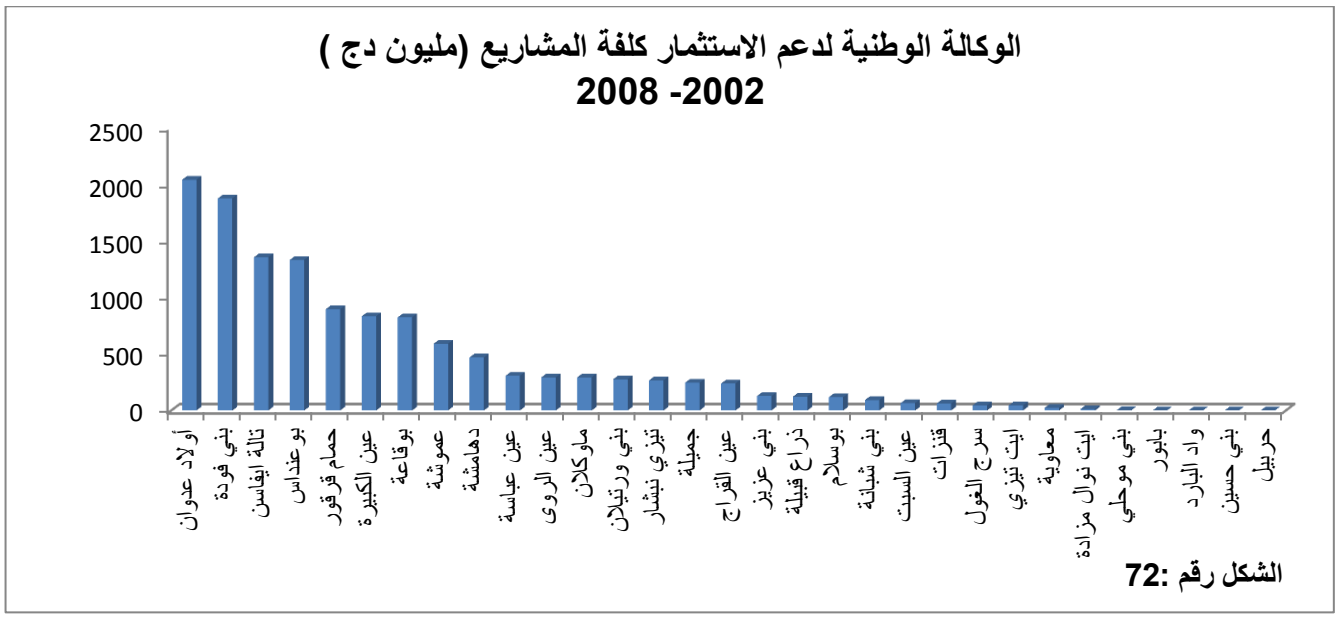
الفئة الثانية : تضم اربع بلديات بكلفة تتراوح مبين : 470 مليون دج الى 834 مليون دج و بنصيب تكلفة يتراوح ما بين :0.5%و 0.9%من النسبة العامة للاستثمار بالولاية متمثلة في الدهامشة 470 م / دج عموشة 591 م / دج بوقاعة 825 م / دج و بلدية عين الكبيرة 834 م / دج .

الفئة الثالثة : تضم سبع بلديات بإجمالي استثمار بين 239 – 307 مليون دج ما يمثل : 0.27 – 35%اغلبها في الجهة الشمالية الغربية كما توضحه الخريطة .

الفئة الرابعة : 45 – 128 م / دج ما يمثل 0.05 – 0.14 بمجموع ثمانية بلديات بتفوق المنطقة الغربية عدديا من خلال ديناميكيتها في الاستثمار اكثر بالمقارنة مع الجهة الشرقية .

الفئة الخامسة : 2 – 24 م / دج بكل من بني موحلي و ايت نوال مزادة و معاوية ، في ادنى سلم التراتب من حيث الحيازة .

الفئة السادسة :و هي البلديات التي لم تعرف أي استثمار يذكر كبلدية حربيل و الواد البارد و بابور و بني حسين و التي تمثل حالة من الاختلالات في بنيتها العامة، كما تدرج بلدية بني موحلي باستثمار واحد و الذي يشغل شخصان .



الشكل رقم :72

3- توزيع عدد العمال بالبلديات:

بلديات منطقة الدراسة استفادت من مشاريع استثمارية متباينة من حيث الكلفة و نوع النشاط ، مما جعلها تتمايز في إسهامها في مجال قطاع الشغل حسب الحاجة للأيدي العاملة و أهمية المنطقة و مدى مناسبتها للمشروع ، على امتداد الفترة المدروسة تم تسجيل 2326 فرصة شغل ما يمثل 9.80 %من مجموع الأيدي العاملة المدمجة في هذا النوع من الاستثمارات على مستوى الولاية و المقدرة ب :23731 عامل و تعد نسبة ضعيفة جدا ، تكشف على أن المنطقة غير جاذبة للاستثمار و بحاجة إلى نجاعة و آليات دفع حقيقية تمكنها من استقطاب المستثمرين ، ما يلاحظ من خلال معطيات الجدول **رقم : 67** تركز الاستثمار و الشغل في المراكز الحضرية المهيأة و تراجعها في البلديات الجبلية المهمشة ،ويكن الوقوف على طاقات و ضعف **المنطقة المدروسة من خلال التوزيع الآتي :**

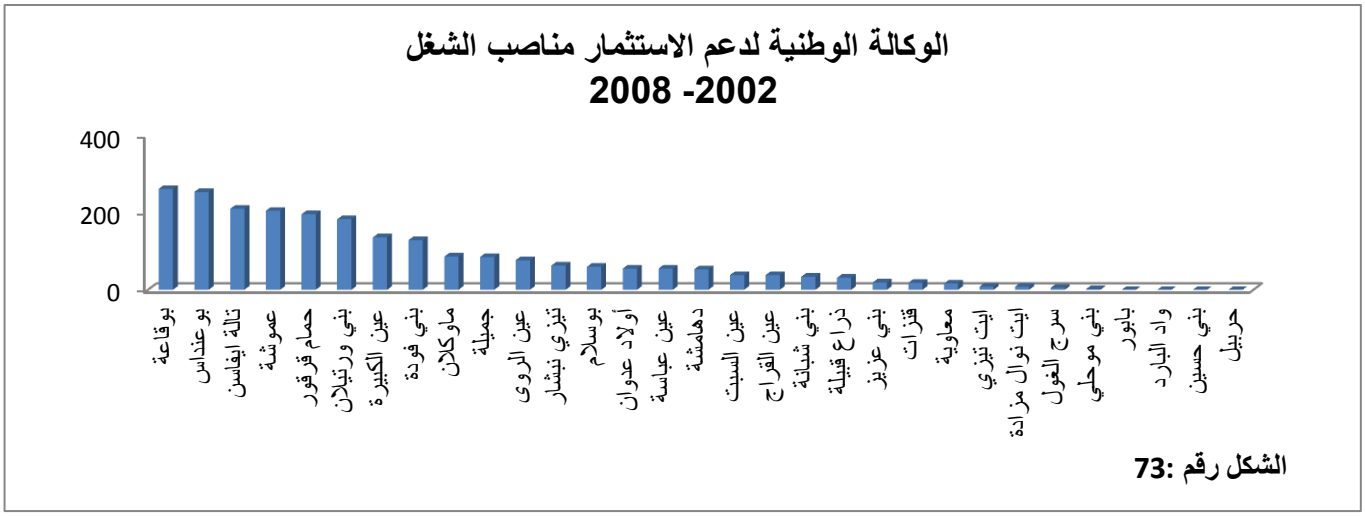
الفئة الأولى : تضم مجموعة من البلديات التي عرفت ديناميكية في مجال الشغل ، لما تمثله من وزن و أهمية بالنظر إلى باقي البلديات ، حيث كان التوجه إلى الاستثمارات ذات الكلفة التي تسمح بتوفير فرص مناسبة للشغل ، تتراوح ما بين :129 و262 منصب شغل و تضم بلديات بوعنداس ، تالة ايفاسن ،بوقاعة ، عموشة ، حمام قرقور ،بني ورتيلان ، عين الكبيرة ، بني فودة .

الفئة الثانية :تشمل البلديات التي عرفت إحداث فرص شغل لمستثمريها تتراوح ما بين : 53 – 86 فرصة شغل متمثلة في موكلان ، جميلة ،عين الروى ،بوسلام ، تيزي نبشار ، عين عباسة ، أولاد عدوان ،و بلدية الدهامشة.....

الفئة الثالثة: مجموعة البلديات الجبلية المستفيدة بمناصب و فرص شغل متواضعة تتراوح ما بين : 16 -38 فرصة شغل وهي في مجموعها مراكز عمرانية مهمشة وذات إمكانات و بنية متراجعة اغلبها يقع في الجزء الشمالي الشرقي من منطقة الدراسة على غرار بني شبانة ، عين القراج و ذراع قبيلة ، قنزات و الباقي في القسم الغربي كبلدية معاوية و عين السبت و بني عزيز .

الفئة الرابعة : هي الفئة الضعيفة التي لم يوفر فيها الاستثمار إلا عددا محدودا من فرص الشغل يتراوح ما بين :2 -8 تتمثل في البلديات الجبلية حيث المصاعب و الاكراهات تمنع من اجتذاب المستثمرين بالعدد الكافي للإسهام في اختزال مظاهر الفقر و التخلف التنموي ، على غرار سرج الغول غربا و بني موحلي ، ايت تيزي و ايت نوال مزادة في الشمال الغربي

الفئة الخمسة :بلديات لم تحظى و تنل باي مشروع استثماري كبلدية حربيل و بابور و بني حسين و الواد البارد .

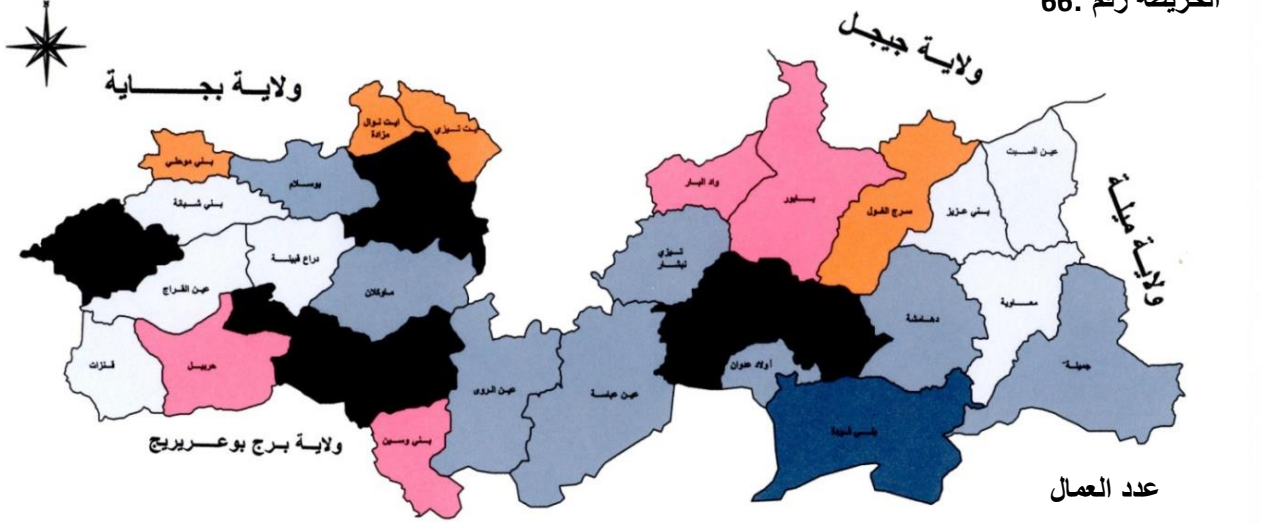


الشكل رقم :73

يلاحظ من التوزيع السابق و البيان اعلاه :

- مدى الفروق في الديناميكية الاقتصادية بين قلة من البلديات التي استحوذت على كلفة من الاستثمارات محققة مناصب شغل و حراك اقتصادي في فترة تعد الاهم مما تميزت من اكراهات و تركة ثقيلة بعد الازمة الامنية و هي البلديات السبع الاولى في حين ان الغالبية العظمى لم تشهد النمو الذي كان منتظرا على ان يؤسس في حدود توزيع مكاني عادل .
- هذه الحالة تسمح لنا بتأكيد سيطرة المقاربة الاقتصادية من خلال الاستثمار الموجه انتقائيا الى البعض من المراكز ومنه كانت محصلة ديناميكية مقصودة تكون لها عواقب مجالية شديدة التأثير تدعم ابقاء الفروق و مواطن الاختلال وبؤر اللاتوازن المجالي .

الخريطة رقم :66



المصدر : من انجاز الباحث شواش

استخلاص

تمكنت الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار من تحقيق نتائج لابأس بها من خلال اسهامها في بعث النشاط الاقتصادي من جديد وفق اسس و معطيات جديدة في فترة التحول نحو اقتصاد السوق ولاستجابتها وبمرونة مع مقتضيات المرحلة الانتقالية الى جانب اسهامها المباشر و الملموس في مجال التنمية و التنمية الاجتماعية خاصة من خلال تقليص حدة البطالة و استيعاب اليد العاملة التي تم تسريحها من مؤسسات القطاع العام بعد عمليات الهيكلة ثم الخوصصة ....، غير انها وعلى المستوى الاقليمي عملت على تقوية الفروق و تباين الديناميكية الاقتصادية بين التجمعات الحضرية ومراكز النمو عن باقي التجمعات التي كانت في امس الحاجة الى التنمية و اعتناء الفاعلين مما شكل احواضا للاستقطاب ، النمو و الحركة و التركز بإفراط و اخرى للتهميش و الركود نتيجة الاقصاء فأضحى اقليم البحث رهن ثنائية متناقضة ديناميكية و ركود و تراجع يطبع غالبية تجمعاته في اقصى الشمال ، هذه الفاعلية الممركزة جعلت منها غير محققة لغايات التنمية المحلية المندمجة و المتوازنة التي تضع المعيار البشري في اعلى سلم التقدير و الاعتبار من خلال تثمينها له و يكون ذلك من خلال نقل الاستثمار الى المناطق التي تشهد الركود لبعث النشاط بها على ان يكون هناك جهد متكامل بين الدولة بالياتها و امكاناتها و القطاع الخاص بما يملكه من وسائل ، غير ان التوزيع الاستثماري للمشاريع كان في عكس التيار و منافيا لأبعاد و استراتيجيات التهيئة العمرانية للإقليم من حيث الرغبة في الوصول الى اقاليم متكافئة محققة للتوازن و الانسجام بين السكان و الخدمات والنشاط وما تم ارساؤه في الاقليم تكريس مفارقة اضعاف المجالات الهشة و الفقيرة .

الخلاصة

تأخذ الفروق المجالية اقليميا من حيث الخصائص الطبيعية و الاقتصادية الاجتماعية امتدادا من الشمال الجبلي المتضرس المحدود الامكانات و المتفاقم من حيث حدة المشكلات لخلفيات عديدة الى الاقليم التلي المتواضع من حيث الوفورات لكن الاكثر نيلا و اجتذابا للتنمية ، الى غاية ان الفروق مشهودة و بوضوح بين الجهة الغربية و الشرقية من الاقليم التي تعد الاقل نيلا من الحيازة للاستثمار العمومي و طردا للخواص بالنسبة للمرافقة و الاستثمار لخلفية ضعف التجهيز و الاكراهات الاقليمية ، فعلى مستوى هذا التمايز حصل مد و استمرار ماثل و بقوة للفروق لتشمل التنمية من خلال الاستثمار للقطاع العمومي وبوضوح و اكثر اهمية المخططات البلدية للتنمية المحلية التي كرست الفروق القطاعية من حيث توزيع عدد المشاريع و الكلفة الى التمايز على مستوى الجماعات المحلية والتي تأخذ في عمليات البرمجة و التخطيط الاعتبارات و الاولويات الملحة للوضع المناطق الجبلية و الجهات المحرومة و المهمشة و المتأزمة الاوضاع جراء التركة الثقيلة لمخلفات الازمة الامنية السالفة.

فعالية الاستثمار العمومي بدت واضحة في المراكز الحضرية منها مراكز النمو بوقاعة و عين الكبيرة ثم مراكز من المستوى الثاني على غرار جميلة ، عموشة و حمام قرقور وهي التي تمثل المركز بينما الاخرى فهي بمثابة الهامش و الاطراف اي ما يوحي مباشرة ان التنمية طوعت الى تكريس الفروق و التباينات الاقليمية ، فكان تغييب للفاعلية و النمو و لم يكن هناك اقتحام وفهم حقيقي لخصوصيات و نوعية و طبيعة التنمية التي من المطلوب ان يقدم عليها الفاعلين بهذا الاقليم في ان تكون مندمجة و موجهة للأقاليم الفقيرة او التي تشهد الركود بينما تتوفر على قاعدة ممكنة للنمو فقط انها مكلفة .

اذا كانت الاستثمارات العمومية موجهة الى غير التوازن من خلال استبعادها لخاصية الاندماج و الديناميكية الارادية المعد لها مسبقا لمعالجة وضع قائم بالاقليم و الجهة ككل انطلاقا من تشخيص واعي للأوضاع و الرهانات التوجه على هذا النحو ان لم يتم تدارك هذه الاخفاقات لاحقا يبقى الاقليم يشهد الركود و التأزم مما يصعب من معالجة الاشكالات التي تعقد افاق الجهات المنتجة و المندمجة و لو نسبيا فهذه الوضعية تستدعي اعادة النظر في عمليات البرمجة و التخطيط .

الفصل الثاني
القطاع الخاص
الاستثمار المشترك و المرافقة
الفاعلية و الانعكاسات

مقدمة

للاستثمار العام قدرة كبيرة على جذب و حفز الاستثمار الخاص ، وهذا يدل على ان امكانية استخدام الاستثمار العام في المرحلة الاولى كأداة موجهة للنمط التوزيعي للسكان و النشاطات الاقتصادية مستقبلا[1] ، فإلى أي مدى ينطبق هذا على اقليم البحث بعد ان كان لمسار التنمية المحلية بالنسبة للقطاع العمومي احداث فاصل و طفرة تنموية بين المناطق الجبلية الفقيرة المحرومة والتلية التي ظلت على هامش التنمية في اغلب تجمعاتها خاصة الريفية منها ، حتى ان وجدت فالتدخلات في الغالب لم تراعي مبدا الاولوية في عمليات البرمجة و التخطيط فالاستجابة كانت هامشية لأنها كانت بعيدة عن التشخيص ، فتم الاستخفاف في ادراج الحاجيات الملحة في سلم التنمية مما افقدها حتى احتوائها على خدمات و تجهيزات (البنية التحتية) التي بإمكانها اجتذاب الاستثمار بنوعيه ، فما احدثته سوى تحديد معالم قائمة على ارساء النمو و التطور بالمراكز الحضرية و التي استأثرت بالتنمية مما يجعلها تحوز على قاعدة مؤهلة و ممكنة في استقطاب الاستثمار و الحراك السكاني من خلال التغطية الجيدة من شبكة الطرق ، الكهرباء ، الاتصالات ، الخدمات الصحية ، التعليمية .....الخ و اخرى كحدود للفقر و التهميش مما يجعلها خارج دائرة اهتمام الخواص و المستثمرين بالإقليم فهذا ما نقف عليه في هذا الباب من الدراسة .

اولا - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2004 – 2010 ANSEJ

1- التعريف بجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

بعد فشل جهاز ادماج و ترقية الشباب (**DIPJ**) في تحقيق الفعالية المرجوة و النتائج التي وجه إليها خاصة ما تعلق منها بالشغل و امتصاص البطالة و الاسهام في ادماج الشباب ، مع التأكيد على النجاعة الاقتصادية للمشاريع و الانشطة التي بادر بها الشباب في مختلف الانشطة المزاولة و التي تجعل منه موردا بشريا منتجا و فعالا ضمن ابعاد استراتيجية التشغيل في تلك الفترة غير ان ذلك ظل بعيدا ، فلخلفيات عديدة كما سبق تم تعويضه بجهاز أكثر مرونة و فعالية للاستجابة و التكيف اكثر مع خصوصيات المرحلة (اقتصاد السوق) و التي تستدعي ضرورة رفع وتائر النمو لتدارك تركة الاقتصاد الموجه و بيروقراطية الادارة العمومية في تدني و تراجع الاستثمار ، فكان جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمثابة البديل المنتظر ، فتم تعزيز ذلك بسند من النصوص التشريعية و القانونية الاجرائية فكانت في مجموعها قوية و مرنة وشملت الآتي:

- قانون المالية التكميلي لسنة 1996م الذي انشأ الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وحدد طبيعة نفقاته المتعلقة أساسا بتمويل ودعم تشغيل الشباب بالإضافة إلى الضمانات التي تقدم للبنوك والمؤسسات المالية التي تمنح القروض في إطار هذا الجهاز .
- المرسوم الرئاسي رقم 96-234 و المؤرخ في 2 جويلية 1996م والمتعلق بدعم تشغيل الشباب حيث حدد هذا الأخير المبادئ العامة لسير الجهاز ومختلف أشكال دعم تشغيل الشباب.
- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 و المتضمن أنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و يحدد قوانينها وهذا المرسوم يمنح الوكالة مهام التنظيم والتسيير العملي لجهاز دعم تشغيل الشباب .
- المرسوم التنفيذي رقم 96-297 يحدد شروط و مستوى المساعدة المقدمة للشباب أصحاب المشاريع، كما يحدد نوع المساعدات المقدمة والطرق الممنوحة لهؤلاء الشباب.
- يدفع جهاز دعم تشغيل الشباب الى تحقيق هدفين رئيسين هما:

[1] - علاوة بولحواش . مرجع سبق ذكره ص : 296

1- خلق و تشغيل النشطات والخدمات من طرف الشباب المستثمر.
2- تشجيع كل أشكال الإجراءات والنشطات الهادفة لترقية الشباب و ادماجهم اجتماعيا و اقتصاديا .

- **كما تنحصر الأهداف الرئيسية للوكالة في النقاط التالية:**

1 - دعم وتشجيع وتوجيه الشباب لإنشاء مشاريعهم الاستثمارية والإجراءات الهادفة إلى ترقية ودعم تشغيل الشباب.

2 - تسير تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما على شكل قروض بدون فائدة وتخفيض نسبة الفائدة بالنسبة للقروض البنكية.

3 - إعلام أصحاب المشاريع بمختلف المساعدات و الامتيازات المتحصل عليها و المقدمة من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

عموما تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أول جهاز في الجزائر متخصص في دعم المؤسسات المصغرة والصغيرة، وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، إذ يمكن تلخيص مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فيما يلي:

- تدعيم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب المتعلقة بالإعانات وتخفيض نسب الفائدة في حدود الأغلفة التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛
- إعلام الشباب الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات والامتيازات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛
- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛

(دليل الوكالة الوطنية بتصرف)

- تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.
- وضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.
- إحداث بنك للمشاريع المقيدة اقتصاديا واجتماعيا.
- تقديم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة متتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يمكن أن تستفيد الوكالة من خلالها من برامج التكوين والتشغيل وبرامج التشغيل الأولي للشباب لدى المستخدمين العموميين أو الخواص.
- وضع قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بمساعدة هيئات مختصة.
- تنظيم دورات لتكوين الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية [1] .

[1]- سماح طلحي ، امال بوسمينة . دور المرافقة في دعم انشاء و تطوير المؤسسات المصغرة في الجزائر . يوم دراسي بجامعة العربي بن مهيدي ام البواقي(11 ماي 2010) . ص : 15 - 16

ب- **الأنشطة الاقتصادية التي تقترحها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب**:

يمكن للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة أن تمارس كل نشاط يهدف إلى إيجاد الثروة و زيادتها على أن لا يكون نشاطها تجاريا وعليه يمكن وضع نشاط المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ضمن الإطار التالي[1]

- الفلاحة.
- الصناعة.
- الخدمات.
- الصناعة التقليدية والحرفية.
- الصيد البحري.

وفي ما يلي الأنشطة التي تدعمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

1- المجال الفلاحي:

- الفلاحة بصفة عامة.
- مكتب دراسات في الخدمات العامة.
- مركز جمع حليب البقر و توزيعه.
- تربية الأبقار والأبقار الحلوبة.
- تربية الدواجن.
- صناعة أغذية الأبقار.

2- المجال الصناعي:

- صناعة البسكويت و مواد الحلويات.
- إنتاج و تعبئة الحليب ومشتقاته.
- صناعة الأنابيب الحديدية و البلاستيكية.
- مؤسسات الخزف و الدهن و صناعة الغرانيت.
- تصميم وإنجاز و صيانة العتاد الالكتروني.
- صناعة المواد المعدنية و الأزرار و المسامير.
- صناعة العتاد الكهربائي و قطع ميكانيكية متنوعة.
- صناعة مواد التنظيف والصابون.
- صناعة المواد المطاطية، البلاستيكية و مواد التجميل.
- صناعة الجوارب والأحذية و الأثاث.
- إنتاج الورق وتحويله.
- استرجاع البلاستيك.

3- مجال الخدمات:

- وكالة اتصال و إشهار ومراكز الانترنيت

[1] - **منشورات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب وكالة سطيف 2008**

- روضة أطفال، هاتف عمومي وإنتاج سمعي بصري.
- مكاتب دراسات في الهندسة، الإعلام الآلي و الموارد المائية.
- مكتب محاماة و محاسبة و خبير قانوني محضر قضائي.
- بيطري، مخبر التحاليل الطبية، نظارات طبية.
- قاعة ألعاب، رياضة، حفلات.
- تنظيف الملابس، مقهى و مطعم، مرش عمومي، مؤسسات التنظيف.
- مدرسة خياطة و التكوين في الإعلام الآلي.
- حلاقة نساء ورجال.
- صيانة الكترونية و صناعية، كراء السيارات.
- نقل البضائع و المسافرين، نقل و تسليم على البارد.
- غرف التبريد والتخزين.

4- مجال الصناعات التقليدية و الحرفية:

- نجارة عامة، وتجارة الألمونيوم والحديد والنقش على الخشب.
- ورشات صناعة المجوهرات و ورشات الخياطة و التفصيل.
- ورشات الميكانيكا و تحضير الدهان، و تصليح الهياكل و دهن السيارات.
- ورشات وتصليح الثلاجات.
- ورشات تصليح الدراجات العادية و النارية.
- كهرباء السيارات وتصليح مكابح وعجلات السيارات.
- تحويل السيارات إلى طاقة سير غاز.
- مخبزه وحلويات.
- تصليح الكهرباء و الغاز.
- تركيب وتصليح عتاد التبريد والهاتف.
- تزيين الرخام، اسكافي.
- تصليح العتاد الطبي.

5- مجال الصيد البحري:

- تصليح وصناعة قوارب الصيد.
- صناعة شبكات ومعدات صيد الأسماك.

2- آلية تمويل وخلق المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

إن التركيبات المالية الجديدة لاستثمارات الوكالة لإنشاء المؤسسة المصغرة المعدلة تتكون من صيغتين

1- التمويل الثنائي:

في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من :

1- المساهمة المالية للشاب أو الشباب أصحاب المشاريع التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار.

2- القروض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تتغير قيمة هذا القرض حسب مستوى الاستثمار كذلك.

1- الإعانات:

يمنح نوعان من الإعانات للمؤسسة المصغرة خلال مرحلة التوسيع ، يتعلق الأمر بإعانة مالية و إعانات جبائية و شبه جبائية .

1- **الإعانات المالية:** هذه الإعانة تأخذ شكل قرض بدون فائدة، وهو قرض طويل المدى تمنحه الوكالة، و هو معفي من دفع الفوائد.

2- **الإعانات الجبائية و شبه الجبائية** : تستفيد المؤسسة المصغرة من الإعانات الجبائية و شبه الجبائية :

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار تطبيق المعدل المخفض ل 5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع .

2- **مرحلة الاستغلال**: يتقيد المستثمر بمدة زمنية ابتداء من الشروع في العمل لتمكين الجهات الوصية و الشركاء من متابعة المستحقات المالية و مباشرة التدابير الفنية و التقنية لتمكين المستثمر مبدئيا و تحقيق نجاعة ممكنة للمشروع .

فالمدة محددة بثلاث سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط أو ستة سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة)

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات ، الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على النشاط المهني .

- تمديد فترة الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل لمدة عامين، عندما يتعهد المستثمر على توظيف خمسة عمال على الأقل لمدة غير محددة.

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافات البنايات .

- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية .

التركيبة المالية للاستثمار حسب هذه الصيغة هي موضحة في الجدول الآتي :

الجدول رقم :68 الهيكل المالي للتمويل الثنائي

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية للمستثمر	القرض بدون فائدة من طرف الوكالة
المستوى 1: قيمة الاستثمار أقل من 2.000.000 دج	**75%**	**25%**
المستوى 2: قيمة الاستثمار ما بين : 2.000.001 دج و 10.000.000	**80%**	**20%**

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.

2- استثمار الإنشاء بتمويل ثلاثي:

– يتمثل في إنشاء مؤسسة مصغرة جديدة من طرف شاب أو شباب أصحاب مشاريع مؤهلين لجهاز المؤسسة المصغرة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

– في صيغة التمويل الثلاثي تتشكل التركيبة المالية من :

– المساهمة المالية للشباب أصحاب المشاريع التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار و موطنه.

– القرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تتغير قيمة هذا القرض حسب مستوى الاستثمار.

القرض البنكي الذي يخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة الوطنية ، و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان إخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع .

1- الإعانات:

يمنح نوعان من الإعانات للمؤسسة المصغرة خلال مرحلة الانجاز ، يتعلق الأمر بإعانات مالية و جبائية و شبه جبائية .

1-1 الإعانات المالية: تستفيد المؤسسة المصغرة من الإعانات المالية التالية:

- القرض بدون فائدة هو قرض طويل المدى تمنحه الوكالة لدعم تشغيل الشباب للمؤسسة المصغرة وهو معفى من دفع الفوائد.

- تخفيض نسب الفائدة حيث تأخذ الوكالة جزء من الفوائد المعلقة بالقرض البنكي الذي يمنحه البنك للمؤسسة المصغرة ، مستوى هذا التخفيض لنسب الفائدة يتغير حسب طبيعة النشاط و موطنه .

2-1 الإعانات الجبائية و شبه الجبائية :

تستفيد المؤسسة المصغرة من الإعانات الجبائية و الشبه جبائية الآتية :

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار

– تطبيق المعدل المخفض ل 5 % فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار

- الإعفاء من رسوم نقل الملكية على الاكتسابات العقارية التي تتم في إطار إنشاء النشاط .

- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافة البنايات .

2 – مرحلة الاستغلال:

(لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط أو ستة سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة)

– الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات ، الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على النشاط المهني .

– تمديد فترة الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل لمدة عامين، عندما يتعهد المستثمر على توظيف خمسة عمال على الأقل لمدة غير محددة.

– الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافات البنايات .

– الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية .

التركيبة المالية للاستثمار حسب هذه الصيغة هي موضحة في الجدول الآتي :

الجدول رقم : 69 الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

قيمة الاستثمار و مستوياته	المساهمة الشخصية للمستثمر%		القرض بدون فائدة من طرف الوكالة%		القرض البنكي %	
	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى	المناطق الخاصة		المناطق الأخرى	
لمستوى 1: قيمة الاستثمار أقل من 2.000.000 دج	05	05	25		70	70
المستوى 2: قيمة الاستثمارما بين 2.000.001 دج و 10.000.000	08	10	20		72	70

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب2010.

الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و باقي الفاعلين في المجال لهم اضطلاع كامل و محين من الوجهة التقنية الاقتصادية المتعلقة بعملية الاستثمار ، اذ تخضع كل طلبات و ملفات الاستثمار و المرافقة الى الدراسة و التشخيص اخذين في التقدير حتى الخريطة الجغرافية في توزيع الاستثمار بالولاية اي حسب الطاقات و الخصوصيات المجالية لكل شاب و نوع الاستثمار و المجال المراد الاستثمار فيه الى جانب الدراسة المالية من طرف الوكالة و البنك لحفظ و تامين المال العام و هذا كله يرمي الى توفير مناخ استثماري يرفع من معنويات و قدرات المستثمر و هو ما تمت دراسته في الرفع من قيمة القرض لاحقا قصد تحفيز الشباب المستثمر وحتى بعد اللجوء ثانية لتوسيع المشروع ، ومن بين التسهيلات الممكنة كذلك تقديم تخفيضات على معدلات الفائدة بعد مدة زمنية محددة قيدت لتسديد القرض حسب نوع الاستثمار و موقعه الجغرافي ، كما تكون كذلك تخفيضات حسب القطاعات و يتم اعطاء الصدارة للاستثمارات في القطاع الاول (الفلاحة، الري و الصيد البحري).

الجدول رقم : 70 تخفيض معدلات الفائدة

قطاعات الاستثمار	المناطق الخاصة%	المناطق الأخرى%
القطاعات الأولية (الفلاحة، الري و الصيد البحري)	90	75
القطاعات الأخرى	75%	50

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب2010

3- الإسهامات في مجال إنشاء و خلق المؤسسات المصغرة

3- 1: على المستوى الوطني:

تعد إشكالية التشغيل من حيث أبعادها المتعددة، تحدى يستوجب أن يرفع من طرف أي سياق تنموي ، في هذا الغرض بالذات وضعت في الميدان إجراءات كانت تمثل بمثابة البدائل الحقيقية التي بإمكانها ان تحتوي تأثيرات البطالة و تداعياتها على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي فتم احداث و انشاء أجهزة خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار الفورية للتقويم الهيكلي. من خلالها تم وضع أجهزة هيكلية، زيادة على العمليات ذات الطابع الظرفي، وفق نظرة اقتصادية ترتكز على خلق الشغل عن طريق الاستثمار المنتج.

قياسا بالوضعية الحالية للبطالة، خاصة لدى الشباب و على غرار البرامج الأخرى ، يعد جهاز الدعم لخلق المؤسسات الصغرى من طرف الشباب الأداة المحورية التي ترتكز عليها سياسة خلق مناصب الشغل ، و يعد اليوم الجهاز الأكثر جلبا للشباب .

كما يبدو أثره جليا على أرض الواقع يوما بعد يوم منذ أن شرع في تنفيذه في منتصف سنة 1997، أصبح هذا ممكن بفضل إرادة الشباب و النتائج الجيدة المحققة من طرفهم في المجالات الجديدة التي خاضوا فيها بالرغم من الظروف الشديدة التي تخضع للضغوطات الاقتصادية الصعبة.

تسعى الجزائر من خلال الاهتمام بالأجهزة المساعدة على تطوير إنشاء المؤسسات المصغرة إلى تحسين دورها في خلق مناصب شغل وبالتالي التقليل من نسبة البطالة ، فمنذ اعتماد مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة، بلغ عدد المشاريع التي يتم تمويلها في إطار الوكالة والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، انتقلت من 28.836 سنة 2009 إلى 35.141 مشروع سنة 2010، وعدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها انتقلت من 75.572 منصب شغل مباشرة سنة 2009 إلى 75.937 سنة 2010[1].

ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى هذا الانخفاض المحسوس في نسبة البطالة، الدور الذي لعبته السلطات في مكافحة البطالة وترقية التشغيل من خلال مختلف أجهزة التشغيل التي أنشأتها الدولة والتي مكنت من خلق 3.100.000 منصب شغل خلال الفترة 1999 – 2008 أي ما يعادل نسبة 49 % من مجموع مناصب الشغل التي وفرتها الدولة خلال نفس الفترة. لقد قدرت قيمة النفقات المسجلة لصالح المستفيدين من التشغيل خلال نفس الفترة بـ 193.7 مليار دج:

- 53.5 مليار دج خلال الفترة 1999-2003.
- 140.2 مليار دج خلال الفترة 2004-2008.

و تحرص الدولة الجزائرية على مواصلة برامج ترقية التشغيل ومحاربة البطالة خلال الفترة 2010– 2014 حيث تتطلع إلى خلق 3 ملايين منصب شغل[2].

هذا الجهاز يتميز بالمقاطعة مع المناهج السالفة و الذي يرتكز على معالجة البطالة بطريقة اقتصادية

الجدول رقم: 71 وضعية المؤسسات المصغرة الممولة من طرف ANSEJ

حسب قطاعات النشاط خلال السداسي الأول لسنة 2009

النشاط	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل	قيمة المشاريع(مليون دج)
الخدمات	33 289	91 693	68 590
نقل المسافرين	12 684	31 720	23 681
الحرف التقليدية	16 716	57 200	34 983
نقل السلع	13 758	28 171	32 094
الفلاحة	11 429	29 729	24 725
الصناعة	6 025	21 524	19 682
البناء والأشغال العمومية	5 350	20 445	15 457
المهن الحرة	2 898	7 166	3 855
الصيانة	2 266	6 300	3 808
الصيد	537	2 765	3 087
الموارد المائية	348	1 475	2 021
المجموع	105 300	298 188	231 989

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. مديرية سطيف 2009

من الجدول السابق يتضح أن الخدمات و كذا الفلاحة تستحوذا على أكبر نسبة من المشاريع المؤهلة، و هذا راجع إلى شهادات التأهيل المقدمة من طرف الوكالة إلى الشباب ذوي المشاريع ، مما يدل على أن الشباب مهتم

[1]- مداخلة وزير العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي. الدورة الاولى لاجتماع اللجنة الوطنية لترقية التشغيل .7/ 2011/02 الجزائر العاصمة

[2] - بن عاتق حنان . حجماوي توفيق . دور وكالات التشغيل في ترقية تشغيل الشباب و البطالة دراسة حالة معسكر. ص : 4

أكثر بهاذين القطاعين لما لهما من دور في التنمية و كذا تحقيق الأرباح المرجوة ، كما يبدو أن الصناعات التقليدية و الحرفية بدأت تأخذ مكانها في الاهتمام الشبابي و ذلك بعد الإجراءات التنفيذية التي اتخذتها الدولة تجاه هذا القطاع .

3- 2 على مستوى الاقليم الولائي واقليم الدراسة

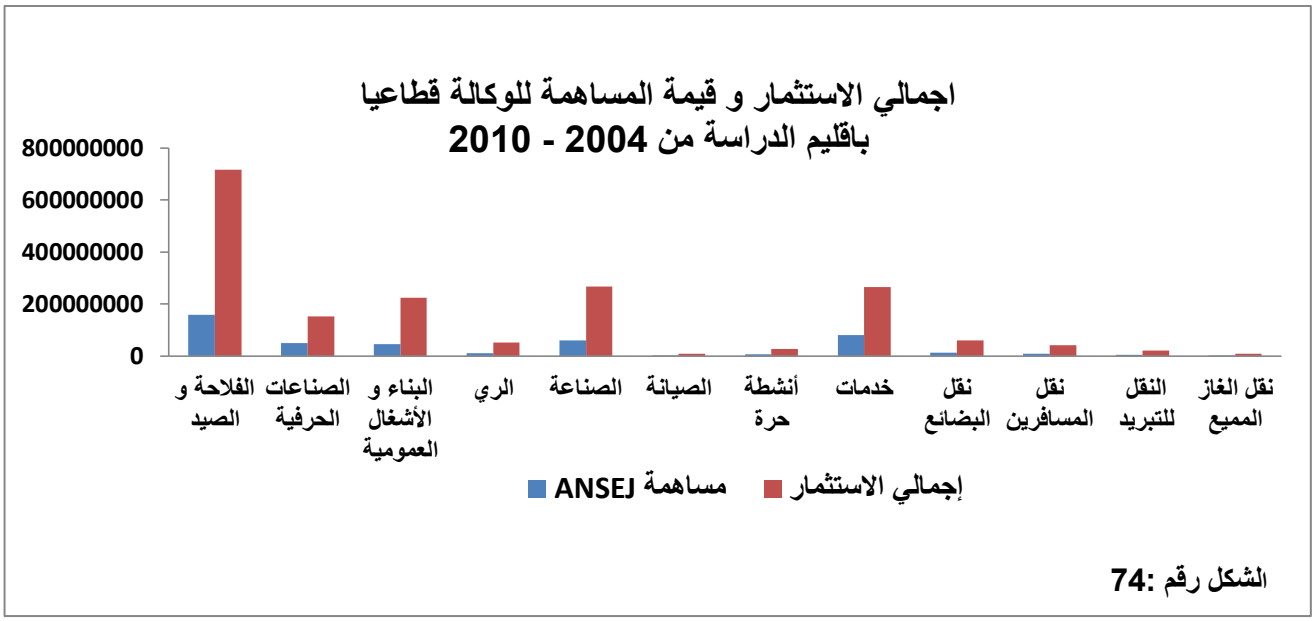
بلغت حصيلة الاستثمار في الفترة ما بين 2004 - 2010 بإقليم الدراسة 1845654699 دج ما يمثل 22.02% من اجمالي الاستثمار بإقليم الولاية ، اما مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بلغت في نفس الفترة ب 441477153 دج ما يعادل 25.34 % من المساهمة الاجمالية ببلديات الولاية ، النسب المؤية و قيم الاستثمار تكشف ان استراتيجية الاستثمار غير موجهة بشكل متوازن بين بلديات الولاية ، اذ ان اقليم الدراسة يشمل 31 بلدية و لا يحوز سوى على ¼ من قيم الاستثمار، فهذا ما يجعل ان هذه العملية ستعمل على تنمية الفوارق و تركيز الاستثمار في مجالات محدودة ترفع من تنميتها و تكون مراكز نمو تعمل على اجتذاب الحراك اليومي و الهجرة مما لا يسمح بتحقيق توازنات في توزيع السكان و النشاط على مستوى الولاية ، وتبقى الاقاليم الجبلية الفقيرة مواطن للاختلالات.

الملفات التي تم ايداعها على مستوى الوكالة لم تلقى القبول منها سوى 2398 ما يمثل نسبة 22.85 % ، الملفات الممولة في هذه الفترة 877 من اجمالي 3427 ملفا ما يوازي 25.59 % اما مناصب الشغل المنتظرة بإقليم الدراسة فتعد ضعيفة 8502 من اجمالي مناصب الشغل المنتظرة 36880 ممثلة نسبة 23.05 % كما تشير اليه معطيات الجدولين **رقم : 72 و 73**.

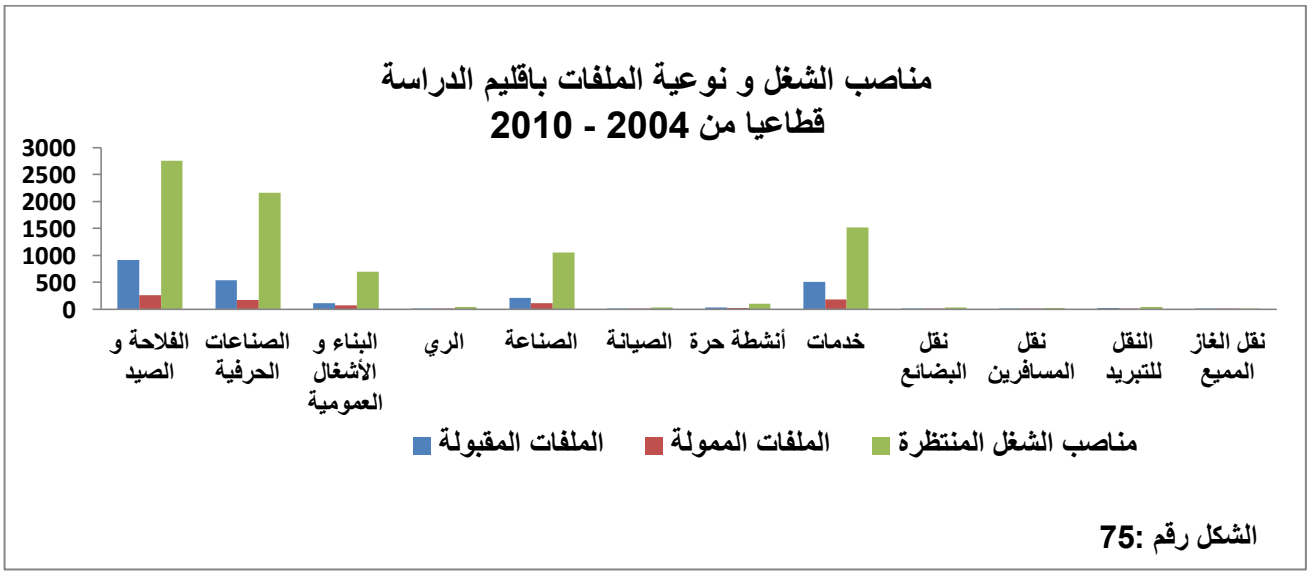
الاستثمار القطاعي من حيث اجمالي الاستثمار و نصيب مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ممركز في قطاع الفلاحة و الصيد حيث نال القطاع 717663826 دج ما يوازي 38.8 % من اجمالي القيم المالية المستثمرة على مستوى اقليم الدراسة ، ساهمت الوكالة ب 159003169 دج أي 36.01 % كما ان القطاع يساهم بنسبة تشغيل 32.4 %حيث يوفر 2757 منصب شغل ، التوزيع و التركيز المالي يدل ان الاقليم الشمالي و الولاية لاتزال ريفية و تحافظ على هذا البعد باعتباره الالية العملية التي تعالج الفقر و البطالة و تؤمن العيش اكثر للسكان في مثل هذه الاقاليم ، وجود توازن بين قطاع الصناعة و الخدمات من حيث التخصيص المالي 267683072 دج ب 14.5 % و الخدمات 265965199 دج و نسبة 14.4 % غير ان مساهمة الوكالة في القطاعين متباينة 13.6 % في الصناعة و 18.2 % في قطاع الخدمات ، فحسب استراتيجية الوكالة و انطلاقا من الدراسات التقنية الاقتصادية ترى ان قطاع الخدمات هو الانسب من حيث خلق مناصب شغل للشباب و اكثر امنا للقروض من حيث ضمانات التسديد من طرف الشباب المستثمرين ، و كذلك توجه الشباب بالطلب في هذا القطاع باعتباره يتلاءم و امكاناتهم المادية من حيث المساهمة و مستوى تكوينهم الذي يسمح بمباشرة تلك الانشطة المدرجة في القطاع .

قطاع البناء حاز على 117 ملف مقبول بعد الدراسة المالية و التقنية لكن الملفات الممولة لم تكن سوى 78 ملفا الوكالة لم تساهم بالقدر الكافي بالمقارنة مع باقي القطاعات فقط 46237313 دج ما يمثل 1.04 % من اجمالي التموين بمالية الوكالة ، فالبنوك و المساهمة الشخصية للمستثمرين هي الي رفعت من قيمة الاستثمار الاجمالي 223369101 دج أي حيازة ما نسبته 12.10 % من قيم الاستثمار بإقليم الدراسة ، القطاع يساهم هو الاخر في التشغيل بنسبة 8.2 % بعد ان وفر 702 منصب شغل، باقي القطاعات تعد هامشية في خريطة الاستثمار بالولاية و اقليم الدراسة فماعدا الانشطة الحرة التي استفادت بتمويل 26 ملفا و خلق 108 منصب شغل الباقي محدود جدا و يقتصر على بلديات محدودة من الاقليم لطبيعة الحاجة بها على غرار النقل بالتبريد و المسافرين و نقل البضائع و الصيانة رغم انها تؤدي خدمات عمومية معتبرة لا تجد ميولا من المؤسسات المالية

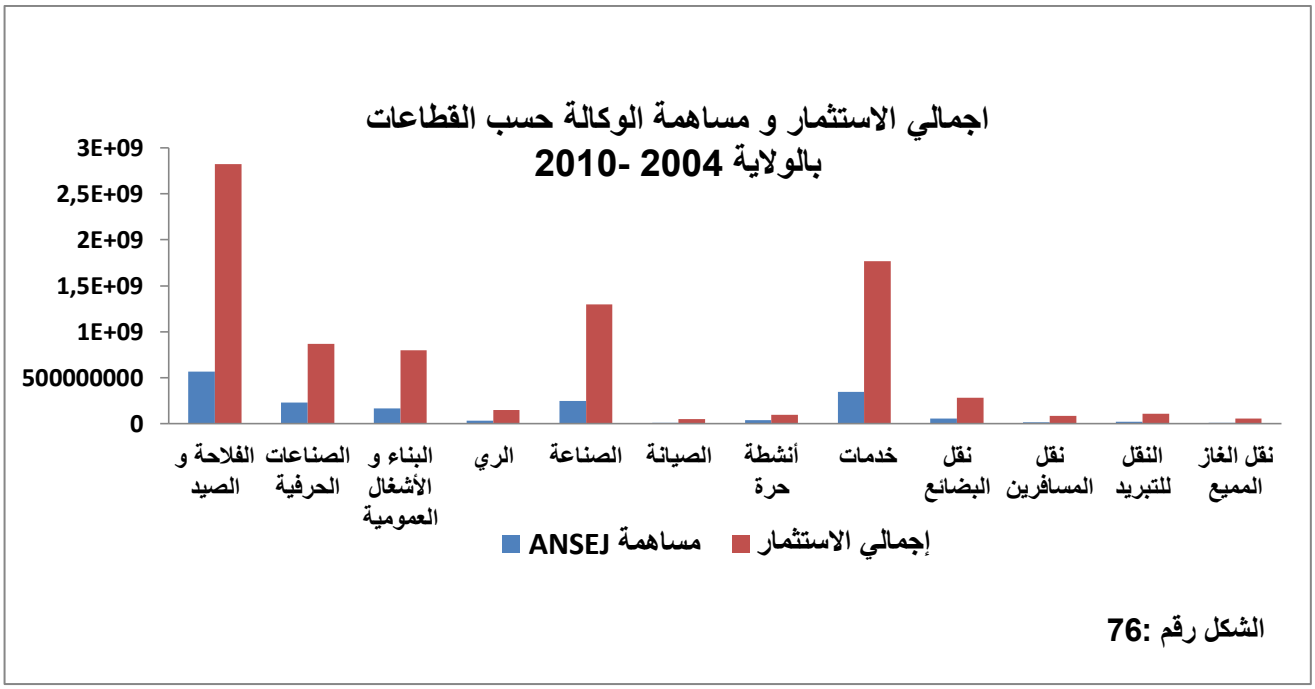
و الوكالة بالقدر الكافي ، خاصة و انها من القطاعات التي يستثمر فيها الخواص بإمكاناتهم دون اللجوء الى المؤسسات المالية او الوكالة .



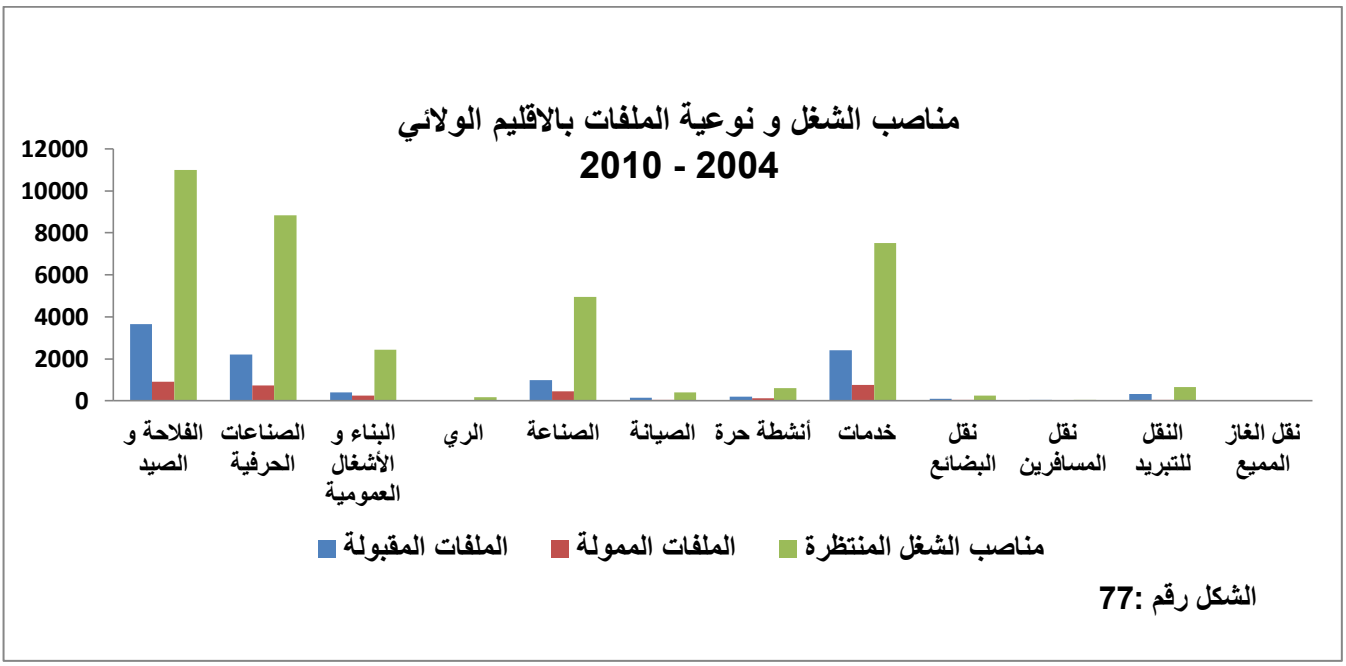
الشكل رقم :74



الشكل رقم :75



الشكل رقم :76



الشكل رقم :77

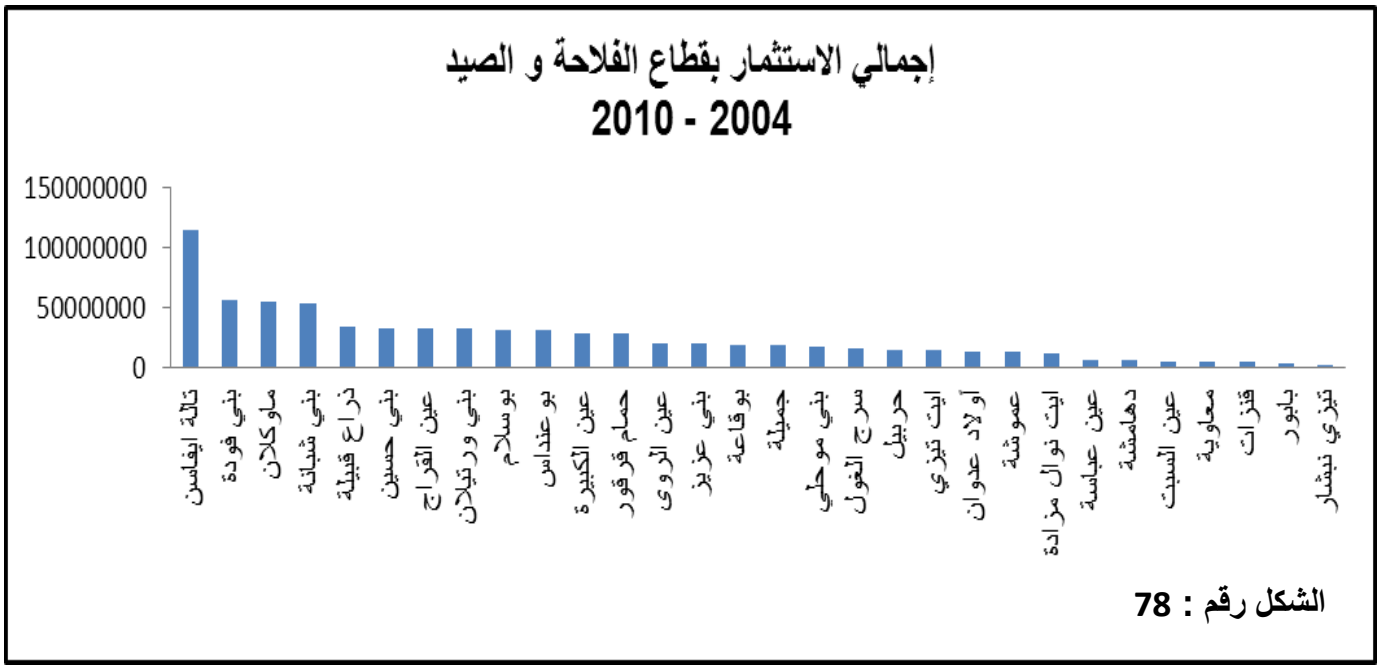
4 - الاستثمار القطاعي للوكالة بإقليم البحث :

4-1 - قطاع الفلاحة و الصيد

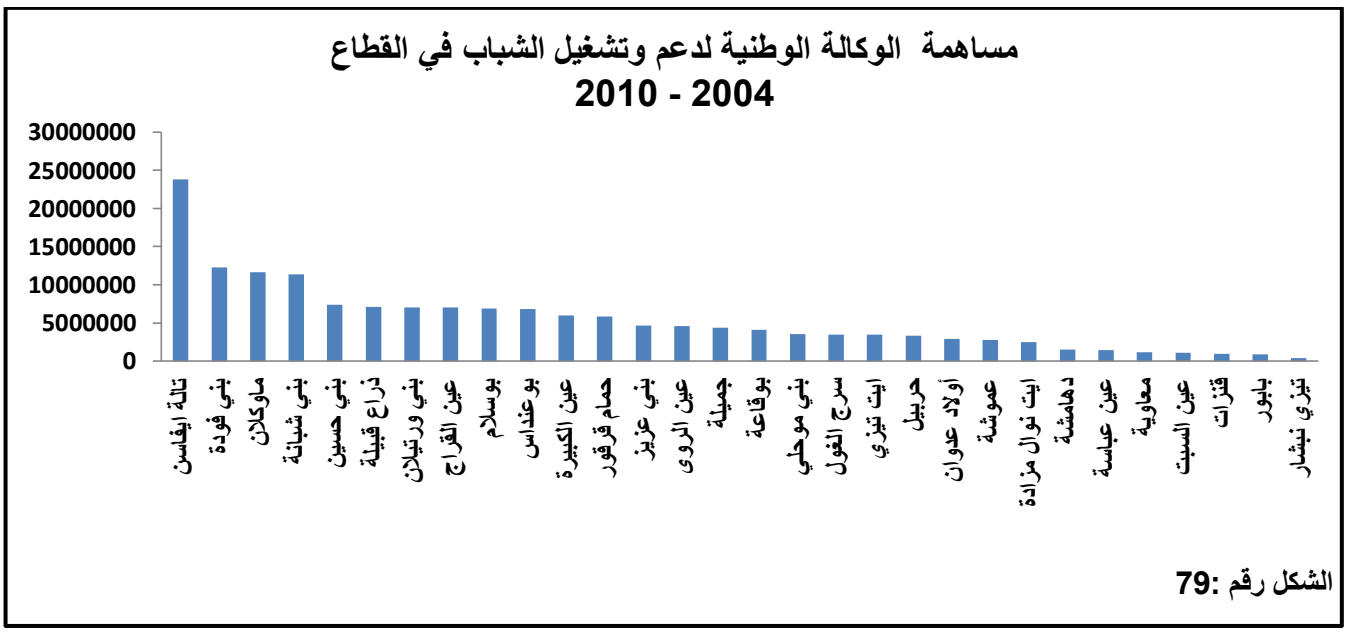
كما سبقت الاشارة اليه يعد قطاع الفلاحة و الصيد من القطاعات الاستراتيجية التي تراهن عليه الوكالة في مجال الاستثمار في الاقليم الشمالي من الولاية باعتباره القطاع الذي يمثل الاكثر ائتمانا للمال العام بالإضافة الى مقدرته في توفير العيش المناسب للسكان و تثبيتهم بمواطنهم الجغرافية مع خدمة الارض ، وهي المرامي نفسها التي تركز عليها السياسة الوطنية في استراتيجية التنمية الريفية ،فالقطاع اجتذب استثمارا متميزا من اجمالي الاستثمار العام سواء بإقليم الولاية او الدراسة فمن خلال استقراء معطيات **الجدول رقم : 72 – ا - و**

البيان رقم : 78 نجد ان بلديات الدراسة تتمايز من حيث التحصيل المالي سواء بالنسبة لمساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب او الحيازة العامة للبلدية من اجمالي الاستثمار و يمكن الوقوف على التراتب الاتي:

- **الفئة العالية الدعم و الاستثمار** وتتمثل في انفراد بلدية تالة ايفاسن من حيث الدعم و القبول لتمويل المشاريع فنالت من الوكالة 23829619 دج و 115875076 دج كمجموع استثمار ، و تعد من البلديات الجبلية الواقعة في القسم الغربي من اقليم الدراسة ، ذات فلاحة تقليدية تمتاز بحيوية سكانها في خدمة الارض باعتبارها مورد للرزق و تدخل ضمن القيم الاجتماعية الثقافية في المنطقة ، مما يعزز دور السكان المحليين في تنويع الاستثمار و الطلب على اعانات مالية لتنويع انشطة تمكنهم من تحسين المداخيل .
- **الفئة الجيدة الحيازة** و تتمثل **في ثلاثة بلديات** بني فودة في القسم الشرقي من الاقليم و ماوكلان ، بني شبانة الجبلية في الغرب ، مساهمة الوكالة بهذه البلديات يتراوح ما بين 11387467 – 12262213 دج، اما قيم الاستثمار الاجمالي فتتراوح ما بين 53797143 ببني شبانة و 56566117 ببني فودة ، تراتب هذه البلديات من حيث الخبزة للدعم و الاستثمار يعود الى المشاريع الطموحة المقدمة على مستوى الوكالة و طبيعة هذه البلديات حيث المقومات و المؤهلات الفلاحية ،و تناسب المشاريع السكانية مع خريطة الاستثمار بالنسبة للوكالة بالمنطقة ، طبيعة هذه البلديات من خلال مثول السكان في المناطق المبعثرة بماوكلان و بني فودة دليل على ريفية هذه البلديات و اقبال سكانها على تقديم مشاريع لها ارضية القبول مثل تربية الابقار ، صناعة المواد العلفية ، تربية الدواجن و غراسة الاشجار المثمرة وباقي الانشطة الفلاحية .
- **الفئة الحسنة** وتشمل **ثمانية بلديات** اغلبها في القسم الشمالي الغربي من الاقليم تتميز بقدرات فلاحية متواضعة حيث تسود الفلاحة الجبلية لطبيعة الوسط بهذه البلديات خاصة في منطقة ذراع قبيلة ،بوسلام ، بني ورتيلان عين القراج ، بوعنداس ، حمام قرقور حيث اراضي الخواص هي المسيطرة من حيث الملكية العقارية ، وقلتها في بني حسين و عين الكبيرة في القسم الشرقي من الاقليم ، مجموع هذه البلديات استفادت بتمويل من الوكالة يتراوح ما بين : 7375722 – 5864230 دج ، وتراوح الاستثمار الاجمالي بها ما بين : 28455270- 34097914 دج .
- **الفئة المتوسطة الاستثمار** و تضم اكبر مجموعة من البلديات اغلبها جغرافيا يقع في القسم الغربي من اقليم الدراسة في بيئات غير متجانسة طبيعيا و اقتصاديا ، حيازتها من تمويل الوكالة تراوح ما بين 2495214- 4660744 دج اما اجمالي الاستثمار فتراوح ما بين 12476076 – 20656260 دج منها عين الروى ، بوقاعة ، بني عزيز ، جميلة ، بني موحلي ، سرج الغول ، حربيل كبلديات جبلية فقيرة اضافة الى ايت تيزي ، اولاد عدوان ، عموشة و ايت نوال مزادة ، اغلب هذه البلديات النشاط الفلاحي بها ثانوي من حيث اهتمام السكان المحلين فكانت الحيازة المالية جد متواضعة خصوصا في البلديات الجبلية الفقيرة التي يلاحظ فيها اقبال جد متواضع من السكان المحليين و حتى من جانب اهتمام الوكالة و البنوك في تمويل المشاريع .
- **الفئة الضعيفة الاستثمار** بالقطاع 895581 – 1519084 دج وتضم دهامشة ، عين عباسة ، معاوية ، عين السبت ، قنزات ، بابور اجمالي الاستثمار بها تأرجح ما بين 4290861 – 7230888 دج و يعود الضعف اساسا الى سيطرة القطاع العام في ملكية الاراضي بعين عباسة مثلا و الدهامشة و فقرها و محدودية اقبال السكان المحليين على الاقبال في الاستثمار ب قنزات و بابور الجبليتين للهجرة و تفتت الملكية.
- **الفئة المتدنية الاستثمار** تشمل حالة بلدية تيزي نبشار الجبلية حيث لم تنل سوى 423072 دج من دعم الوكالة و 21515360 دج كاستثمار عام بالقطاع .



الشكل رقم : 78



الشكل رقم :79

-الملفات المقبولة و الممولة و مناصب الشغل بقطاع الفلاحة و الصيد

عدد الملفات المقبولة على مستوى اقليم الدراسة 919 ملفا في الفترة 2004- 2010 الممولة260 ملفا تمثل 28.29 % و تعد نسبة ضعيفة غير معبرة عن حاجة الاقليم من الاستثمار بالنظر الى الفقر و العجز و البطالة الذي يعرفه بالمقارنة مع باقي اقاليم الولاية ، النسبة غير مؤهلة للديناميكية المنتظرة من القطاع في تامين حاجيات السكان و تقليص البطالة و بعث تعمير و استقرار سكاني خاصة في البلديات الجبلية الاكثر تضررا من حدة فرص الشغل من البيان ادناه يمكن قراءة مفارقات بين مستوى القبول و التمويل ففي بلدية تالة ايفاسن 97 ملفا تحصل على القبول لم يتم تمويل سوى 32 ملفا فقط وببلدية بوقاعة 69 لم يحض بالتمويل سوى 9 ملفات فهي غير معبرة عن الاستثمار الحقيقي المنتظر و الذي بإمكانه احتواء مشكلات الاقاليم الفقيرة و تقليص

حدة البطالة بها خاصة في القسم الشمالي الغربي بمعاوية و بني عزيز و بلدية جميلة اضافة الى بلديات حربيل و قنزات وعين عباسة .

الشباب المستفيد من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ



الصورة رقم :36 الاستثمار الفلاحي في تربية النحل



الصورة رقم : 37 جمع الحليب



الصورة رقم:38 تربية الابقار



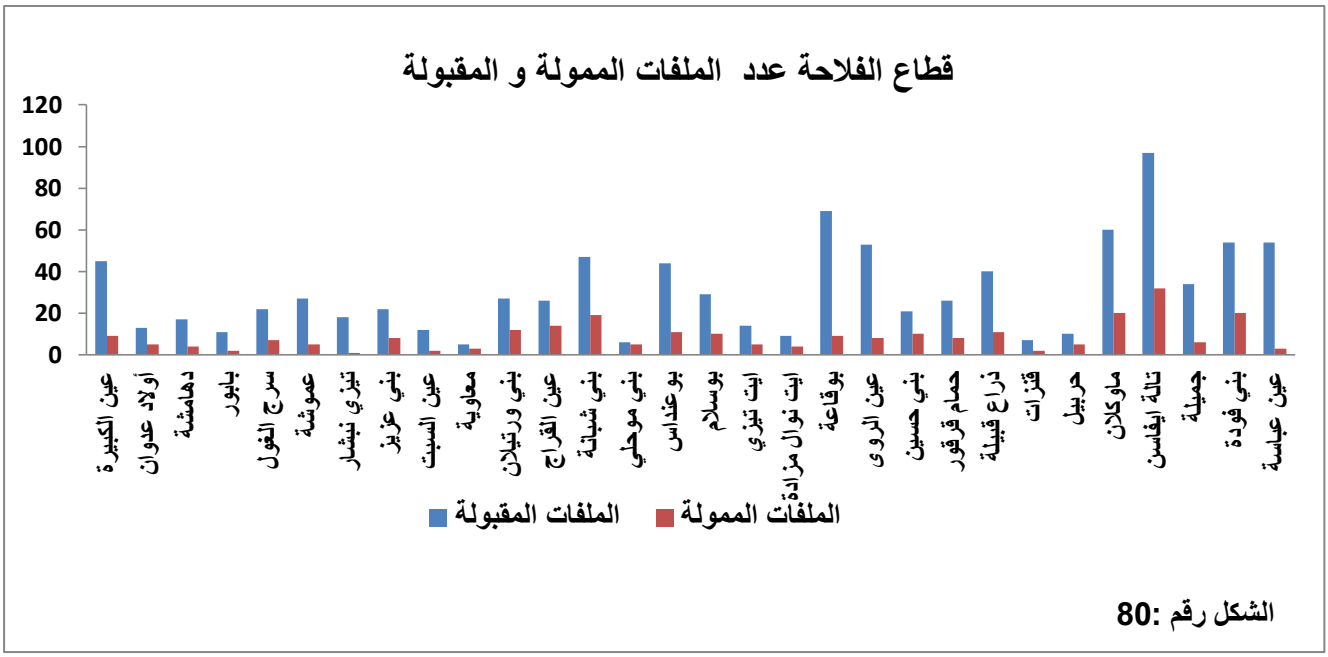
الصورة رقم : 39 تربية الدواجن



الصورة رقم : 40 الاتجار في الجزارة



الصورة رقم : 41 احد المنتجين للبيض

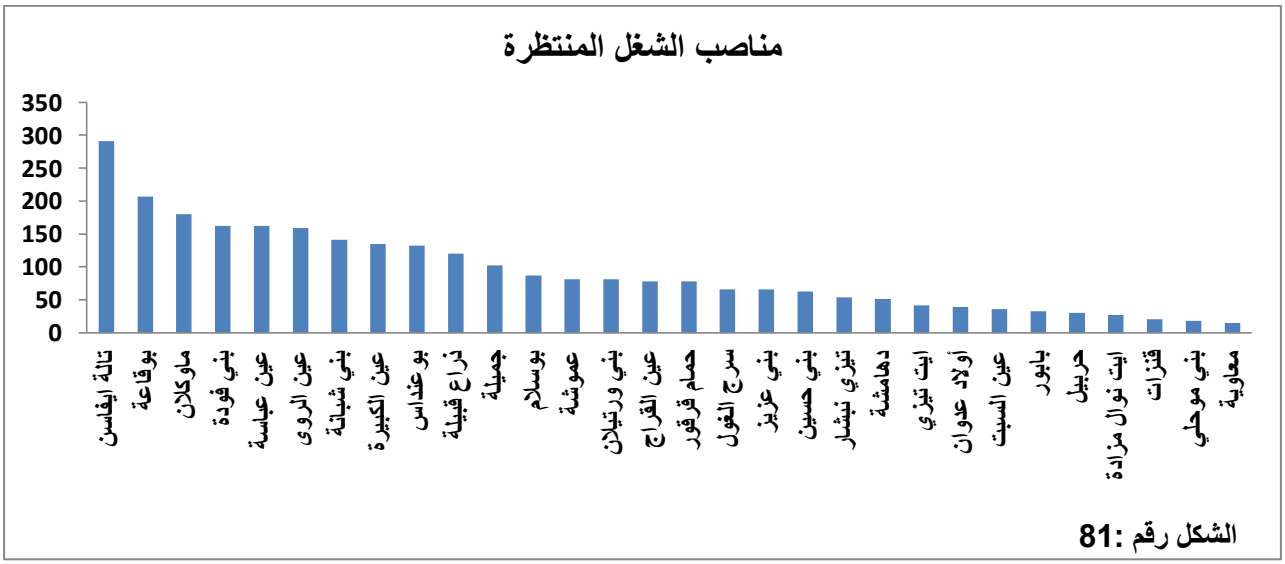


الشكل رقم :80

مناصب الشغل المنتظرة

عملية الاستثمار بالقطاع مكنت من خلق 2757 منصب شغل في الفترة 2004 – 2010،مركزة بشكل ملحوظ في 10 بلديات اغلبها في القسم الغربي من الاقليم ، اجمالي البلديات يمكن وضعها في التراتب الاتي

- 291 ببلدية تالة ايفاسن
- 180 – 207 ماوكلان ، بوقاعة
- 159 – 162 عين الروى ، عين عباسة ، بني فودة
- 102 – 141 جميلة ، ذراع قبيلة ، بوعنداس ، عين الكبيرة ، بني شبانة
- 51 – 87 دهامشة ، تيزي نبشار ، بني حسين ، بني عزيز ، حمام قرقور ، سرج الغول ، عين لقراج ، بني ورتيلان ، عموشة ، بوسلام
- 27 – 42 ايت نوال مزادة ، حربيل ، بابور ، عين السبت ، اولاد عدوان ، ايت تيزي
- 15 – 21 معاوية ، بني موحلي ، قنزات كما يوضحه البيان ادناه .



الشكل رقم :81

يلاحظ من المعطيات و البيان ان البلديات التلية الاكثر استفادة من الاستثمار بالقطاع و منها حتى البلديات الحضرية بوقاعة و عين الكبيرة و بعض البلديات الجبلية على غرار بني شبانة ، ذراع قبيلة ، و بوعنداس فهذا يكشف ان الاستثمار لا يأخذ التجانس و ووزن المقومات الطبيعية و الاقتصادية المتمايزة بين البلديات ، مما يعطي حافز لباقي البلديات الجبلية و التلية في القسم الشرقي من بعث النمو و تعميم الاتزان في مجال التمويل للبنوك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

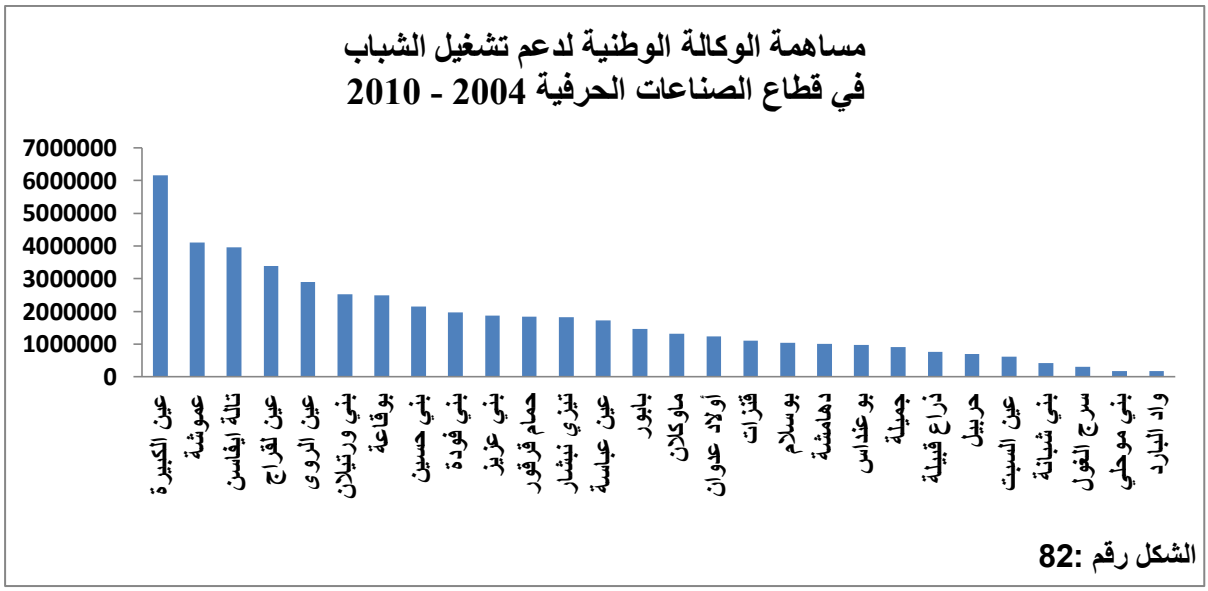
- البلديات الجبلية الفقيرة المتميزة بتقلص الاستثمار و الدعم حسب القيم المالية التي حازتها في الفترة جعلت منها انها حبيسة الركود و التراجع حيث لم توفر فيها فرص الشغل سوى مناصب لا تكاد تذكر بالنظر الى حقيقة الازمة التي تعرفها ففي معاوية 15 منصبا وقنزات 21 رغم انها في نفس المستوى من البلديات الى ترتب في مستويات احسن .

- الاستثمار رقى مفارقات عملت على تكريس الهوة بين البلديات و عمقت من تعزيز قوة البلديات التي تمثل مراكز للنمو و كرست التخلف و التهميش في البلديات الفقيرة خصوصا الجبلية مما لا يعمل على توفيق امكانات الانسجام و التوازن الاقليمي .

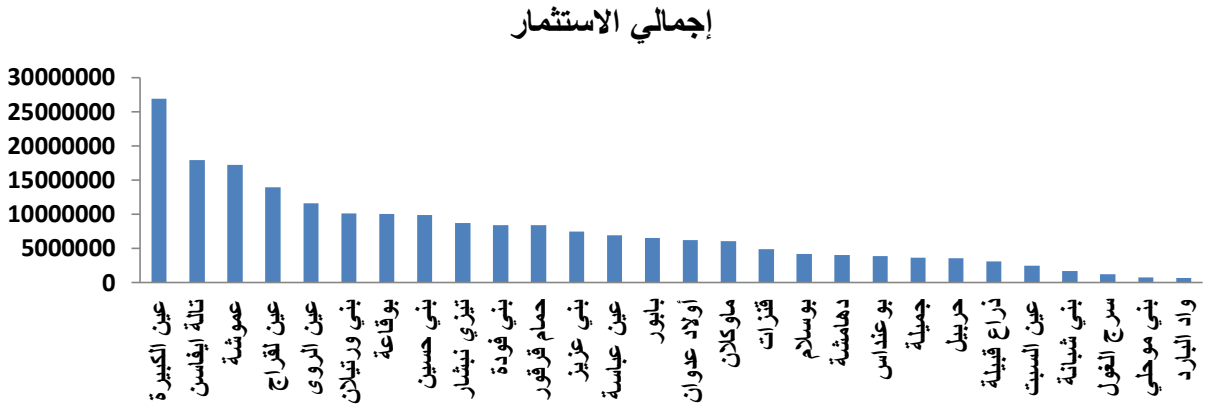
2-4 قطاع الصناعات الحرفية

يعد من القطاعات الاساسية الموفرة للشغل و الممكنة لاستيعاب اليد العاملة للحد من البطالة لكنه لم يأخذ مكانته المنوطة بالإقليم رغم الحوافز المؤهلة لذلك من مراكز تكوين و موارد بشرية الى مادة اولية محلية و رصيد ثقافي حرفي لا يستهان به ، القطاع لم ينل سوى 152868982 دج من الاستثمار الاجمالي بالإقليم ، ممثلا نسبة 8.28 % اما استثمار الوكالة فكان مناسبا بالنظر الى ما تساهم به في باقي القطاعات لأنه يدخل في اجندة و استراتيجية الاستثمار و التشغيل للوكالة فكان مبلغ 49093162 دج ما يوازي 11.1 % ، القطاع يلقى كذلك اسهام من الشباب قصد الاستثمار لأنه غير مكلف و يدخل في دائرة انشغالات الفاعلين بأغلب البلديات خاصة من خلال تفضيلهم في الحصول على محلات و تأسيس ورشات ، فالملفات المقبولة كانت جد معتبرة 542 ملفا ما يمثل 22.6 % غير ان الملفات الممولة كانت فقط 178 ملفا ما يوازي 20.2 % يعد ثاني قطاع من حيث الاهمية بعد الفلاحة و الصيد ، كما ساهم بتوفير 2168 منصب شغل ما يوازي 25.4 % من المشتغلين بالإقليم .

من حيث مساهمة الوكالة في التمويل و الدعم للمشاريع الى جانب التمويل من البنوك و الاستثمار الاجمالي بلدية عين الكبيرة تشكل فارق التفوق 26901535.38 دج ومساهمة الوكالة كانت ب 6164011 دج كم يوضحه البيان ، ثم تأتي بلديات عموشة وتالة ايفاسن ثم عين القراج وعين الروى وبني ورتيلان و بوقاعة حيث تلقى الحرف الاهتمام و النشاط ، ثم تأتي مجموعة من البلديات تتقارب في قيم الاستثمار كبني حسين و بني فودة ، حمام قرقور ، تيزي نبشار ، عين عباسة ، تدريجيا تقل قيم الاستثمار في البلديات التلية و الجبلية على السواء كما يبينه البيان ادناه في بوسلام و قنزات جميلة على سبيل المثال فهي من البلديات التي ينتظر ان يكون فيها القطاع مثمن للفاعلية و الدينامية نظرا للخصوصية التراثية و الثقافية المميزة لهذه الفضاءات ، البلديات الجبلية في اقصى الشمال الشرقي و الغربي قطاع الصناعات الحرفية مستخف به كما هو الحال في سرج الغول ، بني شبانة و بني موحلي و الواد البارد 686137 دج كاستثمار اجمالي .

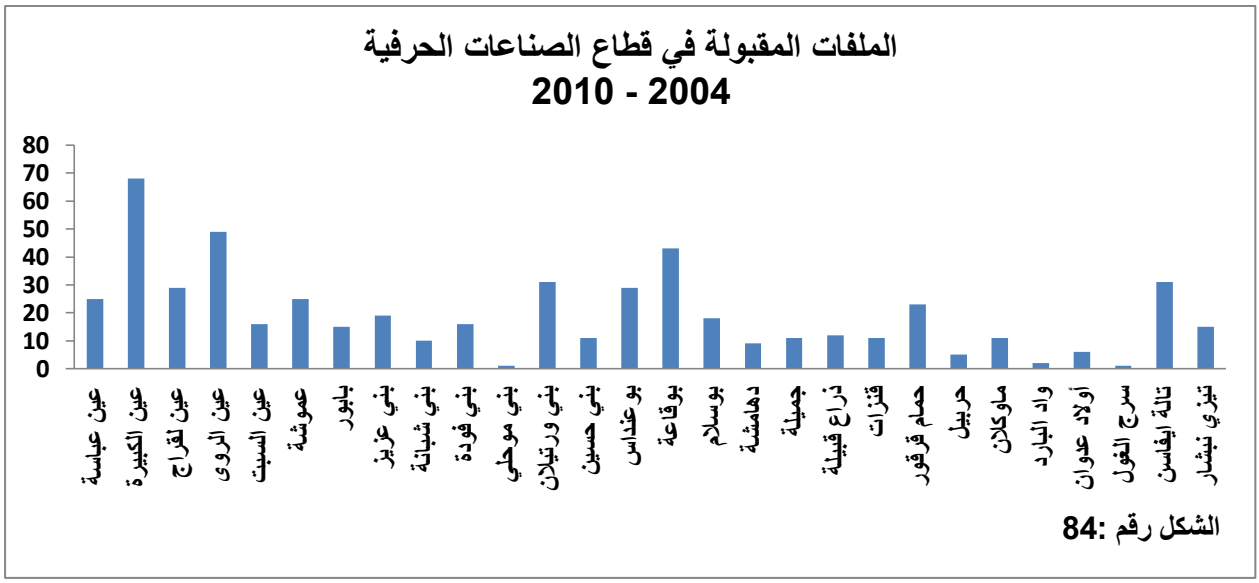


الشكل رقم :82



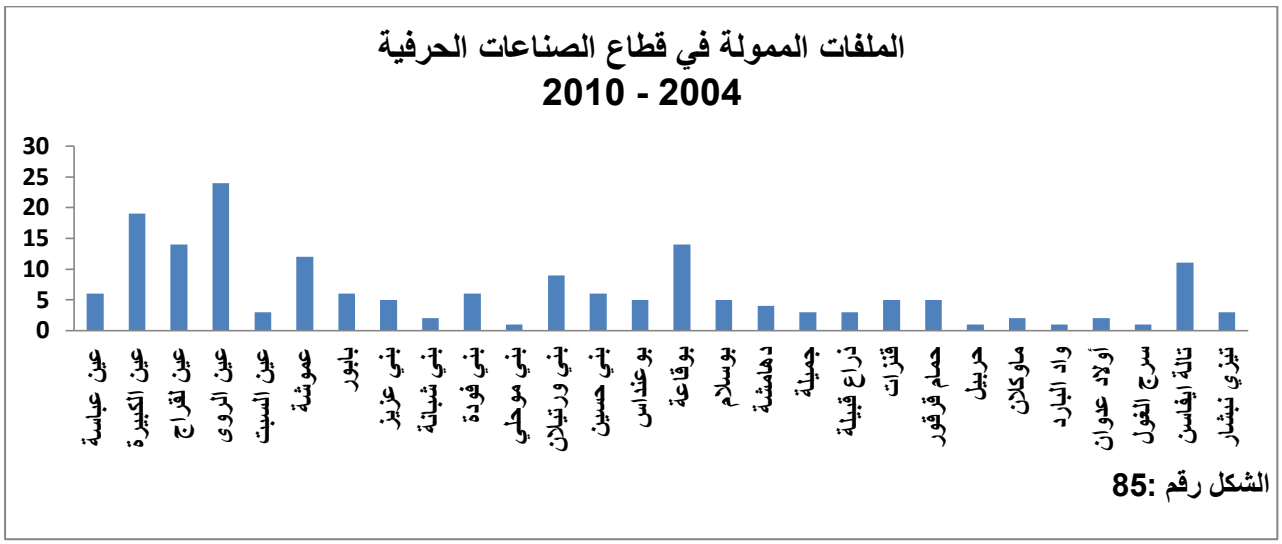
الشكل رقم :83

الملفات المقبولة بالقطاع ممركزة بشكل واضح في سبع بلديات اساسية عين الكبيرة 68، عين الروى 49بوقاعة 43 بني ورتيلان ، تالة ايفاسن ، بوعنداس ، عين القراج 29 ، و يقل عددها في بني موحلي ، حربيل ، واد البارد ، سرج الغول .



الشكل رقم :84

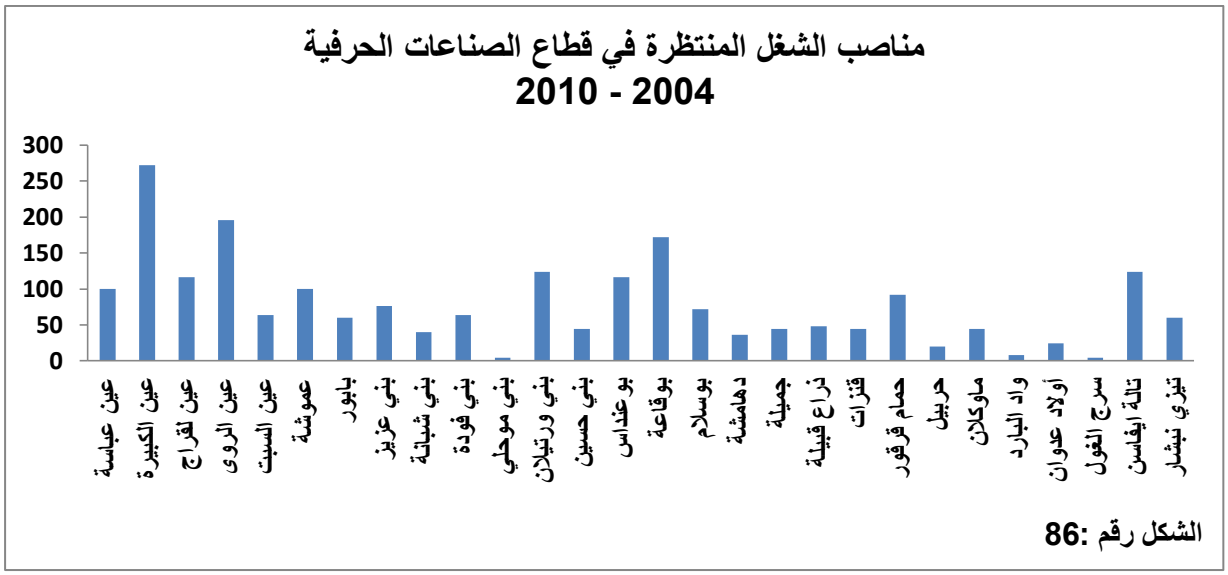
تحافظ البلديات تقريبا على نفس التراتب بالنسبة للملفات الممولة من البنوك و المدعمة من الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب حيث تنال المراكز الحضرية على اهم تمويل للمشاريع على غرار بوقاعة و عين الكبيرة اضافة الى البلديات التلية كعين الروى و تالة ايفاسن و عين القراج لحيوية الموقع باعتباره ملتقى الطرق و مقصد للسكان .



الشكل رقم :85

القطاع يوفر مناصب شغل على مستوى الاقليم في حدود متباينة تبعل لدرجة الاستثمار و التمويل المتمايزة للمشاريع 272 في عين الكبيرة ، 196 في عين الروى 172 في بوقاعة ما بين 100 – 124 في كل من عموشة ، عين عباسة ، بوعنداس ، عين القراج ، بني ورتيلان ، تالة ايفاسن .

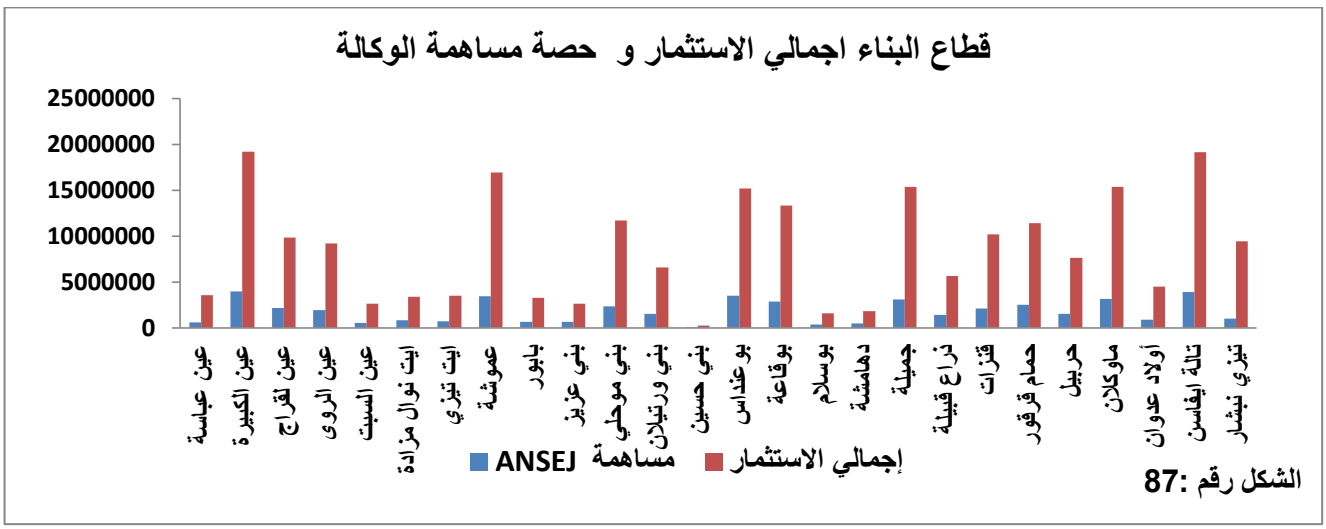
- تقل مناصب الشغل في البلديات الداخلية و الجبلية في القسم الغربي من الاقليم بشكل متميز الى ان تكون جد محدودة في الواد البارد 8 و سرج الغول و بني موحلي 4 مناصب شغل لفترة زمنية جد معتبرة من 2004 – 2010 فهذا الانحسار في الاستثمار غير مشجع و مفعل للديناميكية في تثبيت السكان و تحسين مداخيلهم .



الشكل رقم :86

4 - 3 قطاع البناء و الاشغال العمومية

من القطاعات التي تستهوي المستثمرين و البنوك في استثمار اموالها نتيجة الديناميكية التي تعرفها الولاية و البلديات في مجال التعمير من خلال المشاريع السكنية التي برزت بشكل خاص في هذه الفترة بالذات ،وصل اجمالي الاستثمار بالقطاع 223369101 دج مشكلا نسبة 12.10 % من الاستثمار الاجمالي ، مساهمة الوكالة كانت بسيطة جدا 46237317 دج بنسبة 1.04 % من اجمالي الدعم لمختلف القطاعات ، تمت دراسة 117 ملف وتم تمويل 78 ملفا ما يمثل 8.8 % من الملفات الممولة على مستوى اقليم الدراسة ، القطاع كذلك ساهم بتوفير 702 منصب شغل أي ما يوازي 8.2 % من مناصب الشغل المحدثة على مستوى الاقليم المدروس ، القطاع بالإقليم يلعب دورا رياديا في استيعاب اليد العاملة كما يساهم في الانجاز و الرفع من وتيرة الحراك العمراني بالمنطقة ، البلديات متمايزة في التحصيل المالي من البنوك و الدعم الذي تقدمه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، فمن البيان و المعطيات البيانية يمكن استقراء التمايز الاتي و الذي منه يتم تشكيل فروق بين الجهات و الحراك السكاني لما يوفره القطاع من مناصب شغل جديدة .



الشكل رقم :87

فيما يخص الملفات المقبولة و الممولة يلاحظ انها تقتصر بشكل خاص على البلديات الحضرية بدرجة اهم للكثافة السكانية و العجز الذي تعرفه في قطاع السكن و التجهيز على غرار بلدية عين الكبيرة ، بوقاعة ، حمام قرقور ، عموشة و بأهمية اقل في البلديات التلية و الجبلية قصد الارتقاء بها و تعميرها و بعث النشاط كما هو

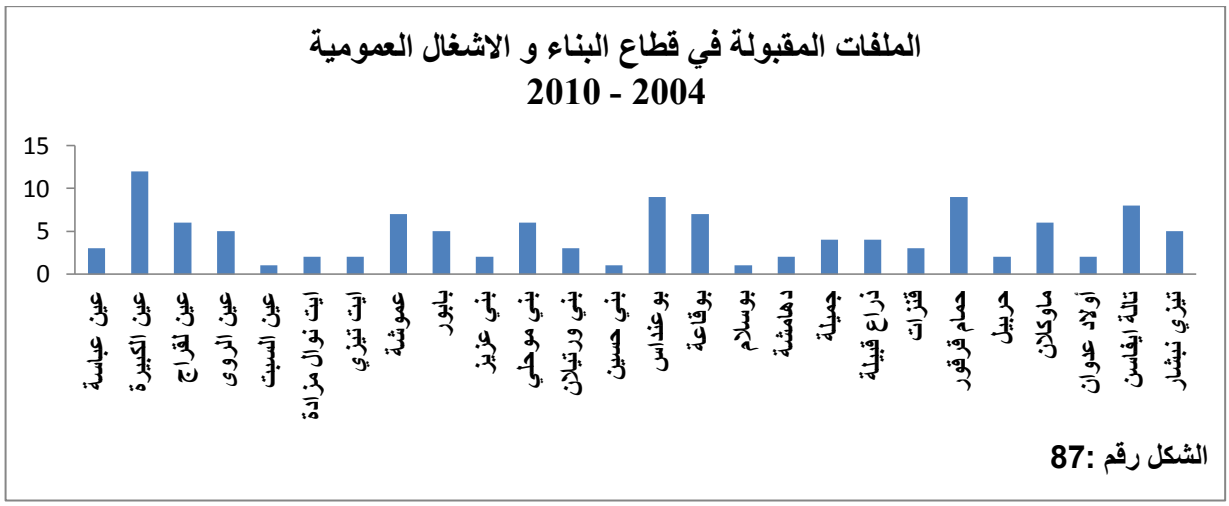
الحال في القسم الغربي و الشرقي من الاقليم بعين الروى و عين القراج ، بابور و بني موحلي ماوكلان تيزي نبشار ، تالة ايفاسن ، اما باقي البلديات فإسهامها بسيط جدا على غرار عين عباسة ، عين السبت ، ايت نوال مزادة و ايت تيزي ، بني حسين ...الخ .

الصورة رقم :42 الاستثمار في الاشغال الحرفية

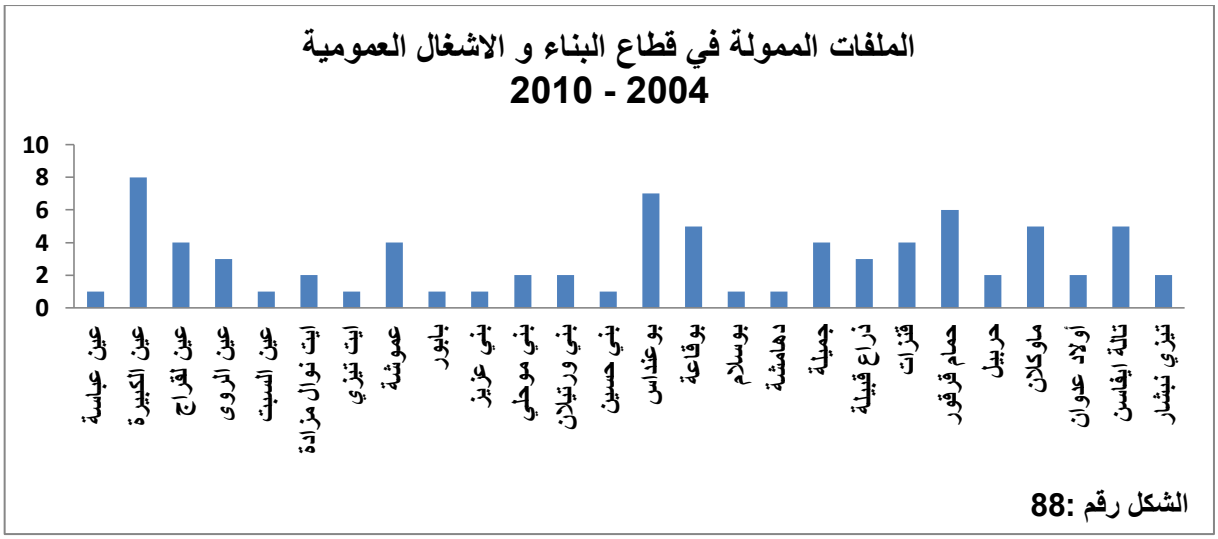


الصورة رقم : 3 4انشاء مقاولات للبناء و الاشغال



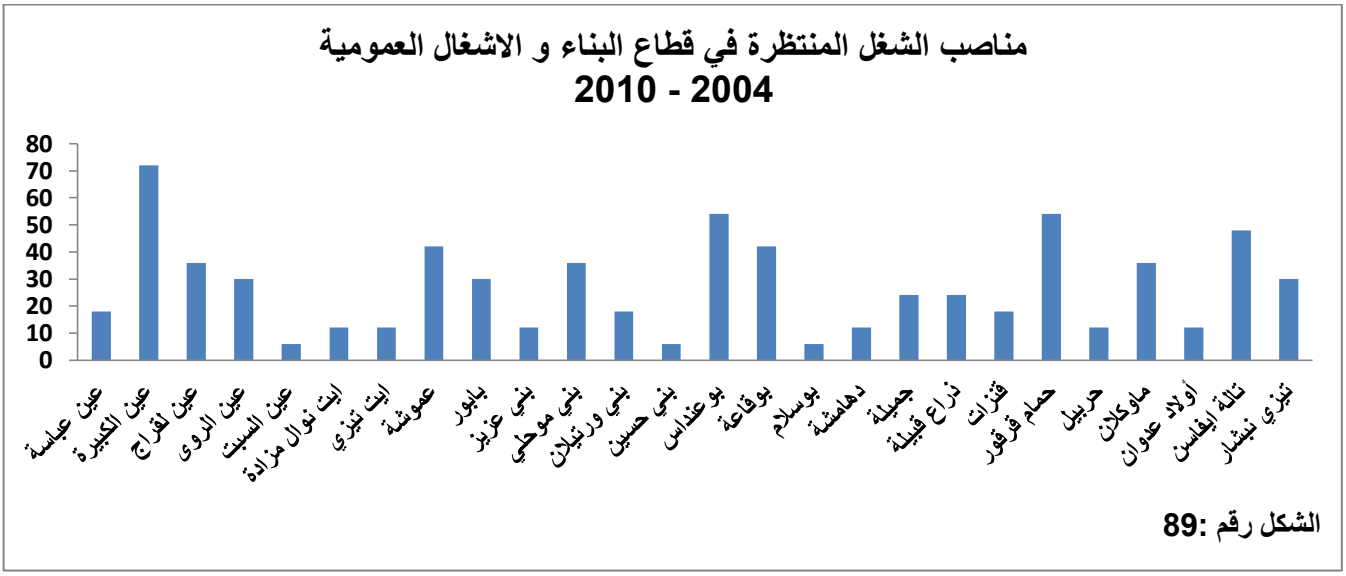


الشكل رقم :87



الشكل رقم :88

من حيث مناصب الشغل بلدية عين الكبيرة تستأثر بأكبر نصيب من فرص الشغل 72 منصبا ثم بوعنداس و حمام قرقور ب 54 منصبا لكل منهما ، ثم تالة ايفاسن 48 و بوقاعة و عموشة ب 42 منصبا كما يوضحه البيان ، وبعده ترتب ماوكلان ، عين الروى عين القراج ، بابور ، بني موحلي و تيزي نبشار ، في ادنى سلم التراتب البلديات الجبلية و بعض البلديات التلية ذات المشاريع المتقلصة منها بوسلام ، عين السبت ب 6 مناصب و بني حسين كذلك .

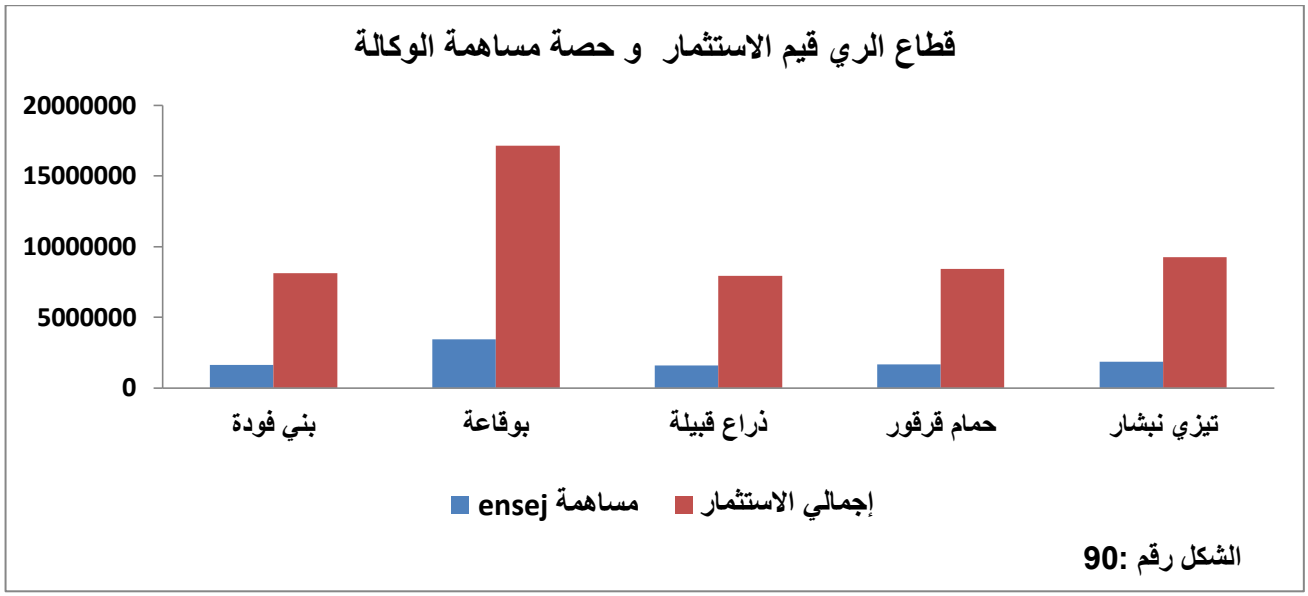


الشكل رقم :89

4 - 4 – قطاع الري

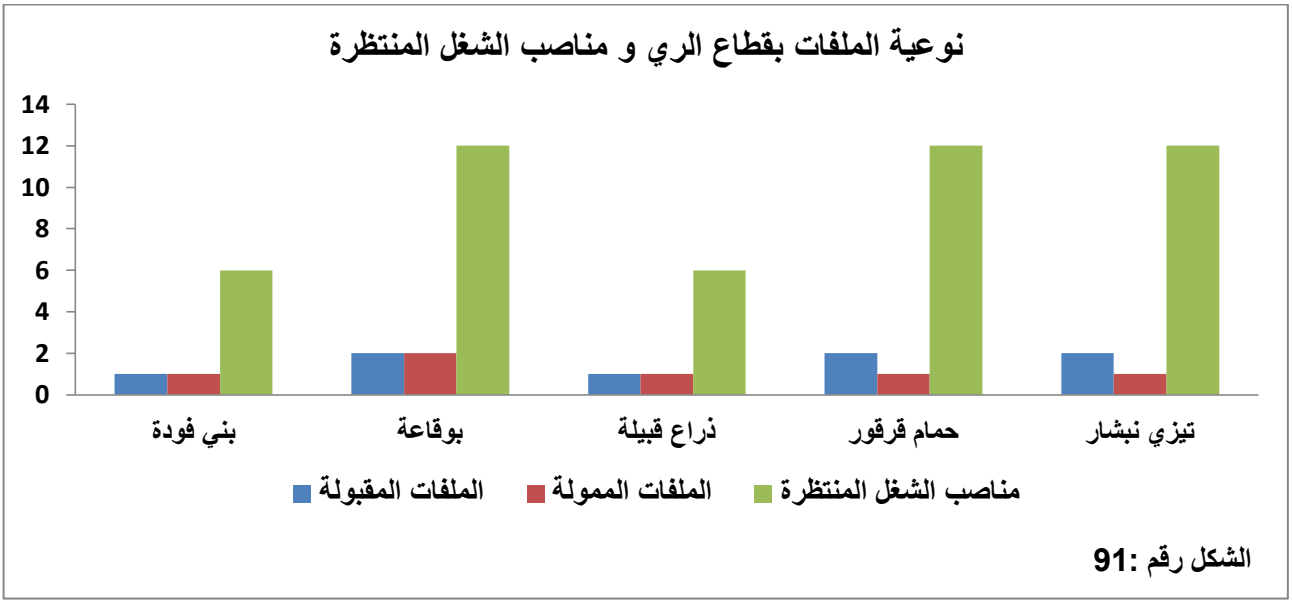
الاستثمار في قطاع الري كان جد محدود و مقتصرا على البلديات الواقعة في القسم الغربي من الاقليم ، حيث اجمالي الاستثمار في الفترة 2004 – 2010 بلغ 50933301 دج ممثلا نسبة 2.7 % من اجمالي الاستثمار بإقليم الدراسة ، القطاع ساهمت الوكالة بقسط معتبر في تمويل مشاريعه 10193061 دج بنسبة 23 %فيأتي بذلك الثاني من حيث اهتمامات الوكالة بعد قطاع الصيد ، بلغت الملفات المقبولة ثمانية و الممول منها ستة ملفات اما مناصب الشغل الحدثة 48 و لا تمثل سوى 0.5 % من مناصب الشغل في اقليم الدراسة .

تسيطر بلدية بوقاعة على نصيب هام من الاستثمار و تمويل الوكالة كما يوضحه البيان ، و تتساوى كل من تيزي نبشار ، حمام قرقور ، ذراع قبيلة و بني فودة من حيث الحيازة المالة الموجهة للاستثمار .



الشكل رقم :90

من البيان ادناه و معطيات الجدول يمكن استقراء التباين في الملفات المقبولة و الممولة بين البلديات فبنسبة اقل في كل من بني فودة و ذراع قبيلة و توازي في مناصب الشغل بينهما ، اما تيزي نبشار و حمام قرقور و بوقاعة فكلاهما يوفر مناصب شغل متساوية رغم تفوق بلدية بوقاعة في قيم الاستثمار و القبول للملفات المودعة .



الشكل رقم :91

5-4 قطاع الصناعة

يعد من القطاعات التي نالت استقطاب الشباب المستثمرين و الوكالة الى جانب البنوك في تمويل مختلف المشاريع الصناعية الصغيرة و المصغرة في الاقليم ، مما جعل القطاع يرتب بعد قطاع الفلاحة و الصيد باستثمار اجمالي 267683072 دج أي بنسبة 14.50 % كما انه من القطاعات المحفزة للدعم بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب اذ ساهمت في الفترة بتمويل يقدر ب 60190151 دج ما يوازي 13.6 % من المساهمة بالنظر الى باقي القطاعات ، يرتب من حيث التشغيل في الصف الرابع بقدرة توفير 1055 منصب شغل أي 12.4 % من المناصب العامة للقطاعات بالإقليم .

حيوية القطاع جعل العديد من البلديات تعرف حراك وتحول في النشاط من القطاع الاول و الخدمات الى قطاع الصناعة ، لتوفير المتطلبات الضرورية محليا الى جانب خلق النمو المحلي في قطاع له وزن و قدرات واعدة في استيعاب البطالة .

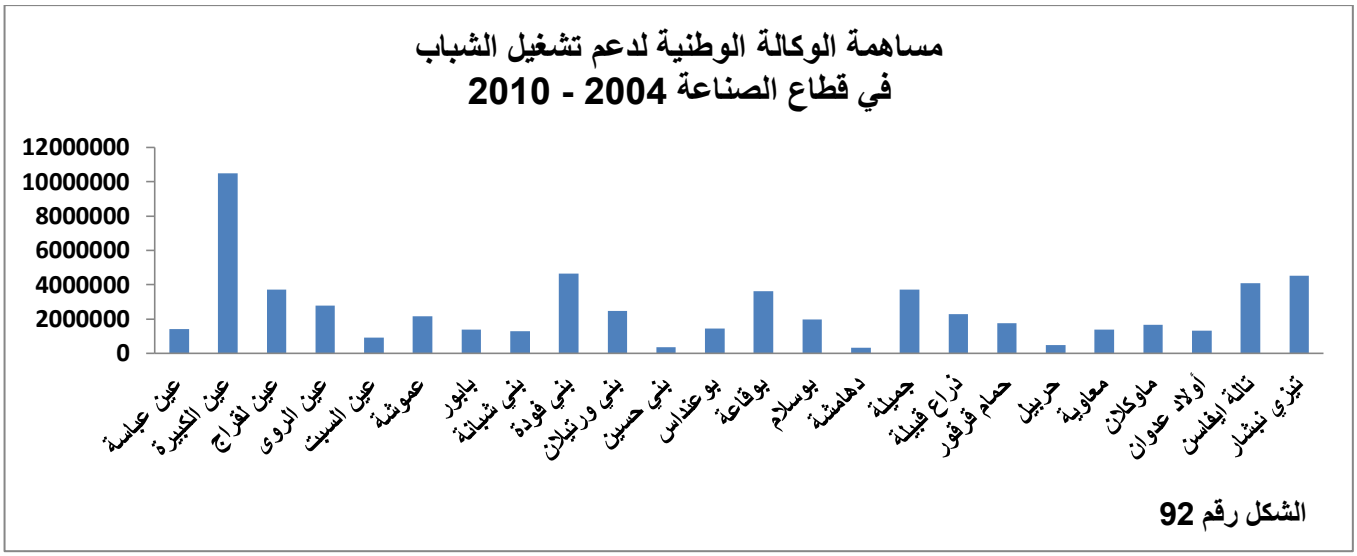
من حيث الاستثمار في القطاع لدينا بالإقليم بلدية عين الكبيرة الحضرية الصناعية تنفرد بأعلى حيازة للاستثمار المالي و الدعم من الوكالة حيث بلغت القيمة في الفترة 2004 – 2010 ما يوازي 48372928 دج واسهام الوكالة ب 10495784 دج لوجود هيكلة صناعية بها قائمة منذ فترة الاقتصاد الموجه ، ثم تأتي بعدها بني ، تالة ايفاسن ، تيزي نبشار ، بني فودة ، جميلة و عين القراج بقيم تتراوح ما بين 16168425 – 22982477 دج ، وبأهمية اقل عين الروى ، عموشة ، بني ورتيلان ، بوسلام ، ذراع قبيلة ، حمام قرقور ، معاوية و ماوكلان 6963194 – 11806840 دج ، في ادنى تحصيل على مستوى اقليم الدراسة حربيل ، بني حسين ، دهامشة ، عين السبت .



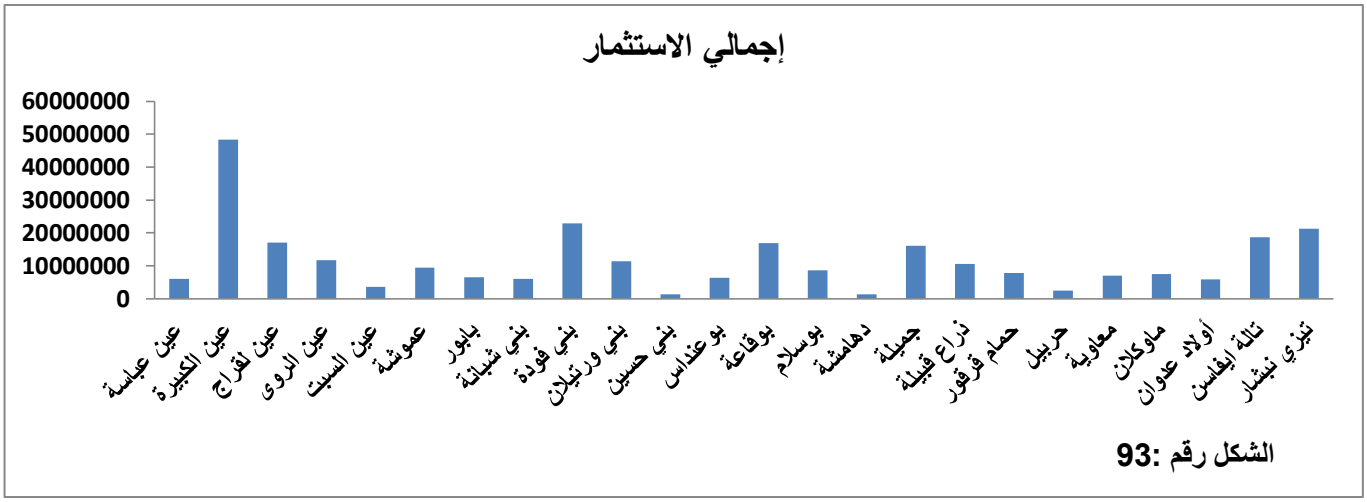


الصورة رقم : 44 بيع الملابس الجاهزة الصورة رقم : 45 ممارسة حرفة خياطة الملابس

نماذج من تشجيع الاستثمار النسوي و مرافقته بالاقليم



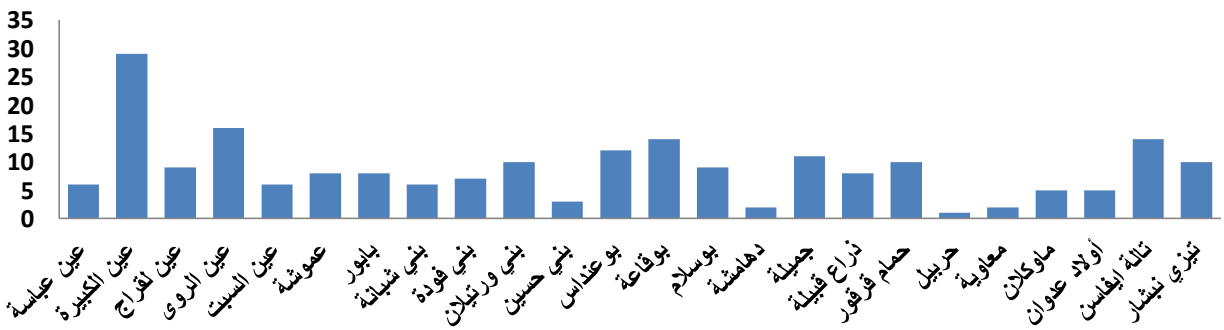
الشكل رقم 92



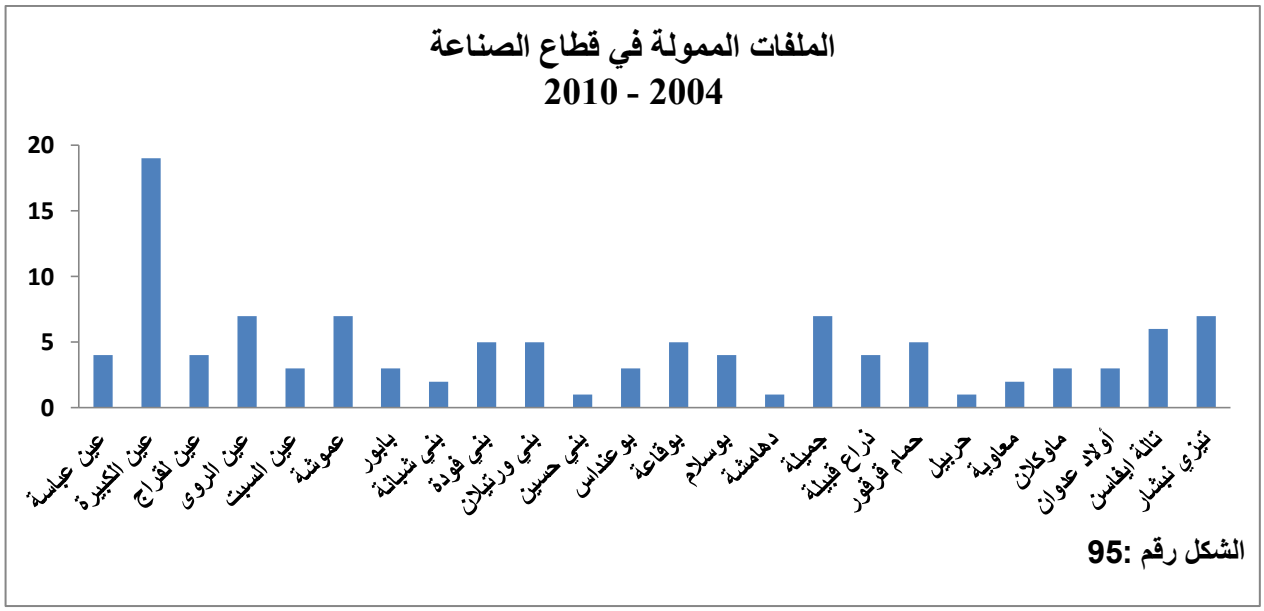
الشكل رقم :93

الملفات المقبولة و الممولة و مناصب الشغل لقطاع الصناعة

في الفترة 2004 - 2010 وصل عدد الملفات المقبولة بإقليم الدراسة 211 ملفا تمثل نسبة 21.31 % من اقليم الولاية ، الملفات الممولة بلغت 111 ملفا ممثلة نسبة 24.23% و تعد استفادة الاقليم المدروس من الولاية ضعيفة جدا وغير مؤهلة لبعث النشاط و الحد من البطالة ، على مستوى اقليم الدراسة نجد انفراد لبلدية عين الكبيرة ب 29 ملفا مقبولا و لم يتم تمويل سوى 19 منها ، ثم تأتي مجموعة من البلديات يتراوح القبول بها ما بين 10 – 16 ملفا ببلدية تيزي نبشار و تالة ايفاسن ، حمام قرقور ،جميلة ، بوقاعة ، بوعنداس ، بني ورتيلان ، عين الروى و هي الاخرى تعرف تقلصا في المشاريع الممولة حيث تتراوح ما بين 5 -7 ، بعدها ترتب بلديات اقل حضا من حيث قبول و تمويل المشاريع منها عين عباسة 6 مشاريع ، عين القراج و بوسلام 9 عموشة ، ذراع قبيلة ، و بابور 8 ، التمويل لا يتعدى 3 – 4 مشاريع ، في ادنى التراتب البلديات التي يقل فيها القبول عن 5 مشاريع و التمويل اقل كذلك من هذا المتوسط و تشمل البلديات الفقيرة الجبلية كحريبل ، دهامشة و بني حسين ...الخ



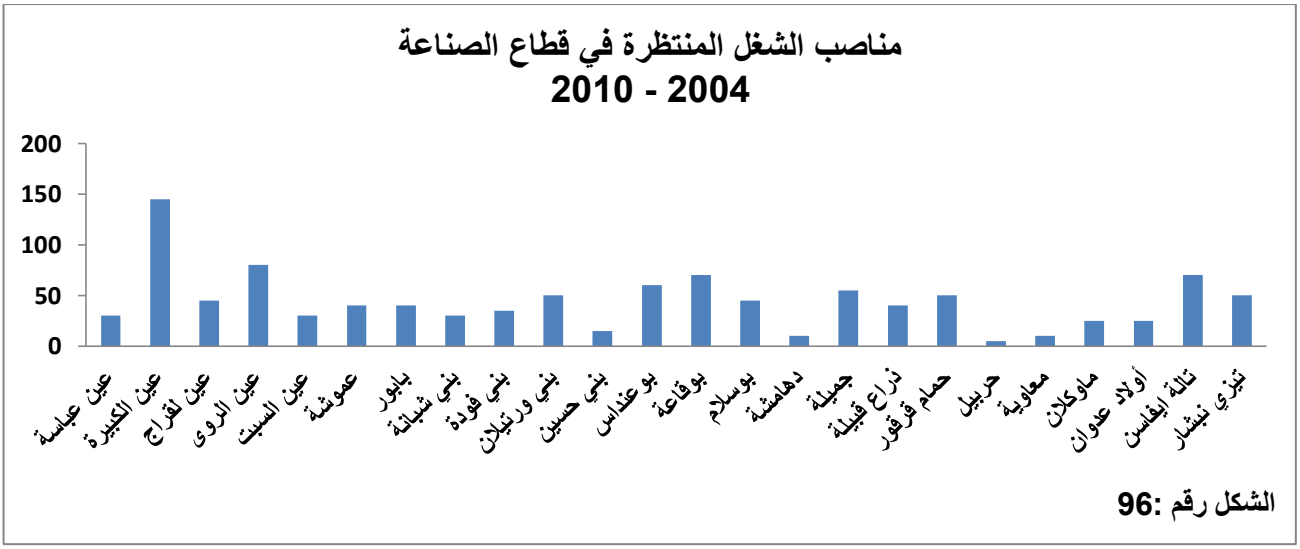
الشكل رقم :94



الشكل رقم :95

القطاع الصناعي بالإقليم يوفر 1055 منصب شغل أي بنسبة 21.31 % من اقليم الولاية من خلال البيان ادناه نقرا تمايز وفروق بين بلديات الاقليم من حيث مناصب الشغل المنتظرة وفق التراتب الاتي :

- عين الكبيرة 145
- عين الروى ، بوقاعة ، تالة ايفاسن ، بوعنداس ما بين 60 – 80
- عموشة ، ذراع قبيلة ، بابور ، عين القراج ، بوسلام ، حمام قرقور ، تيزي نبشار ، بني ورتيلان ، جميلة مناصب الشغل ما بين 40 – 55 منصبا .
- ماوكلان ، اولاد عدوان ، عين عباسة ، عين السبت ، بني شبانة ، بني فودة 25 – 35
- حربيل ، معاوية ، دهامشة ، بني حسين بين 5 – 15 منصبا .



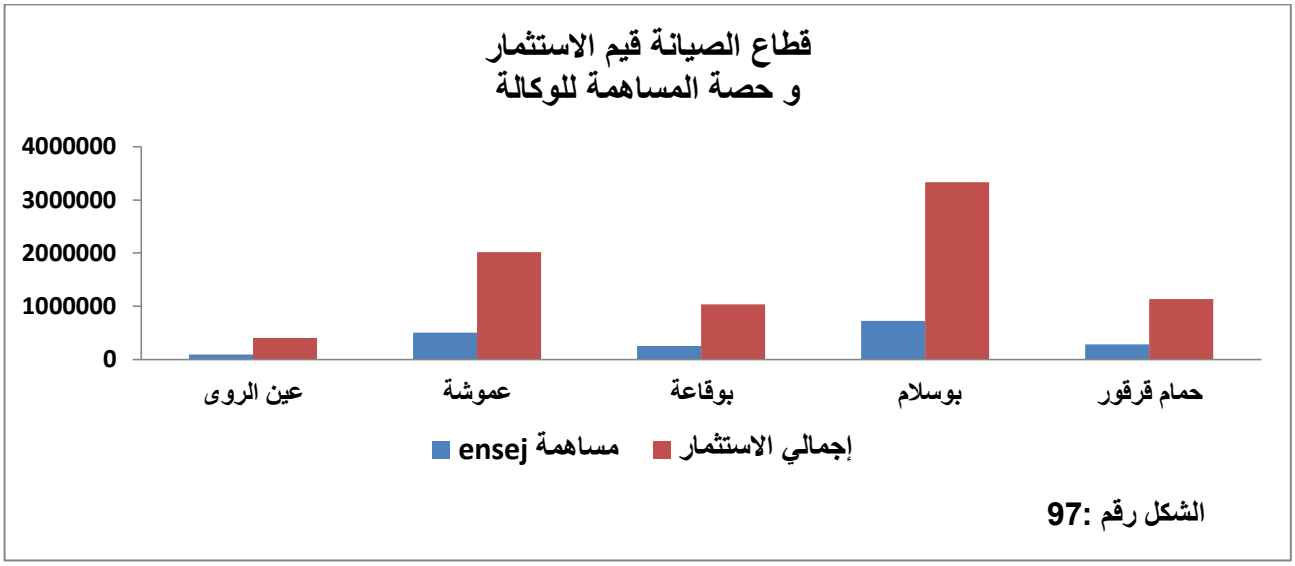
الشكل رقم :96

4 – 6 قطاع الصيانة

يعد من اضعف القطاعات على مستوى الاقليم و منطقة الدراسة حيث لا يلقى الرواج و القبول من طرف الفاعلين في المجال فمساهمة القطاع في الاستثمار محدودة جدا ، بلغ حجم الاستثمار7921769 دج مشكلا اضعف نسبة بالمقارنة مع باقي القطاعات اذ تقدر ب 0.4 %في الفترة 2004 – 2010 ، اما قيمة دعم

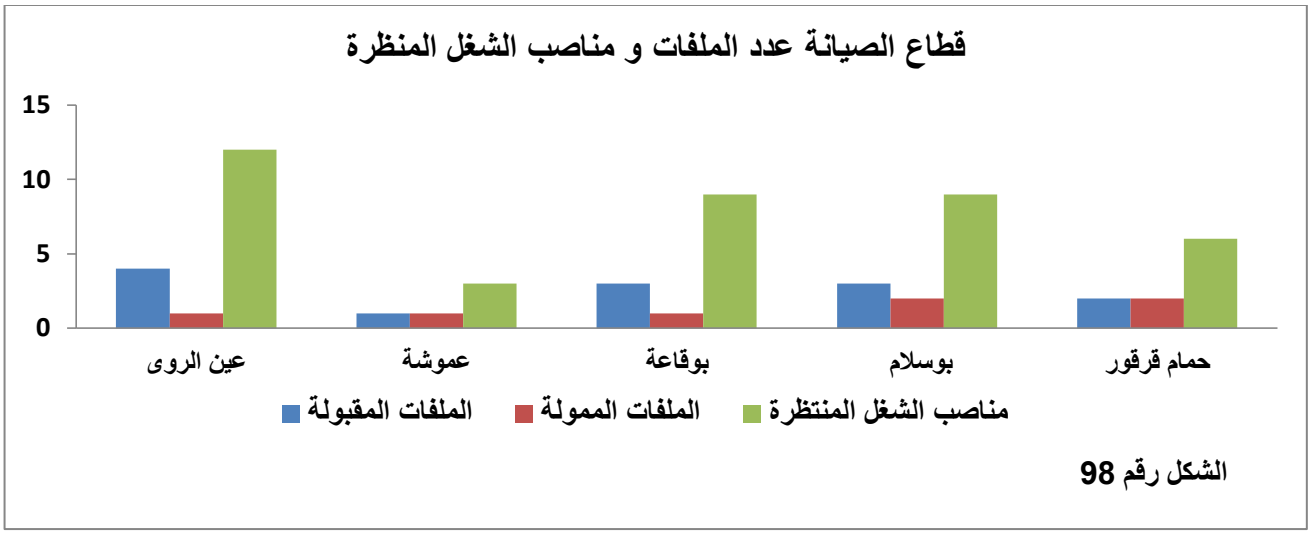
الوكالة فبلغت 1871328 دج ما يوازي كذلك 0.4 % من 13 مشروعا تنمويا 7 فقط على ان يساهم القطاع في احداث 39 منصب شغل في نفس الفترة .

فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لمشاريع الصيانة فهي ممولة بدرجة اهم ببلدية بوسلام ، ثم عموشة ، مع تقارب بين بلدية حمام قرقور و عموشة في القسم الشرقي ، و ترتب بلدية عين الروى في المؤخرة بحجم استثمار اجمالي و دعم للوكالة بأهمية اقل ، و اطلاقا من التمثيل البياني يمكن استقراء فروق التمويل .



الشكل رقم :97

مناصب الشغل تتوقف على نوع المشروع و مقدرته على استيعاب اليد العاملة فبالرغم من ان بلدية عين الروى تحوز على حجم تمويل و دعم اقل الا انها اهم مساهمة في توفير مناصب الشغل كما يوضحه البيان ، ثم ترتب بلدية بوقاعة و بوسلام ب 10 مناصب شغل و بأهمية اقل بلدية حمام قرقور 6 و عموشة 3 مناصب شغل منتظرة .



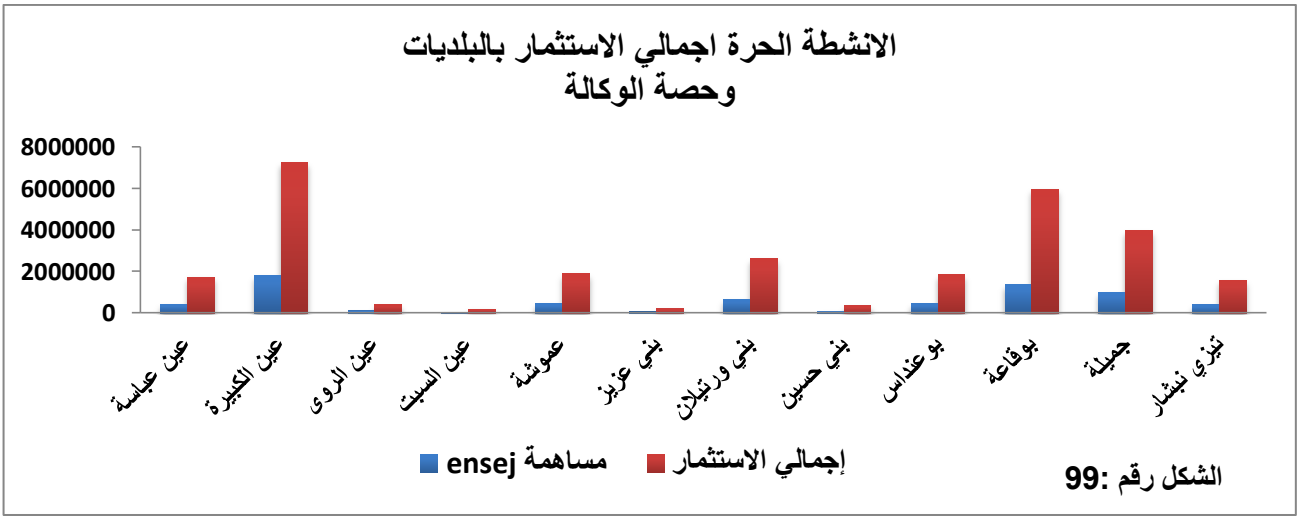
الشكل رقم 98

4 – 7 الانشطة الحرة

من القطاعات المتواضعة جدا من حيث الاستثمار لكنها واسعة الانتشار جغرافيا عبر بلديات الاقليم ، بلغ الاستثمار بها 28095080 دج بنسبة 1.5 % من الاستثمار العام ، الوكالة الوطنية ساهمت بنصيب متواضع

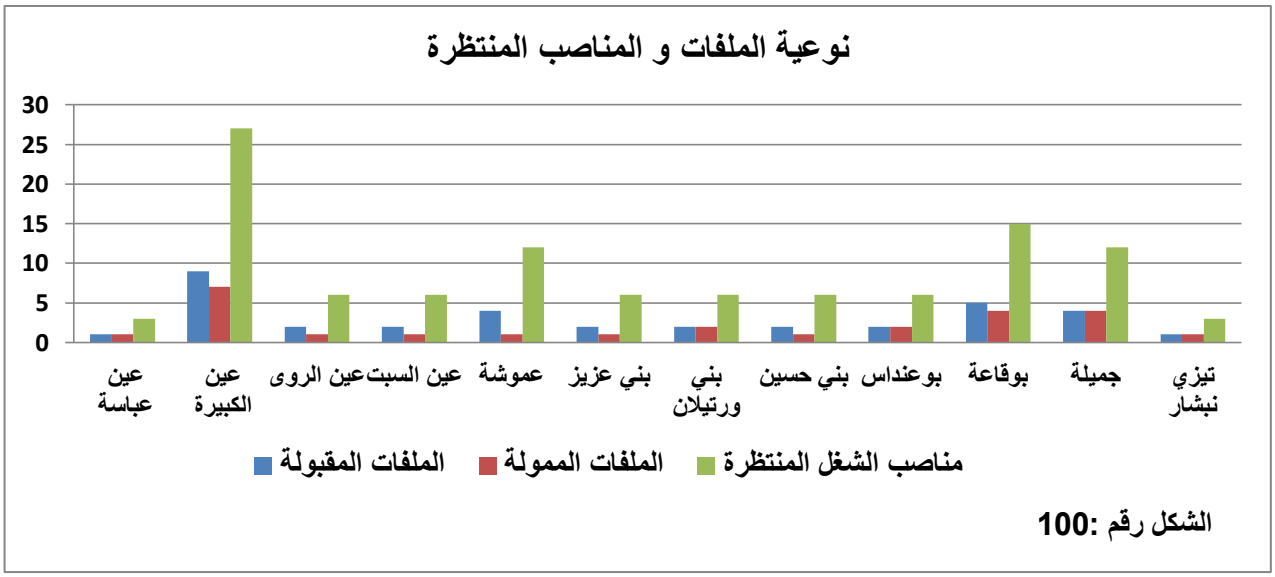
جدا في تمويل المشاريع فكانت القيمة 6899426 دج أي ما يعادل 1.5 % من مساهم الوكالة في القطاعات عبر الاقليم ، في الفترة بين 2004 – 2010 تم قبول 36 مشروعا و تم تمويل 26 منها أي بنسبة 2.9 % من المشاريع العامة الممولة ، اما مناصب الشغل المحدثة في الفترة كانت 108 بنسبة 1.2 % من المناصب العامة المحدثة في الاقليم المدروس و تعد النسبة ضعيفة بالمقارنة من عدد البلديات و نسبة البطالة التي تعرفها المنطقة .

القراءة الاولية للمعطيات و البيان تسمح لنا بملاحظة تركز نوعي في الاستثمار و المساهم للوكالة في تمويل المشاريع بالبلديات الحضرية و التي تعرف فروق و درجة نمو معتبرة بالمقارنة مع باقي البلديات ، فعين الكبيرة بأعلى قيمة استثمار 7265333 دج و بمساهمة معتبرة للوكالة 1816334 دج ثم بلدية بوقاعة ب 5966612 دج ومساهمة الوكالة وصلت الى 1367315 دج ثم تأتي بلدية جميلة و بني ورتيلان ، بوعنداس ، تيزي نبشار ، عموشة ، عين عباسة بعد هذه البلديات تأتي بلديات بني حسين عين الروى ، عين السبت و بني عزيز حيث الاستثمار محدود جدا و لا يوفر الا قدر محدود جدا من النشاط .



الشكل رقم :99

بالنسبة لمناصب الشغل بلدية عين الكبيرة ب 27 منصبا ، بوقاعة 15 ، جميلة وعموشة ب 12 منصبا لكل منهما ، مجموعة معتبرة من البلديات توفر مناصب شغل في حدود 6 مناصب عين الروى ، عين السبت ، بني عزيز ، بني ورتيلان ، بوعنداس ، في ادنى التراتب عين عباسة و تيزي نبشار ب 3 مناصب شغل فقط .



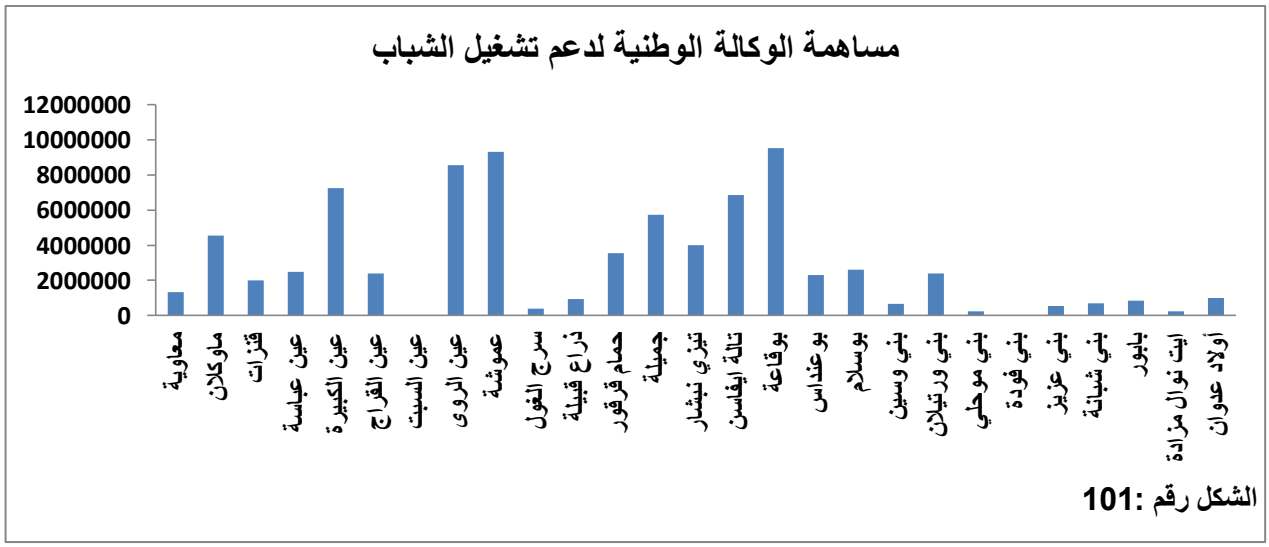
الشكل رقم :100

4 – 8 قطاع الخدمات

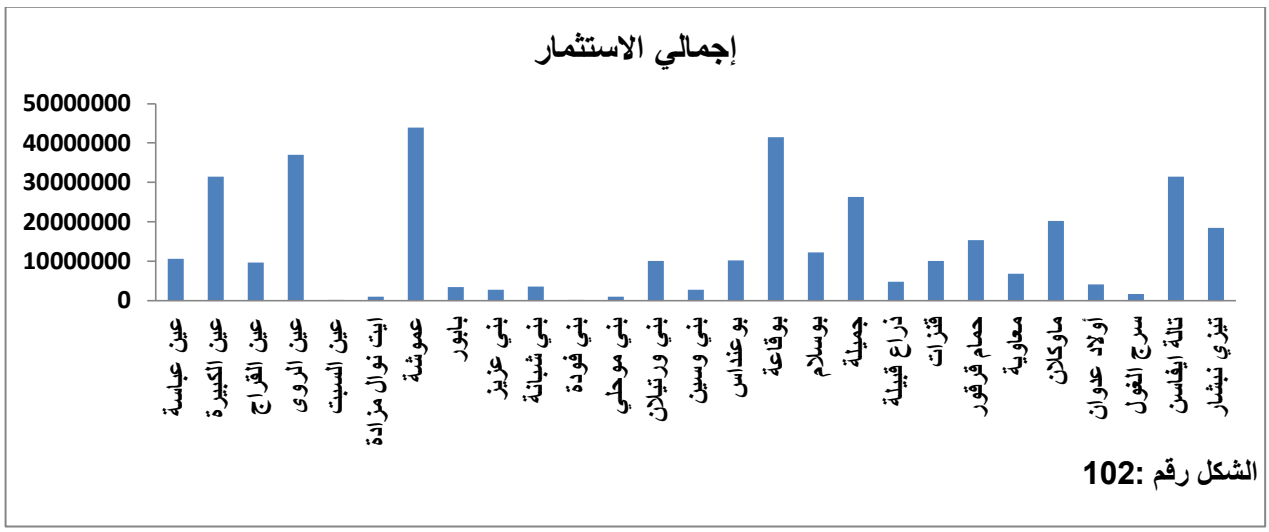
من القطاعات المهمة في الاستثمار بإقليم الدراسة حيث مثل نسبة 25.34 % من نصيب الاستثمار بإقليم الدراسة على مستوى اقليم الولاية ككل ، حيوية القطاع في جلب المستثمرين جعل منه يرتب بعد قطاع الفلاحة و الصيد و الصناعة من حيث اجمالي الاستثمار اذ وصل الى 265965199 دج ممثلا نسبة جد هامة من الاستثمار الاجمالي اذ بلغت 14.4 % كما ان مساهمة الوكالة كانت هي الاخرى معتبرة لحيوية القطاع و الذي يتطابق مع خصوصية البلديات بالإقليم و مقدرته على بعث النشاط و توفير الشغل فكان قدر الدعم و التمويل ب 80579808 دج بنسبة دعم 18.2%حيث رتبت الثانية بعد قطاع الفلاحة و الصيد .

اهمية القطاع جعلت من عملية الدراسة التقنية و الاقتصادية تسمح بقبول 507 ملف لكن الممول منها كان 179 ملفا فقط بنسبة 20.4% من الملفات الممولة بالنظر الى باقي القطاعات بالإقليم اما مناصب الشغل المنتظرة كانت 1521 منصبا بنسبة 17.8 %من المناصب المحدثة في الاقليم في الفترة ما بين 2004 – 2010 .

من البيانات الخاصة بالقطاع و التمثيل البياني نجد ان بلديات محدودة من الاقليم تستأثر بأكبر نصيب من الاستثمار و الدعم من الوكالة على غرار بوقاعة ، عموشة ، عين الروى ، عين الكبيرة و تالة ايفاسن و جميلة ، اما باقي البلديات فلاستثمار و الدعم جد متواضع الى ضعيف في البلديات الجبلية الشمالية الغربية و الشرقية من الاقليم كما هو الحال بالنسبة لبلديات عين السبت ، سرج الغول ، ذراع قبيلة ، بني موحلي ، بني فودة و بني عزيز ، بني شبانة ، بابور و ايت نوال مزادة .

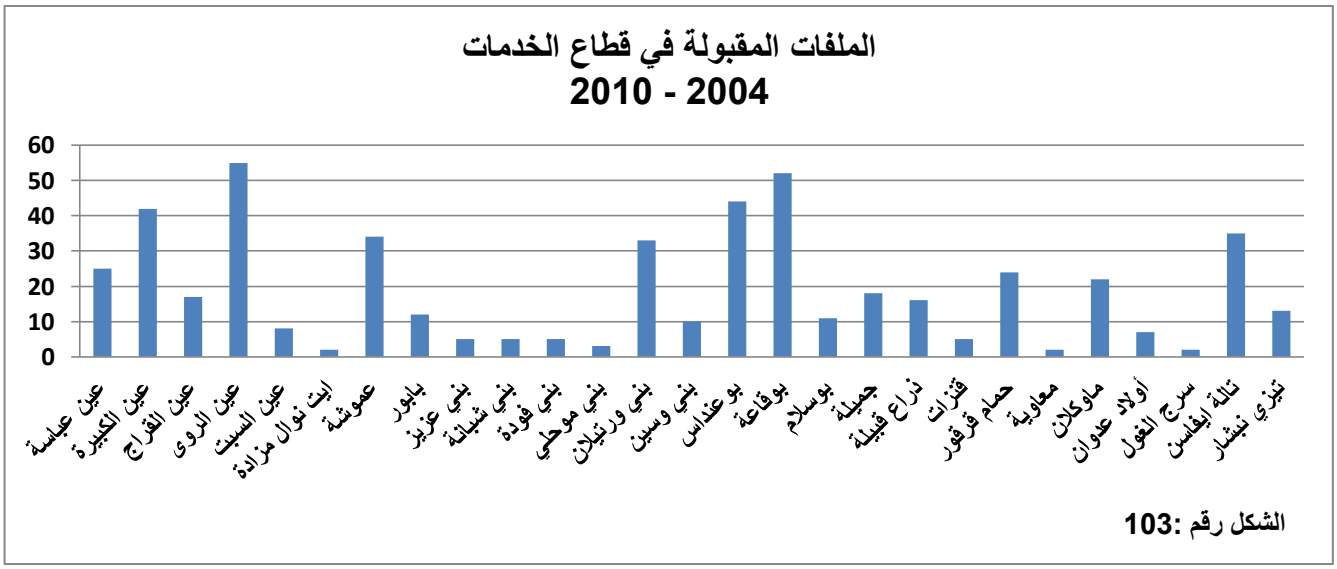


الشكل رقم :101



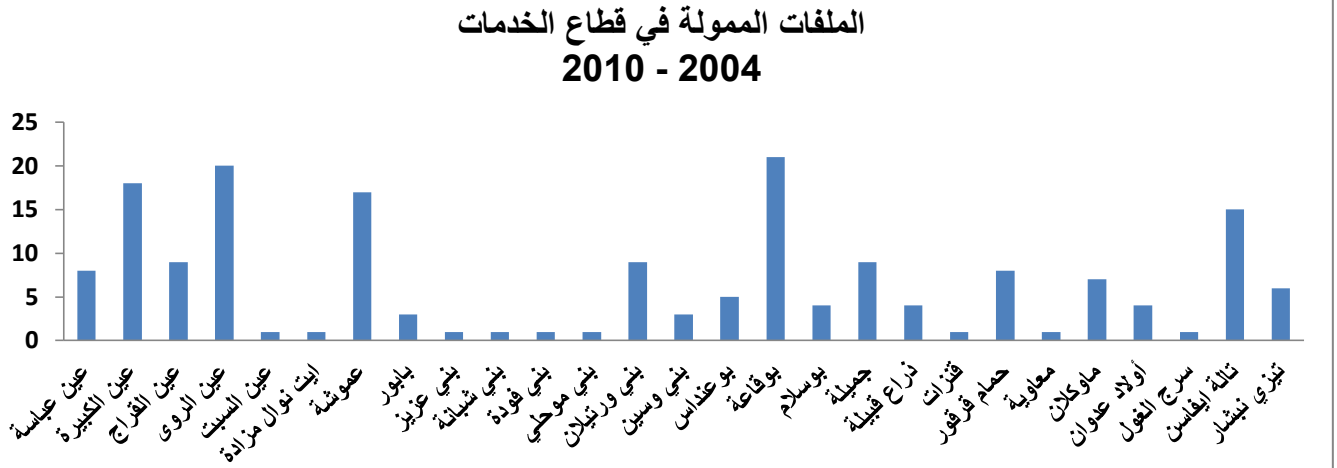
الشكل رقم :102

اجمالي الملفات المقبولة على مستوى اقليم الدراسة 507 ملفا الممول منها 179 ملفا ، تمثل نسبة 35.30 % و تعد ضعيفة وبعيدة للاستجابة لتطلعات الشباب في الاستثمار بالمنطقة خصوصا الفضاءات الجبلية ، كما ان النسبة بعيدة في احتواء معضلة البطالة بالإقليم ، الملفات المقبولة متباينة من حيث العدد على مستوى البلديات و متمايزة جغرافيا بين مختلف جهات الاقليم في هذا القطاع ، فتعد عالية في بلدية عين الروى و بوقاعة 55-52 على الترتيب عين الكبيرة 42 تالة ايفاسن 35 و عموشة 34 و بلدية بني ورتيلان 33 ملفا ، ثم ترتب البلديات التلية بعد ذلك بأهمية اقل من حيث قبول الملفات عين عباسة 25، حمام قرقور24 ، ماوكلان22 ، جميلة 18 ، ذراع قبيلة 16 بعده ترتب البلديات الجبلية عموما و تتراوح الملفات المقبولة بين 2 في سرج الغول و 17 في بلدية عين القراج ، عموما البلديات الغربية من الاقليم و الحضرية هي الاوفر قبولا للمشاريع الاستثمار بالوكالة كما يوضحه البيان .



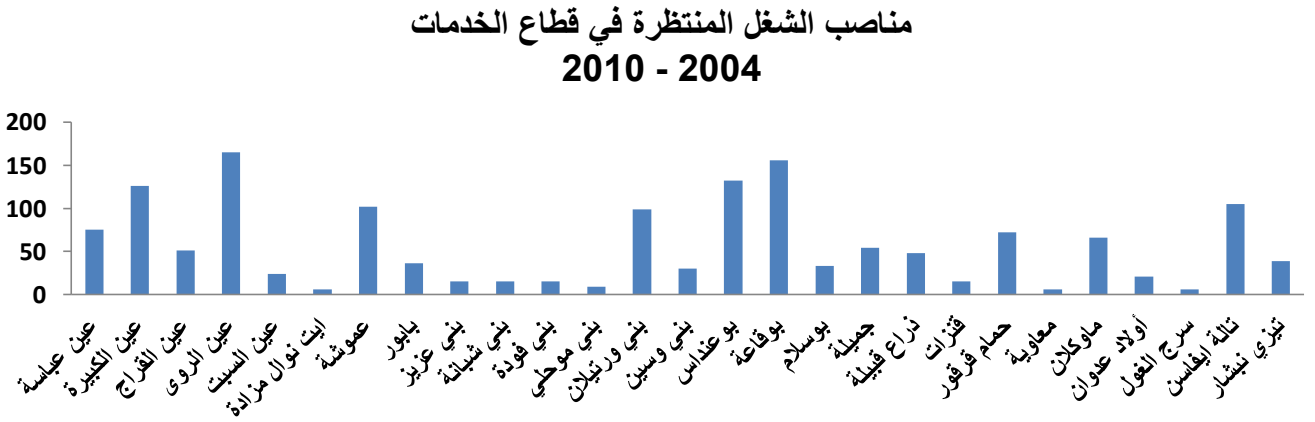
الشكل رقم :103

الملفات الممولة جد معتبرة ببلدية بوقاعة و عين الروى و عين الكبيرة ، عموشة ما بين 17 – 21 ملفا ممول ، و اقل اهمية في تالة ايفاسن ، عين القراج ، عين عباسة ، بني ورتيلان ، جميلة ، حمام قرقور ، ماوكلان ، تيزي نبشار ما بين 6 – 15 في ادنى الترتيب بلديات يتراوح القبول بها بين 1 – 5 ملفات اغلبها بلديات جبلية تقع في اقص الشمال و اخرى تلية محدودة الامكانيات مثل عين السبت ، ايت نوال مزادة ، بني شبانة ، بني فودة ، قنزات ، معاوية ....الخ



الشكل رقم :104

مناصب الشغل جد معتبرة ببلدية عين الروى التي تقع في مفترق الطرق الوطنية قطاع الخدمات بها جد جاذب للنشاط و الطلب 165 منصب شغل ثم بلدية بوقاعة الحضرية المجاورة 156 بوعنداس 132 عين الكبيرة 126 وعموشة 102 منصب شغل و تالة ايفاسن 105 ، بني ورتيلان 99 ، و بدرجة اقل من حيث توفير فرص العمل ب عين عباسة ، جميلة ، ذراع قبيلة حمام قرقور ، ماوكلان ، عين القراج و تيزي نبشار حيث تتراوح المناصب بين 39 – 72 اما البلديات الباقية فلا توفر الا عددا محدودا من المناصب لتقلص الاستثمار و الدعم من الوكالة ما بين 6 و 33 منصبا .

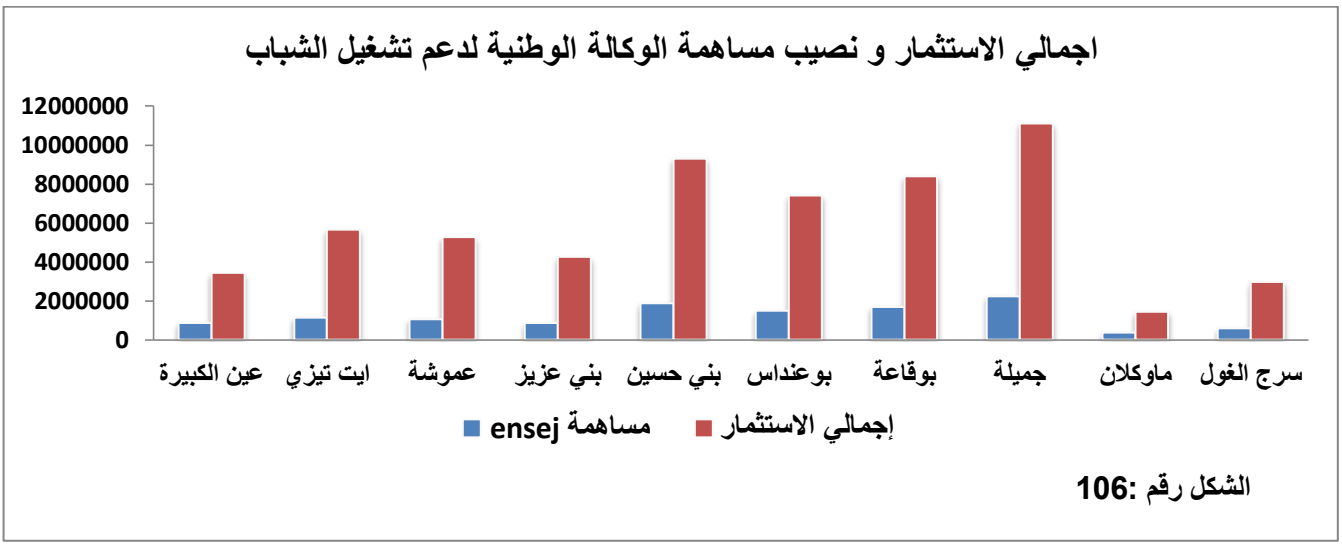


الشكل رقم :105

4 – 9 نقل البضائع

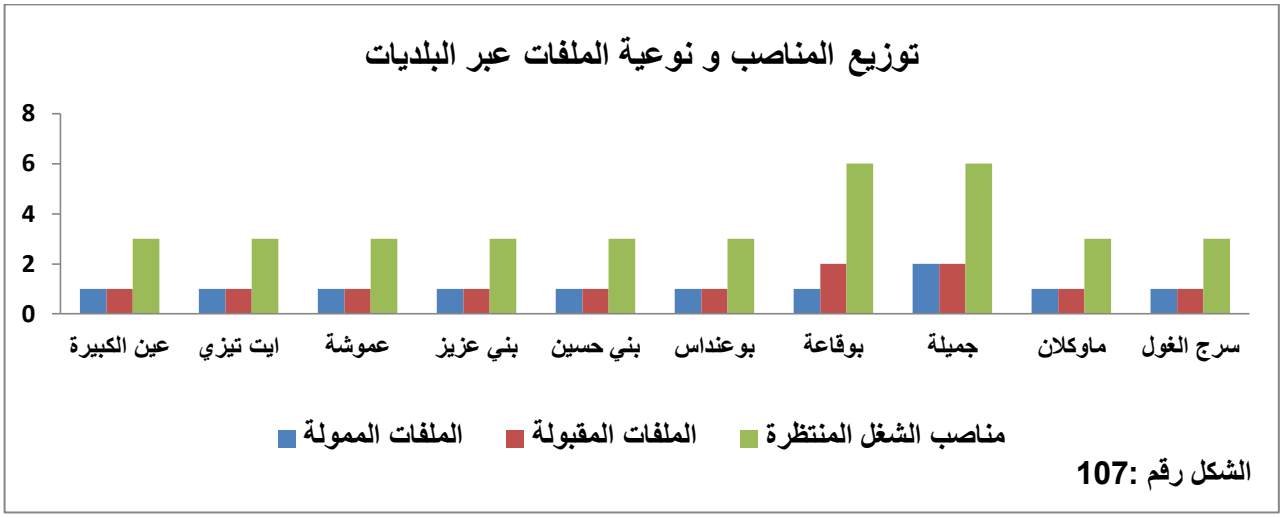
استفاد القطاع من تمويل اجمالي قدر ب 59163801 دج وهو بذلك يمثل 3.2 % من اجمالي الاستثمار بالإقليم ، كما ساهمت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل المشاريع بقيمة 12077735 دج مشكلا نسبة 2.7 % ، الملفات المقبولة 12 ملفا الممولة 11 اما مناصب الشغل بلغت 36 منصبا ، عشرة بلديات فقط استفادت من مشاريع النقل للبضائع بعد الدراسة التقنية الاقتصادية ابرزها من حيث الحيازة المالية جميلة ، بني حسين و بوقاعة و بوعنداس مع تقارب في القيم المالية من حيث مساهمة الوكالة في دعم المشاريع ، ثم تأتي بلدية ايت تيزي و عين الكبيرة و عموشة و بني عزيز في الترتيب بعد المجموعة الاولى ، اما البلديات الاقل استثمارا في هذا القطاع سرج الغول و ماوكلان .

انخفاض الاستثمار و مناصب الشغل كان من باب ان قطاع النقل للبضائع يساهم فيه القطاع الخاص بكثافة فكان تجنيب المنافسة له ، ودعم فقط البلديات التي تعرف العجز او نقص في المشاريع بالخصوص في البلديات الجبلية او الحضرية التي تعرف طلبا متزايدا على النقل نتيجة الحراك الاقتصادي بها ، رغم قيم الاستثمار يبقى القطاع يوفر ايدي عاملة محدودة لا تؤهل تخفيض البطالة و فك العزلة الاقتصادية في الجهات الجبلية التي تكون غير مقصودة من المستثمرين .



الشكل رقم :106

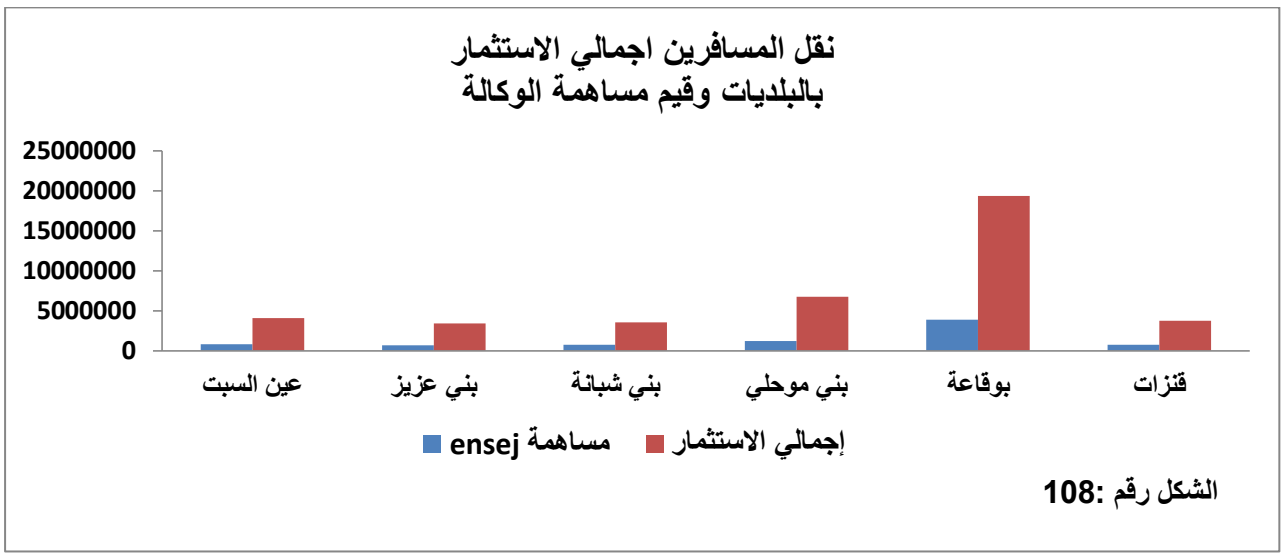
يلاحظ من البيانات الاحصائية و البيان تساوي في الملفات المقبولة بين بلدية جميلة و بوقاعة لكن بأهمية اقل في هذه الاخيرة من حيث الملفات الممولة ، كما انها توفر مناصب شغل متساوية ، اما باقي البلديات رغم الفروق الطفيفة تعرف تساوي من حيث الملفات المقبولة و الممولة الى جانب مناصب الشغل المنتظرة بها .
الاستثمار بالقطاع على مستوى هذه البلديات لا يراعي البعد الجغرافي و لا الاقتصادي بين البلديات ففي نفس التراتب و المستوى نجد بلدية عين الكبيرة مثلا في مستوى ايت تيزي او سرج الغول الجبليتين و اللتان تعرفان قدرات محدودة و فقر اقتصادي .



الشكل رقم :107

4 – 10 نقل المسافرين

يعد من القطاعات الثانوية بالنسبة لاستثمار الفاعلين بالخصوص الوكالة و البنوك فلم تستثمر الوكالة بالولاية الا في 35 مشروعا تم قبوله و الممول منها فعلا21 اما بالإقليم 10 ملفات مقبولة و ممولة ، تم استثمار 40891469 دج ما يمثل 2.2 % من الاستثمار العام بإقليم الدراسة ، اما مساهمة الوكالة فكانت ب 8008695 دج بنسبة مساهمة 1.8 % و البيان ادناه يوضح ذلك .

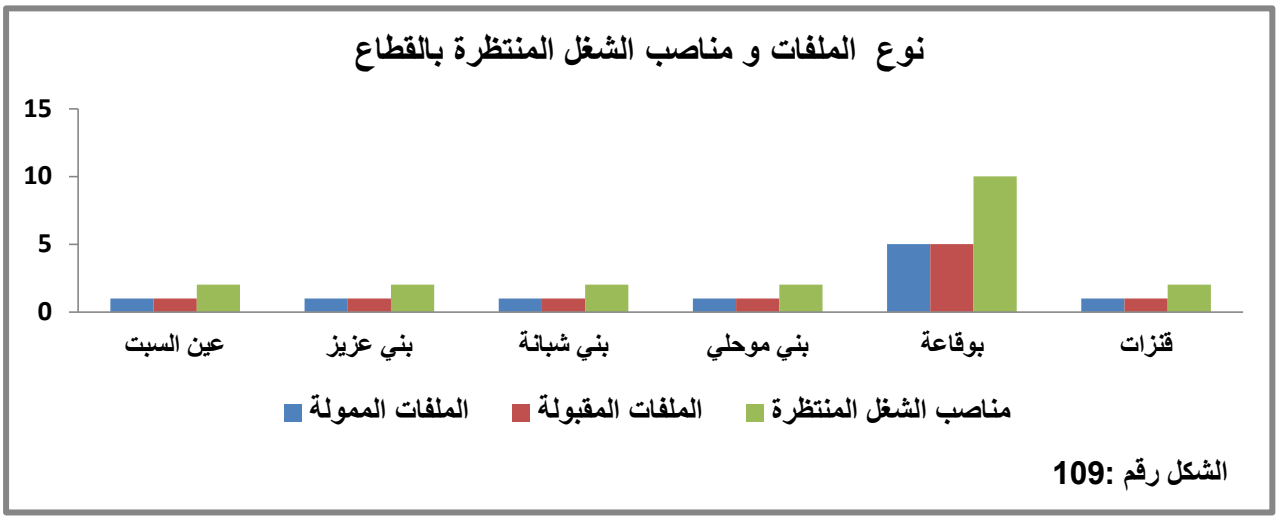


الشكل رقم :108

البلديات المستفيدة من الاستثمار بالقطاع محدودة جدا تسيطر بلدية بوقاعة على اكبر قيمة من حيث الاستثمار ودعم الوكالة والباقي قنزات ، بني موحلي ، بني شبانة في القسم الغربي من الاقليم و هي من البلديات الجبلية تدعيمها كان بغرض فك العزلة و تمكين الحراك للسكان من اجل اشباع حاجياتهم ، كذلك بالنسبة ل بني عزيز و عين السبت في القسم الغربي .

تسيطر كذلك بلدية بوقاعة على اكبر عدد من المشاريع المقبولة و الممولة على الترتيب 5 و ساهمت في تشغيل 10 مناصب شغل ، اما باقي البلديات فالمساهمة ضعيفة جدا .

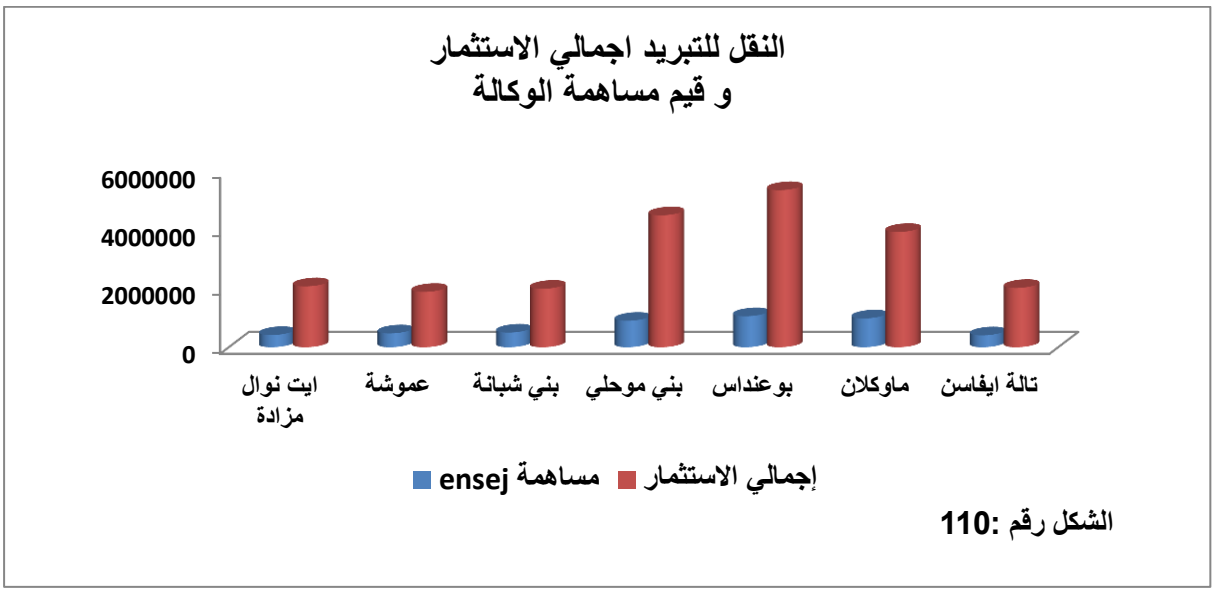
- عموما القطاع مجال هام لاستثمار الخواص حيث تمت تغطية الخطوط الحيوية و توفير النقل للسكان ، لكن تبقى بعض الخطوط التي لم تستهوي الخواص و تعمل على جعل الجهات في عزلة ، رغم العدد الهائل من الملفات المودعة بأغلب بلديات الولاية لم يتم قبول سوى 10 في الوقت الذي تعاني المناطق المبعثرة و الجبلية النائية من صعوبة التنقل يوميا .



الشكل رقم :109

4 – 11 النقل للتبريد

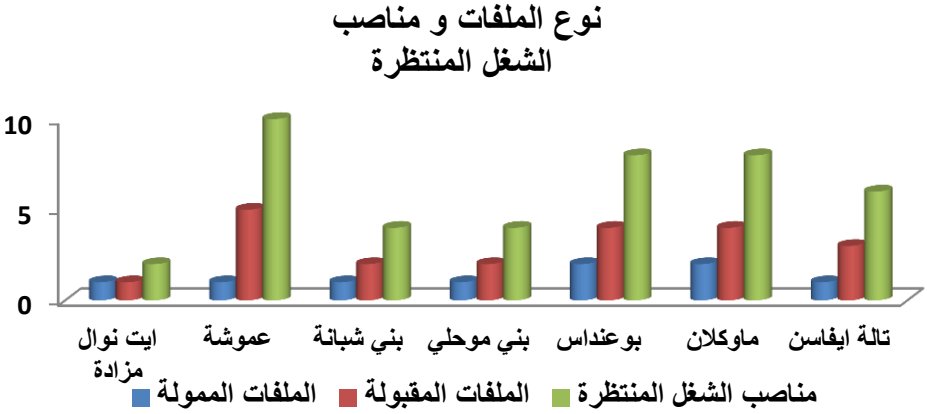
يعد من مجالات الاستثمار المفضلة بالنسبة للشباب في العديد من جهات الولاية ، اقليم الدراسة بلغ به اجمالي الاستثمار بالنسبة لهذا القطاع 21742910 دج ما يوازي 1.1 % من الاستثمار العام و ساهمت الوكالة ب 4723541 دج ما يقابل 1.06 % ، بوعنداس و بني موحلي و ماوكلان من البلديات المحظوظة التي نالت من دعم و قبول الوكالة و البنوك ، ثم ترتب تالة ايفاسن ، بني شبانة ، ايت نوال مزادة ثم بلدية عموشة الوحيدة من الجهة الغربية و البيان الموالي يوضح ذلك .



الشكل رقم :110

من حيث الملفات المقبولة و الممولة و مناصب الشغل تنفرد بلدية عموشة بأكبر عدد من المناصب والملفات المقبولة كما تتقارب بلدية ماوكلان و بوعنداس و بأهمية اقل بلدية تالة ايفاسن ، ثم بني موحلي و بني شبانة ،

اما بلدية ايت نوال مزادة باقل اهمية من حيث المناصب و التمويل للمشاريع ، والجدير بالذكر ان اغلب الشاحنات و الماكنات الخاصة بالتبريد تشتغل في اقاليم خارج الولاية او بالولاية لأهمية النشاط الاقتصادي بها



الشكل رقم :111

الخلاصة

تمكنت الوكالة الوطنية دعم و تشغيل الشباب من خلق ديناميكية و حيوية من خلال تقليص حدة البطالة و الارتقاء بالإقليم من خلال انشاء نشاطات جديدة و متنوعة لم تعهدها العديد من التجمعات ، كما سمحت بتعزيز مداخيل الاسر الريفية و تمكين المرأة الريفية من المساهمة في التنمية و التدبير العائلي مما يمكن تحسين اطار الحياة وتوفير الخدمة للساكنة محليا اي تقليص الحراك .

من الخريطة التقنية الاقتصادية نجد ان النشاطات الفلاحية تحتل الريادة من خلال الطلب و التمويل البنكي و مساهمة الوكالة في المرافقة مما حافظ على طابع و خصوصية الاقليم و ريفيته بالدرجة الاولى الى جانب تعزيز انشطة بديلة ذات ابعاد عملية من وجهة التنمية المحلية المندمجة و المستدامة مما جعل القطاع يمثل اجمالي استثمار 717663826 اي ما يمثل 28.8 % مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وصلت الى 36 % وتم قبول ما نسبته 38.3 % من المشاريع و النشاطات من المرتقب ان تحقق 2757 منصب شغل ، وهو ما يوافق استراتيجية الوكالة في مجال المرافقة و تخطيطها للخريطة الاقتصادية بالإقليم ، كم توجد انشطة اخرى مكملة و حيوية على غرار الصناعات الحرفية من حيث ضخ ما قيمته 152868982 دج لتشغيل 2168 شاب بالإقليم ، اضافة الى نشاط الصناعة و الذي لا يقل اهمية عن سابقيه بمجموع استثمار 267683072 دج ليساهم هو الاخر في خلق 1055 منصب شغل ، قطاع الخدمات ب 265965199 دج و 1521 منصب شغل ، فمنم الوجهة التخطيطية القطاعات و الطموحات المرتقبة منها جد هامة ممكنة لمرامي اجتماعية و اقتصادية بيئية يبقى توزيعها المجالي هو محك التنمية في النتائج المحققة مكانيا ، فهذا الجهاز استأثرت منه و بالدرجة الاولى البلديات الحضرية من حيث الاستفادة من خدماته .

ثانيا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

1- التعريف بالوكالة

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15000نشاط في مختلف القطاعات إلا انه لم يعرف – في صيغته السابقة - النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع و متابعة إنجازها [1]

و قد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر" و بناءا على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، لتطوير وتقديم الدعم للمؤسسات المصغرة و الصغيرة قصد خلق مناصب شغل لمواجهة البطالة انشات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بنص مرسوم تنفيذي رقم 04- 14 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 22 يناير 2004 ،يعتبر القرض المصغر جزءا لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة لمقاومة البطالة والتهميش والإقصاء الاجتماعي، ويمس شريحة لا بأس بها من السكان تأثرت من برنامج التسوية الهيكلية **(P.A.S)** الناتج عن نظام العولمة، ودخول بلادنا في اقتصاد السوق ، ويمثل أداة فعالة للمعالجة الاجتماعية للإقصاء الاقتصادي، وبروز نشاطات اقتصادية صغيرة (تشغيل ذاتي، عمل بالمنزل، نشاطات حرفية وخدماتية...الخ)[2]

تتمتع بشخصية معنوية و استقلال مالي تتمثل مواردها في :

- تحصيصات الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر .
- حصائل الودائع المالية المحتملة و الهبات و الوصايا و الاعانات .
- المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية و الدولية بعد ترخيص من السلطات المعنية كل الحصائل المختلفة المرتبطة بأنشطتها .

اما نفقات الوكالة فتتمثل في الاتي :

- نفقات التثبيت
- نفقات التسيير و الصيانة
- النفقات الضرورية المرتبطة بهدفها و انجاز مهامها .

2 - الاهداف العامة :

- محاربة البطالة و الهشاشة في المناطق الحضرية و الريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي و المنزلي اضافة الى الصناعات التقليدية و الحرف خاصة لدى فئة النسوة .
- استقرار سكان الارياف في مناطقهم الاصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية ، ثقافية منتجة للسلع و الخدمات المدرة للمداخيل .
- تنمية روح المقاولة عوضا عن الاتكالية و التقاعس التي تساعد الافراد في اندماجهم الاجتماعي و تحقيق غاياتهم .
- تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر اداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر و الهشاشة و تتمثل مهامها الاساسية في :

1- تسيير الجهاز القرض المصغر وفق التشريع و القانون المعمول بهما.

[1] - الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر www.angem.Dz 10-06-2011

[2] - خطة عمل جديدة بشأن الجزائر للتركيز على محاربة الفقر ومساندة برامج الإصلاحات.www.worldbank.org/dz

2 - دعم ، نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في اطار انجاز انشطتهم ،
3 - ابلاغ المستفيدين ، ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز ، بمختلف المساعدات التي يحظون بها ،
4- ضمان متابعة الانشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ،
5 - مساعدة المستفيدين، عند الحاجة، لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

3- سقف القروض و شروط التأهيل للقرض المصغر

يقع القرض المصغر بين حد أدنى لكلفة المشروع و الذي يقدر ب: 30000 د.ج وحد أقصى يقدر بـ 400000 د.ج وهو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 60 شهرا ، تعتبره السلطات العامة برنامجا يهدف إلى ترقية وتنمية الشغل وهو موجه بالخصوص نحو الفئات التي تعاني من البطالة وتلك التي ليست مؤهلة للاستفادة من جهاز المؤسسة المصغرة ، وهذا بقصد تغطية احتياجات كل الفئات التي تتوفر على قدرات في خلق نشاط على حسابها الخاص[1]

القرض المصغر سلفة ملزمة التسديد موجهة للمشاريع التي تبلغ كلفتها:
- 30000 لأجل شراء مواد اولية قصد استحداث نشاط ما و يستهدف الماكثات بالبيت .
- سلفة تتراوح كلفتها ما بين : 50000 و 400000 دج لأجل شراء او اقتناء عتاد صغير و مواد اولية للانطلاق في العمل (يتم تسديده من سنة الى خمس سنوات).

يرمي القرض المصغر الى الادماج الاقتصادي و الاجتماعي للمواطنين المستهدفين (بدون دخل ، ذوي مدا دخل غير مستقرة و غير منتظمة) تمكنهم من انشاء انشطة منتجة للسلع و الخدمات .

شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر :
- البلوغ من العمر 18 سنة فما فوق.
- عدم امتلاك دخل او مداخيل غير ثابتة و غير منتظمة
- اثبات مقر الاقامة
- امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية او وثيقة معادلة معترف بها او التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه ،
- عدم الاستفادة من مساعدة اخرى لإنشاء نشاطه[2] ،
- القدرة على الدفع حسب صيغة التمويل ، المساهمة الشخصية التالية :
- 3 – 5 % من الكلفة الاجمالية للنشاط ، حسب الحالات لأجل شراء عتاد صغير ،
- 10% من الكلفة الاجمالية للنشاط الذي يتعدى 30000 دج لأجل شراء مواد اولية ،
- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر في حالة طلب المقاول لقرض بنكي ،
- الالتزام بتسديد القرض و نسبة الفوائد للبنك حسب جدول زمني محدد،
- الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب جدول زمني محدد،

المساعدات و الامتيازات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر :
- تضمن الوكالة الدعم للمقاولين ، النصح ، المساعدة التقنية و المرافقة اثناء تنفيذ نشاطاتهم ،

---

[1]- **agence de développement social – micro –crédit-textes d'application –août 1999(p-01)**

[2]- **من منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ص :4-5**

- يمنح القرض البنكي بنسبة فائدة منخفضة تقع على عاتق المستفيد (10- 20 % من نسبة الفائدة المحددة من طرف البنك و المؤسسات المالية) تتحمل الخزينة العمومية فارق نسبة الفائدة التجارية
- منح سلفة بدون فائدة بنسبة 25 % من الكلفة الاجمالية للمشروع اذا كانت هذه الاخيرة تتراوح ما بين 100000- 400000 دج .

قد ترتفع هذه النسبة الى 27 % من الكلفة الاجمالية للمشروع اذا :

* كان المستفيد حاملا لشهادة او وثيقة معادلة معترف بها .
* اذا انجز النشاط في منطقة خاصة ، في الجنوب او الهضاب العليا .

- لشراء المواد الاولية تمنح الوكالة سلفة تقدر ب : 90 % من الكلفة الاجمالية للمشروع و التي لا يمكن ان تفوق 30000 دج [1].

4- إجراءات التمويل :

4 – 1 التمويل الثنائي: بنك ومقترض

هذا التمويل يتعلق بالمشاريع التي تتراوح كلفتها الإجمالية بين :50.000دج و 100.000 دج وتمويل هذا المشروع مجزأ بين المقترض و البنك المساهمة الشخصية تكون 05% عل أقل والقرض البنكي يكون 95% على الأكثر ويرتفع هذا المستوى إلى 97 % إذا كان المستفيد في منطقة خاصة أو على مستوى الجنوب أو الهضاب العليا والمساهمة الشخصية في هذه الحالة تكون 03% على الأقل .

4 – 2 التمويل الثنائي: المقترض و الوكالة

قرض بدون فائدة بعنوان شراء مواد أولية هذا القرض يمنح للمشاريع الصغيرة التحويلية حسب دراسة تقنو اقتصادية مبسطة وبيان المساهمة الشخصية 10% من الكلفة الاجتماعية للمشروع على لأقل .

قرض بدون فائدة لشراء مواد أولية والممنوحة بنسبة 90% على الأكثر من الكلفة الإجمالية والتي لا يمكن أن تفوق 3.000 دج المقترض يجب أن يسجل لدى عرفه الصناعة التقليدية .

4 – 3 التمويل الثلاثي: البنك ، المقترض ، الوكالة

هذا التمويل يتعلق بالمشاريع التي تفوق كلفتها 100.000 دج وتقل أو تساوي 400.000 دج وتهيكل بالطريقة التالية :

- مساهمة شخصية 5% على الأقل .
- قرض بدون فائدة 25 % على الأكثر .
- قرض بنكي متوسط المدى 70% على الأكثر .

في حالة ما إذا أنجز المشروع في منطقة خاصة الجنوب والهضاب العليا او إذا كان المستفيد حاملا شهادة أو وثيقة معادلة ، يكون التمويل على النحو التالي مساهمة شخصية 3% الأقل .

- قرض بدون فائدة 27 %.

[1]- المادة 11-12 من المرسوم التنفيذي رقم 4-15 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 يناير 2004

و في ما يلي جدول مختصر لصيغ التمويل :

الجدول رقم : 74 صيغ التمويل المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية للقرض المصغر

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة %
من50000 – 100000 دج	حامل لشهادة او وثيقة معترف بها -الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة	% 3	% 97	-	10% (مناطق خاصة)
	الاصناف الاخرى	% 5	% 95	-	20%(بقية المناطق)
من 10000 – 400000 دج	حامل لشهادة او وثيقة معترف بها -الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة	%3	% 70	% 27	10(مناطق خاصة)
	الاصناف الاخرى	% 5	% 70	%25	20 (بقية المناطق)
30000 دج	الاصناف الاخرى (شراء المواد الاولية)	% 10	-	% 90	-

Source : www.angem .dz.

تجدر الإشارة إلى أنه أدخلت تعديلات على صيغ التمويل في إطار جهاز القرض المصغر نذكر أهمها[1]:

1- رفع سقف التمويلات من ثلاثون ألف دج إلى مائة ألف دج ، على شكل سلفة بدون فوائد بعنوان شراء المواد الأولية .

2- رفع سقف التمويلات من أربعة مائة ألف دج إلى مليون دج لاقتناء الأدوات البسيطة والتجهيزات والمواد الأولية للانطلاق في النشاط .

3- إلغاء المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر بالنسبة لنمط تمويل شراء مواد أولية

4- تخفيض المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر إلى 1 % بالنسبة لنمط التمويل الثلاثي

5- رفع نسبة تخفيض الفوائد التجارية التي تطبقها البنوك على القرض البنكي إلى نسبة 95 % في المناطق الخاصة والجنوب والهضاب العليا .

6- رفع السلفة بدون فوائد الموجهة إلى تكملة القرض البنكي في حالة اقتناء الأدوات البسيطة والمواد الأولية إلى 29 % من تكلفة النشاط .

وعليه يمكن أن نقدم جدول مختصر لأنماط التمويل حسب آخر التعديلات كما يلي:

الجدول رقم : 75 أنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر حسب آخر التعديلات

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة%	نسبة الفائدة%
100000 دج	-جميع الأصناف لشراء مواد أولية	0	–	100	5
1000000 دج	- الأصناف الأخرى الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة	1 1	70 70	29 29	20 05 مناطق خاصة

ملاحظة: نسبة الفائدة التي تقع على عاتق المستفيد 05 % أو 20 % من النسبة المعمول بها في البنك

Source : www.angem.dZ

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، سنة 2011

من خلال الجدول السابق يمكن توضيح أهم الفوائد والمساعدات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر والمتمثلة في:

يمنح القرض البنكي بنسبة فائدة مخفضة تقع على عاتق المستفيد (من 5 % إلى 20 % من نسبة الفائدة المحددة من طرف البنك وذلك حسب الحالات)، فيما تتحمل الخزينة العمومية فارق نسبة الفائدة التجارية

- يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29 % من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي.
- تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية مقدرة ب100 % من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق مائة ألف دينار جزائري.
- يمنح تأجيل لمدة ثلاث(03) سنوات لتسديد القرض البنكي الأصلي، وتأجيل لمدة سنة واحدة لدفع الفوائد.
- الاستفادة من التكوينات في مجال تسيير المؤسسة والمشاركة في الصالونات والمعارض التي تنظمها الوكالة .
- الاستفادة من التخفيضات الجبائية[1].

5- الفاعلون في جهاز القرض المصغر:

يرتبط جهاز القرض المصغر بفاعلين يحدد القانون أدوارهم و يوثق ترابطهم في انجاح عمليات الاستثمار لخلق مناصب شغل دائمة تمكن المستفيدين من تحسين دخولهم و الوصاية من مواجهة الهشاشة الاجتماعية الاقتصادية و حفظ وصون المال العام ويتمثل الفاعلون في[2] :

5- 1 المستفيد : كل شخص طبيعي تتوفر فيه الشروط السالفة الذكر تمكنه من الاستفادة بعد التأهيل و إتمام الإجراءات الضرورية و يعد الفاعل الجوهري و حجر الزاوية في عملية التنمية .

5 -2 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

يديرها مدير عام يعين بمرسوم تنفيذي بناءا على اقتراح من الوزير المكلف بالتشغيل وتتمثل مهامه اساسا في

- يمثل الوكالة إزاء الغير، ويمكنه أن يوقع كل العقود الملزمة للوكالة.
- يسهر على انجاز الأهداف المسندة للوكالة وينفذ مداولات مجلس التوجيه وتولي متابعتها وتنفيذها
- يعد ميزانية الوكالة وبرنامج نشاطها ويقترحها على مجلس التوجيه .
- تقديم في نهاية كل سنة مالية تقرير عن نشاطات للوزير المكلف بالتشغيل بعد موافقة مجلس التوجيه.
- يعد مشروع النظام الداخلي للوكالة ويعرضه على مجلس التوجيه يوافق عليه.
- يضمن سير المصالح ويمارس السلطة السليمة على جميع موظفي الوكالة.
- يبرم كل صفقة وعقد واتفاقية واتفاق في إطار التنظيم المعمول به .
- ويأمر يصرف نفقات الوكالة، ويشمل الوكالة أمام العدالة في كل أعمال الحياة المدينة.[2]

5 – 3 لجنة المراقبة:

تتكون من ثلاث أعضاء يعينهم مجلس التوجيه ويعين من بينهم رئيسا للجنة تكفل هذه الأخير بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قراراتها لحساب مجلس التوجيه وتقديم للمدير العام كل الملاحظات أو التوصيات المفيدة على

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 40 ، سنة 2011 (قانون المالية التكميلي لسنة 2011)

[2] - مغني ناصر. القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر . ورقة بحثية مقدمة باليوم الدراسي بجامعة المسيلة 2011 . ص : 6

[1]- المادة: 20-21 من الجريدة الرسمية عدد06 الصادرة بتاريخ 25-01-2004، المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22-01-2004 والمتعلق بجهاز القرض المصغر، ص11.

أحسن الطرق لتنفيذالبرامج و المشاريع التي شرعت فيها الوكالة و تدلي اللجنة رأيها في التقارير الدورية عن المتابعة و التنفيذ والتقييم التي يعدها المدير العام ، وتقدم لمجلس التوجيه ملاحظاتها وتوصياتها عن البيانات التقديرية لإيرادات الوكالة ونفقاتها وبرنامج نشاطها وكذا التقرير السنوي عن تسيير المدير العام .
كما تقوم اللجنة بكل مراقبة أو تدقيق للحسابات عن استعمال أموال الوكالة وتشرف عليها.

5 – 4 مجلس التوجيه و يتكون من:

- ممثلي الوزارات التالية (التشغيل، الداخلية والجماعات المحلية، المالية، والأسرة وقضايا المرأة)
- ممثلي الهيئات الآتية (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وكالة التنمية الاجتماعية، صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، جمعية البنوك والمؤسسات المالية، الغرفة الوطنية للفلاحة، الغرفة الجزائرية للصيد البحري، و تربية المائيات، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرفية).
- وثلاث ممثلين عن الجمعيات الوطنية التي يماثل هدفها هدف الوكالة و يتولى المدير العام للوكالة أمانة مجلس التوجيه.
- يتم تعين أعضاء مجلس التوجيه بقرار من الوزير المكلف بالتشغيل لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، وينتخب رئيس من بين أعضائه ، وكذا نائبه لمدة سنة واحدة .
- يجتمع مجلس التوجيه كل ثلاثة أشهر على أقل في دورة عادية بناء على استدعاء من رئيس أو اقتراح من ثلثي ⅔أعضائها وبطلب من الوزير المكلف بالتشغيل إذا اقتضت الظروف ذلك .
- تتخذ قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة لأصوات الأعضاء الحاضرين ويسير عن طريق المداولات التي بترتب عليها إعداد محاضر توقع من طرف الرئيس وترسل للوزير الملف بالتشغيل قصد المصادقة عليها ، ومن أهم الأمور التي يداول عليها هذا المجلس ويصادق عليها وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها هي :
- برنامج نشاط الوكالة نفقات سير الوكالة وتجهيزها ، وتنظيم الوكالة ونظامها الداخليان ، المخطط السنوي لتمويل أنشطة الوكالة القواعد العامة لاستعمال الوسائل المالية الموجودة ، وإنشاء فورع محلية للوكالة ، قبول الهبات والوصايا والإعانات ، واقتناء البنايات وإستئجارها ونقل ملكية الحقوق المنقولة أو العقارية وتبادلها ، والمسائل المرتبطة بشروط توظيف مستخدمي الوكالة وتكوينهم ، الحصائل وحسابات النتائج ، تعيين ومحافظ الحسابات[1] .

– المؤسسات المالية :

- القرض الشعبي الجزائري CPA.
- بنك التنمية المحلية BDL.
- البنك الخارجي الجزائري BEA
- البنك الوطني الجزائري BNA
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

5- 5 صندوق الضمان للقرض المصغر F.G.M.M.C

5 -6 - الحركة الجمعوية

---

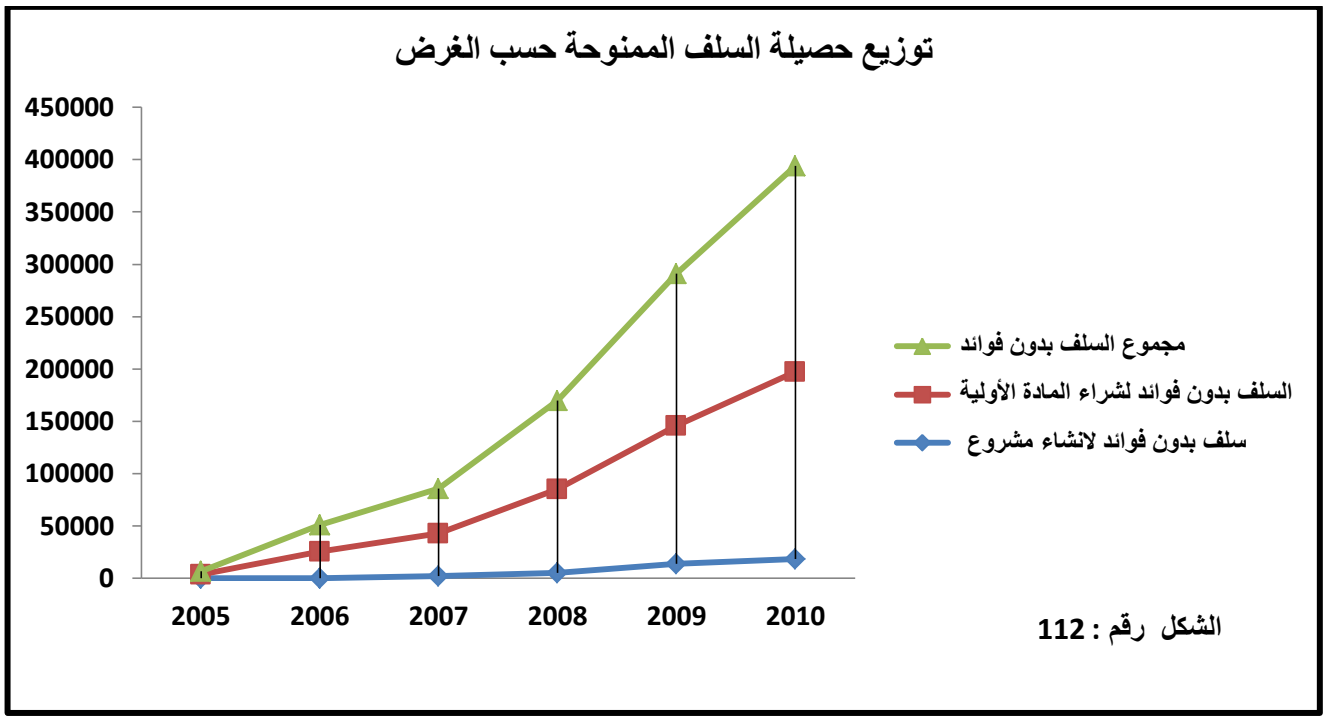
[2]- مغني ناصر. مرجع سبق ذكره . ص : 7 و 8

5 -7 - لجان التأهيل الولائية

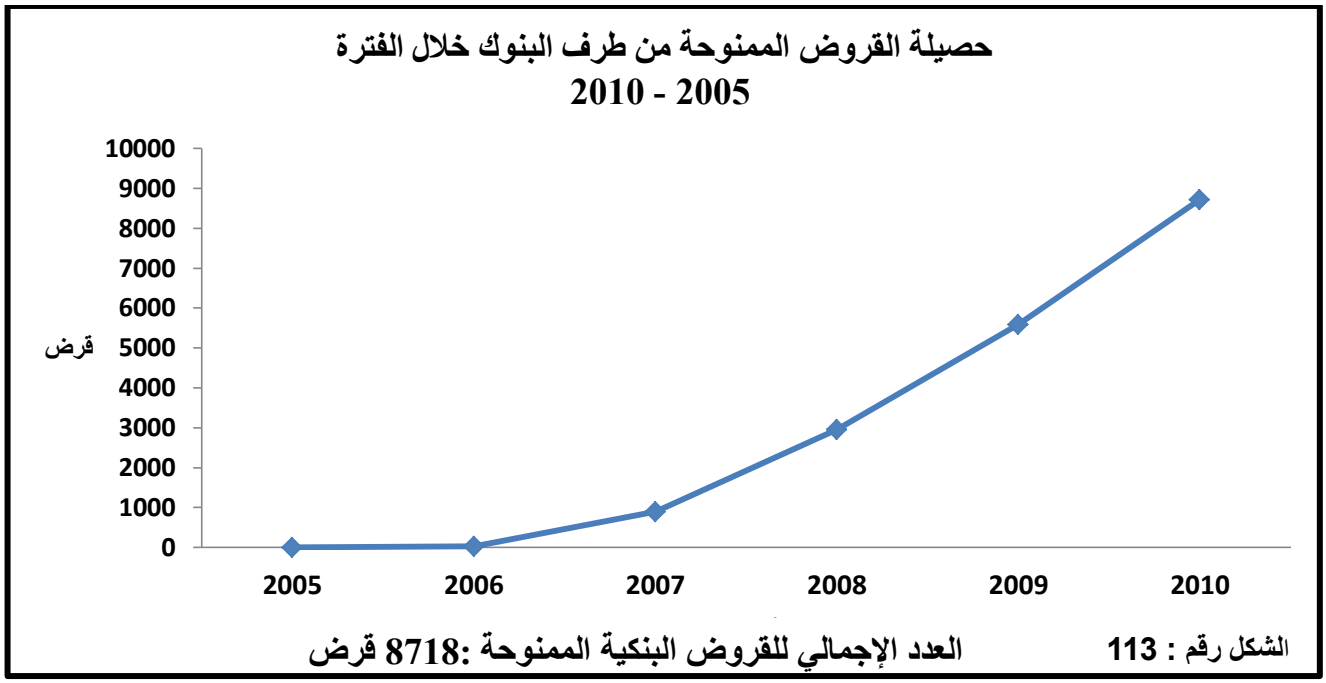
الجدول رقم : 76 تقييم نشاط الوكالة 2005 – 2010

حسب قطاعات النشاط			حسب جنس المستفيد		
البيان / القطاعات	عدد السلف	النسبة المئوية		عدد السلف	النسب المئوية
الصناعات التقليدية	55865	% 29	النساء	118236	% 60
الصناعة	49155	% 25	الرجال	78824	% 40
الخدمات	41932	% 21			
الفلاحة	37894	% 19			
البناء والأشغال العمومية	12214	% 06			
المجموع	197060	% 100		197060	% 100

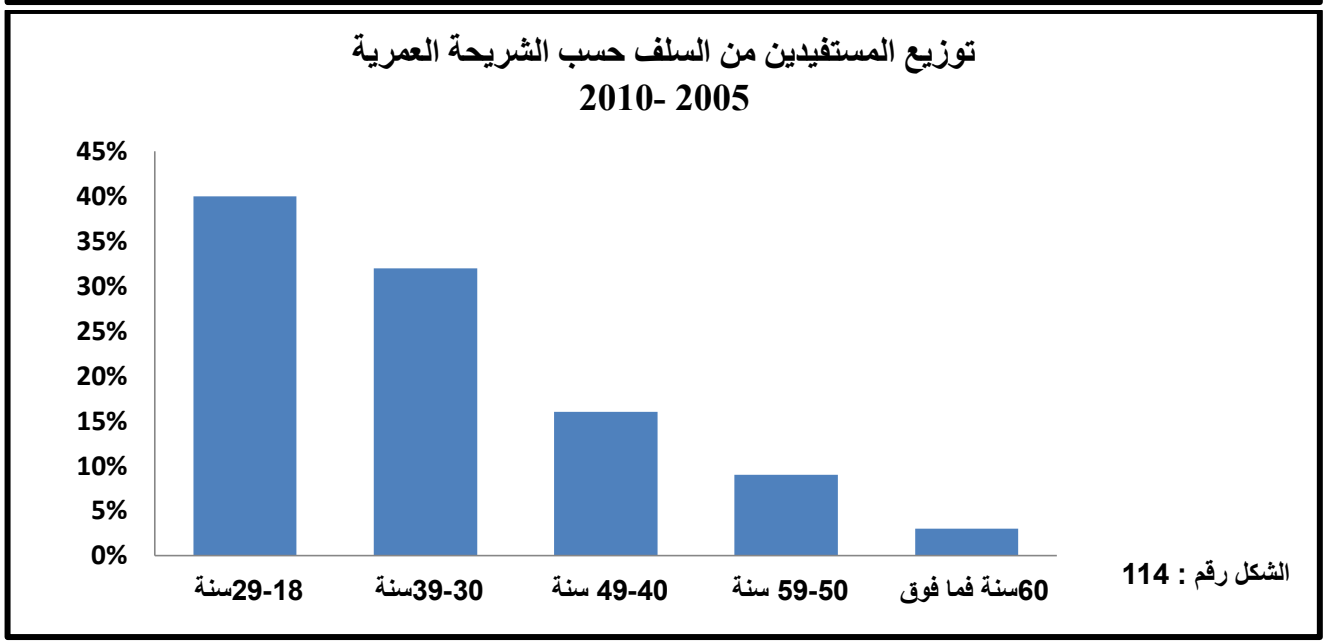
Source : www.angem.dZ



الشكل رقم : 112



الشكل رقم : 113 العدد الإجمالي للقروض البنكية الممنوحة :8718 قرض



الشكل رقم : 114

6 - الدراسة التحليلية للاستثمار في اطار القرض المصغر

1- التمويل الثلاثي 2008 - 2010

1 - الملفات المودعة و الممولة

انتقل عدد الملفات المودعة من 2234 ملفا في 2008 الى 2993 ملفا في 2010 عرفت تطورا ملوسا من حيث الفارق المسجل 759 ملفا ، الملفات الممولة على مستوى الوكالة لا يوازي الطلب الفعلي و الإسهام من طرف المعنيين بالاستثمار في مجال الصناعات الصغيرة و المتوسطة فلم يتم تمويل سوى 108 ملفا في 2008 أي ما يمثل 4.83 % و 254 ملفا في 2010 بفارق 146 ملفا إضافيا في هذه السنة لكن بالنظر الى الملفات المودعة لا تمثل سوى 8.48 % ، من خلال البيان أدناه نلاحظ إن دوائر إقليم الدراسة تحتل مكانا مناسبا في الإقليم الولائي من حيث الدافعية و التوجه الى هذا النوع من التمويل، حيوية السكان المحليين و اتجاههم الى الاستثمار يعكس الرغبة في تغيير أوضاعهم الاقتصادية الاجتماعية، لكن على المستوى

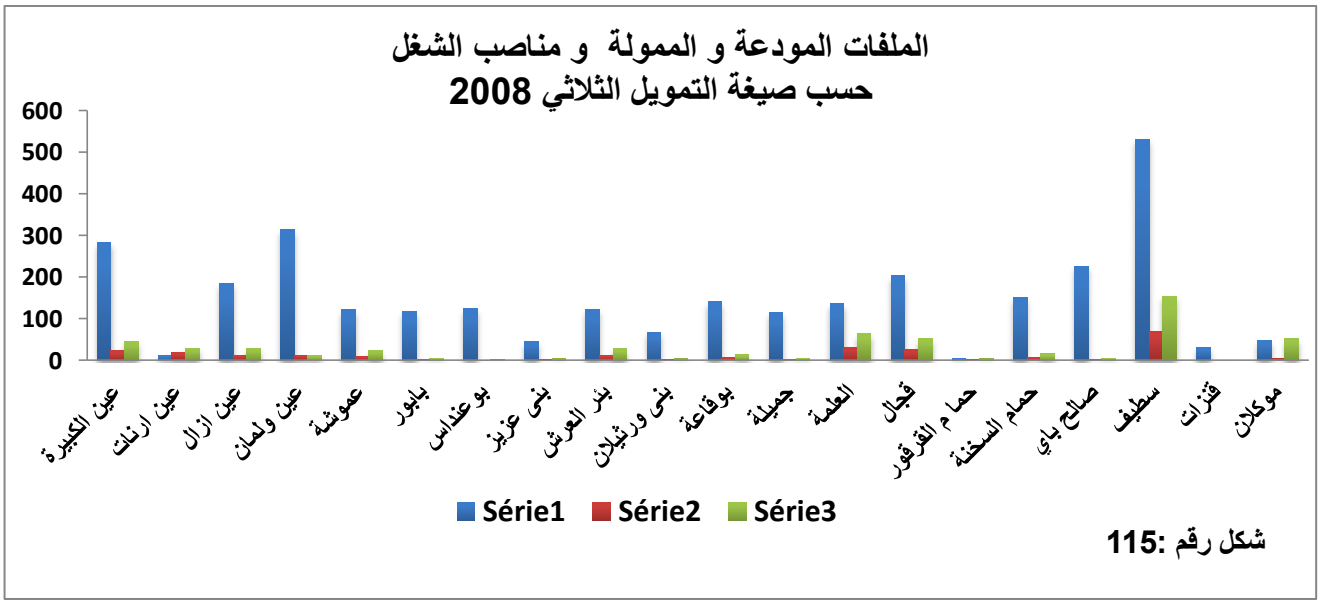
المجالي يلاحظ تباين واضح من حيث الاستجابة و المصادقة للملفات من طرف الفاعلين (البنوك و الوكالة الوطنية للقرض المصغر) ، التركيبة الثلاثية لصيغة الاستثمار لم ترقى الى نتائج منتظرة و ملموسة من خلال التحفظ الشديد للبنوك في تمويل المشاريع من خلال عدم المجازفة بالمال العام الى جانب أن نوعية المشاريع غير مقنعة من الناحية الاقتصادية، و على مستوى المستفيدين فالوازع الديني و القيم الاجتماعية تحول لدى الكثيرين وتمنعهم من الإقبال على الاقتراض بصيغ الفائدة (قروض ربوية) .

من خلال البيانات الإحصائية يلاحظ أن دائرة عين الكبيرة تعرف انفراد على مستوى الإقليم المدروس سواء من خلال الملفات المودعة و الممولة حيث انتقلت من 11 ملفا في 2008 الى 32 ملفا في 2010 و ترتب الرابعة على المستوى الإقليمي ، فهذا يعود الى الخلفية الاقتصادية و البنية التحتية المؤهلة و بأهمية اقل تأتي بلدية عموشة من خلال انتقال مساهمة السكان المحليين من إيداع 50 ملفا الى رفع العدد الى 122 ملفا ، في حين أن العدد لم يرقى الى مستوى تطلعات السكان فلم يتم تمويل سوى 10 ملفات بالتساوي في 2008 و 2010 أي ما يوازي 8.19 % فهذا ما يؤثر مكانيا في مثل هذه التجمعات و يرهنها في تجاوز البطالة و التهميش ...الخ ، عموما اغلب دوائر الإقليم شهدت انتقال نوعي في ارتفاع عدد الملفات المودعة لدى الوكالة لكن تتمايز من حيث اعتماد وتمويل الملفات فمثلا تم إيداع 125 ملفا في 2010 بدائرة بوعنداس لكن لم يتم سوى تمويل ملف واحد (1 فقط) و 116 بدائرة جميلة و بتمويل ثلاثة ملفات ، في حين أن دائرة ماوكلان أودعت 47 ملفا لقي منها القبول 4 ، و عليه فيوجد تضارب كمي و نوعي فيما بين الملفات المودعة و الممولة جغرافيا ، الإقليم الشمالي الجبلي بتجمعاته كان على هامش التنمية على غرار دائرة بابور 3 ملفات ممولة بني ورتيلان و حمام قرقور 2 و قنزات في أدنى التراتب من 32 ملف مودع لدى الوكالة لم ينل أي ملف القبول مما يعرضها للإقصاء و التهميش .

2- مناصب الشغل المحدثة

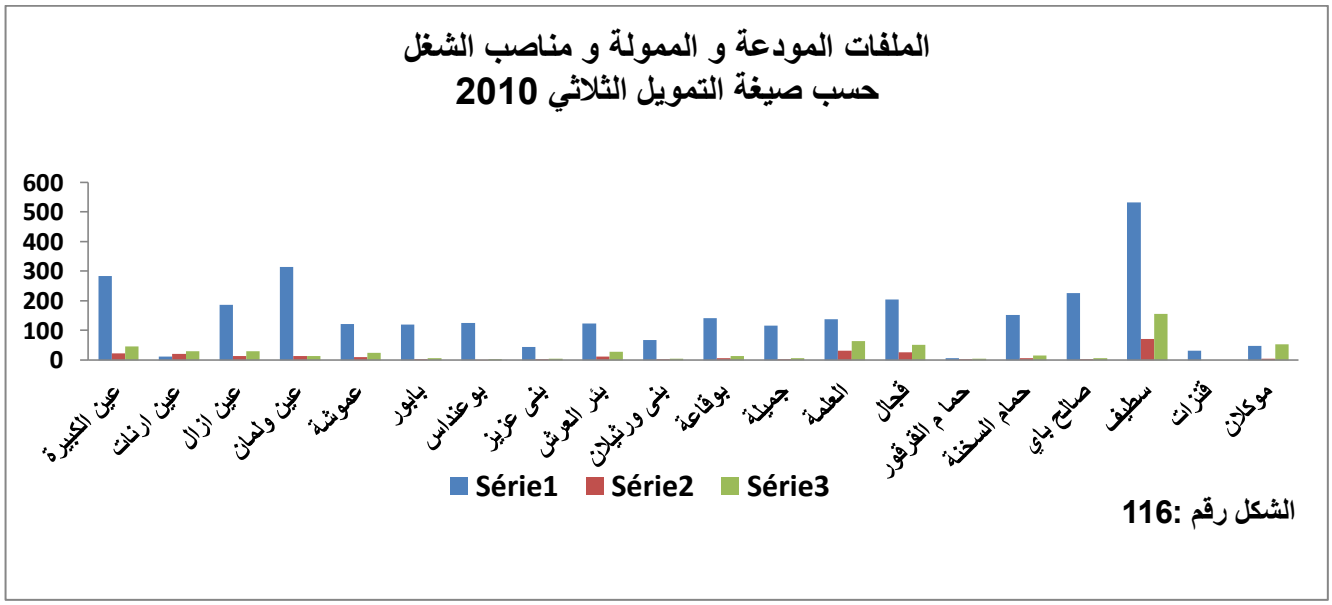
على مستوى الإقليم الولائي ارتفعت مناصب الشغل المحدثة من 219 الى 557 مسجلة بذلك انتعاش وفارق معتبر 338 منصبا إضافي في الإقليم ، من حيث الأهمية تأتي دائرة عين الكبيرة من ابرز الدوائر على مستوى إقليم الدراسة من خلال تطور عدد مناصب الشغل من 22 منصبا الى 46 في 2010 كذلك من خلال بروز دائرة ماوكلان ب 53 منصب شغل و بدرجة أهم من حيث التركيز في بلدية تالة ايفاسن ، دائرة عموشة تمتاز بحيوية وحراك تصاعدي من خلال ما تعرفه من ديناميكية حيث سجلت استقرار و تطور مناسب من 20 منصب في 2008 الى24 في 2010 و بأقل أهمية دائرة بوقاعة 10 الى 14 منصب شغل في 2010 .

باقي الدوائر سجلت تراجعا في مناصب الشغل وهي في مجموعها تجمعات جبلية لا تعرف ميل كبير في الاستثمار الى جانب تهرب البنوك و الوكالة من تمويل المشاريع باعتبار أن المشاريع غير ناجعة و لا تدخل في خريطة الاستثمار حسب اللجان من خلال الدراسة التقنو اقتصادية ، ففي بابور و بوعنداس بعد أن سجل كل منهما 16 منصبا في 2008 تراجعا على الترتيب الى 6 و 2 في 2010 ومن 3 الى العدم في دائرة قنزات ، بينما تحقق بعض الدوائر نوع من التوازن على غرار جميلة و حمام قرور لكن بحدود ضعيفة بعيدة عن الآمال و الطموحات بالنسبة للمحليين و حتى الفاعلين من خلال ما تم الوصول اليه بعد مقابلهم في العديد من المناسبات .



شكل رقم :115

1



الشكل رقم :116

2- التمويل الثنائي 2008 - 2010

2- 1 الملفات المودعة و الممولة

التمويل الثنائي من الآليات الأكثر استجابة و قبولا للاستثمار بالنظر الى التمويل الثلاثي ، على مستوى إقليم الولاية تم إيداع و تسجيل 2936 ملفا تم تمويل منها 2281 في 2008 أي ما يمثل 77.69 % ، الإيداع و التمويل للمشاريع في تزايد فمن خلال سنة 2010 انتقلت الملفات المودعة الى 5000 تم تمويل منها 4496 أي ما يوازي 89.92 % ، فالعملية أصبحت عملية و ذات فعالية بالإقليم .

بالإقليم المدروس تم إيداع 1179 ملفا مثلت 40.15 % من إجمالي الملفات المودعة بإقليم الولاية ، انتقلت الى 1875 ملفا لكن تراجعت مسجلة 37.5 % في 2010 ، مما يوحي أن إقليم الدراسة غير مندمج و لا يسير بموازاة التطور و الديناميكية في الإقليم الولائي رغم الحدود الجيدة التي يتمتع بها في اغلب النواحي ،

[1] - ملاحظة : Série1: الملفات المودعة Série 2:الملفات الممولة Série 3: مناصب الشغل المحدثة

الملفات الممولة انتقلت من 913 الى 1701 ملفا بنسب متراجعة عن الإقليم الولائي ، 40.02 في 2008 مقابل 37.83 في 2010 .

على نفس المنوال السابق في نماذج التمويل تسيطر دائرة عين الكبيرة من حيث الملفات المودعة و الممولة ففي 2010 مثلا تم إيداع 649 ملفا مول منها 617 ملفا أي بنسبة 95.06 % و تعد نسبة جيدة من حيث القبول ، و الأهم في هذه الصيغة أنها جد واسعة من حيث الموافقة على المشاريع الاستثمارية و منه رفع قيم الحيازة المالية للبلديات الجبلية خصوصا و التي كانت استفادتها ضعيفة جدا من صيغة الاستثمار الثلاثي ، دائرة بابور في 2010 من 443 ملف مودع بالوكالة تم تمويل 387 ملفا ما يمثل نسبة 87.35 % و بأهمية اقل في باقي الدوائر بني ورتيلان ، قنزات و حمام قرقور .

2- 2 مناصب الشغل المحدثة

سجل الإقليم الولائي فارق معتبر في مناصب الشغل من 2281 في 2008 الى 4496 في 2010 ما يوازي الضعف أي 2215 منصب إضافي ،على مستوى الإقليم المدروس تم تسجيل 913 منصب في 2008 بنسبة 40.02 % من الإقليم الولائي ، تمت إضافة فارق نوعي في 2010 حيث صعدت مناصب الشغل الى 1703 بفارق 790 منصب إضافي و جديد غير أن الوتيرة و النسبة المحصل عليها تراجعت بكثير الى 36.26 %، فهذا ما يكشف عن المكانة المتراجعة لبلديات و دوائر الإقليم من الاستثمار و الشغل مما يجعل أن فرص تقليص البطالة تكون اقل بالإقليم الجبلية و التلى المدروس في شمال الولاية فمن خلال البيان أدناه نلاحظ دائرة عين أزال في الجنوب حققت 600 منصب و عين ولمان 548 قجال 408 و صالح باي 394 سطيف 452 ، فهذا ناتج عن تركيز الوكالة على الإقليم الجنوبي من الولاية لمسايرته أكثر لمحددات و اشتراطات الوكالة في الاستثمار ، الى جانب استحسان السكان الى هذه الصيغة الثنائية و التي تعد مشجعة و باعثة للنجاح .

إقليميا تبرز دائرة عين الكبيرة ب 617 منصب وهي الأحسن و في مصاف الدوائر التي تسجل ديناميكية ملحوظة في هذا القطاع ، البلديات الجبلية التي كانت تعرف العزلة التنموية في فترة التدهور الأمني و التي تعرضت للإقصاء و التهميش أعطتها السلطات المحلية جانب من التفضيل الى جانب الإرادة المحلية للسكان و الموجهة الى تحسين إطار الحياة و المداخيل فدائرة بابور الجبلية انتقل فيها عدد مناصب الشغل من 201 الى 387 ويعد هذا انتقال و تحول جذري، كذلك بوعنداس من 87 الى 164 و قنزات من 22 الى منصب شغل 51 بين (2008 – 2010) .

3- التمويل بين 2008 – 2010

انتقل التمويل بإقليم الولاية من 68430000 في 2008 الى 148320439 دج مسجلا فارق مالي قدر ب 79890439 دج ، الإقليم المدروس في 2008 عرف حيازة مالية لتمويل المشاريع قدر ب 27390000 دج ممثلا بذلك 40.00 % ثم انتقل الغلاف المالي الموجه لتمويل المشاريع الى 48244393.04 دج لكن بنسبة تمويل 32.5% و تعد متراجعة بالمقارنة مع سنة 2008 ، كان الفارق المالي بالإقليم المدروس 20854393.04 دج ، من خلال الجدول أدناه يمكن استقراء التباين و المفارقات بين دوائر الإقليم من الحيازة المالية فعين الكبيرة في أهم تراتب ب 34.5 % ثم دائرة بابور الجبلية ب 21.3 % ودائرة بوعنداس 10.19% و بوقاعة 11%أما باقي الدوائر فلم تنل سوى نسب ضئيلة من التمويل و هي اقل من 4 % .

يلاحظ أن الاستفادة المالية للدوائر كانت متمايزة مما يعمق حدة الفروق التنموية بين بلديات الإقليم ، كما ان الحيازة المالية لم تكن تأخذ بعين الاعتبار حاجة الجهات و الحجم السكاني و طبيعة المشكلات المطروحة

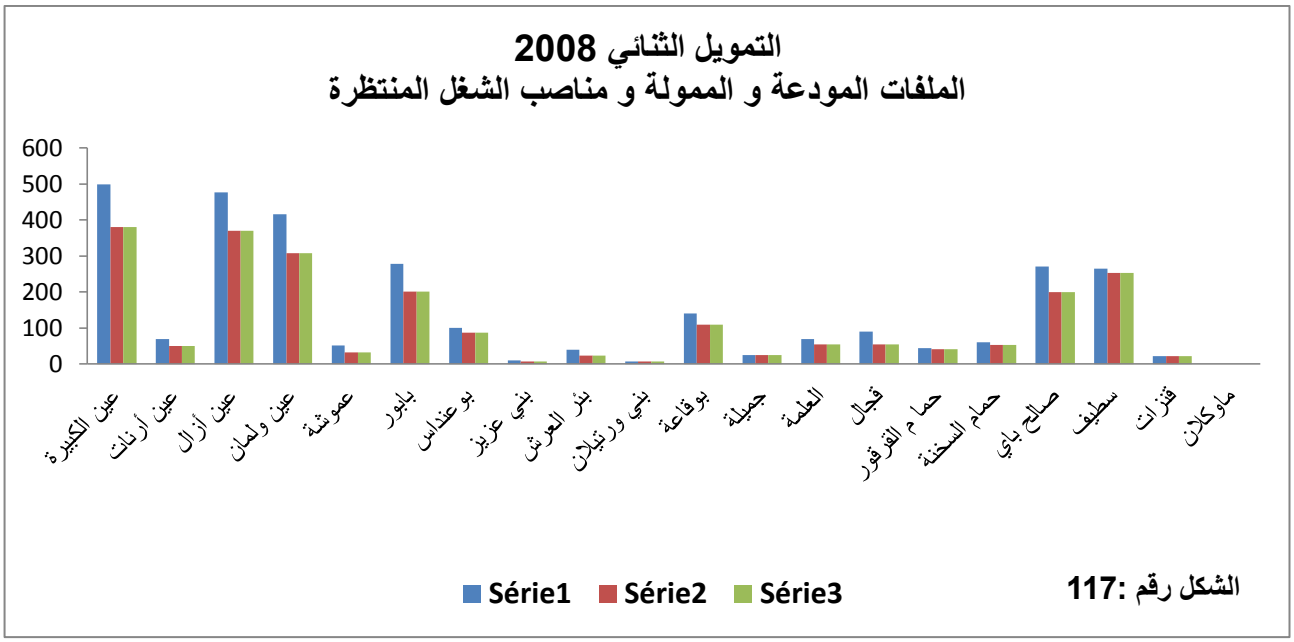
بالإقليم ، فعلى سبيل الذكر دائرة عين الكبيرة و بوقاعة رغم التقارب فيما بينما من حيث الخصائص الا ان الفارق المالي بينهما كبير جدا على الترتيب 16659000دج و 5340000 دج أي 34.5% مقابل 11 % . و التباين المكاني في التمويل بين دائرة بابور و جميلة فالحجم السكاني بهذه الأخيرة يمثل ضعف الأولى ، كما أن الوفورات جيدة و مناسبة أكثر بدائرة جميلة .

يتضح جليا من عملية التمويل اتجاه و حرص الفاعلين المحليين على اعطاء عملية الاستثمار في اطار القرض المصغر بعد مجالي من حيث الرغبة في النهوض بالبلديات التي تعرضت للهجرة و النزوح في العشريات السابقة من خلال تقليص حدة التهميش و الاقصاء الذي تعرضت له ، الدراسات التقنية للمشاريع وجدت تأهيل معتبر لتوافق استراتيجية الوكالة و المستفيدين في اطار التمويل الثنائي ، ونفور للمؤسسات المالية في تمويل المشاريع لضعف الثقة لديها اذ لاتزال عقد تجاه الجهات الجبلية على انها مصدر للإكراهات و المعوقات و التخلف مما يوجها الى الاستثمار في المناطق التلية و المراكز الحضرية بالخصوص و المراكز الاقتصادية بمنطقة الهضاب كم توضحه معطيات الجدول من خلال هيمنة قطب سطيف و العلمة في الاقليم الولائي و عين الكبيرة ، الملاحظ كذلك ان عملية الاستثمار لا تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المحلية الملحة معيار الحجم السكاني و معدل البطالة و البعد الجغرافي الاقتصادي في تمويل المؤسسات الصغيرة خاصة الضعف المطروح بجلاء في الأجزاء الشمالية و الشمالية الغربية .

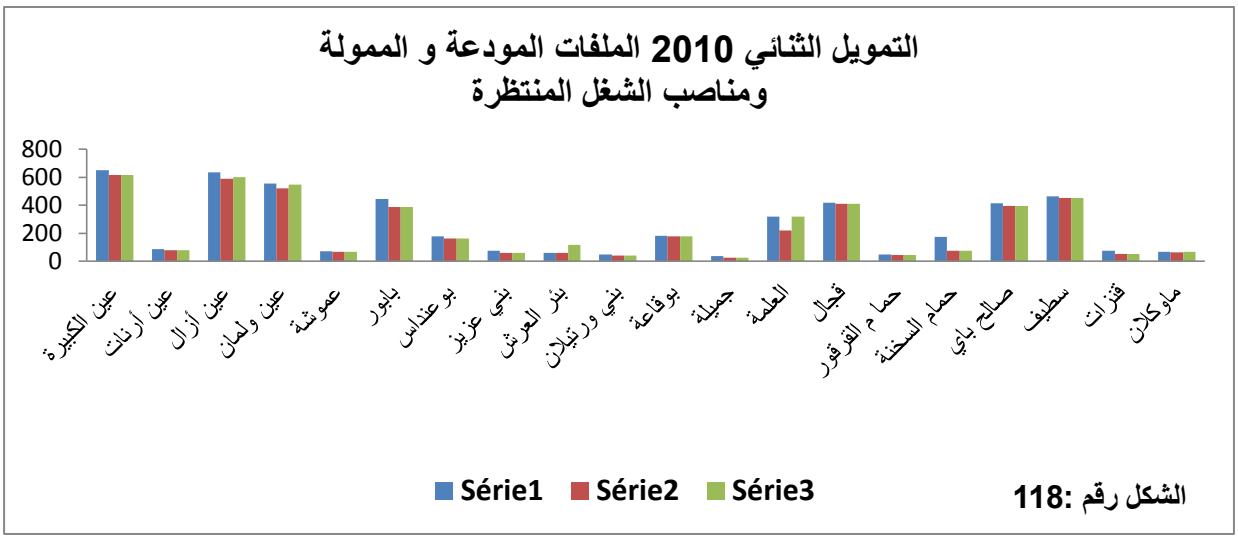
الجدول رقم: 77 القرض المصغر التمويل الثنائي 2008 -2010

الدوائر	الملفات الممولة في 2010	%	مناصب الشغل 2010	%	تكلفة منصب الشغل 2010	المبلغ المالي 2008	%	المبلغ المالي 2010	%
عين الكبيرة	617	36.2	617	36.2	27000	11400000	41.62	16659000	34.5
عموشة	69	4	69	4	28385.39	960000	3.50	1958592.32	4
بابور	387	22.7	387	22.7	26553.68	6030000	22.01	10276277.94	21.3
بوعنداس	164	9.6	164	9.6	30000	2610000	9.52	4920000	10.1
بني عزيز	60	3.5	60	3.5	33744	240000	0.87	2024640	4.1
بني ورتيلان	39	2.2	39	2.2	26098.8	240000	0.87	1017853.79	2.1
بوقاعة	178	10.4	178	10.4	30000	3270000	11.93	5340000	11
جميلة	27	1.5	27	1.5	34175.84	750000	2.73	922747.85	1.9
حمام قرقور	44	2.5	44	2.5	29985.02	1230000	4.49	1319341.2	2.7
قنزات	51	2.9	51	2.9	39176.47	660000	2.41	1998000	4.1
ماوكلان	65	3.8	67	3.9	26983.70	-	-	1807908.26	3.7
إقليم الدراسة	1701	37.8	1703	36.2	28329.06	27390000	40	48244393.04	32.5
الإقليم الولائي	4496	100	4696	100	31584.42	68430000	100	148320439	100

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2010



الشكل رقم :117



الشكل رقم :118

الخلاصة

يعد القرض المصغر من الآليات و الميكانيزمات التي تم تفعيلها في مجال مرافقة الشباب و إعانتهم على الاستثمار من خلال تقديم قروض نفعية لهم مقابل هامش ضئيل جدا من الأقساط او الربح المالي لدى البنك بعد الدراسة التقنية الاقتصادية للطلب من طرف الفاعلين على مستوى الوكالة و الذي يسمح بتحديد نوعية التمويل ثنائي أو ثلاثي .

بالنسبة للتمويل الثلاثي تزايد عدد الملفات المودعة من 2234 ملف في 2008 الى 2993 في 2010 مما يكشف عن الإقبال و الرغبة في تغير الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية لدى الشباب و بدرجة كبيرة في الدوائر ذات البلديات الحضرية ، لكن الممول منها كان 108 في 2008 متضاعفا بالتقريب في 2010 لتصل الملفات الممولة الى 254 ملفات كما ارتفع عدد المناصب المحدثة من 219 الى 557 منصبا ، ما نخلص إليه أن البنوك في مجال التمويل لم تكن لديها الاستساغة الائتمانية من طرف المقرضين مما يجعلها متحفظة في الموافقة على الملفات و تمويلها فهذا ما يعمل على تراجع وتيرة المرافقة من خلال إعانة الشباب ، توفير

الحماية لمالية البنوك من الجانب التشريعي الردعي من شانه ان يحسن من عمليات التمويل و بالتالي تقليص البطالة .

في ما يخص التمويل الثنائي فالمبلغ المالي الموجه للمقرضين في 2008 وصل الى 27390000 دج مثل 40.02 % من الإقليم الولائي في2010 تراجع الى 48244393.04 دج ممثلا نسبة 32.52 % اما بالنسبة للملفات المودعة في هذا النوع من التمويل فاقت التمويل الثلاثي حيث تم تسجيل مجموع 1179ملفا في 2008 ارتفع العدد الى 1875 ملفا في 2010 ، الفارق يعكس نفور المقرضين من القيود البنكية الى جانب المدة الزمنية المستغرقة في الدراسة و الموافقة على الملف ، كما ارتفعت الملفات الممولة عدديا من 913 الى 1701 ملفا بين 2008 – 2010 و هي القروض التي تحقق بالموازاة نفس عدد مناصب للشغل .

مجاليا و من خلال تتبع التوزيع نجد أن المراكز الحضرية و البلديات ذات الكثافات السكانية العالية هي الأكثر مساهمة من خلال الملفات المودعة و حيازة على التمويل ، الأهمية متناقصة في الدوائر الجبلية ببلدياتها لتقلص النشاط من جهة و نظرة الفاعلين الضيقة تجاه هذه المناطق التي لا توفر الثقة المالية في التسديد و منه حفظ المال العام الى جانب النجاعة الاقتصادية المحدودة .

الفاعلون والادوار في التنمية المحلية

مهام بين العطالة و الفاعلية المغيبة

دراسة تطبيقية على عينة من الشباب المستثمر في:

1 - الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

2 - القرض المصغر

1- مفهوم المشاركة الشعبية

هي العملية التي تتيح لجميع افراد المجتمع المحلي و جماعاته المؤهلة بموجب القوانين فرصا للتعبير عن آرائهم ، ودورا في اعداد الخطط و المشروعات المحلية و تنفيذها و متابعتها و الرقابة عليها بشكل مباشر و غير مباشر ، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و تحسين نوعية حياة السكان و اشباع حاجاتهم بعدالة دون الاضرار بالمصالح الوطنية من خلال نزاعات التباين الاقليمي[1] ، كما تعد المشاركة من المداخل الاساسية للتنمية المحلية اذ يتوقف اي نجاح لها على مدى مساهمة و اشراك كل الفاعلين في التنمية من خلال اتاحة الفرص في كل المستويات و تجنيب الاقصاء و التهميش عن كل الطاقات و الموارد البشرية وفي هذا الباب اوضح عبد المنعم شوقي : ان المشاركة مبدا ومدخل اساسي للتنمية مرتبط بتحقيق الاهداف الاتية :

- ان تؤدي الى تعليم الشعب عن طريق الممارسة ، فيعرف مع مرور الوقت كيف يحل مشكلاته
- ان تؤدي الى فتح قنوات للتفاهم بين الحكومة و الشعب
- تعني المشاركة تقديم الرقابة الشعبية على مشروعات الحكومة
- تؤدي المشاركة الى قيام المواطنين بتنظيم انفسهم في هيئات اهلية تساند الهيئات الحكومية في مقابلة احتياجات الشعب[2] .

[1] - المشاركة الشعبية في اعداد التخطيط و الموازنات . المملكة الاردنية الهاشمية . ص : 2

[2]- عبد المنعم شوقي .مشاركة المواطنين في التنمية الريفية .مكتبة النهضة المصرية .القاهرة . مصر .1993 .ص: 62- 63

المشاركة الشعبية اذن هي العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر و الواعي في صياغة نمط حياة مجتمعه ،في النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و اتاحة الفرص الكافية له للمشاركة في وضع الاهداف العامة لحركة المجتمع ، و تصور افضل الوسائل لتحقيق هذه الاهداف[1]، فاشراك جمع الفاعلين المحليين في التنمية المحلية او من خلال تجسيد المقاربة التشاركية و بالأساس تثمين و تفعيل الجهود الذاتية و بوتقتها ضمن جهود الدولة حتى تؤدي في النهاية الى اثبات الالتحام و التعاون بين الجهدين في حدود منظومة شاملة و متكاملة .

ويقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسيين هما[2]:

- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.
- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة.

وبالتالي فالتنمية المحلية المستدامة هي تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة، وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع، بما فيها الفقراء والمهمشين، مع المحافظة على البيئة... تعريف الأمم المتحدة[3].

كما صنفت هذه الاخيرة المشاركة ضمن **ثلاث نماذج نظرية** متمثلة في[4] :

- **نموذج الارسال** : تنعدم فيه المشاركة ، حيث يقوم المختصون في وضع الخطط ، مما يؤدي بالجهات الخاصة الى اعلام المواطنين دون اخذ آرائهم و دون تقديم اي اختيارات لهم ، فهذا لا يعكس درجة المشاركة اي هناك علاقة ذات اتجاه واحد ، ولا توجد اية مشاركة .
- **نموذج التشاور** : يقوم المتخصصون بالتشاور مع المجتمع دون التدخل المباشر للمجتمع المحلي في المشروع ، وهنا تقتصر المشاركة على مجرد ابداء المواطنين لملاحظاتهم و تعليقاتهم على المخطط ثم يقوم المختصون باتخاذ التعديلات و القرارات .
- **نموذج المشاركة**: يعبر هذا النموذج على المشاركة المباشرة للمجتمع المحلي ، حيث يعكس هذا النموذج اعلى درجات المشاركة في هذا التصنيف ، حيث يشارك المجتمع المحلي في المشروع من بدايته الى نهايته على غرار ما تقدم يمكن ان نقول بانه يعتبر اشراك الافراد المحليين في التنمية عنصرا جوهريا لنجاح و تفعيل التنمية ، و لذلك فالقاعدة الاساسية في كل عمل انمائي ان يقوم على اساس المشاركة وتشجيع المواطنين على ابداء رايهم في المشروعات الانمائية [5] ، التسيير والادارة الحديثة تتطلب اقحام و تفعيل المشاركة كمرتكز لا يستغنى عنه في تدبير الشأن المحلي و تفعيل التنمية ، الاقليم المدروس بحاجة الى حكامة جيدة و

---

[3]- علي بوعمامة .واخرون .مفهوم التنمية المحلية و مقومات تجسيدها. ورقة بحثية قدمت للملتقى الوطني الاول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع و افاق من 14-15 افريل 2008 ص : 8

[2] -http://chaib olympe-netwwork.com/news.php

[3] - التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية «الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص المدني"، أوراق المؤتمر العربي الرابع للإدارة والبيئة، المنظمة العربية للتنمية والإدارة، المنامة، ص68.

[4]- وفاء عبد الله . المشاركة الشعبية وعلاقاتها بالتخطيط و التنمية. ص : 10

[5]- محمد حسن الدخيل. اشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة . منشورات الحلبي الحقوقية .الطبعة الاولى . مصر2009 ص: 148

مشاركة فعلية مكثفة و محينه في حدود الزمان و المكان لاحتواء الطفرة التنموية ، هذه المشاركة بطبيعة الحال تستند الى ادوار عديدة تتداخل و تتفاعل فيما بينها مشكلة شبكة تفاعلية و تعاونية تصب في الانماء و خلق الديناميكية و تجاوز الركود .

يمكن تتبع هذه الادوار انطلاقا من :

2- صور المشاركة للفاعلين في ادارة التنمية المحلية :

إن التركيز عن الدور المنوط بالجماعة المحلية من حيث تحقيق التنمية المحلية، قد أصبح يحتل حيزا كبيرا لدى اهتمامات المسئولين، و المخططين، و الاقتصاديين، و الباحثين.... و عليه لا يمكن إغفال دور الجماعة المحلية في هذا الصدد خلال رسم أي سياسة تنموية.

و على هذا الأساس فلا يستقيم الحديث عن أي تنمية محلية إلا إذا ربطت بحكامة محلية جيدة، على اعتبار أن الحكامة مفهوم أوسع لأنه يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة عامة، عمل كل من المؤسسات غير الرسمية أو منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى القطاع الخاص[1]

2-1 دور الدولة

على الدولة ان توفر الاطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة في وضع القوانين و السهر على تطبيقها ، و اثرائها و النظر فيها متى دعت الحاجة ، الدولة بمختلف اجهزتها تحرص على تذليل المصاعب امام انشاء او تأسيس جمعيات المجتمع المدني و اعطائها صلاحيات ادارية و مالية كفيلة بان تعزز ادوارها المحلية ، كما تصدر تنظيمات عن طريق قرارات عملية تشجع فيها اشراك الجمعيات و كل الاجهزة التنفيذية في العمل التطوعي دون اقصاء اي كان على يكون فعالا و مندمجا في المنظومة المحلية .

من ضمن الادوار التي تحرص الدولة على القيام و الاضطلاع بها ما يأتي[2] :

- تعتبر الدولة بمثابة المؤسسة الام التي تجري في اطارها عملية التنمية و المسؤولة على وضع الاطار السياسي القانوني و الاداري ، وهذا الاطار يعتبر بمثابة السند القانوني لعملية التنمية ، و يمكن ان نقول ان وجود دولة قوية سند الى بنية سياسية و قانونية و ادارية فعالة و مستقرة يعتبر عنصرا اساسيا في تحقيق التنمية .
- تقوم الدولة بالدور الرئيسي في صياغة استراتيجية التنمية من خلال تحديد الاهداف التنموية و اساليب تحقيقها ، و بدون استراتيجية تصبح عملية التنمية عشوائية غير منتظمة تفتقد الى الطابع التراكمي .
- يقع على عاتق الدولة مسؤولية تحقيق الاستقرار السياسي و الاجتماعي مما يساعد على تحقيق التنمية و تسمح باستمراريتها .
- يقع على عاتق الدولة مسؤولية توزيع اعباء التنمية و عوائدها وهذا يؤدي الى خلق التأييد الشعبي لسياسات التنمية و برامجها .

[1] - **Mostafa Kharoufi : 1999 Gouvernance et société civiles, les mutations urbaines au Maghreb. Afrique orient- Casablanca- Maroc. page 96**

[2] **- حسن توفيق . الدولة و التنمية في مصر . : الجوانب السياسية. مركز دراسات و بحوث الدول النامية بجامعة القاهرة .2000 ص : 30**

هذه الادوار لا ترى النور و لا تكون لها ارضية الا اذا استندت الى حكم محلي راشد و الذي يتألف من مجموعة من المؤسسات، والآليات والعمليات التي تسمح لمواطنيها ومجموعاتهم تبيان مصالحهم واحتياجاتهم، وتسوية اختلافاتهم ، وممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي. ويتطلّب ذلك، شراكة بين كلّ من مؤسسات الحكم المحلي، ومنظمات المجمع المدني، والقطاع الخاص بغية تحقيق تنمية محلية وتسليم الخدمات على نحو يتّسم بالتشارك والشفافية والمساءلة والإنصاف. ويتطلب ذلك تمكين الحكومات المحلية من التعامل مع السلطة والموارد وبناء قدراتها حتى تغدو قادرة على العمل كمؤسسات تشاركية سريعة الاستجابة ومسؤولة عن هموم واحتياجات المواطنين كافة. وفي الوقت عينه، تكون مهتمّة بتعزيز الديمقراطية الشعبية وبتمكين المواطنين والمجتمعات ومنظماتها على غرار المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية، من المشاركة في الحكم المحلي وعملية التنمية المحلية كشركاء متساوين[1] .

2 – المجتمع المدني شريك اساسي في التنمية المحلية

ارتبط ظهور المجتمع المدني بالتحول العام الذي عرفته الجزائر بعد 1988 ، اذ سمح دستور 1989 بإنشاء و تأسيس جمعيات ذات الطابع السياسي و الثقافي و الاجتماعي و النقابات و الجرائد المستقلة ، عزز دستور 1996 هذا المكسب من خلال المواد 41-42-43 باستثناء تلك القيود القانونية التي وضعها المؤسس الدستوري لإنشاء هذه الجمعيات[2] ،و هو ما يدل على ان هناك تأثير متبادل بين التنمية و النظام السياسي من جهة ، و بين التنمية و الديموقراطية من جهة اخرى وهوما يعني العلاقة المباشرة بين المشاركة الفاعلة و التنمية [3] .

عليه فالمجتمع المدني هو الاخر من الاليات الفاعلة على الساحة المحلية من خلال تبني التنمية المحلية وانابة اجهزة الدولة في العديد من المجالات فدرجة النضج و الفاعلية و نوعية القيادة لأعضائه رهان اساسي في كسب التحدي على مستوى البلديات الفقيرة ، خاصة و ان العديد من المشاريع و السياسات التي اتت نتائجها كانت من صنع المنظمات الغير حكومية[4] .

بمراجعة العديد من الأدبيات التي عنيت بتعريف المجتمع المدني يمكن استخلاص عدد من العناصر:

1 ـ المجتمع المدني هو المنظمات الوسيطة والمستقلة التي تملأ الفضاء الاجتماعي القائم بين الدولة والسوق والأسرة.

2ـ يقوم المجتمع المدني على أساس رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية.

3ـ يتطلب المجتمع المدني نظاماً قانونياً يحدد مجموعة الحقوق التي تكفل استقلال هذا المجتمع وتنظم العلاقة بينه وبين الدولة.

---

[1]- http://www.undp.org/governance/local.htm

[2] ـ بوكرا ادريس . نظام اعتماد الاحزاب السياسية . طبقا للأمر 09/ 1997 و المتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية بين الحرية و التقييد . مجلة ادارة . المدرسة الوطنية للإدارة الجزائر ع/33 ص : 48

[3]- محمد حسن الدخيل اشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة . منشورات الحلبي الحقوقية . الطبعة الاولى .مصر . 2009. ص : 13

[4] - S. Bouchemal : Evolution récente de l'agriculture dans les Hautes-Plaines orientales algériennes (région d'Aïn-Beïda), thèse pour le doctorat de géographie, Université de Poitiers, 1994, 443 pages, cartes.

4- سيادة ثقافة مدنية تقوم على أساس قبول الأخر المختلف وإقرار التعددية داخل المجتمع، والقدرة على حل الصراعات بطريقة سلمية وديمقراطية[1].

اصبح متاحا لجمعيات المجتمع المدني من النشاط و العمل على كافة المستويات الاقتصادية الاجتماعية و الانسانية حيث تدخل كشريك في البرامج التنموية و الاستراتيجيات الحيوية على غرار حماية البيئة ، مواجهة الفقر ، محو الامية ، تدعيم المناطق الريفية بالأعمال التحسيسية و التطوعية ، لكن اعمال هذه الجمعيات انحسرت في قطاعات و مناطق دون اخرى، كما انها تواجه انسداد من طرف الادارة المحلية اذ لم تحصل القناعة لديها على اساس ان جمعيات المجتمع المدني من بين الحلقات المشروطة و التي لا يستغنى عنها في انجاح المشروعات التنموية نتيجة هذه الاهمية أشار برنامج الأمم المتحدة للإنماء **(1995)**بأنّ المشاركة هي عملية من خلالها يتم أشراك أصحاب المصالح والسكان المحليين الذين يؤثرون على ويشتركون في مراقبة واتخاذ القرارات الخاصة بتنمية المجتمعات العمرانية مع السلطات الرسمية .

كما هو مذكور في تقرير قسمِ تقييم العمليات بالبنك الدولي **(2000)**، الذي يؤيد تطوير المشاركة التي تبنى على قاعدة الحوار بين الممثلين المتعددينِ من خلال جدول أعمال مخططات التنمية المحلية والذي يوضع من خلال هؤلاء الممثلون، بحيث يكون نابع من خلال وجهات نظر محليّة ومعرفة السكان الأصليين .وهذا يدل على إيجاد نوع من التفاوض بين جميع الجهات المشتركة بدلا من الهيمنة الخارجيةً على جدول أعمال المشروعات المحلية .نتيجة لذلك، فالسكان المحليين سيصبحون الممثلين بدلا من ان يكونوا متلقون للقرارات السيادية من القوى الخارجية فقط .

الادارة المحلية على مستوى الاقليم المدروس عليها ان تكرس انفتاح و حوار حقيقي مع المجتمع المدني و تسعى الى تفعيل مشاركته في جميع مناحي الحياة ، كما انها مدعوة الى ادماجه كشريك حقيقي في التنمية و يتأتى هذا من خلال تبني و ارساء حكم محلي شفاف لا يتم من خلاله اقصاء كل فعل و فاعل دينامي بالإقليم المدروس .

من اجل تفعيل دور منظمات المجتمع المدني و تفعيل مشاركتها في صنع السياسة المحلية و ادارة التنمية المحلية بالشراكة مع المجالس المنتخبة ، يجب وضع اطار تنظيمي يسمح بانخراطها في عملية المشاركة في التنمية المحلية بصفة الزامية على الاقل لتغطية العجز الذي تعاني منه البلديات في الاطار البشري سواء كانوا منتخبين او معينين ولا يتوقف الامر على حد تقديم الاستشارة بل يتعداها الى المشاركة في اتخاذ القرار بصفة فعالة و تحمل المجتمع المدني للمسؤولية في مجال اقامة المشاريع من طرف المواطنين و ليس فقط العمل فيها ، أي هيكلة تدخل المواطنين في التنمية المحلية [2] .

[1]- هويدا عدلي. فعالية مؤسسة المجتمع المدني و تأثيره على بلورة سياسة انفاق للخدمات الاجتماعية .ندوة دولية 28-30 نوفمبر 2005 . الاسكندرية . مصر . ص : 2-3

[2] - عبد الجبار جبار . المقاربة المشاركتية في التسيير المحلي . الملتقى الوطني حول تحديات الادارة المحلية الواقع و الافاق 27-28-افريل 2010كلية الحقوق جامعة الجلفة .

2 – 3 دور المواطن في التنمية المحلية

يشكل العنصر البشري أحد الرهانات الأساسية لخوض غمار التحديات التي تطرحها العولمة من تنافسية و فرض الوجود و إثبات الذات. و قد شكل الرأسمال البشري مصدر قوة للدول و المجتمعات،... التي عملت على الاستثمار في العنصر البشري بتأهيله و تكوينه للرفع من قدراته و آلياته التدبيرية، باعتباره المهندس للمقاربات التي تساهم في تطوير الدولة و المجتمع[1].

و بناء عليه، فلا يمكن الحديث عن تنمية محلية إذا لم تكن الجماعة المحلية تتوفر على الطاقات البشرية اللازمة، بحيث أن هذه الأخيرة هي التي تضع الرؤية الاستراتيجية للمسار التنموي للحكامة المحلية. و انطلاقا من هذه المسلمة وجب الاعتماد على العنصر البشري و إشراكه في التنمية المحلية، كما يجب احترام الاختصاصات بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، و فتح المجال للطاقات الشابة ذات التكوين العالي و إعطائها فرصة للتدبير[2].

يعد المواطن حجر الزاوية في عمليات التنمية المحلية اذ تتوقف كل النجاحات و المكتسبات على قدر الجهد الذي يقدمه سواء من خلال العمل التطوعي او المشاركة ، او من خلال ما يقدمه في حدود الدور الذي هو موكل اليه في المجتمع ، الى جانب مدى الوعي و الحرص الذي يوجهه في سبيل انجاح كل عملية تؤدي الى الحركية و الديناميكية او خلق قيمة مضافة للمجتمع المحلي اذن يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية و الاجتماعية لمجتمعه و تكون له الفرصة لان يشارك في وضع الاهداف العامة لذلك المجتمع و كذلك في اختيار افضل الوسائل لتحقيق و انجاز هذه الاهداف[3]

يترتب على الدولة و الفاعلين على مستوى المجالس الشعبية و منظمات المجتمع المحلي تأطير السكان و اعدادهم من كل الجوانب لتمكنهم من الاندماج و المشاركة في المشاريع التنموية و اثراء و مناقشة و اقتراح بدائل اجتماعية و اقتصادية و عمرانية ، الادارة الحديثة تسعى الى اسهام المواطنين بدرجة او اخرى في التصميم و الاشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية ، سواء بجهودهم الذاتية او بالتعاون مع الاجهزة الحكومية المركزية و المحلية [4] .

على الفاعلين الارتقاء بدور المواطن في التنمية المحلية و تحويل مشاركته الى شراكة حقيقية ، تعزز لديه روح المواطنة و الانتماء بالمجال او الجهة ، مما يجعل التنمية المحلية كأحد القنوات المفضلة في تجسيد استراتيجية الدولة في التهيئة العمرانية و الوصول الى التوازنات المجالية و الاقليمية المرغوب فيها او انجاح سياسة التجديد الريفي من خلال اشراك المواطن في متابعة الجهد الوطني الى النجاعة من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ، او من خلال مرافقته في المشاريع التي استثمر بها مع الشركاء الاقتصاديين.

1 - بهيجة هسكر، 2010، الجماعة المقاولة بالمغرب، (الأسس، المقومات و الرهانات) - سلسلة اللامركزية و الإدارة المحلية 5، ص : 97 . الطبعة الأولى، الرباط

2 - الطاهر بوشتى، 2004، التكوين المستمر و التدبير الاستراتيجي بالإدارة المحلية، أشغال ندوة "التكوين المستمر و التنمية" ، مجموعة البحث و التكوين المستمر، كلية الآداب و العلوم الانسانية، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة، ص : 274 مطبعة الكرامة، الطبعة الأولى، الرباط.

3- عبد الهادي الجوهري . اصول علم الاجتماع السياسي .دار المعرفة الجامعية الاسكندرية .1996 . ص : 55

4 - احمد رشيد. الادارة المحلية و التنمية . المفاهيم العلمية . دار المعارف القاهرة . الطبعة الثانية 1981 ص: 99

التنمية المحلية التشاركية صار لها من الأهمية القصوى في السنوات القليلة الماضية ، و تعتبر المحليات هي النواة الأولي و الرئيسية للتنمية المحلية نظراً لقربها من المواطن المحلي بالأساس[1].

الانسان هو محور التنمية وهدفها ، وان تلبية حاجات السكان و حل مشكلاتهم و تحسين نوعية حياتهم تعتبر من اهداف التنمية الشاملة ، و لتحقيق ذلك فانه من الضروري مشاركة السكان المحليين في وضع الاهداف المحلية ، و تحديد اولوياتهم ، من اجل توفير الدعم الجماهيري للمشروعات المحلية ومساندتها ، حتى يكون هناك توجه ثابت نحو اللامركزية و اعتماد اسلوب التخطيط من اسفل الى اعلى .

فما يمكن ان نشير اليه و نتساءل حوله هو تنصل و تراجع الدولة عن ادوارها الاجتماعية و الاقتصادية انطلاقا من التحول الى اقتصاد السوق ، و في حدود هذه التمثلات المنتجين لهم حرص على المشاركة و احداث التغير للحلول محل الوصايا من خلال حرصهم و باستمرارية على وضع الاهداف مهما كانت نتائجها [2]

2 – 4 دور المجالس الشعبية البلدية في التنمية في ظل التغيرات الجديدة

تعتبر المجالس الشعبية المحلية المنتخبة القناة الرئيسية لمشاركة المواطنين في الحكم المحلي، و ستزداد اهمية هذه القناة بشكل خاص في ظل التوجه نحو اللامركزية و تمكين الوحدات المحلية ، فالمساهمة الشعبية هي روح الادارة المحلية و المحور الذي ترتكز عليه [3]

على الجماعات المحلية ان تعمل على اشراك كل المعنيين بالتنمية في الحدود البلدية و خارجها عبر اللجان البلدية من خلال حملات الاعلام التي تنظمها و اللقاءات الرسمية التي تؤطر فيها اعمالها بكل شفافية من خلال اشراك المواطنين و كل الفاعلين من مقاولين وجمعيات مهنية و حرفية .... اثناء مناقشة ومداولة المشاريع ، الميزانية ، المخططات المحلية سواء الخاصة بالتعمير او التنمية ، لتعزيز الثقة بين الهيئات المحلية و جمعيات المجتمع المدني ،فهذا جدير بان يرفع الحس و يشحذ الوعي لدى السكان مما يدفعهم الى العمل اكثر لإنجاح المشاريع المحلية .

المجالس الشعبية البلدية المنتخبة تمثل واجهة التمثيل الديموقراطي ووعاء للامركزية التسيير في ادارة البلديات على جميع المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية غير انه من الوجهة العملية لا يمكن التماس ذلك فلا تزال وصاية الولاية تمارس على اعمال الجماعات المحلية مقيدة اياها بنشرات داخلية و مراسيم تنفيذية تفقدها صلاحيات المبادرة و المشاركة الحقة في المهام المنوطة بممثليها المنتخبين فهذا ما يكبلها و يجعلها في تبعية كاملة للولاية من خلال هيمنة سلطة القرار للجهاز التنفيذي المتمثلة في شخص الوالي فلا

---

[1]- ياسمين نور الدين و اخرون . نحو مجالس شعبية فاعلة . مركز ماعت للدراسات الحقوقية و الدستورية مطبعة الساحل القاهرة 2010 .ص:18

[2] - On notera à ce sujet l'excellent travail du professeur : S. Bouchemal. Espoirs et angoisses des paysans algériens. Article publié à Montpellier page ; 1

[3] - ياسمين نور الدين و اخرون . المرجع نفسه .ص: 8

يمكن تصور مشاركة ذات فعالية للمجالس بوصاية ممثلة كأداة ضغط في تطويع الآراء صوب مقاصد الادارة مما يساهم في تعطيل مشاريع التنمية ، او رفض بعض المشاريع على المستوى الولائي .

اصبح من الضروري سن قانونين للولاية و البلدية يواكبان التطورات التي حصلت في البلاد و يفسحان المجال اكثر للمجالس الشعبية البلدية لان تشارك بشكل فاعل في احداث التنمية المحلية بالبلديات ، و تحويل الوصاية المفروضة عليهم الى رقابة مشروعة تضمن عدم خروج هذه المجالس عن الحدود و الاطر القانونية التي يتم الاتفاق عليها ، بشرط ان تكون هذه الرقابة تحمل المعنى الحقيقي لكلمة رقابة ولا يبالغ فيها للدرجة التي تصبح فيها وصاية صارمة تمارس بشكل مشدد و مبالغ فيه [1] .

اذن مشاركة المجالس الشعبية في التنمية المحلية اصبحت بحاجة ماسة الى رفع مركزية ووصاية الادارة و البحث عن الية اخرى اكثر مرونة و قابلية في اداء الاعمال ، ففي الكثير من الاحيان يقع عدم توافق في البرمجة و التسيير و التنفيذ و المتابعة للمشاريع ، مما حول الادارة بالمحليات الى استعراض قانوني سلطوي معطل لكل جهد من القاعدة ، من خلال عدم مراعاة اولويات البرمجة بالنسبة للمشاريع و التي في الغالب تخضع لاستقراء ميداني و برمجة مشاريع اخرى لا تمد بأية صلة لحاجيات المجتمع المحلي ، و الارقى من ذلك التمييز فيما بين البلديات من خلال تفضيل البلديات ذات النفوذ السكاني و الاقتصادي على الاخرى الفقيرة التي هي في امس الحاجة الى التنمية لضعف مواردها .

عموما المشاركة لا بد ان ترتقي الى جعل المجتمع المحلي هو الطرف الاساس و الفاعل و تنتقل من **المشاركة الى الشراكة** حيث ترتكز فكرة الشراكة الفعالة على حالة تجاوز المشاركة الساكنة على درجات تصاعدية من **الشراكة الايجابية و الديناميكية الفعالة** ، وقد تبدا الشراكة من طرف واحد للتطور لاستيعاب اطراف اخرى، وقد تكون لأكثر من طرف و بالتالي فإنها تجسد في مجملها ديمقراطية العملية التنموية و مجتمع النضج السياسي وفي هذا السياق نجد ان الشراكة تجعل جميع الاطراف المشاركين لهم الحق في صنع القرار و الالتزام بم يسفر عنه الاتفاق او الاجماع التشاركي ، وتحديد الادوار و المسؤوليات[2] .

فالمقاربة التشاركية السكانية و القطاعية هي التي تضمن مشاركة مجموعة من الفاعلين العموميين و النخبويين والخواص" الجمهور الخاص " إلى جانب السكان المحليين و هم المعنيين بمشروع تنموي واحد كل حسب تخصصه ، و إذ يصبح المشروع متعدد الأبعاد بتعدد الشركاء و يدمج في أهدافه مجموعة من هذه الأبعاد المتكاملة يصبح آنذاك مشروعا مندمجا و تشاركيا و بالأخص إذ راعا البعد الإيكولوجي البيئي لتكون التنمية المتوخاة من المشروع تنمية مستدامة تراعي مستقبل الأجيال القادمة و يكون أثرها ايجابيا على المدى البعيد[3].

المجتمعات الريفية في الراهن تواصل على صناعة التغيير و التحول وفق المستجدات و الخصوصيات الحالية ، على غرار ما قامت به التجمعات الريفية السابقة من خلال التحكم في المجال وبطرق تقليدية مكنت الحياة و

---

[1] - محمد خشمون . مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة سوسيولوجية) مجلة العلوم الانسانية . جامعة منتوري قسنطينة . عدد 33 جوان 2010 ص: 351

[2] - طارق رفيق. مسألة الحوار و المشاركة المجتمعية في مصر. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة برنامج الحياة القاهرة 2002

[3] - - ياسمين نور الدين و اخرون . المرجع نفسه .ص : 19

التطور و النمو[1] فهذه الحلقة المحددة في الزمان و المكان تبقى رهن دافعية مشاركة السكان في التنمية و خلق النمو و من جانب اخر من خلال تبني الوصايا او الفاعلين خطط و استراتيجيات تثمن فيها كل فعل خالق للنمو و الحركة و الديناميكية .

الخلاصة

تتأسس التنمية على المشاركة الفاعلة لمختلف شرائح المجتمع المحلي ، و تقوم اساسا من خلال حشد و تجنيد كل الطاقات و المؤهلات المحلية من اجل رفع مستويات العيش وتمكين الاندماج و الشراكة و الحركية داخل حدود الاقليم بالأساس ، كما تعتمد و بشكل اساسي على كل ما هو محلي باعتباره مؤهلا فعالا في صنع التغيير و استمراريته .

تجريد و تنزيه المشاركة من الصراعات الحزبية والعشائرية و الاختلافات الثقافية و النعرات على مستوى الاقليم و توجيهها الى دعم العمل التنموي و اذكاء روح التعاون و التكامل و الاندماج للجماعات المحلية و الاقليمية في اقامة شراكة حقيقية بإمكانها ان ترفع من تراتب الاقليم في شتى النواحي ، الجماعات المحلية مدعوة الى ترسيخ اليات عملية جديدة تجسد الحكامة المحلية و الديموقراطية و العدالة و الانصاف الاجتماعي .

تعزيز الالتحام بين مختلف الفاعلين و استثماره في التنمية التشاركية كفيل بتغيير الواقع المحلي الذي اضحى مجالا للصراعات و النزاعات و التفكك، فعلى الوصاية ان تتخذ مسارين اساسين في ادارة شؤون المحليات :

1 - المسار الراسي : ويتم فيه التحويل الفعلي للموارد و السلطة و التمويل الى الاجهزة المحلية

2- المسار الافقي: تمكين الجماعات المحلية من الاضطلاع بمهامها التنموية في حدود خطط و برامج اجتماعية اقتصادية مدروسة .

فمن اجل الوصول الى اقاليم جاذبة و تنافسية في الافاق بالأرياف و المناطق الجبلية يجب تثمين المشاركة و تعزيزها لإرساء و تجسيد مبدا الشراكة ثم الى الاعتماد على الامكانيات الذاتية باعتبارها اساس كل تنمية محلية مستدامة .

---

[1] - **Salah Bouchemal . Pratiques communautaires et rapports à l'espace en Algérie. Colloque international- espace et société aujourd'hui. Rennes : 21 et 22 octobre 2004 . page :3**

2 - عرض مشاركة الشباب المستثمر و المرافق في:

1-2 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

2 – 2 القرض المصغر

الحالة الاولى

م. ا ، خراط ، البالغ من العمر 31 سنة و اب لأربعة اطفال من بين المستفيدين **بالقرض المصغر** ، قبل 2007 كان يشتغل في ورشة للخراطة تمكن من خلال الادخار و المساعدة العائلية من تأسيس نصف ورشة في الخراطة ، بعد 2007 قدم استقالته لصاحب الورشة بعد كان يتقاضى شهريا 18000.00 دج قرر التقدم الى الوكالة من اجل الاقتراض لتوسيع الورشة و تكملة بعض الاساسيات في مجال الخراطة بعد تكوين الملف و المعاينة تحصل على قرض بمبلغ 400000.00 دج مكنه من تأسيس ورشة وشراء المادة الاولية ، تم الشروع في النشاط بصفة فعلية في 2008 .

المستفيد واجهته عدة عراقيل و مشاكل تتعلق في تمويل توسعة المشروع كانت المدة الزمنية متجاوزة 5 اشهر مما عرضه للبطالة بسبب بيروقراطية الادارة من بين المشاكل التي عرضها لنا الضريبة البيئية و التي يراها مجحفة لأنه لا يساهم في التلوث او المس بالبيئة فحتى النفايات يتم تجميعها و تقديمها لتدار و ترسكل بمعامل اخرى فيما بين 2007 الى غاية 2012 اصبح مطالب بدفع 1600.00 دج ، يرى كذلك ان الحقوق الضريبية و المحددة ب 7400.00 دج في ثلاثة اشهر مبالغ فيها على الاقل تقليصها الى حدود 4000.00 دج

الادارة و مصالح التامين لا تراعي اطلاقا مشاكل المستفيدين و لا يتم التحقق من اوضاعهم في فترات الكساد او مشاكل تسويق المنتوج و الذي يمنع المستفيدين من دفع مستحقات الدين او القرض الى جانب الالتزام بالتامين فالمعني نتيجة التأخر على الدفع الزم المعني بدفع 54000.00 دج .

تعرض المستفيد الى مشكل تسويق المنتوج في البداية لقلة الاشهار و الركود النوعي الذي ميز المرحلة الاولى من المشروع الى ظهرت ملامح التحسن و الانفراج مع بداية 2010 اذ اصبح صاحب الورشة مقيد بطلب الزبائن ومنه كان ائتمان في تسويق و بيع المادة الى الخواص بالجهة ، خبرة المستفيد ونوعية الانتاج اهلته في توسيع دائرة نشاطه و عدد الزبائن المشكل الاساسي الذي يعرقل النشاط هو تغير اسعار المادة الاولية بالأضعاف في حين ان قيمة المادة المنتجة لا تزال حبيسة اسعار السوق بالنسبة لسنة 2008 مثلا فهذا ناتج من المنافسة و قلة الطلب على المادة .

من وجهة النظر المالية و المهنية المشروع حقق النجاح بعد ان تم تسديد القرض لدى الوكالة و اصبح المستفيد محسنا لدخله في حدود 40000.00 – 50000.00 دج و لورشة تشغل شخصين بصفة دائمة كما هي متعاقدة مع مركز التكوين المهني اذ يتم تمهين 3 اشخاص في السنة .

الحالة الثانية

ل . ز 42 سنة ارملة صاحبة ورشة للخياطة و تفصيل الملابس قبل 2010 كانت مجرد حرفية متنقلة عبر ورشات الخياطة بمدينة سطيف حتى لدى السوريين المستثمرين في الجزائر ، اكتسبت خبرة و تفوق في

المجال بعد 15 سنة في نفس النشاط بعد عام 2010 اتجهت الى **القرض المصغر** وفي حدود 6 اشهر تمكنت من فتح ورشة بمدينة بوقاعة .

المستفيدة كان دخلها الشهري بتراوح ما بين 25000.00 – 30000.00 دج يغطي احتياجاتها العائلية بعد الشروع في العمل بالورشة اصبح دخلها غير ثابت و تحت وطأة تسديد بعض المستحقات المالية للعاملات و التامين ....الخ فمن الصعوبات التي ابدتها لنا المستفيدة :

- صعوبة في تامين الضمانات
- بيروقراطية الاجراءات الادارية
- صعوبات تتعلق بالتسويق
- قلة الخبرة في مجال تأسيس مشروع بهذا الحجم و المسؤولية المالية و المهنية تجاه العاملات
- عدم توفر العمالة المناسبة
- صعوبة تتعلق بالوضع الاقتصادي المحلي من خلال المنافسة و تقلص الطلب.

مع بداية النشاط انطلقت الورشة ب 9 عاملات تقلص عددهن الى 4 و ابدت المستفيدة ان المبرر مالي باعتبار ان المشروع متعثر و لم يحقق الطموحات المرجوة منه فساهم حتى في تراجع الوضع المادي للمستفيدة و اصبحت مقيدة امام التزامات مؤسساتية .

الوضع دفع المستفيدة الى البحث عن اقرب السبل لتسديد الدين والالتزام بدفع اجر العاملات الى جانب التخلص من السلعة لأنها لا تستجيب الى الطلب و السوق اضافة الى الايفاء بالمستحقات امام البنك و الوكالة ، ففي العديد من المرات يتم التقدم امام شباك الوكالة و المرافق للبحث عن السبل و الحلول الممكنة للانطلاق بالمشروع او تغيير النشاط .

الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع لم تكن محققة للنتائج المرجوة لأنها لم تنظر في خصوصيات النشاط على مستوى المنطقة ، و لم تتحسب الى مرونة السوق ، الالتزامات امام العمالة ، المادة الاولية .....هذه الاسباب و غيرها جعلت المستفيد في متاهة و مازق حقيقي و في ان واحد المال العام اصبح مبددا .

الحالة الثالثة

- **م . ف .البالغ من العمر 28 سنة** متخرج من معهد التكوين المهني **فرع نجارة** ، تكون محليا من خلال التنقل على مختلف الورشات في حدود 7 سنوات اصبحت لديه الخبرة الكافية في ممارسة الحرفة بشكل جيد في 2007 تقدم الى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب **ANSEJ** تحصل على قرض من الوكالة من خلال صيغة التمويل الثنائي انشا و رشة للنجارة مع نهاية 2007 الى غاية 2011 ، شغل على مستوى نشاطه عاملين مع انه دوريا يساهم في تكوين متربصين على مستوى الورشة .
- المعني قبل 2007 كان يتقاضى شهريا 25000.00 دج بعد تأسيس الورشة ارتقى راتبه الشهري الى 70000.00 دج مع ان في بداية النشاط .
- مع بداية2009 بدا نشاطه يتقلص من خلال انحسار و تراجع الطلب ، الى جانب ان السيولة المالية كانت من العوائق التي جعلت وتيرة النشاط بطيئة جدا من خلال عدم التزام الدائنين بالخدمة من تأدية التبعية المالية الى صاحب الورشة كما ان الطلب ضعف في هذه الفترة و لم يتمكن المستفيد من التكيف مع هذه المستجدات

تزامن الوضع الى غاية نهاية 2010 ، مما دفعه الى التفكير في تسديد القرض و انهاء الالتزام اما الوكالة الوطنية و البنك و كان ذلك من خلال بيع الآلات و الاستعانة بالمساعدة العائلية .
- المشروع لم يكن له الاستمرار لغياب فكر المقاولة لدى الشباب و الدراية و المعرفة بالسوق الى جانب المنافسة و المجال في حد ذاته .

الحالة الرابعة

ج .م البالغ من العمر 28 سنة مستفيد من الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ تمكن من الحصول على قرض من الوكالة في 2007 مؤسسا ورشة للبيع ، و الإصلاح و تركيب المبردات ، تكوينه و الخبرة التي اكتسبها في مختلف الورشات سمحت له من تحسين وضعه المادي و المهني بعد دعمه بمحل للبيع على مستوى البلدية موظفا بائع و حرفيان متنقلان معه الى مختلف المؤسسات و حتى البيوت في حالة الطلب .

- توسعت دائرة اعماله من خلال حصوله على البعض من المشاريع من طرف المقاولين مما جعل وضعه المادي يتحسن ، سدد القرض في ضرف قياسي واصبح له طموح في توسيع الورشة و حتى التوجه بطلب لتركيب المكيفات لدى الموردين .
- القابلة ابدت لنا الارتياح و التفاؤل لدى المعني من خلال تغير وضعه الاجتماعي و الاقتصادي و الذي سمح له بتأسيس علاقات مقاولتيه و اكتساب خبرة في الميدان مكنه من الارتقاء من كل النواحي .

الحالة الخامسة

- ج .ا البالغ من العمر 33 سنة يزاول نشاط موازي 2008 و مطابق تماما للأنشطة التي يمارسها الشباب و الخاص بصناعة الاكياس البلاستكية المعدة لتسويق المواد الاستهلاكية والغذائية بالأساس هذا النشاط حريص على متابعة الخبرة و استشارة الخبراء في المجال من قبل الاكاديميين حسب تصريح المعني كما استفاد من التجارب الناجحة في اطار المؤسسة الصغيرة .
- وجه الاختلاف مع باقي المستثمرين ان المعني لم يتقدم الى اية و كالة و لا بنك للاقتراض فقط اعتمد على الادخار الشخصي و مساعدة اخ مغترب له الى جانب المساعدة العائلية للمشروع .
- المشروع عرف في البداية بعض العراقيل الادارية التقنية و الاقتصادية لكن مع مرور تم تجاوزها و ابتداء من 2009 اصبح يشغل 12 عاملا 6 في كل فوج عمل ، الورشة مهيأة و كل العمال يتقاضون الاجر ولهم الحقوق ماعدا التامين الى جانب ان المعني متهرب من التسريح بالنشاط قانونيا .
- المعني يمثل حالة من العديد من الشباب اللذين يزاولون انشطة موازية و في الاطار الغير رسمي الذي يؤسس قناعة وهمية للمستثمر على انه الحل الوحيد لضمان القيمة المضافة السلبية الى نشاطه الذي يدخل في اطار الاقتصاد الغير رسمي .

ثالثا - الوكالة الوطنية للتشغيل 2003 – 2010 ANEM

1- التعريف بالوكالة :

مؤسسة عمومية ذات طابع إداري انشات بموجب المرسوم التنفيذي 90-229 بتاريخ 8 سبتمبر 1990 المعدل و المكمل للأمر رقم : 71-42 المؤرخ في 17جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة المنشأ بالمرسوم رقم 62-99 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962 جاءت لتحل محل الديوان الوطني لليد العاملة و تتمثل

مهامها أساسا في تنظيم سوق الشغل و تسيير العرض و الطلب للتشغيل كما أن الوكالة لها علاقة وطيدة و مباشرة مع :

- طالبي العمل و البطالين من كل الفئات الاجتماعية .
- المستثمرين و أصحاب العمل من المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة في مختلف الاختصاصات ماعدا الوظيف العمومي .

تعد الخلية الأساسية التي تستقبل المتعاملين معها سواء البطالين او العارضين للعمل و تنحصر مهامها في الآتي :

- استقبال طالبي العمل و تسجيلهم حسب مؤهلاتهم ورغباتهم .
- توجيههم وفقا لاستعداداتهم الى برامج أخرى .
- استقبال و تسجيل توجيه الخرجين من الجامعات و المعاهد الوطنية .
- تسجيل العمال المسرحين لأسباب اقتصادية قصد الاستفادة من نظام التامين على البطالة وذلك حسب القوائم المقدمة من طرف صاحب العمل.

على مستوى الولاية توجد 6 وكالات تتكفل بملفات التشغيل و الادماج الاجتماعي الاقتصادي للشباب البطالين و المسرحين من المؤسسات العمومية ، بلديات الدراسة تم تجميعها في وكالة عين الكبيرة وتضم 11 بلدية ووكالة بوقاعة بأكبر عدد من البلديات اذ تشرف على 17 بلدية ، اما بلدية عين عباسة و بني فودة فهما تابعتان الى وكالة سطيف و بلدية جميلة الى العلمة كما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم : 78 الوكالات و البلديات التابعة لها

الوكالات	البلديات التابعة لها
سطيف	سطيف ، عين ارنات، عين عباسة، الوريسية، مزلوق و قجال ،اولاد صابر، بنى فودة
العلمة	العلمة، جميلة، تاشودة، القلته الزرقاء، البلاعة، بازر سخرة، بئر العرش ،الولجة، حمام السخنة ،طاية، التلة ،بيضاء برج
بوقاعة	بوقاعة ،عين الروى ،بنى حسين ،حمام قرقور، ماوكلان، تالة ايفاسن ،ايت تيزى ، بوعنداس ،ايت نوال مزادة، بوسلام، بنى موحلي ،بنى شبانة ،بنى ورتيلان ،عين لقراج ،حربيل، قنزات ،ذراع قبيلة.
عين الكبيرة	عين الكبيرة، بنى عزيز، عين السبت، معاوية، الدهامشة، اولاد عدوان، سرج الغول، بابور، عموشة، تيزى نبشار، وادى البارد
عين ولمان	عين ولمان ،اولاد سي احمد، اولاد تبان، الرصفة، صالح باي، قلال، قصر الابطال.
عين ازال	عين ازال، بوطالب ،الحامة ،عين الحجر

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية للتشغيل مديرية سطيف 2010

2- الطلب على الشغل بوكالات إقليم الدراسة 2003 – 2010

إجمالي الطلب على الشغل بإقليم الولاية في الفترة 2003 – 2010 وصل الى 141842 ، أهم فترة عرفت فيها الولاية تصاعد في الطلب على العمل في ف 2007 ب 28811 طلب و السنة الموالية 2009 ب 33425 طلب ، على مستوى اقليم الدراسة في وكالة عين الكبيرة تم تسجيل اجمالي 18517 طلب على مستوى الوكالة ممثلة نسبة 13.00 % على مستوى الاقليم الولائي ، ابتداء من 2008 بدا يتزايد الطلب عن الشغل بالوكالة ، حيث تم استقبال 3911 طلب ليتراجع جزئيا في السنوات الموالية 2283 في 2009 ثم ينتقل الطلب الى 3090 في 2010 بزيادة طفيفة ، الوكالة ترتب في الصف الرابع بعد وكالة سطيف ب 45945 و العلمة 37377 طلب ووكالة بوقاعة 21747 طلب ، هذا التراتب يكشف عن الانخفاض في معدل البطالة ببلديات الوكالة واتجاه

الشباب الى فروع اخرى طلبا و بحثا عن النشاط ، وكالة بوقاعة بأكبر عدد من البلديات التابعة لها تسجل 21747 طلب ما يوازي 15.33 % من اجمالي الطلب على مستوى الاقليم الولائي ، اعلى معدل للطلب على العمل سجل في 2007 ب 4788 طلب لينخفض تدريجيا فيما بعد الى 2799 في سنة 2009 ثم بزيادة طفيفة في 2010 الى 3073 طلبا .

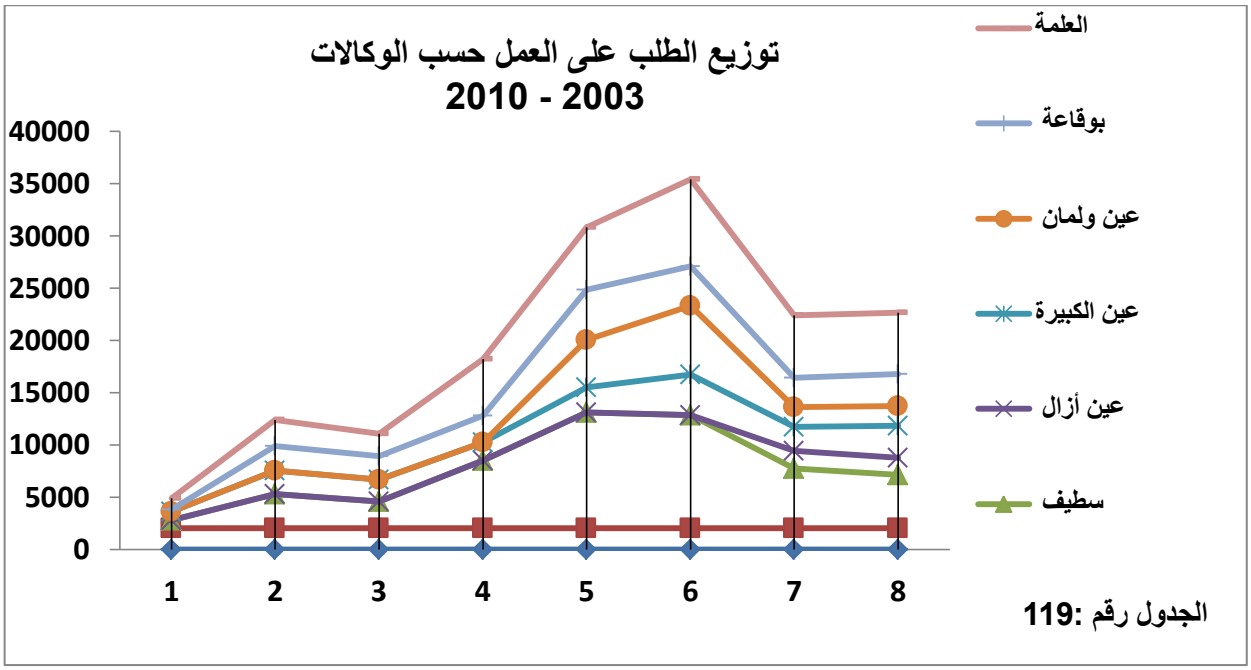
معطيات الجدول ادناه و البيان تبين لنا ان الفترة الممتدة ما بين 2006 – 2008 هي الفترة التي عرفت فيها اغلب الوكالات تصاعد في الطلب عن العمل بغض النظر عن وكالات الجنوب بعين ولمان و عين ازال التان لم تعرفا اقبال و ميول من الشباب من حيث التسجيل للحصول على العمل .

ابتداء من 2008 بدا نوع من التراجع في الطلب عن العمل بوجود اليات اخرى سمحت باستيعاب طلب الشباب للعمل سواء من خلال الادماج او التشغيل من خلال الاستثمار بباقي الفروع كالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب او الصندوق الوطني للتامين على البطالة .

الجدول رقم : 79 توزيع الطلب على العمل بالوكالات 2003 – 2010

الوكالات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع	%
سطيف	801	3309	2569	6484	11121	10829	5720	5112	45945	32.3
عين أزال							1723	1624	3347	2.3
عين الكبيرة	783	2205	2107	1748	2390	3911	2283	3090	18517	13
عين ولمان	00	00	00	00	4538	6593	1903	1875	14909	10.51
بوقاعة	204	2364	2228	2539	4788	3752	2799	3073	21747	15.33
العلمة	1087	2521	2166	5420	5974	8340	5974	5895	37377	26.35
المجموع	2875	10399	9070	16191	28811	33425	20402	20669	141842	100

المصدر :الوكالة الوطنية للتشغيل مديرية سطيف



الجدول رقم :119

3- عروض العمل بوكالات اقليم الدراسة 2003 – 2010

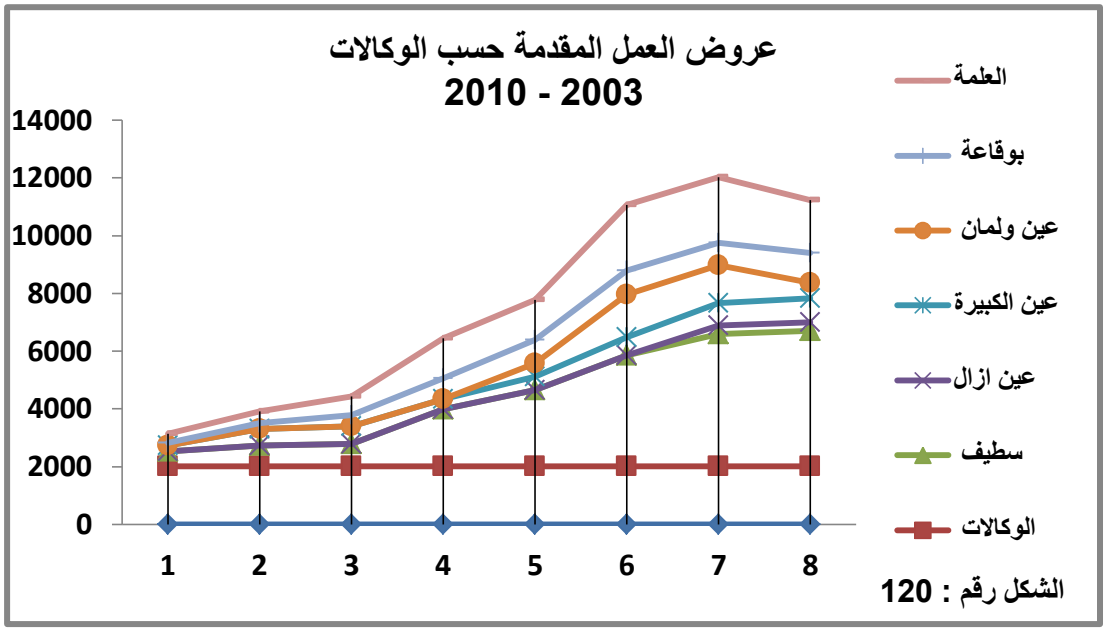
في هذه الفترة تم عرض 43963 منصب شغل بالإقليم الولائي ، من بيانات الجدول نلاحظ ان وكالة سطيف تنفرد بأعلى عرض 19790 بنسبة 45.01 % ثم وكالة العلمة 10503 بنسبة عرض 23.89 % ويعود ذلك اساسا لكونهما يمثلان مراكز نمو بالإقليم و تعرف تمركز في الاستثمار بعد الانفتاح الاقتصادي ، وكالات الاقليم المدروس في احسن حال من وكالات الجنوب عين ولمان 4415 عرض و عين ازال 596 بأضعف نسبة عرض 1.35 % .

وكالة عين الكبيرة سجل بها عرض ل 4415 منصب شغل بنسبة 10.04 % اهم العروض قدمت بعد 2007 حيث انتقلت من 787 في 2009 الى 824 في 2010 مسجلة ديناميكية و نمو في النشاط و لو بوتيرة بطيئة مما حسن انتقال في العرض ، وكالة بوقاعة الممثلة للبلديات التلية و الجبلية في القسم الغربي هي الاخرى عرفت عروضا معتبرة بالمقارنة من عين الكبيرة ، اذ النشاط بها في احسن حال من حيث وتيرة الاستثمار للقطاع الخاص بالمنطقة ، فتم تسجيل 4879 عرضا بنسبة 11.09 % بفارق معتبر عن بلديات وكالة عين الكبيرة في القسم الشرق من اقليم الدراسة ، احسن عرض للوكالة كان في 2010 ب 1043 طلب بعد ان تراجع في سنة 2009 على ما تم تسجيله من عروض في 2007 و2008 من 815 الى 818 عرض .

الجدول رقم : 80 توزيع عروض العمل المقدمة بالوكالات 2003 - 2010

الوكالات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع	%
سطيف	531	719	786	1981	2652	3848	4582	4691	19790	45.01
عين ازال							290	306	596	1.35
عين الكبيرة	191	574	599	356	449	635	787	824	4415	10.04
عين ولمان	00	00	00	00	474	1474	1300	532	3780	8.59
بوقاعة	95	208	390	717	815	818	793	1043	4879	11.09
العلمة	318	416	658	1379	1378	2275	2260	1819	10503	23.89
المجموع	1135	1917	2433	4433	5768	9050	10012	9215	43963	100

المصدر :الوكالة الوطنية للتشغيل مديرية سطيف



الشكل رقم : 120

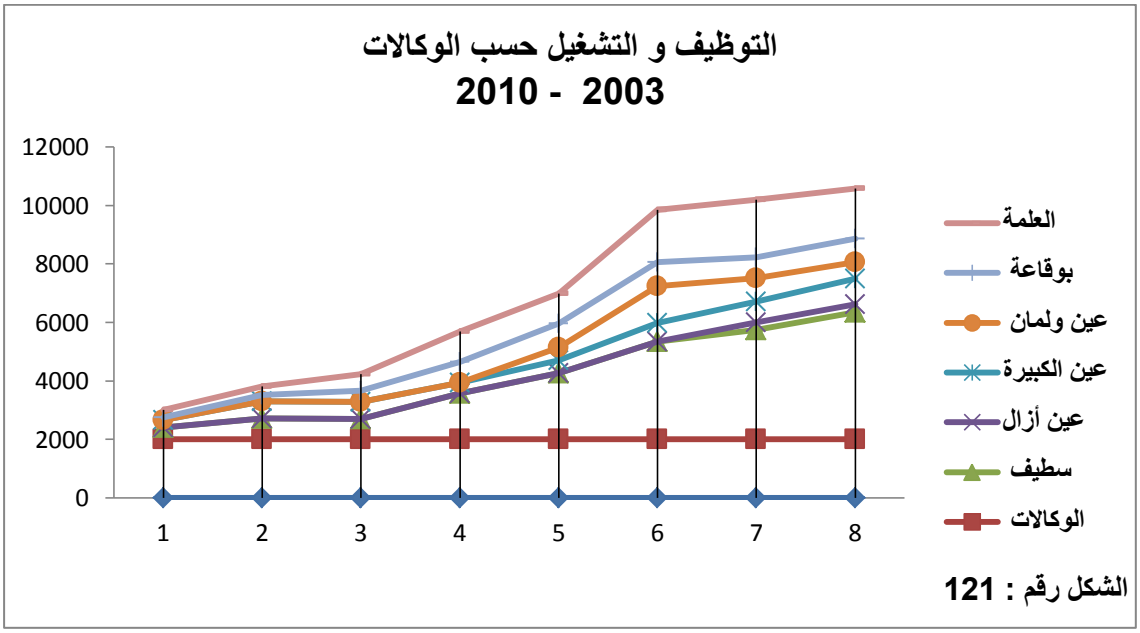
4 - التوظيف و التشغيل بإقليم الدراسة 2003- 2010

حققت وكالات الولاية إسهام في التوظيف و التشغيل للشباب الباحثين عن العمل بما يوازي 38294 منصب شغل موزعة بشكل متباين على وكالات الإقليم حسب قوة العرض و تراجعه بالوكالات إلى جانب قدرات النشاط و النمو المتمايزة على امتداد الإقليم ، تسيطر وكالة سطيف و العلمة على أعلى نصيب من التوظيف 17058 منصب ب 44.54% تقريبا نصف التوظيف بوكالة واحدة ثم بأهمية اقل في البلديات التابعة لوكالة العلمة 8644 منصب شغل و بنسبة تشغيل 22.57 % و بنصف هذه النسبة في وكالات اقليم الدراسة المتقاربة حيث تم توظيف 4433 بوكالة عين الكبيرة و بنسبة 11.57 % اما وكالة بوقاعة المسجلة لفارق ضئيل عن سابقتها وظفت 4558 بنسبة 11.90 % ، تأتي وكالات جنوب الولاية باقل قدر من التوظيف عين ولمان بنسبة 8.02 % و ادنى نسبة سجلت ب عين ازال 1.38 %.

الجدول رقم : 81 التوظيف و التشغيل 2003 - 2010

الوكالات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المجموع	%
سطيف	408	721	697	1573	2252	3331	3742	4334	17058	44.54
عين أزال							255	274	529	1.38
عين الكبيرة	249	582	580	363	442	635	706	876	4433	11.57
عين ولمان	00	00	00	00	442	1260	803	567	3072	8.02
بوقاعة	95	208	390	717	815	818	717	798	4558	11.90
العلمة	245	303	559	1037	1034	1798	1958	1710	8644	22.57
المجموع	997	1814	2226	3690	4985	7842	8181	8559	38294	100

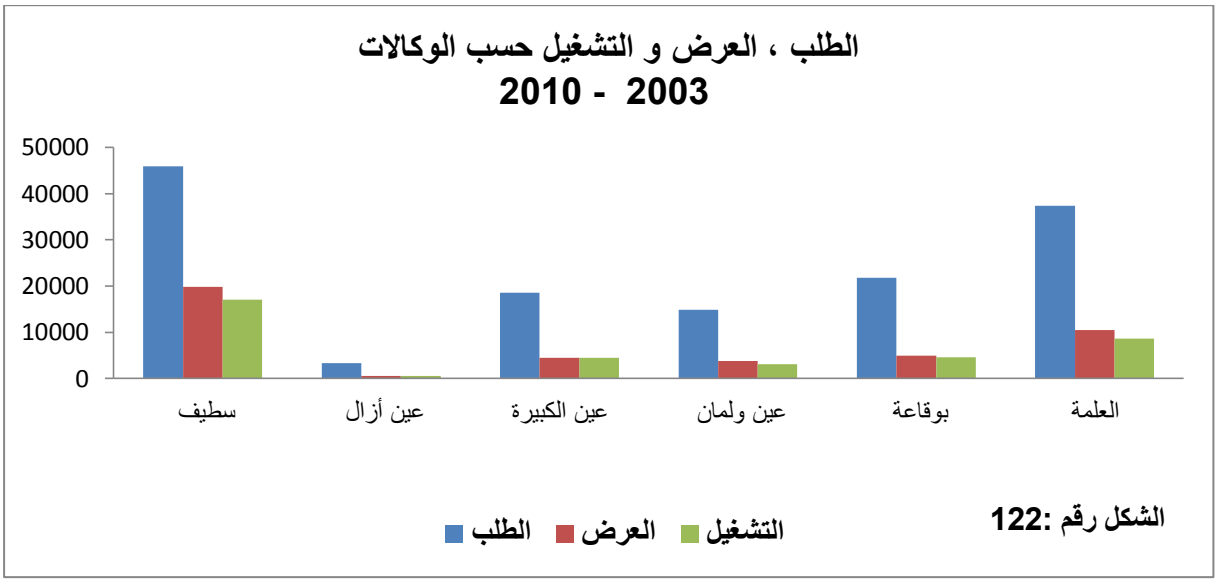
المصدر :الوكالة الوطنية للتشغيل مديرية سطيف



الشكل رقم : 121

من البيان ادناه نلاحظ هيمنة واضحة لوكالة سطيف على مستوى الاقليم باعتبارها قطب اقتصادي الاكثر اجتذابا و توفيرا للنشاط ثم وكالة العلمة كونها مركز نشاط و نمو تعزز بشكل واضح في العشريتين الاخيرتين ، الاقليم الغربي ببلدياته من المنطقة المدروسة في احسن وضع بالنظر الى القسم الشرقي مما يعني تميزه

بالنشاط و الديناميكية الاقتصادية في الوقت الذي تسجل فيه بلدياته اعلى معدلات البطالة و مظاهر للفقر و التراجع خاصة في القسم الشمالي الجبلي.
بلديات الجنوب المنضوية في وكالات عين ولمان و عين ازال هي التدنية من حيث عروض العمل و قدرات التشغيل على مستوى الولاية كما يوضحه البيان و معطيات الجداول السابقة ، فإقليم الدراسة في وضع انتقالي ممكن للتحول و الديناميكية في جل بلدياته خاصة الواعة على هوامش اقطاب النمو الكبرى بالإقليم سطيف و العلمة و مناطق النشاط المحلية بمراكز عين الكبيرة و بوقاعة و حمام قرقور و بوعنداس و تالة ايفاسن في الشمال .



الشكل رقم :122

لمعرفة اثر هذا القطاع في مجال التشغيل و بعث النمو على مستوى الاقليم الولائي و منطقة الدراسة تم التركيز على معطيات سنة 2010 بطريقة تفصيلية .

4 -1 - توزيع طلبات العمل حسب السن و الجنس 2010

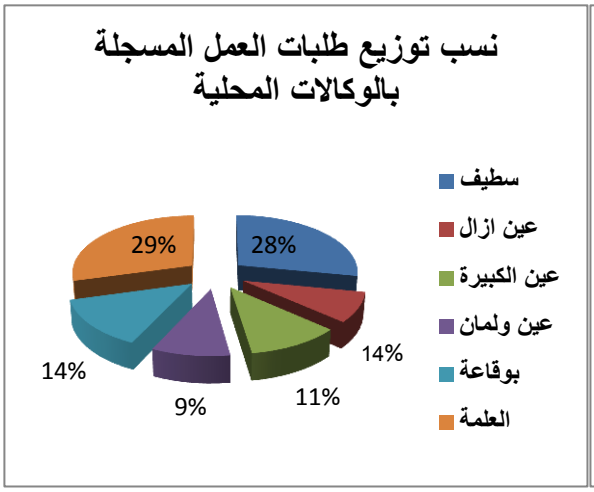
خلال 2010 تم تسجيل20669 طلب موزعة على مختلف وكالات التشغيل بالولاية منها 18248 طلب تخص الذكور ، اما الاناث فلم يتم تسجيل سوى 2421 ملف ما يمثل 11.71 % مما يوحي بسيطرة الذكور على طلبات العمل بشكل مطلق ، و يعني اننا في حضور مجمع لا يزال محافظا على ريفيته و خصوصياته الاجتماعية الاقتصادية من خلال احجام الاناث على الاستثمار و التشغيل ، على مستوى الوكالات تنفرد بلديات وكالة العلمة بأعلى نسبة 28.52% ثم وكالة سطيف 24.73 % وتقارب في النسبة بين وكالة بوقاعة و عين الكبيرة على الترتيب 14.87 و 14.95 % و بنسبة اضعف في بلديات وكالات جنوب الولاية عين ولمان 9.07 % و عين ازال 7.86% .
اما بالنسبة للفئات العمرية فيلاحظ من الجدول الموالي ان اكبر نسبة بالنسبة لطالبي الشغل على مستوى الوكالات هي الفئة 36- 39 سنة ب 25.72 % ثم الفئة 40 - 49 سنة ب 23.02 % اما اضعف فئة فهي من 16-19 سنة ب 0.73 % كما يوضحه البيان ادناه .
وكالة بوقاعة و عين الكبيرة تحتلان مركزا وسطا بالنسبة لطالبي العمل على مستوى وكالات إقليم الولاية ب 3073 و 3090 طلبا على الترتيب أي ما يمثل نسبة 14.87 % ببوقاعة و 14.95 %بوكالة عين الكبيرة ،

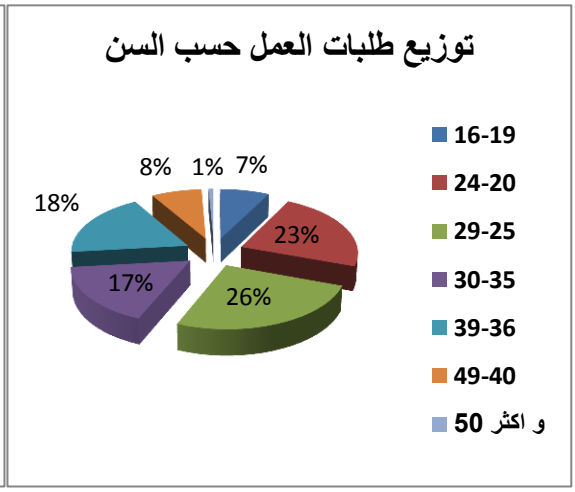
ومن خلال الكم الهائل من البلديات التابعة لوكالة بوقاعة نجد ان الطلب لا يتناسب مع حجم البلديات خاصة و انها تتساوى مع وكالة عين الكبيرة باقل عدد من البلديات و بطلب متزايد و عالي على غرار كذلك وكالات الجنوب كل من عين ازال و عين ولمان .

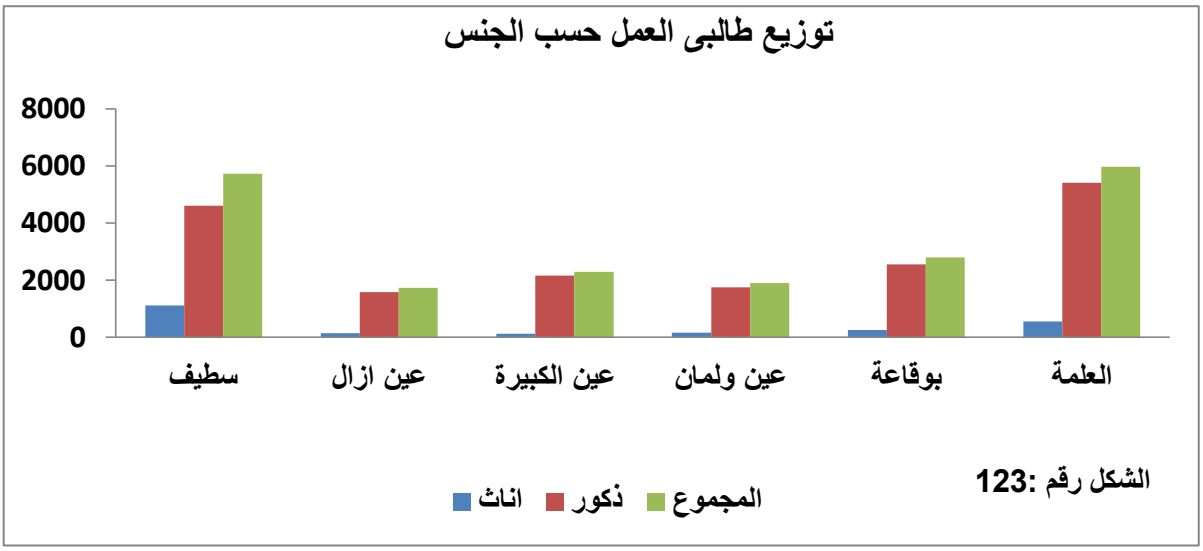
الجدول رقم : 82 توزيع طلبات العمل حسب السن والجنس خلال2010

الوكالة	العدد حسب السن							المجموع	ذكور	إناث	النسب	
	19-16	2024-	29-25	35-30	3639-	49-40	50وأكثر				إناث	الوكالة
سطيف	7	247	824	582	1612	1420	420	5112	4024	1088	21,2	24,7
عين أزال	8	105	293	310	384	413	111	1624	1457	167	10,2	7,8
عين الكبيرة	17	273	656	521	646	646	331	3090	2938	152	4,9	14,9
عين ولمان	14	116	348	446	450	398	103	1875	1721	154	8,2	9
بوقاعة	23	279	584	616	735	635	201	3073	2816	257	8,3	14,8
العلمة	82	575	1080	1031	1490	1246	391	5895	5292	603	10,2	28,5
المجموع	151	1595	3785	3506	5317	4758	1557	20669	18248	2421	11,7	100
النسب	0,7	7,7	18,3	16,9	25,7	23	7,5	100	88,2	11,7		

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية ولاية سطيف 2011







الشكل رقم :123

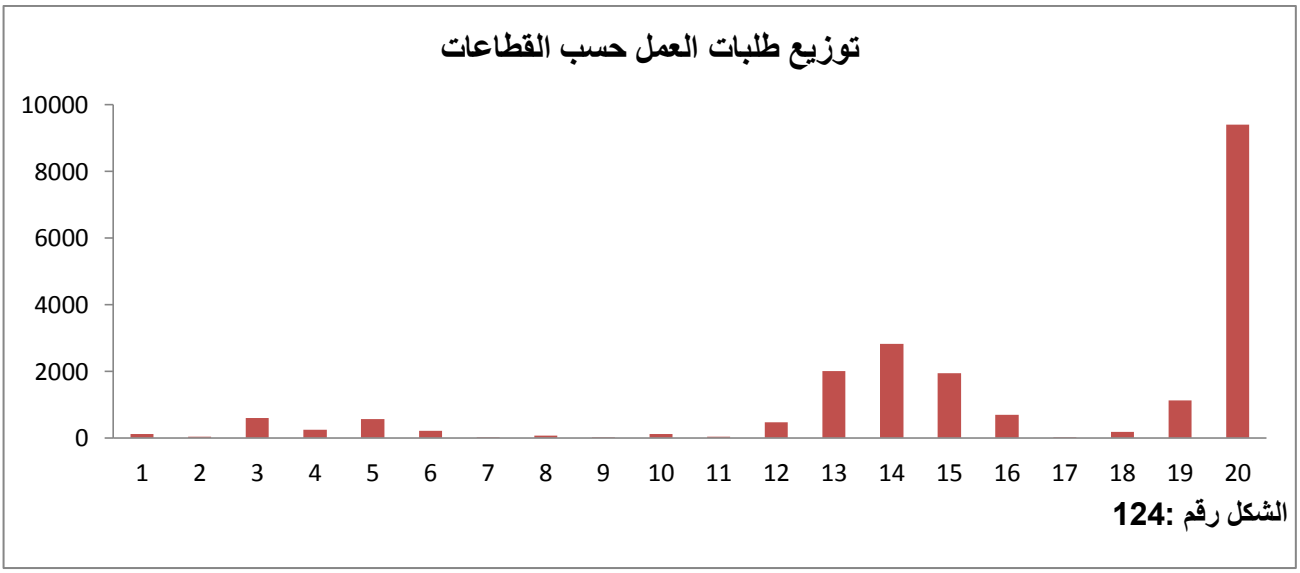
الوكالة الوطنية للتشغيل تعمل على توجيه طالبي العمل وفق القدرات الكامنة و المتاحة على مستوى البلديات التابعة لمختلف الوكالات، بعد عملية تأهيل الطلب و دراسته من جميع الجوانب، مراعاة للقدرات و العروض و التكوين أو اختصاص أو الحالة الاجتماعية (قصد الاحتياط للأولوية) لطالب العمل. فيتم توجيه طالبي العمل الى صيغة الجدول أدناه و الذي يوضح مجموعة القطاعات وعددها 20 قطاعا بإمكان المعني مزاولة احد الأنشطة الاقتصادية التي تناسبه .

الجدول رقم : 83 القطاعات و الانشطة الاقتصادية

القطاعات		النشاطات الاقتصادية	
الرقم	القطاع	الرقم	النشاط الاقتصادي
1	الفلاحة	1	الصيد و الفلاحة و حماية و استغلال الغابات
2	المناجم و علوم الأرض	2	الماء و الطاقة
3	مكانيك و صناعة المعادن	3	المحروقات
4	انتاج و تحويلالمعادن	4	مصلحة الأشغال البترولية
5	كهرباء و إلكترونيك و اتصالات	5	المناجم و المحاجر
6	كيمياء و كيمياء بترولية و مواد بناء	6	صناعة الحديد ،مكانيك، المعادن و الكترونكنيك
7	الصناعة الغذائية و التبغ	7	مواد البناء
8	خياطة ونسيج	8	البناء و الأشغال العمومية
9	حرفة الجلود	9	كيمياء و بلاستيك
10	حرفة الخشب و الاثاث	10	الصناعة الغذائية
11	حرفة صناعة الغرافيك و الصور	11	صناعة النسيج
12	حرف ذات طابع تجاري و سياحي	12	صناعة الجلد و الأحذية
13	نقل و اتصال	13	صناعة الخشب الفلين الورق و مشتقاتها
14	بناء ، هندسة مدنية ، ماء	14	صناعة متعددة
15	حرف ذات طابع اقتصادي اداري و قانوني	15	النقل و الاتصال
16	ثقافة ،اعلام، تعليم ،اعلام الي، بحوث علمية	16	تجارة
17	حرف الزجاج و الخزف و التزيين	17	فنادق مطاعم و مقاهي
18	حرف ذات طابع طبي	18	خدمات مقدمة للمؤسسات
19	مصلحة الوقاية والامن	19	خدمات مقدمة للتدبير
20	مهن اخرى عامل يدوي ،عاملة تنظيف ،حاجب...الخ)	20	مؤسسات مالية
		21	قضايا عقارية
		22	خدمات مقدمة للتجمعات

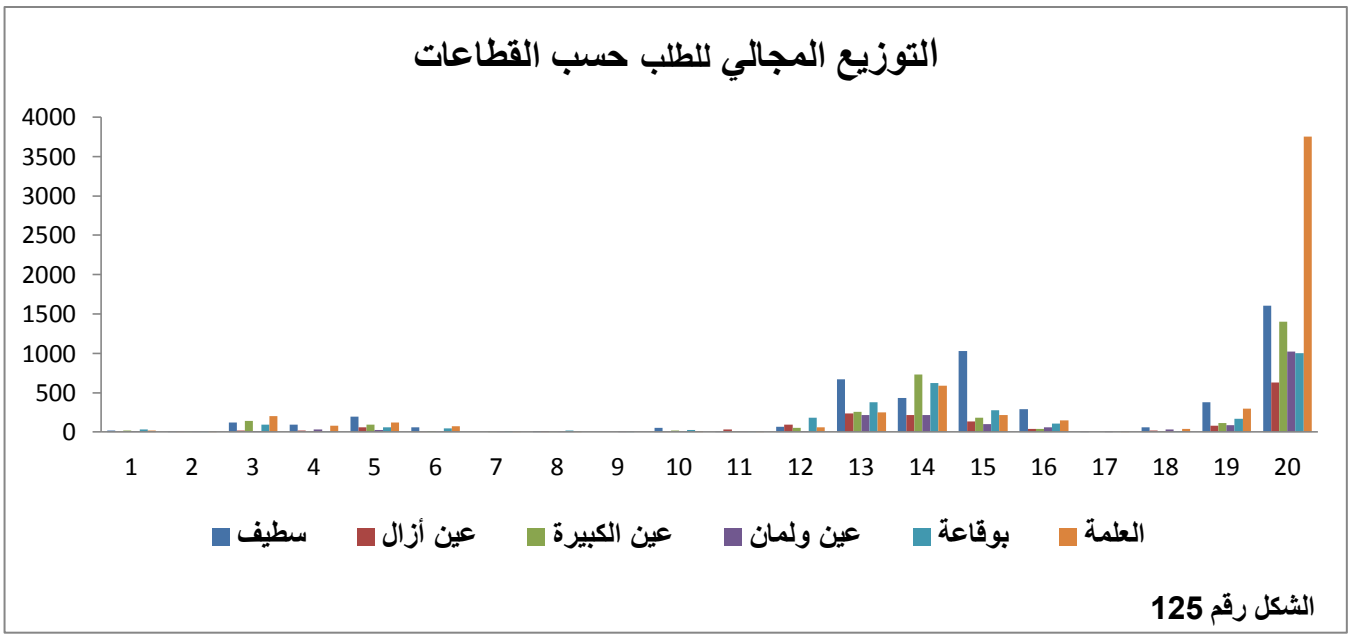
4 – 2 توزيع طلبات العمل حسب القطاعات الاقتصادية 2010

طلبات العمل مركزة بشكل خاص على قطاع المهن (عامل يدوي، عاملة تنظيف ، حاجب...الخ) بمجموع 9412 طلب على مستوى وكالات الولاية ، ثم قطاع البناء ،و الهندسة المدنية و المياه ب2816 طلب ثم قطاع النقل و الاتصال ب 2011 طلب يليه قطاع الحرف ذات الطابع الاقتصادي الإداري و القانوني ب 1943 طلب ، وتعد من القطاعات التي تشد طلب الباحثين عن العمل و التي تتطلب تكوين مهني أو حرفي بالإضافة الى العمل اليدوي ، أما باقي القطاعات فالعدد بها قليل و لا تلقى الطلب لأنها تستدعي تكوينا و تأهيلا مهني في الاختصاص كما يوضحه البيان أدناه .

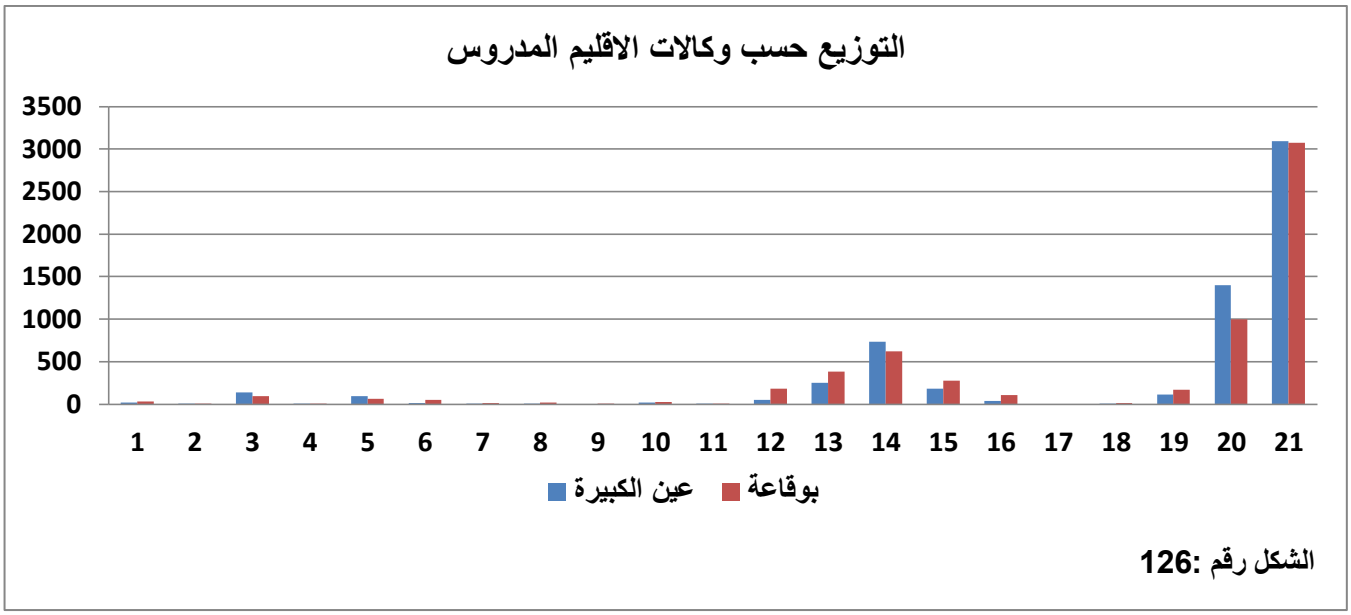


الشكل رقم :124

من معطيات الجدول و البيان نجد ان وكالات اقليم الدراسة في تراتب معتبر بعد كل من وكالة سطيف و العلمةكوكالات مهيمنة على النشاط و مجتذبة للسكان الباحثين عن العمل ، تسجل وكالة عين الكبيرة 3090 طلباما يمثل 14.94 % و وكالة بوقاعة 3073 طلبا بنسبة 14.86 % ، القطاعات الاكثر طلبا و توجها بالنسبة للباحثين عن العمل بوكالة عين الكبيرة ياتي قطاع المهن في المرتبة الاولى ب 1400 طلب ممثلا نسبة 45.30 % ثم قطاع البناء و الهندسة المدنية ب 732 طلبا أي ما يمثل23.68% ، ثم قطاع النقل و الاتصال ب255 طلبا 8.25% ، يله قطاع الحرف ذات الطابع الاقتصادي الاداري ب 180 طلبا ثم قطاع الميكانيك و صناعة المعادن 141 طلبا و قطاع مصلحة الوقاية و الامن ب 113 طلبا ، اما باقي القطاعات فتقل نسبة الطلب بها الى اقل من 100 طلب فهي منعدمة في قطاع حرف الزجاج و الخزف و التزيين وبطلب واحد في قطاعي حرفة الجلود ، وحرفة صناعة الغرافيك و الصور كما يوضحه البيان الموالي :



الشكل رقم 125



الشكل رقم :126

اما وكالة بوقاعة فتم تسجيل 1000طلب في قطاع المهن (عامل يدوي ، عاملة تنظيف ، حاجب ...الخ) بفارق اقل من وكالة عين الكبيرة ب 400 طلب ، وينخفض كذلك التسجيل بقطاع البناء و الهندسة المدنية الى 624 طلبا عن سابقتها بينما يزيد الطلب في هذه الوكالة بقطاع الحرف ذات الطابع الاقتصادي و الإداري حيث تم تسجيل 279 طلبا ، كذلك بالنسبة لقطاع النقل و الاتصال 382 طلبا و الحرف ذات الطابع التجاري و السياحي ب 185 طلبا في حين ينخفض التسجيل بها بالمقارنة بوكالة عين الكبيرة في قطاعات الميكانيك و صناعة المعادن ، وكذلك الكهرباء و الالكترونيك و الاتصالات .

عموما رغم قلة البلديات التابعة لوكالة عين الكبيرة إلا أنها أكثر طلبا على الشغل بالنظر الى وكالة بوقاعة الأكثر عدد من البلديات من الكم البشري الباحث عن العمل لكن التقدم الى الوكالة منخفض .

4 – 3 توزيع عروض العمل حسب القطاعات 2010

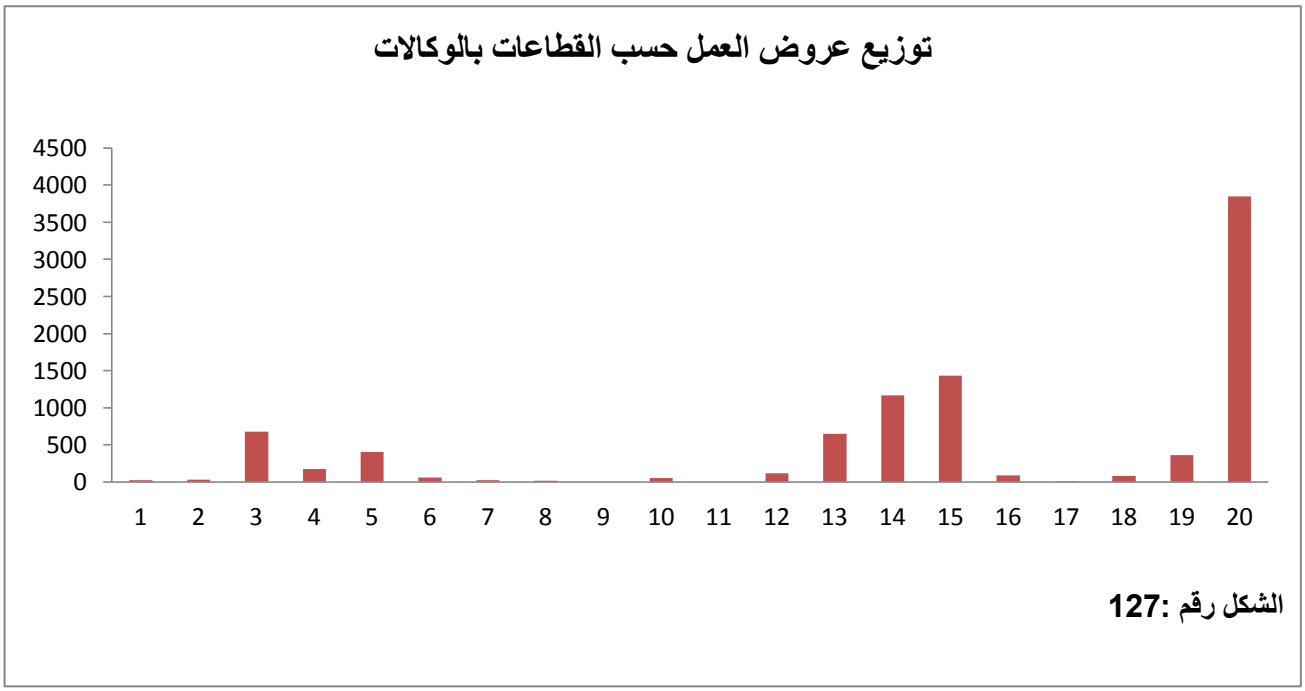
الإقليم يقدم عروضا للعمل تسجل على مستوى الوكالات المحلية، قصد النظر فيها و توجيه اليد العاملة المناسبة لاحتياجات المتعاملين، مجموع عروض العمل المتقدم بها للوكالات 9215 عرض وكالة بوقاعة ب 1043 عرض وعين الكبيرة 824 عرض ، تشغل مكان مناسب في مجال العروض المقدمة بالمقارنة مع وكالات الجنوب عين ولمان 532 و عين أزال 306 عرض ، أما مراكز النمو و الأقطاب الرئيسية في الولاية فيتم عرض 4691 بوكالة سطيف و 1819 عرض بوكالة العلمة لتركز الاستثمار و النشاط بهما إضافة الى الحركية الاقتصادية التي تشهدها في

اقليم الهضاب العليا اما على مستوى العروض المقدمة حسب نوع القطاعات فهي مركزة بشكل بارز في قطع المهن من الحاجة اليد العاملة اليدوية الغير ماهرة و عمال النظافة و الحراسة ...الخ ممثلة 3850 عرضا للشغل ، يأتي قطاع الحرف ذات الطابع الاقتصادي و الاداري و القانوني ب 1434 عرضا كما يوضحه البيان ادناه ، و لحركية العمران و الاشغال بالولاية سجل قطاع البناء و الهندسة المدنية 1164 عرضا ، ثم يضعف العرض تدريجيا في باقي القطاعات حيث لا يتم عرض سوى 680 في الميكانيك و صناعة المعادن و 650 في قطاع النقل و الاتصال 405 في قطاع الكهرباء و الالكترونيك و 362 في قطاع مصلحة الوقاية و الامن ، اما باقي القطاعات فالعرض بها ضعيف الى ان ينعدم في قطاعي حرفة صناعة الغرافيك و الصور ، والجلود .

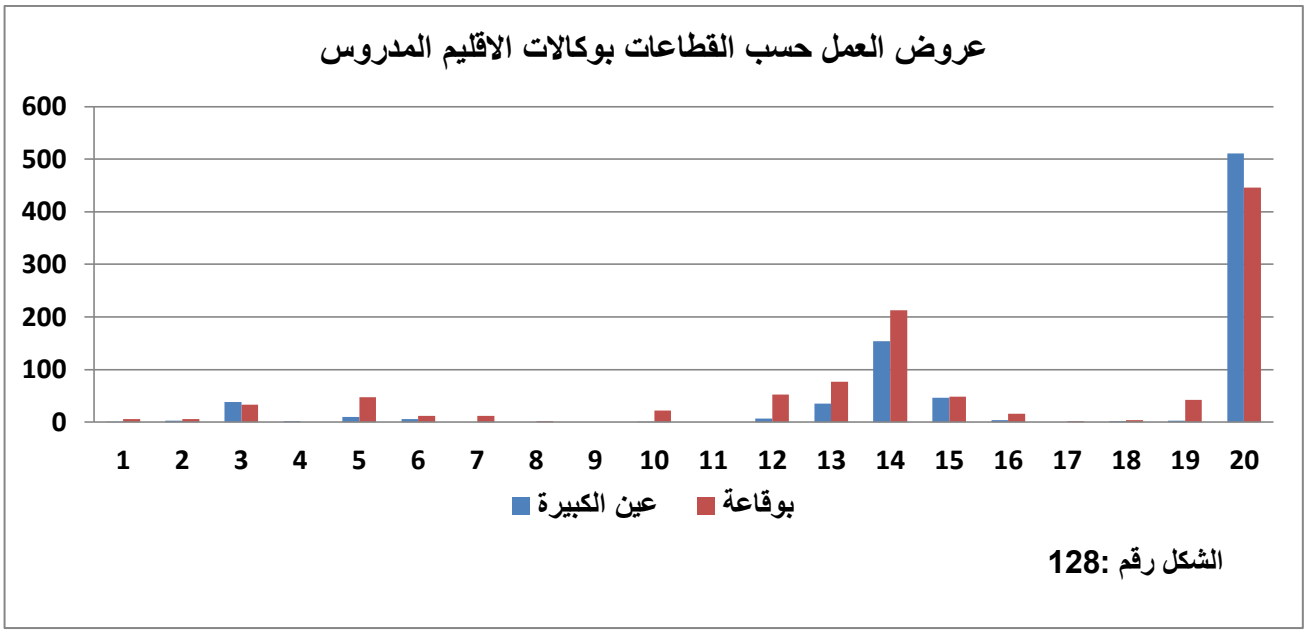
4- 4 عروض العمل في وكالات اقليم الدراسة 2010

من حيث عروض العمل تتقدم وكالة بوقاعة عن وكالة عين الكبيرة بفارق 219 عرض لحجم النشاط بالبلديات و الحاجة لليد العاملة بها، على مستوى التباين في العرض القطاعي تتأرجح الفوارق بينهما لنوعية النشاط ففي القطاع الاخير قطاع المهن بعين الكبيرة يسجل عرض 511 منصب شغل في حين وكالة بوقاعة بحجم اقل 446 فقط ، في قطاع البناء و الهندسة المدنية و اشغال المياه تتفوق وكالة بوقاعة من حيث استقبال عرض 213 مقابل 154 في وكالة عين الكبيرة لحجم المشاريع التنموية و الاشغال المتمايز بين بالبلديات التابعة للوكالات ، كما تتجاوزها كذلك في قطاع النقل و الاتصال 77 عرض مقابل 35 وفي قطاع الميكانيك و صناعة المعادن تتجاوز وكالة عين الكبيرة بوقاعة بفارق ضئيل 5 عروض أي 38 مقابل 33 بوقاعة و بفارق 2 عرضين في قطاع الحرف ذات الطابع الاقتصادي الاداري و القانوني 49 عرض بوقاعة و47 عرض عمل بعين الكبيرة ، اما باقي القطاعات فالعروض بها متدنية جدا الى ان تنعدم في قطاع صناعة الغرافيك و الصور او حرفة الجلود و الصناعات الغذائية و قطاع النسيج ...الخ .

ويمكن استقراء ذلك انطلاقا من معطيات الجدول و البيانين رقم : 133و134



الشكل رقم :127



الشكل رقم :128

4 -5 توزيع عروض العمل حسب فروع النشاط الاقتصادي 2010

على مستوى وكالات الولاية في 2010 تم عرض 9215 منصب للشغل ، تقدمت وكالة سطيف ب4691 عرض تمثل تقريبا نصف العروض على مستوى اقليم الولاية و يعود ذلك الى حيوية و دينامية النشاط و الحاجة الى اليد العاملة ، كما ان مركزية و جاذبية الوكالة لها دور في الاستحواذ على اجتذاب اكبر عدد ممكن من العروض لتركز الاستثمار بها ، ثم تأتي وكالة العلمة كمركز نشاط مهم في الولاية باستقبال ل1819 عرض و بأهمية اقل وكالة بوقاعة 1043 وعين الكبيرة 824 عرض ، اما وكالات الجنوب فالعروض المقدمة قليلة لانكماش النشاط الاقتصادي بها فعين ولمان 523 و عين ازال لم يقدم بها سوى 306 ،اما ما يتعلق بتوزيع عروض العمل على مختلف فروع النشاط الاقتصادي فيرتب قطاع البناء و التعمير في المقام الاول من حيث العرض ب 2939 ثم نشاط صناعة الحديد و الميكانيك و الميكانيك الالكترو تكنيك ب 1645 عرض عمل بوكالات الولاية و الكيمياء و البلاستيك 639 ، قطاع الصناعات الغذائية 597 و التجارة 596 ،مواد البناء 510 ، الماء و الطاقة 503 عرض عمل ثم ينخفض العرض تدريجيا حيث نشاط الخدمات المقدمة للتجمعات 361 و نشاط المناجم و المحاجر 319 و الخدمات المقدمة للمؤسسات 308 ،و219 بنشاط الفلاحة و حماية الغابات .

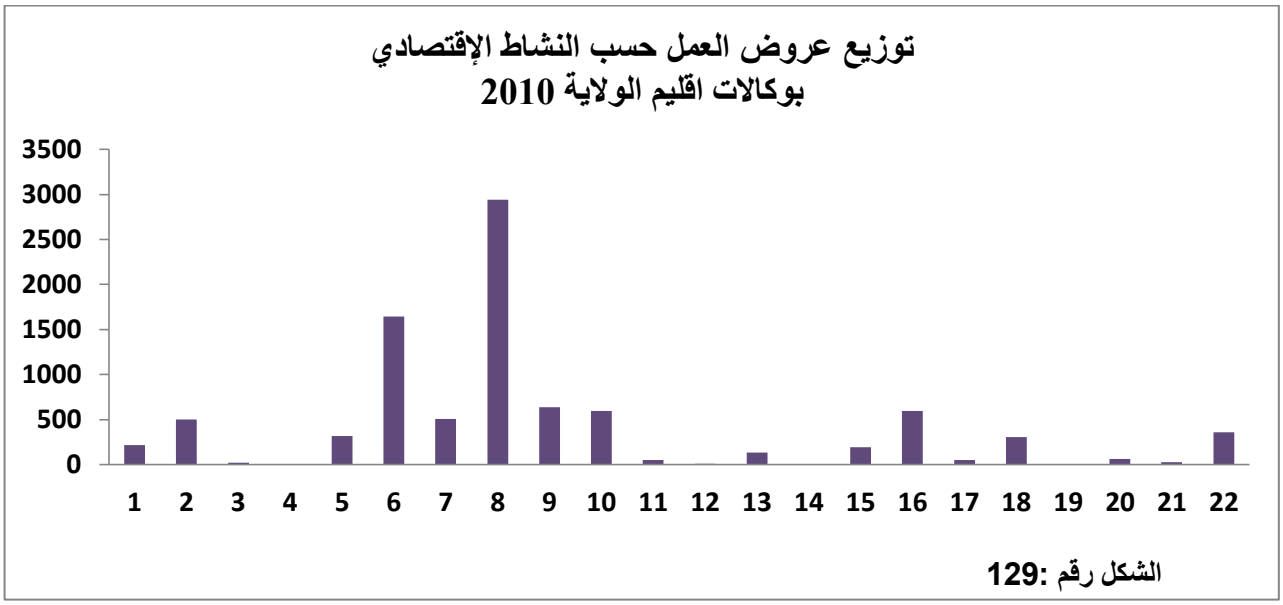
4- 6 توزيع عروض العمل بوكالات اقليم الدراسة

تنحصر العروض بشكل خاص في نشاط البناء و الاشغال العمومية 435 بوكالة بوقاعة و412 بوكالة عين الكبيرة يمثلان بذلك نصف عروض العمل الاجمالية المقدمة تقريبا ، ثم يأتي نشاط قطاع البناء الذي عليه طلب بالنسبة لليد العاملة للإيفاء بحاجة الورشات و التعمير فبعين الكبيرة قدم 204 عرض و بوكالة بوقاعة 97 عرض ثم يأتي نشاط الماء و الطاقة بعرض 55 منصب شغل بعين الكبيرة و153 بوكالة بوقاعة ، وبأهمية اقل نشاط الخدمات المقدمة للمؤسسات 25-41 على الترتيب وكالة عين الكبيرة و بوقاعة ،و التجارة ثم صناعة الخشب الفلين و الورق و مشتقاتها الى جانب الخدمات المقدمة للتجمعات اما باقي فروع النشاط فالعروض بها قليلة لانعدام او تقلص الانشطة ببلديات هذه الوكالات كما توضحه معطيات الجدول ادناه و البيانات .

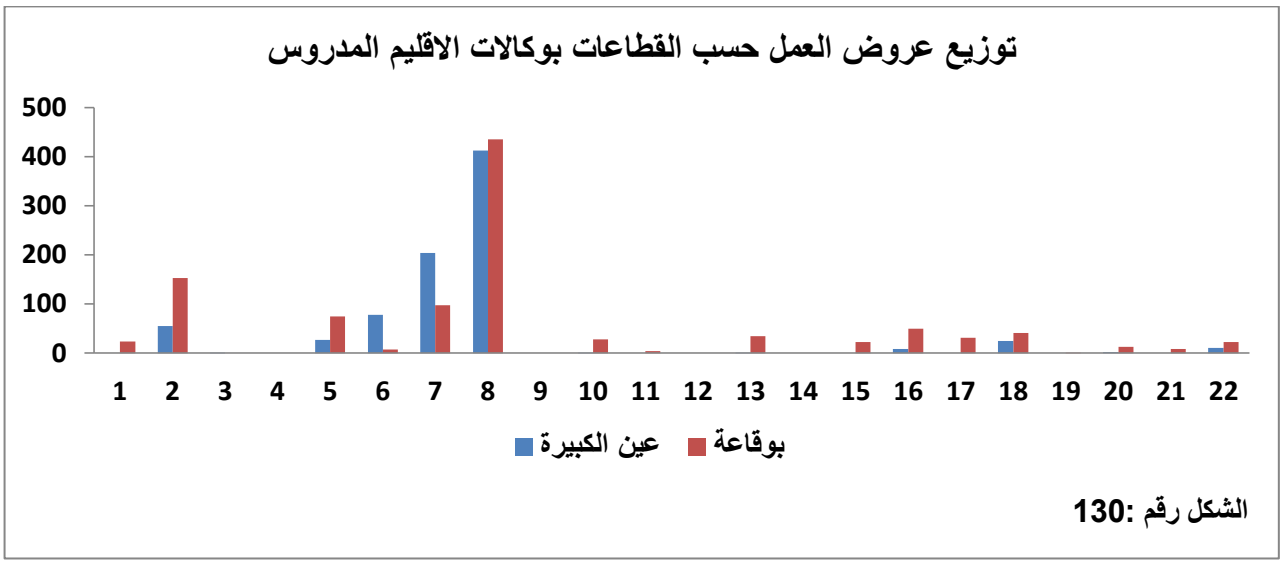
الجدول رقم : 84 توزيع عروض العمل حسب النشاط الاقتصادي2010

القطاعات / الوكالات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	المجموع
سطيف	153	135	2	5	75	911	140	1158	574	385	7	4	92	3	133	423	14	193	0	36	0	248	4691
عين ازال	0	18	0	0	70	0	0	134	2	6	0	10	0	0	1	35	0	1	0	0	0	29	306
عين الكبيرة	0	55	1	0	27	78	204	412	0	1	0	0	1	0	0	8	0	25	0	2	0	10	824
عين ولمان	19	69	22	0	72	22	13	228	5	25	11	0	6	0	13	7	0	3	0	3	7	7	532
بوقاعة	23	153	0	0	74	7	97	435	0	28	4	0	34	0	22	50	31	41	1	13	8	22	1043
العلمة	24	73	0	0	1	627	56	572	58	152	29	0	0	0	26	73	8	45	5	11	14	45	1819
المجموع	219	503	25	5	319	1645	510	2939	639	597	51	14	133	3	195	596	53	308	6	65	29	361	9215

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية . سطيف 2010



الشكل رقم :129



الشكل رقم :130

5- توزيع عروض العمل حسب نوعية المنصب و الطبيعة القانونية

5 - 1 - حسب المدة (دائم – مؤقت)

اجمالي عروض العمل المقدمة الى وكالات الولاية 9215 عرض منها 2698 عرض دائم ما يمثل 29.28 % اما العروض المؤقتة 6517 عرض ما يوازي 70.72 % ، فهذا يعكس خصوصيات اقتصاد السوق الذي يستبعد تبعات المناصب الدائمة من خلال تقييد الايدي العاملة بعقود عمل ضمانا للنجاعة الاقتصادية ، ترتب وكالة بوقاعة الثانية 772من حيث عروض عمل القطاع العام بعد وكالة سطيف ب 1416 عرض في حين ان عين الكبيرة 248 عرض نتيجة تقلص القطاع العام بعد خوصصة المؤسسات ، او من خلال تشبع المصالح و المؤسسات و غناها عن اليد العاملة ، اما عروض العمل المؤقتة تكون متزايدة في الوكالات التي يتقلص بها فرص الشغل الدائمة كما هو الحال بالنسبة لعين الكبيرة 576 مؤقت مقابل 248 وتدني العرض بالنسبة للمناصب المؤقتة بوكالة بوقاعة 271 عرض فقط .

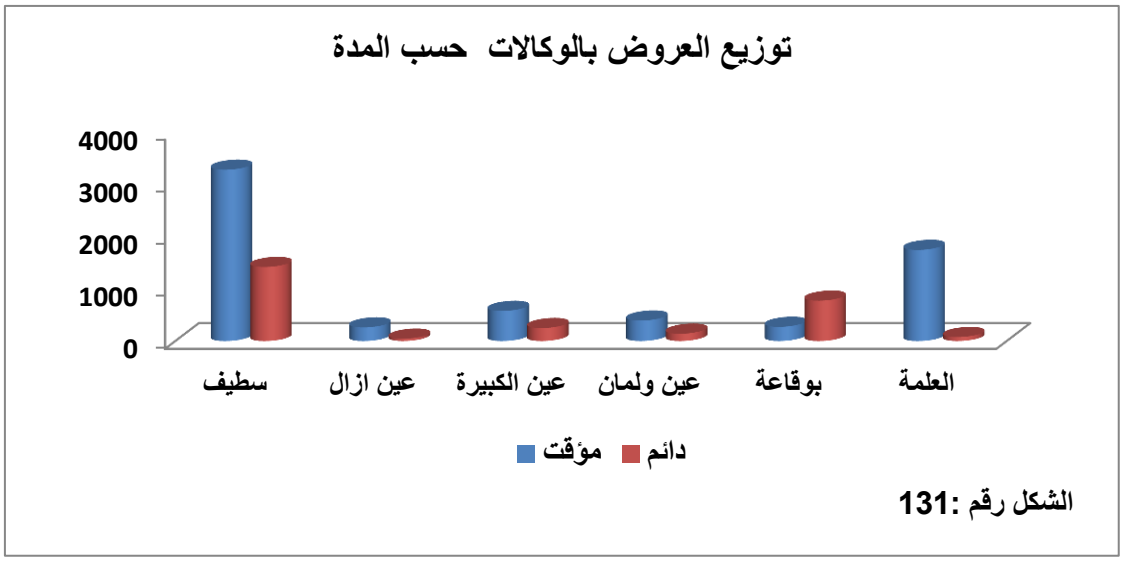
5- 2 - حسب الطبيعة القانونية (عام ، خاص وطني او اجنبي)

من حيث الطبيعة القانونية نجد تباين بين الوكالتين من حيث توزيع العرض حسب الطبيعة القانونية اذ ان عملية الاستثمار للقطاع الخاص الوطني و الاجنبي ليست متكافئة حيث وكالة عين الكبيرة يتقلص بها القطاع العام لصالح القطاعات القانونية الاخرى فيتم عرض 256 بالنسبة للقطاع العام ما يمثل 9.60 % و القطاع الخاص الوطني بها متراجع اذلا يعرض سوى 319 ممثلا نسبة 6.02% في حين ان انفتاحها على الاستثمار الاجنبي سمح بتوفر عروض العمل 240 ما يمثل 20.73 % اما وكالة بوقاعة فالقطاع الخاص الوطني هو الاهم من حيث تقديم العروض 695 بنسبة13.12 % يليه القطاع العام 342 عرض و نسبة 12.39 % اما القطاع الاجنبي فيعد محدودا من حيث المساهمة في عروض العمل 6 فقط ما يقابل 0.52 %على مستوى وكالات الولاية . و يمكن استقراء التباين على مستوى الوكالتين ووكالات الولاية انطلاقا من التمثيل البياني و بيانات الجدول ادناه من حيث سيطرة عروض العمل المؤقتة مما يسمح باستمرار البطالة و تعرض اليد العاملة الى البطالة من جديد نتيجة الحلول الظرفية و الانية ، تباين مساهمة القطاعات في العروض حسب درجة تقدم و استيعاب الوكالات ببلدياتها للتحولات الاقتصادية حيث نجد ان القطاع الخاص الاجنبي مثوله ضعيف جدا في بلديات الجنوب اذ ينعدم في وكالة عين ازال وضعيف جدا بوقاعة 0.52 % ومتدني بعين ولمان 8.81 % مما لا يحفز التطور و الاسهام الاقتصادي في خلق استثمار عملي و ناجع .

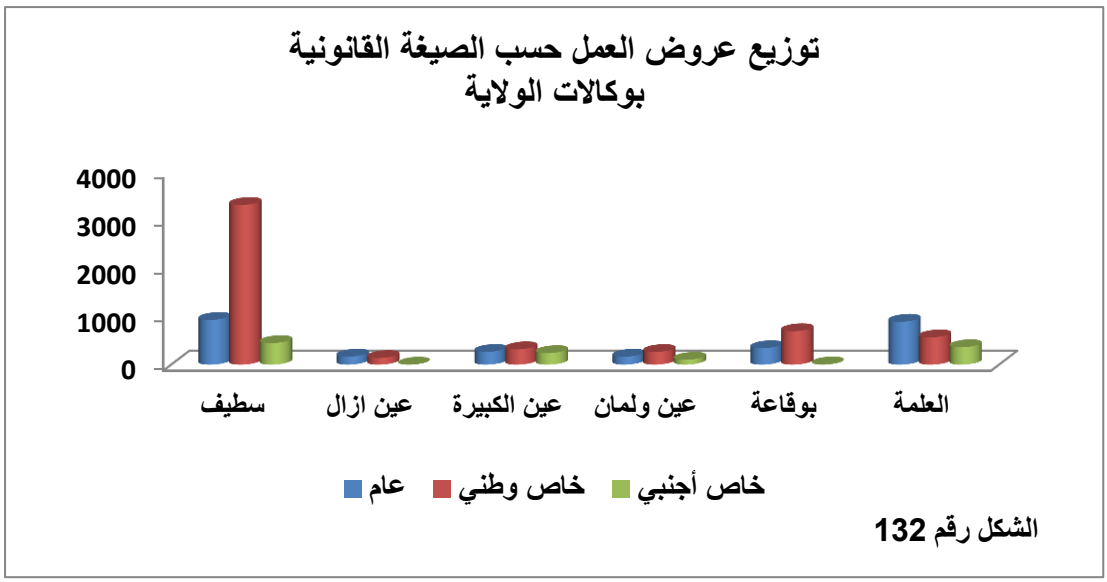
الجدول رقم: 85 توزيع عروض العمل حسب نوعية المنصب والطبيعة القانونية للقطاع 2010

الوكالة	الصفة القانونية للقطاع					المجموع	النسب%			
	دائم	مؤقت	المجموع	عام	خاص وطني	خاص أجنبي		ع	خ/و	خ/ا	ن/و
سطيف	1416	3275	4691	929	3314	448	4691	33,6	62,5	38,6	50,9
عين أزال	45	261	306	168	138	0	306	6	2,6	0,00	3,3
عين الكبيرة	248	576	824	265	319	240	824	9,6	6,0	20,7	8,9
عين ولمان	140	392	532	167	263	102	532	6	4,9	8,81	5,7
بوقاعة	772	271	1043	342	695	6	1043	12,3	13,1	0,5	11,3
العلمة	77	1742	1819	890	567	362	1819	32,2	10,7	31,2	19,7
المجموع	2698	6517	9215	2761	5296	1158	9215	100	100	100	100
النسب%	29,2	70,7	100	29,9	57,4	12,5	100				

المصدر :مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2011



الشكل رقم :131



الشكل رقم 132

6- التوظيف والتشغيل حسب نوع النشاط الاقتصادي

ساهمت وكالات الولاية في تشغيل 8559 بطال في 2010 ، حازت وكالة سطيف على اكبر حصة من التشغيل نتيجة العروض المقدمة بها و طبيعة الدينامية و الحراك الاجتماعي الاقتصادي الذي تتميز به وصل عدد المشتغلين الى 4334 ما يمثل نصف المشتغلين ، ثم تأتي وكالة العلمة في الصف الثاني بتشغيل 1710 بطالا ، باعتبارها ثاني قطب نمو بالإقليم و ذات نشاط تجاري معتبر ، وكالات اقليم الدراسة في تراتب وسطي عين الكبيرة شغلت 876 و وكالة بوقاعة 798 و تعد في احسن حال بالنظر الى الوكالات الواقعة في جنوب الاقليم و التي لا تساهم الا بقدر محدود في الحركية الاقتصادية و التشغيل فعين ولمان لم يسجل بها سوى توظيف 567 بطال اما وكالة عين ازال فهي في ادنى الترتيب 274 منصب شغل .

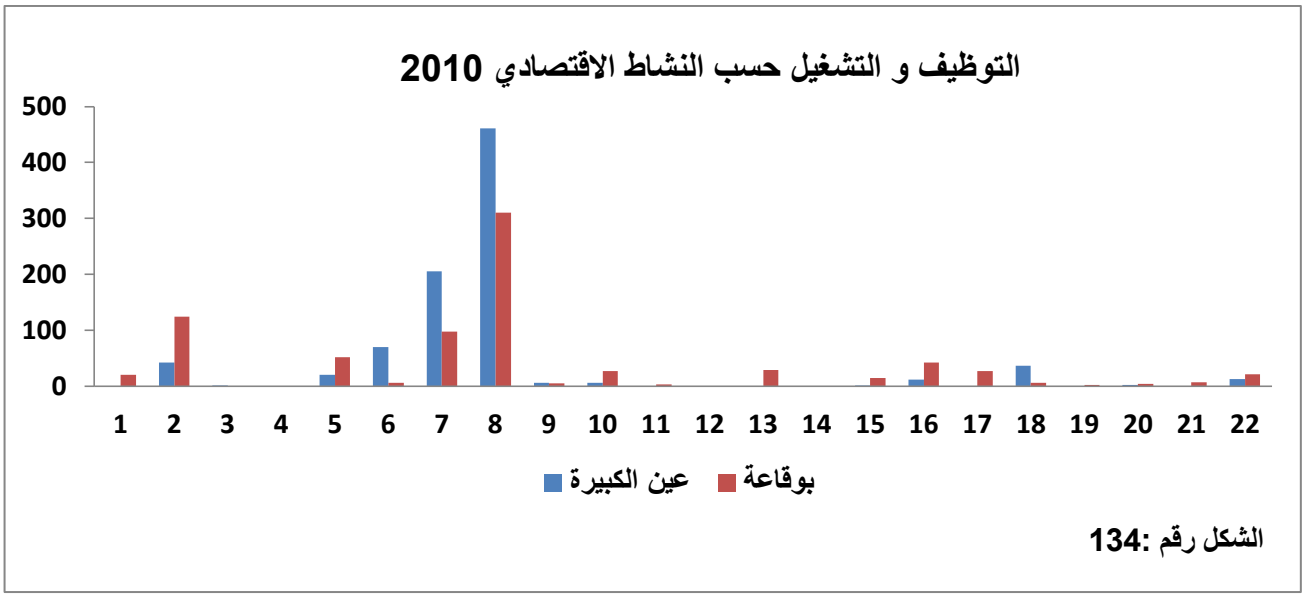
وكالات الاقليم التوظيف بها يكاد يكون مقتصرا على بعض الانشطة و التي تعطيها طابع الاختصاص الاقتصادي في النشاط على مستوى الاقليم ، فنشاط البناء و الاشغال العمومية شغل 2544 و بأهمية اكبر في وكالة سطيف و العلمة ثم نشاط صناعة الحديد و ميكانيك المعادن و الالكترونيك ب 1621 تسيطر كذلك كل من سطيف و العلمة على استيعاب اكبر عدد من الموظفين كما توضحه بيانات الجدول ، و بفارق معتبر ترتب باقي الانشطة الاقل اهمية من حيث التوظيف كالكيمياء و البلاستيك 629 و الصناعة الغذائية 621 و نشاط التجارة 568 و مواد البناء 558 و نشاط الماء و الطاقة 454 ثم نشاط الخدمات المقدمة الى التجمعات ب 316 و المقدمة الى المؤسسات 293 وظيفة شغل .

اما الوكالات المعنية بالدراسة فهي الاخرى تابعة الى سيرورة النشاط المسيطر في اقليم الولاية حيث يشغل قطاع البناء و الاشغال العمومية 461 بوكالة عين الكبيرة و310 بوكالة بوقاعة يليه قطاع مواد البناء 205 98 على الترتيب و باقل اهمية كما يوضحه البيان نشاط الماء و الطاقة 42 بوكالة عين الكبيرة و124 في بلديات وكالة بوقاعة .

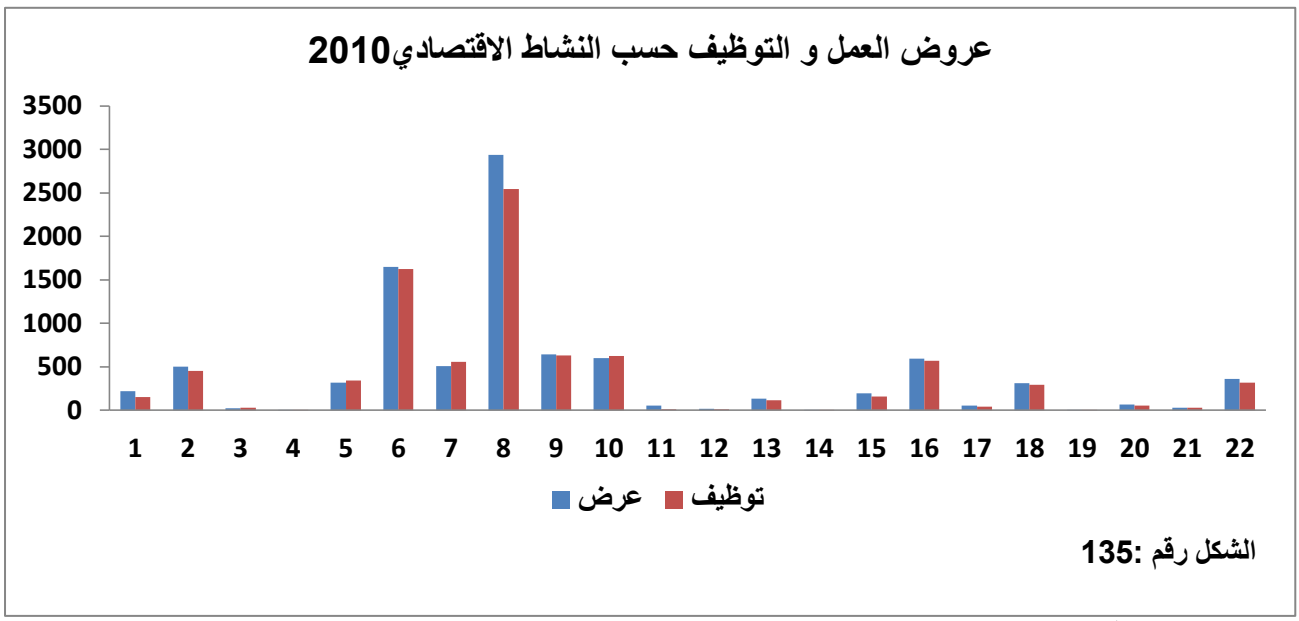
الجدول رقم : 86 التوظيف و التشغيل حسب النشاط الاقتصادي 2010

القطاعات / الوكالات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	المجموع
سطيف	121	175	6	2	139	846	160	898	513	345	1	3	84	0	120	424	14	200	0	40	0	243	4334
عين ازال	0	9	0	0	63	2	2	93	19	11	0	10	2	1	1	33	0	3	0	0	0	25	274
عين الكبيرة	0	42	1	0	20	70	205	461	6	6	0	0	0	0	1	12	0	37	0	2	0	13	876
عين ولمان	10	55	20	0	70	16	28	270	24	24	4	0	2	2	11	3	1	9	1	4	7	6	567
بوقاعة	20	124	0	0	52	6	98	310	5	27	3	0	29	0	15	42	27	6	2	4	7	21	798
العلمة	0	49	0	0	0	681	65	512	62	208	0	0	0	0	11	54	0	38	1	4	17	8	1710
المجموع	151	454	27	2	344	1621	558	2544	629	621	8	13	117	3	159	568	42	293	4	54	31	316	8559

المصدر مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2011



الشكل رقم :134



الشكل رقم :135

7- تطور حركة الشغل 2009 – 2010

في الفترة الممتدة من 2009 الى 2010 عرفت وكالات الولاية تطورات متمايزة في الطلب و العرض و التوظيف من خلال انها شهدت زيادة طفيفة في الطلب عن العمل اذ انتقل من 20402 في 2009 الى 20669 بفارق 1.31 % اما عروض العمل فكانت متراجعة وعرفت فارق سلبي في 2010 حيث بلغ -797 عرض ب ما يمثل نسبة – 7.96% حيث كانت سنة 2009 اكثر اهمية من حيث العرض ، وكانت نسبة قبول العروض في نفس الفترة ب 92.88 % ، اما فيما يخص التوظيف فإجمالي الوكالات سجلت فارق 4.62 % حيث انتقل التوظيف من 8181 منصب في 2009 الى 8559 في 2010 نتيجة تأثير تقلص العرض في الوظائف .

- الطلب على الشغل في وكالات الاقليم كان مرتفعا نتيجة العجز و حدة البطالة التي تعرفها الأقاليم الجبلية ففي وكالة عين الكبيرة انتقل الطلب من 2283 في 2009 الى 3090 في 2010 مسجلة فارق 35.35 % و هي

أعلى نسبة في اقليم الولاية ثم تأتي وكالة بوقاعة من 2799 الى 3073 مسجلة فارق 9.79 % اما باقي الوكالات فالفارق سلبي لتناقص الطلب في السنة الموالية .

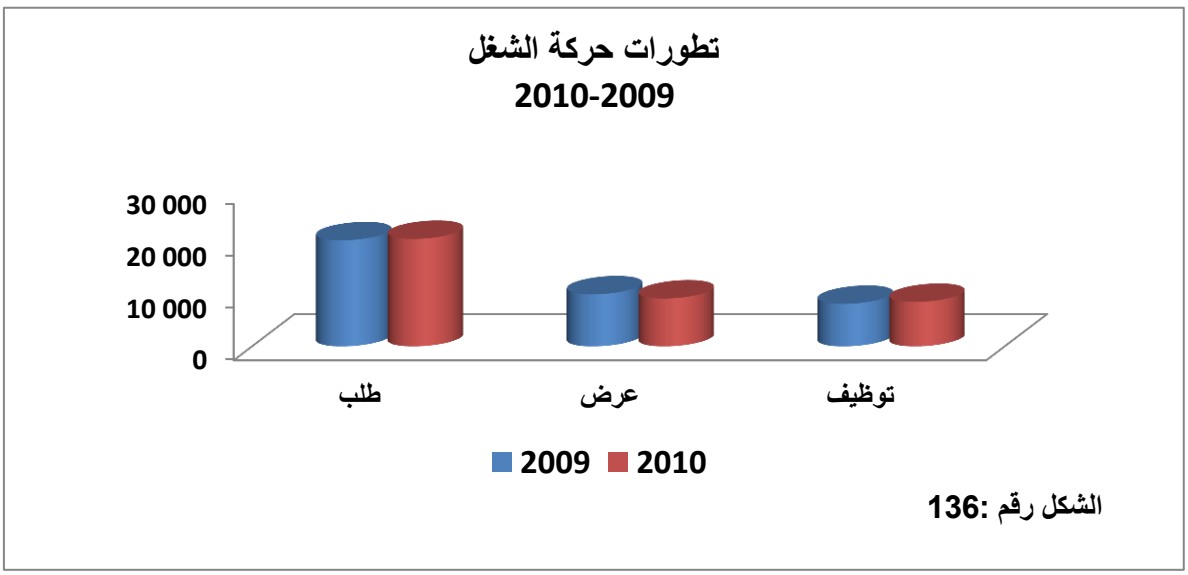
- العروض المقدمة على مستوى الوكالات جد معتبر في وكالة بوقاعة اذ صعد من 793 الى 1043 بفارق 31.53 % في حين انه كان منخفضا في وكالة عين الكبيرة 787 في 2009 الى 824 في 2010 مسجلة فارق 4.70 و تعد اهم من وكالة سطيف التي لم يسجل بها سوى فارق 2.38 % او الوكالات التي عرفت اكماشا في العرض على غرار العلمة – 19.51 % اوعين ولمان – 59.08 % كما تبينه معطيات الجدول.

- تسجل وكالة عين الكبيرة اعلى فارق في التوظيف بالإقليم الولائي 24.08 % و بنسبة قبول للعروض 106.31% من خلال انها ساهمت في 2010 بتوظيف 876 باحث عن العمل بعد وظفت 706 في 2009 ، وكالة بوقاعة ترتب الثالثة بعد وكالة سطيف من خلال انتقال التوظيف بها من 717 في 2009 الى 798 في 2010 بفارق 11.30 % و بنسبة قبول للعروض 76.51 % ، وتعد الاضعف على مستوى الوكالات وهذا لعدم تناسق العروض المقدمة مع الطلب .

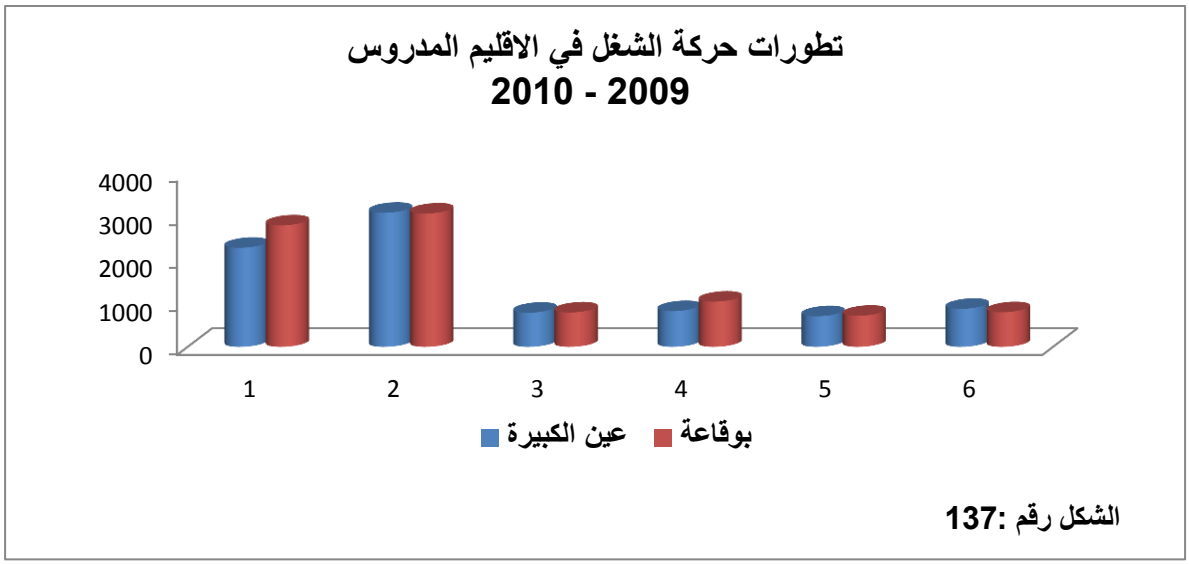
الجدول رقم :87 تطورات حركة الشغل 2009 -2010

الوكالة	طلب			عرض			توظيف			نسب قبول العرض
	2009	2010	الفرق %	2009	2010	الفرق %	2009	2010	الفرق %	
سطيف	5720	5112	-10,6	4582	4691	2,3	3742	4334	15,8	92,3
عين أزال	1723	1624	-5,7	290	306	5,5	255	274	7,4	89,5
عين الكبيرة	2283	3090	35,3	787	824	4,7	706	876	24	106,3
عين ولمان	1903	1875	-1,4	1300	532	-59	803	567	-29,3	106,5
بوقاعة	2799	3073	9,7	793	1043	31,5	717	798	11,3	76,5
العلمة	5974	5895	-1,3	2260	1819	-19,5	1958	1710	-12,6	94
المجموع	20402	20669	1,3	10012	9215	-7,9	8181	8559	4,6	92,8

المصدر: لوكالة الوطنية للتشغيل مديرية سطيف 2010



الشكل رقم :136



الشكل رقم :137

رابعا - جهاز المساعدة على الإدماج المهني(DAIP)

تمهيد

للتكفل أكثر بفئة الشباب و إدماجهم في سوق الشغل تم استحداث جهاز المساعدة على الإدماج المهني ، قصد توجيه الشباب و منحهم الخبرة و قدرة التحكم في اختصاصاتهم ، فالعملية تكوينية تدريبية و ترمي الى تسهيل سبل الإدماج بعد إعدادهم كفئة ذات كفاءة تكون ضمن الأيدي الشغيلة ، هذا الجهاز رغم حداثته كانت له نتائج ايجابية في تقليص حدة البطالة و إعداد الشباب و تهيئتهم من كل الجوانب ، وكالات الولاية ووكالات إقليم الدراسة عرفت استجابة مقبولة من الشباب حسب المعنيين و تمكنت الجهات الوصية من التماس نتائج حسنة خاصة في المناصب و الاختصاصات التي كانت تعرف نقصا في اليد العاملة المهنية وحتى الفنية .

1- التعريف بجهاز المساعدة على الاندماج المهني :

في إطار تنويع برامج التشغيل لكبح ارتفاع البطالة والتقليل منها وترقية العمل المأجور صدر المرسوم التنفيذي 126-08 بتاريخ 19 افريل 2008 ينص على احداث وتنصيب جهاز المساعدة على الإدماج المهني(DAIP) الذي يهدف الى:

- تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين
- تشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الأخرى الرامية الى ترقية تشغيل الشباب لاسيما عبر برامج التكوين والتشغيل والتوظيف، يستفيد من هذا البرامج ثلاث فئات هي:
- الفئة الأولى: الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين خرجي الجامعات والمؤسسات الوطنية للتكوين المهني يسمى عقد إدماج حاملي الشهادات(ع اح ش)
- الفئة الثانية: الشباب خرجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربصا تمهينيا يسمى عقد الإدماج المهني(ع ا م)

الفئة الثالثة: الشباب بدون تكوين ولا تأهيل ويسمى عقد تكوين – إدماج (ع ا ت)

عقود الإدماج: تبرم هذه العقود بين مديرية التشغيل والهيئة المستخدمة ومؤسسة التكوين والمستفيدين، يستفيد الشباب المدمج من أجرة شهرية لمدة العقد وتأمينات اجتماعية، أما الهيئات المستخدمة المعنية هي:

- المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة
- المؤسسات والإدارات العمومية

ورشات الأشغال المختلفة التي تبادر فيها الجماعات المحلية ومختلف قطاعات النشاط .

في إطار تنفيذ التعليمات الواردة من مصالح وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الرامية لتنفيذ هذا البرنامج من طرف الوكالة المحلية للتشغيل بالتنسيق مع مديرية التشغيل فانه تم تحديد العلاقة بينهما كل فيما يخصه بمتابعة المستفيدين وتقييمهم ومراقبة تنفيذ الجهاز خلال فترة الإدماج ففي هذا الإطار تم رصد المعلومات التالية[1]:

الجدول رقم : 87 الطلب و العروض و التوظيف حسب نوع العقد بالوكالات في 2010

نوع العقد	لوكالة	طلبات			عروض			توظيف		
		ذ	إ	مجموع	عام	خاص	مجموع	ذ	إ	مجموع
عقد إدماج حاملي الشهادة	سطيف	1211	2148	3359	1131	585	1716	596	1483	2079
	عين ازال	153	267	420	287	45	332	80	198	278
	عين الكبيرة	**456**	**732**	**1188**	**667**	**38**	**705**	**187**	**565**	**752**
	عين ولمان	298	609	907	782	85	867	305	549	854
	بوقاعة	**530**	**640**	**1170**	**761**	**124**	**885**	**278**	**691**	**969**
	العلمة	667	1268	1935	774	323	1097	214	497	711
	المجموع	3315	5664	8979	4402	1200	5602	1660	3983	5643
عقد الادماج المهني	سطيف	2310	873	3183	405	197	602	217	317	534
	عين ازال	576	250	826	282	108	390	97	113	210
	عين الكبيرة	**1184**	**323**	**1507**	**363**	**52**	**415**	**128**	**212**	**340**
	عين ولمان	767	363	1130	325	130	455	200	226	426
	بوقاعة	**1099**	**289**	**1388**	**758**	**149**	**907**	**356**	**200**	**556**
	العلمة	1329	626	1955	281	187	468	99	186	285
	المجموع	7265	2724	9989	2414	823	3237	1097	1254	2351
عقد تكوين – إدماج	سطيف	3698	316	4014	887	04	891	1182	43	1225
	عين أزال	692	52	744	339	05	344	200	01	201
	عين الكبيرة	**2296**	**154**	**2450**	**603**	**44**	**647**	**712**	**16**	**728**
	عين ولمان	1251	57	1308	613	01	614	511	18	529
	بوقاعة	**1612**	**74**	**1686**	**570**	**00**	**570**	**1036**	**61**	**1097**
	العلمة	2993	145	3138	414	00	414	749	26	775
	المجموع	12542	798	13340	3426	54	3480	4390	165	4555
المجموع	سطيف	7219	3337	10556	2423	786	3209	1995	1843	3838
	عين ازال	1421	569	1990	908	158	1066	377	312	689
	عين الكبيرة	**3936**	**1209**	**5145**	**1633**	**134**	**1767**	**1027**	**793**	**1820**
	عين ولمان	2316	1029	3345	1720	216	1936	1016	793	1809

[1] - مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية. الحولية الاحصائية 2010 .ولاية سطيف

	بوقاعة	3241	1003	4244	2089	273	2362	1670	952	2622
	العلمة	4989	2039	7028	1469	510	1979	1062	709	1771
	المجموع	23122	9186	32308	10242	2077	12319	7147	5402	12549

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية ولاية سطيف

2- جهاز المساعدة على الإدماج المهني(DAIP) بوكالات الاقليم الولائي

وكالات الولاية في 2010 استقبلت طلبات للإدماج بمجموع 32308 موزعة بشكل متباين حسب نوع العقد حيث غلب تقدم عقد تكوين إدماج ب 13340 طلب بنسبة 41.29 % ثم الإدماج المهني ب 9989 ممثلا 30.91 % اما عقد حاملي الشهادة فمثل 8979 بنسبة 27.79 % مما يكشف عن حجم الطلب العالي للأيدي العاملة البسيطة والغير مهنية بالإقليم و هي الفئة الأكثر فقرا و عوزا و سيطرة من حيث التركيبة للفئة في سن الشغل ، اما العروض المقدمة على مستوى الوكالات فبلغت 12319 عرض منها 10242 من القطاع العام و 2077 من القطاع الخاص ، المساهمة متفاوتة جدا حسب ما تعبر عنه نسب العرض بين القطاعين حيث يسيطر القطاع العام بعروض نسبتها 83.13 % اما من حيث التوزيع حسب نوع العقد فينال عقد ادماج حاملي الشهادات الاهتمام المتميز لدى الفاعلين من عرض 5602 منصب شغل بنسبة 45.47 % يساهم منها القطاع العام ب 4402 في حين لا يشارك القطاع الخاص في العرض سوى ب 1200 ثم يرتب عقد تكوين ادماج في المرتبة الثانية ب 3480 ممثلا نسبة 28.24 % لا يتقدم القطاع الخاص سوى بعرض 54 منصب عمل لاستغنائه عن اليد العاملة الغير ماهرة في نشاطاته ويبقى القطاع العام يتكفل بصفة مطلقة في استيعاب و إدماج الشباب الباحثين عن العمل مما يضر بالتكامل القطاعي ،ثم يأتي عقد الإدماج المهني ب 3237 ممثلا نسبة 26.27 % من العرض بالنسبة لهذا النوع من العقد ، ونلاحظ من خلال البيانات ان القطاع الخاص انتقائي ونوعي في تقديم العروض اذ ساهم على مستوى الوكالات بتقديم 823 عرضا لصالح الشباب المهنين تم توظيف 12549 شاب في مختلف العقود، بيانات الجدول و التمثيل البياني تكشف حجم التمايز بين مختلف انواع عقود الادماج ، حيث التشغيل كان لصالح عقد ادماج حاملي الشهادات 5643 ممثلا نسبة44.96 % ثم عقد تكوين ادماج 4555 ما يوازي نسبة 36.29 % وفي الاخير عقد الادماج المهني الذي لم ينل من فرص التوظيف سوى ب 2351 بنسبة 18.73 % .

3- جهاز المساعدة على الإدماج المهني(DAIP) بوكالات اقليم الدراسة

3-1 - عقد إدماج حاملي الشهادات(ع اح ش)

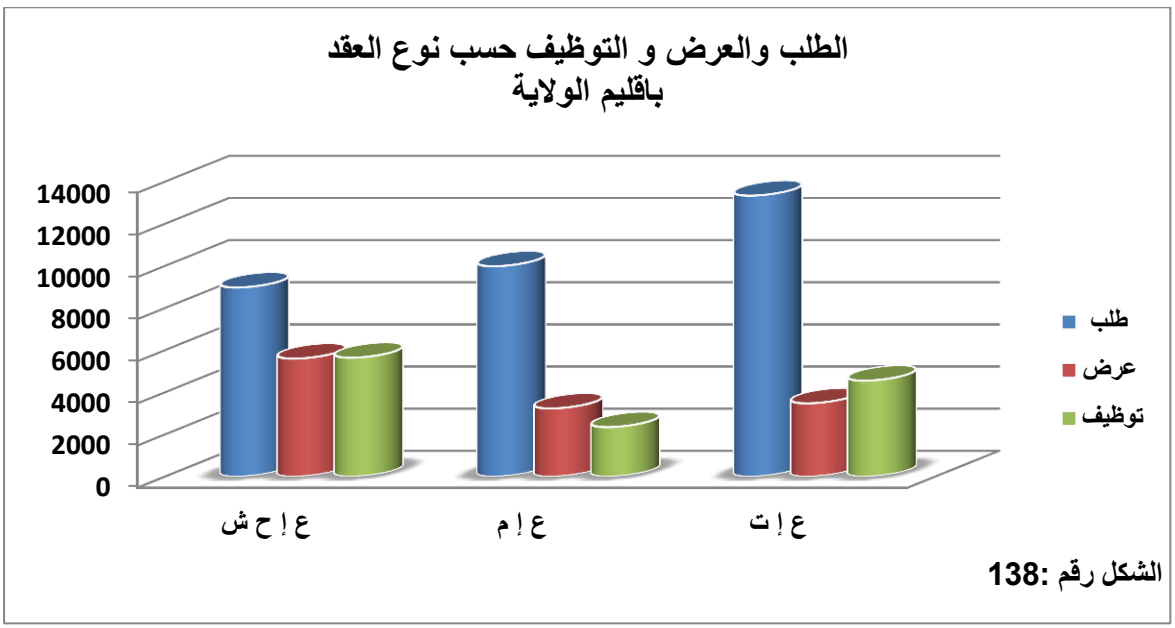
في 2010 بلغت طلبات الشغل بوكالة عين الكبيرة 1188 بأغلبية الاناث 732 مقابل 456 في حين ان العروض المقدمة كانت اقل 705 عرض 667 من مساهمة القطاع العمومي بينم الخواص لم يتقدموا سوى ب 38 عرض في ظل هذه المعطيات تم توظيف 752 منهم565 اناث و 187 ذكور، وكالة بوقاعة تعرف طلبات اقل 1170 مع نوع من التقارب في نوع الجنس 640 اناث و530 ذكور ، العوض المقدمة كانت اهم في هذا العقد 885 موزعة بسيطرة القطاع العام 761 و القطاع الخاص 124 و الذي يعد احسن اسهاما وحيوية بالمقارنة مع وكالة عين الكبيرة ، كذلك بالنسبة للتوظيف حيث تم تشغيل 969 منهم 691 اناث و278 ذكور ، في هذا النوع من العقد يعرف الذكور تقلصا في التوظيف بالوكالتين لنوعية العرض المقدم في مجال الشغل .

3 – 2 - عقد الإدماج المهني(ع ا م)

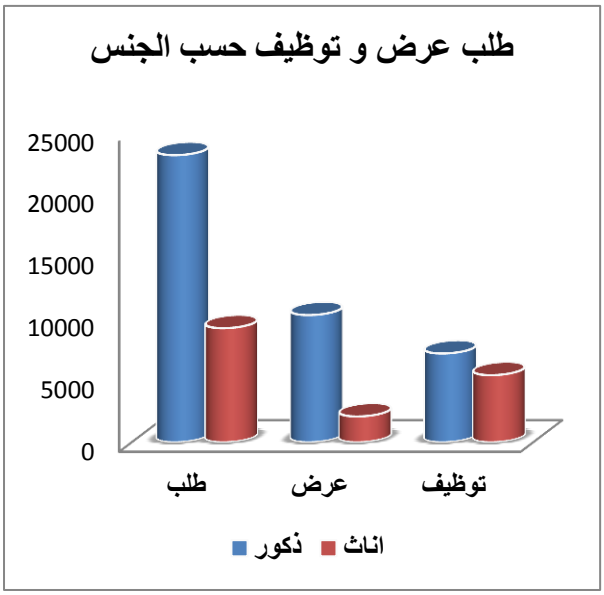
الطلب مرتفع بالوكالتين و بأهمية في وكالة عين الكبيرة 1507 مقابل 1388 بوكالة بوقاعة ، في هذا العقد عدد طلبات الذكور تفوق الاناث بالمقارنة مع عقد ادماج حاملي الشهادة ففي عين الكبيرة 1184 ذكور مقابل 323 اناث وبوقاعة 1099 مقابل 289 ، اما العروض يبقى القطاع العمومي هو المؤمن للعرض و التوظيف حيث تم تقديم 415 عرض بوكالة عين الكبيرة منها 363 من القطاع العام و52 من الخاص في حين ان وكالة بوقاعة تسجل ضعف العرض 907 منها 758 عام و 149 خاص ، فيما يخص التوظيف وكالة بوقاعة الاهم على مستوى الاقليم الولائي 556 اما عين الكبيرة فترتب الرابعة بعد بوقاعة ووكالة سطيف و عين ولمان موظفة 340 بتجاوز الاناث الذكور 212 مقابل 128 في حين ان وكالة بوقاعة تشهد العكس 356 ذكور و200 اناث .

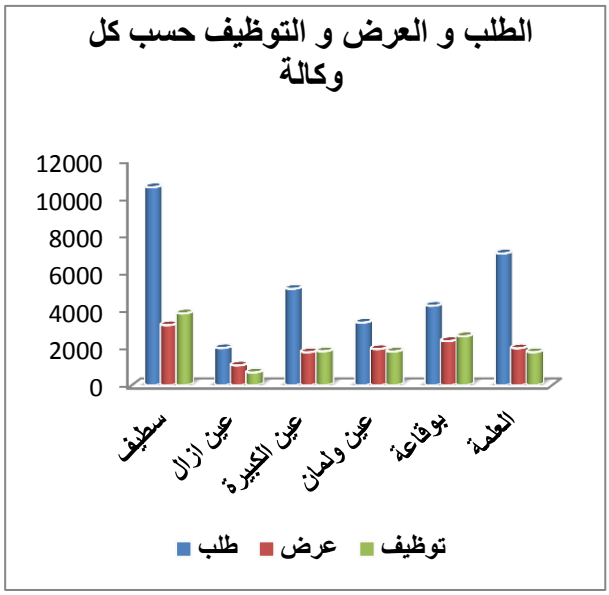
3- 3 - عقد تكوين – إدماج (ع ا ت)

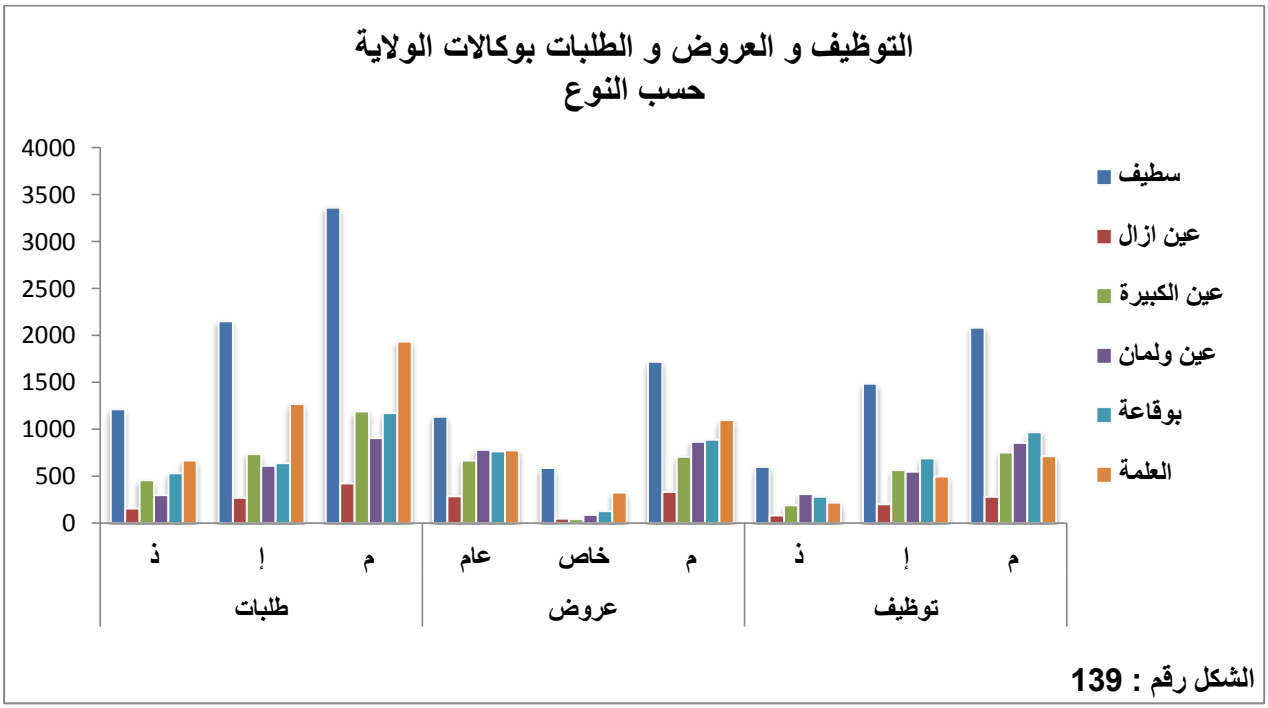
في هذا النوع من العقد وكالة عين الكبيرة تتقدم ب 2450 طلب عن وكالة بوقاعة 1686 مع سيطرة نوعية الطلب بالنسبة للذكور ام العروض الموجهة للوكالات فنجد عين الكبيرة يسجل بها 647 عرض منها 603 تخص القطاع العام و 44 القطاع الخاص حسب الحاجة ، اما وكالة بوقاعة فالعرض بها اقل 570 و يقتصر على القطاع العام فقط لانعدام الحاجة الى تشغيل من طرف الخواص ، التوظيف هو الاخر متباين على مستوى الوكالتين اذ تتقدم بوقاعة بتوظيف 1097 و تعد الثانية اقليمي بعد وكالة سطيف 1225 في حين ان وكالة عين الكبيرة لم توظف سوى 728 في 210 منهم 712 ذكور و 16 اناث .



الشكل رقم :138







الشكل رقم : 139

4 ـ التوظيف و التشغيل حسب مستوى التأهيل و نوع العقد

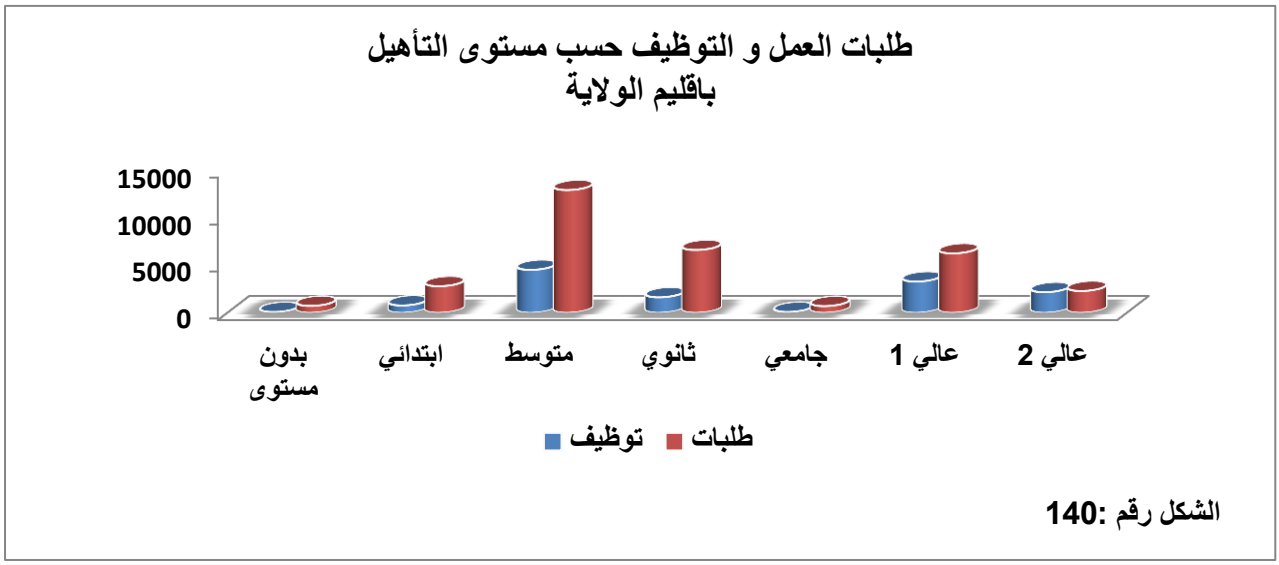
اجمالي الموظفين بالوكالات 12549 ، حسب نوع التأهيل المستوى المتوسط 4521 ثم يرتب المشتغلين من المستوى عالي 1 ب 3289 وظيفة و عالي 2 ب 2168 وظيفة اما الحاصلين على المستوى الثانوي 1629 و بأهمية اقل الابتدائي 773 ثم المستوى الجامعي 87 و بدون مستوى 82 ، عليه فالتوظيف كان مستوعبا للمستويات العليا (جامعي 1 و 2) مع أهمية قصوى لليد المهنية ذات المستوى المتوسط ، فهذا ما يدعم التأطير الجيد للشغل بإقليم الولاية.

على مستوى وكالات الإقليم بالنسبة لعقد إدماج حاملي الشهادات تم توظيف 752 بوكالة عين الكبيرة موزعين بشكل متمايز 43 جامعي 651 عالي 1 و58 عالي 2 بأهمية اقل من وكالة بوقاعة التي وظفت 969 منهم 6 ثانويين 757 عالي 1 و 206 علي 2 ، قدرات التوظيف اكبر بوكالة بوقاعة لحجم الطلب و العرض بالبلديات المنتمية للوكالة ، نفس الشيء بالنسبة لعقد الإدماج المهني 556 بوكالة بوقاعة موزعين على أربع مستويات 15 ابتدائي 153 متوسط 386 بمستوى ثانوي و2 جامعي ، في حين ان وكالة عين الكبيرة بتشغيل 340 موزعين على مستوين 115 متوسط و225 ثانوي ، تستمر قدرات التوظيف و استيعاب البطالة اكثر بوكالة بوقاعة في عقد إدماج تكويني ب 1097 منهم 34 بدون مستوى ،225 ابتدائي و 838 مستوى متوسط ، اما عين الكبيرة فالفرص بها اقل فقط تم ادماج 728منهم 3 بدون مستوى و93 ابتدائي اما الأغلبية من المستوى المتوسط 632 شاب كما توضحه معطيات الجدول .

الجدول رقم : 88 التوظيف و التشغيل حسب مستوى التأهيل و نوع العقد

البلدية		بدون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	عالي 1	عالي 2	المجموع
سطيف	ع ا ح ش	0	0	5	122	0	291	1661	2079
	ع ا م	0	0	72	424	32	4	2	534
	ع ا ت	25	135	1065	0	0	0	0	1225
عين ازال	ع ا ح ش	0	0	0	11	0	243	24	278
	ع ا م	0	0	125	85	0	0	0	210
	ع ا ت	12	34	155	0	0	0	0	201
عين الكبيرة	**ع ا ح ش**	**0**	**0**	**0**	**0**	**43**	**651**	**58**	**752**
	ع ا م	**0**	**0**	**115**	**225**	**0**	**0**	**0**	**340**
	ع ا ت	**3**	**93**	**632**	**0**	**0**	**0**	**0**	**728**
عين ولمان	ع ا ح ش	0	0	0	5	0	758	91	854
	ع ا م	0	0	213	213	0	0	0	426
	ع ا ت	0	138	391	0	0	0	0	529
بوقاعة	**ع ا ح ش**	**0**	**0**	**0**	**6**	**0**	**757**	**206**	**969**
	ع ا م	**0**	**15**	**153**	**386**	**2**	**0**	**0**	**556**
	ع ا ت	**34**	**225**	**838**	**0**	**0**	**0**	**0**	**1097**
العلمة	ع ا ح ش	0	0	0	0	0	585	126	711
	ع ا م	0	0	123	152	10	0	0	285
	ع ا ت	8	133	634	0	0	0	0	775
المجموع	ع ا ح ش	0	0	5	144	43	3285	2166	5643
	ع ا م	0	15	801	1485	44	4	2	2351
	ع ا ت	82	758	3715	0	0	0	0	4555
	لمجموع	82	773	4521	1629	87	3289	2168	12549

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية ولاية سطيف 2010



الشكل رقم :140

الخلاصة

في ظل اختلال التوازن بين وتيرة النمو الاقتصادي والنمو الديموغرافي حدث عجز صارخ في سوق الشغل الاشكال اصبح يطرح و بحدة في توفير مناصب الشغل لدى الشباب على مختلف المستويات مما استوجب على الدولة النظر في احداث و خلق ميكانزمات و مجالات لتوفير النشاط قصد استيعاب التوترات الاجتماعية ، تم استحداث الوكالة الوطنية للتامين على البطالة لاستيعاب و احتواء أزمة البطالة من جهة ، و دعم و مرافقة الشباب من جهة اخرى من خلال تأهيلهم في العديد من المؤسسات وترقيتهم و إدماجهم في سوق الشغل ، فكانت الوكالة أداة في كسب السلم الاجتماعي خصوصا لدى هذه الفئة من المجتمع التي تحصلت على دعم مالي و قروض بفائدة او خدمة رمزية لكن هي الاخرى تبقى عاجزة في تلبية الطلب وتمكنا من استقراء ذلك انطلاقا من الفارق في عدد الملفات المودعة ثم المقبولة في النهاية و التي لا تمثل سوى 3/1 من الطلب العام .

الإقليم المدروس يوفر عروضا متباينة على مستوى كل من وكالة بوقاعة التي توطر مجموع 18 بلدية و عين الكبيرة 13 بلدية ، ومرد ذلك الى التمايز في القدرات الاقتصادية و نوع النشاط في الجهة الشمالية الشرقية و الغربية والذي يبدي قوة وكالة عين الكبيرة في استيعاب الطلب المتزايد كما ان فرص النشاط و الديناميكية تحفز الجهة الشرقية أكثر من الإقليم المدروس .

خامسا ـ الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC 2012 – 2005

تمهيد

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ 06 جويلية 1994، إذ يساهم هذا الصندوق في نطاق مهامه، وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل، في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه وخاصة المسرحين من مناصب عملهم أو بفعل التوقف القانوني للمستخدم وذلك من خلال:

- دفع تعويض التأمين عن البطالة زيادة عن مراقبة المنضمين إلى الصندوق لفترة 23 شهرا بحيث يقدر مبلغ التعويض للمسرحين بـ 7000 دج.
- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكامنه.
- التكفل بالدراسات التقنو اقتصادية للمشاريع الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم.

تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل ويتم ذلك من خلال الجهود

1 ـ المفاهيم المستخدمة لدى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

1- **الملفات المودعة**: هي تلك الملفات التي يتم استقبالها بواسطة وكالات الصندوق مهما كان الرد عليها بالإيجاب أو الرفض؛

2- **الملفات المقبولة**: تمثل كل ملف خاص بعامل يتم تقليصه لأسباب اقتصادية والذي تتوفر فيه مجموع الشروط المحددة وفق التشريع سواء أكانت فردية أو تلك المتعلقة بالمستخدم؛

3- **الملفات الموضوعة في حالة تسديد**: يتعلق الأمر بعدد الملفات المتكفل بها ماليا حيث أن العامل الذي تم تقليصه قد تحصل على دخل شهري على الأقل من تلك الأقساط المقرر بموجب التشريع؛

4- **ملفات نهاية الحقوق**: يعتبر شخص له حقوق منتهية كل مستفيد يتميز بما يلي:

4-1- انتهاء حقوقه حيث أن التسديد بواسطة الصندوق قد تم لكل المداخيل الشهرية المقررة بموجب التشريع.

4-2- أن يكون العمال قد فقدوا نهائيا حقوقهم بعد كل عمليات الطعن الخاصة بالاستعمال لدى مختلف اللجان؛[1]

2 ـ الاعانات التي يمنحها الصندوق الوطني للتامين على البطالة :

- سلفة غير مكافئة بدون فوائد
- مرافقة شخصية من طرف منشط مستشار
- استشارة و مساعدة في تركيب المشروع
- دعم من طرف لجنة الانتقاء و الاعتماد
- استشارة و مساعدة خلال مرحلتي انجاز و انطلاق المشروع .
- تخفيض نسب الفائدة المرتبطة بالقرض البنكي

[1] ـ الأخضر عزي . فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتامين على البطالة (إشارة الى البطالة اليائسة) . كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارة . جامعة محمد بوضياف . المسيلة . ص :20

- تخفيض نسبة الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك و تتغير نسب التخفيض حسب نوع قطاع النشاط و المنطقة التي ينجز بها المشروع ، تبعا لأولوية القطاع و الاقليم .
- تخفض هذه النسبة الى 75 % من معدل الفائدة المطبق من طرف البنوك لما ينجز الاستثمار في قطاع الفلاحة و الري و الصيد البحري .
-تصل النسبة الى 50 % من معدل الفائدة المطبق من طرف البنوك لما ينجز الاستثمار في قطاع الفلاحة و الري و الصيد البحري .
- تصل النسبة الى 50 % من معدل الفائدة المطبق من طرف البنوك عندما ينجز الاستثمار في باقي قطاعات النشاط .
- عندما ينجز المشروع في منطقة خاصة (منطقة حددتها السلطات العمومية كمنطقة للترقية)
- تكون الأولوية لولايات الجنوب و الهضاب العليا ، نسب التخفيض تكون 90 % في المناطق الخاصة و 75 % عندما ينجز المشروع في ولايات الجنوب او الهضاب العليا .

الجدول رقم : 89 المستوى الأول

منطقة الاستثمار	الحد الأدنى للمساهمة الشخصية	القرض الممنوح من طرف الصندوق	القرض الممنوح من طرف البنك
كل المناطق	**% 5**	**25 %**	**70%**

المستوى الثاني: قيمة الاستثمار ما بين 2.000.00 دج – 10.000.000 دج

تكون المساهمة الشخصية ب 80 % و القرض بدون فائدة 20 %كما هو موضح في الجدول الآتي :

الجدول رقم : 90 صيغة تمويل المؤسسات المصغرة في إطار دعم الصندوق الوطني للتامين عن البطالة

مستوى التمويل	المساهمة الشخصية		قرض بدون فائدة من الصندوق		القرض البنكي
	مناطق عادية	مناطق خاصة	مناطق عادية	مناطق خاصة	
أقل من 2 مليون دج	**%5**	**%5**	**%25**	**%25**	**%70**
من 2 مليون دج إلى 5 مليون دج	**%10**	**%8**	**%20**	**%22**	**%70**

المصدر : المواد رقم 04 إلى 09 الجريدة الرسمية ، العدد 03 في 2004/01/11 ص 06-07

إن فكرة التشغيل بموجب هذا الصندوق ووضعها محل التطبيق لإنشاء الأنشطة لصالح البطالين الذين تتجاوز أعمارهم 30 سنة على أن لا يتجاوزوا 50 سنة قد أخذت أبعادها من خلال قرارات وتوجيهات المجلس الوزاري المشترك بتاريخ 2003/07/14 والمخصص لتقييم وتقدير أنشطة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، خاصة وأن هذا الصندوق يحوز كفاءات وقدرات مالية في مجال التسيير وقد أصبح بصفة طبيعية بمثابة آلية عمومية لمحاربة البطالة للفئة الشبابية (30-50 سنة) والتي لم يوجد لها حل من طرف إجراءات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**ANSEJ**، بمعنى أن هذه الهيئة الأخيرة لا تتكفل بهذه الفئة العمرية، فالمعروف وكما سبق ذكره أن البطالة في الجزائر قد تفاقمت منذ 1990 وهنا كان لا بد للدولة من حماية عالم الشغل الذي كان لحد هذا التاريخ محميا بما يعرف بسياسة التشغيل الكامل **(Plein emploi)** فلأجل التقليل من آثار البطالة التي تجاوزت الـ 30% في حقبة منتصف التسعينيات فقد أوجدت العديد من الهيئات الاستشارية والتنفيذية الفعالة وخاصة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة **(CNAC)** عام 1994[1].

[1] - الاخضر عزي .مرجع سبق ذكره .ص : 17

نلاحظ أن المؤسسات في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تستفيد من تخفيضات هامة في نسب الفوائد المطبقة على القروض البنكية ولا سيما تلك التي تعمل في مجال القطاعات الأولية كالزراعة والري والصيد البحري وعلى مستوى بعض المناطق الخاصة إذ تبلغ نسبة التخفيض 90%.

نسب التخفيضات الممنوحة من

الجدول رقم : 91 طرف الصندوق الوطني للتامين على البطالة

القطاعات	لمناطق الخاصة %	لمناطق الأخرى %
قطاعات أولية	90	75
قطاعات أخرى	75	50

المصدر : المواد رقم 04 إلى 09 الجريدة الرسمية ، العدد 03 في 2004/01/11 ص07

كما يتمحور مسعى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة عبر مراكز دعم العمل الحر إلى تمكين المبادرين من التقييم الذاتي لقدراتهم ومهاراتهم في العمل حتى يتسنى لهم تقرير الانسحاب أو الاستمرار، وفي حالة الاستمرار يتكفل الصندوق بمرافقة صاحب المشروع من خلال القيام بإعداد دراسة مسبقة للمشروع، تركيب المؤسسة من خلال إعداد مخطط الأعمال ومتابعة نشاطها، كما يستفيد صاحب المشروع من تكوين شخصي مدته 10 أسابيع يكون تطبيقي أكثر منه نظري لغرض اكتساب المعلومات الأساسية والمهمة لنجاح نشاطه (دراسة السوق ، الإجراءات المحاسبة والمالية والإدارية ..)[1]

3 ـ صندوق الكفالة المشتركة لضمان مخاطر القروض

من أجل زيادة فعالية كل من **ANSEJ** و**CNAC**في إنشاء وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمدت السلطات إلى إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان مخاطر القروض الذي يعتبر بمثابة ضمان إضافي للبنوك لجعلها أكثر مرونة في منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تم إنشاء هذا الصندوق طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 9 جوان 1998 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي03-289 الموافق لـ2003/09/06 الذي يقضي بوضعه تحت تصرف الوزير المكلف بالتشغيل. حيث يتمتع بالاستقلالية المالية، الشخصية والمعنوية كما يقوم هذا الصندوق على مبدأ التضامن بين المقترضين (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) والمقرضين (البنوك والمؤسسات المالية)، يشترك في هذا الصندوق كل البنوك والمؤسسات المالية حسب مستوى الالتزامات من القروض الممنوحة للمؤسسات المصغرة لجهاز **ANSEJ** ومن جهة أخرى تشترك المؤسسات المصغرة حسب مستوى القروض التي تحصلت عليها، كما تجدر الإشارة إلى أن الاشتراك في الصندوق إجباري على كافة المؤسسات المصغرة والبنوك والمؤسسات المالية المشاركة في تمويل هذه المؤسسات في أطار **ANSEJ** .

يهدف هذا الصندوق إلى ضمان القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع المصغرة والصغيرة والمتعلقة بالتمويل الثلاثي وهذا بعد حصولهم على موافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالإضافة إلى الضمان الذي يمنحه المنخرط صاحب المشروع للبنك في شكل ضمانات عينية أو شخصية، كما أن الصندوق لا يغطي إلا باقي الديون المستحقة من أصل القروض وفي حدود 70%، وفي هذه الحالة يحل الصندوق محل المؤسسات المقرضة في حقوقها فيما يخص الاستحقاقات غير المسددة وذلك في حدود تغطية الخطر أي 70%[2] .

---

[2]- سماح طلحي .دور الرافقة في دعم انشاء وتطوير المؤسسات المصغرة في الجزائر . يوم دراسي لكلية العلوم التجارية بجامعة العربي بن مهيدي . ام البواقي . ص : 21

[2]- سماح طلحي مرجع سبق ذكره ص : 22

4 - الدراسة التحليلية

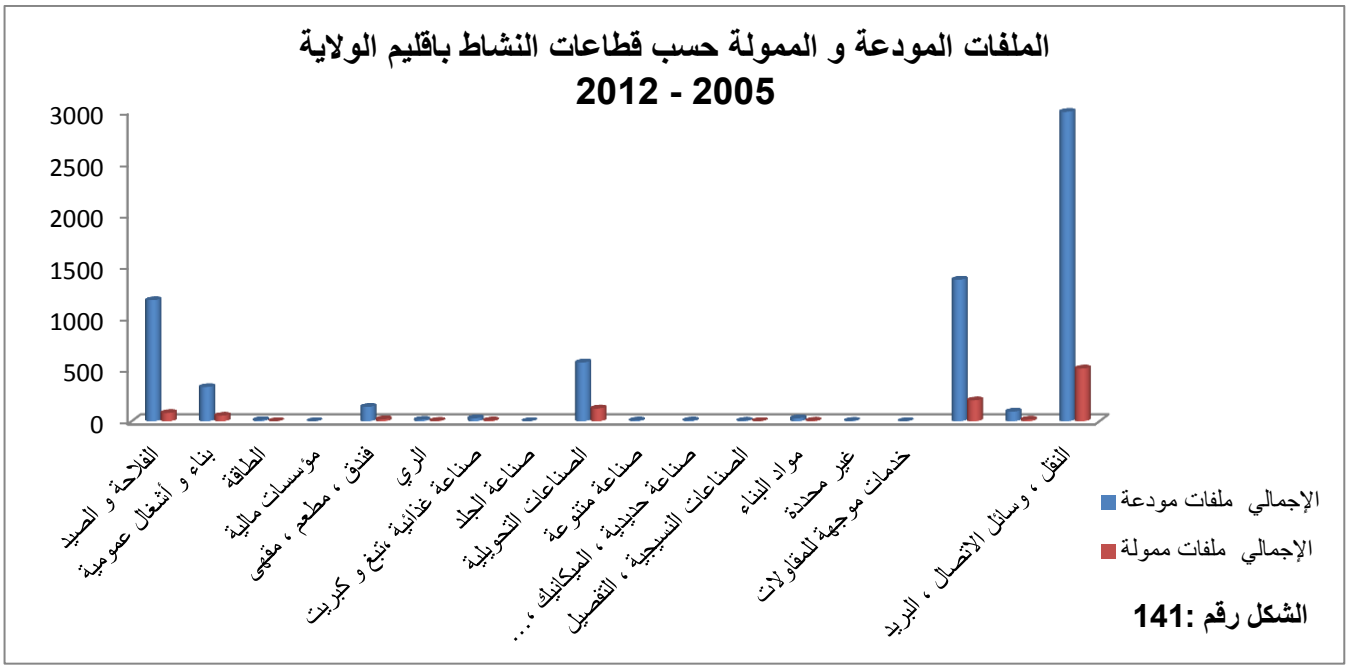
4 -1 على مستوى الاقليم الولائي

تعد ولاية سطيف من ولايات الوطن الأكثر أهمية من الوجهة الاقتصادية و الديموغرافية ، مما جعل الفاعلين يراهنون عليها من خلال استراتيجيات التنمية و التهيئة انطلاقا من مخططات التهيئة العمرانية (المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية و المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم) في مجال التوازنات الإقليمية في منطقة الهضاب العليا الشرقية الى جانب تحفيز النمو و تقليص اثار التهميش و التخلف من خلال الاليات التي باشرت بإنشائها بالولاية منها الصندوق الوطني للتامين على البطالة لمعالجة الاختلالات وعلى رأسها تقليص معدلات البطالة ، الى جانب بعث النمو من خلال تقديم حوافز و تسهيلات مادية و بشرية لفئة الشباب ،رغم استحداث هذه الالية و مباشرة عملها بالولاية مبكرا ابتداء من 2004 بالولاية حيث تم ايداع 6780 ملفا في مختلف التخصصات لم يتم تمويل سوى عدد ضئيل جدا من الملفات قدر ب 1023 في الفترة الممتدة من 2004 الى غاية افريل 2012

4-1 - 1- الملفات المودعة و الممولة عبر قطاعات النشاط 2005- 2012

السنوات الاولى منذ تأسيس الصندوق كان هناك نوع من الإحجام لدى الشباب المعنيين و البنوك لنقص الإعلام من جهة و تحفظ المؤسسات المالية من جهة اخرى لأنه لم تتأسس الثقة الكافية بين المتعاملين و الفاعلين ، لكن بعد 2008 بدا نوع من الاهتمام و الاقبال لدى الشباب و الفاعلين ، خاصة و ان الوكالة تقدم فرصا واسعة و معتبرة تشكل فضاءا واسعا لاستقطاب الشباب فانعكس ذلك على حجم ايداع الملفات بالوكالة ابتداء من السنة المذكورة لكن الدراسة التقنية المالة و الاقتصادية مثلت احجام حقيقي مما جعل الفارق صارخ بين الطلب و الاستجابة و الفاعلية لدى اصحاب القرار (تعنت في منح القروض) ان لم نقل العرض مما جعل النشاط يركن الى الانكماش و التراجع .

من بيانات الجدول و البيان ادناه نجد ان النشاط عبر هذه الوكالة مركز بدرجة اهم في قطاع النقل ووسائل الاتصال و البريد اذ تم تسجيل 2996 ملفا تم تمويل منها 510 ملفا أي تمثل نصف عدد الملفات الممولة بالولاية و البالغ 1023 ملفا تصاعد تمويل الملفات ابتداء من 2010 و جه خاص في 2012 حيث في ضرف اربعة اشهر تم قبول 132 ملفا ، هذا التحول و التوجه الى هذا القطاع هو بالأساس قصد الحصول على الامن و الاستقرار الاجتماعي لا غير ، وهذا بطبيعة الحال ينعكس على النجاعة الاقتصادية المرجوة و المطلوبة بهذه الولاية ، بعد ذلك تأتي النشاطات الموجهة للجماعات المحلية في الصف او التراتب الثاني ب 1371 ملفا مودعا و 202 من الملفات الممولة و هي عبارة عن خدمات استهلاكية لا تخلق النمو و لا تحفز بوادر تقليص التهميش و التراجع التنموي ، بعد النشاطين يأتي قطاع الفلاحة و الصيد 1172 ملفا مودعا لم يتم تمويل منها سوى 80 ملفا ثم قطاع الصناعات التحويلية ب 569 مودعا و 124 ملفا ممولا ، الملاحظ ان القطاعات الاستراتيجية و القاعدية لم يتم اعطاؤها القدر الكافي سواء لدى الشباب من خلال نزوحهم نحوها او من جانب الفاعلين من خلال اعطاء الصدارة للقطاعات التي يجب ان يستدام الانفاق فيها لأنها بدائل الغد خاصة بالنسبة لهذه الولاية .



الشكل رقم :141

4- 2 -2 - الملفات المودعة و الممولة ببلديات الاقليم 2005 - 2012

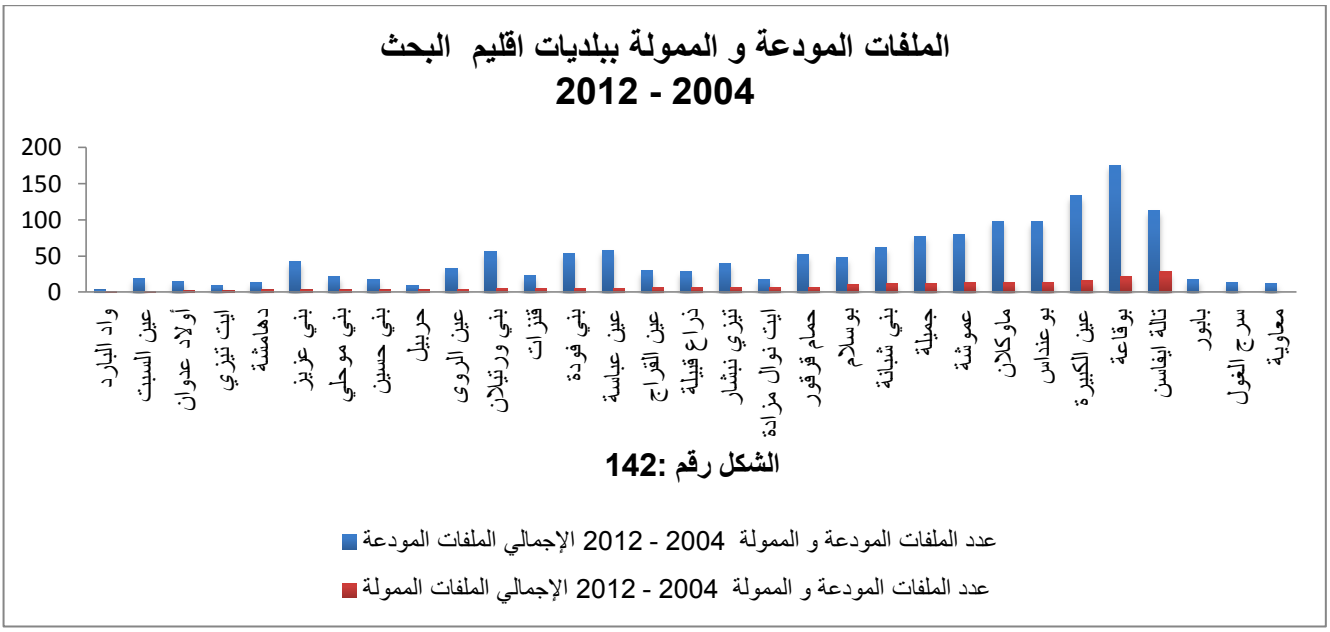
بلديات الإقليم ليست في نفس المستوى من حيث التوزيع المجالي للملفات المودعة و الممولة التي تسمح بخلق او انشاء نشاطات من طرف المقاولين من خلال التمويل الثلاثي بين الوكالة و البنك و النشيط (الشاب البطال) فمن خلال المعالجة الأولية للمعطيات الممنوحة من طرف الوكالة نلاحظ انه يوجد اقبال و توجه ملحوظ من طرف الشباب تجاه الوكالة و هذا ما يعكس عدد الملفات المودعة و التي هي الاخرى تبقى على نفس حال الولاية تفوق بكثير الملفات الممولة و التي تسمح باستحداث مناصب شغل جديدة مما يجعل الوكالة تساهم بوتيرة ضعيفة جدا بالمقارنة مع البطالة الديموغرافية المتزايدة بشكل كبير في الاقليم الجبلي ، ففي الفترة الممتدة ما بين 2004- 2012 (افريل 2012) تم ايداع 1463 ملفا ما يوازي 21.59 % من الملفات المودعة على مستوى الاقليم الولائي ، و الملاحظ من هذه النسبة ان الاقليم المدروس ببلدياته لا يمثل الا نسبة محدودة تعبر عن محدودية و انكماش لا يؤهل خلق الدينامية بالإقليم ، وتقريبا نفس المستوى بالنسبة للملفات الممولة و التي بلغت 219 ممثلة 21.40 % من الاقليم الولائي ، كذلك يمكن الوقوق على التباين العددي من خلال الاقبال بالنسبة للسكان في ايداع الملفات و التقرب تجاه الوكالة او من خلال درجة الاستجابة من طرف الوكالة و البنوك في تمويل النشاطات و التي تكاد تقتصر على جهات و بلديات محدودة ، مكرسة بذلك هي الاخرى المركزية و الفروق المحلية و لإظهار ذلك اعتمدنا على مؤشر الملفات الممولة و التي اتت من خلالها البلديات ضمن التراتب الاتي :

- البلديات المنعدمة التمويل تتمثل في بابور ، سرج الغول ، معاوية سجلت ايداع لعدد متواضع من الملفات على الترتيب 17، 14 ، 12 لكنها لمن تنل أي فرصة في تمويل النشاطات رغم معدلات البطالة المرتفعة بها كبلديات جبلية ، فقيرة شهدت التهميش و الاقصاء في الفترة الامنية المتدهورة .
- البلديات الضعيفة التمويل من 1 الى 4 ملفات واد البارد ، عين السبت بملف واحد ، اولاد عدوان و ايت تيزي بملفين ، دهامشة ، بني عزيز ، بني موحلي ، بني حسين ، حربيل بثلاثة و عين الروى بأربعة ملفات ممولة .

- البلديات المتوسطة التمويل بين 5 و 7 نشاطات ممولة و تضم بني ورتيلان ، قنزات ، بني فودة ، عين عباسة ، عين القراج ، ذراع قبيلة ، تيزي نبشار ، ايت نوال مزادة ، حمام قرقور، من مراكز حضرية و بلديات تعرف ديناميكية و حراك سكاني لساكنيها نحو الهجرة و الاستثمار

- البلديات الحسنة التمويل تحصلت ما بين 11 الى 16 مشروعا ممولا و تشمل بوسلام ، بني شبانة ، جميلة ، عموشة ، ماوكلان ، بوعنداس ، عين الكبيرة و هي في العموم عبارة عن مراكز حضرية و دوائر ، لها ثقل سكاني و ديناميكية اقتصادية .

- البلديات الجيدة التمويل من 22 الى 28 مشروعا ممولا تتمثل في بوقاعة كمركز حضري و اقتصادي في الاقليم الى جانب تالة ايفاسن المعرفة بحيوية سكانها و نشاطهم المتميز في مجال الاستثمار .

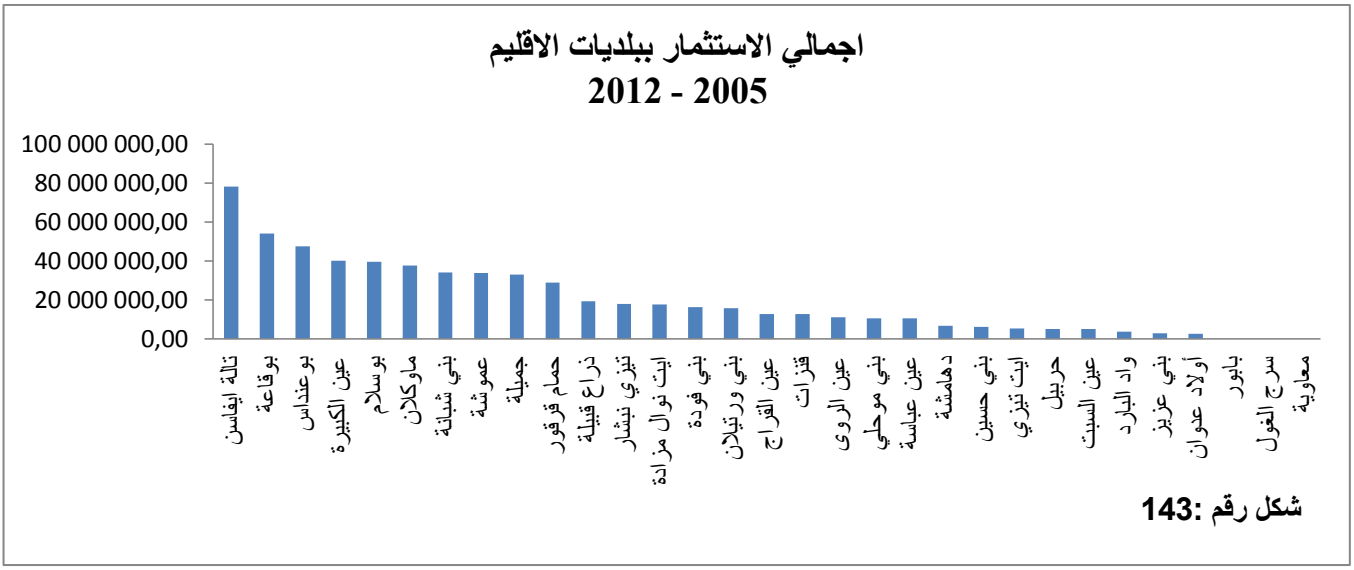


الشكل رقم :142

5 - توزيع قيم الاستثمار بالوكالة الوطنية للتامين على البطالة

الغلاف الإجمالي للاستثمار على مستوى الولاية وصل إلى 187,37 209 738 2 كان نصيب بلديات الإقليم المدروس 608 763 78,64 استفادت البلديات من الغلاف المالي بحصص متباينة ، كان التفاوت واضحا بين مجموعة محدودة من البلديات تظهر مهيمنة من خلال الاستئثار بأهم حصة من التمويل و بلديات لم تعرف أي تمويل يذكر خاصة و أن الفترة الزمنية جد معتبرة من 2004 - افريل 2012 ، يمكن قراءة هذا التمايز انطلاقا من المستويات الآتية :

- 78299686.68 بلدية تالة ايفاسن
- 47522995.62 - 54006956.06 بوعنداس ، بوقاعة
- 37636528.12 - 40097061.58 ماوكلان ، بوسلام ، عين الكبيرة
- 28858580.18 - 34177656.52 حمام قرقور ، جميلة ، عموشة ، بني شبانة
- 10425527.56 - 19230081.51 عين عباسة ، بني موحلي ، عين الروى ، قنزات ، عين القراج ، بني ورتيلان ، ايت نوال مزادة ، تيزي نبشار ، ذراع قبيلة
- 4982174.00 - 6770655.22 عين السبت ، حربيل ، ايت تيزي ، بني حسين ، دهامشة
- 2651031.34 - 3809927.60 أولاد عدوان ، بني عزيز ، واد البارد

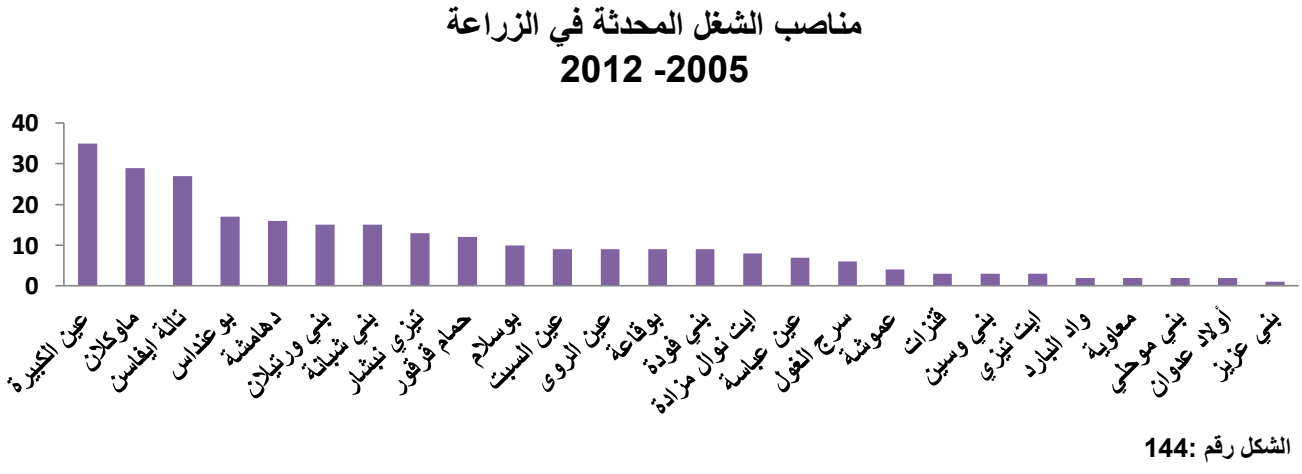


شكل رقم :143

6 - مناصب الشغل المحدثة حسب القطاعات 2005 - 2012

6- 1 - القطاع الزراعي

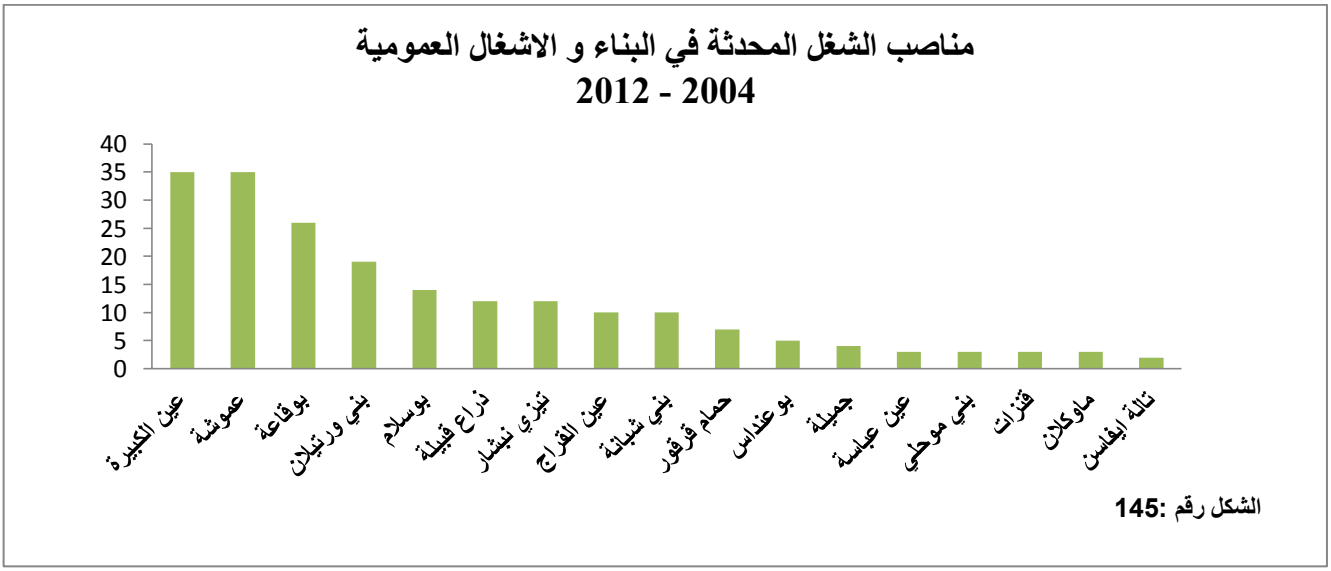
يعد من القطاعات الأساسية التي لا تزال تجتذب الشباب و السكان بوجه عام من حيث الاستثمار فيه رغم أننا لسنا بحضور إقليم متميز من حيث المقومات الفلاحية ، غير أن الاتجاه العام يتركز في تربية المواشي و النحل و الأشجار المثمرة و بعض المساحات المحدودة و التي تخص الزراعات المروية و المحمية (البيوت البلاستكية) ، فعلى هذا الأساس يرتب القطاع الثاني بعد النقل و الاتصالات بمجموع 268 منصبا أي ما يوازي 14.01 % ، فبالنظر إلى حجم البطالة المتنامي و المتفاقم بالإقليم الوكالة لم تكن لها النجاعة الكافية في استغلال الطاقات المحلية و مرافقة السكان فمن خلال الجدول و البيان أدناه نلاحظ أن مناصب الشغل المستحدثة تتركز في بلديات محدودة من الإقليم لا تمثل الوظيفة الفلاحية نهائيا على غرار بلدية عين الكبيرة الحضرية و الخدمية الصناعية و التي حققت 35 منصب شغل ، و بأهمية اقل في بلديات جبلية تالة ايفاسن 27 و بوعنداس 17 منصب شغل أما البلديات التي تأتي في ذيل الترتيب فلم تسجل سوى منصب إلى منصبين رغم أنها نمن الوجهة الطبيعية و البشرية توازي باقي البلديات .



الشكل رقم :144

6 – 2 - قطاع البناء و الأشغال العمومية

يعد كذلك من القطاعات الحيوية الممكنة في تقليص البطالة ، الى جانب انه مجالا مفضلا لدى الشباب للاستثمار في هذا القطاع لم يمثله من ايرادات نفعية و افاق جيدة ، التمويل الثلاثي بالإقليم المدروس سمح هو الاخر بخلق 203 منصب شغل ما يمثل 20.73 % من الاقليم الولائي ، النسبة جد متراجعة رغم ان اقليم الدراسة يمثل حجم معتبر من الاقليم الولائي ، عليه فهو الاخر لم يأخذ السكان الشباب بالإقليم النصيب المرجو من الاستثمار و الدعم لدى الفاعلين ، الاستفادة كانت محصورة في 17 بلدية فقط كما يوضحه البيان ادناه .



الشكل رقم :145

- الانشطة المستحدثة كميا محصورة بالبلديات الحضرية و مراكز الدوائر ، و تنفرد ثلاث بلديات بأكبر حصة او نصيب من حيث الشغل عين الكبيرة ، عموشة 35 لكل منهما بوقاعة 26 وبني ورتيلان 19 ، ثم تقلص واضع بعد ذلك الى غاية منصبين بقنزات .

- الجهة الغربية من الاقليم تعد الاكثر حيوية و استفادة من الانشطة لاتجاه شبابها الى المساهمة في تغيير اوضاعهم المزرية و المتردية خصوصا ساكني المناطق الجبلية في حين يلاحظ عزوف لدى شباب الجهة الشرقية من الاقليم .

6 – 3 - الفنادق، المطاعم، المقاهي

تعد من الانشطة الخدمية حيث ساهمت بخلق 23 منصب على مستوى الاقليم ، كما انها بالمقابل تدعم بنية الخدمات بالخصوص في البلديات حيث الطاقات السياحية على غرار بلدية جميلة ب 4 مناصب و تالة ايفاسن في نفس المستوى ، باقي البلديات كما يوضحه البيان وفرت ما بين منصبين الى ثلاثة ، بينما لا يكاد النشاط يذكر في جل بلديات الاقليم .



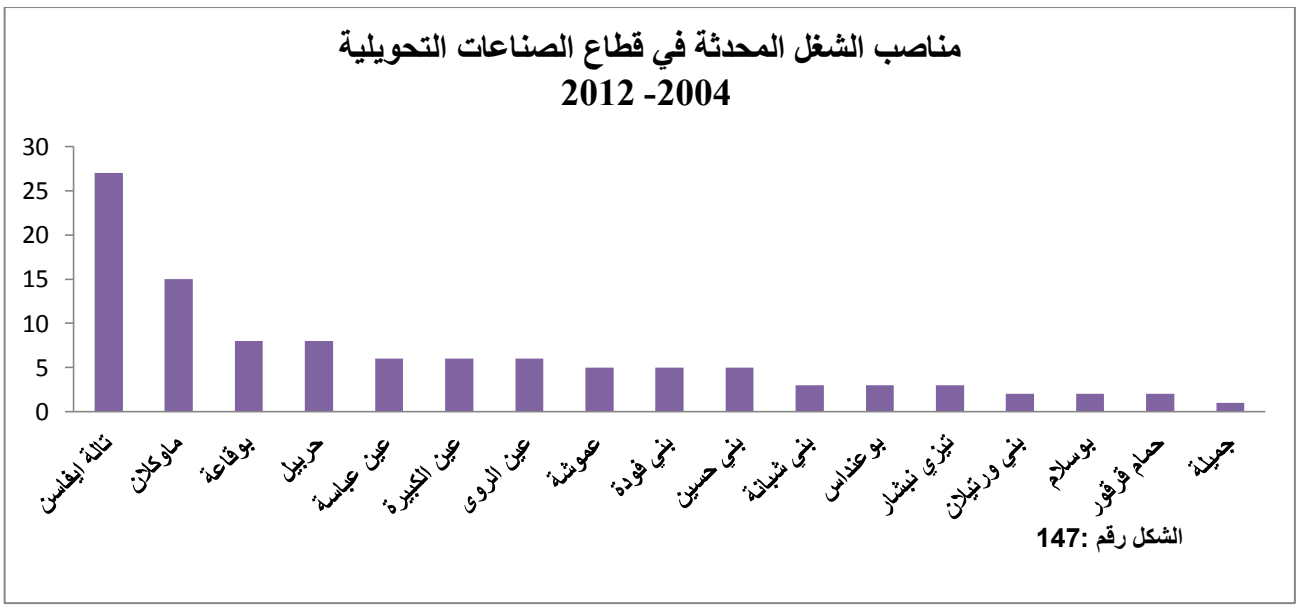
الشكل رقم :146

6 – 4 - قطاع الصناعات الغذائية

يعد من القطاعات الثانوية و المستبعدة اقليميا في حراك و اهتمامات الشباب و الفاعلين على مستوى الوكالة ، فلم يتم سوى دعم 62 منصبا على مستوى الولاية ، وخلق 25 على مستوى الاقليم المدروس ما يوازي 40.32 % ، تنفرد بلدية بوقاعة ب 17 منصبا و بني حسين 6 وبلدية قنزات 2 .

6 – 5 - الصناعات التحويلية

تحتل بلديات الاقليم مكانة هامشية من الاستثمار في هذا النشاط اذ لم تسجل في هذه الفترة سوى 107 من 1207 منصب تمت اضافتها الى بنية النشاط بإقليم الولاية ، فالإقليم المدروس لم يمثل سوى 8.26 % ، فهذا ما يكشف استمرار تراجع مكانة الاقليم لدى الوكالة بالإقليم الولائي ، حيث مجموعة معتبرة من البلديات لم يكن لها أي حضور في النيل بالمرافقة و الدعم من الوكالة كما يوضحه البيان ادناه ، اذ النشاط ينحصر فقط في 17 بلدية من مجموع 31 بلدية مدروسة في الشمال .

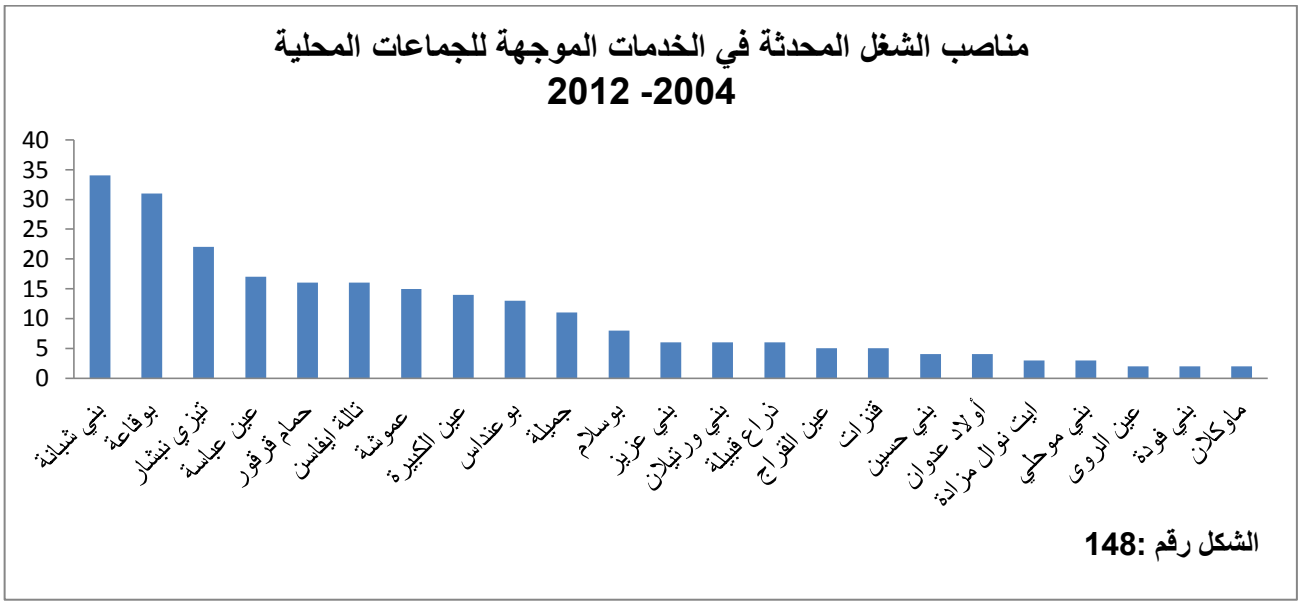


الشكل رقم :147

انفراد بلديات الجهة الغربية بأعلى القيم و المناصب على غرار تالة ايفاسن 27 و ماوكلان 15 منصبا ثم بوقاعة و حربيل ب 8 مناصب في حين أن جميلة لم تحقق سوى منصب واد فقط .

6 – 6 - الخدمات المقدمة للجماعات المحلية

تم تسجيل 245 منصب في الفترة الممتدة من 2004 - 2012 بنسبة من الإقليم الولائي 11.20 % من مجموع 2186 منصب بالإقليم الولائي ، النسبة جد متراجعة معبرة عن وضع حرج في اغلب جهات الإقليم المدروس باعتبار مساره المعاكس لتيار الاستثمار و الفاعلية في تقليص حجم البطالة ، خاصة و أن الاستثمار في هذا النشاط يرتبط بالجماعات المحلية على مستوى كل البلديات الا انه يسجل قصور تام و انفراد البعض من البلديات فقط من خلال التميز بهذا النوع من النشاط على غرار بني شبانة 34 و بوقاعة ب 13 منصب تيزي نبشار 22 و عين عباسة 17 ، وفي المؤخرة مجموعة كبيرة من البلديات لم تسجل سوى مناصب تتراوح ما بين 4- 2 انطلاقا من بني عزيز الى غاية أخر بلدية ماوكلان كما يبينه البيان أدناه



الشكل رقم :148

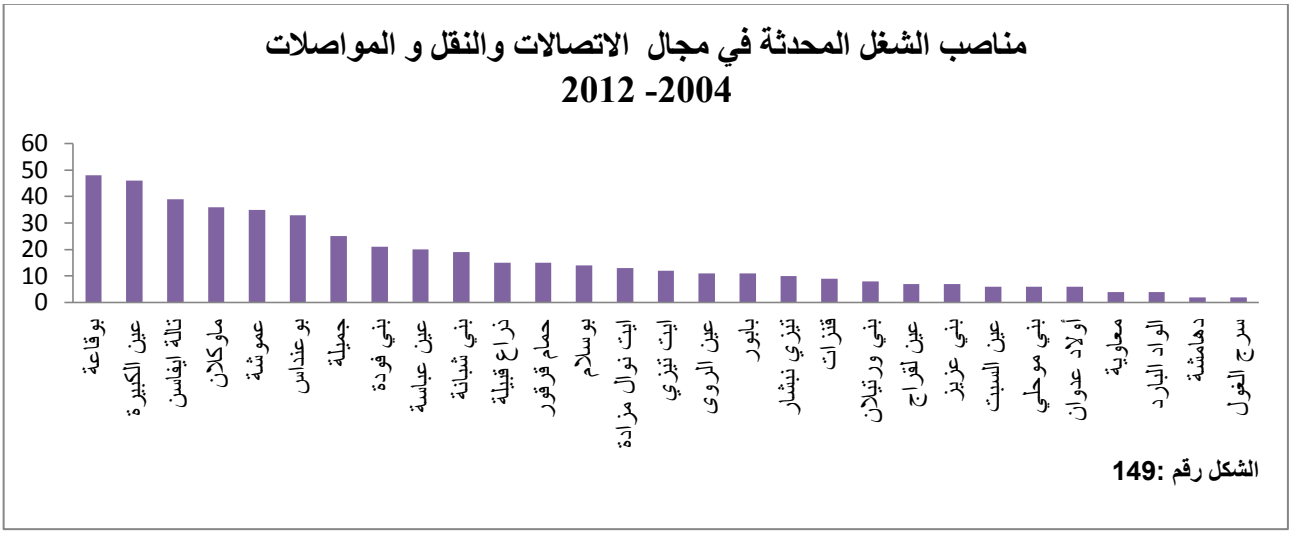
6 – 7 - الخدمات الغير مسوقة و المقدمة للأسر

الاقليم المدروس عرف تسجيل 10 مناصب شغل فقط بهذا النشاط من اجمالي 173 مسجلة بالإقليم الولائي ،النشاط ينحصر في عدد محدود من البلديات منها عين الروى ب 4 ثم عين عباسة و عين الكبيرة ب 3 مناصب على التوالي .

6 – 8 - النقل، الاتصالات، البريد و المواصلات

يعد من المجالات الأكثر أهمية لدى الشباب من حيث الطلب على الاستثمار و الشغل في أن واحد ، إذ تجلى اتجاه و تركز و انزواء تجاه هذا الفرع من النشاط حتى في باقي قنوات التشغيل كما هو الحال بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب او القرض المصغر ...الخ الى أن اضطرت الوصاية الى تجميد هذا النوع من النشاط و إعادة توجيه الشباب الى فروع تستدعي الاهتمام .

سجلت بلديات الإقليم 484 منصب شغل من 3364 على مستوى الإقليم الولائي أي بنسبة 14.38 % و يرتب من خلال هذا في أعلى سلم التراتب من حيث الأنشطة بالإقليم المدروس ، بالعودة الى النسبة السابقة الإقليم يتكرس به التراجع و الانكماش مع استمرار ضائقة البطالة ، فهو بذلك خارج دائرة الديناميكية التي تعرفها باقي الأقاليم من الولاية مما يجعله حبيس التخلف و تفاقم الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية .



الشكل رقم :149

من البيان أعلاه نلاحظ أن جل البلديات كانت محققة لمناصب شغل لكن بتفاوت واضح إذ استمرت في الاستئثار و الهيمنة و النفوذ محليا كل من بوقاعة48 و عين الكبيرة 46 ثم تالة ايفاسن 39 و ماوكلان 36 وبعد ذلك عموشة 35 و بوعنداس 33 أما باقي البلديات فهي متقاربة الى غاية وضوح الفروق في آخر تراتب البلديات منها سرج الغول و الدهامشة بمنصبين فقط .

الخلاصة

تمكن الصندوق الوطني للتامين على البطالة من الدخول و بإسهام عملي و فعال في دعم التنمية المحلية لمعالجته لمشكل البطالة لدى فئة تمثل عصب المجتمع والاقتصاد ، من خلال نظام المرافقة و التمويل للفئة المتراوحة أعمارهم من 35 – 50 سنة بعد ان أصبح من الممكن توفير فرص الشغل و تحسين مداخيل السكان الريفيين و ساكنة المناطق الجبلية بالخصوص ، إذ تم دعم و توفير أنشطة جديدة ممكنة للاستقرار.

على مستوى الإقليم المدروس ومن خلال حصيلة النشاط نجد بروز و سيطرة نشاط النقل ووسائل الاتصال وقطاع الفلاحة ، قطاع الصناعات التحويلية من خلال إنشاء ورشات و مؤسسات مصغرة ، الى جانب قطاع البناء و الأشغال العمومية ، فهذه الأنشطة لا تتعارض و طابع وخصوصيات الإقليم مما يسمح بتعزيز القدرات المحلية و تشجيع الفئات الأخرى من المجتمع على الاستثمار انطلاقا من هذا الجهاز إذ عمليا تم الوقوف في الإقليم على نتائج مشجعة خاصة في قطاع البناء و الفلاحة .

الجهاز لا يزال هو الآخر بعيد عن الإيفاء و الاستجابة الى الملفات المودعة و المتزايدة و بوجه خاص من بلديات الجهة الغربية من الإقليم ، كما يجب التنويه إنها هي الأخرى تعد الأهم من خلال مبالغ الاستثمار التي حازتها منها تالة ايفاسن ، بوقاعة وبوعنداس ثم عين الكبيرة .

خلاصة الفصل الثاني

من خلال الدراسة السابقة وقفنا على تنوع في الاليات و الميكانيزمات التي احدثتها الدولة لتوفير الشغل و خلق النمو ، الى جانب ارساء لبنة جديدة تمثل فاصل عن الممارسات السابقة من خلال المركزية و الاحتكار في فترة الاقتصاد الموجه اذ تم تحرير المبادرات و حتى اشراك السكان و الشباب كفاعلين و معنين بالتنمية و بتحديد مستقبلهم ، فهذه الاجهزة اصبحت تساهم و في حدود تنظيمها و فاعليها في الانماء و معالجة المشكلات الاجتماعية الاقتصادية .

في حدود ممارسة هذه الاجهزة لسياساتها و مخططاتها نجد انها تسعى الى التنفيذ متقيدة ببرنامجها و بالقانون التنفيذي الى جانب تسيير ماليتها مع المؤسسات الشريكة ، فالعديد منها لم يأخذ الحرية الكافية و عمليا لا تزال الادارة و المركزية تمارس ضغوطا في تسيير ماليتها و توجيه اهتماماتها الى غير الدراسات و الخطط التي تم اعدادها ، فمثلا اصبحت الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب مفرغة لسخط الشباب و ضغط الوصايا في تقديم المشاريع لاحتواء التوتر و الاضطرابات مما جعلها تحيد عن خططها .

هذه الاجهزة تعمل بمعزل عن بعضها البعض و فاعليها يستبعدون فرص و اطر التنسيق لتوحيد الجهد التنموي ضمن استراتيجية و خطط موحدة تمكن من تنمية الاقليم و معالجة مشاكل الشباب حسب قدرة ووجهة نظر كل وكالة او جهاز ، لان جلها يصب في التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية و معالجة الفقر و البطالة ، كذلك المؤسسات المالية لا يزال لديها تحفظ شديد لما يتعلق الامر بالتمويل الثلاثي للمشاريع من خلال عدم قناعتها بالدراسات التقنية الاقتصادية لهذه المشاريع و التي لا تؤمن مالها مستقبلا من خلال فشل العديد من المشاريع و اللجوء الى المتابعة القضائية لحفظ المال العام .

الفصل الثالث

مستويات التنمية الريفية

من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية

مقدمة:

التنمية الريفية عملية تتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة و مستمرة عبر فترة من الزمن حيث تكون هذه الزيادة اكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية و الاجتماعية و حماية الموارد المتجددة من التلوث و الحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب[1] ، كما تعد التنمية الريفية المستدامة استراتيجية أساسية للتنمية في المناطق الريفية لتحقيق الرفاه الاقتصادي الاجتماعي ، و لتكوين القاعدة الأساسية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال الحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية في الريف[2] فهذا ما حرصت عليه استراتيجية التنمية الريفية في الجزائر و إقليم الولاية .

يعرف الإقليم الجبلي الشمالي لولاية سطيف تنوعا و تباينا و مفارقات اجتماعية اقتصادية ، شكلتها خلفيات عديدة أضحت مؤثرة في ديناميكية التجمعات العمرانية ، و تتفاقم بحدة على واقع المراكز الريفية في المنطقة المبعثرة بشكل متميز ، مما يجعل الإقليم عرضة للاختلال و التذبذب متعرضا إلى ضغوط شديدة من جراء التدفقات البشرية و إفراغ الريف و انحسار جاذبيته ، بفعل التحضر الذي يتعرض له ابتداء من العقدين الآخرين ، مما تسبب في تدهور إطار حياة الريفيين و انتشار الفقر تدهور إطار الحياة نتيجة التهميش و الإقصاء من التنمية في فترة التدهور الأمني بشكل خاص ، في الوقت الذي تمتلك فيه الفضاءات الريفية الحد الأنسب للعيش والثروة التي من شانها أن تعزز و تحفظ الحياة في حدود عدم التنكر لخصوصيات الإقليم الجبلي طبيعيا و بيئيا و اقتصاديا تحسن الوضع الأمني كان من بين الحوافز المشجعة في إرساء آليات الانتقال إلى اقتصاد السوق و الاندماج في المجتمع الدولي ، و السماح بالتوجه نحو سياسة رشيدة و تنمية تشاركيه ذات أبعاد مستدامة ، للتكيف مع تأثيرات العولمة و الانسجام بعقلانية مع معطيات الاقتصاد الدولي بما يساهم في تحقيق تنمية وطنية متوازنة و فاعلة تمكن من الانخراط في فعاليات المجتمع الدولي، من أولى الخطوات التي بادرت بها في هذا المجال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ابتداء من سبتمبر 2000 و تضمن هذا المخطط برامج تنموية تتمثل في :

1- البرامج الموجهة إلى إعادة تأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية :

- برنامج تكييف أنظمة الإنتاج.
- برنامج تكثيف الإنتاج و تحسين الإنتاجية.
- برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي (التكييف، التحويل ،التخزين ،التسويق)
- برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية .

2- البرامج الموجهة للشغل والمحافظة على المجالات الطبيعية

- البرنامج الوطني للتشجير.
- برنامج التشغيل الريفي.
- برنامج استصلاح الأراضي.
- برنامج حماية و تنمية الناطق الاستبسية .
- برنامج المحافظة و تنمية الواحات .

[1]- تركماني عبد الله، التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي، ورقة عمل قدمت لمعهد العلاقات الدولية في تونس، 2006

[2] - لجين عباس حمودي . التنمية الريفية المستدامة . دراسة في استقرار و نمو المستقرات البشرية .رسالة ماجستير في التخطيط الحضري و الاقليمي . جامعة بغداد. 2009 ص : 1

لتمويل هذه البرامج تم تأسيس الصندوق الوطني للضبط و التنمية المحلية ، و يعد كجهاز دعم و سند في تجسيد قدرة تنافسية للفلاحة الجزائرية ، غير أن تدخلات المخطط الوطني للتنمية الريفية تم فيها التركيز و نوع من المحضوضية ، إذ مست الأراضي الجيدة و المهيكلة دون أن تطرق عمق الريف بمفارقاته و الذي يعاني سكانه الفقر و التهميش و يمثل مصدر للتدفقات و الهجرة نحو المدن في ظل البطالة و تقلص إمكانات العيش فيه ، لتدارك هذا التقصير تم الشروع في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية الذي يعد كمشروع تكميلي لسابقه لكنه نوعي من حيث المشاريع الموجهة حيث اعتمد على تقوية البنية التحتية و تطويرها فخص شبكة الطرق ، الإنارة الريفية ، التزويد بالمياه الصالحة للشرب ، السكن الريفي ...الخ

هذه المخططات كانت موضعية و انتقائية من حيث التركيز على المناطق المهيأة و المعدة من السابق ذات الأراضي و المساحات الجيدة ،في حين تم تكريس التهميش الاقتصادي و الاجتماعي على المناطق الأكثر فقرا و هشاشة و التي تعرف تدهورا في مجالاتها الحياتية فهذا ما عمق الهوة و الفوارق المجالية على مستوى الريف .

لتنفيذ هذه الاستراتيجية تم تفعيل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية **PPDR** وتتضمن نشاطات فلاحيه وغير فلاحيه جماعية و فردية منبثقة من تصورات الريفيين لتنمية أقاليمهم من خلال إذكاء الشراكة و مبدأ المرافقة من طرف الفاعلين ، وتلعب الجمعيات الريفية حلقة ربط بين الإدارة (مديرية الفلاحة و محافظة الغابات)و السكان ، لتمويل أعمال و نشاطات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية تم تخصيص صناديق حسب الاختصاص منها :

1- صندوق التنمية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

2-الصندوق الوطني لترقية النشاطات الحرفية و التقليدية.

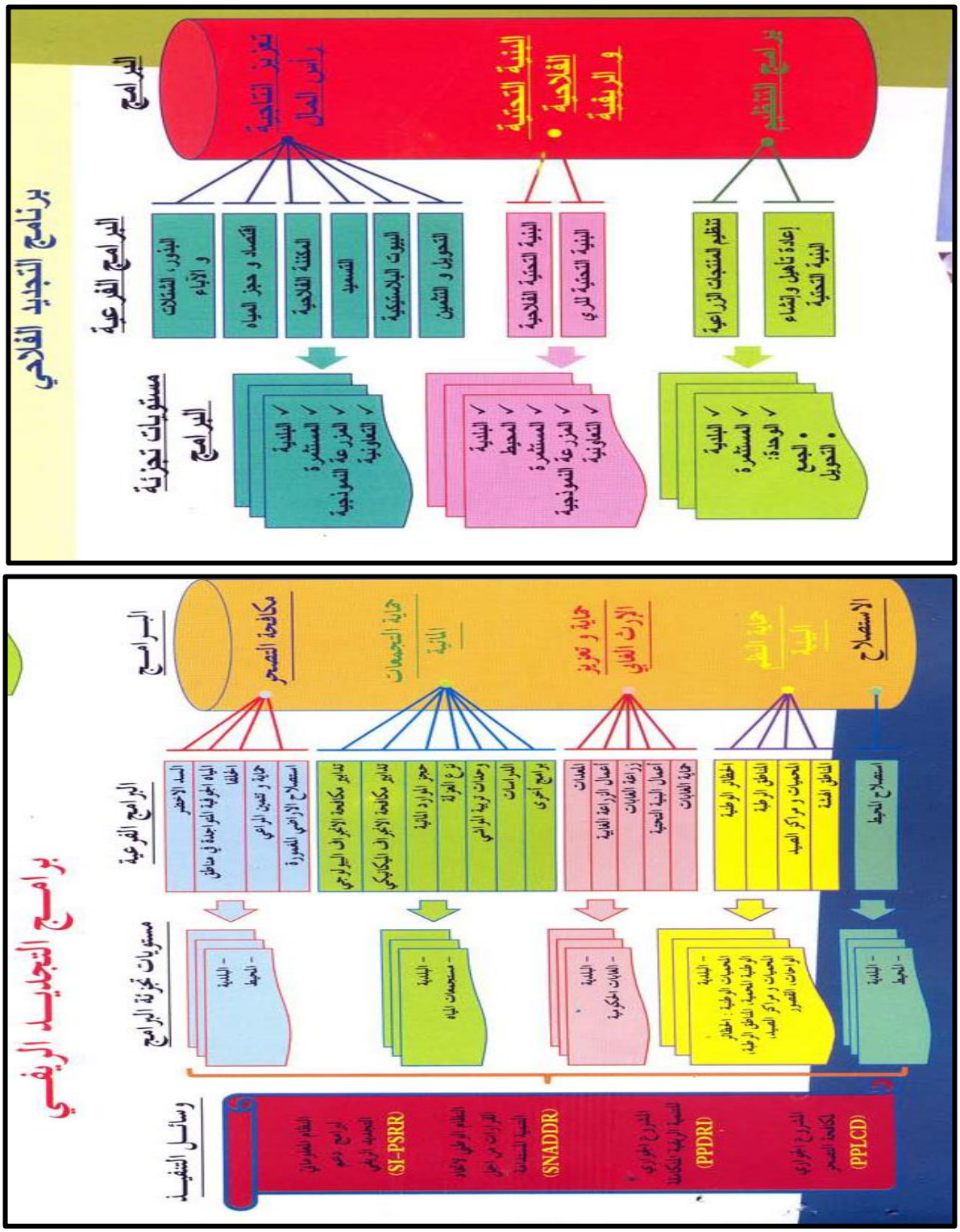
3- الصندوق الوطني للسكن.

رغم ما عرفته هذه المشاريع من إخفاقات في تقليص الفوارق بين المجال الريفي و الحضري ، و حتى فيما بين الأرياف ، لمركزيتها و وتكريسها المحضوضة الفضاءات المهيأة على أخرى إلا أنها أضفت حيوية و فاعلية في تثمين و تعزيز ادوار جديدة للأقاليم الريفية التي ظلت لفترة من الزمن رهن الإقصاء و التهميش و الهشاشة ،وتم الشروع بطرق رشيدة و عقلانية في تدارك الآثار السلبية من خلال المصادقة على : نظام المساعدة على اتخاذ القرار من اجل التنمية الريفية **SADDAR** يوم: 23افريل 2006 كنظام تشخيصي لمستوى التنمية ، ولإظهار إمكانيات كل منطقة ،و تقييم أثار مختلف البرامج أو مشاريع التنمية المنجزة **(كما هوموضح في الصفحة ادناه رقم : 409)**

يسمح نظام المساعدة بإجراء تشخيصات أكثر فعالية ، يعتمد على مؤشر مركب للتنمية الريفية المستدامة لكل بلدية انطلاقا من متغيرات اجتماعية اقتصادية و بيئية ، معبر عنها أساسا من خلال مؤشرات الاقتصاد الريفي و التنمية البشرية و حماية البيئة .

تسمح هيكلة هذه المتغيرات و المعلومات الإحصائية و الجغرافية القاعدية بالحصول على مؤشرات بسيطة عددها 24 و 9 مؤشرات خصوصية(الصحة، التربية ، ظروف المعيشة ، الاقتصاد الفلاحي ،الاقتصاد خارج الفلاحي ، حماية البيئة ، مستوى تدهور الموارد الطبيعية) و 3 مؤشرات مركبة(البشري الاجتماعي

،الاقتصاد الريفي ، البيئة)التي تعلم عن حالة التنمية في كل بلدية وتسمح بوضع تصنيف للبلديات وفقا لكل دليل أو مؤشر [1] .



المصدر : منشورات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية فيفري 2012

[1] ـ سياسة التجديد الريفي. مرجع سابق . ص:101

يتدخل نظام المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية لتدعيم السياسة الجديدة للتجديد الريفي ، و يستجيب لعدة أهداف :

1- المساعدة في إعداد و إدماج السياسات العمومية الموجهة لعالم الريف .

2- تقديم دعم معلوماتي للعمل العمومي الإقليمي (الدلائل ،المعطيات ،التشخيص التساهمي)

3- تحسين تصميم المشاريع.

4- تنسيق المعلومات ووضعها تحت تصرف استراتيجيات التهيئة و تنمية الأقاليم الريفية .

5- حفظ المعلومات المتعلقة بالتراث (الموارد، الاستعمال الإنتاجي للأرض، التطور الاجتماعي...)

تقوم التنمية الريفية المستدامة على ثلاث مؤشرات مركبة ، كل مؤشر تركيبي يعتمد على مجموعة من المؤشرات الخصوصية و كل مؤشر خصوصي يتفرع الى مؤشرات بسيطة أو الدلائل .

2- التنمية الريفية بالاقليم المدروس

الدراسة التحليلية لمستويات التنمية من خلال المؤشرات المعتمدة

1- مؤشر التنمية الريفية البشرية و الاجتماعية: يضم مؤشر:

ا- مؤشر تنمية الصحة: طبيب ل 1000ساكن-عون شبه طبي ل /1000 ساكن – التجهيزات الصحية – وفيات الأطفال .

أ-مؤشر تنمية التربية : نسبة المتمدرسين – نسبة استغلال الأقسام – نسبة الذكور للإناث .

ب- مؤشر تنمية الشغل: نسبة طاقة التشغيل المحتمل – نسبة التبعية.

ت- مؤشر مستوى المعيشة : نسبة شغل السكنات – نسبة السكنات البذائية – نسبة التزود بالكهرباء – نسبة التزود بالماء الشروب – نسبة صرف المياه المستعملة .

ث- مؤشر فك العزلة الرقمي: الكثافة الهاتفية – كثافة الطرقات – التغطية المصرفية.

2 - مؤشر تنمية الاقتصاد الريفي : و يضم الآتي :

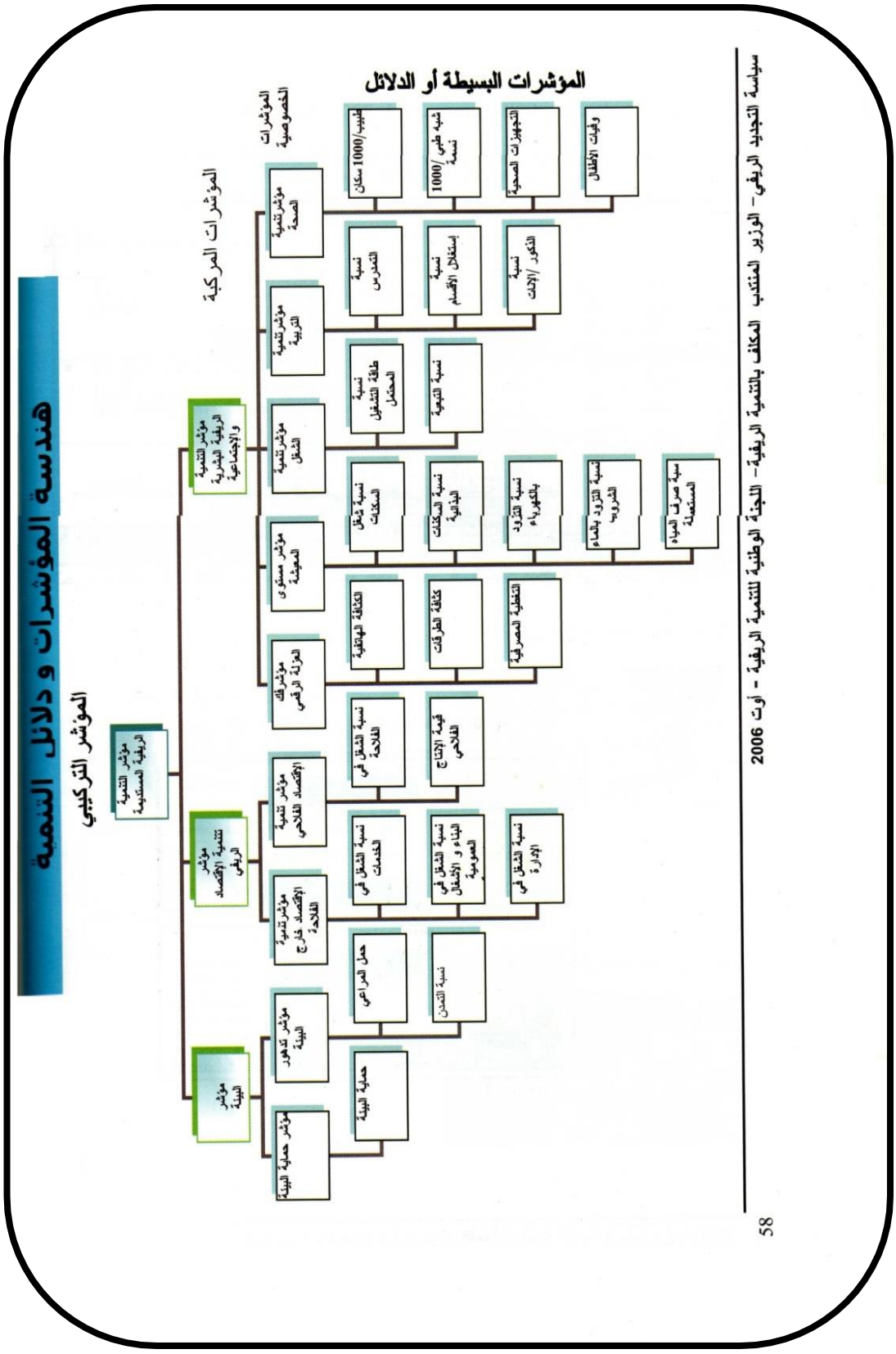
أ- مؤشر تنمية الاقتصاد الفلاحي : نسبة الشغل في الفلاحة – قيمة الإنتاج الفلاحي .

ب- مؤشر تنمية الاقتصاد خارج الفلاحة : نسبة الشغل في الخدمات - نسبة الشغل في البناء و الخدمات العمومية – نسبة الشغل في الإدارة

3 - مؤشر البيئة: ويضم المؤشرات الخصوصية و التركيبة الآتية :

أ- مؤشر تدهور البيئة: حمل المراعي – نسبة التمدن

ب- مؤشر حماية البيئة: حماية البيئة



سياسة التجديد الريفي- الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية- اللجنة الوطنية للتنمية الريفية - أوت 2006

58

3- تصنيف البلديات الريفية حسب مؤشرات التنمية:

تؤدي سياسة التنمية الإقليمية دوراً فعالاً في نشأة المستقرات البشرية وتطورها . وذلك بسبب اختلاف موارد الإقليم وإمكانياتها ، ومن ثم اختلاف معدلات النمو من اقليم الى آخر . فضلاً عن ظهور مشكلة الفوارق بين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم[1] ، للوقوف على الوضع القائم بالنسبة للبلديات الريفية و الحضرية بمجال الدراسة ، يتم الاستناد إلى جملة من المؤشرات المعبرة عن جوانب ذات علاقة وطيدة بإطار الحياة للسكان و عن إمكانات و قدرات اقتصادية و اجتماعية كاشفة عن التباين و التنوع الإقليمي في الاستعدادات للتنمية ، و يتم الارتكاز على الوضع الاقتصادي الاجتماعي ،و البيئي ، من خلال معامل التنمية الريفية المستدامة و الذي بدوره يستند الى معايير و مؤشرات تسمح لنا بتصنيف البلديات حسب مستوى التنمية و إعداد خطط و برامج للتدخل من خلال تحفيز النمو و الارتقاء بها في مختلف المجالات ، و يكون هذا من خلال استقراء معطيات الدراسة إلي تمت في هذا الشأن من طرف **CNEAP** في **2007**[2] .

3-1 مؤشر تنمية الاقتصاد الريفي : **IDER**عموما هذا المؤشر عن مستوى الإنتاج الفلاحي و في باقي القطاعات كالخدمات و الإدارة و البناء الأشغال العمومية ، من خلال المعطيات تمكنا من الوصول الى التصنيف الآتي :

بالنسبة للبلديات الريفية : تقع في ثلاث مجموعات او فئات :

- **الفئة المتحسنة الوضع** و تشمل بلديتين فقط عين الروى بمؤشر تنمية 0.2657 و بابور 0.2503 متقاربتين من حيث المؤشر و متباعدتين إقليميا الأولى ريفية زراعية في الحدود الجنوبية من إقليم الدراسة ، تمتاز بحراك سكاني (حركة العمل اليومية) نحو التجمعات الحضرية المجاورة ، و الثانية جبلية في القسم الشمالي بفلاحة جبلية محدودة التشغيل و الإنتاج لكن بتدفقات يومية في حدود الإقليم و خارجه بحثا عن الشغل بالخصوص في قطاع البناء و الأشغال العمومية .

-**الفئة الانتقالية بين الضعف التوازن** و تشمل اغلب البلديات الريفية الجبلية و البعض من البلديات التلية **(19 بلدية)**، المؤشر بها 0.3077- 0.3986، تمتاز بإمكانات فلاحية محدودة و يسيطر القطاع الخاص على الأراضي كما أن الفلاحة تأخذ الطابع ألمعاشي ، البعض منها يمثل مراكز دوائر تعرف حدودا من التنمية على المستوى المحلي ، غير أن الغالبية من السكان يعتمدون على مداخيل خارجية من تحويل العملة الصعبة أو من خلال العمل في قطاع الخدمات و الإدارة و الأشغال العمومية ، و التي لا تتوفر بالحد المناسب محليا مما يجعل السكان الجبلين تابعين الى أحواض حياة خارجية مثلا في مدينة العلمة أو سطيف أو من خلال التنقلات اليومية بين البلديات الريفية و المراكز الحضرية على مستوى الإقليم بعين الكبيرة ، بوقاعة ..الخ .

-**البلديات المتأزمة الوضع** وهي ذات مؤشر 0.4258 – 0.4289 تشمل بلدية بوعنداس في القسم الجبلي الشرقي من الإقليم و عين السبت و الدهامشة الجبلية الشمالية ، بلديات تابعة الى خارج حدودها المحلية في التشغيل و ترتكز على المداخيل الخارجية ، كما أن إمكاناتها الفلاحية متدنية ، مستثمريها يتوجهون الى

---

[1]- فراس حمودي و مهيب كمال فليح . سياسة التنمية الاقليمية و دورها في نشوء المستقرات البشرية و تطورها . ورقة بحثية منشورة في مجلة كلية التربية للبنات. المجلد 20 '(4) 2009 . ص : 753

[2] - Etude de développement durable intégré des zones de montagne De la partie nord de la wilaya de Sétif .journée d'étude .CENEAP.19 mai 2009 .page :11

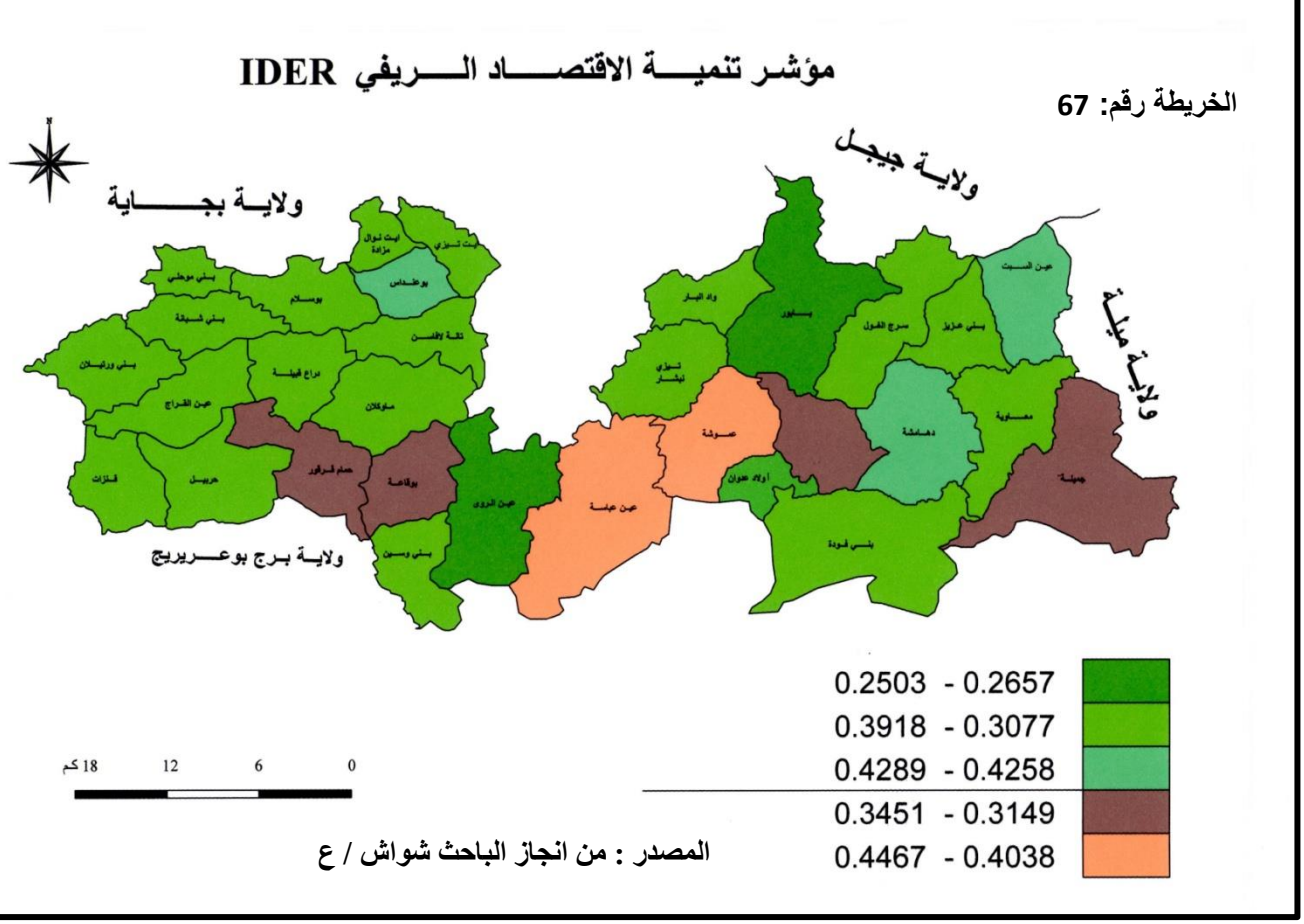
المراكز الحضرية على مستوى الإقليم مما يصعب من احتواء الأيدي العاملة محليا و توظيفها ى، هذه البلديات شديدة الهجرة و ذات معدلات بطالة عالية خاصة و أن القطاع الفلاحي في ديناميكيته الحالية غير قادر على تغطية الطلب المحلي الأسري الذي كان يؤمنه سابقا .

- **البلديات الحضرية من حيث هذا المؤشر تقع في مستويين:**

- **فئة المؤشر 0.3149 – 0.3816**تضم تجمع كل من حمام قرقور ، بوقاعة في القسم الغربي من الإقليم و جميلة شمالا ، بإمكانات فلاحية متواضعة جدا ، الأيدي العاملة ترتكز في قطاعات خارج الفلاحة ، يسطر القطاع الثالث على بنية الشغل بها خاصة التجارة ، الى جانب الخدمات مثلا في السياحة بجميلة و حمام قرقور الى جانب أنها مراكز دوائر فإداريا تجتذب أيدي عاملة مناسبة لحجم تراتبها إقليميا الى جانب جميلة وعين الكبيرة في الجهة الغربية من اقليم البحث .

- **فئة المؤشر0.4038** تشمل بلدية عين عباسة و بلدية عموشة **0.4467** ، لا تزال الفلاحة إنتاجا و تشغيلا تحظى بالمثول و الحضور، بالنظر الى باقي القطاعات ، هذا الى جانب حداثة عموشة كمركز دائرة ابتداء من التقسيم الإداري 1984 و عين عباسة كبلدية فقط ، فباقي القطاعات و ما توفره من الشغل على المستوى المحلي جد متواضع ، و هي الأخرى على غرار البلديات المتنامية الحراك نحو سطيف و عين ارنات بالنسبة لعين عباسة و خراطة بجاية و سطيف بالنسبة لبلدية عموشة .

الخريطة رقم: 67



المصدر : من انجاز الباحث شواش / ع

3 – 2 مؤشر ظروف المعيشةICV:

مؤشر قائم على خمسة مؤشرات تدور حول شغل السكن و تجهيزه ،بوصفه عاكسا لحال و مستوى العيش و إطار الحياة ، من معطيات الجدول و الخريطة رقم : فالتصنيف يكشف عن هوة في المفارقات من خلال تزايد مستوى التوزيع الفئوي في حدود مفارقات لا تشجع الاستقرار و الانسجام السكاني بالإقليم خاصة و أنها ذات دلالة بأساسيات الحياة من حيث البنية التحتية ، كالتغطية بالكهرباء و التزود بالمياه ، و شبكة الصرف الصحي

- على مستوى البلديات الريفية:

يمكن التمييز بين أربع فئات حسب التمايز في الفروق ، و هي من الوهلة الأولى تكشف عن التباعد على المستوى الإقليمي مما يجعل أن التدفقات باتجاه المراكز الحضرية إقليما تبقى قائمة و حتى فيما بين البلديات الريفية حسب تراتبها و تجهيزها .

- **الفئة ذات المؤشر 0.6399 – 0.6955** تشمل أربع بلديات جبلية و هي من أفقر البلديات على مستوى إقليم الدراسة متمثلة في تيزي نبشار ، تالة ايفاسن ، سرج الغول ، و ايت نوال مزادة .

- **الفئة ذات المؤشر 0.7036 – 0.784** تضم ثمانية بلديات موزعة جغرافيا في الغالب بالمنطقة الجبلية و هي كذلك معبرة عن مظاهر التخلف و الفقر لكن بدرجة اقل عن سابقاتها ، البنية التحتية متراجعة من حيث معدلات التغطية ، مما يوحي بان التنمية المحلية كانت متراجعة ، مما يجعلها عرضة للاختلالات مجالية ، تتمثل في بلديات عين الروى ، بابور ، بني حسين ، بوعنداس ، دهامشة ،ذراع قبيلة ، معاوية ، واد البارد ، و تأتي المنطقة المبعثرة في وضع متدني من حيث التجهيز مما نجم عنه إفراغ لظهير هذه التجمعات و اتجاه الاقليم الى التجمع و التركز أو التحضر السكاني في أوساط ريفية جبلية فقيرة .

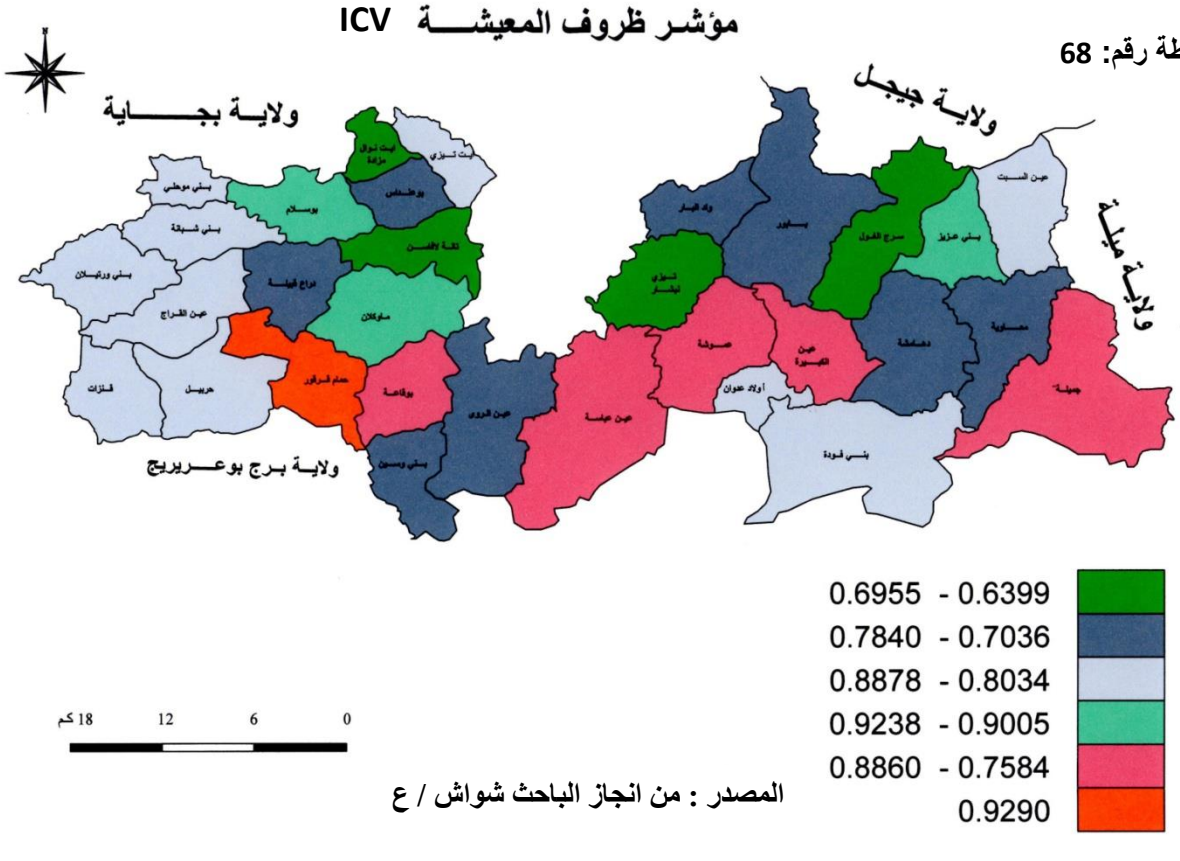
- **الفئة ذات المؤشر 0.8034- 0.8878** المتراجعة التجهيز، و هي الفئة الأكبر عدديا تشمل عشرة بلديات اغلبها يقع في القسم الشمالي الغربي من الاقليم وتعد جبلية في مجموعها متمثلة في حربيل ، قنزات ، عين القراج ، عين السبت ، ايت تيزي ، بني شبانة ، بني فودة ، بني موحلي ، بني ورتيلان ، أولاد عدوان .

- **فئة المؤشر 0.9005 - 0.9238**الأشد تراجعا في التجهيز وتتمثل في ثلاث بلديات بني عزيز في الشمال و بوسلام و ماوكلان في الجزء الشمالي الغربي ، التنمية لم تكن شاملة لترابها مع أن سكان المنطقة المبعثرة لم يكن لهم انتفاع بالشبكات فطابع التشتت الى جانب العامل الطبيعي حال دون الارتقاء بهذه التجمعات مما يجعل سكانها لايزالون على حياة الهامش و الإقصاء .

اما فيما **يتعلق بالبلديات الحضرية** في الأخرى ليست في نفس المستوى من التجهيز الأشغال و تقع في ثلاث مجموعات متمايزة من حيث مؤشر ظروف المعيشة ، فالفقر الحضري يشمل التجمعات الحضرية و بفارق يوحي عن التمايز في التنمية الحضرية و الاجتماعية ، و يمن قراءة التباين من خلال الترتيب في مستوى التخلف و الفقر من التوزيع الآتي :

- **الفئة 1:**عموشة بمؤشر 0.7584 ، عين عباسة 0.8567، عين الكبيرة 0.8127 ، بوقاعة 0.886
- **الفئة 2:** بحمام قرقور0.929 .

الخريطة رقم: 68



المصدر : من انجاز الباحث شواش / ع

3 – 3 مؤشر تنمية التعليمIDED

يضم المؤشر دلائل تتعلق بالتمدرس و نسبة الجنس (الذكور / الإناث) ، المؤشر بطبيعة الحال يسمح بمعرفة النقائص و الاختلالات المسجلة المعدلات المقبولة و المناسبة على مستوى البلديات بنوعيها ، إذ على ضوء الترتيب من هذا المؤشر يمكن أن نقف عن وضع الاستثمار في الموارد البشرية و ترقب الطاقات التي يتوقف عليها نمو و مستقبل هذا الاقليم ، من النظرة الأولى للتوزيع الفئوي نجد أن البلديات تقع و فق تدرج في المفارقات الاجتماعية و الخدمية .

البلديات الريفية و مؤشر تنمية التعليم:

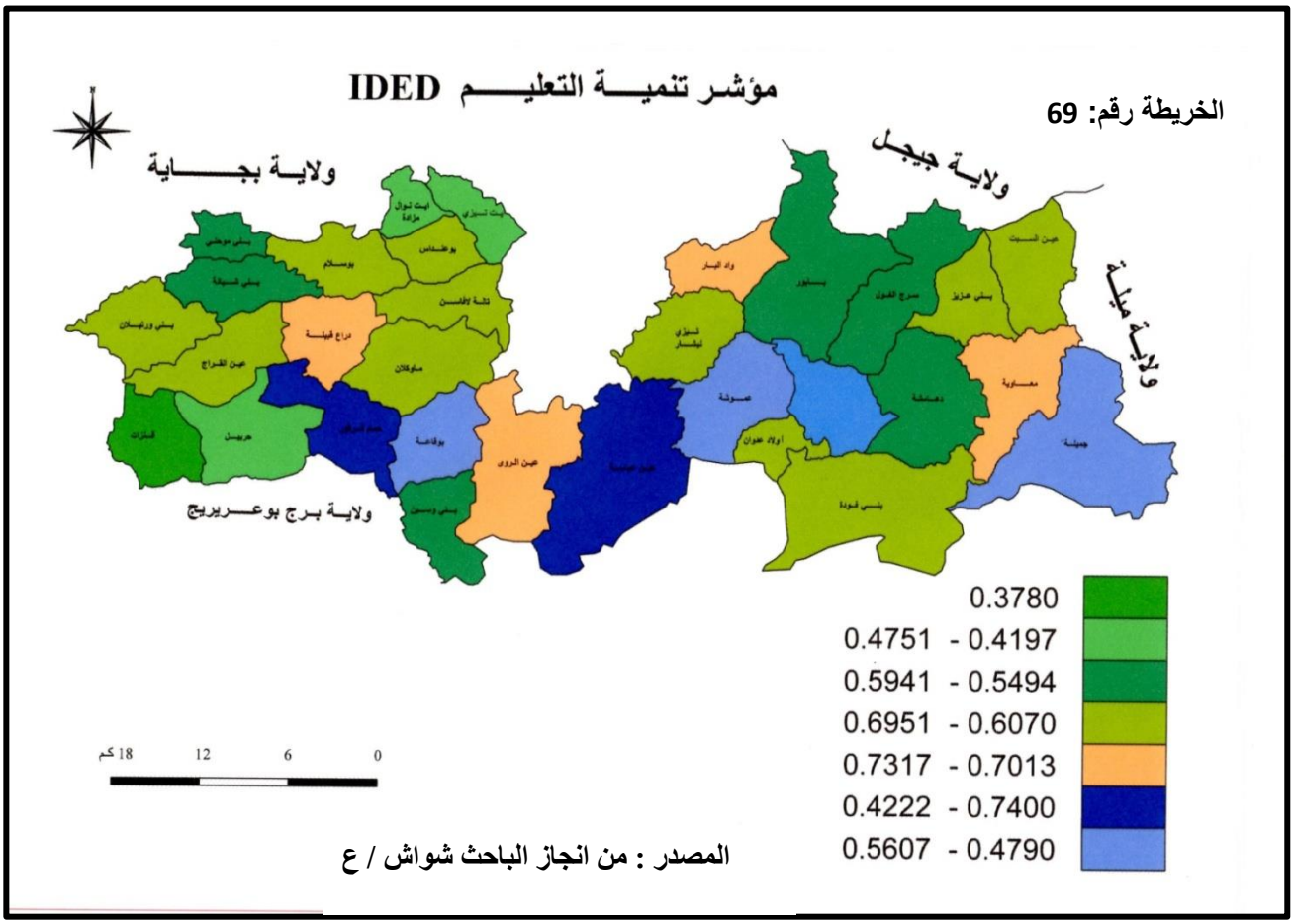
- **فئة 0.3784** وتخص بلدية واحدة تقع في الشمالي الغربي من الاقليم تتمثل قنزات
- **فئة 0.4198 – 0.4751** يخص المؤشر ثلاثة بلديات جبلية مصنفة الفقيرة وهي على التوالي : حربيل ، ايت نوال ، ايت تيزي
- **فئة 0.5494 -0.5941** يبقى المؤشر يضم باقي البلديات الجبلية منها بابور ، بني شبانة ، بني حسين ، بني موحلي ، دهامشة ، سرج الغول اغلب هذه البلديات تقع في القسم الشرقي من الاقليم حيث الأوضاع و التجهيزات التعليمية لا تزال شاملة لنوع من القصور في الخدمات .
- **فئة 0.6070 – 0.6951** تيزي نبشار ، تالة ايفاسن ، ماوكلان ، بوسلام ، بوعنداس ، بني ورتيلان ، أولاد عدوان ،بني فودة ، بني عزيز ، عين السبت ، عين القراج
- **فئة0.7013 - 0.7317** ويشمل المؤشر بلديات عين الروى ، ذراع قبيلة ، معاوية ، واد البارد .

البلديات الجبلية تعرف أرقى صور الأزمة من حيث تدني الخدمات التعليمية لخصوصيتها الاجتماعية الثقافية و تأثيرات العناصر الطبيعية في تسهيل الحراك الى التحصيل بالمؤسسات التعليمية باختلاف أطوارها ، التنمية المغيبة و الغير شاملة مست بشكل مباشر الواقع الاجتماعي البشري بهذه البلديات و الي ينتظر منها الديناميكية الفاعلة مستقبلا.

- **البلديات الحضرية و مؤشر تنمية التعليم:**
- مؤشر 0.374 - 0.422 ببلدية عين عباسة و حمام قرقور
- 0.479 – 0.5607 عموشة ، عين الكبيرة ، بوقاعة ، جميلة

على العموم البلديات الحضرية ليست في المستوى المرجو من التنمية ، فهي حسب هذا المؤشر متدنية من البلديات الريفية ، مما يؤدي الى قلب في التوازن الإقليمي وعكس في ظاهرة التفوق و البروز في التجهيز ، فالبلديات الريفية في أحسن الأوضاع من الريفية ، فهذا ما يعقد الفاعلية و الديناميكية الإقليمية على مستوى إقليم الدراسة .

الخريطة رقم: 69



المصدر : من انجاز الباحث شواش / ع

3- 4 - مؤشر تنمية الصحةIDS:

1-4 البلديات الريفية و مؤشر تنمية الصحة:

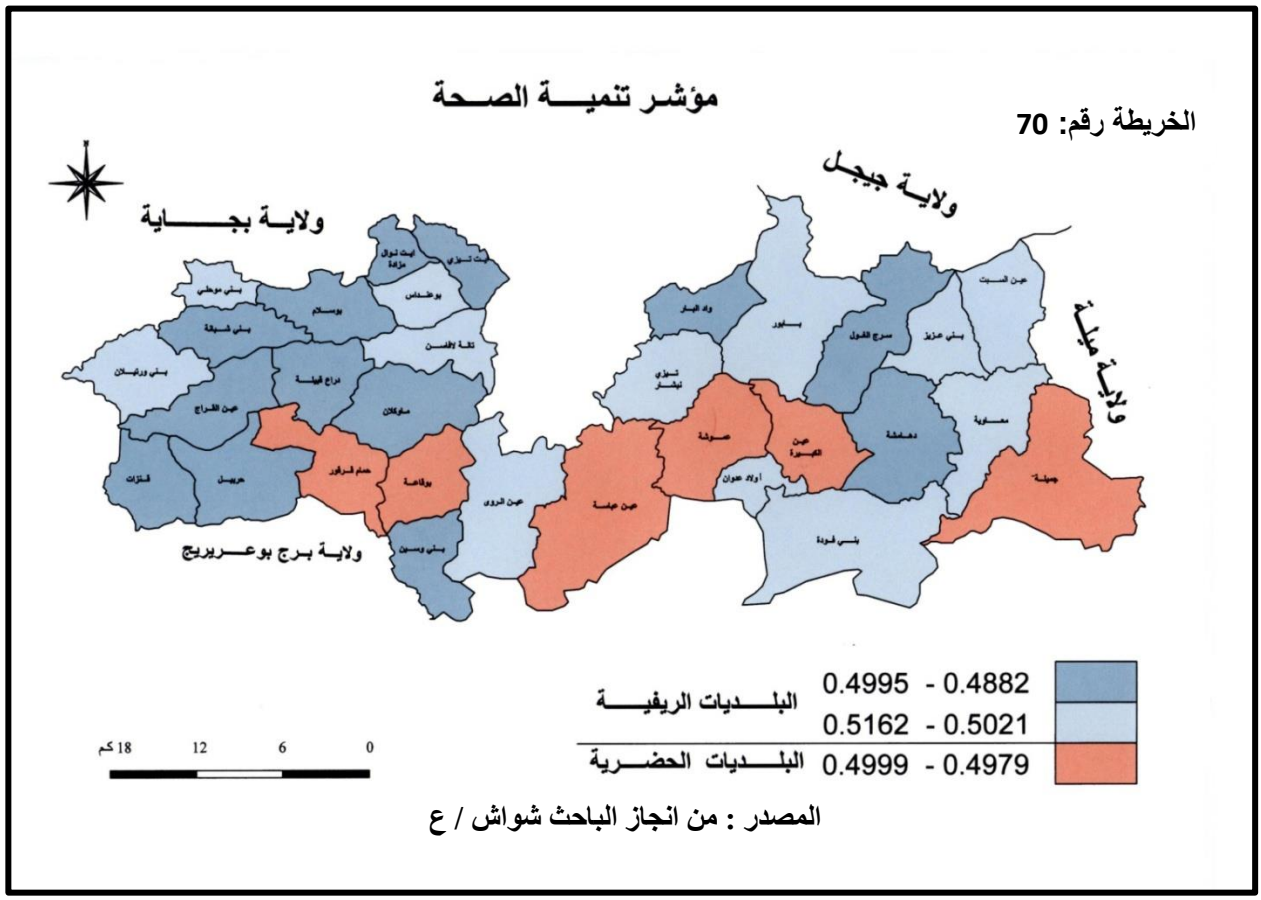
هذا المؤشر يسمح لنا بقراءة فروق الخدمة الصحية في حدود مستويين ومن خلال ذلك يمكن استقراء التمايز بين البلديات الجبلية حيث تدني و نقص الخدمة بسبب بطء التنمية و تراجعها الى جانب اثر العزلة و موقع التجمعات و نوعية البنية التحتية .

- **0.4882 -0.4995**تضم بلديات عين القراج ، ايت نوال مزادة ، ايت تيزي ، بني شبانة ، بني حسين ، بوسلام ، دهامشة ، ذراع قبيلة ، قنزات ، حربيل ، ماوكلان ، واد البارد ، سرج الغول .

-**0.5021 – 0.5162** و تشمل مجموعة جد معتبرة من البلديات حيث الخدمة الصحية متقدمة نوعا ما من توفير الخدمة الأساس بالمقرات الرئيسية و حتى التجمعات الثانوية من بينها تيزي نبشار ، تالة ايفاسن ، معاوية ، عين الروى ، عين السبت ، بابور ، بني عزيز ، بني فودة ، بني موحلي ، بني ورتيلان ، بوعنداس ، أولاد عدوان .

2-4 البلديات الحضرية و مؤشر تنمية الصحة:

- كل البلديات تسجل مؤشر متقارب يتراوح ما بين **0.4979 – 0.4999** وهي في نفس المستوى من البلديات الريفية من الفئة الأولى ، بالتالي فهي بحاجة الى مشاريع صحية و تأطير مناسبين يعكسان المستوى الحضري لهذه التجمعات عمليات الاجتذاب التي تمارسها هذه المدن في الاقليم و الضغط المتنامي على الخدمة اثر بشكل مباشر على مستوى المؤشر .



المصدر : من انجاز الباحث شواش / ع

3 – 5 - مؤشر التنمية البشرية و الاجتماعيةIDHS:

يشمل هذا المؤشر مؤشرات الصحة و التعليم و البيئة ، ترتبط أساسا هذه المؤشرات بإطار حياة السكان في الاقليم كما تبدي مستوى المعيشة و حتى مستوى التنمية المحصل عليها خاصة و انها تتعلق بالبنية التحتية و التجهيزات و نوعية البيئة الريفية و الحضرية بالإقليم ، فهذا المؤشر معبر عن الرفاهية و درجة الاستقطاب

و الطرد للسكان الريفيين ، ومع حضور الاقليم الجبلي بخصوصياته فالمؤشر مرآة للفروق التنمية ، وللوقوف عن وضع البلديات بالإقليم نستقرأ مفارقات التراتب الآتي :

1-5 البلديات الريفية و مؤشر التنمية البشرية والاجتماعية:

تسجل عبر الاقليم المدروس قيم متقاربة لهذا المؤشر بين البلديات الحضرية و الريفية فالتخلف و التراجع معممين على المستوين و كلا التجمعين في الوسط الحضري و الريفي إذ كلاهما في حاجة الى تنمية محلية ناجعة و مندمجة تعزز من التراتب الاجتماعي من خلال ترقية الإنسان بالدرجة الأولى و الاستثمار فيه باعتباره عصب الدينامية الراسية في المجتمع أي تحقيق الارتقاء الراسي .

- **فئة 0.5452 – 0.5999** تضم البلديات الفقيرة الجبلية ، مجاليا تقع في القسم الشمالي الغربي من الاقليم و بحجم اقل في القسم الشرقي مما يكشف عن القصور التنموي المناطقي بين جهات الاقليم ايت نوال مزادة ، ايت تيزي ، بابور ، بني حسين ، بوعنداس ، ذراع قبيلة ، قنزات ، معاوية ، سرج الغول ، تالة ايفاسن ، تيزي نبشار ، اغلب هذه البلديات معرضة الى فقدان سكانها و هي أمام تحديات بيئية و خدماتية تستدعي التكثيف لدمج السكان بمجالاتهم و إضفاء حيوية المكان انطلاقا من الرفع في معدلات التغطية بالنسبة للشبكات

- **فئة المؤشر0.604– 0.6689**والتي تمثل نوع من التحسن عن سابقتها، وهي شاملة لبلديات غير متجانسة طبيعيا و متقاربة في وتائر التنمية في البنية التحتية و تشكل نوع من المحضوضية رغم ان اغلبها عانى من الفترة الأمنية التي غيبت التنمية وتتمثل في بلديات واد البارد ، ماوكلان ، حربيل ، دهامشة ، بوسلام ، بني ورتيلان ، بني موحلي ، بني فودة ، بني شبانة ، بني عزيز ، عين السبت ، أولاد عدوان ، عين الروى ، عين القراج .

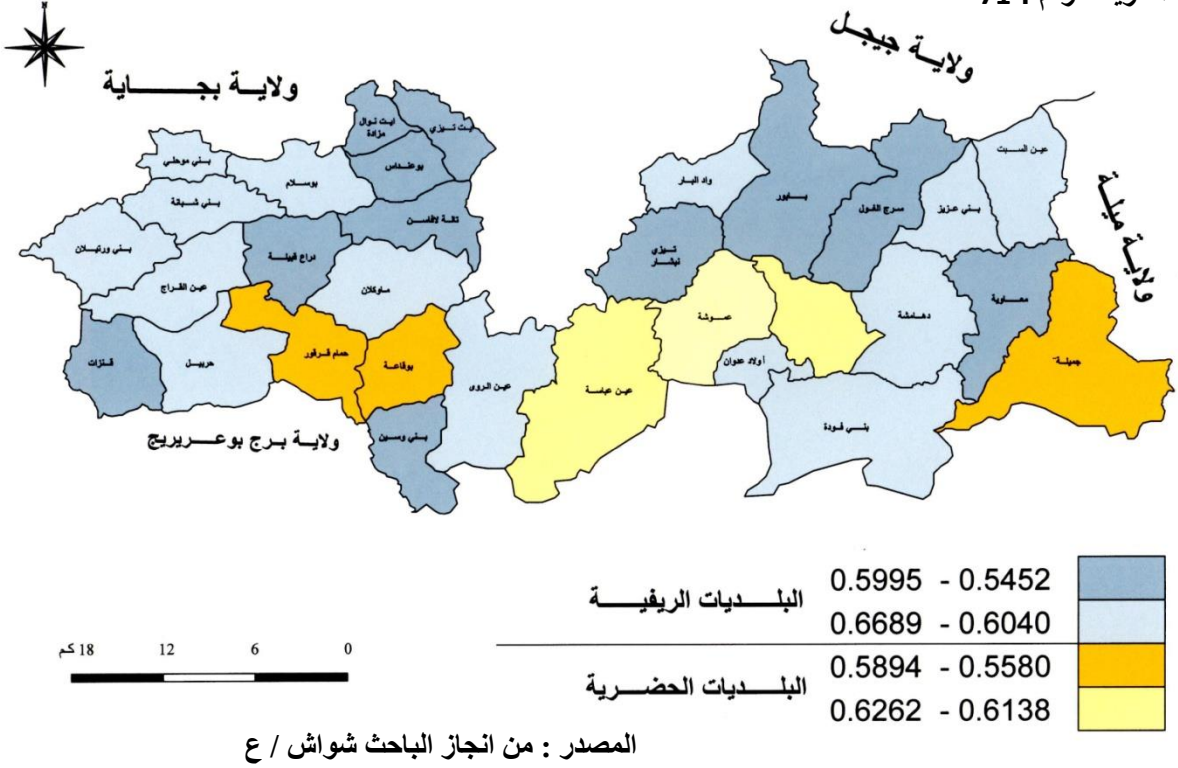
2-5 البلديات الحضرية و مؤشر التنمية البشرية و الاجتماعية:

البلديات الحضرية ليست في نفس المستوى من التنمية البشرية الاجتماعية ، فهي الأخرى عرضة للهجرة الريفية من البلديات الجبلية الفقيرة مما جعلها تعرف ضغوطا متزايدة و طلبا ملحا على السكن ، الخدمات ، التجهيز ، بعد أن أصبحت إمكاناتها محدودة وغير موفيه لشروط الحياة بها ، و كانت مرحلة الاستقرار ألأمني جد مؤثرة على وتيرة التنمية و التوزيع السكاني بالإقليم .

بالنسبة لهذا المؤشر يمكن التميز بين مستوين من البلديات الحضرية:

1- فئة المؤشر: 0.558 – 0.5894 البلديات الحضرية التلية و الشمالية متدنية من حيث هذا المؤشر باعتبارها أحواضا للهجرة و التدفقات متمثلة في عين عباسة0.5788 ، عين الكبيرة0.5894 ، عموشة 0.5588 و هي ذات مؤشر.

2- فئة المؤشر : 0.6138 – 0.6262البلديات الحضرية الجبلية في الجزء الغربي و الشمالي متحسنة عموما بالنسبة لهذا المؤشر و تشمل بلديات بوقاعة0.6157 ، جميلة0.6138 ، حمام قرقور0.6262 و هي ذات مؤشر متقدم نتيجة الوزن الديموغرافي و الإداري و الخدماتي الذي تلعبه في الاقليم و على تجمعات الظهير .



الخريطة رقم : 71

المصدر : من انجاز الباحث شواش / ع

3- 6 - مؤشر التنمية الريفية المستدامةIDRD :

يؤكد مؤشر التنمية الريفية ، وخاصة مؤشراته المركبة (مؤشر التنمية البشرية و الاجتماعية و مؤشر تطوير الاقتصاد الريفي)جهود الدولة المعتبرة في مجال الاستثمار الرامية الى تحسين ظروف معيشة السكان (التربية ، الصحة ، تعميم الكهرباء ، توصيل الماء الشروب ، وقنوات التطهير) بما فيها أيضا الجهود المبذولة لتقليص الفجوة الرقمية (تكنولوجيات الإعلام و الاتصال) و المصرفية (إعادة نشر الوكالات)[1] ، لايزال مؤشر التنمية الريفية ضعيفا على مستوى بلديات الولاية و الاقليم الجبلي نتيجة المصاعب و الاكراهات المطروحة بين إقليمين غير متجانسين و بين فروق في الطاقات و القدرات المحلية التي تجعل من بعض الوحدات أكثر استعدادا من الأخرى ، كما أن التنمية الريفية في مشاريعها منذ الوهلة الأولى كانت ممركزة في الأوساط المهيأة و لو نسبيا و لم تأخذ طابع الشمول و التوازن مما أعاق جهود التنمية في تثبيت السكان و إنعاش الاستثمار لاحقا

يمكن قراءة التمايز فيما بين البلديات من التوزيع الاتي :

1-6 البلديات الريفية و مؤشر التنمية الريفية المستدامة :

- **فئة المؤشر 0.5103 – 0.5992** تشمل كل من عين الروى ، ايت نوال مزادة ، ايت تيزي ،بابور ، بني فودة ، بني حسين ،ذراع قبيلة ، قنزات ، حربيل ، سرج الغول ، تالة ايفاسن ، تيزي نبشار

[1] -سياسة التجديد الريفي. سبق ذكره ص : 60

-**فئة المؤشر 0.6021 – 0.6538**عين القراج ، عين السبت ، بني عزيز ، بني شبانة ، بني موحلي ،بني ورتيلان ، اولاد عدوان ، بوعنداس ، بوسلام ، دهامشة ، معاوية ، ماوكلان ، واد البارد .

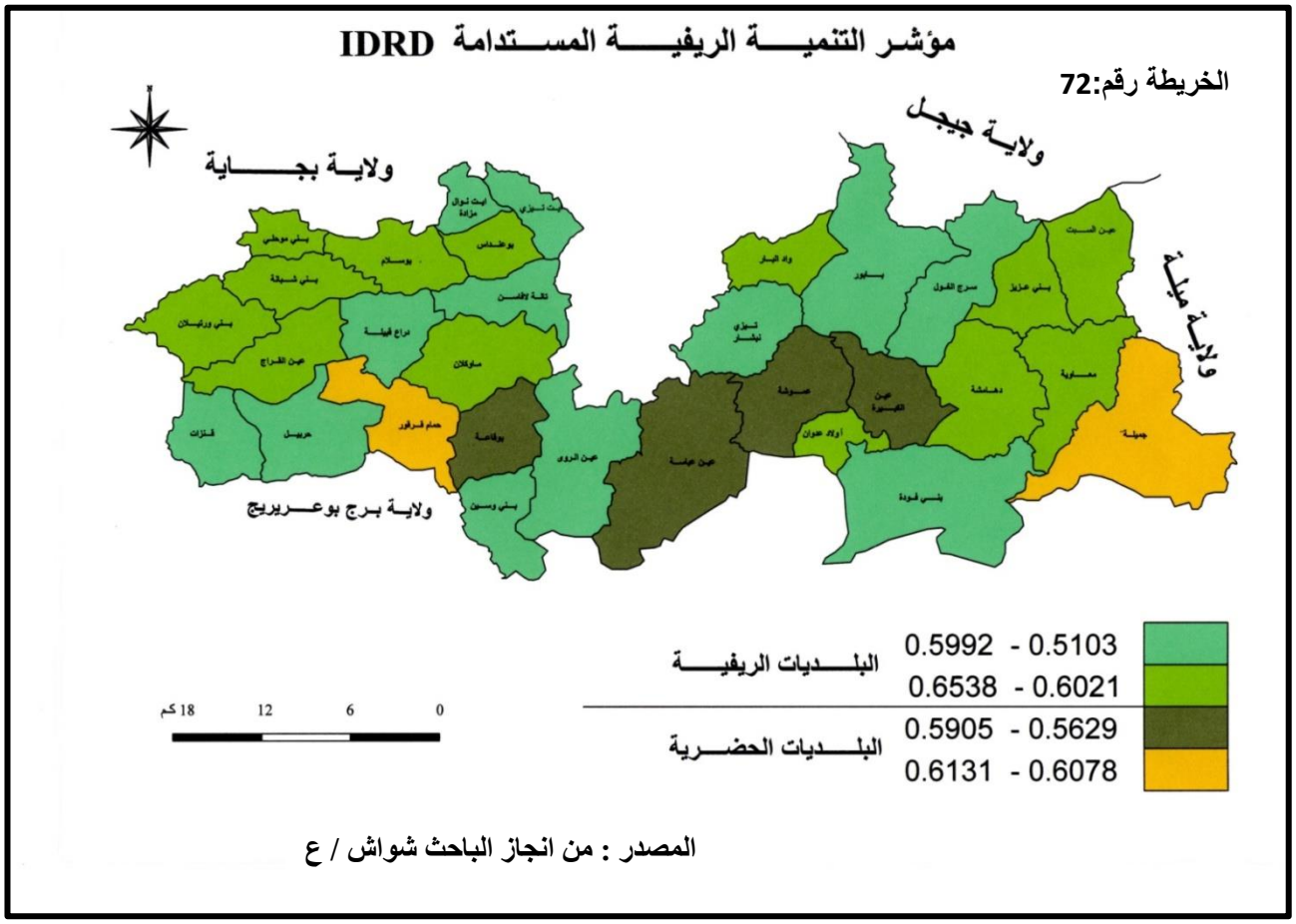
2-6 البلديات الحضرية و مؤشر التنمية الريفية المستدامة :

يمكن تحديد مستوين فيما يخص **البلديات الحضرية** لتمايز المقومات و القدرات المحلية على مستوى هذه المدن منها :

- **الفئة 1:**عين عباسة 0.5905، عين الكبيرة 0.5629 ، عموشة 0.5899 ، بوقاعة 0.5737

-**الفئة 2**: جميلة0.6131 ،حمام قرقور 0.6078

التمايز بين البلديات الحضرية و الريفية مجاليا من حيث موقعها في المنطقة الجبلية او التلية يعود اساسا الى الفروق في الوفورات و الإمكانات الطبيعية و الاقتصادية ، لكن التنمية من خلال مختلف المشاريع التي مست الجهات تبقى العنصر الأساس الذي رسم و عمق الفروق و الفجوة .



المصدر : من انجاز الباحث شواش / ع

4- الفقر الريفي و الديناميكية الإقليمية للبلديات الجبلية

4-1 الاطار المفاهيمي للفقر :

عرف البنك الدولي في تقريره الثالث عشر لعام 1990 الفقر بأنه:" عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة[1] ، فوفقا لتعريف البنك الدولي فان الفقر لا يقتصر على المعنى المادي فقط ، أي الحرمان من

[1] - بن ناصر عيسى .مشكلة الفقر في الجزائر . مجلة الاقتصاد و المانجمانت .جامعة ابو بكر بلقايد .تلمسان . العدد :2 مارس 2003 ص:201

المال و الثروة ولكنه يتسع ليشمل : انخفاض نصيب الفرد من عوائد التنمية الاقتصادية ،و من توفير الخدمات الأساس ، و التعليم و الرعاية الصحية و المياه ، و الكهرباء و الطرق ، الممهدة .....الخ [1] فالفقر يرتبط كذلك بالدخول و الأوضاع المعيشية للسكان و التي تكون متمايزة وفقا لمحددات اقتصادية و طبيعية وخدمية من حيث مستوى و مقدرة الجماعات المحلية على توفير الخدمة الأساس للسكان المحليين كما تعدت النظرة الى مفهوم الفقر بأنه "عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمعنا من المجتمعات في فترة زمنية محددة[2]"

وتجدر الإشارة أن للفقر عدة معان أو عدة أبعاد. وفقر الدخل لا يشكل إلا بعدا واحدا منها، وهناك الآن من يتحدث عن فقر القدرات الذي يكمل مقاييس الفقر المرتبطة بالدخل ويقصد بذلك، افتقار المرء إلى القدرة على أن يكون جيد التغذية وموفور الصحة، والافتقار إلى القدرة على التعلم واكتساب المعارف[3].

كما سبق القول فان الفقر هو عدم القدرة لدى الفرد لتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة وبمفهومه البسيط هو انخفاض مستوى المعيشة عن مستوى معين ضمن معايير اقتصادية واجتماعية ومن منظور الدخل فان الفقر لا يعني قلة الدخل في حد ذاته ولكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيف التي تتولد عنها القدرة الإنسانية المناسبة للشخص [4]

2-4 قياس الفقر

يعتمد في قياس الفقر بأنواعه على أساليب علمية متعددة يمكن توضيحها كما يلي:

مؤشرات قياس مستوى المعيشة التي يمكن قياسها من خلال :

أولا - دخل الأسرة : وهذا المؤشر يعبر بشكل رئيسي عن قدرة الأسرة على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تعد المحور الرئيسي لمستوى المعيشة، وهناك صعوبات تعترض هذا المؤشر منها تحديد الدخل الذي يمثل الحد الفاصل بين الأسر الفقيرة والأسر غير الفقيرة، والتباين بين الأسر من حيث حجمها وتركيبتها حسب العمر والجنس، إضافة إلى التغير في مستوى معيشة الأسرة التي قد لا يتطابق مع دخلها

1. الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة

وهذا المؤشر استحدث لتلافي المشاكل الناجمة عن مؤشر دخل الأسرة إضافة إلى كونه أكثر ارتباطا بمستوى معيشة الأسرة وإمكانية تقدير الإنفاق على نحو أدق من مسوحات دخل ونفقات الأسرة .

2. متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية

وهذا المؤشر يعتبر استكمالا لمؤشر الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة وقد استحدث لمعالجة مشكلة تباين الأسر في أحجامها وتركيبها ويتم حسابه بقسمة الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة على ما يقابل حجمها من الوحدات الاستهلاكية .

3. نسبة الإنفاق على المواد الغذائية

مؤشر له دلاله على انخفاض مستوى المعيشة للأسرة ويستخدم حسب الرأي القائل بأنها اذا ارتفعت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية انخفضت بالمقابل النسبة التي توجهها الأسرة نحو المواد غير الضرورية.

---

[1]- سعدي بن عطية على الغامدي . مستوى المعيشة في قرى جنوب مدينة مكة المكرمة. رسالة ماجستير 2009. جامعة ام القرى . كلية العلوم الانسانية ص : 43

[2] -عبد الرزاق الفارس . الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي .مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت .الطبعة الاولى .2001. ص : 21

[3] - اوزرال عبد القادر . ملاحظات حول الفقر في العالم . كلية الاقتصاد .جامعة البليدة .

[4]- برنامج الامم المتحدة الانمائي .مكافحة و ازالة الفقر . الجزء الثاني.1997 .ص : 13

4. حصة الفرد من السعرات الحرارية أو البروتين

وهذا المؤشر من المؤشرات التغذية حيث يمكن من خلاله التمييز بين الفقراء وغير الفقراء وفقا لحاجة الفرد من السعرات الحرارية أو البروتين[1] .

ومن هذا كله نجد أن الفقر ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد حيث نميز بين:

ا- فقر الدخل: الذي يشير إلى عدم كفاية الموارد لضمان وتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعيا.

ب- فقر القدرة: الذي يشير إلى تدني مستوى قدرات الإنسان إلى حد يمنعه من المشاركة في عملية التنمية[2]

3-4 واقع الفقر الريفي و مفارقات الثروة ببلديات إقليم الدراسة:

البعد الاقتصادي و المتمثل أساسا في الثروة أو مداخيل السكان الريفيين من المقاييس المعبرة عن الفقر الريفي و الذي له خلفيات عديدة : كما له تداعيات على إطار حياة السكان الريفيين ، فحسب الدراسة التي قامت بها الوكالة الوطنية **CENEAP** في شهر ماي 2009 حول التنمية الريفية المندمجة في البلديات الشمالية لولاية سطيف ، تبين أن الغالبية العظمى في وضع متردي و متأزم ثمانية بلديات صنفت من الفقيرة جدا المداخيل تتراوح بين :84 – 197 دج / الساكن ، اثني عشرة بلدية فقيرة المداخيل بها ما بين : 225 – 464 دج / ساكن ، فقط ثلاثة بلديات متوسطة المداخيل ، دخل السكان الريفيين فيها ما بين : 894 -1228 دج / ساكن ، كما توضحه معطيات الجدول أدناه .

1- البلديات الفقيرة جدا 84 -197 دج/ ساكن :

البلديات المتأزمة ، وذات الدينامية المتراجعة و إمكانات العيش المحدودة

تقع هذه البلديات في الوسط الجبلي وتعد من المناطق المحرومة و الفقيرة من حيث الموارد و النشاط ، كما تعرف تراجعا تنمويا يشد الانتباه ، بغض النظر عن بلدية جميلة التي تزخر بالعديد من المقومات و الإمكانات ، لكن لم يتم تفجيرها و توظيفها بالشكل المناسب ، في مجموعها تعرف معدلات بطالة مرتفعة ، و تابعة الى الخارج من حيث الحراك من اجل الخدمات و النشاط ، متوسط الثروة و المداخيل المتدنية تجعل الدينامية بها متراجعة في حدود أن الدولة تضمن التكفل بهذه المناطق بموازاة ذلك أن اقتصاد السوق يفرض تنمية تشاركية ذاتية انطلاقا من الإمكانات المحلية حتى يثمن الجهد الوطني و الاستثمارات العمومية .

محدودية الثروة بهذه البلديات ليست بالحتمية الموجودة من الوجهة الطبيعية ، لكن من قصور التنمية و البحث في استغلال الثروات و إمكانات الجبال في مجال الاستثمار السياحي البيئي و الصناعي وتحفيز السكان المحليين على استغلال الطاقات الموجودة وتطويرها لمواجهة تحديات العيش و الاستقرار في الجبال .

2 - البلديات الفقيرة 255 -464 دج / ساكن :

البلديات الانتقالية ، بدائل جديدة بمضاعفة الجهد لديناميكية ايجابية الأثر

تضم اثني عشرة بلدية اغلبها في المجال الجبلي موزعة في كل جهات الاقليم ، متحسنة عن المجموعة الأولى لبعض الانتعاش المسجل في قطاع الخدمات و فاعلية القطاع الخاص في استيعاب التشغيل و المساهمة في تحفيز النمو المحلي و خلق الثروة ، هذه البلديات تعرف على غرار سابقتها تعقيدا في العيش معتمدة على

[1] - عليوات ابراهيم . تجربة الاردن في مكافحة الفقر . الاردن . ص:3-4

[2] - محمد سليمان الضبغان . ظاهرة الفقر . www.islamonline .net

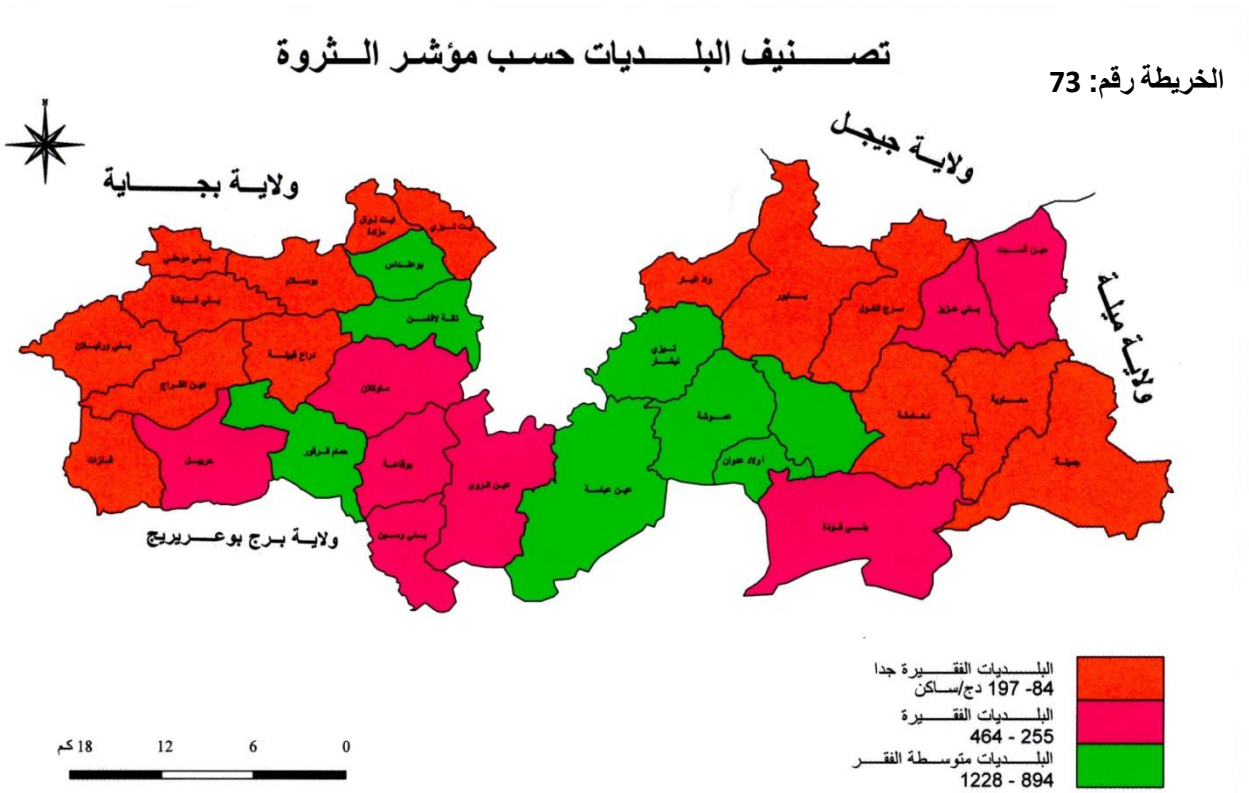
الأحواض الواقعة في ظهير حدودها الإدارية و بأهمية متميزة الى الأقطاب الإقليمية الحضرية في مجال الدراسة و بمدينة العلمة و سطيف .

اغلب هذه البلديات كميا هي فقيرة من حيث مؤشرات الثروة لكن عمليا ومن الثابت تجريبيا أن بها إمكانات ثروة بكر و طاقات لم تستغل و بحاجة الى استراتيجيات تنمية .

3 - البلديات المتوسطة 894 -1228 دج / ساكن :

تشمل ثلاثة بلديات، بوعنداس و بني ورتيلان في الحيز الجغرافي الغربي من الاقليم و بني عزيز في الشمال الشرقي وهي مراكز دوائر ، الثروة بها تأتي اساسا من تحويلات العملة الصعبة الموجهة الى الاستثمار على المستوى المحلي ، و التوجه حتى الى خارج الاقليم ، هذه البلديات بثرواتها المتواضعة تتعرض الى ضغوطا محلية من المناطق المجاورة لاشتداد الفقر و ضالة الثروة في كل جهات الاقليم ، مضاعفة و دعم التنمية بها يعمل احتواء مشكلات التخلف و البطالة .

الخريطة رقم: 73



المصدر : من انجاز الباحث شواش / ع

الجدول رقم : 90 تصنيف البلديات حسب مؤشر الثروة

(70+71+75+76/عدد السكان -2007)

البلديات الفقيرة جدا 84 دج-197 دج/ ساكن	البلديات الفقيرة 255 دج-464 دج / ساكن	البلديات المتوسطة 894 دج -1228 دج / ساكن
معاوية	ماوكلان	بني عزيز
سرج الغول	واد البارد	بوعنداس
بني شبانة	عين السبت	بني ورتيلان
ايت نوال مزادة	حربيل	
ذراع قبيلة	بابور	
ايت تيزي	عين القراج	
بوسلام	بني موحلي	
جميلة	دهامشة	
	قنزات	
	تالة ايفاسن	
	تيزي نبشار	
	عين الروى	

Source : Etude de développement durable intégré des zones de montagne De la partie nord de la wilaya de Sétif. Journée d'étude. CENEAP.19 mai 2009 .page :11

الخلاصة

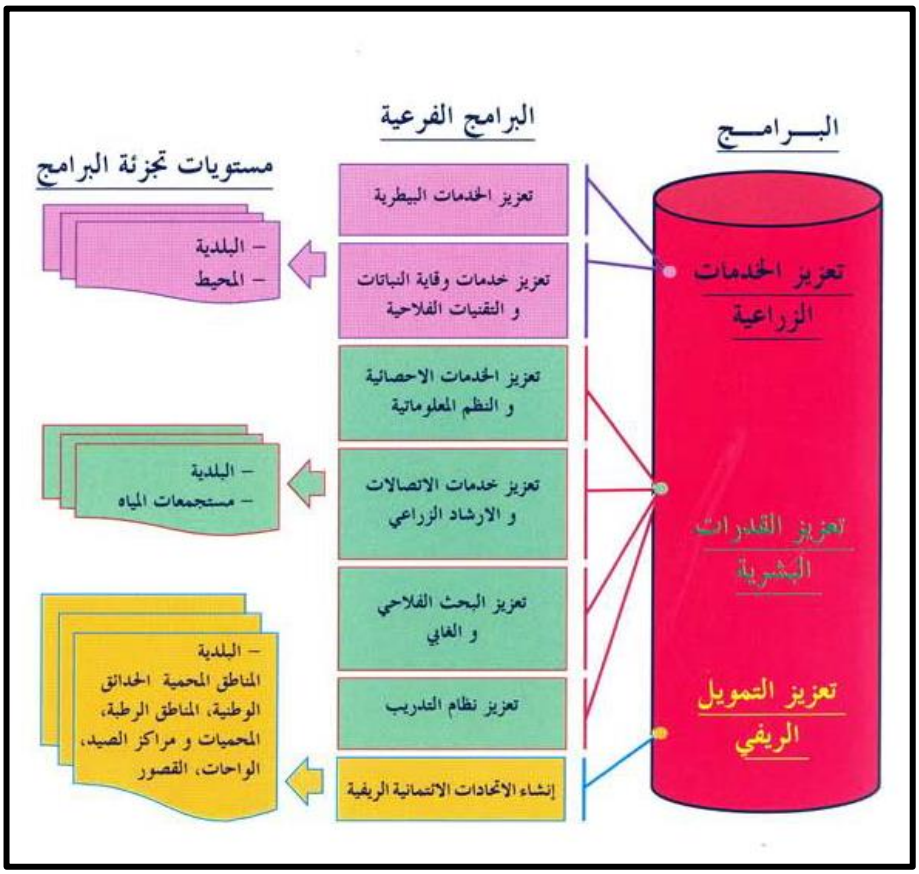
من العرض السابق وبيانات الجدول التشخيصي لمستوى الفقر في الاقليم المدروس ، نجد أن الاغلبية الساحقة من البلديات في وضح متأزم من خلال تدني المداخيل و تقلص الفرص الممكنة للعيش بالجهات الجبلية خصوصا لان ساكنيها هم الاشد عرضة للفقر .... ، فقط ثلاثة بلديات في وضع وسط من حيث مستوى الدخل و الذي يتراوح ما بين 894 – 1228 دج / ساكن ، هذه الوضعية تؤكد حقيقة الدينامية المتراجعة اقتصاديا و اجتماعيا بالإقليم حيث الفقر المادي المعبر عن تدني مستوى الثروة أو تفاقم حدة الفقر و العوز الى الحد الذي يجعل ان المداخيل غير محققة لأدنى مستوى من تامين الحياة كما عبر عنه العديد من السكان الذين تمت مقابلتهم وفي المقابل وجدنا ان اغلب السكان محميين من خلال عائدات المهاجرين(الخارج و الجهات الداخلية) و التي هي في الاتجاه الى التقلص و الانكماش مع مرور الزمن ، مداخيل السكان مثلا في بعض البلديات الريفية تقوم على الاقتصاد الغير رسمي و الهامشي ، الارقام تعكس حقيقة الوضع المتدهور بأغلب البلديات مما يجعل التنمية الريفية المستدامة وكل القنوات و اليات التنمية المحاية بدائل تتوقف عليها رهانات الدينامية الراسية و الأفقية في الاقليم .

5- الدراسة التحليلية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR - PPDRI

تمهيد

ان تنمية المناطق الريفية وتطويرها لا يتم الا بخلق شروط اجتماعية و اقتصادية افضل لسكان هاته المناطق التي يشكلون نسبة لا باس بها وذلك باتباع سياسة التنمية المحلية للتقليل من التباين بين المراكز العمرانية و اريافها ، لان السياسة الماضية لم تتمكن من تحقيق التوازنات الكافية بين مختلف الجهات ، لذلك يجب ايجاد فرص عمل جديدة بالمناطق الريفية الى جانب الزراعة [1]

التجديد الريفي يسعى الى تنمية المناطق الريفية بصفة متوازنة و منسجمة ، تمر حتما عبر ادماج الانشطة و الاعمال الاقتصادية و الاجتماعية و توزيع الموارد توزيعا متوازنا [2] وهو مهيكل وفق برامج ذات استراتيجية كما هو موضح ادناه :



من الاهداف التي ترمي اليها المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بالمنطقة :

- تحسين الامن الغذائي للأسر الريفية
- خلق ظروف مواتية و مناسبة تسمح بعودة السكان اللذين هجروا مواطنهم من مشاتي لأسباب عديدة منها الأمنية و الاقتصادية.
- تثمين مقومات المجالات الريفية.

---

[1]- غانم عبد الغني و اخرون .من اجل تهيئة مستديمة لإقليم الزيبان (ولاية بسكرة) مجلة التهيئة العمرانية . جامعة منتوري قسنطينة . العدد 05 – 2006 /1 .ص : 36

[2]- التجديد الريفي مرجع سبق ذكره ص: 29

- التنمية المتوازنة و المتناسقة للإقليم .
اما الاثار فكانت جد معتبرة من خلال انه تم الوقوف ببعض التجمعات على :
- استقرار السكان و تجدد الرغبة لديهم في خدمة الارض
- تطور مداخيل السكان الريفين (حملات التشجير المدعمة ، الثروة الحيوانية ، ضمان التكوين و المرافقة للريفين ..)
- حماية الاراضي من التعرية، استصلاح الاراضي و الرفع من المساحات المسقية .
- خلق **6500** منصب شغل في الفلاحة و الاشغال الحرفية بالخصوص .
تقليص حدة البطالة و فتح فرص مساهمة المرأة في التنمية و تعزيز المداخيل الاسرية .
- فك العزلة
- تحسين اطار الحياة من خلال تقريب الخدمات للسكان الريفين (التعليمية و الصحية ..)
- تثمين الموارد المائية و توفير تزود صحي للسكان.
تتضمن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية انجاز مشاريع جماعية ذات الاستعمال الجماعي المشترك ، حسب حاجة الريفيين الملحة اليها و المعبرة عن النقائص المحلية كالتزود بالمياه الصالحة للشرب او شبكة الاتصالات ، الكهرباء ، التجهيزات الضرورية من صحة و تعليم .....الخ ، كما تتضمن انجاز مشاريع فردية تسمح بتذليل بعص الصعاب لدى المنتجين سواء فلاحين او مستثمرين من خلال التنقيب عن المياه (الابار) لخدمة الارض او انجاز وحدات تربية المواشي ، انتاج السلع و تقديم الخدمات .....
تستمد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية تمويلها من مصادر مختلفة تابعة لخزينة الدولة او النفقات العمومية من ميزانيات قطاعية و محلية، الى مساهمة صناديق قطاعية للدعم و المساعدة ، كما تدخل المؤسسات المالية كالبنوك كشريك في اقراض المستفيدين لما يتعلق الامر بالمشاريع الفردية ، لكن انطلاقا من مختلف المقابلات مع الفاعلين المحلين و المستفيدين لا يزال هناك احتشام و تهرب واضح للبنوك في تمويل بعض المشاريع لضعف و هشاشة الاتمان القرظي .
المشاريع الجوارية للتنمية الريفية اداة عملية و فعالة من خلال الاستراتيجيات التي تستهدف تطوير الريف و تحسين اطار الحياة للريفيين و اشراكهم في العملية التنموية كفاعلين بجانب الهيئات المنتخبة و الادارة المحلية و المؤسسات المالية ، مساهمة السكان في التنمية الريفية لا يستهان بها في نجاح استراتيجية التنمية الريفية ليستعيد الريف جاذبيته و حيويته المغيبة غير انها تبقى مرهونة با قدام المستفيدين و بمستوى الاعلام و التجنيد الموفر من الهيئات المحلية .
بلديات اقليم الدراسة استفادت من مشاريع نوعية ذات غلاف مالي 145723300(10^3 دج) ما يمثل نسبة 59.1 % من القيمة الاجمالية للاستثمار على مستوى الولاية و المقدر ب 246469050(10^3 دج)، يتضح لنا ان بلديات الاقليم كانت الاكثر استفادة من المشاريع على مستوى الولاية لطابعها الريفي المميز من حيث الخصوصية الثقافية الاقتصادية (منطقة القبائل الصغرى) منها الاقتصاد الجبلي و التراث العمراني الثقافي الذي تنفرد به المنطقة و الذي يستدعي الحفظ و الحماية، و الاهم من ذلك الحجم السكاني المعتبر في الاقليم رغم الظروف الامنية و تقلص التنمية و حدة المصاعب الطبيعية لا يزال السكان متمسكين بمجالاتهم و اتجاههم نحو خدمة الارض و الاستثمار في الريف في الاتجاه الى التزايد .
من بيانات الجدول **رقم : 92**يمكن قراءة مفارقات التنمية الريفية بالإقليم من خلال الاستفادة المتباينة من حيث عدد المشاريع و المداشر المستفيدة ، كذلك الحجم المالي المتمايز بالنسبة للمشاريع ، الى جانب الاقصاء الذي

تعرضت اليه العديد من التجمعات رغم ريفيتها الملحة من حيث المصاعب التي تعرفها ، بلدية عين الروى التي تعد كنموذج في اقتصادها و طابعها الريفي استفادت من اربعة برامج (سبع عيون ، الحمامة ، لعجايل ، سيدي احسن) بغلاف مالي اجمالي 16879000 (10^3 دج) أي استفادة ب 11.58 % وعموشة بغلاف مالي 14538200 (10^3 دج) بمشروعين (بوعمران ، تلاتوزيان) 9.97 % ، سرج الغول 8652200 ب ثلاثة مشاريع أي ما يمثل 5.93 % و بأهمية اقل جميلة بمشروعين خصص لهما غلاف مالي 6013500 (10^3 دج) بنسبة 4.12 % ثم عين السبت في القسم الشمالي الشرق كذلك هي الاخرى حازت على مشروعين ب 4721000 (10^3 دج) لكن بنسبة 3.23 % و عين الكبيرة بمشروعين في منقة سياب وتلالع لكن بغلاف مالي متواضع 2782100 (10^3 دج) ما يوازي 1.90 % من اجمالي الاستثمار بإقليم الدراسة .

الملاحظ من خريطة الاستثمار و التنمية الريفية بالإقليم المدروس هو التركيز اكثر على الجهة الشمالية الشرقية بنظرة شبه متساوية من خلال التوازن بين الجهات الجبلية و التلية ، فقط بلدية عين الروى في الجهة الشمالية الغربية و التي تعد من المجالات و الجهات الفلاحية المهيأة منذ الفترة الكولونيا لية ، باقي البلديات حازت فقط على مشروع واحد في اطار **FDRMVTC**وشملت مشاريع متنوعة منها ما يدخل في اطار فك العزلة من خلال انجاز وفتح طرق غابية او بين مختلف المداشر لإنهاء النائية وفتح اطر الانفتاح و الاندماج بالمراكز الثانوية و التجمعات المبعثرة او ما شمل من انجاز لنقاط مائية للتزود بالمياه الصالحة للشرب و توسيع الساحة الغابية من خلال التشجير ، او انجاز احواض مائية ...الخ .

الاثار النفعية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية من حيث :

1- الاسر المعنية و مناصب الشغل

المشاريع على امتداد الاقليم الولائي مست 2503 اسرة ، اقليم الدراسة استفادت منه 1365 اسرة ما يوازي 54.53 %النسبة تعكس حجم الاستفادة الاقليمية من المشاريع بالنظر الى كامل الاقليم الولائي لطبيعة الاقليم من حيث تأثيرات الازمة الامنية المتعددة الابعاد الى جانب الاهمية الاقتصادية و البيئية للإقليم اذ لايزال يحافظ على الشخصية الريفية لأسرة ، كما يوضحه الجدول ادناه :

الجدول رقم : 91 القيم المالية لمشاريع التنمية الريفية الجوارية

الفترة التجريبية 2003 – 2006

الجهة	القيمة الإجمالية للمشاريع	%	عدد الأسر المستفيدة	%	مناصب الشغل المرتقبة	%	مناصب الشغل المحققة	%
إقليم الدراسة	**145723300**	**59.1**	**1365**	**54.53**	**2124**	**40**	**387**	**47.42**
الولاية	**246469050**	**100**	**2503**	**100**	**5300**	**100**	**816**	**100**

المصدر : مديرية الفلاحة ولاية سطيف 2010

المشاريع تباينت من الوجهة المالية و عدد الاسر المستفيدة فبلغت حد 160 اسرة بمشروع منطقة بوعمران بعموشة الى 100 في كل من عين جوهرة بواد السبت وسوالمة بسرج الغول و هي من التجمعات الجبلية في القسم الشمالي الغربي و85 اسرة بترونة التابعة الى بوقاعة ، اما اضعف مشروع فكان يشمل 12 من حيث عدد الاسر المستفيدة فكان بقرية تلالع التابعة لعين الكبيرة .

اما من حيث مناصب الشغل الفعلية التي تم تحقيقها ما بين 2003 - 2006 كان 816 بالإقليم الولائي منها 387 بإقليم الدراسة ما يوازي 47.42 % ، الملاحظ اقليميا ان المشاريع عمليا كانت بعيدة جدا عن مناصب الشغل المستهدفة و المرتقبة من طرف صندوق التنمية الريفية و استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز

FDRMVTC حيث كان من المتوقع تحقيق 5300 منصب على مستوى الولاية و 2124 على مستوى الجهة الشمالية المعنية بالدراسة ، فكان الفارق على الترتيب 4484 و 1737 منصب شغل ، فهذا ما يجعل ان المشاريع موجهة اكثر للاستصلاح و توفير مقومات للعمل الريفي والاستقرار اكثر منها انها موجهة لامتصاص البطالة ، و عليه تعد هذه المشاريع بمثابة مرتكزات اساسية تتمفصل من خلالها التنمية ويتولد الشغل لاحقا .

من خلال الجدول يمكن قراءة العديد من الملاحظات الاولية منها عدم تناسب قيم الاستثمار و عدد المشاريع مع عدد الاسر المستفيدة ، فنوعية المشروع هي المحددة لذلك ، كما ان عدد المشاريع ودرجة استفادة البلديات لا يعد الفاصل في نصيب البلدية من تحقيق فرص الشغل بها، مثلا بلدية عين الروى التي حازت على اربعة مشاريع لم تتمكن سوى من تحقيق 47 منصب شغل في حين ان بلدية ماوكلان بمشروع واحد بتجمع بني ملو وفرت 37 منصب شغل على مستوى اقليم الدراسة ، اما اضعف عدد من مناصب الشغل فكان بمنصبين (02) بتجمع سياب ببلدية عين الكبيرة .

2 – التحولات المجالية (الاجتماعية الاقتصادية)

كان للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية نتائج و انعكاسات جيدة على المجالات المتدخل بها من خلال انها عملت على استقطاب السكان الذين هجروا اراضيهم و تجمعاتهم في الفترة الامنية المتدهورة مما جعلها تكون اداة مفصلية في معالجة الهجرة الريفية و النزوح ، فكان هذا ثابتا ببلدية عين الروى في تجمعات لعجايل و الحمامة و سيدي احسن اذ عادت الحياة و بدا الريف يعرف حركة تعمير متواضعة لكنها مقبولة ، عودة النشاط الفلاحي و الاستقرار خاصة بعد نيل السكان الريفيين من دعم مالي في انجاز السكنات الريفية و التي حسنت من ظروف الحياة بالتجمعات الجبلية خصوصا بعد تدهور الحالة الفيزيائية البنائية للسكنات ، التجمعات المستفيدة من المشاريع و التجمعات المجاورة لها نالت من العديد من التجهيزات و البنى التحتية مما سمح بتقريب الخدمة لدى الريفين ومنه توفير شروط الاستقرار ،يلعب نمو القطاع الزراعي والريفي دورا أوليا في التوزيع الجغرافي للسكان. وحسب المسوحات التي أنجزت في البلاد، لوحظ أن هجرة سكان الريف إلى المدينة تعود إلى تدهور ظروف المعاش في الوسط الريفي أكثر منها إلى جاذبية المدن. وبعبارة أخرى فإن تحسين النمو النسبي للقطاع الزراعي ومن حيث التبادل الداخلي قد يكون له أثر كبير على تخفيف التحضر[1] وعلى الفقر في الوسط الحضري. كما قد يكون لها انعكاس غير مباشر على تنشيط المراكز الحضرية الانتقالية والمراكز الريفية التي تتطلب الخدمات المقربة لذلك اتت هذه البرامج لتضع حدا لهذه الاختلالات منظمة العلاقة بين المدينة و الريفة و معززة للقطاع الزراعي الريفي و الذي يسمح بتركز السكان و تجميعهم لخدمة الارض .

الريف تحول الى فضاء للعيش و النشاط من خلال تثمين الثروة الحيوانية و ايجاد سبل لتمويل الفلاحين حتى من خلال وكالات الاستثمار ، الى جانب توفير المياه للشرب و النشاط مما سمح بتعزيز مداخيل السكان الريفين ، و شجعهم على تموين السوق المحلية و الإقليمية بالمنتوج الفلاحي ، المشاريع الجوارية للتنمية

[1]- بروكيرهوف م. (1999)، النمو الحضري في الدول النامية: استعراض الإسقاطات والتوقعات، مجلة السكان والتنمية، المجلد 25، رقم 4، صفحات 757-778 (إنجليزي).

الريفية غيرت من وجه الريف اذ استعاد بريقه خصوصا بالمناطق التي استفادت من المشاريع الجوارية و حسنت من اطار حياة السكان الريفين .

وحدات التربية :

تم في هذا الإطار توزيع عدد معتبر من هذه الوحدات بمختلف أنواعها " أبقار ، أغنام ، نحل " موزعة كالآتي :

- تربية الأبقار : تم توزيع أربعة وعشرون (24) وحدة بمشروع عين مرقوم بلدية ماوكلان .
- تربية الأغنام: تم توزيع أربعون(40) وحدة بالمشاريع التالية:
- مشروع الخربة بلدية عين عباسة: عشرون (20) وحدة.
- مشروع ترونة بلدية عين الروى : عشرة (10) وحدات .
- مشروع فريحة بلدية بني ورتلان : عشرة (10) وحدات .
- تربية النحل: تم توزيع 71 وحدة تتمثل فيما يلي :
- مشروع عين مرقوم بلدية ماوكلان : إحدى عشر (11) وحدة .
- مشوع بوزلاطن بلدية ذراع قبيلة : ستة (06) وحدات .
- مشروع الخربة – طكوكة بلدية عين عباسة : ثلاثة وعشون(23) وحدة .
- مشروع الدروات –وادي ويران بلدية تالة افاسن : ثلاثة عشرة (13)وحدة .
- مشروع بني موحلي بلدية بني موحلي : وحدة (01) .
- مشروع أمقاربة بلدية حربيل: أربعة(04) وحدات .
- إضافة إلى ذلك وتشجيعا للمتربصين بعهد التكوين المهني بقنزات في هذا المجال تم توزيع ثلاثة عشرة(13) وحدة موزعة كالتالي :
- عشرة وحدات لمتربصين بلديات (بني ورتلان – بني شبانة – بني موحلي - عين لقراج).
- وحدتين(02) لمتربصي بلدية بوعنداس .
- وحدة (01) لمتربص من بلدية حمام قرقور .

المشروع التكميلي 2007 المنطقة الشمالية لولاية سطيف

لتعزيزمكانة الفلاحة و الفلاحة الجبلية في احتواء مشكلات الريفيين وتمكينهم من دخول مستدامة بالمناطق المهمشة و المحرومة في القسم الشمالي من الولاية تم تخصيص مشاريع تكميلية من طرف صندوق تطوير الاستثمارات الفلاحية **FNDIA** و الذي خص المنطقة بعمليات تشجير مكثفة بأشجار الزيتون و غطى المشروع 15 بلدية في الشمال بغلاف مالي 24181 (10^3 دج) استغل منه 21182 (10^3 دج) بنسبة 85 % وشملت المشروع 332.25 هكتار

اما صندوق التنمية الريفية و استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز **FDRMVTC**فخص المنطقة بمشروعين الاول في 2008 و تعلق بفتح مسالك فلاحية (**TVO**)على مستوى 21 بلدية بغلاف مالي 141164 (10^3 دج) و مكن من انجاز 156 كم اما المشروع الثاني فمس 29 بلدية في سنة 2009 بغلاف مالي قدر ب 275213 (10^3 دج) سمح بإنجاز 196 كم من المسالك الفلاحية ، المشاريع مكنت من احتواء مشاكل التنقل للسكان الريفين كما حسنت من حماية البيئة الجبلية من خلال عمليات التشجير بالأشجار المثمرة و التي تدعم مداخيل السكان الريفين كما تحفظ التراث الفلاحي الاقتصادي بالمنطقة .

6 - التجديد الريفي 2007- 2011

يعتبر هذا البرنامج امتدادا لبرنامج التنمية الريفية بغرض تطوير عالم الريف الواسع مع رد الاعتبار للموارد الطبيعية والبشرية الريفية وينقسم إلى أربعة محاور أساسية وهي:

- المحور الأول: عصرنه القرى والقصور.
- المحور الثاني : تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي .
- المحور الثالث: حماية وتثمين الموارد الطبيعية.
- المحور الرابع: حماية وتثمين التراث المادي والغير مادي

1 - اهداف سياسة التجديد الريفي

1- المساهمة في احياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل و اعادة الحياة للنسيج الاقتصادي و ضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية .

2- تثبيت السكان و الحفاظ على عالم ريفي حي و فاعل ، بتحسين ظروف الحياة و شروط عمل سكان الريف ، وتيسير الحصول على الموارد الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و ضمان امن التموين بالموارد الغذائية تطبيق نموذج تنموي للأقاليم الريفية و نظامها المنتج قصد تدعيم تنافسيتها :

- بتشجيع تثمين الموارد المحلية
- بتحفيز اقتصاد جواري بتنظيم تظافر الأنشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية
- باستغلال الاقاليم بصفة عقلانية لتحقيق انتاج ذي نوعية يتوفر على قيمة مضافة عالية
- بتشجيع تنويع الانشطة و تعدد الأنشطة لدى الأسر و تدعيم شبكة الخدمات في الوسط الريفي

3- تدعيم قابلية المؤسسات الريفية لحياة و تعزيز دور الفلاحة التي ماتزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي ضمن اطار تهيئة الاقليم و الفضاء الريفي

4 - المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة من موارد طبيعية و رد الاعتبار للتراث الثقافي[1] .

تتطلب في الافاق المستقبلية معالجة جديدة للتنمية الريفية وذلك بالتركيز على عصرنة الريف وادماجه في المخططات التنموية كضرورة حتمية ، لان فاعلية الفلاحة ومردودية الانتاج الفلاحي تتوقفان على توفير عوامل الانتاج ووسائل التقدم التقني ، غير ان التهيئة المستديمة اصبحت صعبة المنال خاصة فيما يخص المجال الريفي و ذلك لسببين اثنين :

- وجود ميولات حادة للمجتمع تؤثر سلبا على محاولات تغيير مجرى التطورات .
- الوضع الاقتصادي العالمي الجديد (اقتصاد السوق) واعتماد القاعة الاساسية في توزيع الموارد المالية على الانشطة البشرية حسب معيار المردودية الاقتصادية القصوى [2]

1-6 قيم الاستثمار الاجمالية في مشاريع التنمية الريفية المندمجة 2007 - 2011

في اطار برنامج التنمية الريفية قامت الوصاية بتمويل ،واعداد و انجاز 344 مشروعا جواريا مندمجا بمبلغ اجمالي قدره 5220639050.00 دج ،منها ما تم تمويله في اطار برامج التنمية المحلية و القطاعية للتنمية ، وبتمويل من محافظة الغابات، الامتيازات العامة الفلاحية ، الري ،الاشغال العمومية و مديرية السكن و التجهيزات العمومية ، تتركز بالأساس على تجنيد مصادر المياه، فك العزلة ،حماية واستصلاح الاراضي ، تعزيز و تثمين الانتاج الفلاحي و الحيواني و الثروة الغابية ، و الاهم من ذلك ان هذه المشاريع

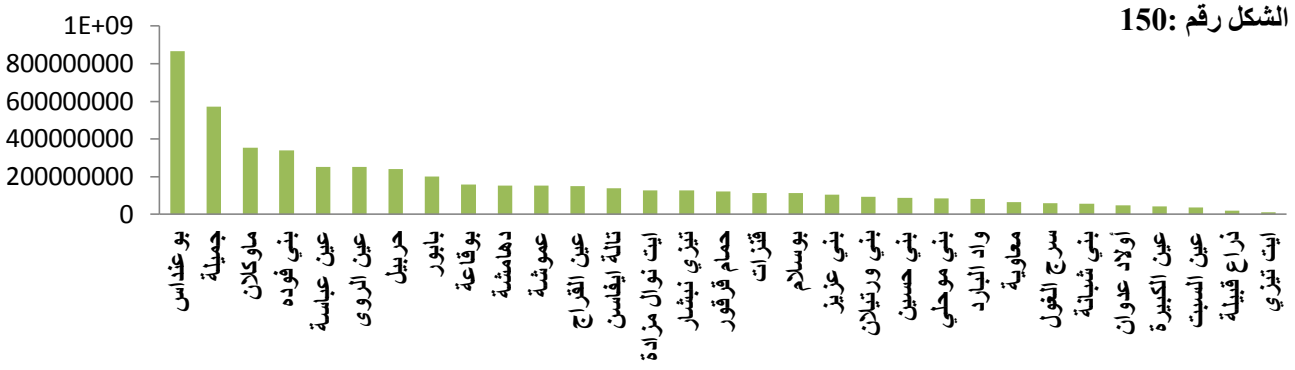
[1] - سياسة التجديد الريفي. الوزير المكلف بالتنمية الريفية. اللجنة الوطنية للتنمية الريفية .التجديد الريفي .ص : 35 .اوت 2006
[2]- غانم عبد الغني. سبق ذكره. ص : 37

اصبحت مكملة لبرامج التنمية المحلية من خلال انها تساعد على اقتناء وسائل النقل خاصة لغرض حسن تنقل التلاميذ من اجل التمدرس اللائق إلى جانب الاسهام في اشغال التهيئة الحضرية و انجاز البنية التحتية لوضع لبنات و مرتكزات للتنمية بالبلديات المتضررة اكثر من الحالة الامنية و التي تعرضت الى افراغ مجالاتها من السكان و منه برامج السكن الريفي المشجعة على الاستقرار .

تباينت استفادة البلديات ماليا من هذه المشاريع و تعاظم الفارق بين اعلى بلدية من حيث التحصيل المالي و المتمثلة في بوعنداس بقيمة 866169000.00 دج واضعف بلدية ايت تيزي الجبلية الفقيرة ب 12090000.00 دج ، البيان ادناه يسمح لنا بقراءة الفجوة في حجم الفروق بين مختلف البلديات .

إجمالي كلفة
المشاريع الجوارية للتنمية الريفية 2007 - 2011

الشكل رقم :150



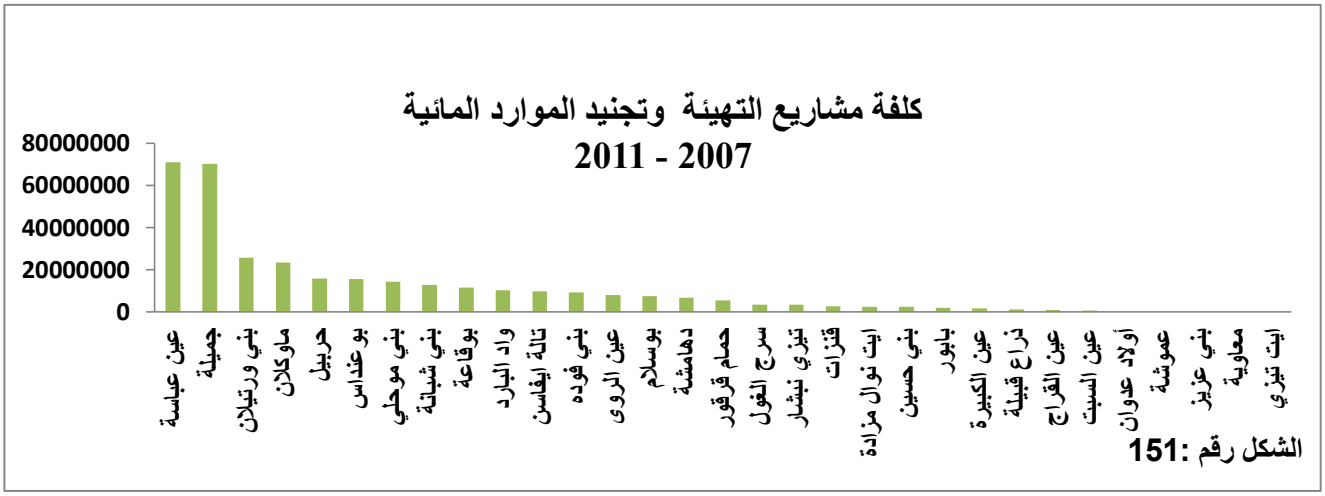
مما سبق يلاحظ اذن الفارق الواسع بين البلديات و الذي يكون له الاثر في تعيق الفروق التنموية و منه ترسم مستويات للتنمية عبر الاقليم تحدد مواطن او جهات للاجتذاب و النمو واخرى متخلفة و طاردة تمثل مصدرا للاختلالات و الهجرة الريفية بالأساس الي تثار من ضعف او عدم توازن برامج التنمية الريفية في راب الفروق و الفجوة التنموية بين البلديات ، من البيانات الاحصائية و البيان اعلاه نجد بوعنداس بأحسن تحصيل ثم بلدية جميلة 571105000.00 دج و كلاهما يقع في الاطار الجبلي ، ثم بلديات ذات طابع فلاحي محض ماوكلان ب 355170000.00 دج وبني فودة 339825000.00 دج ومنه كان الانصاف المالي للبلديتين ، بعدا ترتب البلديات الريفية في المنطقة الداخلية و هي الاخرى ذات مقومات فلاحية و لا تزال تحافظ على طابعها الريفي خاصة في ظهيرها على غرار بلدية عين عباسة 253124000.00 دج وعين الروى 252251000.00 دج ثم تأتي بلديات جبلية و فقيرة حربيل و بابور عرفت ركود و تقهقر جراء الوضع الامني المتدهور في القسم الشمالي تحصلت على الترتيب 239569000.00 دج .00. 201742000 دج اما باقي البلديات فهي متقاربة ماليا ، البلديات الريفية و الحضرية تقريبا في نفس التراتب و ما تجدر الاشارة اليه ان البلديات الحضرية مثل بوقاعة نالت من مشاريع التنمية الريفية لتنمية تجمعاتها المبعثرة و تطويرها ، وحظيت بمكانة مناسبة لكن بلديات اخرى ترتب من حيث الحاجة و الاولوية لم تنل الا قدرا ضئيلا مثل اولاد عدوان ، عين السبت ، ايت تيزي الخ

6- 2 - مشاريع التنمية الريفية المندمجة حسب القطاعات الحيوية

1- مشاريع التهيئة وتجنيد المصادر المائية

تم الاستثمار بهذا القطاع الحيوي لتدارك العجز و النقص المطروح في مجال التزود بالمياه الصالحة للشرب او من خلال عمليات التهيئة للمصادر المستغلة او انجاز اخرى للرفع من القدرات المائية بالإقليم المدروس و

بوجه خاص في المناطق المبعثرة و الجبلية اذ لا تزال تطرح مصاعب تحول من تحسين اطار الحياة ، في هذه المرحلة تم تخصيص 336400000.00 دج اي ما يمثل 6.44 % وتعد نسبة ضعيفة بالنظر الى العجز و الظروف العامة للقطاع بالقسم الشمالي من الاقليم ، فالحالة عند نظر الكثيرين من الريفين اللذين تم مقابلتهم يطرحون تذمرا عن الوضع المزرى ، التهيئة و التنمية بالقطاع كانت متمايزة عبر بلديات الاقليم كما يوضحه البيان رقم : **151**اذ برز انفراد لكل من بلدية عين عباسة و جميلة بأكبر حصص التمويل فكان نصيبهما على الترتيب 71000000.00 دج و 70100000.00 دج بينما لم يتم تخصيص اي استثمار يذكر ببلديات جد معتبرة من حيث الثقل السكاني كعموشة و بني عزيز وحتى البلديات المصنفة كفقيرة و محرومة بالاطار الجبلي معاوية و ايت تيزي .



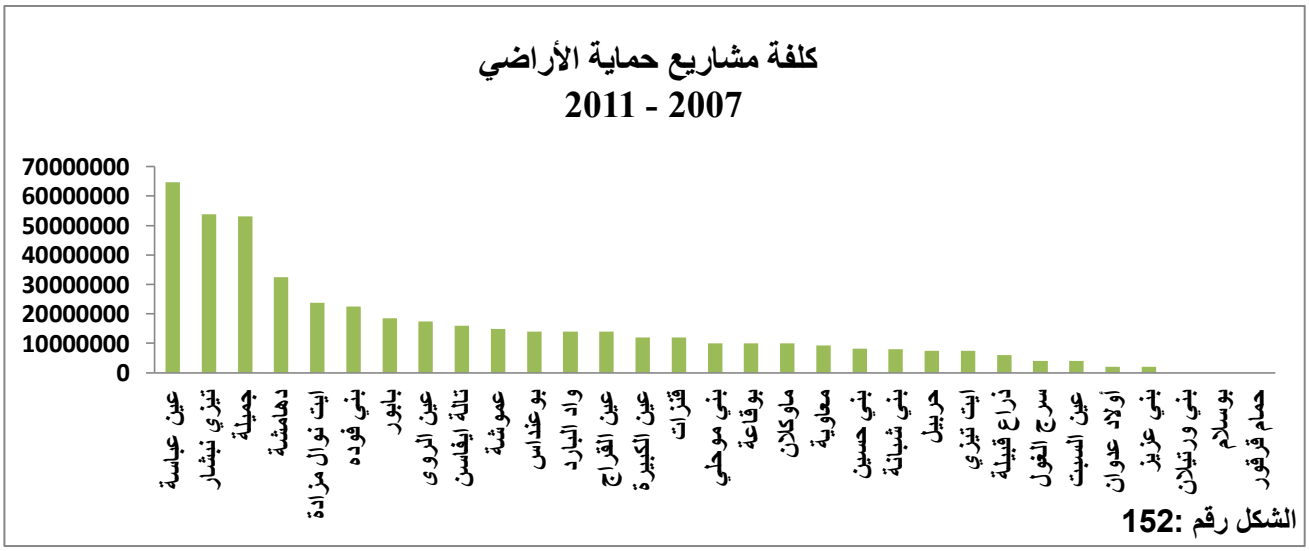
الشكل رقم :151

الملاحظ مجاليا ان بلديات الجهة الغربية من الاقليم كانت الاكثر و الاهم استفادة من مشاريع القطاع كما هو الحال بالنسبة لبلدية بني ورتيلان 25750000.00 دج و ماوكلان 23300000.00 دج ، بعدها تأتي مجموعة معتبرة متقاربة من حيث القيم المالية المستثمرة ابتداء من بلدية حربيل الى غاية حمام قرقور كما يوضحه البيان .

بلديات الجهة الشرقية كانت على هامش الاستثمار في القطاع رغم انها تعرف حدة و نقصا في الموارد المائية كما هو الحال بالنسبة لبابور ، عين السبت .

2- حماية الاراضي

تمت برمجة 74 مشروعا بغلاف مالي 471958000.00 دج ما يوازي 9.04 % من اجمالي الاستثمار المالي بالإقليم ، عرف الاقليم مشاريع متنوعة سيطرت فيها اشغال التشجير وتصحيح مجاري الشبكة المائية الى جانب اشغال حماية الاراضي من الانجراف و التعرية الشديدة ، مساهمة محافظة الغابات كانت معتبرة من خلال رد الاعتبار للريف ليستعيد جاذبيته و حيويته ، اما من خلال مصادر التمويل فكانت بالأساس من تمويل **FDRMVTC**صندوق التنمية الريفية و استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز و مخططات التنمية المحلية و القطاعية .



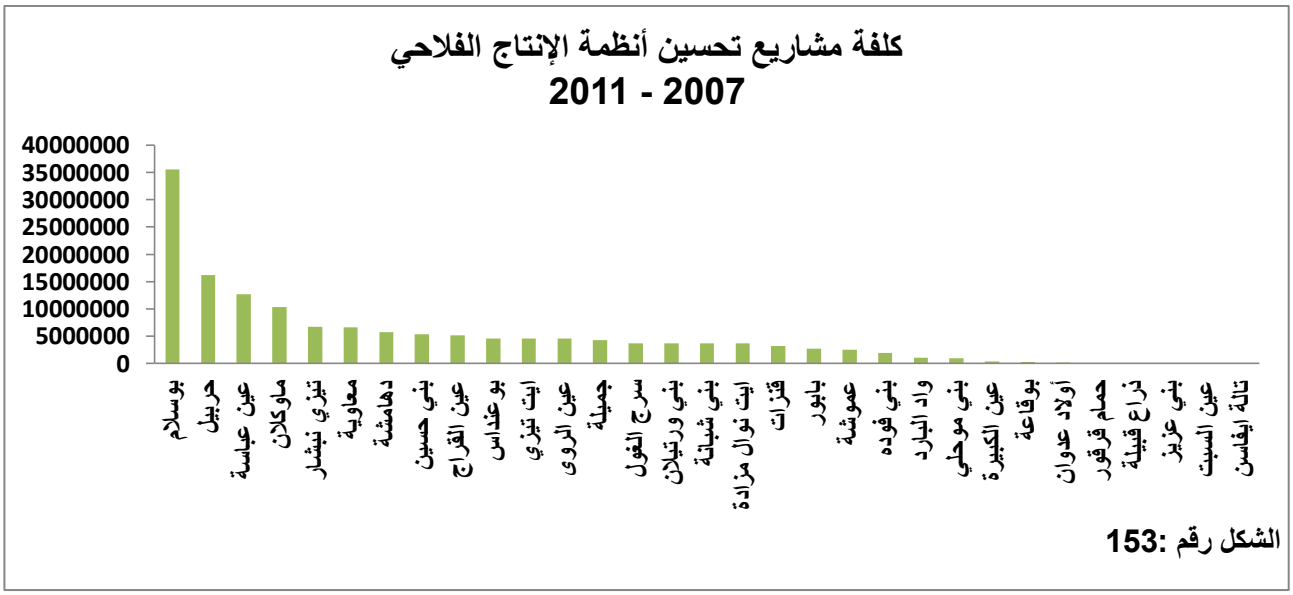
الشكل رقم :152

من البيانات الاحصائية للجدول و البيان اعلاه تتضح لنا مفارقة الاستثمار في المجال الريفي بالقطاع بين بلديات استأثرت بشكل واضح من خلال بروز تحصيلها المالي على غرار عين عباسة بغلاف مالي 64700000.00 دج وتعد من المجالات الريفية بامتياز لوفرة المقومات وترتب بعدها كل من تيزي نبشار و جميلة بحيازة مالية على الترتيب 539200000.00 و 53168000.00 دج ، ثم يبدا التراجع في قيم التحصيل انطلاقا من الدهامشة و ايت نوال مزادة الجبلية بقيمة 23850000.00 دج ، يقل الاستثمار ابتداء من هذه البلديات و بقيم متقاربة جدا الى غاية انعدامها في بني ورتيلان ، بوسلام ، حمام قرقور رغم الحاجة الملحة بها لنوعية البرامج في هذا القطاع ،فهذ ما يوحي بان البرمجة في الغالب تستخف بالمصاعب و العقبات المطروحة و التي تجعل من المجال المحلي في تدهور من جراء تعاظم تأثير التهديدات الطبيعية على اراضيه و المعرضة الى التقلص خاصة منها الفلاحية .

3- تحسين انظمة الانتاج الفلاحي (غراسة الاشجار المثمرة)

شملت عمليات تزويد الفلاحين و القرويين بالأشجار المثرة بالدرجة الاولى ، ثم الاشجار لغرض حماية الوسط في المقام الثاني ، نال الاقليم 64 مشروعا و بغلاف مالي قدره 150592000.00 دج مثل بذلك نسبة 2.88 % من اجمالي الاستثمار ، لهذه العملية اثار بيئية و اقتصادية اجتماعية محمودة بالمناطق الجبلية و الاقليم بوجه عام رغم ان النسبة لا تعكس هذا البعد اقليميا من خلال التباين في القيم المالية محليا تتجلى بلدية بوسلام بتراتب ريادي 35600000.00 دج ثم بلدية حربيل 16244000.00 دج وبأهمية اقل في عين عباسة و ماوكلان لموقعها في المنطقة التلية حيث لا تأخذ عملية غراسة الاشجار المثمرة الاهتمام و التخصص الفلاحي فكانت القيم على الترتيب 12724000.00 دج و 10320000.00 دج.

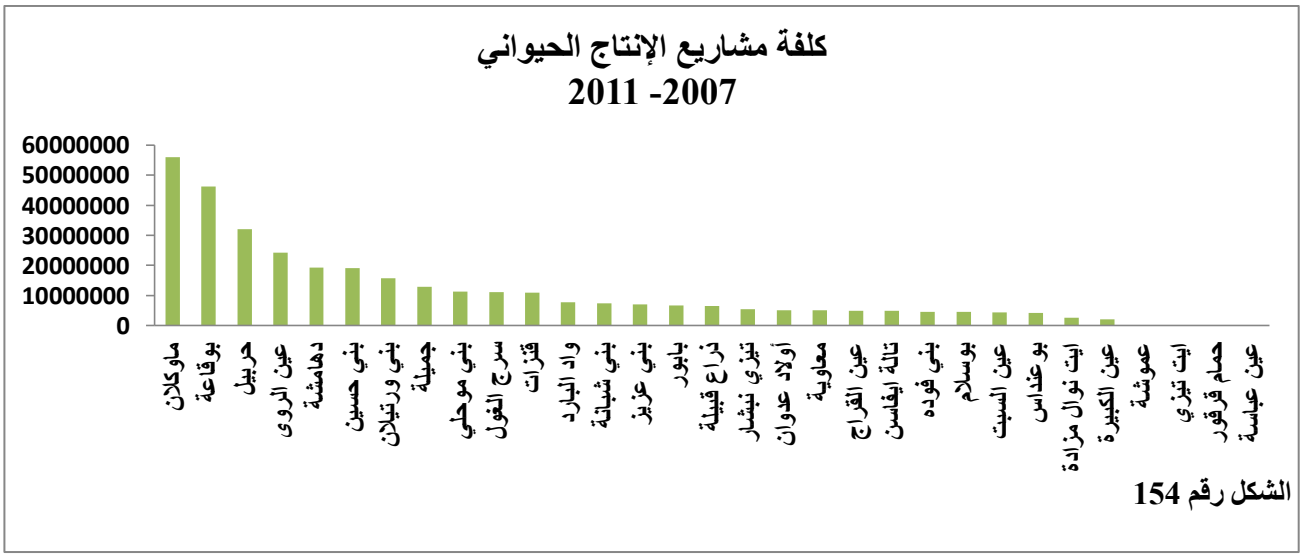
الغالبية العظمى من البلديات نالت قيم تتراوح ما بين 6680000.00 دج بتيزي نبشار الى 86000.00 دج بذراع قبيلة ، القطاع يختفي نهائيا في بلديات جبلية بحاجة الى دعم و انعاش لمداخيل ريفييها مثل بني عزيز ، عين السبت ، تالة ايفاسن .



الشكل رقم :153

4- الانتاج الحيواني

اثرت التنمية الريفية من خلال مشاريع التنمية الريفية المندمجة قنوات تدخلها في القطاع الفلاحي من خلال الاحاطة بمختلف فروع النشاط فيه ، عمليات المرافقة كانت ناجعة الى جانب الدعم تقديم المساعدات بتزويد الفلاحين بالثروة الحيوانية ، على مستوى الاقليم المعني بالدراسة تم تخصيص مبلغ 341615800.00 دج اي مانسبته6.5 % من اجمالي الاستثمار ، تنوعت عمليات الدعم منها ما تمثل في رؤوس الماشية او تربية الحل وكذلك الابقار ، عموما بلديات الجهة الشمالية الغربية من الاقليم كانت الاكثر محضوضية من خلال الاستفادة لطابعها الفلاحي و اقبال سكانها المتنامي على طلب الاستثمار اكثر من الجهات الاخرى من الاقليم .



الشكل رقم 154

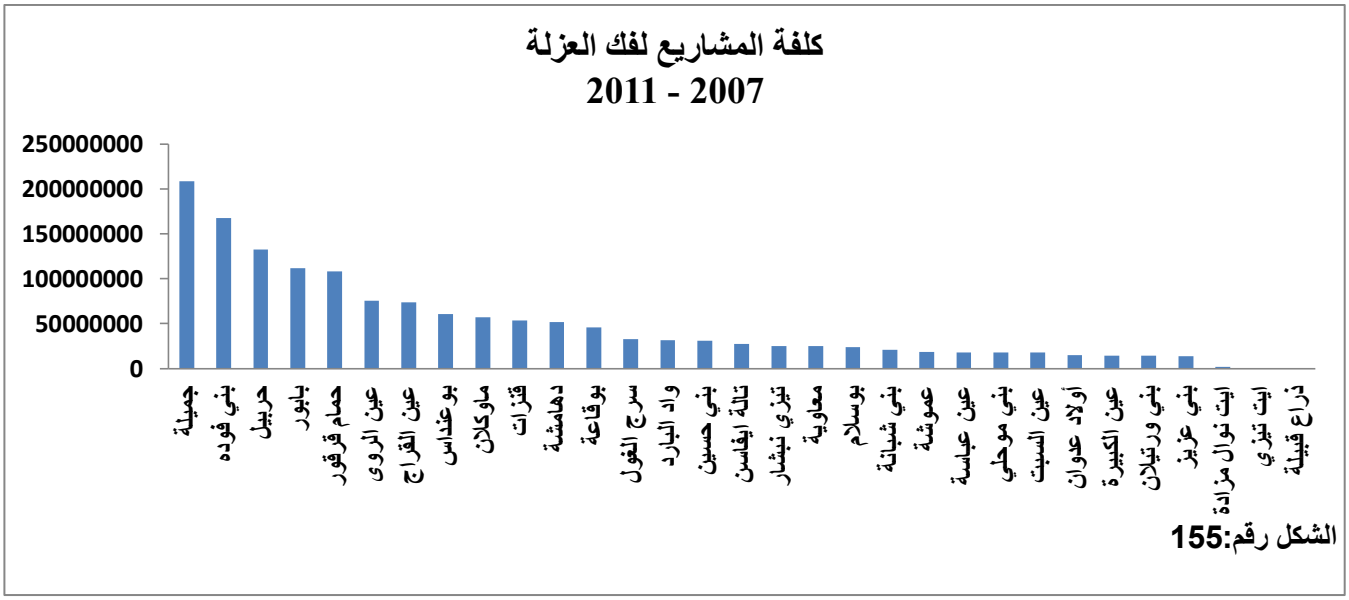
اهم حصة من الدعم و التمويل كانت في صالح بلدية ماوكلان 56050000.00 دج تتبعها بلدية بوقاعة 46328000.00 دج وحربيل 32075000.00 دج وعين الروى 24281000.00 دج و تعد البلديات الاهم من حيث هذا النشاط .

بعد هذه المجموعة النشاط معمم بأغلب البلديات مع تباين من حيث الحيازة المالية ابتداء من بلدية الدهامشة 19329000.00 دج الى غاية ادنى بلدية من حيث الحيازة المالية بالنسبة لهذا الفرع من النشاط عين الكبيرة ب 1992000.00 دج والتي ترتب بعدها بلديات خالية التحصيل و لم تنل اي دعم منها عموشة ، ايت تيزي ، حمام قرقور ، عين عباسة و بالتالي تحرم مكن فرص نشاط اضافية .

5- فك العزلة

تعد من العمليات الحيوية و الاستراتيجية في ان واحد و التي تستهدف تطوير الريف و تحسين اطار حياة الريفين باعتبار ان العملية تعد جد حساسة و مؤثرة في تسهيل الارتقاء بباقي القطاعات و لان شبكة الطرق اساس حراك الريفيين الى العمل اولا ثم الخدمات بأنواعها الى جانب انها من مقومات تأصيلهم بمجالاتهم لهذه الاهمية احرز القطاع اولوية و صدارة في التراتب العام بغلاف مالي 1494330040.00 دج اي بنسبة 28.62 % من الاستثمار العام بالإقليم، كما تمت برمجة 118 مشروعا.

رغم البلديات في عمومها بالوسطين الجبلي و التلى مع استثناء البلديات الحضرية مراكز النمو التي استثارت بالتنمية مما سمح لها بتهيئة تجمعاتها ، يوجد تباين في توزيع المشاريع والكلفة بجهات الاقليم غير ان الغالب فيها انها ممركزة بالبلديات الجبلية و الاكثر عرضة للعزلة و النائية خاصة في المراكز الثانوية و التجمعات المبعثرة ، استفادت بلدية جميلة ب 208420000.00 دج مع اقتراب بلدية بني فودة منها ب 167925000.00 دج كما يوضحه البيان رقم : .... ادناه



الشكل رقم:155

نالت كل من بلديات حربيل و بابور وحمام قرقور من قدر معتبر كونها بلديات جبلية تعرف تجمعاتها ارقى صور العزلة فكانت القيم تتجاوز 1000000.00 دج لتأتي مجموعة معتبرة من بلديات الاقليم اغلبها في الجهة الغربية باستثناء الدهامشة حيث القيم فيها تتراوح مابين:00 .30812000 دج -75570000.00 دج. انطلاقا من بلدية سرج الغول ومجموع 16 بلدية تعرف تقلصا في الاستثمار رغم أنها في أمس الحاجة للارتقاء بتجمعاتها ، فهذا الذي يرهن الدينامية و التطور و يؤسس للفقر و التراجع خاصة وان بلدية ذراع قبيلة و ايت تيزي و ايت نوال مزادة في ادنى سلم التراتب بالرغم ما تشهده من فقر و تهميش .

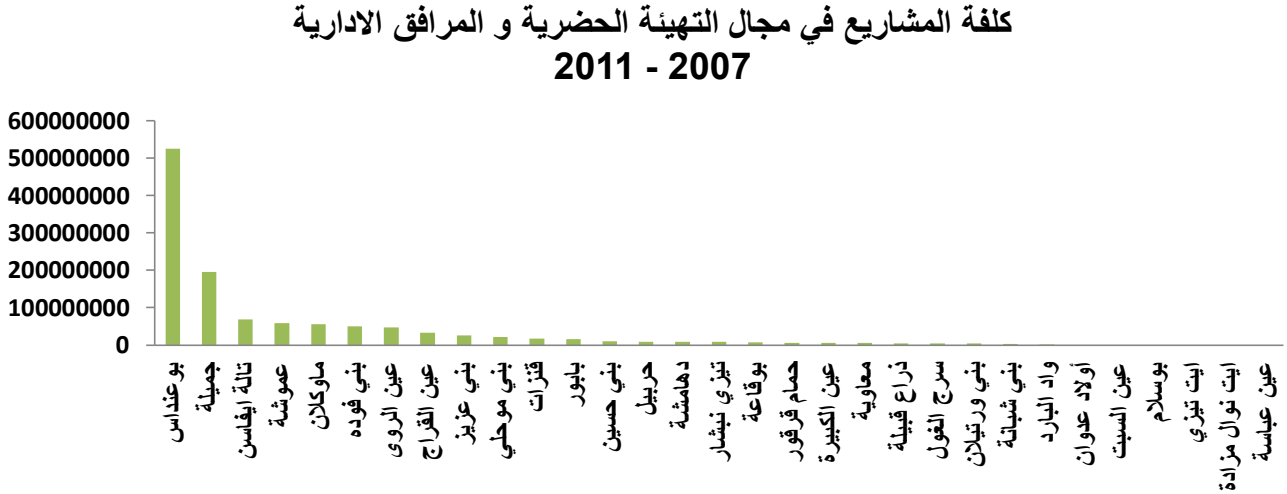
6- تهيئة حضرية ومرافق ادارية

تساير برامج التنمية الريفية في اطار التجديد الريفي برامج التنمية المحلية على غرار المخطط البلدي للتنمية المحلية و المخطط القطاعي مما يدعم و يقوي التجمعات المحلية و يمكنها من استدراك النقائص المطروحة او تمكنها من النيل ثانية من بعض المشاريع بعد برمجتها ، الحالة الامنية بالعديد من البلديات كانت جد مؤثرة حتى انها عقدت من حراكها و استقرار سكانها و بعث النمو بها ، فكانت برامج التنمية الريفية المستدامة لسد الفراغ مما سمح بضخ 1192241000.00 دج ما يوازي 22.83 % من جملة القطاعات التي مستها التنمية الريفية في هذه الفترة كما تم تخصيص 109 مشروع ، التوزيع المجالي للمشاريع عرفا تمايزا و اختلالا واضحا في مركزته و بدرجة كبيرة ببلدية بوعنداس اذ استحوذت لوحدها على 525000000.00 دج ويعود هذا الى نوعية المشاريع التي برمجت منها دراسة و انجاز ثانوية ، وكالة بريدية وسكن وظيفي ، ملحق بلدي وسكن وظيفي ، دار الشباب مع سكن.... الخ وكلها من المشاريع المكلفة واقتصرت على المركز الرئيسي للبلدية دون ظهيرها المهمش و المتخلف او من خلال توزيع ذلك اداريا بتوازن بين البلديات الاخرى حتى نوقع عدالة مكانية .

استفادت بلدية جميلة من مشاريع معتبرة تمكنها من تدارك العديد من النقائص و تؤهلها للارتقاء بقطاعات ثقافية و سياحية (المهرجان العربي) ، المدينة الاثرية ...الخ فقدر الغلاف المالي 195163000.00 دج من خلال انجاز بيت للشباب و القيام بعمليات الترميم للمدينة الاثرية الى جانب انجاز مرافق صحية ،

رياضية و تعليمية ، البرمجة خصت المركز الرئيسي للبلدية على حساب الريف مما يعمق التهميش و التردي بهذه الاوساط من خلال تحويل التنمية الريفية الى وسيلة تقوية لرصيد التنمية الحضرية .

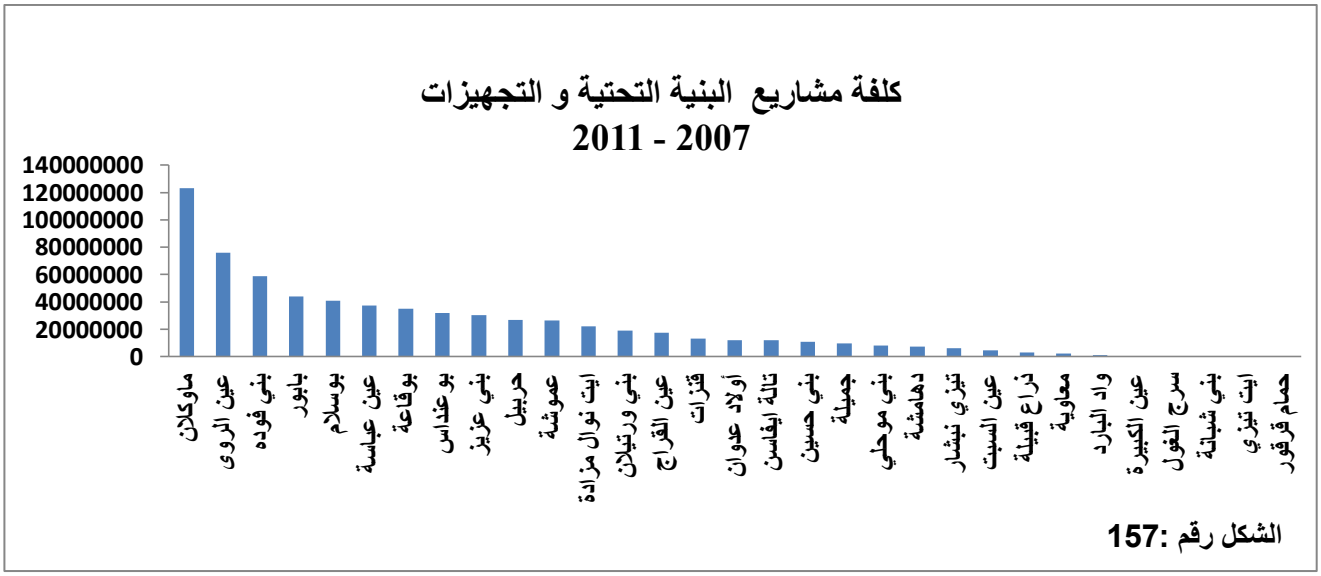
مجموعة معتبرة من البلديات منها تالة ايفاسن ، عموشة ،ماوكلان ، بني فودة ،عين الروى ، عين القراج استفادت برصيد يتراوح ما بين : 33500000.00 – 69186000.00 دج بعدها تأتي مجموعة بنصيب اقل كما يوضحه **البيان رقم : 161** الى غاية انعدام برمجة المشاريع في هذا القطاع ببلديات تصنف الفقيرة و المتخلفة كما هو الحال بالنسبة للأولاد عدوان و عين السبت و بوسلام ،الى جانب ايت تيزي و ايت نوال مزادة الاشد فقرا و تنمية و عين عباسة اذن التنمية الريفية بمشاريعها و خططها لم توجه الى الريف و مشاكله بل كانت ارصدة دعم للمراكز الحضرية ، والتجمعات الرئيسية بالبلديات دون الريف العميق .



الشكل رقم :156

7- البنية التحتية و التجهيزات

استفادت بلديات الاقليم من برمجة 83 مشروعا بغلاف مالي 678902210.00 دج ما يمثل 13% من الاستثمار العام إقليميا شملت مشاريع الانجاز للشبكات المختلفة الى جانب بعض التجهيزات للرفع من قدرات البلديات و تهيئة جودة الحياة في المجالات الريفية او الحضرية الموضوعية و حتى الذاتية لساكنيها ، إضافة الى ما تحصل عليه البلدية من مخططات محلية في هذا المجال تتم كذلك البرمجة و التمويل في نفس الأدوات حسب المديريات التنفيذية المعنية بكل قطاع ، الاستفادة كانت مشكلة لفروق بين البلديات كما يبينه البيان أدناه

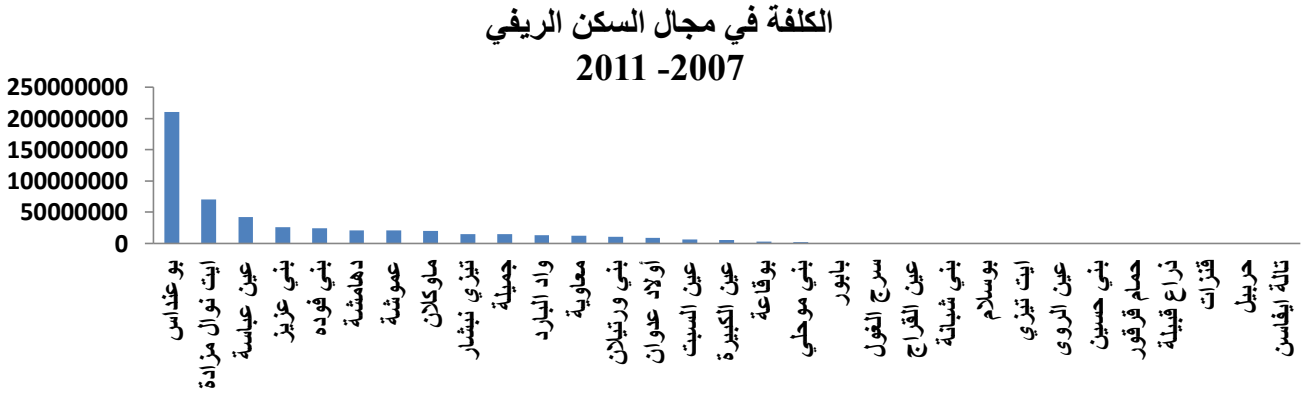


الشكل رقم :157

ماوكلان تحصلت على اكبر نصيب 123000000.00دج تليها عين الروى 76000000.00دج وبني فودة 58650000.00دج ثم مجموعة متقاربة من حيث الحصص المالية المتحصل عليها منها البلديات في الاطار الجبلي و المنطقة الداخلية و هي المحصورة ماليا بين بابور 44040000.00دج و عين القراج 17480000.00دج لتتراجع القيم المالية بجل البلديات الواقعة في الجهة الشمالية الشرقية ، الى غاية حرمان العديد من البرمجة و الاستفادة كعين الكبيرة ، سرج الغول ، بني شبانة ، ايت تيزي و حمام قرقور و التي يتكرس بها الاختلال و التدهور وتبقى على ريفيتها المتراجعة و المؤثرة حتما على استقرار السكان .

8- السكن الريفي

يعد من الآليات و الميكانيزمات التي أثبتت نجاعتها في السياسة الريفية الرامية الى تثبيت السكان الريفيين و اجتذابهم من مواطن الهجرة بعد تدهور الأوضاع الأمنية ، السكن الريفي في هذه الفترة كان موازيا لسياسة القرى الاشتراكية من حيث النتائج الحسنة المحققة خاصة من الوجهة الاجتماعية إذ أصبح للريفيين إطار سكني صحي ، في فترة التجديد الريفي تم دعم العديد من البلديات بغلاف مالي 526200000.00 دج اي ما يمثل 10.07 %من اجمالي الأموال المستثمرة بالنسبة للمخططات الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ، المعطيات هذه تتعلق بهذه المخططات باعتبار أن قطاع السكن تساهم فيه جهات و فاعلين عديدين ، بلدية بوعنداس كانت الأهم من حيث درجة الاستفادة 21000000.00دج ثم ايت نوال مزادة 70000000.00دج وعين عباسة 42000000.00دج اما باقي البلديات فيمكن وضعها في مستوين ، 15 بلدية كانت القيم تتراوح ما بين : 26000000.00دج – 2100000.00دج وبلديات تعرضت الى الإقصاء من حيث البرمجة بالنسبة لهذه المخططات منها بابور ، سرج الغول ، عين القراج ، بني شبانة .....تالة ايفاسن .

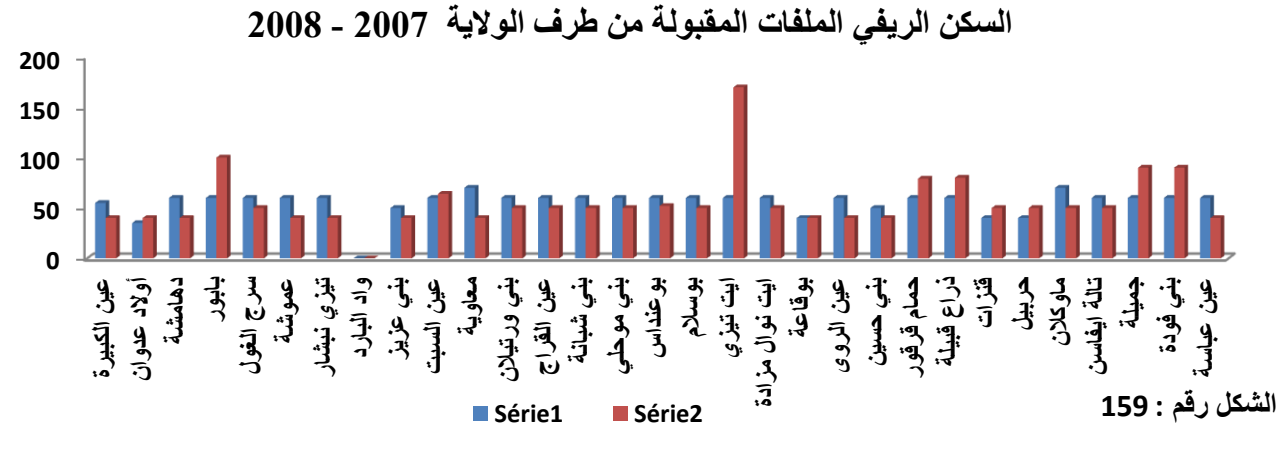


الشكل رقم :158

للوقوف عن اهمية هذا العنصر في مجال التنمية الريفية وابرز النتائج التي حققها من خلال الارتقاء بحياة السكان الريفيين و تسهيل عودتهم ، او من خلال تثبيتهم في مواطنهم من خلال مرافقتهم ماديا و معنويا و حتى تقنيا ، العملية كانت لها نتائج ملموسة و عملية من خلال المواطن التي تمت زيارتها ، عليه يمكن تتبع التطورات الحاصلة فيما بين :2007 -2008 و حوصلة عن البرنامج الخماسي 2010 – 2014 .

1- السكن الريفي 2007 – 2008

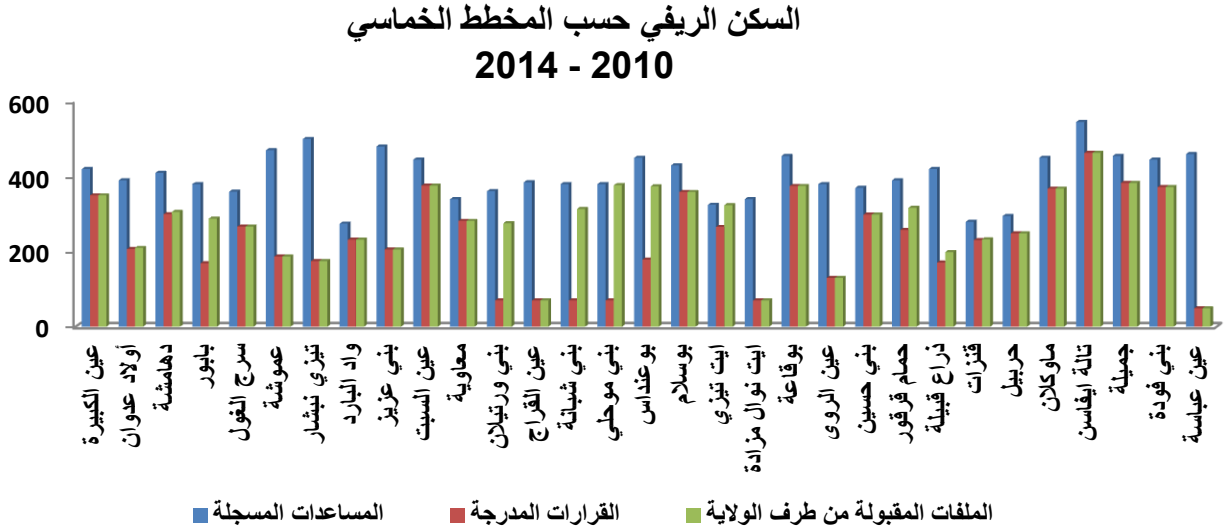
من معطيات الجدول رقم **:94** و البيان ادناه يلاحظ تقارب كمي و بفارق طفيف بين 2007 – 2008 بالنسبة للملفات المقبولة و التي تمت تسويها على مستوى الوصاية الدائرة ثم الولاية ، 1710 مسكن من اجمالي ما تم توفيره على مستوى الولاية 3000مسكن ريفي ، اقليم البحث يمثل 57% ، في 2008 حازت البلديات على 1715 مسكن ممثلة نسبة 58.1 % محسنة الفارق في التحصيل بنسبة طفيفة ، الملاحظ بيانيا ان اغلب البلديات كانت لها حيازة متحسنة في 2007 عن 2008 ، ولم تتحسن سوى بلدية تيزي الفقيرة الجبلية 170 مسكن مقابل 60 مسكن في 2007 حيث كان التحسن بالضعف ، كذلك جميلة و بني فودة و بلدية بابور في الشمال الغربي و هي من ابرز بؤر الفقر و الهجرة و الاكثر تضررا من الفترة الامنية المتدهورة ، فكانت العملية مشروع ناجح لمعالجة مواطن الاختلال بالاقليم .



الشكل رقم : 159

2- السكن الريفي حسب المخطط الخماسي 2010 – 2014

لأهمية الالية في احتواء الاختلالات من خلال النتائج التي تم الوقوف عليها في المناطق التي تمت زيارتها و مقابلة السكان فيها ، او من خلال قناعة الوزارة و اتجاهها على مواصلة المرافقة للريفيين و مساعدهم على مباشرة التنمية الذاتية بمجالاتهم ، اقليم الولاية نال حرص الفاعلين من خلال برمجة 25200 مسكن ريفي للفترة 2010 – 2014 ، كان نصيب اقليم البحث منها من خلال الاعلان الاولي عن المساعدات قبل الفحص التقني 12466 مسكن ما يوازي 49.6 %القرارات المدرجة كانت 7253 من 14747 على مستوى الولاية بما يعادل 49.1 % الى غاية شهر ديسمبر من 2012 لم تتم الموافقة سوى على 8480 بالاقليم المدروس من 16636 بالاقليم الولائي بنسبة 50.9 % .



الشكل رقم: 160

البيان اعلاه يسمح لنا :

- من خلال تتبع العملية التقنية التي يمر بها ملف السكن الريفي على المستوى المحلي انطلاقا من تسجيل الملفات للمعنيين على مستوى البلدية الى الدراسة التي تخصها الدائرة ثم الولاية يلاحظ مدى تبعية الجماعات المحلية من خلال انتقال المركزية الى ادارة الولاية فحسب تعبير الفاعلين المحليين انه يجري حرمان العديد من الحالات من الاستفادة من خلال بيروقراطية الولاية و الدائرة .
- اتساع الفروق الكمية بين المساعدات المسجلة محليا بالمقارنة مع القرارات المدرجة للاستفادة من طرف اصحابها الى غاية الملفات المقبولة في النهاية من طرف الولاية فمثلا ببلدية تيزي نبشار من 500 ملف ، فقط تم تخصيص 175 منها اي ما يمثل 35 % وهي من البلديات الريفية الاشد حاجة للسكن الريفي فمن خلال مقارنتها مع عين الكبيرة تم تسجيل 420 و عند التشخيص و الدراسة النهائية تم قبول 350 ملفا بنسبة 83.3% فهذا ما يكرس الفروق التنموية و يعيق من تمكن البلديات الريفية من الديناميكية و التطور.
- عدد محدود من البلديات الريفية الجبلية الفقيرة التي نالت من دعم الولاية الاضافي حيث فاقت اعداد الملفات المقبولة القرارات المدرجة رغبة منها الى الارتقاء بها و الاستعجال بالتنمية فببلدية بابور تم تخصيص 380 ملفا كمساعدة اولية للبلدية لم يكن عدد القرارات المدرجة سوى 169 لكن في النهاية تم قبول

ودعم 288 ملفا ، ينطبق هذا كذلك على البلديات الشمالية الجبلية بني ورتيلان ، بني شبانة، بني موحلي ، بوعنداس ، ايت تيزي ، ذراع قبيلة .

- جغرافيا الجهات الشمالية الغربية كانت الاوفر من حيث الحيازة على مشاريع السكن و منها بالأخص الجهات الجبلية الفقيرة قصد تثبيت السكان و تجسيد سياسة التجديد الريفي من خلال مرافقة السكان محليا .

مستويات التنمية الريفية من خلال المخططات الجوارية للتنمية الريفية

الحالة الاولى : مشروع بويمان بلدية ايت تيزي

1- تقديم مجال تدخل المشروع

من التجمعات التي تعرضت الى الابادة و الاستدمار في الفترة الاستعمارية ، بعد الاستقلال اعيد احياء التجمع من خلال التوسع انطلاقا من مدرسة ، مسجد و محلات للمواد الغذائية ، الدوار يبعد ب : 7 كم عن المقر الرئيسي لبلدية ايت تيزي الفقيرة و 20 كلم عن دائرة بوعنداس ، يقع عند اقدام جبل سيدي عابد 1200 م .

الفلاحة العائلية و تربية المواشي من المصادر الاساسية في مداخيل السكان كما يتم الاعتماد و بشكل مباشر على اليد العاملة المهاجرة في الداخل و بالضبط ولاية بجاية ، الجزائر ، الجنوب الجزائري ، الى جانب ان العديد من للسكان المقيمين بالتجمع يستفيدون من تحويلات المهاجرين من العملة الصعبة .

2- نشأة المشروع: الدراسة و التعيين الاولي كان ابتداء من 2003 ، الاشغال انطلقت مع بداية 2005 ليغطي المشروع مساحة 600 هكتار شاملا في تدخله 42 عائلة بإجمالي عدد سكان 324 ، النشاط الاساسي للعائلات الفلاحة الجبلية المرتكزة اساسا على مداخيل زيت الزيتون الى جانب تربية المواشي مع التوسع في غراسة الاشجار لدعم مداخيل الاسر .

المشروع وجه حسب الطلب المحلي للسكان من خلال معاينة النقائص و المطروحة حسب الاولويات منها :

- العزلة و الاتجاه الى فتح مسالك لتسهيل الحراك و التنقل للسكان منهم المتمدرسين و تسهيل الولوج الى الخدمات الصحية بالأساس.
- التغطية الصحية و تشجيع استقدام الاطار الطبي والاتجاه الى تكوين اطارات محلية .
- حماية الاراضي من التعرية و الانجراف
- دعم و تنويع مصادر دخل دائمة للسكان المحليين من خلال الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة و تسهيل عمليات الاقراض و الدعم للمشاريع الخالقة للشغل قصد مواجهة البطالة .
- تشيع المساهمة النسوية في خلق انشطة لدعم المداخيل العائلية و العمل على الرفع من معدل تمدرس الاناث .
- تقديم الدعم في مجال السكن الريفي لتمكين السكان من الاستقرار .

3 - مبادئ واهداف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية

3-1 الاهداف الخاصة : من بين المشكلات الرئيسية الي تم استهدافها من خلال هذا المشروع :

- مواجهة النزوح الريفي
- الحد من معدل البطالة من خلال خلق النشاط
- تحسين اطار الحياة و تسهيل الولوج الى الخدمات الصحية و التعليمية .
- تشجيع الاستثمار المحلي للعائلات و اسهام المرأة في ذلك الى جانب دعم كل المشاريع الخاصة بحفظ و احياء التراث المحلي .

- حماية و تثمين المصادر الطبيعية

2-3 النتائج و التغيرات المنتظرة مكانيا

1- تحسين اطار الحياة و تقليص اثار التهميش و الاقصاء من خلال الارتقاء بالواقع الاقتصادي الاجتماعي وذلك من خلال انجاز مركز صحي ، تجديد الطريق البلدي و توسعته ، السكن الريفي ...

2- تأطير انظمة السقي و المياه الصالحة للشرب من خلال مد تهيئة بعض الابار و تجنيد المياه من جهة اخرى و توجيهها لسقي المزروعات .

3- تخصيص تمويل ودعم مالي ل 42 مستفيد لمواجهة البطالة و تحسين مداخيل الريفيين بالمناطق الجبلية .

4 – حماية الموارد وتثمينها الثروة الغابية و المائية ، الى جانب القيام بمشاريع تهيئة لتقليص اثار التعرية و الانجراف .

3-3 صناديق التمويل و تدخلاتها

- بلغ اجمالي المال المخصص لهذا المخطط الجواري للتنمية الريفية 48123332.32 دج موزعة على النحو الاتي:
- 24089999FDRMVTC دج
- FNAPAAT 200000دج (ادوات و لوازم للصناعات التقليدية)
- FONAL 2500000دج
- المخطط القطاعي للتنمية 13333333.32PSD
- المخطط البلدي للتنمية PCD 50000000 دج

4 – المشاريع

المشروع الجواري للتنمية الريفية بدوار بويمان ساهم من خلال تدخلاته في معالجة اشكال الفقر و تدني مداخيل القرويين من خلال الحملات الاعلامية و التحسيسية ثم تقديم دعم لبعض الاسر المعوزة منها خلايا النحل100 وحدة وحتى التكفل بتكوين صغار الفلاحين الشباب في المجال كما شملت المساعدات تقديم قطعان لتربية المواشي 718 راس و هذا كله لتحسين المستوى المعيشي للسكان ، كما شمل التدخل كذلك تسهيل الحصول على القروض في الانشطة و المجالات المحددة في الجدول ادناه .

الجدول رقم : 96 المشاريع في الاطار الخاص بدعم من FDRMVTC

نوع النشاط		الكمية	الوحدة	المبلغ النهائي	FDRMVTC	التمويل الذاتي	القروض
تربية المواشي		718	راس	17950000	4102.500	1540000	12307500
تربية النحل		100	وحدة	39999	8999.75	4000	26999.25
الابار	تهيئة الابار	02	وحدة	1000000	225000	100000	675000
	التهيئة	02	وحدة	500000	125000	-	375000
الاجمالي				19489999			13384449.250

المصدر : محافظة الغابات لدائرة بوقاعة 2010

- العملية ساهمت في الارتقاء بالوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسر المعنية بهذا المشروع قصد مرافقتهم و تمكينهم من العيش بهذه المناطق المحدودة الامكانيات و الفقيرة فمن خلال منحهم المساعدات السابقة تمت شملت تصحيح بعض المجاري المائية لمواجهة الانزلاقات و الانجراف بالمنطقة الى جانب تهيئة مسلك ب 3كم و تجديد وتهيئة طريق ب 8 كم قصد فك العزلة و انهاء نائية الدوار عن المقر الرئيسي للبلدية ، كما تم انجاز مركز صحي لتقديم الخدمات الضرورية بالجهة بتكلفة 5000.000 دج .

الجدول رقم : 97 المشاريع المنجزة في الاطار الجماعي

المشاريع المدمجة		الحجم	الوحدة	GGDA	مصدر التمويل
تصحيح مجرى مائي		2000	م^3	7000.000	FDRMVTC
تهيئة مسلك		03	كم	600.000	FDRMVTC
تجديد و تهيئة طريق		08	كم	13333333.32	PSD
مركز صحي		01	وحدة	5000.000	PCD
السكن الريفي	بناء	04	وحدة	2000000	FONAL
	تهيئة	01	وحدة	250000	
	توسع	01	وحدة	250000	
الاجمالي				28433333.32	

المصدر : محافظة الغابات لدائرة بوقاعة 2010

5- موقف السكان من المشروع الجواري للتنمية الريفية

- تدخلات المشروع في نظر السكان كانت موضعية و نقطية لم تغير من الاكراهات و المصاعب المطروحة مجاليا اذ المساكن حالتها هشة ومعرضة للانزلاق لم تتم عملية البرمجة لإنقاذ العديد من السكنات ، الاراضي الفلاحية هي الاخرى مهددة بالانزلاقات رغم تكثيف عمليات التشجير لم تكن هناك اية جدوى من التصدي للأخطار الطبيعية فتم التماس سخط شديد من السكان من خلال عدم استهداف الجهات المعنية هذا الجانب الذي يؤرق حياة السكان .
- فتح المسالك و تهيئة الطرق ظاهريا كمشروع مقبولة لكن نوعية الانجاز و عدم متابعة المشروع ، الحالة الانشائية اعادت السكان الى الوضع الذي كانوا عليه في السابق .
- القيود البيروقراطية و القروض المقدمة للسكان من اجل انشاء الانشطة الريفية في المجال الفلاحي عرضهم الى الاستغلال من طرف الموردين للماشية حيث حتمية التعامل بهذه الطريقة ورطتهم مسبقا من خلال التباين في ثمن الماشية بين السوق المحلي و الخواص .

الحالة الثانية : مشروع مترونة بلدية عين عباسة

1- تقديم مجال تدخل المشروع

من المراكز الريفية الفقيرة و المهمشة التابعة الى بلدية عين عباسة ، التجمع يضم 132 اسرة يشغل مساحة 1500 هكتار السكان يعتمدون بشكل مباشر على تربية الحيوان و الاشجار المثمرة الى جانب الزراعة الواسعة ذات المردود المتدني ، يبعد عن الطريق البلدي ب 1.5 كم وعن الخدمات الاساسية ب 2.5 كلم فلا يشهد العزلة و لا النائية بل الاشكال الذي يعانيه المركز الفقر و البطالة فاغلب اليد العاملة تعرف حركة يومية الى سطيف و العلمة للنشاط في قطاع البناء .

2- نشأة المشروع

تم الشروع في تجسيد مشروع التنمية الريفية في شهر اكتوبر 2006 لينتهي في نفس الشهر سنة 2008 المشاكل المطروحة من طرف السكان المستفيدين خصص لع مبلغ مالي قدر ب : و شمل 132 اسرة منهم 200 اجير و موظف دائم بمعدل دخل سنوي 14000.00 دج و بمعدل تمدرس 100 % للجنسين مغطيا مساحة 400 هك .

3 - مبادئ واهداف المشاريع الجوارية للتنمية الريفية

استهدف المشروع نقاط جوهرية لمعالجة مشكلات السكان الريفين من خلال مرافقتهم ميدانيا للتخلص من الفقر و البطالة الى جانب عدم كفاية مداخيلهم في تحسين الوضع المعيشي فمن القضايا المستهدفة اساسا من المشروع الاتي :

- التركيز على شبكة الطرق من خلال فتح و شق و تهيئة مسالك تسمح بأحسن نفاذية للسكان الى الخدمات الصحية و التعليمية و التجارية خاصة وان التجمع لا يبعد سوى ب 2.5 كلم عن المقر الرئيسي .
- تقلص و تراجع المداخيل من الفلاحة دفع بالفاعلين الى مرافقة السكان و تقديم الدعم اللازم ، الى جانب تسهيل الحصول على القروض لتمويل انشطهم لتمكينهم من تطوير حالهم المعاشي و مواردهم الاقتصادية .
- المشروع عالج النقص المطروح في الموارد المائية معتمدا تهيئة تمكن من حماية الوسط و تجنيد المياه في سقي الاراضي الفلاحية .
- المشروع استهدف انشطة فلاحية مدرة للدخل تربية النحل و الدواجن .... تمكن السكان من تحقيق الامن الغذائي .
- غراسة الاشجار المثمرة للرفع من مداخيل السكان الريفيين و ضمان احسن استخدام للأرض (تقلص مردود الزراعات الواسعة) الى جانب حماية الوسط .

3-1 الاهداف الخاصة

- مواجهة النزوح الريفي وتمكين السكان من الاستقرار و خدمة الارض
- الحد من معدل البطالة من خلال خلق فرص للنشاط محليا خاصة في القطاع الفلاحي .
- تحسين اطار الحياة و تسهيل الولوج الى الخدمات الصحية و التعليمية .
- تشجيع الاستثمار المحلي للعائلات و اسهام المرأة في ذلك الى جانب دعم كل المشاريع .
- حماية و تثمين المصادر الطبيعية .

3-2 النتائج و التغيرات المنتظرة مكانيا

بناءا على الاهداف السابقة و المشاريع التي تبناها المشروع و تم تجسيدها في احسن الظروف ، فمن النتائج المنتظرة مكانيا الاتي :

1- خلق فرص للنشاط محليا من خلال تحويل رحلة العمل اليومية الى خدمة الارض و تكوين انشطة محققة للاكتفاء الذاتي و منعشة للاقتصاد المحلي .

2 – القضاء على احدى جيوب الفقر و التهميش و الاقصاء بعد تنمية الدوار و لو جزئيا لكن تم تسيس ارضية ممكنة لاحتواء و استقبال تنمية محلية في الافاق من خلال باقي البرامج .

3- ضمان احسن ولوج ميكانيكيا للخدمات و الى التجمعات المجاورة بعد تهيئة المسالك .

4- مرافقة الفلاحين من خلال تقديم الدعم المالي و توطيد و تسهيل سبل الاقتراض لإنشاء انشطة فلاحية مدروسة النتائج .

5 – احياء الصناعات و الانشطة الحرفية و بلورة قيمها في التنمية المحلية لدى السكان المحليين .

3- 3 صناديق التمويل و تدخلاتها

- المشاريع المنجزة في الاطار الجماعي مول FDRMVTC كل المشاريع بقيمة 7.650 دج
- المشاريع المنجزة في الاطار الفردي حظيت بتمويل:
- **1.464.75 FDRMVTC**

- 100 ENPAAT
- 3.200FONAL
- القروض 354.75

4 – المشاريع

اجمالي الغلاف المالي للمشروع 16.809 مع دعم من FDRMVTC 9.144.75 دج و الصندوق الخاص بالسكن الريفي FONAL 3.200دج، من حيث المساهمة الدولة ساهمت ب: 73.8 % ام السكان فكانت مساهمتهم ب : 26.1 % ، مغطيا 18 اسرة مستفيدة بما يوازي نصيب 933.33 للأسرة الواحدة و 105.05 للهكتار من الاراضي الصالحة للزراعة .

الجدول رقم : 98 المشاريع المنجزة في الاطار الجماعي

النشاط	وحدة القياس	الحجم المقرر	المبلغ الابتدائي دج	المبلغ الاجمالي	مصادر التمويل						
					المخطط البلدي للتنمية	FDRMVTC	المخطط القطاعي للتنمية	ENPAAT	FONAL	السكان	
										التمويل الذاتي	القرض
تهيئة مسلك	6.5	كم	300	1.950		1.950					
فتح مسلك	03	كم	5000	1.500		1.500					
تصحيح مجرى مائي	1.000	$م^3$	3	3.000		3.000					
تهيئة مسلكTVC	03	كم	400	1.200		1.200					
الاجمالي				7.650		7.650					

المصدر : محافظة الغابات لدائرة بوقاعة 2010

الجدول رقم : 99 المشاريع المنجزة على المستوى الفردي

النشاط		وحدة القياس	الحجم المقرر	المبلغ الابتدائي دج	المبلغ الاجمالي	مصادر التمويل				
						FDRMVTC	ENPAAT	FONAL	السكان	
									التمويل الذاتي	القرض
السكن الريفي		4	وحدة	800	3.200			3.200		
تربية النحل	وحدة كاملة	165	وحدة	8	1.320	330				990
	وحدة فارغة	12	وحدة	3	36	9				27
تربية المواشي		55	راس	18	990	247.5				742.5
تربية الابقار		08	راس	200	1.600	400				1.200
تربية الدواجن	دجاج	03	وحدة	220	660	165				495
	الديك الرومي	03	وحدة	260	780	195				585
غراسة الاشجار		5.5	هك	86	473	118.25				354.75
ادوات للحرف التقليدية		01	وحدة	100	100		100			
الاجمالي					9.159	1.464.75	100	3.200		4.394.25

المصدر : محافظة الغابات لدائرة بوقاعة 2010

5- راي وموقف السكان من المشاريع المنجزة

- تباينت مواقف السكان المحليين من المشروع بين مؤيد ومتذمر ، فالأسر المستفيدة من الدعم الريفي ابدت ارتياح و قبول مبداي فقط كانت التعاليق و بسلبية على القروض وطرق التسديد الى جانب تقييد المنتفعين بالتعامل مع بعض الخواص الموردين للمواشي بما لا يتناسب و السلالات المحلية الى جانب المغالاة في الاسعار .
- لم يتم تجسيد المطالب و النقائص المعلنة من طرف السكان في فترات الاستقصاء ، فالمشاريع لم تستجيب الا لعدد محدود من التراكمات العالقة بالتجمع .
- المشاريع من خلال توزيعها على المستفيدين شملها نوع من التحيز و المفاضلة، فكانت بعض المقاربات التي لا تخدم التنمية و العدالة المكانية في توزيع ونشر التنمية على السكان المحليين.
- المستفيدين من اعانات السكن الريفي تقيد مبدئيا مساهمة الساكن بالأشغال بما قيمته 150000.00 دج بالرغم من ان اغلب المنتفعين فقراء ، فاثقلوا بالدين مما تسبب في تعقد حياتهم الاجتماعية الاقتصادية ، الاعانات لم تكن تراعي ندرة المواد و تكلفة الانجاز مما اخر الانتفاع والسكن في احسن الظروف .
- الانشطة الحرفية كانت محدودة جدا و لم تشمل الكم الهائل من طلب المواطنين لتقلص قنوات الدعم و صعوبة الاجراءات الادارية و المالية في الاستثمار .

خلاصة الفصل الثالث

التنمية الريفية المستدامة تأخذ بالحكامة الاقليمية و التدبير الرشيد لتجسيد الاهداف الاقتصادية الاجتماعية من خلال مرافقة السكان الريفيين و ادماجهم في مجالاتهم الجغرافية (اداة لتطبيق ابعاد التهيئة العمرانية) بعد تحويلها الى فضاءات منتجة و ممكنة للاستقرار، بعد الازمة الامنية التي مست بكل الجوانب خاصة المنظومة الانتاجية اتجهت هذه البرامج الى تحسين مداخيل السكان و مساندتهم بعد التفهم لمشكلاتهم و تشخيص الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية و التي على اساسها تحدد البرامج و توضع الخطط المناسبة (السكن الريفي ، التشغيل ، التدخلات العمومية في مجال التجهيز ....) من اجل فك العزلة و تحسين ظروف العيش فمن خلال الدراسة السابقة تمكنا من تتبع هذه الاستراتيجية ووقفنا على ما تم تحقيقه بالريف غير ان ذلك لم يتم وفق منطق يراعي العدالة المكانية في توزيع برامج التنمية الريفية .

الجهة الشمالية من الاقليم الولائي في عمومها ضلت تمثل مرادفا للفقر و البطالة و الهشاشة الاجتماعية الامر الذي ادى الى استفحال الهجرة و النزوح في الفترة الامنية المتدهورة و استمرارها حتى بعد التحسن الامني رغم التقلص الذي عرفته مؤخرا بينما البلديات الواقعة في المنطقة التلية كانت المستفيد الاكبر و حتى المجاورة للمراكز الحضرية فهذا ما ينقص عمليا فعالية هذه الاستراتيجية مما يجعلها تحيد الى ارساء فروق محلية ، برامج التنمية الريفية حسب الدراسة التحليلية السابقة نجد انها اعطت الاولوية للمشكلات المحلية محاولة تصور حلول ذات نجاعة من خلال مرافقة السكان فكانت شاملة للجانب الاقتصادي من خلال تحسين او خلق مداخيل جديدة للريفين ومن الناحية الاجتماعية من خلال خلق فرص شغل جديدة لتقليص حدة البطالة ، الى جانب تطوير الريف و تحسين اطار الحياة فيه ، غير ان هذه التدخلات لم تكن واضعة و مسجلة لعدالة تنموية مكانية باعتبار ان الدراسة التشخيصية لمستويات الفقر بإقليم البحث و الفروق التنموية المسجلة لم يتم استدراكها وفق ما تم تصنيفه من بلديات فقيرة جدا و اخرى فقيرة حسب الدراسة التي اعدتها CNEAP ، كما ان المشاريع الجوارية التي خصت اقليم البحث هي الاخرى كانت موجهة انطلاقا من خلفيات محلية غير مؤسسة اطلاقا من خلال سيطرة النعرات الجهوية لدى الفاعلين في برمجة التنمية .

الفصل الرابع
خيارات الارتقاء و التطوير الاقليمي
حالات دراسية

مقدمة

على ضوء ما تقدمت به الدراسة من تشخيص ثم تحليل للعناصر الجغرافية و الديموغرافية الاقتصادية الى جانب تناول الخدمات و التعرض للتنمية المحلية و الوقوف على المفارقات المجالية الى جانب تحديد مكامن القوة و الضعف و التهديدات و الفرص الي يعرفها الاقليم وتقف امام تنميته و تطوره ،الفصول السابقة مكنتنا من تشخيص طبيعة و نوعية المشكلات و المصاعب ودرجة حدتها في الراهن و الافاق التي عانى و يعاني منها الاقليم الشمالي من الولاية و الجبلي منه بالخصوص باعتباره الاكثر عرضة للتخلف و التهميش ، هذا ما يدفع بنا الى الاسهام في وضع سياسات و استراتيجيات للتطوير و الارتقاء بالإقليم الشمالي للولاية و تهيئته ليلعب ادوارا طلائعية تسمح له بحفظ سكانه و احياء الديناميكية به من نمو و حركة و تفاعل ، لتجاوز العقم و التخلف الذي احيط به الى درجة ان الاقليم الجبلي اصبح ضمن الحيز الميؤوس منه في التنمية ، الحلول و التصورات التي اقترحت قيدت بالمرونة و الواقعية كما انها منطقية قابلة للتنفيذ .

انه من الصعب تقديم تصور فكري شامل حول طريقة مثالية لتنمية المناطق الجبلية ، وهي صعوبة تصادف اي باحث عند البحث عن الحلول ، خاصة عندما يكون المشكل اقتصادي و اجتماعي في ان واحد ، مثل مشكلة التنمية بصفة عامة و التنمية في البلدان السائرة في طريق النمو بصفة خاصة [1]

ارتأى الباحث ان تشمل الحلول استراتيجية شاملة تمس العناصر الحيوية المؤثرة في تطوير الاقليم و النهوض به لتحقيق الرفاهية لسكانه في جميع جوانب حياتهم .

اغفل تحديد الوسط الجبلي المنشود وتنوعه الكبير حتى وان لم نأخذ في الاعتبار سوى المستويات و القيود الطبوغرافية (السفوح الجبلية ، الجبال المتوسطة ، الجبال المرتفعة) و هو تنوع ينشا عنه تمايز كبير بين الاشكاليات المطروحة. ثم ان الاعمال في حد ذاتها لم تؤدي الى اي حرص على التكامل مع : - التوزيع القطاعي لمختلف البرامج

- تطبيق هذه البرامج للأعمال دون الاخذ بعين الاعتبار خصوصية المناطق المعينة .
- الارتكاز الذي يكاد يكون كليا على الفلاحة في اعمال التنمية ذاتها[2] .

لهذا التفريط و الاستخفاف تبدو ضرورة وضع استراتيجية للنهوض و تطوير المناطق الجبلية اكثر من ضرورة من استراتيجية تنموية متكاملة و متوازنة تأخذ بخصوصيات التنوع الطبيعي الاجتماعي الاقتصادي للجبال على انها باعثة للنمو و التطور .

اولا - استراتيجية الارتقاء و التطوير الاقليمي

1 - تثمين الموارد البشرية في الاقليم وارساء اطر للتنمية التشاركية

تعد الموارد البشرية من ابرز مدخلات الانتاج الاقتصادي لدى القطاعين العمومي و الخاص تتأتى من خلال التكوين و الاعداد المناسب في مختلف مستويات التعليم و التكوين المهني ، اعداد الموارد البشرية المحلية ثروة لا يستهان بها فلابد ان توضع في مقدمة عوامل التنمية الاقتصادية الشاملة خاصة من خلال اعدادهم على التعاطي مع الاقليم المحلي و التمسك به و الادراك بمشكلاته و الاقتناع بتغيير اوضاعه من خلال كفاءاته الاقرب، عن طريق المشاركة التي تتيح لجميع افراد المجتمع المحلي و جماعاته المؤهلة بموجب القوانين فرصا للتعبير عن آرائهم في اختيار ممثليهم ، ودورا في اعداد الخطط و المشروعات المحلية وتنفيذها و متابعتها و الرقابة عليها ، بشكل مباشر و غير مباشر ، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية و السياسية

[1]- احمد واعمر نادية . مرجع سبق ذكره . ص : 266
[2] - وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية. الجزائر غدا. ص : 119

و تحسين نوعية حياة السكان و اشباع حاجاتهم بعدالة دون الاضرار بالمصالح القومية [1] ، ففي عمليات البرمجة و التخطيط و مختلف الاعمال التطوعية على الفاعلين ادماج السكان المحليين و تأطيرهم من جميع النواحي الى جانب تعزيز المبادرات الذاتية على المستوى المحلي اذ اثبتت التجارب نجاعة المحاولات التنموية المحلية على اكثر من صعيد ، كما ان اشراك جميع الفاعلين في مسلسل التنمية المحلية او تطبيق المقاربة التشاركية ، فاذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية فان الجهود الذاتية من خلال المنتخبين المحليين و المشاركة الواسعة للمواطنين لا تقل اهمية عن ذلك ، كما سبقت الاشارة اليه في الاطار المفاهيمي للتنمية المحلية بانها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطة العمومية (الدولة) للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و حضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة و متكاملة [2] ، التنمية المحلية و مسالة النهوض بالمناطق مسالة في غاية الاهمية تقوم انطلاقا من مبادرة الاطارات المحلية في تغطية الحاجة من الاطارات ، فعلى سبيل الذكر لا الحصر العديد من التجمعات الجبلية تعرف نقصا في التغطية و التأطير في مجال الصحة و التعليم و خدمات الاتصالات ...الخ فالعناصر غير المحلية لا ترغب في الالتحاق مما يشكل عجزا في ادارة هذه الخدمات ، مما يجعل من الاطار المحلي و مشاركته المجالية اكثر من ضرورة .

هذه الرؤية لأهمية الموارد البشرية تعد من اولى اولويات استراتيجية تنمية المنطقة الشمالية من ولاية سطيف ، حيث يتعين على مستوى الادارة المحلية احصاء البيانات الاولية للموارد البشرية المتوفرة على مستوى الرقعة الجغرافية للإقليم المدروس ، الى جانب التكفل بدراسات أكاديمية في التهيئة و الاحصاء و الاجتماع و معلوماتية .....الخ ، لمعرفة الاحتياجات من الموارد البشرية و نوعية الموارد البشرية و كفاءتها ، و مدى وفرة الكادر المحلي في الافاق و اطر توجيهه لتنمية مجاله .

2 - تثمين الموارد و الامكانات الطبيعية و استدامتها وانعاش التصنيع

المناطق الجبلية و الريفية تزخر بإمكانات و مكامن حية ان تم تثمينها و تفجيرها و استغلالها بشكل عقلاني الى جانب موارد طبيعية و تراثية متنوعة ذات امكانات انتاجية واعدة تمثل احدى البدائل التنموية للمنطقة ، هذه الموارد ان تم تدبيرها و ترشيدها بشكل سليم سوف تعمل على اجتذاب الاستثمار الوطني و حتى الاجنبي ، و بإمكانها ان تنهي فكرة ان المناطق الجبلية و الريفية قدراتها محدودة و اقتصادها لا يتجاوز الكفاف من زراعات معاشية و اقتصاد غير رسمي و هامشي لا يوفر الا مداخيلا ضئيلة .

الثروات التي تم اكتشافها بالإقليم بإمكانها ان تجعل المنطقة صناعية و سياحية بجدارة ، على غرار ما تم في مجال تطور السياحة الحموية بحمام قرقور و الموارد المنجمية بعين الروى التي تمون بالمادة الاولية العديد من الصناعات في القطر (تبسة و عين الكبيرة) .

الاقليم بحاجة كذلك الى تهيئة تسمح بالرفع من المؤسسات الصناعية المرتكزة على استغلال الموارد الطبيعية و مدخراتها المتنوعة خاصة المنتجات الفلاحية (امكانية الصناعات الغذائية و الصيدلانية) الى جانب انشاء مسالك ايكولوجية سياحية بجبال البابور و طافات و مقرس كل هذه التدخلات تسمح بإرساء قاعدة اقتصادية اكثر تنوعا مما يوفر الشروط الموضوعية لتحقيق تنمية متناسقة و متوازنة قادرة على الاستمرار و يمكن ان تشكل رافعة للتنمية بالإقليم المدروس .

---

[1] - المشاركة الشعبية في التخطيط و اعداد الموازنات . ص : 2

[2] - علي بوعمامة . مفهوم التنمية المحلية و مقومات تجسيدها. ورقة بحثية مقدمة الى الملتقى الوطني الاول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع و افاق . جامعة فرحات عباس سطيف من :14-2008/04/15 ص:09

الخطط الاقتصادية بالإقليم عليها ان تفعل التناغم بين الابعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ما يحقق لنمو اسرع و مرغوب فيه لرفع التحدي و ممكن للاندماج في اقتصاد معولم يسمح للإقليم بالبروز كموقع مستقطب للنشاط فهذا التحول المنشود اذا غذيت به السياسات و البرامج كفيل باختزال مظاهر الفقر و التخلف القابعة بالإقليم و ممكنة من تغيير مشهد جديد للمناطق الجبلية و الريفية معا تتيح اطارا ملائما من اجل تنمية محلية منسجمة لقلب الوضعية المتأزمة التي كثيرا من تعتت بها المنطقة خاصة و ان سياسة التجديد الريفي تصب في ذلك .

عموما يقوم الاقتصاد الجبلي من خلال التدبير الاتي :

- تأطير منتوجات الاقليم و البحث لها عن اسواق محلية و جهوية مع الحرص على استدامة و ترشيد استغلال الموارد المحلية .

- تعزيز التنظيمات الحرفية و المهنية و تسهيل عمليات الانخراط و الاندماج لها في ان تساهم من الرفع من وتيرة الانتاج المحلي و احياء التراث المادي و المعنوي الذي شكل هوية المنطقة .

- تثمين الصناعات التقليدية واسهام المرأة الريفية في ذلك و تأطيرهن ضمن تعاونيات او جمعيات انتاجية مع تسهيل الاقتراض و الحصول على الوسائل الممكنة ، للرفع من مداخيل الاسر الريفية و تقليص الفقر .

- اعداد مشاريع للدعم و المواكبة من طرف الدولة او الجمعيات الخيرية ، و جمعيات المجتمع المدني لخلق وحدات انتاجية مندمجة باعثة للشغل و محققة للاكتفاء المحلي .

- البحث عن اسواق محلية و جهوية و ادماج الاقتصاد و النشاط الجبلي ضمن منظومة الاقتصاد الوطني اي لا يكون بمعزل عن الدراسات و الاهتمامات الوطنية من خلال التعريف به و الدعاية له اعلاميا خاصة فيما يشمل السياحة الحموية بحمام قرقور و التراثية الاثرية بجميلة و الايكولوجية او البيئية بيابور ...الخ الى جانب المنتوج الجبلي المميز للمنطقة .

3 - تجميع و تنظيم الامكانيات الاقتصادية المحلية وترسيخ الحكامة المحلية

التخطيط و التنمية بالجماعات المحلية لا تزال تشوبه نعرات و خلفيات مستمدة من الانتماء القبلي و العشائري و لا يزال قابع في منظور تقليدي جعل من النمو و التطور حبيس هذه الرؤى الضيقة ،الواقع بالعديد من البلديات تم تعليق و تجميد العديد من المشاريع و البرامج التنموية نتيجة بيروقراطية التسيير و التحيز للجهة و الحال يطرح بوضوح من خلال الخريطة الانتخابية للمجالس و التي تنشا من هذا التعقيد الذي يجعل منها مطعمة ببذور الفشل مسبقا ، حقائق عديدة ببلديات القبائل الصغرى مثل قنزات ، بوعنداس ، بوسلام ، وحتى في الداخل ببلدية عين الروى و بني حسين ، عين عباسة ....الخ فالتنمية المحلية المندمجة ترقى الى تنظيم معرفي و فلسفي سامي يخدم المصالح القومية و المحلية بهدف الاستجابة للنمط الاقتصادي الاجتماعي التنظيمي الجيد الذي برقى بالإنسان مخلصا اياه .....

فالحكم الرشيد هو الضابط و المقوم لانحرافات الفاعلين في تبديد و هدر جهود التنمية ، اذ يتميز بتعدد الاماكن و الفاعلين المشاركين في عملية اتخاذ القرار و تشير الى وضع اساليب ضبط جديدة اكثر مرونة ، ترتكز على الشراكة بين مختلف الفاعلين ، وفي ظل هذه النظرية ، يضم مفهوم الحكم خمس ركائز اساسية : الشفافية و الفعالية ،عدم التميز ، المحاسبة ، المشاركة[1] ،.

[1] - سيباستيان لا مي . الديموقراطية التشاركية في التنظيم المدني . ص : 6

الاقليم المدروس بحاجة ماسة الى فعالية تسمح باستخدام الموارد المالية و البشرية بطريقة افضل ، ويتم تحديد الاهداف وفقا للموارد او يتم تكييف الموارد لتناسب الهدف المحدد ، الى جانب عدم التمييز الذي يمنع تهميش اي مجموعة او استثنائها من السلطة و الموارد، فهذا ليس استثناءا او انتقاصا من باقي العناصر التي تعد فاعلة في المنظومة ككل .

4 ـ معالجة انتشار الفقر و البطالة من خلال ترقية الانشطة وتنوعها

من خلال التشخيص المجالي و القراءة البسيطة لموارد الاقليم من وفورات و فرص متاحة يمكن تصور امكانيات معالجة الفقر وفق اتجاهات وهي كالاتي :

- دعم شبكة حماية اجتماعية تمول من الصندوق اوطني للجبال و من مختف مصادر اعانات الدولة حماية وتمكين الشراح الفقيرة من خلال خفض سقف الاسعار للمواد الغذائية الاساسية ومواد الطاقة اذ تكون من بين الحوافز المشجعة على الاستقرار ، او ان تدرج ضمن المناطق الخاصة من خلال الاجور و العلاوات المقدمة للعمال و الموظفين في باقي جهات الوطن .

- العودة الى بناء المجمعات السكنية للمواطنين اما من خلال اعادة احياء للقرى الاشتراكية (لسهيل تجميع السكان قصد ايصال الخدمات ...) لكن في اطار يتماشى و الوضع الحالي من مشاركة و مساهمة السكان في تمويل السكن وتكون العملية مدعومة بالأساس من طرف الدولة مع مراعاة الفئات الفقيرة و المعوزة بالإقليم و ترقية وضعها الاجتماعي الاقتصادي .

- تسهيل و تامين الولوج الى الخدمات الاساسية خاصة الصحية منها و التعليمية الى جانب النيل و بالقدر المقبول من باقي الخدمات لحفظ انسانية الطبقات الاجتماعية الفقيرة .

*** اما لمعالجة مشكل البطالة فيمكن الاخذ بعين الاعتبار الاتي** :

- تفعيل دور القطاع الخاص في الاستثمار بالجهات الفقيرة منها الشمالية الجبلية بالخصوص من خلال تقديم تسهيلات و حوافز جبائية ممكنة للمستثمرين و توفير المادة الاولية المحلية ، فمن خلال الملاحظة الميدانية وجدنا العديد من المستثمرين بهذه الجهات تركوا مواطنهم المحلية ليستثمرو في المدن الاقليمية المجاورة وبعض المدن الداخلية ، فلما لا تكون عملية تحويل و انسياب في الاستثمار بهذه الجهات و اشراك المهاجرين في عملية الاستثمار كما هو الحال بالنسبة لسياسات دول الجوار منعا المغرب مما سوف يؤدي الى الانتعاش الاقتصادي و الرفع للمستوى المعاشي لأفراد المجتمع .

- العمل على اقامة صناعات محلية و التي كانت تتميز بها المجتمعات المحلية منها التي لاقت رواج كبير حتى في الاسواق الاجنبية على غرار سجاد القرقور و صناعة الحلي و بعض الصناعات الحرفية كالخزف و الفخار اذ يمكن القطاع من استيعاب العديد من طالبي العمل .

- تشجيع فئة الشباب و باقي الفئات من ذوي الدخول المحدودة من التقرب الى مختلف الاجهزة التي استحدثت و انشات للغرض ذاته بوصف ان العملية بطيئة جدا بالبلديات الجبلية كما ان ثقة البنوك و الجهاز لا تزال بعيدة عن الاحترافية المطلوبة في مجال الاستثمار ، هذه الفئات بإمكانها القيام بالمشاريع الصغيرة في المجال الخدمي الصناعي و الزراعي من خلال الاستفادة من السلف ذات المبالغ القليلة (القرض المصغر ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، الصندوق الوطني للتامين على البطالة .... الخ) .

- تفعيل الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في اقامة مشاريع مشتركة من خلال استغلال الامكانيات المحلية و الطاقات المتوفرة في المقام الاول او الاتجاه الى امكانية استيراد طاقات جديدة الى الجهات الشمالية بالولاية ،وفق الأولويات و الاهداف التنموية المحلية .

- تعزيز الانتاج و الجهد المحلي على المستوى الاقتصادي بهذه المجتمعات خاصة منها المنتجة للمواد الغذائية او المنتجات الحرفية و التراثية ، ففي ذات الوقت تنظر الخطط المحلية و الاقليمية الى توسيعها و دعمها من خلال الطاقة الانتاجية و الاستيعابية لليد العاملة و بالأساس ايجاد اسواق محلية و جهوية منظمة لها .
- اعداد دورات تدريبية و تكوينية لأفراد الاسر الفقيرة بالأساس حول تحصيل بعض المهن و الحرف مع تقديم السند المادي لهم من تمويل و وسائل ، كما تتم مرافقتهم حتى يتم تمكينهم في الاعمال التي تم اختيارها و المستحسن ان تكون لها ادامة محليا .

استخلاصا البنك الدولي اقترح ثلاثة مقترحات لمعالجة الفقر، وهي:

1- إتاحة الفرص المادية للفقراء، فبعضهم ليس عاجزًا عن العمل، ولكن لا يوجد عنده عمل، كذلك توفير الخدمات لهم كالطرق والكهرباء والأسواق لبيع منتجاتهم.

2 - تسهيل تمكين الأفراد من أسباب القوة، وذلك من خلال تفاعل مؤسسات المجتمع.

3- التحصين، ففي الأزمات الاقتصادية التي تحصل بسبب الكوارث الطبيعية مثلا نجد أكثر المتضررين هم الفقراء.

5- تقديم الخدمات الاساسية لتحسين اطار الحياة و التصدي للهجرة الريفية

الدولة و من خلال برامج التنمية المحلية يقع على عاتقها التمويل و التخطيط اكثر الى الجهات المحرومة و الفضاءات الهشة التي تعرضت الى التهميش و الاقصاء لفترات طويلة من الزمن ، خاصة المرحلة الامنية الاخيرة التي رقت من المناطق الجبلية و الريفية النائية و المعزولة على ان تكون المتضررة اكثر، اذن الاثر مضاعف نسيان و تخلي زمني في التنمية لهذه الجهات و ضرر و محصلات سلبية مؤثرة من جراء الوضع الامني ، عليه فمعالجة الوضع تستدعي حشد امكانات مالية معتبرة تمكن من احتواء الطفرة الزمنية تنمويا ، فهذا ما يعطي قدرة للمجموعات الضعيفة و المهمشة على الوصول و الحصول على الخدمات الاساسية ، من خلال تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم ، الصحة ، المياه الصالحة للشرب ، التدفئة .... و الخدمات الاساسية .

المعطيات المرتبطة بالخدمات و مستوى تجهيز السكن عن اطار حياة السكان من خلال تفاوتات جغرافية تتقاطع عناصرها مع الفقر و التخلف بالخصوص في البلديات الجبلية ايت و ايت نوال مزادة و بابور الى جانب سرج الغول و بالتحديد التجمعات الثانوية و المبعثرة حيث الولوج الى المياه الصحية يتم بطرق غير لائقة الى جانب العناصر الاخرى منها التعليم حيث تضطر الاسر الى ايقاف الابناء عن التعلم و الاكتفاء بالذكور عن الاناث ، او تقليص عدد المتعلمين و تم الوقوف ميدانيا و الاطلاع عن هذه الحقيقة من المعنيين اذ اغلبهم من الاسر الريفية المعوزة و التي تقطن في تجمعات نائية بعيدة عن مراكز التعليم ، الحال يطرح بمداشر بني ورتيلان وقنزات ، ذراع قبيلة ، سرج الغول و بابور ، اضافة الى ايت تيزي و ايت نوال مزادة

هذه النقائص المطروحة مجاليا و بحدة في الوسط الجبلي لا تزال تغذي الهجرة الريفية بالإقليم ، كما ان الوضعية تعمل على تجسيد دينامية التخلف و تدني مستوى التنمية البشرية بهذه البلديات عليه فالعودة الى المخططات و التدخلات الخاصة الاستعجالية التي تم اللجوء اليها بعد الاستقلال مباشرة على الفاعلين تحينها لراب الفجوة التنموية و التفاوتات الجغرافية بين التجمعات الجبلية و التلية و السهلية .

6 - الاستثمار لقابلية النمو و التطور و ادماج تعدد القطاعات في التنمية

الاستثمار بالإقليم المدروس ليس بالكبير ، فلخلفيات و اسباب سبق ذكرها منها ان الاقليم ليس بالجاذب تنمويا سواء بالنسبة للقطاع العام او الخاص جعل راس المال و جل الاستثمار يتركز في مواطن نقطية ممثلة احواض

للنشاط و الحياة مقصودة من باقي جهات الاقليم الولائي وهي ممثلة في شريط الإقليم الداخلي للولاية اي الهضاب العليا و بالمدن الكبرى العلمة و سطيف و في الجنوب عين ازال و عين اولمان الى جانب مدينة بوقاعة و حمام قرقور و عين الكبيرة شمالا ، التنمية و الاستثمار في مرحلة اقتصاد السوق تقوم على عناصر تفاضلية مجاليا اخذة البعد المادي اساسا مرجعا لكل عملية تدخل بالإقليم مما شكل خريطة مفارقات في التنمية اصبحت لها تداعيات مؤثرة في حراك السكان من خلال تصاعد حدة النزوح ، لدى السكان المحلين فراغ كبير من حيث ثقة المواطن في الاستثمار بالمناطق الجبلية فاغلب المهاجرين من منطقة القبائل الصغرى و بالضبط من بوعنداس ، بوسلام ، تالة ايفاسن ، بني ورتيلان ، قنزات استثمروا في سطيف و العلمة .

محاولات جذب الاستثمار او رؤوس الاموال الى الاقليم من العمليات التي من الواجب الارتقاء بها ووضعها في سلم اهتمامات الفاعلين ، فكلما وقع تأشير و تفعيل للاستثمار من طرف القطاعين من الخارج او الداخل كلما زادت فعالية الاقليم و تحركت عجلة التنمية و الاعمار ، و بالإقليم الجبلي علينا ان نوقع تسهيلات ادارية معلوماتية ضريبية كافية بإقناع المستثمرين و جذبهم لخلق تراكم اقتصادي ، خصوصا و ان البيئة الاستثمارية بجل البلديات تشمل مكامن معتبرة و تعد بكرا شاملة لمجالات استثمار تمتاز بالتنوع و الثراء من السياحة الى الخدمات الى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الانتاجية.

هذه المشاريع لابد ان تكون بمبادرة الدولة اولا حتى تشجع اصحاب الاموال الخواص على الاستثمار و اثبات الجدوى الاقتصادية بالإقليم ، اي ان البيئة الاستثمارية القاعدية اساس الخلق و الانشاء فيها الدولة ثم القطاع الخاص او التكامل بينهما على ان تكون التنمية و كل فعاليات الاستثمار تعتمد مقاربة تعدد النشاطات و القطاعات بالإقليم ، فالإجراءات القطاعية المعزولة لا تساهم الا نادرا في التقليل من الفقر في الوسط الريفي ، فلا نستطيع القضاء على العوامل العديدة المسببة للفقر و لا الاستجابة لاحتياجات السكان المحليين ، فالمقاربة المتعددة القطاعات هي الوحيدة التي تستطيع ان توفر مجالات للبحث عن الحلول الملائمة لمختلف الوضعيات [1] التدخلات التنموية التي تمت من طرف الدولة بمجرد انسحاب . تمويل و اشراف الدولة يقع هناك توقف و تحول سلبي في مسار المشاريع ، فهي مشاريع مفرغة من الديمومة من خلال غياب التنمية التشاركية التي يفعلها السكان المحليين المستفيدين من المشاريع على غرار ما تم في مجال حماية الاوساط الطبيعية ، و تجميع المياه ، شق الطرق ، التدخلات من اجل حماية البيئة و التراث ....الخ .

7 - رفع مستوى التنمية المندمجة و المتوازنة في المناطق الجبلية

المناطق الريفية اعتبرت في كل الاوقات كمناطق عديمة الفائدة ومنه همشت من طرف مختلف البرامج التنموية التي وجهت نحو المناطق المسماة ملائمة ، و نقصد المناطق الضعيفة الامكانيات التي لا تتوفر على وسائل لتثمين الشيئي القليل الذي تملكه [2] ، حتى التنمية السابقة في فترة الاقتصاد الموجه كانت مشبعة بأبعاد قائمة على الفروق القطاعية و المجالية ، وفي فترة التحولات الاقتصادية الاجتماعية والاتجاه نحو اقتصاد السوق وقعت في الغالب استمرارية و تفضيل على ابقاء نفس المحضوضية و التمييز المجالي فالمناطق المنماة و المهيأة كانت المستأثرة و بالتنمية و الاستثمار بنوعية العام و الخاص لتوفرها على المقومات المطلوبة ، التنمية اذن ضلت لفترات طويلة متشبثة بالبعد و الاثر المادي الاقتصادي لم يأخذ الجانب الاجتماعي اي تقدير يذكر ، ما عدا هامش نسبي ليس بالمنتظر اطلاقا فكانت التنمية بعيدة عن التناسق و الاندماج و الفاعلية لغياب النظرة الشاملة و المتوازنة و المندمجة .

[1] - نادية ايت اوعمر . مرجع سبق ذكره. ص : 221
[2] - نادية ايت اوعمر . مرجع سبق ذكره . ص : 222

الفرضية الاساس في تنمية المناطق الجبلية و الريفية عموما هي الاخذ بالتنمية المندمجة التي تثمن النتائج الاقتصادية او العائد المادي دون التفريط او التقصير في الشق الاجتماعي الذي يمثله الانسان الذي يعد الطرف الاول و الاخير في معادلة التنمية ، في حدود المساواة بين النوع .

8- تثمين التراث المحلي لمالية الجماعات المحلية

بلديات الاقليم مدعوة الى تعزيز اليات و ميكانزمات تحسن من ايراداتها المالية من خلال استغلال رصيدها الحي من التراث المحلي المتمثل في الموارد المستغلة كالمناجم و المحاجر و باقي الثروات او من جانب الرصيد العقاري الذي تمتلكه حيث تسمح هذه المصادر من الرفع للسيولة المالية لمعالجة الفقر في المقام الاول و المبادرة بالتنمية المحلية الذاتية فعلى الجماعات المحلية ان :

- تتحكم في ممتلكاتها و توظفها في تحسين ماليتها من خلال الضريبة على العقار ، الرسوم على النفايات و الصرف الصحي ، على العقارات الموجهة و المستعملة في السكن و التجارة او المهيأة لأغراض اخرى .
- تسيير التراث المحلي و كل الوفورات المحلية بحكامة من خلال ان تكون العائدات المالية من هذه العناصر مواكبة للتغيرات الحاصلة على مستوى السوق (مرونة العرض و الطلب) اذ لا تزال بعض الممتلكات تستغل رمزيا و في خدمة بعض الاشخاص المحسوبين دون ان تستفيد خزينة الجماعة المحلية من ذلك .
- تحيين ترشيد محكم على المستوى المحلي لجرد ممتلكات البلدية و جدولة كل المداخيل الغير محصل عليها من الرسوم و الضريبة خاصة على العقار و البحث في استثمار هذه الايرادات لتعزيز مالية الجماعة المحلية

9- تثمين كل القدرات المحلية الباعثة للتنمية و الشغل

- في الراهن اصبح اكثر من ضروري على هذه الاقاليم في ان تبادر بتوسيع و تنويع الانشطة خاصة وانها تحوز على ثمانية من مناطق النشاط و تجاور منطقتين صناعيتين بالعلمة و سطيف يمكن الارتكاز و التمفصل حولهما لكسب مقومات تفعيل النشاط الاقتصادي حيث بإمكانها ان تنشط بموازاتها و في حدود شراكة مع القطاعين الخاص و العمومي ، فبإمكانها توسيع دائرة اعمالها محليا و اقليميا كما انها تمتلك ما يسمح لها باستغلال و تثمين الموارد المحلية .
- العديد من المشاريع الشبانية صادفت النجاح بالاقليم من خلال الاقدام و الارادة التي بلورت اسس بناء تنمية محلية ذاتية الى جانب المرافقة التي كانت لها نتائج معقولة في انجاح العديد من المشاريع مما يجعل دور الفاعلين المحلين تكميلي و دائم في مرافقة كل نشاط محلي له قيمة اضافية في مجال التشغيل و انعاش مالية البلدية .
- العديد من الخواص المحليين وجهوا استثماراتهم الى بعض المدن التي تحوز على مقومات و اساسيات الاستثمار باعتبار ان بلدياتهم الاصلية جغرافيا فقيرة و وذات بنية تحتية متراجعة ، الفاعلين المحليين مدعوين الى اجتذاب هؤلاء و اشراكهم في التنمية و حتى تحسين و توفير الارضية التي من شانها ان تغير من واقعها

ثانيا - مستويات التنمية بالإقليم من خلال امثلة مجالية عن :

الدينامية و التراجع الاقليمي

1-2 بلدية عين الروى

1 - لمحة تاريخية

البلدية استعمارية النشأة اذ يعود تاريخها الى 1871 ، بعد توطن المعمرين بالمنطقة رقي التجمع الى بلدية كاملة الصلاحيات في 1881 ، كانت من المراكز الاستعمارية المهمة في القسم الشمالي الغربي لحيوية موقعها الجغرافي من الوجهة الاستراتيجية و العسكرية فتم انشاء مراكز للحراسة ، و تجمع في المركز خاص

بالمعمرين حيث اغلبهم من سكان الالزاس و اللورين الذين هجروا الى الجزائر بعد ازمة 1870 ، تمت مصارة الاراضي و تحويلها عن مالكيها الاهالي مما سمح بانتشار الزراعة الواسعة و غراسة الاشجار المثمرة و التي لاتزال مستمرة الى الان رغم التدهور الذي اصابها .

بعد الاستقلال حولت الى بلدية عين عباسة ثم الى دائرة بوقاعة الى غاية التقسيم الاداري 1984 حيث ارتقت الى مصاف بلدية .

2- الموقع الجغرافي و الاداري

تقع في الاقليم الشمالي الغربي من تراب الولاية تشغل مساحة 114.7 كلم ^{2}، تعد من البلديات الريفي ذات اقتصاد ريفي بدرجة كبيرة ، التنمية و التهيئة تراهن على هذا القطاع في خلق النمو و تحسين اطار حياة السكان المحليين كما تنتمي البلدية الى الكتلة الجبلية لسلسلة الاطلس التلى في الشمال الغربي لولاية سطيف و التي تبعد عنها ب 30 كلم تحدها شمالا بلدية ماوكلان و ولاية بجاية في الجنوب بلدية عين ارنات من الجهة الشرقية بلدية عين عباسة ومن الغرب بلديات بني حسين و بوقاعة ، تمثل محور التقاء لثلاث طرق وطنية هامة :

- الطريق الوطني رقم 74 باتجاه بوقاعة
- الطريف الوطني رقم 75 باتجاه بوعنداس
- الطريق الوطني 9 ا باتجاه بلدية خراطة (ولاية بجاية) .



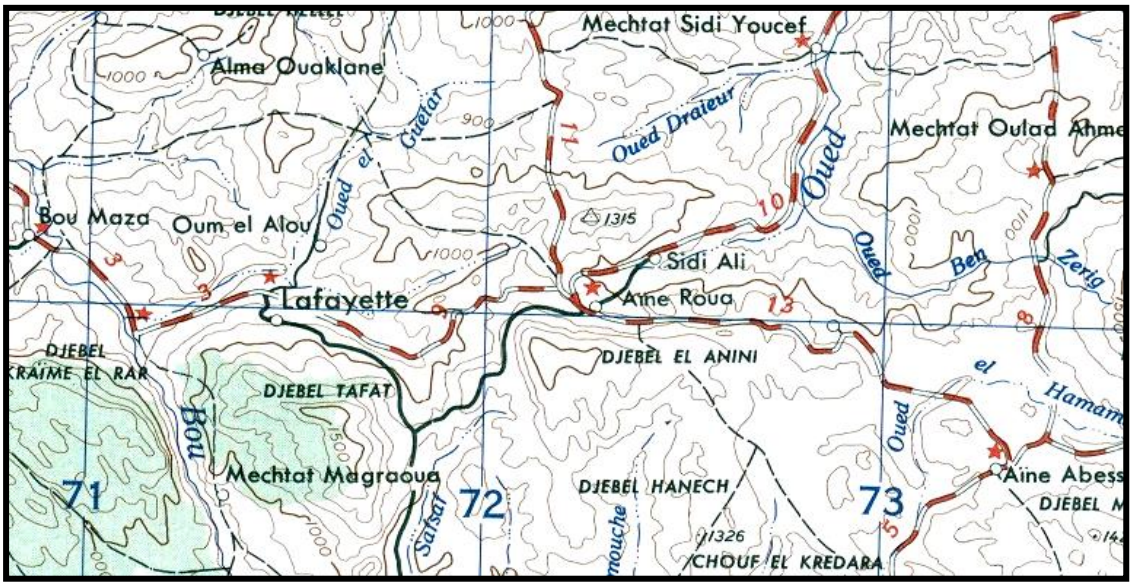
الصورتين رقم:46-47 مدخلي المقر الرئيسي للبلدية الى اليمين باتجاه سطيف و الى اليسار باتجاه بوقاعة و بوعنداس

3 - الدراسة الطبيعية:

1- التضاريس

يتميز سطح البلدية ببنية طبوغرافية متضرسة متباينة الانحدارات خاصة في الكتلة الجبلية التي تتوسط اقليم البلدية و المتمثلة في جبال عنيني التي يصل ارتفاعها الى 1597 م ، كما تحف الجبال اغلب نواحي التجمع بتدرج في الارتفاع من الشمال الى الجنوب و بتباين في التكوينات الصخرية ابرزها :

- جبال بومحمود و جبل الروس في اقصى الشمال و التي يصل ارتفاعها الى 1315 م .
- جبل حناش 1295 يقع في القسم الجنوبي من كتلة جبل العنيني .
- جبل شوف كارون 1127 م الواقع في اقصى الحدود الشمالية الغربية بين الحدود البلدية مع ولاية بجاية، كما يمتاز سطح البلدية بالعديد من الكديات ابرزها : - كدية الزاوش 1161 م – كدية التمر 1278 م – كدية بوغاري 1173م – كدية الخرزة 1157 م .



2- الارتفاعات

تتراوح ما بين 700- 1597 م و يمكن ادراجها في ثلاث مستويات

- **الفئة الاولى** : 700- 1000 م تشمل الجهة الشمالية و اقصى الحدود الجنوبية للبلدية ، تضم الاراضي الفلاحية التي يمارس بها النشاط الفلاحي بإقليم البلدية ، مما اعطاها الوجهة الفلاحية بجدارة .

- **الفئة الثانية** : 1000 -1300 م يسيطر بها طابع الربوات المحيطة للكتلة الجبلية للعنيني ، من بينها كدية راس التمر 1278 م وكدية يواري 1273 م ، عبارة عن اراضي فلاحية جد هامة بالإقليم تمارس بها الزراعة الواسعة و غراسة الاشجار المثمرة عند السفوح .

- **الفئة الثالثة** : ازيد من 1300 م تتمثل في المناطق الجبلية المتضرسة في جبال العنيني في اقصى الجنوب من البلدية والتي يصل ارتفاعها الى 1597 م و جبال بومحمود في الجهات الشمالية من التجمع حيث الارتفاع يصل الى 1315 م .

3- الانحدارات

- **الفئة 1 : 0 – 8 %** تشمل الاراضي ذات الانحدارات الضعيفة و هي الاراضي الملائمة لممارسة النشاط الفلاحي ، تشغل مساحة تقدر ب 1760 هك أي ما يوازي 15.35 % من المساحة الاجمالية للبلدية و يمكن وضع هذه الفئة في مستوين اساسين : - الاراضي التي يتراوح احدارها ما بين 0 – 4 % و هي الاراضي الممتدة على هوامش الاودية (سرير الاودية) المتواجدة على مستوى وادي عين الروى و تقدر مساحة هذه الفئة ب 310 هك .

- اراضي **يتراوح انحدارها** ما بين : **4 – 8%**تقدر مساحتها ب 1450 هك تمتد على طول سفوح الكديات خاصة في الجهة الجنوبية من اقليم البلدية .

- **الفئة 2 : 8 – 16**% تغطي مساحة معتبرة من الاقليم تقدر ب 5827 هك بنسبة 50.80 % من المساحة العامة للبلدية ، وهي الاراضي الواقعة على سفوح الكتل الجبلية و عند قمم الكديات .

- **الفئة 3 : 16 – 24 %** تغطي مساحة 1483 هك ممثلة نسبة 12.93 % ، السفوح الجبلية و المناطق الشديدة الانحدار في الجهات الجنوبية و الشمالية من اقليم البلدية .

- **الفئة 4 : ازيد من 24 %** ، تشمل المناطق الشديدة الانحدار و المتضرسة في جبل لعنيني بالخوص جنوبا ، تمتد على مساحة 2400 هك بنسبة 20.92 % .

الجدول رقم : 100 فئات الانحدار بإقليم البلدية

فئة الانحدار	8 -0	16 – 8	24 – 16	% 24 +
المساحة هك	176	5827	1483	2400
%	15.34	50.80	12.93	20.92

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 1996 + 2008 و الخريطة الطبوغرافية

تعرف البلدية نمو سكانيا بطيئا حيث انتقل عدد السكان من 10334 ن في 1987 الى 11454 ن في 1998 بنسبة نمو 0.93 % حيث تم تسجيل فارق سكاني ضئيل جدا بين الاحصائين 1120 ن مع تفوق في تركز السكان بالمنطقة المبعثرة في هذه الفترة حيث سجل معدل نمو سكاني للسكاني المتجمعين ما بين 1987 – 1998 ب 0.94 % من خلال انتقال السكان من 4557 الى 5051 ن في 1998 اما سكان المنطقة المبعثرة فتم تسجيل معدل نمو اقل 0.93 %من خلال انتقال سكان المنطقة المبعثرة من 5777 ن في احصاء 1987 الى 6403 ن في احصاء 1998 بزيادة سكانية قليلة 626 ن كما يوضحه الجدول ادناه .

الجدول رقم: 101 معدل النمو السكاني 1987 - 1998

البلدية	السكان 1987	السكان 1998	معدل النمو %	السكان المتجمعين 1987	السكان المتجمعين 1998	معدل النمو %	سكان المنطقة المبعثرة 1987	سكان المنطقة المبعثرة 1998	معدل النمو %	الكثافة السكانية 1987	الكثافة السكانية 1998
عين الروى	10334	11454	0.9	4557	5051	0.9	5777	6403	0.9	90.6	99.8

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء . معالجة المعطيات لإحصاء 87 – 98

في هذه الفترة عرفت البلدية شبه توازن في الدينامية الديموغرافية بين التجمعين مع سيطرة طفيفة لسكان المنطقة المبعثرة من حيث التوزيع السكاني بإقليم البلدية ، لأنها لاتزال محافظة على طابعها الريفي و نشاطها الفلاحي الذي كان يحفظ استقرار السكان من خلال خدمة الارض ، غير ان الزيادة الديموغرافية كانت في صالح تجمعات خارج اقليم البلدية من خلال الحراك و الهجرة الريفية لضعف بنية الخدمات و التجهيزات الى جانب ضالة فرص الشغل بالمنطقة و عدم تمكن القطاع الفلاحي من استيعاب معاش السكان المحليين .

في الفترة 1998 – 2008 حدث تحول و تغير في الدينامية السكانية الى التراجع بين التجمعين ، فمعدل النمو السكاني العام في هذه الفترة انحسر الى 0.03 % ، وبرز ميل شديد الى التركز و التجمع بالمقر الرئيسي للبلدية و التجمعات الثانوية من خلال الاتجاه الى تحضر التجمعات الريفية تدريجيا في هذه الفترة بأغلب تجمعات الاقليم الولائي لتبعات الفترة الامنية التي انعكست سلبا على التوزيع السكاني الى جانب بطء وتيرة التنمية الاقتصادية بإقليم البلدية ، وصل معدل نمو السكان المتجمعين 5.09 %في الوقت الذي تراجع فيه عدد سكان المنطقة المبعثرة من 6403 ن في 1998 ال 3200 ن في احصاء 2008 فكان معدل نمو سلبي من خلال افتقاد للسكان – 6.70 % مما يؤثر على التوازن و الانسجام داخل اقليم البلدية ذات القدرات الفلاحية و الامكانات المحدود بتجمعاتها الرئيسية و الثانوية فتم تشكيل ضغوطا بيئية و اقتصادية اجتماعية على مجالها مما صعب من الديناميكية الاقتصادية الاجتماعية بهذه البلدية و الجدول ادناه يمكن من خلاله تتبع التغيرات السكانية في المرحلة بين التجمعين و استقراء تاثيراها على التنمية بإقليم البلدية .

الجدول رقم : 102 معدل النمو السكاني 1998 - 2008

البلدية	عدد السكان 1998	عدد السكان 2008	معدل النمو %	السكان لمتجمعين 1998	السكان لمتجمعين 2008	معدل النمو %	سكان المنطقة لمبعثرة 1998	سكان المنطقة لمبعثرة 2008	معدل النمو %	الكثافة السكانية 2008
عين الروى	11454	11499	0.03	5051	8299	5	6403	3200	6.7-	100.2

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء 2008

عموما يعد المركز الرئيسي من الوجهات و المقاصد التي يتزايد عليها النفوذ و الاستقطاب من طرف الريفيين و يتجلى ذلك من خلال الديناميكية البشرية المرتفعة و التي جعلت نه مثلا في مجال السكن حسب المصالح البلدية انها تحصي ازيد من 1000 ملف مودع لدى مصالحها ، كما ان سعر العقار المعد او الموجه للبناء ارتفع الى متوسط 10الاف دج للمتر المربع الواحد فهذا له اكثر من معنى في الوقت الذي اصبحت هذه المراكز تضاهي التجمعات الحضرية ، وتتحضر بشكل متسارع يصعب من الادارة البيئية و الاجتماعية الاقتصادية لها

تشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف (الفرص / المخاطر)

لم تحظى البلدية بالنمو الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي المطلوبين رغم الامكانيات الفلاحية و الموارد الطبيعية و المنجمية و العناصر الجغرافية التي توفر النماء ، فإلى وقت غير بعيد كان المجال متزنا و يزخر بالعطاء و يشع بالحيوية خاصة الفلاحية منها ففي المراحل الاولى من الاستقلال كان القطاع الفلاحي معطاء يوفر العيش و المداخيل للساكنة الى ان وقع انكماش وتراجع في العشريات الاخيرة من القرن الماضي رغم الهيكلة و الاصلاحات ، البلدية عرفت عزوفا من طرف القطاع الخاص في مجال الاستثمار رغم ان جل المقومات و الفرص قائمة لإنجاح العملية ، الى جانب البطء التنموي للقطاع العمومي في المناطق المبعثرة و الثانوية و الذي صعد من الهجرة و سمح بتفريغ الريف من سكانه .

وللوقوف اكثر على رصيد البلدية يمكن تتبع نقاط القوة و الضعف الى جانب المخاطر و الفرص في الاتي

1- نقط القوة و الضعف

نقط القوة	نقاط الضعف
- تنفرد البلدية (التجمع الرئيسي) بموقع جد هام عند تقاطع الطرق الوطنية رقم : 74 – 75 و 9 ا الذي يربط البلدية الجهة الغربية بولاية بجاية ، شبكة الطرق زادت من حيوية البلدية في انعاش النشاط التجاري و الاسهام في انفتاحها من كل الجهات . - تعد كهمزة وصل من خلال موقعها بين المنطقة الشمالية الجبلية و اقليم الهضاب العليا . - تزخر اقتصاديا بموارد حيوية ممكنة للاستثمار بنوعيه و توطين الصناعة لتحديث الريف و تصنيعه منها الموارد الانشائية و الطبيعية . - توفر الرصيد العقاري و بالأحرى الوعاء لإنشاء منطقة نشاطات و صناعة متوسطة و صغيرة اعتمادا على الموارد المحلية	-غياب نظرة استشرافية لاقتصاد البلدية . - هدر العقار و تبديده من خلال الاستهلاك العشوائي الناجم من تسارع التحضر بالنسبة للمركز و الذي مرده الهجرة الريفية المتصاعدة بعد التدهور الامني . -التفريط و اللاعقلانية في التوسع على حساب الغابة من خلال البناء او ممارسة الفلاحة و توسعة محيط المحاجر - عدم فرض قيود بيئية و عقوبات ردعية على الخواص المستثمرين في مجال المحاجر او البعض من الصناعات ذات التأثيرات البيئية على صحة السكان و المنتوج الفلاحي اذ يتم التخلص من النفايات بطرق غير سليمة . - نسبة بطالة مرتفعة لدى حاملي الشهادات العليا رغم التلفيق بملفات الوكالة الوطنية للتامين على البطالة .

- امكانية الاستثمار في السياحة الريفية - سعة المساحة الزراعية و وفرة المصادر المائية و لمناخ المناسب و كلها ساعدت على اعطاء تعريف فلاحي للبلدية خاصة في انتاج التفاح و المشمش و لاجاص و الذي سمح لها بنيل العديد من الجوائز لوطنية و الدولية . - توفر اليد العاملة و اليد العاملة الفنية و الكفاءات لمحلية ، بإمكانها ان تفجر التنمية محليا من خلال دماجها و اشراكها في العمليات التنموية . - الدراسات الاستكشافية الجيولوجية سمحت بتحديد مصادر و ثروات معدنية .... - وجود اربعة محاجر و مقالع بالبلدية تساهم بتزويد حتياجات التنمية حتى على المستوى الجهوي بمواد لبناء . - وجود ثروة حيوانية هائلة تزود السوق المحلية و حتى الجهوية . - صناعة حرفية و تقليدية لا تزال تحافظ و تصون لرصيد التراثي و الثقافي من الزوال او الاندثار . - اهمية السكان بالمجال الريفي اذ لاتزال البلدية تحافظ على ريفيتها نسبيا لأنها هي الاخرى في الاتجاه لى التحضر . - نسبة تمدرس عالية و كفاءات محلية معتبرة . - تنوع بيولوجي اي بيئات طبيعية حية ، الى جانب لتراث الثقافي الحضاري الغير مستغل ، و بيئة قليلة لتلوث .	- ارتفاع معدل البطالة بالبلدية و تزايد الهجرة اليومية قليميا بوجه خاص عاصمة الولاية مما يصعد من الضغط على النقل و الخدمات الحضرية . - ضعف مؤشرات التنمية البشرية و البنية التحتية لان لبلدية تعرضت الى التهميش و الاقصاء و لاتزال تحافظ على ريفيتها . - تدني الاستثمار الخاص و الوطني بالبلدية و العراقيل لتي تحول دون ولوج المستثمرين الى البلدية خاصة من خلال ضعف التكوين و الممارسة التقليدية وسوء التدبير لمحلي لدى المنتخبين ، الى جانب بيروقراطية الادارة في لتعريف بالمجال و اجتذاب المستثمرين . - تدني شبكة الخدمة خاصة في مجال الاتصالات من حيث لتغطية الهاتفية ، الشبكة العنكبوتية ..الخ . - تدهور شبكة الطرق و انتشار السكن العشوائي و التجارة و الاقتصاد غير الرسمي . - ضالة استفادة الجماعات المحلية من الموارد المحلية . - سياسة تنموية غير مستدامة - ضعف البنية التحتية (طرق ، اتصالات ، شبكة التطهير و المياه الصالحة للشرب ...) - سوء التصرف و تسيير النفايات بأنواعها و تهديدها لحياة لساكنة ، و المادة الحية . - هشاشة النسيج الاجتماعي و غياب تنظيم و شحذ فئات لمجتمع و اشراكهم في التنمية المحلية (غياب تام لجمعيات و المجتمع المدني) . - نقص فادح في التغطية الصحة و الطبية بالوسط الريفي و لتأطير في المؤسسات التعليمية .

2- الفرص و المخاطر

الفرص	المخاطر
- امكانيات جد معتبرة للاستثمار في القطاع الفلاحي و الصناعي و السياحي . - امكانيات الاستثمار في قطاع البناء والانشاء من خلال وجود المادة الاولية و مقومات قيام الاستثمار - امكانية تحويل الجهة الى قطب تجاري و فلاحي و صناعي للمواد الغذائية اذا تم تشجيع الزراعة البيولوجية بالبلدية . - امكانية تحويل الجهة الى البحث العلمي من خلال نشاء مخابر بحث للجامعيين خاصة في المجال الفلاحي و البيئي ، اذ تعرف البلدية اهتمام متميز من خلال الباحثين الجامعيين . - امكانية اجتذاب الاستثمار الاجنبي و تحويل الجهة الى ارساء اقتصاد جديد ذو محتوى تكنولوجي .	- تفاقم المشاكل الاجتماعية لا سيما منها البطالة . - عزو الدولة على القيام باستثمار حقيقي بإمكانه احتواء مشكلات المجال ، الى جانب عزوف الخواص المحليين عن الاستثمار و اتجاههم الى خارج مدار المجال - تركيز النشاط الزراعي على انشطة فلاحية غير ناجعة من خلال عدم توسيع رقعة الاراضي السقوية و توسيع زراعة البواكر في المحميات و حتى الوصول الى منتوج بيو زراعي و التقيد فقط ببساتين مسنة وزراعة واسعة مطرية . - عدم ادراج الفلاحة ضمن حوافز و فرص الاستثمار'(رفض التعاقد مع دانون لإنتاج الحليب و مشتقاته اي رفض الشراكة المدروسة)- مشاكل القطاع الخاص من مستثمرين و مشكلات المواد الاولية ، البنوك ، التامين الى مشاكل صغار الفلاحين من ديون و معدات الى نقص في المياه ....كلها مقيدة لأي ديناميكية . - عدم وجود فلاحة و نشاط خدمي ، صناعي بإمكانه ان يخلق اشعاعا حوله مقلصا مؤشر الهجرة السلبية . - التباين التنموي المجالي و الوظيفي بين جهات البلدية . - غياب مناخ اداري و اجتماعي محفز للاستثمار .

الميزات التفاضلية للبلدية بالأساس منظومة زراعية ومنجميه صناعية في الافاق

تعد البلدية من المجالات الحيوية ذات المقومات الزراعية المتميزة من حيث الجدارة الانتاجية في الاقليم الشمالي ، اذ عرفت بإنتاجها لنوعية الحبوب الجيدة من حيث المردود ، منها القمح الصلب و الاشجار المثمرة بجدارة زراعية معتبرة ، اذ شكلت مجالا لاهتمام الرومان و الاتراك من خلال الاستيطان و الممارسة بالمجال الى جانب الاستصلاح و التوسع الكولونيالي للمجال في توسيع اراضي الزراعة الواسعة على حساب اقتصاد الاهالي المعاشي (المصادرة) ، كما تركيز الاستثمار الفلاحي بالأساس على الاشجار المثمرة

تبلغ مساحة الاراضي الزراعية 9098 هك المسقية منها 149 هك فقط ، رغم الموارد و المصادر المائية التي تصرف بطرق عشوائية و تهدر دون ان توجه الى ري الاراضي لتوسيع المجال السقوي ، المساحة الزراعية ظلت حبيسة الزراعة الواسعة المطرية ، كما ان البستنة التي مورست و اتت بنتائج رفعت من اقتصاديات المجال ، في الراهن اصبحت مسنة ومعرضة للإتلاف لم يتم تجديدها ، وفي الغالب توجه الى المزاد لجني محصولها من طرف التجار مما يعرضها اكثر الى فقدان جدارتها الانتاجية ، البساتين تحولت الى فضاءات غابية نتيجة الاهمال و التسيب من طرف الفاعليين .

الجدول رقم : 103 توزيع الأراضي الزراعية ببلدية عين الروى 2008

البلدية	أراضي صالحة للزراعة	منها المسقية	أراضي رعوية ممرات	أراضي غير منتجة و مخصصة للفلاحة	راضي غير منتجة	الأراضي الغابية	المجموع
عين الروى	هك 9098	149	385	354	-	2340	114,7

المصدر المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2008



الصورة رقم :48 مساحات مسقية بالمزرعة النموذجية الشيخ العيفة



الصورة رقم :49انتشار الزراعة الواسعة بجوار القرية الفلاحية 5 جويلية 1962





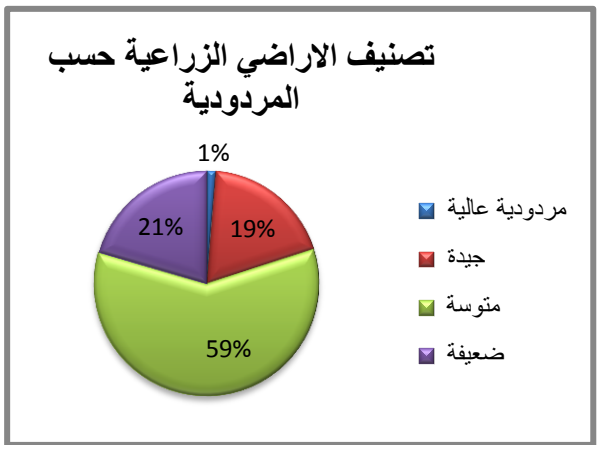
الصورة رقم :0 5 انتشار البستنة كخصوصية فلاحية منذ القدم الصورة رقم :51 تربية الابقار نشاط مميز بالبلدية و المزرعة النموذجية الشيخ العيفة

الجدول رقم : 104 تصنيف الاراضي الزراعية حسب درجة المردودية

درجة المردودية	مردودية عالية	جيدة	متوسطة	ضعيفة	المجموع
المساحة هك	115	1672	5300	2011	9098
النسبة %	1.27	18.37	58.25	20.10	% 100

المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2008

اغلب اراضي البلدية ذات مردودية متوسطة تشغل 5300 هك ممثلة 58.25 % من اجمالي المساحة المقدرة ب 9098 هك ، تليها الاراضي الضعيفة المردود ممثلة 20.10 % ، ام الاراضي الجيدة الإنتاج فتعد قليلة 1672 هك تابعة في اغلبها الى المزرعة النموذجية الشيخ العيفة ام العالة الانتاج فلا تمثل سوى مساحة محدودة 115 هك فقط ما يوازي 1.27 % .





الصورة رقم :52 إحدى الضيعات الفلاحية بالمجال



الصورة رقم : 53 منظر لاستخدام الأرض بالبلدية

الخلاصة

تعد من البلديات الواعدة في مجال التنمية نظرا للموفورات و الطاقات و الامكانات الفلاحية التي تحوزها و التي جعلت منها مجالا فلاحيا متميزا على مر التاريخ بدءا بالفترة الرومانية الى الاتراك ثم المعمرين في الفترة الكولونيالية اين اتشرت الزراعة الواسعة و البستنة و غراسة الاشجار المثمرة بامتياز الى الاستصلاح و التنمية الفلاحية بعد الاستقلال حيث فقد الحيوية و التميز فلاحيا ، الطاقات و الموارد المستغلة و المستكشفة مخرا بالبلدية ممكنة من ارساء و بعث تنمية واعدة بالمنطقة كفيلة باحتواء العديد من الاكراهات و مظاهر التراجع و التخلف .

2- بلدية حمام قرقور

1- الموقع الجغرافي و الإداري

تقع في القسم الشمالي الغربي من إقليم الولاية و بالتحديد ضمن النطاق الجبلي لسلسلة البيبان فهي من البلديات المتضرسة بالجهة ، تشغل **مساحة : 76.45 كلم^2**، انفصلت عن دائرة بوقاعة بعد التقسيم الإداري 1984 و تمت ترقيتها الى بلدية ثم الى مركز دائرة بعد تقسيم 1990 تبعد عن الولاية ب 55 كم وعن مدينة بوقاعة ب 6 كم من الفضاءات المجتذبة للمشاريع السكنية ، غير انها تعرف ندرة و نفاذ للوعاء العقاري ، مما أعاق الحراك التنموي بالمنطقة ، يعبرها طريقان وطنيان رقم : 74- 76 و على امتدادهما تم مد عمراني شمل العديد من التحصيصات السكنية و المشاريع السكنية و الخدمية .

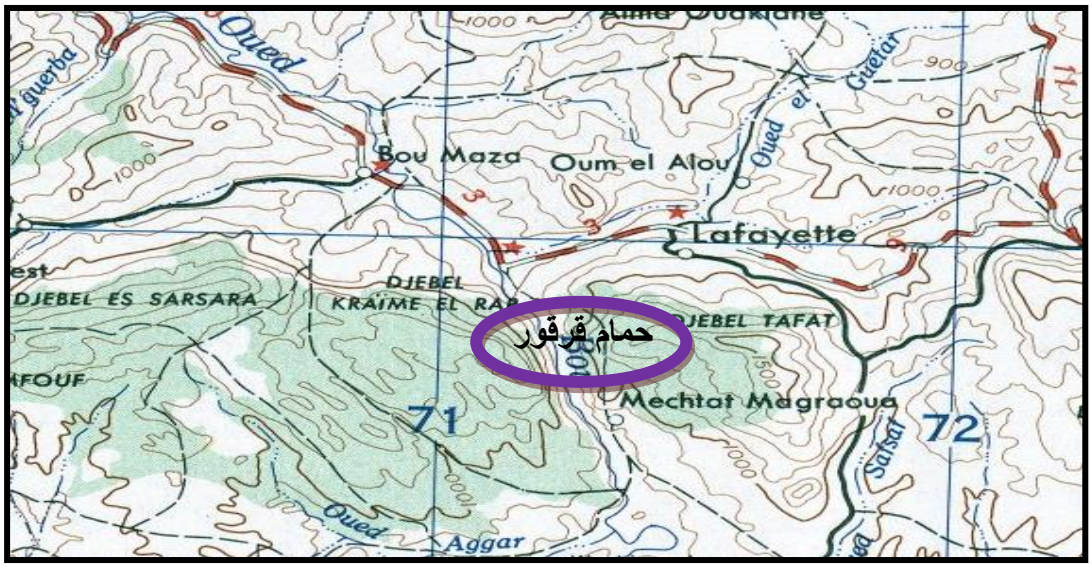
اداريا تحدها شمالا بلديتي ماوكلان و ذراع قبيلة ، جنوبا بلديتي خليل (برج بوعريريج) و بني حسين ، من الشرق بلدية بوقاعة ، وغربا بلدية حربيل و عين القراج ، مركز بوفروج هو الأهم بالنسبة لهذه البلدية إذ

تتركز فيه جل الخدمات و التجهيزات منها مقر الدائرة و باقي التجهيزات لتأثيرات البعد الطبيعي بحمام قرقور في احتواء هذا النشاط 60 % من اراضي البلدية جبلية .





الصورة رقم :54 منظر عام عن موقع تجمع حمام قرقور الصورة رقم : 55 المركب المعدني



2- تسمية البلدية و نشأتها

سميت قديما أَدْ سَافَا **Ad Sava Municipium** اصل التسمية روماني شمل منطقة واد بوسلام و المعروفة ببلدية حمام قرقور ، الكلمة حمام نسبة للأحواض الحموية الرومانية التي اكتشفت في الثلاثينات إلى جانب آثار بلدة رومانية صغيرة وجدت في المنطقة. أما كلمة قرقور ففي غياب معنى قريب إلى المعقول للكلمة فإن البعض من مواطني هذه المنطقة يقولون أنها تعني سماع حركة الماء انطلاقا من جوف الأرض، عندما يضع الإنسان أذنه على سطح الأرض، والبعض الآخر يقولون ان أصل كلمة قرقور أمازيغي **(أقرقار)** وهو ما يعني الواد وبهذا تكون تسمية المنطقة حمام الواد.

المدينة الرومانية القديمة مشيدة فوق هضبة القرقور المسماة " تنسوين". تميز الرومان بالاهتمام و خبرة التداوي بالمياه الحموية مما مكنهم من تهيئة المكان و استغلال مياهه في تلك الفترة ، فهذا ما تناولته العديد من الابحاث و التي كشفت عن التعرف على المنابع المعدنية الغنية بالكبريت و الكالسيوم والسلفات واستعمالها في المجال الطبي لمعالجة مرضاهم في محطاتهم المعدنية التي يعود تاريخ انشاؤها إلى القرن الثاني و الرابع.

3- التضاريس

تقع البلدية في بيئة جبلية متضرسة في القسم الشمالي الغربي من اقليم الولاية الارتفاعات فيها تتجه الى تدرج كلما اتجهنا شمالا ، يجري بها وادي بوسلام الذي تستمد منه المدينة مشهدها الطبيعي كما يساعد ساكنيها على

ممارسة النشاط الفلاحي، الفروق في الارتفاعات معتبرة بن جهات البلدية فهي ما بين : **585- 1614** م الاولى اخفض منطقة بوادي بوسلام ، والثانية اعلى نقطة ارتفاع بجبل طافات **1614** م .

الجدول رقم : 105 فئات الانحدار لبلدية حمام قرقور

درجة الانحدار	المساحة	النسبة %
4-0	580	7.59
8-4	155	2.03
المجموع	**735**	**9.61**
16-8	1790	23.41
24-16	1132	14.81
24+	3988	52.16
المجموع	7645	%100

المصدر :المصالح التقنية لبلدية حمام قرقور 2010

من الجدول اعلاه نلاحظ من المساحة الاجمالية للبلدية و المقدرة ب 7645 هك فئة الانحدار + 24 تشكل نسبة 52.16 % مما يعني ان البلدية تتميز بوعورة السطح و التضرس الشديد مما يشكل البعض من الاخطار (التعرية ، الانجراف ، الانزلاقات الارضية ...) و المصاعب في استغلال الوسط ، الفئات من 0-8 % لا يمثلان الى نسبة محدودة من اراض البلدية 9.62 % اي ما يقابل 735 هكتار .

4- تشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف (الفرص / المخاطر)

نقط القوة	نقاط الضعف
- تنفرد بموقع جغرافي هام ، تعد البلدية كبوابة للإقليم الشمالي الغربي (بلديات القبائل الصغرى)	- تشتت الملكية الفلاحية تجزئتها و تنامي حدة المشكلات العقارية من حيث الملكية (سيطرة الملكية الفردية على الوعاء العقاري العام)
- عرفت حضور بشري قديم و تعاقب للحضارات بتداء من الرومان و اكتشاف المياه الحارة ، إذ أطلقوا عليها تسمية داسافا كما كانت وجهة للعثمانيين من خلال توظيف الجهة في جمع الضرائب و العبور إلى باقي الجهات الشمالية .	- عدم تهيئة مركز حمام قرقور اذ اصبح معيقا للنشاط التجاري .
- قطب سياحي وعلاجي بامتياز من خلال الحمام المعدني التقليدي او المركب الحموي و مركز المجاهدين للراحة و العلاج ، حيث مياهه ترتب من حيث الغنى العلاجي الثالثة في العالم .	- عدم مواكبة البنية التحتية التطور العمراني و الاقتصادي الاجتماعي للمركز .
- منطقة التوسع السياحية و التي تتربع على مساحة 400 هكتار سوف ترفع من القدرات البيئية و الاجتماعية الاقتصادية للمجال و تجعل المقاربة فيه مستدامة .	- محدودية الموارد المائية الصالحة للشرب كما و نوعا - تدهور و غياب شبكات التطهير الصحي و تصريف المياه .
- توفر بنية تحتية و تجهيزات في المستوى ، مؤهلة للارتقاء بالسياحة العلاجية بالمنطقة .	- تردي حالة شبكة الطرق بالمركز وكامل تراب البلدية ، اذ تعد النقطة السوداء بالمجال .
- محافظة المجال على خصوصياته التراثية منها الصناعة التقليدية المتمثلة في زربية القرقور التي نافست منتوج الدول المجاورة و حتى الاسيوية ، غير انها ليست موسعة بالشكل الذي يجعل منها الية انتاج مضافة للاقتصاد المجالي الى جانب صناعة الحلي و الاواني المنزلية التي تنال رضى السياح .	- ارتفاع نسبة البطالة لدى الشباب و بوجه خاص لدى حاملي الشهادات الجامعية . - تهميش مشاركة المرأة الريفية في التنمية ، غياب الجمعيات النسوية و ضعف الحضور و المشاركة جمعيات المجتمع المدني . - ضعف الثقافة التراثية و البيئية لدى الساكنة و التخلص العشوائي للنفايات . - الاستخفاف بالعناصر الاثرية و التراثية الثقافية . - نشاط صناعي محدود ينحصر فقط في وحدة النسيج و

- اهمية الانتاج الحيواني بالمنطقة من خلال تكثيفه من طرف الخواص . - غراسة الاشجار المثمرة و التي هي في تزايد مستمر خاصة بعد عمليات الدعم الفلاحي و احتواء مديرية الغابات المشروع بالمجال . - مخزون ثقافي وتراثي يساعد على بلورة السياحة الثقافية و الجبلية . - تنوع بيئي و بيولوجي بالمجال مثمن و معزز للقدرات المجالية التي تفعل الاستثمار. - مصادر مائية تتمثل اساسا في وادي بوسلام الذي اثرى المشهد الطبيعي السياحي بالدرجة الاولى . - المصادر المائية سمحت بقيام زراعة مروية على امتداد السنة داعمة لعيش السكان و مساهمة في عمار المجال . - قيام انشطة صناعية انشائية تتمثل في مواد البناء . - مجتمع فتي ذو موارد بشرية متنوعة التأهيل من المهنية الى الأكاديمية .	الخيط والمعرضة للإفلاس لتصاعد حجم الدين على المؤسسة . - قطاع فلاحي مشتت عقاريا و معاشي بالدرجة الاولى وتزايد مساحة الاراضي المسقية بالمياه المبتذلة لوادي بوسلام حيث يتم التصريف الصحي فيه الى جانب رمي النفايات بأنواعها . - ضعف اليات حفز المبادرات الخاصة للاستثمار بالجهة وعدم تخصيص الحوافز و المنح بالبلدية مما تسبب في احجام حتى المحليين الخواص على الاستثمار . - مؤشر هجرة سلبي - غياب المرافق الاجتماعية و الترفيهية بالريف . - تراجع الاداء و نقص صارخ في الخدمات الصحية ، التعليمية ، الاتصالات ...الخ - تردي حالة شبكة الطرق بالتجمعات الريفية و بدرجة اكبر المسالك الغابية و الفلاحية . - اختلال التوازن في توزيع الخدمات بين تجمع حمام قرقور وبوفروج كمركز دائرة و بين التجمعات الريفية ، مما صعد من التنقلات اليومية واستفحال الهجرة الريفية بالمجال .

2- الفرص و المخاطر

الفرص	المخاطر
- امكانية تحويل الجهة و المجال الى قطب سياحي ريادي في مجال السياحة الحموية العلاجية و الثقافية الجبلية . - التنوع البيئي و الطاقات البكر تؤسس قيام سياحة بيئية و تراثية من خلال بعث زربية القرقور ذات الشهرة العالمية و التي تعرضت الى الاختفاء و الزوال نسبيا . - امكانية الرفع من المساحة السقوية على ضفاف وادي بوسلام بعد تطهيره و تخصيص مياهه للسقي . - تثمين المنتوج الغابي و النهوض بالفلاحة البيولوجية و الاشجار المثمرة .	- محدودية قدرات البلدية في الاستجابة للطلب على الشغل و السكن في ظل تنامي و تزايد حدة الهجرة من كامل الجهات الى حمام قرقور و بوفروج . - ندرة العقار بالبلدية و اصطدام مشاريع التنمية المحلية بهذا الاشكال ومنه غياب تنمية عمرانية بالمجال مما يسمح بانتشار العمران العشوائي على حساب الابعاد البيئية و الاقتصادية (المس بالأراضي الزراعية) - غياب تخطيط بيئي و استراتيجية تراثية ثقافية لخلق بدائل تنموية في الافاق يعرض المجال الى فقدان هويته و تلاشي جاذبيته . - الاستغلال المفرط للمياه الجوفية ، من خلال انتشار التنقيب رخص من المصالح المعنية الى جانب عدم تهيئة المصادر المائية و عدم الاستفادة و بطرق صحية من مياه وادي بوسلام .

5- قطاع السياحة والصناعة التقليدية:

إمكانيات صحية و بيئية متنوعة حبيسة تراوح عزلة وطنية ودولية

يعتبر القطاع السياحي المورد الرئيسي لمداخيل البلدية بالنظر للطابع السياحي الذي تمتاز به بلدية حمام قرقور و المرفقين الرئيسيين المتمثلين في الحمام التقليدي و المركب السياحي وكذا مركز الراحة للمجاهدين، فالحمام التقليدي موروث عن الحقبة القديمة بوسط القرية بالقرب من **«وادي بوسلام»**، ثم بعدها بقليل المركب السياحي الذي يستقطب عدد كبير من الزوار. يذكر أن المركب الحموي لـ«حمام قرقور» وهو منشأة تابعة لمؤسسة التسيير السياحي للشرق استقبل خلال سنة 2007 حسب مسيريه حوالي 76 ألف زائرا و 868590 زائر في 2010لغرض العلاج و الاستجمام مما أسهم بشكل ملحوظ في إنعاش السياحة الحموية بهذه المنطقة. يتربع على مساحة 16.63هكتار موزعة كما يلي :

- المساحة المبنية 26352 م^2
- الطرق و المساحات الخضراء 39987 م^2
- مساحات حرة 100000 م^2

وتشكل هذه المنشأة التي يعود تاريخ تدشينها إلى العام 1987 أهمية كبيرة بالنسبة للمالية المحلية حيث توفر مداخيل معتبرة اضافية لمالية البلدية (حمام قرقور) سنويا 15 مليون دينار تدعم ميزانيتها. وتضم هذه المحطة المتربعة على 17 هكتارا ، و38 شقة موجهة للعائلات ومطعمين وقاعة للعرض السينمائي وجناح طبي-علاجي ومركز تجاري بالإضافة إلى مسبح. وبغض النظر عن الخصائص العلاجية لمياه هذه المحطة الحموية، فإن منبع «حمام قرقور» ساعد كذلك على بروز نشاط سياحي حقيقي ، وأصبح «حمام قرقور» بفضل مياهه التي تحتوي على كلس الكبريت بدرجة حرارة لا تقل عن 45^0 والمعدنية بنسبة كبيرة والمشعة المصنفة الثالثة عالميا بعد برمباخ بألمانيا وجشيمون بجمهورية التشيك إحدى القبلات المفضلة بالنسبة لطالبي العلاج الحموي خاصة و ان التحليل الفيز وكيماوي اعطى نتائج فريدة من نوعها وجد هامة طبيا متمثلة في :

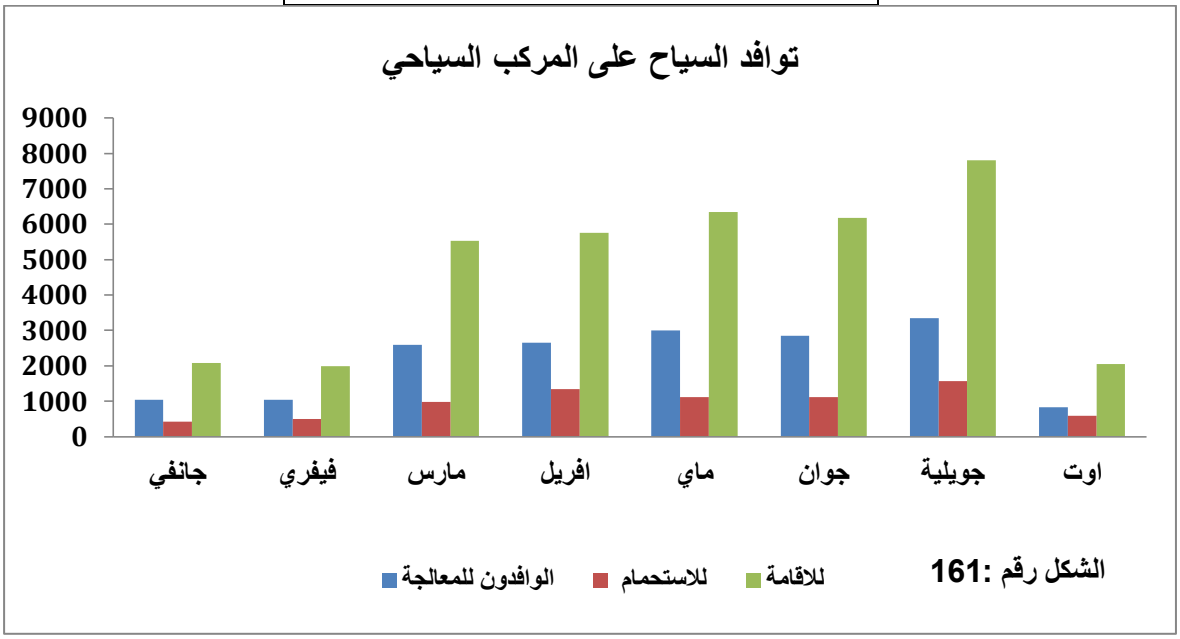
- المقاومة 280.6 اوم
- نسبة الحموضة 6.7 %
- درجة الحرارة 41- 45 م^0
– مستخلصات جافة 3.6 غ/ ل

تقدم كل من السياحة الجبلية (بعد تهيئة منطقة التوسع السياحي) والسياحة الحموية من البدائل التي يراهن عليها الفاعلين للرفع من قدرات المجال المحلي، واحتواء المشكلات التي تعاني منها المنطقة ارتفاع معدل البطالة و تدني الخدمات و التجهيزات و المساحات المهيأة لندرة الوعاء العقاري من خلال البيان ادناه و الجدول الخاص بتوافد السياح على المركب المعدني .

الجدول رقم : 106 توافد السياح على المركب 2010

الشهر	الوافدون للمعالجة	للاستحمام	للإقامة
جانفي	1043	418	2085
فيفري	1039	493	1998
مارس	2587	987	5526
افريل	2661	1342	5755
ماي	3001	1119	6342

جوان	2844	1112	6171
جويلية	3344	1570	7804
اوت	837	591	2051
المجموع	**17356**	**7632**	**37732**
المصدر : مديرية المركب السياحي 2010			



الشكل رقم :161

ففي حدود ثمانية اشهر وصل عدد السياح لغرض العلاج 17356 اما بالنسبة للاستجمام فالعدد اقل لغياب المرافق و التهيئة بالبلدية ككل ، يلاحظ ان السياح الذين يفضلون الاقامة بالمركب السياحي الحموي اهم اذ وصل عددهم الى 37732 ، و يتزايد الطلب على المركب بشكل خاص في شهر جويلية ، وابتداء من ماي الى غاية جوان يتزايد عدد الوافدين او السياح الى المركب في الوقت الذي يعرف طلبا متزايدا ، ومرافق الايواء لا تزال بطاقة محدودة .

مركز الراحة للمجاهدين :

مؤسسة حديثة النشأة ذات طابع اداري (تابع الى وزارة المجاهدين) تم تدشينه في 2009 ، يتربع على مساحة 9000م^2 ، يشمل 33 غرفة للإقامة ومسبحين الى جانب باقي الخدمات و التجهيزات الضرورية يشغل 45 موظفا استقبل المركز 2208 سنة 2010 ، يقدم17 دورة في السنة ل66 زائر في الدورة

وفي هذا الإطار :

تعززت بلدية حمام قرقور بمشروع إنشاء **منطقة للتوسع السياحي** بموجب المرسوم التنفيذي رقم 131/10 المؤرخ في **2010/04/15** و بمساحة قدرها **400 هكتار** و هو ما سيسمح مستقبلا بإنشاء مرافق و هياكل فندقية وسياحية و كذا ترفيهية ومراكز للاسترجاع الرياضي.

و من بين ما بادرت به البلدية في هذا القطاع هو إعادة تأهيل الخدمات المعدنية التقليدية الأمر الذي يسمح بمضاعفة مداخيل كرائها، كما يسعى المجلس البلدي و في إطار الاستثمار المحلي إلى إنجاز و توسعة عدد غرف المبيت التابعة للحمام التقليدي.

فحديثنا عن المجال السياحي يجرنا حتما للحديث عن الصناعة التقليدية، فبلدية حمام قرقور كانت في الثمانينات تشتهر عالميا بحياكة الزرابي فذاع صيت **زربية القرقور** والتي كانت بمثابة بطاقة التعريف للبلدية، لكن للأسف فإن هذه الصناعة العريقة غابت واندثرت.



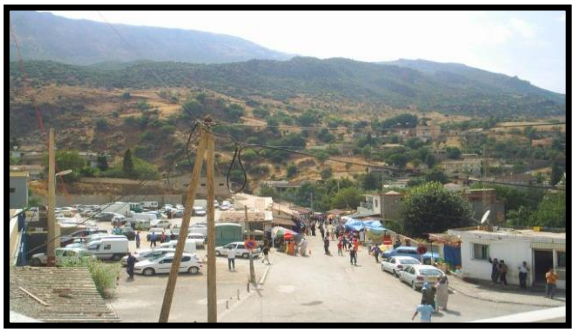
الصورة رقم :56 مصنع بوفروج للخيط



الصورة رقم : 57 موضع البلدية ، وادي بوسلام و الجسر، أثناء الفترة الاستعمارية



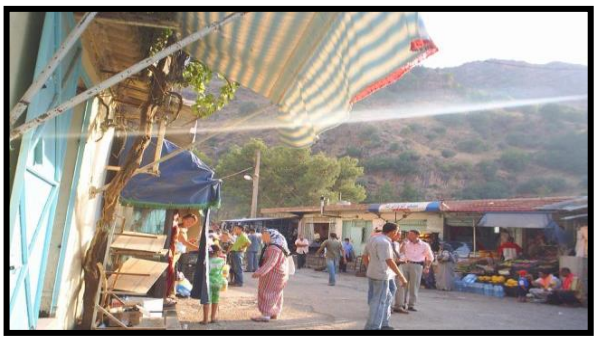
الصورة رقم : 58 مركز الراحة و العلاج للمجاهدين



الصورة رقم :59 مدخل الحمام التقليدي



الصورة رقم: 60 جسر وادي بوسلام



الصورة رقم :61الخدمات التجارية و التسوق



الصورة رقم :62مدخل الحمام التقليدي



الصورة رقم :63 مركب حمام قرقور

6 - السياحة والصناعة التقليدية بدائل التنمية

منتوج تقليدي للثمين و ثراء للتراث المادي يستدعي الاستدامة

العنصرين اساس المنظومة الاقتصادية ويكونان فرص واعدة للاستثمار و النهوض بالمنطقة ، كما انهما يمكنان من احتواء العديد من المشكلات الاجتماعية كالبطالة المرشحة الى التزايد في ظل تقلص فرص النشاط الى جانب الحد من مظاهر الفقر لدى الساكنة .

تهيئة الجهة و هيكلتها وظيفيا حول احياء الصناعات التقليدية يسمح بتحسين مداخيل الاسر و تقليص الاعباء على الدولة كما ان السياحة العلاجية الحموية تمكن من تشكيل مركب فيزيائي كيميائي يسمح بمعالجة العديد من الامراض : الامراض الجلدية ، الاعصاب و المفاصل و الروماتيزم ، الطب الرياضي ، امراض القلب و الاوعية الدموية .....الخ .

3 – ايت نوال مزادة

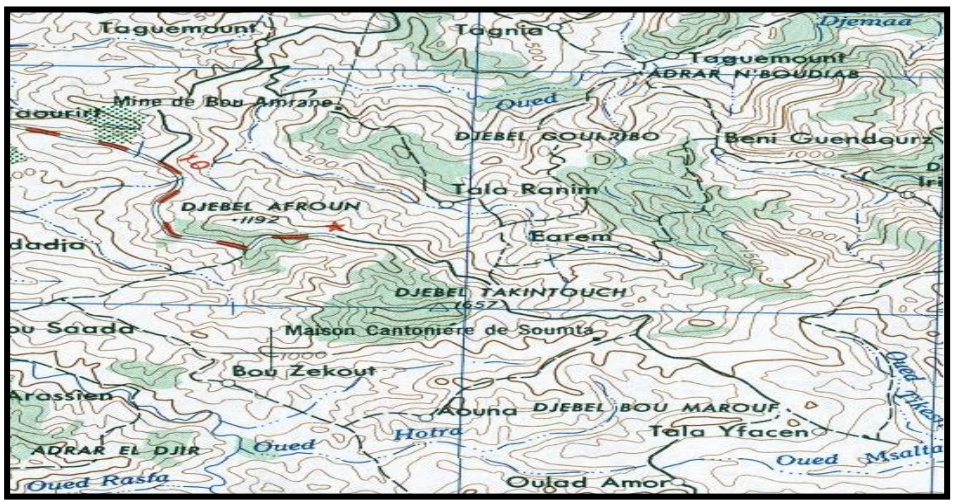
1- الموقع الجغرافي و الاداري

تقع البلدية في القسم الشمالي الغربي من اقليم الدراسة في الوسط الجبلي و تعد من البلديات الريفية الفقيرة و المعزولة حسب مخطط التهيئة الولائي 2008 ، ارتقت الى مصاف بلدية بعد التقسيم الاداري 1984 بعد ان كانت تجمعا ثانويا تابعا الى بلدية بوعنداس ، تشغل مساحة 25.35 كم ^{2} تبعد عنها ب 18 كم و عن الولاية ب 84 كم ، تقع على الحدود الجنوبية لولاية بجاية ، الطابع الجبلي و حدة التضرس و الانحدار الشديد كان لهما الاثر البارز في التهميش و التراجع بالمنطقة البلدية تعاني من الاقصاء و العزل التنموي مما جعلها عرضة للهجرة و تزايد حدة فقر ساكنيها و حرمانهم من ضروريات الحياة .

اداريا تابعة الى دائرة بوعنداس لها حدود مشتركة من الجهة الشمالية و الغربية مع ولاية بجاية ، و من الجهة الشرقية بلدية ايت تيزي و من الجنوب بلدية بوعنداس ،تشمل تجمع ثانوي واحد يتمثل في بني خلاد .

2- التضاريس

تنتمي البلدية الى كتلة جبال الاطلس التلى الشمالية و تحديدا الى كتلة جبال بوعنداس ، تتميز بالتضرس و الانحدار الشديدين ، والذي انعكس بشكل واضح على موفولوجية و توزيع السكن و كذلك النشاط الفلاحي الممارس بالمنطقة حيث الفلاحة الجبلية المرتكزة على المواشي و غراسة الاشجار المثمرة و المزروعات المعاشية .





موقع التجمع

3- السكان

في الفترة الممتدة من 1987 الى غاية 2008 عرفت البلدية تحولات ديموغرافية هامة من خلال تراجع معدل النمو السكاني العام في بعد ان كان متزنا و مستقرا نوعيا بالنظر الى الاوضاع العامة في الاوساط الجبلية التي تعد غير جاذبة للسكان و يعود ذلك اساسا الى هشاشة هذه الاوساط اقتصاديا و اجتماعيا من خلال فرص النمو المحدودة جدا الى جانب التخلي و الاقصاء العمومي في الاستثمار بهذا النوع من البلديات مما سمح بتامي حدة الهجرة الريفية (قلة فرص العمل ، ضعف البنية التحتية ، العزلة....) .

انتقل عدد السكان من 5762 ن في 1987 الى 6562 ن في 1998 و عرفت البلدية فارق معتبر من حيث الزيادة السكانية في هذه الفترة ب 800 ن ، بمعدل نمو سكاني 1.18 % في هذه الفترة سجل معدل نمو سكاني في المنطقة المتجمعة ب 1.18 % و 1.19 في المنطقة المبعثرة ، فهذ التوزيع يعد ايجابيا في توازنات البلدية الديموغرافية و الاقتصادية الاجتماعية ، كما ارتفعت الكثافة السكانية بإقليم البلدية حسب احصاء 1998 الى 258.8 ن / كلم ^{2} بعد ان كانت 227.29 ن / كلم ^{2} في 1987 كما توضحه بيانات الجدول ادناه ، في هذه المرحلة عرفت المنطقة تنمية و خطط تدخل جد هامة بعد الترقية الادارية 1948 للبلديات الجديدة ، الاستفادة من المشاريع التنموية كانت جد مشجعة للاستقرار و النمو السكاني .

الجدول رقم : 107 معدل النمو و الكثافة السكانية 1987 - 1998

	السكان 1987	لسكان 1998	معدل لنمو%	السكان لمتجمعين 1987	السكان لمتجمعين 1998	معدل النمو %	سكان المنطقة لمبعثرة 1987	سكان المنطقة لمبعثرة 1998	معدل النمو %	الكثافة السكانية 1987	الكثافة السكانية 1998
بلدية ايت نوال مزادة	**5762**	**6562**	**1.1**	**4144**	**4719**	**1.1**	**1618**	**1843**	**1.1**	**227.2**	**258.8**

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء 2008

في الفترة الاحصائية 1998 – 2008 عرفت البلدية تحولا جذريا في المنظومة السكانية من خلال تراجع معدل النمو الى – 1.52 % بعد انحسار السكان من 6562 ن في 1998 الى 5630 ن في 2008 نتيجة الهجرة الى خارج الاقليم ، لتقلص البنية الاقتصادية والاجتماعية (الخدمية) رغم ان الحالة الامنية كانت جد مستقرة و مشجعة حتى باجتذاب السكان من الجهات المجاورة . التراجع في معدل النمو مس بشكل مباشر المناطق المتجمعة (المركز الرئيسي مزادة و التجمع الثانوي بني خلاد) اذ وصل معدل التراجع الى – 2.85% بينما ضلت المناطق المبعثرة ايجابية النمو السكاني حيث سجلت 0.22 % لكن بالمقارنة مع الفترة السابقة تعد سلبية

اذ كان معدل نمو 1.19 % نفس الحال كذلك فالكثافة السكانية في 2008 وصلت الى 222.09 بعد ان كانت 258.8 ن / كلم ^{2} هذا التحول الديموغرافي تكون له تبعات على الاقليم المحلي و الاقاليم المجاورة .

الجدول رقم: 108 معدل النمو السكاني 1998 – 2008

بلدية ايت نوال مزادة	عدد السكان 1998	عدد السكان 2008	معدل النمو %	السكان المتجمعين 1998	السكان المتجمعين 2008	معدل النمو %	سكان المنطقة المبعثرة 1998	سكان المنطقة المبعثرة 2008	معدل النمو %	الكثافة السكانية 2008
	6562	**5630**	**1.5-**	**4719**	**3745**	**2.2-**	**1843**	**1885**	**0.2**	**222**

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء1998 - 2008

4- شخيص نقاط القوة و الضعف / الفرص و المخاطر

بلدية ايت نوال مزادة من البلديات الجبلية الفقيرة في اقليم الدراسة ، رغم انها تمتلك مقومات طبيعية و بشرية معتبرة مؤهلة للحياة ، لم يوجه الاستثمار الى تفجير الطاقات و القدرات في الاقليم الجبلي ككل فلا تزال بكر، كما لم تثمن بدائل تحفز العيش و تمكن السكان من الاستقرار على غرار السياحة الجبلية و البيئية ، خاصة وان المنطقة تحتوي على مقومات و خصوصيات ثقافية و تراثية ، صناعات يدوية ...من الممكن جدا تحويلها الى اوراش نفعية

البلدية مؤهلة لاحتواء انشطة صناعية (محاجر و مواد بناء ...) ، فلاحة جبلية (الثروة الحيوانية ، الاشجار المثمرة خصوصا زيت الزيتون) لاكن هذا لا يحجب من وجود مخاطر و اكراهات عديدة ناتجة اساسا من سوء التدبير وضعف ادارة المشكلات البيئية الاقتصادية التي جعلت من البلدية صورة للفقر و التهميش و الاقصاء .

وفي الاتي نقاط القوة و الضعف بالبلدية و الفرص المتاحة الى جانب الاخطار المهددة لفرص التنمية و امكانيات التطوير للبلدية .

4- 1- نقاط القوة و الضعف

نقط القوة	نقاط الضعف
-تمسك بشري قوي بالمجال رغم التهميش ، العزلة و لاقصاء و استفحال الهجرة . -علاقات قوية و متينة في المجال الاجتماعي لاتزال تدعم الالتحام الاجتماعي ، التكافل و التعاون و تسخيرها في مجال التنمية المحلية (التويزة و اعمال التطوع) . -الروابط الاجتماعية القوية بين السكان المحليين و المهاجرين في الداخل و الخارج ،اذ لاتزال هذه الفئات تمثل المصدر الرئيسي لمداخيل الاسر كما تساهم و لو بقسط ضئيل في لعمال التنمية . -مجتمع فتي ، ايدي عاملة شابة فنية ومهنية الى جانب المؤهلة من اطارات جامعية . -بلدية جبلية تمتاز بمشهد طبيعي بيئي خلاب ثري	- التضرس و طبيعة السطح الوعرة و الانحدار الشديد بالبلدية اثر سلبا على نوعية النشاط ، التجمع ، و الاستثمار خاصة العمومي اذ تكون الكلفة جد مرتفعة عند مد القنوات او شق الطرق . - انخفاض معدل التمدرس لدى الاناث و ارتفاع معدل الامية . - بنية اساسية متدهورة غير مشجعة على استقطاب الاستثمار. - ضعف المساحات الفلاحية ، تجزئتها ، تبعثرها ، وتصاعد الصراعات حول العقار الفلاحي . - اعتماد الاقتصاد المحلي على الزراعة المعاشية ، المداخيل و مساعدات المهاجرين و محدودية الاستثمار في مواد البناء الصناعات الصغيرة و المتوسطة .

يكولوجيا بحاجة الى تثمين و حسن استغلال في مجال لسياحة البيئية . -مخزون و رصيد ثقافي جد هام و المكتسب من لانشطة و الصناعات التقليدية اليدوية المعتمدة على لمواد المحلية . -خاصيات مناخية تسمح بإنتاج الزيتون و التين -توفر الايدي العاملة في مختلف المجالات الى جانب لكفاءات العليا المحلية . -توفر سلسلة جبلية وغابية ثرية ايكولوجيا . -وجود مصادر مائية معتبرة يمكن استغلالها و بالأساس في توفير المياه الصالحة للشرب . -الوسط الجبلي سمح بوجود محاجر توفر حاجيات لمجال من مواد البناء .	- ضعف مساهمة البنوك في تمويل المشاريع . - تنامي حدة الهجرة و النزوح الى اقليم الولاية وخارجه . - تصاعد حدة البطالة و بالخصوص لدى حاملي لشهادات العليا . - ضعف مؤشرات التنمية البشرية وتدني اطار الحياة مقارنة بالمستوى المجالي و الاقليمي و الوطني . - بنية تحتية هشة و متردية ، بعيدة جدا عن الحدود و لاشتراطات التقنية فهي في الغالب مثلا في الطرق قريبة الى المسالك الفلاحية و الدروب .- اقتصاد هش و محدود جدا في توفير الشغل لغياب نظرة استشرافية قد تحدث و تطور من اقتصاديات البلدية . - تعرض الطرق الى الانزلاقات و الانهيارات لارضية . - ضعف المشاريع الاستثمارية بالبلدية و عزوف مطلق للخواص . - احجام الوكالات و البنوك على مرافقة المشاريع و تمويلها لافتقادها للنجاعة الاقتصادية .

4- 2- الفرص و المخاطر

الفرص	المخاطر
- امكانية استفادة البلدية من المشاريع التي تمولها و تراعها المؤسسات المالية الاجنبية باعتبار ان البلدية صنفت ضمن افقر بلديات الجزائر و الاقليم الولائي . - امكانيات متوفرة للاستثمار في مجال مواد البناء و لانشاء . - امكانية الاستثمار في قطاع الصناعة و الفلاحة و لخدمات من خلال الاستفادة من مرافقة الوكالة الوطنية دعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتامين على لبطالة ...الخ .	- عزوف الدولة عن الاستثمار بالبلدية رغم تبلور سياسة تنمية الجبال و ازالة فكرة فقر الجبال تنمويا. - عزوف الخواص عن الاستثمار من خلال غياب مناخ ستثماري معد كاستراتيجية بالبلدية تتبناه المصالح لعمومية في اطار صندوق تنمية الجبال . – واقع جتماعي هش و متردي للغاية تتصدر فيه المشاكل لاجتماعية الناجمة عن الفقر . - التنمية بالبلدية لم تستجيب نهائيا الى حجم المشكلات و لمصاعب المطروحة فلم تخلق فرص للشغل ، واية قيمة مضافة .

5- الموارد البشرية مشهد للإقصاء و التهميش

للتنمية المحلية انعكاسات مباشرة على واقع و احوال التجمعات بالإقليم منها بالخصوص الجبلية التي لم تنل من البرمجة الا قدرا ضئيلا قيد واقعها الاجتماعي الاقتصادي و قلص من افاق الارتقاء بها ، فاذا ما اخذنا على سبيل المثال لا الحصر الاستثمار في قطاع التعليم نجد ان البلدية في وضع جد متراجع و متدني من حيث الديناميكية التعليمية فنسبة السكان الجامعين جد منحسرة 3.2 % مقابل 6.7 % على مستوى الولاية ووراء هذه النسبة اكراهات طبيعية اجتماعية و اقتصادية (الفقر وتدني المداخيل الاسرية) الى جانب وتيرة التنمية المتقلصة ، يطرح نفس الاشكال على مستوى المتعلمين في الطور الثانوي حيث الفارق صارخ 7.8 % بالبلدية

مقابل 14.4 % بالإقليم الولائي حيث لا يتم التحاق الاناث لخلفيات اجتماعية ثقافية و اقتصادية (قلة المداخيل الاسرية) الى جانب التنقل الى بوعنداس لمزاولة التعليم في ظل انعدام النقل المدرسي و النظام الداخلي .
باقي المستويات لوفرة و تواجد المؤسسات مجاليا تتقارب النسبة المجالية مع الاقليمية كما يوضحه الجدول و المعطيات ادناه

الجدول رقم: 109 المستوى التعليمي للسكان المقيمين 2008

البلدية	غ م	جامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	يقرأ/يكتب	بدون تعليم
آيت نوال مزادة	0,0	3,2	7,8	25,7	23,6	0,2	39,6
الولاية	0,1	6,7	14,4	29,3	26,6	0,1	22,7

المصدر: احصاء 2008

غير ان ما يلفت الانتباه هو نسبة الامية المرتفعة مجاليا 39.6 % بالبلدية مقابل 22.7 % الرقم يعد مخيف جدا يعبر عن مشهد الاقصاء الاجتماعي و الحقوقي بالجهة يرهن مستقبل البلدية و يحول دون الارتقاء بها .

الجدول رقم : 110 نسبة الأمية 2008

نوع الجنس	الإناث		الذكور		المجموع	
الحالة	نسبة الإلمام بالقراءة	نسبة الأمية	نسبة الإلمام بالقراءة	نسبة الأمية	نسبة الإلمام بالقراءة	نسبة الأمية
البلدية	42,5	57,5	75,3	24,7	58,8	41,2
الولاية	70,1	29,9	85,2	14,7	77,8	22,2

المصدر: إحصاء 2008

حسب معطيات احصاء 2008 نجد ان من ناحية الموارد البشرية و ما يتعلق بالحالة التعليمية فالبلدية في وضع جد حرج و متأزم من خلال المستويات المتدنية و المسجلة على مستوى النوع او الجنس فبالنسبة للإناث نسبة الالمام بالقراءة جد ضعيفة 42.5 % مقارنة بالنسبة الولائية 70.1 % حيث كان للبعد الاجتماعي الثقافي و الاقتصادي الجغرافي الاثر المفصلي فنسبة الامية 57.5 مقابل 29.9% الفارق شاسع جدا و لا مجال للمقارنة فنحن امام مجتمعات تشذ الى الارتقاء و التطور التعليمي لمواردها ، هذه الواجهة المتأزمة تعكس بشكل او اخر الاخفاقات التنموية و نقص الرعاية الاجتماعية ، امام تراجع نسبة التعليم و تفشي الحرمان نقلص من فرص تطوير المجتمعات الريفية الجبلية ، اما بالنسبة للذكور ينكمش الفارق بالنسبة للمؤشرين لاكن غير معبر عن الجودة و المستوى التعليمي المرغوب الوصول اليه فالنسبة لنسبة الالمام بالقراءة تسجل نسبة 75.3 %بالبلدية مقابل 85.2 % بالولاية ، استدراك الفارق يعني جهد تنموي مضاعف مستبعد على غرار النظرة الضيقة و المبيته للاستثمار العمومي بالإقليم الجبلي ، اجمالا الوضع التعليمي غير مشجع اطلاقا من خلال تضاعف نسبة الامية 41.2 %مقابل 22.2 % بالولاية مما يجعل البلدية و باقي البلديات المتجانسة تنمويا في الاقليم الجبلي حبيسة التخلف و التقهقر في الوقت الذي يعول على الجهد المحلي من كفاءات في خلق التحدي .

6- النهوض بظروف العيش و تحسين جودة الحياة

فرص النشاط و الشغل متدنية محدودة جدا جدا بالإقليم الجبلي رغم انه يزخر بالمقومات و الامكانات التي تجعل منه باعث للحياة و الديناميكية ، غير ان القصور التنموي و السياسات وبالحرى الاستراتيجيات لم تفعل وتائر النمو ، سجلت البلدية في احصاء 2008 نسبة نشاط 37.4 % و تعد منخفضة بالنظر الى الاقليم الولائي حيث 42.9 % مما يجعلها تمثل اطارا باعثا للهجرة لتقلص مصادر الشغل ، حسب الزيارات الميدانية المتكررة و المقابلات مع السكان المحليين فان المجال مؤطر بدرجة كبيرة من طرف الهجرة الخارجية و التي

تقلص دورها في الراهن اذ اغلب المهاجرين بعد عودتهم يفضلون الاستقرار او الاستثمار بالمدن او التجمعات القريبة لكن التي تحوز على اطار وجودة حياة معقولة من الوجهة الخدمية .

المقابلات مع السكان اكدت على استخلاص انه لا يمكن الوقوف على بيت او مسكن لا تحوز فيه العائلة على مهاجر او اثنين يمثلان مصدر اعالة السكان ، في ظل تقلص فرص العيش و النشاط حتى بالجوار في بلديات بوعنداس ، بوسلام و ، تجمع تيزي نبراهم ، من معطيات الجدول ادناه نلاحظ ان مساهمة المرأة لا تكاد تذكر في تجمعات بالأساس ذكورية فعدد الماكثات بالبيت معتبر 1494 امرأة الى جانب المتقاعدين 252 وذوي المعاشات المتقلص عددهم الى 98 فقط .

الجدول رقم : 111 نسبة النشاط حسب احصاء 2008

بلدية آيت نوال مزادة	نسبة النشاط	سكان من 15 سنة فأكثر	غ م	آخرون غير ناشطين	ذ و معاشات	متقاعدون	طلاب /تلاميذ	ماكثات بالبيت	ناشطون
	37,4	**4155**	**2**	**113**	**98**	**252**	**642**	**1494**	**1555**
الولاية	42,9	1067458	439	27305	12291	51297	140130	378399	457597

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء 2008

كذلك من المؤشرات الكاشفة عن الديناميكية المتراجعة بالبلدية اطار الحياة المتدهور و الذي يمكن استقراؤه انطلاقا من مؤشرات التجهيز بالنسبة للسكن حسب معطيات احصاء 2008 فمن 23 مؤشرا مقيدة في الجداول ادناه لا تسجل البلدية سوى تفوق في ثلاث مؤشرات ، الاقامة الثانوية 7 % مقابل 4.6 % على مستوى الولاية للحاجة بالنسبة للريفين و المهاجرين الى الحاجة بالنسبة للإقامة الثانوية ، كما تتجاوز في معدل التغطية بالنسبة للشبكة مياه الشرب 81.3 % مقابل 78.8 وفيما يتعلق بالتجهيز الداخلي اي مرحاض بنسبة 95.5 مقابل 92.8% .و الجداول ادناه توضح مفارقات التجهيز ومكانة البلدية منها .

الجدول رقم : 112 تجهيز المساكن 2008

بلدية آيت نوال مزادة	مكيف	آلة غسل	آلة طبخ	ثلاجة	تلفزيون	سيارة سياحية%
	0,7	**1,6**	**26,9**	**78,0**	**90,2**	**22,1**
الولاية	**7,8**	**19,8**	**53,3**	**88,6**	**94,9**	**26,0**

تكملة الجدول

بلدية آيت نوال مزادة	شبكة الانترنيت	جهاز كمبيوتر	البرابول	خط هاتفي	إقامة ثانوية%
	0,4	**3,0**	**32,0**	**6,4**	**7,0**
الولاية	**2,7**	**11,9**	**71,5**	**24,2**	**4,6**

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء 2008

من استقراء المعطيات اعلاه في مجال الاتصالات البلدية تعرف عزلة هاتفية معبرة عن فجوة تنموية تلفت الانتباه 6.4 مقابل 24.2 % على مستوى الولاية و التي هي الاخرى ليست في المستوى المرغوب ، الى جانب امتلاك السكان المتدني جدا للوسائل التكنولوجية و العلمية على غرار الولوج للمعلوماتية من الشبكة العنكبوتية حيث النسبة ضعيفة جدا 0.4 مقابل 2.7 على المستوى الولائي فهذا يكشف عن تراجع الاستثمار في الموارد البشرية مما يقلص افاق الارتقاء و التطور ، كما يطرح الوضع و بشدة في المرئيات (امتلاك جهاز البرابول) 32 % مقابل 71.5 % بالإقليم الولائي ، هذا الانكماش و التراجع يرهن فرص الجهة لتحقيق وثبة تنموية و

يطرح مخاطر و مصاعب أمام كل محاولة للتحديث و التطوير و لما لا تعصير الحياة الريفية من وجهة التجهيز للارتقاء بنوعية الحياة .

الجدول رقم : 113 بنية المساكن المشغولة مجهزة بالمرافق 2008

البلدية	شبكة مياه الشرب	شبكة الصرف الصحي	الغاز الطبيعي	شبكة الكهرباء	مرحاض	حمام	مطبخ%
بيت نوال مزادة	81,3	60,8	1,1	96,5	95,5	27,2	59,2
الولاية	78,8	70,9	50,0	96,8	92,8	58,1	84,3

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء 2008



الصورة رقم :64تضرس ووعورة السطح و التراجع و التقهقر المجالي



الصورة رقم : 65تموضع القرى الجبلية و تدني الخدمات و البنية التحتية بالمجال الجبلي



الصورة رقم : 61الاخطار الطبيعية ، انزلاق الاراضي



الصورة رقم :67مشهد لاستخدام الارض الجبلية ومصاعب السطح

الخلاصة

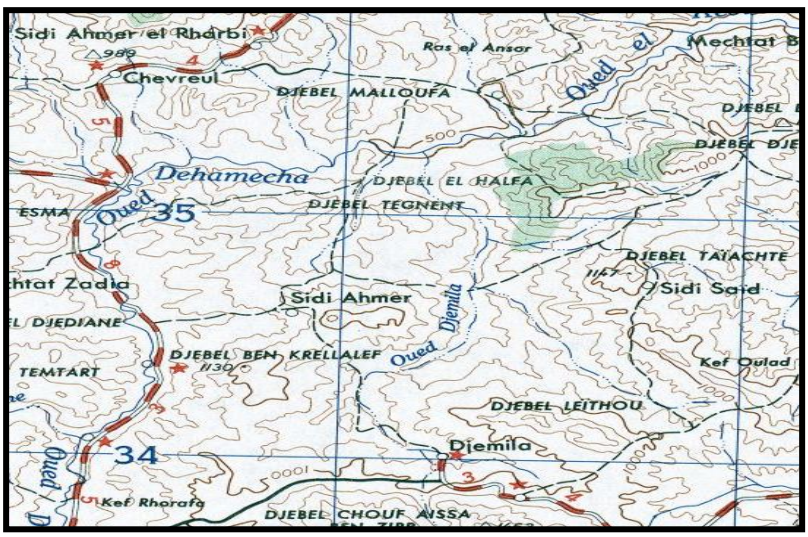
تعد من البلديات الفقيرة و المحرومة في الجهة الشمالية الغربية من اقليم البحث ،التنمية بها يكاد الشخص لا يلمس منها الا الاساسيات الممركزة في المقر الرئيسي ، الاكراهات الاقتصادية من خلال تدني وفرة الموارد و مصاعب الوسط الطبيعي زادت من تفاقم الاوضاع الاجتماعية الاقتصادية من خلال استفحال النزوح الى خارج الحدود المحلية و الاقليمية نتيجة حدة الطرد التي اصبحت مفروضة و بقوة بالمجال .

البلدية بحاجة الى مخططات عملية ووظيفية بإمكانها تحيين كل مستجدات الحياة للحفاظ على هذه المجالات و استدامة الحياة فيها ، من خلال انعاش الاستثمار المحلي و ارساء تنمية ذاتية مندمجة بالمجال ، واساس كل تنمية بالجهة انهاء مظاهر العوز و الفقر في الخدمات من خلال تقريب الخدمة محليا للسكان

4 - بلدية عين السبت

1- الموقع الجغرافي و الإداري

من البلديات الجبلية الريفية التي تم الارتقاء بها إلى مصاف بلدية بعد التقسيم الإداري 1984 ، تقع في الإقليم الشمالي من الولاية على الحدود مع ولاية جيجل ، سكان البلدية يعرفون حراكا متميزا باتجاه البلديات المجاورة من ولاية جيجل ، ومدينة العلمة و سطيف من اجل العمل أو التزود بالخدمات . تتربع البلدية على مساحة 73.15 كلم^2 انتقل عدد سكان البلدية من 11870 ن في 1987 إلى 14797 ن في إحصاء 2008 بفارق سكاني 2927 ن بمعدل نمو سنوي 139.38 ن في السنة فهذه الوتيرة بطيئة و ضعيفة جدا مما يكشف عن الخلفيات المتراجعة بالاقليم ، حيث الحوافز توظف الهجرة و النزوح إلى خارج الإقليم و المجال مما يعني أن التنمية من خلال الآليات المعتمدة في مجال التنمية المحلية و الريفية لم تتمكن من تعزيز ديناميكية اجتماعية اقتصادية تؤهل النشاط و استقرار السكان .





الصورتين رقم : 68 -69 مشهد للمقر الرئيسي لبلدية عين السبت

2- الواقع الديموغرافي

سكانيا البلدية عرفت تحولات و تمثلات سكانية في المرحلتين من 1987 – 1998 و 1998 – 2008 ، ففي المرحلة الأولى كان معدل النمو السكاني متوازن على مستوى البلدية و السكان المتجمعين و المنطقة المبعثرة 1.70 % حيث انتقل عدد السكان من 11870 ن في 1987 إلى 14290 ن في إحصاء 1998 كما توضحه معطيات الجدول أدناه أما في الفترة الشاملة من 1987 – 2008 كان معدل النمو 1.05 **%** فهو متوسط و متجه إلى التراجع أو السلبية من خلال القراءة للمعطيات و الخلفيات المتحكمة في النمو.

الجدول رقم : 113 معدل النمو و الكثافة السكانية 1987 - 1998

البلدية	السكان 1987	السكان 1998	معدل النمو%	السكان المتجمعين 1987	السكان لمتجمعين 1998	معدل النمو %	سكان المنطقة المبعثرة 1987	سكان المنطقة المبعثرة 1998	معدل النمو %	الكثافة السكانية 1987	الكثافة السكانية 1998
عين السبت	**11870**	**14290**	**1.7**	**1460**	**1758**	**1.7**	**10410**	**12532**	**1.7**	**162.2**	**195**

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء 2008

أما في المرحلة الموالية فانخفض معدل النمو السكاني إلى 0.3 % بعد أن انتقل السكان من 14290 ن في 1998 إلى 14797 ن ، والذي يلفت الانتباه هو انتقال السكان التجمع الرئيسي و التجمعات الثانوية بعد الأزمة الأمنية إلى جانب تراجع التنمية بالمناطق التي عرفت تفاقم وتأزم حالت دون وصول التنمية إليها ، معدل النمو السكاني في المناطق المتجمعة ارتفع إلى 14.5 % وفي الفترة 1987 – 2008 على امتداد 21 سنة معدل النمو كان 7.6 **%** ، مما فرض ضغوطا بيئية عمرانية و اقتصادية اجتماعية بالتجمعات التي هاجروا إليها ، المنطقة المبعثرة شهدت إفراغ حقيقي و محدق بالتوازنات المجالية للبلدية فمن 125532 ن في 1998 تراجع السكان إلى النصف تقريبا و بالضبط 7978 ن في 2008 بمعدل نمو – 4.41 % أما إذا نظرنا إلى الفترة 1987 – 2008 فالمنطقة المبعثرة عرفت نموا سلبيا ب : – 1.2% كما توضحه معطيات الجدول الموالي .

الجدول رقم : 114 معدل النمو السكاني 1998 – 2008

البلدية	عدد السكان 1998	عدد السكان 2008	معدل النمو %	السكان المتجمعين 1998	السكان المتجمعين 2008	معدل النمو %	سكان المنطقة المبعثرة 1998	سكان المنطقة المبعثرة 2008	معدل النمو %	الكثافة السكانية 2008
عين السبت	14290	14797	0.34	1758	6819	14.51	12532	7978	-4.41	202.29

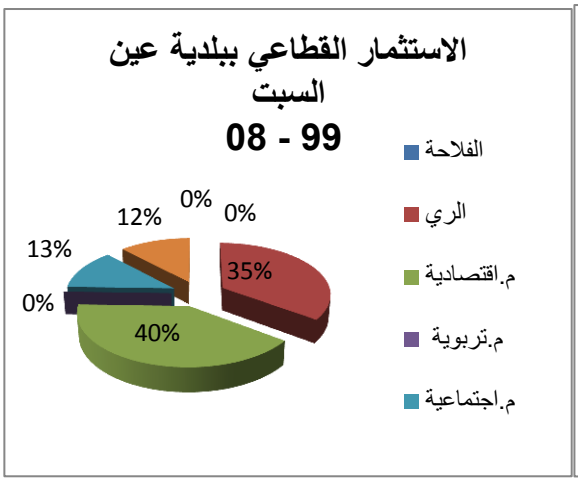
المصدر : الديوان الوطني للإحصاء1998 - 2008

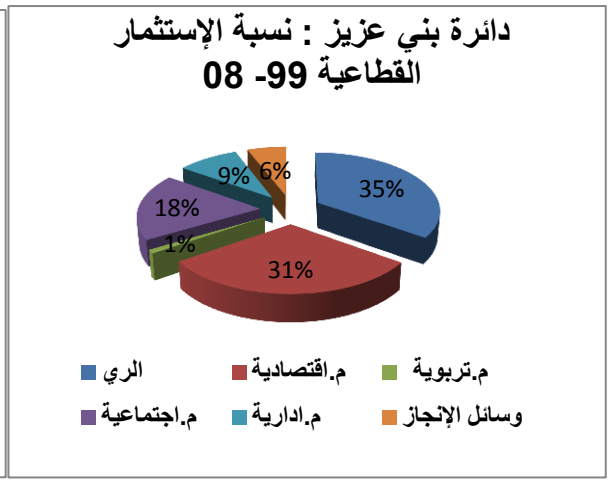
3- المخططات البلدية للتنمية المحلية 1999 – 2008

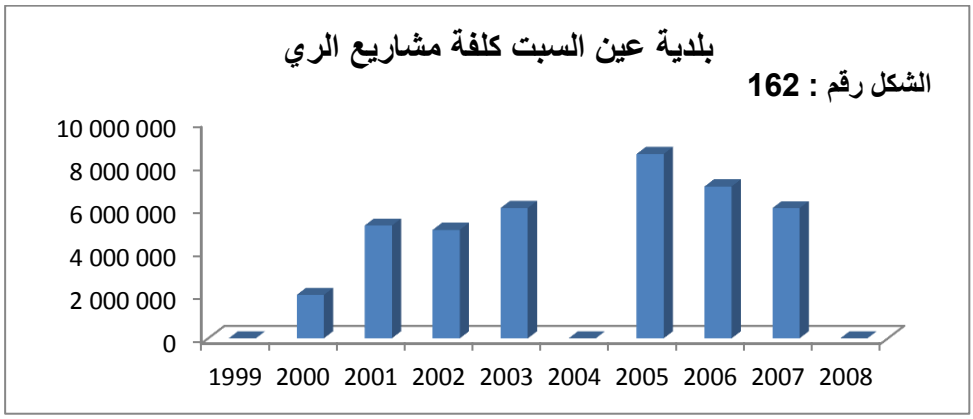
معطيات الجدول تسمح لنا بقراءة مكانة البلدية من التنمية المحلية على مستوى الإقليم المصغر التابعة له إداريا وعرض التباينات في النسب القطاعية من حيث التحصيل و التراتب ، فمجموع بلديات حصلت في هذه الفترة ما مجموعه 390420000 دج تمايزت النسب بين بلديات الدائرة الواحدة حيث نالت بلدية بني عزيز ما نسبته 37.78 % تليها بلدية معاوية ب 129996000دج و بنسبة تحصيل من إجمالي الاستثمار المحلي للمخططات 33.29 % وفي ذيل الترتيب المجالي بلدية عين السبت ب 112917000 دج و بنسبة 28.92 %، فهذا التحصيل كانت له انعكاسات وخيمة من الوجهة العملية حيث أربكت الاستقرار بالبلدية ، و وجهت السكان إلى ترك التجمعات الثانوية و المبعثرة للتهميش و الإقصاء التنموي الذي تفاقم بشكل خاص و استفحل من تردي الحالة الأمنية ، أما إذا استقرانا معطيات الجدول أدناه نجد أن بلدية عين السبت المهمشة تعريف توزيع نسبي قطاعي مغاير مقارنة مع باقي البلديات حيث المنجزات الاقتصادية ترتب في أعلى مستوى من الحيازة المالية ب 45538000 دج ممثلة أعلى نسبة 40.3 % يليها قطاع الري ب 39710000 دج ونسبة 35.1 %، مما يوحي أن البلدية فقيرة التجهيز وعديمة النشاط مما أولاها الفاعلون قدرا من التنمية للنهوض بها قصد الاستجابة للعيش بالجهة ،مع تحقيق توازن قطاعي بين المنجزات الاجتماعية و الإدارية على الترتيب 12.4% و 12 % أما القطاع الفلاحي فلم تنل منه أية بلدية من حيث البرمجة .

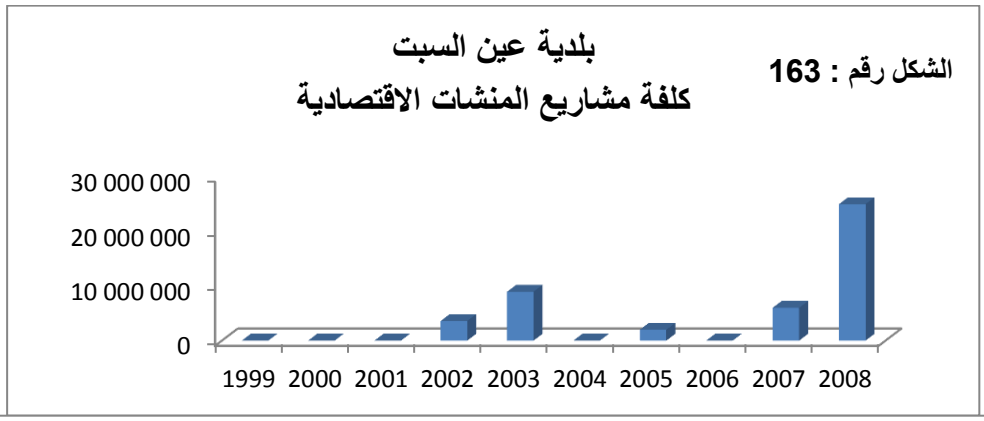
جدول رقم :115 دائرة بني عزيز تطور مشاريع البلدية للتنمية في الفترة1999 - 2008

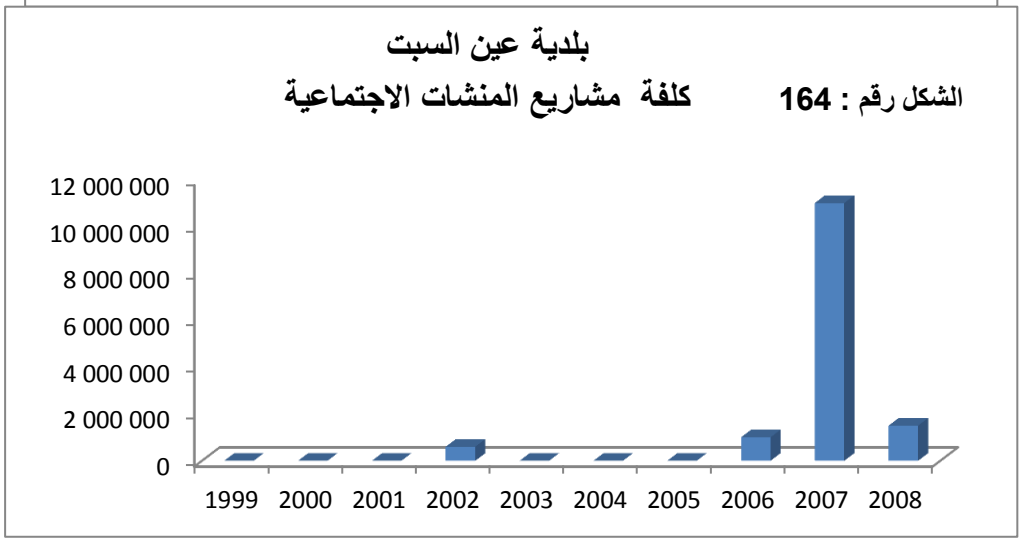
القطاعات	بني عزيز		معاوية		عين السبت		النسبة %
	قيمة الاستثمار	النسبة %	قيمة الاستثمار	النسبة %	قيمة الاستثمار	النسبة %	
الفلاحة							**0**
الري	44 690 000	**30,30**	58 300 000	**44,85**	39 710 000	**35,17**	**36,55**
م. اقتصادية	42 772 000	**29,00**	36 550 000	**28,12**	45 538 000	**40,33**	**31,98**
م. تربوية	1 570 000	**1,06**	-	**-**	-	**-**	**1,06**
م. اجتماعية	41 177 000	**27,92**	20 300 000	**15,62**	14 100 000	**12,49**	**19,36**
م. إدارية	17 298 000	**11,73**	6 846 000	**5,27**	13 569 000	**12,02**	**9,66**
وسائل الإنجاز	-	-	8 000 000	**6,15**	-	-	**6,15**
المجموع	147 507 000	100	129 996 000	100	112 917 000	100	**104,77**


الاستثمار القطاعي ببلدية عين السبت
08 - 99
0%
0%
12%
13%
0%
35%
40%
الفلاحة
الري
م.اقتصادية
م.تربوية
م.اجتماعية


دائرة بني عزيز : نسبة الإستثمار القطاعية 99- 08
9%
6%
35%
18%
1%
31%
الري
م.اقتصادية
م.تربوية
م.اجتماعية
م.ادارية
وسائل الإنجاز


بلدية عين السبت كلفة مشاريع الري
الشكل رقم : 162
10 000 000
8 000 000
6 000 000
4 000 000
2 000 000
0
1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008


بلدية عين السبت
كلفة مشاريع المنشات الاقتصادية
الشكل رقم : 163
30 000 000
20 000 000
10 000 000
0
1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008


بلدية عين السبت
كلفة مشاريع المنشات الاجتماعية
الشكل رقم : 164
12 000 000
10 000 000
8 000 000
6 000 000
4 000 000
2 000 000
0
1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008

أما من حيث تتبع توزيع المشاريع حسب القطاعات سنويا نجد قطاع المنشآت الاقتصادية في سنة 2008 تحصلت البلدية على اكبر تحصيل مالي 25000000 دج و باخفض تحصيل كان في 2005 ب 1988000 دج بغض النظر عن عدم برمجة أي مشروع في سنوات99 ،00 ، 2001 ،04و2006، أما قطاع الري نجد انه تمت البرمجة على امتداد الفترة 99 – 08 فقط في 1999 و 2008 لم تنل البلدية أي مشروع يذكر فاهم حيازة كانت في 2005 ب 8500000 دج و اخفض حيازة مالية بالقطاع في سنة 2000 ب 2000000 دج

5- بلدية بني فوده

1- الموقع الجغرافي و الإداري

من البلديات الشبه حضرية الواقعة في الشمال الشرقي من الولاية تابعة إداريا إلى دائرة جميلة و تعد من ابرز بلدياتها ، ارتقت إلى هذه الرتبة بعد التقسيم الإداري 1974 تبعد عنها ب ..... و 30 كم عن الولاية ، تشغل مساحة 158.98 كم^2.

تحدها من الجهة الشمالية بلدية عين الكبيرة و الدهامشة و من الجنوب بلدية أولاد صابر و القلته الزرقاء ومن الغرب بلديات اوريسيا ، أولاد عدوان ، سطيف ومن الشرق بلدية تاشودة ، وجميلة .



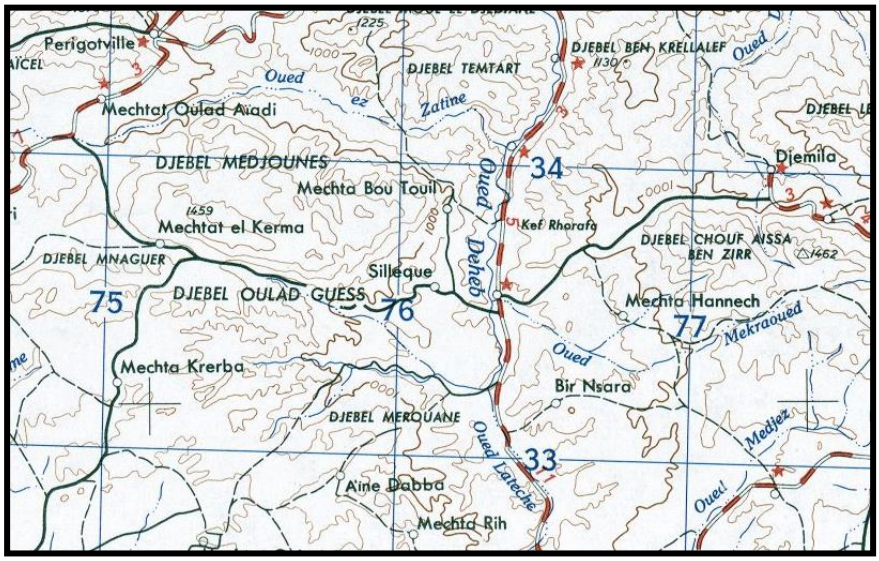
الصورتين رقم : 70 و 71 بلدية بني فودة المقر الرئيسي

الديناميكية الديموغرافية الاقتصادية تكاد تكون محصورة فقط بالمقر الرئيسي للبلدية و تجمعين ثانويين شيرهوم و بلوطة و المتصلين مع المقر الرئيسي بالطريق الولائي رقم 117 ،البلدية مهيكلة مجاليا بالطريق الوطني رقم 77 من الجهة الشرقية و الذي يسمح بربط المقر الرئيسي بباقي أجزاء البلدية و الذي يسمح بربط كل من ولاية سطيف و جيجل ، إلى جانب الطريقين الولائيين 169 و 117 إذ يسمح الأول بربط البلدية بمدينة عين الكبيرة و الثاني البلدية بمدينة سطيف .تراب البلدية مدعم بطرق بلدية كثيفة تسمح بالنفاذية و الولوج لسكان التجمعات الثانوية و تجمعات المنطقة المبعثرة ، التدفقات موجهة بالخصوص باتجاه العلمة و مدينة سطيف اللتان توفران الخدمات و فرص الشغل لسكان الولاية و التجمعات المحاذية الأوفر حظا .

تعرف البلدية تأخرا واضحا في المجال التنموي من خلال تدني الخدمات مما يدفع بالسكان إلى الحراك خارج المجال لإشباع حاجياتهم الأساسية إلى جانب الحركة اليومية المتعلقة بالعمل .

تشهد البلدية ديناميكية سكانية معتبرة تتعلق بالتوازن تقريبا في التوزيع بين المنطقة المبعثرة و المنطقة المتجمعة لارتباط العائلات بأراضيهم و حرصهم على خدمة الأرض مما سمح بنمو القرى الصغيرة بوتيرة

سريعة خاصة بعد تحفيز السكان من خلال السكن الريفي ، مما سمح بانتشار مراكز ريفية صغيرة على امتداد الطريق الولائي 169 .



2- الموارد البشرية

من البلديات التي عرفت حراك و دينامية ديموغرافية من حيث وتيرة النمو السكاني من 1987 – 2008 اذ انتقل عدد السكان من 13036 ن الى 17668 ن بفارق سكاني 4632 ن بمعدل زيادة 220.5 ن في السنة وبمعدل نمو سكاني 1.4 % ، الحراك المتوازن للسكان جعل من البلدية انها لا تشهد دينامية ديموغرافية سلبية فنسبة نمو السكان المتجمعين قدرت 1.9 % وسكان المنطقة المبعثرة 0.9 ، فالاتجاه العام للسكان كان يميل الى تجمع السكان و منه تحضر تجمع بإمكانات ريفية فلاحية و مؤهلات نمو محلية بامتياز وواعدة بحسب الدراسات الاقتصادية الاجتماعية و نظر المختصين المحليين و لتتبع ابرز التحولات نستقرأ معطيات الجدول المعبرة عن النمو و الكثافة في مرحلتين متمايزتين .

2-1 المرحلة الاولى : النمو و الكثافة 1987 – 1998

تعد من ابرز مراحل النمو السكاني و التي سجلت فيها البلدية اعلى معدل نمو 2.3% لما عرفته من استقرار وتنمية في هذه المرحلة خاصة وان البلدية ذات طابع فلاحي ريفي موفرة للعيش و الشغل ، الى جانب الموقع الذي يسمح برحلة عمل يومية في احسن الظروف ،اهم ما يميز هذه المرحلة هو تراجع نسبة السكان المتجمعين 1.7 % امام سكان المنطقة المبعثرة حيث معدل النمو كان جد ايجابي وهام حتى اقليميا 2.9 % كما تبينه معطيات الجدول ادناه كذلك بالنسبة للكثافة السكانية التي انتقلت من 81.9 ن / كلم^2 في 1987 الى 106.1 ن / كلم^2 .

الجدول رقم :116 معدل النمو و الكثافة السكانية 1987 - 1998

البلدية	السكان 1987	السكان 1998	معدل النمو%	السكان المتجمعين 1987	السكان المتجمعين 1998	معدل النمو %	سكان المنطقة المبعثرة 1987	سكان المنطقة المبعثرة 1998	معدل النمو %	الكثافة السكانية 1987	الكثافة السكانية 1998
بني فودة	13036	16876	2.3	6486	7861	1.7	6550	9015	2.9	81.9	106.1

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء1987 - 1998

2 – 2 المرحلة الثانية : النمو و الكثافة 1998 – 2008

في هذه المرحلة تراجع عدد السكان بشكل محسوس لما تميزت به من خصوصيات تأزم الحالة الامنية و ركود التنمية في الواجهة مما سمح باستفحال الهجرة و النزوح ، لم يكن معدل النمو سوى 0.4 % مع تحسن نسبة النمو للسكان المتجمعين بحثا عن الشغل و الامن فكان بمعدل 2 % ، الدينامية المتراجعة على المستوى المحلي بدأت ترتسم ديموغرافيا انطلاقا من انحسار نسبة النمو بالمنطقة المبعثرة الى – 1.1 % مما يفقد البلدية توازناتها و انسجام سكانها و تقليص فرص التنمية الذاتية المندمجة و التي مصدرها بالأساس القطاع الفلاحي الكثافة السكانية انتقلت الى 111.1 ن / كلم^2 من حيث الفارق عن احصاء 1998 ليست بالأثر الذي يذكر ديموغرافيا .

الجدول رقم : 117 معدل النمو السكاني 1998 – 2008

البلدية	عدد السكان 1998	عدد السكان 2008	معدل النمو %	السكان المتجمعين 1998	السكان المتجمعين 2008	معدل النمو %	سكان المنطقة المبعثرة 1998	سكان المنطقة المبعثرة 2008	معدل النمو %	الكثافة السكانية 2008
بني فودة	16876	17668	0.4	7861	9644	2	9015	8024	1.1-	111.1

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء1998 - 2008

3 - مجال فلاحي بامتياز

تعد من البلديات التي تعرف ديناميكية اقتصادية فلاحية في الإقليم الولائي و هي في تطور متزايد ، نتيجة تمسك السكان بأراضيهم و إدخالهم معارف تجريبية وعلمية إلى جانب اتجاههم إلى الاستثمار أكثر في الشعب النفعية ، إلى أن أصبح الخواص من الممولين الأساسيين للوحدات الصحية و الصناعية و الثكنات العسكرية من خلال التميز بالإنتاج الحيواني .

الأراضي الفلاحية بالبلدية تمثل 50 % من المساحة الإجمالية ، الطابع الجبلي و التلي هو الغالب على مظاهر السطح بالبلدية متمثلا جبل مجونس ، جبل العرفة ، جبل عنق الجمال . الأراضي الصالحة تمثل 7161.50 هك المسقية محدودة لا تمثل سوى 479.9 هك

المساحة الفلاحية موزعة على النحو الآتي :

- مزرعة نموذجية بمساحة 2114 هك تحف التجمع الرئيسي .
- مستثمرة فلاحية جماعية EAC بمساحة 335 هك بالتجمع الثانوي شيرهوم .
- 11مستثمرة فلاحية فردية EAI الواقعة في الجهة الشمالية الغربية 9 منها بمدسينة و شيرهوم .
- أراضي الخواص فتتمثل في 1367 تتراوح مساحة الأراضي 0.25 – 140 هك .

الجدول رقم : 118 تصنيف الأراضي الفلاحية حسب المر دودية

مردودية عالية	مردودية جيدة	مردودية متوسطة	مردودية ضعيفة	إجمالي الأراضي
1939.28	281.81	8662.22	4670.78	15898

المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ما بين البلديات سطيف

اغلب الأراضي ذات مردودية متوسطة و ضعيفة كما يوضحه الجدول أعلاه ، فلا تمثل الأراضي ذات المردودية العالية سوى 1939.28 هك و الجيدة الإنتاج 281.81 هك مما يتطلب إدخال تقنيات والاستعمال المكثف للتسميد للرفع من جدارة الإنتاج الفلاحي بالجهة إذ لا يزال مردود الهكتار من الزراعات الواسعة متراجعا 14.25 ق/ هك مقابل 16.98 ق/ هك بالاقليم الولائي ، فالمساحة المزروعة في الحملة الفلاحية

2009 – 2010 بلغت 3990 هك بلغ إنتاج القمح الصلب منها 51705 قنطار 1373 ق من القمح اللين 3572 ق من الشعير لاستعماله أكثر لتسمين الماشية إضافة إلى الظروف المناخية المساعدة للإنتاج إلى جانب الشوفان 201 ق .

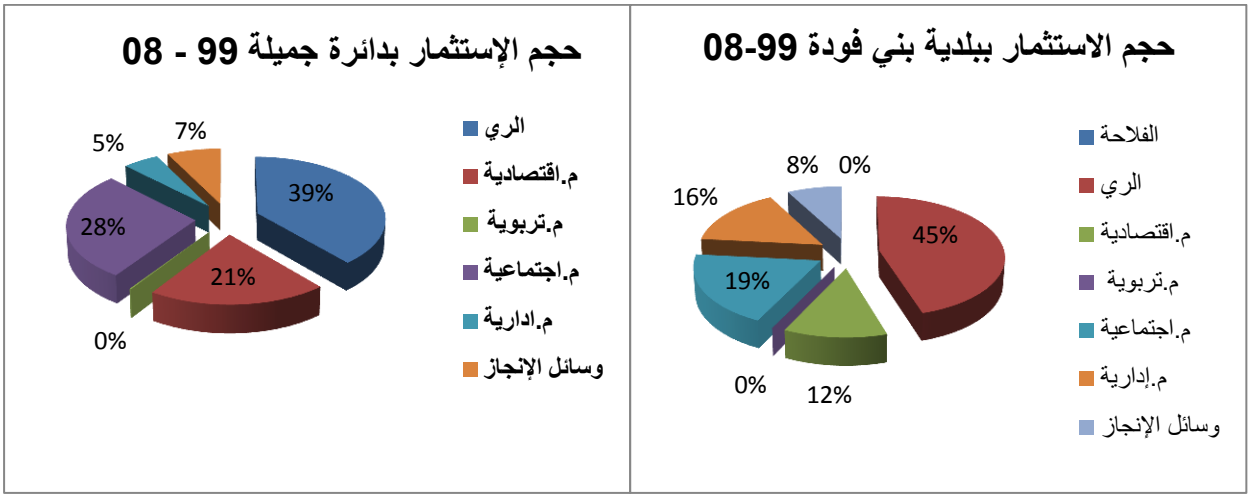
الأهم بالنسبة لهذه البلدية هو التركيز الخاص للفلاحين على الثروة الحيوانية لما توفره من مداخيل بالنسبة للأسر وصل قطيع الماشية إلى 9720 من الأغنام و 3740 من الأبقار و 1275 من الماعز أما اللحوم البيضاء الموجهة للاستهلاك 88000 من الدجاج و 4000الخاصة بالبيض أما الديك الرومي 3400 كما يتم الاستثمار في النحل إذ توجد بالبلدية 823 خلية .

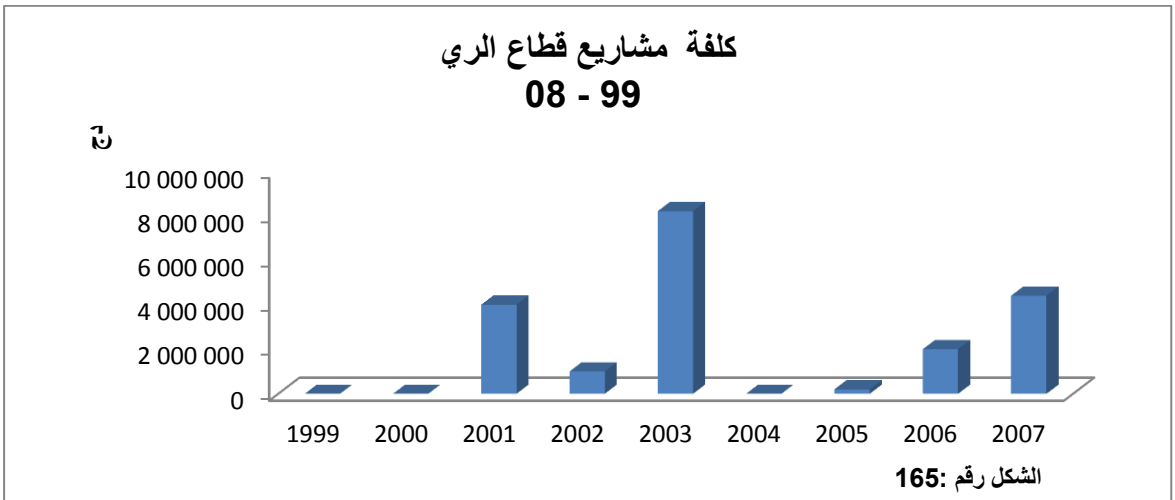
4 ـ التنمية المحلية المخططات البلدية للتنمية

تعد من البلديات الفقيرة في القسم الشمالي من الإقليم رغم أنها من البلديات المرقية منذ التقسيم الإداري 1974 ، فالتنمية بها لم تمكن البلدية من تحفيز و خلق النمو إذ لا تزال تعتمد كليا على الخزينة العمومية و تسجل عجزا في ميزانيتها ففرص النشاط خارج القطاع الفلاحي محدودة جدا معدل البطالة حسب مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية بالبلدية يصل إلى 13% ،البلدية كذلك غير محظوظة من جانب التحصيل المالي المتعلق ببرامج التنمية المحلية ففي الفترة الممتدة ما بين 1999 – 2008 تحصلت 102012000 دج ، من حيث التراتب القطاعي الري يحظى بتركيز لدى الفاعلين المحليين من حيث البرمجة و الانجاز نتيجة التأخر في البنية التحتية بالبلدية ، من خلال استهداف هذه النسبة إلى تقليص الحيف و التهميش و تحسين إطار حياة السكان الريفيين خاصة في التجمعات الثانوية و المبعثرة ابتداء من 2002 ، القطاع خصص له 46151000 دج ما يمثل 45.24 % ثم يأتي المؤسسات الاجتماعية بنسبة 19.41 % و المؤسسات الإدارية15.54 % و بأضعف نسبة في قطاع المؤسسات الاقتصادية 11.96 % ثم وسائل الانجاز ب 7.84% أما قطاع الفلاحة فغيب نهائيا من الاستثمار المحلي رغم كون البلدية من البلديات الفلاحية المراهن عليها في الإقليم الشمالي و الولاية حسب توجيهات المخطط التوجيهي ما بين البلديات 2009 و الجدول و البيان أدناه يمكننا من قراءة الفروق القطاعية و التي تعطي استخلاصا على أن البلدية لا تزال رهن التدهور و التهميش فالديناميكية المؤهلة لاستقرار السكان مرهونة بنوعية المشاريع القطاعية و التي لابد أن ترقي من الواقع الاقتصادي الاجتماعي كما أن من الجانب المالي البلدية لم تتحصل سوى على نصف الحيازة المالية التي نالتها بلدية جميلة كمركز دائرة .

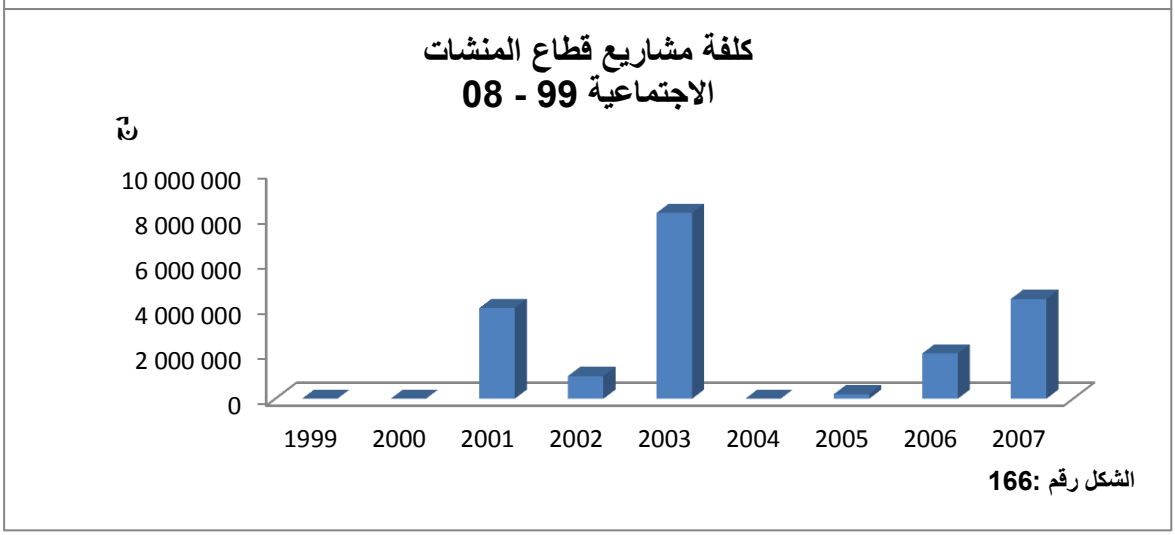
الجدول رقم : 119 دائرة جميلة تطور مشاريع البلدية للتنمية في الفترة : 1999-2008

القطاع	جميلة		بني فودة		النسبة الإجمالية للدائرة %
	قيمة الاستثمار	النسبة %	قيمة الاستثمار	النسبة %	
الفلاحة	-	-	-	-	
الري	91 578 000	**38,99**	46 151 000	**45,24**	**40,88**
م . اقتصادية	60 755 000	**25,87**	12 200 000	**11,96**	**21,66**
م. تربوية	500 000	**0,21**	-	**-**	**0,21**
م. اجتماعية	80 071 000	**34,09**	19 805 000	**19,41**	**29,65**
م. إدارية	1 954 000	**0,83**	15 856 000	**15,54**	**5,29**
وسائل الإنجاز	-	-	8 000 000	**7,84**	**7,84**
المجموع	234 858 000	**100,00**	102 012 000	100,00	**105,53**





الشكل رقم :165



الشكل رقم :166

الخلاصة

تعد من البلديات النموذجية في اقليم البحث علما انها ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ما بين البلديات لبلدية سطيف فهي محل توجيه للاستثمارات و المشاريع التنموية تراهن عليها الولاية في تجسيد العديد من البرامج و التي من شانها ان تقدم حلولا انية و مستقبلية للولاية خاصة في مجال التعمير و الاستثمار بنوعيه هذه الديناميكية تضاف اليها فاعلية و مشاركة السكان المحليين في التنمية الفلاحية وهي التنمية الذاتية التشاركية التي يبحث عنها و يراد تجسيدها اقليميا ، خاصة ما تم تحقيقه في مجال التنمية المحلية الريفية (تسمين و تربية المواشي ، تربية النحل ، الخضر .....) للعديد من الفلاحين الخواص حيث توقيع استثمار محقق للنجاعة و الثروة .

البلدية بحاجة الى دعم ومرافقة حقيقية و شمالة لكل القطاعات خاصة منها المحققة للاكتفاء و المساهمة في خلق فرص الشغل ، البلدية عرفت ديناميكية ديموغرافية من خلال المحافظة على جزئية هامة في التوازنات المجالية ابقاء السكان في المنطقة المبعثرة ، كما شهدت ديناميكية اقتصادية ساهمت حتى من خلال تزويد السوق الاقليمية و العديد من التجهيزات الطبية و العسكرية فيما يتعلق بالتموين بالمواد الاستهلاكية .

نتائج الدراسة و توصياتها

أولا: الاستنتاجات

1- النتائج ذات العلاقة بمشكلة الدراسة

1- السمات الطبيعية في القسم الشمالي من الإقليم المدروس مثلت ثقلا و تأثيرا واضحا في الاختلال التنموي بين البلديات حيث الفروق الصارخة بين المناطق الشمالية المتضرسة و الجنوبية منها الأكثر انفتاحا و الأقل ارتفاعا ، الحالة الأمنية زادت من حدة التخلف و التراجع التنموي إذ مثلت اكراهات و مصاعب حقيقية في وجه التنمية مما عمق الفروق بينها و الأطراف الداخلية ، العنصر الطبيعي مس بشكل مباشر توزيع السكان بإقليم البحث بالاشتراك مع العوامل الأخرى ساهم في اتجاه السكان الى التجمع و التمركز اكثر بالتجمعات الحضرية بالجوار او من خلال هجر التجمعات الجبلية و الاتجاه الى النزوح مجاليا او الى جهات محسوبة من اقليم الولاية ، هذا الوضع دفع الى ديناميكية غير مرغوب فيها من خلال اتجاه الريف إلى التحضر تدريجيا إلى جانب إفراغه من جاذبيته و محتواه التراثي الثقافي ، من خلال ان الوسط اضحى له بالغ الأثر في عدم كفاءة الخدمات في البيئة الريفية و الجبلية خصوصا .

2 – الدراسة الميدانية و المقابلات مع السكان المحليين و الفاعلين على مستوى الجماعات المحلية و المجتمع المدني سمح لنا بتشخيص مشكلات و مصاعب حقيقية لا تزال تعترض فرص اقامة توازنات اقليمية ، من خلال اتساع مجال البؤر الطاردة بالإقليم بشكل واضح اثناء و بعد الازمة الامنية التي لا تزال ترهن افاق الجهات الجبلية حتى الراهن و تجعل منها مناطق مغلقة و متخلفة باعتبارها غيبت عن التنمية طيلة تلك الفترة و كل التدخلات التي خططت و برمجت لاحتواء مظاهر تدمير البنية التحتية و الخدمات لم تكن سوى للهامش ، بالمقابل استفحلت عوامل الطرد بالبيئات الريفية المدروسة لخلفيات منها تدني الخدمات العامة و ضعف البنية التحتية في بعض المناطق بالمطلق على غرار ايت تيزي ، ايت نوال مزادة ، بابور ، الواد البارد ...الخ ، العجز المائي و بطء التنمية و التهيئة المائية بالإقليم ، صغر مساحة الحيازات الفلاحية و تراجع الانتاج الزراعي الى جانب ترك الفلاحة الجبلية المعاشية اذ اصبحت ادوارها محدودة جدا في اعالة السكان ، اختفاء الصناعات التقليدية و الحرفية تدريجيا نتيجة المنافسة و عدم الاهتمام بالتراث المحلي ، الواقع السوسيو

اقتصادي يتجه الى التعقد اكثر بعد تناقص مساهمة الهجرة و تحويلات المهاجرين في اعالة السكان او الاستثمار بالمجال المحلي ، ارتفاع معدلات البطالة و الاعالة فهذه كلها عوامل طرد كامنة بالإقليم بحاجة الى تدبير .

3 – بالمقابل الجهات الداخلية و المراكز الحضرية مثلت و على الدوام مجالات للاستقطاب و الاجتذاب نتيجة الفروق التنموية من مستوى البنية التحتية الى جودة الخدمات الصحية و التعليمية و التجارية والترفيهية ، عموما متطلبات الحياة حتى وان كان يشوبها جانب من النقص و الاداء فلا تزال فعالة في تقديم الخدمة و اجتذاب السكان من ظهير مدينة العين كبيرة في الشرق او مدينة بوقاعة في الجزء الغربي و جميلة في الشمال ، ما توفره هذه المدن من فرص النشاط و العمل يعد الاهم من حيث فاعلية الاجتذاب الاقليمي .

4 – التنمية المحلية بالإقليم بقدر ما كانت موجهة الى الارتقاء و تطوير الجماعات المحلية اجتماعيا و اقتصاديا و حتى بيئيا ، كانت محققة لجملة من النتائج التي لا يستهان بها بقدر ما كانت كذلك مساهمة في تخلخل العلاقات الريفية الحضرية و التوازنات الاقليمية عموما ، لأنها غذيت بفلسفة تنموية مادية جهوية استخفت بالعنصر البشري ، مما جعلها تكون بعيدة في ارساء اسس التنمية الشاملة المتوازنة و المندمجة

5- الدراسة الميدانية سمحت لنا باستكشاف جوانب عديدة من مظاهر التحول في البيئات الريفية التي تمت زيارتها من التحول من القطاع الانتاجي الزراعي الى الخدمي التجاري ، وبداية تعصير الحياة الريفية اذ مثلا مستوى التجهيز بها اصبح يضاهي البلديات الحضرية ، التحول في الحضيرة السكنية من خلال التخلي عن نمط السكن في منطقة القبائل الصغرى الذي حافظ على البعد التراثي الثقافي و عناصر التكيف الاجتماعي الاقتصادي ، اصبحت برامج السكن الريفي متجهة الى التزايد و الطلب عليها متضاعف ، كما ان المهاجرين بعد عودتهم الى مجالاتهم يحبذون اظهار التفوق و التراتب الاجتماعي من خلال بناء فيلات و مساكن فخمة لإظهار تراتبهم و تميزهم في السلم الاجتماعي ، فاصبح الريف خليط للاستخدامات و الثقافات ساهمت بشكل او اخر في فقدان هويته و جاذبيته .

6- بروز مشكلات بيئية ايكولوجية حادة على مستوى البيئة الريفية من خلال التوسع على حساب الغابة و استنزاف الموارد و استعمالها بشكل عشوائي ، هدر الموروثات الثقافية الاجتماعية و الاستخفاف بها في التنظيم الاجتماعي ، تصاعد النمو الديموغرافي و تزايد الضغط على الخدمات و التجهيزات حيث اصبحت العلاقات و الاستخدامات غير عقلانية و غير متكافئة ، كما برزت و طفت الى السطح مشكلات بيئية كالتلوث و المس بالنظام الحيوي الى جانب التوسع على حساب الاراضي الزراعية و سوء تدبير الوعاء العقاري من خلال تزايد حالات التعدي و توسع البناء العشوائي المخل بكل الجوانب .

7 – لا يزال هناك انغلاق حقيقي للإدارة المحلية في اسهام و مشاركة مختلف الفاعلين في التنمية المحلية ، كما لوحظت مركزية شديدة من طرف الولاية و الدائرة في مجال احتكار الوصاية على السكن ، الشغل ، التنمية بأشكالها ، فلم يحصل هناك اي ارتقاء او تحول ببعض البلديات اذ لا تتجاوز صلاحيات البعض منها الوثائق الادارية و تقديم الخدمات المحدودة مما يجعل التطور صعب المنال .

8- الضغط على الموارد الطبيعية و المصادر المائية بالاقليم من خلال الافراط في استغلال المياه السطحية و التعدي على المخزون المائي من المياه الجوفية من خلال الحفر و التنقيب العشوائي بدون رخصة من المصالح المختصة مما يعرض الاقليم و الجهة ككل الى شح او نقص مائي في الافاق ، الثقافة البيئية لدى السكان لا تزال محدودة من خلال الاستخفاف بالتراث المادي الطبيعي و المعنوي للإقليم المبحوث ، مثلا تقلص الاراضي الفلاحية في المنطقة الجبلية دفع بالسكان الى التوسع على حساب الغابة من خلال غراسة الاشجار او انجاز

سكنات ...الخ مما يخل بالتوازنات لاحقا و تبرز علاقات جديدة بين المجال و الانسان قائمة على التنافر لا التوازن و الانسجام .

9 –اتساع الهوة الاقليمية من حيث المعادلة بين التوزيع المكاني للسكان و التنمية ، المنطقة التلية مهيكلة نوعا ما ، وذات نمو اقتصادي و سكاني مقبول و ذو ديناميكية ، اما الاقليم الجبلي فيشهد نمو ضعيف في مجالي السكان و التنمية ، مع بروز ضغط شديد على الموارد المحلية و هجرة حادة رغم امتلاكه لمقومات النمو يتعين دعمها و تفعيلها وفق مخططات عملية .

10 – التباين في الحيازة المالية في مشاريع التنمية المحلية اضافة الى التمايز في مساهمة القطاع الخاص و المرافقة ببلديات اقليم البحث جعلت منه يعاني من نمو غير متوازن بين جهاته الى سوء في توزيع الخدمات و تدني في البنية التحتية بالجهات الجبلية مما جعل التباين التنموي سمة مؤثرة في بلوغ توازنات اجتماعية و اقتصادية منشودة .

11- تجلي الديناميكية الاقليمية من خلال التمايز في الفروق المكانية في التنمية و الاستثمار بنوعية العمومي و الخاص بالمراكز الحضرية ببوقاعة ، عين الكبيرة و جميلة على نسق التراجع و التخلف بالبلديات الجبلية و التلية لتدني مستوى البنية التحتية و الخدمات الضرورية ، فالبرمجة و التخطيط للتنمية المحلية على المستوى المحلية لم تتأهل الى الارتقاء بالجهات الفقيرة و المحرومة تنمويا كما انها لم تتمكن من راب فجوة الفروق التنموية مما جعلها بعيدة عن مسار الفاعلية و النمو .

ثانيا: التوصيات

على ما تم استخلاصه من الدراسة نتوجه بجملة من التوصيات التي نراها ذات موضوعية و لها من الجدارة ان لم يتم الاستخفاف بها و اخذت العناية و التقدير تكون بمثابة وثبات و قيم مضافة للإقليم في ان يتجاوز التخلف و التهميش الذي رهن حراكه و شل كل ديناميكية فاعلة و تتمثل هذه التوصيات في الاتي

- وضع سياسة عمرانية تنموية لمعالجة التخلخل السكاني الذي يعانيه الاقليم الشمالي لولاية سطيف من خلال ارتفاع معدلات النمو بجهات دون اخرى و اتجاه الاقليم الى الافراغ من توازنه و طاقاته البشرية خاصة في التجمعات الجبلية اقصى الشمال و المناطق المبعثرة لأغلب بلديات الاقليم ، عن طريق رسم خريطة سكانية جديدة للاستيطان منها تحويل المناطق الطاردة الى ورشات عمل وتنمية ، تأخذ ضمنها التنمية البشرية الحصة اللائقة من خلال اعداد السكان و تأهيلهم ذهنيا بالعودة الى تفاصيل الحياة الاقتصادية الاجتماعية بعناصرها الايجابية و السلبية ، اي الوصول الى قناعة الاستقرار و التحدي للمصاعب و الاكراهات كعنوان لقلب موازين الوضع الى الاحسن .

- اعادة النظر في التقسيم الاداري الحالي والذي يأخذ بالأساس عنصر السكان و البعد الجغرافي للجمعات المحلية (البلديات) دون تقييم الوفورات الاقتصادية و الطبيعية البيئية و المالية ، فمراجعة التقسيم الاداري و ارتكازه على البعد الاقتصادي يضمن احداث توازن مجالي بين البلديات المتفاوتة في الموارد و الثروة كما يمكن من تقليص نفقات الدولة و اعاناتها و تحويلها الى مجالات اخرى .

- تحتاج الموارد المنجمية المستكشفة ان تستغل محليا في استقطاب الاستثمار لتنشيط الاستثمار الصناعي بالإقليم و الذي ظل فقط محصورا في الوحدات الصناعية المنشاة في السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي ، فالوتيرة الضعيفة المميزة للنشاط بإمكان تحويلها الى احواض للحياة و النشاط .

- ينبغي على خطط التنمية القادمة ان تكثف من شبكة النقل و ان تجعل من الاقليم اكثر انفتاحا باتجاه الشمال مع ولاية جيجل في القسم الشمالي الشرقي و بجاية من الجهة الشمالية الغربية الى جانب ربط ولايتي برج بوعرريج و المسيلة بنفس الجهة السابقة باتجاه بجاية .
- التفاوتات التنموية المكانية و التي ضلت مقيدة بمراكز نمو تقليدية متمثلة في بوقاعة غربا و عين الكبيرة شرقا كمحاور للتنمية و التوازن في القسم الشمالي ، اصبحت ادوارها محدودة و متراجعة اذ مع نمو و تحول الاقليم لابد من محاور تنمية جديدة ، تتلخص في محور جميلة بني عزيز في الشمال الشرقي و محور قنزات حمام قرقور في الجهة الشمالية الغربية .
- الزامية الاهتمام بالقطاع السياحي ، لغنى الاقليم بالموارد التراثية و الاثرية الثقافية و البيئية ، لتنويع وتعزيز مصادر بديلة للتنمية المحلية .
- تحسين نوعية الخدمات في المناطق الجبلية و الريفية الفقيرة مع التركيز على خدمات الصحة و التعليم بالأساس، و تقليص حجم التباين الاقليمي الذي جعل تمايز بين جهات للاجتذاب و اخرى للطرد ، من خلال ان المراكز الحضرية و البلديات الوقاعة في ظهيرها نالت من تعبئة واضحة من خلال الخدمات و البنى الارتكازية فضلا عن كثافة النشاط بها كما ونوعا .
- ضرورة نشر التنمية بشكل متوازن و مرن يقوم على مبدا كفاءة الاقليم و ترتيب حاجاته حسب الاولوية ، للتحقيق عدالة مكانية في توزيع التنمية ، و انهاء مبدا الاستئثار التنموي الذي كرس لفترة طويلة ، حيث حصلت بوقاعة و عين الكبيرة على سبيل المثال لا الحصر على نسب عالية من استثمارات خطط التنمية المحلية (المخططات البلدية للتنمية ، و المخططات القطاعية للتنمية ...) فهذا التأثير التراكمي اصبح مخلا بالتوازنات الاقليمية ، فهذا الاتجاه مكرس حتى في مجال المرافقة و الاستثمار بالتالي فالإقليم بحاجة الى خريطة و هيكلة جديدة و متجددة مواكبة
- رفع كفاءة البلديات و قدراتها على تقديم خدمات بلدية في مستوى تطلعات السكان و طموحاتهم ، مع اشراكهم في مواجهة المشكلات المحلية منها البيئية و التنموية بمكافحة الفقر و البطالة من خلال وضع سياسات و اجراءات تصحيحية موجهة .
- زيادة الاعانات و الانفاق العام على المناطق الجبلية و الريفية الفقيرة المهمشة من خلال تسهيل انسياب المال العام الى الصندوق الوطني للجبال و الذي لم يرى النور الى جانب وضع هذه المناطق ضمن الاقاليم الخاصة الواجب ترقيتها و التي تستدعي هامش من المفاضلة و التبجيل .
- وضع اليات عملية ممكنة تستهدف تحرير البلديات من الاعتماد المباشر على نفقات و اعانات الدولة خاصة بعد ان تم مسح الديون ابتداء من 2007 ،مع ترشيد الانفاق للمال العام و الزام المجالس البلديات بالخضوع دوريا للمسائلة بكل شفافية .
- رفع حصص الجماعات المحلية من الرسوم و الجباية بوجه عام وبالأساس على القيمة المضافة و الضريبة على الدخل و الاستفادة منها محليا و تسييرها محليا لان اغلب البلديات فقيرة من حيث الموارد و ليست لها الموارد الجبائية الكافية على غرار البلديات الجبلية الشمالية .
- ضرورة اشراف الجماعات المحلية مباشرة على تسيير الموارد الجبائية و جردها دوريا حتى على مستوى التجمعات الريفية ، الادارة المحلية تكون مسؤولة مباشرة على اقليمها و اوعيتها الجبائية لأنه لا يمكن تصور لامركزية ادارية فعالة ولامركزية في التنمية المحلية عمليا بدون اصلاح المنظومة الجبائية و تمكين الجماعات المحلية من ادارتها لتحرير الشخصية المحلية من المركزية و القيود .

- تهيئة المناخ المناسب للاستثمار بالمناطق الجبلية مع تقديم حوافز و اعانات تأشيريه ، على غرار تهيئة و تسهيل الحصول على العقار ، التخفيض من الضريبة ، التمويل ، ادراج المجال المستثمر به ضمن انشغالات التهيئة للفاعلين المحليين .
- تفعيل المشاركة الشعبية (مجتمع مدني ، وجمعيات اهلية و حكومية ...) الى جانب البنوك على المشاركة في المشروعات المحلية مع التنسيق بين المؤسسات المالية و انظمة التشغيل و المرافقة المستحدثة و الجماعات المحلية ، اي ضرورة خلق روابط و اواصر توحد الجهد للتنمية الاقليم .
- تبني التخطيط و التنمية التأشيرية من خلال تحفيز القطاع الخاص الى الاستثمار بالإقليم من خلال تقديم كل التسهيلات و التقيد باستراتيجية واضحة ممكنة للخواص بالولوج الى الاستثمار دون قيود او اشتراطات تعجيزية ، لتجاوز تخلي السكان المحليين على مجالاتهم و تجمعاتهم المحلية ، خاصة ادماج المهاجرين من خلال التحويلات بالعملة كما هو معمول به في المغرب و تونس او من خلال تهيئة كل الظروف للعودة و الاستثمار المجالي للمغتربين .
- تطوير الريف و شموله لمخططات ارتقاء مؤهلة الى خلق تكامل مع المدينة من خلال جعل الريف قطبا استثماريا مكملا و مدعما للبنية الاقتصادية للمدن و بشكل متوازن لما يوجه الى المدن .
- العمل على تكثيف مقومات الجذب للريف من خلال برامج التجديد الريفي ، و دعم انعاش النمو، الى مختلف اليات المرافقة لمختلف الفئات من المجتمع الريفي فيم يخص الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، القرض المصغر ، الصندوق الوطني للتامين على البطالة...مع الارتقاء بالمرأة الريفية و ادماجها ضمن العملية التنموية .
- اعداد برامج و مشروعات تتأقلم وخصوصيات البيئات الريفية لربح النجاعة السوسيو اقتصادية .
- فتح ورشات لتأهيل اليد العاملة المحلية ، و مراكز لمحو الامية للرفع من الكفاءة و الخبرة بالإقليم .
- ضرورة العودة الى مضامين و ابعاد الاستراتيجيات المطبقة في فترة الاقتصاد الموجه (القرى الفلاحية ، السياسات الفلاحية ، التنمية المحلية.....) التي رقت من الريف و قلصت من الهجرة الريفية ، فقط و موضوعيا ان تكون هذه الاستراتيجية مطعمة و مغذاة بفلسفة اقتصاد السوق .
- خلق و توطيد علاقة متينة بين الاعلام و التنمية المحلية لإبراز الاحتياجات و النقائص ، و المساهمة في نشر الوعي و الترويج للمشاريع و السياسات المحلية القطاعية ، رفع الانشغالات و تعزيز ادوار السكان المحليين في انجاح التنمية المحلية المندمجة و ترسيخ مقاربة المشاركة .
- الدعم المالي المتوازن لكل القطاعات ودعم المشاريع و الفئات المنتجة من اجل الوصول الى تنمية منسجمة مسجلة لقيمة اضافية بالإقليم .
- ضرورة فهرسة البنى التحتية و الموارد و القدرات الاقليمية لمعرفة نسبة السكان المخدومة و قيمة و حجم الموارد لتقريب الرؤى امام المستثمرين على ان تحين بانتظام على مستوى كل جماعة محلية .
- وضع برامج نوعية ممكنة لخلق النشاط ، لتحسين و استدامة المداخيل للأسر الريفية الفقيرة مع تقديم مساعدات نفعية كالتكوين و الاقراض ،المرافقة الفنية وتقديم الخبرات الكافية من طرف التقنيين و المهندسين و تطبيق الطرق و التجارب الناجحة المحسنة لأوضاع الاسر الريفية ، تشجيع قيام تعاونيات ريفية بين السكان المحليين و اذكاء التقاليد الريفية القائمة على اساس التكافل و التلاحم الاجتماعي فيما يخص الاعمال التطوعية (التويزة) انجاز المشاريع بالتعاون المشترك و الارتقاء بقيمة المنفعة العامة و الذود على تقاليد العيش في البيئة الريفية و ترسيخها لدى النشا لاستدامة تعمير الريف .

- الحفاظ على المكونات الايكولوجية للبيئة الريفية من خلال حماية المحميات الطبيعية و الثروة المكانية ، الى جانب التنوع الحيوي و كل ما يشمل النظام الحيوي بالإقليم .
- ضرورة وضع خطة تنموية للمناطق التي اظهرت مستوا متراجعا و متقهقرا في الاقليم من خلال ايجاد المشاريع التنموية و الاستثمارية للنهوض بالواقع الاقتصادي و الاجتماعي و بالأولوية المناطق الجبلية الشمالية .
- مراعاة جانب العدالة المكانية في توزيع البنية التحتية بين المناطق الجبلية و الداخلية و الحضرية و الريفية و حتى على مستوى الريف نفسه ، الى جانب مراعاة العدالة الاقليمية في توزيع الخدمات التعليمية الصحية و الترفيهية بما يتناسب مع الكثافة السكانية و العمرانية للتجمعات .
- الحد من الهجرة الريفية من خلال نقل التنمية الى البيئة الريفية بما يوفر الاستقرار و النشاط ، و الحد من الزحف العمراني على الاراضي الزراعية بالبيئات الحضرية من خلال تشجيع التوسع العمودي و الرفع من حصص البناء الريفي ، تحسين اطار الحياة في البيئتين من خلال استخدام الارض بالشكل الذي يحفظ العقار و يوفر الخدمات العامة و بالخصوص خدمات البنية التحتية .
- تطبيق انظمة استخدام ارض ريفية و حضرية تمكن من انشاء مناطق للنشاطات خارج المدارات الحضرية للمدن ، استقطاب الاستثمار بما يوفر من محاسن على التجمعات العمرانية من مناصب شغل ، التقيد بالحدود البيئية .
- حماية الموارد المائية من خلال تكثيف عمليات التعبئة للمياه الصالحة للشرب بالمناطق الريفية و تخفيف حدة التلوث المائي انجاز سدود ترابية و خزانات مائية قادرة على الاستجابة للحاجيات المحلية ، اعتماد خطط تمكن من حسن تدبير المياه و تحويلها الى عنصر اقتصاد ، الاستغلال الجيد للمياه الحارة قصد تمكين الجهة من سياحة صحية حموية تعزز من التنمية المحلية المندمجة في الاوساط الجبلية .

ثالثا: المقترحات

1- اجراء دراسات اقتصادية اجتماعية و دراسات انثربولوجية اجتماعية و حتى في تخصصات اخرى على المناطق الجبلية المهمشة الفقيرة ، لبلورة ثقافة الفقر و التهميش و مظاهر الهشاشة الاجتماعية الاقتصادية في المناطق الريفية و الجبلية ، لفهم خلفيات الوضع الذي الت اليه هذه الاقليم و مبررات الاعتماد على التنمية المحلية المندمجة التشاركية كبديل للنهوض بالتجمعات المحلية الفقيرة .

2- انشاء مراكز بحوث على المستوى المحلي و الاقليمي تتخصص في التنمية المحلية للإقليم المتخلفة و المناطق المهمشة بالمعاهد و الجامعات ، الى جانب تفعيل هذه الثقافة لدى وسائل الاعلام المحلية و الجمعيات الاهلية على مداومة النشاط ، الى جانب تسيس بنك للمعلومات و المعطيات و الدراسات و الخبرات لوضع رؤى مستقبلية للإقليم الجبلية المهمشة و الفقيرة .

3- الانخراط و الاندماج في البعد الجهوي و الاقليمي و الدولي مع الجمعيات ومكاتب الدراسات الاجنبية و المنظمات الحكومية للنيل من التمويل و الخبرة و الدراسات ، اي الاتجاه نحو تدويل اشكالية التهميش و التخلف للمناطق الجبلية قصد الاستفادة من مكاتب هيئة الامم المتحدة النشطة في هذا الشأن لتقليص التفاوتات في مكتسبات التنمية بين مختلف البلديات

خلاصة الباب الثاني

بعد التحول الى اقتصاد السوق تبلورت اليات و ميكانزمات جديدة للتنمية المحلية ، فتعددت الاهداف و المقاصد للتنمية من اجتماعية الى اقتصادية حسب التبجيل و التقدير على مستوى كل جهاز وفق الخريطة و الاستراتيجية المحددة لمسار تدخله في التنمية الى تغاير مساهمة الفاعلين والشركاء الجدد في مجال التنمية ، الدراسة التحليلية لهذا الباب مكنتنا من الوقوف على ابقاء اليات قديمة مشاركة في التنمية دون تكييفها مع التطورات و التحولات خاصة المعطاة الجديدة المتمثلة في محددات اقتصاد السوق و الاشتراطات التي يقتضها لتحقيق النجاعة من وراء الفعل التنموي فالمخططات البلدية للتنمية المحلية PCD و والبرامج القطاعية للتنمية PSD الى جانب برنامج دعم النمو PSRE و البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC اللذان بادر بهما رئيس الجمهورية ، مع وجود كذلك قرينة لآليات في تمويل التنمية للجماعات المحلية بعد ان تم رفع الديون عن البلديات العاجزة و تأطيرها بضخ مالي من خلال الصندوق المشترك للجماعات المحلية FCCL او من جراء توجيه اعانات دورية وفي قطاع معين من خلال اعانات الولاية فهذه الاليات و غيرها ظلت محافظة بشكل او اخر على المركزية فبعد التحرر من مركزية الوصاية (الحكومة و الاجهزة التنفيذية المركزية) تم نقل و تطبيع هذه الادارة الى الدائرة و الولاية مما قيد التنمية على مستوى الجماعات المحلية ففي العديد من المداولات يتم التغاضي عن الحاجة الملحة المعبر عنها محليا من طرف المجالس الشعبية و برمجة مشاريع لا تمد باي نفع بالنظر الى الاولويات المطروحة محليا ، هذه البرامج موجهة الى تنمية التجهيز العمومي و ترقية النشاطات الاقتصادية و بالأساس لرفع الغبن و تحسين اطار الحياة بالمناطق المتضررة من التدهور الامني لكن ما وقفنا عنده و التمسناه ميدانيا ان المشاريع تركزت في اهم التجمعات الحضرية بوقاعة ، عين الكبيرة و جميلة ، بني عزيز ... الخ مما ساهم في ارساء فوارق اصبحت احدى المعوقات الاساسية التي تحول دون توزيع احسن للسكان و للنشاطات الاقتصادية بالاقليم .

برامج التنمية الريفية في المرحلة التجريبية و فترة التجديد الريفي كانت انتقائية من خلال نوعية البرامج و المشاريع الموجهة لفك العزلة او من خلال توفير الخدمات و التجهيزات الضرورية للسكان غير ان التدخل مس و بالتركيز الجهات الجنوبية من الاقليم في الوقت الذي كانت فيه المناطق الجبلية في امس الحاجة الى التنمية بعد التدهور الامني و تضرر البنية التحتية من طرق و مسالك ريفية و غابية من شبكة المياه الى الاتصالات و غير ذلك ، برامج التنمية في فترة التجديد الريفي مست حتى مراكز حضرية و شبه حضرية من خلال مشاريع الانارة الى انجاز بعض المرافق و تعبيد بعض الطرق و كل هذا كان مقتطعا من حصص الريفيين و الريف من التنمية فهذا التحول كان لسد او منع الاضطرابات الى جانب كسب الاستقرار الاجتماعي مما جعل هذه البرامج تحيد عن الاستراتيجية التي اعدت للنهوض بالريف و مرافقة السكان .

بموازاة هذه الادوات كانت اليات اخرى موجهة لترقية نشاطات اقتصادية فلاحية ، خدمية و انتاجية لتوفير فرص الشغل وخلق النمو فكانت الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ و الصندوق الوطني للتامين على البطالة CNAC القرض المصغر ، الوكالة الوطنية للتامين على البطالة ANEM اعتمدت اليات في مجال التمويل معتمدة على المرافقة من طرف البنوك و الفاعلين....من خلال الدراسة التحليلية المدعمة بملاحظات ميدانية تم استقاء نتائج ملموسة من حيث نجاح العديد من المشاريع لكن نقص الخبرة و تقلبات السوق و المتابعة المالية حال من نجاح العديد من المشاريع ، لوحظ ان العديد من المشاريع كانت تخضع لدراسات تقنية اقتصادية مع المتابعة و المرافقة فوضعت خريطة استثمار وفق خصوصيات الاقليم ز امكاناته لكن الواقع الاجتماعي حول الاستراتيجية الى الاستثمار في السلم الاجتماعي .

تعدد الفاعلين و انفرادهم باستراتيجيات و خطط تنموية غير موحدة و مندمجة في الاقليم ساهم في هدر المال العام وقلص من فاعلية البرامج محليا ، المرافقة لم ترقى بنقل السكان من المشاركة الى الشراكة في التنمية المحلية و لم ترقى في خلق تقاطع بين الجهد العمومي و الخاص في التنمية لان اي فعل تنموي ناجع لا بد ان يصهر كل الامكانات الذاتية و العمومية و تحويلها في خدمة التنمية الذاتية المندمجة .

الخاتمة

تم تناول موضوع الديناميكية و التراجع على مستوى الاقليم الشمالي لولاية سطيف والذي بدوره يشمل إقليمين متمايزين ، القسم الشمالي منه يغلب عليه الطابع الجبلي ، و الى الداخل او عند اقدامه الجنوبية يتدرج الارتفاع و يتنوع النشاط و التركز السكاني فتتكشف الرتابة و الانبساط الى غاية ...مع اقليم الهضاب العليا ، الاكراهات و المصاعب تتقلص تدريجيا كلما اتجهنا الى الجنوب و بوضوح في الجهة الشمالية الغربية حيث سهولة الانفتاح و امكانيات الاندماج و الانسجام الاقليمي ، الوضع العام الذي تعرفه المنطقة من فقر و تخلف تنموي ليس مرده العوائق و المصاعب الطبيعية ، بل ثقل التهميش العمدي و الاقصاء المقصود لخلفية سلبية اعتبرت الاقاليم الجبلية جهات ميؤوس منها تنمويا ولا تحمل أي بادرة للتطور و النمو، في حين ان الجهات الداخلية و الحضرية منها على غرار مراكز النمو بوقاعة و عين الكبيرة ضلت تمثل وجهة الدولة و بفضول متميز تجلى في تمثلاته ابتداء من مرحلة الاقتصاد الموجه الى غاية اقتصاد السوق حيث الانتقائية في التدخل و الاستثمارات بالجهات ، لم يتم ادراج المناطق الجبلية في السياسات التنموية بنفس الاهتمام و القدر الذي حظيت به الاقاليم الداخلية و السهلية من الوطن مما جعل العديد من المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية لا تزال عالقة و استعصى حلها من جراء استخفاف الفاعلين بتنمية الجهات الفقيرة و المحرومة ، غير انها نظريا تعلن خلال خطابات الفاعلين عن الرغبة في الاتجاه الى تنمية اكثر عدالة في التوزيع في الوقت تشهد فيه و بحدة افراغا بشريا رهيبا من اريافها و بالضبط من المناطق المبعثرة رغم ما تمتلكه من مقومات العيش و البقاء لساكنيها ، حدة الهجرة الريفية تزايدت هي الاخرى و بوتيرة متصاعدة امتدادا من الفترة الامنية لتضعف بعد التحسن التدريجي من الناحية الامنية غير انها موقوته فهي مرشحة للتصاعد و الاستفحال ثانية من جراء الفوارق التنموية وهو تم التأكد منه انطلاقا من المقابلات مع السكان و من خلال نتائج الاستبيانات ، وهو ما تسبب في تزايد الضغوط على التجمعات الحضرية بإقليم البحث و الاقليم الولائي .

برز وعي لدى الفاعلين محليا من خلال الخطاب و الممارسة تجسيدا لبرامج التنمية عبر مختلف المخططات التنموية و القنوات الاخرى التي ظهرت بعد التحول الى اقتصاد السوق باعتبارها إحدى البدائل في معالجة هذه الاختلالات و الاكراهات التي تقف امام تطوير الاقليم المدروس فبدأت التنمية المحلية تؤخذ كمقاربة وتتصدر اهتمامات الفاعلين لتعاظم منافعها الاقتصادية الاجتماعية بعد التحول الى اقتصاد السوق و الاتجاه الى ارساء اسس و معالم جديدة تهيكل اوضاع الجماعات المحلية و ترفع من مشاركتها ولو نظريا حتى تسمح بتقليص المركزية التي مثلت غلوا باهت في التسيير و الادارة اثناء مرحلة الاقتصاد الموجه (الاشتراكي) برزت فوارق مجالية صارخة بين المركز و الهامش ، المدينة و الريف ، الاقليم الشمالية و الجنوبية ، السهول و الجبال ..الخ .

تميزت التنمية المحلية بالإقليم المدروس بالنمط التنموي الغير متوازن بين البلديات ، اذ اخذت من المجالات المهيأة و المنماة و الواقعة في الداخل ذات الوفورات و البنى التحتية المقبولة كأرضية ارتكاز في تنفيذ مختلف السياسات و البرامج بعد التحول الى اقتصاد السوق مباشرة ، مما احبط كل محاولات التوازن و الديناميكية المنسجمة و المتناسقة بالإقليم فتعمقت الفروق و اتضحت معالم التقسيم بين اقليمين واحد يتصف بالركود و التخلف و الفقر متمثلا في اغلب بلديات الشمال الجبلي ، و الثاني بالديناميكية والنمو و التحسن عند اقدام المنطقة الجبلية ،مما جعل البلديات الداخلية تنال وتحوز من التنمية بالقدر الذي ينعش حراكها و يحقق سلمها الاجتماعي بعد الفترة الامنية المتدهورة و العصيبة التي زادت من ترشيح و تصعيد اثار الازمة

شمالا فالوضع يقودنا الى استرجاع فاعلية المخططات الاستعجالية التي اخذت بها الجزائر مباشرة بعد الاستقلال لمواجهة التركة الاستعمارية .

التنمية المحلية تتجاوز الرؤية التقليدية الضيقة و المؤسسة على الهاجس الاقتصادي ، بعد ان تم تكريس نماذج غير ناجعة و غير محققة للنمو و الرفاه وحتى الاهداف التي وضعت من اجلها لاستخفافها بالرأسمال البشري ، المقاربة الحالية اعادت الاعتبار للإنسان و بالأحرى الموارد البشرية لأنه لا يمكن تصور تنمية باختزال الانسان من احدى ارقى و انبل غايتها و مراميها ، بالنظر الى ما تم انجازه و تحقيقه في الاقليم المدروس ولو انه ليس بالكم و النوع المرغوب فيه لثقل الازمة ونوعية و حدة المشكلات و الاكراهات التي لا تزال ماثلة خصوصا في الوسط الجبلي ، لكن علينا تثمينها ، و تسجيل استدراك حقيقي امام التدني في مستوى التنمية البشرية في الاقليم ، لما تطرح مسالة نوعية الولوج للخدمات كالصحة و التعليم و وسائل الاتصال...الخ فإنها الازمة و صورة حية للدينامية التراجع بالاقليم .

اذا كانت التنمية الريفية تعني تحسين اطار حياة السكان الريفيين و تطوير مهارتهم المعرفية و التقنية و تحسين اوضاعهم الاقتصادية الاجتماعية ، و الاستغلال المعقلن للثروات و الموجودات المجالية وضرورة تنميتها و تثمينها من اجل ضمان استدامتها للأجيال القادمة فالإقليم المدروس لم يرقى الى التنمية الريفية الحقيقية التي تخلق الرفاه و الثراء لساكني الريف و تحفظ لهم العيش الكريم فالدراسة كشفت عن اختلالات و هوة واسعة بين المجالات الريفية من خلال البرامج الجوارية للتنمية الريفية المندمجة والتي رقت مجالات على حساب اخرى اخذة مقاربة غير متوازنة مجاليا لان العديد من المداشر و القرى و التي هي في مستوى واحد او قد تكون احداها في التأزم و التراجع اقد غير انها استبعدت من البرمجة ، فهذا ما يسمح بتنامي الاختلالات وبؤر التراجع لان اعتبار التنمية الريفية ظاهرة شمولية تعالج قضايا المجتمع و تستهدف اساسا الارتقاء بالإنسان من خلال تنمية الموارد و مواجهة الفقر ، كما تعمل على الرفع من جاذبية الريف و المناطق الجبلية سواء على المستوى المحلي او الجهوي و الوطني اخذة بمبدأ المساواة و الشمول ،ا الدراسة كشفت لنا عن مفارقات في العيش بين الاقاليم الجبلية التي لاتزال على هامش التنمية حيث حياة الكفاف و اقاليم داخلية وفلاحية منها بالخصوص تعرف نوع من التحسن من خلال مستوى و جودة الخدمة الصحية التعليمية ، النقل ....سواء في البيئة الريفية او الحضرية .

من اولويات التنمية في الراهن معالجة الفوارق و التباينات الجهوية و المحلية عمليا ، و اعطاء الاولوية و الصدارة للمناطق المهمشة و المحرومة و يكون الاتجاه الى التمييز الإيجابي لاستدراك الفجوة التنموية و تحسين اطار حياة السكان خاصة الفئات الريفية الفقيرة التي لا تزال متمسكة بالاستيطان في المناطق الريفية النائية و الجبلية المعزولة و الفقيرة ، و تستدعي الحالة فك الانحباس الاقليمي ودهم الاقليم بشبكة ممكنة للانفتاح محليا و جهويا ووطنيا الى جانب خلق احواض للشغل و العيش .

الاستثمار العمومي المتمثل في المخططات البلدية للتنمية و المخططات القطاعية بحاجة الى اثراء من الوجهة التشريعية القانونية خاصة بعد التحول نحو اقتصاد السوق ، مع العلم ان هذه الادوات بما تشمله من رصيد تنموي و تمويلي توجه بالدرجة الاولى الى المناطق الفقيرة و المهمشة و بالتركيز على ان توجه البلديات ذات الوفورات المالية الى الاعتماد على ماليتها في تمويل البرامج في حدود حصولها على الصلاحيات الكاملة في مباشرة اعبائها و مهامها التنموية ، البلديات الفقيرة تبقى المجموعات الاكثر طلبا وتقديرا عند البرمجة ، وعلى هذا الاساس يتم انهاء الممارسات التميزية بالإقليم و التي وسعت من الفروق في مجال التحصيل المالي بالنسبة للاستثمار العمومي .

بعد التحول الى اقتصاد السوق تم تحرير الملكية الفردية و تشجيع القطاع الخاص والاجنبي على الاستثمار او اقامة شراكة مدروسة حتى مع القطاع العام من اجل رفع وتيرة النمو و تقليص البطالة وتنمية الاقاليم ، وعلى غرار ذلك برزت اليات عديدة تفعل الاستثمار و ترقي من الاداء و فعل التنمية المحلية من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، القرض المصغر ، الوكالة الوطنية للتامين على البطالة ،.....وتم احداث شراكة وتعاون بين المؤسسات المالية و الوكالات و المستثمر من التمويل الثنائي او الثلاثي ، كما تم تنويع قطاعات عديدة موجهة للاستثمار من خلال المرافقة و الدراسة التقنية الاقتصادية لهذه المشاريع ، الدراسة المجالية من حيث التوزيع الجغرافي و التمويل و نوعية القطاعات المستثمر بها سمحت هي الاخرى بمعرفة مدى المد القائم على مركزة المرافقة و الاستثمار بمجالات محدودة من الإقليم متمثلة في التقيد بالمراكز الحضرية عين الكبيرة و بوقاعة في المصاف و التراتب الاول ثم في المستوى الثاني المراكز الشبه حضرية ثم البعض من المراكز الريفية أي انها مكنت من خلق مستويات و تراتب تميزي في التنمية ، فكانت مكانيا غير متوازنة و غير محققة للعدالة المكانية المنشودة ، فهذا ما يقودنا الى تأكيد غياب النظرة الموحدة في الاستراتيجيات و سياسات التنمية المحلية وطنيا و جهويا ،فالتدخلات تنضوي و تندرج لكسب السلم و الامن الاجتماعي .

الفروق الطبيعية الاجتماعية الاقتصادية بين البلديات انعكست بشكل مباشر في بلورة مستويات و فروق التنمية الاقتصادية الاجتماعية و التي عملت بشكل او اخر في تحديد معالم المجلات و حدودها من الديناميكية او التراجع الاقليمي و بالأحرى مناطق الجذب و الطرد او مناطق النمو و الركود وعلى اساس مستوى الوفرة و الموارد والتجهيز ترتسم و تتحدد مواطن التجمع السكاني و احواض النشاط وهي بدورها تعمل على اجتذاب السكان و الرفع من النمو مما يسمح بظهور الهامش المتراجع تنمويا وهذه حقيقة اصبحت راسخة ميدانيا لا يمكن تغيير او انهاء فاعليتها او على الاقل الحد منها الامن خلال تدخل تنموي راديكالي يغير كل ملابسات التباين الاقليمي .

الاقاليم الجبلية والداخلية الهامشية بحاجة الى استراتيجية حقيقية تتجاوز سياسات التثمين و التهيئة النقطية التي تم اعتمادها في السابق فهي بحاجة الى تنمية شاملة و مندمجة تحسن اطار الحياة للسكان بهذه المناطق على ان يتم التكفل بها على اساس انها من المناطق المحرومة بمقاربة فورية تأخذ اساسا :

- خلق بيئة للنشاط و العمل الدائم لتحسين مداخيل الاسر لمواجهة التخلف و الفقر و الهشاشة الاجتماعية الاقتصادية (السياحة ، الصناعات الحرفية ، الفلاحة ...)
- توفير الخدمات الضرورية و بالقدر الكافي لتمكين السكان من الاستقرار و تحسين اوضاعهم المعيشية .
- تثمين الثروة الغابية و التراث المحلي و حفظ المادة الحية من خلال الاستثمار في السياحة البيئية في كامل المنطقة الشمالية ، مناطق التوسع السياحية حمام قرقور و قنزات ، السياحة الحموية و الجبلية بحمام قرقور ، محميات طبيعية بالبابور ، حظيرة وطنية ، اعتماد خطط عملية لحماية المنطقة من الأخطار الطبيعية .
- العمل على انجاح مشاريع التنمية الريفية المستدامة بالإقليم و تثمين النشاط الفلاحي من خلال تعصير الفلاحة الجبلية و مرافقة المستثمرين .

الاقليم المدروس بحاجة الى بدائل و اليات جديدة لتعبئة الموارد المحلية و تنشيط المجتمع المحلي و القطاع الخاص في الاسهام لتنمية المجتمع المحلي كما لا يستخف بأدوار باقي الفاعلين و على راسهم المجالس المنتخبة و الدولة من خلال تحويل مشاركتهم الى شراكة حقيقية ، لان التنمية المحلية الناجعة تقوم من خلال التحام الجهد المحلي بفاعليه و الوطني في ظل تامين تمويل لازم للجماعات المحلية ، و انتهاج نظام لامركزي يعطي اكثر الصلاحيات يكفل لها القيام بأدوارها و بمرونة ، و يسمح للجماعات المحلية من

تمويل مشروعاتها و عدم الاعتماد و الاتكال على التمويل المركزي مما يسمح بتأسيس الكفاءة الممكنة للإدارة المحلية بالإقليم المدروس .

الوضعية الراهنة للإقليم الشمالي لولاية سطيف تفرض تبني نموذج جديد للتنمية و يتجدد تلقائيا مع مسار الديناميكية و التحولات العامة ، الاقليم الجبلي بإمكانه ان يقدم امكانيات عديدة للتنمية من موارد و مؤهلات و طاقات بشرية ، مقاربة التنمية المحلية المندمجة التشاركية بوصفها رافعة للتنمية الاقليمية و المحلية توافق انتظارات استراتيجية الدولة من خلال سياسة التجديد الريفي و رهانات التهيئة العمرانية من اجل الوصول الى اقاليم متوازنة منتجة للرفاه ، والى تطلعات السكان من خلال تحسين اطار الحياة .

للبلوغ بالاقليم المدروس الى الارتقاء و التنمية المحلية المندمجة يجب العمل على وضع تصورات عملية و علمية تتمنطق و حال تنمية المناطق الجبلية الفقيرة و المهمشة على ان توضع و تقيد شغل المهتمين في صدارة الاستعجالات ، كذلك عند الاقدام على التنمية علينا ان نأخذ بمنطق التدرج من خلال النظر الى الخصوصيات المحلية و الخلفيات مع ترتيب الاولويات و يكون ذلك ضمن استراتيجية شاملة تعالج كل المعوقات المحلية ثم يتم اعداد خطط التنمية الانجع لاحتواء المشكلات الاجتماعية الاقتصادية بالمناطق الجبلية و تحيين التدخل لتفادي اسقاطات غير محمودة العواقب بالاقليم .

المصـــادر و المراجع المعتمدة

1/ باللغة الفرنسية

Ouvrages, thèses et revues :

- Abdelkader KHELIL. La société Montagnarde en question .ANEP 2000 ROUIBA
- ABED BENDJELID, planification et Organisation de l'espace en Algérie (O.P.U) Algérie 1986
- Adelrazak ADEL .Problématique de développent rural local dans le zones de montagnes nord de Sétif. Journée d'étude 19 mai 2009 CENEAP ET WILAYA DE SETIF
- Anthony Simon .MONTAGNES ET CIVILISATIONS MONTAGNARDES .éditons ellipses
- Bernadette MERENNE – SCHOUMAKER. Les disparités et les dynamiques territoriales Introduction méthodologique .Bulletin de la société géographique de liège .30 ,1994.5-14
- Bouchemal Salah. Evolution récente de l'agriculture dans les Hautes-Plaines orientales algériennes (région d'Aïn-Beïda), thèse pour le doctorat de géographie, Université de Poitiers, 1994, 443 pages, cartes.
- Bouchemal Salah .Mutations socio spatiales en milieu urbain ; entre citadinité et ruralité. l'exemple d'une ancienne ville coloniale francaise en Algérie. Cahiers de géographie du Québec v : 53 n : 59. 2009. P : 261-286
- Bouchemal Salah. Pratique communautaire et rapports a l'espace en Algérie. colloque international : Espace et société aujourd'hui .Rennes 21 et 22 octobre 2009.
- Bousmaha Ahmed. Petites villes et urbanisation dans la région centrale du Tell de l'Est Algérien. Doctorat en Géographie à l'Université de Nice-Sophia Antipolis .1994
- Brulé J.C et J Fontaine : L'Algérie volontarisme étatique et aménagement du territoire. OPU .Alger 1990.
- BRUNET R, FERRAS R et THERY H .1992 .les mots de la géographie. Dictionnaire critique. coll. Dynamiques du territoire. Reclus .La documentation francaise, Paris .470 p
- CHERRAD Salah Eddine .Mutation DE L'Algérie rurale 1987 – 2010 Les évolutions dans le constantinois. Dar el Houda .AIN MLILA ALGERIE
- CHERRAD Salah Eddine : L'organisation de l'espace rural en Algérie du nord est. espace rural n : 32 .Université Paul Valéry, Montpellier 1993
- CHERRAD Salah Eddine : problématique de l'aménagement de l'espace rural en Algérie : analyse du discours, pratiques spatiales et perspectives .Thèse d'état, Montpellier, 1987.
- CHERRAD Salah Eddine. L'aménagement Rural En Algérie : Essai De Bilan. Travaux de l'institut de géographie de Reims n° 85-86
- CHERRAD Salah Eddine. Lekhel Abdelouahab .Aspect et réalité de la micro urbanisation en milieu rural Constantinois. Revue de l'aménagement du territoire N° :5 – 2006 / 1
- CHERRAD Salah Eddine. Plans communaux de développement et gouvernances des territoires urbains cas d'étude : Constantine Article publié dans la revue du laboratoire d'aménagement du territoire N0 : 4 – 2005 /2

- COTE Marc .pays, paysages, paysans de l'Algérie .CNRS 1996
- COTE Marc : Approche de la régionalisation en Algérie .colloque de géographie université de Tunis .1995.
- COTE Marc : L'Algérie ou l'espace retourné .Média plus. Constantine .1993
- COTE Marc : L'espace algérien. les prémices d'un aménagement .OPU .Alger ,1983 .
- COTE Marc : Mutation rurales en Algérie. Le cas des hautes plaines de l'est 2eme édition .OPU . Alger. 1981
- Daniel BALLAND .HOMMES ET TERRES D'ISLAM ,TOME 2.BIBLIOTHEQUE IRANIENNE 53
- Di Méo (G) .Géographie sociale et territoire .édition Nathan .Paris .1998
- Di Méo (G). Les territoires du quotidien .Le Harmattan .1996
- Ferferra Mohamed – Yacine. Le développement local en Algérie : ses ruptures, ses continuités et son statut dans le modèle de développement en Algérie. Article publié dans la revue du laboratoire d'aménagement du territoire N0 : 4 – 2005 /2
- HAFID LAYEB .Dynamique urbaine et promotion administrative en Algérie. Thèse doctorat d'état université de Constantine .1996 .
- Henri ROUGIER .Gabriel WACKERMANN…Géographie des montagnes ; éditions ellipses
- Hichem YESGUER .Enclavement des espaces ruraux Approche géographique de l'ouverture fermeture des villages Kabyles. doctorat en géographie .Université du Havre .2009
- Isabelle SACAREAU .La montagne une approche géographique .BELIN SUP
- Jacques Fontaine. VILLAGES KABYLES et NOUVEAU RESEAU URBAIN en Algérie .Fascicule de Recherche n0 12 TOURS 1983
- Jean –François TRON. LE MAGHREB hommes et espaces collection Armand-Colin 1985
- Jean RENARD. Les Mutations des compagnes paysages et structures agraires dans le monde .ARMAND COLIN
- Jérôme Bertrand .Bassin de vie et déplacements. IAU .JUILLET 2008
- Jérôme Bertrand .Bassin de vie et déplacements. IAU .JUILLET 2008
- LEKHAL Abdelouahab .Base économique et rôle spatial des petites villes dans l'est algérien .Essai de typologie .Thèse de doctorat d'état Constantine 1996.
- Lévy (j) Le tournant géographique ; penser l'espace pour lire le monde .éd . Belin.1999
- Mostafa Kharoufi : 1999 Gouvernance et société civiles, les mutations urbaines au Maghreb. Afrique orient- Casablanca- Maroc
- RAHMANI Cherif : la croissance urbaine en Algérie. cout de l'urbanisation et politique foncière. OPU. Alger 1982.
- Reknniere NOUINA. Impact du micro crédit sur la population de taounate .Master 2. Université LIILE 2. Juin 2004
- Yacine Spiga. L'aménagement du Milieu Montagnard .doit –on faire la montagne .Travaux de l'institut de géographie de Reims. 1993
- Yvette VEYRET .Les montagnes Discours et enjeux géographiques. Dossiers Des Images Economiques Du Monde .Collection Dirigée par André GAMBLIN .éditions SEDES

2/ المراجع بالغة العربية : كتب ، أطروحات ، مجلات علمية

- احمد السيد الزاملي . التوزيع المكاني للخدمات البريدية في مدينة الجيزة . مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة .مجلد 60عدد : 40 اكتوبر 2000
- احمد رشيد. الادارة المحلية و التنمية . المفاهيم العلمية . دار المعارف القاهرة . الطبعة الثانية 1981
- احمد شرفي . تجربة التنمية المحلية في الجزائر . مجلة العلوم الإنسانية .العدد : 40 . 2009
- احمد شريفي . تجربة التنمية المحلية في الجزائر .مجلة العلوم الإنسانية .السنةالسادسة.العدد:40 .2009
- الأخضر عزي . فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتامين على البطالة (إشارة الى البطالة اليائسة) . كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارة . جامعة محمد بوضياف . المسيلة
- اعيل مصطفى عبدا لرحمن، بطالة القوى العاملة في إقليم كوردستان العراق ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة صلاح الدين،
- ألمتولي السعيد احمد . التوزيع الجغرافي لقوة العمل في محافظة اسيوط . المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية العدد41 الجزء 1 . 2003
- ازريب صالح . التهيئة القديمة و الجديدة و الفعاليات الاجتماعية الاقتصادية في جبال الاوراس . حالة وادي الابيض ووادي عبدي . اطروحة دكتوراه علوم .كلية علو الارض الجغرافيا و التهيئة العمرانية جامعة منتوري قسنطينة . 2011
- المختار الأكحل. دينامية المجال الفلاحي و رهانات التنمية المحلية .حالة هضبة بني سليمان .دار أبي قرقار للطباعة و النشر . المملكة المغربية
- الامم المتحدة .اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي اسيا (اسكوا) اثر المتغيرات الاقتصادية على البعد الاجتماعي للنمية (التعليم و الصحة) .نيويورك 2005
- بخوش مراد . إشكالية تهيئة المجالات الجبلية المعزولة.مذكرة ماجستير. معهد علوم الأرض .1995 جامعة قسنطينة
- بن عثمان ساعد . ميزانية البلدية و مكانة الجباية المحلية فيها . مذكرة ما بعد التدرج . في المانجمانت العمومي . المدرسة الوطنية للإدارة . 1994
- بهيجة هسكر، 2010، الجماعة المقاولة بالمغرب، (الأسس، المقومات و الرهانات) - سلسلة اللامركزية و الإدارة المحلية 5، ص : 97 . الطبعة الأولى، الرباط
- بوفليح نبيل : آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005
- بوقرة رابح . جعيجع نبيلة . ورقة بحثية بعنوان : دور المؤسسات المالية في تمويل التنمية المحلية . جامعة المسيلة
- بوكرا ادريس . نظام اعتماد الاحزاب السياسية . طبقا للأمر 09/ 1997 و المتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية بين الحرية و التقييد . مجلة ادارة . المدرسة الوطنية للإدارة الجزائر ع/33
- التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية «الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص المدني"، أوراق المؤتمر العربي الرابع للإدارة والبيئة، المنظمة العربية للتنمية والإدارة، المنامة،
- توفيق احمد صالح وازع. جودة الحياة بمدينة صنعاء باليمن . رسالة ماجستير . كلية التربية جامعة صنعاء 2007.
- الجديد، منصور بن عبدا لعزيز. أنماط العمارة الأصيلة في المنطقة الجنوبية الغربية من المملكة العربية السعودية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية م30. ع115. مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت. (2004)

- حسن توفيق . الدولة و التنمية في مصر . : الجوانب السياسية. مركز دراسات و بحوث الدول النامية بجامعة القاهرة .2000
- حسين عبد الحميد احمد رشوان . مشكلات المدينة . مؤسسة شباب الجامعية. الاسكندرية . 2005
- حسين عبد المطلب الاسرج . المشروعات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية .مقال يوجد على Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/22300
- خليل اسماعيل محمد . التحليل الجغرافي لتوزيع المستوطنات الريفية الجبلية لإقليم كردستان العراق . ورقة بحثية 2007
- دولة احمد صادق و زميلها .أسس الديموغرافيا لجغرافية السكان . القاهرة .مكتبة الأعلى المصرية.1979
- رضا الامين . الاقاليم الداخلية التونسية اوضاع التنمية البشرية و رهانات التهيئة .مجلة جمعية الجغرافيين التونسيين . عدد 18 ديسمبر 2009
- رضا الامين .الاقاليم الداخلية التونسية اوضاع التنمية البشرية و رهانات التهيئة . مجلة جمعية الجغرافيين التونسيين .العدد 18 ديسمبر 2009
- رفيق محمود الدياسيطي . محافظة البحيرة دراسة في جغرافية التنمية البشرية . رسالة دكتوراه غير منشورة . قسم الجغرافيا كلية الآداب .جامعة الاسكندرية 2000
- ريان عبد السلام. إشكالية التنمية و المحلية و مدى فعالية البرامج البلدية للتنمية بولاية الاغواط . رسالة ماجستير غير منشورة .
- سماح طلحي ، امال بوسمينة . دور المرافقة في دعم انشاء و تطوير المؤسسات المصغرة في الجزائر . يوم دراسي بجامعة العربي بن مهيدي ام البواقي(11 ماي 2010)
- سياسة التجديد الريفي. الوزير المكلف بالتنمية الريفية. اللجنة الوطنية للتنمية الريفية .التجديد الريفي .اوت 2006
- شريف رحماني. الجزائر غدا .وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية.1995 . الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية
- شكري السباعي. التعصير و التحولات الترابية في ارياف اقليم القيروان: مثال ريف حاجب العيون .المجلة التونسية للجغرافيا .عدد 38 لسنة 2007
- شواش عبد القادر . التحولات الريفية في البلديات الشمالية الغربية لولاية سطيف . رسالة ماجستير . جامعة قسنطينة . فيفري 2001
- شيماء احمد الجبوري . التباين المكاني لأنواع الكثافات السكانية في محافظة بغداد . باستخدام نظام المعلومات الجغرافية .رسالة ماجستير . بغداد 2006
- الطاهر بوشتى، 2004، التكوين المستمر و التدبير الاستراتيجي بالإدارة المحلية، أشغال ندوة "التكوين المستمر و التنمية" ، مجموعة البحث و التكوين المستمر، كلية الآداب و العلوم الانسانية، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة، ص : 274 مطبعة الكرامة، الطبعة الأولى، الرباط
- طيبي سعاد. المالية المحلية و دورها في عملية التنمية. رسالة دكتوراه. جامعة الجزائر 2008 -2009
- عبد الجبار جبار . المقاربة المشاركتية في التسيير المحلي . الملتقى الوطني حول تحديات الادارة المحلية الواقع و الافاق 27-28-افريل 2010كلية الحقوق جامعة الجلفة
- عبد الحق الصديقي . مقاربات التنمية المجالية و المحلية . ورقة بحثية مقدمة في يوم تكويني لفائدة اطر الجماعة الحضرية لوسيلان . مكناس . 2009
- عبد القادر بن منصور. آليات و أدوات تدخل البلدية الجزائرية في مجالات التنمية في ظل تراجع دور الدولة المركزية . ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي :الحكامة المحلية و التنمية الإقليمية .بلدان المتوسط . كلية الاقتصاد .جامعة منتوري قسنطينة .

- عبد السلام العياضي . التنمية المحلية و الفوارق المجالية في اقليم شلغوم العيد . الفاعلون و البرامج . رسالة ماجستير . كلية علوم الارض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية . 2009
- عبد الكريم بجاجة خريطة القبائل القديمة للشرق الجزائري .1887 – 1863
- عبد المطلب عبد الحميد. التمويل المحلي و التنمية المحلية. الدار الجامعية. مصر. 2001
- عبد المطلب عبد الحميد. التمويل المحلي و التنمية المحلية. دار النشر الثقافية. الإسكندرية .طبعة2001
- عبد المنعم شوقي .مشاركة المواطنين في التنمية الريفية .مكتبة النهضة المصرية .القاهرة . مصر .1993
- عبد الهادي الجوهري . اصول علم الاجتماع السياسي .دار المعرفة الجامعية الاسكندرية .1996
- عصام بوغياطة . المؤهلات المحلية ومستويات التنمية في المناطق الجبلية. ماجستير غير منشورة 2011
- علاوة بولحواش . خيارات التنمية المتوازنة في المنطقة الجبلية . حلة إقليم جيجل . دكتوراه دولة .جامعة منتوري قسنطينة . 2000
- على صاحب طالب الموسوي . العلاقة المكانية بين الخصائص المناخية و أسلوب اختيار طريقة الري المناسبة . أطروحة دكتوراه (غير منشورة) . كلية الآداب. جامعة بغداد. 1997
- علي بوعمامة .واخرون .مفهوم التنمية المحلية و مقومات تجسيدها. ورقة بحثية قدمت للملتقى الوطني الاول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع و افاق من 14-15 افريل 2008
- عوني عبد الهادي عثمان مشاقي . تحليل و تقييم توزيع الخدمات في محافظة نابلس . رسالة ماجستير منشورة .جامعة النجاح فلسطين. 2008
- غانم عبد الغني و اخرون .من اجل تهيئة مستديمة لإقليم الزيبان (ولاية بسكرة) مجلة التهيئة العمرانية . جامعة منتوري قسنطينة . العدد 05 – 2006
- غانم عبد الغني. تهيئة التنمية الاقتصادية و تأهيل نموها في الجزائر بين المجال الموروث و النماذج المنسوخة هاته هي الإشكالية . مقال منشور في مجلة مخبر التهيئة العمرانية . جامعة منتوري قسنطينة . العدد : 09 – 2008
- فتحي ابو عيانة ، جغرافية السكان ، أسس وتطبيقات ، ط4 ، دار المعرفة الجامعية ، 1993
- فتحي محمد أبو عيانة . جغرافية السكان : أسس و تطبيقات .دار المعرفة الجامعية الإسكندرية.2000
- فتحي محمد مصيلحي . جغرافية السكان : الاطار النظري و تطبيقات عربية .الطبعة الثانية القاهرة.2004
- فراس حيدر . تطور البنى التحتية في سوريا خلال 25 عاما الماضية و توجهاتها المستقبلية (الواقع – الاستثمارات) . المركز الوطني للسياسات الزراعية . فيفري 2007
- كمال التابعي. تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية. دار المعارف .القاهرة.1993
- لحسن جنان . اشكالية التنمية المحلية في المناطق الجبلية و هوامشها . مجلة كلية الآداب تطوان . عدد خاص بندوة جبال الريف . المجال و الانسان 1990 العدد :4
- محمد أكلي كزار . التحولات المجالية في القرى القبائلية الجبلية حالة قرى و مداشر بني ورتيلان. ماجستير غير منشورة . جامعة منتوري قسنطينة .
- محمد السيد غلاب ، محمد صبحي عبد الكريم . السكان جغرافيا و ديموغرافيا . الانجلو مصرية القاهرة 1996
- محمد الهادي لعروق . التهيئة و التعمير في صلاحيات الجماعات المحلية. مخبر المغرب الكبير الاقتصاد و المجتمع . ملتقى حول تسيير الجماعات المحلية. 9 – 10 جانفي
- محمد الهادي لعروق . التهيئة و التعمير في صلاحيات الجماعات المحلية. مخبر المغرب الكبير الاقتصاد و المجتمع . ملتقى حول تسيير الجماعات المحلية. 9 – 10 جانفي 2008
- محمد الهادي لعروق . مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران . ديوان المطبوعات الجامعية.1984
- محمد أمين عقلة. التنمية في الوطن العربي. وزارة التربية و التعليم. الإسكندرية. الطبعة الأولى. 1990
- محمد حسن الدخيل اشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة . منشورات الحلبي الحقوقية . الطبعة الاولى .مصر . 2009

- محمد حسن الدخيل. اشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة . منشورات الحلبي الحقوقية .الطبعة الاولى . مصر2009
- محمد خشمون . مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة سوسيولوجية) مجلة العلوم الانسانية . جامعة منتوري قسنطينة . عدد 33 جوان 2010
- محمد رفعت المقداد . النمو السكاني و اثره في القوة العاملة في القطر العربي السوري 1960- 2004 . مقال منشور في مجلة جامعة دمشق . المجلد 24 العدد الثالث و الرابع 2008
- محمد صالح ربيع العجيلي . التحليل المكاني لأحجام ومراتب محافظة ديالي .ورقة بحثية منشورة في مجلة القادسية للعلوم الانسانية العددان 1و2 2006
- محمد فاعور. المشاكل السكانية في لبنان .دراسات عربية العدد : 6/5 . السنة التاسعة و العشرون.1993
- مصطفى محمد البغدادي. دراسة منهجية في علاقة علم الجغرافيا بالخدمات. حولية كلية البنات بجامعة عين شمس . العدد 17 . القسم الادبي 1994
- منال طلعت محمود .الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي . المكتب الجامعي الحديث . مصر . 2003
- منال طلعت محمود. الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي. المكتب الجامعي الحديث. مصر. 2003
- موقع أشراكة، البرنامج العربي للشراكة من أجل التغيير موضوع (مفهوم البطالة)دراسة منشورة على الموقع: www.aleshraka.net
- هويدا عدلي. فعالية مؤسسة المجتمع المدني و تأثيره على بلورة سياسة انفاق للخدمات الاجتماعية .ندوة دولية 28-30 نوفمبر 2005 . الاسكندرية . مصر
- هجرس منصور. اشكالية التخلف و جهود التنمية المحلية في البلديات الجبلية الشمالية لولاية سطيف . رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية. كلية علوم الارض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية . جامعة منتوري قسنطينة 2007-2008 .
- وائل عبد الله ابراهيم .البطالة في محافظة الهيلقية .دراسة في جغرافية السكان . رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الآداب. جامعة المنصورة.
- وليد شكري عبد الحميد علي يوسف . المجمع الحضري لمدينة المنصورة . رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير . جامعة الزقازيق . الجزء الاول .2005.
- وليد شكري عبد الحميد علي يوسف . المجمع الحضري لمدينة المنصورة . رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير . جامعة الزقازيق . الجزء الاول .2005.
- ويلي صالح . التنمية الريفية و الفلاحية في بلديتين على السفوح الجنوبية للسلسلة النوميدية . رسالة ماجستير غير منشورة 2009
- ياسمين نور الدين و اخرون . نحو مجالس شعبية فاعلة . مركز ماعت للدراسات الحقوقية و الدستورية مطبعة الساحل القاهرة 2010 .
- يعقوب أحمد الشراح، التربية وأزمة التنمية البشرية، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج . 2002.

الملخص

التنمية المحلية عملية مركبة و منظومة تغيير ديناميكية ،ممكنة للارتقاء بالموارد البشرية ، و محققة للمتطلبات الاجتماعية و الاقتصادية ، فهي بذلك محفزة للنمو ومحسنة لإطار العيش و الاستقرار ، الإنسان ركيزتها الأساسية وفاعل حراكها و تطورها الدينامي في حدود الزمان و المكان ، مما جعلها تتطلب استراتيجيات هادفة لإنهاء الدوامة السلبية المتعلقة بارتباط التخلف ، الفقر ، العزلة بالمناطق الريفية و الجبلية .

يعد الفقر الاجتماعي الاقتصادي إحدى عوائق التنمية وحامل لمسببات عدم الاستقرار الاجتماعي و السكاني بالإقليم (استمرار الهجرة الريفية)، و لا يتحدد في الجانب المادي فقط بل في ضعف رأس المال البشري وامكانيات الولوج إلى الخدمات الأساسية و التمكن من بنية تحتية تحفظ اطار العيش بالاقليم ، فالديناميكية المقصودة و المرغوب فيها هي الممكنة في تنمية البنى التحتية الضرورية وفق المتطلبات المحلية الى جانب تسهيل الحراك و تمكينه إلى الخدمات بسلاسة و نفاذية مقبولة ، و بتوفير فرص للشغل.

عمليا التنمية بالاقليم أهدرت بمبدأ التوازن و الشمول و الحكامة الإقليمية مما عمق الفروق الاجتماعية الاقتصادية و تسبب في اختزال و حصر التنمية في التجمعات الحضرية الاكثر و الاهم تميزا في النمو تساير هذا المنوال على مستوى الجهات الجغرافية الشرقية و الغربية في المنطقة التلية دون تعميمها إلى الجهات الجبلية المحرومة و الأشد حاجة للتنمية فكان الاخفاق في تحقيق عدالة مكانية في توزيع التنمية .

إقليم البحث يمثل حالة من صور الأزمة التي تعرفها تجمعات المناطق الجبلية و الانتقالية الواقعة في الإقليم التلي و التي تعرضت لفترة طويلة من الإقصاء و التهميش بدءا من الفترة الكولونيلية إلى فترة الاقتصاد الموجه ، ليتم الاستخفاف أكثر بها في فترة الاقتصاد الحر الذي أخذ بمقاربة العد و الحساب (نفعي) ، رغم ظهور آليات جديدة في مجال الاستثمار و المرافقة لم يحدث التراكم الاقتصادي المطلوب ولم يستعد الاقليم جاذبيته المفقودة الا في بؤر و نطاقات محدودة ، رغم ما يتميز به من وفورات و امكانات واعدة الا انه لايزال يراوح التخلف و التراجع في الوقت الذي تضاعف فيه النمو و تحسن الحراك راسيا بمجالات اخرى مما يجعل الفروق مكرسة ، فهذا ما وقفت عنده الدراسة محاولة تحديد خيارات للارتقاء بالاقليم الشمالي كإطار محفز للنمو وبه اهلية كبيرة للاستيطان و الاجتذاب و الحيوية و حتى استقبال هجرة عكسية من خلال عودة الريفيين الى مواطنهم الجغرافية الاصلية ، على ان يأخذ صدارة الأولويات ثم الجهات الانتقالية لراب الفروق و إرساء تنمية محلية مندمجة مستدامة .

الكلمات المفتاحية :

التنمية المحلية - الديناميكية– التراجع – الاقليم الجبلي - الفوارق – الاستثمار - المرافقة – الاختلال – التجانس الاندماج – خيارات التنمية - الارتقاء – التنمية المندمجة – المشاركة و الشراكة الاجتماعية - التنمية المستدامة .

Résumé

Le développement local est un processus complexe, il permet le développement des ressources humaines et répond aux exigences de la vie sociale et économique. Il stimule, donc, la croissance et l'amélioration du cadre de vie et la stabilité sociale dont l'habitant est un élément essentiel. L'habitant est un acteur efficace et dynamique de développement local et il nécessitera, donc, des stratégies visant à mettre fin à ses problèmes liés au sous-développement, comme la pauvreté et l'enclavement et la marginalisation des régions et montagneuse rurales.

La pauvreté est considérée comme l'un des contraintes au développement et à l'origine de l'instabilité sociale de la région (la poursuite de l'exode rural). Elle ne concerne pas que l'aspect physique, mais aussi la faiblesse du capital humain, les problèmes liés l'accès aux services et aux infrastructures de base qui offrent un cadre de vie dans la région. La dynamique souhaitée permettra le développement des infrastructures de base nécessaires pour permettre aux habitants d'accéder facilement aux différents services et permettra également la création d'emplois et par conséquent, elle contribuera à la fixation des ruraux dans leurs régions, mettant ainsi une fin à l'exode rurale ou agricole.

Pratiquement, le développement régional connaît un retard à cause des mauvais choix de localisation, de la planification stratégique et l'absence d'une bonne gouvernance territoriale. Ce qui a aggravé la ségrégation sociale et les disparités régionales. Cependant, les agglomérations urbaines ainsi que les zones géographiques Est et Ouest dans la région Tellienne ont été les principales bénéficiaires des différents programmes de développement, mais les zones montagneuses, sont restées marginalisées et sous développées et souffrent par conséquent, d'une injustice socio-spatiale. La zone d'étude illustre bien la marginalisation et la crise des espaces montagnards. Les agglomérations des zones montagneuses et notamment celles situées à l'intervalle entre le Tell et les hauts plateaux sont restées pendant longtemps marginalisées et souffrent toujours d'une crise multidimensionnelle patente, soit durant la période coloniale, ou durant celle de l'économie dirigée et souffrent encore durant la période récente correspondant à l'économie libérale. Malgré l'émergence de nouveaux mécanismes dans le domaine de l'investissement et de l'accompagnement, la croissance économique nécessaire tarde à venir.

La région demeure répulsive et souffre d'un manque d'attractivité à l'exception de quelques endroits limités. Malgré ses potentialités, l'espace montagnard souffre toujours de la pauvreté au moment où les autres régions connaissent une dynamique importante. Cette situation a aggravé davantage les inégalités spatiales.

Dans ce contexte, notre étude tente de déterminer les options de mise à niveau de l'espace montagnard et essaie de déterminer une stratégie pour son développement, et ainsi, réduire ou Démeunier les disparités régionales, en assurant un développement durable intégré.

Mots clés

Développement local - Dynamique – disparités - la région montagneuse – régression - investissement - déséquilibre - homogénéité - intégration - des options de développement - mise à niveau - le développement intégré- la participation sociale et le partenariat - le développement durable.

Abstract

Local development is a complex process; it allows the development of human resources and meets the requirements of social and economic life. It stimulates, therefore, the growth and improvement of living conditions and social stability which the head is essential. The head is an effective and dynamic local development actor and require, therefore, strategies to end its problems of underdevelopment, such as poverty and isolation and marginalization of rural areas and mountainous.

Poverty is regarded as one of the constraints to the development and the origin of social instability in the region (the continuing rural exodus). It concerns not only the physical, but also the weakness of human capital issues of access to services and basic infrastructure that provide a living in the region. The desired dynamics will enable the development of basic infrastructure necessary to allow people to easily access the different services and will also create jobs and therefore will contribute to the setting in their rural areas, thus putting an end to rural or agricultural exodus.

Practically, regional development experiencing delays due to wrong choice of location, strategic planning and the absence of territorial governance. This has worsened the social segregation and regional disparities. However, urban areas and geographic areas East and West in the Tell region were the main beneficiaries of the various development programs, but mountainous areas, have remained marginalized and underdeveloped and suffer as a result, a social injustice space. The study area illustrates the marginalization and the crisis of mountain areas. Agglomerations in mountainous areas, especially those located in the interval between the Tell and the highlands remained marginalized for a long time and still suffer from overt multidimensional crisis, or during the colonial period, or during that of the command economy and still suffer during the recent period of the liberal economy. Despite the emergence of new mechanisms in the field of investment and support the necessary economic growth is slow in coming.

Accompaniment, the need for economic growth is slow in coming, The region remains repulsive and suffers from a lack of attractiveness with the exception of a few limited locations. Despite its potential, the mountain area still suffers from poverty when other regions are an important dynamic. This situation has further aggravated the spatial inequalities.

In this context, this study attempts to determine the options for upgrading the mountain area and trying to determine a strategy for its development, and thus reduce regional disparities through integrated sustainable development.

KEY words

Local Development - Dynamic - disparities - the mountainous region - regression - Investment - disequilibrium - homogeneity - Integration - development options - upgrade - integrated development - social participation and partnership - sustainable development.